شؤون فلسطينية

١١٢
نيسان (ابريل) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٣ — نيسان (ابريل) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

الصفحة		
٣	شفيق الحوت	لماذا «لا» لحكومة المنفى المؤقتة»؟
٩	سلوى العمد	ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة الفلسطينية
٢١	د. ماهر الشريف	الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠-١٩٣٣
٤٧	صبري جريس	الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية، معالجة قانونية سياسية؛ ٢ - قوانين الملكية والأمن تصادر الأملاك والحريات
٧٠	عبدالحفيظ محارب	عوامل بقاء الكيان الاسرائيلي
٩١	حنّه شاهين	حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادىء الاقتصاد الحر وتقر سياسة اقتصادية انتخابية
١٠٨	سهيل عامر	أضواء على الايديولوجية الصهيونية المعاصرة
١٢٢	فاروق وادي	أفنان القاسم وهاجس البحث عن المعادل الوهمي

١٣٥	ردود	**إعادة توضيح الوضوح التاريخي في كتاب «التموجات»**، حيدر حيدر **تعقيب لا بد منه على ما كتبه فيصل حوراني: الموقف من «زمرة السلفيتي» قضية وطنية**، حسن عصفور
١٤١	تقارير	**الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، الجزائر ٢١-٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١**، هاني حوراني
١٤٧	مراجعات	**١ - «بيروت» قصيدة محمود درويش، مفاجأة الروعة من شاعر المرحلة؛ ٢ - ملتقى آذار الشعري (بيروت ٢-٥/٣/١٩٨١) مناسبة طيبة برغم الافتقار لحسن الإعداد**، عاصم الجندي
١٥٣	شهريات	**المقاومة الفلسطينية - عسكرياً**، المقدم الطيار حسين عويضة **المقاومة الفلسطينية - سياسياً**، سمير عويضة **المناطق المحتلة**، صلاح عبدالله **اسرائيليات**، ح.ش.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **محمد حجازي**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير**: محمود درويش

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

شفيق الحوت

لماذا «لا» لحكومة المنفى المؤقتة»؟

الهدف من هذا الحديث هو محاولة شرح الأسباب التي دعت، ولا تزال تدعو، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى رفض الاقتراح الداعي إلى الاعلان عن حكومة مؤقتة للفلسطينيين في المنفى.

وكانت الدعوة للإقدام على مثل هذه الخطوة قد وردت مرتين، وعن المصدر نفسه، وهو الرئيس المصري أنور السادات.

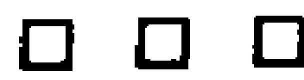
ولما كان من الصعب الفصل بين الدعوة والداعي، ولما كان السادات هو من هو، فإن رفض قيادة م.ت.ف. لدعوته يبدو وكأنه تحصيل حاصل لموقف مسبق تجاه كل ما يصدر عن هذا المصدر، بعد أن فقد مصداقيته وسمعته الوطنية والقومية.

غير أن هذا، ليس وحده، السبب الكامن وراء رفض المنظمة لفكرة إقامة الحكومة المؤقتة، علماً بأن الفكرة، كفكرة، كانت ولا تزال، وستبقى باستمرار، قائمة في أذهان صنّاع القرار الفلسطيني، وماثلة على جداول أعمالهم في اجتماعاتهم الاستراتيجية كلها.

إنّه من طبيعة الأمور، في كل حركات التحرر الوطني، وفي مراحل محدَّدة من مسيرتها تتسم بتوافر ظروف سياسية معينة، الاقدام على مثل هذا التحرك واستبدال الموقع الثوري بآخر رسمي قانوني يفترض في من يشغله الالتزام بقوانين اللعبة الدولية وأعرافها وتقاليدها.

هكذا فعل الجزائريون، وهكذا فعل الفيتناميون، والأفارقة، وغيرهم ممن خاضوا حروب التحرير الشعبية من أجل دحر الاستعمار وتأمين الاستقلال الوطني.

فلماذا، إذن، تتردد منظمة التحرير الفلسطينية بالإقدام على خطوة، سبق وأقدمت عليها حركات ثورية من قبلها، وأثبتت جدواها ونفعها؟



وقبل الرد المباشر على هذا السؤال، لا بد من إيراد ملاحظة عامة تتناول أهمية التوازن بين القرار، أيّ قرار، وبين مضمون هذا القرار، وما يستتبعه من آثار تترتب عليه؛ إذ أنه لا يكفي أن تعلن «إنك ثوري» لتصبح كذلك في معايير الثورة والثوار. وما ينطبق على الفرد، في هذا المجال، ينطبق على المجموعة، أيّ مجموعة من الناس، حتى ولو صدر القرار عن هيئات لها سمعتها وهيبتها.

فعلى سبيل المثال، نذكر أنه عندما تم الاعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، كعنوان سياسي وقيادة عليا للشعب الفلسطيني، لم تستطع المنظمة، رغم اعتراف الدول العربية بها، أن تمارس فعلاً مضمون القرار بالإعلان عنها. فكان لا بد لها من مسيرة طويلة وشاقة، ومن ممارسات سياسية وتنظيمية وتعبوية متتالية ومتصاعدة حتى تكتسب أهليتها لهذا القرار. وفي تلك الفترة، انقسم الفلسطينيون من حول المنظمة، وكان الفريق الأكبر منهم يرى في المنظمات الفدائية السرية، آنذاك، أهلية لتمثيلهم أكثر من منظمة التحرير نفسها. ولم تتجاوز المنظمة محنتها حول أهليتها لتمثيل شعب فلسطين وحركته النضالية إلا بعد المؤتمر الوطني (١٩٦٨) الذي تلا استقالة المرحوم أحمد الشقيري وقرار المنظمات الفدائية القاضي بدخول منظمة التحرير واعتبارها الأرضية السياسية المطلوبة لتوحيد جهودهم وطاقاتهم.

وإذا كانت تلك الخطوة، في حينها، كافية لإقناع الفلسطينيين بأهلية م.ت.ف. لتمثيلهم والنطق باسمهم، فإنه قد مضى وقت طويل قبل أن يتّسع نطاق الاعتراف بها على المستويين العربي والدولي؛ فالقرار العربي انتظر حتى العام ١٩٧٤ ليقر بأهلية المنظمة، أي إلى بعد عشر سنوات بالضبط على قيام المنظمة. وهذا ما حدث تقريباً على المستوى الدولي وحتى بالنسبة للدول الصديقة. فالاتحاد السوفياتي، مثلاً، انتظر وراقب طويلاً قبل أن يفتح أبواب الكرملين أمام قيادة المنظمة. ولا أظن أنه فتح أبوابه قبل أن تأكد من أن المنظمة، من خلال ممارساتها النضالية، قد أثبتت جدارة وجودها وتواجدها الفعلي والعملي، ومن هنا جاء الاعتراف الرسمي بها تكريساً لحقيقة مادية ليس من الممكن تجاهلها. وكذلك كان الأمر بالنسبة للأمم المتحدة، وبقية التكتلات الدولية التي لم تعترف بالمنظمة إلا بعد أن تيقنت بأن عدم الاعتراف يعني تجاهل حقيقة موجودة.

ولا شك بأن المنظمة، الآن، بعد ست عشرة سنة على قيامها، تستطيع أن تفخر بما قدّمته من انجازات وأحرزته من مكاسب أدت إلى هذا الاعتراف الدولي الواسع بها، كحركة تحرير وطنية، اجتازت كل الامتحانات وتجاوزت كل المحن.

وينسحب هذا الكلام كذلك على العمل في الاطار الرسمي القانوني، أي أن مصداقية القرار تبقى مرهونة بالقدرة على تنفيذ مضامينه وممارسة ما يمنحه من صلاحيات. فإعلان القرار بقيام «حكومة عموم فلسطين» في أعقاب الكارثة سنة ١٩٤٨، وحتى قيام الحكومة في غزة، لم يكفلا لها الاستمرار أو النمو، فانتهت وذوت دون أن يكترث أحد حتى لإعلان مراسم دفنها.

إذن، القضية ليست قضية قرار، وإنما قضية القدرة على اكتساب الأهلية المطلوبة لتجسيد مضامين القرار بالنسبة لصلاحياته ومسؤولياته معاً.

□ □ □

والآن، لنحاول الرد على السؤال المطروح حول إحجام قيادة م.ت.ف.، حتى الآن، عن الاقدام على إقامة حكومة مؤقتة في المنفى.

ونرد، أولاً، بطرح سؤال: لماذا الحكومة... الآن؟ هل هناك ثمة ضرورة سياسية أو وطنية للقيام بذلك؟

من تجارب الآخرين، الثورية وغير الثورية، تعلَّمنا أن الاقدام على مثل هذه الحركة، أو هذه النقلة، إنما يستهدف إنجازاً سياسياً أو وطنياً محدداً، وإلا فإن الخطوة تكون عملاً عبثياً ولا طائل من ورائها، هذا إذا لم ترتد سلبياً فتخدم عكس دوافعها.

خلال الحرب العالمية الثانية، وإثر اجتياح النازية لعدد من دول اوروبا، أقدم ملوك ورؤساء عدد من الدول على مثل هذه الخطوة، فأعلنوا عن قيام حكومات لهم في المنفى. ولم تكن التجربة ناجحة إلا لمن استطاع منهم أن يربط هذه الحكومة المنفية بحركة التحرير النضالية القائمة فوق الأرض المحتلة، ومن عجز عن ذلك، مثل حكومة بولندا وحكومة يوغوسلافيا، انتهى إلى متاحف تذكر بالعروش البائدة، بينما أصبحت حركات التحرير، فيما بعد، هي الحكومات الفعلية لتلك الشعوب. وكذلك نعود، فنذكر بالجزائريين والفيتناميين الذين لم يعلنوا عن قيام حكومات مؤقتة لهم إلا عندما أصبح الاقدام على مثل تلك الخطوة ضرورة حتَّمتها مجريات الصراع ودنو ساعة التفاوض - داخل أطر قانونية - للتسليم بشروط الثورة والثوار.

أي بعبارة أُخرى، لا بد من توفر الظروف السياسية الموضوعية التي تحتِّم القيام بمثل هذه الخطوة، فيكون الاعلان عن قيام الحكومة عندئذٍ، تتويجاً وثمرة لمعطيات نضالية سبقت ذلك.

أما في حالة م.ت.ف. الراهنة، فإن الاقتراح المطروح، ولا سيما عندما يصدر عن السادات ومدرسته السياسية، يبدو وكأن البعض يريد وضع العربة أمام الحصان، فبدلاً من ترك الحصان حراً يصول ويجول دون المزيد من الأعباء فإننا نضع العربة أمامه لتقييد حريته ولتعجيزه عن جر العربة خطوة إلى الأمام.

المنظمة، الآن، لا يمكنها أن تستفيد من إقامة حكومة مؤقتة، ومن الممكن أن تسبِّب لها هذه «الحكومة» متاعب ومشاكل إضافية هي في غِنى عنها. لماذا؟

أولاً، لانتفاء الظروف الموضوعية الملحة للقيام بهذه الخطوة؛ إذ ليس هناك في الأفق المرحلي المنظور - رغم كل الاشارات المتفائلة - ما يوحي بوصول الأزمة إلى مائدة

مفاوضات تتجاوز في نوعيتها وأهميتها ما يدور الآن من مفاوضات مباشرة وغير مباشرة، عبر الأمم المتحدة، أو «المبادرة» الاوروبية وغير ذلك من التحركات السياسية.

ثانياً، لأن الاقدام على هذه الخطوة سيضع قضية «الاعتراف» بها، على بساط البحث. وإذا كان هذا العدد الكبير من الدول لم يجد حرجاً في الاعتراف بفلسطين وشعبها وقضيتهما من خلال منظمة التحرير، فمن غير المضمون أن تنتزع «حكومة المنفى المؤقتة» العدد نفسه من المعترفين. أضف إلى ذلك الموقف العربي من هذه الخطوة، وما قد تثيره من حساسيات ولا سيما في الساحة اللبنانية التي لم يتوقف فيها الحديث المتجني الظالم حول «رغبة فلسطينية في التوطين».

ثالثاً، لأن الاقدام على هذه الخطوة، يرتِّب مسؤوليات على المنظمة تتجاوز ما تملكه من صلاحيات وإمكانات، وفي طليعة هذه المسؤوليات، وعلى سبيل المثال، القدرة على منح الفلسطيني – رسمياً – هويته الوطنية مجسَّدة بجواز سفر، وما ستعكسه هذه النقلة – إن كانت ممكنة – من آثار على جموع الفلسطينيين في المنفى؛ حيث تتباين أوضاعهم بالنسبة للإقامة والولاء القطري وغير ذلك من القضايا المعيشية والسياسية.

رابعاً، لأن المنظمة لم تتمكن بعد من وضع يدها على «شبر» واحد من فلسطين المحرَّرة؛ الأمر الذي يشكِّل الشرط الموضوعي الأهم والقادر على تطعيم القرار بإمكانية مقبولة من المصداقية والجدية.

خامساً، لأن الاقدام على مثل هذه الخطوة سيطرح على بساط البحث مصير منظمة التحرير وميثاقها، وعلاقة هذا كله بالحكومة المؤقتة، مما سيثير إشكالات لا داعي لتعجّل مواجهتها، وإن كان لا بد من ذلك في وقت قادم.

لهذه الأسباب كلها، ولأخرى غيرها يمكن تعدادها، نرى أن الاقدام على مثل هذه الخطوة، قبل توفير أسباب نجاحها، سيكون بمثابة قفزة في الهواء ومغامرة غير مأمونة الجانب.

ومما يثير التساؤل هو هذا الالحاح من جانب الرئيس المصري حول هذه الخطوة، فما هو الهدف من ذلك؟

إن الرئيس السادات، بعد أن استسلم للطروحات الصهيونية والأمبريالية في معالجة قضية فلسطين، يحاول التسبيق على هذه الطروحات والرد عليها بأسلوب استسلامي.

فالسادات يعلم أن الحركة الصهيونية ومعها حكومة واشنطن ترفضان التعامل مع م.ت.ف.، خارج ميادين القتال، ولن تقبلا بالتفاوض معها تحت أي ظرف من الظروف في إطار التسوية السياسية. وذلك بحجة أن م.ت.ف. هي «منظمة إرهابية» وأن ميثاقها يدعو إلى تدمير اسرائيل. وبدلاً من الرد الموضوعي، ولا نقول الثوري أو القومي، على هذه الفرية المغايرة للحقيقة، والتأكيد على ماهية م.ت.ف. كحركة تحرير وطنية تملك الحق كله في اعتماد كل الوسائل المشروعة لحماية شعبها وتأمين حقوقه الوطنية. بدلاً من هذا، فإن السادات

يرى في م.ت.ف. عقبة في طريق «المفاوضات» التي يريدها، ويرى أنه لا بد من إزالتها واستبدالها بجهاز أو هيئة «مقبولة» لأطراف التحالف «الدافيدي».

وما يمكن أن يقال، رداً على «ارهابية» المنظمة، يمكن قوله بالنسبة لميثاق المنظمة الذي يزعم التحالف الدافيدي أنه ينص على «تدمير اسرائيل»! فبالإضافة إلى عدم وجود مثل هذا النص بتاتاً، وهي كذبة أوصلها التكرار الصهيوني إلى مستوى «الحقيقة»، فإن ما ورد في الميثاق ينص على ان قرار تقسيم فلسطين هو باطل وغير شرعي؛ وهذا كلام صحيح وعلمي ووطني ويمكن اعتماده في وصف أي قرار يتعلّق بمصير أي شعب عندما يتخذ في غياب هذا الشعب وضد مصلحته القومية العليا.

ثم، ولنفرض جدلاً أن في ميثاق المنظمة شيئاً من هذا القبيل، فلماذا يرتضي السادات بالخنوع لإرادة العدو ويطالب بشطبه، في الوقت الذي تعج به الأدبيات والمواثيق والبيانات السياسية الصهيونية بكل ما هو باطل وإجرامي بحق شعبنا.

وإذا كانت أية تسوية سياسية مستقبلية تستلزم شطب مادة ما أو بند ما أو تغييرهما في ميثاق منظمة التحرير، فعلى العدو الصهيوني أن يعد نفسه، باديء ذي بدء للتنكر لعقيدته العنصرية كلها، لأنها لا ترفض الوجود «غير اليهودي» وحسب؛ وإنما تركز على تفوق اليهود على غيرهم وتعتبرهم شعباً مختاراً.

ثم هنالك قضية أُخرى، يظن السادات، وهو في سياق استسلامه للطروحات الصهيونية الأمبريالية، أنه يمكن معالجتها عن طريق «الحكومة المؤقتة»، وهي قضية الزعم بأن م.ت.ف. لا تمثّل شعب فلسطين كله وإنها منقسمة على نفسها في الداخل. وهذه فرية أُخرى ازداد تكرارها مؤخراً مقرونة بحديث مشبوه حول عدم استقلالية القرار الفلسطيني.

وبدلاً من الرد الموضوعي المجرّد، ولا نقول القومي أو الثوري، فإن السادات وأطراف تحالفه «الدافيدي» يصرون على دفن رؤوسهم في الرمال وعدم الاعتراف بالحقائق الناصعة والتي تتقدمها حقيقة «استقلالية القرار الفلسطيني». إن السادات وحلفاءه يعرفون أن المنظمة خلال مسيرتها الطويلة، وصراعاتها المريرة، استطاعت أن تجتاز كل الامتحانات والمحن التي تعرَّضت لها مثبتة: أولاً قدرتها على البقاء؛ وثانياً استمرارها في النمو؛ وثالثاً استقلاليتها في الحركة. ولا حاجة بنا، الآن، لتكرار ما بات معروفاً وفي ذمة التاريخ، مما خاضته المنظمة من معارك لانتزاع هذه الحقائق. ونظرة على الواقع السياسي العربي اليوم تثبت وتؤكد الموقع الممتاز الذي تتمتّع به المنظمة، إقليمياً ودولياً، كقوة سياسية مستقلة الارادة، عربية الانتماء والهوية.

السادات يريد، من موقع الاستسلام للطرح المعادي، أن يستبدل المنظمة «بالحكومة المؤقتة»، ومن هنا إلحاحه الدائم على هذه الخطوة.

غير أن هذا كله، لا يوقعنا في منزلق الظن بأن الفكرة، كفكرة، ليست لها إيجابياتها. أهل البيت أدرى بهذه الايجابيات، وهم يعلمون متى وكيف تُخرج هذه الفكرة إلى حيز

التنفيذ عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وكما قال الأخ ياسر عرفات: «إن الاقدام على هذه الخطوة، عندما تصبح ضرورة وطنية ملحة، وليست مناورة مشبوهة، لا يحتاج منا لأكثر من دعوة لجلسة استثنائية يعقدها المجلس الوطني ويتّخذ بشأنها ما يجده مناسباً من القرارات».

ومن الآن، وحتى تتوفّر المناسبة الملائمة، لندع حصان الثورة الفلسطينية يصول ويجول حراً بانتظار استكمال بناء العربة وتعبيد الطريق التي ستسير عليها.

فالحكومة الفلسطينية المؤقتة في المنفى، لا يجوز تشكيلها قبل التأكد من أنها لن تبقى مؤقتة ولن تحيا عمرها في المنفى.

سلوى العمد

ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة الفلسطينية

مقدمة

في الشهر الماضي، بادرت عدة مؤسسات إلى فتح الحوار حول قضية تحرر المرأة ودورها في المجتمع. فقد عقدت مجلة «صامد الاقتصادي» ندوة، في السابع عشر من شباط (فبراير) الماضي، حول اوضاع المرأة الفلسطينية ودورها في مرحلة التحرر الوطني. كما أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عقد، في آذار (مارس) الماضي، ندوة استمرت اسبوعاً كاملاً تم، خلاله، تناول جوانب عديدة من مشكلات المرأة، الاجتماعية والنفسية إضافة إلى وضعها القانوني في الثورة. أما مجلة «المصير الديمقراطي» فقد طالعتنا، في عددها الرابع، بمقال للكاتب غالب هلسا، تناول فيه قضية المرأة في إطار نظري، طارحاً مسألة تحررها واشكالية هذه المسألة، مستعرضاً تعبيرات هذه الاشكالية في مؤسسات البنى الفوقية للمجتمع الانساني عامة كاللغة والمفاهيم الجمالية لفكرة الانوثة، ومشيراً إلى ان المؤسسات الاجتماعية المختلفة لا تزال تُحكم الطوق حول المرأة لتعيق مسيرتها نحو التحرر النهائي. ومع ان الآراء المطروحة في المقال هي ايضاً اشكالية؛ اذ اتخذت طروحات الكاتب، في اعتقادي، صيغة تأملات في قضية المرأة، تتلمس طريقها في السياق التاريخي للمشكلة، دون ان تسعى، هذه التأملات، لأن تكون دراسة علمية تتناول قضية المرأة ومشكلاتها في اطار الواقع الحياتي الملموس، فمن شأنها، أي هذه الآراء، على اية حال، فتح محاور النقاش حول قضية المرأة في مرحلة عاتية من النضالات التحررية الوطنية والاجتماعية في المنطقة العربية. وهذا بحد ذاته بادرة تستحق التقدير. وأسمح لنفسي، هنا، أن أتّخذ منها فرصة لطرح قضية المرأة وواقعها في الثورة الفلسطينية من خلال المعايشة اليومية لهذا الواقع ولسنوات عديدة.

ملاحظات نظرية

مع نشوء المجتمع البرجوازي، اتخذ طرح قضية المرأة وحريتها مفهوماً جديداً

نسف المفهوم التقليدي الذي تعامل مع هذه القضية كقضية انسانية، تنال، في احسن الاحوال، مواقف العطف والرأفة بالضعيف الذي هو المرأة.

لقد اعاد عصر البرجوازية المرأة إلى مواقع الانتاج الاجتماعي، مما استتبع، بالضرورة، إدراج قضاياها ضمن القضايا الاجتماعية التي تفرزها طبيعة علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما، وهكذا وضع النظام الرأسمالي قضية المرأة، موضوعياً، في اطارها الصحيح، دون ان يكون قادراً على حلها، نظراً لطبيعة قانونه الأساسي القائم على الربح، ولجوهره المتمثل باستغلال الانسان لأخيه الانسان.

البرجوازية اذاً لم تقض على الاستغلال، ولكنها انجزت مرحلة من التطور في تاريخ البشرية كثّفت وتيرة الاستغلال، ووضعت المرأة العاملة، كزميلها الرجل، جنباً إلى جنب، في المؤسسات الانتاجية المختلفة، في مواجهة رب العمل. فكان خروج المرأة، لمواقع الانتاج الاجتماعي، بحد ذاته، انجازاً عظيماً في ميدان تسريع وتيرة الفرز الطبقي.

لكن، على الرغم من أن انخراط المرأة في العمل والانتاج الاجتماعيين كان يعني الاستقلال الاقتصادي عن الاسرة، الذي هو الخطوة الأولى والضرورية لانطلاقتها نحو التحرر؛ الا ان المرأة، من جانب آخر، خضعت لظروف استثمار اكثر حدة من قبل رب العمل الرأسمالي باعتبارها يداً عاملة رخيصة. وبهذا، اصبحت تخضع لاضطهاد مزدوج، من قبل رب العمل، ومن قبل المؤسسة الزوجية والعائلية، ومن مختلف المؤسسات الاجتماعية الاخرى المترسخة تاريخياً، كالقانون والدين والعرف والتقاليد. هذه المؤسسات التي تعاملت دائماً مع المرأة ككائن هامشي وتابع. آخذين في الاعتبار، هنا، ان تغير القاعدة المادية للانتاج لا يعكس نفسه بالسرعة التي نطمح، على البنى الفوقية للمجتمع التي ترسخت منذ قرون.

ان عودة المرأة لمواقع الانتاج الاجتماعي، كما يشير انجلز، تحتم بالضرورة ان تكفّ الاسرة الفردية عن كونها الوحدة الاقتصادية في المجتمع. ومن هنا، فان حرية المرأة، عملياً، تطرق ابواب كل بيت في المجتمع. وفي هذا الاطار نفهم العبارة الواردة في مقال غالب هلسا عن حرية المرأة والتي تقول إن ثورة المرأة لنيل حقوقها هي اصعب الثورات في التاريخ واكثرها جذرية. وهناك عبارة شهيرة للينين، تشير إلى انه لا حرية لمجتمع نصفه عبيد في المطبخ. لهذا اعتبر لينين الحركة النسائية جزءاً هاماً لا يتجزأ من حركة الجماهير. أمّا كارل ماركس فقد اكّد على الدور الحاسم لتحرر المرأة في العمليات الاجتماعية، وذلك حين اشار إلى ان التحولات الاجتماعية العظيمة مستحيلة بدون العنصر النسائي.

الثورة الفلسطينية انعطافة في تاريخ المرأة الفلسطينية

اتاحت انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة فرصة لانطلاق المرأة الفلسطينية نحو تحررها. وبهذا يمكن اعتبار انخراط المرأة الفلسطينية في صفوف النضال الوطني الفلسطيني بمثابة انعطافة نوعية، قادت المرأة الفلسطينية خطوات إلى الامام في مسيرة

تحررها الاجتماعي. فالثورة الفلسطينية افسحت المجال للمرأة كي تشق طريقها للخروج من المنزل - السجن إلى مواقع النشاط الاجتماعي المتعددة. فمن خلال الثورة، خرجت، في البداية، عشرات، ثم مئات، ثم فيما بعد آلاف النساء الفلسطينيات للعمل في مؤسسات الثورة المختلفة، الانتاجية والاعلامية والثقافية والاجهزة الطبية والقواعد العسكرية.

وهنا لا بد من الاشارة إلى ان تاريخ القضية الفلسطينية، والوضع العام للفلسطينيين الذي افرزته خصوصية هذا التاريخ، قد اسهما في انضاج ظروف هامة سهّلت الانعطافة آنفة الذكر، في مسيرة تحرر المرأة الفلسطينية. اذ اسهم هذا التاريخ الخاص بالقضية الفلسطينية في تكوين خلفية تاريخية مؤاتية لخروج المرأة الفلسطينية للعمل، وبالتالي إلى الاستقلال الاقتصادي عن الاسرة. وذلك بسبب الاضطرابات المستمرة والحروب المتواصلة على مدى ما يقارب قرناً من الزمان. مما اضطر المرأة لأن تكون، في كثير من الاحيان، المعيل الأول، أو الاساسي، للأسرة. وهذه، في الواقع، ظاهرة ملموسة لدى الشعب الفلسطيني. فاستشهاد الاب أو الزوج أو الاخ، أو اعتقال، أو ابعاد، أي منهم، يترك تبعات اقتصادية على كاهل المرأة تضيف إلى مسؤولياتها في المنزل، وفي تربية الاطفال، مسؤولية العمل خارج المنزل لاعالة الاسرة أو مساعدتها معيشياً. فضلاً عما كان لتأثير النزوح الطارىء، وما تبعه من ضياع موارد العيش الثابتة من تأثير في جعل مساهمة المرأة في اعالة الاسرة مطلوبة ومقبولة.

والآن، ماذا قدّمت الثورة للمرأة؟ ان الاجابة على هذا السؤال صعبة وشاقة؛ وهي تتطلب التعامل مع هذه القضية بمسؤولية عالية، تتوخى الدقة والموضوعية، ووضوح الهدف من عملية التقييم التي تطرحها الاجابة على مثل هذا السؤال بالضرورة.

فعلى الرغم من ان الثورة الفلسطينية تشكل، موضوعياً، ثورة وطنية واجتماعية، في آن معاً، وان النضالات التي خاضتها قادت وتقود إلى تحولات اجتماعية بالضرورة. فان الاوساط الرئيسية في هذه الثورة، تعاملت وما زالت تتعامل بالعفوية والارتجال مع التحولات الاجتماعية التي قامت الثورة نفسها بخلقها. وقد تفاوتت برامج التنظيمات الفلسطينية بدرجة اهتمامها بقضية المرأة، كما تفاوتت مواقع النساء المناضلات في هذه التنظيمات إلى حد ما. ففي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، لا توجد امرأة واحدة في اللجنة المركزية، اعلى اطار تنظيمي في الحركة؛ بينما تحتل امرأة واحدة موقعاً في المجلس الثوري للحركة من مجموع ٧٧ عضواً. وفي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، توجد اربع عضوات فقط في اللجنة المركزية، ولا توجد أي امرأة في المكتب السياسي. وفي الجبهة الشعبية تملك امرأة واحدة عضوية اللجنة المركزية. كما لا توجد نساء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي أعلى هيئة قيادية في المنظمة.

ولم تتوفر لدينا معلومات عن مواقع النساء القيادية في التنظيمات المتبقية. أمّا على صعيد الحياة اليومية، فقد تشابهت، إلى حد كبير، مشكلات المرأة وواقعها في مختلف التنظيمات. وظل الواقع الاجتماعي السائد يحكم نشاطها بشكل اساسي. مما يشير الى أن درجة التطور في الواقع الاجتماعي الفلسطيني، عموماً، لم تكن كافية لاحداث انقلاب

شامل في المفاهيم المترسخة في اوساط كوادر الثورة بمختلف تنظيماتها وان تمايزت رؤاها النظرية والسياسية.

ملاحظات عامة من خلال التجربة: سأحاول، فيما يلي، ان اتلمس، من موقع الحرص، بعض الظواهر العامة لتجربة المرأة في الثورة الفلسطينية، وذلك من خلال المعايشة اليومية والانطباعات التي خلّفتها التجربة في صلب العمل الفلسطيني. وفي هذا الاطار، سأحاول، آملة ان يحاول غيري كذلك، ان اضع الاصبع على الجرح لا لاثارة الألم، وانما للتذكير بأن الجرح لا يزال قائماً.

من البديهي ان تنتقل إلى الثورة الفلسطينية أمراض اجتماعية تأصلت، منذ قرون، بفعل التخلف الحضاري. ولكن كيف تتعامل الثورة مع الجانب السلبي من إرث الماضي؟ وهل يعقل ان تكون الثورة متأثرة اكثر مما هي مؤثرة؟ فيما يتعلق بقضية المرأة، على الأقل، فان واقع التأثر انسحب على التجربة اكثر من فعل التأثير. وهذا ممكن، من حيث ان التحولات الاجتماعية الصعبة تشق طريقها في الصخر، أي في ظل ترسخ تاريخي لمؤسسات البنية الفوقية للمجتمع. لكن التغيير المنظم والمبرمج والواعي، والذي يتناول القضايا الاجتماعية الهامة والملحة، يتطلب ان تكون قوة الفعل والتأثير غالبة على التأثر بالواقع السائد. غير اني لن استرسل، هنا، في التنظير حول هذه القضية، وسأباشر في التطرق لوقائع وملاحظات تكونت من خلال المعايشة والمشاركة.

سأتناول، هنا، بعض الظواهر البارزة في مسلكية الكادر الشبابي للثورة الفلسطينية ازاء المرأة، وذلك من منطلق ان هذه المسلكية تعكس المفاهيم المترسخة وراءها. وستقتصر ملاحظاتي على قطاعين اساسيين من قطاعات هذا الكادر هما قطاع العاملين في المؤسسات والمكاتب، وتحديداً فئة المثقفين منهم. وقطاع الكادر العسكري الذي يشمل مقاتلين من القواعد والمواقع العسكرية في المدن، حيث شاركت مناضلات في المعارك في الاردن ولبنان. واشير، هنا، إلى ان تداخلات وتفصيلات تأتي تحت العنوان الرئيسي لكل من هذين القطاعين. وكي لا يأخذ تقييمي طابع التعميم، فانني احدد بأن ما أشير إليه هو بالتأكيد جزء من انطباعاتي الذاتية وملاحظاتي النابعة من خلال المعايشة اليومية. ويسهم في تحقيق مصداقية هذه الانطباعات والملاحظات طول فترة المعايشة، وموضوعية الهدف الذي تطرح من اجله ملاحظات كهذه. وفضلاً عن ذلك، فان هذه الملاحظات مستقاة من جوّ عام للثورة الفلسطينية لا يقتصر على واحد من التنظيمات دون غيره. وهنا، لا تفوتني فرصة دعوة العديد من المناضلات اللواتي عايشن هذه التجربة، لكتابة شيء عنها، وتأريخها لحفظها والاستفادة من دروسها، وبالتالي يكون، في اضافاتهن، الاسهام في تشخيص أكثر موضوعية لهذه التجربة.

في الاعم الاغلب، تعامل القطاع المثقف، من كادر المكاتب والمؤسسات، مع قضية المرأة في الثورة بمواقف اتسمت، في كثير من الاحيان، بالازدواجية التي تنطوي على شق نظري يشتمل على الطموحات. وأما الشق الآخر، وهو الممارسة الفعلية، فلم يخل من بصمات التخلف وذبذبة البرجوازية الصغيرة التي ينتمي إليها، من حيث الاصول، عدد

من هؤلاء المثقفين. ومع ما تحمله هذه الفئة من توجهات ثورية، فانها، في سماتها العملية، لا تنفصل كثيراً عن السمات الاساسية لثورية البرجوازية الصغيرة. فهؤلاء الشباب، عكسوا، في مواقفهم وتعاملهم مع المرأة في الثورة، ارثاً مترسخاً من مفاهيم الماضي المتخلف، والحاضر الانتقالي بكل تناقضاته، بالاضافة إلى دوافع المصلحة الآنية المباشرة المستترة وراء الجمل الثورية فيما يتعلق بتحرر المرأة. لقد نظر إلى تحرر المرأة بشكل جزئي ووحيد الجانب في كثير من الاحيان. وكثيراً ما يحدث ان كلمة «المرأة»، في سياق الحديث عن الحرية، لا تشمل الام والزوجة والاخت والابنة، وانما تشمل نساء الآخرين وحدهن. والعديد من الكادر الشبابي اختصر العملية التاريخية لتحرر المرأة بالتحرر الجنسي بمفهومه المجرد والمعزول عن شرط وعي المرأة لذاتها ولقضاياها الاجتماعية. ليصب هذا المفهوم في اطار المصلحة المباشرة لهؤلاء، وذلك بالحفاظ على مكتسباتهم التاريخية المتمثلة في ممارسة العلاقات الحرة والمتعددة مع نساء الآخرين، تحت شعار الحرية. ومن جانب آخر تبقى «قريباتهم» بعيدات عن هذا الوسط «الحر»، يمارسن حياتهن التقليدية في خدمة الرجل ضمن المؤسسة العائلية، بعيدات، في نفس الوقت، عن اية امكانية لتطوير الذات والخروج بها إلى مواقع الفعل الاجتماعي.

إن التشخيص الوارد آنفاً، حول تعامل هذه الفئة من الكوادر مع قضية تحرر المرأة، يعكس باختصار الدوافع المصلحية وارث المفاهيم المتخلفة والاعراف السائدة. امّا الزاوية الثالثة لهذه المسألة، فتكمن في مستوى الوعي الذاتي لدى هؤلاء الكوادر الذين يفصلون، في كثير من الاحيان، بوعي أو بغير وعي، الموقف السياسي المتقدم عن مضمونه الاجتماعي. ولا يصبح للموقف الاجتماعي مضمون ثوري متوافق مع الموقف السياسي المتقدم الا عندما يتوفر شرط الوعي الذاتي.

نماذج من الواقع

– ازدواجية الموقف: أحد الشباب المثقفين، وهو معروف، باهتمامه بالادب، وكان قد كتب عن المرأة بتوجه ينصفها اجتماعياً. روى في احدى الجلسات، وكانت احدى المناضلات موجودة في الجلسة، قصة مناضلة قررت «الاستقالة» من النضال، والزواج من رجل غير مناضل. لأن المناضلين يريدون التعامل معها كعشيقة لا كزوجة أو رفيقة نضال. وقد دافع الراوي عن موقف الفتاة بقوله: «معها حق». الشخص نفسه، وفي مناسبة اخرى، وبحضور سيدة حسناء تقول حديثاً «كالشعر»، علّق متقرباً من هذه السيدة بقوله: «هؤلاء هن النساء، ولسن مناضلات المكاتب اللواتي لا نعرف منهن سوى البنطلون الجينز والحديث عن الماركسية». والشاب المذكور يعتبر نفسه ماركسياً، وينتمي إلى تنظيم يفترض انه ينتهج الماركسية اللينينية رسمياً.

– مفاهيم الحب والزواج: فيما يتعلق بمفاهيم الحب والزواج، يقابل شاب متعلم ومثقف، مثلاً، رفض رفيقة له، بشكل سلبي، معتقداً انها، برفضها اياه، وجهت اهانة «لكرامته»، دون ان يفطن إلى ان الاهانة الاكبر هي ألاّ يفترض هو بأن لها الاخرى احاسيس، وانها حرة ايضاً في ان تختار مثلما امتلك هو حرية الاختيار. وفي حالات

اخرى، يعبر بعض الشباب عن تخوفهم من الارتباط بفتيات من الكادر ،وذلك لأن المناضلة «زوجة وربة بيت فاشلة»؛ وعندما «يتنازل» البعض من هؤلاء عن هذا الشرط، ويطمح للاقتران بصديقة من المناضلات، تصلح لأن تكون «ديكوراً» مكملاً لشخصيته «المرموقة»، لا يتردد في التعبير، وسط دائرة ضيقة، من الاصدقاء، عن تخوفه من قوة شخصيتها واحساسها باستقلالها عنه، واصلاً إلى نتيجة مفادها ان ذلك قد يؤدي إلى سوء تفاهم في المستقبل، اي إلى صراع بين اثنين، وليس إلى ذوبان احدهما بالآخر، وهو في اغلب الاحيان، ذوبان المرأة بالآخر.

مثل هؤلاء الشباب لم يفترض التقاء ارادتين متساويتين في الحقوق والواجبات ضمن العلاقة الانسانية بينهما. فيطرح الاندماج والذوبان. اندماج الجزء، الذي هو المرأة، بالكل الذي هو الرجل.

- الموقف من خلال النكتة والتعليق: ان رصداً للنكات والتعليقات التي ترافق نشاط المرأة في اوساط الثورة يعكس هو الآخر طبيعة المفاهيم السائدة في هذه الاوساط. وفي هذا السياق اورد الحادثة التالية:

في معسكر طلابي مختلط، افتتح سنة ١٩٧٤. وقد اشترك فيه طلبة وطالبات، وهو تجربة لم تتكرر حسب معلوماتي،كان التعايش بين الطالبات والطلاب ناجحاً إلى حد كبير. وفي احدى الامسيات بعد التدريب، قرر مسؤول الدورة وقائد المعسكر طرح بعض القضايا الاجتماعية، وفي تلك الامسية طرحت قضية المرأة. وما ان بدأ مسؤول الدورة يطرح موضوع مشاركة الطالبات في الدورة باعتبارها قضية ايجابية، ينبغي انجاحها لكي تتكرر، حتى انهالت الضحكات والنكات من اغلب الحاضرين (اكثر من تسعين شاباً، وهؤلاء، في علم الاجتماع، عيّنة يؤخذ بها) وقال احدهم: لماذا وضعت مدفأة في خيمة الفتيات، ان هذا نوع من الامتيازات نرفضه. وقال آخر: لا يمكن مساواة المرأة بالرجل، هل تستطيع المرأة الحامل الهبوط بمظلة؟ وقال ثالث: انهن يطرحن المساواة، وبالمقابل يتم التساهل معهن ضمناً من قيادة المعسكر.

ان الاجابات على القضايا المطروحة، من قبل الشباب، جاهزة ودامغة. فقد انعقد المعسكر في احد ابرد اشهر الشتاء، ومعروف ان خيمة تتواجد فيها مجموعة من الفتيات، لا بد وان تكون واحدة منهن، في معدل كل يوم، تحتاج بسبب الحيض إلى تدفئة. فهي لم تعف نفسها من المجيء للمعسكر، واقتصرت مطالب مسؤولة الخيمة آنذاك، على توفير مدفأة للفتيات المتوعكات، والبرد، في حالة كهذه، مؤذ صحياً، وهذه قضية يقرّها الطب.

أما فيما يتعلق بهبوط المرأة بالمظلة، فمن الادق ان يطرح السؤال كالتالي: الا يعفى الرجل المريض من الهبوط بالمظلة ايضاً؟ ان المفهوم السليم، يتعامل مع فترة الحمل بالنسبة للمرأة، كفترة مرض تحتاج فيها المرأة للراحة والعناية. وأما عن الجوانب الاخرى، فقد شهد التدريب العسكري ان الفتيات قد حققن اصابات مباشرة اثناء الرماية، مما ادهش المدربين ونال اعجابهم.

- توجه الادانة باستمرار نحو المرأة: وعاطفيـاً، عاشت الفتيـات، في السنوات الاولى، على الاقل، من عمر الثورة المعاصرة، جوّاً من المطاردة والتشهير في حال وجود علاقة لأيٍّ منهن بشاب ما. واياً كانت وقائع هذه العلاقة التي يفترض الا يكون وضعها من شأن آخرين غير الفتاة والشاب المعنيين، فإن الجو الاجتماعي العام كـان يبادر باستمرار إلى التنديد بالمرأة وادانتها، دون التطرق إلى الشريك الذي هو الرجل. لقد خفَّت حدة هذه الظاهرة مؤخراً. وحلّت محلها، في اوساط عديدة، مواقف صحيحة ومتفهمة ايضاً. مما يشير إلى تطور ايجابي في مفهوم العلاقة بين الرجال والنساء.

وفي معرض آخر، يقابل باستنكار، ولو ضمني أو غير مباشر، نقاش امرأة لبعض القضايا المطروحة بحدة. كأن يرتفع صوتها مثلاً، أو ان تصر على رأي أو موقف تعتقد بصحته. ويصبح مثل هذا الموقف مجالاً للتندر والطرافة، أو للدهشة من جرأة «بنات الثورة».

- المساواة بشكلها المقلوب: اذكر مرة ان نقاشاً حاداً جرى بيني وبين صديق لم يوافقني على ان الموقف الاجتماعي للرجل هو مقياس لمصداقية موقفه السياسي (ولن اتطرق هنا للتفاصيل) وقادنا الحديث إلى مواضيع اخرى شتى، اثارت جدلاً، ادى بهذا الشاب لأن يرفع صوته مهدداً اياي. وقد ادهشني الموقف، وأقول جرحني إلى حد ما، وكان ذلك قبل ثماني سنوات (لم أكن وقتها قد وجدت حلاً ايديولوجياً لاستيعاب «نرفزة» بعض الكوادر الشبابية ونزقهم ازاء المرأة). لكن الشاب، بادر بعد خمس دقائق إلى الاعتذار قائلاً: «انني افترض التعامل مع الواحدة منكن تماماً كما اتعامل مع الشباب فأنا أتكلم معك بخشونة لأنني لا أفترض ان يختلف اسلوب حديثي معك عنه مع أي شاب طرح نفس رأيك». اجبته يومها: ان المساواة تعكس نفسها هنا بطريقة مقلوبة، فما دام المنطلق هو المساواة، فلماذا لا نطرح الاسلوب للتدقيق، أليس من الاجدر بك ان تكون لطيفاً مع صديقك الشاب تماماً كما انت لطيف مع المرأة؟

- المقاتل والمرأة: الصورة المقابلة والتي تتسم بالايجابيـة، نجدهـا في اوساط المقاتلين، في معارك الاردن وفي لبنان على حد سواء. حيث نلمس مواقف ايجابية عكست نفسها بوضوح في تعامل المقاتلين مع وجود المرأة إلى جانبهم كرفيقة سلاح؛ اذ اتسمت مواقفهم، في اغلب الاحيان، بالايجابية والترحيب والاحترام. ولم تكن هناك جهود تبذل، من جانبهم، لتنميق كلمات الاعجاب والتقدير، بل انعكس ذلك في تصرفاتهم التلقائية. أذكر مرة ان قوات الوحدة الخاصة التابعة لحركة فتح، رحبت بتدريب بعض المناضلات على المدفعية الثقيلة، واعطتهن فرصة المشاركة في احدى المعارك باستعمال هذا السلاح. في مرة اخرى، تواجدت مجموعة من المناضلات، اثناء الحرب اللبنانية مع قوات اليرموك في منطقة الشياح. واشتد القصف ليلاً، وقد ظلّت المناضلات في الموقع العسكري المعرض للقصف المباشر وقالت احداهن لقائد الموقع: «ارجو الاّ تشك بأننا قادرات على الاستمرار هنا». فردّ قائد الموقع قائلاً: «واضح لي ان وقفتكن وقفة مقاتلات». وعند الفجر، انتهت مهمة المجموعة في هذا الموقع. وخرجت المجموعة فتيات وشباباً منه، لتحل مجموعة اخرى.

وكانت سيارة عسكرية جاهزة لنقلهم، وقال قائد الموقع للشباب بلهجة اكبار: «تحتل المناضلات المقعد الامامي في السيارة، لقد ابدين شجاعة لا يملك المرء امامها الا ان يحترمهن».

اذكر انه ما من مرة زرنا فيها القواعد العسكرية الا ولمسنا ترحيباً حقيقياً وصادقاً بتلك الزيارات. وعندما كان يحصل اي نقاش سياسي، كنا نختلف، في بعض الاحيان بالطبع، لكن ردود فعل المقاتلين في اغلبها لم تكن مستنكرة أو غاضبة. ولا يحس المرء بينهم الا بهذا النفس المتواضع المتعطش للمعرفة والانسان. لقد اكسبهم التعايش مع الظروف الصعبة، صدقاً مع الذات ومع الآخرين، رجالاً كانوا أم نساء. وقادتهم التجربة الانسانية في الحياة اليومية إلى اكتشاف الخط العام للموقف الاجتماعي دون ادلجة أو تنظير. وقد يكون من الصحيح ان نرجع ذلك إلى كون المقاتلين، في غالبيتهم، هم من الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة. حيث لم تكن المرأة بالنسبة للكادحين ملكاً شخصياً، وانما كانت باستمرار شريكة معاناة.

على اية حال، ان هذه الاستنتاجات تحتاج إلى رصد علمي دقيق يشير إلى مجمل العوامل الاخرى التي افرزت هذا التباين الواضح بين موقف فئة المثقفين في المكاتب والمؤسسات وبين موقف المقاتلين في القواعد والمواقع العسكرية في المدن.

مسيرة تعبّدت بالآلام: من الممكن القول ان مسيرة المرأة في الثورة الفلسطينية، منذ أكثر من اثني عشر عاماً، أي منذ الانفتاح الجماهيري على الثورة بعد معركة الكرامة، حتى اليوم، قد تعبدت بالآلام. وامتزجت، لدى المرأة، بالحماس المغمس بالخيبة والمرارة في كثير من الاحيان. لكن هذه التجربة، في الوقت نفسه، افرزت كادرات نسائية كوّنت نفسها من خلال المسيرة الصعبة، وطوّرت ذاتها في ظل اعقد الظروف الاجتماعية والسياسية.

لقد افسحت انطلاقة الثورة الفلسطينية للمرأة فرصة عظيمة للمشاركة في صنع الثورة، وذلك دون أن يتم تحديد ظروف هذه المشاركة التي ظلّت محكومة بعقلية متخلفة، يفترض ان مفهوم الثورة يتجاوزها نحو الافضل ولو بشكل نسبي. وتجدر الاشارة، هنا، إلى ان الطريق كان مفتوحاً لمشاركة المرأة في الثورة بدون عقبات تذكر، ولكن العقبات كانت تبدأ بالتراكم عندما يتعين تحديد كيفية المشاركة. اذ قبلت المرأة، في مؤسسات الثورة، شريكة، ولكن بشكل يصعب القول انها كانت، خلاله، مساوية للرجل. ففي العديد من المؤسسات المركزية للثورة والتي اشتملت على كادر نسائي ورجالي، والتي تميزت فيها النساء عن الرجال عدداً وكيفاً، لم تتح للمرأة، على الاغلب، فرصة ان تأخذ دورها القيادي في تلك المؤسسات. اما لانه لم ينظر بجدية إلى قدراتها، أو أن الجو العام للكادر الشبابي، في تلك المؤسسات، لم يستوعب بعد فكرة العمل في اطار تقوده امرأة.

ان مسحاً لعدد العاملات، في المؤسسات الكبيرة والمركزية للثورة الفلسطينية، يعطينا مؤشراً ايجابياً لمشاركة المرأة في نشاط هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، نسبة العاملات في مؤسسة صامد (وهي مؤسسة انتاجية هامة تسهم في بلورة تجمع عمالي

فلسطيني، تأسست سنة ١٩٦٩، بمبادرة من التنظيم النسائي لحركة فتح) إلى ٦٧٪ من مجموع العمال و٢٧٪ من مجمل الاداريين. وفي الهلال الاحمر الفلسطيني، تصل نسبتهن إلى ٨٥ ٪ . ويشتمل الاعلام الفلسطيني الموحد، بمختلف المؤسسات المتفرعة عنه، على نسبة ٢٤ ٪ من النساء . وفي مركز التخطيط الفلسطيني، تبلغ النسبة ٣٦٪. بينما تصل النسبة إلى ٤٥,٥٪ من مجمل العاملين في مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مختلف الاقسام، بما فيها ميدان البحث والتحرير. هذا عدا عن المؤسسات التابعة للامومة والطفولة ومدارس ابناء الشهداء، التي تستخدم، نظراً لطبيعة مهماتها الوظيفية، النساء على الاغلب. وقد استثنينا من الارقام الواردة هنا المؤسسات الخاصة بالتنظيمات كل على حدة.

لكن غالبية النساء العاملات في مؤسسات الثورة هن من الفتيات العازبات، أو من المتزوجات اللواتي لا اطفال لهن. مما يشير إلى ان فئة الامهات العاملات ضئيلة. وتقودنا هذه الظاهرة إلى الاعتقاد بأن قلة مؤسسات رعاية الامومة والطفولة، كالحضانات والروضات والمدارس، هي عامل اساسي في غياب المرأة الام عن ميادين النشاط الاجتماعي. وهناك مؤشر آخر يدعم هذا الاعتقاد، وهو ان الكادرات النسائية، من الامهات الملتزمات بالتنظيمات الفلسطينية، يعانين من مشكلة رعاية الاطفال. مما يضطرهن، في كثير من الاحيان، للعيش في صراع دائم بين المهمات النضالية وواجبات الامومة والاسرة. ناهيك عما يتركه عليهن هذا الصراع من آثار نفسية محبطة. مما ينعكس، بالضرورة، على نشاطهن السياسي والاجتماعي، وعلى علاقتهن اليومية بالاسرة والتنظيم.

جوهر المشكلة: ان استعراضاً عاماً لمجمل النشاطات الفلسطينية، فيما يتعلق بالمرأة، كالمؤتمرات النسائية، والوفود والخطب التي تلقى في المناسبات، يترك انطباعاً مفاده أن مشاركة المرأة في الثورة قد وظفت للدعاية والاعلام بشكل اساسي، دون ان يكون هناك توجه للغوص في جوهر هذه القضية الاجتماعية الحساسة والاستراتيجية (بشرياً) بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني. وهذا يشير إلى ان العقلية السائدة في الساحة الفلسطينية، تتعامل مع القضايا الاجتماعية الهامة، كما ذكرنا سابقاً، بكل العفوية والارتجال. وتغيب خصوصية هذه القضايا في الاطار العام والعريض للنضال السياسي الفلسطيني. ان السياسة هي التعبير الارقى للطرح الاجتماعي، ولا ينبغي ان تغفل الممارسات السياسية للثورة الفلسطينية خصوصية اية مشكلة اجتماعية، حتى لا نقع في خطأ التعميم، فيغيب علاج مشكلة ما ايضاً مع غياب خصوصيتها. فتكون النتيجة تخبطاً في التعبير السياسي عن هذه المشكلة. وهذا ما نراه ينعكس بوضوح على طرح الثورة الفلسطينية لقضية المرأة. حيث وظّفت مشكلاتها ومعاناتها الحياتية على أرض الواقع اليومي في خدمة الهدف السياسي العام. فتمّ تأجيل مشكلاتها الآنية والراهنة لصالح الادعاء بأن مرحلة التحرر الوطني لا تحتمل طرح «التفاصيل» كقضية المرأة مثلاً.

الامومة الفلسطينية عنصر اساسي من عناصر معركة التحرير: الامومة

الفلسطينية هي العدو الأول والأساسي للصهيونية واسرائيل. فمنذ تأسيس الحركة الصهيونية، مروراً بقيام دولة اسرائيل وحتى اليوم، لا يزال العنصر البشري الفلسطيني هو مصدر الرعب الرئيسي والدائم للكيان الصهيوني. لذا نجد اسرائيل تركز حربها بلا هوادة ضد العنصر البشري الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه. ففي خارج الوطن المحتل، يمثل القصف العشوائي، اليومي والمتواصل، لتجمعات الفلسطينيين في بلدان الطوق حرب تصفية جسدية مبرمجة وهادفة. وفي الداخل، تنوعت أساليب العدو، المباشرة وغير المباشرة، في حربه ضد الفلسطينيين. ووجدت هذه الحرب اوضح تعبيراتها في محاولات دائمة لتهجير الفلسطينيين قسراً من وطنهم، وفي التضييق عليهم معيشياً، حيث تتم باستمرار عمليات مصادرة الاراضي وتخفيض مساعدات الاولاد للاسر عديدة الاطفال، في حين ترفع زيادة مساعدات الاطفال للأسر اليهودية. ويتم هذا كله إضافة إلى حرمان الاسر العربية من حقها في بناء المنازل على اراضيها، وتعطيل قرارات الترخيص بالبناء، وكذلك تعطيل اصدار الخرائط الهيكلية لبناء القرى العربية. مما يضطر مئات الاسر لبناء منازلها بدون ترخيص رسمي. فتظل مهددة بالهدم الذي يتهدد، حالياً، حوالي ٥٠٠٠ منزل في قرى عربية عديدة.

ليس من شك في أن انتاج العنصر البشري هو من اهم اسلحة البقاء القومي للشعب الفلسطيني، لذا، نجد ان تزايد التعداد البشري للفلسطينيين يتخذ سمات قومية وكفاحية. تعترف بذلك وثيقة كنغ العنصرية، والتي تشير إلى التناسب الطردي بين تزايد السكان الفلسطينيين في لواء الشمال، مع تصاعد الوعي القومي لهؤلاء السكان. من هنا نجد تفسيراً للحرب التي تشنها اسرائيل، على كافة الاصعدة، ضد معدل الولادات العالي لدى الفلسطينيين في الوطن المحتل سنة ١٩٤٨.

حدثني طبيب أوروبي عمل في الخدمات الطبية الفلسطينية لفترة قائلاً ان زميلاً له كان متأثراً بالدعاية الصهيونية في اوروبا، وانه تحت تأثير هذه الدعاية، سافر للخدمة في مستشفيات اسرائيل. لكن هذا الزميل عاد، بعد فترة قصيرة، إلى وطنه كافراً بتلك التجربة «الحضارية» المسماة اسرائيل. وعندما سأله عن اسباب فقدانه الحماس وعودته سريعاً، قال له: رأيت بأم عيني اطباء اسرائيليين يعملون على اجهاض النساء الفلسطينيات الحوامل اللواتي يأتين للفحص أو العلاج، وذلك باعطائهن ادوية تسبب الاجهاض، أو موت الجنين في بطن امه.

في هذا السياق، نذكر ايضاً التصريح الشهير لغولده مئير، رئيسة وزراء اسرائيل السابقة، مفاده انها لم تكن لتنام في تلك الليلة التي تسمع فيها بولادة طفل فلسطيني.

ان ايراد هذه الامثلة، هنا، لا يهدف إلى البرهان على عداء اسرائيل للاطفال والنساء. لكنه يهدف إلى التذكير بأن الامومة الفلسطينية تستحق من الثورة الفلسطينية كل الرعاية والاهتمام، وذلك في الاطارين الاجتماعي والوطني على السواء. ان العنصر البشري هو العنصر الحاسم في معركتنا الفاصلة مع اسرائيل. ولهذا نجد اسرائيل،

تحارب الامومة والطفولة الفلسطينيين، لانهما التحدي الاكبر لوجودها، في الحرب والسلم على السواء. ويكفي ان نعلم انه، في حال التكاثر الطبيعي، يتوقع ان يصل، في سنة ٢٠٠٠، تعداد فلسطينيي الداخل، والذين اصطلح على تسميتهم بعرب اسرائيل، إلى ٤٣٪ من مجمل سكان اسرائيل.

الامومة وظيفة اجتماعية: إن انتاج العنصر البشري هو أول عملية انتاجية في تاريخ البشرية. ورغم ان عصر البرجوازية قد حمل المرأة إلى مواقع الانتاج الاجتماعي، فانه لم ينظر للانجاب باعتباره وظيفة اجتماعية، وتعامل مع النساء، في هذا المجال، كحالات فردية. ولم يتم التعامل مع امومة المرأة، من حيث الحقوق، في اطار عادل وصحيح، الا من خلال الثورة الاشتراكية القائمة على الاسس العلمية للماركسية اللينينية، والتي ركزت على اعتبار الامومة وظيفة اجتماعية للمرأة، ونـوّهت عن اهمية الجمـع بين العمـل الاجتماعي والامومة بالنسبة للمجتمع الانساني. ففي جمهورية المانيا الديمقراطية، مثلاً، تحصل المرأة العاملة على اجازة اجبارية لمدة ستة اسابيع قبل الولادة، وكذلك بعدها وباستطاعة الام، مع ولادة الطفل الثاني، اخذ اجازة لمدة سنة بدون راتب، زيادة على الاجازة المأجورة ولا تفقد موقع عملها. فضلاً عن امكانية حصولها على مكان للطفل في دار الحضانة التابع لموقع عمل المرأة قبل ولادته بشهرين، وفضلا عن التسهيلات المعنوية والمادية الأخرى التي تنالها المرأة عند الولادة وبعدها.

ومن موقع التطلع إلى مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، وتملك، فيـه، الارض السواعد التي تحررها؛ والسواعد المحررة هي سواعد الجماهير الواسعة من الكادحين الذين لم يخسروا شيئاً، في انخراطهم بالثورة، غير القيود، اولى بالثورة الفلسطينية، ان تأخذ بالنموذج الاشتراكي لحل المشكلات الاجتماعية، دون ان نطمح إلى ان تكون الثورة الفلسطينية قادرة، بالمستوى نفسه، على حلّ هذه المشكلات، نظراً لطبيعة ظروف الثورة الفلسطينية، واستثنائية هذه الظروف، المتمثلة بواقع ان الثورة الفلسطينية، وقطاعاً واسعاً من جماهيرها، هي ثورة مهاجرة. ولكننا نرفع صوتنا لمطالبتها، من حيث التوجهات، على الاقل، بالعمل على ايجاد قاعدة للانطلاق نحو حلّ المشكلات الاجتماعية الكبرى، لجمهور واسـع من النساء في تجمعـات الفلسطينيين الاسـاسية. ولطليعـة هذا الجمهـور من المناضلات الفلسطينيات في صفوف الثورة. وهذا يتمثل، بشكل اولي وبسيط، في خطوات تنفيذية كتعميم دور الحضانة والروضات، وتشجيع فكرة المطاعم الجماعيـة، وتكريس معسكـرات الاشبـال والـزهـرات بشكـل دائم، وبحيث لا تطغى عليهـا الاعتبـارات الاستعراضية. مثل هذه الخطوات هي مشاريع لا يصعب على الثورة الفلسطينية القيام بتحقيقها. وهي التي انجزت، وبنجاح كبير، مشاريع اكثر صعوبة. ان الاهمية الاجتماعية لهذه المشاريع فائقة ومزدوجة، فهي من جانب تسهم بحل المشكلات اليومية للعاملة الام، وللمناضلات من الامهات في صفوف الثورة، وتسهم، كذلك، في تشجيع الكثيرات من الامهات للانخراط في ميادين النشاط الاجتماعي والسياسي والتعبوي. و ن جانب آخر، فان تكريس اداة تربوية واحدة لمجموع كبير من الاطفال الفلسطينيين هو بحد ذاته عملية اجتماعية خلّاقة، نوعياً، وذات ابعاد سياسية لا يستهان بها من حيث النتائج المرجوة.

هذه العملية، بحد ذاتها، تكرّس تربية الاطفال باعتبارها من مهمات المجتمع الثوري الذي يعمل، من خلال القوانين والتشريعات المتقدمة، على تقليص دور الاسرة الفردية في تشكيل القيم والمفاهيم لدى الطفل، لصالح توسيع دور المجتمع في تربية اجيال من الاطفال هم ذخر الثورة ومستقبلها.

الوضع القانوني للمرأة في الثورة الفلسطينية: يطرح مجمل ما تقدم قضية هامة هي قضية القوانين والتشريعات التي تسنها الثورة الفلسطينية، والموقع الذي تمثله مسألة اجتماعية هامة كقضية المرأة والامومة، في هذه القوانين. فمضمون القوانين والتشريعات، يضع الجوهر الاجتماعي للثورة على المحك. وهنا تجدر الاشارة إلى ان الميثاق الوطني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يتضمن كلمة واحدة تتطرق لقضية المرأة والامومة. وهناك انطباع عام بأن الثورة الفلسطينية تركز بشكل اساسي على النضال السياسي والوطني للمرأة الفلسطينية، وتتجنب التطرق إلى الشق الاجتماعي من نضالها ونضال الثورة الفلسطينية عموماً. مع قناعتنا الكاملة، بأن النضال الوطني الفلسطيني يشكّل، بحد ذاته، ارهاصات لثورة اجتماعية كبرى، تتسع دائرة تأثيرها لتشمل مناطق عربية واسعة. من هنا، لا مفر من تسمية الاشياء بأسمائها الحقيقية. ولا بد من طرح قضية المرأة وحقوقها في الثورة والتجمعات الفلسطينية الاساسية، بنصوص واضحة. في قوانين وتشريعات منظمة التحرير الفلسطينية، وسواء نصت التشريعات على قضية المرأة أو لم تنص، فلا مفر من الاعتراف بأن النصوص المقوننة في كل الاحوال، مشبعة بوجهة نظر طبقية. ومهما تفادى المرء التحدث عن صراع وطبقات، فان الصراع يستمر حتى في اطار الوحدة المتمثلة بالاطار العام للثورة الفلسطينية، ولا يتجمّد بقرار أو باغفالنا اياه. لان استمرارية هذا الصراع هي قضية حتمية وعملية تاريخية، خارجة عن ارادة الافراد. والدور الهام والفعّال الذي تستطيع ارادة الافراد والجماعات ان تلعبه، يتمثل في كيفية توجيه الصراع. وهنا يطلّ الجوهر الاجتماعي للثورة برأسه من جديد، من خلال هذه الكيفية في توجيه الصراع، ليؤكد انه لا استثناء في حتمية وجود الطبقات وصراعها. وفي اطار هذا الفهم، فان قضية المرأة وكيفية الصلة بهذه القضية، هي أيضاً مسألة طبقية. وحين نؤكد على ضرورة وجود تشريعات وقوانين لمنظمة التحرير، متقدمة في رؤيتها لهذه القضية الاجتماعية الهامة، فسيكون ذلك، في حال تحقيقه، انعطافة تاريخية في مسار التطور الاجتماعي للثورة الفلسطينية. اذ ان التشريعات الجيدة، تلعب دوراً هاماً في بلورة العامل الذاتيّ للمرأة والثورة، وتسهم بخلق المرأة الجديدة وانضاج تجربتها الثورية. وهنا نتوجه إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة، ان يخرج بانجازات تاريخية على هذا الصعيد. بحيث يشكل نقلة نوعية بمسيرة المرأة الفلسطينية بخاصة، ومسيرة الثورة الفلسطينية على وجه العموم، نحو التحرر الوطني والاجتماعي.

د. ماهر الشريف

الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠ - ١٩٣٣

بقي الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين محكوماً، طوال مرحلة العشرينات، بعاملين رئيسيين اثنين، ارتبطا وتداخلا فيما بينهما... العامل الأول تمثل بالعجز عن تحديد خصوصية هذه المسألة، أما العامل الثاني فقد تمثل بالتقييم «الانعزالي» الخاطىء لدور الحزب الشيوعي في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية.

كانت المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين مسألة ذات خصوصية محددة، على اعتبار ان المسألة الفلسطينية، كمسألة قومية كولونيالية، لم تنتج نتيجة الصراع الدائر بين الامبريالية وحركة التحرر الوطني العربية فحسب، وإنما نتجت عن تصارع ثلاث قوى فوق الأرض الفلسطينية وهي: الامبريالية الانكليزية والحركة الصهيونية من جهة، والحركة الوطنية العربية الفلسطينية من جهة أخرى. ومن هنا، فقد كمنت خصوصية المسألة الفلسطينية في الدور الذي كانت تلعبه الأقلية الاستيطانية اليهودية المرتبطة بتنفيذ مشروع الحركة الصهيونية الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي».

لقد نظر الحزب الشيوعي الفلسطيني، طوال مرحلة العشرينات، إلى المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين كما ينظر إلى أي مسألة اخرى كانت تجابهها شعوب البلدان المستعمرة والتابعة، ولم يتمكن، طوال تلك المرحلة، من تلمس خصوصية المسألة الفلسطينية.

كان المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» لا يزال في بدايته ويواجه صعوبات مادية عديدة، وكانت إمكانيات نجاحه تبدو شبه مستحيلة. وقد

عجز الشيوعيون الفلسطينيون، في مثل هذه الظروف، عن تقدير دور دينامية الحركة الصهيونية الذاتية، كما عجزوا عن إدراك حقيقة الارتباط الوثيق بين مصالح ومصير الأقلية اليهودية في فلسطين وبين مشروع الحركة الصهيونية. وقد رأى الشيوعيون في الحركة الصهيونية حركة تعبر عن مصالح البرجوازية اليهودية وأداة في أيدي الامبريالية تستخدمها في قمع الحركة الوطنية العربية وإجهاض نضـالها المعـادي للامبـرياليـة، ولم يتمكنوا، في تلك المرحلة، من رؤية الخطر الكامن في المشروع الصهيوني على المصالح المادية، وحتى على وجود الشعب العربي في فلسطين.

وانطلاقاً من هنا، فقد اعتقد الشيوعيون الفلسطينيون بأن مهمتهم تكمن في فضح وكشف ارتباط الحركة الصهيونية بالامبريالية البريطانية، وفي محاربة الأوهام التي كانت تشيعها الصهيونية، بين أوساط الجماهير اليهودية، حول إمكانيات نجاح مشروع «الوطن القـومي اليهودي» في فلسطين. وقد ناضل الشيوعيون، في هذا السياق، من أجل تسعير حدة الصراع الطبقي وتسريع عملية التمايز الاجتماعي داخـل التجمع الاستيطـاني اليهودي، ودفع العمال اليهود لمحاربة البرجوازية اليهودية ومشروعها «الطوباوي» المرتبط بالمشاريع الامبريالية.

لقد اعتقد الشيوعيون بأن الطبقة العاملة اليهودية في فلسطين ستتوصـل، عبر تجربتها الخاصة، إلى القناعة الأكيدة بأن مشروع البرجوازية اليهودية الرامي إلى إقامة الوطن القومي لن يكتب له النجاح أبداً، كما اعتقـدوا بأن السيطـرة الإيديـولوجيـة والسياسية والتنظيمية للحركة الصهيونية على جماهير الأقلية اليهودية في فلسطين لن تدوم طويلاً؛ وانطلاقاً من هنا، بالغ الشيوعيون الفلسطينيون في إمكانيات سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، كما غالوا في إمكانيات تصفية الطابع «القومي» للحركة العمالية اليهودية في فلسطين[١].

لقد أقر الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومنذ صيف العام ١٩٢٣، بالطابع الثوري للحركة القومية العربية في فلسطـين، وأكد عـلى ضرورة دعمهـا في النضال المعـادي للامبريالية، غير أنه لم يطرح، بشكل واضح، مهمة العمل على تسلم قيادة النضال الوطني العربي التحرري في البلاد. وكان السبب في ذلك يعود إلى عوامل موضوعية ارتبطت بخصوصيات نشأة الحزب، وإلى عوامل ذاتية ارتبطت بعجز قيادته عن استيعاب حقيقة الموقف اللينيني بالنسبة لدور الشيوعيين في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية الذي كانت تخوضه شعوب البلدان المستعمرة والتابعة.

فقد تبنى الشيوعيون الفلسطينيون، في ممارستهم العملية، خلال العشرينات، وجهة النظر «الانعزالية - اليسارية» التي عبر عنها الشيوعي الهندي «روي» في جداله الشهير مع لينين، إفي المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية، في صيف العام ١٩٢٠، ولم يتمكنوا من استيعاب طبيعة المرحلة الثورية التي كانت تجابهها فلسطين[٢]. فقد أكد الشيوعيون الفلسطينيون، بصورة رئيسية، على أهمية النضال الاجتمـاعي - الطبـقي، وربطوا إنجاز مهمات الثورة الوطنية التحررية في فلسطين بإنجاز مهمات الثورة الاجتماعية، واعتقدوا،

خلال نضالهم من أجل إنجاز مهام الثورة الاجتماعية، بأن دينامية الصراع الطبقي داخل المعسكرين اليهودي والعربي، على حد سواء، ستؤدي إلى تجاوز التناقضات «القومية» بين العمال العرب واليهود، كما اعتقدوا بأن تحقيق التحالف الكفاحي الأخوي بين العمال العرب واليهود، في المعركة المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الاستعماري، سيكفل حل كافة معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين[٣].

وطبعاً كان موقف الشيوعيين الفلسطينيين هذا يناقض تعاليم لينين التي كانت تؤكد على أن مهام الثورة الاجتماعية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة لن تطرح أمام الشيوعيين إلا بالارتباط مع حل مهام الثورة الوطنية التحررية، كما كانت تؤكد على أن دور الأحزاب الشيوعية، في هذه البلدان، لا يجب ان يقتصر على دعم الحركة الوطنية التحررية، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى المساهمة بنشاط في نضال هذه الحركة، والسعي إلى تسلم قيادتها ودفعها على طريق إنجاز مهام التحرر الوطني والانتقال إلى إنجاز مهام التحرر الاجتماعي.

أ - الانعطاف في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه المسألة القومية

شهد مطلع الثلاثينات انعطافاً جذرياً في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين. ففي أعقاب الأحداث الثورية التي اندلعت في شهر آب (اغسطس) ١٩٢٩، تمكن الشيوعيون الفلسطينيون من تلمس خصوصية هذه المسألة في فلسطين، وتصدوا لحل معضلاتها. وقد تم ذلك في ظروف بدء العملية التاريخية التي أدت إلى انتقال مواقع المسؤولية الرئيسية، داخل الحزب، إلى أيدي الكوادر العربية، وإلى تحول مركز الثقل الرئيسي في عمل الحزب ونشاطه من القطاع اليهودي «الييشوف» إلى القطاع العربي.

كانت قيادة الأممية الشيوعية قد انتقدت، في أعقاب انتفاضة آب ١٩٢٩، السلبية التي ظهرت في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني لحظة اندلاع الأحداث الثورية، وأكدت على ان نواقص الحزب وأخطاءه، خلال الانتفاضة الفلسطينية، قد نجمت عن عجزه عن سلوك نهج واضح وصريح باتجاه تعريب صفوف الحزب من القاعدة إلى القمة، كما نجمت عن توظيف قوى الحزب وإمكانياته على نحو خاطىء. وقد دعت قيادة الأممية الشيوعية الشيوعيين الفلسطينيين إلى تجاوز النواقص والثغرات التي ظهرت خلال نشاطهم، وذلك من خلال السعي الجدي إلى إنجاز تعريب صفوف الحزب وتوجيه نشاطه الرئيسي باتجاه العمال والفلاحين العرب، وإعارة اهتمام أكبر للمسألة القومية العربية وتوثيق الصلات والروابط مع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية المجاورة[٤].

١ - التعريب: الشرط الذي لا بد منه لمقاربة المسألة القومية العربية: بقيت قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين، وعلى الرغم من التوجيهات العديدة التي تلقتها من قيادة الأممية الشيوعية، تعارض عملياً سياسة التعريب، وتتذرع بمختلف الحجج والمبررات لعرقلة تنفيذها. وكان من أهم أسباب معارضتها لهذه السياسة عجزها

الموضوعي والذاتي عن فهم طبيعة المسألة القومية في فلسطين، ونظرتها إلى شعار التعريب من وجهة نظر وحيدة الجانب، حيث كانت تعتقد بأن التعريب يعني أساساً تغيير الكوادر اليهودية بالكوادر العربية على رأس الحزب. وهكذا بقيت قيادة الحزب عاجزة، طوال مرحلة العشرينات، عن استيعاب حقيقة مضمون شعار التعريب الذي كان يعني، في الأساس، تغيير وجهة نشاط الحزب من القطاع اليهودي إلى القطاع العربي.

وفي شهر أيار ١٩٣٠، أعلنت دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين أن سياسة التعريب لا يمكن أن تنجز قبل إنجاز «سياسة البلشفة». وقد عنت هذه السياسة، في نظر قادة الحزب، «تضلع الرفاق العرب في العلوم الماركسية، وتجربتهم في الكفاح اليومي، وإخلاصهم للمبادىء الشيوعية». فكانت قيادة الحزب تؤكد بأنه ينبغي «على الرفاق العرب، الذين يتوصلون للقيادة، أن يكونوا من الذين اعتقلوا وعذبوا وشردوا في سبيل مبادئهم، وبقوا صامدين ومخلصين لمبادئهم الثورية»(٥).

لعب الموفدون العرب، من كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني، إلى جامعة كادحي شعوب الشرق في موسكو، دوراً رئيسياً في وضع مسألة التعريب، من جديد، على بساط البحث أمام القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وكان الدارسون العرب في موسكو متيقنين من تأييد الأممية الشيوعية لموقفهم تجاه هذه المسألة، خصوصاً بعد صدور قرار السكرتاريا السياسية للأممية الشوعية، في تشرين الأول ١٩٢٩، حول الانتفاضة الفلسطينية.

وبالفعل، وتجاه استمرار المعارضة، غير المعلنة، التي أظهرتها قيادة الحزب في فلسطين تجاه تطبيق سياسة التعريب، قرر القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية التدخل، بشكل مباشر، من أجل حسم هذه القضية، وقام باستدعاء قادة الحزب المعارضين لسياسة التعريب إلى موسكو للعمل في أجهزة الأممية الشيوعية، ومن أبرزهم الأمين العام للحزب «أبو زيام» وعضو السكرتاريا والمكتب السياسي «نداب»، وقرر، في الوقت ذاته، إنهاء فترة دراسة الكوادر العربية في جامعة كادحي شعوب الشرق، وإيفادهم إلى فلسطين للاشتراك في إنجاز خطة التعريب، وكان من أبرزهم «محمود الأطرش».

ويسترجع «محمود الأطرش» ذكرياته عن تلك الفترة، فيكتب: «في أواخر ربيع العام ١٩٣٠، توجهت إلى فلسطين بعدما مكثت بضعة أسابيع في استانبول (...)، وتوجهت إلى مدينة يافا في فلسطين فوصلتها في شهر تموز ١٩٣٠، واتصلت بالحزب وبالسكرتاريا الحزبية خلال اليوم الأول من وصولي لأرض الوطن (...). وقد طلبت مني قيادة الحزب التوجه إلى مدينة القدس [حيث] كنت أقوم بتحرير المناشير وجريدة الحزب السرية «إلى الأمام» باللغة العربية والنشرات الحزبية. وكانت صلاتي بالرفاق اليهود تزداد متانة يوماً بعد يوم، وبالأخص الذين كانوا يؤيدون خطة التعريب، ومنهم «شفارتس»، و«افرومشي»، و«فرايم فوزيكو»، و«رات غيبر» وغيرهم. وقد علمت، عن طريق السكرتاريا، باستعداد كاتب الحزب الأول «أبو زيام»، وكذلك «نداب»، عضو السكرتاريا، للسفر إلى الاتحاد

السوفياتي، فاستبشرت بسفرهما خيراً، لأنهما كانا من أكبر أعداء خطة التعريب»[٦].

وعلى أثر وصول الكوادر العربيـة التي كانت تدرس في موسكو، إلى فلسطين، بدأت حملة واسعة في صفوف الحزب لعرض خطة التعريب على المنظمات الحزبيـة، وجرت الاستعدادات للتحضير لانعقاد المؤتمر السابع للحزب، الذي كان مدعواً لتكريس الخطة الجديدة في ممارسة الحزب العملية.

وخلال هذه الحملة التحضيرية، أعرب عدد من الشيوعيين اليهود عن تخوفهم من تناقص اهمية دورهم، بين صفوف الحزب، بعد إنجاز سياسة التعريب، «غير أننا قد شرحنا لهم بأن التعريب لا يعني مطلقاً أن دور الشيوعيين اليهود سيتضاءل، بل على العكس من ذلك، فعندما تتوسع منظمات الحزب ويزداد تأثيره بين الجماهير الكادحة العربية، ستزداد أهمية الدور الذي يلعبه الرفاق اليهود بهدف الحفاظ على نفوذ الحزب، وزيادة تأثيره بين صفوف الكادحين اليهود»[٧]. ولكن، وعلى الرغم من تخـوف بعض اعضاء الحزب اليهود من نتائج تطبيق الخطة الجديدة، إلا أنه تبين أن عدداً كبيراً من الشيوعيين اليهود كانوا يؤيدون خطة التعريب «وبالأخص بعد أن بسطنا أمامهم المقصود من هذه الخطة، وبيَّنا لهم ان التعريب ليس بخطة شوفينية، كما يزعم البعض، وهي لا تعني التعصب للعرب أو لكل ما هو عربي، ولم تطرح لمعاداة الرفاق اليهود ودفعهم إلى الصفوف الخلفية من الكفاح. كلا، لا شيء من ذلك، إنها ليست سوى خطة سياسية علمية مدروسة، وضعت على أسس ماركسية – لينينية، وتعبر عن مرحلة تاريخية معينة ومحتومة من تاريخ النضال من أجل الاشتراكية، هي مرحلة التحرر الوطني والاستقلال. وبما ان فلسطين قطر مستعمر، يستعمره الامبرياليون البريطانيون بمساعدة الرأسمالية الصهيونية العالمية، لذلك فإن المرحلة الأولى للسير نحو الثورة الاشتراكية تقتضي، أولاً وقبل كل شيء، التحرر من نير الامبرياليين البريطانيين ومن نير الصهيونية»[٨].

وهكذا كان أنصار خطة التعريب يؤكدون أن طبيعة المرحلة الثورية التي تجتازها فلسطين، وهي مرحلة الثورة الوطنية التحررية، تستدعي ان تلعب الجماهير العربية فيها الدور الرئيسي، كما تستدعي ان تخرج، من بين صفوف هذه الجماهير، تحديداً، قيادة ثورية قادرة على تحمل مسؤولية النضال في سبيل إنجاز مهام هذه المرحلة.

انعقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني بمدينة القدس، في أواسط شهر كانون الأول ١٩٣٠، بمساهمة ٤٠ مندوباً، وباشتراك ممثل عن قيادة الأممية الشيوعية هو الهنغاري «هانز»[٩]. وللمرة الأولى في تاريخ الحزب، كان عدد المندوبين العرب إلى مؤتمر الحزب يساوي عدد رفاقهم اليهود.

ناقش مندوبو المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، في بداية اعمالهم، قرار السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيـوعية، المقـر في ١٦ تشرين الأول (أكتـوبر) ١٩٢٩، حول انتفاضة آب ١٩٢٩ في فلسطين، كما ناقشوا نص الرسـالة المفتوحة التي وجهتها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، بتاريخ ٢٦ تشـرين الأول ١٩٣٠، إلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني. وقد أعرب مندوبو المؤتمر عن

تأييدهم المطلق لقرارات قيادة الأممية الشيوعية بخصوص الأوضاع في فلسطين وداخل الحزب، وأدانـوا الأخطاء السياسية التي ارتكبتها القيادة القديمة للحزب، «التي، وإن تمكنت من إنجاز العديد من الأعمال الثورية، إلا أنها قد عجزت عن اتخاذ موقف سليم تجاه المسألة القومية، كما عجزت عملياً عن تحمل مسؤولية إنجاز مهام التعريب»(١٠).

وقد اعترف المؤتمر، عند تحليله لمخاطر الانحرافات التي تعرض لها الحزب خلال مسيرته، بأن تأثير «الشوفينية الصهيونية اليهودية»، الذي ترجم عملياً بتباطؤ وتيرة التعريب، قد شكل الخطر الرئيسي على الحزب. وقد حذر المؤتمر، في الوقت ذاته، من خطر الانحرافات الأخرى، على مسيرة الحزب، ودعـا إلى محاربـة تأثـير «النزعـة القوميـة [الشوفينية] العربية»(١١).

وقد ناقش مندوبو المؤتمر السابع، باسهاب، خطة الأممية الشيوعية الجديـدة، وأعربوا بالإجماع عن تأييدهم المطلق لخطة التعريب، على اعتبار أن المرحلة الثورية التي تجابهها فلسطين هي مرحلة الثورة الوطنية التحررية، كما أشاروا إلى اهمية تطوير عمل الحزب بين جماهير الأقليـة اليهوديـة، والنضال من أجـل تحقيق مطالبهـا «في إطار الديمقراطية، والتحرر الوطني والاجتماعي»(١٢).

كما ناقش مندوبو المؤتمر، في إطار خطة التعريب، المسألة التنظيمية، وأدخلوا عدداً من التعديلات على بنية منظمات الحزب. فقبل انعقاد المؤتمر السابع، كان الحزب الشيوعي الفلسطيني يقوم على قاعدة الخلايا المختلطة، التي كانت تضم العرب واليهود جنباً إلى جنب، في كافة مناطق تواجد الحزب. وقد رأى مندوبو المؤتمر السابع أن هذا الشكل التنظيمي كان يشكل أحياناً عائقاً أمام نشاط منظمات الحزب، خصوصاً بالنسبة للقضايا الأمنية. وانطلاقاً من هنا، فقد قرر المؤتمر ان تتشكل اللجان المسؤولة في الحزب، بصورة عامة، على نمط اللجنة المركزية، من الرفاق العرب واليهود، وأن تتشكل في الأحياء العربية، مثل حي العجمي في يافا وفي أحياء القدس القديمة، خلايا خاصة بالشيوعيين العرب، وأن تتشكل في الأحياء اليهودية، خصوصاً في مدينة تل - أبيب، خلايا خاصة بالشيوعيين اليهود. أما في الأحياء المختلطة، وفي أماكن العمل المختلطة، فتتشكل خلايا عربية - يهودية مختلطة تضم العرب واليهود جنباً إلى جنب(١٣).

انتخب المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، في ختام اعماله، لجنة مركزية جديدة ضمت، ولأول مرة في تاريخ الحزب، أغلبية من الشيوعيين العرب، كان من بينهم «محمود الأطرش» و«نجاتي صدقي» و«يوسف خلف»، و«علي الجيباوي». وفي الاجتماع الأول للجنة المركزية الجديدة، جرى انتخاب أعضاء المكتب السياسي وأعضاء السكرتاريا الثلاثة وهم «جوزيف بيرغر» و«نجاتي صدقي»، و«محمود الأطرش»(١٤).

٢ - تحـديد خصـوصية المسـألة القـومية الكـولـونيـاليـة في فلسطـين: سـاهم الموفدون العرب، من كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني، إلى جامعة كـادحي شعوب الشرق في موسكو، مساهمة فعالة في طرح المسألة القومية، كنقطة مركزية، على جدول

اعمال الحركة الشيوعية في فلسطين، في الفترة التي أعقبت انتفاضة آب ١٩٢٩ الثورية. وقد توصل الدارسون العرب في موسكو، وبعد سلسلة من المناقشات المطولة «التي كانت تجري داخل الاجتماعات الرسمية وخارجها، في المطعم أحياناً، وأحياناً أخرى في الشارع أو في غرف النوم»، الى تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، بكونها خصوصية نابعة عن موقع الأقلية القومية اليهودية في البلاد «كأقلية قومية مميزة بالنسبة لمجموع الشعب العربي الفلسطيني وعلى حسابه»، كما توصلوا إلى تحديد دور هذه الأقلية «كآلة ظلم وعدوان، في أيدي الامبرياليين البريطانيين والرأسماليين الصهيونيـين، ضد حركة التحرر الوطني والاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني الكادح»(١٥).

وعلى هذا الأساس، فقد أعرب الدارسون العرب عن معارضتهم لاستمرار التوجه «الييشوفي» السابق للحزب، والذي ركز الجهود، في الدرجة الأولى، على العمل بين أوساط الأقلية اليهودية في فلسطين، وأكدوا أنه من الخطأ الاستناد «على هذه الأقلية القومية كقاعدة للثورة الوطنية التحررية القادمة في فلسطين، كخطوة اولى على طـريق الثورة الاشتراكية، وذلك على اعتبار ان الأقلية القومية اليهودية، بسيرها على طريق السياسة الصهيونية، التي ينتهجها الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية، لن تكـون سوى قاعدة للعدوان على أبسط حقوق الجماهير العاملة وجماهير الفلاحين العرب، بهدف توطيد أسس الامبريالية البريطانية والرأسمال الصهيوني العالمي» وأشار الدارسون العرب، في الوقت ذاته، إلى أن موقع الأقلية اليهودية في فلسطين، «كأقلية مميزة على حساب مصالح الشعب العربي الفلسطيني»، لا يجب أن يمنع الحزب الشيوعي الفلسطيني «من العمل، بكافة الوسائل، في وسط هذه الأقلية على أساس أممي، بهدف جذب الجماهير العاملة والعناصر الديمقراطية والفئات التقدمية الى صفوف الحزب والحركة الوطنية التحريرية، بعد انتزاعها من تأثير الصهيونية، والنضال من أجل تلبية مطالبها الشرعية، التي لا تختلف في جوهرها عن مطالب جماهير الشعب العربي الكادحة، والسعي من أجل إيجاد الحلول لقضاياها القريبة والبعيدة في إطار الكفاح الـوطني التحرري والاجتماعي الذي تخوضه جماهير الشعب العربي الفلسطيني العاملة»(١٦).

كانت المسألة القومية، بارتباطها مع خطة التعريب، من أبرز القضايا التي ناقشها مندوبو المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، حيث أكدوا أن انتفاضة آب ١٩٢٩ في فلسطين، «وضعت الحركة الثورية الفلسطينية تجاه مجموعة من القضايا الهامة، من أبرزها قضية العلاقة بين حركة الجماهير العربية التحررية الثورية والمسألة القومية». وقد أكد المؤتمر، عند تحديده لخصوصية المسألة القومية في فلسطين، على «أن مركز المسألة القومية في فلسطين يكمن في الموقع الخاص الذي تحتله الأقلية اليهودية»، وأشار إلى أن «عدم استيعاب هذه المسألة، بشكل واضح، والطريقة المجردة التي عولجت فيها، كانا، ودون أدنى شك، السببين الرئيسيين للأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي الفلسطيني، أكان ذلك فيما يتعلق بالعمل بين الجماهير أم بين صفوفه بالذات»(١٧).

كما أكد المؤتمر، عند تحليله للدور الذي تلعبه الأقلية الاستيطانية اليهودية في

فلسطين، بأن هذه الأقلية «الواقعة تحت تـأثير الصهيـونية، تلعب دور عميـل مباشر للامبريالية الانكليزية تستخدمه في قمع الحركة الوطنية التحررية العربية»، وأشار إلى ان الصهيونية «لا تمثل أداة في أيدي الامبريالية الانكليزية فحسب، بل تمثل أيضاً قاعدة متقدمة تستخدمها الامبريالية في اضطهاد واستغلال الجماهير العربية». وقد حاول المؤتمر ان يبرهن على صحة استنتاجاته هذه، بصدد الدور الذي تلعبه الحركة الصهيونية في فلسطين، بالاعتماد على الوقائع الرئيسية التالية:

١ - احتلت الامبريالية الانكليزية فلسطين، بعد هزيمة الامبريـالية الألمـانية، واستخدمت المهاجرين اليهود في صراعها مع الحركة التحررية العربية.

٢ - ركز الرأسماليون اليهود، الذين كانوا يبحثون عن أرض لهم لإقامة دولتهم المستقلة، جهودهم على فلسطين بالذات، واستغلوا الأوضاع المزرية لجماهير اليهود في بلدان أوروبا الشرقية لتنفيذ مخططاتهم بمساعدة من الامبريالية الانكليزية.

٣ - ارتبطت سيرورة الاستيطان اليهودي في فلسطين بمصادرة واسعة لأراضي صغار الفلاحين العرب، واستطاع الصهاينة انتزاع اكثر من مليون و٢٥٠ ألف دونم من الأراضي العربية، وصادروا ملكيات الألوف من العائلات الفلاحية لإقامة المستوطنـات الصهيونية. ومن هنا، يتحول النضال ضد الصهيونية إلى قاعدة لاندلاع الثورة الزراعية في فلسطين.

٤ - أدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى طرد العمال العرب من أماكن عملهم. ويحتل العامل اليهودي، بفضل الأموال التي ترسلها البرجوازية اليهودية من العالم أجمع إلى فلسطين، موقعاً متميزاً بالنسبة للعامل العربي، وتهتم البرجوازية اليهودية بالحفاظ على الموقع المتميز الذي يحتله العامل اليهودي، وذلك بهدف منع قيام أي تنظيم عمالي أممي، وتعميق الهوة التي تفصل العامل اليهودي عن العامل العربي[١٨].

ومع ذلك، فقد أشار المؤتمر الى أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الأقلية اليهودية في فلسطـين ستؤدي إلى تسريـع عملية التمـايز الاجتمـاعي داخل الحـركة الصهيونية، وإلى عزل قسم من العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، بعد أن يتيقنوا من أن مستقبلهم «لا يرتبط بالدولة اليهودية الصهيونية، وإنما يرتبط بالنضال ضد برجوازيتهم»[١٩].

٣ - المسألة الزراعية جوهر المسألة القومية العربية في فلسطـين: اعتبر المؤتمـر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني أن المسألة القومية، في بلد مستعمر كفلسطين كان يواجه استعماراً استيطانياً، هي في جوهرها مسألة زراعية، وانتقد، في هذا السياق، مواقف القيادة القديمة التي عجزت عن تطوير نشاط الحزب بين صفوف الفلاحين العرب، واتسم نهجها العام بالتقليل من أهمية الحركة الفلاحية في البلاد.

وانطلاقاً من هنا، أعار مندوبو المؤتمر السابع اهتمامـاً كبيراً لمعـالجة المسـألة

الزراعية في فلسطين، وأقروا، في ختام أعمالهم، قرارين مطولين حول هذه المسألة، نشر الأول منهما تحت عنوان: «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الأرياف»، ونشر الثاني تحت عنوان: «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»[٢٠].

وقد استعرض القرار الأول، بعد ان أكد على أن الثورة الزراعية هي المهمة الثورية الرئيسية في بلد زراعي كفلسطين، الأوضاع المعيشية الصعبة في الريف العربي، والاضطهاد القاسي الذي يعاني منه الفلاحون والعمال الزراعيون العرب على أيدي الامبريالية الانكليزية والحركة الصهيونية وكبار ملاك الأرض العرب، ودعا إلى ضرورة العمل على زيادة عدد كوادر الحزب «القادرة على توجيه نشاط الفلاحين في الطريق الصحيح»، وأكد أنّ تعريب الحزب «أي تحويله إلى حزب حقيقي للجماهير الكادحة العربية هو الشرط الأول والرئيسي لضمان نجاح عمل الحزب في الأرياف»، كما أشار إلى أهمية استخدام لغة بسيطة في الدعاية بين الفلاحين، وإلى ضرورة إنشاء لجان منتخبة من قبلهم، وتتمتع بثقتهم، لتحمل مسؤولية قيادة نضالهم[٢١]. وقد حدد القرار الشعارات الرئيسية التي ينبغي أن يناضل الشيوعيون خلفها في الأرياف، وهي: «الإطاحة بالامبريالية البريطانية التي تستعبد الفلاحين وتساند الاستعمار الصهيوني والاستثمار الاقطاعي الرأسمالي للفلاحين»، و«الأرض لمن يزرعها، ولا خمس أو ثلث يدفع عليها»، و«ولا دونم واحد للغاصبين الامبرياليين والصهيونيين»، و«مقاومة الفلاحين المسلحة لأي محاولة تبذل لمصادرة محاصيلهم أو أراضي الحرث»، و«الاستيلاء الثوري على الأراضي العائدة للحكومة، وللمعمّرين اليهود الأغنياء، وللطوائف الصهيونية، ولكبار الملاكين والمزارعين العرب، وتوزيعها، من قبل لجان الفلاحين، على الفلاحين المعدمين وعلى صغار الفلاحين وعلى البدو»[٢٢].

أما القرار الثاني، فقد استعرض كافة جوانب المسألة الزراعية في فلسطين، وأشار إلى أن مهمة الحزب الشيوعي الفلسطيني، بوصفه طليعة للطبقة العاملة «الطبقة الوحيدة التي تتطابق مصالحها، في المرحلة الراهنة، تطابقاً أساسياً مع مصالح جماهير الفلاحين»، ان مهمته تتجسد بالعمل على «توجيه القوى الفلاحية النشيطة باتجاه النضال الحازم ضد الامبريالية»، وتنمية «أساليب ثورية في حل المسألة الزراعية»، واعتبار أن الحل الوحيد للمسألة الفلاحية في فلسطين «يكمن في النضال الثوري الحازم الذي تخوضه جماهير الفلاحين الأساسية، تحت قيادة الطبقة العاملة بقيادة حزبها الشيوعي، ضد الامبرياليين والصهيونيين والملاكين العرب»[٢٣].

وبعد أن استعرض القرار المراحل التي مر بها المشروع الصهيوني، الموجه أساساً ضد مصالح الجماهير الكادحة العربية، أشار إلى أن الصهيونية، ولقاء الدعم الذي نالته من الامبريالية، قد تحولت «إلى أداة للامبريالية البريطانية تستخدمها للقضاء على حركة التحرر القومي للجماهير العربية»، وأكد أن النضال ضد الصهيونية في فلسطين بات تعبيراً طبيعياً وحتمياً عن استياء الجماهير العربية العام، «لدرجة انه ليس ثمة حزب

واحد من الأحزاب العربية، بما فيها الأحزاب الممثلة للأفندية والكومبرادور، يستطيع ان يرفض استخدام الشعارات المناهضة للصهيونية».

وقد لاحظ القرار بأن ظهور الحركة المناهضة للصهيونية في فلسطين على «شكل حركة مناهضة لليهود» قد منح «فرصة للامبرياليين الانكليز والبرجوازيين اليهود، جنباً إلى جنب مع ملاكي الأرض العرب، لكي يحولوا سخط الجماهير العربية في قناة النضال ضد الأقلية القومية ككل»، وأكد، في هذا السياق، أنه من الخطأ النظر إلى الامبريالية والصهيونية والسكان اليهود «ككل عضوي واحد» (مع أنهم كذلك، في الوقت الحاضر، بالنسبة للجماهير العربية)، ودعا الجماهير العربية إلى إعارة انتباه دقيق للتناقضات الداخلية التي تظهر في وسط التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، والاستفادة منها على نطاق واسع، والسعي إلى دفع البروليتاريا اليهودية «للالتحاق بجبهة النضال ضد الامبريالية، والانضمام إلى معسكر حركة التحرر القومي والاجتماعي للجماهير العربية»[٢٤].

٤ - المسألة القومية في فلسطين جزء من المسألة القومية العربية الشاملة:
شدد الشيوعيون الفلسطينيون، في مطلع الثلاثينات، على أهمية النظر إلى المسألة القومية العربية في فلسطين بارتباطها الوثيق مع المسألة القومية العربية العامة التي كانت تجابهها الشعوب العربية في مختلف اقطار العالم العربي... ولم يكن هذا «التوجه الوحدوي» جديداً على الشيوعيين الفلسطينيين. فمنذ أواسط العشرينات، دعت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى توثيق الروابط بين شعوب بلدان المشرق العربي، في نضالها ضد الامبريالية، وإلى إقامة مركز واحد لقيادة نشاط الأحزاب الشيوعية في هذه المنطقة.. غير أن قيادة الأممية الشيوعية بقيت تعارض، طوال تلك المرحلة، هذا «التوجه الوحدوي» لقيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتؤكد أن مسألة إقامة اتحاد شيوعي عربي لا يمكن أن تطرح إلا بعد تعريب صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني. ولم يظهر التغير في موقف الأممية الشيوعية، تجاه هذه المسألة، إلا بعد صدور قرار السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في تشرين الأول ١٩٢٩، حول الانتفاضة الفلسطينية. فقد أشار القرار المذكور، بعد أن أكد على ضرورة انتهاج سياسة واضحة وصريحة باتجاه تعريب صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني من القاعدة إلى القمة، إلى ان المحتوى السياسي والاجتماعي للثورة البرجوازية الديمقراطية في فلسطين وفي بلدان المشرق العربي هو الإطاحة بالاستعمار وتحقيق الوحدة القومية بين جميع الأقطار العربية وإنجاز الثورة الزراعية. وقد دعا القرار، على طريق إنجاز هذه المهمات، إلى إقامة اتحاد للأحزاب والمنظمات الشيوعية في البلدان العربية.

كان شعار وحدة النضال القومي العربي المعادي للامبريالية من أبرز الشعارات التي رفعها الشيوعيون في بلدان المشرق العربي في تلك الفترة.. ففي الأول من تموز ١٩٣٠، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، في البيان الذي أصدرته للإعلان عن وجود الحزب باسمه الصريح، إلى تصعيد النضال المعادي للامبريالية، في سوريا

ولبنان، من أجل ضمان الاستقلال التام وتوحيد البلدان العربية[٢٥]. وفي العام ١٩٣١، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، في مشروع الوثيقة البرنامجية التي طرحتها على منظمات الحزب، إلى تصعيد النضال، في مصر والسودان من أجل ضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل، ومن أجل تحرير الشعوب العربية كافة من نير الامبريالية، ومن أجل اتحاد عربي شامل للشعوب العربية[٢٦].

وقد رأت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، في ظروف تنامي النشاط الشيوعي الوحدوي في المنطقة، أن الفرصة باتت مؤاتية، خصوصاً بعد البدء بتنفيذ خطة التعريب، للعمل على توثيق الروابط بين الأحزاب الشيوعية في بلدان المشرق العربي، وإيجاد الأشكال التنظيمة القادرة على توحيد جهود الشيوعيين في النضال الوطني والاجتماعي على صعيد المشرق العربي ككل، من خلال السعي إلى إقامة اتحاد للأحزاب الشيوعية العربية. وأكدت قيادةالحزب، في هذا السياق، أن «التعاون القائم بين الامبرياليين الفرنسيين والبريطانيين بهدف إجهاض الحركة الثورية العربية، يجعل من الضروري السعي إلى توثيق التعاون بين الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية (...). وحينما تتوفر الظروف [الموضوعية] المؤاتية، في جميع البلدان العربية، سيتشكل حتماً الاتحاد الشيوعي في البلدان العربية، وسيتحول إلى رافعة قوية لمجموع الحركة الثورية العربية»[٢٧].

كان شعار «الاتحاد الشيوعي العربي» مرتبطاً بالسياسة العامة الرامية إلى تحقيق الوحدة القومية لجميع الشعوب العربية. ففي العام ١٩٣١، عقد الحزبان الشيوعيان في فلسطين وسوريا اجتماعاً خاصاً لتحديد موقف الشيوعيين من القضايا القومية التي كانت تجابهها الشعوب العربية، وأصدرا، على اثر هذا الاجتماع، بياناً مطولاً تحت عنوان: «مهمات الشيوعيين في الحركة القومية العربية»[٢٨].

ويعتبر هذا البيان وثيقة تاريخية بالغة الأهمية، إذ أنه وضع المسألة القومية العربية في واقعها التاريخي الملموس، وأعطى تصوراً شاملاً وعميقاً للأوضاع السياسية والاجتماعية في مجموع البلدان العربية، وربط شعار الوحدة العربية بالنضال ضد الامبريالية. ولأول مرة في تاريخ الفكر السياسي العربي الحديث، طرحت فكرة الوحدة العربية على أساس شموليتها للبلدان العربية الواقعة في مشرق العالم العربي وفي مغربه على حد سواء.

فقد أشار البيان، في البدء، إلى أن حل المسألة القومية يمثل «إحدى المهمات الجوهرية للنضال التحرري الثوري ضد الامبريالية على أرض الشرق الأوسط الواسعة»، وأكد بأن جوهر المسألة القومية العربية «يكمن بالضبط في أن الامبريالية الانكليزية والفرنسية والإيطالية والاسبانية قد مزقت أوصال هذا الجسد الحي، الذي كان يتشكل من الشعوب العربية، وفي إبقاء البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وفي حرمان كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لضمان تطوره الاقتصادي والسياسي المستقل، وفي الحؤول دون تحقق الوحدة القومية وقيام دولة موحدة للشعوب العربية»[٢٩]. وبعد ان

اشار البيان إلى طموح الشعوب العربية إلى الوحدة القومية والتخلص من نير الامبريالية الأجنبية، أكد بأن الجماهير العربية باتت تشعر أنه يتوجب عليها «أن توحد جهودها، في ما هو مشترك بينها من وحدة اللغة والشروط التاريخية، واضعة نصب عينيها عدوها المشترك»، وأن تناضل من أجل «الحصول على الاستقلال الوطني وإقامة دول عربية تتمكن بعد ذلك، على أساس قرار متخذ بحرية، من أن تتوحد على أسس فيدرالية».

أما فيما يتعلق بالدور الملقى على عاتق الشيوعيين في النضال القومي التحرري، فقد أوضح البيان أن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية لن تتمكن من تبوء الموقع الطليعي في هذا النضال إلا بعد أن تنجح بتعبئة وتنظيم الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين، ودفعها إلى النضال ضد الامبريالية ومن أجل التحرر الوطني للشعوب العربية «ليس فقط ضمن الحدود الضيقة والمصطنعة التي خلقتها الامبريالية ومصالح الأسر المالكة في كل بلد، بل أيضاً على النطاق العربي، من أجل الوحدة القومية للشرق العربي كله (...)».

وقد أوصى البيان، في هذا السياق، الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية بالعمل «على إقامة اتصال اكثر انتظاماً وأكثر ثباتاً، بهدف تبادل التجربة وتنسيق العمل، في البدء بين الأحزاب الشيوعية في مصر وسوريا وفلسطين وشيوعيي العراق، دون أن يغيب عن النظر كسب شيوعيي طرابلس وتونس ومراكش والجزائر إلى هذا التعاون فيما بعد»[٣٠].

ب - سياسة الحزب في ضوء الموقف الجديد من المسألة القومية في فلسطين

تمكن الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب انتفاضة آب ١٩٢٩ وفي ظل التوجه الجدي باتجاه التعريب، من مقاربة المسألة القومية العربية الفلسطينية، واستطاع، في مؤتمره السابع، تحديد خصوصية هذه المسألة، وتلمس جوهرها، وكشف ارتباطها الوثيق بالمسألة القومية العربية الشاملة. غير أن هذه المقاربة، التي عبرت عن انعطاف في موقف الحزب، بقيت، في الواقع، مقاربة «انعزالية - يسارية»، وذلك بحكم الإطار النظري العام الذي حكمها، والذي استند أساساً إلى السياسة العامة التي أقرها المؤتمر العالمي السادس للأممية الشيوعية، في صيف العام ١٩٢٨، بالنسبة لدور الشيوعيين في المستعمرات وشبه المستعمرات.

فقد تخلت الأممية الشيوعية، في مؤتمرها السادس، عن شعار «الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية»، كإطار يجمع الشيوعيين والبرجوازيين الوطنيين في النضال المعادي للامبريالية، واتخذت، وبالاستناد إلى تجربة الثورة الصينية، موقفاً «انعزالياً» تجاه دور البرجوازية الوطنية، حيث أكدت بأن هذه الطبقة تحولت، في البلدان المستعمرة والتابعة، إلى قوة مضادة للثورة ومهادنة للامبريالية، مما يستدعي رفض قيام أي تحالف بين الحزب الشيوعي وبين أحزاب المعارضة البرجوازية «القومية - الاصلاحية». وقد دعا المؤتمر السادس للأممية الأحزاب الشيوعية في المستعمرات وشبه المستعمرات إلى مجابهة سياسة البرجوازية الوطنية «الخيانية»، والنضال من أجل ضمان هيمنة الطبقة العاملة

على قيادة الثورة الوطنية التحررية المعادية للامبريالية، وطرح أمامها مهمات «يسارية» بعيدة المدى ومستحيلة التحقيق في ظروف تلك المرحلة، مثل مهمة إقامة السوفييتات ومهمة إنجاز الثورة الزراعية ومهمة العمل على إقامة ديكتاتورية البروليتاريا.

وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التوجه «الانعزالي» للأممية الشيوعية، في تلك الفترة، في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني الجديد من المسألة القومية العربية في فلسطين وفي ممارسته العملية داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية.

كان الانعطاف في موقف الحزب، تجاه قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، قد بدأ يظهر، بشكل واضح، في الفترة التي أعقبت انتفاضة آب ١٩٢٩ مباشرة. فقد أشار الحزب، في الكراس الذي أصدره في شباط ١٩٣٠ بمناسبة انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول في فلسطين، إلى أن لهيب الانتفاضة الفلسطينية «لم يسلط الأضواء على فظاعة النظام الاستعماري وعلى الطابع الرجعي للصهيونية فحسب، بل أظهر كذلك، وبشكل واضح، الفرق الشاسع بين مصالح العمال والفلاحين وجماهير البرجوازية الصغيرة الثورية من جهة، وبين مصالح القوميين – الاصلاحيين المسيطرين على الحركة القومية العربية من جهة أخرى». وانتقد الحزب السياسة التي ينتهجها زعماء الحركة الوطنية العربية في فلسطين، والقائمة على أساس شعار «المجلس التشريعي»، وأكد بأن البرلمانية «هي هدف الزعماء الخونة، الذين يرون فيها وسيلة لتسلم المناصب العليا في الادارة وفرصة للجلوس إلى جانب الامبرياليين الانكليز»، وطالب بالتخلي عن شعار البرلمان، كما دعا إلى ربط شعار تحرير فلسطين بشعار إقامة حكومة عمالية فلاحية، «على اعتبار أن طبقة العمال والفلاحين هي الطبقة الوحيدة التي تسعى فعلاً، وبشكل حقيقي، إلى تحرير فلسطين»[٣١].

وقد حدد الحزب في مؤتمره السابع السياسة التي ينبغي أن يتبعها داخل الحركة الوطنية العربية، ورسم الحدود الفاصلة بين مختلف المجموعات القومية العربية. فقد أشارت مقررات المؤتمر إلى أن «العناصر الاقطاعية وشبه الاقطاعية العربية» أدارت ظهرها، ومنذ وقت مبكر، للحركة الوطنية التحررية وعقدت تحالفاً مع الامبريالية. أما المجموعات البرجوازية العربية، المعبرة عن الاتجاه «القومي – الاصلاحي» والممثلة في اللجنة التنفيذية العربية، فقد «بدأت تنتقل إلى معسكر الامبريالية في المؤتمر العربي الذي انعقد في صيف العام ١٩٢٨، وهي تسعى، منذ ذلك التاريخ، إلى عقد تسوية مع الامبريالية البريطانية». ولم يبق داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، كقوة معادية للامبريالية، سوى مجموعة «حمدي الحسيني»، التي تعبر «عن الاتجاه الثوري البرجوازي الصغير، وتحتل موقعاً وسطياً بين حركة العمال والفلاحين الثورية وبين البرجوازية العربية». وقد دعا المؤتمر على الرغم من شكوكه بثبات المواقف الثورية لهذه المجموعة، إلى الاستفادة منها «في النضال ضد الامبريالية والصهيونية، وضد الاقطاعية العربية والبرجوازية اليهودية»[٣٢].

ثم حدد الحزب فيما بعد، وبوضوح أكثر، موقفه من الاتجاه «القومي – الثوري»،

الذي تمثله مجموعة «حمدي الحسيني»، حيث أكد على إمكانية «عقد اتفاقيات وقتية وظرفية» معها، وذلك بالاستناد إلى مبدأ «السير على حدة، والضرب معاً». وقد نبه الحزب، في هذا السياق، إلى ضرورة الحفاظ على الاستقلال الايديولوجي والتنظيمي الكامل للحزب الشيوعي، ودعا إلى توجيه نقد لاذع للمواقف «المتذبذبة وغير المنسجمة» التي تتخذها مجموعة «حمدي الحسيني»، خصوصاً تجاه المسألة الفلاحية الزراعية.

وطرح الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب مؤتمره السابع، مهمة العمل على ضمان هيمنة الطبقة العاملة العربية على رأس الحركة الوطنية التحررية المناهضة للامبريالية، وأكد أن النضال من أجل الاستقلال الوطني والوحدة القومية العربية بات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل الثورة الفلاحية الزراعية الموجهة ضد الامبرياليين وعملائهم الصهانية، وفي الوقت ذاته، ضد ملاكي الأرض العرب. وأشار الحزب إلى ان الاضرابات والتظاهرات العمالية ومساهمة العمال النشطة في النضال المعادي للامبريالية تؤكد بأن «الطبقة العاملة العربية الفتية قد بدأت النضال من أجل ضمان وتأكيد دورها التاريخي في الثورة الزراعية المناهضة للامبريالية، وفي النضال من أجل الوحدة القومية»(٣٣).

وقد أكد الحزب بأن حسم هذه القضية، وضمان الهيمنة الفعلية للطبقة العاملة على الحركة الوطنية التحررية، يتطلب تصعيد النضال، السياسي والإيديولوجي، ضد أحزاب وقوى البرجوازية الوطنية العربية وكشف الطابع «الرجعي والخائن» للقومية - الاصلاحية، وذلك على جبهتين رئيسيتين: جبهة النضال من أجل الوحدة القومية العربية، وجبهة النضال من أجل انتصار الثورة الزراعية.

وقد انتقد الحزب، في هذا السياق، الموقف «الانفصالي»، الذي تقفه أحزاب البرجوازية «القومية - الإصلاحية» من شعار الوحدة العربية، وأكد بأن «القومية - الإصلاحية، في البلدان العربية، لا تتخطى في نظرتها الحدود السياسية التي أقامتها الامبريالية، والتي جزأت الشعوب العربية تجزئة مصطنعة، فاستسلمت أمام الملوك الاقطاعيين، أدوات الامبريالية، ورفضت أن تخوض النضال ضد الاستعمار على نطاق عربي شامل»(٣٤).

كما انتقد الحزب موقف «القومية - الإصلاحية» من شعار الثورة الزراعية، وأشار إلى أن القوميين العرب في فلسطين «لا يبرزون القضايا الأساسية في المسألة الزراعية الفلاحية، مثل حرمان الفلاحين من الأرض، والاستثمار الاقطاعي للقرية من قبل ملاكي الأرض، وضريبة الخمس، وعدم قدرة الفلاح على تسديد الديون»، كما أنهم، وهذا هو الأهم، لا يربطون حل المسألة الزراعية بالاطاحة بالسيطرة الامبريالية، ولا يتجاوزون، في المطالب الاصلاحية الجزئية التي يطرحونها لتحسين أوضاع الفلاحين العرب، الإطار «الدستوري» لنظام الانتداب البريطاني(٣٥).

لقد تطبعت الشعارات التي رفعها الحزب، في ظل هجومه الشديد على البرجوازية «القومية - الاصلاحية» بطابع «انعزالي - يساري» واضح، وطغت المهمات «اليسارية»،

متسحيلة التحقيق في ظروف تلك المرحلة، التي طرحها الحزب على الموقف الثوري الجديد الذي تبناه تجاه المسألة القومية العربية في فلسطين.

فشعار الثورة الزراعية لم يرتبط بمهمة النضال ضد الامبريالية والصهيونية وملاكي الأرض العرب فحسب، بل ارتبط كذلك بمهمة العمل على نشر فكرة مجالس السوفييتات بين صفوف الفلاحين العرب، والتمهيد لإقامة حكومة عمالية فلاحية «قادرة وحدها على حل قضايا الفلاحين بأسرها».

أما شعار الوحدة القومية العربية فلم يرتبط بمهمة النضال ضد الامبريالية وعملائها وضد النزعة «الانفصالية» لأحزاب «القومية - الإصلاحية» فحسب، بل ارتبط كذلك بمهمة النضال من أجل إقامة اتحاد عمالي وفلاحي عربي شامل. ومع ان الحزب قد أشار إلى أن مساهمته في النضال القومي التحرري المناهض للامبريالية لا تشترط مسبقاً تبني شعار «الاتحاد العمالي الفلاحي العربي»، إلا انه أكد، في الوقت ذاته، على أنه ينبغي على الطبقة العاملة العربية، في نضالها القومي التحرري، «أن تشرح للجماهير بأنه لن يكون هناك نصر دائم للاستقلال السياسي القومي بدون ثورة زراعية فلاحية، وبدون إقامة حكومة العمال والفلاحين».

جـ- ممارسة الحزب في ضوء الموقف الجديد من المسألة القومية

أدركت السلطات الامبريالية على الفور أهمية الخطة الجديدة التي أقرها المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، ودورها، في حال نجاحها، في تنشيط عمل الحزب بين صفوف الجماهير العربية الكادحة، فقررت تصعيد حملتها القمعية ضد الشيوعيين بهدف منعهم من تطبيق خطة التعريب.

فلم تمضِ أسابيع قليلة على انتهاء أعمال المؤتمر السابع للحزب حتى قامت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين باعتقال العضوين العربيين في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، «محمود الأطرش» و«نجاتي صدقي»، إثر خروجهما من أحد الاجتماعات في مدينة القدس، عشية الأول من شباط ١٩٣١. وقد حكمت محكمة خاصة في مدينة يافا، في ١٤ أيار ١٩٣١، على القائدين الشيوعيين العربيين بالسجن لمدة ٢٤ شهراً بتهمة الانتماء إلى صفوف الحزب الشيوعي ونشر الدعاية الشيوعية(٣٦).

وفي نفس العام ١٩٣١، قامت السلطات الانكليزية بابعاد ٤٤ شخصاً خارج فلسطين، كان من بينهم ١٧ شيوعياً يهودياً، وفي نيسان ١٩٣٢ اعتقلت ٨٠ ثورياً من العمال العرب واليهود في مختلف مناطق البلاد، بهدف منع الحزب الشيوعي من تنظيم حملة الأول من أيار. وقد بلغ عدد الثوريين المعتقلين، خلال عام ١٩٣٢، حوالي ٢٠٠ شخص، طرد القسم الأكبر منهم خارج فلسطين. وترافقت الاجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الانتداب ضد الشيوعيين مع تصاعد حملات الارهاب والمقاطعة الاقتصادية، التي كان ينظمها الزعماء الصهيونيون، وبشكل خاص زعماء الهستدروت،

ضد أعضاء الحزب اليهود وذلك بحجة «تحريض السكان العرب على القيام بالمذابح ضد اليهود»[٣٧].

وقد أدى تصاعد الحملة القمعية، الامبريالية والصهيونية، الموجهة ضد الحزب وقيادته إلى ظهور تيارات المقاطعة، المتمثلة برفض العمل داخل النقابات التابعة للهستدروت، من جديد بين صفوف الشيوعيين اليهود، وإلى انغلاق الشيوعيين العرب في الأطر الضيقة للعمل الحزبي وانعزالهم عن الجماهير[٣٨]. كما ساعد غياب الكادر القيادي العربي، المؤهل لتنفيذ خطة التعريب في الممارسة العملية، على عودة ظهور الموضوعات التي كانت تشيعها القيادة القديمة بين صفوف الحزب، وبشكل خاص بين صفوف الشبيبة الشيوعية.

ففي العام ١٩٣٢، عاد إلى الظهور بين صفوف اتحاد الشبيبة الشيوعية شعار «البلشفة زائد التعريب»، وذلك بعد أن أعرب عدد من قادة الاتحاد عن تخوفهم من أن يؤدي التوجه الجدي باتجاه كسب جماهير الشبيبة العربية إلى التقليل من أهمية عمل الاتحاد بين صفوف الشبيبة اليهودية[٣٩]. وقد انتقدت الأممية الشيوعية هذا الموقف، واتهمت قيادة اتحاد الشبيبة الشيوعية في فلسطين بالعجز عن تلمس اهمية «القضية المصيريةالتي يجابهها الاتحاد، وهي قضية التعريب»، وأكدت أن التعريب «يمثل الشرط الذي لا بد منه لإنجاز البلشفة في ظروف تطور الحركة الشيوعية في فلسطين»، كما أشارت إلى أن شعار «البلشفة زائد التعريب» أقام تعارضاً وهمياً بين البلشفة والتعريب، وأن رفعه جاء «لتبرير الحفاظ على الطابع اليهودي لاتحاد الشبيبة الشيوعية». ودعت الأممية الشيوعية قيادة الاتحاد إلى التخلي النهائي عن هذا الشعار، والتوجه الجدي باتجاه «العمل بين صفوف الشبيبة الكادحة العربية، ودفعها إلى المساهمة في النضال العام الذي تخوضه الطبقة العاملة، والدفاع عن مصالح الشبيبة السياسية والاقتصادية والثقافية»[٤٠]. كما قررت الأممية الشيوعية إيفاد مجموعات جديدة من الكوادر العربية واليهودية، التي كانت تدرس في موسكو، إلى فلسطين للمساعدة على تسيير نشاط الحزب، وتجاوز الضربة الشديدة التي وجهت إلى قيادته، خصوصاً في القطاع العربي. ففي العام ١٩٣١، وصل إلى فلسطين أحد الدارسين اللبنانيين في معهد لينين الحزبي في موسكو ويدعى «وهيب ملك». وبعد اعتقاله على أيدي السلطات الانكليزية، أوفدت الأممية الشيوعية المدعو «أفيجدور»، من كوادر القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وفي أوائل العام ١٩٣٣، وصلت إلى فلسطين مجموعة جديدة من الكوادر العربية واليهودية، كان من أبرز أعضائها عضوا سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني «الطاهر المغربي» شقيق محمود الأطرش، و«بيرس» أو (بيرمان) اليهودي[٤١].

وفي ظروف عدم استقرار القيادة وغياب الكادر العربي المؤهل وصعوبة الأوضاع التنظيمية، وفي ظل استمرار الحملة القمعية الامبريالية والصهيونية الموجهة ضد الحزب، بقيت سياسة التعريب، التي تبناها الشيوعيون الفلسطينيون بحزم في مؤتمرهم السابع،

تراوح بين التبني النظري وبين العجز عن التطبيق العملي إلى حين تسلم «رضوان الحلو» (موسى) منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في العام ١٩٣٤؛ ومع ذلك، وبالرغم من التعقيدات العديدة التي رافقت عملهم، في تلك المرحلة، فقد قام الشيوعيون الفلسطينيون بنشاط ملموس لوضع السياسة التي أقروها في المؤتمر السابع، موضع التنفيذ، وقاموا بدور بارز في التصدي للخطوات العملية، التي اتخذتها الحركة الصهيونية، في مطلع الثلاثينات، لتثبيت مشروعها الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

كان الحزب الشيوعي الفلسطيني قد ساهم، مساهمة فعالة، في تنظيم انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول، في مدينة حيفا في كانون الثاني ١٩٣٠، وأكد أن انعقاد أول مؤتمر للعمال العرب في فلسطين «جاء ضربة قاسية على رأس الحركة الوطنية الاصلاحية المعادية للثورة، تلقتها بابتسامة صفراء، وعلى رأس الاستعمار البريطاني والصهيونيين وزعماء الهستدروت، وغيرهم من المحتكرين للحركة النقابية في فلسطين»؛ كما أشار إلى أن هذا المؤتمر «كشف الغشاء عن أعين الطبقة العاملة العربية، وبينّ لها أنها هي القوة الأساسية الثورية في البلاد، التي يمكنها أن تقود النضال الثوري ضد الخصوم من مستعمرين ومستغلين»[٤٢].

وشارك الشيوعيون، في الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول، في العديد من الاضرابات والنضالات التي خاضها العمال العرب، كما لعبوا دوراً بارزاً في التصدي لسياسة «احتلال العمل» التي كانت تنتهجها الهستدروت الصهيونية.

فقد تمكن الشيوعيون، خلال الاضراب الذي أعلنه عمال النسيج والغزل العرب في مدينة عكا في مطلع الثلاثينات، من إقامة علاقات وثيقة مع العمال المضربين، وساهموا في انتخاب اللجنة المشرفة على قيادة الاضراب، كما أقاموا صندوقاً خاصاً لدعم نضال المضربين مادياً[٤٣]. وفي مدينة حيفا، نجح الشيوعيون، خلال الاضراب الذي أعلنه العمال العرب في مصنع «نيشر» للاسمنت في أيلول ١٩٣٢، في التصدي للمناورة التي قامت بها قيادة الهستدروت، لإظهار نفسها بمظهر المدافع الوحيد عن مصالح العمال العرب، حيث أصدرت اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي في مدينة حيفا بياناً موجهاً «إلى عمال مصنع نيشر وإلى جميع العمال في فلسطين»، أكدت فيه بأن الهستدروت «ليست سوى أداة في أيدي الامبريالية الانكليزية وفي أيدي الصهيونية، ولكونها منظمة صهيونية امبريالية فهي عاجزة عن الدفاع عن مصالح العمال العرب». وقد دعا البيان المذكور جماهير العمال المضربين «إلى تشكيل لجان خاصة بهم، والمطالبة بتحديد يوم العمل بثماني ساعات فقط وبضمان أجور متساوية للعمال اليهود والعرب»، كما دعاهم إلى تنظيم اضرابات مشتركة مع العمال اليهود، واستنكار الارهاب الامبريالي - الصهيوني في البلاد»[٤٤].

ولم يقتصر نشاط الشيوعيين، في تلك الفترة، على المساهمة بالنضالات المطلبية التي كانت تخوضها الطبقة العاملة العربية، بل لعبوا كذلك دوراً بارزاً في التصدي للمجموعات

الصدامية التي شكلتها الهستدروت لطرد العمال العرب من أماكن عملهم في المؤسسات والمستوطنات اليهودية، وفرض سياسة «احتلال العمل» بالقوة. وقد أكد الشيوعيون أن شعار «احتلال العمل» هو القاعدة التي يستند عليها «البرنامج السياسي لزعماء الهستدروت الاصلاحية القائم على أساس الفكرة الصهيونية الشوفينية، الداعية إلى تشغيل العمال اليهود وحدهم في المستوطنات اليهودية وعند أصحاب العمل اليهود»، كما أشاروا إلى أن زعماء الهستدروت «يعملون على تخريب نضال العمال العرب واليهود، الهادف إلى إقامة جبهة عمالية متحدة ضد الحكومة الامبريالية وضد البرجوازية، ويركزون فصائلهم الفاشية الصدامية في المستوطنات، ويسعون إلى إقامة قاعدة صلبة لضمان نجاح سياستهم الرامية إلى طرد العمال العرب من أماكن عملهم». وقد أكد الشيوعيون أن زعماء السهتدروت يعملون «على إقناع العامل اليهودي بأن العامل العربي هو عدوه الوحيد، ويزرعون بذلك بذور الانقسام القومي بين صفوف الطبقة العاملة، ويحرضون على الصدامات الدموية بين العمال»، ودعوا العمال اليهود إلى التصدي للسياسة التي ينتهجها زعماء السهتدروت، وإلى «الاتحاد مع العمال العرب، وتشكيل لجان أممية مشتركة، من العاطلين عن العمل العرب واليهود، بهدف ممارسة الضغط على أعداء العمال وإجبارهم على حل مشاكل العاطلين عن العمل في البلاد»(٤٥).

وقد تجلى موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني، من سياسة «احتلال العمل» الصهيونية، بشكل ساطع، خلال الأحداث التي وقعت في مستوطنة «نيس تسيون» في شهر شباط ١٩٣٢. فقد تصدى الشيوعيون، في هذه المستوطنة، للفصيل الصدامي الذي شكلته الهستدروت لطرد العمال العرب بالقوة من أماكن عملهم، ووزعوا بياناً، وقع عليه عدد كبير من العمال اليهود، فضحوا فيه مناورات زعماء الهستدروت، ودعوا إلى تشكيل جبهة أممية موحدة تجمع العمال العرب واليهود، جنباً إلى جنب، في النضال ضد ظاهرة تفشي البطالة.

وقد رأت قيادة الهستدروت في موقف الشيوعيين في مستوطنة «نيس تسيون» تهديداً مباشراً لنفوذها بين أوساط العمال اليهود، فقررت شن حملة واسعة ضد المحرضين على التصدي لسياسة «احتلال العمل»، واتهمتهم «بخيانة القضية القومية اليهودية»، وعقدت محكمة خاصة، مثّل الادعاء فيها «دافيد بن - غوريون» نفسه، لمحاكمة ٣٠ عاملاً كانوا قد وقعوا على بيان الحزب الشيوعي(٤٦).

وأشار الشيوعيون اليهود، في معرض دفاعهم عن الموقف الذي وقفوه في أحداث «نيس تسيون»، إلى أن معركة العمال «التي تضع طرد العامل العربي من المستوطنة هدفاً لها، لأنه عربي، هي معركة سافلة وعمل اجرامي (...) ونوع من الفاشية التي ينبغي على كل عامل ان يكافحها»، كما أكدوا «بأنه لواجب مقدس على العامل الواعي ان يمزق القناع عن وجوه جميع هؤلاء الشركاء الذين تواطؤوا معاً ليفصلوا العامل اليهودي عن العامل العربي. وإنه لواجب مقدس على العامل اليهودي الواعي أن يبرهن للفلاح أن لا دخل له بأولئك الذين يحتلون أرضه، وأن يظهر للعامل العربي ان لا دخل له مع اولئك

الذين يحتلون عملـه (...). فقط هكذا يمكن إخـراج العامـل اليهودي من مستنقـع الشوفينية، وفك العامل العربي من شبكة الرجعية الاقطاعية، ودمجهما معاً في حلف أخوة متين»(٤٧).

كما قام الشيوعيون بدور بارز في التصدي للمجموعات الصدامية التي شكلتها الهستدروت لمنع العمال العرب من الدخول إلى البيارات اليهودية، التي كانوا يعملون فيها، في منطقة «وادي حنين». وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، في كانون الأول ١٩٣٢، بياناً موجهاً «إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين»، حيت فيه المواقف الشجاعة التي وقفها العمال العرب في «وادي حنين»، وأكدت بأنه «وللمرة الأولى على اثر نداء الحزب الشيوعي، يقوم العمـال العرب ويـدافعون عن أنفسـهم بـالقوة ضداعتداء المخافر الصهيونية اللئيمة، المشكلة من عمال يهود (...) فقدوا كل احساس للتعاون الطبقي، وبادروا بسلب خبز غيرهم من العمال»، وأشارت إلى أنه «لا يوجد لغة غير لغة العصا مع الأنذال الذين يهجمون على خبز العامل، والشيء الذي كان لا بد من حصوله قد حصل. فالعامل العربي الذي قام للكفاح، من أجل مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، اضطر أن يقاوم الهجوم الذي تديره الهستدروت الصهيونية الاستعمارية منذ سنين». وحيت اللجنة المركزية للحزب، في بيانها المذكور، المواقف الأممية التي وقفها العمال الثوريون اليهود، في الدفاع عن مصالح العمال العرب، وأكدت أن الحزب الشيوعي الذي «أظهر مراراً عديدة أنه الحزب الوحيد الذي يحارب في سبيل مصالح الجماهير العاملة في البلاد»، مستعد في المستقبل أيضاً «ليكون طليعة الكفاح وقيادته بكل الوسائل بدون أن يتقهقر أمام تضحياته الكبيرة». وانتهى البيان بالتأكيد على شعارات الحزب التالية:

فليسقط الاحتلال الصهيوني والهجرة الفاشستية!

فلتسقط الحكومة الاستعمارية وارهابها البوليسي!

فليسقط الأفندية الاقطاعيون الخونة!

ليحيى الكفاح المشترك بين العامل العربي والعامل اليهودي الثائر!

ليحيى الحزب الشيوعي الفلسطيني قائد ومنظم الكفاح الثوري الجماهيري!(٤٨).

لقدارتبط نضال الحزب الشيوعي الفلسطيني ضد سياسة «احتلال العمل»، في مطلع الثلاثينات، بنضاله ضد سياسة «احتلال الأرض» التي كانت تنتهجها المنظمات الصهيونية عن طريق الاستيلاء على أراضي الفلاحين العرب. فقد ضاعف الشيوعيون، في تلك المرحلة، من نشاطهم الدعائي في الريف العربي، وقاموا بتحريض الفلاحين العرب على النضال ليس فقط ضد الحكومة الاستعمارية وضد المستوطنين الصهاينة، وإنما أيضاً ضد ملاكي الأرض العرب، وأكدوا بـأن نضال الفـلاحين «ضـد سياسـة القرصنـة الامبريالية - الصهيونية»، يجب أن يتم «خلف قيادة الطبقة العاملة، وحزبها الشيوعي، وليس أبداً خلف قيادة القوميين العرب الخونة»(٤٩).

وقد دعم الشيوعيون جميع المعارك التي خاضها الفلاحون، في تلك الفترة، ضد موظفي الحكومة والمستوطنين الصهيونيين - كما حدث مثلاً في «وادي الحوارث»، وفي «أم خالد»، وفي «الدامون» - ، ودعوا الفلاحين العرب إلى الدفاع عن أراضيهم ووجودهم بالقوة، والامتناع عن دفع الضرائب والغرامات والديون، واحتلال الأراضي الأميرية وأراضي المستوطنين الصهاينة والملاكين العرب، والاتحاد مع عمال المدن، وتشكيل لجان ثورية في القرى لقيادة تحركاتهم(٥٠).

ولكن، وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الحزب الشيوعي الفلسطيني في مجال الدعاية والتحريض بين صفوف الفلاحين العرب، فإنه لم يتمكن من تثبيت نجاحاته تلك في المجال التنظيمي، وبقي عاجزاً عن تحويل الحركة الفلاحية العفوية إلى حركة جماهيرية منظمة(٥١).

بقي نشاط الحزب الشيوعي الفلسطيني داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية محكوماً، وكما ذكرنا، بالموقف «الانعزالي» الذي اتخذه تجاه قيادتها. وقد استند التكتيك الذي اتبعه الحزب، في هذا المجال، على قاعدة المساهمة في جميع الحملات التي كانت تنظمها قيادة الحركة الوطنية، ممثلة باللجنة التنفيذية العربية، والعمل، في الوقت ذاته، على تحريض الجماهير الشعبية للنضال ضد المواقف «المساومة» و«الخيانية» التي كانت تقفها هذه القيادة، ودعوتها للسير خلف شعارات الحزب، والاستعداد «للثورة المسلحة الزراعية الوطنية التحررية»، وتنظيم «حكومة عمال وفلاحين (...) تحررنا من نير الاستعمار والصهيونية والأغنياء الخائنين». وفي هذا السياق، ساهم الشيوعيون في الاضراب العام الذي أعلنته اللجنة التنفيذية العربية، في ١٧ حزيران ١٩٣١، في ذكرى إعدام الوطنيين العرب الثلاثة، الذين اعدموا في أعقاب انتفاضة آب، كما ساهموا في الاضراب العام الذي دعت اليه اللجنة التنفيذية، في ٢٣ آب ١٩٣١، بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الانتفاضة، وشاركوا في الصدامات التي وقعت، في مدينة نابلس، بين المتظاهرين العرب وقوات الشرطة الانكليزية. وأصدر الحزب الشيوعي، في أعقاب أحداث نابلس، بياناً «فضح فيه مؤامرات الامبرياليين البريطانيين، وكشف فيه الطابع الرجعي للقيادة الاقطاعية - البرجوازية العربية، ودعا جماهير الكادحين العرب إلى خوض نضال حازم ضد الامبريالية الانكليزية». وقد اعتقلت السلطات الانكليزية، على اثر توزيع هذا البيان، خمسة من أعضاء الحزب(٥٢).

كانت بيانات الشيوعيين، في تلك المرحلة، تشدد على دعوة جماهير العمال والفلاحين العرب للقيام بالثورة الجماهيرية «المنظمة والمسلحة ضد السلطة الاستعمارية وضد المستعمرين الصهاينة والسلابين الاقطاعيين»، ومن أجل «التحرر الوطني والاجتماعي والثورة الزراعية وسلطة العمال والفلاحين». كما كانت تشدد على دعوة العمال اليهود «المتنورين والثائرين» للانخراط في النضال الوطني التحرري العربي «ضد الاستعمار، وضد الصهيونية، وضد مؤامرات المهاجرة والاحتلال»، وتؤكد بأن مستقبل الأقلية اليهودية في فلسطين مرهون «بالمعرفة الطبقية وبالأعمال الثورية» للعمال اليهود، وذلك

حتى لا تكون الثورة القادمة في البلاد «تكراراً لثورة آب سنة ١٩٢٩ مع نتائجها الفظيعة لجماهير الفقراء من اليهود والعرب»، بل تكون «جهاداً ثورياً [تخوضه] طبقة ضد طبقة»(٥٣).

وقد أكد الشيوعيون، اعتباراً من مطلع ربيع العام ١٩٣٢، ان الوقت قد حان، وأن الظروف قد نضجت في البلاد، للاستعداد لخوض الكفاح المسلح، ودعوا جماهير العمال والفلاحين العرب «إلى تنظيم الحملات الثورية، وإنشاء الجمعيات الثورية في المدن والقرى [بحيث] تشمل صفوف جماهير الفعلة الواعية، وتكون حاضرة للوقت المناسب، مع السلاح، للبدء في الجهاد الثوري»(٥٤). ويبدو أن الشيوعيين دعموا بالفعل، فيما بعد، النشاط المسلح الذي قامت به، ضد قوات الانتداب البريطاني، المجموعة الفلاحية التي كان يتزعمها «أبوجلدة»، وتضامنوا مع قائدها بعد اعتقاله. كما أنهم حاولوا الاتصال بالمجموعة التي كان يتزعمها «عز الدين القسام»، وأعربوا عن تعاطفهم معها.

وكان الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني من حزب الاستقلال القومي دليلاً ساطعاً على التوجه الانعزالي الذي طبع نشاطه، في تلك المرحلة، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. فمع أن حزب الاستقلال، بمواقفه المناهضة للامبريالية البريطانية وبتركيبة قيادته، المشكلة من مثقفين وأبناء اقطاعيين متنورين وبرجوازيين، كان أقرب القوى السياسية إلى الإعراب عن مطامح الحركة الوطنية العربية، التي تقودها البرجوازية الوطنية، وتعكس إلى حد ما أماني وتطلعات فئات واسعة من الجماهير الشعبية، ومع أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني كانت قد كلفت «نجاتي صدقي»، بعد خروجه من السجن في تشرين الثاني ١٩٣٢، بالاتصال مع «عوني عبد الهادي»(٥٥)، إلا أن حزب الاستقلال بقي، في الواقع، هدفاً رئيسياً للحملات التحريضية التي كان يشنها الشيوعيون ضد قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين.

وقد استند التكتيك الذي اتبعه الحزب الشيوعي، تجاه حزب الاستقلال، على نفس القاعدة التي استند اليها تكتيكه تجاه اللجنة التنفيذية العربية. فقد ساهم الشيوعيون بنشاط في الحملات التي كان ينظمها حزب الاستقلال، ومن أبرزها الحملة التي نظمت، في شباط ١٩٣٣، خلف شعار «عدم التعاون مع الانكليز»، والتي توجت بانعقاد المؤتمر الشعبي العام في مدينة يافا، في ٢٦ آذار ١٩٣٣، بمساهمة مئات من المندوبين العرب عن جميع مناطق البلاد. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال هذه الحملة، بياناً دعت فيه إلى الاضراب السياسي العام في البلاد، وفضحت فيه مواقف اللجنة التنفيذية العربية «التي خانت وباعتنا الى الاستعمار والصهيونية»، وطالبت فيه جماهير العمال والفلاحين العرب بالاستعداد للثورة المسلحة والنضال ضد الاستعمار الانكليزي، وضد وعد بلفور، وضد الهجرة الصهيونية، وضد الزعماء الخونة(٥٦).

ولم تسلم قيادة حزب الاستقلال آنذاك من هجوم الشيوعيين، الذين أكدوا بأن قيادة حزب الاستقلال «التي تتشكل من رأسماليين وملاكين عقاريين»، انتهجت، في الواقع، بموافقتها على تأجيل حملة «عدم التعاون» لمدة ثلاثة اشهر، نفس السياسة التي

انتهجتها اللجنة التنفيذية العربية، وهي بالتالي «تختلف بالأقوال فقط عن اللجنة التنفيذية العربية، وتعمل، هي أيضاً، على تخريب النضال في سبيل الاستقلال القومي». وتوقع الشيوعيون أن «تؤدي الأعمال الخيانية التي يقوم بها زعماء حزب الاستقلال إلى تفسخ صفوفه، وإلى ظهور حزب قومي – ثوري داخله»(٥٧).

أتاحت الانتفاضة الثورية التي اندلعت في فلسطين، في شهر تشرين الأول ١٩٣٣، فرصة مناسبة للحزب الشيوعي الفلسطيني لتأكيد توجهه الجديد، تجاه المسألة القومية العربية، في الممارسة العملية، ولتجاوز النواقص التي ظهرت في نشاطه خلال أحداث آب ١٩٢٩ الثورية.

فقد اعتبر الحزب، وعلى أساس الموقف الذي اتخذه في مؤتمره السابع تجاه خصوصية المسألة القومية في فلسطين، أن الأسباب الرئيسية لاندلاع الأحداث الثورية، في تشرين الأول ١٩٣٣، كمنت في تسارع وتيرة الاستيطان الصهيوني وفي تفاقم السياسة الصهيونية الرامية إلى «احتلال الأرض» و«احتلال العمل». «ففي فلسطين، باتت الجماهير العربية تعاني من اضطهادين: اضطهاد الامبريالية البريطانية واضطهاد الصهيونية اليهودية (...). فالصيهونية ليست أداة في أيدي الامبريالية البريطانية فحسب، بل هي، في الواقع، شريكتها في نهب واضطهاد الجماهير الكادحة العربية. فالبرجوازية اليهودية تقوم بطرد الفلاحين العرب من أراضيهم، ثم يقوم العمال اليهود، القادمون إلى فلسطين بفضل الصهيونية، بطرد العمال العرب من أماكن عملهم»(٥٨).

ومع ذلك، فقد قيم الحزب، تقييماً إيجابياً، التوجه الحازم المناهض للامبريالية الذي اتسمت به الأحداث، وأشار إلى أن اتجاه الحركة، وقبل كل شيء، باتجاه المباني الحكومية البريطانية دل على «أن الجماهير العربية باتت تعي مغزى المسألة الفلسطينية، وتنظر إلى الهجرة الصهيونية كجزء من السياسة العامة للامبريالية البريطانية (...). وهكذا، لا يمكننا الادعاء هذه المرة، وكما حدث في العام ١٩٢٩، بأن الأحداث قد عبرت عن مذبحة ضد اليهود نظمها المفتي والأفندية»(٥٩). كما أشاد الحزب بتحلي الجماهير العربية، خلال احداث تشرين الأول الثورية، بمستوى رفيع «من الوعي والانضباط الثوريين»، وأكد أن عدم السماح، هذه المرة، بوقوع «تجاوزات معادية لليهود»، قد دل على «أن البروليتاريا العربية تتقدم ببطء، ولكن بثبات، باتجاه الهيمنة على الحركة القومية الثورية المعادية للامبريالية في فلسطين»(٦٠).

لقد حلل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبشكل سريع، طبيعة الأحداث الثورية التي شهدتها فلسطين في شهر تشرين الأول ١٩٣٣، وساهم بنشاط في المظاهرات الجماهيرية التي اندلعت في المدن الفلسطينية الرئيسية، وخصوصا في مدينة يافا، وسعى، خلال الأحداث، إلى طرح شعارات سياسية تتجاوز إطار الشعارات التي كانت تطرحها القيادة التقليدية للحركة الوطنية العربية الفلسطينية. فدعا الشيوعيون إلى تشكيل لجان عمالية وفلاحية، من مختلف مناطق البلاد، لتحمل مسؤولية قيادة الحركة الثورية، وطالبوا بإنهاء الانتداب البريطاني، وإلغاء وعد بلفور، وإيقاف الهجرة الصهيونية، والاستيلاء على

أراضي الحكومة والصهيونيين والملاكين العقاريين العرب وتوزيعها على الفلاحين وفقراء البدو، كما دعوا إلى مجابهة العنف الامبريالي بالعنف الثوري الشعبي، ومقاطعة البضائع البريطانية والصهيونية، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا خلال الأحداث(٦١).

وانتقد الحزب الشيوعي الفلسطيني بشدة القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية العربية، في الثالث من تشرين الثاني ١٩٣٣، «بتأجيل المظاهرات والاضرابات في البلاد إلى إشعار آخر»، وأكد أن «هذه المناورة» التي قامت بها القيادة «القومية - الاصلاحية» جاءت «لتمكين العدو من جمع قواه، وإضعاف وتخريب الحركة الثورية في البلاد». وأشار الحزب، في هذا السياق، إلى أن نزول بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العربية إلى الشارع، خلال أحداث تشرين الأول، قد تم «لمنع صعود قيادة ثورية إلى طليعة الحركة»، والاستمرار في توجيه قوى الجماهير «باتجاه الصهيونية، وصرفها عن النضال ضد الامبريالية البريطانية»(٦٢). كما انتقد الحزب موافقة حزب الاستقلال على قرار اللجنة التنفيذية العربية بتأجيل المظاهرات، واتهمه بالمساهمة «في تضليل الجماهير، وفي عرقلة النهضة الثورية في البلاد»، وتوقع أن يزداد، في المستقبل، التمايز بين الاتجاهين الرئيسيين داخل صفوف حزب الاستقلال: الاتجاه اليميني والاتجاه «اليساري»(٦٣).

لقد قيم الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب انتفاضة تشرين الأول ١٩٣٣، تقييماً إيجابياً الموقف المبدئي السليم الذي اتخذه تجاه الأحداث الثورية لحظة اندلاعها، وأكد أن الحزب، في موقفه هذا، قد «تجاوز الأخطاء السابقة التي ارتكبها في العام ١٩٢٩، حين وقفت قيادته مواقف الانتهازية اليمينية، ووصف عدد من أعضائه اليهود الحركة التي اندلعت آنذاك في البلاد بأنها مذبحة ضد اليهود». ومع ذلك، انتقد الحزب «النواقص» التي ظهرت في عمله ونشاطه خلال أحداث تشرين الأول الثورية، وأشار إلى ان الحزب لم يعرّف، وكما ينبغي، بأهمية «شعار الأرض»، ولم يتمكن من تطوير المطالب الزراعية التي قدمها الفلاحون في بعض المناطق، كما أنه لم ينتقد بحزم «السياسة التخريبية التي انتهجتها اللجنة التنفيذية العربية، والتي تمثلت بالوقوف ضد المتظاهرين، وبتأجيل المظاهرات، وبفصل الحركة التي قام بها فقراء المدن عن الحركة الفلاحية في الأرياف»(٦٤).

وقد أرجع الحزب هذه «المظاهر السلبية»، التي ظهرت خلال نشاطه أثناء الأحداث، إلى «ضعفه التنظيمي وعدم ارتباطه الوثيق بالعمال العرب، في بعض المناطق، وبالفلاحين في الأرياف»، وأكد أن السبب في ذلك يعود «إلى التطبيق، غير الحازم، لتوجيهات الأممية الشيوعية بخصوص التعريب».

وقد أكد الحزب بأن مهمته الرئيسية، في المستقبل، تتجسد في العمل على توثيق ارتباطه بجماهير العمال والفلاحين العرب، على قاعدة توجيهات الأممية الشيوعية بخصوص التعريب، والسعي «إلى إقامة الجبهة الكفاحية بين جماهير المدن وجماهير الأرياف المضطهدة، والقضاء على نفوذ الاصلاحيين، وقيادة الجماهير في النضال الحازم

ضد الامبريالية والصهيونية والاقطاعية العربية، ومن أجل الثورة الزراعية المعادية للامبريالية، ومن أجل التحرير الحقيقي للجماهير الشعبية، ومن أجل الاتحاد الفيدرالي العربي العمالي - الفلاحي»(٦٥).

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، بالإمكان الرجوع إلى: ماهر الشريف، **الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩-١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

(٢) ماهر الشريف، «الأسلوب اللينيني في معالجة المسألة القومية الكولونيالية»، **الطريق** (بيروت)، العدد ٥، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص٢٣ - ٣٦.

(٣) ماهر الشريف، «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧١ - ٢٧٦.

(٤) السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، «حول حركة الانتفاضة في عربستان»، في **المراسلات الصحفية الأممية**، العدد ١١، ٥ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص١١٦؛ والعدد ١٢، ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص١٢٦ - ١٢٧ (بالفرنسية).

(٥) محمود الأطرش، **طريق الكفاح، المذكرات، القسم الأول، فلسطين والشرق العربي**، ص١٠١ - ١٠٢ (مخطوطة غير منشورة)؛ انظر كذلك: بوب (يافا)، «المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٥، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص٨٢.

(٦) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...» **المصدر نفسه**، ص١٢٠ - ١٢٢.

(٧) مقابلة مع محمود الأطرش، مدينة الجزائر، في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.

(٨) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣١ - ١٣٢.

(٩) **المصدر نفسه**، ص١٣٤.

(١٠) بوب، «المؤتمر السابع للحزب...»، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٢.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣٤.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص١٣٥ - ١٣٦.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص١٣٧.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص١١٤.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١١٤ - ١١٥.

(١٧) مصطفى سعدي (يافا): «المسألة القومية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٥، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص٨٣.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) النص الكامل لهذين القرارين في «مهمات الحزب الشيوعي في فلسطين»، **الشرق الثوري** (موسكو)، العدد ١ - ٢ (١٣ - ١٤)، ١٩٣٢، ص٢٩٧ - ٣١٧ (بالروسية). وقد صدر هذان القراران، في العام ١٩٣٤، في الكتاب الخاص الذي أعدته لجنة من معهد ماركس - أنجلز - لينين في موسكو تحت عنوان: «الوثائق البرنامجية للأحزاب الشيوعية في الشرق». ولقد نقل الياس مرقص هذين القرارين إلى العربية بالاعتماد على كتاب إيفار سبكتور: الاتحاد السوفياتي والعالم الاسلامي ١٩١٧ - ١٩٥٨، جامعة واشنطن، ١٩٥٨، الذي اعتمد بدوره على الكتاب الخاص، الصادر في موسكو في العام ١٩٣٤، عن معهد ماركس - انجلز - لينين تحت اشراف ماديار، ميف، اراخيلا شفيلي، وسافاروف.

انظر: الياس مرقص، **الأممية الشيوعية والثورة العربية**، بيروت: دار الحقيقة، تموز (يوليو) ١٩٧٠، ص١١٩ - ١٧٢.

(٢١) «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الأرياف»، في «الشرق الثوري»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١ - ٢، ١٩٣٢، ص٢٩٨ - ٣٠٢؛ وفي الياس مرقص، «الأممية الشيوعية والثورة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢١ - ١٣١.

(٢٢) مرقص، «الأممية الشيوعية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢ - ١٢٤.

(٢٣) «العمل بين الفلاحين والنضال ضد

الصهيونية»، في «الشرق الثوري»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١ - ٢، ١٩٣٢، ص٣٠٢ - ٣١٧؛ وفي مرقص، «الأممية الشيوعية ...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣٢ - ١٧٣.

(٢٤) «الأممية الشيوعية ...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٥ - ١٦٦.

(٢٥) س: «بيان الحزب الشيوعي السوري» (رسالة من سوريا)، في «الأممية الشيوعية»، العدد ٢٥، ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، ص ١٧٠١ - ١٧٠٣ (بالفرنسية).

(٢٦) انظر: «مشروع برنامج عمل للحزب الشيوعي المصري»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٥٠، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٢، ص٥٤٦ (بالفرنسية).

(٢٧) بوب (يافا): «تقدم الشيوعية في البلدان العربية»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٨٩، ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠، ص١١٤٠.

(٢٨) انظر النص الكامل لهذه الوثيقة في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص٨ - ١٠؛ العدد ٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص٣٢. وقد نقل محمد دكروب، في كتابه «جذور السنديانة الحمراء» هذه الوثيقة إلى العربية بالاعتماد على النص الفرنسي الصادر في المراسلات الصحفية الأممية (انظر: محمد دكروب، **جذور السنديانة الحمراء**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤، ص ٥٣٠ - ٥٤٤). أما الياس مرقص فقد نقلها إلى العربية بالاعتماد على كتاب إيفار سبكتور المذكور (انظر: الياس مرقص، «الأممية الشيوعية والثورة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٧ - ٨١).

(٢٩) «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص٨.

(٣٠) **المصدر نفسه**، العدد ٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص ٣٢.

(٣١) انظر: «الحزب الشيوعي الفلسطيني: المؤتمر العمالي العربي الأول»، شباط (فبراير) ١٩٣٠ (النص الكامل للكراس الذي أصدره الحزب بالعربية في أعقاب انعقاد المؤتمر العمالي، وقد ترجم هذا النص إلى الروسية ونشر في «الشرق الثوري»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٩ - ١٠، ١٩٣٠، ص٣٠٩ - ٣٢٢).

(٣٢) مصطفى سعدي، «المسألة القومية في المؤتمر السابع...»، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٣.

(٣٣) «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١، ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، ص٩.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٣٦) انظر محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٥ - ١٤٧، وص١٥٩ - ١٦١.

(٣٧) انظر: ج.ب.(فلسطين): «نظام الارهاب البريطاني في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد١١٠، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، ص١٢٢٠ (بالفرنسية)؛ انظر كذلك: H: «الارهاب ضد الثوريين في فلسطين»، في **المصدر نفسه**، العدد ٢٣، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٣٢، ص٤٦٣ - ٤٦٤ (بالانكليزية).

(٣٨) ر.ج. (R.G.): «رسالة من فلسطين»، في «الشرق الثوري، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٥(٢١)، ١٩٣٣، ص١٢٤ - ١٤٣.

(٣٩) «الأوضاع في فلسطين»، في **مواد المسائل القومية والكولونيالية**، موسكو، العدد ٤(١٠)، ١٩٣٣، ص١٢٠ - ١٢١ (بالروسية).

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص١٢١.

(٤١) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧٢ - ١٧٣، وص١٨٠ - ١٨١.

(٤٢) انظر: «١١ يناير والعمال العرب»، في **إلى الأمام** (لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني)، العدد ١١، السنة الثالثة، كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص٧ - ٨.

(٤٣) انظر: ر.ج.، «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٢ - ١٤٣.

(٤٤) انظر: «اضراب العمال العرب في مصنع 'نيشر' للأسمنت»، في **الشرق والمستعمرات**، العدد ١١ - ١٢، ١٩٣٢، ص٨٠ (بالروسية).

(٤٥) انظر: ج.س. (J.C.): «نضال عمال فلسطين ضد سياسة 'احتلال العمل'»، في **الأممية النقابية الحمراء**، العدد ٩، ١٩٣٢،

ص٤٧٨ – ٤٧٩ (بالفرنسية).

(٤٦) انظر: «الهستدروت الاصلاحية توجه استياء العاطلين اليهود عن العمل ضد العمال العرب».. في «الشرق والمتسعمرات»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٢ – ٤، شباط (فبراير) – نيسان (ابريل) ١٩٣٢، ص٩٨ – ١٠٠.

(٤٧) أورده ماير فلنر في **خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي**، منشورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، حيفا، ١٩٧٠، ص٤١ – ٤٣.

(٤٨) انظر: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني (فرع الدولية الشيوعية)، **إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين**، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢.

(٤٩) بوب (يافا): «الاضطرابات الزراعية في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٨٣، ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠، ص١٠٩٢.

(٥٠) انظر: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، **إلى جماهير الفلاحين المظلومين**، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠؛ انظر كذلك: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني: **إلى جميع جماهير العرب**، أواخر عام ١٩٣٠.

(٥١) ر.ج.، «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٢ – ١٤٣.

(٥٢) انظر: خاريبي، «الأوضاع في فلسطين»، في مواد المسائل القومية والكولونيالية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١، ١٩٣٢، ص ٦٧ – ٧٢.

(٥٣) الحزب الشيوعي الفلسطيني، **إلى عمال فلسطين، إلى السكان الفاعلة، إلى الشباب المتنور الثائر**، نيسان (ابريل) ١٩٣٢.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) أورده محمود الأطرش في «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧٩.

(٥٦) ر.ج، «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٢؛ انظر كذلك: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني: **السلام عليكم أيها الجماهير المظلومين الثائرين. إلى جميع العمال والفلاحين والبدو والوطنيين الثائرين**، نيسان (ابريل) ١٩٣٣.

(٥٧) ر.ج، «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤١.

(٥٨) م.م (M.M.)، «الانتفاضة في المشرق العربي»، **الأومانيتيه** (باريس)، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣.

(٥٩) ب.ر. (B.R.)، «الأحداث الدامية في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٨٩ – ٩٠، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص١٠٨٧ – ١٠٨٨ (بالفرنسية).

(٦٠) و.ر. (W.R.)، «بداية الأزمة الثورية في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٩٣ – ٩٤، ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص١١٤٢ – ١١٤٣.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص١١٤٣؛ انظر كذلك: ب.ك. (P.K.)، «نضال العرب في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٩١ – ٩٢، ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، ص١١٢٤.

(٦٢) سليم، «أحداث تشرين الأول ١٩٣٣ في فلسطين»، في «مواد المسائل القومية والكولونيالية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٤(١٩)، ١٩٣٤، ص١٣٤ – ١٤٢.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص١٤٠.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص١٤١ – ١٤٢.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص١٤٢.

صبري جريس

الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية
معالجة قانونية-سياسية
٢ – قوانين الملكية والأمن تصادر الأملاك والحريات

في الحلقة السابقة استعرض الكاتب الأساس الذي تستند إليه القوانين الاسرائيلية، في الفكر والممارسة الصهيونيين، مبيناً كيف جاءت القوانين لتُطوع أوضاع العرب في اسرائيل لأهداف الصهيونية، في مصادرة أكبر ما تمكن مصادرته من أملاك العرب المقيمين في البلاد أو الذين هاجروا منها، وفيما يلي الحلقة الثانية من هذه المعالجة:

نظام ملكية العقارات الاسرائيلي

مع استكمال تنفيذ قانون استملاك الأراضي (مصادقة الأعمال والتعويض) لسنة ٥٧١٣ – ١٩٥٣، خلال سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٤، وفقاً لما نص عليه القانون نفسه، وصلت السلطات الاسرائيلية، بقوانينها واجراءاتها الاستثنائية الهادفة لمصادرة الأراضي العربية، إلى نهاية المطاف؛ إذ لم تبق عملياً مساحات شاسعة من تلك الأراضي يوجب الاستيلاء عليها اصدار قوانين استثنائية عامة لمصادرتها، عدا عن حالات «خاصة»، تستوجب مصادرة بعض المساحات «الصغيرة». ولكن، من جهة أخرى، لم يكن بد من مصادرة مساحات من الأراضي العربية، كبيرة كانت أم صغيرة، هنا أوهناك، من حين إلى آخر، لأغراض هذا المشروع الصهيوني المعين آوذاك. ولتحقيق مثل هذه الغايات، راحت السلطات، اعتباراً من منتصف الخمسينات، تلجأ إلى قوانين المصادرة العامة «العادية» وعلى رأسها قانون الأراضي (الاستملاك للمقاصد العامة) لسنة ١٩٤٣ الذي سنته سلطات الانتداب البريطاني. وهذا القانون الذي لابد من وجود مثيل له في أي نظام حديث، نظراً للحاجة له لتنفيذ كافة المشاريع العمومية الحيوية التي تستوجب استملاك اراض، استغل أيضاً لخدمة اهداف الاستيطان الصهيوني. فبموجبه صودرت، مثلاً، في أواخر الخمسينات،

ضمن ما عرف باسم مشروع تهويد الجليل، مساحات من أراضي مدينة الناصرة، «عاصمة» العرب في اسرائيل؛ وهي مساحات محاذية للمدينة وتعتبر احتياطاً لتوسعها في المستقبل. وقد أقيمت على هذه الأراضي مدينة الناصرة العليا اليهودية التي تحولت، مع مرور الوقت، إلى مركز اللواء الشمالي وحظيت بدعم كبير من السلطات لتوسيعها وتقدمها، بهدف تطويق المدينة العربية. كذلك صودرت، في الوقت نفسه، الأراضي العربية الواقعة إلى شمال شرق بلدة ترشيحا، وأقيمت عليها بلدة معلوت اليهودية. وفي مطلع الستينات، صودرت أيضاً، بالطريقة نفسها، بضعة آلاف من الدونمات من أراضي قرى البعنة ونحف ودير الأسد، الواقعة على الطريق الرئيسي عكا – صفد، لاقامة بلدة كرميئيل عليها، في قلب الجليل المأهول بالعرب، ضمن مشروع التهويد إياه. ولا يزال هذا القانون يستغل لمصادرة قطعة أرض هنا أو هناك؛ والأرجح أنه سيستغل أيضاً في المستقبل للأهداف نفسها.

أما بالنسبة للحالات التي لا تكفي تعليمات هذا القانون للتعامل معها بنجاعة وسرعة، فيسن قانون خاص لذلك. وهذا ما حدث مؤخراً لمساحات من أراضي البدو في النقب التي تسعى السلطات، منذ إقامة اسرائيل، للاستيلاء عليها. فبعد توقيع اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي، واضطرار اسرائيل لنقل قواعدها العسكرية من سيناء إلى النقب، لم يقع الاختيار إلا على أراضي البدو، الواقعة في تلك المنطقة، إلى الشرق من بئر السبع، لاقامة تلك القواعد عليها. وقد عارض البدو مخطط الاستيلاء على اراضيهم تلك، بينما لم تكن القوانين القائمة كافية للتعامل مع هذه الحالة، وتأمين السيطرة على الأراضي، ومن ثم استعمالها للغايات الجديدة التي خصصت من أجلها، بالسرعة المطلوبة. ولهذا سارع الكنيست، بناء على اقتراح الحكومة، إلى سن قانون خاص لمصادرة تلك الأراضي والاستيلاء عليها خلال أقصر فترة ممكنة. فقد نصت المادة ١ من قانون استملاك أراض في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠[1]، على «أن الأراضي المنوه عنها في الملحق الأول [للقانون، وهي خريطة] باعتبارها ضرورية للدولة لحاجات نابعة من اتفاق السلام مع مصر، تصبح ملكاً للدولة في يوم بدء سريان هذا القانون [٨/٧/١٩٨٠]، وهي خالية من كل تأمين أو حق آخر، وتسجل استناداً إلى هذا القانون باسم الدولة في سجلات الأراضي». وكل من يضع يده على جزء من تلك الأرض، عليه تسليمه للدولة خلال ٣ أشهر، الا إذا وافق وزير الدفاع على مهلة أطول (المادة ٤). أما الذين تحق لهم تعويضات عن تلك الأراضي، فقد اعطوا مهلة ٣سنوات لتحديد أي نوع من التعويضات يختارون (المادة ٨).

النظام الجديد لضبط ملكية الأراضي: مع مرور العقد الأول على قيام اسرائيل، كانت سلطاتها، بواسطة القوانين والاجراءات المختلفة التي اتخذتها، قد امنت سيطرتها على ما يزيد على ٩٠٪ من الأراضي التي يسري عليها «قانون دولة اسرائيل». أي، بلغة أخرى، إن ملكية معظم الأراضي الواقعة في اسرائيل قد حولت، بشكل أو بآخر، إلى ملكية الدولة أو الأجهزة الرسمية الأخرى التابعة لها، أو المؤسسات الصهيونية. وأطلق على هذه الممتلكات اسم «عقارات الأمة». وبالتالي لم يبق هنالك أراض خاصة، عدا تلك التي يملكها أفراد يهود، كانوا قد اشتروا معظمها قبل قيام اسرائيل، أو ما بقي من اراض في حوزة العرب.

ومع هذا «الانجاز» الذي تمثل في «اعتاق» معظم الأراضي و«تحريرها» من الأغيار ونقل ملكيتها إلى اليهود، ومن ثم تخصيصها لغايات مختلفة، اسرائيلية - صهيونية، نشأت الحاجة لوضع أساس نظام ملكية جديد، يكفل الاحتفاظ بملكية الأراضي في المستقبل على الشكل الذي آلت إليه.

كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية، في هذا المجال، هي السعي إلى استكمال عملية تسوية ملكية الأراضي وتعيين الحقوق فيها بصورة نهائية. وكانت عملية التسوية قد بدأت أيام الانتداب البريطاني وانتهت بالنسبة إلى ربع مساحة اليابسة في اسرائيل تقريباً، أي ٥ ملايين دونم من مجموع ٢٠ مليوناً من الدونمات. وعملية «التسوية»، بحد ذاتها، هي عبارة عن القيام بمسح دقيق للأرض، ثم تقسيمها إلى قطع، تقسم بدورها إلى قسائم واضحة المعالم والحدود والمساحة، تسجل كل منها باسم مالكها. أما الأرض التي لا يملكها أحد، فتعتبر ملكاً للدولة وتسجل باسمها في سجلات الأراضي. وفي حال الخلاف على الملكية، يحال الأمر إلى المحكمة للبت فيه. ومع استكمال هذه العملية، يعد سجل الملكية الجديد وينشر، باعتباره نهائياً ودائماً، وبحيث لا يعترف بأية حقوق في أرض ما مسجلة فيه، إلا تلك التي يحتوي عليها، أو التي تسجل فيه بعد ذلك وفقاً لاجراءات واضحة. وكانت هذه الطريقة هي التي رأت سلطات الانتداب البريطاني أنه من الملائم اتباعها لحل مشكلات الأراضي في فلسطين، بينما رأت اسرائيل أن من واجبها إكمال تلك العملية، لحصر ملكية الأراضي التي تملكهاالدولة، أو غيرها، بصورة نهائية ودائمة.

غير أن السلطات الاسرائيلية لم تشأ أن تمر عملية تسوية حقوق ملكية الأراضي هذه دون أن تستغلّها لمصادرة أراض عربية أخرى؛ وذلك بمنع العرب من «الاستيلاء» على أراضي الدولة وأملاك الغائبين واستعادة ما كانوا قد «استولوا» عليه منها. وقصة منع «استيلاء» العرب على أراضي الدولة هذه، لم تكن غريبة عن العقلية الاسرائيلية - الصهيونية الداعية إلى «اعتاق» الأرض والسيطرة عليها بأية طريقة، بل كانت فعلاً مكملة لها؛ وأما جذورها فتتعلق، أساساً، بعمليات مصادرة الأراضي العربية. فقد أسفرت إجراءات نهب الأراضي التي نفذتها السلطات الاسرائيلية عن الاستيلاء على معظم الأراضي العربية الخصبة، خصوصاً ما كان منها أرضاً سهلية، تاركة الأراضي الجبلية، شبه الصخرية وقليلة الجودة، للفلاحين العرب. وقد اضطر العديد من أولئك، في مثل هذه الأوضاع، إلى العمل على تحسين تلك الأراضي وتطويرها، تأميناً لمعيشتهم، بعد أن قلت مساحة الأراضي التي كانت تحت تصرفهم بصورة واضحة، في الوقت الذي كان فيه عدد أفراد اليد العاملة العربية يزداد من سنة إلى أخرى. ووفقاً للوضع القانوني القائم آنذاك والمستند إلى أحكام قانون الأراضي العثماني لسنة ١٨٥٨ وقانون الأراضي (تسوية حقوق الملكية) لسنة ١٩٢٨، كان باستطاعة أي شخص يثبت، عند تسوية حقوق الملكية في أرض ما، أنه كان واضعاً يده على تلك الأرض وقام بفلاحتها عشر سنوات متتالية (وهي فترة «التقادم» أو «مرور الزمن»)، أن يطلب تسجيل هذه الأرض باسمه في سجلات ملكية الأراضي، بحيث يعتبر، رسمياً وقانونياً، المالك الشرعي لها.

وكان هذا بالذات ما أرادت السلطات الاسرائيلية منعه، من خلال سلب الفلاح العربي حتى نتاج تعبه الذي كان من المفترض أن يكون من نصيبه، وفقاً للقوانين المرعية، وذلك - ببساطة - بتغيير ذلك الوضع القانوني. ولهذه الغاية، صدر قانون التقادم لسنة ٥٧١٨ - ١٩٥٨[٢]، الذي مدد فترة «التقادم» أو «مرور الزمن» من ١٠سنوات إلى ١٥سنة (المادة ٥). كما احتوى القانون على بند آخر نص على أنه «بالنسبة إلى الشخص الذي شرع في التصرف بعقارات بعد ... ١ آذار (مارس) ١٩٤٣، لا تحسب السنوات الخمس المبتدئة بتاريخ سريان هذا القانون، عند حساب المدة» (المادة٢٢). أما معنى هذين التعديلين فهو تمديد فترة مرور الزمن، لمن وضع يده على أرض ما وبدأ بتطويرها وفلاحتها، بعد ١آذار (مارس) ١٩٤٣، إلى عشرين سنة، أي إلى ضعفي المدة التي كانت قائمة سابقاً وفقاً للقوانين العثمانية والبريطانية.

وتنفيذاً لهذا القانون، قامت السلطات الاسرائيلية بالاعلان، في الوقائع الاسرائيلية، قبل ١ آذار (مارس) ١٩٦٣[٣] - أي قبل مرور ٢٠ سنة، ابتداء من ١ آذار (مارس) ١٩٤٣، وهو التاريخ الذي عينه القانون - عن كل المناطق الاسرائيلية التي لم تتم فيها عملية تسوية ملكية الأراضي، كمناطق خاضعة للتسوية. ومثل هذا الاعلان يكتسب، مع مجرد نشره، مفعولاً قانونياً سحرياً، إذ أنه يوقف فترة مرور الزمن بصورة تحافظ على «حقوق» الدولة، بالنسبة للأرض المعلنة، لعشرين سنة إلى الوراء ولمدة غير محددة في المستقبل. وبلغة أوضح: أصبح بإمكان المحاكم الاسرائيلية، مع اتخاذ تلك الاجراءات، البت في ملكية أية أرض داخل اسرائيل، لم تتم تسوية حقوق ملكيتها، على أساس وضع تلك الأرض سنة ١٩٤٣، دون أن تؤخذ بالاعتبار أية تحسينات أدخلها عليها أصحابها العرب بعد ذلك التاريخ من جهة، ومهما طالت إجراءات المحاكمة من جهة أخرى. واتضح أن ذلك أصبح ممكناً، من الناحية العملية، بعد أن كشفت السلطات الاسرائيلية أن بحوزتها صوراً فوتوغرافية لكافة أراضي فلسطين، كان سلاح الجو البريطاني قد التقطها في أواخر ١٩٤٤ وأوائل ١٩٤٥، يمكن بواسطتها معرفة وضع أية قطعة أرض آنذاك، وبالتالي البت بملكيتها وفق الفذلكات القانونية الاسرائيلية.

وقد تمت عمليات تسوية حقوق ملكية الأراضي، وفقاً لما ذكر أعلاه فعلاً، من خلال تقديم بضعة آلاف الدعاوى، من قبل الدولة وأجهزتها الأخرى، للمطالبة بملكية أجزاء أخرى من الأراضي العربية. وأسفر ذلك عن مصادرة بضعة عشرات الآلاف من الدونمات الاضافية لصالح الدولة[٤].

وفي السياق نفسه، تجدر الاشارة أيضاً إلى أن السلطات الاسرائيلية كانت قد ألغت، في حينه، حقوق المزارعين العرب في الأراضي التي امتلكتها الدولة أومؤسسات الأراضي الصهيونية، وذلك بتعديل قانون حماية المزارعين الذي كانت سلطات الانتداب قد سنته بهدف المحافظة على حقوق المزارعين العاملين في أرض ما، يقوم أصحابها ببيعها، بمنع المالكين الجدد من إخلاء أولئك المزارعين من الأرض، دون تأمين مصدر رزق لهم. وتم الالغاء بمفعول رجعي، وذلك بإضافة مادة جديدة، هي المادة ٢٣، إلى القانون الأصلي

بواسطة قانون بتعديل قانون حماية المزارعين، لسنة ٥٧١٣ – ١٩٥٢(٥)، نصت على أنه «لايحصل شخص على أي حق، ولايستحق أية حماية» بموجب هذا القانون، «(ب) بالنسبة لكل مزرعة يتصرف بها أويزرعها، وكل أرض يجري فيها أي عمل من الأعمال [المبينة في القانون]، اذا كانت الدولة، بالنسبة لتلك المزرعة، أوتلك الأرض [هي] المالكة... أوإذا تلقى لأول مرة تلك المزرعة، أوذلك الحق بإجراء العمل في الأرض من قبل الكيرن كاييمت ليسرائيل، سواء بموجب عقد صريح أوبدون عقد كهذا».

وتتويجاً لعملية ضبط ملكية الأراضي، قامت السلطات الاسرائيلية، في مرحلة لاحقة، بإلغاء كافة قوانين الأراضي القديمة، العثمانية والبريطانية والاسرائيلية، المتشعبة والمتداخلة ببعضها البعض، والمتناقضة في بعض وجوهها، واستبدلتها بقانون جديد، هو قانون العقارات لسنة ٥٧٢٩ – ١٩٦٩(٦). ويقع القانون الجديد في ١٦٩ مادة، وينظم كافة مايتعلق بالعقارات وأوجه استعمالها، من الناحيتين القانونية والادارية.

النظام الجديد لادارة الأراضي وتقييد حقوق الفلسطينيين في استعمالها: بموازاة وضع أسس نظام ملكية الأراضي الجديد، كان لابد أيضاً من تحديد الأطر الادارية للإشراف على استعمال الأراضي بشكل يؤمن المرونة الضرورية لاستغلالها لأي غايات طارئة ضرورية في المستقبل من جهة، ويمنع الاحتكاك بين كافة الأجهزة ذات العلاقة بالأراضي واستعمالها من جهة أخرى. وقد تم ذلك في مطلع الستينات.

ففي ١٩تموز (يوليو) ١٩٦٠، أقر الكنيست القانون الأساسي: عقارات اسرائيل(٧). وباعتباره «أساسياً» فإن مفعول هذا القانون يفوق مفعول القوانين الأخرى، ويفترض أن يصبح جزءاً من دستور اسرائيل عند وضعه. وقد هدف هذا التشريع إلى إضفاء الصيغة الشرعية القانونية الملزمة على القواعد التي اتبعتها المؤسسات الصهيونية في استملاكها للأراضي في فلسطين، من حيث التزامها بعدم بيع تلك الأراضي في المستقبل؛ إذ نص، في مادته الأولى، على «ان عقارات اسرائيل؛ وهي العقارات، في اسرائيل، التابعة للدولة أو لسلطة التعمير والإنشاء أوللكيرن كاييمت ليسرائيل [وتضم مساحة هذه العقارات، كما أشرنا، أكثر من ٩٠٪ من مساحة الأراضي في اسرائيل] لاتنتقل ملكيتها سواء بالبيع أم بطريقة أخرى». وتستثنى من ذلك فقط «أنواع العقارات وأنواع المعاملات المحددة لهذا الغرض بموجب قانون» (المادة ٢).

وقد أقر مثل هذا القانون، فعلاً، بعد مرور ٦ أيام على المصادقة على القانون الأساسي، وعرف باسم قانون عقارات اسرائيل، لسنة ٥٧٢٠ – ١٩٦٠(٨). وحددت المادة ٢ من هذا القانون أنواع المعاملات التي يجوز نقل ملكية أجزاء من «عقارات اسرائيل» من جرائها بـ «أعمال سلطة التعمير والإنشاء... [أو] بموجب قواعد توضع في نظام بمصادقة لجنة الكنيست المالية، إلى الغائبين الموجودين في اسرائيل أوإلى ورثتهم الموجودين في اسرائيل، مقابل العقارات التي أنيطت بالقيم على أموال الغائبين». وكان من الضروري استثناء مثل هذه الحالات لاستكمال عمليات التعويض عن الأراضي المصادرة التي تستوجب أحياناً استبدال أراض بأخرى. كما سمح بنقل الملكية إيفاء بالتزام أوتعهد

«نشأ حسب الأصول، بصدد تلك العقارات، قبل سريان القانون الأساسي»، أو لاستبدال عقارات بأخرى، أو «كتعويض عن عقارات كهذه نزعت ملكيتها بموجب قانون»، أو «لتسوية حدود أو لاستكمال أملاك». كذلك استثنى القانون «نقل ملكية عقارات اسرائيل بين الدولة، سلطة التعمير والإنشاء والكيرن كاييمت ليسرائيل وبين أنفسها»، أو نقل الملكية «لمقتضى التطوير غير الزراعي».

والواضح أن كافة عمليات نقل الملكية التي سمح بها، بموجب هذه الاستثناءات، لاتمس إلا مساحة ضئيلة للغاية من تلك العقارات، بينما بقيت ملكية معظمها غير قابلة للنقل، وسمح فقط باستغلالها بواسطة التأجير، لفترات قصيرة أو طويلة، وفق شروط يتفق عليها، في كل حالة وحالة، بحيث تبقى الأرض، في تلك الحالات كلها، «ملكاً أبدياً للشعب اليهودي».

ومع المصادقة على هذا القانون، أقر الكنيست أيضاً، في اليوم نفسه، إقامة الجهاز الاداري المكلف بالإشراف على تلك العقارات؛ وذلك بإصداره قانون مديرية عقارات اسرائيل لسنة ٥٧٢٠ – ١٩٦٠(٩). ونص هذا القانون على أن «تنشىء الحكومة مديرية عقارات اسرائيل... التي تدير عقارات اسرائيل». وتتشكل المديرية من أعضاء مجلس عقارات اسرائيل ومن مدير المديرية الذين يعينون، جميعاً، من قبل الحكومة. ومجلس عقارات اسرائيل هو الذي «يقرر سياسة المديرية بخصوص الأراضي والتي تعمل المديرية بموجبها، ويشرف على أعمال المديرية ويصادق على مشروع ميزانيتها المقررة في قانون» (المادة٣). كما «يقدم مدير المديرية إلى مجلس عقارات اسرائيل تقريراً بأعمال المديرية مرة في السنة على الأقل. وتقدم الحكومة إلى الكنيست تقريراً بأعمال المديرية مرة في السنة على الأقل» (المادة٤).

ومُنحت مديرية عقارات اسرائيل، بموجب هذا القانون، صلاحيات واسعة للغاية تصل إلى حد وضع الفيتو على قرارات الحكومة نفسها بشأن بيع أراضي الدولة. فقد استبدل هذا القانون المادة ٥ (ب) من قانون أموال الدولة لسنة ٥٧١٠ – ١٩٦٠، المذكور أعلاه، بنص آخر جاء فيه أنه «لايجوز للحكومة أن تبيع عقارات في اسرائيل... إذا لم تكن أرضاً بلدية وتتجاوز مساحتها ١٠٠دونم، ولا أن تنقل ملكيتها بطريقة أخرى ولا أن تؤجرها إجارة عادية أو طويلة، إلا بمصادقة مجلس عقارات اسرائيل». كما احتوى القانون على تعليمات مماثلة بالنسبة لأراضي سلطة التعمير والإنشاء (المادة ٦ (٢)). أما بالنسبة لأراضي الكيرن كاييمت، فلم تكن هنالك ضرورة لادخال مثل هذا النص؛ إذ أن عقد تأسيس الشركة يحظر عليها، أساساً، نقل ملكية الأراضي التي بحوزتها.

ومع الانتهاء من تثبيت أسس هذا الوضع القانوني الجديد، تم بتاريخ ٢٨تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ توقيع «ميثاق»(١٠) آخر بين «دولة اسرائيل... والكيرن كاييمت ليسرائيل، بمعرفة المنظمة الصهيونية العالمية»؛ وذلك لتنسيق نشاط الطرفين فيما يتعلق بالعقارات، في ضوء الوضع الجديد. وجاء في مقدمة الميثاق: «أن الكيرن كاييمت ليسرائيل، منذ تأسيسها قبل ما يزيد على خمسين سنة، نشطت في استملاك العقارات في

أرض – اسرائيل ونقل ملكيتها للشعب [اليهودي]، وفي استصلاح العقارات وتحريشها، وتأجيرها للاستيطان والاسكان وادارة الأعمال فيها. والمبدأ الأساسي للكيرن كاييمت هو أن العقارات لن تباع، بل تبقى ملكيتها وقفاً على الشعب، وتستعمل عن طريق الإيجار فقط». ولكن «بعد إقامة الدولة ضاق، تدريجياً، نطاق استملاك العقارات من قبل الكيرن كاييمت من مالكين غير يهود، بينما اتسع، تدريجياً، نطاق إنقاذ الأرض من الخراب [أي استصلاحها]؛ ولقد أصبحت الدولة مالكة لمعظم الأراضي في اسرائيل، بينما تدير الحكومة تلك الأراضي وتعمل على تطويرها». ولذلك فإن «حكومة اسرائيل والكيرن كاييمت ليسرائيل قد عقدتا العزم على إلغاء الازدواجية التي نشأت عقب ادارة أراضيهما من قبل مؤسسات مختلفة» وقررتا «توحيد ادارة تلك الأراضي في أيدي الدولة»، بصورة تؤدي إلى «تدعيم الكيرن كاييمت لتحقيق مهمتها بإنقاذ الأراضي من الخراب». وانطلاقاً من هذه الأسس، تم عقد الميثاق بين الطرفين، والاتفاق على كيفية ادارة أراضيهما، من خلال تأكيد القيود التي فرضت على الدولة بالنسبة لبيع الأراضي، بينما احتفظت الكيرن كاييمت بحقها في إلغاء ذلك الميثاق إذا غيرت الحكومة الاسرائيلية سياستها تلك أو عدلتها.

ومع التوقيع على هذا الميثاق، استكمل البناء القانوني – الاداري الذي يحكم ملكية العقارات واستعمالها في اسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، والسلطات الاسرائيلية ملتزمة بالتصرف وفق القواعد التي أرستها، وتبذل كل ما بوسعها للمحافظة عليها وسد الثغرات التي تظهر فيها، والتي قد تؤدي إلى «تسرب» الأراضي إلى جهات غير مرغوب فيها. وقد حدث ذلك في أكثر من مناسبة.

ففي منتصف الستينات، مثلاً، اكتشفت السلطات الاسرائيلية ظاهرة مزعجة راحت تتفشى في صفوف المستوطنين وبخاصة في صفوف أولئك الذين يقيمون في الموشافيم التي أقيمت اعداد كبيرة منها بعد إنشاء اسرائيل. ومعظم أولئك السكان من اليهود الشرقيين، غير المعجبين بالفذلكات الصهيونية، الاشكنازية الصنع، حول «اعتاق الأرض» و«احتلال العمل» من أيدي العرب. ولذلك، وانطلاقاً من مصلحتهم الخاصة في سعيهم وراء الربح، راح أولئك يؤجرون «أراضي الأمة» التي سلمت لهم للعيش منها، إلى الفلاحين العرب لزراعتها، لقاء بدل إيجار أو حصة في المحصول، بينما ينتقلون هم للعمل في المدن أو يتعاطون عملاً آخر يدر عليهم دخلاً إضافياً. ويعني ذلك أن الفلاحين العرب الذين كانوا قد طردوا من تلك الأراضي، من باب المصادرة، يعودون إليها من نافذة الايجار أو المشاركة. ولذلك سارعت السلطات إلى سن قانون خاص لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، هو قانون الاستيطان الزراعي (قيود لاستعمال الأرض الزراعية ولاستعمال المياه) لسنة ٥٧٢٧ – ١٩٦٧[١١]. وقد حظر هذا القانون على أي مستوطن استعمال الأراضي التي سلمت له، أو كميات المياه التي خصصت له، «استعمالاً» غير مطابق للغاية. ويشمل هذا «الاستعمال غير المطابق للغاية» (وفقاً لتعريفه في الذيل الأول من القانون)، «نقل أو إناطة أي حق يتمتع به المتصرف [أي المستوطن] في الأرض أو في أي جزء منها، أو رهن الحق... [أو] إنشاء شركة عادية بخصوص الأرض أو المحصول... [أو] إناطة حق المزارعة بخصوص الأرض أو المحصول... [أو] إناطة الحق بشراء المحصول وهو في الحقل

(ضمان)... [أو] رهن المحصول...». وكل مستوطن يرتكب أياً من تلك المخالفات، يحق لوزير الزراعة، أو من فوضه بذلك، انذاره بوجوب التوقف عنها؛ وإذا لم يستجب للانذار، يجوز طلب نزع حقه في استعمال الأراضي التي سلمت له أو كمية المياه التي خصصت لاستعماله (المادة ٦).

وقد نمي، مؤخراً، إلى علم السلطات الاسرائيلية أن هناك دوائر معينة، عربية وأجنبية، تسعى إلى استملاك أراض في اسرائيل؛ مما قد يجر، في المستقبل، انعكاسات سياسية بعيدة المدى. كما ان امكانية شراء مثل هذه الأراضي قد أصبحت أكثر واقعية؛ وذلك إثر إلغاء الرقابة على العملة الأجنبية التي كان معمولاً بها في فلسطين منذ ١٩٤٢. ومثل هذه المساعي، ان بذلت، لا يمكن تحقيقها، على كل حال، إلا بالنسبة لتلك الأراضي التي يملكها أفراد يهود أو عرب، والتي لا تزيد مساحتها، في أحسن الأحوال، على ٧٪ من مجموع مساحة الأراضي في اسرائيل؛ إذ أن «أراضي الأمة»، كما أوضحنا، غير قابلة للبيع على الاطلاق. غير أن السلطات لم تكن على أستعداد «للتفريط» حتى بمثل تلك المساحات الصغيرة. ولذلك سارعت إلى تقديم مشروع قانون جديد، هو مشروع قانون العقارات (نقل حقوق للأجانب) لسنة ٥٧٤١ – ١٩٨٠[١٢]، يهدف إلى الزام كل مالك أرض يريد بيعها لأجنبي إلى عرضها أولاً على الدولة لشرائها، بواسطة إبلاغ مدير مديرية عقارات اسرائيل بتفاصيل الصفقة المقترحة. وللدولة الحق عندئذ في شراء تلك الأرض بدفع ثمنها الحقيقي، وإذا لم يوافق المالك على ذلك، يحظر عليه بيع الأرض للأجنبي أيضاً.

وخلاصة القول في نظام ملكية وادارة العقارات الاسرائيلي هذا، هي أن اسرائيل امنت، بواسطته، سيطرتها الدائمة على ملكية معظم الأراضي الواقعة تحت حكمها، وحصرت أوجه استعمالها في اليهود عامة دون غيرهم. كما ضمنت نشوء وضع تنتقل فيه ملكية كافة الأراضي، في نهاية الأمر، إلى الدولة دون غيرها، بينما العكس غير قائم. ونظرياً، يمكن، بناء على ذلك، الوصول إلى وضع لا يستطيع الفلسطيني معه، حتى وإن كان مواطناً كامل الحقوق، أن يملك ولو متراً مربعاً واحداً في اسرائيل، بينما قد يستطيع استغلال ارض معينة وفق ما قد تسمح به السلطة، بناء على اعتباراتها الخاصة بها فقط. والهدف الأساسي من وراء ذلك كله هو المحافظة على طابع اسرائيل الصهيوني وترسيخه.

«الأمن» سيد الأحكام

«الأمن»، أيضاً، هو أحد المجالات المهمة التي «يحظى» الفلسطيني، في اطارها، سواء كان مقيماً في اسرائيل أو خارجها، بمعاملة «خاصة» استثنائية، شبيهة بتلك القائمة بالنسبة لحقوقه في الجنسية أو في ملكية العقارات. وتكاد الاعتبارات الصهيونية تكون هي نفسها التي تتحكم في موقف السلطات الاسرائيلية، في هذه المجالات الثلاثة. وكما أن الحرص على الاحتفاظ بطابع اسرائيل هو الذي يتحكم بمفهوم سلطاتها لحقوق الجنسية أو الملكية، فإن المحافظة على الكيان نفسه، وضمان استمراريته، هو الذي يوجه خطواتها في مجال الأمن. ومن هذه الناحية، يشغل العربي الفلسطيني حيزاً لا بأس به في اهتمامات السلطة الاسرائيلية. فالكيان الصهيوني قام، ولا يزال مستمراً، من خلال الصراع مع العرب عامة

والفلسطينيين خاصة. ومن هنا فإن استتباب الأمن والمحافظة عليه يعني، على وجه العموم، التصدي لمحاولات العرب والمتعاطفين معهم ومنعهم من المس به، بإجراءات عملية من ناحية، وتشريعية من ناحية أخرى. ويكاد التحسب من الخطر الذي قد يشكله، أو يخلقه، العرب بنشاطاتهم المختلفة، ثم السعي إلى منعه، أو التعامل معه بفاعلية في حال ظهوره، هو الذي يتحكم في العقلية الباطنية التشريعية، إن صح التعبير، في اسرائيل، ويؤثر على نظم قوانينها في هذا الصدد. ولان الصراع العربي - الاسرائيلي يكاد يكون شاملاً، ويمس مجالات عديدة، فإن مفهوم «الأمن»، في القانون الاسرائيلي، واسع ومتشعب للغاية، ويمس معظم نواحي حياة الفرد المهمة والحساسة، إن لم يكن يطالها كلها، ويجد تعبيراً عنه في قوانين مختلفة.

لم تكن اسرائيل، لدى اقامتها، بحاجة إلى اصدار تشريعات خاصة استثنائية في مجال الأمن؛ إذ ورثت، في هذا الصدد، قوانين وأنظمة بريطانية عدّة، كانت الدولة المنتدبة تطبقها في فلسطين. فبعد الانتهاء من مراسيم اعلان اقامة اسرائيل، ليلة ١٤ - ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، أعلن مجلس الدولة المؤقت نفسه بمرسوم أصدره، في نهاية جلسة اعلان الاستقلال نفسها، السلطة التشريعية في الدولة الجديدة. وبصفته هذه، قرر المجلس، من بين ما قرر، وجرياً على ما يحدث في مثل هذه الحالات، «أن القانون الذي كان قائماً في فلسطين يوم ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، سيبقى نافذ المفعول في دولة اسرائيل، بالمدى الذي يتطابق فيه استمرار سريانه مع محتويات هذا المرسوم أو مع القوانين التي ستصدر مستقبلاً أو التغييرات الناجمة عن اقامة الدولة وسلطاتها» (المادة ٣ من المرسوم)[١٣]. كما احتوت المادة ١١ من قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨ - ١٩٤٨[١٤]، وهو أول قانون يصدر في اسرائيل، على التعليمات نفسها. وكانت سلطات الانتداب البريطاني أيضاً قد اتخذت موقفاً مماثلاً تجاه القانون العثماني الذي كان سائداً في فلسطين، قبل احتلالها من قبل البريطانيين في نهاية الحرب العالمية الأولى، فاعتبرته ساري المفعول، عدا ما عدل منه أو ألغي صراحة أوضمناً. ثم راح كل من النظامين يدخل التعديلات التي يراها مناسبة على الوضع القانوني الذي ورثه.

قوانين القمع الاستعمارية: كانت أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥[١٥] أحد القوانين التي ورثتها اسرائيل عن سلطات الانتداب البريطاني. وهذه الأنظمة، على الرغم من التاريخ الذي يحمله عنوانها، لم يتم تشريعها والعمل بموجبها خلال سنة ١٩٤٥، بالضبط، وإنما يعود تاريخها، عملياً، إلى بضع سنين خلت. فمع نشوب الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، وتمكيناً للسلطات من مجابهتها، اصدر المندوب السامي البريطاني قانوناً خاصاً، هو نظام الطوارىء لسنة ١٩٣٦[١٦] الذي منح سلطات الانتداب البريطاني صلاحية اتخاذ الاجراءات الضرورية لذلك. غير أنه في السنة التالية، وبعد ان انتشرت الثورة وبدت أكثر قدرة على الصمود والاستمرار، واتضح أن الصلاحيات التي منحها هذا النظام للسلطات غير كافية للتصدي لها، منحت الحكومة البريطانية سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين صلاحيات واسعة لسحقها. وقد جاءت هذه الصلاحيات في مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧[١٧] الذي خول المندوب السامي

في فلسطين «وبمحض ارادته أن يصدر من الأنظمة مايراه ضرورياً أومناسباً لتأمين السلامة العامة والدفاع عن فلسطين والمحافظة على النظام العام وقمع العصيان أو الثورة أو الفتنة وصيانة المؤن والخدمات الضرورية لمعيشة الأهلين» (المادة ٦). كذلك منحت المادة نفسها المندوب السامي الحق في أن يصدر، بموجب ذلك المرسوم، أنظمـة تنص على صلاحية محاكمة الأشخاص الذين يخالفونها أمام المحـاكم العسكريـة، ومنع تقـديم الاستئناف على قرارات تلك المحاكم. كما نص المرسوم أيضاً على أن للمندوب السامي، بموجب الأنظمة التي يصدرها، الحق في الاعلان عن تعليمات تتضمن أحكاماً بشأن اعتقال الأشخاص وابعادهم من فلسطين أومنعهم من الرجوع إليها، وكذلك وضع اليد على الأموال والعقارات أو الاشراف عليها، أوفرض الغرامات ومصادرة الأملاك وإتلافها كإجراءات تأديبية، أوفرض الرقابة على الصحف أو إيقافها، وتقييد حرية الحركة وغيرها.

كما نصت المادة ٦ نفسها من المرسوم على أنه يجوز للأنظمة التي يسنها المندوب أن «تعدل أي تشريع أوتوقف العمل بأي تشريع، وأن تقر سريان أي تشريع مع إجراء أي تعديل فيه أوبدون ذلك»، وان «كل حكم من أحكام أي تشريع قد يتنافى وأحكام أي نظام من أنظمة الدفاع أو أي أمر أومرسوم صادر بمقتضاه يبطل مفعوله بمقدار ما فيه من ذلك التناقض». كذلك «لايجوز البحث في صحة الأحكام الواردة في أي مستند يستدل منه أنه... وضع بموجب مرسوم الدفاع أمام أية محكمة وعلى أي وجه من الوجوه» (المادة ١٢).

وباختصار، فقد منح ذلك المرسوم سلطات الانتداب البريطاني صلاحية تعطيل أي قانون في فلسطين أوتعديله أو الغاءه، بموجب أنظمة تصدرها، وبالتالي خوَّلها القيام بأي عمل، أو اتخاذ أي إجراء، تشريعياً كان أوتنفيذياً، مهما بلغت صرامته وغرابته، بينما لا يجد السكان أمامهم طريقة للاعتراض على تلك الاجراءات، أوللطعن بها، أو التخفيف من وقعها.

واستناداً إلى هذه الصلاحيات القانونية الواسعة من جهة، وانطلاقاً من أرضية تجربتها الغنية في التعامل مع شعوب المستعمرات وقمع حركات التحرر من جهة ثانية، نشر البريطانيون نظام الدفاع (المحـاكم العسكريـة) لسنة ١٩٣٧(١٨)، الـذي تضمن صلاحيات واسعة لقمع الثورة. وكان هذا النظام يعدل، من حين إلى آخر، بإضافة مواد جديدة عليه حسب الضرورات المستجدة للتعامل مع الثوار العرب وكبح نشاطهم، إلى أن استبدل بنظام الدفاع لسنة ١٩٣٩(١٩) الذي تعرض أيضاً لتعديلات واضافات بحسب ضرورات تصفية الثورة. وبموجب هذه الأنظمة، اتخذت معظم الاجراءات الاستثنائية بحق الثوار العرب، مثل إعدام العديد منهم واعتقال الكثيرين غيزهم أونفيهم، ومصادرة الأملاك، ونسف البيوت، وفرض العقوبات الجماعية، وتعطيل الصحف وحظر النشاط السياسي وفرض مختلف القيود على السكان.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، سنة ١٩٣٩، وانهاء الثورة العربية في فلسطين، توقفت السلطات البريطانية، بعد أن ساد الهدوء البلد، عن استعمال تلك الأنظمة لفترة

من الزمن، لتعود إلى استعمالها مرة أخرى بعد فترة قصيرة من نشوب الحرب. وفي هذه المرحلة، استعملت الأنظمة، أساساً، ضد اليهود في فلسطين، خصوصاً بعد أن بدأت منظمة ليحي (جماعة شتيرن) نشاطها ضد البريطانيين هناك، لتتبعها في آخر سنوات الحرب منظمة اتسل (الأرغون) ثم لتتبعهما بعد انتهاء الحرب، منظمة الهاغاناه. وفي هذه الأثناء، استمر تطوير تلك الأنظمة وتعديلها وادخال الاضافات عليها، حتى نشرت مجدداً سنة ١٩٤٥ بالصيغة التي لاتزال قائمة حتى اليوم. ولكن السلطات البريطانية ادخلت نحو ٤٠ تعديلاً جديداً على الأنظمة بعد نشرها أيضاً، خلال السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٨.

فرض الحكم العسكري على العرب: مع إقامة اسرائيل، كان من المتوقع أن تبادر سلطاتها إلى الغاء هذه الأنظمة، خصوصاً وانها كانت قد طبقت بحق اليهود وزعمائهم أيضاً، الذين كانوا، بدورهم، قد اعترضوا على اصدارها وطالبوا بالغائها، في أكثر من مناسبة. والواقع ان تلك الأنظمة لم تكن غائبة عن فكر أولئك؛ إذ إن مجلس الدولة المؤقت قرر، في المرسوم الأول والوحيد الذي أصدره، الغاء بعض المواد منها، وهي ١٠٢ حتى ١٠٧ ج، التي تعالج مسألة الهجرة، وتمنع المهاجرين اليهود غير الشرعيين من دخول فلسطين (وفي المناسبة نفسها، الغيت أيضاً كافة التعليمات الناجمة عن الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، وماتبعه من أنظمة واجراءات تحظر بيع الأراضي لليهود، وذلك بمفعول رجعي منذ يوم صدورها). أما باقي الأنظمة فقد بقيت على حالها، نافذة المفعول.

ولم يمر وقت طويل حتى دبت الحياة ثانية في هذه الأنظمة؛ وذلك عندما فرضت الأحكام العسكرية على المناطق الثلاث الرئيسية التي بقي فيها عرب داخل اسرائيل، في الجليل شمالاً والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب، وأصبحت تلك الأنظمة الأساس القانوني لذلك. وسرعان ما تطورت تلك الاجراءات التي بدت استثنائية ومؤقتة في بدايتها، إلى نظام حكم عسكري شامل ذي جهاز خاص به، سيطر على معظم تلك الأجزاء من المناطق الثلاث المشار إليها والتي تضم أكثرية سكانية عربية، شكلت نحو ثلاثة أرباع السكان العرب في اسرائيل بأسرهم، بينما استثني اليهود المقيمون داخل تلك المناطق من هذه الاجراءات[٣٠]. وخلال العقد الأول لقيام اسرائيل، كان نظام الحكم العسكري هذا وجهازه هو السلطة الفعلية التي حكمت تلك المناطق وسكانها، وادارتها على طريقة الحاكم بأمره، مستمدة معظم صلاحياتها من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥. وتمثل ذلك، على وجه العموم، في تقسيم تلك المناطق الواسعة نسبياً إلى مناطق فرعية صغيرة، تضم كل منها مدينة أوبلدة أوقرية أومجموعة من القرى، أعلنت (وفقاً للمادة ١٢٥ من الأنظمة) مناطق مغلقة حظر على سكانها الخروج منها أوعلى غيرهم الدخول إليها، لأي سبب كان دون الحصول على تصريح خطي مسبق من قبل الحاكم العسكري، أوممَّن فوضه بذلك. كما فرض منع التجول (المادة ١٢٤ من الأنظمة) في الليل على عدد من تلك المناطق، وخصوصاً تلك التي كانت واقعة بالقرب من الحدود الأردنية - الاسرائيلية، بشكل دائم خلال سنوات عديدة. وفي الوقت نفسه، مارس الحكم العكسري كافة اجراءات القمع ضد السكان العرب، كمصادرة الأراضي والاعتقال الاداري والنفي وفرض الاقامات الجبرية، كما فرضت قيود شديدة على النشاط السياسي.

ومع نهاية الخمسينات، بدأت السلطة الاسرائيلية بإدخال تغييرات على هذا النظام بغية تخفيض بعض قيوده. وقد تم ذلك لعدة اعتبارات اسرائيلية داخلية. فالاجراءات المعمول بها، حتى ذلك الوقت، والتي كانت مستمرة منذ قيام اسرائيل، خلقت حالة عامة من التذمر لدى العرب، كادت تهدد بانفجار في أكثر من مناسبة. وكان سوء الأوضاع الاقتصادية لدى العرب نتيجة لتزايد عددهم وتقليص مساحة الأراضي التي بحوزتهم، إثر مصادرة مساحات شاسعة منها، ثم انعدام فرص العمل الآخر في مناطقهم، سبباً رئيسياً في ذلك. وفي المقابل، كانت اسرائيل قد ازدادت ثقة بنفسها حتى ذلك الوقت، مع ترسيخ أسسها بمرور ١٠سنوات على قيامها، بينما كان الاقتصاد الاسرائيلي بحاجة، أكثر فأكثر إلى الأيدي العاملة. ولذلك، ولضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، منح وزير الدفاع، في صيف ١٩٥٩، العرب القاطنين في مناطق الحكم العسكري «تصريحاً جماعياً»، سمح لهم بموجبه بالتنقل خلال ساعات النهار بحرية والدخول خاصة إلى المدن اليهودية الرئيسية الواقعة في أقضيتهم، حيث العمل متوفر، فيما اتضح أنه كان بداية مسار حوَّل أكثرية العرب في اسرائيل، مع مرور الوقت، من مزارعين إلى عمال أجراء، على ما يتبع ذلك من نتائج.

وكما يبدو، لم تكن هذه التخفيفات، عملياً، نتيجة للتطورات والأوضاع التي أملتها، إلا بمثابة دفعة على الحساب. ففي بداية الستينات، وسعت هذه التخفيفات وسمح للعرب بالدخول إلى المدن اليهودية الكبرى القريبة من قراهم في ساعات الليل أيضاً. وفي الوقت نفسه، عدلت الأنظمة بحيث سمح بالاستئناف على القرارات التي تصدرها المحاكم العسكرية الخاصة التي تعمل بموجبها، أمام المحاكم العسكرية «النظامية» التابعة للجيش الاسرائيلي[٢١]. وفي أواخر سنة ١٩٦٦، ألغي جهاز الحكم العسكري بأسره، فأغلقت مكاتبه وأعيد الضباط والجنود العاملون فيه إلى وحداتهم في الجيش أوسرحوا من الخدمة. أما أنظمة الدفاع، فقد بقيت على حالها، نافذة المفعول، وجاهزة للتطبيق في أي وقت، إن دعت الضرورة لذلك، وخوّل قادة المناطق العسكرية للجيش الاسرائيلي بالعمل بموجبها، بينما كلفت الشرطة المدنية بالتنفيذ. اما في الأماكن التي لا يوجد فيها قائد عسكري، بمفهوم الأنظمة، فالصلاحيات التي تخولها ممنوحة لحاكم اللواء (القائمقام) (المادة ٦ (٤) من الأنظمة). وبهذه الطريقة، أي الغاء جهاز الحكم العسكري من جهة، والابقاء على صلاحياته من جهة أخرى، ضمنت السلطات، على الأقل حياد الأكثرية الصامتة من العرب. أما تلك الأقلية من «المشاغبين» الذين «يشكلون خطراً على أمن الدولة ومصلحة الجمهور»، وهو تعبير ينطبق عامة، وفق مفاهيم السلطات الاسرائيلية الأمنية، على النشيطين سياسياً في صفوف المعارضة، أياً كان اتجاهها تقريباً، أو «العنيدين» المتمسكين بفلسطينيتهم، فقد صدر بحق كل فرد منهم أمر خاص من القادة العسكريين أبقى قيود الحكم العسكري السابقة بالنسبة لهم، على ما كانت عليه. وتجدر الاشارة هنا إلى أنه لم تمض إلا نحو سنة على إلغاء جهاز الحكم العكسري في اسرائيل، حتى كانت السلطات الاسرائيلية تنشىء أجهزة شبيهة له في المناطق المحتلة خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. كما إن نصوص الـ«أمر بشأن تعليمات الأمن»[٢٢] وهو أساس

الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة، لم تكن عملياً إلا صياغة جديدة منمقة، لتعليمات أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥.

وعلى كل حال، وخلال فترة وجود جهاز للحكم العسكري في اسرائيل، أوبعد ذلك، كان هناك بعض الصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في أنظمة الدفاع، التي تحظى بـ«شغف» السلطات الاسرائيلية الدائم، فتعمد إلى تطبيقها بحق العرب. ومنها ما سعت السلطات إلى تعديله ليصبح أكثر فعالية وملاءمة للأوضاع المستجدة. وتمس هذه النواحي معظم حقوق الفرد الأساسية. وفيما يلي أبرزها:

الاعتقال الاداري والنفي: منذ قيام اسرائيل، كانت سلطاتها تقوم، من حين إلى آخر، باعتقال مواطنين وخصوصاً العرب منهم، بصورة اعتباطية للغاية، ضمن إجراءات عرفت باسم الاعتقال الاداري. وحتى صيف ١٩٧٩، كانت السلطات الاسرائيلية، تستند في اجراءاتها تلك، إلى المادة ١١١ (١) من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ (التي توازيها المادة ٦٧ من الـ«أمر بشأن تعليمات الأمن» في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧). ووفقاً لهذه المادة، يجوز لأي «قائد [حاكم] عسكري، بأمر يصدره، أن يأمر باعتقال أي شخص يسميه في الأمر لمدة لاتزيد على سنة واحدة في أي مكان اعتقال يعينه في ذلك الأمر». ويجوز للقائد العسكري القيام بذلك، وفقاً للمادة ١٠٨ من الأنظمة، إذا اعتقد «ان من الضروري أومن الملائم إصدار ذلك الأمر لتأمين السلامة العامة أوالدفاع عن اسرائيل أو المحافظة على النظام العام أو اخماد عصيان أوثورة أوشغب».

وفسرت المحاكم الاسرائيلية صلاحيات الاعتقال، وفق المادتين المذكورتين، بأنها صلاحيات مطلقة يعود تطبيقها إلى رأي القائد العسكري نفسه وفق اعتبارات يقدّرها هو، دون أن يكون للمحاكم أولأي سلطة أخرى حق التدخل في ذلك، إلا في حالات استثنائية للغاية.

وقد أثارت صلاحيات الاعتقال الواسعة هذه، واستعمالها بصورة اعتباطية، خلال فترة غير قصيرة، معارضة واسعة راحت تشتد، من حين إلى آخر، إلى أن اضطرت السلطات الاسرائيلية إلى أن تعد بإصلاح الوضع، فصدر أخيراً قانون صلاحيات الطوارىء (اعتقالات) لسنة ٥٧٣٩ – ١٩٧٩[٢٣]، الذي اعتبر نافذ المفعول منذ منتصف حزيران (يونيو) ١٩٧٩. وقد ألغى هذا القانون المادة ١١١ المذكورة، ووضع تعليمات جديدة بشأن الاعتقال الاداري، يسري مفعولها في حالة الطوارىء فقط (وحالة الطوارىء قائمة في اسرائيل، كما أشرنا، منذ انشائها).

ووفقاً لهذا القانون الجديد (المادة ٢ (٢))، و«اذا كان لدى وزير الدفاع أساس معقول للافتراض أن اسباباً تتعلق بأمن الدولة، أو أمن الجمهور، تلزم الاحتفاظ بشخص معين في المعتقل، فيجوز له، بأمر يوقعه، أن يشير باعتقال ذلك الشخص لفترة تحدد في الأمر ولا تزيد على ستة أشهر». غير أنه يحق لوزير الدفاع تجديد الاعتقال لفترات من ستة أشهر أخرى أو أقل، دون تحديد. كذلك منح رئيس الأركان العامة للجيش الاسرائيلي

صلاحية الاعتقال لفترة ٤٨ساعة، دون تجديد، إذا اعتقد ان هناك أسباباً يمكن أن تعتبر كافية من قبل وزير الدفاع لاصدار أمر الاعتقال (الفقرتان (ب) و(جـ) من المادة نفسها). والواضح أن الوضع الجديد، بالمقارنة مع ماكان قائماً في السابق، لم يتغير كثيراً، وما حدث لا يعدو كونه جراحة تجميلية أدخلت على الوضع القديم. فقد نقلت صلاحية الاعتقال من القائد العسكري، أوحاكم اللواء إلى وزير الدفاع نفسه الذي حُظِّر عليه تحويلها إلى أية سلطة أخرى (المادة ١١). كما قصرت فترة الاعتقال دفعة واحدة من سنة إلى ستة أشهر، ولكن إمكانات تجديدها لمرات غير محدودة بقيت على ماكانت عليه.

ووفقاً للوضع السابق (الذي لا يزال قائماً في المناطق المحتلة)، كان من حق المعتقل أن يعترض على اعتقاله أمام لجنة استشارية، فوضت بإصدار توصية بتعديل أمر الاعتقال أو الغائه، دون أن يكون القائد العسكري ملزماً بقبولها. أما الآن، فيجب على السلطات جلب المعتقل، خلال ٤٨ساعة من اعتقاله، أمام رئيس محكمة مركزية (وإن لم يتم ذلك، يطلق سراح المعتقل تلقائياً)، الذي يحق له المصادقة على أمر الاعتقال أوتقصير الفترة المذكورة فيه، أو إلغاءه (المادة ٤). ويمكن استئناف قرار رئيس المحكمة المركزية في هذا الصدد لدى المحكمة العليا (المادة ٧). غير أنه من المشكوك فيه إذا كان باستطاعة المحكمة الغاء أوامر الاعتقال تلك، قضائياً، في ضوء الصلاحيات الواسعة والاعتبارات المطلقة التي منحت لوزير الدفاع، والتي لا تقل عن تلك الممنوحة للقائد العسكري سابقاً. كذلك ينبغي جلب المعتقل أمام رئيس محكمة مركزية، في نهاية كل ٣أشهر على اعتقاله، للغاية نفسها، سواء طلب ذلك أم لم يطلبه (المادة ٥).

وعلى غرار الوضع السابق، يسمح القانون الجديد (المادة ٦) بسماع شهادات أو قبول بينات عند البحث في اعتراض على أمر الاعتقال، في غير حضور المعتقل أو وكيله، واللذين يجوز إخراجهما من قاعة المحكمة إن كانت هناك أسباب أمنية توجب ذلك (المواد ٤ – ٨). كما تتم كافة المرافعات والاجراءات القضائية في جلسات مغلقة (المادة ٩). كذلك خول وزير العدل صلاحية إصدار تعليمات يحظر بموجبها على أي محام، لم يكن مسموحاً له بالمرافعة أمام محاكم الجيش العسكرية، أي أنه لا يحظى بثقة السلطات، تمثيل معتقل بموجب هذا القانون (المادة ٨(ب)).

وللتأكيد، كان الاعتقال الاداري، ولا يزال يستعمل عامة ضد العرب فقط، ونادراً، وفي حال استثنائية ضد اليهود (مثلاً اعتقال الحاخام مئير كهانا، رئيس جماعة «كاخ» المتطرفة، لمنعه من تنفيذ خطة لتفجير المسجد الأقصى في القدس).

وبمناسبة إصدار قانون صلاحيات الطوارىء (اعتقالات) لسنة ٥٧٣٩ – ١٩٧٩، الغيت أيضاً صلاحية الابعاد (النفي) من اسرائيل إلى خارجها. وكانت أوامر الابعاد قد استغلت على كل حال، من قبل البريطانيين، أساساً، الذين كانوا يبعدون الأشخاص من فلسطين إلى إحدى المستعمرات البريطانية. أما اسرائيل فنادراً ما استعملت هذا الاجراء بحق مواطنيها. أما صلاحيات النفي داخل اسرائيل، أو من المناطق المحتلة إلى خارجها، فلا تزال قائمة على حالها.

تقييد حرية التنقل والاقامة المنزلية: تمنح أنظمة الدفاع السلطات أيضاً صلاحية تقييد حركة تنقل المواطنين، أي منعهم من الخروج من مناطق معينة، أو أن يفرض عليهم التواجد في أماكن اخرى، غير أمكنة إقامتهم العادية، ينفون إليها ويحظر عليهم مغادرتها. وغالباً ما يرفق هذا الاجراء بآخر، تفرض بموجبه الاقامة المنزلية، تحت رقابة الشرطة، على الشخص المعني. وتطبق هذه الاجراءات عادة بحق النشيطين الذين قد يشكلون قدوة سياسية، في محاولة لتحطيم معنوياتهم.

فقد خولت المادة ١٠٩ من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥، الحاكم العسكري صلاحية إصدار أمر «بشأن أي شخص»، يمكن أن تفرض بموجبه عليه القيود التالية أو أي منها: «(أ) عدم بقاء ذلك الشخص في أية منطقة في اسرائيل تعين في الأمر، إلا بالقدر الذي يسمح له فيه الأمر المذكور أو السلطة أو الأشخاص المعنيون فيه؛ (ب) تكليف ذلك الشخص بتبليغ تنقلاته إلى السلطات أو الأشخاص المذكورين في ذلك الأمر وذلك على الوجه وفي الأوقات المبينة فيه؛ (جـ) منع ذلك الشخص من اقتناء أو استعمال أية مادة معينة أو فرض القيود على اقتنائه لتلك المادة أو استعماله إياها [هاتف، مثلاً]؛ (د) فرض القيود التي قد تعين في الأمر فيما يتصل باستخدام ذلك الشخص أو بعمله أو فيما يتعلق بمصاحبته للأشخاص الآخرين أو اتصاله بهم أو فيما يتعلق بأعماله المتصلة بنشر الأخبار أو ترويج الأفكار [عمل صحفي، مثلاً]».

كذلك يمكن (المادة ١١٠) وضع أي شخص «تحت رقابة الشرطة لأية مدة لا تزيد على سنة واحدة»، قابلة للتجديد في نهايتها. ومن وضع تحت رقابة الشرطة، أي الاقامة المنزلية الاجبارية، يخضع لكافة القيود التالية أو أي منها: «(أ) يكلف بأن يقيم ضمن حدود أية منطقة في اسرائيل يعينها القائد العسكري في الأمر؛ (ب) لا يسمح له بنقل محل اقامته... دون تفويض خطي [من قبل السلطة المختصة]؛ (جـ) يحظر عليه مغادرة المدينة أو القرية أو القضاء الذي يقيم فيه إلا بعد الحصول على تفويض خطي...؛ (د) يقتضي عليه أن يعلم على الدوام مأمور البوليس الموكول إليه أمر المنطقة التي يقيم فيها عن البيت أو المكان الذي يسكنه؛ (هـ) يقتضي عليه أن يلزم مسكنه بعد غروب الشمس بساعة واحدة لغاية شروقها ويجوز للبوليس أن يتفقده في مسكنه في أي وقت شاء».

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاجراءات تطبق أيضاً في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ (المادتان ٦٥و٦٦ من الـ «أمر بشأن تعليمات الأمن»).

القيود على حرية التنظيم: يستند الوضع القانوني الاسرائيلي، فيما يتعلق بحرية التنظيم، إلى قانون الجمعيات العثماني الصادر سنة ١٩٠٩، والذي لا يزال ساري المفعول. وهذا القانون، عامة، ليبرالي الطابع، يتيح لأي مجموعة من الأشخاص إقامة أي تنظيم يحلو لها، بما في ذلك التنظيمات السياسية، شريطة ألا تكون غايته الربح المادي، وألاّ تمس أهدافه بالنظام العام. ولا يفرض هذا القانون وجوب الحصول على ترخيص مسبق، من قبل السلطة، لإقامة التنظيم أو الجمعية المزمع إنشاؤهما، بل ينبغي ابلاغ

السلطات بذلك فقط. ومن الجدير بالذكر، أن كافة الأحزاب السياسية في اسرائيل أنشأت بموجب هذا القانون، وتعمل بموجبه.

غير أن حرية التنظيم هذه تخضع أيضاً للصلاحيات الاستثنائية المنصوص عليها في أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥. فالمادة ٨٤ (ب) من هذه الأنظمة تخول وزير الدفاع صلاحية اعتبار أي جمعية «بإعلان ينشر في الوقائع الاسرائيلية أنها جمعية غير مشروعة، [بحيث] تشمل هذه العبارة كل فرع أو مركز أو لجنة أو لفيف أو فريق أو مؤسسة من الجماعة المذكورة»، وذلك دون إبداء الأسباب التي قد تدفعه لمثل هذا الاجراء، عدا عن الادعاء بأن تلك الجمعية تشكل خطراً على أمن الدولة أو مصلحة الجمهور. ومع الاعلان عن جمعية إنها غير مشروعة يتم حلها وتصفيتها. وكل من يستمر في نشاطه ضمن جمعية أُعلنت غير مشروعة، يكون عرضة للسجن، وفقاً للمادة ٨٥ من الأنظمة، حتى ١٠ سنوات.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد لجأت، في أكثر من مناسبة، إلى استعمال هذه الصلاحيات لحل أحزاب وجمعيات عربية وتصفيتها، ومنها حتى نوادٍ رياضية اتهمت بأن اهتمامها بالرياضة ليس إلا تغطية لأهداف سياسية(٢٤). ولكن، من ناحية ثانية، يمكن القول: أن مجرد قيام مثل هذه التنظيمات، ومن ثم حلها وتصفيتها، لفت نظر السلطات إلى وجود «ثغرات» في قانون الجمعيات يمكن لعناصر غير مرغوب فيها النفاذ منها، ولذلك حاولت السلطة استبداله بآخر اسرائيلي، يكون محكماً أكثر. وبدأت هذه المحاولات في منتصف الستينات، بعد أن تم تسجيل حزب عربي قومي، عرف باسم «حركة الأرض»، اضطرت السلطات إلى تصفيته، في نهاية المطاف، استناداً إلى أنظمة الطوارىء. ولكن الاعداد للقانون الجديد استمر نحو ١٥ سنة. وسبب هذا التردد يعود إلى أن الأحزاب الاسرائيلية التي يمول معظمها نشاطه بطرق ليست دائماً نظيفة، اكتشفت أنَّ أي تغيير في القانون القديم قد يضع مصادر تمويلها وطرقه تحت المجهر، وهو ما رغبت في تفاديه. وأخيراً وجد حل لهذه المعضلة، مع صدور قانون التنظيمات لسنة ٥٧٤٠ - ١٩٨٠(٢٥).

ولا يختلف هذا القانون كثيراً، من حيث اعترافه بحرية التنظيم، عن قانون الجمعيات العثماني القديم؛ إذ تنص المادة ١ من القانون الجديد على أنه «يجوز لشخصين أو أكثر، يرغبون في تنظيم أنفسهم في هيئة لغاية قانونية غير ساعية إلى توزيع الأرباح بين أعضائها، أن يؤسسوا تنظيماً؛ وينشأ التنظيم مع تسجيله في سجل التنظيمات». أما الحالات التي لا يجوز فيها تسجيل تنظيم ما، فهي تلكِ التي «يشجب هدف من أهدافه قيام دولة اسرائيل أو طابعها الديمقراطي، أو إذا كان هنالك أساس معقول للاعتقاد بأن التنظيم سيستعمل ستاراً لأعمال غير قانونية» (المادة ٣). كذلك لا يجوز تسجيل تنظيم باسم «يمكن أن يضلل أو يمس بالنظام العام أو بمشاعر الجمهور» (المادة ٤ (أ)). وفيما عدا ذلك، وإذا قدم طلب لتسجيل تنظيم، فـ«يسجل المسجل التنظيم في سجل التنظيمات» (المادة ٥)، أي أنه ملزم بذلك.

أما مسألة الرقابة على الأوضاع المالية للأحزاب السياسية، فقد حلت بإعطاء تلك

الاحزاب مهلة ٣ سنوات لترتيب أوضاعها وفقاً لتعليمات القانون الجديد الذي احتوى على تعليمات أكثر وضوحاً بشأن ادارة التنظيمات وحقوق أعضائها وواجباتهم.

وإضافة لذلك، بقيت، بالطبع، الصلاحيات المنصوص عليها في أنظمة الطوارىء، في هذا الصدد، على حالها.

منع الكتابة... ومنع الكلام: تخضع حرية الرأي والتعبير، في اسرائيل، لقيود مختلفة وخصوصاً ما يتعلق منها بفرض الرقابة على المطبوعات وحظر نشر المواد غير المرغوب فيها من قبل السلطة، تحت ستار ضرورات الأمن. وإجراءات الرقابة الاسرائيلية كانت، ولا تزال، تطبق بحق كل من اليهود والعرب، مع التشدد أكثر بالنسبة للآخرين، إذ كثيراً ما حظرت الرقابة نشر مواد أدبية عربية، مدعية أن نشرها قد يمس بـأمن الدولـة. وإجراءات الرقابة هذه تثير المعارضة لها، من حين إلى آخر، لدى دوائر اسرائيلية مختلفة وبخاصة في الصحافة على اختلاف اتجاهاتها.

وتمارس السلطات الاسرائيلية إجراءات الرقابة على المطبوعات استناداً إلى أحكام أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ إياها، والتي تضم فصلاً خاصاً (هو الفصل الثامن)، يعالج مسألة فرض الرقابة على المطبوعات بكافة أنواعها. ومن بين التعليمات التي يحتوي عليها هذا الفصل، تلك التي تنص عليها المادة ٨٧ (١) ومفادها أنه «يجوز للرقيب أن يصدر أمراً يمنع فيه، بصورة عامة أو خاصة، نشر أية مادة يرى أنها تضر، أو من شأنها أن تضر، أو يحتمل أن تصبح مضرة بالدفاع عن اسرائيل أو السلامة العامة أو النظام العام».

أما المادة التالية، وهي ٨٨ (١)، فتنص على أنه «يجوز للرقيب، بأمر يصدره، أن يحظر استيراد أو تصدير أو طبع أو نشر أي مطبوع «للاعتبارات نفسها المذكورة أعلاه».

كذلك تخول المادة ٨٩ الرقيب «أن يحجز ويفتح ويفحص أو أن يأمر بحجز وفتح وفحص: (أ) جميع رزم البريد، (ب) جميع المواد المطبوعة أو المحررة وجميع الطرود والأدوات والمواد... التي قد تحتوي على أية مادة مطبوعة أو محررة»، ومنع توزيعها ومصادرتها أو إتلافها.

وتنص المادة ٩٦ على فرض رقابة خاصة على المواد السياسية؛ إذ «يحظر طبع أي إعلان أو مصور أو لوحة أو نشرة أو منشور أو رسالة أو أي مستند آخر من هذا القبيل يحتوي على مادة ذات أهمية سياسية (سواء أكان ذلك بصيغة مقال أم بيان لأمور واقعية أم خلاف ذلك) ويحظر نشره في اسرائيل إلا إذا استحصل، مقدماً، على إذن بذلك موقع من حاكم اللواء الذي يراد الطبع أو النشر فيه».

والرقابة الدائمة على المواد المطبوعة أو المنشورة في اسرائيل هي، في الوقت نفسه، فعـالة للغـاية. كمـا إن بعض نواحيهـا تمارس «طـوعاً» من قبـل أصحاب الصحف أو المحررين؛ بناء على «اتفاقات شرف» بينهم وبـين الرقيب، يتعهـد بموجبهـا الأخير بـ«إبقاء اولئك في الصورة» دائماً، من خلال اجتماعات غير رسمية تعقد معهم من حين

إلى آخر، بينما يلتزم أولئك بعدم إثارة المواضيع الحساسة أو التعرض لها، من تلقاء أنفسهم. ويبدو أن هذه الترتيبات وصلت إلى درجة من الفعالية، لم يجد معها بعض الشباب العرب الطلبة في الجامعات الاسرائيلية، من المؤيدين للحركة الوطنية الفلسطينية أو المعارضين للسياسة الاسرائيلية، وسيلة للتعبير عن آرائهم عدا القيام بمسيرات داخل الحرم الجامعي وحمل اللافتات أو إطلاق الشعارات المختلفة. ويبدو أن هذه الممارسات قد ضايقت السلطات الاسرائيلية وأثارت حنقها إلى درجة دفعتها إلى تعديل قانون منع الارهاب لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨(٢٦) لمجابهتها. وكانت الحكومة الاسرائيلية هي التي أصدرت هذا القانون، في أواخر سنة ١٩٤٨، لتتمكن من التعامل مع بعض الفئات التي انبثقت عن منظمتي الأتسل وليحي، أثر حلهما بعد إقامة اسرائيل، واتجهت إلى الاستمرار في أنماط العمل السري الصهيوني السابقة، رافضة «الاعتراف» بسلطات الدولة اليهودية الجديدة (ومن بين هؤلاء جاءت المجموعة التي اغتالت الكونت برنادوت). وعرّف القانون (المادة ١) «المنظمة الارهابية «بأنها تعني» مجموعة من الأشخاص تلجأ، في نشاطها، إلى أعمال العنف الهادفة إلى التسبب في موت شخص أو إلحاق الأذى به، أو التهديد بأعمال عنف كهذه». وحكم من ينشط في «منظمة ارهابية» السجن حتى ٢٠ سنة.

أما التعديل الجديد الذي تم بموجب القانون بتعديل قانون منع الارهاب لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠(٢٧)، فقد أدخل بنداً جديداً، هو ٤ (ز)، إلى القانون الأصلي، تفرض بموجبه عقوبة السجن لمدة ٣ سنوات على كل من «يقوم بعمل فيه تعبير عن التماثل مع منظمة إرهابية أو التعاطف معها، برفع علم أو عرض شارة أو شعار أو إسماع نشيد أو شعار أو كل عمل علني مماثل يظهر بوضوح تماثلاً أو تعاطفاً كما ذكر، وذلك في مكان عمومي أو بطريقة يستطيع معها أشخاص موجودون في مكان عمومي رؤية أو سماع ذلك التعبير عن التماثل أو التعاطف». وأطلقت إحدى الصحف الاسرائيلية على هذا القانون، عند إقراره، اسم «قانون م.ت.ف.»(٢٨)، على اعتبار أن الهدف منه هو منع رفع العلم الفلسطيني في مكان عام في اسرائيل، أو في مكان يمكن فيه رؤيته من مكان عام، أو إطلاق شعارات التأييد لـ م.ت.ف. أو التماثل أو التعاطف معها أو مع أهدافها.

وفي مرحلة لاحقة، أعلنت الحكومة الاسرائيلية منظمة التحرير الفلسطينية و١٣ تنظيماً فلسطينياً آخر، منها المنضوي تحت لواء م.ت.ف.، ومنها من يعمل خارج إطارها، «منظمات ارهابية» بمفهوم ذلك القانون (وهذه المنظمات هي: ١ – منظمة التحرير الفلسطينية، ٢ – جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، ٣ – جيش التحرير الفلسطيني، ٤ – حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ٥ – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ٦ – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٧ – طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة، ٨ – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ٩ – جبهة التحرير العربية، ١٠ – جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ١١ – جبهة التحرير الفلسطينية، ١٢ – حزيران الأسود – جماعة أبونضال، ١٣ – منظمة ١٥ أيار العربية – جماعة وديع حداد، ١٤ – حركة التحرير

الشعبية العربية – جماعة ناجي علوش)[٢٩]. وجاء هذا الاعلان تسهيلاً لتطبيق القانون، وتجنباً لوقوع «خطأ» قد ينجم عن إمكانية «إقناع» محكمة أو قاض ما اسرائيليين، استناداً إلى بيّنات قد تقدم لهما، إن تلك المنظمات غير إرهابية، ومن ثم إصدار قرار بهذا المعنى.

وتنطبق إجراءات شديدة مماثلة على حرية إصدار الصحف والمطبوعات. فقانون المطبوعات الاسرائيلي، المعمول به منذ أيام الانتداب، والذي ينظم مسألة منح تراخيص إصدار الصحف ومسؤولية تحريرها، لا يخلو من ليبرالية، وبالتالي لا يجعل الأمر غاية في التعقيد، إلا أن لنظام الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ (المادة ٩٤) «رأياً» في هذا الموضوع أيضاً، إذ يحظر إصدار أية جريدة دون موافقة حاكم اللواء على ذلك. و«يجوز لحاكم اللواء، بمحض إرادته، أن يمنح تلك الرخصة أو أن يرفض منحها دون بيان أي سبب لذلك ويجوز له أن يقرن الرخصة بأية شروط وأن يلغي الرخصة التي منحها أو يغير أي شرط من الشروط التي اشترطها فيها على الصورة المذكورة، في أي وقت من الأوقات» (المادة ٩٤ (٢)).

وفسرت المحاكم الاسرائيلية صلاحيات حاكم اللواء، حسب هذه المادة، أثناء بحثها في شكوى على رفضه منح رخصة لإصدار جريدة لمجموعة من العرب، بأنها «صلاحيات مطلقة»، ليس من السهل على المحكمة حتى التدخل فيها[٣٠].

البينة على المتهم: ولا يقف الكابوس الأمني، المسيطر على عقلية السلطات الاسرائيلية، بما ينطوي عليه من مس بحقوق الفرد الأساسية، فيما يتعلق بحرية التنظيم والرأي والحركة، كما أوضحنا، بل يتعداه أيضاً إلى الدوس على حقوق أكثر بساطة، فيسلب المرء، إذا اتهم بمخالفات أمنية، حتى حقوقه في محاكمة عادلة، ويعتبره مداناً سلفاً.

ففي منتصف الخمسينات، وأثر استشراء حمى الأمن التي سادت في اسرائيل، آنذاك، لأسباب لا مجال لشرحها هنا، تم تعديل أحكام قانون العقوبات الاسرائيلي فيما يتعلق بالمخالفات ضد أمن الدولة، كالخيانة والتآمر والمساس بالسيادة والتعاون مع العدو والتجسس، وذلك بواسطة قانون خاص صدر آنذاك، هو القانون بتعديل قانون العقوبات (أمن الدولة) لسنة ٥٧١٧ – ١٩٥٧[٣١]. ونص القانون على عقوبات صارمة، من بينها الاعدام (رغم أن هذه العقوبة الغيت في اسرائيل بالنسبة لجرائم القتل، واستبدلت بالسجن المؤبد) لمن يدان بمخالفته. إلا أن القانون احتوى أيضاً على تعريف غريب لمخالفات التجسس، إذ نصت المادة ٢٤ منه على أن «يعتبر كل شخص اتصل بعميل أجنبي دون أن يكون له تفسير معقول لذلك، كأنه أعطى معلومات سرية دون أن يكون مخولاً بذلك». كما انه «إذا حاول أي شخص الاتصال بعميل أجنبي، أو زار شخصاً في محل إقامة عميل أجنبي أو في مكان عمله أو وجد في مجتمعه، أو إذا وجد في حيازة شخص اسم عميل أجنبي أو عنوانه، دون أن يكون له تفسير معقول لذلك، فيكون حكمه كحكم من يتصل بعميل أجنبي». وعرفت المادة نفسها «العميل الأجنبي» بأنه «يشمل من كان هنالك أساس معقول للاشتباه فيه بأنه عمل، أو بعث للعمل، من قبل دولة أجنبية أو لمصلحتها،

على جمع معلومات سرية أو القيام بأفعال أخرى من شأنها أن تمس بأمن دولة اسرائيل». وبلغة أخرى، اعتبر مجرد الاتصال من قبل شخص ما بعميل أجنبي، وهو تعريف يضم أيضاً الديبلوماسيين الأجانب المعتمدين في اسرائيل، وهذا التفسير الذي اعتمدته المحاكم الاسرائيلية كذلك، كأنه في الوقت نفسه، وضمناً، تسليم معلومات من شأنها أن تمس بأمن الدولة، أي القيام بعمل تجسس، يتوجب العقوبة. والحماية الوحيدة من مثل هذا الاتهام هي أن يكون للمرء «تفسير معقول» لما قام به. و«التفسير المعقول» هو، عامة، ذلك الذي يعتبر «معقولاً» لدى السلطات.

ولم يمر وقت طويل حتى وقع العديد من العرب في شراك هذا القانون، وصدرت أحكام سجن قاسية بحقهم. ورغم تذمر بعض الحقوقيين من أحكام هذا القانون، ثابرت السلطات الاسرائيلية على تطبيقه فترة غير قصيرة، إلى أن ذهبت بعيداً واستعملته ضد أحد اليهود الاسرائيليين المرموقين – فتغير الوضع. ففي أوائل الستينات ألقت الشرطة القبض على المستشرق المعروف أهرون كوهين، وهو كبير المستعربين في حزب مبام، وله مؤلفات عدة عن العرب وتاريخهم، واتهمته بالاتصال بعميل أجنبي، حيث حكم عليه بالسجن. إلا أن كوهين لم يكن مجرد عربي يمكن سجنه بهذه السهولة، لمثل تلك التهمة، إذ ثارت عاصفة بسبب ذلك، اتضح معها أن أعمال «التجسس» التي اتهم بها كانت عبارة عن اتصالات لتبادل معلومات ودراسات أكاديمية بحتة، أجراها مع مستشرقين سوفيات، بواسطة الملحق الثقافي في السفارة السوفياتية في تل – أبيب. وكانت النتيجة أن اضطر رئيس الدولة إلى إصدار عفو عنه، بينما اضطرت السلطة إلى تعديل القانون، وتعديل اسمه أيضاً، الذي أصبح قانون العقوبات (أمن الدولة، العلاقات الخارجية والأسرار الرسمية) لسنة ٥٧١٧ – ١٩٥٧(٣٢). فقد استبدل بموجب هذا التعديل البند (أ) في المادة ٢٤ المشار إليها، بآخر ينص على أنه «كل من اتصل عن علم منه بعميل أجنبي دون أن يكون له تفسير معقول لذلك، يعاقب بالحبس لمدة خمس عشرة سنة»؛ أي أن مجرد الاتصال بحد ذاته لا يزال يشكل جريمة. وبالتالي فإن القانون لا يزال مسلطاً على رؤوس العرب المقيمين في اسرائيل، أو على اليهود الناشطين في أطر المعارضة، من حيث إمكانية اتهامهم بالتجسس فيما لو خرجوا إلى أي بلد خارج اسرائيل والتقوا مع مواطن أي بلد عربي، ولو صدفة.

والجدير بالذكر، أن هذا القانون (المادة ٣٤) يسمح أيضاً، تحت ستار ضرورة كتم الأسرار المتعلقة بأمن الدولة، بمنع المتهم أو محامي دفاعه من حضور جلسات معينة من المحكمة أو الاطلاع على بيّنات معينة (وتجدر الاشارة إلى أن المادتين المشار إليهما قد نقلتا حرفياً إلى النص الجديد للقانون، فأصبحتا المادتين ١١٤و١٢٨ لقانون العقوبات لسنة ٥٧٣٧ – ١٩٧٧(٣٣)).

وعلى وجه العموم، ينبغي التأكيد كذلك إن إدانة شخص ما بتهمة أمنية معينة تكاد تعتبر لعنة في اسرائيل، وخاصة بالنسبة للعربي، إذ تطارده هذه الادانة حتى بعد تنفيذ الحكم بحقه، ويعامل كالمنبوذ ويحظر عليه العمل في مجالات عدة.

خاتمة

إن الاعتبارات التي أشرنا إليها، الكامنة وراء القوانين الاسرائيلية المتعلقة بالفلسطينين أو المحركة لها، لا تنطبق فقط على «الأمور الكبيرة» بالنسبة للسلطة الاسرائيلية، بل تتعداها، أيضاً، إلى نواح جانبية عدة ذات تأثير ما على الكيان الصهيوني، حتى وإن بدا أن بعضها متناقض مع بعضها الآخر. ولعل أفضل طريقة لتوضيح هذا الاتجاه هي إثبات بعض الحالات.

فإسرائيل، على سبيل المثال، وكما هو معروف، معنية بزيادة عدد سكان اليهود فيها والأمر سيّان عندها سواء تم ذلك عن طريق زيادة الهجرة إليها أم عن طريق التكاثر الطبيعي لسكانها. وبالنسبة للناحية الأخيرة ينص قانون التأمين الوطني(٣٤) على دفع علاوات مالية شهرية؛ بمبالغ لا بأس بها، للعائلات الكثيرة الأولاد (من الولد الرابع فما فوق)؛ وذلك لمساعدة تلك العائلات على تربية أولادها، ومن ثم حفزها على إنجاب المزيد منهم. وبعد مرور أكثر من عقد على تطبيق هذا القانون، اكتشفت السلطات أن العرب الذين تزيد نسبة التكاثر الطبيعي بينهم على مثيلتها بين اليهود، يستفيدون من هذه المعونات المالية أكثر من غيرهم. ولذلك، ارتفعت أصوات تطالب بتعديل طريقة دفع تلك المعونات، ومن ثم زيادة مبالغها، شريطة أن يتم ذلك لمصلحة اليهود دون العرب. ولم يمر وقت طويل حتى وجدت الطريقة لذلك بواسطة قانون الجنود المسرحين (إعادتهم إلى العمل) (تعديل رقم ٤) لسنة ٥٧٣٠ – ١٩٧٠(٣٥)، الذي منح مؤسسة التأمين الوطني صلاحية دفع علاوات عائلية إضافية لأبناء الجنود وبعض أقاربهم. وتم توسيع تعريف «الجندي»، الذي يحق لفروعه الحصول على علاوات عائلية، بشكل شمل كل من كان عضواً في منظمة عسكرية صهيونية قبل قيام اسرائيل، وكل من خدم في الجيش الاسرائيلي منذ إنشائه؛ إذ نص ذلك التعريف على أن «الجندي» يشمل «كل من يخدم أو خدم في جيش الدفاع الاسرائيلي أو في الشرطة أو مصلحة السجون... ومن خدم قبل يوم... ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ [أي قبل إقامة اسرائيل] خدمة عسكرية...». وحيث أن الأكثرية الساحقة من اليهود خدموا أو يخدمون في الجيش، بينما لا تستدعى أكثرية العرب للخدمة العسكرية، كانت النتيجة أن راحت معظم العائلات اليهودية تحصل على معونات مالية لأولادها تبلغ نحو ضعفي تلك التي يحصل عليها العرب.

ومثال آخر، معاكس. ففي أوائل الستينات، واثر ازدياد ضغط الأحزاب اليهودية المتدينة، المشاركة في الائتلاف الحكومي على باقي شركائها في الحكم، في مساعيها الدائمة لسيطرة الدين على الدولة، وإعطاء التعاليم الدينية اليهودية مفعول القانون العام، اضطر الكنيست إلى إصدار قانون حظر تربية الخنزير(٣٦)، المحرم أكل لحمه لدى اليهود، رغم أن الكثيرين منهم يأكلونه، كما يمكن الحصول عليه في حوانيت معينة في كافة أنحاء اسرائيل. ولكن لم يكن بالإمكان جعل الحظر شاملاً، فاستثنى القانون عملية تسويق لحم الخنزير، كما سمح بتربيته ضمن حدود المجالس المحلية لسبع قرى عربية، معظم سكانها أو كلهم، من المسيحيين، بالإضافة إلى منطقة بلدية مدينة الناصرة. وكانت النتيجة أن انتقلت عملية تربية الخنزير إلى المناطق التابعة لتلك القرى،

التي وجدت نفسها «تحتكر» هذه العملية، مما درّ على أولئك من سكانها، وشركائهم اليهود، الذين راحوا يربون الخنازير لتسويق لحومها أرباحاً طائلة، ودائمة.

وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، أخيراً، إلى آخر محاولات السلطة لتدعيم طابع اسرائيل اليهودي. فالقانون المعمول به في اسرائيل سمح، استمراراً لما كان عليه الوضع أيام الانتداب، بالعودة إلى مبادىء القانون العام البريطاني وأسسه والاسترشاد بها، عند البت في أية قضية أو مسألة قانونية قد لا تكون هنالك أسبقيات أو تعليمات قانونية محددة بشأنها. ولكن الكنيست الغى هذه التعليمات واستبدلها بأخرى جديدة، في صيف العام الماضي، بواسطة قانون أسس القضاء لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠[٢٧]. ونصت المادة ١ من هذا القانون على أنه «إذا واجهت المحكمة مسألة قانونية تحتاج للبت فيها، ولم تجد جواباً عليها في تشريع أو قضية مقضية، أو عن طريق المقارنة، فتبت بها في ضوء مبادىء الحرية والحق والعدل والسلام في التراث اليهودي». والمعروف أن «التراث اليهودي»، ببعض أبعاده التلمودية على الأقل، وهي واسعة وشاملة للغاية، يميز بشكل واضح وقاس ضد النساء وغير اليهود.

---

(١) **الوقائع الاسرائيلية، سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٧٩، ٣/ ٨/ ١٩٨٠، ص ١٧٠ – ١٨٢ (بالعبرية).

(٢) **كتاب القوانين**، العدد ٢٥١، ٦ / ٤/ ١٩٥٨، ص ١٧٠.

(٣) *Israel Government Yearbook*, 5724 (1963/64), p.208; 5725 (1964/65), p.214.

(٤) أنظر، للمقارنة، صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص١٩٢ – ١٩٤.

(٥) **كتاب القوانين**، العدد ١١٧، ٥ / ٢/ ١٩٥٣، ص ٤٥ – ٤٦.

(٦) **المصدر نفسه**: العدد ٥٧٥، ٢٧/ ٧/ ١٩٦٩، ص٤٧٦.

(٧) **المصدر نفسه**، رقم ٣١٢، ٢٨ / ٧/ ١٩٦٠، ص ٧٤.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٧٤ – ٧٦.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٦ – ٧٨.

(١٠) نص الميثاق في **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ١٤٥٦، ٧/ ٦/ ١٩٦٨، ص ١٥٩٧ – ١٥٩٨.

(١١) **كتاب القوانين**، العدد ٥٠٦، ١٠/ ٧/ ١٩٦٧، ص ١٧٠ – ١٧٦.

(١٢) **هآتساعوت حوك** (مشاريع القوانين)، العدد ١٤٨٤، ١٢ / ١٠ /١٩٨٠، ص ١٦ – ١٩. (بالعبرية).

(١٣) **الجريدة الرسمية**، الملحق رقم ٢ للعدد ١، ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ (بالعبرية).

(١٤) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٢، ٢١/ ٥/ ١٩٤٨ (بالعبرية).

(١٥) **الوقائع الفلسطينية**، الملحق رقم ٢ للعدد ١٤٤٢، ٢٧/ ٩/ ١٩٤٥، ص١٣٣٢.

(١٦) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٥٨٤، ١٩ / ٤/ ١٩٣٦، ص ٣٦١.

(١٧) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٦٧٥، ٢٤ / ٣/ ١٩٣٧، ص٣١٣.

(١٨) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٧٣٧، ١١ / ١١/ ١٩٣٧، ص ١٢٨٧.

(١٩) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٩١٤، ٢٦ / ٨/ ١٩٣٩، ص ٧٧٥.

(٢٠) «تقرير مراقب الدولة عن جهاز الأمن للسنة المالية ١٩٥٧ / ١٩٥٨»، رقم ٩، ١٥ / ٣/ ١٩٥٩، ص ٥٦ (بالعبرية).

(٢١) قانون بتعديل قانون القضاء العسكري (المحاكم العسكرية – الاستئنافات) لسنة ٥٧٢٣ – ١٩٦٣، **كتاب القوانين**، العدد ٤٠٠، ١٨ / ٧/ ١٩٦٣، ص ١٨٦ – ١٨٩.

(٢٢) أنظر، مثلاً، **مناشير، أوامر وتعيينات**

صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية (بالعبرية والعربية)، العدد ١، ١١ / ٨/١٩٦٧، منشور رقم ٢، الصادر بتاريخ ٧ / ١٩٦٧/٦. وقد صدرت مناشير مماثلة في باقي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

(٢٣) **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٣٠، ١٣ / ١٩٧٩/٣، ص ٧٦ - ٧٨ (بالعبرية).

(٢٤) انظر، مثلاً، **يلكوط هابر سوميم** (مجموعة النشرات، العدد ١١٣٤، ١٩٦٤/١١/٢٣، ص٦٣٨؛ والعدد ٢٦٧٦، ١٩٨٠/١٢/١، ص٧٠٠ (بالعبرية). وانظر ايضاً **معاريف** (تل - ابيب)، ١٠ و١٩٦٦/١٠/١٨ **والاتحاد** (حيفا)، ١٩٦٦/١/٩.

(٢٥) **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٨٣، ١٢ / ١٩٨٠/٨، ص ٢١٠ - ٢٢٠ (بالعبرية).

(٢٦) **الجريدة الرسمية**، الملحق رقم ٢ للعدد ٢٤، ١٩٤٨/٩/٢٩ (بالعبرية).

(٢٧) **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٨٠، ٥ / ١٩٨٠/٨، ص ١٨٧ (بالعبرية).

(٢٨) **هآرتس** (تل - أبيب)، ٢٩ / ١٩٨٠/٧.

(٢٩) **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٢٦٦٥، ٢٢ / ١٩٨٠/١٠، ص ١٩٥ (بالعبرية).

(٣٠) **بيسكي دين شل بيت هامشباط هاعليون ليسرائيل** (قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية)، المجلد الثامن عشر، الجزء الثاني، ص ٣٤٠ (شركة الأرض المحدودة ضد حاكم لواء الشمال) (بالعبرية).

(٣١) **كتاب القوانين** ، العدد ٢٣٥ ، ١٩٥٧/٨/٩، ص ٢٦٨- ٢٧٩.

(٣٢) **المصدر نفسه** ، العدد ٤٩٥ ، ١٩٦٧/٤/٦، ص ٦٤ - ٦٥.

(٣٣) **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٨٦٤، ٤ / ١٩٧٧/٨، ص ٢٢٣ (بالعبرية).

(٣٤) المواد ١٠٤ - ١١٦ من قانون التأمين الوطني (نص جديد) لسنة ٥٧٢٨ - ١٩٦٨، **كتاب القوانين**، العدد ٥٣٠، ١ / ١٩٦٨/٧، ص ١٨٨.

(٣٥) **المصدر نفسه** ، العدد ٥٩٩ ، ١٩٧٠/٧/٢٢، ص ٢٠٩.

(٣٦) قانون حظر تربية الخنزير لسنة ٥٧٢٢ - ١٩٦٢ ، **المصدر نفسه** ، العدد ٣٧٧ ، ١٩٦٢/٨/٢، ص ١٤٨.

(٣٧) **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٧٨، ٣١ / ١٩٨٠/٧، ص١٦٣ (بالعبرية).

عبدالحفيظ محارب

عوامل بقاء الكيان الاسرائيلي

يستهدف هذا المقال الوقوف على ثلاثة عوامل محددة تقف وراء بقاء الكيان الاسرائيلي وتحدد مستقبله؛ محاولة الخروج باستنتاج بسيط، ولكن إذا ما تجسد على صعيد الواقع، سيكون له أثر كبير في اضعاف العوامل الثلاثة؛ الامر الذي سيتأتى عنه بالضرورة تبعات خطيرة على الكيان الاسرائيلي وعلى مستقبله.

تظهر، بين الحين والآخر، أحاديث ومقالات تتسم بالتنبؤ بقرب زوال اسرائيل، أو باستخفاف مفرط بقدرتها على البقاء. وتتغذى هذه التنبؤات من فهم مجتزأ للصهيونية وطبيعتها وبعض الظواهر اللاصقة بها.

وكأمثلة على هذا الفهم المجتزأ المؤدي إلى استنتاجات خاطئة نكتفي بالوقوف على أهم ما يسوقه أصحاب هذه التنبؤات:

١ - يركز هؤلاء على ظاهرة تفجر التناقضات في المجتمع الاسرائيلي والتي تبرز، بين الحين والآخر، نتيجة تناقضاته الداخلية؛ سواء كان ذلك على شكل تبادل التهم بين التيارات السياسية المختلفة، وفي بعض الأحيان بين «الجنرالات»، أو على شكل تظاهرات ذات صبغة اثنية طبقية، أو على شكل اصطدامات بسيطة بين تيارين متعارضين سياسياً واجتماعياً. ولا ينسى هؤلاء تفشي ظاهرة الفساد، بكل أنواعه، في المجتمع الاسرائيلي، ووقوع عدد من الوزراء وأحد رؤساء الوزارة ضحية لها، مثل اسحاق رابين الذي أبعد عن الرئاسة، وابراهام عوفر الذي انتحر، وأبو حتسيره الذي رفعت عنه الحصانة البرلمانية تمهيداً لمحاكمته. ومع أن هذه الظواهر عايشت المشروع الصهيوني منذ نشأته، وغدت مألوفة وملاصقة للمجتمع الاسرائيلي، إلا أن اصحاب التنبؤات يلوحون بها ليس للتدليل على التناقضات القائمة في المجتمع الاسرائيلي، وإنما على قرب زوال الكيان الاسرائيلي، مع أنها لا تؤثر على بقائه او مستقبله من قريب او بعيد.

٢ - على لصق صفات باسرائيل ، هي بالفعل من طبيعتها ، مع تـركها

بـدون تـوضيـح، سـواء بسبب قصـور في التحليـل أم غـير ذلـك: كـالقـول بأنها كيان «مصطنع» او «مفتعل» او «قاعدة عدوان أمبريالية» او «ربيبة الاستعمار». فالشيء «المصطنع» او «المفتعل» سينتهي حتماً وسريعاً تماماً كما حدث وتساقط الكثير من «ربائب الاستعمار»، وانتهى اثر تخلص الشعوب من الاستعمار التقليدي، الكثير من القواعد الامبريالية. ومع أن هذه الصفات صحيحة، الا أن تركها بدون توضيح واقع «الافتعال» وخطورته على المنطقة، وخصوصية «قاعدة العدوان الامبريالية» واختلافها الجوهري عن قواعد العدوان الاستعمارية الاخرى، ينطوي على نوع من التضليل سواء تم ذلك عن قصد ام عن غير قصد.

٣ - إلى جانب ظاهرتيّ التفجرات الداخلية، والصفات الملازمة لاسرائيل كتجسيد للصهيونية، هنالك مَن يرهن زوال اسرائيل بسلاح «غير تقليدي»، سلاح التكاثر السكاني العربي داخل اسرائيل، أي سلاح الاخصاب التناسلي.

ان ربط زوال اسرائيل بظواهر لازمت المشروع الصهيوني منذ ولادته ولا تزال قائمة فيه، أو بصفات تتعلق بعلاقة اسرائيل بالظاهـرة الاستعمارية الآخـذة بالافـول، او بحدة مضار سلاح الأخصاب، يعتبر ربطاً تعسفياً، يحمل بين ثناياه خطراً وخطورة؛ وذلك بالنسبة لمسار النضال وزخمه ضد العدو.

من هنا نأتي لطرح السؤال موضوع البحث: ما هي عوامل بقاء الكيان الاسرائيلي؟ ان العوامل الكامنة وراء بقاء الكيان الاسرائيلي واستمراريته هي العوامل نفسها التي وقفت وراء ولادة هذا الكيان. وهنالك علاقة جدلية قائمة بين هذه العوامل، فإذا ما تأثر احداها سلباً، أو ايجاباً، عكس أثره على العوامل الاخرى، وبالتالي على الوجود الصهيوني. وتتمثل هذه العوامل في ثلاث هي: ١ - العامل الذاتي (الصهيوني)، ٢ - العامل الاستعماري، ٣ - العامل العربي.

يعاني المشروع الصهيوني، مجسداً في اسرائيل، في الوقت الحاضر، من أزمـة في العاملين، الأول والثـاني، بشكل خـاص؛ وذلك خـلافاً لـما يبدو ظـاهريـاً من أنه يعاني من ازمة في العامل الثالث. ونورد، كمثال على شدة وطأة الأزمة، عجز اسرائيل عن تهويد الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وعدم اقدامها على ضمها اليها رسمياً. ويشير العجز عن التهويد إلى الأزمة الذاتية للحركة الصهيونية، في حين يشير عدم الضم رسمياً إلى أزمة العامل الاستعماري؛ الأمر الذي يستدعي منا الوقوف على دور العاملين آنفي الذكر وتشابكهما في اقامة المشروع الصهيوني ودورهما، حاضراً، في الحفاظ على استمرارية الكيان الاسرائيلي، ومن ثم الوقوف على دور العامل الثالث.

العلاقة الصهيونية الاستعمارية اللاسامية

يرتبط تجسيد المشروع الصهيوني ارتباطاً وثيق الصلة بالظـاهرة الاستعمـارية الاوروبية. ومن سوء حظه أنه لم يظهر كفكرة ومن ثم كتجسيد الا بعد مضي فترة طويلة على هذه الولادة للظاهرة الاستعمارية، وفي بدايات النهوض الوطني للشعوب المستعمرة لنيل استقلالها.

على الرغم من الدور الكبير الذي قام به الاستعمار (البريطاني اساساً)، سواء على صعيد التعاطف ام على صعيد الدعم المادي للمشروع الصهيوني، إلا أن دوره كان باهتاً في مجال خلق الفكرة الصهيونية، التي ولدت، نتيجة تفاقم اوضاع اليهود في اوروبا، بين وسطين: الوسط اللاسامي والوسط اليهودي. وكي نطل على مرامي الأطراف الثلاثة، سواء من حيث الفكر او التجسيد، سنقف قليلاً حول تعريف الصهيونية.ما هي الصهيونية؟

هنالك تحليلات وتعريفات عدة للصهيونية تتناقض، في كثير من الأحيان، بسبب التباين في الأرضية الفكرية لمتناوليها، بيد أنه يمكن تعريفها من خلال الوقوف على اهدافها التي لا ينكرها المؤيد او المتصدي لها. وتتمثل هذه الأهداف في ثلاث:

١ – نفي «النفي»، أي جمع يهود العالم فيما يسمى بـ «أرض – اسرائيل». ولاستحالة تحقيق عملية جمع «الكل»، اجتمعت مختلف التيارات الصهيونية على ضرورة جمع الـ «معظم». وبدون تحقيق او تهجير «معظم» يهود العالم يبقى هذا الهدف الصهيوني غير مستكمل.

٢ – اقامة «دولة اليهود» في «ارض – اسرائيل».

٣ – تكون هذه الدولة «نموذجية» وبمثابة «ملجأ آمن» لليهود.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم «ارض – اسرائيل» المرشحة لقيام المشروع الصهيوني عليها، بنفي «منفى» اليهود عن طريق استقطابها لهم، كان ولا يزال مدار جدل بين مختلف التيارات الصهيونية؛ الأمر الذي حال دون اتفاقها على تعيين حدود نهائية ثابتة للمشروع المجسد في اسرائيل، وابقى الحدود «النهائية» رهن صراع ثلاثة مفاهيم لها.

الأول يكتفي بحدود الخريطة الفلسطينية كما تبلورت عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى، ولكن دون أن يتخلى عن حق اليهود في اراض أخرى خارج هذه الحدود، وهذا المفهوم يمثل وجهة نظر الحركة العمالية بشكل عام.

والثاني يرى أن حدود «ارض – اسرائيل» هي حدود الاثني عشر سبطاً؛ أي أنه يضيف إلى فلسطين شرق الأردن ومناطق من سوريا ولبنان.

والثالث ينطلق، في منظوره، من الحدود التوراتية، وينقسم إلى فريقين: فريق يرى أن الحدود التوراتية تمتد من نهر العريش في سيناء وحتى الفرات، وآخر يرى أن الحدود التوراتية تمتد من النيل وحتى الفرات. وتقف، إلى جانب الفهمين الثاني والثالث، التيارات اليمينية والدينية.

وبغض النظر عن سخافة هذه المفاهيم المعتمدة على دعاوي خرافية، الا أنها قائمة، ويرى فيها اصحابها سنداً «خلقياً» في دعواهم لتحقيقها، سواء كانوا يؤمنون بها ام يستخدمونها كذريعة لاضفاء نوع من «الشرعية» على دعاويهم.

إن الهدف الأول للصهيونية، المتمثل في نفي ما يسمى بـ«المنفى»، أي نفي واقع

«شتات» اليهود في العالم وجلبهم إلى فلسطين وجوارها، يعتمد على مبدأ نفي القائم، أي على تشتيت الشعب الذي يسكن فلسطين وجوارها. ومن هنا، كان التنكر الصهيوني التام لوجود شعب فلسطين ولا يزال. وقد تم، حتى الآن، تحقيق جزء من هذا الهدف؛ فبالنسبة لنفي ما يسمى بـ«منفى» اليهود، تم استقطاب قرابة عشرين بالمئة من مجموع يهود العالم، مقابل نفي أكثر من نصف القائم، أي تشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني. وهذا يعني أن الصهيونية لم تنجح، حتى الآن، في استكمال مشروعها، وانها تواجه أزمة في مسار تحقيقه. بيد أن ذلك لا يعني مطلقاً أن المشروع قد فشل. ذلك أن اسرائيل، كتجسيد للمشروع الصهيوني، تعتبر اقوى دولة في المنطقة، مهمتها الأساسية حماية عملية نفي «المنفى» ونفي القائم، وليست مجرد قاعدة عدوان للامبريالية – وهي بالفعل كذلك – للانقضاض على الشعوب العربية بهدف القضاء على تطلعاتها للتخلص من النفوذ الاستعماري الغربي، خدمة للامبريالية ولها. **انها، بالأساس، قاعدة انطلاق للصهيونية تلتقي بالضرورة، وبشكل حاد، مع الأطماع الاستعمارية في المنطقة، وتشكل الركيزة الأكثر ضماناً لتلك الأطماع**؛ وذلك بحكم التناقض الحاد القائم بين الوجود الصهيوني وتطلعاته، والوجود العربي وتطلعاته. ولا يحتاج المرء لبذل كبير جهد لشرح أيهما أخطر: الاستعمار الاجلائي او الاستعمار التقليدي، من وجهة نظر المبتلين بهما، وايهما أكثر قابلية للبقاء أو الزوال.

اذن، تُعدّ اسرائيل، في حقيقتها وبحكم ايديولوجيتها ووفق الهدف الأول للصهيونية، قاعدة صهيونية بالأساس. كما أنها، وبحكم تماثل المصالح بينها وبين الدول الامبريالية تعد قاعدة امبريالية. ولا شك بأن امكانية ازالة، أو زوال، أية «قاعدة امبريالية» في الوقت الحاضر المتسم بأفول نجم الاستعمار وعلو شأن الشعوب في تقرير مصيرها، تبدو سهلة التحقيق، أكثر بكثير من امكانية ازالة أو زوال قاعدة استيطانية قامت على اساس نفي وجود اصحاب البلاد الشرعيين. وعلى سبيل المثال، نذكر أن نضال تونس او مراكش لانتزاع استقلالهما، كان ايسر بكثير من نضال الشعب الجزائري لانتزاع استقلاله، وقد كان ذلك بسبب وجود تجمع بسيط من المستوطنين إلى جانب الاطماع الاستعمارية في الجزائر. وفي روديسيا أيضاً، كان نضال سكان البلاد الأصليين اصعب واشقّ من نضالات شعوب افريقية اخرى، وذلك بسبب التواجد الاستيطاني الاوروبي فيها، ولا يزال نضال شعب جنوب افريقيا في بداية الطريق الطويل، ويواجه صعوبات جمة لاقامة سلطة السكان الأصليين على كامل ترابهم الوطني بسبب التجمع الكبير، نسبياً، من المستوطنين الأوروبيين هناك. هذا، علاوة على أن شعوباً اخرى قد انقرضت ولم يبق منها سوى بعض «المعالم» البشرية، كالهنود الحمر مثلاً، لعدم تمكنها من الصمود في وجه الاستعمار الاستيطاني الاجلائي، كاستعمار الاوروبيين للاميركتين واستراليا. ولو كتب لتلك أن تبلى بخطر «القاعدة الاستعمارية» المخصصة لنهب الثروات، لكانت قد بقيت على قيد الحياة وانتزعت، في نهاية الأمر، استقلالها وتنعمت بثرواتها.

ليس القصد من ضرب هذه الأمثلة التهويل من الخطر الصهيوني الاستيطاني الاجلائي على مصير الامة العربية، بل الاشارة إلى الفارق الكبير، لجهة الخطورة، بين

تعريف اسرائيل بأنها قاعدة للامبريالية، وبين تعريفها كقاعدة انطلاق للصهيونية، علماً بأنها تقوم بالدورين معاً، وذلك بحكم طبيعتها وتماثل مصالحها مع المصالح الامبريالية في المنطقة. ان الصفة الاولى ليست من صلب ايديولوجيتها، بل هي ناجمة، اساساً، عن ضرورات تحقيق الصفة الثانية، ويمكن لها أن تنتهي في حالتين هما: غياب الاستعمار او غياب الشعب المناهض لها، أي تحقيق نفي القائم، وحينذاك لن تخدم الصهيونية إلا نفسها.

ومن الملفت للنظر أن القوى العربية الرجعية تعمد – بحكم ارتباطها بالاستعمار، وهي بذلك تشارك الصهيونية وتفيدها، أيضاً، في تطوير مشروعها – إلى محو الصفة الاولى وتركز على الصفة الثانية، مضيفة اليها في بعض الأحيان صفة مناقضة لها ومتنافرة معها، كالقول: إن «الصهيونية والشيوعية صنوان»؛ مع أن الشيوعية، كنظرية، تشكل النقيض التام للنظرية الصهيونية، تماماً كما يشكل الشعب الفلسطيني النقيض الأساسي لتجمع المهاجرين والمستوطنين الصهيونيين في بلده. وربما كان لهذا التصور الرجعي المتعمد أثر كبير في دفع الكثير من الوطنيين والتقدميين للتركيز على صفة عمالة اسرائيل للامبريالية، مغيبين صفتها الأساسية، بغرض الطعن ليس فقط باسرائيل وانما أيضاً بمن يشاركونها العمالة.

اذن، يمكن القول أن الخطورة الأساسية تكمن في كون اسرائيل قاعدة حشد وانطلاق صهيونية تعتمد مقولة نفي «المنفى» ونفي القائم؛ وهي بذلك تفوق، لجهة الخطورة، ومن منظور المبتلين بها، خطورة أي استعمار قديم او حديث همه نهب الثروات. ومما يفاقم من هذه الخطورة كونها تشكل الهدف الأول للفكرة الصهيونية التي خلقت في القرن التاسع عشر بين وسطين اوروبيين، الوسط اللاسامي والوسط اليهودي، ووجدت هوى عند القوة الاستعمارية (بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة) وعملت هذه الأوساط جميعاً على اخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ.

لسنا هنا بصدد التعمق في دراسة ولادة الفكرة، وانما نحن في معرض الاشارة إلى العلاقة المصلحية القائمة بين الصهيونية واللاسامية (نعني بها الرغبة الكامنة لدى الشعوب الاوروبية في التخلص من اليهود) وتطور الفكرة، ثم تجسيدها بدعم القوى الاستعمارية على الرغم من الدوافع المتباينة.

كان من نتائج تفاقم اوضاع اليهود في اوروبا، في القرن التاسع عشر، وسط تضافر نمو الثورة البرجوازية واذكاء الشعور القومي لتلك الدرجة التي يصل فيها، في كثير من الأحيان، إلى مرتبة الشوفينية، أن أخذ الحديث يدور حول «المسألة اليهودية» وطرح حلول لها من منطلقات مختلفة، ولم يكتب العيش، من مختلف وجهات النظر سوى لوجهتي نظر فريقين: الفريق اللاسامي (من وسط الأغيار)؛ والفريق الصهيوني (من الوسط اليهودي). وقد التقى هذان الفريقان عند نقطة اعتبار اليهود «امة» «وجنس» و«قومية» – وليس طائفة كما كان يقول الكثيرون من المفكرين الاوروبيين او اليهود – لا يمكن دمجهم في

القوميات التي يعيشون بين ظهرانيها. وقد هدف الفريق اللاسامي، من وراء ذلك، إلى مقاومة منح اليهود حقوقاً متساوية، بينما هدف الفريق الصهيوني إلى الحفاظ على الشخصية اليهودية من الضياع في حال الدمج، وإلى محاولة البحث عن حل لجميع اليهود باستقطابهم في منطقة من العالم، وقد اتجهت أنظار هذا الفريق صوب القدس. وقد تمكن هذان الوسطان، على امتداد ثلاثة ارباع القرن التاسع عشر، من خلق مرحلة الاعداد للفكرة التي ولدت خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وشهدت مرحلة الاعداد ظهور «مبشرين» باللاسامية من امثال باوار وريخارد واغنر (المانيا) والونس توستل (فرنسا) وبرونر (النمسا) وظهور مبشرين بالصهيونية مثل موشي هس والحاخامان الكلعي وكاليشر. أما المرحلة الثانية التي شهدت ولادة مصطلحي الصهيونية واللاسامية حتى غدا المصطلحان بمثابة حركتين سياسيتين، فقد انعكست في كتابات ودعوات ويلهلم مار الذي ابتدع مصطلح اللاسامية (عام ١٨٧٩) وادولف شختر وهنريخ ترايشكه (الوسط اللاسامي) وتيودور هرتسل نبيّ الصهيونية، وصاحب كتاب «دولة اليهود»، ونورداو وسيركين (الوسط اليهودي).

تعدّ الصهيونية واللاسامية، من المنظور التاريخي، بمثابة ظاهرتين اوروبيتين توأمين، منسجمتين إلى حد كبير من حيث الأهداف، وإن كانتا متناقضتين من حيث الدوافع. فقد التقتا عند ضرورة ايجاد حل لمجموع اليهود في العالم، ولم تكتفيا بوضع حلول منفردة لهذه الجالية او تلك، واعتبرتا اليهود بمثابة امة وجنس، وعملتا على عدم دمج اليهود في مجتمعاتهم، وتمخضت معاناتهما الفكرية عن خلق فكرة «الغرس»، أي جمع اليهود في منطقة ما من العالم. وكان للمفكرين اللاساميين الفضل في بلورة هذه الفكرة، فقد استبق أحدهم هرتسل نفسه وقدم اقتراحاً لحل «المسألة اليهودية» لا يختلف في شيء - الا في احراز قصب السبق في الطرح - عن طرح مشاهير القادة الصهاينة. ففي سنة ١٨٧٨، عرض جوزيه ايشتوسي (من مشاهير المعادين لليهود) مشروع قرار على البرلمان المجري يدعو فيه إلى تأييد ودعم اقامة دولة يهودية في فلسطين. وقد طرح مشروع القرار نفسه في مؤتمر برلين المنعقد في تلك الفترة، بهدف دفعه إلى حيز التنفيذ وكسب جهات اوسع إلى جانبه. ومن الجدير بالذكر، أن ايشتوسي هذا افاض في امتداح «الامة» اليهودية وفي قدرتها على اقامة دولة «نموذجية»، تماماً كما فعل بعده قادة الحركة الصهيونية. ولا شك بأن أحداً لا يخالجه الشك، إن لم يكن على علم بموقف صاحب المشروع من اليهود، بأنه احد ابرز قادة الدعوة الصهيونية. وبعد مضي قرابة عقد من الزمن طرح مواطنه المجري، تيودور هرتسل المشروع نفسه في كتابه «دولة اليهود». ولعل أول ترحيب تلقاه هرتسل بمناسبة ظهور كتابه كان من قبل عضو البرلمان المجري ايفان سيموني الذي اجتمع به، وعبر له عن تقدير مجموعة ايشتوسي للحل الذي توصل إليه.

وقد وجدت هذه الأفكار والطروحات، بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء اصحابها، هوى واستحساناً لدى الشعوب الاوروبية، وليس لدى ابناء الجاليات اليهودية الذين تخوفوا من انعكاسها سلباً على واقعهم في مختلف مجتمعاتهم. وقد تخوفوا بخاصة من تكريس التمايز والتمييز القائمين منذ قرون، واللذين كانا وراء سلسلة الاضطهادات

ضدهم. ويعود سبب الاستحسان، لدى الشعوب الأوروبية إلى عامل أساسي، لا يزال قائماً حتى يومنا هذا، وإن خفت حدته بشكل كبير وتفاوتت درجته، بين هذا البلد أو ذاك، نتيجة تلاشي الروح القومية الشوفينية وعلو شأن الأفكار الليبرالية والانسانية. وقد تمثل هذا الاستحسان في الرغبة الكامنة في نفسية هذه الشعوب في التخلص من اليهود ليس عن طريق اضطهادهم، وانما عن طريق هجرتهم إلى أية بقعة في الأرض. ولعل في هذا العامل، إلى جانب عوامل اخرى، ما يفسر لنا عدم رغبة قطاعات واسعة من الشعوب الاوروبية في تفهم وجهة النظر العربية، وذلك بحكم احساسها الدفين بالمصلحة - من وجهة نظرها - الكامنة بهجرة اليهود من بلدانها. وربما يكون هذا العامل أكثر وضوحاً وبروزاً عند الشعوب ذات التراث الاستعماري؛ إذ من الملاحظ أنها لا تكن تقديراً لمواطنها اليهودي او تعاطفاً معه بقدر ما تكن من تقدير وتعاطف للمواطن نفسه إذا عاد اليها حاملاً جواز سفر اسرائيلياً؛ ففي هذه الحالة، تكون عملية التخلص قد تضافرت مع عملية الافادة الاستعمارية. وهذه الظاهرة ما زالت واضحة في الدول الغربية وخصوصاً بين اوساط الشعوب ذات التراث الاستعماري، ولا أثر لها على الاطلاق بين شعوب الدول التي عانت الأمرين من الاستعمار، إذ أنها غريبة عنها، ومن الصعب عليها تفهمها. وإلى جانب استحسان الشعوب الاوروبية لهذه الفكرة، وجدت، كي تترجم، على صعيد الواقع، إلى مشروع مجسد، في الدول الاستعمارية متكأها ومرتكزها.

مع ظهور الحركة الصهيونية، كانت الجاليات اليهودية التي لا تقوم للصهيونية قائمة بدونها هي الطرف الوحيد الذي أبدى تحفظات كبيرة، وحتى معارضة شديدة في كثير من الأحيان، ضد الفكرة الجديدة؛ وذلك خشية من أن تؤثر على أوضاعها في هذا البلد أو ذاك. ولم يكن من السهل على هرتسل ورفاقه إزالة التحفظات أو المعارضة، لذا راهن كثيراً على العامل الذي دفعه بالذات إلى التحول من يهودي عادي إلى صهيوني والمتمثل في نظرة الكراهية تجاه اليهود والذي ترك رواسب عميقة في نفسيته؛ وذلك إثر القضية الشهيرة المعروفة بقضية داريفوس. هذا، فضلاً عن مراهنته على عاملين آخرين يتمثلان في الرغبة الكامنة لدى الشعوب الأوروبية، في التخلص من اليهود والأطماع الاستعارية التي كانت تتمحور حول المشرق العربي لاقتسامه عقب لفظ الرجل المريض (الامبراطورية العثمانية) أنفاسه الأخيرة. فقد رأى هرتسل، في النتيجة، تماثلاً في المصالح بين دعوته وبين اللاسامية ورغبة الشعوب الأوروبية والأطماع الاستعمارية؛ ففي حال البدء بتجسيد الفكرة تتضافر مصالح هؤلاء جميعاً. وينتهي تماثل المصالح بين الصهيونية واللاسامية في حال قيام دولة مستقطبة كل أو معظم يهود أوروبا، في حين يبقى التماثل في المصالح بين الدولة الصهيونية وبين أطماع الدول الاستعمارية في ثروات شعوب المنطقة ما دامت هذه الثروات قائمة دون أن يصل أهلها إلى درجة من التطور تمكنهم من انتزاعها لصالحهم أو دون أن تصل الصهيونية درجة من التطور تمكنها من إخضاع الثروات وأصحابها لسيطرتها المطلقة.

نشط هرتسل لبث فكرته الجديدة، ضارباً على نغمة «تماثل المصالح». ولم يجد أي عيب في تكريس جهود كبيرة لعقد سلسلة من اللقاءات مع شخصيات مرموقة معروفة

بكراهيتها لليهود، وكان على رأس هؤلاء وزير داخلية روسيا القيصرية فياد سلاف بليفه الذي اعتبره يهود روسيا ليس فقط معادياً لهم بل مسؤولاً، أيضاً، عن إحداث كيشينيف سنة ١٩٠٣ التي ذهب ضحيتها الكثيرون من بين صفوفهم. وقد جرى الاجتماع، ولما تمـض على تلك الأحداث بضعة شهور، وخلاله ردد هرتسل مقولة «تماثل المصالح»، ولم يخف بليفه سروره تجاهها، إلى جانب تأييده لها.

وجدت هذه المقولة، أيضاً، بإبراز هرتسل المصالح التي يمكن أن يجنيها كل وسط من مشروع قيام الدولة اليهودية، أذناً صاغية لدى الأوساط الاستعمارية الأوروبية المتحفزة للانقضاض على «الرجل المريض» لاقتسام تركته. ومن الجدير بالذكر، أن صاحب الدعوة الصهيونية الذي كان مدركاً وواعياً للتناقضات القائمة بين اطماع الأوساط الاستعمارية الأوروبية في بريطانيا وفرنسا والمانيا، حرص على أن يركز امام كل وسط على المصالح الذاتية العائدة إليه في حال تطبيق الفكرة، وكان بذلك أشبه بالتاجر الذي يروج لبضاعة وفق أهواء كل مشتر.

وبعد أن تمكن من بيع الفكرة والترويج لها بين الأوساط الأوروبية، وعقب نجاحه في استمالة قطاع من اليهود إليه، حاول هرتسل بيعها إلى «الرجل المريض» عن طـريق ما اعتبره «تماثل المصالح» بين الصهيونية والسلطنة العثمانية. وبطبيعة الحال، لم يكن التماثل متمثلاً في عملية تخليص الامبراطورية العثمانية من اليهود، كمـا كان الأمـر بالنسبة للشعوب الأوروبية، بل في المردود الاقتصادي الذي يمكن للرجل المريض أن يجنيه من واقع وجود دولة يهودية مزدهرة في الشرق تحرص على خدمة السلطان، وعلى تعزيز حكمه بدعم خزينته بالأموال.

لم يجد السلطان تماثلاً حقيقياً في المصالح، فوضعه مغاير لأوضاع الدول الأوروبية الاستعمارية أو غير الاستعمارية؛ إذ لم تكن في مملكته رغبة كامنة في النفوس للتخلص من اليهود، وحتى لو كانت هذه الرغبة قائمة فإن صاحب المشروع لم يطرح عليه ولاية ويلز في بريطانيا لتحقيق مشروعه وإنما طرح عليه مكاناً في مملكته. ومن هنا جاء تحفظ السلطان الذي لم تثنه عن موقفه الاغراءات بتقديم الأموال وتنظيم إدارة خزينته من قبل اليهود: الأمر الذي دفع هرتسل إلى العودة والتركيز على التماثل المصلحي مع الاستعمار.

بيد أن مأسـاته، في ذلك الحين، كانت تتمثل في غياب السيطرة الفعلية للقوى الاستعمارية الأوروبية على فلسطين والمناطق المجاورة لها لبطء «الرجل المريض» في لفظ أنفاسه الأخيرة. ومن هنا جاء التفكير بإقامة الدولة اليهودية في اوغندا، أو في منطقة العريش في صحراء سيناء بحكم توفر السيطرة الاستعمارية على الأولى وبسط نفوذها على الثانية. ولم يكتب لهذا التفكير أن يعمر طويلاً لاسباب صهيونية واستعمارية ليس هنا مجال الوقوف عندها. ومع اندلاع الحرب العالمية الاستعمارية الأولى وانحسار ظلال الهيمنة العثمانية عن المشرق العربي ووقوعه فريسة الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وضعت الصهيونية ثقلها إلى جانب الاستعمار البريطاني، وتمكنت بفعل تماثل المصالح من الحصول على وعد بلفور الشهير القاضي بإقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. ومن نافل

القول أن هذا الوعد لا ينطوي على أية قيمة حقيقية لو لم تقع فلسطين تحت الهيمنة الاستعمارية.

في ذلك الحين، كان عدد اليهود في فلسطين يناهز الـ ٥٥ ألفاً، كان قسم منهم في فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية وقسم آخر هاجر إليها بعد ظهور الحركة. ولم يكن بوسع هؤلاء، ولا حتى بوسع الكتائب اليهودية التي خلقتها الحركة الصهيونية بشكل مفتعل خلال الحرب العالمية الأولى وخدمت تحت علم الجيش الاستعماري البريطاني دون أن تدخل معارك تذكر، تغيير معالم فلسطين، أي نفي القائم؛ لأن ذلك لا يتأتى إلا بنفي الوجود اليهودي في أوروبا وأماكن أخرى وغرسه في فلسطين. وبما أن تحقيق المسألة الأخيرة صعب ويحتاج إلى عناء كبير سواء على الصعيد الدعاوي أو على الصعيد العملي، إلى جانب المراهنة على تفاقم أوضاع اليهود نتيجة اشتداد روح العداء ضدهم في أوطانهم الأصلية، فقد رأت الحركة الصهيونية في واقع سقوط فلسطين بيد أكبر دولة استعمارية في ذلك الحين الضمانة الأساسية لتنفيذ الوعد بتحويل فلسطين إلى نقطة استقطاب لجميع اليهود في العالم واستيعاب من يصل إليها، إلى أن يصل التجمع الصهيوني فيها إلى تلك الدرجة التي تمكنه من تحقيق الدولة اليهودية عليها أو على جزء منها في طريق استكمال مشروعها. لذا ارتبط المشروع بضرورة بقاء القوة الاستعمارية في فلسطين وإلى حين، مع اعتبار هذه القوة قوة حليفة، والتمييز بينها وبين بعض الرموز البريطانية التي لا تولي مقولة التماثل المصلحي كبير اهتمام.

وكما نسج هرتسل، على أرضية تماثل المصالح، شبكة من العلاقات مع شخصيات وهيئات مناهضة لليهود في أوروبا، إدراكاً منه للفوائد الجمة العائدة على مشروعه، بذل خلفاؤه من بعده، ضاربين على نغمةَ «تماثل المصالح»، جهوداً كبيرة للاتصال بحركات فاشية أو حكومات معروفة بعدائها لليهود، وكذلك بأوساط استعمارية تصبو أنظارها نحو الشرق الأوسط لغرس نفوذها فيه. ففي أوائل العشرينات، وعشية استعداد الحزب الفاشي الايطالي التربع على سدة الحكم تلقى زعيمه الدوتشي موسوليني مذكرة من قبل جابوتينسكي، بصفته موفداً بمهمة خاصة من طرف الحركة الصهيونية، تعرض عليه خدمات الصهيونية في المشرق العربي، وتحذره من المراهنة على الحركة القومية العربية لكونها تقف بطبيعة الحال ضد مجمل الأطماع التوسعية لمختلف الأوساط الاستعمارية الأوروبية، وتطالبه بدعم المشروع الصهيوني. بيد أن موسولوني لم يول المطلب الصهيوني اهتماماً خاصاً اعتقاداً منه بأن الحركة الصهيونية ما هي إلا أداة بيد الاستعمار البريطاني المنافس له. ومع ذلك، فقد بقي باب الدوتشي مفتوحاً أمام القادة الصهاينة، وجرت لقاءات عدة، في العشرينات، اسفرت، في أواسط الثلاثينات، عن اتفاق سري بين موسوليني ووايزمان، تعهد فيه الأول بدعم المطالب الصهيونية في فلسطين وتقديم تسهيلات للمهاجرين اليهود عن طريق الموانىء الايطالية، مقابل تعهد وايزمان بالنهوض بمساعدة الصناعة الكيمائية الايطالية.

إلى جانب ذلك، نشط التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية، بزعامة جابوتينسكي

في تطوير العلاقات مع الحزب الفاشي، وقطع، في هذا المجال، شوطاً بعيداً عكس نفسه في سماح الدوتشي بإقامة كلية عسكرية بحرية بالقرب من روما لعناصر حركة بيتار تخرج منها خلال الأعوام ١٩٣٤ – ١٩٣٨، قرابة مئتي عنصر. وتطورت العلاقات باضطراد، وكادت أن تصل إلى درجة منح الدوتشي وعداً للصهيونية شبيهاً بوعد بلفور، لولا اندلاع الحرب العالمية الثانية واضطرار الحركة الصهيونية إلى اتخاذ موقف إلى جانب الاستعمار البريطاني.

وكما حاولت الصهيونية إرساء علاقات طيبة مع الحركة الفاشية الايطالية، فعلت الشيء نفسه مع الحركة النازية الألمانية، إذ استبشرت خيراً بولادتها، وقد فعلت ذلك ليس حباً في ايديولوجيتها، وإنما رغبة منها بالمردود العائد من جرائها على مشروعها، تصوراً منها، أنها الأداة الأمضى لحمل اليهود على ترك أوطانهم والهجرة إلى فلسطين دون ان يخطر ببالها أن هذه الاداة ستكون أداة قتل أكثر مما هي أداة تهجير. لذا فإن وسائل إعلامها، وخصوصاً في المراحل الأولى من ظهور النازية، لم تشن، بشكل جدي، حملات ضد هذه الأخيرة التي حاول التياران الصهيونيان إحداث علاقات معها إثر صعود نجمها في المانيا، وفق المقولة الهرتسية الخاصة بـ «تماثل المصالح». وقد جرت، تحت هذا الغطاء، سلسلة من اللقاءات بين الطرفين، حصل فيها التيار العالمي على اتفاقية الـ «هعفراة» (النقل) بينما ركز التيار التصحيحي، في لقاءاته، على القاسم المشترك بين النازية والصهيونية المتمثل في «تنظيف» أوروبا من اليهود.

في هذا الوقت كانت بولونيا التي كانت تحتضن، في ذلك الحين، أكبر تجمع يهودي، تدار بواسطة حكومة معادية لليهود، ولم ير جابوتينسكي، زعيم الجناح التصحيحي، عيباً في عقد اجتماع مع رئيس حكومتها الشهير بعدائه لليهود والمكروه من قبلهم، مغطياً عمله هذا بالسابقة الهرتسلية مع وزير داخلية قيصر روسيا. وركز جابوتينسكي حديثه مع رئيس الحكومة حول «تماثل المصالح» ليعرض عليه إجلاء اليهود إلى فلسطين. وبعد سقوط الحكومة البولونية اللاسامية، توطدت العلاقات بين جناحي الحركة الصهيونية: الهاغاناه واتسل، وبين الحكومة البولونية، وتم فتح الأراضي البولونية أمام عناصرهما لتلقي التدريبات العسكرية على أيدي ضباط من الجيش البولوني، بغرض تحقيق هدف مشترك، مع الاختلاف في الدوافع: تهجير يهود بولونيا، حيث تتخلص بولونيا من أكبر تجمع يهودي، وتتمكن الصهيونية، بما تخلصت منه بولونيا، من تجسيد مشروعها ودعمه.

إذن، يمكن القول، أن الحركة الصهيونية حرصت، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، على تمتين علاقاتها ودفعها إلى مرتبة التحالف مع أكبر قوة استعمارية في ذلك الحين (الاستعمار البريطاني) بغرض التمكن من بناء المشروع الصهيوني في فلسطين دون إغفال ضرورة تنمية علاقات، فيما بعد، مع استعمارين آخرين (الايطالي الفاشي والالماني النازي) لهما أطماع تتعارض وأطماع الاستعمار البريطاني، لسعيهما، ولا سيما النازية، إلى تنظيف أوروبا من اليهود، وكذلك مع بولونيا التي، وإن لم يكن لها أطماع استعمارية في الشرق الأوسط، كانت ترغب بالتخلص من وجود كبرى الجاليات اليهودية. ونتيجة لذلك ارتسمت، في أواخر الثلاثينات، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، صورة تفصح بشكل

واضح وحاد عن الترابط القائم بين مصالح الثالوث: الصهيونية والاستعمار واللاسامية وعن تعاظم قوات الهاغاناه على يد الاستعمار البريطاني، بحيث بلغ عدد أفرادها، خلال سني الثورة الفلسطينية، ما ينوف عن العشرين ألفاً بعد أن كان قرابة الألفين عند اندلاعها، وفتح الأراضي البولونية أمام التنظيمات الصهيونية لتلقي التدريبات العسكرية على يد ضباط الجيش البولوني، وفتح كلية عسكرية بحرية بالقرب من روما لعناصر اتسل لتلقي التدريبات على يد الدوتشي.

ومع اندلاع الحرب العالمية الاستعمارية الثانية، لم يكن بوسع الحركة الصهيونية إلا الوقوف، بشكل لا لبس فيه، إلى جانب بريطانيا؛ وذلك بحكم استعمار هذه الأخيرة لفلسطين والمراهنة على انتصارها في الحرب. بيد أن ذلك لم يمنع طرفاً صغيراً في الحركة الصهيونية تمثل في فريق شتيرن (منظمة ليحي) من المراهنة على المحور النازي – الفاشي والتحالف معه على أرضية الرغبة المتبادلة في تنظيف أوروبا من اليهود دون أن يرى أي عيب في ذلك. مستنداً إلى الموقف الذي اتخذه هرتسل تجاه وزير داخلية روسيا القيصرية، والآخر الذي قام به جابوتينسكي تجاه رئيس الحكومة البولونية. وجرت محاولات عدة للاتصال لم يكتب لها النجاح باستثناء واحدة هي التي جرت سنة ١٩٤١ في السفارة الألمانية في بيروت بين أحد مسؤولي المنظمة وأحدالمسؤولين النازيين، وتمخضت عن تقديم مذكرة للمسؤول الالماني حول الأهداف المشتركة للصهيونية والنازية، والتقارب الايديولوجي بينهما كما يفهمها فريق شتيرن.

ومع أن الحركة الصهيونية تصدت لهذا الفريق بسبب توجهه النازي، إلا أن ذلك لم يمنع قادتها مثل وايزمان وبن – غوريون من المراهنة على حدة «لا سامية» دول المحور واضطهادها لليهود عن طريق الملاحقة والمطاردة وتضييق الخناق عليهم اقتصادياً، الأمر الذي يدفعهم للهجرة إلى فلسطين، دون أن يخطر ببال هؤلاء ارتقاء حدة اللاسامية إلى درجة التصفية الجسدية لأعداد كبيرة من اليهود. وانطلاقاً من هذه المراهنة، أعد كل منهما خطتين تعتمد كل واحدة منهما لجلب قرابة مليونين أو ثلاثة ملايين من المشردين المحتلين من اليهود في أوروبا نتيجة أعمال المصادرة والمطاردة النازية اللاسامية؟ وذلك قبل أن يبدأ النازيون بهذه الأعمال مضيفين إليها أعمال التصفية الجسدية.

ويبدو أن رغبتها في وجود ملايين من اليهود المشردين كانت من الشدة لدرجة أن أخفى المسؤولون في الوكالة اليهودية والادارة الصهيونية، لبعض الوقت، عن الأعضاء تقريراً وصلهم عن استبدال النازية اسلوب التشريد بأسلوب التصفية الجسدية الذي يعتبر بمثابة ضربة مؤلمة للمراهنة.

إلى جانب ذلك، مارست الحركة الصهيونية ضغوطات على عدد من الحكومات الأوروبية القائمة في المنفى، أثناء الاحتلال النازي لبلدانها، بعدم ترميم ما تبقى من الجاليات اليهودية بعد أن تنحسر ظلال الحكم النازي عن بلدانها، في محاولة لدفع ما تبقى من اليهود للهجرة إلى فلسطين. وقد استجاب عدد من حكومات المنفى، كحكومتي

بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، للطلب «اللاسامي» الصهيوني، وتعهد بالعمل بموجبة.

ولعله من المفيد هنا الوقوف قليلاً عند العلاقة الصهيونية - البولونية في سني أواخر الأربعينات. فعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ارتكبت الأوساط اليمينية البولونية عدداً من المجازر ضد اليهود؛ حيث لقي قرابة الفين منهم مصرعهم في أماكن مختلفة من بولونيا، وقد تم ذلك إما بفعل اشتغال أعداد كبيرة من اليهود بالسوق السوداء، أو نتيجة كشف اليهود للجيش الأحمر أسماء من تعاونوا مع النازيين، أو بفعل معاداة السامية. وربما كانت هذه المجازر التي ساعدت الحركة الصهيونية على استقطاب أعداد المهاجرين البولونيين، المظهر البارز في مسلسل الاضطهادات التي عانى منها اليهود في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الأفكار اللاسامية تضعف بفعل رواج الأفكار الانسانية والليبرالية.

ومن الجدير بالذكر، أن الصهيونية التي راهنت كثيراً، لتجسيد مشروعها، على تفاقم أوضاع اليهود في مختلف البلدان الأوروبيـة لحثهم على الهجـرة إلى فلسطين، استمرت في نشاطها في بولونيا على الرغم من الانقلاب الجذري الذي حدث هناك، وأحدثت علاقات مع العهد الجديد لتهجير ما تبقى من اليهود إلى فلسطين. ولم تجد صعوبة تذكر أمام تحقق هدفها، حيث وقفت السلطات الجديدة إلى جانبها تماماً كما فعلت السلطة البرجوازية في أواخر الثلاثينات. ولم يعرقل نشاطها سوى وسطين يهوديين، تمثل الأول في حزب البوند المعادي للصهيونية والذي حلّته السلطات سنة ١٩٤٩، والثاني في مجموعة من بين اليهود المنتمين للحزب الشيوعي البولوني الحاكم، وقد وقفت هذه المجموعة، خلافاً لقيادة الحزب، ضد نشاط الحركة الصهيونية وأهدافها وخاضت مع الحزب لبعض الوقت نقاشات حامية حـول تعاطفه مع ما أسماه بالتطلعات القومية للشعب اليهودي. وبطبيعة الحال، كانت الغلبة لموقف الحزب؛ حيث تغلبت رغبة التخلص من اليهود - وليس عامل التعاطف الزائف مع ما اسماه بالتطلعات القومية اليهودية في فلسطين - على الفهم العلمي للماركسية الذي تمسكت به، لفترة، المجموعة اليهودية في الحزب. وبذلك، وجدت الحركة الصهيونية أن الأرضية ما زالت صالحة للعمل، فنشطت في ميدان الهجرة بمساعدة ودعم السلطات التي لم تكتف فقط بتسهيل عملية نقل أعداد من مواطنيها إلى خارج الوطن على يد جهة أجنبية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين سمحت للحركة الصهيونية بتجنيد قرابة ألفي شاب يهودي بولوني وتدريبهم فوق أراضيها، ومن ثم إرسالهم إلى فلسطين خلال الحرب العربية - الاسرائيلية سنة ١٩٤٨. ومع انتهاء الحرب، عاد الحزب وتبنى موقف المجموعة اليهودية الشيوعية، وأخذ يحارب الصهيونية، ولكن بعد أن أنجز الكثير من مهام «التخلص» من الوجود اليهودي.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أخذت الحركة الصهيونية تبذل جهوداً جبارة للمشاركة في اقتسام ثمار الحرب ونيل حصتها على شكل دولة. وقد تمكنت من ذلك بفعل جهودها الذاتية وترابط مصالحها مع مصالح الاستعماريين البريطاني والأميركي، وكذلك بفضل تبعات المجازر النازية، أي أن الدولة الاسرائيلية التي أعلن عن قيامها سنة ١٩٤٨ كانت ثمرة جهود أطراف رئيسية: الصهيونية واللاسامية والاستعمار.

ومن الجدير بالذكر، هنا، أن اللاسامية أخذت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بالتلاشي والغروب بفعل تقدم الأفكار الليبرالية والانسانية، وهي الآن في طريق الزوال. إلا أن الحركة الصهيونية، ادراكاً منها للعلاقة بين مصير مشروعها وموت اللاسامية، ركزت نشاطاً محموماً، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى بعد قيام اسرائيل، ضد اللاسامية، مسخرة إياه ليس لصالح اليهود في العالم المتأذين أصلاً من اللاسامية وإنما لصالح المشروع الصهيوني المستفيد منها. ومن بين ما نشطت فيه، محاولتها الرامية إلى أن تدخل في أذهان الكثير من الشعوب الأوروبية، وبخاصة منها تلك ذات التراث الاستعماري، فكرة أن هذه الشعوب هي المسؤولة عن المجازر الهتلرية التي ارتكبت بحق اليهود؛ وذلك بسبب سكوت هذه الشعوب أو عجزها عن عمل شيء. وقد حمّلت الشعب الالماني وكذلك الأجيال الالمانية المتلاحقة مسؤولية الدماء اليهودية. وأفلحت هذه المحاولة في بداية الأمر، حيث أخذ سلاح «تبكيت الضمير» أشكال التعاطف والتأييد الأعمى لإسرائيل إلى جانب التعويضات المادية من المانيا الغربية للكيان الاسرائيلي والتي كان لها دور كبير في تنمية اقتصاده. إلا أن هذا السلاح أخذ، مع مرور الوقت، يبهت ويفقد مضاءه؛ وذلك بسبب رفض الأجيال الالمانية تحمل تبعات مجزرة لم ترتكبها، تماماً كما ترفض الأجيال اليهودية، وبحق، تحميلها تبعة مقتل أحد الرسل.

وفي الوقت الحاضر، وبعد أن أخذت شعوب القارات الثلاث مكانتها السياسية والدولية ولم يعد الرأي العام العالمي يرسم وفق وجهة نظر أوروبا لوحدها، دخلت الصهيونية في طور الحصار العالمي؛ وبخاصة إثر اعتبارها، قبل حوالي ستة أعوام، على يد الأمم المتحدة، بمثابة حركة عنصرية. ولم يفد التلويح بتهمة اللاسامية ضد شعوب العالم الثالث – كما كانت تفعل مع الشعوب الأوروبية – الصهيونية في شيء؛ وذلك لأن التهمة ليست مستغربة ومستهجنة فحسب، بل كذلك لأن هذه الدول جزء من الشعوب السامية. وربما كان الأمر الوحيد المتأتي عن ترداد هذه التهمة هو الامعان في تضليل الجمهور الاسرائيلي وإغلاق فكره على مقولة عفا عليها الزمن. ومن الجدير بالذكر، أنّ عدداً من الكتاب الاسرائيليين ومن بينهم أصحاب شهرة واسعة، ينهكون أنفسهم، بين الحين والآخر، في كتابة مقالات تتسم بالسخف والتفاهة حول «اللاسامية العربية»؛ وذلك في محاولة منهم لإثبات أن العرب يعادون السامية، وكأن العرب ليسوا من أصل سامي، أو كأن السامية حكر على اليهود وحدهم.

إذن يمكن القول أن اللاسامية كانت الحليف الطبيعي للحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع بداية أفول نجمها أخذ الاستعمار يحل محلها، ويحتل دور الحليف المركزي والأساسي بعد أن كان شريكاً لها في التحالف. ومأساة الصهيونية تتلخّص في أن هذا الحليف قد شاخ بعد قرون من السطو والبطش، ودخل طور نهايته.

وعشية قيام اسرائيل، كانت أكثرية شعوب العالم الثالث خاضعة، بشكل مباشر أو غير مباشر، للظاهرة الاستعمارية الأوروبية. وفي ذلك الوقت كانت الصهيونية في سباق

حقيقي مع الزمن لإقامة مشروعها قبل أن تتمكن الشعوب من حسر ظلال تلك الظاهرة وتفوت عليها فرصتها الذهبية. وبالفعل تمكنت سنة ١٩٤٨، وقبل أن تنال غالبية الشعوب استقلالها، من إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وأفلحت في الحصول على «شرعية» دولية تحت ظلال هيمنة «شرعية» الظاهرة الاستعمارية الأوروبية على عدد كبير من أقطار العالم.

من الملاحظ أننا ركزنا على علاقة الصهيونية باللاسامية أكثر من تركيزنا على علاقتها بالاستعمار. ولا يجب أن يفهم من ذلك أن القصد هو تحجيم العلاقة الصهيونية - الاستعمارية وإغفال الاستعمار البريطاني ومن ثم الأميركي في تنفيذ المشروع الصهيوني. ذلك أن هذه العلاقة أكثر وضوحاً، ومغطاة بشكل أو بآخر ولا ينكرها، لا ماضياً ولا حاضراً، أصحاب المشروع الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من «العالم الحر». والمقصود من هذا المصطلح، في الوقت الحاضر، الولايات المتحدة وعدد من الدول ذات التراث الاستعماري. لذا فضلنا الاشارة فقط إلى هذه العلاقة دون الخوض فيها. وما يعنينا هنا هو تأثر الصهيونية من مسار أفول الظاهرة الاستعمارية تماماً كتأثرها من غروب اللاسامية.

وتجدر الاشارة إلى أن العامل المتحكم في العلاقة القائمة بين الصهيونية والاستعمار يكمن في قوة تماثل المصالح بين الطرفين في الشرق الأوسط، وفي مدى نفوذ الحركة الصهيونية في البلد المستعمر؛ ووفق هذا العامل تتحدد العلاقة وطبيعتها ومدى قوتها. ففي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، كانت الحركة الصهيونية تضع ثقلها الأساسي على بريطانيا وتراهن عليها وترتبط ارتباطاً محكماً بها، وذلك بحكم كونها كبرى الدول الاستعمارية ذات النفوذ القوي في الشرق الأوسط. ومع ظهور علائم الشيخوخة على الامبراطورية البريطانية، المصاحب ببروز الولايات المتحدة الأميركية ودخول بريطانيا عقب الحرب في طور الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة، أخذت الحركة الصهيونية تمهد الطريق لعملية الاستبدال. وكان مؤتمر بلتيمور الذي انعقد في نيويورك سنة ١٩٢٤ من أبرز المؤشرات على هذا التحول.

لم تجر عملية الاستبدال دفعة واحدة، وإنما سارت ببطء وتفاعلت وتيرتها مع وتيرة مسار عملية بسط النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، ولكن دون التخلي عن التحالف مع الاستعماريين السابقين وتمتين الروابط معهما لجهة محاربة تطلعات الشعوب العربية نحو الاستقلال.

وقد تأثرت عملية الاستبدال كثيراً بتعارض المصالح والمنافسة القائمين بين الاستعمار الجديد الزاحف إلى المنطقة والاستعمارين البريطاني والفرنسي اللذين كانا يمران في طور الغروب عنها. فقد كانت ظلالهما آخذة بالانحسار عن بلدان كثيرة في أكثر من قارة، وحاولا، خلال الخمسينات، بكافة الوسائل، الابقاء على نفوذهما في المنطقة العربية مما رفع وتيرة العداء بينهما وبين الشعوب العربية لدرجة الصدام الدموي الذي كان من أبرز معالمه العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ وحرب الجزائر. وقد راهنت اسرائيل

على هذا الصدام التناحري ونتائجه في الوقت الذي حاولت فيه ترسيخ علاقاتها مع الوافد القوي المنافس.

ومع هزيمة بريطانيا وفرنسا في بور سعيد، وانحسار ظلال الاستعمار الفرنسي بعد ذلك عن شمال افريقيا، وحلول النفوذ الأميركي في المنطقة العربية، أخذت الصهيونية تضع ثقلها الأساسي على الولايات المتحدة مستعينة بتماثل المصالح وقوة النفوذ الصهيوني داخل هذا البلد.

ومع مرور الوقت، وخلال الستينات والسبعينات توطدت العلاقة بين الطرفين ووصلت إلى تلك الدرجة التي غدا فيها من الصعب البت بشكل واضح في مسألة أيهما أكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات الحاسمة بالنسبة لقضايا الصراع العربي - الاسرائيلي. ومع ذلك، يمكن القول أن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط حتمت على الإدارة الأميركية عدم إحداث تماثل أو تطابق بين الموقفين الأميركي والاسرائيلي تجاه الصراع في المنطقة وطرق حله. وهذا التعارض، في جوهره، أشبه بالتعارض القائم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي أو بين حزبي الليكود والمعراخ، فهو لا يتعدى أرضية المصالح المشتركة ويدور في دائرتها. وإذا كانت المصالح الأميركية، في الشرق الأوسط، قد أملت إحداث تعارض، في الموقف، لأسباب تكتيكية إلا أنها التزمت بالحرص على مبدأين اثنين: **الأول**، الحفاظ على قوة اسرائيل في جميع الأحوال، سواء في حال التوسع في احتلال أراض عربية، أو في حال انحسار احتلالها عن أراض محتلة، وذلك بتزويدها بأحدث الأسلحة التي تؤهلها للتفوق على القوة العربية مجتمعة. **والثاني**، يتمثل في دعم الاقتصاد الاسرائيلي. ولا يتأثر هذان المبدآن عملياً، في أي حال من الأحوال، بالتعارض في المواقف السياسية، وإن بدا ظاهرياً وكأن خدوشاً تلحق بهما. ولعل في استعداد الرئيس الأميركي السابق كارتر تقديم حياته قرباناً لأمن اسرائيل ما يشير إلى مدى «قدسية» المبدأ الأول ومدى ما وصلت إليه العلاقات الأميركية - الصهيونية من تشابك. وكان كارتر قد صرح في إحدى المناسبات - رداً على سؤال وجه إليه عما إذا كان يعرض، بسياسته، أمن اسرائيل للخطر. ليس بمعنى مساعدة أعدائها وإنما بمعنى إمكانية استخدام تزويدها بالسلاح كعامل ضغط عليها لتهذيب مواقفها - بأنه يفضل الانتحار على خدش أمن اسرائيل.

ومع ذلك، فان اسرائيل تعيش، اليوم، بفعل انحسار الظاهرة الاستعمارية، في عزلة صعبة على الصعيد العالمي. فاذا استثنينا الولايات المتحدة الأميركية، القوة الوحيدة الداعمة لها بقوة، وعدداً بسيطاً من دول أوروبا الغربية ذات التراث الاستعماري والتي يأتي تأييدها المتحفظ لاسرائيل انعكاساً بالأساس لعلاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة وضغط الأخيرة عليها، نجد أن حلقة الخناق تضيق على عنقها، سياسياً في الساحة العالمية وعلى امتداد بلاد وشعوب كثيرة. ولا شك بأن هذا الواقع هو لصالح أعدائها. بيد أن عجز الشعوب العربية، بحكم حرمانها من المشاركة في صناعة القرار السياسي، عن تجيير ما هو صالح لصالحها فيه ما يخفف من حده الخناق والعزلة.

ما هي أزمة الصهيونية في الوقت الحاضر

يتمثل جوهر الأزمـــة، اذا استثنينا تأثـر الصهيونيـة سلباً من مســار غروب الظاهرتين الاستعمارية واللاسامية، في واقع تحسن أوضاع اليهود باضطراد في العالم؛ من جهة، وفي عجز المجتمع الاسرائيلي عن التغلب على مشاكل داخلية كثيرة مستعصية الحل، من جهة أخرى.

ولا شك في أن أفضل طريق يؤدي بنا إلى الاطلالة على الأزمة الصهيونية يكمن في التساؤل: لماذا لم يتمكن الكيان الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، وحتى الآن، من ضم المناطق العربية المحتلة؟ لماذا لم يتمكن من تهويدها، أي من تغليب الطابع اليهودي على الطابع العـربي فيها؟ لقد شكلت الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وما زالت، تحدياً حقيقياً للصهيونية. ذلك ان هذه الأراضي تدخل كلها، أو معظمها، ضمن دائرة تصور مختلف التيارات الصهيونية على ضمها أو ضم أجزاء كبيرة منها والحاقها، في نهاية المطاف، باسرائيل. وكان سقوطها تحت السيطرة الاسرائيلية بمثابة فـرصة تـاريخية لتحقيق هذا التصور، بيد أن التهويد الفعلي لم يحدث. ذلك ان تمكن الصهيونية من غرس قرابة خمسة وعشرين ألف مستوطن في هذه المناطق خلال فترة طويلة نسبيـاً لا يتناغم مع الأيديولوجية الصهيونية المرتكزة على تهويد الأرض، وان كان قد دق اسفين عملية التهويد. خلال هذه الفترة المذكورة كان من الممكن للصهيونية، لو لم تواجه أزمة ذاتية – انعكست أساساً في عملية نفي «المنفى» – ان تقطع شوطاً بعيداً في تهويد الأرض. فلو سارت عملية نفي «المنفى» كما ترغب اسرائيل، ووصل إلى مجتمع المهاجرين والمستوطنين، سنوياً، خمسون ألف مهاجر يهودي، ليندفع نصف هذا العدد على الأقل، إلى أماكن (أسافين) التهويد المغروسة في المناطق المحتلة على شكل مستوطنات، لأصبحت المناطق العربية المحتلة تسير فعلاً في سياق التهويد الخطر. إذ انها ستكون قد استوعبت حوالي ثلث مليون مستوطن يهودي. ومن الطبيعي أن ينجم عن ذلك، لو تم، خلق واقع ينقل الصراع العربي – الاسرائيلي إلى تحديات أخطر: التوسع الصهيوني من خلال نقاط الارتكاز الجديدة، في مناطق عربية أخرى: الأردن وسوريا ولبنان، مقابل تصدي العرب للهجمة الجديدة. ومن نافل القول أن نتيجة الصراع حول التحديات ستحددها نقاط معادلة القوى بين الطرفين. الا أن ذلك لم يحدث، الأمر الذي حدا باسرائيل إلى خلق مستوطنات صغيرة متناثرة تستوعب كل من يشاء خدمة الصهيـونية في دق اسفـين التهويد، إلى جانب اقدامها على مصادرة مساحات واسعة جداً من الأراضي تفوق حاجة الاستيطان القائم بكثير، وتلبي استيطان قرابة نصف مليون شخص. وذلك في محاولة منها لتمهيد الأرض أمام احتمال تدفق سيل الهجرة في حال تغلب الصهيونية على أزمتها، من جهة، وتضييق الخناق، على السكان الأصليين ودفعهم للرحيل، أي نفي القائم من جهة أخرى.

لذا، يمكن القول ان جوهر أزمة الصهيونية يكمن في واقع تحسن أوضاع اليهود باضطراد في العـالم، وفي عجز المجتمـع الاسرائيـلي عن التغلب على مشـاكل كثيـرة مستعصية. فهذا الواقع لم يحرم الصهيونية من جلب اعداد كبيرة لبلورة مشـروعها

وتطويره وتوسيعه بوتائر أسرع فحسب، وانما شكل أيضاً تحدياً آخر بالنسبة لها. إذ ساعد على تعزيز حركة الهجرة المعاكسة، حيث وصل عدد الاسرائيليين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن، إلى أكثر من ثلاثمئة ألف شخص. ولا يحتاج المرء إلى خصوبة خيال للوقوف على مدى خطورة نجاح الصهيونية في التخلص من أزمتها فيما لو تمكنت من جلب هذا العدد وأقنعته بالاستيطان في المناطق المحتلة «حديثاً»!

ولعله من المفيد هنا أن نذكر بأن معظم موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومن ثم إلى الكيان الاسرائيلي لم تتأت عن العامل الصهيوني بقدر ما تأتت عن رغبة اليهود في التخلص من واقع لا يرغبونه. فالهجرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ناجمة بالأصل عن واقع الضيق الذي عانت منه مجموعات يهودية. كما وان هجرة يهود العالم العربي (الطوائف الشرقية) لم تتأت هي الأخرى عن الدافع الصهيوني، وكذلك الأمر بالنسبة لموجات سبقت من الهجرة.

وإلى جانب واقع تحسن أوضاع اليهود، ساعد واقع المجتمع الاسرائيلي (وهو واقع مغاير لتصور هرتسل «الدولة النموذجية») القائم على التمييز الاثني الواقعي غير المكتوب، على فقدان اسرائيل قوة جذب جماهير يهودية اليها. كما أضفى عامل غياب الأمن بفعل استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي وهو نقيض لمقولة «الملجأ الآمن» — ظلاله على الواقعين آنفي الذكر، وساعد، بشكل أو بآخر، على مسار عملية نفي «المنفى».

اذن، يمكن القول: ان الحركة الصهيونية تمر في أزمة ذاتية تجد تعبيرها الأساسي في ضآلة حجم الهجرة إلى الكيان الاسرائيلي، وفي استمرار ظاهرة الهجرة المعاكسة منه، بحيث غدت كفة الهجرة، خلال الأعوام الماضية، لا ترجح كثيراً عن نقيضها. ونخلص من ذلك كله باستنتاجين:

١ — ان خلاص اليهود من الواقع اللاسامي، أي خلاصهم من حدة الرغبة الكامنة لدى عدد من الشعوب الغربية في التخلص من التجمعات اليهودية في بلدانها، على أثر ترسخ الأفكار الليبرالية والانسانية، فيه مصلحة لليهود ولنا على حد سواء، ولا ينطوي ذلك على أية مصلحة للصهيونية، بل بالعكس من ذلك. وعلى سبيل المثال، يعتبر الاعتداء على كنيس يهودي أو على متجر يهودي في هذا البلد أو ذاك في غير صالح اليهود لمسه معتقداتهم أو مصدر رزقهم، وفي غير صالح العرب لدفعه عدداً من هؤلاء للهجرة إلى اسرائيل والانخراط في آلة الحرب الموجهة ضدهم، ولا يستفيد من ذلك الا الصهيونية.

٢ — ان مسار الظاهرة الاستعمارية المتجه نحو الأفول فيه مصلحة للانسانية كلها بما في ذلك العرب واليهود، وليس فيه أية مصلحة للصهيونية، ان لم يكن مؤشراً حاداً على أفولها، وبما أن الظاهرتين تمران، في الوقت الحاضر، في سياق نهايتهما، فانهما ستنعكسان بالضرورة سلباً على المشروع الصهيوني المجسد باسرائيل.

ومع ذلك، فان تجسيد الصهيونية — اسرائيل — لا يزال قوياً، بفعل عوامل ذاتية إلى جانب العامل العربي، من أهمها عامل الديناميكية الذاتية الذي برز

بعد أن وقف المشروع على قدميه. والعامل الآخر والأهم هو توفر الحياة الديمقراطية لتجمع المهاجرين والمستوطنين من خلال ارساء وترسيخ تقاليد الحياة الحزبية الديمقراطية لجميع التيارات السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخله، والحفاظ عليها بكل قوة، حيث يجد الانسان الفرد (المهاجر المستوطن فقط) نفسه حراً طليقاً في التعبير عن رأيه والانتماء لهذا التيار أو ذاك، والعمل على خلق تيار سياسي أو اجتماعي جديد إذا أراد وتمكن، الأمر الذي يجعل من الفرد ومن ثم التجمع، ليس شريكاً ومؤثراً في صناعة القرار السياسي أو التوجه الاجتماعي فقط، بل أيضاً، مسؤولاً في تحمل النتائج سلباً أو إيجاباً. واذا ما فقدت اسرائيل هذا العامل بالذات، فلا شك بأنها ستدخل طور بداية النهاية، والنهاية السريعة لوجودها.

العامل العربي: ذكرنا في بداية المقال، ان الركائز الثلاث لبقاء اسرائيل تكمن في العامل الاستعماري والعامل الصهيوني الذاتي والعامل العربي. وقد تطرقنا إلى العاملين الأولين، وأشرنا إلى دورهما في بلورة المشروع الصهيوني، وإلى أزمتهما الراهنة وتبعاتهما الخطيرة على مستقبل المشروع. ولا شك بأن السؤال الذي يتبادر للذهن، كيف يكون العامل العربي، والمفترض فيه أن يشكل النقيض للمشروع الصهيوني، قد ساهم في الماضي، ويساهم حاضراً، موضوعياً، بشكل أكثر وأوضح في الحفاظ على بقاء اسرائيل واستمرار وجودها، ويمكنها من التوسع فيما إذا تغلبت على أزمتها الداخلية؟

الواقع أنه بقدر ما ساهمت الحركة الصهيونية في إنشاء ذاتها، وبقدر ما ساعدها الاستعمار الأوروبي ومن ثم الأميركي في بلورة مشروعها، ساعد الواقع العربي في اشتداد ساعدها. وان إثبات ذلك علمياً ليس عسيراً، وهو يتطلب دراسة أوضاع العالم العربي سياسياً واجتماعياً، ابتداء من مطلع هذا القرن وحتى الآن، من خلال الوقوف على القوى الاجتماعية التي سيرت أموره وعلاقاتها مع القوى الاستعمارية التي كانت لها مصلحة في إقامة المشروع الصهيوني.

لسنا هنا بصدد دراسة أوضاع العالم العربي، لا سابقاً ولا حاضراً، وانما الوقوف على مسألة أساسية ذات علاقة أصيلة بالموضوع، تكمن في السؤال التالي: لماذا لم تتمكن الشعوب العربية، بصفتها النقيض للمشروع الصهيوني والمتأذي منه، من التصدي للمشروع ووأده في مهده؟ ولماذا تقف اليوم بعواطفها فقط ضده، دون أن تحرك ساكناً خارج اطار العاطفة؟

من الطبيعي أن تكون هناك اجتهادات عدة للاجابة على هذين السؤالين. ومع ذلك فإن القاسم المشترك، الذي يجمع بين هذه الاجتهادات هو «تغييب» دور الجماهير في التصدي. ومن المعروف ان العالم العربي مر، خلال ولادة الحركة الصهيونية وتطورها بفترتين، فترة الهيمنة الاستعمارية المباشرة، أو غير المباشرة، على مختلف المناطق العربية، سواء على شكل احتلال أو انتداب أو بسط نفوذ قوى؛ وفترة الاستقلال الوطني التي نعيشها الآن.

وخلال الفترة الأولى، كان من الطبيعي، بفعل الحكم الاستعماري، وبحكم تواجده

في المنطقة وتماثل مصالحه، بشكل أو بآخر، مع الصهيونية، ان تقمع الجماهير العربية وبأشكال متعددة ومختلفة، وتمنع بالتالي من المساهمة في التصدي للمشروع الصهيوني؛ الأمر الذي ساعد على ولادة الدولة اليهودية. فلو كانت الجماهير العربية مالكة زمام أمرها ومتحررة من الوجود الاستعماري لتصدت للمشروع الصهيوني – الذي لا يمكن له أن يتم أصلاً الا بوجود قوة استعمارية قامعة لأي تحرك شعبي – بسهولة، وحتى بدون اللجوء إلى استخدام أية طلقة نارية، وعن طريق الكلمة، كالقول مثلاً: اننا لسنا ضد السامية، لكوننا أصلاً ساميين وانسانيين، واذا كان بلفور قد منحكم وعداً بوطن، فليتكرم ويمنحكم المقاطعة التي ولد فيها صاحب كتاب «تاجر البندقية» تكفيراً عما أشاعه بحقكم. فلو كان العرب متحررين من الوجود الاستعماري، لكان بامكانهم قول ذلك، ولكان لقولهم معنى. ولكن، نتيجة لوقوع العالم العربي فريسة الاستعمار الأوروبي،البريطاني-الفرنسي، ونمو المشروع الصهيوني تحت كنفه، وسط ضعف المجتمعات العربية وتخلفها، فان قولاً كهذا لم يكن ليجلب لصاحبه سوى السخرية المشفوعة بالشفقة.

ان نقطة الضعف الأساسية التي ألمت بالعالم العربي، والتي مر المشروع الصهيوني من خلالها، ونما، تمثلت في واقع تغييب دور الجماهير، أي في قمعها ومنعها من المساهمة في التصدي للمشروع بواسطة الوجود الاستعماري. وقامت اسرائيل بفعل هذا التغييب والقمع والمنع، ولا شك بأنها مدينة له بشكل كبير. ومن سخريات القدر أن يتعزز، خلال مرحلة الاستقلال، هذا العامل نفسه ويبقى وجود اسرائيل مديناً له ومرتبطاً به بعلاقة جدلية واضحة.

إذن، فقد شكل القمع الاستعماري، أي حرمان الجماهير العربية من التعبير عن تطلعاتها ورغباتها ضمن أطر وطنية مستقلة، العامل الأساسي لنمو المشروع الصهيوني وتطويره إلى دولة في العام ١٩٤٨، دون أن يكون بوسع الجماهير، بسبب قمعها، التصدي له. وكان من الممكن، بعد انحسار ظلال الاستعمار عن المنطقة، زوال هذا العامل، وبالتالي وضع حد للكيان الاسرائيلي. أو على الأقل منعه من التوسع والتضخم على حساب أراض عربية جديدة. بيد أن ذلك لم يحدث، ليس بسبب تركة العهد الاستعماري فقط، وانما أيضاً، وبالأساس، بسبب بقاء عامل القمع ساري المفعول، وتغذي ساعده يوماً بعد يوم.

ولكي ندرك مدى جسامة خطورة تغييب الحياة الديمقراطية، أي فرض القمع، الذي يعطل إرادة الجماهير، في رسم طريقها وتحقيق أهدافها عن طريق السماح لكافة الاجتهادات والطروحات والمواقف، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، في التعبير عن نفسها ضمن دائرة الوطن، نجد أنفسنا مضطرين لتوجيه سؤال: ماذا يحدث للكيان الاسرائيلي فيما إذا قام أحدهم فيه، وألغى الحياة الديمقراطية (يتمتع بها مجتمع المهاجرين والمستوطنين فقط) وفرض اجتهاداً واحداً، وقمع أصحاب وجهات النظر المغايرة له؟ الذي سيحدث، هو أن الكيان الاسرائيلي سيجد نفسه أمام ظاهرة بناء «أسوار وأبراج» ليس لتحقيق مهام الصهيونية في تهويد الأرض والتوسع عليها، وانما لزج أبنائه وخنقهم داخلها. الذي سيحدث هو أن ظاهرة الهجرة إلى الخارج ستتسع وتزداد يوماً بعد يوم، وتنشأ حالة تمزق رهيبة ستعصف بهذا الكيان وتدفعه للدخول في طور نهايته.

وسيكون المستفيد الأول من هذا الواقع، فيما إذا حدث، أعداء الكيان الاسرائيلي. ولا شك بأن التاريخ سيحكم، موضوعياً، على من يقدم على مثل هذه الخطوة، على الرغم من شعاراته الصهيونية، سواء كان صادقاً أو مخادعاً في رفعها، بأنه قدم إلى أعداء اسرائيل، أي العرب، قوة إضافية تعادل قوتهم الفعلية أو تزيد عنها الأمر الذي يمكنهم من تسريع عملية إزالتها.

وإذا كان عامل تغييب الحياة الديمقراطية ينطوي على هذه الخطورة بالنسبة للمجتمع الاسرائيلي، ويعتبر، في الوقت نفسه، سلاحاً حاداً في يد أعدائه، أفلا يشكل، أيضاً، في حال توافره في العالم العربي، سلاحاً حاداً في يد اسرائيل موجهاً ضد أعدائها؟

لا يحتاج المرء إلى إجهاد فكري للاجابة بأنه إذا توافر عامل القمع وساد المنطقة العربية، فإن ذلك يعني ليس اضعافاً للقوة العربية فحسب، بل أيضاً إضافة قوة إلى العدو توازي، ان لم تزد مرات كثيرة بالفعل، قوة الجيش الاسرائيلي، الأمر الذي يمكن اسرائيل من البقاء والتوسع ويمنحها بالتالي أسباب الحياة، تماماً كما منحها واقع القمع الاستعماري في فترة ولادة مشروعها وتطوره.

ان اسرائيل تستطيع، من خلال جيشها، ردع هذه الدولة أو تلك، أو توسيع حدودها، في حال حل أزمة الصهيونية، على حساب أراض من هذه الدولة أو تلك، ولكنها لا تستطيع أبداً فرض القمع على شعوب تتفوق عليها عدداً ثلاثين مرة. هذا، علاوة على انها تفضل التشريد والطرد على القمع إذا كان الأمر ممكناً. **ومن حسن حظها انها وجدت على امتداد تاريخها، كفكرة ومن ثم كتجسيد، من يقوم بالدور الذي لا تستطيع هي ذاتياً القيام به.**

ولكن، هل القمع سائد بالفعل في العالم العربي؟ وهل الحياة الديمقراطية، نقيض القمع، قائمة فيه وتتمتع بها جماهير المنطقة لتقضي على التخلف والتجزئة وتسخر ثرواتها لصالحها، وتساهم في تطوير الحضارة الانسانية واغنائها؟ وهل تساهم هذه الجماهير العريضة الممتدة من المحيط إلى الخليج في صناعة القرار السياسي؟

طبعاً، إذا كانت الاجابة صادرة عما يزيد على عشرين رمزاً متربعين على كراسي الحكم في شتى أرجاء العالم العربي، ستكون بأن الحياة الديمقراطية سليمة وقائمة وان لا قمع ولا «ما يحزنون»، أو ان حالة القمع قائمة في معظم، أو كل، الأقطار العربية باستثناء بلد المجيب. وربما تسلح البعض بتهمة عمالة الاستعمار والصهيونية ليوجهها إلى من تجرأ على ربط القمع ببقاء اسرائيل ومضاعفة قوة جيشها مرات. ولكن يمكن تفنيد ادعاءات هؤلاء بالتساؤل: هل هم (أنظمة الحكم) على استعداد للسماح لطروحاتهم واجتهاداتهم بالتصارع في جميع أرجاء الوطن العربي بجدية ضمن أطر وتنظيمات دون أن تطالها أداة القمع؟ الاجابة معروفة سلفاً، أنهم لا يستطيعون، فمن يقمع جماهيره هو أيضاً أسير عملية القمع.

ان القاسم المشترك لأنظمة الحكم العربية يتمثل بتغييب الديمقراطية وإحلال القمع مكانها. ومن نافل القول أن لهذا الواقع أثره السلبي ليس على تطلعات الجماهير العربية

فقط بل، أيضاً، على مصيرها، وأثره الايجابي على تطور عددها الذي تكمن قوته في توافر الحياة الديمقراطية للمجتمع الذي يبنيه. ولو سمحنا لأنفسنا أن نتساءل ونفكر: كم يبقى الكيان الاسرائيلي على قيد الحياة إذا استبدل نظام حكمه بأي نظام حكم في الوطن العربي: الحكم الأميري أو الملكي أو الجمهوري المعتمد على البيان «رقم واحد» وعلى الحزب الواحد. طبعاً ستحدد «مدة القدرة» على البقاء على نتيجة الاختيار، بيد أن هذه المدة ستكون، في أي حال من الأحوال، محددة في دائرة معينة من الأعوام.

وهنا نصل إلى بيت القصيد. إذا اتفقنا على أن بقاء اسرائيل مرتهن بعوامل ثلاث: العامل الذاتي الصهيوني، والعامل الاستعماري، وعامل تغييب دور الجماهير العربية عن صياغة نظام حكمها، وإذا أخذنا بعين الحسبان أن العاملين الأولين يمران في أزمة فعلية لا يخفف من حدتها وتبعاتها على الكيان الاسرائيلي الا انتعاش العامل الثالث، ندرك حينذاك وبشكل علمي واضح، ليس العلاقة الجدلية القائمة بين العوامل الثلاث التي يرتكز عليها بقاء الكيان الاسرائيلي فقط وانما أيضاً الطريق التي تنسخ مجموعة الطرق الملتوية المؤدية إلى المجهول المخيف، وتوصلنا في نهاية المطاف إلى تحقيق أهدافنا واحتلال دورنا الحضاري الانساني، الا وهي طريق الديمقراطية.

طبعاً سيزعم الكثيرون، وحتى أولئك الذين حلت بهم أرواح مشاهير الطغاة، أنهم ديمقراطيون وينادون بالديمقراطية، تماماً، كما اعتادت أن تنادي بها القوى الوطنية التقدمية في العالم العربي دون تحديد شكلها.

وهنا لا بد من القول أن للديمقراطية في العالم المتحضر شكلين لا ثالث لهما: الديمقراطية التي تأخذ شكل تعدد الأحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كالهند وفرنسا وايطاليا مثلاً، والديمقراطية التي تأخذ شكل الحزب الواحد الممثل لمصالح الطبقة العاملة وفق الايديولوجية الماركسية اللينينية، كمجموعة دول المنظومة الاشتراكية. وما عدا ذلك في عالمنا اليوم، هو مجرد ديكتاتورية مغطاة بألفاظ ديمقراطية.

ان خلاص الشعوب العربية، وطريق كسر السجن الكبير، يكمنان في **تحقيق الديمقراطية التي تأخذ شكل تعدد الأحزاب والاجتهادات والهيئات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار**. حينذاك تستطيع الجماهير العربية أن تعبر عن رأيها دون خوف من أدوات القمع، سواء كانت على شكل مخبرين سريين أو جيوش، لأن هذه ستكون الدرع الواقي لحماية الجماهير وإراداتها بقدر ما هي حماية لحدود الوطن. حينذاك، فقط، نكون قد أفقدنا الكيان الاسرائيلي العنصري ما يعادل ثلاثة أضعاف قوة جيشه، ويغدو شعار محاربة الاستعمار والصهيونية جدياً ومعقولاً وقابلاً للتحقيق. حينذاك، نكون قد وضعنا حداً نهائياً للدور التاريخي الذي لا تستطيع اسرائيل القيام به، ويقوم به الآخرون نيابة عنها سواء عن وعي أو غير وعي. حينذاك نكون قد وجهنا ضربة، في الصميم، للعامل الثالث لبقاء الكيان الاسرائيلي: الأمر الذي يؤثر بالضرورة على العاملين الآخرين ويفاقم من أزمتهما، حينذاك يكون الانسان العربي قد خلق.

حنّه شاهين

حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادىء الاقتصاد الحر وتقر سياسة اقتصادية انتخابية

الأزمة الاقتصادية بين سياستين

تعتبر الازمة الداخلية التي تواجهها اسرائيل، الآن، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من أشد الازمات التي واجهتها منذ قيامها؛ وذلك من حيث عواملها وتأثيراتها السلبية. فالتضخم المالي السريع الذي وصل معدله، وفق احصائيات صندوق النقد الدولي[1]، إلى نحو ١٣١٪، سنة ١٩٨٠، لم يسبق له مثيل في تاريخ اسرائيل التي واجهت، خلال النصف الأول من الخمسينات، وفي أواسط الستينات، ازمتي ركود اقتصادي، اختلفت عواملهما ونتائجهما عما هو قائم الآن. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، لماذا تفاقمت الأزمة الاقتصادية في اسرائيل إلى هذا الحد، خلال ثلاث سنوات ونصف السنة، مضت من عهد ليكود؟ أصحيح ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الليكود كانت المسبب الوحيد لهذه الازمة؟ أم ان هناك مسببات أخرى لا تقل أهمية، ساعدت على تطور هذه الأزمة إلى حد دفع زعماء ليكود للتسليم بتقديم موعد الانتخابات للكنيست العاشر، من خريف هذه السنة إلى صيفها؟

ان نظرة سريعة إلى تطورات الوضع الاقتصادي في اسرائيل، منذ مجيء ليكود إلى الحكم، تبيّن أن هنالك سياستين تؤثران على مجرى الاحداث: اولاهما السياسة الرسمية التي تقرها الحكومة وتنفذها عن طريق الميزانية العامة – السنوية؛ وثانيتهما السياسة المضادة التي تقرها وتنفذها الفئات المعارضة بقيادة الهستدروت، وهذه لا تقل شأناً، من ناحية تأثيرها في الوضع، سلباً أو ايجاباً، عن السياسة الأولى. وقبل الدخول في تفصيلات هاتين السياستين وتطوراتهما، لا بد من ان نذكر بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تولد في ظلهما، وانما تعود جذورها إلى مطلع السبعينات، أي إلى بداية ظهور الضغوط التضخمية

في الاقتصاد الاسرائيلي، التي اشتدت بعد حرب ١٩٧٣ بسبب ما تكبدته اسرائيل من خسائر ونفقات باهظة خلالها، وكانت تلك الضغوط قد ادت، اضافة إلى تنشيط التضخم المالي، إلى حالة من الجمود في النمو الاقتصادي في اسرائيل، وإلى مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات وازدياد قيمة الديون الخارجية التي وصلت، لدى تسلم ليكود السلطة، إلى أكثر من عشرة مليارات دولار سنة ١٩٧٧. وقد كان من النتائج الهامة لتلك الحرب، ازدياد اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية، وبخاصة الاميركية منها؛ وذلك لتعويض خسائرها المادية، وإعادة بناء قوتها العسكرية التي اهتزت كثيراً خلالها. فمنذ نشوب تلك الحرب، ازدادت اعباء اسرائيل الامنية حتى وصلت، سنة ١٩٧٣، إلى نحو ٥٠٪ من ميزانية اسرائيل، ثم انخفضت تدريجياً بعد ذلك ليصل معدلها إلى ثلث الميزانية تقريباً خلال السنوات التي تلتها.

ويستنتج، من ذلك، ان حكومة ليكود تسلمت، لدى توليها السلطة، وضعاً اقتصادياً صعباً يعاني من ازمات على صعيد التضخم المالي والنمو الاقتصادي والعجز التجاري والديون الخارجية. وبناءً عليه، فان سياستها الاقتصادية لم تكن لتطبق دون أن تواجه عقبات كبيرة؛ الامر الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار بصورة كافية لدى اقرارها. فباستثناء بعض الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت في منتصف تموز (يوليو) ١٩٧٧، «لتصحيح المسار الاقتصادي»، والتي تمثلت في رفع اسعار بعض المواد الخام وتكاليف الخدمات، كالمحروقات والبريد واجور النقل وغيرها، ثم تخفيض الدعم الموجه لسلع التصدير والمساعدات الاجتماعية والتعليم، لم تتخذ اجراءات اخرى فعلية لملاءمة الوضع الاقتصادي وتهيئته قبل اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة، مما أدى إلى حدوث نتائج سلبية في حال تنفيذ هذه السياسة مباشرة.

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة التي اقرتها حكومة ليكود في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٨، بمثابة انقلاب في اسرائيل، وذلك لما تضمنته من اسس جديدة تنبع من عقيدة اليمين الصهيوني المبنية على تبني نظرية الاقتصاد الحر وسيلة لادارة الاقتصاد، خلافاً لعقيدة الاحزاب العمالية التي حكمت اسرائيل منذ قيامها، والمبنية على نظرية التدخل في المسار الاقتصادي وتوجيهه بما يتناسب ووضع اسرائيل. ووفقاً لسياسة ليكود هذه، ألغيت الرقابة على العملة الصعبة بصورة شبه كاملة، وجرى تعويم الليرة الاسرائيلية، أي اخضاع قيمة صرفها لقوانين العرض والطلب في السوق، وذلك بعد اجراء تخفيض كبير في قيمتها وتوحيد قيمة صرفها. وكانت الليرة تصرف، حتى ذلك الوقت، بموجب ثلاث قيم مختلفة: الأولى هي تلك التي كانت تنقل وفقها رؤوس الاموال من اسرائيل وإليها؛ الثانية قيمة الصرف للواردات؛ والثالثة قيمة الصرف للصادرات. إضافة إلى ذلك، نصت السياسة الجديدة، بعد إلغاء ضريبة الشراء، على رفع ضريبة القيمة الاضافية، وعلى تخفيض الدعم الحكومي للمواد الاساسية، الامر الذي انعكس، بصورة سلبية جداً، على الوضع الاجتماعي(٢). واتضح بعد اقرار هذه السياسة، من خلال تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وعلى رأسهم وزير المالية وزعيم حزب الاحرار في كتلة ليكود سيمحه ارليخ، ان اهدافها تتمثل في ايجاد حلول لمشكلات اسرائيل

الاقتصادية؛ وذلك عن طريق جذب رؤوس الاموال اليهودية والاجنبية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بواسطة تحويل اسرائيل إلى مركز مالي عالمي في المنطقة على غرار سويسرا في الغرب. فرؤوس الاموال المتدفقة على اسرائيل، في ظل نظام الاقتصاد الحر، كانت ستؤدي، وفق مفهوم هؤلاء المسؤولين، إلى زيادة الاستثمارات، وإلى اقامة مشاريع كبرى وتوفير إمكانات مالية لتشجيع فرع الصادرات. وبهذه الطريقة، ينتعش النمو الاقتصادي، ويتم القضاء على البطالة، وينخفض العجز في ميزان المدفوعات. وقد لخص نائب وزير المالية السابق يحزقيل فلومين هذه السياسة بقوله: مزيد من الاستثمارات، مزيد من النمو، مزيد من العمل والصادرات، تعلق اقل بالولايات المتحدة، اصلاح ميزان المدفوعات، خفض وتيرة التضخم المالي. ونتيجة لذلك: زيادة في الاجور، زيادة في القوة الشرائية ورفع مستوى المعيشة والاستهلاك الفردي(٣).

ومع بدء تطبيق هذه السياسة، اتضح للمسؤولين الاقتصاديين في حكومة ليكود ان نظرياتهم لا تتلاءم والوضع القائم. ولكن بسبب اصرارهم على المضي في تطبيق هذه السياسة، بدأت نتائجها السلبية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تتراكم شهراً بعد آخر، إلى ان وصلت، بعد اقل من سنتين، إلى حد الازمة الفعلية، لا سيما بعد ظهور النتائج الاقتصادية لسنة ١٩٧٩ والتي دفعت وزير المالية الاول في حكومة ليكود ارليخ، إلى تقديم استقالته، لافساح المجال أمام منقذٍ للوضع المتأزم. فقد وصل معدل التضخم المالي، في تلك السنة، إلى ١١١,٤٪ مقابل ٤٨٪ وصلها سنة ١٩٧٨، وذلك بعد أن شهدت اسرائيل، خلالها، موجة غلاء حطَّمت الرقم القياسي، خصوصاً في المواد الغذائية الاساسية التي ارتفعت اسعارها بمعدل ٣٠٠٪، وذلك بسبب بدء إلغاء الدعم الحكومي لها. كذلك ارتفع عجز اسرائيل التجاري، خلال تلك السنة، مقارنة مع السنة السابقة لها، بنسبة ٦٢٪، وازدادت ايضاً الديون الخارجية بالعملة الصعبة بمعدل ٥٠٪؛ حيث وصلت إلى ١٤٦٩٩ مليون دولار مقابل نحو ١٠٢٠٠ مليوناً وصلتها لدى تسلم ليكود السلطة. اضافة إلى ذلك، وصلت الديون الداخلية، حتى سنة ١٩٧٩، إلى نحو ٥٠٠ مليار ليرة، معظمها لاصحاب السندات ومشاريع التوفير وصناديق المساعدة المتبادلة وشركات تأمين وللتأمين القومي، وهي مرتبطة بجدول غلاء المعيشة وتحمل فائدة سنوية تتراوح بين ٢ - ٦٪. وتشير الاحصاءات إلى انه، خلال سنتين، من حكم ليكود، أي حتى سنة ١٩٧٩، ارتفع مجمل ديون اسرائيل الداخلية والخارجية بنسبة ٣٠٠٪، من ٢٤٠ مليار ليرة إلى ألف مليار ليرة، صرف معظمها، كما يبدو، عن طريق زيادة النفقات العامة والاستهلاك الخاص الذي ارتفع، خلال ١٩٧٩، بنسبة ٧٪. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد اتسعت الهوَّة في المداخيل بين الاسرائيليين خلال سنتين من حكم ليكود، حيث بدأت طبقة معينة بينهم، تشكل نحو ٢٠٪ من السكان، تستأثر بـ٤٧٪ تقريباً من المداخيل، بينما راحت الطبقة الفقيرة، التي تشكل نحو ٢٠٪ من السكان، تحصل على نحو ٧٪ منها فقط، الامر الذي يثبت نمو التفاوت الطبقي في اسرائيل في عهد ليكود، بشكل لم تعهده من قبل(٤).

ان كل من يتعقب تطور الوضع الاقتصادي ونتائجه، خلال الفترة الأولى من حكم

ليكود، اي في فترة ارليخ، يتبين له ان عوامل عديدة قد ساهمت في وصوله إلى حد الازمة الفعلية؛ بعضها يقع في اطار المسؤولية الرسمية، والبعض الآخر في اطار السياسة المضادة التي اتبعتها الفئات المعارضة، كما سبق واشرنا. فمثلاً، على صعيد السياسة الرسمية، لم تتمكن الحكومة من تخطيط عملية زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات بشكل يؤدي إلى تحقيق اهداف مفيدة في زيادة الانتاج والصادرات والعمالة وتوزيع المداخيل بشكل صحيح. فالزيادة في الانتاج القومي الذي ارتفع سنة ١٩٧٨ بنسبة ٥٪، وفي سنة ١٩٧٩ بنسبة ٤٪، ثم القروض الرخيصة الباهظة التي حصل عليها المستثمرون، قد استغلت جميعها في زيادة الاستهلاكين العام والخاص، وفي تحقيق ارباح عالية؛ وذلك بفضل معدلات التضخم السريعة التي تجاوزت كثيراً نسبة الفوائد الرخيصة المفروضة على قروض الاستثمار. كذلك، فإن نفقات الحكومة المتزايدة التي تمثلت في الميزانيات الموسعة، سواء في مجال الأمن أم في غيره من المجالات الأخرى، قد ساهمت كثيراً في دفع وتيرة التضخم المالي إلى درجة لم تعد معها الحكومة قادرة على ضبط الميزانية العامة التي تعتبر الاداة التي تنفذ بواسطتها السياسة الاقتصادية. وليس ازدياد العجز في الميزانية العامة، سنة بعد اخرى، منذ تولي ليكود الحكم، سوى دليل على عجز الحكومة عن ضبط الوضع الاقتصادي، وفشلها في تحقيق اهداف سياستها الاقتصادية.

كذلك ساهمت السياسة المعارضة التي قادتها الهستدروت، تحت شعار تحسين الوضع المعيشي للعمال، في زيادة تفاقم الازمة الاقتصادية. فالتناقض السياسي الداخلي القائم في اسرائيل بين حكومة ليكود من جهة، وبين المعارضة بزعامة المعراخ من جهة اخرى، قد تجسّد جلياً في الصراع الذي خاضته «حكومة» المعارضة في الهستدروت ضد سياسة الاقتصاد الحر. وقد تمثلت الاهداف المعلنة لهذا الصراع، كما اعلنتها زعامة الهستدروت، في الحفاظ على مستوى معيشة العمال بواسطة تبني مطالبيهم فيما يتعلق بزيادة اجورهم وتعويضهم الكامل مقابل كل غلاء، وزيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يحصلون عليها في اطار المؤسسات التي يعملون فيها، ثم حماية مصالح الهستدروت التي ثابرت على تطويرها، منذ قيام اسرائيل، كمستوطنات الاستيطان العامل والمؤسسات التعاونية وهيئة العاملين، والتي اصبحت مهددة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي شجعت بيع الشركات وعدم مساندة المؤسسات الضعيفة. ولكن كان هنالك هدف آخر، غير معلن، لسياسة الهستدروت هذه، وقد تمثل في العمل على زيادة حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية، بهدف شل عمل حكومة الليكود على الصعيد الداخلي واظهار عجزها، وبالتالي دفعها إلى الرحيل بأسرع وقت.

فشل سياسة هوروفيتس

لم تنجح سياسة وزير المالية الثاني في حكومة ليكود يغئال هوروفيتس في اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل، أو في التخفيف من حدة الازمة التي بدأت تتفاقم في عهد أرليخ. فسياسة شد الاحزمة التي اعلنها هوروفيتس بعد تعيينه، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، من اجل وقف تسارع وتيرة التضخم المالي وتشجيع الانتاج واصلاح

البنية الاقتصادية وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية(٥)، فشلت في تحقيق أي من هذه الاهداف؛ الامر الذي زاد من حدة الازمة الاقتصادية خلال سنة ١٩٨٠. وللتعرف على حقيقة هذه الازمة يكفي التعرف إلى النتائج الاحصائية حول الوضع الاقتصادي كما اعلنت في نهاية هذه السنة: فالتضخم وصل إلى الذروة، حيث بلغ معدله ١٣٢,٩٪ مقابل ١١١٪ سنة ١٩٧٩، مسجلاً اعلى نسبة له في المواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها بمعدل ١٥٢٪(٦). ويلاحظ من الارقام الاحصائية هذه ان تأثر الفقراء بالغلاء قد ازداد كثيراً عن تأثر الاغنياء به؛ إذ ارتفعت اسعار المنتجات التي تستهلكها العائلات التي هي في اسفل سُلَّم المداخيل في اسرائيل بنسبة ١٤٤,٣٪، بينما بلغ ارتفاع اسعار «السلة الاستهلاكية» للعائلات التي هي في اعلى السلم بنسبة ١٢٨,٢٪(٧). وعموماً، فقد ادى الغلاء، خلال سنة ١٩٨٠، إلى انخفاض مستوى معيشة الاسرائيليين باستثناء الطبقات الغنية منهم. ورغم جميع العلاوات التي حصل عليها العمال، من زيادة في الاجور وتعويض على الغلاء، فإن معدل الاجر الحقيقي قد انخفض، خلال السنة نفسها، بنسبة ٩٪؛ الامر الذي ادى إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة ٥٪(٨). وقد سجلت الاحصائيات لسنة ١٩٨٠، انخفاضاً بنسبة ٨ – ٩٪ في استهلاك المواد الغذائية خصوصاً اللحوم ومشتقاتها والحليب ومشتقاته. وبطبيعة الحال، فإن انخفاض استهلاك هذه المنتجات انما يكون، أولاً، من جانب أصحاب الدخل المحدود الذين ينتقلون إلى استهلاك مواد غذائية اقل كلفة. وكان السعي إلى خفض مستوى المعيشة القائم على خفض الاستهلاك الخاص، من الاهداف الرئيسية في سياسة هوروفيتس لتهدئة الوضع الاقتصادي، الا ان هذا الامر كان يجب ان يقرن بخفض الاستهلاك العام ايضاً؛ الامر الذي فشل هوروفيتس في تحقيقه. فقد ارتفع الاستهلاك العام، خلال سنة ١٩٨٠، بنسبة ٦٪؛ وذلك بتأثير ارتفاع الواردات الامنية، بما في ذلك بناء المطارات العسكرية في النقب، مما قضى على النتيجة الايجابية التي كانت متوخاة من وراء انخفاض الاستهلاك الخاص.

اما على صعيد الانتاج القومي القائم، فهو لم يسجل أي ارتفاع خلال السنة الماضية؛ الامر الذي يعني استمرار مجرى جمود النمو الاقتصادي، في اسرائيل، والذي بدأ منذ حرب ١٩٧٣. ومن ظواهر هذا الجمود انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة ٤ – ٥٪ مقابل ارتفاع بمعدل ٤ – ٦٪، سنوياً، حدث في الفترة ما بين ١٩٧٦ – ١٩٧٩. كذلك لم يسجل اي ارتفاع في الانتاج، في فرع البناء خلال السنة الماضية، مقابل ارتفاع بنسبة ٢٪، حدث خلال ١٩٧٩، وجمود كامل خلال ١٩٧٨. أما الارتفاع الوحيد الذي أمكن تسجيله، خلال السنة الماضية، فكان في انتاج الفرع الزراعي الذي ارتفع بنسبة ٤٪؛ وذلك رغم المشكلات العديدة التي يعاني منها على صعيد التمويل والتطوير والنقص في الطاقة البشرية. ومن ظواهر عدم النمو الاقتصادي ايضاً انخفاض الاستثمارات خلال السنة الماضية، خصوصاً في المنشآت والمعدات ووسائل المواصلات، بنسبة ١١٪، بعد ارتفاع، بالنسبة ذاتها، حدث خلال ١٩٧٩(٩). وقد حدث هذا الانخفاض في الوقت الذي تشهد فيه البورصة، في اسرائيل، انتعاشاً لا سابق له، حيث تستثمر المبالغ التي تجند بواسطتها في الاساس في شراء السندات الحكومية من اجل

تمويل الميزانية العامة بشكل جارٍ، بدلاً من استثمارها في قطاع الانتاج. «فمنذ بداية سنة ١٩٨٠ وحتى شهر تشرين الأول (اكتوبر) منها، جنّدت بهذه الطريقة حوالى ١,٥ مليار شيكل. واذا فحصنا مسار تدفق هذه الاموال يتضح لنا ان معظمها وصلت إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى واستغلت في التجارة وشراء الاراضي. حتى ان جزءاً من الاسهم الجديدة التي انفقتها مشاريع صناعية لم يكن الغاية منها الحصول على استثمارات جديدة، وانما ساعدت اصحاب هذه المشاريع على خفض استثماراتهم الخاصة بها»(١٠). أي ان الانتعاش في البورصة، والارباح التي أمكن تحقيقها بواسطة عمليات المضاربة، قد دفع المستثمرين الاسرائيليين إلى عدم توظيف اموالهم في قطاع الانتاج الذي لا يحقق الربحية الكافية في ظل سياسة حظر الدعم عنه.

كان الانجاز الوحيد الذي حققه هوروفيتس، من وراء تطبيق سياسته التقشفية، هو التحسن النسبي الظاهر في البند المدني من العجز في ميزان المدفوعات (بضائع وخدمات بدون مصاريف الأمن) الذي انخفض بقيمة ١٣٩ مليون دولار، ووصل في نهاية السنة إلى ٢,٤٦ مليار دولار مقابل ٢,٥٩٩ ملياراً سنة ١٩٧٩(١١). الا ان هذا التحسن قد جاء على حساب خفض الاستثمارات، كما سبق ورأينا، وعلى حساب خفض الواردات ورفع اسعارها. وهذا الاجراء من شأنه ان يؤدي، بعد مرور سنة او سنتين، إلى وقف عمل الآلات في المصانع اذا لم يتم تزويدها بالمواد الخام المستوردة، وعندئذ سيرتفع العجز التجاري من جديد بسبب قلة الانتاج والاسعار المرتفعة. أي ان التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري والذي يتفاخر هوروفيتس بانجازه، ليس ناتجاً عن مجرى طبيعي لزيادة الانتاج، وانما هو نتيجة لاجراء سلبي قد يعود بالضرر مستقبلاً. وعلى أي حال، فان هذا التحسن لم يؤثر على مجمل العجز التجاري في بنديه المدني والامني، الذي ارتفع من ٣,٨٣ مليار دولار، سنة ١٩٧٩، إلى ٤,٠٨ مليار دولار سنة ١٩٨٠(١٢). وقد نلمس خطورة هذا العجز في الاقتصاد الاسرائيلي اذا ما اخذنا في الاعتبار حجم الديون الخارجية التي وصلت، حتى شهر حزيران (يونيو)، من السنة الماضية، إلى ٢٠,١ مليار دولار(١٣)، الامر الذي يبرهن على شدة اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية، وبخاصة الاميركية منها، والتي يمنح جزء كبير منها على شكل قروض. وقد قامت السفارة الاميركية في تل - أبيب بنشر معلومات حول المساعدات الاميركية السخية لاسرائيل، يتضح منها ان هذه حصلت منذ قيامها وحتى تشرين الأول (اكتوبر) من سنة ١٩٨٠ على مساعدات عسكرية ومدنية من الولايات المتحدة على شكل منح وقروض، تقدر بـ ١٥,٦ مليار دولار؛ وهي ثاني بلد في العالم يحصل على مساعدات ضخمة كهذه من الخزينة الاميركية، بعد فيتنام التي كانت قد حصلت على ٢٣ ملياراً. ويمكن لمس ضخامة هذه المساعدات من خلال حسابها بطريقة أخرى، استناداً إلى المبالغ السنوية التي تحصل عليها اسرائيل؛ حيث يمكن القول انها تحصل، يومياً، على ٦ مليون دولار تقريباً من المساعدات الاميركية(١٤).

اسباب فشل سياسة هوروفيتس

تثبت نتائج دراسة الوضع الاقتصادي لسنة ١٩٨٠، المذكورة سابقاً، فشل

السياسة التي اتبعها هوروفيتس في تحقيق اية مكاسب على صعيد حل المشكلات التي يتخبط فيها الاقتصاد الاسرائيلي، خصوصاً مشكلة التضخم المالي السريع. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، ما هي اهم الاسباب التي ادت إلى هذا الفشل الذي اضطر هوروفيتس، اخيراً، إلى تقديم استقالته كوزير للمالية؟

أهم هذه الاسباب، كما يلاحظ، التركيز على إلغاء الدعم الحكومي للمنتجات الاستهلاكية الاساسية وللخدمات الضرورية، أو تخفيضه، وبالتالي التسبب في رفع اسعار هذه المنتجات والخدمات بشكل متواصل. لقد اعتمدت سياسة هوروفيتس على تقليص الدعم بهدف امتصاص سيولة فائضة من الجمهور، وذلك من اجل تقليص الطلب لديه، أي خفض استهلاكه، ومن ثم تحميله العبء الكامل في شراء هذه المواد والخدمات بكلفتها الحقيقية. الا ان ما حدث، منذ بدء تطبيق هذه السياسة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، انما يثبت عدم ملاءمتها للواقع الاسرائيلي؛ وذلك بسبب نظام الربط الوثيق القائم بين المداخيل والغلاء، والذي يضمن تعويضاً شبه كامل للجمهور، بحيث تكون النتيجة ان الاموال التي توفرها الحكومة نتيجة الغاء الدعم، تعود وتدفعها كتعويض على الغلاء، وربما بقيمة اكبر. اضف إلى ذلك ان هذه الطريقة، أي طريقة الغاء الدعم من اجل تخفيف ضغوط التضخم المالي، تؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية في اسرائيل. فارتفاع اسعار المنتجات الاستهلاكية، كالمواد الغذائية والوقود والخدمات، والمواصلات العامة، يمسُّ، اولاً، الطبقات الفقيرة التي تعتمد، في معيشتها، على اجر العمل اليومي أو على المساعدات الاجتماعية، وهي اذ لا تحصل على تعويض ملائم، فينخفض مستوى معيشتها اكثر فأكثر. كذلك فان هذا الغلاء يمس ايضاً الطبقات المتوسطة من عمال الانتاج وموظفي الخدمات الذين يحصلون على تعويض متأخر، بواسطة دفع علاوة غلاء المعيشة مرة كل ثلاثة شهور، بينما الاسعار ترتفع مرتين، وربما أكثر في الشهر الواحد. أما الطبقة المستفيدة من هذا الوضع، فهي الطبقة الغنية التي تحمل سندات الدين الحكومية المربوطة بجدول الغلاء وبقيمة الدولار، فهذه الطبقة تستغل معدلات التضخم السريعة لزيادة اثرائها بواسطة الاستثمارات المالية المربحة سواء في الاسهم أو في السندات. وخلاصة القول ان «الطريقة التي اتبعها [وزير المالية هوروفيتس]... لم تؤدِّ إلّا إلى زيادة الغلاء، وإلى قفزٍ سريع في معدلات التضخم، مما سبب تقويض الثقة بالاقتصاد الاسرائيلي. اضف إلى ذلك، انه مقابل التنازل عن اية محاولة [اخرى] لخفض معدلات التضخم، دفع الاقتصاد الاسرائيلي ثمناً مضاعفاً مرتين أو ثلاث مرات؛ اذ ان امتصاص مئات ملايين الشيكلات*، بواسطة رفع اسعار المنتجات والخدمات، سيلزم الحكومة بدفع مبالغ كبيرة [كتعويض]... مما يسبب زيادة نفقات الوزارات الاجتماعية والاقتصادية، ويلزم بادخال تعديلات إضافية على الميزانية العامة، ويمنع تنفيذ أي اقتطاع منها»(١٥).

---

* الشيكل هو العملة الاسرائيلية الجديدة التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية، في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٠، على اساس ان قيمته تساوي عشر ليرات اسرائيلية؛ والليرة هي وحدة العملة التي كانت متبعة في اسرائيل حتى ذلك التاريخ.

لقد اوضح وزير المالية هوروفيتس انه فضَّل اختيار طريقة الغاء الدعم الحكومي بصورة تدريجية، من اجل امتصاص فائض السيولة من الجمهور، بهدف موازنة المصاريف والمداخيل في الميزانية العامة؛ لأن الزيادة في المصاريف هي مصدر التضخم المالي. واضاف انه كان بامكانه تحقيق هذا الهدف، أي خفض معدلات التضخم، على حساب ميزان المدفوعات، أو بواسطة فرض ضرائب جديدة، إلَّا ان «تبذير الدولارات وزيادة عجز الميزان التجاري وارتباط اسرائيل [بالمساعدات الخارجية] سيؤدي بها خلال وقت قصير، لا يتجاوز الثلاث سنوات، إلى وضع تفتقر فيه للعملة الصعبة من اجل شراء الوقود والمواد الخام للصناعة»(١٦). الا ان اهتمام هوروفيتس بتحسين ميزان المدفوعات الاسرائيلي وخفض العجز فيه، ثم تفاخره، فيما بعد، بتحقيق انجازات ضخمة، على هذا الصعيد، لم يكن واقعياً، كما سبق وأشرنا. أما بالنسبة لامتصاص السيولة بواسطة فرض ضرائب جديدة، وهي الطريقة التي شاعت كثيراً في عهد الحكومات السابقة، فان حكومة ليكود قد تجنبتها تقريباً. فباستثناء رفع نسبة ضريبة القيمة الاضافية ضمن السياسة الجديدة التي اقرت في بداية عهد ليكود، لم تفرض ضرائب اخرى هامة؛ والسبب الاساسي، كما يبدو، يعود إلى تجنب المواجهة مع الهستدروت بخصوص زيادة اجور العمال. فتجميد اتفاقات الاجور، في القطاع العام، بالاتفاق مع الهستدروت، حتى سنة ١٩٨١، كان الاساس في سياسة هوروفيتس الذي راعى، خلال فترة عمله كوزير للمالية، عدم خرق هذه الاتفاقات وخلق ذريعة لتوتير علاقات العمل، وربما بشكل لم تعهده اسرائيل من قبل، على خلفية التناقض القائم بين سياستي الحكومة والهستدروت. ومن هنا يمكن فهم اصراره على عدم تلبية مطالب المعلمين حول زيادة اجورهم، خلال الازمة الحكومية الاخيرة،ومن ثم تفضيله الاستقالة، خوفاً من ان يكون ذلك بداية لمطالب اخرى من جانب مختلف الفئات العمالية؛ الامر الذي سيزيد حتماً الوضع الاقتصادي سوءاً، لأنه سيؤدي إلى زيادة نفقات الحكومة.

ان اخفاق هوروفيتس في كبح جماح نفقات الحكومة، هو من الاسباب الرئيسية التي ادت إلى فشل سياسته. فرغم صراعه ضد الوزراء الذين كانوا يطالبون دائماً بتوسيع الميزانيات المخصصة لوزاراتهم، فان هوروفيتس لم ينجح في اجراء تخفيض حقيقي فيها، الامر الذي كان يعني مزيداً من النفقات العامة يتجاوز المداخيل، أي عجزاً متزايداً في الميزانية يؤدي إلى مزيد من اصدار الاوراق النقدية لتغطية هذه النفقات، وبالتالي تنشيط مجرى التضخم. وكان الاقتطاع من الميزانية العامة، وبالتالي خفض نفقات مختلف الوزارات، يتطلب اتفاقاً بين الوزراء بشأن خطة عمل اقتصادية واجتماعية موحدة، الامر الذي لم يتوافر منذ اصبح هوروفيتس وزيراً للمالية. فسياسة «ليس لدي اموال» لم تترجم إلى خطة عمل متفق عليها داخل الحكومة، وبالتالي لم يتمكن هوروفيتس من تطبيقها. كما ان اسلوب بحث السياسة الاقتصادية ضمن لجنة وزارية خاصة، قبل طرحها أمام الحكومة، لم يؤد إلى بلورة مواقف موحدة بشأن السياسة التي ستتبع. وقد ادى هذا الامر إلى شلّ قدرة وزير المالية على التحكم بالوضع الاقتصادي، من خلال بنود الميزانية، مما اضطره إلى تقديم ميزانية اضافية للسنة المالية الجارية، ادت إلى رفع

الميزانية العامة من ٦٥٣ مليار ليرة، كما كان مقرراً في بداية السنة المالية، إلى ٩٠١ مليار. وبموجب هذا «التعديل»، فان العجز في الميزانية سيرتفع بنسبة ١٠٠٪، أي من ٢٦,١ مليار ليرة كما كان مقرراً، إلى ٥٢,٢ مليار، مما يعني اصدار ٢٦,١ مليار ليرة جديدة، ستنفق في تمويل مصاريف الحكومة دون ان تستند إلى أي مدخول حقيقي، وهذا يعني المزيد من التضخم المالي(١٧).

ان فشل هوروفيتس في ضبط الانفاق العام لا يبرئه، على أي حال، من المسؤولية في دفع الازمة الاقتصادية إلى درجة التضخم السريع. فهو لم يتخل عن مبادىء الاقتصاد الحر، كما اقرتها حكومة ليكود في بداية عهدها، وقد انعكس تمسكه بهذه المبادىء في استمرار ازدهار التجارة في السوق المالي على حساب فرع الانتاج. كذلك لم يدرك «ان اسرائيل، بوضعها الخاص، وعجزها [المالي] الكبير، لا يمكنها ان تتحمل تحولاً شديداً نحو قيمة صرف موحدة [لعملتها]. فهي بحاجة لسنين طويلة إلى ثلاث قيم صـرف: للواردات وللصادرات ولتحويل مبالغ التبرعات والمساعدات والقروض والتعويضات وسائر الرساميل الاخرى المحوَّلة إليها. وبهذه الوسيلة فقط، يمكن محاربة العجز في ميزان المدفوعات دون شقّ سدود التضخم المالي(١٨)، بواسطة توجيه مسار تدفق العملة الصعبة، حيث تدفع حوافز للصادرات ويمنع الاستيراد غير الضروري للاستثمار والانتاج مع تفضيل استيراد المواد الخام اولاً، ثم تحديد الصفقات المالية غير الانتاجية. وثمة في اسرائيل من يرى، وربما عن حق، «ان عودة التخطيط الحكومي والتوجيه الاقتصادي من اجل تجديد النمو المترافق مع توزيع عادل وصحيح للعبء، يمكن ان يحقق تقدماً في الاتجاه الصحيح، وهذا ما لم يفعله هوروفيتس؛ ولذلك فشل»(١٩).

إضافة إلى ذلك، فإن هوروفيتس لم يبادر إلى تجديد النمو الاقتصادي كوسيلة لحلحلة الازمة، خصوصاً وان تجميده لفترة طويلة من شأنه ان «يمس معنويات الجمهور وتوقعاته، ويقلل من احتمالات اصلاح الوضع الاقتصادي. فسياسة الكبح تصلح لفترة قصيرة كعلاج عن طريق الصدمة، وكبداية اصلاح بعد وقوع ازمة أو نشوب حرب. الا انه لا يمكن مواصلة هذه السياسة لسنوات طويلة - وعملياً منـذ سنة ١٩٧٤. فتجديد النمو الاقتصادي يمكن ان يؤدي، فقط، إلى بداية الاصلاح؛ حيث يمكن زيادة حجم «الكعكة» الاقتصادية وتبديل النسبة داخلها بين الاستهلاكيْـن العام والخاص، وذلك من خلال تفضيل ما يساهم في زيادة الانتاج، وبين الاستثمار والتوفير، والربحية لرأس المال والانتاج. [خلافاً لذلك] يصعب في اقتصاد متعدد الوجوه وديمقراطي تبديل النسب بين مركباته عندما يكون الامر مرتبطاً بحدوث بطالة بين العمال وعوامل الانتاج»(٢٠).

خطة اقتصادية انتخابية

على خلفية الأزمة الاقتصادية القائمة في اسرائيل، قدم هوروفيتس للحكومة، قبل استقالته، مشروع ميزانية للسنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢ التي تبدأ في نيسان (ابـريل) ١٩٨١، مرفقاً بخطة اقتصادية شاملة لتلك السنة. وفي مشروعه هذا، أدخل هوروفيتس، للمرة الأولى منذ توليه منصب وزير المالية، تغييراً في سلم الاولويات، حيث وضعت مشكلة

التضخم المالي في الدرجة الأولى منه بدلاً من «تحسين ميزان المدفوعات» كما كان الأمر في السابق. أما الوسيلة الاساسية المقترحة لخفض معدلات التضخم، في هذا المشروع، فهي تقليص نفقات الحكومة التي تجاوزت الحدود في الميزانية الجارية كما سبق واشرنا. وفي هذا الاطار، يقترح هوروفيتس عدم تجاوز حجم النفقات لسنة ١٩٨١، والبالغ ٩١,٧ مليار شيكل، مقابل ٩٠,١ مليار شيكل في السنة المالية الجارية. وللحفاظ على هذا الحجم من النفقات يدعو إلى اتباع سياسة الكبح في مجالات الطاقة البشرية، الأمن والهيئات التي تتلقى دعماً من ميزانية الدولة. ففي مجال خفض الطاقة البشرية في القطاع العام، ورد في هذا المشروع ان عدد العاملين فيه يصل إلى نحو ٣٦٠ الفاً يشكلون ثلث مجموع العاملين في اسرائيل، وانه لا يمكن تقليص نفقات الحكومة دون اجراء تخفيض كبير ومتواصل في عددهم. وبناءً على ذلك، يقترح هوروفيتس تخفيض ٩٪ من عددهم خلال السنة الحالية، ثم فرض حظر كامل على قبول عاملين جدد، بحيث يكون بالامكان خفض ٣٪ منهم ايضاً في السنة المالية المقبلة[٢١]. وبالنسبة لنفقات الأمن المحلية، اقترح هوروفيتس تخفيضها من ١٥,٥ مليار شيكل إلى ١٥ ملياراً، وذلك بواسطة تقليص حجم القوات في الجيش الاسرائيلي، وخفض عدد العاملين في جهاز الأمن ثمانية آلاف عامل، واعادة النظر في نظام توزيع الجيش ثم تحويل جزء كبير من الانتاج الأمني إلى التصدير[٢٢]. كذلك اقترح تقليص خدمات التعليم، وتخفيض عدد العاملين في دوائر الشؤون الاجتماعية، وتقليص الخدمات في المستشفيات، وتحديد الخدمات التي تقدمها مؤسسة التأمين القومي وتقليص نفقاته بـ ٢٠٠ مليون شيكل، ثم تأخير تنفيذ قرار زيادة مخصصات الاولاد، ووقف تنفيذ مشروع التقاعد الرسمي. أما في مجال الدعم، فان هوروفيتس يقترح، في مشروعه، الغاء الدعم على الوقود وتقليصه جداً على المياه، بحيث يبقى الدعم قائماً بالنسبة للخبز والمواصلات العامة فقط، اضافة إلى ملاءمة اسعار المنتجات الاستهلاكية الاخرى مع الزيادة في تكاليف الانتاج[٢٣].

بدأ النقاش في اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية حول مشروع الميزانية للسنة المقبلة والخطة الاقتصادية المرفقة به واللذين قدمهما هوروفيتس، في ظل اجواء الانتخابات النيابية لهذه السنة. وبدا واضحاً، أمام الوزراء، ان احتمالات فوز ليكود في هذه الانتخابات تتضاءل اكثر فأكثر في حال استمرار الازمة الاقتصادية في وضعها الحالي،لذلك اعتبروا ان بداية اصلاح الوضع الاقتصادي أو التخفيف من مظاهر الازمة اللاحقة به، تبدو من الامور المحتمة في هذه الفترة. ومنذ بداية النقاش المذكور، اتضح ان المطلوب لديهم وما يوافقون عليه هو خطة اقتصادية انتخابية، حتى ولو كلفهم ذلك التراجع عن جزء هام من مبادىء سياسة الاقتصاد الحر التي اقروها سابقاً. لذلك كثرت اعتراضاتهم على مشروع هوروفيتس، خصوصاً حول ما يتضمنه من تقليص في ميزانيات الوزارات الاجتماعية وخفض الدعم على المنتجات الاستهلاكية. ورغم تحذير هوروفيتس، في بداية النقاش، من ان الحكومة قد تفقد السيطرة تماماً على الوضع الاقتصادي، اذا ما استمرت معدلات التضخم في الارتفاع، وتأكيده على ان مشروع الميزانية الذي قدمه هو «مشروع مغلق تماماً» لا يمكن توسيع اطاره، فإن الاعتراض من جانب الوزراء في

اللجنة الحكومية بقي قائماً. وقد اقترحوا خطة، لاقت تأييداً من جانب اكثرية اعضاء الحكومة فيما بعد، ترتكز على تخصيص ملياري شيكل لدعم المنتجات والخدمات الضرورية مثل الوقود والكهرباء والمياه والمنتجات الغذائية الاساسية والمواصلات العامة ورسوم صندوق المرضى والضرائب البلدية، ومنع ارتفاع اسعارها أكثر من ٤٪ شهرياً، ابتداءً من نيسان (ابريل) ١٩٨١، ثم العمل على تجميد اسعارها بصورة كاملة حتى ذلك التاريخ. واقترحوا كذلك على الهستدروت التنازل عن جزء من زيادات الاجور في السنة المقبلة، مقابل تعديل نقاط الاعفاء في ضريبة الدخل، وتعديل مخصصات الاولاد اربع مرات في السنة بدلاً من مرتين، كما هو الوضع الآن[٢٤]. كذلك تضمنت اقتراحاتهم عدم فرض ضرائب جديدة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، خصوصاً على التجارة في البورصة «على اعتبار انها تشكل عامل امتصاص لمليارات الشيكلات، مما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم»[٢٥].

ويلاحظ ان أهم ما يميِّز هذه الخطة هو العودة إلى سياسة الدعم من اجل كبح ارتفاع الاسعار وخفض معدلات التضخم المالي شهرياً، أي بدء التخلي عن المبدأ الاساسي في سياسة الاقتصاد الحر، الذي نصَّ على الغاء الدعم انطلاقاً من سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي. ويبدو ان هنالك سببين اساسيين دفعا اعضاء اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، لاقتراح خطة كهذه: الأول منهما هو التسليم بفشل سياسة الاقتصاد الحر عقيدة واسلوباً، منذ بداية تطبيقها في فترة ارليخ وحتى الآن، اذ ان هذه السياسة «كان يجب ان يرافقها تقليص كبير في تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، خصوصاً في مجال الخدمات الاجتماعية، سوية مع شد الحزام [في الميزانيات العامة]. الا ان سياسة الاقتصاد الحر والتعليم الثانوي المجاني [مثلاً] لا يمكن ان يلتقيا، والنتيجة الفورية زيادة الضغط على صعيد التضخم المالي السريع. ومن بعد يذكر، اليوم، برامج ليكود وداش، في آن واحد، التي وعدت بتخفيض معدلات التضخم السنوية، بحيث لا تتجاوز الخمسة عشر بالمئة؟»[٢٦]. والسبب الثاني يعود إلى كون هذه السنة سنة انتخابية، وكسب اصوات الناخبين امر تفرضه المصلحة، خصوصاً اذا كان هؤلاء من الطبقات التي تتأثر تأثراً مباشراً بسياسة الدعم والميزانيات الاجتماعية. لذلك يمكن تسمية سياسة الحكومة الاقتصادية حتى موعد اجراء الانتخابات، في اواخر حزيران (يونيو) المقبل، سياسة اقتصادية انتخابية، اذ انه «بعد ثلاث سنوات ونصف السنة، من اجراء التجارب الفاشلة حول معالجة المشكلات الاقتصادية في اسرائيل، يتخلى وزراء ليكود عن مبادىء الانقلاب الاقتصادي، مبدين استعدادهم للعودة إلى اتباع اسلوب الدعم، كمحاولة اخيرة لخفض معدلات التضخم المالي واستمالة جمهور الناخبين... ويزداد الانطباع [من خلال المناقشات الاقتصادية داخل الحكومة] بأن الاهتمام، لدى اعضائها، ينصب على النصف الأول من السنة المالية، لذلك فهم على استعداد لاعادة دعم الوقود والمنتجات الاستهلاكية الاساسية، تاركين مسألة الاهتمام بتغطية نفقات هذا الدعم للحكومة المقبلة...»[٢٧]. ومهما يكن، فإنه يبدو ان قرار الحكومة حول التوقف عن سياسة المبادرة إلى رفع الاسعار، عن طريق الغاء الدعم، وهي السياسة التي اتبعتها منذ توليها

الحكم خصوصاً منذ اعلانها الحرب على دعم المنتجات الاستهلاكية والخدمات الحيوية، انما يعتبر تحولاً هاماً على الصعيد الاقتصادي البحت، حتى يمكن القول انه بمثابة انتصار لمعارضي «الانقلاب الاقتصادي» منذ بداية تطبيقه.

ويلاحظ ان الحكومة لم تتوقف عند هذا القرار، أي تجميد الاسعار حتى نيسان (ابريل) المقبل، ثم العودة إلى سياسة الدعم بعد ذلك، كما سبق وذكرنا، وانما بدأت ايضاً فتح «حنفيات» مالية اخرى لتحسين اوضاع الناخبين. فمثلاً، قررت، في نهاية السنة الماضية، تعديل نقاط الاستحقاق في مخصصات الاولاد اربع مرات سنوياً بدلاً من مرتين، ابتداءً من كانون الثاني (يناير) الماضي. وبموجب هذا التعديل، سترتفع مخصصات الولد الواحد في العائلة من ١١١ إلى ١٤٤ شيكل، والولدان من ٢٢٢ إلى ٢٨٢ شيكل، والثلاثة اولاد من ٤٤٤ ألى ٥٦٤ شيكل والاربعة من ٦٩٤ إلى ٨٨١ شيكل[٢٨]. والواضح ان الغاية من هذه الزيادة في المخصصات، هي استمالة العائلات كثيرة الاولاد التي تنتمي بمعظمها إلى الطبقة الفقيرة في اسرائيل. والجدير بالذكر هنا، ان اغلبية اصوات هذه العائلات قد منحت لليكود في الانتخابات السابقة، وذلك بسبب الوعود التي اغدقها عليها خلال المعركة الانتخابية والتي تتعلق بتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. الا ان عدم الوفاء بهذه الوعود، خلال السنوات الثلاث الماضية، وازدياد اوضاع هذه العائلات سوءاً، يحول مراهنة ليكود مرة اخرى، على كسب أصواتها، إلى مراهنة شبه فاشلة، خصوصاً وان بعض المنافع المادية لن تساعد في اصلاح اوضاعها بصورة جذرية.

كذلك بدأت الحكومة تراهن على استمالة بعض الفئات من العاملين في القطاع العام، كالمعلمين مثلاً، عن طريق منحهم زيادات في الاجور. وعلى هذه الخلفية، نشبت الازمة الاخيرة في الحكومة الاسرائيلية التي ادت إلى استقالة وزير المالية هوروفيتس، وإلى تقديم موعد الانتخابات للكنيست إلى اواخر حزيران (يونيو) المقبل. وتعود اسباب هذه الازمة إلى انقسام اعضاء الحكومة بين اكثرية يتزعمها وزير المعارف زفولون هامر من حزب المفدال، تؤيد مطالب المعلمين حول زيادة رواتبهم؛ واقلية بزعامة وزير المالية المستقيل هوروفيتس ترفض اية زيادة من شأنها ان تزيد العجز في الميزانية العامة وتؤدي إلى مزيد من المطالب المماثلة من جانب فئات مهنية اخرى رُفضت مطالبها في السابق، كالاطباء والمهندسين مثلاً. واستندت مطالب المعلمين هذه إلى توصيات لجنة عتسيوني التي بادرت الحكومة إلى تشكيلها، في بداية عهدها، لبحث وضع المعلمين بصورة جذرية وشاملة. والجدير بالذكر، ان الحكومة رفضت توصيات هذه اللجنة، بعد عرضها أمامها قبل سنتين، ثم عادت ورفضتها مرة اخرى قبل سنة ونصف السنة تقريباً، أي خلال الاشهر الأولى من عمل هوروفيتس كوزير للمالية، فما الذي تبدّل الآن في الواقع الاقتصادي من اجل تبدل هذه التوصيات؟ «لقد ازداد التضخم المالي والبطالة، وتوقف التحسن في ميزان المدفوعات وارتفع العجز في الميزانية العامة. [رغم ذلك] كان هنالك احتمال ضعيف لخلق نوع من الاستقرار في جبهة علاقات العمل، وقد نتج ذلك بفضل صمود الحكومة [خلال السنة الماضية] أمام مطالب الاطباء... واصبح احتمال تثبيت الوضع نهائياً في هذه الجبهة الحساسة متعلقاً بطريقة معالجة قضية المعلمين. وليس من

شك في ان المصلحة الاقتصادية كانت تستوجب تحييد، أو تأخير، تنفيذ بند الاجور في توصيات لجنة عتسيوني، حتى وان كان ذلك سيتسبب في اضراب متواصل من جانب المعلمين. الا ان واجب الحفاظ على شعبية [وزير المعارف] هامر، المرتبط بتحسين اوضاع ستين ألف معلم والوقوف إلى جانبهم في حال اعلانهم الاضراب، هو اقوى من المصلحة الاقتصادية. ولهذا السبب، فوزير المعارف تصرف بشكل منهجي لتخطي معارضة هوروفيتس بشأن تحويل مليارات من الشيكلات إلى المعلمين، وبعدهم إلى سائر العاملين في القطاع العام»[٢٩]. والجدير بالذكر ان الحزب الديني القومي (مفدال)، الذي ينتمي إليه هامر، يتمتع، منذ نشأته، بنفوذ قوي داخل جهاز التعليم في اسرائيل، وليس عجيباً إذن أن تستغل فترة ما قبل الانتخابات لتحقيق منافع مادية لهذا الجهاز، خصوصاً اذا كان هذا الامر يحظى بتأييد الاغلبية في الحكومة.

تخفيض ميزانية الدفاع

إثر هذه الازمة التي ادت إلى استقالة هوروفيتس من الحكومة، وإلى انسحابه ورفاقه اعضاء لاعام من ليكود نهائياً، يطرح السؤال: ماذا استطاع هوروفيتس ان يحقق قبل رحيله، على صعيد اقرار مشروعه الاقتصادي للسنة المالية المقبلة، كما جرى عرضه سابقاً؟ يبدو ان الانجاز الوحيد الذي استطاع هوروفيتس تحقيقه هو موافقة الحكومة على تخفيض ميزانية الدفاع؛ الامر الذي أثار معارضة شديدة من جانب قيادة الجيش. فقد قررت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية تخصيص مبلغ ١٥,٥ مليار شيكل للدفاع في ميزانية السنة المقبلة، في الوقت الذي طلبت فيه قيادة الجيش تخصيص مبلغ يصل إلى ٢١,٥ مليار شيكل. والجدير بالذكر، ان نفقات الأمن تشكل اليوم نحو ٣٥٪ من الانتاج القومي القائم في اسرائيل. وقد ازدادت نفقات الأمن المحلي ثلاثة اضعاف ونصف منذ سنة ١٩٧٤، ومنذ سنة ١٩٧٣، اصبحت الزيادة في نفقات الأمن تفوق الزيادة في الانتاج القومي القائم[٣٠]. ويلاحظ انه بعد كل حرب تخوضها اسرائيل تزداد نفقات الأمن فيها، ولا تنخفض حتى في حال عودة الهدوء إلى المنطقة. فمنذ سنة ١٩٧٤، استثمرت اسرائيل ١٠ مليار دولار في مجال نفقات الأمن، وارتفعت نسبة الطاقة البشرية العاملة في الجيش ثلاثة اضعاف منذ سنة ١٩٦٥، مقابل زيادة بنسبة ٤٠٪ فقط في مجموع العاملين في الاقتصاد[٣١].

وقد اثار تخفيض ميزانية الدفاع استياءً شديداً لدى الاوساط العسكرية في اسرائيل؛ وذلك في الوقت الذي ظهر فيه ان خلافاً حول تقرير نتائج هذا الامر، قد نشبت بين كبار المسؤولين في وزارة الدفاع وبين قيادة الاركان في الجيش. ففي حين اعلن نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، ان الجيش يمكنه تدبير اموره بميزانية مخفضة[٣٢]، بادرت قيادة الاركان إلى تقديم مذكرة مفصلة إلى رئيس الحكومة وإلى اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، حول نتائج تخفيض الميزانية على صعيد العمل في الجيش، سيفصل، بموجبها، نحو عشرة آلاف من العاملين في الجيش، بينهم اربعة آلاف من المجندين الدائمين، وسيتضرر انتاج طائرة الكفير ومشروع تطوير طائرة لافي، وسينخفض حجم التدريبات والعمالة في جميع أجهزة الجيش بما في ذلك سلاح الجو. وبموجب هذه الوثيقة،

فانه يتوقع انخفاض في مستوى الجيش ونوعيته، قد يترك آثاره بمضي الوقت حتى في المجال العملياتي، وخصوصاً في تشكيلات الاحتياط(٣٣). ورداً على هذه المذكرة، اعلنت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية ان قرارها نهائي فيما يتعلق بحجم ميزانية الدفاع، الا انها التزمت، أمام قيادة الجيش، بإعادة البحث في متطلبات الأمن خلال النصف الثاني من هذه السنة، واذا اتضح، حقاً، ان الجيش بحاجة إلى زيادة في ميزانيتـه، ستخصص له وزارة المالية نصف مليار شيكل اضافي. غير انه يبدو ان هذا الالتزام غير واقعي، خصوصاً اذا اخذنا بعين الاعتبار انه بات شبه مؤكد ان حكومة بديلة ستتولى الامور خلال النصف الثاني من السنة الجارية، وربما قررت إعادة البحث في مسألة ميزانية الدفاع من اساسها.

ومهما يكن، فان تخفيض ميزانية الدفاع أثار ردود فعل مختلفة في اسرائيل، وقد تراوحت هذه الردود بين التأييد والمعارضة. فمؤيدو القرار يبررون تأييدهم بأن الجيش يجب ان يأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي السيء من جهة، ثم المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة من جهة اخرى، كالسلام مع مصر والحرب في الخليج التي تحتم خفض الاعباء الأمنية في اسرائيل. وحسب قول احدهم، «ينبغي الا تتجاوز ميزانية الجيش ١٢٪ من الانتاج القومي القائم، وعلى رئيس الاركان الذي لا يستطيع تنفيذ هذه المهمة اخلاء منصبه، لأن اسرائيل لا تستطيع، وليست ملزمة، باستثمار نسبة اكبر من انتاجها القومي في جيشها، خصوصاً وان نسبة كهذه تقريباً تستثمرها الدول الكبرى في العالم في نفقاتها الأمنية»(٣٤).

أما معارضو تخفيض ميزانية الدفاع، فإنهم يركزون معارضتهم على الطريقة التي خفضت بها الميزانية، فهم يرون ان الصراعات الحزبية أثرت لدى اتخاذ القرار. فبيغن، بصفته وزيراً للدفاع، وافق مرغماً على قرار التخفيض، خشية من استقالة هوروفيتس وانسحابه ورفاقه من ليكود؛ وهو ما حدث، على أي حال، بعد اتخاذ هذا القرار بفترة قصيرة. كذلك ساند شارون مطلب هوروفيتس حول تخفيض هذه الميزانية؛ وذلك بسبب خيبة أمله من بيغن الذي رفض تعيينه وزيراً للدفاع(٣٥). وعلى أي حال، فإن قـرار تخفيض ميزانية الدفاع الذي سيبدأ تنفيذه في ميزانية السنة المالية المقبلة، ربما بقي معلقاً حتى الانتخابات، اذ لن تقدم حكومة ليكود على اتخاذ أية خطوة من شأنها، مثلاً، اقالة عشرة آلاف عامل في جهاز الدفاع.

اريدور وزير المالية الثالث في حكومة ليكود

كانت استقالة هوروفيتس من الحكومة والتي دخلت حيّز التنفيذ في ١٣ كـانون الثاني (يناير) الماضي، بمثابة اعلان نهائي لفشله في تطبيق سياسته بشكل صحيـح. فالازمة الاقتصادية التي بدأت تشتد في فترة ارليخ، لم يكن بالامكان وقف تفاقمها في فترة هوروفيتس، وذلك على الرغم من الاجراءات التقشفية التي اعلنها هذا الاخير، الذي يبدو ان دوافع استقالته لم تكن تتعلق بقضية زيادة رواتب المعلمين، بقدر ما كانت تتعلق بفشله في كسب تأييد الحكومة لسياسته في سنة الانتخابات، خصوصاً وانه عارض زيادة

الانفاق الحكومي على حساب العجز في الميزانية؛ الامر الذي لم يلق استحساناً لدى الوزراء. اضف إلى ذلك، ان هوروفيتس الذي ينتمي إلى قائمة لاعام، لم يكن مقبولاً داخل الحكومة سواء بسبب سياسته الاقتصادية أم بسبب وضعه غير المستقر في ليكود، وتهديداته المستمرة بالانسحاب.

ويعدّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي من القضايا المهمة التي تطرح على بساط البحث قبل كل انتخابات، بحيث يجري الحكم اولاً على انجازات الحكومة من خلال ما حققته على هذين الصعيدين. وبعبارة اخرى، يمكن القول ان ايجابية الوضع الاقتصادي أو سلبيته، هما المقياس لمدى شعبية الحكومة. والجدير بالذكر هنا، ان احد الاسباب الرئيسية لسقوط المعراخ، خلال الانتخابات السابقة في اسرائيل، يعود إلى سوء الوضع الاقتصادي خلال تلك الفترة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تكون الازمة الاقتصادية الراهنة في اسرائيل السبب المباشر في سقوط ليكود في الانتخابات المقبلة، كما تتوقع استقصاءات الرأي العام؟

لقد ادت الازمة الاقتصادية، حتى الآن، إلى تسليم الحكومة بتقديم موعد الانتخابات من خريف هذه السنة إلى صيفها. أي انه لم يبق أمام حكومة ليكود، كي تحسّن «مواقعها» الاقتصادية والاجتماعية لدى الاسرائيليين، وتتمكن بالتالي من كسب ثقتهم واصواتهم، سوى بضعة اشهر فقط. لذلك كان تعيين وزير الاتصال يورام اريدور، المقرب جداً من رئيس الحكومة، وزيراً للمالية خلفاً لهوروفيتس، بمثابة تعيين سياسي فرضه بيغن ووزراء حيروت في الحكومة، رغماً عن ارادة حزب الاحرار الذي يحتفظ لنفسه، منذ تولي ليكود السلطة، بحق اشغال هذا المنصب. ويبدو ان هناك عدة اعتبارات لتعيين اريدور، لا تصب كلها في مجرى قدرته على ادارة الاقتصاد؛ وذلك على الرغم من كونه وزير المالية الأول في اسرائيل الذي حصل على ثقافة اكاديمية في الاقتصاد. فهنالك اعتبار كونه أحد المخلصين لحركة حيروت والمقربين جداً من بيغن، كذلك فهو متحرر نوعاً ما من الطابع «البورجوازي» الذي تميز به وزيرا المالية السابقان في الحكومة، وعلى هذا الاساس فهو من مؤيدي شعار «تحسين اوضاع الشعب»، كما رفعه ليكود في حملته الانتخابية السابقة. ويمكن معرفة اتجاه سياسته الاقتصادية التي سيطبقها، خلال الاشهر المتبقية حتى الانتخابات، من خلال رسائله إلى وزير المالية السابق هوروفيتس قبل تعيينه بستة اسابيع تقريباً، حيث يشرح افكاره حول طريقة معالجة التضخم المالي وخفض معدلاته خلال وقت قصير. وقد حصر اريدور افكاره تلك في جملة خطوات اهمها دفع علاوة غلاء معيشة شهرياً مرتبطة ارتباطاً كاملاً بجدول غلاء الاسعار ابتداءً من نيسان (ابريل) ١٩٨١، ثم دفع زيادات حقيقية على اجور العمال تتناسب وقيمة الزيادة في الانتاج. وفيما يتعلق بالضرائب، اقترح خفض نسبة الضريبة على الوقود بصورة تدريجية، ثم رفع قيمة ضريبة القيمة المضافة. كذلك قدم أريدور اقتراحات أخرى تتعلق بمداخيل الحكومة، من اجل تمويل مصاريفها، وامتصاص السيولة الزائدة من الجمهور، وذلك عن طريق تحسين شروط بيع سندات الدين وشروط مشاريع التوفير، ثم خفض معدل الانخفاض في قيمة العملة بواسطة تثبيت قيمة صرفها، عن طريق بيع العملة

الصعبة للجمهور وتشجيع مشاريع التوفير بالدولار. وعلى صعيد الغلاء، اقترح اريدور وقف عملية رفع الاسعار المتواصلة بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية الاساسية، بواسطة دعمها في الاساس، ثم العمل على كبح الميزانية العامة(٣٦). ويبدو واضحاً، من خلال هذه الاقتراحات، ان اريدور لا ينظر إلى الفائدة الاقتصادية على المدى البعيد بقدر ما تهمه النتائج الفورية على المدى القصير. فتخفيض الاسعار، ودفع تعويضات كاملة على الغلاء، ثم زيادة اجور العمّال، ستؤدي حتماً إلى زيادة نفقات الحكومة وبالتالي إلى زيادة العجز في الميزانية، مما يضر بالوضع الاقتصادي ويلزم الحكومة باتخاذ اجراءات مضادة.

ان قصر ولاية اريدور المتوقعة، كوزير للمالية، لا يعني بالضرورة ان سياسته أو اجراءاته ستكون عديمة التأثير اقتصادياً، خصوصاً وانه ملزم بتنفيذ مهمتين اساسيتين: اولاهما تتعلق بتقديم مشروع ميزانية اضافية لهذه السنة؛ وثانيتهما هي تقديم مشروع الميزانية العامة للسنة المالية المقبلة إلى الكنيست لاقراره قبل بدء السنة المالية الجديدة في نيسان (ابريل) ١٩٨١. وتمهيداً لتقديم مشروع الميزانية الاضافية الثالثة، منذ بداية السنة المالية الجارية، قام اريدور بتقديم أول مشروع قانون له إلى الكنيست، في ٢٩ كانون الثاني (يناير) الماضي، حول تحسين شروط التوفير القصيرة الاجل بواسطة رفع الفائدة عليها، وذلك من اجل زيادة مداخيل الحكومة في الاشهر المقبلة لتتمكن من تغطية جزء من العجز في الميزانية الذي سيرتفع بفعل النفقات في الميزانية الاضافية لهذه السنة.وكان الدافع الاساسي لتقديم هذه الميزانية الاضافية، هو النفقات المتزايدة على بناء المستوطنات والالتزام بدفع تعويضات كبيرة لمستوطني مشارف رفح، أي زيادة فائض الطلب الحكومي؛ حيث يتوقع وصوله إلى أكثر من ١٠٠ مليار ليرة في نهاية السنة المالية الجارية، الامر الذي يشكل حافزاً اساسياً لدفع معدلات التضخم، ومن شأنه ان يقضي على كل أثر ايجابي لاي توفير من جانب الجمهور(٣٧). واضافة إلى تحسين شروط مشاريع التوفير لتغطية جزء من العجز، لجأت وزارة المالية إلى تطبيق سلسلة من الاجراءات الاولية، قضت برفع اسعار محدود للمنتجات الاستهلاكية الحيوية، مثل السولار والنفط والغاز والكهرباء والمياه ومشتقات الحليب بنسب تراوحت بين ٦ – ١٥٪، وخفض اسعار السلع الاستهلاكية الكمالية المستوردة في الاساس بواسطة منح تسهيلات للمستوردين، الامر الذي اثار اعتراضاً شديداً لدى مختلف الدوائر في اسرائيل، واعتبر مناقضاً للسياسة السابقة التي عملت على تحسين ميزان اسرائيل التجاري بواسطة تشجيع الصادرات وتحديد الواردات. ويبدو ان الهدف الرئيسي من وراء تخفيض اسعار السلع الكمالية هو امتصاص سيولة من ايدي الجمهور بواسطة تحويلها إلى المنتجين الاجانب، مما يؤدي إلى خفض الطلب في السوق المحلي، وبالتالي خفض وتيرة ارتفاع الاسعار، اي بمعنى آخر محاربة التضخم المالي على حساب ميزان المدفوعات.

ان فترة اريدور، وان كان من المتوقع ان تكون قصيرة، تحمل الكثير من المخاطر التي يمكن ان تحدثها سياسة اقتصادية خاطئة تقوم على تحسين مصطنع للوضع الاقتصادي، يتمثل اساساً في خفض معدلات التضخم المالي سواء على حساب زيادة

العجز في الميزانية أو على حساب ميزان المدفوعات؛ الامر الذي بدأت تحذر منه الدوائر المعارضة. فقد اعلن رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست غاد يعقوبي (المعراخ) ان حكومة ليكود تنوي أن يتدفق مبلغ يتراوح بين ٨ - ١٠ مليار شيكل إلى السوق، وأن يزداد العجز التجاري بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠ - ٦٠٠ مليون دولار، من اجل تحسين مواقعها قبل الانتخابات. واضاف ان تدفيق هذه الاموال سيتم بواسطة زيادة الدعم على المنتجات الاستهلاكية الاساسية وعلى الوقود، بحيث يؤدي إلى خفض مصطنع لمعدلات التضخم، الامر الذي ستكون له نتائج اقتصادية سلبية خلال الفترة المقبلة[٣٨]. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الخطط الاقتصادية التي جرى بحثها في الحكومة، سواء في اواخر فترة هوروفيتس أو بعد تعيين اريدور، نرى ان تحذير المعارضة هذا انما يستند إلى اساس واقعي، يحوِّل النصف الأول من هذه السنة إلى فترة «ضائعة» على الصعيد الاقتصادي في اسرائيل.

---

(١) **هآرتس**، ١٩٨١/١/٢.

(٢) حنه شاهين، «سياسة ليكود الاقتصادية الجديدة في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٦، آذار (مارس) ١٩٧٨، ص٣١ - ٥١.

(٣) من مقابلة مع يحزقيل فلومين في **معاريف**، ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٧.

(٤) حنه شاهين، «محاولات اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٢، ايار (مايو) ١٩٨٠، ص٦٧ - ٨٣.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) **هآرتس**، ١٩٨١/١/١٦.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **دافار**؛ **هآرتس**، ١٩٨١/١/١.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) يوفال اليتسور، **معاريف**، ٥/ ١٢/ ١٩٨٠.

(١١) **دافار**؛ **هآرتس**، ١٩٨١/١/١.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **دافار**، ١٩٨٠/١٠/٢٧.

(١٤) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/١٢/١٢.

(١٥) دافيد ليفكين، **دافار**، ١٩٨٠/١١/٩.

(١٦) من مقابلة مع وزير المالية هوروفيتس، ر.إ.إ.، العدد ٢٢٥٠، ٢٢ و٢٣/ ١/ ١٩٨١، ص١٣.

(١٧) **دافار**، ١٩٨٠/١٠/٢٠.

(١٨) دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١٩٨٠/١٠/٢٤.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١٩٨٠/١٠/١.

(٢١) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/١٢/١٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/١٢/١٧.

(٢٥) **هآرتس**، ١٩٨٠/١٢/٢٦.

(٢٦) دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١٩٨٠/١٠/٢٤.

(٢٧) **دافار**، ١٩٨٠/١٢/٢٦.

(٢٨) **هآرتس**، ١٩٨٠/١٢/٣٠.

(٢٩) ابراهام طال، **هآرتس**، ٣١/ ١٢/ ١٩٨٠.

(٣٠) انظر حديث المسؤول عن الميزانيات امنون نويفيلد، **دافار**، ١٩٨٠/١٠/٢٨.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) تصريح مردخاي تسيبوري بشأن ميزانية الدفاع، **هآرتس**، ١٩٨٠/١٢/٢٤.

(٣٣) **هآرتس**، ١٩٨٠/١٢/٢٢.

(٣٤) منتياهو بيليد، **هآرتس**، ١٩٨٠/١٢/١١.

(٣٥) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨٠/١٢/١٩.

(٣٦) **دافار**، ١٩٨١/١/٢٠.

(٣٧) تسفي ريمون، **علهمشمار**، ٣٠/ ١/ ١٩٨١

(٣٨) تصريح لغاد يعقوبي، **هآرتس**، ١٩٨١/١/١٩.

سهيل عامر

أضواء على الأيديولوجية الصهيونية المعاصرة

قلما شهدت البشرية ايديولوجية غير علمية مرتكزة على «الأساطير» كالايديولوجية الصهيونية. لقد تحولت إلى قناعات تشبه «ستريوتيب» (Stereotype) في ذهن قسم لا بأس به من الرأي العام، واستطاعت أن تؤطر حولها فئات واسعة من اليهود وغير اليهود، وأضحت الايديولوجية السائدة للدوائر الحاكمة ولكافة الأحزاب اليمينية في إسرائيل، وتمكنت أيضاً من أن تنقل بعضاً من قناعاتها إلى عقل قيادات عربية، فأصبحت إسرائيل في ذهن الرئيس المصري، ومن يدور في فلكه عربياً، حقيقة واقعة، وباتت الصحافة المصرية الصفراء تروّج لدولة عدوانية مثل إسرائيل، وكأنها تنشد الإستقرار والأمان وتطمح لأن تساهم في بناء «السلام الوطيد» في منطقة الشرق الأوسط.

حقيقة الايديولوجية الصهيونية

ترتكز الايديولوجية الصهيونية في هيكلها العام على أسس رجعية شوفينية معادية للتحرر الوطني ولكافة قوى السلام والتقدم في العالم؛ وهي تعبر عن مصالح القيادة الإسرائيلية والبورجوازية اليهودية الكبرى، المرتبطة بالإحتكارات الدولية. ولكونها وليدة الامبريالية، ولكونها ترتبط بقواها الأكثر عدوانية ورجعية، فهي تساهم في توتير وتسميم المناخ السياسي الدولي، وتدافع عن مصالحها ومصالح حلفائها في كل مكان، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط؛ وهذا ما يجعلها، بطبيعة الأمر، تخوض صراعا تناحرياً مع حركة التحرر الوطني العربية والفلسطينية. فالمهمة الأساسية للايديولوجية الصهيونية في المرحلة الراهنة هي تقديم كافة أنواع الدعم لسياسة إسرائيل العدوانية التوسعية، لدعم اقتصادها وقدراتها العسكرية. فلكي تصل هذه الايديولوجية إلى هدفها المنشود تقوم بتغطية نشاطات إسرائيل وسياستها على مسرح الديبلوماسية العالمية وتجمع لها عشرات المليارات من الدولارات من صناديق الدعم الصهيونية في الغرب ومن الدول الرأسمالية الكبرى ومن الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص. وهي، أي الصهيونية، تقوم

إلى جانب ذلك بدعاية مكثفة في كل البلدان تقريبا، حيث توجد تجمعات يهودية، من أجل الحؤول دون اندماج اليهود في البلدان التي يقطنونها، مستهدفة من وراء ذلك عزلهم عن شعوبهم وإيهامهم بأنهم ينتمون إلى ما يسمى بـ«الأمة اليهودية العالمية» وارتباطهم، بالتالي، بمركز نشاط الحركة الصهيونية، دولة «إسرائيل».

لذا نرى هذه الايديولوجية تولي أهمية خاصة في مؤتمراتها وندواتها وتوجهاتها إلى بعث الديانة اليهودية، وإحياء ما يسمى بـ«الثقافة اليهودية المميزة»، عبر الدعوة لتعلّم اللغتين الإيديشية والعبرية، وبناء المسارح والمعاهد العلمية ذات الطابع «اليهودي المستقل». فهي في توجهها إلى الرأي العام ترتكز إلى عدد من الكليشيهات النظرية مثل: وجود «شعب يهودي واحد في العالم»، وإن الصهيونية «حركة تحرر وطني للشعب اليهودي»، و«أبدية معاداة السامية»، وترادف كلمات «صهيوني - إسرائيلي - يهودي». بيد أن هذه الأسس النظرية غير ثابتة، فهي تتغير مع تغير الظروف والمستجدات التي تطرأ على ذهن الرأي العام؛ **فما يميز الايديولوجية الصهيونية هو براغمائيتها السياسية**.

يتوجه منظرو هذه الايديولوجية الذين يقودون نشاطها الفكري والإعلامي إلى كل شعب، بعد أن يدرسوا خصائص تركيبه النفسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري عموما. ففي أوروبا الغربية وأميركا مثلاً، يركزون على أن الصهيونية «حركة تحرر وطني»، ويلوحون دائماً بمخاطر انبعاث ما يسمى بـ«معاداة السامية» مذكرين بذلك الشعوب الأوروبية والغربية عامة، بالمجازر النازية ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية، وبتاريخ العلاقات اليهودية - «الغربية» المليء بالتناحرات الدينية والقومية. أما في أوروبا الشرقية فيوجهون دعايتهم على أساس أن أهمية إسرائيل تنبثق من كونها «بؤرة اليهودية العالمية»، ولكونها «أرض اللبن والعسل»، ولذلك فإن اليهود مدعوون إليها للتمتع بخيراتها. وهذه التوجهات، كما سبق وقلنا، غير ثابتة. فعلى حد قول الباحث اليهودي ف. ايرليخ: «إن الصهيونية في موقفها غير الجدي من "أسسها" النظرية تظهر قصر باعها في أن تعكس بشكل صحيح التطور الواقعي، وذلك لإفلاسها النظري البارز بشكل خاص في الآونة الأخيرة»[1].

قبل أن نستخلص بعض الاستنتاجات السياسية التي تبين زيف ورجعية الايديولوجية الصهيونية، سنحاول تسليط الأضواء على بعض كليشيهات هذه الايديولوجية لنبينّ خطل ولاعلمية مجمل طروحاتها النظرية.

حول مفهوم «خصوصية الشعب اليهودي»: يتغنّى الصهيونيون بخصوصية «الشعب اليهودي» ويدّعون بأنه «أنقى وأرقى جنس خلقه الله». ومن الصعب جداً إقناع أي شخص في عصر العلم وعصر الثورة العلمية - التكنيكية بحجج هذا الادعاء، ذلك أن الدراسات التي قام بها علماء الأنتروبولوجيا والاجتماع أثبتت بأن يهود العالم لا يرجعون إلى جنس واحد. فما هو الرابط الأنتروبولوجي والاتنوغرافي الذي يجمع بين اليهودي الصيني واليهودي الأميركي واليهودي الروسي واليهودي الأثيوبي واليهودي العربي، فلكل واحد من هؤلاء سماته الأنتروبولوجية النسبية الخاصة به. وبهذا الصدد يشير العالم الانكليزي «فيشر» في

كتابه «أشكال الإنسان»، إلى أن «اليهود المعاصرين يختلفون من الناحية الجسدية بعضهم عن بعض، وهم في كل بلد ذوو صفات متشابهة مع سكان البلد الذي يعيشون فيه، وذلك نتيجة للتزواج بين اليهود وغير اليهود، ويتجلى ذلك خاصة في التجمعات اليهودية التي مضت مئات السنين على ظهورها... فاليهود لا يشكلون جنساً ولا عرقاً أبداً، ولا حتى في مجال السلوك الاجتماعي، فهم إنما يُعتبرون ثمرة الظروف التي يعيشون فيها كأية مجموعة أخرى»(٢).

يمكننا تصنيف اليهود في الزمن المعاصر حسب المجموعات التالية:

١ – أحفاد اليهود العبريين الذين عاشوا فترة قليلة من الزمن في فلسطين، وعددهم قليل جداً.

٢ – أحفاد الزيجات المختلطة بين اليهود وبقية الشعوب.

٣ – الذين يُعتبرون يهوداً حسب سمتهم الدينية والذين لا تربطهم أية رابطة أنتروبولوجية مع بعضهم البعض.

على هذا الأساس نستطيع أن نستنتج أن ما يسمى بوجود «جنس أو عرق يهودي نقي» ما هو إلا وهم وخرافة، موجودان فقط في ذهن المنظرين الصهاينة، ولا يوجد لهما أي أساس واقعي موضوعي. وهذا المفهوم، بمعناه السياسي، يرتدي طابعاً عنصرياً متعالياً على بقية الشعوب والسلالات.

والأيديولوجية الصهيونية في تركيزها على هذا العامل، تستهدف تحويل الوهم الموجود لدى قسم من الرأي العام إلى «ستريوتيبات»، مضمونها إن هذا «العرق» غير ملون ويتمتع بخصائص الذكاء والعبقرية والابداع المتواصلين. لذا فهي تدعي بأن خيرة العلماء والنخبة التي ساهمت في صنع الثقافة البشرية هما من صنع «الشخصية اليهودية المستقلة».

بيد أن الواقع يثبت العكس، فإنتاج سبينوزا وفرويد وماركس وأينشتاين ومندلسون ولوناتشرسكي وغيرهم ليس إلا امتداداً طبيعياً لثقافة الشعوب التي تربوا وعاشوا بين ظهرانيها. إن ثقافتهم وإبداعاتهم جاءت لتلبي احتياجات معينة لمرحلة معينة من تاريخ هذا الشعب أو ذاك، فالادعاء بأن نتاجهم هو من ابداع «الشخصية اليهودية المميزة» هو ادعاء بعيد عن العلمية؛ فعدا عن كونه لا يتقيد بمبدأ التاريخية في تحليل الظواهر، فهو يتميز بروح التعصب الشوفيني لشيء ليس ملكاً للمتعصبين له. فإبداع هذا العالم أو الموسيقي أو الأديب في وجهه الانساني لم يعد حكراً حتى للشعب أو البلد الذي ينتمي إليه المبدع. فالثقافة التقدمية الإنسانية هي ملك لكل البشرية، ولكل من يتذوق الثقافة والعلم والفن.

أين هذا «العرق النقي» وهذا التميز الخلاق في «الشخصية اليهودية»، والمجتمع الإسرائيلي يتجمع فيه أناس قدموا من تسعين بلداً، لكل منهم عاداته وتقاليده ونمط حياته المميز، ويعيش حالة لا يحسد عليها من التمزق النفسي والمجتمعي. لقد شبههم أحد المهاجرين السوفيات الذي صدمه الواقع الإسرائيلي «بإناء يغلي، يكاد يتمزق ويندثر» ولو لم تغط القيادة الإسرائيلية مشاكلها بافتعال الحروب مع جيرانها العرب؛ هذه الحروب التي

تساعد القيادة الصهيونية في التركيز على التماسك والتلاحم الداخلي، لولا هذا لكنا نرى كل الخلافات والتناقضات، بكافة أوجهها، بدأت تظهر إلى الوجود وتتفجر.

هناك جانب آخر أيضاً من وراء هذا الطرح العنصري حول «نقاء وتميز وتفوق الشعب اليهودي»، وهو بناء دولة عنصرية على حساب الشعب الفلسطيني وعلى حساب حركة التحرر الوطني العربية. لذا فإن قرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ أصاب كبد الحقيقة عندما عرّف الصهيونية «بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

- **حول «الأمة اليهودية العالمية»:** يعتقد الصهيونيون بوجود «أمة يهودية عالمية» يتألف عنصرها البشري من يهود العالم الذين يعيشون في بلدان مختلفة وفي ظل أنظمة متنوعة، فهم يشكلون أمة واحدة بالرغم من أنهم لا يتمتعون بالسمات الأساسية لتكون الأمة - الأتنوغرافيا - والأرض والثقافة واللغة والتركيب النفسي والتاريخ المشترك والوحدة الاقتصادية. فالأمة التي يدّعون وجودها لا ترتكز على عنصري الزمان والمكان، فهي أمة ذات «رسالة قومية روحية خاصة»، وهم يرتكزون في ذلك على الدين اليهودي لأنه، في نظرهم، يعتبر بمثابة العنصر الحاسم في تكوين هذه«الأمة» الموهومة. إن المفاهيم النظرية التي يرتكز عليها مفهومهم حول «الأمة اليهودية» مرتبطة دائماً بمفاهيم غامضة. وحول هذا الموضوع يقول الأب الروحي للصهيونية تيودور هرتسل «أنا لا أطلب من الأمة لغة مشتركة أو ملامح عرق بارزة مشتركة... ويكفي الأمة تحديد متواضع وبسيط كهذا: إننا مجموعة تاريخية من بني البشر، ينتسب أحدنا للآخر إنتساباً كبيراً واضحاً وتجميعهم يعود إلى وجود عدو مشترك»(٣).

أما المنظِّر الآخر للصهيونية بينسكر، فهو يصّر على وجود هذه «الأمة» رغم أن سماتها الجوهرية مفقودة، فيقول: «إن اليهود لا يعتبرون أمة لأنهم فقدوا سماتها الأساسية ولكن الشعب اليهودي ... بقي موجوداً روحياً كأمة ... وقد عرف العالم في هذا الشعب شبحاً رهيباً لميّت يجوب بين الأحياء ... وإذا كان شعور من الشبح شيء ملازم للإنسان وله ما يبرره إلى حد ما في عالمه النفسي، فلا غرابة إذن أن يظهر هذا الشبح لهذه الأمة الميتة التي لا تزال حية»(٤).

أما المنظِّر الصهيوني المعاصر فيربلوفسكي فيعتبر أن «الشعب اليهودي وعى وجوده كشعب طيلة العهود التي سرت على وجوده التاريخي تقريباً، ووعى ذاته الخاصة، أي المعرفة بالوجود التاريخي وبالمصير كواقعة ثابتة من وقائع الحضارة اليهودية». وهو يتابع قائلاً ومحدداً حسب مفهومه خصائص وأصالة «القومية اليهودية» في القرنين الأخيرين: «لم تكن القومية اليهودية في القرنين التاسع عشر والعشرين انعطافاً فعلياً، بل كانت هي المرحلة الحديثة من التعبير الحالي عن وجدان تاريخي تقليدي لا يختلف عنها إلا بالمعنى الذي تختلف القومية الحديثة فيه عن سائر أشكال الوجدان الوطني السابقة»(٥).

لا نرى هناك من ضرورة ملحة للرجوع إلى آراء منظِّرين صهاينة آخرين حول هذه النقطة.فالكل يعطي مفاهيم غامضة مثالية عن وجود مثل هكذا «أمة» فالهدف معروف؛ فمن

وراء هذا المفهوم أهداف متعددة يتوخاها الصهيونيون وهي أن يتم جمع يهود العالم تحت مظلة أفكارهم المتعلقة بحقوق هذا «الشعب» في تقرير مصيره وبالتالي بناء دولة له ... وهذا يخلق لهم أساسا نظرياً للقول بأن الصهيونية «حركة تحرر وطني للشعب اليهودي».

وهذه الدعوة دون شك غاية في الخطورة لأنهم لا يتركون مناسبة إلّا ويدّعون القول بأنهم هم الناطقون بلسان كل يهود العالم والمدافعون عنهم من الخطر والعدو المشترك الواحد من «الأغيار» كما يدعي هرتسل وتلامذته المعاصرون. ذلك لأنه وإن لم تبرز للعيان دائماً روح العداء للسامية في ذهن «الأغيار» فهي موجودة في عالم اللاشعور عند كل منهم. وبهذا يضعون اليهود في خندق و«الأغيار» في خندق آخر، مستهدفين من وراء ذلك التدخل في كل شاردة وواردة تطال يهود العالم، ولدفعهم للتعلق بإسرائيل؛ ليس هذا وحسب، وإنما تقديم كل أنواع الدعم لسياستها التوسعية العدوانية. وبهذا الصدد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بن - غوريون: «ينبغي على اليهود مساعدتنا بصرف النظر عن رغبة أو عدم رغبة الحكومة التي يتبع لها اليهود [المقصود البلاد التي يعيشون فيها]. لذلك يجب علينا عندما نقول الشعب اليهودي الواحد أن نتجاهل أن الشعب اليهودي منتشر في جميع أنحاء العالم وأن نتجاهل أن اليهود هم مواطنو الدول التي يقطنون فيها»(٦).

لا شك أن هذا الإعلان يعتبر بمثابة زرع لفكرة خيانة الوطن في وعي اليهود، وفرض الجنسية على كل يهودي في العالم، مما يعتبر تدخلاً سافراً وغير مشروع في الشؤون الداخلية لكل دولة أجنبية يعيش فيها يهود، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل الطابور الخامس التابع للصهيونية ولدولة إسرائيل، في هذه البلدان. ومهما استحدث زعماء الحركة الصهيونية من مفاهيم جديدة تبقي نظريتهم حول ما يسمى بـ«الأمة اليهودية العالمية» أو «الشعب اليهودي العالمي» تبقى مجرّد كلمات وأفكار لا تستطيع الصمود أمام النقد العلمي. وهنا يمكننا أن نستخلص الإستنتاج التالي: إن هذه الطروحات الفكرية، عدا عن كونها بعيدة عن الوضوح الفكري وعن التجانس والتبلور النظري، فهي تؤكد على أن الفكر الصهيوني المعاصر يفقد بسرعة متزايدة ثقة وتأييد أوساط أكاديمية واسعة في العالم، لكونه لا يستند إلى أساس علمي. كما أن حقيقة هذا الفكر الشوفيني العنصري تزداد وضوحاً أمام الرأي العام العالمي عندما تتم تعريته وفضحه بشكل علمي.

حول «أبدية معاداة السامية»: يزعم الايديولوجيون الصهيونيون بأن ظاهرة ما يسمى «معاداة السامية» متأصلة في فكر «الأغيار»، وهي توجد أينما وجدت تجمعات يهودية. وبصرف النظر عن طبيعة الأنظمة الإجتماعية، فالعداء العنصري ونزعة التفوق وحب السيطرة والهيمنة موجودة عند كل الشعوب. لذا لا حل لليهود في العالم إلا بالصهيونية، فهي سفينة الخلاص الوحيدة التي توصلهم إلى شط الأمان، إلى الدولة التي بنوها على أرض فلسطين العربية. هذا ويكرر الصهيونيون دائماً وأبداً مقولة أزلية معاناة اليهود وعذابهم، ويصورون لأنفسهم ولغيرهم أن كل الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها كانت تحمل كل أنواع الشرور والبغضاء. ويعتبر أحد منظّري الحركة الصهيونية أن «معاداة اليهود مرض وراثي غير قابل للعلاج، مصابة به البشرية جميعها»(٧)، ويربط ماكس

نورداو معاداة السامية «بالخصائص الأساسية للتفكير الإنساني والوجود البشري»(٨).

كما يُلاحظ ان المنظرين الصهاينة يردون أسباب «معاداة السامية» إلى نواح بسيكولوجية متأصلة في أعماق اللاوعي البشري، ويغيبون عمداً، العامل الأساسي الذي يعزز مثل هذه الظواهر الشاذة، ويغيبون العامل الطبقي أيضاً. فإذا احتكمنا إلى وجهة النظر العلمية، لا البسيكولوجية المجردة أو العنصرية الشوفينية، وطرحنا التساؤلات التالية: أي يهود تعرضوا للملاحقة عبر التاريخ؟ اليهود الأغنياء أم الفقراء؟ المرابون والتجار أم الحرفيون الصغار الذين عاشوا ويعيشون في ظل أوضاع اقتصادية مزرية؟

إذا كانت هناك ظواهر معادية للسامية في هذا البلد أو ذاك، فيجب البحث عن سبب ذلك لا في البسيكولوجيا، ولا في العداء القومي أو الديني الذي يطفو على السطح أحياناً، وإنما في العداء الطبقي. إن المعادين للسامية والصهيونيين معاً يتناولون مسألة معاداة السامية بأسلوب عنصري، فالمعادون للسامية يصمون اليهود، كل اليهود، بشتى الاوصاف غير الانسانية، والصهيونيون يصورون اليهود، كل اليهود، بأنهم أبرار وأنقى وأذكى عرق وهبه الله للبشرية؛ المعادون للسامية، يعتبرون اليهود، كل اليهود، صهاينة بشكل مكشوف، والصهاينة يرون «الأغيار»، غير اليهود، أعداء ألداء للسامية. إن الذين حملوا ويحملون لواء العداء للسامية يدعون بحكم فلسفتهم العنصرية وأنانيتهم الطبقية إلى التخلص من اليهود وعدم اعتبارهم أبناء مخلصين للبلدان التي تربوا وترعرعوا فيها. وبحكم فلسفتهم العنصرية أيضاً والأنانية الطبقية أيضاً، يدعون اليهود لعدم الإخلاص لأوطانهم وشعوبهم ويحضوهم على الهجرة إلى إسرائيل، والضحية هي دائماً الفقراء اليهود والتضامن النضالي الأممي بين كافة عمال وشعوب العالم.

هل يمكن تماثل حياة اليهود في مجتمع يرتكز على الاستغلال القومي والطبقي مع حياتهم في مجتمع إشتراكي؟ وهل يصح القول بأن حياة اليهود في ظل بولونيا الرأسمالية مثلاً شبيهة بحياتهم في ظل النظام الإشتراكي البولوني المعاصر؟ هذا من جانب، ومن جانب آخر كيف تُتهم حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية بالعداء للسامية، وهي بأصول المنتمين إليها انتروبولوجيا سامية. وهل يعني نضال الشعب العربي الفلسطيني، ومعه كافة قوى التقدم والاشتراكية في العالم، ضد الايديولوجية والممارسة العنصرية الصهيونية التي قامت على أساس «وطن لشعب على أرض بلا شعب» والتي تمارس سياسة الإبادة الجماعية على مخيمات الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والعرب، وآخرها محاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة الغربية، هل يعني هذا في قاموس الحركة الصهيونية نضالاً معادياً للسامية؟ وهل هذا يرجع يا ترى، كما تدعي الخرافات الصهيونية، إلى العداء المتأصل في نفوس الشعوب العربية ضدهم، وهم الذين عاشوا مئات السنين مع جيرانهم العرب في جو من الاخاء والطمأنينة والسلام؟ الصهيونيون يتعامون دون شك عن كل هذه الحقائق ولا يريدون الاعتراف بها، ولأنهم هم العنصريون تراهم يقسمون الناس لا وفق المعايير الطبقية والوطنية وإنما وفق معايير عرقية مزيفة غير علمية؛ فبتأكيدهم على ما يسمى بـ«أبدية معاداة السامية»، يحاولون صرف أنظار الرأي العام العالمي عن حقيقة الصراع

العربي – الإسرائيلي، ويسعون جاهدين للحؤول دون اندماج يهود العالم بالمجتمعات التي ولدوا وترعرعوا فيها، ودون انخراطهم في النضال الثوري التقدمي في أوطانهم، للوصول إلى النظام الأمثل الذي يقضي على كل جذور الاستغلال والتمايز الطبقي والقومي والديني والعرقي.

فكلما قضي بشكل جدي على جذور «معاداة السامية» لا يشعر الزعماء الصهيونيون بالارتياح لهذه النتيجة، التي لا يريدونها في الواقع. ولقد أكد هذه الحقيقة رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي السابق ناحوم غولدمان حين قال: «إن الاختفاء التدريجي لعداء السامية الصريح يمكن أن يشكل خطراً جديداً على القضية اليهودية»(٩). والصهيونيون، على عكس ما يدعون، ساهموا، بأنفسهم، ويساهمون في تأجيج روح العداء للسامية. والتاريخ العربي المعاصر لم ينس عملية تفجير المعابد اليهودية في العراق أثناء حكم نوري السعيد، ولم ينس المحاولات المماثلة في الأرجنتين وفي تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان. بكلمة، إن «العداء للسامية» هو أمر ضروري للصهيونيين، إنه عامل مثير وحافز للتعصب الشوفيني الذي يحتاجونه لتنفيذ سياساتهم العدوانية.

إن الصهيونية ومعاداة السامية وجهان لعملة عنصرية واحدة، فالارضية النظرية والممارسية اللتان ترتكزان عليها واحدة، وعلى ضوء هذه الوقائع يمكننا استخلاص الاستنتاج التالي: الصهيونية على هذا النحو ظاهرة معادية للسامية موضوعياً، والنضال ضدها هو في واقع الأمر نضال من أجل مستقبل أفضل لليهود أينما وجدوا ومن أجل اجتناب كل مخلفات الماضي المأساوية، وهو نضال من أجل مستقبل أفضل للشعوب العربية ولكل القوى والدول المتضررة من الصهيونية.

حول مفهوم ترادف كلمات «صهيوني – إسرائيلي – يهودي» : مع تصاعد نضال قوى التحرر الوطني والتقدم والاشتراكية ضد الايديولوجية الصهيونية العنصرية، وضد مجمل السياسة العدوانية التوسعية الاسرائيلية، ومع وقوف عدد لا يستهان به من الأحزاب والشخصيات التقدمية، داخل إسرائيل بالذات وخارجها إلى جانب هذا النضال، ومع زيادة التأييد للنضال المشروع للشعب العربي الفلسطيني ونضال الشعوب العربية، مع كل هذا قام جهاز الدعاية الصهيونية يلصق تهمة «العداء للسامية» بكل من يقف ضدها. فالوقوف ضد الصهيونية وضد سياسة إسرائيل يعني في قاموس الفكر الصهيوني، الوقوف ضد اليهود.

ولكي لا تفلت الأمور من أيدي الصهيونيين يتمحور نشاطهم الايديولوجي داخل التجمعات اليهودية على بعث الدين اليهودي. فلقد وضع الصهيونيون نصب أعينهم هدف التوصل إلى أن ينظر سكان إسرائيل إلى الدين والقانون كشيء واحد، هذا أولاً. وثانيا، إلى جذب اليهود المؤمنين المتواجدين خارج إسرائيل إلى الصهيونية. وثالثا، تدعيم هالة القدسية حول إسرائيل باعتبارها «بؤرة اليهودية العالمية».

حول هذا الموضوع أشار المفكر الصهيوني سلمون ميتشر إلى أنه «إذا أردنا أن تظل

اليهودية، أي يهودية، سواء الاصلاحية منها أم الأرثوذكسية، فعلينا أن نحافظ على الصهيونية»(١٠). وهكذا فإن هذا التماثل المصطنع بين اليهودية والصهيونية تمليه مصلحة الصهيونيين الذين يطمحون إلى إعادة السيطرة الفكرية والسياسية على اليهود في كل أنحاء العالم والاشراف على مجمل نشاطاتهم، بصرف النظر عن أماكن إقامتهم أو انتماءاتهم الحزبية، من أجل أن يكونوا الاحتياط البشري الاستراتيجي لمخططات الصهيونية.

فالحِكَم اليهودية التي جاءت في التوراة من نوع «اليهود جسد واحد وروح واحدة» و«كل يهودي مسؤول عن أخيه» تتحول على أيدي جهاز الدعاية الصهيونية إلى صيغ، أو بالأحرى إلى قناعات سياسية. فالصهيونية منذ نشأتها اعتمدت على إثارة النعرة الدينية لدى اليهود كإحدى الوسائل الفعالة في توحيدهم وحشدهم وراء أهدافها التوسعية في منطقة الشرق الأوسط. وهذا مما أدى إلى نشوء علاقة وثيقة بين الدعوة الصهيونية والدين اليهودي. وبهذا نلاحظ أن منظري الصهيونية في محاولاتهم جمع شمل اليهود يشيرون باستمرار إلى التراث الاسطوري اليهودي، وعلى وجه التحديد إلى التراث الديني. وعن هذا الرأي عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق دافيد بن - غوريون بقوله: «إن ما ضمن بقاء الشعب اليهودي عبر الأجيال، وأدى إلى خلق الدولة، هو رؤيا المسيح المنتظر لدى أنبياء إسرائيل، ورؤيا خلاص الشعب اليهودي ومعه الانسانية جمعاء. ودولة إسرائيل هي أداة لتحقيق هذه الرؤيا عن المسيح المنتظر»(١١).

إن المفكرين الصهاينة يركزون على مسألة الانتماء إلى الدين اليهودي بوصفه أحد أهم العوامل التي يمكن التعويل عليها في ترويج دعايتهم. ويكمن خلف هذا النشاط الحرص على استمرار هجرة يهود «الشتات» إلى إسرائيل، والخوف الشديد الذي ينتاب زعماء إسرائيل من التحولات الفكرية التي يتعرض لها الجيل اليهودي الشاب في كل بلدان العالم الذي قطع أشواطاً كبيرة في عملية الاندماج في المجتمعات التي يعيش فيها. وتزداد مخاوف الحركة الصهيونية كلما وقفت الأحزاب والشخصيات والعناصر التقدمية اليهودية ضد الصهيونية. فأشد ما يقلقهم هو زيادة نفوذ اليسار التقدمي في إسرائيل، ووضع يهود البلدان الاشتراكية الذين يساهمون في بناء المجتمع الجديد هناك، ومساهمة البروليتاريا الأوروبية والأميركية من الأصل اليهودي في نشاط الأحزاب اليسارية في هذه الأماكن، وإعلان الكثير من الشخصيات الوطنية اليهودية في أكثر من بلد عن عدم ارتباطها لا من قريب ولا من بعيد بالصهيونية فكراً وممارسة. ولقد عبّر عن الاتجاه الأخير الكاتب الفرنسي اليهودي المعروف بيير ديميرون: «يجب أن ننتهي مرة واحدة وإلى الأبد من الاتهام المريع المفرط للغاية بعداء السامية الذي يلجأ إليه الصهيونيون لأي سبب من الأسباب ملوحين به - بمناسبة وبدون مناسبة - أمام من لا تعميه مأساة اليهود في الماضي عن الكارثة المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون في الوقت الحاضر، وأمام كل من يتعاطف مع الضعفاء والمضطهدين لا مع الأقوياء والمضطهدين، وذلك حين نعلم أنه لا أهمية من الناحية العملية مطلقاً، بالنسبة للصهيونيين، إن كانت هذه الاتهامات لا تملك أدلة كافية، فالأمر الرئيسي بالنسبة لهم هو إبقاء هذه الاتهامات موجودة، واستخدامها كأداة فعالة تجرد عدوهم من سلاحه قبل أن يستطيع ذكر أية مبررات ضدهم. وإذا سمينا الأشياء بأسمائها، فإن

معاداة السامية هي إحدى طرق الايديولوجية العنصرية والارهاب الفكري التي تهدف إلى توجيه وعي الناس الوجهة التي تريدها الصهيونية... ويكفي في وقتنا الحاضر لكي تُتهم، بمعاداة السامية، أن تكون لك، وجهة نظر خاصة بصدد إسرائيل... ويكفي كذلك ألا توافق موافقة مطلقة وأنت مغمض العينين على مبررات في صالح إسرائيل...»(١٢).

إن الصهيونية كما هو معلوم تطالب كل يهودي يعيش خارج دولة إسرائيل بالتماثل مع سياسة إسرائيل العدوانية ومع الايديولوجية الصهيونية. ولعل خير مثال على ذلك هو موقف الكاتب والمخرج الصهيوني وولف مالكوفيتش الذي نشر في الصحيفة اللندنية الصهيونية جويش كروفيكس والذي جاء فيه: «بعد هذا الأسبوع [من حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧] الذي لا طريق إلى نسيانه، وحسب إيماني الراسخ، فإن على الذين لا يقفون إلى جانب إسرائيل الكف عن أن يكونوا يهوداً من الآن فصاعداً، فلا نحن ولا باقي العالم ملزمون باعتبارهم منتمين إلينا...»(١٣).

لقد جاء هذا الموقف رداً على الأصوات اليهودية وغير اليهودية التقدمية الأوروبية ضد عدوان إسرائيل على البلدان العربية. وهكذا ألصقت التهم جزافاً بنائب رئيس الدولية الاشتراكية برونوكرايسكي ، حين أعرب عن مواقف لا تتطابق مع مواقف إسرائيل، فاتهمته الصحافة الإسرائيلية «بالعداء للسامية» وبأنه «يهودي جديد خان شعبه». فهذا النوع من التهم موجه لإسكات أي صوت ينتقد الصهيونية. ولعدم فتح المجال لأي معارضة جدية قد تنشأ داخل التجمعات اليهودية في البلدان الرأسمالية ضد الصهيونية فكراً وممارسة.

ويلاحظ أيضاً أن الدعاية الصهيونية بدأت تولي اهتماماً خاصاً إلى الحملة التثقيفية الماركسية في البلدان الاشتراكية المناهضة للصهيونية ولممارسات إسرائيل العدوانية، وبدأت المؤتمرات الصهيونية الأخيرة تطرح على جدول أعمالها مسألة الدفاع عن اليهود في ظل «الأنظمة غير الديمقراطية». وأقامت لهذا الغرض عدة مؤتمرات عالمية في بروكسل في أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٦، وهي توظف المئات من الكتاب والصحفيين للتشويش على سياسة البلدان الاشتراكية، وتصوير حملة التوعية التي يقوم بها علماء وساسة هذه البلدان بأنها حملة «معادية للسامية». والهدف من وراء هذه الحملة هو زرع البلبلة وعدم الثقة بين اليهود، سكان الدول الاشتراكية، بأوطانهم، على أن يحل الإخلاص للصهيونية محل الوطنية الإشتراكية.

إن طرح مفهوم الترادف لكلمات صهيوني - إسرائيلي - يهودي لا يرتكز على أرضية واقعية، وهو يعكس في واقع الأمر الأزمة الفكرية التي تعانيها الدعاية الصهيونية في توجهها إلى الرأي العام.

في هذا الجو من القلق والتخبط الفكري، برزت في السنوات الأخيرة وجهات نظر جديدة تنادي بتحديث الايديولوجية الصهيونية المعاصرة لكي تتلاءم مع المستجدات والتغيرات التي طرأت على سياسة الحركة الصهيونية على صعيد تعاملها مع يهود العالم من جهة، ومن جهة أخرى على صعيد تعاملها مع التغيرات السياسية التي تعيشها الساحة

الشرق أوسطية والعالمية. وهكذا بدأ المنظرون الصهاينة يروجون لما يسمى بـ«الصهيونية الجديدة».

الأسس الفكرية لـ«الصهيونية الجديدة»

قبل أن نتناول هذه النقطة بالتحليل لا بد من الإشارة إلى أهم الأسس التي ارتكز عليها التعامل مع دولة إسرائيل واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. فالأولى تعمل لدعم الثانية من أجل تنفيذ الأهداف التالية:

- الدعاية للغة العبرية.
- تطوير حركة الاستيطان.
- زيادة التبرعات المالية والمساعدة على تدفق الرساميل الأجنبية لتوظيفها في إسرائيل.
- التركيز على هجرة الأحداث والشبيبة اليهودية إلى إسرائيل.
- توسيع الهجرة من كافة البلدان وتشجيع النسل.
- تحفيز الشبيبة اليهودية في كافة أنحاء العالم الرأسمالي للحصول على التعليم العالي في إسرائيل.
- دعم إسرائيل في الحرب وتمتين مواقعها دولياً.
- تعميق وعي اليهود بواقع الانتماء إلى اليهودية.
- تقوية وحدة اليهود «المشتتين» خارج إسرائيل.
- تنشيط النضال ضد كافة أشكال انصهار اليهود ومحاولات إخفاء انتساب اليهودي إلى يهوديته(١٤).

رغم أن هذه النقاط مرسومة بدقة في التوجه الايديولوجي لليهود، إلا أن هذا لا يخلو من مصاعب جدية تعترض إسرائيل والصهيونية. ولعل أهمها عملية الاندماج ليهود العالم. وهذا ما عبر عنه غولدمان أكثر من مرة. وهو يكرر القول بأن الخطر الرئيسي الذي يهدد «يهود الشتات» هو الاندماج الذي يوازي تقريباً الانهاء الكامل. فالهجمة الايديولوجية الصهيونية العريضة على اليهود يجب أن تضع في سلم أولوياتها «البدء بهجوم جديد على اليهود، لكي يثار عند كل يهودي إندلاع شرارة روحية ما ... شرارة الصهيونية»(١٥).

ولقد طرحت هذه المسائل بحدة في المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين. ففي هذا المؤتمر حدد شلومو ديريخ رئيس اللجنة الايديولوجية في المنظمة الصهيونية العالمية الاتجاهات الأساسية «للصهيونية الجديدة» التي تقوم على ثلاث قواعد:

الأولى: مركزية إسرائيل بوصفها «بؤرة الهوية اليهودية» وعاملاً أساسيا يوحد أقسام اليهودية العالمية كلها.

الثانية: إن «الأمة في الشتات» طرأت عليها تغيرات بعيدة المدى في تركيبتها الاجتماعية ونفسيتها ومكانتها القانونية والسياسية.

الثالثة: القبول بتعايش الدولة و«الشتات» في المستقبل المرئي، لأنه لا يمكن جمع يهود «الشتات» في رقعة إقليمية واحدة(١٦).

ولا يخفي الصهيونيون أهدافهم المتعلقة بيهود العالم، فيعلنون دائماً أن إسرائيل هي «وطن» لكل اليهود أينما عاشوا وكيفما نظروا إلى الصهيونية. فمنذ بداية تأسيس هذه الدولة طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بن - غوريون: «ينبغي على اليهود مساعدة إسرائيل بغض النظر عن رغبة أو عدم رغبة الحكومة التي يتبع لها اليهود في البلاد [التي يعيشون فيها] لذلك يجب علينا عندما نقول: الشعب اليهودي الواحد، أن نتجاهل أن الشعب اليهودي منتشر في جميع أنحاء العالم،وأن نتجاهل ان اليهود هم مواطنو الدول التي يقطنون فيها»(١٧).

لا شك ان هذا الإعلان يعتبر بمثابة زرع لفكرة شرعية خيانة الوطن في وعي اليهود وفرض الجنسية الإسرائيلية على كل يهودي في العالم، ويعتبر هذا تدخلاً سافراً غير مشروع في الشؤون الداخلية لكل دولة أجنبية يعيش فيها اليهود، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل الطابور الخامس التابع للصهيونية العالمية ولدولة إسرائيل في هذه البلدان.

لقد كان تحويل دولة إسرائيل إلى مركز اتصال فريد من نوعه يربط يهود العالم أمراً رسمت خطته قبل قيام دولة إسرائيل بفترة طويلة، وإن أقوال الأب الروحي للصهيونية تيودور هرتسل تثبت ذلك، وهو يقول عقب تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية محدداً مستقبل يهود العالم: «إن الصهيونية لا تنتظر ولا تطلب من جميع يهود العالم، بقسميه، أن يعودوا إلى فلسطين. فأولئك الذين يحيون حياة طيبة يمكنهم البقاء كل في مكانه.فنحن لا نتمنى لهم إلا مزيداً من الراحة. وهذا، بالطبع، سوف يتحقق فور أن تظهر وتبدأ، في الازدهار الحياة المستقلة اليهودية في فلسطين... فهي تعتبر مركز اتصال قويا لليهود، أكبر من روما بالنسبة لكاثوليكيي جميع البلدان. إنها ستكون جهازاً عصبياً فريداً من نوعه يشمل العالم أجمع»(١٨).

فالزعماء الصهيونيون عملوا ويعملون من أجل توطيد الثقة والصلة بين يهود العالم وإسرائيل، وما يطمحون إليه هو أن يزرعوا في وعي يهود العالم أن إسرائيل هي الوطن الحقيقي لهم. وبما أنهم لم يصلوا بهم إلى هذا الهدف، وهذا ما يؤكد عليه منظـرو «الصهيونية الجديدة» أمثال ديريخ، فإنهم يعملون لتكون هذه الدولة مركزاً روحياً كما هي روما بالنسبة للمسيحيين ومكة المكرمة بالنسبة للمسلمين. وبهذا الصدد أشار سابير، الرئيس السابق للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، بأن: «إسرائيل تعتبر المصدر الوحيد لقوة الوصل بين اليهودية العالمية، وتقويضها يؤدي إلى انهيار هيكل شعب بأسره... لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في الوجود بدون دعم اليهودية العالمية... وهذه الأخيرة تفتقد إلى المستقبل إذا لم تبق إسرائيل على قيد الحياة»(١٩).

لا شك بأن الأسس الفكرية للصهيونية ومصادر القلق على مصيرها والتي حددها شلومو ديريخ لم تأت من الفراغ، بل جاءت انعكاساً لما يجري من تغيرات وتحولات نفسية

واجتماعية واقتصادية داخل التجمعات اليهودية في كل بلدان العالم، ولعل أخطرها كما ذكرنا هو مسألة الاندماج. فلقد لاحظ أكثر من زعيم صهيوني في إسرائيل وخارجها -ان التزواج بين اليهود وغير اليهود، وهو محطة هامة نحو الاندماج، يصل في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً إلى ٤٠٪ وإن الجيل اليهودي الجديد الذي يعيش بين الشعوب الأخرى يتخلى بالتدريج عن الفكرة الصهيونية. وبين من استوقفتهم هذه الملاحظة الرئيس الجديد المنتخب للمنظمة الصهيونية العالمية أرييه دولتسين الذي يقول في مقابلة صحفية مع مراسل جريدة الجيروزاليم بوست ، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين في شباط (فبراير) ١٩٧٨ :«إنني أدعو إسرائيل واليهودية العالمية إلى إعادة تقييم الأهداف الصهيونية بشكل راديكالي وذلك بالتأكيد على الهجرة إلى إسرائيل وبالتأكيد على التعليم اليهودي...». وأعرب دولتسين عن مخاوفه من «اختفاء اليهود في المجتمعات المزدهرة إما بالاندماج أو بالزواج المختلط وأظهر، أن التعليم اليهودي في المنفى أو الشتات مريع حقا. إن ٢٠٪ فقط من الأطفال اليهود يتلقون تعليماً يهودياً»(٢٠).

أما غاد يعقوبي، الوزير السابق وأحد قادة حزب العمل الإسرائيلي، فقد دعا بدوره إلى «صهيونية جديدة» لتواجه الخطر الذي تحدث عنه دولتسين وكتب في الجيروزليم بوست ان الهبوط المستمر في نسب الهجرة إلى البلاد، وارتفاع الهجرة منها هما من أخطر المشاكل التي تواجه الصهيونية. وبعد أن ذكر عدد المهاجرين من البلاد الذي وصل إلى ٢٠٠ألف، أشار إلى ان الميزان خلال السنوات الأربع الأخيرة أظهر إن ١٥٠ألفا هاجروا من البلاد مقابل ١٠٠ألف جاؤوا إليها (٢١). ومن الواضح ان قلق الصهيونيين من هذا الوضع يعود إلى انه يضرب الصهيونية في الصميم لأنه ينقض دعوتها الجوهرية، «العودة إلى صهيون». كما ان طرح هذه القضايا بهذا الشكل من الحدة، يعكس جانباً من المشاكل التي تعيشها إسرائيل والصهيونية العالمية من الداخل. ولقد عبّر عن هذه الهواجس والمشاكل رئيس «المؤتمر اليهودي العالمي» السابق ناحوم غولدمان، الذي ألقى خطابا أمام دورة «المؤتمر اليهودي العالمي» التي عقدت في واشنطن في الفترة الممتدة من ٣٠/١٠ إلى ١٩٧٧/١١/٣٠ إذ قال: «إن جبهتنا الداخلية تزداد ضعفا من فترة إلى أخرى. في الماضي تميّز التطور التاريخي اليهودي بصراع الأفكار الدينية والايديولوجية، ومثلت تلك الصراعات الايديولوجية أسس إبداعنا... ولكن إذا قارنا ذلك بالوضع في العالم اليهودي اليوم، في إسرائيل والمهجر، فإننا نجد أن الصراع يدور اليوم حول المناصب، وجمع الأموال، والاحتجاجات ضد الظلم، وهذه أمور مشروعة في رأيي، لكنها عاجزة عن إغناء حياة شعب موهوب ومبدع كشعبنا. هناك نتيجة أخرى وربما أشد وضوحاً وهي لامبالاة الجيل الجديد تجاه الشعب اليهودي بما في ذلك الجهل التام بالتاريخ اليهودي والاغتراب عن المجتمع اليهودي، والزواج المختلط. كل ذلك قاد إلى وضع أصبح فيه معظم الشباب اليهود، وبشكل عملي، خارج عالم الابداع اليهودي...»(٢٢). وبهذا يكون غولدمان وأنصاره في الحركة الصهيونية قد انضموا إلى تيار أحدهعام الذي طمح منذ أوائل هذا القرن لأن يجعل من إسرائيل مركزاً روحيا ودينيا معنويا ليهود العالم أجمع.

وبهذا تسعى الصهيونية إلى تحديث ايديولوجيتها والخروج من الأزمة الفكرية

الناشبة بين صفوفها. لم يعد يخفى الآن على منظري الصهيونية، طوباوية مخطط تجميع كافة يهود العالم داخل إسرائيل. ومن هنا ندرك مخاوف التيار الصهيوني الآخر الذي يدعو إلى «صهيونية جديدة» والذي يستهدف بشتى الوسائل عرقلة اندماج اليهود في جميع البلدان وربطهم بإسرائيل. فالحركة الصهيونية تعاني اليوم من أزمة فكر وممارسة سياسية. وسوف تزداد الايديولوجية الصهيونية عزلة واختناقاً عندما تتوفر لدى الجانب العربي خطة استراتيجية اعلامية علمانية واحدة. ولعل أحد أهم الأسس التي يجب أن ترتكز عليها خطة كهذه هي المقولة التي تتبناها «ليس كل يهودي صهيونياً ولا كل صهيوني يهودياً». وعلى خطة كهذه أن تتوجه لمخاطبة العقل اليهودي وبالذات التقدمي منه وعقل الرأي العام العالمي بلغة عدالة القضية الفلسطينية ولغة المصالح المشتركة التي تجمع كافة الدول والقوى والشخصيات المحبة للسلام ضد العدو المشترك: الامبريالية العالمية والصهيونية وكافة الرجعيات المحلية. فالجوهر العنصري للايديولوجية الصهيونية لاقى ويلاقي الاستنكار من قبل الحكومات والأحزاب المحبة للسلام والتقدم الإجتماعي.

كما وإننا نوافق على صحة الرأي الذي أشار إليه المفكر التقدمي اليهودي أيرليخ: «بعد فشل نظريات الصهيونية وبعد ثبوت إفلاس إيديولوجيتها ماذا يبقى من الصهيونية؟ بقي الوجه البشع لبرامجها وممارساتها الرجعية»(٢٣).

وهكذا فإن الجانب الميثولوجي من الايديولوجية الصهيونية المعاصرة المرتكزة على أساس غير علمي يتهاوى ويسقط أمام أي نقد علمي. ويظهر أمامنا وجهه العنصري والعدواني المتمثل بسياسة إسرائيل الإستيطانية التوسعية. وسوف يزداد هذا الفكر وما يمثله عزلة وتقوقعاً على نفسه.

---

(١) ف. ايرليخ، **دراسات في الصهيونية**، القدس: منشورات صلاح الدين، ص١٢.

(٢) A.Barnett. The Human Species. London. 1968, p177.

(٣) تيودور هرتسل، **أمام الشعب والعالم، القسم الأول**، المكتبة الصهيونية، بلا تاريخ نشر، ص٢٣.

(٤) L. Pensker. Avtaense patsia. Petrograd. 1917. P.12. ل. بينسكر، **التحرر الذاتي**، بتروغراد، ١٩١٧، ص١٢ (بالروسية).

(٥) **الفكر الصهيوني المعاصر**، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف. ، ١٩٦٨، ص١٢ – ١٣.

(٦) مجلة **الطريق** (بيروت)، العدد١، ١٩٨٠، ص١٤٤ – ١٤٥.

(٧) ل.بينسكر، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦٦ – ٢٦٧.

(٨) M. Nordou Bessedi u Statun. Ekaterinaslov. 1898. p26 ماكس نورداو، **أحاديث ومقالات** ، **يكاتير ناسلاف**، ١٨٩٨، ص٢٦ (بالروسية).

(٩) **تريبونا لودي**، ١٩٦٨/٣/١٩ (عن البولونية).

(١٠) Vaprosi Philosophia. Mockva. 1972. No:11, p89 **مسائل فلسفية**، موسكو، العدد١١، ص٨٩، (بالروسية).

(١١) الياس رزوق، **الدولة والدين في إسرائيل**، بيروت: مركز الأبحاث،م. ت. ف.، ص١١٦.

(١٢) V. Begoun. Btorjenie Bez Aroujien. Mockva. 1978. p108 ف. بيجون، **غزو بلا سلاح**، موسكو، ١٩٧٨، ص١٠٨ (بالروسية).

(١٣) دراسات في الصهيونية، **مصدر سبق ذكره**، ص٣١.

(١٤) أنظر كتاب **الصهيونية**، تأليف مجموعة من الكتاب السوفيات والتشيكوسلوفاكيين، براغ،

١٩٧٠، ص١٩٤ (بالروسية).

(١٥) *The jerusalem Post* 11.XII. 1964.

(١٦) راجع د. آميل توما، **«الإتحاد»**، ٢١ و٢٢ شباط (فبراير) ١٩٧٨ وأخذها عن مجلة **فورم** (المجلة النظرية للمنظمة الصهيونية العالمية)، العدد ٢٨ و٢٩، ١٩٧٨.

(١٧) أنظر: مجلة **الطريق** ، العدد١، شباط ١٩٨٠، ص١٤٤ - ١٤٥.

(١٨) أنظر: .ت. هرتسل، **الدولة اليهودية**، ص٧٦.

(١٩) Zionizm. Teoria u Praktika. Mockva. 1973. p.43 **الصهيونية بين النظرية والتطبيق**، تأليف مجموعة من الإختصاصين السوفيات، موسكو، ١٩٧٣، ص٤٣.

(٢٠) أنظر: مجلة فورم، **مصدر سبق ذكره**.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) أنظر: خطاب غولدمان، الذي **ألقاه في «المؤتمر اليهودي العالمي»** الأخير في واشنطن ١٩٧٧/١١/٣٠، نقلاً عن إذاعة «صوت أميركا» في اللغة الروسية. ١٩٧٧/١٢/٢٣، الساعة العاشرة مساء بتوقيت موسكو.

(٢٣) أنظر: دراسات في الصهيونية، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤.

فاروق وادي

أفنان القاسم وهاجس البحث عن المعادل الوهمي

«... إنني أعتقد أن كتابة أدب سيء، تعرقل مسيرة العملية التاريخية نحو الاشتراكية».

غابرييل ماركيز

السمة الأساسية التي تميز أفنان القاسم، على صعيد الرواية الفلسطينية، تكمن في عطائه التراكمي. فهو الاكثر غزارة في الانتاج من بين مجموعة الكتّاب الفلسطينيين الذين مارسوا، وما زالوا يمارسون، هذا الشكل الابداعي. وهو يظل يحتفظ بهذا الموقع الانتاجي بجدارة، حتى لو أسقطنا من عداد إنتاجه مجموعة المخطوطات المتوافرة لديه والتي يعدُ بنشرها[1].

ويشكل أفنان القاسم حالة جديرة بالدراسة؛ وذلك انطلاقاً من التساؤل الأولي الذي يطرح حول قيمة التراكم الكتابي الذي كلما تزايد وتكاثر أبعد بمنتجه عن دائرة الضوء والاهتمام. ذلك التساؤل الذي يقودنا إلى سؤال آخر اكثر جوهرية، ويتعلق بالقيمة الفنية للروايات التي قدمها الكاتب، حتى الآن، وقدرتها في التعبير عن القضية التي تحتضنها.

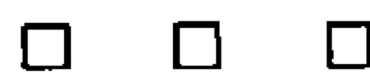
تعطي قراءة أفنان القاسم إجابة واضحة عن التساؤل الأول، فالتراكم الذي يحركه هاجس التكديس لعدد الكتب وعدد الصفحات، ينزع عن عملية التراكم قيمتها الكامنة، لأنها تكون قد سقطت فريسة للتكرار، إذ تجترّ الصفحات ذاتها وتعيد عملية الاجترار حتى الاستهلاك... وهنا لا يشفع الحجم ولا العدد ولا الغزارة! وعند البحث عن القيمة الفنية لأعمال القاسم الروائية وموقعها في عملية التعبير عن القضية الفلسطينية، فاننا نصاب بالخذلان، ذلك لأنها تحيل الواقع عن سبق تعمد إلى وهم كاذب، والحقيقة إلى سراب خادع.

فحين يعجز الكاتب عن فهم الواقع واستيعابه وتمثله، ويعجز بالتالي عن التعبير عنه، فإنه يتوسل الوهم، يبني بكلماته مملكة من الوهم وينصّب نفسه ملكاً – كاتباً فيها.

وأفنان القاسم، في رواياته، يمثل نموذجاً يجدر الوقوف عنده، ويعبر تعبيراً صارخاً عن هذه الحالة. فهو، على الرغم من انطلاقه، في مجمل كتاباته، من ذلك الهم الفلسطيني العريض المتمثل بالاحتلال وضياع الأرض. وعلى الرغم من تعزيزه الايديولوجي للهم الوطني بالهم الطبقي من خلال حشد صـور الاضرابـات العماليـة، والقمع الطبقي، والتضامن الاممي، والعداء للرجعية العربية... وغيرها، فانه يبقى عصياً على الوصول وخلق التواصل بينه وبين قارئه الذي يشاطره، من حيث المبدأ، همومه وأفكاره. وذلك ما يعيد التأكيد على ان للفن شكله الخاص وطريقته الخاصة في الوصول. وبديهي ان هذا الشكل وهذه الطريقة يغايران طريقة الايديولوجيا وشكلها في الوصول، ويغايران أيضاً الصياغة التعبيرية التي تحل بها.

ان السمة الاكثر بروزاً في أعمال أفنان القاسم الروائية هي التجريد، فهو، في كل رواياته، يبني عالماً مجرداً يفتقد حرارة الألوان. يخرج عن جاذبية الزمان والمكان ليخلق زمانه ومكانه السابحين في ملكوت الوهم. فالكاتب شغوف بـ«الرمز»، وهذا الشغف يحوّل عملية الكتابة الروائية لديه إلى جهد لا يبحث عن الواقع في ذاته، بل يبحث عن المعادل الرمزي الذي يوازي الخيوط الواضحة للواقع، أي أحداثه الكبرى ومفاصله التاريخية التحولية.

هكذا تتم عملية اعدام الواقع ومسخه بمعادل رمزي يستبدل الحقيقي بالوهمي، ويُسقط التفاصيل ليظل يدور حول العموميات. ومن هذا المعادل تخرج «الشخصيات» بلا نبض، متجردة من انسانيتها، لتشكل رديفاً لفكرة أو رمزاً لها. ويغيب المناخ الاجتماعي والتاريخي الحقيقي عن الرواية حرصاً للابقاء على الاحجية الرمزية البدائية التي تعجز عن خلق شيء آخر سوى الوهم.



تقوم رواية أفنان القاسم الأولى «**العجوز**»(٢) على مخطط ذهني – رمزي يجهد، في أحداثه وشخصياته وأفكاره، إلى ملامسة وقائع التاريخ واعادة انتاجها – فنيـاً – بشكل مغاير للصورة الواقعية، فيتقدم برواية ذهنية خالصة تتلخص علاقتها بالواقع كعلاقة وهم بحقيقة، ويتلخص هم الكاتب في كيفية اعادة صياغة الواقع بشكل «يعقده»! فهو يرى الواقع مجرد «فكرة» عامة ومبسطة، ومهمة الروائي تقتصر على التقاط الفكرة المبسطة و«تعقيدها» بعمل روائي (رمزي). ولكن، بما أن الكاتب لا يثق بقدرة قارئه على استيعاب الرمز وفهمه واستجلاء معناه (الخفي)، فانه يتطوع بدوره، وفي أكثر من موقع، كما سنرى، إلى الافصاح المباشر عن معنى رمزه.

المرأة العجوز هي محور الرواية – فكرتها المحورية. ويتمثل عجز العجوز، فنياً، في كونها أخفقت عن اقناعنـا بذاتها الانسانية واشعارنا بحقيقة نبضها ومعاناتها، مما أفقدنا

قدرة التعاطف معها. «شخصية» ليس بامكان الانسان أن يحبها أو يكرهها أو يصغي إليها، فهي تطرح نفسها أمامنا كفكرة مجردة، مرسومة بصرامة ذهنية.

تعبر العجوز عن فكرة الزمن، فهي الماضي المهزوم والحاضر العاجز حتى لحظة الاجهاز عليها. انها الزمن العاجز على أن يتحول إلى مستقبل... «الماضي هو شبابك، أيامك الخضراء، الماضي هو أنت قبل أن تصبحين هذه. أنت الآن غريبة عن نفسك، ومع هذا فلم تكوني يوماً أنت. نعم، أردت أن أكون المستقبل، ولكن... آه يا الهي! أي مستقبل ينتظرني!» (ص٤٠).

هذه الفكرة للماضي التي يمثل الحاضر ذروة عجزها، هي التي تتحرك أمامنا متقمصة بدن امرأة عجوز لا تملك ملامحها الذاتية هي كانسانة.

ولا تجد هذه «الشخصية - الفكرة» نقيضها الا في «شخصية - فكرة» اخرى يصطنعها الكاتب لتمثل المعنى المناقض للماضي. وهي شخصية الحفيد، البطل، الذي يقتل جدته العجوز العاجزة (رمز المستقبل الذي يقتل رمز الماضي). وعندما تنغرس نصل سكين الحفيد في جسد الجدة العجوز، لا يجد الكاتب الا أن يميط اللثام مباشرة وبين قوسين كبيرين عن (معنى) العجوز... ورمزها: «... لقد احتك (الماضي)* بالنصل، وسقطت في خياله ثلاث قطرات حمراء، فتوهج قلبه حبوراً» (ص١٤٧).

هكذا تحيا العجوز أمامنا كياناً مجرداً، وتموت موتاً مجرداً. تحيا كفكرة وتموت كفكرة، فلا يستثير موتها دمعة ولا بهجة، لأنها من الأصل ألغتِ. أو على الأدق، الغى الكاتب امكانية التواصل الفني والتعاطف الانساني معها، سلباً كان هذا التعاطف أم ايجاباً.

وكل العالم من حول العجوز يبقى مجرداً وخاضعاً لعملية الترميز، يبنيه الكاتب ليسقط عليه، ومن خلاله، أشكال «وعيه» بلا حدود، بحيث تغدو كل أحداث الرواية وشخصياتها مجرد ظلال باهتة للاسقاطات الذهنية التي أرادها الكاتب.

ويفتقد الزمن الذي تحيا فيه العجوز لخصوصيته الزمنية، فهو زمن ذهني، مثلما يفتقد المكان خصوصيته ونكهته المتفردة. فالقرية التي تعيش فيها «العجوز» تظل تحتفظ بالتكوين المطلق لصورة «القرية»، دون أن تكون قادرة على توكيد حضورها في داخلنا كـ«قرية» متميزة في التفاصيل. بمعنى أن المكان الروائي، بحرصه على التجريد، فقد معناه بفقدانه لسماته الخاصة.

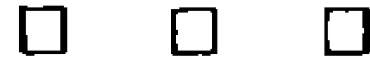
وكل ما يحيط بذلك، أي بـ(العجوز، الزمان، المكان) يبقى خاضعاً لبرودته الذهنية ومحتفظاً بها. فالحاكم يفقد ذاته كشخصية ويتحول إلى فكرة مطلقة، واحداث الرواية تتراكم لاهثة للتعبير عن فكرة لا ترتقي إلى مستوى الحدث الذي يعبر في ذاته ومن داخله

---

* هكذا وردت بين القوسين في الاصل.

عن الفكرة. والشخصيات الثانوية لا تتحرك الا كايديولوجيا تقوم بمهمات الاسناد.

ولا يبقى من كل ذلك، الا مجموعة من الأحداث والشخصيات التي ترسم ظلالاً باهتة لتلك الاسقاطات أو المعادلات الذهنية التي أراد الكاتب أن يعبر عنها وبها.



وتحمل رواية «**الباشا**»(٢) طموحاً للتعبير عن العلاقة الترابطية بين الصراع الوطني والصراع الطبقي، فتشرع هي الاخرى من عمومية الفكرة وعمومية الحدث التاريخي. فعمومية الفكرة تعيد التأكيد على أن الاقطاع «سيء» وعاجز عن انجاز مهمات التحرر، ومتواطىء. وهذا ما يؤكده الحدث التاريخي – سقوط فلسطين – الذي كشف عن هذه الحقيقة المفجعة!

ومن جديد، يعود الكاتب إلى ممارسة صنعته الخاصة التي يدمر، خلالها، الواقع ويبدد امكانات نسج العلاقات بينه وبين العمل الروائي الحريص على الاستقلال بخصوصيته كوهم مستقل.

وهم الرواية يتكرر مرة اخرى من خلال حشود الشخصيات التي تناظر الفكرة وترمز إليها، وحشد الأحداث التي تدعي مناظرة الوقائع الموضوعية والترميز التطابقي للاحداث التاريخية الكبرى. ويتجلى هذا الوهم أيضاً في مسرح الحدث الروائي، القرية الفلسطينية الكرتونية التي بناها الكاتب بالمادة ذاتها التي يبني بها أحداثه وشخصياته وعالمه الروائي لتمثل «فلسطين» بكاملها، فتفشل، لأن فشلها الأساسي يكمن في أنها أخفقت في تأكيد وجودها كقرية حقيقية ومقنعة.

لن توقفنا شخصية الباشا ونمط حياتها، فهي صورة طبق الأصل وطبعة مكررة دون تنقيح مستمدة من صورته السائدة التي أسرفت السينما العربية في تقديمها حتى الافراط الممل والابتذال، حيث أصبحت كلمة «الباشا» كفيلة وحدها لرسم الشخصية سلفاً. وباشا أفنان القاسم لا يخرج عن هذا النمط بشكله الذي أصبح تقليدياً، ولا يتفرد بادنى صفة انسانية مميزة. فهو «رمز» الطبقة المتهالكة والمتواطئة مع الأعداء.

ولأن شخصيات أفنان القاسم لا تحرص على ذاتها قدر حرصها على «الرمز» الذي تمثله وتعنيه، فانها تظل تتحرك أمامنا كنماذج مُقَولبة ومحددة من الرموز التي تطمح إلى تحقيق تطابقها مع الأفكار التي تمثلها ولا تتمثلها. فالخواجا هو «رَمز» للحركة الصهيونية، ومستر كلارك «رمز» للاستعمار البريطاني، وحمدان «رمز» للنضال الوطني، وسعدية «رمز» للأرض، والاسطى حسن «رمز» للنضال الطبقي، والمهندس صادق «رمز» للخيانة الطبقية، وام ساره – المرأة اليهودية الطيبة «رمز» لفكرة التعايش، وسامي – ابن الباشا، المتميز بوطنيته وطيبة قلبه «رمز» للخروج والتمرد عن الطبقة... وغيرها من الشخصيات الرمزية. فيا له من عالم غني وثري بالرموز هو الذي يقحمنا أفنان القاسم في داخله!

تلك الشخصيات – الرموز، هي محركة الحدث الروائي وصانعته، فهو اذن حدث (رمزي) يبحث الكاتب من خلاله لايجاد المعادل (الفني) لأحداث التاريخ الفلسطيني الذي شهد سقوط الأرض سنة ١٩٤٨. ولذلك، فان الشخصيات والاحداث لا تتحرك الا على مسرح مكاني وهمي يلبي حاجة الوهم السائد.

فالمعادل الوهمي لفلسطين تمثله القرية مسرح الحدث. انها مجرد ديكور رديء الصنعة للقرية بشكلها العام، تزداد رداءته اذا ما تطاول في ادعائه بتمثيل الخاص، أي كقرية فلسطينية.

فالقرية، في الرواية، لا تشبه أية قرية فلسطينية، ولا أية قرية، ولا تكون ذاتها كقرية. انها مبنى ذهني ضيق يدعي الاتساع واستيعاب احداث أكبر من حجمه، ومثل هذا الادعاء يظل يحمل بذور موته.

فقد أباح الكاتب لخياله المتميز بخصبه الكيماوي، صنع قرية فلسطينية «نموذجية»، فيها الباشا والبك والخواجا والانكليز واليهود الطيبون واليهود الاشرار، وفيها الثوار والرجعيون والانتهازيون، وفيها الفلاحون البسطاء وأسيادهم، وفيها طبقة عاملة تقوم بالاضرابات (ففي القرية مصنع كبير قادر على تكوين طبقة عاملة!)، وفيها مقهى – خمارة، في طابقه العلوي بيت دعارة!!... و...« كانت القرية جميلة. تتفتح في الصباح، بجمالها العذري» (ص٢٨٤). فأين هي العذرية التي ابقاها الكاتب لقريته؟

على أرض مثل هذه القرية الكرتونية، قزّم الكاتب أحداث التاريخ، وجعل الاحداث فوقها صورة متناهية في الصغر للاحداث الفلسطينية حتى سقوط فلسطين سنة ١٩٤٨. فكل حدث في التاريخ يتضاءل في صورة حدث روائي «رمزي» يوازيه، كانسحاب بريطانيا من فلسطين، وقرار التقسيم، ودخول الجيوش العربية، والهزيمة. ولذلك، فان الحدث الروائي لا يقوم بذاته، وإنما كمعادل «رمزي» لصورة الواقع وأحداث التاريخ.

ولأن «رموز» أفنان القاسم المسفَّة، تبقى غير قادرة على تحقيق فكرتها بقناعة الرمز الموحي، فان الكاتب يعود إليها من جديد ليعيد كتابتها بشكل آخر أشد تهالكاً، وذلك طمعاً في الوصول إلى الفكرة نفسها، أي بالمباشرة. فلنقرأ مثلاً: «... وللمرة الأولى – باكثر ما يكون وضوحاً – وجد حمدان ذاته، في عتمة الاستعمار والاقطاع والرجعية. ورأى آثار الأقدام الغريبة التي تلوث وجه أرضه. هذه هي يا حمدان: لكي تعيد سعدية إلى ذراعيك أن تناضل في كل صوب، ضد الخواجا، وبالقدر ذاته ضد الباشا والانجليز. ان تسقط هياكلهم كلها، هذا العهد المعتم المريض، أن تنزع شجرة الخواجا الصهيونية التي تثمر بالغدر، وتقضي على اطماعه، كذلك شجرة الباشا العجوز التي تنخر بالسوس. أن تزرع شجرة الحرية. لكم هي كثيرة مهماتك الشريفة! تقدم» (ص٣٣٤ – ٣٣٥).

□ □ □

وتتقدم رواية «**النقيض**»(٤) لتعيد طرح المسائل بالاسلوب ذاته، وان بشخصيات وأحداث مغايرة.

يبدأ الكاتب من تلمس الواقعي، ملتقطاً مجموعة من التفاصيل الصغيرة التي تحيط بحياة بطله الفلسطيني «علي»، الشاب المغترب في باريس. لكن امكانيات الصدق التي أومأت إليها البداية سرعان ما تنهار أمام شغف الكاتب بالمباشر الذهني والمعادل الرمزي.

هكذا يعود «علي» ذات يوم إلى بيته الصغير في باريس، ليجد أن «كابيليوك» (الصهيوني الشرير) قد احتله عنوة، دون أن تشير الرواية إلى أي مبرر داخلي لهذا الفعل، معتمدة على فعل حدث خارجها (احتلال فلسطين). ثم لا يتورع هذا الأخير عن اغتصاب حبيبة الأول وتحويلها إلى عاهرة، ملمحاً إلى «رمز» الحبيبة المغتصبة من خلال وعي المغتصب «... وعندما يقول الصليبيون جئنا بالعنف لتحرير القدس، ستقول هذا هدفي أيضاً، فالقدس لك مثلما هي لهم مدينة مقدسة» (ص٩١).

هنا يوصلنا الكاتب إلى النمطين الذهنيين اللذين يمثلان قطبي الصراع على المستوى الايديولوجي الذي يهيمن على امتداد الرواية، والذي يشير، في الوقت نفسه، إلى معنى النقيض الذي أراده الكاتب، معتمداً على تقديم شكلّي الوعي المتناقضين، مباشرة، وبتكرار باهظ على الذهن والأحاسيس لرتابته وشدة جفافه. أما الأحداث التي تعصف بالرواية، فتبقى عصية على الفهم والاستيعاب – اذا سلمنا بمحدودية العقل الانساني وعجزه عن فهم الخوارق –، حيث تنشقّ سماء الرواية، فجأة لتقذف الينا وبلا انذار أو توقع بشخصيات تبدو فاعلة ومؤثرة في «الحدث» الروائي ونهاياته (العجوز التي تزرع نصلها في جسد علي [لماذا!]، وشقيقه الهابط إلى المكان القصي من عالم الغيب [كيف؟]..!!).. ناهيك عن الاضرابات العمالية التي تقتحم عنوة عالم الرواية، بحكم العادة، ولا لشيء الا امعاناً في تأكيد الكاتب «اخلاصه» لقضية الطبقة العاملة!

فالحدث الروائي هو التحقيق (الفني) المحدود لأوهام الكاتب اللامحدودة. انه يغرق في ذاته ويقوم لذاته، يكذب على الواقع والقارىء والفن ويبقى المصدق الوحيد لاكذوبته. يقوم كسياق مستقل فلا يستقل الا بوهمه. يدعي الانسجام مع أحداث التاريخ فلا يصل إلى ادعائه، لأنه يفتقد من حيث الأصل قدرته على الانسجام مع نفسه، كحدث روائي قادر على تملك علاقات الواقع وتمثل جمالياته المميزة واعادة صياغتها في أحداث تنسجم مع ذاتها أولاً، كأساس لتحقيق الانسجام مع أحداث الواقع.

واذ نقفز عن الحدث الروائي، فإنه لا يبقى لدينا سوى الأساس الذي يشكل عصب الرواية، أي تينك العلاقتين المتناقضتين ايديولوجياً، حيث يمثل «علي» نموذجهما الذهني الأول، و«كابيلوك» نموذجهما الآخر... النقيض.

هنا، ليس بمقدورنا الا أن نقف أمام صورتين من صور التناقض الفكري الذي يكشف عنه المنولوجَ الداخلي المتكرر لكلٍّ من الشخصيتين.

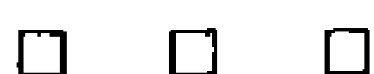
فعلي مسكون بأمه وتاريخها (رمز الوطن)، ومنولوجه لا يخاطب الأنا وانما يتوجه دائماً إليها... إلى الام التي تزوجت العم الخائن قاتل أخيه – الأب –، ثم لفظته بعد

أن تزوج ابنة سيده. كما انه مسكون بفكرة البحث عن «المهدي» المخلص الفلسطيني من الهموم والآلام (رمز المقاومة الفلسطينية). فها هو يخاطب الام... «انتظري. سيبعث شعبنا، وتضيء معضلتنا في عين العالم. عليّ أولاً أن اجد المهدي» (ص٧١). وتمنح الام لهذا الوعي شارة الوصول إلى المهدي، فيخاطبها من جديد... «وقلت لي المهدي وجدناه، وعمّك صار يرتعد خوفاً، فلم أفهم في البداية، ثم جعلتني أفهم. قلت لي: أخوك وجده، فاعطاه سلاحاً ليقتل القاتل، وصاح الرصاص» (ص١٧٢).

وها هو الكاتب يعود ليفضح رموزه، فيعلن بالشعار أن الام هي «رمز» الوطن، فنصغي إلى صوته يخاطبها صارخاً ومصراً على التأكيد... «أنت الوطن الذي انتفض، فأعطى الكرامة بعد ان جرحوا الكرامة. تقلد أخي بندقيته الجديدة فأتاك بالعيد، وأتاك بالابتسامة» (ص١٩٦).

أما النقيض «كابيليوك»، فلا نراه الا متلازماً مع حضور الفكرة الصهيونية التي يمثلها، ولا نشهده الا مندلقاً أمامنا بما يعنيه من حالة فكرية. فهو مسكون بالفكرة الصهيونية في خطوطها العامة والنموذجية، ومنولوجه الداخلي يقوم لينسف حضوره الانساني حرصاً على تحقيق معناه السياسي والايديولوجي، كنمط متورم بالفكرة (الصهيونية)... ولنقرأ منه: «أيها العرق الراقي توهج، كالشعلة في محيطات العتمة، واياك أن تثق الا بزيتك ووقودك (...) لن تنسى أنك أرقى شعوب العالم قاطبة» (ص١٢٥)... «أنت أيها الوسيم والقوي أبداً! اليهودي واليهودي أبداً» (ص٩٦)... «أيها الصواب المطلق! المال كل شيء» (ص١٣٩)... «لا لن نأخذ أرضاً أجنبية، لقد عدنا إلى وطننا. الرباط بين شعبنا وهذه الأرض رباط خالد» (ص١٦١)... «فبعد صمودك في معتقلات النازي الرهيبة حلال عليك كل شيء» (ص٢٠٦).

ان الواقع لا يشكل مصدراً لمثل هذه «الشخصية»، فمصدرها الأساسي الفكرة الصهيونية وبروتوكولات حكماء صهيون.



أما رواية «**الشوارع**»[٥] فتتكون من ثلاثة أقسام، يحرص الكاتب، في مطلع كل منها، على تحديد الاطار الزماني والمكاني لاحداثه. فالقسم الأول: قبل ١٩٦٧، والمكان مخيم عين بيت الماء - نابلس. والقسم الثاني: بعد ١٩٦٧، والمكان المعتقل الاسرائيلي. والقسم الثالث: قبيل ١٩٧٠، والمكان مخيم الوحدات - عمان.

في القسم الأول، يحقق الكاتب أول ملامسة فنية للواقع، فتحتفظ كتابته برصيد من الصدق والحرارة، وتشي بامكانات فنية لم يستثمرها أفنان القاسم من قبل ولم يطورها فيما بعد.

تبدأ الرواية من الاشاعة... «سيشنقون في مخيمنا الشوارع» (ص٧)، ومع انتشار الاشاعة، ينتشر المخيم أمامنا كمكان حقيقي، وتنتشر فوق أرضه الموحلة شخوص الرواية متحركة بقدر كبير من العفوية. ونقف أمام نسيج متداخل من العلاقات التي ترسم

بانوراما مفصّلة للحياة في داخل المخيم تحمل قدراً كبيراً من الصحة. ورغم الاقحامات «الرمزية» الفجة لهذا السياق وتكرارها المستهلك (الام الغائبة التي تشق الطريق نحو الوطن، ولوحة «صابر» الناقصة)، الا أن الواقع البسيط يبقى أكثر تأثيراً وحضوراً من الرمز المقحم.

لكن أفنان القاسم يعود في القسم الثاني لينقض وعده بالصدق، ويرتد من جديد إلى موقعه ليجهز على أساس صحيح بناه ويدمر ثراء الواقع وشكل تحققه الفني الذي أشارت إليه البدايات ورسمت خطوطه، اذ ينسلخ عن الحقيقي والواقعي ويغرق في الاكذوبة، فيجهض على المحاولة، ويبقى القسم الأول من «الشوارع» يتيماً بلا امتدادات ولا جذور.

ففي القسم الثاني، يزج الكاتب بالحشد الاكبر من شخصياته التي عشنا معها من قبل، في معتقل وهمي... ويخلق بينها علاقات وهمية، طمعاً للوصول - بالاسلوب ذاته - إلى فكرته التي تعادل الاحتلال بالمعتقل وصورته. فالاحتلال هو سجن للشعب ومعتقل كبير. وفي معادلة أفنان القاسم للاحتلال بالمعتقل نفقد صورة الاثنين معاً وحقيقتهما، فلا المعتقل هو معتقل حقيقي، ولا الاحتلال هذه صورته الواقعية.

ان العجز عن تملك الصورة الحقيقية، يدفع بالعاجز إلى الشطط في الأوهام المضخمة و«الاعلام» الرديء... «اختاروا، عشوائياً، من الرجال والنساء، من بينهم أبو ايليا، وحارس البلدية، وام عثمان، وزياد. صفوّهم، وقتلوهم» (ص١٦٣). ويستعيض عن الوصف الفني باشكال متهالكة من النعوت الاخلاقية الحادة: «جنود العدوان»، «الصهاينة»، «جنود القتل»، «جنود الموت»، «سجون القمع الاسرائيلية»... إلى آخر هذه التسميات التي لا تليق بكتابة تدعي انتماءها إلى حقل من حقول الابداع.

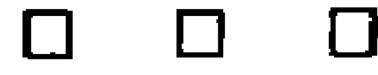
وفي القسم الثالث، ثمة عرس مجازي في عمان يرمز إلى الولادة العلنية للمقاتل الفلسطيني المتشق سلاحه (صلاح الدين رمز التحرير والخلاص وعريس المرحلة)... «كانت كل امرأة تقوم بعمل استعداداً لزفاف ابنة صالحة، بدرية، على الفدائي صلاح الدين» (ص١٧٨). وفي العتمة الموازية لهذا العرس، ثمة مؤامرة تحاك في الخفاء، تدفع بالعريس إلى التخلي عن صمدة عرسه، والاختفاء من أجل مواجهة المؤامرة التي انفجرت في أيلول عمان، قاذفة بالدبابات التي «مزقت جسد بدرية على فراش العرس، وجسد حسين ابن ام سعيد، وجسد ام صلاح الدين وفي حضنها علاء الدين، كذلك جسد الحاج بعد أن هدمت مقهاه، وأبو توفيق، والحلاق عبده، وحليمة، وأم عفيف، دون أن تفرق بين أطفال وعجائز» (ص٢٢١). فيا لها من صورة أخلاقية جد مختزلة لأيلول عمان الأسود!

ويبقى الحديث عن فيض «الشخصيات» الرمزية والاحداث «الرمزية»! ضرباً من التكرار، نقفز عنه رغم اصرار الكاتب على تكراره واستعادته باشكال متباينة لكنها متطابقة من حيث الجوهر. وأما رومانسية الكاتب (الثورية) فنقرأ منها هذه السطور:

- «وكتبت لي اختي رداً طويلاً تقول فيه انها معجبة بالسيد كلاشينكوف! هكذا من واجبك ان تدعوه، السيد كلاشينكوف (...) وقد أكدت لي انه سيد، وليس من العيب أن يكون السيد جميلاً، طالما هو يتمتع بكل تلك القوة» (ص١١٩).

- «انه دورك أيها الكلاشينكوف الغالي، انه دورك الآن، فلتنطلق، ولتفتك بهؤلاء الأبالسة الملاعين!» (ص١٢٧).

- «... لم يكن الا قوس قزح اطلقته بازوكا عاشقة» (ص١٦٢).



وتأتينا رواية «**العصافير لا تموت من الجليد**»[٦] لتمثل أرقى اشكال الوهم الروائي وصورته المثلى لدى أفنان القاسم، ذلك الرقي الذي يعبّر عن أدنى مراتب الكتابة التي توصل إليها قلم الكاتب.

تسير الرواية في ثلاثة خيوط متوازية تلهث لأن تقنعنا بتقاطعها وتلاقيها عند نقاط محددة، بعد أن كانت قد عجزت عن اقناعنا بذاتها كخيوط حقيقية تمد أدنى صلات مع الواقع. فيبقى كل خيط وهماً مستقلاً لذاته.

الخيط الأول، في الرواية، يصور حياة المغتربين من الطلاب والعمال العرب في باريس الاحياء الفقيرة ومشاركتهم في النضالات العمالية الفرنسية التي تصل إلى ذروتها باحتلال المصانع. أما الخيط الثاني، فيقفز الكاتب، من خلاله، إلى الحرب الأهلية اللبنانية مركزاً على معركة الصمود في تل الزعتر، دون أن يفوته التنويه بالتحركات العمالية اللبنانية التي استبقت انفجار الحرب. ومنها يقفز الكاتب إلى خيطه الثالث الذي يقدم فيه نماذج من نضالات الشعب الفلسطيني وتصديه لسلطات الاحتلال.

ويفتعل الكاتب عبارات يهدف، عبرها، إلى تحقيق عملية الربط بين خيوطه الثلاثة، مثل:

- «الآن يريدون ذبحك في بيروت، لأنهم يريدون ذبح أخيك في باريس. وباريس ربيع، وبيروت ربيع، والقدس ربيع، والمذبح واحد!» (ص٩٤).

- «... عادت مارتين ابتسامتها، وعاد لها نشاطها، وأخذت تدعم حركتنا، وصمود حركتنا في المصنع بحماس، [في باريس]، وفي تل الزعتر. واتتنا الأنباء تحكي عن انتفاضة شعبنا في الأرض المحتلة» (ص٢١٤).

أما عن «الشخصيات» و«رمزيتها»، فثمة منها فيض هائل يصعب حصره، دون أن يتوقف الكاتب عن الاشارة المباشرة لمعنى الشخصية ورمزها... «كانت مارتين فرنسا، وفرنسا مارتين» (ص١٢٠). وتعود الام المقيمة في الأرض المحتلة لتكرر من جديد الرمز ذاته الذي استهلكه الكاتب حتى الابتذال - رمز الأرض والوطن - ... «تلك الام التي لا تتحمل الآلام فقط بل تقدر على تحملها، هذه القدرة على تحمل الآلام هي من صفات

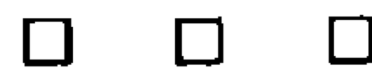
امك. ٣٦ ولدتها، و٤٨ ولدت الصمود فيها، و٦٧ ولدتك أنت منها، واليوم مرة اخرى تلدك امك» (ص٤١).

وأما الحرب اللبنانية، فان صورتها المقررة في الرواية تبقى متفردة في شكلها ولا تناظرها أية صورة للواقع والأحداث بأدنى صلة. انها صورة بائسة لا تعادل الواقع الا من حيث كونها مجزرة لا فنية للفن، بقدر ما كانت الحرب مجزرة لا انسانية للانسان. فهي حرب الرموز الفذة للكاتب، حرب «أبو أرز» الذي يبني السور الانعزالي ومعه وإلى جانبه «أبو الهول»، وحرب «ام الاسود» (رمز المقاومة) التي تتحدى بناء السور ببناء الملاجىء...«تلك الفلاحة التي تصعد من جديلتها رائحة الجنوب العنيد»! (ص٧٧). وحرب الاخت الوسطى لفريدة التي قتلت أختها الصغرى - رمز انظمة الوسط - التي تنحاز إلى الرجعية عند استفحال المعركة... «كل هذا بسبب اختك الوسطى يا فريدة، خانتنا وذهبت إلى المواقع الحقودة» (ص١٨٨). ومثل هذه الرموز الفظة تعود إلينا مرة أخرى بالجملة المباشرة الفظة... «وأكدت فريدة بأنها لن تدعها تحقق غايتها، لن تدعها تأخذ منها تل الزعتر، تل الغضب، لن تدعها تأخذ منها تل الطلقات»! (ص١٨٩).

هذه الصورة من البؤس الفني، الغارقة في فشلها عن رسم الصورة، تحاول التعلق بشعرة الانقاذ الايديولوجية. لكن الايديولوجيا العارية تتحول إلى سقوط جديد عندما تضع نفسها في موقع المنقذ للفني المتساقط، مهما استجارت واستشطت في الاوهام «الاممية»! التي دفعت بمزيد من المناضلين الفرنسيين إلى تل الزعتر، كمقابل لصورة نضال العامل الفلسطيني في المصانع الفرنسية. ويعبر الكاتب عن «اممية» المناضل الفلسطيني وحسه «البروليتاري»، حين يضعه في قلب الحصار في تل الزعتر مستمعاً إلى صوت الراديو الذي ينقل إليه أخبار انتصارات العمال الفرنسيين! (ص١٩٢).

ويصل «الشطط الاممي» إلى ذروته اذ يدعي المساس بالقلب وأحاسيسه، فيعطي مثل هذه الصورة «للعشق الاممي»:

- «قلت لمارتين انني احب فيك امميتك، تلك النجمة المشعة في سماء البروليتاريا، والتي تصطخب بموسيقى الآلات العذبة! ذاك الوهج الذي يضيء دروب الخير والعدالة، دروب الخير والعدالة والمساواة، تلك الدروب الاشتراكية العظيمة. قلت لمارتين أحب أن أنهل من ديمقراطيتك كما ينهل العاشق نسغ الحياة من شفتي حبيبته» (ص٩٥). فيا له من عشق رائع هذا الذي يحاول أن يستنير بمبادىء الماركسية اللينينية!!



وتبدأ رواية «مدام حرب»(٧) بمقدمة قصيرة تمنح الرواية شرف القدرة على استشراف المستقبل والتنبؤ بالأحداث قبل حدوثها، مشيرة إلى حرص الرواية على الاحتفاظ بـ«... تلك العفوية المتنبئة التي أعلنت عن الموت - الولادة قبل وقوعه، والولادة - الولادة قبل وقوعها» (المقدمة، بقلم الكاتب ص٧).

ولن نتوقف طويلاً أمام هذه المقدمة، لنكتفي بالقـول ان الاستشراف لا يتحقق بمجرد الادعاء، وانما تعبر عنه رؤية واعية ومتقدمة لمجمل علاقات الواقع ومعطياته، تستطيع أن تجد شكل تعبيرها الفني المتقدم. وعندئذ، ينتزع مثل هذا الفن بجدارة وسام زرقاء اليمامة.

الا أن «مدام حرب» تأتي لتضيف تراكماً جديداً إلى كل ما سبقها من أعمال للكاتب، وتستعيد ذات الأوهام وشكل صياغتها (الفنية) التي يحركها هاجس البحث عن المعادل «الرمزي». لكنها تجيء بوهم آخر جديد هو وهم التنبؤ والاستشراف.

تبدأ الرواية بتلمس الانساني العريض. من أزمة بطلها الوجودية، الباحث عن الدفء والحنان والتواصل الانساني المفقود، فيرتجيه في أمرأة التقاها مصادفة... «لأول مرة أقدم نفسي لشخص لا أعرفه، عصمت، هذا هو اسمي، ربما قلت عني مجنوناً» (ص١٦).

هكذا يمتد النص في البداية، محـافظاً عـلى صدقـه الانساني العـريض، رغم الانكسارات الايديولوجية التي اقتحمت السطور فكسرت تلقائية النص... «وحقد على أبيه وامه وعمه النائب وعمه الحاكم وكل الأغنياء. ولم يعرف كيف ينتقم منهم» (ص٣٢). ثم اتخذ قراره... «لا لبطولة الحزب، ولا لسيارة الحزب، ولا لزوجة الحزب الجميلة! وليقولوا انني لا أتمتع بوعي...» (ص٥٥).

لكن الانكسار الأساسي في الرواية، يتمثل في نقطة الانحراف المفصلية التي قذفت بسياقها من الانساني العريض إلى الوهم العريض، انطلاقاً من ادعاء الحرص عـلى «الخصوصية الفلسطينية» التي أثبت الكاتب من قبل – وحتى الآن – عجزه عن فهمها وتمثلها وصياغتها فنياً.

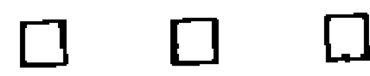
يبدأ الانكسار الأساسي والفني للرواية، حين يُنفى «عصمت»، بطل الرواية، إلى قرية حدودية – مع اسرائيل – ... فـ«غدا ذهابه إلى الحـدود التصاقـاً عدا عن كـونه تحدياً (...) وتمنى من كل قلبه ان يسافر، الآن لو أمكنه ذلك، أن يسافر إلى خط النار» (ص٧٢). ثم نفاجأ بالقرية الحدودية التي أوصلنا إليها الكاتب بعد رحلة مرهقة للقطار! تلك الرحلة التي تفرض علينا أن نطرح أسئلة ما قبل الوصول الساذجة: أين هي تلك القرية العربية المتاخمة للحدود الاسرائيلية التي يتعب القطار في مسيرة الأيام والليالي قبل الوصول إليها، وأين موقعها الجغرافي على الخرائط أولاً، واين موقعها على خريطة الواقع ثانياً؟

وتأتينا اجابة الرواية على السؤال مفجعة. فقطار الوهم الذي يسير على سكة الوهم يقودنا إلى قرية الوهم... وهي واحدة لا تختلف عن القرى المتناثرة في أصقاع العالم الروائي الغريب والمترامي الأطراف لأفنان القاسم.

كل ما يمكن أن يخطر ببالك – بشأن هذه القرية – فانها تبقى خلافاً لذلك. ففيها سادة، والفلاحون هم عمال أرض يسامون أقصى أشكال القمع الطبقي!... «والسوط

الرهيب في قبضة السيد الرهيب يعرف طريقه جيداً إلى اجسادهم» (ص١١٥). ومن هذه القرية يتسلل الفدائيون إلى الأرض المحتلة. وعلى اطرافها (غابة) حانية أوجدها الكاتب تلبية لمتطلبات العمل النضالي، حيث يحتمي فيها الفرسان الملثمون بعد تنفيذ عملياتهم. وثمة في عمق القرية مخيم للاجئين أهله غائبون عن الأحداث لانهم ما زالوا نياماً. وهناك نموذج البطل المقاوم... «الفارس ذي الجبين الواسع والثغر المبتسم» (ص١٤٠) الذي يشق طريقه إلى الوطن. أما «مدام حرب» التي حضرت في البداية كاحجية رغم غيابها، والتي تدير في المدينة بيتاً للدعارة، فاننا نفاجأ بأن لها في القرية نفسها قصراً ملوّناً يقبع على احدى الهضبات، وان «السيد الرهيب» الذي يمارس القمع ضد الفلاحين هو وكيل هذه السيدة الرهيبة!

واذ تقع الحرب (حزيران – يونيو ١٩٦٧)، التي ادعت الرواية استشرافها كموت – ولادة، فان أوهام الكاتب تخلقها على هيئة حروب الكواكب والنجوم: «واندهش عصمت عندما رأى جنود العدو، وهم يقطعون الاسلاك الشائكة إلى ظهورهم، واندهش مرة اخرى، وهو يتابع ألبستهم البراقة وأسلحتهم البراقة وخطواتهم البراقة والدقيقة، فكأنهم آتون من كوكب آخر! وما لبثت دبابة براقة ان تبعتهم، وهي تطلق الأشعة المهددة في كل الاتجاهات...» (ص٢١٥). فأين حدثت مثل هذه الحرب الاشعاعية البراقة؟ الا اذا كان استشراف الكاتب لا يخضع لقوانين الزمان والمكان المحدودة، فيرسم لنا بلا رهبة صورة لحرب ستقع في القرون القادمة... طالما أن (فنه) يحمل قدرة النبوءة.



ان الأسئلة الأساسية التي تستثيرها قراءة هذه الروايات الست لأفنان القاسم هي: هل تشفع القضية الكبيرة، الصحيحة والعادلة، لكل الكلمات التي تتسلق أبراجها، فتمنحها صكوك البراءة؟ وهل يكفي «الاخلاص» المبدئي و«العشق» الكامن اللامحدود للقضية، وحدهما، لصنع أدب يخدم هذه القضية؟ وهل يحقق الأدب الطليعي و«التقدمي» ذاته ويكرس تقدميته بقدرته على أن يحشد في داخله صور النضالات العمالية، والقمع الطبقي، والعشق الاممي. أو بقدرته على طرح الشعارات بنبرة عالية، إلى جانب تدبيجه لصفحات تعليمية طويلة تشرح مبادىء الاشتراكية العلمية؟

من المؤكد أن قراءة روايات أفنان القاسم لا تتفرد بطرح هذه الأسئلة على صعيد الرواية الفلسطينية، فثمة أعمال اخرى تظل قراءتها تستثير الأسئلة ذاتها. لكن أفنان القاسم يظل متميزاً باصراره التراكمي الذي يجعل من نتاجه «نموذجاً» متكرراً يقتضي الدرس. ومن هنا جاء حرص هذه الدراسة على محاولة الاجابة على تلك الأسئلة من خلاله.

ان قول «غابرييل ماركيز» الذي يشير فيه إلى اعتقاده بأن كتابة الأدب السيء تساهم في عرقلة مسيرة العملية التاريخية نحو الاشتراكية، هو صحيح إلى أبعد الحدود.

مثل هذا القول يقتضي منا، في هذا المقام، اضافة صغيرة هي: ... ويساهم في عرقلة مسيرة النضال الفلسطيني نحو التحرر والاستقلال الوطني.

انه «أدب» يطيل الطريق.

---

(١) وهي ست روايات تحت المراجعة، اشير إليها في القائمة التي ذيل بها الكاتب روايته «الشوارع»، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩؛ والروايات الست هي: «الغربان»، «المواطىء المحرمة»، «حتى لا تتمزق الاجنحة»، «يوميات فدائي في الأرض المحتلة»، «المسار»، «السيدة ميرابيل».

(٢) صدرت عن منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٧٤ (بالتعاون مع اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين).

(٣) صدرت عن منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٧٧.

(٤) صدرت عن منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،١٩٧٨.

(٥) صدرت عن دار ابن رشد، بيروت، ١٩٧٩.

(٦) صدرت عن دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٩.

(٧) صدرت عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

ردود

أعادة توضيح الوضوح التاريخي
في كتاب «التموجات»

نشر الزميل والصديق عاصم الجندي مراجعة عن كتابي «التموجات» في مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، والمراجعة متواضعة ووجدانية وتقترب إلى حد كبير من مفاصل العمل بما هو نقد من موقع الغيرة والمشاركة المصيرية في آن.

غير أن ما لفت انتباهي، واقتضى هذا التوضيح، خلال قراءة المراجعة، بعض المعلومات التاريخية التي التبست واختلطت على الزميل المراجع فنوّه بمحاولات تصويبية زعم انها الوقائع الحقيقية للتاريخ. ومع اننا لسنا مؤرخين، لا عاصم ولا أنا، إلا ان العودة إلى المصادر والمراجع تظل هي الاساس والفصل في الخلاف، وقد أوضحت المعلومات، بمراجعها للزميل عاصم في جلسة وحوار هادىء بيننا، الا انه أصر بعدها على نشر هذا الوضوح على صفحات المجلة، عملاً بحرية الحوارات، وحتى لا أبدو مجنياً عليّ «بتزوير» الوقائع.

من هذا المنطلق، سأوضح بعض الملاحظات التالية:

١ – «ثمة اخطاء مرعبة احياناً على صعيد اللغة». يقول عاصم دون ان يذكر لنا هذا «الرعب اللغوي» لكنه يعزو الاخطاء للتصحيح والطباعة. وانا ازعم، بعد قراءة الكتاب في اعقاب طبعه، علماً بأنني انا الذي صححته، ان الكتاب يكاد يخلو من هذه الاخطاء الا في النادر، وقد تمنيت لو أورد المراجع بعض هذه الاخطاء التي افزعني ان يشار إليها فاضطرني ذلك إلى إعادة قراءة العمل مرة اخرى فكان ذلك من الاعمال الشاقة التي يعرفها كل كاتب يقرأ كتابه ثانية بعد إنجازه.

٢ – ويقول ان «هناك ما يشبه الاخطاء على صعيد المعلومات». وهذا بيت القصيد في الردّ. ويورد عبارة اعدام الشيخ فرحان السعدي لاحتيازه بندقية قديمة، الواردة في النص على لسان الأم. ثم يتحدث عن تاريخ فرحان السعدي كأحد رفاق القسام الذي حاول ان يقوم بانتفاضة مسلحة في منطقة نابلس وطولكرم إلى ان القي القبض عليه واعدم.

لقد ورد في نص التموجات. حقل ارجوان، نقلاً عن د. اميل توما، مؤرخ القضية الفلسطينية المعروف في كتابه: «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» الصادر عن دار ابن رشد في الصفحة ١٥٠ ما يلي: «لقد اعلن الشيخ فرحان السعدي عن حيازة بندقية قديمة دلّ المحققين عليها حيث كانت معلقة على جدار غرفته فحكمت عليه المحكمة بالاعدام. وقد اعدمته السلطات البريطانية في شهر رمضان لتستفز المسلمين. واتضح ان السلطات ارادت بهذا الاعدام البربري تلقين الثوار درساً. ان الحديث الذي يجري في القصة على لسان الأم يأتي في سياق الاعمال البربرية التي قام بها الانكليز في اعقاب فشل ثورة القسام،

وهذا الحديث يجيء عرضياً مع احداث اخرى دون التعرّض للمجرى التاريخي لشخصية فرحان السعدي.

٣ – وحول معركة حيفا، يقول عاصم ان عدد الصهاينة مبالغ فيه وان عملية قصف العدو للمدينة بالمدفعية في الوقت الذي كان يلتحم فيه في معركة شوارع، وبالسلاح الابيض، مع المجاهدين، عملية تلغيها ابسط القواعد العسكرية، لأن المدفعية في مثل هذه الحالة لا بد وان تصيب المدافع والمهاجم، ومن المعروف ان المدفعية تمهد للهجوم.

ان القتال الضاري والتصدي للهجوم الاسرائيلي المؤلف من اربع كتائب داخل الاحياء العربية، جرى بعد القصف المدفعي التمهيدي، المتمركز خلف الكرمل خلف القوات الصهيونية، وفي مواجهة الاحياء العربية؛ حيث حددت المدفعية مواقع الحرس الوطني العربي واحياء العرب المكتظة.

وقد جاء في الموسوعة العسكرية الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ما يلي: «وفي الساعة الخامسة مساء بدأ الصهاينة الهجوم النفسي، اذ وزعوا مناشير ووجهوا نداءات بمكبرات الصوت تدعو السكان العرب إلى الابتعاد عن المتطوعين الغرباء والتزام بيوتهم. وما كادت الساعة تبلغ السادسة والنصف حتى فتح الصهاينة نيران مدافع المورتر والمدافع الرشاشة الثقيلة وامطروا الاحياء العربية بقنابلهم دونما تمييز. وكانت الكتائب الاربع تهاجم الحواجز العربية القريبة غير ان تقدمها كان بطيئاً، حتى ان كتيبتي الميسرة والوسط اجبرتا على القتال من بيت لبيت».

٤ – وحول جرح المناضل عبدالقادر الحسيني الذي يأتي ذكره خلال الهجرة على لسان إحدى شخصيات القصة بأنه قطع الجبال والوديان وهو يحمل جرحه ودخل فلسطين سرّاً، يحاول عاصم ان يصحح قائلاً ان جرح عبدالقادر حدث قبل عشرة أعوام من استشهاده في سنة ١٩٤٨.

لقد جرح عبدالقادر للمرة الأولى في معركة الخضر الشهيرة في قضاء بيت لحم في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦، والتي استشهد فيها المجاهد السوري القائد سعيد العاص. ثم غادر المستشفى ودخل سراً إلى فلسطين بعد ان توقفت الثورة في ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦. وكان خروجه في اعقاب جرحه بعد عشرين يوماً من ايقاف القتال. وقد جاء في الموسوعة العسكرية: «جرح عبدالقادر جرحاً بليغاً فنقل إلى المستشفى الحكومي بالقدس؛ الا ان رفاقه المجاهدين قاموا بمغامرة رائعة، اذ هاجموا القوة البريطانية التي تحرس المستشفى وانتزعوه منها ونقلوه لاكمال معالجته في دمشق. وفي صبيحة ١٣/١٠/١٩٣٦، توقفت الثورة الفلسطينية الكبرى، وفي هذه الاثناء كان عبدالقادر قد غادر المستشفى ثم عاد فدخل فلسطين خلسة ليشترك من جديد في القيادة التي اجتمعت في «بيرزيت» واعلنت استئناف الثورة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)...».

٥ – بقيت ملاحظة اخيرة حول الانسحاب من تل الزعتر والاقتباس من كتاب «الطريق إلى تل الزعتر» والتي يؤكد فيها عاصم ان ما ورد في «التموجات» حولها مأخوذ بكامله من الكتاب، احب ان اوضح، والمقارنة ممكنة، انني اقتبست الاسم والحادثة وصغتهما أدبياً بشكل مختلف إلى حدّ كبير عن النص الوصفي – الحدثي الوارد في الكتاب، وقد نوهت بذلك عند نشر القصة لأول مرة في مجلة «الثقافة الجديدة» المغربية.

أحب ان أنوّه، بعد هذه الايضاحات، أنني كنت منتبهاً جداً، وانا أجمع وأدون المعلومات التاريخية وانا بصدد عملي التسجيلي الأول الذي كان خارجياً أكثر منه داخلياً، حتى أنني راجعت أكثر من مرة شهادات الصحفيين والمراسلين الحربيين الذين عاشوا احداث الحرب سنة ١٩٤٨، وبخاصة شهادات مراسلي «النهار» الموجودة في ارشيف الجامعة الأميركية.

بعد هذا التوضيح هل اقتنع زميلنا عاصم؟

حيدر حيدر

تعقيب لا بد منه على ما كتبه فيصل حوراني
الموقف من «زمرة السلفيتي» قضية وطنية

كتب الزميل فيصل حوراني في العدد ١١٢ من **شؤون فلسطينية** رداً أو «توضيحاً»، ليس هناك فرق، على ما جاء في كتاب الرفيق يعقوب زيادين **البدايات** بخصوص فهمي السلفيتي وزمرته.

ما كنا لنعقب على رد الزميل فيصل، لو أنه أبقى المسألة في حدود «اجتهاد شخصي» لموقفه من إنسان لعب يوماً ما في حياة حزبنا دوراً هاماً، ولولا المسألة التي تناولها الزميل حوراني، وكيفية نظرته إليها ومحاولته التشكيك في قيادة الحزب وموقفها من «الزمرة المنشقة» واعتباره التهم التي سيقت ضد «الزمرة» وكأنها من صنع «الصغار»!! ولذا كان لا بد من توضيح لهذه المسألة، وهل هي حقاً نتاج «خصومات متراكمة» أو أنها ردة فعل شخصية! ولكي نضع المسألة في الاطار السليم لها، خارج التشويش السياسي، أو العواطف الذاتية فإننا سنشير لعدد من الملاحظات السياسية – الفكرية التي أدت إلى الموقف من «زمرة فهمي»، التي وصل بها الأمر في نهاية المطاف لممارسة عمل تخريبي على وحدة حزبنا الشيوعي، وممارساتها المتنافية مع الخط الوطني، والتي صبت في طاحونة النظام الهاشمي. ونقول ملاحظات سريعة، لأننا في هذا التعقيب لا نخوض في بحث – وعند الحزب المقدرة الكاملة لهذا العمل – لإلقاء الضوء على النهج اليميني الانتهازي.

أهم الملاحظات:

☐ في سنة ١٩٦٤، بادرت القيادة الحزبية، إلى تغيير اسم الجريدة المركزية للحزب من «المقاومة الشعبية» إلى «التقدُّم»؛ والقيادة الحزبية التي نقصد، هي من تبقى خارج السجن في الأردن، وفي غياب أمين عام الحزب فؤاد نصار الذي كان منفياً خارج الأردن. ولذا كان للسلفيتي في وقتها الدور القيادي العملي.

وتغيير اسم الجريدة، في حزب شيوعي، هو مسألة ليست شكلية بتاتاً، بل تعبير عن فهم الحزب، لحركة العلاقات السياسية، وقدرة الجماهير الثورية. إلا أن هذا التغيير، من «المقاومة الشعبية» إلى «التقدم»، جاء انسياقاً مع تحليل فهمي السلفيتي ومن حوله «للتطورات» التي شهدها الأردن، وحركة «النمو الاقتصادي»، أو ما أسماه فهمي السلفيتي بـ «النموذج الرأسمالي». ولقد ارتأت هذه المجموعة، في ما شهده الأردن في أوائل الستينات تحولاً اقتصادياً – اجتماعياً، كما رأت فيه ولوج الأردن طريق التطور الرأسمالي. ولذا، ففي المحصلة النهائية تشهد تقدماً (!) يحتاج إلى عكس ذلك في تحليل الحزب السياسي – الاجتماعي، وكان البدء بتغيير اسم الجريدة، لأن نشرة «المقاومة الشعبية» قد مضى عليها الزمن؟!

إلا أن حقيقة الأمر، الذي لم تستطع الزمرة المنشقّة إدراكه هو أن ما شهده الأردن، من «تراكم» بضائع ورأسمال، إنما كان نتاج سياسة «الاستعمار الجديد» التي أخذت تطبق في الأردن بعد الانقلاب الرجعي في نيسان (إبريل) ١٩٥٧، بهدف الحفاظ عليه كقاعدة استراتيجية ضد حركة التحرر الوطني العربية، ولتلعب دوراً هاماً في ضرب حركة الشعب الفلسطيني، وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وليس الهدف، أساساً، خلق «نموذج رأسمالي» في وجه سوريا ومصر حيث كانتا تخطوان في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، في حينها. ولذا، فإن مجموعة فهمي - كانت متمكّنة أيامها في القيادة - رسمت سياسة الحزب على فهم خاطىء للتطورات الجديدة. وفي الوقت الذي نقول فيه أن سياسة «الاستعمار الجديد» لم تكن تهـدف لخلق «نموذج رأسمالي» في الأردن، فذلك لا يلغي نمواً محدوداً للرأسمالية، تتطلبه الحاجة المباشرة لتوطيد النظام الرجعي فيه. وهذا ما شهدته حركة السوق، وبناء عدد من المشاريع الاقتصادية المحدودة، وفتح المجال، حباً، لجذب غالبية «البرجوازية الوطنية» إلى دعم النظام، وهو عكس ما كانت عليه في أواسط الخمسينات. وهنا نشير إلى أن المسألة لا تتوقّف عند هذا الحد فحسب، بل أن فهمي السلفيتي ومجموعته قد حافظوا على فهم سياسة التحالف الوطني التي وضعها الحزب إبـان الهبات الجماهيرية في أواسط الخمسينات. فحافظت المجموعة بدورها على دور خاص «للبرجوازية الوطنية» في التحالف الوطني، دون أن تدرك التغيرات السياسية في العلاقات الطبقية الناجمة عن سياسة «الإستعمار الجديد»، وكان هذا فهمـاً يمينياً لمسألة التحالف. ويمكن العودة، هنا إلى كراس أصدرته اللجنة المركزية لحزبنا في سنة ١٩٧١ بعنوان «الجذور الاقتصادية للإنتهازية اليمينية» يلقي الضوء على منابع الانحراف اليميني في الحزب.

□ سنة ١٩٦٦ شهدت السموع مظاهرات جماهيرية، استنكاراً لموقف النظام المتخاذل تجاه الاعتداء الاسرائيلي على البلدة. وبدلاً من أن ينخرط الشيوعيون فيها، انبرت القيادة التي يتزعّمها فهمي السلفيتي، للطعن في الحركة الجماهيرية، باعتبارها «فتنة» من صنع السفارة الأميركية!! وهدفها «خلق نعرات اقليمية في البلاد»!!

هكذا قيّمت الزمرة، هبّة جماهيرية. فهل كان ذلك موقفاً سياسياً خاطئاً؟!

إن معلومات قيادة الحزب، تشير إلى لقاء عُقد في مقرّ إدارة المخابرات العامة، كان قد حدث في سنة ١٩٦٦ - قبل انتفاضة السموع - وقبل سنة ١٩٦٧ يا زميل حوراني، وحضره كل من فهمي السلفيتي ورشدي شاهين ومدير المخابرات محمد رسول الكيلاني، عقدت بموجبه الصفقة فيما بينهم لأجل تصفية الحزب: وأبرز الدلائل على ذلك، ما حدث من موقف ضد هبة السموع الوطنية، وموقف رشدي شاهين في السجن - بعد اللقاء - حيث أخذ يروِّج بأن ظروف الأردن وطبيعتها لا تحتاج لوجود حزب شيوعي، وعليه فيجب تغيير اسم الحزب، أو تحويله إلى حركة ديمقراطية (!) ألا تتّفق معنا، يا زميل فيصل، بأن هذه عملية تصفوية، بغض النظر عن النوايا! إضافة لما أخذ يروِّج له من ضرورة إعادة النظر في الموقف من الدين، وبدأ فعلاً، يمارس الطقوس الدينية اللازمة في داخل السجن. في هذا الاطار يمكنك العودة للعدد الخاص من جريدة «المقاومة الشعبية» التي أصدرها التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان بمنـاسبة الذكرى الـ ٣٧ لتأسيس حزبنا الشيوعي.

□ الموقف من القضية الوطنية والمقاومة الفلسطينية: موقف «زمرة فهمي السلفيتي» من القضية الفلسطينية وحركة المقاومة أبرز ملامح هذه المجموعة والتي شكّلت فهمـاً لا وطنياً لقضية وطنية، أوصلت الحزب في فترة قصيرة إلى عزلة جماهيرية، ومن الأمثلة التي نسوقها:

بعد عدوان ١٩٦٧ الصهيوني مباشرة، تحرَّك فهمي السلفيتي، في إطار الحزب، وكان وراء إصدار بيان يدعو إلى عقد «مؤتمر وطني» برئاسة الملك حسين (!) للبحث في الرد على العدوان؟! ماذا يعني ذلك؟ وهل يمكن للملك حسين، حقاً، أن يترأس مؤتمراً وطنياً لمواجهة العدوان؟ منطق سياسي يتعاكس مع حقيقة الحدث السياسي وطبيعة النظام، ولكن الثمن مقبوض سلفاً - سنة ١٩٦٦.

أما الهجوم العنيف على المقاومة الفلسطينية، واعتبارها حركة برجوازية مغامرة، فقد كان سمة سياسية في نشاط فهمي السلفيتي وأحاديثه ومقالاته السياسية، وأبرزها ما جاء في مجلة «قضايا السلم والاشتراكية»، وهذه ليست تعبيراً عاماً عن وجهة نظر الحزب، كما أصريت في «توضيحك» يا زميل فيصل، فقد لاقت الاستنكار الشديد في العديد من منظمات الحزب القاعدية، وفي أطر الحزب القيادية؛ والدليل على ذلك هو البيان الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية في آب (اغسطس) ١٩٦٨، الذي تناقض مع فهم وتطوُّر «فهمي السلفيتي» المطروح في تشرين ١٩٦٨.

وأما الموقف من ممارسة الكفاح المسلح، فقد وقفت هذه المجموعة، بقوة، ضد ممارسته، باعتبار أن «الظروف الموضوعية» لا تسمح بعد بذلك، وكأن المطلوب هو أن يتم احتلال المزيد من الأراضي لممارسة هذا الكفاح. ولم تكتفِ بموقفها هذا فحسب، بل وقفت ضد كل الرفاق الذين طرحوا ضرورة تبنّي ممارسة الكفاح المسلّح، مستغلّة سيطرتها على الأطر القيادية، التي نجمت عن ظروف معيَّنة – السجن والابعاد.

وفي سنة ١٩٧٠، عقد حزبنا الشيوعي كونفرنسه الثاني، حيث أدانت الوثائق الحزبية الصادرة عن هذا الكونفرنس «الانحراف اليميني» داخل الحزب في الفترة المنصرمة. وبرغم ما تشكّله هذه الادانة الواضحة والصريحة التي وردت في التقرير السياسي والتنظيمي، إلا أننا سنذكّر بمسألة داخلية، هي أنه خلال الانتخابات للجنة المركزية للحزب، قدَّمت المجموعة إياها قائمة بمرشحيها، فلم ينجح منهم سوى اثنين فقط، هما: فهمي السلفيتي ورشدي شاهين – وإنجاحهما كان لعوامل ذاتيه تخص الحزب. وعلى الفور، بعد الانتخابات مباشرة، قدَّم كلاهما استقالته من اللجنة المركزية. الأول بحجة المرض، والثاني أعلنها بوضوح أن هناك تكتلاً قومياً سائداً، وعليه، فإن «الرفيق الأممي» يحتج، ولن يعمل في أطر قيادية مع «القوميين»؟!

وبعد فترة وجيزة، عاد الإثنان عن استقالتهما، وأخذا مكانهما في قيادة الحزب، وكانت عودتهما «لغاية في نفس يعقوب»، سبقتها جولة فهمي السلفيتي في بعض البلدان العربية – سوريا والكويت، إضافة للأردن، وزيارة بعض المنظمات الحزبية.

ولقد توضَّحت «الغاية» من العودة ففي أواخر سنة ١٩٧٠، والأردن يشهد مجازر دموية ضد المقاومة والحركة الوطنية، أعلنت «زمرة فهمي السلفيتي» انشقاقها وأطلقت على نفسها لقب «الأمميون الحقيقيون» و«الكادر اللينيني».

لن نناقش ألقابهم الآن، إلا أننا سنتوقّف عند توقيت الانشقاق وولادته. من المعروف أن عملية الانشقاق في حزب شيوعي، إنما هي ضرب للأسس اللينينية في العمل الحزبي. وهي أضعاف لوحدة الحزب، وتشكّل عملاً تخريبياً، وإلا لما كان هناك من ضرورة لصد وإدانة كل محاولة انشقاقية. والمسألة الأهم هي توقيت الانشقاق – العمل التخريبي – مع توقيت توجيه الضربة الرجعية الأردنية لحركة المقاومة والحركة الوطنية. وكانت تلك المجموعة تعتقد أن أكثر الفرص ملائمة لعملها هي هذا الظرف تحديداً. فبإمكانها العمل في ظله «دون خوف» من السلاح!! ولن نقع في مجال الشك والظن إذا قلنا أن هذا التوقيت التخريبي إنما هو انسياق مع الضربة الرجعية وخدمة كبيرة لها.

وسننتقل إلى ما صدر عن «الأمميين» يا زميل فيصل: فالمجموعة هذه، أصدرت «وثيقة» أوضحت فيها مواقفها السياسية التي أدَّت بها إلى «طرد» الحزب!!

ورد في الوثيقة – وأعتقد بأنك قد اطَّلعت عليها، إن لم تكن تحتفظ بها في أرشيفك – إن قيادة حزبنا قد أصبحت «ذيليه» لحركة المقاومة، وانغمست في «الاتجاه القومي». وأكثر من ذلك، استخدمت «قوات الأنصار» لقمع «الرفاق الأمميين»، إلى آخر قائمة التهم. وأما المقاومة، فقد تعرَّضت إلى هجوم شرس، يعبر عن مدى ما تكنّه هذه الزمرة من حقد عليها. فوثيقة «فهمي وزمرته» تعتبر أن سنوات ١٩٦٧ – ١٩٧٠ هي فترة «إرهاب فكري» أشاعته المقاومة الفلسطينية! والمقصود هنا، حالة النمو الجماهيري التي شهدها الأردن في فترة ما قبل أيلول(سبتمبر). على ماذا يدلّ كلام «الكادر اللينيني» حين

يصف فترة النمو الجماهيري بأنها فترة «إرهاب فكري»؟ فهذا إن دل على شيء فهو يدلّ على عداء هذه الزمرة للمقاومة الفلسطينية، وبالتالي، لقضية الشعب الفلسطيني. ولقد بيَّنت اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي موقف هذه «الزمرة» الحقيقي من القضية الفلسطينية في كراسها الصادر في آذار (مارس) ١٩٧١، ويمكنك العودة إليه، إذا شئت، لتقف على حقيقة موقف الرفيق فؤاد نصار، لأنه هو كاتب هذا الكراس ولا نعتقد أن أمين عام الحزب تكلّم بمواقف غير التي كتبها بخط يده. إضافة إلى أن «الزمرة» نفسها قد شنت هجوماً شخصياً على الرفيق الأمين العام في وثيقتها الانشقاقية، تحمِّله فيها مسؤولية «التكتيك القومي» في الحزب!! وإضافة، أيضاً، لما صدر عن اللجنة المركزية لحزبنا في رسالة داخلية بعد الانشقاق، توضح فيها ما جرى وحقيقة ذلك العمل التخريبي، وتسجِّل فيها حقيقة لقاء فهمي ورشدي بالمخابرات، وهي ليست تهمة صنعها الصغار يا زميل فيصل حوراني. وحول ما اعتبرته من أن الزمن قد حلَّ بعض قضايا الخلاف، و«دعوتك للوحدة»، فإننا نذكِّر بأن موقفنا من هذه «المجموعة» ليس موقفاً قبلياً أو «ذاتياً»؛ بل هو موقف يستند إلى فهم سياسي وفكري. ولقد أجاب الحزب على «دعوات البعض» للوحدة، سنة ١٩٧٢، في كراس خاص بعنوان «ماذا وراء دعوة الزمرة المنشقَّة للوحدة» أبان فيه طريق العودة للحزب وأسسها اللينينية، إضافة إلى أن مسؤولي العمل التخريبي لاحق لهم بالعودة إلى صفوف الحزب، لأنهم مشبوهون فعلاً.

وفي الوقت الراهن، هناك أمثلة عديدة على استمرارية نهج هؤلاء المعادين للحزب والشيوعية والقضية الوطنية، وربما تعلم أن السلطة الأردنية وعملاءها في نقابات عمال الأردن يقيمون تحالفاً مع هذه «الزمرة» في بعض النقابات. فعلى ماذا يدل ذلك؟ أهو أيضاً موقف وطني؟!

إن موقفنا، كشيوعيين، من «الزمرة» مستند إلى مبادىء وطنية، وليس إلى خصومة، ولا نحتاج إلى مواعظ في التعامل مع هؤلاء، والحكم النهائي على صحة خطِّنا، ستبديه الجماهير التي لها كلمة الفصل في النهاية.

وملاحظة أخيرة نرى ضرورة ذكرها، وهي أننا لم ننكر كل تاريخ فهمي السلفيتي، ولم نقل عنه أنه كان خائناً منذ البدء كما فعل البعض، بل نعترف بأن فهمي السلفيتي لعب دوراً نضالياً في فترة معينة، وكان رفيقاً ديناميكياً، نال احترام الحزب والرفاق. وكما احترم لينين بليخانوف وكاوتسكي، عندما كانا يحترمان قضية الثورة والشيوعية، فإننا احترمنا فهمي السلفيتي. ولكن، مع ارتداد بليخانوف وكاوتسكي، لم يمنع الاحترام لهم من أن ينعتهم لينين بأشد النعوت، وأقلها كلمة مرتد وخائن. فليس «بالأخلاق» تنتصر الثورة.

حسن عصفور

تقارير

الندوة العلمية الثالثة
للمعهد العربي للثقافة وبحوث العمل
(الجزائر ٢١ - ٢٦ شباط - فبراير ١٩٨١)

نظم المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، بين ٢١ و٢٦ شباط (فبراير) الماضي، ندوته العلمية الثالثة تحت عنوان: «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». وقد ساهم في أعمال الندوة قرابة أربعين باحثاً ومؤرخاً وأكثر من عشرة من ممثلي الاتحادات العمالية العربية. وتوزعت مساهمات المشاركين، في أعمال الندوة الثالثة، على محاور ثلاثة رئيسية هي:

١ - تغلغل رأس المال الأجنبي وأثره في الصناعات الحرفية التقليدية وعلاقة ذلك بتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية.

٢ - هدم البنية التقليدية في الزراعة من زاوية ظهور العمل المأجور في الريف واتساعه، وتحديد حجم هذا العمل ودوره.

٣ - الخصائص البنيوية الراهنة للطبقة العاملة في الصناعة في البلاد العربية.

إلى جانب المحاور المذكورة قدم ممثلو الاتحادات النقابية العربية مداخلات ومساهمات تتناول الأوضاع النقابية في أقطارهم.

وتشكل الندوة العلمية الثالثة علامة فارقة في الجهود التي يبذلها المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، فقد جاءت لتتابع العمل الهام الذي بدأته الندوتان اللتان نظمهما المعهد عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ واللتان كرستا لبحث مصادر ومنهاجية دراسة نشوء الطبقة العاملة العربية وتكونها. وإذا كانت الندوتان الاولى والثانية قد تناولتا، بدرجة أساسية، مشكلات مصادر البحث في تاريخ الطبقة العاملة (بما فيها استعادة الارشيف الوطني من البلدان المستعمرة) وكذلك مشكلات منهاجية البحث، وقدمتا، على هذا الصعيد، مساهمة هامة قادت إلى إثارة اهتمام وجدل علمي واسع حول هاتين القضيتين، فإن الندوة الثالثة جاءت بإطار أكثر تحديداً وتخصيصاً تناول محاور البحث الثلاثة المذكورة أعلاه، كما تضمنت مساهمة واسعة نسبياً من المشاركين العرب، ومن أقطار اوروبا الاشتراكية والغربية. وقد تناولت أبحاث المشتركين عدداً واسعاً نسبياً من أقطار المشرق العربي ومغربه. ويتضح من التوصيات التي قدمت، في نهاية أعمال الندوة الثالثة، ضرورة تركيز أعمال الندوة العلمية القادمة على قضايا ملموسة ذات أولوية، وتوجيه العمل البحثي باتجاه العمل الجماعي في مجموعات تتناول الخصائص البنيوية الراهنة للطبقة العاملة في البلدان العربية المتجاورة إقليمياً.

ومن أجل إعطاء فكرة واضحة عن أعمال الندوة الثالثة ونتائجها نستعرض أبرز موضوعات البحث والنقاش التي تضمنتها المحاور الثلاثة للندوة.

أعمال الندوة الثالثة

انقسمت الأبحاث الخاصة «بتغلغل رأس المال الأجنبي وأثره في الصناعات الحرفية التقليدية من زاوية علاقة ذلك بتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية» إلى قسمين تناول الأول منهما، وهو الأقل عدداً، بلدان المشرق العربي، أساساً؛ في حين تناول القسم الثاني، وهو الأوفر عدداً، بلدان المغرب العربي. فعلى صعيد المشرق العربي، تقدم محمد ريشة، من الاتحاد العام لعمال سوريا، ببحث عام تناول مجمل البلدان العربية. وتناول د. عبدالله حنا، في إطار بحث موسع، «مراحل تكون الطبقة العاملة السورية في ظل سيطرة رأس المال الأجنبي والإنتاج الحرفي»، مع مقدمة نقاشية ذات طابع نظري. واستند د. يوجان برانت من المانيا الديمقراطية إلى وثائق قنصليات النمسا والمانيا وفرنسا، في المنطقة، لبحثه المقدم عن «خصائص تطور العمل المأجور في سوريا ولبنان قبل الحرب العالمية الاولى».

وقدم جاك كولان أفكاراً حول «بعض أساليب الانتقال من التضامن الحرفي إلى التضامن الطبقي». وتقدم د. المنور مروش من الجزائر ببحث عن «طوائف البرانية» في الجزائر باعتبارها نواة الطبقة العاملة في المدن، وعرض د. ف. ماكسيمنكو من الاتحاد السوفياتي موضوعه عن «البنى الاجتماعية التقليدية وتكون الطبقة العاملة في تونس»، وطالب بن ذياب عبدالرحيم من الجزائر عن «المؤسسات الصناعية في الفترة الاستعمارية». ود. رومان رايتر و من ايطاليا «الهجرة العمالية الايطالية في المغرب العربي والانعكاس على الجزائر بعد تشكيل لجنة تعاون عمال المناجم الايطاليين (الميناتور) ١٩٠٩». كذلك تناول عبدالحميد الأقرش «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تكون الطبقة العاملة في تونس». ود. مصطفى كريم «الرأسمالية الاستعمارية وأثرها على المجتمع التونسي غداة الحرب الكبرى». ود. شونسون عن رموز الاتحاد العام التونسي للشغل.

وقدم عدد من الباحثين الفلسطينيين أعمال المحور الثاني؛ حيث عرض محمد بدران، من الاتحاد العام لعمال فلسطين، دور الاحتلال الاسرائيلي في هدم البنية الزراعية التقليدية في فلسطين. وعالج كل من د. موسى البديري وروز مصلح، الباحثة في مركز الأبحاث، أوضاع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي [ستنشر مجلة شؤون فلسطينية دراسة السيدة مصلح في أعدادها القادمة]. وقدم نبيل بدران، بالنيابة عن فريق بحث مكون من سبعة باحثين نشأة وتطور الطبقة العاملة في فلسطين والأردن، نبذة عن أعمال ونتائج المرحلة الاولى من دراستهم الجماعية.

وتلاهم د. ايمري مارتون (من المجر) ببحث شيق عن «الحلقة الوسيطة الاجتماعية بين فئة الفلاحين التقليديين المتحللة والبروليتاريا التي هي في طريق التكوين». ثم تحدّث. د. هنى أحمد (من الجزائر) عن الاستعمار الفرنسي وتبلتر الفلاحين الجزائريين. وتحدّث المؤرخ الفرنسي د. أندريه نوشي عن «أزمات العالم الريفي في المغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين» وكذلك د. آلان سانت ماري (فرنسا) عن «البنى الزراعية والتمايز الاجتماعي والعمل المأجور الزراعي في منطقة الجزائر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر». وعن المشرق العربي، تقدم الزوجان م – وب. سلكيت ببحث عن «التحول في ملكية الأرض والبنية الاجتماعية الريفية في وسط وجنوب العراق بين ١٩١٦ و١٩٥٨». وتقدم د. أحمد بعلبكي ببحث عن «آثار دخول الرأسمالية على التشكيلية الريفية في لبنان».

أما أعمال المحور الثالث، فقد تقدمها بحث لسليم نصر (لبنان) عن الطبقة العاملة الصناعية في المشرق العربي (١٩٥٠ – ١٩٨٠)، شملت كلاً من العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين. وتلتها أبحاث د. هيرتا موللر (المانيا الديمقراطية) عن التطورات الراهنة لبنية الطبقة العاملة ضمن عملية التصنيع في البلاد العربية. والبزابيت لونغ نيس (فرنسا) عن بنية اليد العاملة الصناعية وعلاقات الانتاج في سوريا (دراسة حالة أحد المصانع). ود. فنكو جنكوف (بلغاريا) عن بنية الطبقة العاملة في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧. ود. ناجي سفير

(الجزائر) عن التصنيع وتكون الطبقة العاملة الجزائرية اليوم. وهاني حوراني عن التطور الرأسمالي التابع وأثره على خصائص الطبقة العاملة الاردنية ١٩٧٠ - ١٩٨٠. ود. جان بيير جارسون (فرنسا) عن اليد العاملة العربية والأجنبية وتصنيع بلدان الخليج. وشقير حافظ (تونس) عن هجرة اليد العاملة إلى ليبيا. واوديل جوسرون (فرنسا) عن الهجرة العمالية المغربية إلى فرنسا، وشارل بارونتيني (فرنسا) «العمال المهاجرون العرب في اوروبا». ود. محمد الأخضر بن حسين (الجزائر) عن «تعددية البنى تشكل وتطور الطبقة العاملة (مثال الجزائر)». ود. سيرانيان (الاتحاد السوفياتي) عن «خصائص تشكل الطبقة العاملة العربية». وعصام خفاجي (العراق) «سياسة التصنيع وأثرها على الطبقة العاملة في العراق ٦٨ - ١٩٧٦»، وهيليموت نشوفسكي (المانيا الديمقراطية) عن «أثر نشاطات الاحتكارات الدولية على تطور الرأسمالية وتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية»، ومتري مقبل عن الحرب الأهلية وأثرها على وضع الصناعة والطبقة العاملة اللبنانية.

هذا وقد تخللت أعمال الندوة مداخلات اخرى لنقابيين من فلسطين ولبنان واليمن والكويت و السودان وباحثين وأكاديميين عاملين في الجزائر.

وقد تضمنت دراسة كل من د. موسى البديري وروز مصلح معلومات وملاحظات هامة، إلا انهما لم تقدما إجابة شافية حول أبرز مسألة تطرحها الدراستان وهي: تحطيم البنية الزراعية والريفية لسكان المناطق المحتلة يؤدي إلى تحويل قطاع متعاظم من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة الحرفية إلى صفوف العمال المأجورين وإلى توسيع الطبقة العاملة؛ حيث يعمل معظمهم في سوق العمل الاسرائيلي (ما وراء الخط الأخضر)، وإلى استغلالهم استغلالاً مشدداً. إن هذه المسألة طرحت وما زالت تطرح أسئلة جوهرية. كيف تنظم صفوفهم وبأية وسائل؟ وما هو دور نقابات الضفة والقطاع؟ وما هي عوائق تنظيمهم؟ أهي موضوعية أم قانونية أم ذاتية؟ وكيف يجري تذليلها؟

لقد دفع هذا الجانب من النقص إلى أن يتساءل د. أحمد بعلبكي: ماذا بشأن العمال هؤلاء الذين يشكلون الأغلبية العظمى من قوة العمل العربية في الضفة والقطاع؟

وقد أجابت الباحثة روز مصلح، في مساهمتها: «أن مرونة حركة العمال العرب وانتقالهم السريع من عمل إلى آخر أدت، إلى صعوبة تنظيمهم، إضافة إلى أنه لم تجر حتى سنة ١٩٧٩ أية محاولات جدية من أجل تأطيرهم في النقابات المهنية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة مما جعلهم باستمرار خاضعين لما تمليه عليهم شروط العمل».

والملاحظ أن قضية تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر، رغم المصاعب القانونية والتدني النسبي في مستوى استقرار بعض القطاعات، باتت الآن تطرح نفسها بإلحاح على الحركة النقابية العمالية في المناطق المحتلة، ويخاض بشأنها جدل عميق وواسع في صفوف التنظيمات السياسية والنقابية للطبقة العاملة. ويبرهن نجاح الحركة النقابية، في كسر القيود التي تفرضها عليها سلطات الاحتلال، في عدد من المناسبات، على قدرة الحركة العمالية على التصدي لمهمة تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر بأشكال مختلفة، برغم الحظر القانوني الاسرائيلي. والملاحظ أيضاً، أن الحركة النقابية العمالية ولدت تاريخياً في ظروف تصادم مباشر مع الطبقة الحاكمة وتشريعاتها التي تمنع التنظيم النقابي وتقيده، وإن هذا لم يحل دون قيامها ونهوضها بمهامها، والمجابهة الراهنة مع سلطات الاحتلا بشأن تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر لا تخرج، في جوهرها، عن هذا النطاق.

وضمن أعمال المحور الثاني، أثارت مساهمة أيمري مارتون عن «فئة الما قبل البروليتاريا» اهتماماً ونقاشاً غنياً، ليس بسبب أهمية هذه الفئة في بلدان العالم الثالث وقانونيات توليدها، فقط، بل، أيضاً، بسبب الجزالة الفلسطينية والنبرة «الدرامية» التي صيغت بها مساهمة مارتون.

ما هو هذا الوسط «الما قبل بروليتاريا» وكيف يتكون؟ نختزل هنا بعض كلمات مارتون: أنه حصيلة لنظام الرأسمالي غير القادر وغير الراغب في تعميم العلاقات الرأسمالية على مجمل رقعة الأرض التي يهيمن

عليها، لأنه لا مصلحة له في ذلك، ولأنه يحافظ على علاقات التبعية، ويتغذى من التخلف واللاتكافؤ بين المركز والأطراف. من هذا التقسيم العالمي للعمل لمصلحة المركز الرأسمالي، من التمدين المفرط، من ثنائية التشكيل الاقتصادي بين القطاع التقليدي للريف والقطاع المديني الحديث، من التهميش والعزل الاجتماعي تظهر ظاهرة الماقبل البروليتارى وهم إطار يتوسط أنماط متباينة من المعيشة بين الطبقات والطوائف، بين التضامن الطبقي وغير الطبقي، بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة المفقرة، بين الاقتصاد الطبيعي والسوقي الصغير والسوق الرأسمالي، بين التقليد والحداثة وبين الانحطاط والانبعاث الاجتماعي.

ما هي أجزاء هذا الوسط «الماقبل بروليتاري»؟ إنها تضم شباباً متعلمين من الأرياف، يقتلعون من جذورهم ولا يغرسون من جديد، لا يملكون أرضاً ويعيشون حياة بغير استقرار، وتضم الاجراء الذين يصلون حديثاً إلى مدن «التنك» ليعيشوا من خلال شبكات القرابة والعلاقات العائلية، بينهم الخارجون عن القانون، وزمر العصابات، والمراهقون، والأطفال المشردون الذين يعملون في أعمال هامشية وثانوية..

مداخلة ايمري مارتون أثارت أسئلة: - هل «الماقبل البروليتاريا» مرتبة اجتماعية؟ هل هي شكل لتمرحل تاريخي للفئات الاجتماعية في البلدان التابعة وهل الماقبل بروليتاريا من نتعارف على تسميتهم بالبروليتاريا الرثة؟ لم يجزم مارتون بوضوح، لكن الانطباع الذي تولد هو أنه يقصد عملية ووسطاً اجتماعياً أوسع من البروليتاريا الرثة. أنه يتناول آليات توسيع الفئات التي لا مكان ولا دوراً انتاجياً لها، إنها آلية توليد الرثاثة على نطاق واسع في مدن العالم الثالث حيث لا تحكم هذه الأوساط روابط طبقية ولا يشعرون بالانتماء إلى طبقة اجتماعية محددة.

وقد كان لمداخلة مارتون قيمتها؛ إذ حفزت على مساهمات وسجالات تنظيرية، واخرى ذات طابع ملموس فيما يخص مدن المشرق العربي.

ضمن أعمال المحور الثالث الذي يتعلق بالخصائص الراهنة للطبقة العاملة في البلدان العربية، قدم عدد من البحوث المثيرة للجدل والمتضاربة الاتجاهات. فبحث سليم نصر موضوع الطبقة العاملة في الصناعات التحويلية في المشرق العربي ١٩٥٠ - ١٩٨٠، فتناول تطور خصائص عمال الصناعة التحويلية في العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين، من الزوايا التالية: - النمو العددي، الخصائص الديموغرافية، مستوى التأهيل والتعليم، والتشتت والتمركز، والاجور ومستويات المعيشة. وتشكل دراسته «مجازفة» علمية في ظل تخلف ونقص المعطيات والاحصاءات الرسمية. ولذلك قوبلت استخلاصاتها بتحفظات من بعض المشاركين. فدراسة سليم نصر تظهر تدني الوزن النسبي لعمال الصناعة التحويلية بالمقارنة مع القوى العاملة والسكان، برغم نموهم العددي السريع، نسبياً، بين مطلع الخمسينات ومنتصف السبعينات. وتظهر أيضاً، من زاوية الخصائص الديموغرافية، فتوة العمال الصناعيين وتدني نسبة مساهمة المرأة. ويلاحظ أن عشرات الآلاف يغادرون العمل الصناعي بين سن ٢٥ و ٣٠ سنة. وفيما يخص بنية العاملات الصناعيات يلحظ ما يسميه «مقاومة اجتماعية» لعملهن من زاوية مؤشر التأهيل والتعليم. ويظهر سليم نصر ارتفاع مستوى الأمية بين العاملين الصناعيين، أن ٤٠ - ٥٠ بـ المئة منهم تلقوا تعليماً لبضع سنوات، وإن الذين أنهوا المرحلة الابتدائية هم أقلية تتراوح بين خمس العاملين في الصناعة وربعهم. ويلاحظ أن غير المؤهلين منهم يقاربون ٧٠ بالمئة، فيما بين الربع والثلث من العمال مؤهلين تماماً. أما التقنيون فهم بين ٢ بالمئة و ٣ بالمئة من إجمالي عمال الصناعة التحويلية. أيضاً المهندسون بين ٠,٦ بالمئة و ١,٥ بالمئة. وإن ثمة تغييراً إيجابياً أيضاً في حجم العمال المؤهلين خلال ١٩٧٠ و ١٩٧٧. وأظهر أيضاً استمرار اتجاهي التمركز والتشتت. فمن زاوية التمركز جغرافياً، لاحظ وجود ثلاثة اتجاهات أولها وجود اتجاه آحادي القطب يتمثل في التركيز الشديد في العاصمة وضواحيها، كما هو في الأردن حيث ٨٦ بالمئة من عمال الصناعة يتمثل في التركيز الشديد في العاصمة وضواحيها؛ وثانيها اتجاه ثنائي القطب كما في سوريا، حيث ٣٧ بالمئة من العمال الصناعيين في دمشق ومنطقتها مقابل ٢٧ بالمئة منهم في حلب ومنطقتها، وثالثهما وجود قطب أساسي، وآخر ثانوي كما في العراق ولبنان حيث ٦ بالمئة في العواصم ومحيطها ونسبة حوالي ١٠ بالمئة في مركز القطب الثانوي. ولاحظ أن هيمنة العواصم تتراجع من جراء التشبع الصناعي وسياسات الموازنة الاقليمية.

أما من حيث التمركز حسب حجم المؤسسة، فقد لاحظ وجود ثنائية يبرزها واقع أن المؤسسات الكبيرة تزداد حصتها من العمالة، لكن بسبب ازدياد عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة فإنها تحافظ على وجود حصة هامة من العمالة لديها حيث تستوعب حوالي ٤٠ بالمئة من العمالة. ويتساءل، في ضوء ذلك، عما إذا كان ممكناً الحديث عن فئتين متمايزتين في الخصائص لعمال الصناعة؟ وينتهي إلى ملاحظة المركز الهامشي للطبقة العاملة الصناعية ووجود عدم استقرار وفروق عميقة، حيث تقوم على مخزون بشري هائل، وتعاني من معدلات دخول وخروج كبيرة جداً.

وقد تعرضت استخلاصات سليم نصر لمحاكمة ونقاش من د. أحمد بعلبكي، عصام خفاجي، هاني حوراني. وأثيرت تحفظات وتساؤلات بصدد المعطيات فيما يخص الاردن وفلسطين، مفترضة وجود نوع من «التحيز الاحصائي» ناجم عن تفاوت المعطيات بين بلد وآخر. وربما وفرتها بالنسبة إلى لبنان قبل عام ١٩٧٥، خاصة عندما تجري المقارنة بين مجموعة عمال الصناعة بين لبنان وسوريا والعراق. تحفظ آخر أعطي حول تراجع الاجازة الصناعية والطبقة من جراء ما سمي «بجاذبية العمل في قطاع الخدمات» الخاص، «وحول ما سمي با» «المقاومة الاجتماعية» للعمل الصناعي بين النساء، ولاحظ عصام خفاجي ضرورة الانتباه إلى آلية السوق وليس فقط إلى آلية عمل سيكولوجية.

جدل مشابه أثاره بحث اليزابيت لونغ نيس عن بنية عمال الصناعة السورية، من خلال دراسة حالة أحد مصانع النسيج في ضواحي دمشق؛ حيث لاحظت الباحثة وجود حالة «ازدواجية العمل» لدى نسبة عالية من العمال. النقاش الجدي انصب على ما إذا كانت العينة تمثل حالة نموذجية أم حالة استثنائية. دراسة جان بير جارسون عن العمالة العربية الأجنبية في دول الخليج أثارت جدلاً صاخباً، ربما كان مبعثه الخفة الشديدة التي أظهرها في عرض النتائج والنقاش.

كاتب هذه السطور قدم خلاصات دراسته عن الخصائص الراهنة للطبقة العاملة الاردنية ١٩٧٠ – ١٩٨٠ من زاوية نظر متباينة مع دراسة سليم نصر. مبرزاً اتجاهات النمو العددي والتحسن النسبي في خصائص الطبقة العاملة، وملاحظاً وجود اتجاهين متعارضين في عملية التطور الرأسمالي الكولونيالي (التابع). أحدهما يؤدي إلى عرقلة بنية الطبقة العاملة وتأخيرها وتشويهها؛ وثانيهما يؤدي إلى تطويرها وتحسين خصائصها. داعياً إلى ملاحظة الاتجاهين معاً، وأيهما له الدور الحاسم في تحديد خصائص الطبقة العاملة راهناً ومستقبلاً. واستخلص، أنه في ضوء شروط وظروف ملموسة محددة، خاصة بعد اتساع حجم الفوائض المالية النفطية وانتقال مبالغ هامشية ولكن فعالة، وارتفاع أسعار المواد الخام في العالم بعد حرب ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط، فإن وتيرة التصنيع في الاردن تسارعت، ولا سيما في قطاع الاستخراج (الفوسفات والبوتاس) وبعض قطاعات الصناعات التحويلية الأساسية(الاسمنت) تكرير النفط، الاسمدة الكيماوية، النسيج). وهذه أدت وسوف تؤدي، أيضاً، إلى زيادة حجم الطبقة العاملة ووزنها، وإلى تحسين خصائصها النوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نمط التطور الرأسمالي التابع سوف يستمر في إحداث تشويهات معينة في توزيع القوى العاملة وفي تسريع وتيرة هجرتها وعدم استقرارها.

وقد بحث عصام خفاجي موضوع «سياسة التصنيع وأثره على الطبقة العاملة في العراق»، ولم تتح له فرصة التوزيع، ربما لتأخر تقديمه، كما أن الوقت المخصص لعرضه كان ضيقاً: مما لم يساعد على عرض خلاصاته بالنسبة لخصائص الطبقة العاملة في العراق.

وأخيراً، تقدم متري مقبل من الاتحاد الوطني لنقابات العمال في لبنان «بأفكار أولية حول تأثيرات الحرب الأهلية في لبنان على بنية الطبقة العاملة». متناولاً هذه التأثيرات من زاويتي: التهجير والهجرة؛ التضخم وأثره على الصناعة الوطنية. ملاحظاً اتجاه بعض الصناعات الهامة الكبيرة نحو الاضمحلال كالنسيج والمرطبات والمشروبات الغازية واتجاه صناعة الأحذية والصناعات الخشبية إلى الانكفاء من صناعة كبيرة متقدمة إلى ورش حرفية صغيرة. كذلك لاحظ التحول البنيوي لعمال قطاع الطباعة بعد إحلال الصف الضوئي (الكومبيوتر) على الانترتيب والمونوتيب.

هذا فيما يخص بلدان المشرق العربي. ونظراً لصعوبة تناول المساهمات التي تناولت بلدان المغرب العربي وهجرة عمالها في فرنسا واوروبا، نكتفي بالتنويه بمساهمات كل من د. ناجي سفير عن التكون الراهن للطبقة العاملة الصناعية في الجزائر ود. محمد الأخضر بن حسين عن تعددية البنى، تشكل وتطور الطبقة العاملة (مثال الجزائر).

استخلاصات

قدمت، في اليوم الأخير للندوة العلمية الثالثة، مجموعة كبيرة من الأقتراحات والتوصيات حول موضوعات واتجاهات البحث المفترض أن تعنى بها الندوة العلمية الرابعة وما يليها. وشكلت لجنة من باحثي الجزائر لصياغة موضوعات الندوة القادمة وبلورتها. لكن من المفيد التنويه بضرورة حصر موضوعات الندوة والندوات القادمة في محور أو محورين فقط؛ إذ مع أهمية الاستمرار بتتبع قضايا التطور التاريخي للطبقة العاملة، فإن من الأهمية بمكان تكريس محور خاص، وربما الاكتفاء بتركيز موضوع الندوة القادمة على الخصائص الراهنة للطبقة العاملة العربية، ورعاية المعهد للبحوث الجماعية والتي تتناول مجموعات من الدول المتقاربة جغرافياً أو المتقاربة من حيث نمط تطورها.

وأخيراً، لا يفوتنا التنويه بأهمية الجهد العلمي المميز والبالغ الأهمية الذي يتقدم به المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، والذي يجري حتى الآن بصمت ودون ضجيج وبإمكانات مالية محدودة. إن هذا التنويه يجب أن لا يمنعنا من دعوة إدارة المعهد إلى تعميم الأبحاث التي تضمنتها أعمال الندوات العلمية الثلاث ونشرها على نطاق واسع. بحيث تصل إلى أوسع جماهير القراء، وليس إلى أيدي المختصين والبحاثة. إننا نسجل لهذا المعهد دوره البارز، سواء من حيث اضطلاعه بمهمة إعادة صياغة التاريخ العربي الحديث من خلال تتبع نشوء الطبقة العاملة العربية وتطورها، أو من حيث كونه النافذة التي يطل منها باحثو المشرق العربي على تجارب باحثي المغرب العربي وبالعكس، في هذا الميدان البكر من العمل العلمي، فكان المعهد حلقة وصل وتفاعل بينهما ويحق له أن يفخر بما حققه، ويحق له أيضاً أن يطالب بدعمه من أجل متابعته.

هاني حوراني

مراجعات

١ - «بيروت» قصيدة محمود درويش
مفاجأة الروعة من شاعر المرحلة

دراسة الشعر، ليست بالأمر الهين، وبخاصة اذا كان الشاعر كمحمود درويش الذي ذهبنا، ومنذ منتصف الستينات، أيام كان في الوطن المحتل، وعلى وجه التحديد مع ديوانه «عاشق من فلسطين»، إلى انه يحمل سمات شاعر المرحلة جميعها، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، اذا ما استمر صعداً في ميادين الشعر واذا لم تزلّ به القدم، على غير توقع، أو يسلم الدفة، إلى عديد التيارات، التي تحيط به من كل جانب.

وقد كانت موجة «الحداثة» أخطر هذه التيارات عليه: هذه «الحداثة» التي عرفناها في السنوات الأخيرة، وهي غريبة عن معنى الحداثة الحق، البعيد عن الارتجال، وتجاوز المراحل دونما تمعن أو روية، كما عرفنا ذلك عند ادونيس بالذات، وما يشبه المدرسة التي حاولَ ارساء اسسها، فلم يفلح حتى اللحظة...

كنا نتابع محمود درويش، ويد الواحد منا على قلبه، كما يقولون، ليس حباً بدرويش، ولكن، لعلمنا الأكيد، ان الزمان، لا يجود علينا في كل حقبة، وربما خلال حقب متطاولة، احياناً، إلا بشاعر فذ، هذا اذا جاد...

وهو، منذ بداياته، نلح على هذه النقطة، يحمل سيماء شاعر المرحلة، بتمكّن وجدارة.

فهو، أي درويش، كفرس الرهان، الذي يسرع، عجلان، واثقاً، من أفق إلى أفق، مخلياً وراءه وفود الافراس، وقد هدّه التعب والنصب...

وكانت قصيدته الأخيرة «بيروت» في ملتقى الشقيف، والتقط الواحد منا انفاسه، وافرخ روعه، فمحمود درويش يعود الينا، كما راهنّا عليه دائماً، يعود إلى محمود درويش...

من هذا المنطلق، ومن هذا الحرص، حرصنا على الشعر أولاً، لا بد لنا من ان نمر بالقصيدة، ولو مرَّ العجالة، لنفندها، ونشير الى ما فيها من روعة، ومن مثالب في آن معاً، وكلنا أمل، في ان يتسع صدر محمود للنقد، وهو الأمر الذي يزعج العاديين من الشعراء، خاصة حين يعرف، اننا لا نقصد الا وجه الشعر، ومن موقع الحرص عليه، الحرص على الشعر...

ثمة ناحية، وقبل البدء بالمرور على «مرابع قصيدة بيروت» لا بد من التوقف عندها، ولو كان من الأفضل الا نفعل، وهي ان بعض قصيري النظر، أو الذين انطلقوا من عقد غريبة على الشعر. فاعتبروا ان تعبير: «بيروت خيمتنا الأخيرة» هو بمثابة الاشارة، أو حتى الدليل القاطع، في تفكيرهم العجيب، على ما

يسمى بالاستيطان أو التوطين، فكانوا الابواق التعيسة لاعداء الوطن والقضية. وهكذا حكموا على القصيدة برمتها، من خلال كلمة فهموها خطأ، ولم يحاولوا ادراك ابعادها...

مثل هذا التحليل البائس، كان علينا الا نتوقف عنده. ولكن، خشية ان يتسع الشر ويستشري، كان لا بد لنا من هذه الاشارة العابرة...

ان بيروت، وغيرها مدن كثيرة في التاريخ، كانت دائماً مصدر الوحي للشعراء والفنانين. الايحاء الذي يتحول مع الزمن، إلى عشق له سمات الحزن أو الفرح، اللهفة والرغبة، والوله الحقيقي... فهل يمنع الشاعر، من ان يكتب قصيدة حب، للمرأة، أو المدينة التي يحب... وكثيراً ما تختلط المدينة بالمرأة...

«بيروت شكل الروح في المرآة، وصف المرأة الأولى، ورائحة الغمام...

بيروت من تعب ومن ذهب، وأندلس وشام...»

انه العشق المصفى، والجرح في الجوى، ما يندمل، فان فعل، تشرد الشعر...

وهو يسميها بعد حين: «أجمل من قصيدتها، واسهل من كلام الناس...» فالمدينة السحر، التي عرفها الشاعر في أوج توهجها، وعانى معها في حميا مأساتها وتمزقها وقهرها... تتحول في شعره، إلى صورة الحب الضائع، والوطن السليب، وهو لهذا يحمل اليها كل هذا اللهف، وكل هذا الوجد المحروق علـى جمر الشظايا... انه الشعر مكتنزاً، وعميقاً، صارخاً حيناً، باكياً حيناً آخر... انه الشعر وكفى...

«بيروت من اين الطريق إلى نوافذ قرطبة...»

وقرطبة هنا، هي الوطن — الحب، الذي رسمه القلب، بدم القلب، وأرغم على مغادرته على أمل العود... وفي علاقة الانسان بالوطن، لا شيء يسد مكان شيء، لا شيء يعيد إلى المهاجر رائحة الوطن وعَرفِه السجين، الا الوطن نفسه... ومع ذلك، فالمدينة ليست حائط مبكى، بالنسبة للشاعر، كيف ذا، وهو العربي، وهي المدينة العربية، التي لا بد وان تلقي، بعد كل ما عانته، بكل عثار الماضي، لتنتفض، فتوة واملاً ومستقبلاً، على تعبها وعذاباتها...

«وردة مسموعة بيروت، صوت فاصل بين الضحية والحسام... ولد أطاح بكل الواح الوصايا...

والمرايا... ثم نام...»

اذن ها هي، تطيح بكل الواح الوصايا، بالماضي وعثاره، بكل ما يغل انطلاقتها إلى المستقبل، بكل ما ترسب في قعر الماضي والراهن، لتقدم لنا الحل. وهو لن يكون، الا بالقاء «وصايا» الماضي، بكل تعبه وتخلفه، للاحتفاظ منه فقط، بالأجمل والأمثل...

ويمهد لهذه الفكرة، بصورة لا تملك الا ان تصيح «الله» وانت تقرؤها:

«قصيدة الحجر، ارتطام بين قبرتين تختبئان في صدر...
سماء ثاكل جلست على حجر تفكر...»

وقد ابدع، فعل الشاعر، كل الابداع، في استعمال صيغة ثاكل بدل ثاكلة أو ثكلى... انه اللعب على التذكير والتأنيث في ابهى صوره...

أجمل ما في القصيدة، ولن يكون في مقدورنا عرض كل جمالياتها، هو عودة محمود، إلى تغميته الأولى، ولكن بشكل معمق وساحر...

«نفتش عن نهايات الجنوب، وعن وعاء القلب...
سال القلب سال...

وهل تمددنا على الاطلال، كي نزن الشمال بقامة الاغلال؟..
مال الظلُّ...
مال عليّ
كسرني وبعثرني
وطال الظل طال...»

أو:
«لن نترك الخندق، حتى يمر الليل...
بيروت للمطلق، وعيوننا للرمل
في البدء لم نخلق، في البدء كان القول
والآن في الخندق، ظهرت سمات الحمل...»

انه الاصرار هنا، على ما اسلفنا اليه، ان كل ما مر، لم يمر سدى، وان أولئك الذين يظنون، ان كل شيء سيعود كما كان «لا غالب ولا مغلوب» يخطئون وهم من جهلهم يعمهون... فقد ظهرت أمائر الحمل، ومن أين، من الخندق، وعجلة الزمن لن تكر إلى الوراء...

ولنتجاوز موضوعة عودة النّغميّة بهذا المقطع:
«قمر على بعلبك
ودم على بيروت
يا حلو من صبك
فرساً من الياقوت
قلي ومن كبك
نهرين في تابوت
يا ليت لي قلبك
لأموت حين تموت...»

يلاحظ طبعاً انه استعمل بعلبك كما تستعمل هذه الأيام، وليس كما جاءت في معاجم اللغة «بعلَبَك» مركبة من بعل وبك... حرصاً على الوزن.

انها رغبة الشاعر، في ان يعانق كل شهيد دافع عن بيروت، بعلبك، القضية، ويغيب معه...

انها صورة الالتحام الصدق، بين المناضلين العرب، في مواجهة الليل، الذي لا بد وان يذهب بدداً... يبقى، ان نتوقف عند بعض «الهنات الهينات» التي لا بد من التوقف عندها. نحن نفهم مثلاً، ان الشاعر، لم يجد صيغة، أفضل، في المقطع السابق، من: «كبك» ولكننا لا نستطيع الا ان نتوقف، مثلاً، عند «ساق غزالة» حين يقول:

أغرتني بمشيتها الرشيقة:
أيطلا ظبي، وساق غزالة، وجناح شحرور،
وومضة شمعدان...»

لقد وفدت عليه، الصورة القديمة وهي في وصف الفرس:

«لـه أيطلا ظبي وسـاق نعـامـة وارخاء سرحال وتقريب تتفل...»

فلم يجد من اللائق استعمال ساق النعامة لوصف الحبيبة... فسارع إلى استبداله بـ«ساق غزالة»...

ونسي قول قيس حين التقى بغزالة في الصحراء فذكرته بليلى فقال:

«وعينــاك عيناهـا وجيدك جيـدها   سوى ان عظم الساق منك دقيق...»

فقد ذكرته عيون الغزالة، بعيني ليلى، وجيدها المتلع بجيدها، ولكنه اسف، لأن ساقها دقيق، كله عظم وجلد، لا يشبه ساق الحبيبة...

وهكذا جاءت الصورة هنا، سقطة ما كان للشاعر ان يقع فيها...

وهل في العودة إلى قديم الشعر من معرَّة؟!...

أيضاً، يبدو ان من اشرف على طباعة القصيدة، في الزميلة «الكرمل»، لا علاقة وطيدة له بالشعر... فهو لم يسمع، كما يبدو، بشيء اسمه «هاء السكت» فجاءت الـ«هاءات» منقطة في القصيدة، مما اضر بالوزن ايما اضرار... على سبيل المثال:

الجزيره (ص٢١) الجديده (ص٢٢) قديمه (ص٢٨).

كذلك وردت بعض الاخطاء المطبعية، التي قد تجوز في أي مقال، ولكنها «تقصم ظهر البعير» في الشعر. مثل:

مائة بدل مئةً (ص٢٦) لأن الوزن يختلف، وليس لعدم جواز كتابتها.
رنارنا بدل زنازننا (ص٢١).
كافا في بدل كافكا (ص٢٨).

كانت قصيدة «بيروت» تستحـق عودة إلى مجمل شعر محمود درويش، لمقارنتها به، وتبيان اثرها، واهميتها، على اسلوب الأدب المقارن. ولكننا، فضلنا ان تمر على القصيدة، شبه مفردة، في نوع من التنبيه إلى اهميتها، وضرورة دراستها، أولاً بأول.

قصيدة بيروت، أعادت إلينا محمود، على افتراض اننا افتقدنا، أو شككنا بأمر افتقاده. وهي، تظل من عيون شعره، من عيون الشعر العربي الحديث في هذه المرحلة، التي تبدو وكأنها تكاد تكون خلواً من الشعر، سوى ما ندر..

---

٢ - ملتقى آذار الشعري
(بيروت ٢ - ٥/٣/١٩٨١)
مناسبة طيبة برغم الافتقار لحسن الاعداد

لم تكد اصداء «ملتقى الشقيف الشعري» تمر، حتى فاجأتنا بيروت بملتقى آخر هو «ملتقى آذار» الذي نظمته مجلة «فكر». وهو دليل عافية ولا ريب. فهل عادت بيروت، كما عرفناها في الماضي، موئلاً للشعر والفنون...!

كانت الرغبة في ان ينجح هذا اللقاء الأخير، متوفرة لدى الجميع، خاصة وانه جاء بعد ملتقى ناجح. الا انه جاء، كما يبدو، قبل ان يجري الاستعداد اللازم له، فنجح ولم ينجح، ولم تخل امسياته الاربع، من

الثغرات، وكان التفاوت واضحاً، بين امسية وأمسية.

لقد اعلن عن أسماء مجموعة لا يستهان بها من الشعراء، وتعود الحضور، خاصة المثابرين منهم، على عريف كل حفل، وهو يعلن، بين الفينة والفينة، عن اسفه لغياب ذلك الشاعر، أو تقديم الاعـذار والمبررات لشاعر سواه لم يتمكن من الالقاء لأسباب قاهرة...

وكان النقد منفياً، عن دنيا الملتقى. فمن العادة، في مثل هذه المناسبات، ان تعقب كل أمسية، جلسة نقدية في صباح اليوم التالي، تعالج فيها القصائد، وتقيِّم، إلى جانب تقديم الدراسات النقدية التي لا بد من تقديمها، الأمر، الذي لم يتم. لدرجة يشك معها المرء في ان القيمين عـلى هذه «المظـاهرة» الشعـرية، لم يسمعوا بشيء اسمه النقد أو لم يخطر لهم ببال. وهو امر نعرف انهم يعونه تماماً. فلماذا لم يتداركوه اذن. حتى الاعلام، الذي هو من الضرورات، كان شبه غائب عن اجواء الملتقى. فقد وزعت الدعوات، بسرعة، ولم تصل، في كثير من الأحيان، إلى ذويها.

بدأ الملتقى، في قاعة الوست هول بالجامعة الأميركية، بالقاء قصائد لكمال خير بك. قدمها الشاعر غسان مطر بصوته. فكان لها اطيب الوقع، بعد غياب كمال. ثم تلاه رئيس تحرير مجلة «فكر»، نصري الصايغ فالقى كلمة طيّبة، ثم جاء دور الشعراء.

كان من المفروض، ايضاً، ان يفتتح عمر ابوريشة المهرجان. ولكنه غاب، فبدأه علي الجندي. الذي القى، في البداية، قصيدة مغرقة بالسوداوية والحزن. الا انه، حين عاد فالقى قصيدة «موسى بن نصير...» أعاد للقاعة شيئاً من الحيوية، وتركت القصيدة المعروفة أطيب الاثر. وقد لوحظ ان أغلب الشعراء، لم يأتوا بقصائد جديدة، وكان أغلبهم يقرأ من دواوين مطبوعة، أو سبق أن ألقيت قصائدهم في أكثر من محفل.

محمد علي شمس الدين، شوقي بزيع، خالد أبوخالد، تتالوا تباعاً على المنبر. وهم لكل حجمه في دنيا الشعر. الا انهم لم يقدموا شيئاً مميزاً.

ثمة ملاحظة، نذكرها كلما حضرنا مناسبة يلقي فيها أبوخالد، وهي ان طبقة صوته القوية والصارخة جداً، يجب ان يوازن بينها، وبين جو القاعات التي يلقي فيها. وكانت قصيدته طويلة، طويلة، لم يترك مفردة أو صورة يمكن ان تخطر ببال شاعر، إلّا وضمنها اياها...

ولهذا، تركت ملاحظة الشاعر وليد خازندار، التي مهد لقصيدته بها، أطيب الاثر. واستقبله الجمهور بحرارة. خاصة، وان مقطوعاته النثرية، التي لا تخلو من نغمية الشعر واكتنازه، جاءت منسجمة مع ذلك الاستقبال الذي استقبل به.

نذير العظمة، غادر بيروت، منذ قرابة عشرين عاماً. غادرها وقد ترك خلفه، اصداء قصيدته القديمة «فرس الريح» التي قالها في الثورة الجزائرية إبان اشتعالها، فاجأنا بثلاث محاولات، انتقل فيها بين النثر والعمودي ثم الطلق، فبدا ذلك، وكأنه نوع من توكيد المقدرة الشعرية الذي لا ضرورة له.

في الأمسية الثانية، في قاعة عبد الناصر. توالى على المنبر كل من علي سليمان، غسان مطر، جورج عشي، أحمد دحبور، هاشم شفيق وسهيل ابراهيم. وفي هذه الأمسية، تميز مطر بحسن وقفته وإلقائه وكذلك ابراهيم... كما كان لغنائيات دحبور العتيقة أثر طيب كذلك.

الليلة الثالثة، ألقى عصام ترشحاني، محمد عمران، شريف ابراهيم، صادق الصايغ، محمد القيسي وطلال حيدر. تميز فيها الصايغ، بتوتره وعمقه (ألقى شعراً نثرياً) ونغمة الصدق التي كانت تنضح من شعره.

وابدع طلال حيدر، خاصة في قصيدته التي كتبها في فؤاد الشمالي. وهي شعر محكي. فكان له أوقع الأثر وأغناه. فكان الشاعر الشاعر، وقفة والقاء وشعراً...

آخر أمسية، كان هناك سعيد رجو، ابراهيم نصر الله، غسان الشامي (قالوا شعراً محكياً جيداً، فقد لمعته لأنه جاء بعد طلال حيدر)، حسن العبدالله، غسان زقطان، الياس لحود (الذي جاء معتذراً عن غيابه في الأمسية السابقة، فألقى قصيدة – من الذاكرة – ومضى) وسعادة سوداح، الشاعر الشاب الذي ألقى غزليات لطيفة.

الأمسية الأخيرة هذه، خسرت شاعرين مجيدين هما: سعدي يوسف الذي تخلف عن الحضور، وفايز خضور، الذي كان حاضراً ولم يلق، لأسباب «قاهرة» على حد تعبير عريف الحفل. مما أفقدها الكثير من امكانات النجاح...

عموماً، لا بد للمرء من ان يتمنى على كل من يود الدعوة إلى مهرجان شعري في المستقبل. ان يحسن الاعداد والتهيئة له، وعلى الاصعدة كافة. كي يكون الشعر، في مستوى المناسبات.

يهنيك بيروت، لأنك ما زلت، برغم كل شيء، المجال الأرحب، لكل شعر وفن، في وطننا العربي الكبير، الممتد من الماء إلى الماء...

عاصم الجندي

شهريات

المقاومة الفلسطينية - عسكرياً

عمليات فدائية في المدن المحتلة
واشتباكات برية وجوية في الجنوب
مع تزايد نشاط الطيران الاسرائيلي

استمر النشاط الفدائي داخل الأرض المحتلة كما كان عليه، وهو دلالة على قوة الجبهة الداخلية في الأرض المحتلة ومتانتها واستعدادها للتضحية والعطاء وهو، باستمراره هذا، دليل على قدرة الثورة الفلسطينية على التحرك بحرية في الداخل، وعلى امتلاكها لعامل تحديد زمان ومكان هجماتها وعملياتها بشكل يمكنها من إرهاق العدو وإلحاق الخسائر به.

ومن جهة اخرى واصل العدو الاسرائيلي تحركاته ونشاطاته العسكرية في الجنوب اللبناني بالتنسيق الفعال مع قوات الشريط الحدودي، بقصد إشغال القوات المشتركة الفلسطينية - الوطنية اللبنانية وإلحاق الخسائر في صفوفها والتأثير على معنوياتها. في حين يسود الاعتقاد بان الرد الفعال على اعتداءات اسرائيل، ينصب، فضلاً عن مجابهتها في الجنوب، على تصعيد العمل الثوري في الأرض المحتلة وتطويره، حتى يشعر العدو بأن أمنه واستقرار أوضاعه لن يتحققا عبر تصعيده لعملياته الحربية في الجنوب، وإن سفك أرواح الأبرياء من اللبنانيين والفلسطينيين سيقابله سفك للدماء في الجانب الآخر من الحدود.

وفيما يلي تلخيص للعمليات والاشتباكات التي شهدتها ساحات المجابهة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨١.

١ - النشاط الفدائي داخل الأرض المحتلة

بتاريخ ١٩٨١/٢/٣، حظّرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية السفر على أهالي بلدة سلواد الواقعة على بعد عشرين كيلومتراً من مدينة القدس المحتلة. وأفادت المعلومات الواردة من الأراضي المحتلة ان قوات الاحتلال قامت باعتقال العديد من المواطنين الفلسطينيين في البلدة التي تطوقها القوات الاسرائيلية منذ عدة أيام. ومما يجدر ذكره، أن البلدة سبق ان فُرض عليها نظام منع التجول عدة مرات، حيث قامت سلطات الاحتلال باعتقال عدد من المواطنين بدعوى إقدامهم على اغتيال ثلاثة من عملائها (وفا، ١٩٨١/٢/٢).

وفي الخليل، أعلنت السلطات الاسرائيلية عن اكتشاف مجموعة فدائية تنتمي لحركة «فتح»، تتألف من خمسة أعضاء، وتعمل في جبل الخليل. وأفادت معلومات سلطات الاحتلال، ان المجموعة المذكورة كانت تعتزم القيام بعمليات «فدائية» ضد

المستوطنات اليهودية في منطقة جبل الخليل، وقد عثر بحوزتها على أسلحة اوتوماتيكية ومواد ناسفة وصواعق وقنابل يدوية، وكذلك على صاروخ من نوع كاتيوشيا من عيار (١٣٠) ملم. وأضافت المعلومات، انه من المتوقع قيام قوات الأمن بحملة لاعتقال بعض سكان المنطقة قريباً، وان قرية «بيطة»، تعتبر من أكثر مناطق جبل الخليل كُرهاً لاسرائيل... وانه بالامكان وصف منطقة الخليل ببؤرة لجيوش عدة، وانها المنطقة الأكثر ملاءمةً لحرب العصابات (ر.إ.إ.، ٥ و٦/٢/١٩٨١).

وفي دمشق، صدر عن الناطق العسكري الفلسطيني، بلاغ عسكري يحمل الرقم ٨١/٤، جاء فيه: «هاجم ثوارنا من المجموعات العاملة داخل الوطن المحتل، ظهر يوم ١٩٨١/٢/٧، دورية محمولة للعدو بالقرب من مبنى البلدية في مدينة غزة، مستخدمين القنابل اليدوية، واستطاعوا قتل وجرح عدد من أفراد الدورية. وقد أطلق جنود الدورية النار من داخل السيارة في عدة اتجاهات، فأصابوا العديد من المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا متواجدين في منطقة العملية بجراح مختلفة واستشهد أحدهم. وعلى الأثر، طوقت قوات جيش العدو المنطقة، وبدأت عمليات التفتيش بحثاً عن ثوارنا الذين عادوا إلى قاعدتهم بسلام» (وفا، ١٩٨١/٢/٧). وفي تل - أبيب، ذكر ناطق عسكري اسرائيلي أن شخصاً واحداً قتل، وأن عشرة آخرين قد أصيبوا بجراح؛ وذلك حين ألقى عدد من العرب قنبلة يدوية على دورية اسرائيلية في شارع رئيسي بقطاع غزة. وأضاف الناطق، ان العملية وقعت في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٨١/٢/٧، وان القوات الاسرائيلية حاصرت المكان على الفور، وبدأت التحقيق في الحادث. وأشارت إذاعة اسرائيل في وقت لاحق إلى «انه تم اعتقال زهاء مئتي شخص لاستجوابهم» (السفير، ١٩٨١/٢/٨).

وظهر يوم ١٩٨١/٢/١٠، هاجم أحد الثوار الفلسطينيين من المجموعة «P» العاملة داخل الأرض المحتلة، أحد جنود العدو، وذلك أثناء تواجد هذا الأخير وسط مدينة الخليل، وقد تمكن الثائر من طعن الجندي، بمدية، عدة طعنات أصابته إصابات خطرة، ومن الاستيلاء على بندقيته وكانت من نوع الكلاشينكوف. وقد تمكن الثائر بعد ذلك من التحرك إلى خارج منطقة العملية. وقد أعلن ذلك الناطق العسكري الفلسطيني في دمشق، في بلاغه العسكري رقم ٨١/٥، الذي أضاف ان قوات الجيش الاسرائيلي طوقت، فور وقوع العملية، مكان الحادث بحثاً عن الثائر (وفا، ١٩٨١/٢/١٠).

وفي القدس المحتلة، أعلن ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي، ان قوات الأمن الاسرائيلية اكتشفت، في الآونة الاخيرة، في منطقة القدس، مجموعة «فدائية» تضم سبعة أشخاص وتنتمي إلى حركة فتح. وأضاف الناطق، ان أعضاء هذه المجموعة اعترفوا بالعمليات الفدائية، التي نفذوها خلال السنوات الثلاث الماضية. وأوضح الناطق، أنهم من سكان قرية سلوان القريبة من القدس، وقد عثر على الأسلحة والمعدات التي كانوا مزودين بها، وهذه تشمل: قنبلةً يدويةً ومسدساً ولغماً وصواعق كهربائية ومواد كيميائية وجهازي اتصال وهاتف (ر.إ.إ.، ١٢ و١٣/٢/١٩٨١).

وفي قطاع غزة المحتل، وصفت مصادر الحكم العسكري الاسرائيلي الوضع في المدينة، عقب حدوث «الأعمال الفدائية»، بأنه وصل إلى ذروة التوتر، وأشارت إلى أن ثلاثة من سكان القطاع اغتيلوا خلال الشهرين الماضيين بتهمة التعاون مع سلطات الحكم العسكري. وان «ما يزيد من حدة التوتر، عدم تمكن السلطات من إلقاء القبض على الفاعلين، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة بقدرة الحكم العسكري» (المصدر نفسه، ١٣ و ١٤/٢/١٩٨١).

وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٥، أصدر الناطق العسكري الفلسطيني، في دمشق، بلاغاً عسكرياً رقم ٨١/٦، جاء فيه: «قام ثوارنا من المجموعة الخاصة (ج)، فجر يوم الأحد الموافق ١٩٨١/٢/١٥، بوضع عبوة ناسفة موقوتة أسفل سيارة شحن عسكرية تابعة لجيش العدو، أثناء توقفها أمام أحد مكاتب أجهزة الأمن الصهيوني في ريشون ليتسيون جنوب تل - أبيب، وقد انفجرت العبوة في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح ذات اليوم، وأدى انفجارها إلى تدمير السيارة تماماً، بعد أن اشتعلت فيها النيران، وكذلك إلى إصابة اثنين من أفراد العدو المكلفين

بحراسة المكتب بجروح. وعقب العملية، أقامت شرطة العدو الحواجز على الطريق الرئيسية في المنطقة، واعتقلت عدداً من المواطنين الفلسطينيين العرب بحجة الاشتباه بهم» (وفا، ١٩٨١/٢/١٥).

وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣، ذكرت الشرطة الاسرائيلية: «ان عبوة ناسفة انفجرت صباح هذا اليوم في محل بقالة في مدينة يافا مما أدى إلى إصابة امرأة بجروح نقلت أثرها إلى المستشفى، وقد استدعيت قوات من الشرطة والاطفاء إلى مكان الحادث، وأفاد مراسل العدو، انه من غير الواضح بعد فيما إذا كان الحادث من صنع «الفدائيين» (ر.إ.إ.، ٢٢ و ١٩٨١/٢/٢٣). وفي معلومات لاحقة عن الانفجار، أفادت الشرطة الاسرائيلية ان الانفجار كان من صنع الفدائيين. وأشارت المعلومات، إلى أنه وقع في شارع لامارتين في مدينة يافا حوالي الساعة العاشرة صباحاً، وان صاحب البقالة أفاد بقوله، «انه شاهد كيس نايلون كانت العبوة موضوعة بداخله قبل حدوث الانفجار بحوالي أربع ساعات». (المصدر نفسه، ٢٣ و ١٩٨١/٢/٢٤). هذا، وقد أعلن الناطق العسكري الفلسطيني عن الحادث في بلاغه العسكري رقم ٨١/٧، ان إحدى المجموعات الخاصة العاملة داخل الوطن المحتل تمكنت، صباح يوم الاثنين ١٩٨١/٢/٢٢، من زرع عبوة ناسفة داخل مجمّع استهلاكي خاص بأفراد قوات الأمن الاسرائيلية في قلب مدينة يافا، وان العبوة انفجرت، ونتج عنها قتل وجرح عدد لم يحدد من أفراد العدو، ممن كانوا داخل المجمّع، ووقوع خسائر مادية كبيرة لحقت بمحتوياته من جراء الحريق الذي شب اثر الانفجار (وفا، ١٩٨١/٢/٢٣).

٢ - التحركات والنشاطات العسكرية الاسرائيلية - الانعزالية في الجنوب اللبناني

في السّاعة التاسعة من صباح يوم ١٩٨١/٢/٢، فتحت المدفعية الاسرائيلية نيرانها من مواقعها في العباسية باتجاه منطقة الريحان، واستمر القصف، بشكل متقطع، حوالي الساعتين. وقد استؤنف القصف المدفعي، بعد ذلك، بشكل جنوني، وشمل المنطقة؛ حيث سُجل إطلاق ثلاث قذائف كل دقيقة من الجانبين، وشاركت في القصف، إلى جانب مدفعية الميلشيات، المدفعية الاسرائيلية من ثلاث مرابض مركزة في العباسية، وقد شمل القصف المدفعي منطقة البقاع الغربي، ابتداء من برغز وحتى قليا وسحمر وجوار القطراني، وأحدث أضراراً في الممتلكات. وقد ردت القوات المشتركة بقصف مماثل وسقطت القذائف في مرجعيون؛ حيث اصيبت الثكنة، كما سقطت القذائف على المواقع الاسرائيلية، في تلال دبين وسهل الدردارة، وعلى مواقع المدفعية في برج الملوك والجلاحية؛ حيث يوجد تجمع للدبابات، كذلك شوهدت القذائف تنفجر بكثافة في محور البولفار داخل مرجعيون ومنطقة البويضة، وقد استمر تبادل القصف المدفعي حتى الساعة الثالثة من بعد الظهر، حيث خفت حدته. وبهذا الخصوص، ذكرت إذاعة المليشيات الحدودية أن القصف الذي قامت به مدفعية الفدائيين استهدف، بشكل خاص، قرى مرجعيون ودبين والقليعة لمدة نصف ساعة وذلك ابتداء من الساعة (١٧٠٠). ثم عاودت القصف في الساعة (١٩٠٠) ولفترة نصف ساعة أيضاً، وقد نجم عنه حدوث أضرار فادحة.

ومن جهة ثانية، شهدت أجواء المنطقة طلعات كثيفة للطائرات الاسرائيلية فوق مناطق العرقوب وحاصبيا والبقاع الغربي ابتداء من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى فترة ما بعد الظهر. كما حلقت الطائرات الاسرائيلية مرات عدة يوم ١٩٨١/٢/٢ فوق صيدا والمخيمات المحيطة بها وقرى قضاءي الشوف والزهراني على علو مرتفع (السفير، ١٩٨١/٢/٣). وفي تل - أبيب، ذكر المراسل العسكري للجيش الاسرائيلي، ان قوة من الجيش الاسرائيلي اشتبكت مع الفدائيين في منطقة الصخرة التي تبعد حوالي ٤ كلم شمالي صيدا على طريق بيروت، وانها تمكنت من تدمير سيارة لاندروفر تابعة للفدائيين وقتل من فيها، وأن القوة عادت سالمة إلى قاعدتها بعد الانتهاء من تنفيذ المهمة. (ر.إ.إ.، ٢ و ١٩٨١/٢/٣).

وبتاريخ ١٩٨١/٢/٤، أصدرت قيادة قوات الأمم المتحدة بيانها الاسبوعي عن الأحداث والعمليات التي جرت ضمن مناطقها، وجاء فيه، «ان أكثر من ٥٠٠ قذيفة مدفعية ثقيلة ودبابات وصواريخ أطلقت، خلال تبادل القصف المدفعي في الاسبوع الماضي»، وأوضح البيان، «أن قوات الأمر

الـواقـع في القطـاع الشـرقي أطلقت حـوالي الـ ٢١٦ قذيفة مدفعية وهاون ودبابات على أهداف بعيدة المدى بمـا في ذلك كفـرتبنيت والريحـان والمـربعية، وأطلقت القـوات الفلسطينية حـوالي الـ ٢٢٠ قذيفة مـدفعية وهـاون وصواريـخ وقد تركزت القذائف بصورة رئيسية على مـرجعيون ودبين والمناطق المحيطة بها. وقد سقطت سبعة صـواريـخ شمـالي اسـرائيـل» (السفـير، ١٩٨١/٢/٥).

وفي بيروت، أدلى ناطق عسكري باسم القوات المشتركة، ببلاغ جاء فيـه: «**أولاً**: حاولت عـدة زوارق حربية معادية عند الساعة الثانية عشرة من منتصف ليل ١٩٨١/٢/٤ الاقتراب من الشاطىء المقابل لبلدة خلدة، وقد تعاملت معهـا مدفعيـة السواحل التابعة للقوات المشتركة وأجبرتها على التراجع إلى عرض البحر. **ثانياً**: حاول أحد زوارق العدو الحربية، ترافقـه عدة طـائرات هليـوكبتر معادية عند الساعة الثانية عشرة وعشرين دقيقة من بعد منتصف الليل، الاقتراب من الشاطىء المحاذي لمناطق الناعمة وخلدة، وقد تصدت لها المضـادات الأرضية التـابعة للقـوات المشتركـة وأرغمتها على التراجع» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر، جرت في مقر قيادة القوات الـدولية في النـاقورة حفلـة وداع لقائـد قوات الطوارىء الجنرال إيمـانويـل أرسكين لمنـاسبة انتقاله إلى القدس لتسلم مهام منصبه الجديـد كرئيس لهيئة المراقبين الدولية، ونقلت وكالة رويتر عن أرسكين قوله في هذه المناسبة، «أنه من غير الممكن فعلاً أن تتمكن القوات الدولية من إيقاف القتال بين القوات الاسرائيليـة والفلسطينية في الجنوب»، وأضاف، أنه يعتقد، «أن أي انسحاب للقوات الدولية من جنوب لبنان، سيؤدي إلى غزو اسرائيلي للمنطقة؛ مما يشير إلى خطر الصدام مع القوات السورية في لبنان، واحتمال حرب اخرى في الشرق الأوسط»، وتابع قائلاً، «ان التبادل المدفعي المتكرر وغارات الاسرائيليين والفلسطينيـين يثير، اكتئاب وحرج القوة الدولية». وقال أيضاً «بكل بساطة ليست لدينا القوة البشرية لإيقاف جميع التوغلات وغارات الكوماندوس من الجهتين»، وعن احتمـالات السلام أجـاب، «أنه ليس متفـائـلاً باحتمالات السلام على المدى القصير، وان قبول الفلسطينيين بحل للنزاع هو الذي يشكل جوهر الشيء كله» (المصدر نفسه).

وفي القدس المحتلة، صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية للصحافيين، بأن ٧٠٠ فدائي يحتلون ٤٠ موقفاً محصناً في جنوب لبنان، وقال: «على رغم ان عدد القوات الدولية محدود، فقد كان في استطاعتها القيام بعمل أفضل لمنع (الارهابيين) الفلسطينيين من التسلل إلى قطاع الامم المتحدة الذي زادوا من نشاطاتهم فيه ضد اسرائيـل» وأضاف «يتمتع (الارهابيون) الفلسطينيون بحقوق غير قانونية في قطاع الأمم المتحدة وهم يسمحون للقوات الدولية بالاقتراب منهم.... وإننا قلقون من الحشد (الارهابي) ونتوقع من القوات الدولية أن تتخـذ تـدابـير فـوريـة لإيقـافـه» (النهـار، ١٩٨١/٢/٦).

وعند الساعة العاشرة من ليل ١٩٨١/٢/٦، تقدمت عناصر اسرائيلية، واخرى تابعة للمليشيات الحدودية، من تلة الشعيرة باتجاه منطقة الخربية، ووصلت إلى مدخل راشيا الفخار، وأطلقت نيران رشاشاتها باتجاه المواقع النرويجيـة ولمدة ربـع ساعة، وقد ردت القوات النرويجية على النار وقامت بمطـاردة المتسللـين وصـدتهم بـاتجـاه منطقـة الشعيرة. كما تسللت عنـاصر تابعـة للمليشيات الحدودية، خلال الليل نفسه، من الجهة الشمالية لبلدة إبل السقي بـاتجاه تلـة القيزي وتمكنت القـوات النرويجيـة من إلقاء القبض عـلى هذه العناصر وردتهم باتجاه مرجعيون. وفي الليلة ذاتها، حدثت عملية تسلل ثالثة من مرجعيون باتجـاه منطقة بلاط وتلال الهرماس؛ حيث تقدمت عناصر تابعة للمليشيات وأقامت مكامن لها في المنطقة التي تقع فيها المواقع الغانية، وتمكنت القوات الغانية من اكتشـاف المتسللين، وأجـرت اتصالات مـع قيادتهم أدت إلى انسحاب العناصر.

وفي منتصف الليلـة ذاتهـا، تسللت عنـاصر اسرائيلية إلى داخل راشيا الفخـار وتجولت في شوارع البلدة ثم عادت إلى كفرشوبا. وقد توغلت هذه القوة المؤلفة من نحو ٣٠ عنصراً مسافة ٥ كلم داخل منطقة تواجد القوات النرويجية، في حين حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق القطاع الشرقي وبخاصة فوق العرقوب وحاصبيا والبقاع الغربي؛

وذلك ابتداء من السّاعة العاشرة صباحاً (**السفير**، ١٩٨١/٢/٨).

وفي مساء يوم ١٩٨١/٢/٧، تعرضت مزرعة «زمول» الواقعة قرب بلدة انصار القريبة من النبطية إلى قصف مدفعي من قبل الميليشيات الحدودية استمر نصف ساعة، سقطت بنتيجته ست قذائف أحدثت أضراراً مادية بالممتلكات. وفي هذه الأثناء، استمرت تهديدات الميليشيات لمنطقة القطاع الشرقي، وبهذا الخصوص، بثت إذاعة الميليشيات الحدودية يوم ١٩٨١/٢/٨ تهديداً لبلدة حاصبيا، مطالبة بإصلاح خطوط الكهرباء التي تصل إلى بلدة مرجعيون، كما هددت الاذاعة نفسها أهالي بلدة كفرا، وجاء التهديد هذا على لسان ناطق عسكري بثت الاذاعة حديثه، الذي طالب فيه الأهالي بدفع ما يتوجب عليهم من أموال.

وعلى صعيد آخر، شهدت منطقة القطاع الأوسط، عقب ليلة سادها التوتر، تحليقاً للطائرات الاسرائيلية.

أما بالنسبة للقوات الدولية، فقد أجرت القوات الغانية، صباح يوم ١٩٨١/٢/٨، مناورة تدريبية في سوق الخان والهرماس. كما ترأس قائد القوات الغانية الكولونيل «دوباتشي» اجتماعاً لضباط الكتيبة استعرض أثناءه أوضاع المنطقة، في حين أجرت الكتيبة المشار إليها عملية تبديل بين عناصرها في بلاط وكوكبا وسوق الخان» (**السفير**، ١٩٨١/٢/٩).

وخلال ليل ١٠ - ١٩٨١/٢/١١، حلقت طائرات اسرائيلية في أجواء النبطية لمدة ساعة، ونفذت غارات وهمية على مواقع القوات المشتركة، وألقت قنابل مضيئة فوق المنطقة الممتدة من الوادي الأخضر حتى وادي عنقون، كذلك حلقت طائرات اسرائيلية فوق منطقة كوثرية السّياد والزرارية. وقالت مصادر القوات المشتركة، ان الأوامر اعطيت للمقاتلين باتخاذ الاحتياطات اللازمة.

وظهر يوم ١٩٨١/٢/١٠، حلقت الطائرات الاسرائيلية واخترقت جدار الصوت فوق منطقة النبطية. كذلك حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق العاصمة بيروت فانطلقت باتجاهها المضادات الأرضية (**النهار**، ١٩٨١/٢/١١).

وفي الساعات الاولى من فجر ١٩٨١/٢/١١، قامت حوالي عشر قطع من سلاح البحرية الاسرائيلية بقصف مركز على بساتين القاسمية شمالي صور، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية في المزروعات، ولم يبلغ عن سقوط قتلى أو جرحى، وقد تبادلت القوات المشتركة النيران مع الزوارق الاسرائيلية واضطرتها إلى التراجع نحو عرض البحر، واستمر القصف على فترات متقطعة من الساعة الواحدة والنصف حتى الثالثة صباحاً وقد رافق ذلك تحليق لطائرات الهليوكبتر الاسرائيلية.

ومن جهة ثانية، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق الساحل ابتداءً من الدامور إلى صور، وخرقت جدار الصوت مرات عدة، وقد تصدت لها المقاومات الأرضية. كما حلقت الطائرات على فترتين فوق المناطق الجنوبية. وعلى صعيد آخر، دخلت قوة كوماندوس اسرائيلية، في الساعة الثانية من ليل ١٠ - ١٩٨١/٢/١١، إلى بلدة ياطر في القطاع الأوسط، وهي تقع ضمن نطاق مناطق القوات الهولندية، وقامت بنسف منزل يخص أحد المواطنين المدنيين وقد تضرر منزل آخر، وأفادت المعلومات بهذا الخصوص، ان قوة من الميليشيات رافقت الاسرائيليين. وقد سبق دخول القوة للبلدة، إطلاق نار من قبل مواقع الميليشيات في معسكر رشاف باتجاه الحقول المحيطة بالبلدة المذكورة. (**السفير**، ١٩٨١/٢/١٢).

وفي بيروت، أدلى ناطق عسكري باسم القوات المشتركة بالتصريح الآتي:

«١ - عند الساعة الحادية عشرة مساءً، قامت زوارق معادية بالرماية على المنطقة الشمالية لبحر القاسمية، كما شوهد طيران مروحي معاد يحلق فوق المنطقة.

«٢ - عند الساعة الحادية عشرة وثمان وأربعين دقيقة، حاول أحد الزوارق المعادية التقدم على نفس المنطقة، فتعاملت معه مدفعية القوات المشتركة وأجبرته على التراجع إلى عرض البحر، كما قامت مدفعية العدو بقصف منطقة القاسمية بالمدفعية الثقيلة بعيدة المدى.

«٣ - عند الساعة الثانية عشرة وخمس

وأربعين دقيقة. قامت بارجة معادية بقصف المنطقة المذكورة بالصواريخ والمدفعية الثقيلة، كما قامت طائرات الهليوكبتر المعادية بقصف المنطقة أيضاً بالصواريخ.

٤٠ - عند الساعة الواحدة من صباح اليوم، قامت طائرات الهليوكبتر المعادية بقصف منطقة القاسمية بالصواريخ والرشاشات المختلفة، واشتبكت معها القوات المشتركة وأجبرتها على الابتعاد. وقد توقف القصف البحري والجوي والمدني على المنطقة عند الساعة الواحدة والربع من صباح اليوم ١٩٨١/٢/١١» (المصدر نفسه).

وفي القدس المحتلة، أعلن متحدث عسكري اسرائيلي، ان الوحدات البحرية الاسرائيلية قامت ليل ١٠ - ١٩٨١/٢/١١ بعملية عسكرية على السواحل اللبنانية في قطاع صور وقصفت المواقع الفلسطينية. وأذاع راديو الجيش الاسرائيلي، نقلاً عن قائد العملية البحرية، ان الوحدات البحرية الاسرائيلية التي قصفت المواقع الفلسطينية على سواحل جنوب لبنان، ركزت عملها جنوبي صيدا وشمالي صور، وأضاف، ان الهدف كان يتمثل في قصف المواقع التي يستعد «الارهابيون» لشن عملياتهم منها، وأشار إلى أن ١٥ ألف فلسطيني مسلح يقيمون في معسكرات وقواعد اقيمت على السواحل اللبنانية، وان الهدف الاسرائيلي يتمثل في إجبار هذه القوات على التزام الدفاع والحيلولة بينهم وبين أخذ زمام المبادرة (المصدر نفسه).

وفي ليل ١١ - ١٩٨١/٢/١٢، تعرضت منطقتا النبطية والقطاع الشرقي لقصف مدفعي من المواقع الاسرائيلية ومواقع المليشيات، وأدى القصف إلى حدوث أضرار مادية في مواقع القوات الدولية في القطاع الشرقي وإلى إصابة ستة منازل بأضرار في النبطية وقرية الكفور. وقد بدأ القصف على القطاع الشرقي في الساعة الحادية عشرة ليلاً، واستمر حتى الثانية، فجراً، وكان مصدره مدفعية، المليشيات في الخيام والشريقة باتجاه منطقة الخربية، ثم امتد القصف ليشمل المنطقة الممتدة بين راشيا الفخار والخربية وكفرحمام، وتساقطت القذائف داخل المواقع النرويجية وأدت إلى احداث أضرار فادحة. وقالت مصادر القوات النرويجية ان القصف الذي قامت به قوات سعد حداد وقع على مسافة أمتار قليلة من أحد المواقع النرويجية في محيط راشيا الفخار حيث أصابت الشظايا الخيم.

وكانت المليشيات قد قصفت بالرشاشات الثقيلة، من مواقعها في دبين جوار بلدة ياطر، حيث تساقطت القذائف على مقربة من المواقع الغانية. كما شمل هذا القصف تلال الهرماس ووادي إبل السقي واستمر حوالي الساعة. وردت القوات المشتركة بقصف عنيف لمواقع المليشيات في مرجعيون والقليعة ودير ميماس وكفركلا، كما قامت مجموعة من القوات المشتركة بمهاجمة موقع للمليشيات في تلة الشعيرة يضم آليات عدة ومواقع للرشاشات. وقد اصيبت إحدى الآليات كما اصيب ثلاثة عناصر من المليشيات. وأذاعت إذاعة المليشيات بياناً جاء فيه: «بتاريخ ١٩٨١/٢/١١، الساعة ١٥,٥، قصفت القوات المشتركة بلدة مرجعيون وقرى دير ميماس والقليعة وكفركلا، وردت مدفعيتنا على القصف بالمثل، وأدى القصف إلى خسائر مادية». وأضاف البيان، «وفي الليلة نفسها وعند الساعة صفر، تسللت عناصر تابعة للقوات المشتركة عبر منطقة القوات النرويجية، وقامت بقصف أحد مواقعنا بقذائف «أر. بي. جي.» وردت مدفعيتنا بقصف طرق التسلل».

ومن جهة اخرى، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق العرقوب والقطاع الشرقي، وقامت بطلعات عدة وخرقت جدار الصوت فوق العرقوب. وفي منطقة النبطية، استمر القصف المدفعي بشكل متواصل مدة ساعة ونصف الساعة، وشمل المدينة، وقرى كهرّمان وأرنون ومزرعة زمول، وأدى إلى إصابة ستة منازل بأضرار، وإلى انقطاع التيار الكهربائي في مدينة النبطية وكفرّمان. وكان القصف المدفعي قد بدأ من داخل الأرض المحتلة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٩٨١/٢/١١، واستهدف مزرعة رافول المجاورة لبلدة أنصار القريبة من النبطية. وسقطت حوالي ٢٥ قذيفة مدفعية ثقيلة عيار ١٧٥ ملم، أدت إلى إتلاف بعض المزروعات. وفي الساعة السادسة، امتد القصف وشمل مدينة النبطية؛ حيث تركز على حي عين قبيس حيث سقطت عدة قذائف ألحقت الضرر بأحد المنازل. وبعد ذلك، شمل القصف بلدة كفرّمان؛ حيث

سقطت فيها عدة قذائف أدت إلى إصابة خمسة منازل بأضرار. وقد ردت القوات المشتركة على القصف بقصف مدفعي على مرجعيون والقليعة (السفير، ١٩٨١/٢/١٣). وبهذا الخصوص، أدلى ناطق باسم قوة الأمم المتحدة بتصريح ذكر فيه، ان تراشقاً بالمدفعية حدث يوم الاربعاء ١٩٨١/٢/١١، بين القوات الاسرائيلية، وقوات الشريط الحدودي من جهة والوحدات الفلسطينية من جهة اخرى، وقد أطلقت بطاريات القوات الاسرائيلية وقوات الشريط الحدودي حوالي ١٧٠ قذيفة مدفعية وهاون من ٧ مراكز في المنطقة التي تسيطر عليها قوات الشريط الحدودي باتجاه أهداف تقع شمالي الليطاني وغربه، وأطلقت الوحدات الفلسطينية حوالي ٧٠ قذيفة مدفعية وهاون من أربعة مراكز على منطقة الشريط الحدودي. وخلال هذا التبادل، سقطت سبع قذائف هاون من مصدر لم يعرف في منطقة الكتيبة النرويجية (المصدر نفسه).

وأشارت معلومات اخرى، إلى ان قوة من المليشيات دخلت فجر يوم ١٩٨١/٢/١٢ بلدة حداثا قضاء بنت جبيل. ونسفت منزلاً يخص أحد المواطنين المدنيين. وروى الأهالي أنه، في الواحدة والنصف فجراً، تسللت مجموعة قدرت بحوالي ١٥ عنصراً من المليشيات، عبر طريق فرعية جنوبي البلدة، وفجرت منزلاً بالقرب من مركز القوات الدولية الايرلندية العاملة في البلدة، وأضاف الأهالي، ان عملية النسف هذه تمت على مرأى من القوات الايرلندية، حيث لم تحضر هذه الأخيرة إلى مكان الحادث إلا في صباح اليوم التالي. وفي العاشرة من صباح اليوم نفسه، تعرضت حقول البلدة لرشقات من أسلحة رشاشة (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٣ وقعت معركة جوية في سماء البقاع بين الناقلات السورية والاسرائيلية. أدت إلى سقوط طائرة سورية من طراز ميغ ٢١ واستشهاد قائدها. وقد حدثت المعركة الجوية المشار إليها في منطقة عيون أرغش الواقعة في خراج بلدة عيناتا الأرز، التي تبعد مسافة ٤٠ كلم إلى الغرب من الحدود السورية اللبنانية. وفي دمشق، ذكر متحدث عسكري، «ان طائرة سورية اصيبت خلال المعركة الجوية التي دارت فوق سهل البقاع مع الطائرات الاسرائيلية»، وأضاف، «ان المعركة بدأت عندما قامت طائرات العدو بطلعة استطلاعية فوق سهل البقاع، فتصدت لها طائراتنا على الفور» (السفير، ١٩٨١/٢/١٤). وفي تل - أبيب، قال الناطق العسكري «ان معركة جوية قصيرة وقعت بين الطائرات السورية والاسرائيلية شرقي بيروت، أسقطت خلالها طائرة سورية». وأضاف الناطق، «ان المعركة بدأت عندما حاولت الطائرات السورية اعتراض الطائرات الاسرائيلية التي كانت تقوم بدورية روتينية في سماء لبنان» (المصدر نفسه). ومن جهة ثانية، أبلغ نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري إذاعة اسرائيل، ان الطائرات الاسرائيلية «ستستمر في القيام بدورياتها في الأجواء اللبنانية الجنوبية طالما يتركز هناك ١٥ ألف (ارهابي) فلسطيني، وستردع طائراتنا أية محاولة من السوريين للتدخل في هذه النشاطات» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر أشارت المعلومات إلى أن دورية اسرائيلية دخلت صباح يوم ١٩٨١/٢/١٣، إلى بلدة كفر حمام، وأدى هذا إلى حدوث مشادة كلامية وتبادل لإطلاق النار بين القوات النرويجية والقوة الاسرائيلية. وقد دخلت القوة المذكورة البلدة في الساعة السادسة صباحاً وكانت تتألف من نحو ٢٠ عنصراً مزودين بأسلحة رشاشة وقاذفات صواريخ وجهاز اتصال، ولدى وصولهم إلى مدخل البلدة، أطلقت العناصر النرويجية باتجاههم طلقات تحذيرية، لكنهم ردوا على النار بالمثل وتمكنوا من دخول البلدة. وعقب ذلك، قامت قوة نرويجية بتطويق الاسرائيليين، وجرى اتصال بين الضابط النرويجي المسؤول في البلدة وبين آمر القوة الاسرائيلية، وادعى الأخير بأنه جاء، بقصد تفتيش البلدة والبحث عن مطلوبين، وحصل تلاسن بين الاثنين وأطلقت الرشقات النارية من الجانبين لمدة ساعة انسحب بعدها الاسرائيليون باتجاه كفرشوبا. ونتيجة لهذا الحادث أعلنت حالة الاستنفار القصوى في صفوف القوات النرويجية وأرسلت عناصر إضافية إلى بلدة كفرحمام والمنطقة المحيطة بها.

من جهة اخرى، قصفت مدفعية المليشيات عدة مواقع في البقاع الغربي، وأدى القصف إلى وقوع أضرار بالمزروعات. وقد بدأ القصف في الساعة

الواحدة والنصف فجراً واستمر حوالي نصف ساعة. وقد تساقطت القذائف في منطقة وادي المطاحن وفي المنطقة الواقعة بين الولاني والسريرة وميزون.

وفي محور شبعا، سلطت القوات الاسرائيلية الكاشفات الضوئية، من مواقعها في تلة السوانة، باتجاه بركة شبعا والبساتين، واستمر ذلك عدة ساعات، وذلك ابتداء من الساعة العاشرة مساءً، وتبعه إطلاق رشقاتٍ من أسلحة رشاشة باتجاه المنطقة. وأفادت مصادر القوات النرويجية، ان مدفعية الميلشيات الحدودية في الشريقة، قصفت خلال ليل ١٩٨١/٢/١٢، الحاجز النرويجي المقام عند مدخل إبل السقي. حيث تساقطت القذائف على بعد أمتار قليلة منه ملحقة به أضراراً مادية.

ومن جهة اخرى، ظهرت في العاشرة من صباح يوم ١٩٨١/٢/١٣، زوارق حربية اسرائيلية بمواجهة مخيم الرشيدية ومدفنه، وأخذت تجوب المياه من المنطقة المقابلة لشاطىء الصليب وحتى الشاطىء المقابل لمدخل مدينة صور من الناحية الشمالية وقد أطلقت القوات المشتركة نيران مدفعيتها باتجاهها وأجبرتها على الابتعاد (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٤، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، تصريحاً للناطق باسم قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قال فيه: «ان جنوداً هولنديين اعتقلوا ثمانية فدائيين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بينما كانوا متوجهين على الشاطىء اللبناني على بعد ١٥ كلم من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية» وأضاف «ان الثمانية أطلقوا بعدما صودرت منهم أسلحتهم»، وأشار إلى ان المكان الذي وقع فيه الحادث قريب من بيوت السيد (**النهار**، ١٩٨١/٢/١٥).

في تل - أبيب، صرح رئيس أركان الجيش الاسرائيلي روفائيل ايتان «ان الوضع في لبنان يتطلب من اسرائيل التواجد باستمرار في المجال الجوي اللبناني. وذكر أن اسرائيل لا تملك إلا هذا الخيار إذا كانتْ تحرص على أمنها»، وأضاف، «ان تل - أبيب حاولت مرات عدة أن تتجنب حدوث مثل هذه المواجهات» (**السفير**، ١٩٨١/٢/١٦). وهو يشير بذلك إلى تعرض السوريين للطائرات الاسرائيلية وإلى تكرار الصدام مع طائراتهم فوق الأراضي اللبنانية، وهذا عامل ربما دفع الامور للتطور بشكل لا يمكن معه ضبطها ومعرفة نتائجها.

ومن جهة ثانية، أفادت المعلومات، ان الوضع الأمني في مناطق القطاع الشرقي توتر يوم ١٩٨١/٢/١٥، عقب ليلة من تبادل القصف المدفعي الذي استمر من الساعة السادسة مساءً، يوم ١٩٨١/٢/١٤، وحتى منتصف الليل. كما شهد القطاع الغربي توتراً محدوداً، عندما حاولت دورية للمليشيات الحدودية اختراق حاجز هولندي في شيحين، مما أدى إلى تبادل إطلاق النار مع الحاجز المذكور، وإلى جرح جندي هولندي. كذلك قصفت مدفعية المليشيات المتمركزة في الشريقة وتلال دبين وحرج بركات، والمدفعية الاسرائيلية المتمركزة في العباسية، مناطق الريحان والعيشية ووادي الليطاني وحرج إبل السقي. وقد تساقطت القذائف بكثافة وأحدثت أضراراً مادية. وردت القوات المشتركة على القصف، بقصف مضاد استهدف مراكز التجمعات الاسرائيلية ومواقع المليشيات الحدودية في القليعة ومرجعيون. وفي السّاعة الحادية عشرة، ليلاً فتحت المليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه تلة وادي برغز، حيث تتواجد مواقع للكتيبة الغانية، واستمر إطلاق النار مدة نصف ساعة.

وعلى صعيد آخر، فقد حلقت، في سماء المنطقة، طائرات اسرائيلية، واخترقت أجواء العرقوب قرابة الساعة الثانية عشرة ظهراً، كما حلقت الطائرات عند الحادية عشرة على علو منخفض فوق مناطق صور والمخيمات المحيطة، وقد تصدت لها المقاومات الأرضية.

وفي القطاع الغربي، اشتكبت عناصر المركز الهولندي في بلدة شيحين مع دورية للمليشيات، مما أدى إلى جرح جندي هولندي. وبهذا الخصوص، أعلن متحدث باسم القوات الدولية، ان دورية للمليشيات الحدودية حاولت، في العاشرة والربع من قبل ظهر يوم ١٩٨١/٢/١٥، اختراق حاجز للقوات الهولندية على مقربة من قرية شيحين، ومنعتها عناصر الحاجز، وجرى اشتباك بالأسلحة النارية، مما أدى إلى إصابة أحد عناصر الحاجز

الذي جرى نقله إلى مستشفى القوات الدولية في بلدة الناقورة (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٦/٢/١٩٨١، جرى تبادل بالقصف المدفعي بين القوات المشتركة والمليشيات الحدودية، سقطت بنتيجته عدة قذائف في خراج النبطية وكفرتبنيت وأرنون، وادي القصف إلى انقطاع التيار الكهربائي عن النبطية و١٤ قرية اخرى. ومن ناحية اخرى، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية تصريحاً لناطق باسم القوات الدولية جاء فيه: «ان مسلحين مجهولين فتحوا النار في ساعة مبكرة، من يوم ١٦/٢/١٩٨١ على موقع للكتيبة الفيدجية يقع في محلة الحنية قرب بلدة الرشيدية، ولم تقع إصابات (النهار، ١٧/٢/١٩٨١).

ومن كفرشوبا، أفادت معلومات ان حاجز الكتيبة النرويجية المقام في مدخل البلدة رفع نتيجة ضغط القوات الاسرائيلية التي أقامت على بعد عشرة أمتار منه حاجزاً لتفتيش الداخلين إلى البلدة والخارجين منها. وأضافت المعلومات ان الاسرائيليين احتجوا في طلبهم إزالة الحاجز النرويجي، بأن النرويجيين كانوا ينبهون المطلوبين إلى وجود الحاجز الاسرائيلي؛ مما يفوت على الاسرائيليين فرصة اعتقالهم. (المصدر نفسه).

وفجر يوم ٢٣/٢/١٩٨١، هاجمت قوة اسرائيلية قُدر عدد أفرادها بكتيبة مظليين، منطقة الكفور قضاء النبطية، وأدى الهجوم إلى مقتل ٩ أشخاص وجرح ٤ من المدنيين ومن مقاتلي القوات المشتركة، وقد تصدت القوات المشتركة للقوة المغيرة واشتبكت معها في قتال ضار. وحول العملية، أفادت الأنباء بأنه، في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٢٢/٢/١٩٨١، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق منطقة النبطية لمدة ساعة وقامت بإلقاء أعداد كبيرة من القنابل المضيئة، كما قامت بعملية إنزال لجنود من الكوماندوس قدّر عددهم بنحو ١٠٠ جندي، في المنطقة الواقعة بين بلدتي الشرقية والكفور، وتقدم هؤلاء باتجاه الأخيرة الواقعة على بعد ٣كلم جنوبي غربي النبطية. وفي الساعة التاسعة والنصف من الليلة نفسها، بدأ الاشتباك بين القوات المشتركة، وبين الجنود الاسرائيليين الذين وصلوا، في هذا الوقت، إلى طرف البلدة الشرقي.

وقد استعمل في هذا الاشتباك، الاسلحة الرشاشة وقذائف الانيرجا، وأسفر عن استشهاد ٤ عناصر من القوات المشتركة وعن تدمير منزلين يقعان على مقربة من قاعدة تابعة لجبهة التحرير العربية. وفي الساعة الثانية عشرة من منتصف ليل ٢٢/٢/١٩٨١، بدأت المدفعية الاسرائيلية بقصف منطقة النبطية لتسهيل عملية الانسحاب. وقد سقطت أكثر من ١٠٠ قذيفة في الجهة الجنوبية لبلدة الكفور أحدثت أضراراً مادية بعدة منازلة. وفي الساعة الواحدة والنصف من فجر ٢٣/٢/١٩٨١، عادت الطائرات الحربية والمروحية الاسرائيلية تحلق في سماء منطقة الاشتباكات، وقامت الطائرات الحربية بغارات وهمية عدة على مواقع القوات المشتركة، بينما كانت طائرات الهليوكبتر تخلي الجرحى والمصابين من الجنود الاسرائيليين المغيرين. وأفادت المعلومات ان القوات المشتركة أوقعت ٢٥ إصابة في صفوف عناصر القوة المغيرة. وفي الساعة الثالثة والنصف، تمكنت الطائرات المروحية من سحب الجنود المهاجمين (السفير، ٢٤/٢/١٩٨١).

وكانت مواقع القوات المشتركة في أرنون وعلي الطاهر قد تعرضت لقصف مدفعي اسرائيلي استمر منذ منتصف يوم ٢٢/٢/١٩٨١ وحتى الساعة الثالثة من فجر يوم ٢٣/٢/١٩٨١، وقد سقطت عدة قذائف في ثكنة النبطية، أسفرت عن إصابة بعض الآليات. كما تعرضت بلدة كفرمان الواقعة على بعد ٣كلم شرقي مدينة النبطية لقصف مدفعي متقطع أسفر عن حدوث أضرار مادية لحقت بمنزلين، وفي الساعة الثالثة من فجر اليوم نفسه ٢٣/٢/١٩٨١، سقطت عدة قذائف على بلدة حبوش أدت إلى إحداث أضرار ببعض المنازل فيها. وامتد سقوط القذائف إلى خارج بلدة دير الزهراني. وقد ردت مدفعية القوات المشتركة بقصف مصادر النيران الاسرائيلية.

وفي القطاع الشرقي، قصفت المدفعية الاسرائيلية، في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ٢٣/٢/١٩٨١، بلدة كوكبا التحتا دون أن يسفر القصف عن وقوع ضحايا، وقد تساقطت القذائف لمدة ربع ساعة بجوار المنازل. وكانت مناطق اخرى في القطاع الشرقي قد تعرضت منذ الحادية عشرة من ليلة ٢٢/٢/١٩٨١ وحتى

الـرابعـة من فجـر ١٩٨١/٢/٢٣ إلى قصف اسرائيلي عنيف شاركت فيه مدفعية المليشيات. وقد سبق القصف تحليق كثيف للطائرات الاسرائيلية فوق العرقوب والبقاع الغـربي والريحـان، ومن الجهة الاخرى، فقد ردت القوات المشتركة بقصف عنيف ومركز عـلى تجمعات الاسـرائيليين حيث شوهدت سيارات الاسعاف تنقل المصابين. وقد أعلنت القوات الدولية حالة الاستنفار القصوى في صفوف قواتها، وسيرت القوات النرويجية دوريات مكثفة في إبل السقي وراشيا الفخار، كما سيرت القوات الغانية دوريات في برغز وبـلاط. وقامت الطائرات الاسرائيلية بإجراء غارات وهمية على علو منخفض (المصدر نفسه).

المقدم الطيار حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية - سياسياً

التحرك السياسي الفلسطيني في الساحتين، العربية والدولية

شهد شهر شباط (فبراير) ١٩٨١، نشاطاً سياسياً فلسطينياً على كافة الصعـد: فلسطينياً، عربياً ودولياً. فخلال الشهر المذكـور تمـت عدة زيـارات لرئيس الـدائرة السيـاسية في منظمـة التحرير الفلسطينية لعدد من البلـدان العربيـة والأوروبية؛ كما شارك وفد رسمي من المنظمة في مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي عُقد في العاصمة الهندية، نيـودلهي، في الفترة الممتـدة من ٩ إلى ١٣ /٢ /١٩٨١، صدر على أثره بيان أكـد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعقد أيضاً المجلس المركزي الفلسطيني (الحلقة الوسطى بين اللجنة التنفيذيـة في م .ت .ف .والمجلس الوطني) إجتماعاً له في دمشـق في أواسط الشهر نفسه، بحث خلاله عدة مواضيع هامة، تحدد بنتيجته تاريخ ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨١، موعداً لانعقاد الـدورة الخـامسـة عشـرة للمجلس الـوطني الفلسطيني في العاصمة السورية دمشق.

في الساحة الدولية

في مساء يوم ٢ /٢ /١٩٨١، التقى الأخ فاروق القدومي (أبو اللطف) رئيس الدائرة السيـاسية لمنظمـة التحريـر الفلسطينية مـع السيد جـان فرنسوا بونسيه وزير الخارجية الفرنسي، وكـان الوفد يتألف، إضافة للأخ (أبو اللطف) من كل من الأخوة، أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومحمد أبو ميزر مسؤول العـلاقات الخـارجية في حـركة فتـح، وإبراهيم الصوص ممثل المنظمة في العاصمة الفرنسيـة. وتمت خلال اللقاء مناقشة التطورات الأخيرة في منطقـة الشـرق الأوسط، خـاصـة فيمـا يتعلق بالإعتداءات الاسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان. كما ناقش الجانبان نتائج مؤتمر القمة الاسلامي الذي عُقد في الطائف، والقرارت التي اتخـذها حول القدس وفلسطين، والموقف الاجتماعي الذي وقفه المؤتمر والمتمثل في دعمه لمنظمـة التحريـر الفلسطينية ولأهدافها الوطنية. وقد تطرق الحديث كذلك إلى ما تبذله المجموعة الأوروبية من جهود لإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة تطوير هذه الجهود في المستقبل القريب. وخلال اللقاء، أشار الوفد الفلسطيني إلى التصريحات

المعادية الصادرة عن مسؤولي الإدارة الأميركية الجديدة والمتعلقة بقضية فلسطين، والتي لا تخدم السلام، بل تقف عقبة في وجه الجهود الدولية المخلصة لإيجاد حلّ عادل لأزمة الشرق الأوسط. وقد دام اللقاء المذكور مع الوزير الفرنسي أكثر من ساعتين (**وفا**،٣ / ٢ / ١٩٨١). وعقب انتهاء الاجتماع صرح مصدر فرنسي مسؤول «بأن مثل هذه اللقاءات باتت دورية، إذ تعقد مرتين في السنة على الأقل: الأولى لدى وجود فرنسوا بونسيه والقدومي في نيويورك، أثناء حضورهما الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، والثانية أثناء مرور القدومي في باريس»، وعن المواضيع التي بحثت أضاف المصدر: «كانت جولة أفق شاملة، تطرق البحث خلالها إلى قضيتي الشرق الأوسط وأفغانستان في ضوء قرارات قمة الطائف الاسلامية، واقتراح الرئيس الفرنسي ديستان الأخير لحل المشكلة الافغانية» .(**النهار**،٣ / ٢ / ١٩٨١). وصرح الأخ القدومي لـ«النهار»، رداً على سؤال عن الجديد الذي أبلغه إياه الجانب الفرنسي قائلاً: «لا شيء جديد في الموقفين الفرنسي والأوروبي، سوى أن الأسرة الأوروبية إستطاعت صياغة بعض المبادىء والأفكار الخاصة بأزمة الشرق الأوسط والبدء بتفسير هذه المبادىء، وسيلتقي وزير خارجية هولندا بصفة كونه الرئيس الحالي للمجموعة الأوروبية، كافة الأطراف المعنيين للاطلاع على رأيهم فيما تود أن تعلنه أو تقدمه». وبالنسبة لتفصيلات هذه المبادىء والأفكار قال: «أكد لنا السيد فرنسوابونسيه،أن هذه المبادىء تُشدد على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشرقية». وعن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ومستقبل الدولة الفلسطينية أجاب: «إن هذه المبادىء تتضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني».. وعن الدور الفرنسي قال:«إن فرنسا تبذل كل الجهود مع الدول الأوروبية الأخرى في السوق المشتركة من أجل تطوير موقفهانحو الأفضل، وان السيد فرنسوا بونسيه سيتطرق في محادثاته مع المسؤولين الأميركيين لدى زيارته لواشنطن إلى قضية الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

وفي جنيف، وخلال حضوره الدورة ، الـ ٣٧ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ألقى القدومي كلمة، أدان خلالها إنتهاك السلطات الاسرائيلية المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقال: «إن الانتهاكات المنظمة من إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ومنها فلسطين تزداد حجماً ووحشية وتقود إلى الإبادة الجماعية»، وأضاف: «ان الولايات المتحدة الحامية السابقة لحقوق الإنسان تُحسن صنعاً برفضها في ظل الإدارة الجديدة الأرهاب المنبثق من إسرائيل...، وإننا لا نعرف بعد كيف ستكون سياسة الرئيس الأميركي الجديد تجاه إسرائيل، لكننا يجب أن نشدد على أننا لن نسمح لأحد بالتدخل في حقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير ورغبتنا في إقامة دولتنا الخاصة في فلسطين». وقد ناقشت لجنة حقوق الإنسان التي يشترك فيها ممثلون لثلاث وأربعين دولة مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة (**السفير**،٥ / ٢ / ١٩٨١).

وبتاريخ ٩/٢/١٩٨١ عُقد في العاصمة الهندية، نيودلهي، مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي حضره ممثلو ٩٥ دولة. وقد حضرت منظمة التحرير الفلسطينية هذا المؤتمر بوفد رسمي برئاسة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير وعضوية الأخ عبدالمحسن أبوميزر الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة (**النهار**،٩ / ٢ / ١٩٨١)، وانضم إلى الوفد في المؤتمر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في نيودلهي. وقد بُحث في هذا المؤتمر (الذي استمرت جلساته حتى مساء يوم ١٣ / ٢ / ١٩٨١) قضايا دولية عدة، من ضمنها أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وتقدمت منظمة التحرير الفلسطينية، التي تم انتخابها نائباً لرئيس المؤتمر، بمشروع قرار يتناول حقوق الشعب الفلسطيني (**وفا**،١١ / ٢ / ١٩٨١). وأثناء حضوره المؤتمر، إجتمع القدومي، رئيس الدائرة السياسية، يوم ١١ / ٢ / ١٩٨١، بالسيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، وقام بنقل رسالة شفوية لها من الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعُلم أن الرسالة تضمنت آخر التطورات والأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، والاعتداءات الاسرائيلية

المستمرة ضدّ الشعبين الفلسطيني واللبناني في جنوب لبنان. وخلال اللقاء، أكدت أنديرا غاندي مجدداً دعم الهند، حكومة وشعباً، للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل أحقاق حقوقه المشروعة في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. وجددت السيدة غاندي التأكيد على أن الهند تستنكر مُجمل السياسة العنصرية الصهيونية وكافة الممارسات التعسفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة (وفا،١٢ /٢ /١٩٨١). وفي المؤتمر، القى القدومي كلمة منظمة التحرير الفلسطينية، فأدان إتفاقيتي كامب ديفيد وقال:«إن مجموعة دول عدم الإنحياز مسؤولة عن إحباطها»، وأضاف: «إن الموقف الناشيء عن إتفاقيتي كامب ديفيد لا يعني الشرق الأوسط فحسب إنما آسيا وافريقيا أيضاً، وأنه لهذا السبب طلبت منظمة التحرير الفلسطينية تعليق عضوية مصر في حركة عدم الإنحياز في مؤتمر هافانا الأخير». وتابع قائلاً: «إن مصر تخلّت عن دورها التاريخي في مكافحة العنصرية والصهيونية»، ووصف توقيع الرئيس المصري أنور السادات على معاهدة الصلح مع إسرائيل بأنه «مهزلة» (السفير،١٢ /٢ /١٩٨١). وعند انتهاء جلساته، أصدر المؤتمر بياناً ختامياً، أكد فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنه لن يكون هناك سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ما لم تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف البيان، أنه ليس من حق أية دولة تمثيل الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات حول أزمة المنطقة. وأكد على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة بما فيها حقة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وطالب البيان بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية بما فيها مدينة القدس. واعتبر أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يشكل أساساً صالحاً لحل عادل لأزمة الشرق الأوسط، كونه لم يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وندد البيان بالاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني في جنوب لبنان والتي تتم بأسلحة أميركية وبدعم أميركي، كما أدان موقف الولايات المتحدة المنحاز لاسرائيل والمعادي لحقوق الشعب الفلسطيني. وأعلن البيان الختامي أن إتفاقات كامب ديفيد ليست لها أية قيمة، لتجاهلها حقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فانها غير صالحة لايجاد تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط. وأكد البيان، أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وأن أي اتفاق منفرد يتجاهل هذه القضية يُعدُّ انتهاكاً سافراً لحقوق الشعب الفلسطيني. وطالب البيان دول السوق الأوروبية المشتركة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وقد تم في ختام أعمال المؤتمر تشكيل لجنة رباعية تتكون من كوبا والهند وزامبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل بذل الجهود الممكنة لحل النزاع العراقي – الايراني (وفا، ١٤ /٢ /١٩٨١).

وبتاريخ ١٥ /٢ /١٩٨١، إستقبل ولي العهد في دولة الإمارات العربية، الشيخ خليفة بن زايد، الأخ القدومي الذي أوضح «أنه أبلغ الشيخ زايد بتطور الموقف في جنوب لبنان على أثر الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية»، وحضر المقابلة ممثل المنظمة في دولة الامارات (السفير،١٦ /٢ /١٩٨١). ويذكر أن القدومي كان قد اجتمع في الكويت (وهو في طريقه إلى الهند لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز) بالشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي. وقد بُحثت في اللقاء نتائج مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد مؤخراً في الطائف، والتطورات الأخيرة في لبنان (السفير،٨ /٢ /١٩٨١).

إجتماع المجلس المركزي، والمجلس الوطني

في دمشق، إجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحضور الأخ ياسر عرفات، مساء يوم ١٤ /٢ /١٩٨١. ورئس الاجتماع الأخ خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وفي ختام الاجتماع الذي استمر خمس ساعات، أدلى الفاهوم بتصريح تناول خلاله مجمل القضايا والمواضيع التي جرى بحثها في المجلس. وبهذا الخصوص قال الفاهوم:«بحث المجلس بالتحرك الاوروبي الحالي، ورفض من حيث المبدأ دعوة البرلمان الأوروبي لمشاركة نظام السادات في

الحوار العربي - الأوروبي، كون ذلك يعتبر نقضاً لمبادىء الحوار واهدافه»، وأضاف: «ان المجلس المركزي أوضح أن أي سعي أساسي فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، يجب أن ينطلق من مبادىء ثابتة تتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، والاعتراف غير المشروط بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني». وبالنسبة لموقف الادارة الاميركية الجديدة والتصريحات الصادرة عن مسؤوليها، قال:«إن المجلس يرى أن هذا الموقف إنما يمثل إستمراراً للسياسة الاميركية التقليدية المعروفة بعدائها للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير التي تمثله تمثيلاً كاملاً وتقود نضاله من أجل تحقيق أهدافه باستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف»،وأوضح مضيفاً:«ان الموقف الأميركي باصراره على تجاهل الحقائق الأساسية في المنطقة، وباستمرار دعمه وتشجيعه للعدو الاسرائيلي يشكل خطراً دائماً على السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره». ثم أشار الفاهوم، إلى أن المجلس «إستعرض الوضع في لبنان والأخطار القائمة والمتوقعة نتيجة تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية، واعتبر أن حجر الأساس في مواجهة هذه الأخطار يكمن في تعزيز و وتعميق العلاقة النضالية مع الحركة الوطنية اللبنانية بما يمكن من مواجهة الأخطار بموقف نضالي موحد الأهداف والأداة». وذكر أيضاً «أن المجلس المركزي ثمّن عالياً مقررات قمة الطائف الاسلامية، وأعرب عن ضرورة بذل الجهود لرفع المستوى العملي لتنفيذها بما يعزز حركة النضال الفلسطيني في العالم»، وأعلن «أن المجلس أشاد بمواقف الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية، كما وحيّا المجلس نضال الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وعاهده على تقديم كل الامكانات لدعم صموده وإستمرار كفاحه العادل حتى تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة». أخيراً ذكر «أن المجلس المركزي قرر تاريخ يوم ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨١، موعداً لانعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة السورية دمشق». ونقلت وكالة «أسوشيتدبرس» عن بعض المصادر قولها، أن المجلس أسقط إقتراحاً تقدمت به بعض الفصائل لوقف الحوار الفلسطيني - الأردني (السفير، ١٦ / ٢ / ١٩٨١). أيضاً، أوردت مصادر فلسطينية مطّلعة قولها أن المجلس المركزي الفلسطيني تبنّى في اجتماعه الأخير هذا، إقتراحاً بفرض التجنيد الإلزامي على جميع الفلسطينيين المتواجدين في الأقطار العربية الخليجية، والاقطار العربية الأخرى المحيطة بالوطن المحتل، إضافة إلى دول المهجر. وأضافت المصادر، أن هذا الاقتراح طرح على أساس ضرورة إشراف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وباعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني) على الفلسطينيين المتواجدين في الدول العربية أسوةً باشراف أية دولة عربية على شؤون رعاياها في أية دولة أخرى. وذكرت هذه المصادر أن الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عرض أمام المجلس نجاح تجربة التعبئة العامة، وذكر أن هذه التعبئة قامت على أكتاف الطلاب الفلسطينيين، باعتبارهم غير مقيدين بأية مصالح ولا يخضعون لأية إجراءات في الدول التي يتواجدون فيها. كما ذكرت أن عرفات دعا إلى ضرورة أن يتبّنى المجلس المركزي وكذلك المجلس الوطني فرض نظام التجنيد الإلزامي لعام واحد على جميع الفلسطينيين الذين تنطبق عليهم شروط التجنيد». وأضافت المصادر أن المجلس المركزي قرر أيضاً تشكيل لجنة من الأمناء العامين لفصائل المقاومة لدراسة نسب تمثيل المنظمات الفلسطينية داخل اللجنة التنفيذية التي ستنبثق عن دورة المجلس الوطني التي سوف تعقد في ١١ نيسان (أبريل) القادم. وعُلم أيضاً، أن المجلس أحال إلى هذه اللجنة إقتراحاً بتوحيد القوات العسكرية الفلسطينية وتوحيد صندوق الصرف على هذه القوات في إطار جبهوي، على أساس أن تكون هذه الخطوة منطلقاً لخطوة وحدوية أكثر شمولاً. وبدا أن القيادة الفلسطينية عازمة فعلاً على تطبيق إجراءات مالية بالاضافة إلى الاجراءات التعبوية على جميع الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة، بهدف تعزيز إستقلالية القرار الفلسطيني، والحيلولة دون أن تكون الاحتياجات الحالية للنضال الفلسطيني عامل

تأثير على قرار المقاومة ومواقفها. كما وأشير كذلك إلى أن رئيس اللجنة التنفيذية، تطرق في حديثه أمام المجلس، إلى الحملات التي تشنّها بعض الصحف الخليجية والسعودية على منظمة التحرير الفلسطينية، ووصف هذه الحملات بأنها منسقة مع هجوم الادارة الأميركية الجديدة على الثورة الفلسطينية واتهامها بأنها «منظمة إرهابية». وذكرت الأوساط، أن جانباً من عرض العلاقات العربية - الفلسطينية تركّز على طبيعة العلاقات بين منظمة التحرير ودولة الكويت، وأضافت أن المجلس وقف مطولاً أمام بعض الإجراءات والممارسات الكويتية الرسمية التي اتخذت مؤخراً بحق الفلسطينيين الذين يعملون في الكويت.

وعقب انتهاء اجتماع المجلس المركزي، عقدت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إجتماعاً جرى خلاله بحث آخر التطورات على الساحة العربية والدولية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص، وذكرت «وفا» أن الاجتماع تناول موضوع الحشودات الاسرائيلية في جنوب لبنان والتصعيد العسكري المتواصل ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية. كما بحث نتائج إجتماع المجلس المركزي الفلسطيني (**السفير**،١٨ / ٢ / ١٩٨١).

وفي دمشق، أدلى الأخ عبدالمحسن أبو ميزر، الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتصريح أعلن خلاله، رفض المنظمة لدعوة الرئيس المصري أنور السادات إلى تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، وقال: «إن المنظمة سوف تواصل الكفاح ضد إسرائيل حتى تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» وأضاف ان الثورة الفلسطينية تفجّرت لتعبر عن أهداف الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ولم تطلب الأذن من أية جهة، لذلك فانها لا تنتظر المباركة من اولئك الذين تخلوا عن سيادة أمتهم». وقال بصدد حكومة المنفى:«إن إقامة الحكومة الفلسطينية المؤقتة في المنفى حالياً خطأ، لأن الثورة الفلسطينية ستقيم حكومتها الثورية عندما تجد أن مثل هذا الاجراء سوف يخدم نضال الشعب الفلسطيني وعندما تحرر (أراض فلسطينية». ومضى مضيفاً:«ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لا يشكل القاعدة الصحيحة من أجل التوصل إلى حلٍ عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط، وطالما أنه لم يصدر قرار جديد، فإن كل الكلام عن تسوية سياسية سوف يبقى بلا أساس» (**السفير**، ١٧/١٢/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٨١، أصدر الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف.، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، أمراً باعلان حالة الاستنفار في كافة قوات الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة، وذلك على ضوء استدعاء الجيش الاسرائيلي للقوات الاحتياطية، وإعلان حالة الطوارىء في صفوفه. وقد أخذ الجيش الاسرائيلي باستدعاء احتياطه وبشكل واسع عبر محطات الاذاعة لديه (البرنامج العام - أ.ب.ج، وراديو جيش الدفاع). وقال بيان الاستدعاء:«ان على جميع جنود الاحتياط والسائقين الانضمام إلى وحداتهم فوراً»، وطالب السائقين الملتحقين بالجيش حالياً تسليم كافة ما لديهم من معدات وسيارات إلى قيادة الجيش، وأعلن عن الأسماء «الشيفرية» للوحدات الموجه إليها طلب الاستدعاء وهي: بيت محاسي - بن نيخار - أبريت عولام - هوليخيه ريغل - حوزية أسخيروت - خينوخ مشطاف - يسبيات راعيم - ميئوت مدبار - بسقاة هوشير - شيربيرس. وأضاف الطلب: «ان حالة الطوارىء تشمل الجيش (ط - ش - ز - ١٩٥٦) (**فلسطين الثورة**،٢٤ / ٢ / ١٩٨١).

وفي جدة، السعودية، قبل توجهه إلى طهران، أدلى الأخ عرفات، بحديث مسهب لوكالة الصحافة الفرنسية، تناول خلاله عدداً من المواضيع؛ وبخصوص المجلس الوطني الفلسطيني، قال:«إنه سيبحث في دورته التي ستنعقد في ١١ نيسان (أبريل) المقبل في دمشق في مشروع وحدة شاملة على الصعيد الاستراتيجي العسكري بين كافة فصائل المقاومة الفلسطينية»، وأضاف «ان المجلس الأعلى للمقاومة الفلسطينية سيتقدم بهذا المشروع في دورة المجلس الوطني، وهو يدعو إلى وضع استراتيجية عسكرية موحدة تشارك فيها كل قوات المقاومة الفلسطينية». وأوضح أن المجلس الوطني الفلسطيني سوف يزيد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث تتمثل فيها فصائل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يتزعمها الدكتور جورج حبش. وعن المبادرة الأوروبية في الشرق الأوسط وتحركها قال

عرفات: «هناك أفكار أوروبية عدة. لكن لا وجود لمبادرة أوروبية محددة. ستلتقي في نيسان المقبل بوزير الخارجية الهولندي السيد كرستوف فاندركلاو، لنعرض له وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية». وبالنسبة للادارة الأميركية الجديدة، قال: «لا أمل في أي تطور إيجابي لادارة الرئيس ريغان في اتجاه التوصل إلى حل عادل ومنصف لنزاع الشرق الأوسط. وعن الانتخابات الاسرائيلية المقبلة ذكر: «لا نفرق بين حزب العمل وكتلة الليكود فكلاهما يريدان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء وجود الشعب الفلسطيني. أما الخيار الاردني الذي يطرحه حزب العمل، فإنه يستهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية جسدياً وفكرياً وعسكرياً، واننا نرفضه كما رفضه الملك حسين في القمة الاسلامية التي عقدت مؤخراً في الطائف». وبالنسبة لدعوة السادات تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، أجاب رئيس اللجنة التنفيذية «ان الرئيس السادات يدرك الآن أنه في طريق مسدود، وعليه ألاّ يملي علينا ما يجب أن نفعله. سوف نتخذ قراراً في شأن تشكيل مثل هذه الحكومة حين يكون ذلك في مصلحة الشعب الفلسطيني». (**النهار**، ١/٣/١٩٨١).

وفي بيروت صرح الأخ بسام أبو شريف، المتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن «الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني ستكون دورة مهمة لأكثر من سبب، وأن أهم هذه الاسباب هو، أنها ستخرج بقيادة فلسطينية جديدة تواجه المرحلة المقبلة وتقود النضال الفلسطيني خلالها»، وأضاف: «ان انضمام ممثلي اربع منظمات فلسطينية إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، سوف يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وسيعزز قدرة اللجنة التنفيذية على قيادة الساحة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

سمير عويضة

قضية شركة كهرباء القدس الشرقية وإضراب المعلمين في الضفة الغربية

حدثان بارزان شهدتهما المناطق المحتلة خلال الشهر الماضي؛ أولهما قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية الذي ألغى بيان قائد الضفة الغربية القاضي بمصادرة امتياز شركة كهرباء القدس الشرقية، وردود الفعل المختلفة عليه؛ وثانيهما تصعيد المعلمين لإضرابهم المفتوح الذي مضى عليه، حتى كتابة هذه السطور في ١١/٣/١٩٨١، حوالي تسعين يوماً، والذي تحاول سلطات الاحتلال إحباطه بجميع الوسائل.

شركة كهرباء القدس الشرقية

تعمل شركة كهرباء القدس الشرقية التي تأسست سنة ١٩٢٦، وفق امتياز رسمي. ويحق للحكومة، وفقاً لما يقضي به الامتياز نفسه، شراءه مرة كل خمس سنوات. وحتى عام ١٩٦٧، كان هذا الامتياز يجدد من الحكومة الاردنية.

وقد عانت الشركة، في مناسبات عدة، من مشكلات ناجمة عن عدم وجود معدات حديثة كافية لديها؛ مما اضطرها إلى تقديم خدمات غير كافية. وفي بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٩، قررت وزارة الطاقة الاسرائيلية وضع حد لهذه القضية. وكاد القائم بأعمال مدير إدارة الشركة، في حينه، رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج، أن يتوصل إلى إبرام اتفاق حل وسط مع الحكومة الاسرائيلية.

وقد قضى الاقتراح، في حينه، بتحويل الأحياء الجديدة التي تنشأ في القدس إلى إدارة الشركة الاسرائيلية، لتزويدها بالكهرباء، على أن تحصل الشركة العربية، مقابل ذلك، على تعويض قيمته ٦٠ مليون ليرة لتغطية ديونها.

ويقال ان فريج حصل، عندئذٍ، على موافقة اللجنة المشتركة بين م.ت.ف. والاردن، على ذلك. ولكن أنور نسيبه الذي عين في منصب مدير عام إدارة الشركة، تدخل وألغى، بموافقة الاردن، صيغة الاتفاق الذي كاد يوقع بموافقة م.ت.ف. (ر.إ.إ. العدد ٢٢٦٩، ١٥ و١٦/٢/١٩٨١، ص ٩). وكان نسيبه قد حصل على مبالغ من المال، من الاردن و م.ت.ف.،يمكن أن تساعد على تطوير الشركة. وسعى إلى إنشاء محطة كهرو - مائية جديدة ضخمة قرب نهر الاردن لإنتاج طاقة كهربائية بقوة ٦٠ ميغاواط. الأمر الذي من شأنه أن يعزز خدمات الشركة ويحتفظ بوصفها كملكية عربية.

وتعتقد مصادر إسرائيلية أن هذه المحطة بإمكانها أن تصبح قاعدة لخطة اقتصادية - سياسية عربية بعيدة المدى (**المصدر نفسه**). وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، قررت وزارة الطاقة الاسرائيلية تطبيق «حق» الحكومة في شراء امتياز الشركة. فاستأنفت الشركة العربية هذا القرار إلى محكمة العدل العليا.

وبالاضافة إلى المشكلات الفنية والمالية المتعلقة

بتشغيل الشركة العربية، من الواضح أن تدفق أموال م.ت.ف. والاردن إلى أكبر شركة اقتصادية في الضفة الغربية؛ وتحويلها، في المدة الأخيرة، إلى تجمع قوة عمالية توجهها لجنة شيوعية، يزعج أوساط الحكم العسكري (**المصدر نفسه**).

أما وزارة الطاقة الاسرائيلية، فقد أعدت خططاً للاستيلاء على منشآت الشركة العربية. وفرضت من خلال الاستعانة بالجيش والشرطة، مراقبة مستمرة على منشآت الشركة لإحباط أي نية للتخريب، أو للقيام بأعمال شغب.

ومن الجدير بالذكر، أن الشركة العربية تنتج ما يعادل ٢٪ مما تنتجه شركة الكهرباء الاسرائيلية. والمعلوم أيضاً أن اسرائيل تشتري ثلثي كمية الطاقة التي تنتجها الشركة العربية (**المصدر نفسه**).

قرار محكمة العدل العليا: في ضوء اختلاف وجهات النظر، وتمسك الشركة بحقها، ورفضها بيان قائد الضفة الغربية القاضي بمصادرة امتيازها، تقدم وكلاؤها بالاستئناف إلى المحكمة العليا طالبين إلغاء قرار وزير الطاقة القاضي بمصادرتها.

وقررت محكمة العدل العليا بالاجماع عدم حق السلطات الاسرائيلية بمصادرة امتياز الشركة العربية في المناطق المحتلة. ولكنها سمحت للسلطات الاسرائيلية بمصادرة ذلك الامتياز فيما يتعلق بمدينة القدس الشرقية فقط، باعتبار أنها ضمت إلى اسرائيل، ويسري القانون الاسرائيلي عليها. وأوعزت بتأخير مصادرة الامتياز المتعلق بالقدس الشرقية، داعية وزير الطاقة إلى دراسة تتم فيما بعد، وتتعلق بمعرفة إمكانية فصل شبكة تزويد القدس الشرقية بالطاقة الكهربائية عن شبكة تزويد المناطق المحتلة الاخرى. كذلك أوصت المحكمة وزير الطاقة، بألاّ يتخذ قراره، بهذا الصدد، إلا بعد سماع ادعاءات الشركة العربية. وسيبقى الأمر التمهيدي الذي يمنع مصادرة الامتياز في القدس الشرقية ساري المفعول مدة ١٥ يوماً إضافياً، وذلك بعد إبلاغ الشركة بقرار وزير الطاقة (**هآرتس**، ١٧/٢/١٩٨١)، كي تستطيع اتخاذ أية إجراءات قانونية جديدة، إذا أرتأت ذلك.

وبعد صدور هذا القرار، توالت ردود الفعل والتعليقات عليه. فوزارة الطاقة لم تبدِ ارتياحاً له، وذلك بالرغم من اعتباره انتصاراً شبه كامل للحكومة (**المصدر نفسه**). وقد علق كل من مساعد المستشار القانوني للحكومة يورام بار، سيلع ومحامية الشركة فيليتسيا لانغر على القرار فقال سيلع: إني أعتبر القرار انتصاراً للحكومة، لأن المحكمة مكنتها من استملاك مشروع شركة الكهرباء. فالمسألة الأساسية التي كانت تقلقها هي مسألة إنتاج الكهرباء في القدس الشرقية، وهذا هو هدفها الأساسي. أما المحامية لانغر، فقالت انها ستكون سعيدة أكثر لو أن قرار المحكمة القاضي بمنع الاستيلاء شمل منشآت الشركة في القدس الشرقية. ومع ذلك، فقد أبدت اعتقادها بأن ملكية الشركة لن تنقل إلى حكومة اسرائيل، بناء على توصية المحكمة «التي اعتبرها، أكثر من مجرد توصية»(ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٧/٢/١٨١، ص ٤).

أما بالنسبة لموقف الحكومة من قرار المحكمة، فقد تردد الكثير من التعليقات. فقالت أوساط حكومية عليا، إن القرار يشكل مكسباً حقيقياً، فالسماح بالسيطرة على تزويد مدينة القدس بكاملها بالكهرباء هو أكثر مما وافقت الحكومة على المطالبة به (**دافار**، ١٧/٢/١٩٨١).

بيد أن ذلك القرار، من وجهة نظر أوساط حكومية اخرى، ينطوي على عناصر تثير القلق؛ إذ لم تسمح المحكمة بسيطرة اسرائيل على تزويد الضفة الغربية بالكهرباء. وستواصل الشركة العربية، القيام بتزويد المستوطنات وبعض معسكرات الجيش الموجودة هناك بالكهرباء، كما تم حتى الآن (**المصدر نفسه**).

وتشير جهات حكومية اخرى إلى أنه بإمكان الحكومة العودة إلى طرح موضوع المصادرة ثانية؛ وذلك إذا حدثت مشكلات في تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش بالكهرباء. غير ان التخوف الأساسي، بعد صدور قرار المحكمة، كان من إمكانية أن يتحول هذا القرار إلى سابقة، تخلق صعوبات في وجه نشاطات الحكومة في الضفة الغربية. فقد قضت المحكمة بعدم شرعية القيام بتغيرات جذرية في الضفة الغربية، إلا إذا

كانت هناك ظروف خاصة تحتم مثل هذه التغيرات (**معاريف**، ١٧/٢/١٩٨١).

أما تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس، فقد دعا الحكومة لإعادة النظر في قرارها القاضي بمصادرة امتياز الشركة العربية، وقال انه إذا كانت الحكومة تريد الاستمرار في الخط الذي سلكته، من حيث استملاك الشركة العربية، فإن قرار المحكمة يجعل هذه المسألة معقدة جداً، وقد تستغرق فترة طويلة، إذ أن القرار يتيح للشركة الاستئناف مرة اخرى إلى محكمة العدل العليا. وأضاف كوليك «إن هذه المسألة ليست في صالح المواطنين، حيث ستؤدي، في المدينة الخاضعة لسيادتنا، إلى توتر لا داعي له، وكل توتر داخل المدينة هو في غير صالحنا». وأعرب عن أمله في أن تدرس الحكومة المسألة في ضوء هذه الاعتبارات جميعها، وأن تغير موقفها. وأوضح كوليك كذلك انه كان في السابق، معارضاً لقرار الحكومة، وان عدداً من الوزراء معارض له أيضاً، لكن وزير الطاقة أصر على موقفه (**معاريف**، ١٧/٢/١٩٨١).

وعقب على قرار المحكمة، أيضاً، يسرائيل هرئيل، سكرتير مجلس المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، فقال: «إن مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ناشد الحكومة أن تقوم بتنفيذ عملية استملاك منشآت الشركة العربية، لأن السيطرة على أجهزة الرقابة، وعلى مصدر التيار الكهربائي تمكن من توفير الكهرباء للمستوطنات اليهودية ومناطقها الصناعية، في أوقات الأزمات والتقلبات السياسية». وأضاف هرئيل: إن «على حكومة اسرائيل أن تعلم أن رضوخها للضغوط، سواء السياسية منها أو الضغوط الاخرى الداخلية والخارجية، سيضع علامة استفهام كبيرة على مصداقيتها في نظر الجمهور العربي، وبالتأكيد في نظر الجمهور اليهودي» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٧/٢/١٩٨١، ص ٤).

كذلك انتقد عضو الكنيست حاييم دروكمان (المفدال) قرار المحكمة، وقال انه إذا صح ما تقوله عن استناد قرار الحكومة إلى مبررات سياسية، فهذا يعني أنه لم يكن هناك مجال لتدخلها في ذلك. وأبرز دروكمان نص قرار المحكمة القائل بأن الضفة الغربية ليست جزءاً من دولة اسرائيل، مما يمنع خلق وقائع دائمة فيها، داعياً إلى تصحيح هذا الوضع بسرعة.

أما عضو الكنيست شموئيل توليدانو (شينوي)، فقد أعلن «أن السؤال الذي يجب طرحه هو، هل شراء الشركة مرغوب فيه بالنسبة لنا من الزاوية السياسية، أم من زاوية علاقاتنا مع سكان المناطق المحتلة؟ والجواب كلا» (**المصدر نفسه**).

أما من الناحية الاخرى، فقد عم الارتياح، في أعقاب صدور قرار المحكمة، في القدس الشرقية، وتوقف التوتر الذي ساد المدينة. فجنود حرس الحدود الذين وضعوا في أماكن مختلفة، في المدينة، استعداداً للاستيلاء على منشآت الشركة بقوا «دون عمل» وأعيدوا إلى وحداتهم.

أما مجلس مدراء الشركة العربية، فقد عقد، فور صدور قرار المحكمة، جلسة وبحث في حيثيات هذا القرار. وأعلن رئيس مجلس مدراء الشركة أنور نسيبة رضاه عنه معتبراً إياه خطوة في الطريق الصحيح. وأضاف نسيبة أن الرد الرسمي للشركة سيصدر بعد أن يترجم القرار الذي يمتد على ٢٢٠ صفحة، إلى اللغة العربية (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٨١).

كذلك اجتمعت لجنة عمال شركة كهرباء القدس الشرقية، والمعروف أن عدد هؤلاء العمال يبلغ نحو ٤٠٠ شخص، وقررت معارضة كل محاولة تصدر من جانب اسرائيل للسيطرة ولو على جزء من الشركة. وقال المتحدثون باسم اللجنة، انه على الرغم من قرار المحكمة، ينبغي الحيطة تجاه نوايا الحكومة الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

كذلك عبرت أوساط سياسية، في القدس الشرقية، عن اعتقادها بأن أهمية قرار المحكمة لا تقل عن أهمية القرار الذي صدر بشأن ألون موريه، وعلى الأخص في كل ما يتعلق بنشاط الاحتلال في الضفة الغربية. فقد أقر القضاة أن القانون الدولي ساري المفعول تجاه المناطق المحتلة. وحسناً تفعل الحكومة إذا أخذت

باعتبارها هذه المواثيق في كل ما يتعلق بسياستها تجاه المناطق. هذا، وكانت المحكمة قد وافقت، مثلاً، على طرد الزعماء وهدم البيوت، والعقاب الجماعي (**المصدر نفسه**).

مطالبة بإجراء نقاش في الكنيست: وفي الكنيست، وبعد صدور قرار المحكمة، ساد الرضى داخل كتل المعارضة. فقد أعلن عضو الكنيست يوسي ساريد (المعراخ)، في رده على قرار المحكمة: «إن المحكمة تستأهل هذا الاحترام العميق بالنسبة لاعتباراتها وبالنسبة لاستقلاليتها. إن موازين العدل مهمة للمحكمة الآن بشكل خاص، لأن جميع الأجهزة الحكومية الاخرى تسير بصورة سيئة. فعندما لا يكون هناك وزراء فمن المستحسن أن يكون هناك قضاة» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٢/١٧).

أما عضو الكنيست مئير تلمي (المعراخ - مبام)، فقد توجه إلى رئيس الكنيست طالباً وضع اقتراح على جدول أعمال الكنيست يقضي بمناقشة قرار محكمة العدل العليا تجاه مصادرة امتياز شركة الكهرباء العربية. وفي مذكرته التوضيحية لاقتراحه، كتب عضو الكنيست تلمي، إن المحكمة أقرت فعلاً، أن من حق الحكومة مصادرة منشآت الشركة العربية؛ ولكنها رفضت جميع التعليلات التقنية التي تقدم بها ممثلو الحكومة. وأضاف أنه يتضح من قرار المحكمة ان المطلوب هو حسم سياسي وذلك عندما يوصي القضاة، عملياً، بإعادة النقاش في الموضوع. وأضاف تلمي إنه ينبغي على الكنيست إعادة بحث الموضوع للحؤول دون حدوث إشكالات في العلاقات مع السكان العرب (**المصدر نفسه**).

كذلك توجهت نائبة رئيس الكنيست، حايكا غروسمان (معراخ - مبام)، بطلب إلى رئيس الكنيست، لعقد اجتماع للكنيست، في أقرب وقت ممكن لإجراء مناقشة خاصة للاقتراحات المستعجلة التي قدمت إلى جدول أعمال الكنيست، في أعقاب قرار المحكمة بشأن مصادرة امتياز الشركة العربية. وأكدت غروسمان، في طلبها، ان قرار المحكمة يتعارض مع أقوال الوزير موداعي امام الكنيست. فقد ادعى الوزير، أمام أعضاء الكنيست، أن الاعتبارات التي أملت قرار الحكومة القاضي بمصادرة امتياز الشركة هي تقنية، في حين أقرت المحكمة، بشكل واضح وغير قابل للتأويل، ان هذه الاعتبارات سياسية (**المصدر نفسه**).

وعلقت صحيفة «عل همشمار»، في افتتاحيتها، على قرار المحكمة بوصفه «قراراً يطلب من محكمة العدل العليا تذكير حكومة اسرائيل وبالذات جميع سكان اسرائيل، بالمكانة القانونية الصحيحة للمناطق التي تسمى عندنا «محتفظاً بها»، أنها مناطق محتلة وفقاً للقانون الدولي» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٢/١٧). وأضافت: «إن ضرورة إيقاف حكومة اسرائيل أمام حقيقة وجود الخط الأخضر، الذي لا يزال خطاً دولياً، توجد وراءه أراض محتلة، تثار من جراء محاولات الحكومة ذاتها بمسح هذا الخط والتنكر لحقوق المواطنين، سكان المناطق وراء هذا الخط» (**المصدر نفسه**).

وعلق المراسل السياسي للصحيفة نفسها امنون كبليوك على القرار بقوله: «في أوقات متباعدة، تنزل محكمة العدل العليا ضربة قوية على رأس الحكومة، وذلك في قضية ذات علاقة بالمناطق المحتلة. وقد وردت أقوالها [المحكمة]، طبعاً، بلغة قضائية جافة. ولكن كل من يقرأ النص الكامل لقرار المحكمة الذي صدر، أمس، رداً على التماس شركة الكهرباء العربية ضد وزير الطاقة، يتبين إلى أي حد فشل الوزير موداعي والحكومة، معه في حربهما من أجل مصادرة امتياز الشركة.» إن الهدف كان واضحاً، وهو أخذ المشروع العربي الاقتصادي الكبير الموجود في المناطق المحتلة، شركة كهرباء القدس الشرقية، من أيدي الفلسطينيين. وهنا جاءت المحكمة وقالت: حتى هنا فقط. «ومن المهم أن نشير إلى أن القرار الذي نشر، أمس في القدس، يحمل توقيع القاضي يتسحاق كوهين، وهو القاضي الذي اعتاد، بصورة عامة، على الموافقة على آراء السلطات تجاه الوضع في المناطق المحتلة (وآخر نموذج له، موقفه من قضية طرد رؤساء بلديتي الخليل وحلحول) (**عل همشمار**، ١٩٨١/٢/١٧).

كذلك أعلن أنور نسيبة، رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء القدس الشرقية، ان الشركة ستقدم التماساً آخر إلى المحكمة، إذا قررت وزارة الطاقة مصادرة منشآتها في مدينة القدس.

وقد اجتمع نسيبة إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك، وشكره على موقفه من مسألة مصادرة امتياز الشركة. وعلم أن كوليك، طلب من نسيبة عدم اتخاذ أي إجراءات تضر بحياة السكان في القدس (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و ٢٣/٢/١٩٨١، ص ١١).

صراع جديد بين الشركة والحكومة على منشآت الشركة في القدس الشرقية: وقد أثار ذلك الجزء، من قرار محكمة العدل العليا، والمتعلق بحق الحكومة الاسرائيلية في مصادرة امتياز شركة كهرباء القدس الشرقية في المناطق المحتلة ذهول بعض الأوساط. وكانت المحكمة قد قضت، إلى جانب ذلك، بحق الحكومة في مصادرة الامتياز في إطار بلدية القدس، وذلك بعد دراسة إمكانية تعويض الشركة عن فقدانها امتيازها في القدس الشرقية، وتعويضها عن خسارتها في المناطق المحتلة (ر.إ.إ. العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و ٢٣/٢/١٩٨١ ص ١٢).

وقد ميزت المحكمة، في تعليقها، بين صلاحية مصادرة الامتياز في القدس الشرقية، التي فرض القانون الاسرائيلي عليها، وبين مصادرة الامتياز في المناطق المحتلة التي تنطبق عليها القوانين الاردنية والقوانين الدولية أيضاً.

وقال القاضي كهان: إن القانون الدولي يحدد نشاطات الحكم العسكري في مجال تنفيذ الاجراءات الحيوية لتقديم الخدمات، وهو ليس حراً في تغيير الوضع وأسلوب الحياة في المناطق المحتلة، إلا في ظروف خاصة للغاية (**المصدر نفسه**).

ويسود وزارة الطاقة اعتقاد بعدم وجود أي عائق قانوني، الآن، يحول دون تمكين الحكومة من شراء منشآت الشركة العربية وتشغيلها، طبقاً للظروف التي حددتها المحكمة. وأجرت الوزارة مشاورات عقدها مديرها العام مع نائب المستشار القانوني للحكومة، ومع ممثلي الشركة العربية لبحث هذا الأمر.

وعلم أن بين المواضيع التي درست، تشكيل هيئة خاصة، تكون مسؤولة عن وصلات الكهرباء والجباية في المناطق المحتلة فيما عدا القدس (**المصدر نفسه**).

وهناك اعتقاد في وزارة الطاقة، يفيد بأنّ قرار المحكمة يمنع مصادرة منشآت الشركة العربية الواقعة خارج مجال بلدية القدس، إلا أنه لا يوجد أي عائق قانوني، يحول دون شراء منشآت الشركة العربية كلها تقريباً (**المصدر نفسه**).

وكما سبق وذكر، اعتبر نائب المستشار القانوني القرار بمثابة انتصار، لأن معظم منشآت الشركة موجودة في مدينة القدس، كما ان كافة وحدات إنتاج الطاقة، أيضاً، موجودة فيها. وبذلك لا يمكن إنتاج الطاقة إلا هناك.

والاتجاه يسير، حالياً، نحو شراء الشركة العربية بكاملها، مقابل بقاء موضوع الجباية بيد هيئة خاصة تقيمها الشركة العربية. أما بقية الامور فستكون تحت إشراف إدارة اسرائيلية (**المصدر نفسه**).

ومن جانب آخر، أعلن عمال الشركة العربية، بعد أن سمعوا من محاميهم تفاصيل القرار، أنهم لن يوافقوا على تقسيم الشركة بين القدس والمناطق المحتلة. وأضافوا أنهم لن يشتغلوا في شركة سيحول جزء منها إلى الحكومة الاسرائيلية، حتى ولو كان ذلك الجزء صغيراً (**المصدر نفسه**).

أما عبد أبو ذياب الذي كان رئيساً للجنة العمال في الشركة العربية، مؤخراً، والذي أطاح به الشيوعيون، فقد قرر مع زملائه عدم العمل في الشركة الاسرائيلية، إذا بيعت الشركة، معرباً بذلك عن معارضته لتجزئة الشركة (**المصدر نفسه**).

لقاء بين ممثلي الشركة ووزارة الطاقة: بعد صدور قرار محكمة العدل العيا، أعلم رئيس إدارة الشركة العربية أنور نسيبة والمحامي توسيا كوهين، ممثلي وزارة الطاقة، معارضتهم لشراء الشركة من جانب اسرائيل. وجاءت هذه المعارضة وفقاً لتوجيهات المحكمة التي أمرت بإعطاء فرصة للمثلي الشركة لعرض موقفهم، كي يقوم وزير الطاقة بإعادة النظر مجدداً في الموضوع، وذلك خلال لقاء تم بين الطرفين.

وقال محامي الشركة توسيا كوهين، في اللقاء، طالما أن المحكمة لم تقر شراء امتياز الشركة في الضفة الغربية، فانه يعتقد أنه ليس بالإمكان تقسيم الامتياز والقيام بمصادرة أو شراء منشآت الشركة الموجودة في القدس الشرقية. وأوضح أن شركة كهرباء القدس الشرقية تزود الضفة الغربية بالكهرباء وبواسطة منشآتها الموجودة في القدس الشرقية. وبناءً على هذا، فإذا تم الاستيلاء على منشآت الشركة في القدس الشرقية، فإن الشركة لن تستطيع إنتاج الطاقة الكهربائية من أجل الضفة لمدة سنتين على الأقل. وأضاف كوهين، أنه لا يمكن اكراه الشركة العربية، في الضفة الغربية، على شراء الكهرباء من منشآت ليست لها (دافار، ٢٦/٢/١٩٨١).

وقال أنور نسيبة، ان روح قرار المحكمة ضد شراء الشركة التي أثبتت نفسها بشهادة المحكمة. وقال بعض مسؤولي الشركة العربية: ان شراء الشركة سيخلق مواجهة بين العرب واليهود.

أما ممثلو وزارة الطاقة، فقد اكتفوا، خلال اللقاء، بطرح الأسئلة فقط، ولم يجيبوا على أسئلة ممثلي الشركة العربية. وفي نهاية اللقاء، قال ممثل وزير الطاقة انه سينقل مضمون اللقاء إلى وزير الطاقة إسحاق موداعي (المصدر نفسه).

معلمو المدارس الرسمية في الضفة الغربية يواصلون إضرابهم المفتوح

ما زال معلمو المدارس الرسمية في الضفة الغربية يواصلون إضرابهم المفتوح الذي لم يكن وليد ظروف طارئة مستجدة. بل جاء نتيجة لمحاولات تخريبية. كانت سلطات الاحتلال الصهيوني تخطط لها بدقة وإصرار في المجالين الاقتصادي والثقافي.

ومع أن هذه الوقفة: الاضراب المفتوح، ليست جديدة تماماً على المعلمين الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، إلا أن التنسيق والشمول الذين اتسمت بهما يكسبانها زخماً وأهمية يفرضان الاهتمام الفعلي بها. فهذه الوقفة - الانتفاضة، قد أسقطت أقنعة اخرى عن السياسة الاسرائيلية التي تمارس في الأرض المحتلة، وأظهرت بوضوح مدى تردي الأوضاع التي يعيشها السكان هناك.

لجان شعبية لدعم مطالب المعلمين المضربين: نتيجة لاستمرار المعلمين في إضرابهم، أنشئت في الضفة الغربية، لجان شعبية لدعمهم. وقد أيّدت اللجان العامة لمعلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية الفكره التي طرحتها المؤسسات والهيئات البلدية، والنقابات المهنية والشعبية، والطلبة، وأولياؤهم، بصدد تشكيل تلك اللجان الشعبية، لنصرة قضية المعلمين العادلة ودعمها

وأضاف هذا التطور الجديد تعقيداً آخر إلى قضية المعلمين المضربين، في مواجهة تعنت سلطات الاحتلال الصهيوني (وفا، ١٦/٢/١٩٨١).

وقد حيت المؤسسات والهيئات الوطنية في مدينة نابلس، في بيان لها، صدر يوم ١٥/٢/١٩٨١، معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية المحتلة «على صمودهم البطولي والتفافهم حول لجنتهم العامة، في مواجهة سلطات الاحتلال، ومن أجل تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة». وأدانت هذه المؤسسات كافة المحاولات الصهيونية التي تهدف إلى المس بوحدة المعلمين والاساءة إلى إضرابهم المشروع لتحقيق مطالبهم (المصدر نفسه).

وحملت هذه الهيئات والمؤسسات، في بيانها الذي أصدرته في أعقاب اجتماع عقدته في مجلس بلدية نابلس، السلطات الصهيونية كامل المسؤولية عما يلحق بالعملية التربوية في الضفة الغربية من أضرار يسببها التعطيل، نتيجة تعنتها في عدم تلبية مطالب المعلمين العادلة.

كذلك أرسل المجتمعون برقية إلى الحاكم العسكري في الضفة الغربية، جاء فيها: «إننا نحملكم مسؤولية عدم الاستجابة لمطالب المعلمين، وما قد ينتج عن ذلك من تعطيل لمرافق التعليم... ومن مضاعفات علمية وإدارية وانسانية». وقد حملت البرقية تواقيع المؤسسات والهيئات الوطنية التالية: المجلس البلدي في مدينة نابلس، الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، الهيئات النسائية في مدينة نابلس، النقابات المهنية

في نابلس، الغرفة التجارية في نابلس، نقابة مدرسي وموظفي جامعة النجاح، مجلس طلبة جامعة النجاح، والاتحاد اللوائي للجمعيات الخيرية في نابلس (**المصدر نفسه**).

كذلك اتخذت هذه الهيئات قراراً يقضي باعتبار العشرين من شهر آذار (مارس) يوماً للتضامن مع المعلم في كافة أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وقررت، أيضاً، إرسال برقية إلى منظمة اليونسكو تناشدها فيها بالتدخل لوقف المحاولات الصهيونية المستمرة لتشويه العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي مدينة الخليل، عقدت الهيئات والمؤسسات الوطنية اجتماعاً تضامنياً مع المعلمين المضربين. وقد أصدر المجتمعون، في ختام اجتماعهم، بياناً جاء فيه: «إن تلويح سلطات الاحتلال بعدم صرف رواتب المعلمين يعتبر تهديداً للمعلمين، ويؤكد استمرار موقف هذه السلطات المتعنت في انتهاج سياسة التجويع وتفريغ الأرض» (**المصدر نفسه**).

كذلك أعلنت المؤسسات والهيئات الوطنية والأندية الرياضية، في مدينتي رام الله والبيرة، تضامنها وتأييدها المطلق لمطالب المعلمين العادلة. وقد جاء ذلك إثر اجتماع عقده ممثلو هذه الهيئات، يوم ١٧/٢/١٩٨١، مع مدير التربية والتعليم في اللواء، وأكدوا، خلاله، لمدير التربية والتعليم، وقوفهم بحزم إلى جانب المعلمين في مطالبهم العادلة، وعلى شرعية اللجنة العامة واللجان اللوائية في تمثيل المعلمين (**المصدر نفسه** ١٨/٢/١٩٨١).

وعلى صعيد آخر، عقدت اللجان اللوائية لمعلمي المدارس الرسمية في مدن الضفة الغربية المحتلة كافة، اجتماعات لها؛ وذلك لدراسة تطورات الاضراب. وأكدت هذه اللجان، في بياناتها التي أصدرتها، عدم صحة ما ورد في تصريحات ضابط الخدمة في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية، من أن سلطات الاحتلال «لبت كافة مطالب المعلمين». موضحةً أن تلك التصريحات «جاءت بهدف إثارة البلبلة بين صفوف المعلمين من جهة، وإثارة الشكوك بين المعلم وكافة قطاعات شعبنا من جهةٍ اخرى» (**المصدر نفسه**).

قوات الاحتلال تقتحم مبنى بلدية البيرة: أقدمت قوة كبيرة من جنود الاحتلال، على رأسها نائب الحاكم العسكري في الضفة الغربية، يوم ١٦/٢/١٩٨١، على اقتحام مبنى بلدية البيرة؛ حيث عقد اجتماع جماهيري حاشد حضره عدد كبير من الطلبة والمعلمين ومندوبي المؤسسات الوطنية في لواء رام الله والبيرة، وذلك للتضامن مع معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية في إضرابهم. وبالرغم من تهديدات قوات الاحتلال باستخدام القوة لتفريقهم من مبنى البلدية، واصل المجتمعون مناقشاتهم لقضية الاضراب المفتوح، وألقوا بيانهم وسط الهتاف والتصفيق، مؤكدين على دعم المعلمين ومساندتهم حتى تحقيق مطالبهم العادلة؛ وشاجبين تجاهل سلطات الاحتلال لهذه المطالب. (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨١).

ومع استمرار معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية في إضرابهم المفتوح عن العمل، أعلنت اللجان اللوائية للمعلمين، في اجتماعاتها، في مدن الضفة الغربية المحتلة كافة، ان الاضراب سيستمر حتى تحقق مطالب المعلمين. واستنكرت هذه اللجان محاولات الحاكم العسكري الرامية إلى إثارة البلبلة بين صفوف المعلمين، والأساليب الخبيثة الهادفة إلى عزل المعلمين عن التأييد الشعبي الواسع الذي حظيت به مطالبهم (**المصدر نفسه**).

اللجنة التنفيذية للهستدروت تناقش إضراب معلمي الضفة الغربية: وقد ناقشت اللجنة التنفيذية للهستدروت موضوع إضراب المعلمين في الضفة الغربية المحتلة. واتضح أن أحداً لم يطلب من الحكم العسكري الحصول على معطيات بصدد ذلك الاضراب. وقررت اللجنة أن للمعلمين كامل الحق في النضال من أجل زيادة أجورهم. وتقدر جهات أمنية تتابع تطورات الاضراب عن كثب، ان الطابع السياسي لنضال المعلمين يتزايد (و.إ.إ. ٢٢٧١، ٢٣ و ٢٤/٢/١٩٨١ ص ١١)

وكانت قد عرضت في اجتماع اللجنة التنفيذية للهستدروت معطيات دقيقة عن أجور المعلمين في الضفة الغربية، التي يدفعها الحكم العسكري. وأوضح الحكم العسكري، من جهته، أن أي

شخص لم يطلب منه الحصول على تفاصيل ومعطيات دقيقة عن أجور هؤلاء المعلمين (المصدر نفسه).

وفي هذه الاثناء، كانت جهات أمنية تقدر أن نضال المعلمين يرتدي، أكثر فأكثر، طابعاً سياسياً قومياً. وتشير تلك الجهات التي تتابع الاضراب عن كثب، إلى أن بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس يواصل التنسيق بين النشاطات في جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وذلك انطلاقاً من توجيهات المنظمات الفدائية (المصدر نفسه).

أما بسام الشكعة، فقد أعلن تأييد كافة المؤسسات الوطنية لمطالب المعلمين ووقوفها إلى جانبهم. وأضاف، في كلمة ألقاها في حشد كبير من المعلمين، أثناء اعتصامهم في مبنى بلدية نابلس: إنني «أقبل الأرض التي أنجبت رجالاً مثلكم»، كما أكد أن المؤسسات الوطنية، في المناطق المحتلة، ستواصل العمل من أجل تحقيق مطالب المعلمين، وذلك بالوقوف إلى جانبهم في مواجهتهم المؤمرات الصهيونية التي تحاول كسر إضرابهم وطمس حقوقهم العادلة والمشروعة (وفا، ٢٠/٢/١٩٨١).

هذا ويواصل معلمو المدارس الرسمية، في الضفة الغربية المحتلة، إضرابهم المفتوح عن العمل مؤكدين إصرارهم على الاستمرار في الاضراب الذي دخل يومه السبعين حتى تتحقق مطالبهم بتحسين وضعهم المعاشي وزيادة رواتبهم (المصدر نفسه).

المعلمون يتظاهرون: صعّد مئات المعلمين في الضفة الغربية المحتلة نضالهم من أجل حقوقهم، فقاموا بالتظاهر أمام مكاتب الحكم العسكري في بيت إيل، وطالبوا بمضاعفة أجورهم. وقال العميد بنيامين بن – أليعيزر ، حاكم الضفة الغربية، إن الاضراب ليس له تبرير موضوعي، وإن بعض الهيئات السياسية تحاول ضم المدرسين لصراعها في الصفة الغربية المحتلة (ر.إ.إ. العدد ٢٢٧٦، ٢٣ و ٢٤/٢/١٩٨١ ص ٦).

هذا وقد سمعت أثناء التظاهرة، هتافات تردد «نريد الخبز لأولادنا». لكن أفراد حرس الحدود صدوا المتظاهرين بالقوة. وقال أحد أعضاء لجنة المعلمين في رام الله، إن الحكم العسكري «يتظاهر بالموافقة على مطالبنا، بينما يهددنا، ويحقق مع رفاقنا، ولسنا المسؤولين عن نتائج الاضراب، بل الحكم العسكري هو المسؤول عن ذلك» (المصدر نفسه).

وقال المدرسون ان رواتبهم لا تكفي لإعالة عائلاتهم. ولكن الحكم العسكري يدعي ان الزيادة التي منحت لهم معقولة، وان رواتبهم توازي رواتب المعلمين في اسرائيل تقريباً. أما حاكم الضفة الغربية بنيامين بن – أليعيزر ، فقد أعلن ان الاضراب لا يقوم على أساس مهني، بل على أساس سياسي. وأضاف ان «التظاهرة التي جرت سياسية، وقد خرجت عن إطار الجدل المتعلق بحجم الاجور، أو الجدل الخاص بالمشكلات المهنية». وأردف قائلاً: «انظروا ماذا يفعل رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، منذ عودته حتى يومنا هذا، فهو يجمع المعلمين المضربين كل يومين ويتحدث معهم» (المصدر نفسه).

ودعا بن – اليعيزر – المعلمين المضربين للعودة إلى ممارسة أعمالهم. وهدد أنه في حالة استمرار الاضراب، فإن الحكم العسكري سيضطر إلى اتخاذ خطوات اخرى لإقناع المعلمين بضرورة العودة إلى عملهم، ومن ثم مواصلة طلب زيادات الاجور، إضافة إلى الزيادات التي تقررت لهم. وقد ناشد ضمائرهم للعودة إلى التدريس، وعدم ترك ٢٥٠ ألف طالب في الشوارع. وأضاف أن «هناك حوالي ربع المعلمين يقومون بعملهم، ونستقبل العشرات، إذا لم يكن المئات، من المكالمات الهاتفية من معلمين ومدراء يدعون، أن رواتبهم معقولة، ويعترفون بأننا رفعنا الرواتب، عن تلك التي كانت تدفع في شهر تشرين (نوفمبر) الماضي». وأضاف بن – اليعيزر – أنه قرر حسم أجر ١٥ يوماً من رواتب المعلمين المضربين. وقال إنني «أتوجه إلى باقي المعلمين، كي يوضحوا لرفاقهم المضربين ذلك. وأرجو ألا يسيروا وراء من لا يهمهم سوى إعلان الاضراب في هذه المنطقة بأي ثمن» (المصدر نفسه).

الاعتصام أمام مقر الحاكم العسكري: من جهة اخرى، ذكرت «وفا»، أن جماهير معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية المحتلة، لبت،

يوم ١٩٨١/٢/٢٣، دعوة اللجنة العامة للتجمع والاعتصام أمام مقر الحكم العسكري الصهيوني في بيت إيل في لواء رام الله. وبالرغم من جميع الترتيبات التي اتخذتها سلطات الاحتلال، من وضع حواجز على الطرق وانتشار الجيش في مناطق واسعة، فإن تجمع المعلمين بدأ منذ الصباح الباكر في المناطق المحددة لذلك.

ففي رام الله والبيرة، انطلقت مسيرة ضخمة للمعلمين والمعلمات وذلك بعد تجمع هؤلاء في مدرسة المغتربين في البيرة. وبالرغم من محاصرة قوات الاحتلال لهذه المسيرة، رفعت لافتات كتب عليها: «نريد الخبز لأطفالنا» و«لن نعود حتى تحقيق مطالبنا». وعندما حاولت المسيرة الاقتراب من مقر قيادة الحكم العسكري، تصدت لها قوة كبيرة من جنود الاحتلال، وبدأت بملاحقة المعلمين واعتدت عليهم بالضرب وصادرت الهويات الشخصية للعديد منهم، في وقت كانت فيه قوة اخرى من قوات جيش الاحتلال تحاول جاهدة منع مراسلي الصحف والوكالات من تغطية تحرك المعلمين (**وفا**، ١٩٨١/٢/٢٤).

أما في نابلس، فقد سار معلمو ومعلمات نابلس وجنين وطولكرم في مسيرة صامتة باتجاه بيت إيل، وبالرغم من حواجز التفتيش التي أقامتها سلطات الاحتلال على الطرقات المؤدية إلى هناك، قدّر عدد المعلمين الذين انضموا إلى المسيرة بأكثر من ألفي معلم ومعلمة. وقد رفعت لافتات باللغات الانكليزية والعربية والعبرية كتب عليها: «نريد نقابة تمثل مصالحنا»، «نريد الخبز لأولادنا» و«نرفض أي محاولة تتجاهل مطالبنا وحقوقنا» (**المصدر نفسه**).

وفي الخليل وبيت لحم، تصدت قوة كبيرة من قوات الاحتلال، على مشارف رام الله، لمسيرة المعلمين المتوجهة إلى بيت إيل، والتي ساهم فيها المئات من معلمي ومعلمات المدينة. وقامت هذه القوات بمصادرة اللافتات وتمزيقها واحتجاز العديد من هويات المعلمين واعتقال خمسة منهم.

هذا، وفي محاولة للتعتيم على اخبار معلّمي الضفة الغربية، منعت سلطات الاحتلال، خلال اليوم نفسه، مراسلي الصحف والوكالات ومصوري التلفزيون من مرافقة أي من المسيرات التي نظمها المعلمون، كذلك قامت بحذف كافة الاخبار والتقارير المتعلقة بتحرك المعلمين من جميع الصحف المقدسية: الفجر والطليعة، والشعب، ومنعتها من نشر أخبار ذلك اليوم وأجبرتها على نشر ما تذيعه إذاعة العدو حوله (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، وسع الحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة، العميد بنيامين بن - اليعيزر، من تهديداته لتشمل الشخصيات الوطنية في الضفة الغربية، وقد فعل ذلك بعد أن هدد بحسم رواتب المعلمين عن فترة الاضراب وباتخاذ إجراءات أشد ضدهم. وأضاف بن - أليعيزر ، في تصريح للاذاعة الاسرائيلية، «ان بسام الشكعة هو الذي حرض المعلمين على مواصلة الاضراب والتظاهر، وهو يكثر من عقد الاجتماعات المحرضة علينا» (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد آخر، بعثت حركة النساء الديمقراطيات العربيات واليهوديات، في إسرائيل، برقية إلى اللجنة العامة تعلن فيها تضامنها مع المعلمين في إضرابهم، وقد جاء فيها: «ان الاعتداء على المعلمين المضربين وسجنهم، لنضالهم من أجل رفع اجورهم وتحسين ظروف عملهم، ما هو إلا وسيلة لإفراغ التعليم ولتقويض المؤسسات التعليمية. إننا على ثقة بأن متابعة سياسة القمع والارهاب في المناطق المحتلة، لن تساعد حكام اسرائيل على إبقاء الاحتلال، ولن تساعدهم على تنفيذ مخططاتهم بسجن الشعب الفلسطيني. إننا نؤيد نضالكم العادل من أجل حقوقكم الكاملة» (**المصدر نفسه**).

كذلك أعلن المعتقلون الفلسطينيون، في سجن بئر السبع، عن تضامنهم مع النضال الذي يخوضه معلمو مدارس الضفة الغربية المحتلة، لانه نضال من أجل الصمود والتمسك بالأرض والوطن، ومن أجل إبطال سياسة التجهيل والافقار المعنوي التي يسنها المحتل.

وأضاف المعتقلون، في برقية وجهوها إلى لجنة التوجيه الوطني في الأراضي الفلسطينية المحتلة واللجنة العامة لمعلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية: «إن الصراع الوطني الذي يخوضه شعبنا ضد قوى الاحتلال لا بد له من أن يشمل

كـافة مجـالات النضال، ويعـود ذلك إلى سبب أساسي يتمثل في أن الاحتلال بطبيعته، بعدوانيته، لا بـد وأن يقـوم بممـارسـة أنـواع شتى من الاضطهاد، قد تصل في حدها الاقصى إلى اسلوب التصفية المادية لأبناء شعبنا، وفي حدها الادنى إلى سن قوانين قمع الحريات وكم الأفواه ومنع الاحتجاجات».

وأضـافت البرقيـة موجهـة قولهـا للمعلمـين المضربين: «في الوقت الذي تتحملون فيه المسؤولية كونكم رأس الحربة في هذا النمط من النضال، فذلك لا يعفي قطاعات شعبنا الاخرى من واجبها في تحمل قسطها في هذه المرحلة. وانطلاقاً من هذه البديهية، فشعبنا مطالب في جميع المـواقع بالوقوف إلى جانب نضالكم وتضحياتكم الجليلة».

واختتم المعتقلـون الفلسطينيـون بـرقيتـهم مؤكـدين: «أن هذه الهجمـة ستضـع الجميـع وباستمرار في حالة نضال دؤوب ومتواصل من أجل وقفها، أو على الأقل النجاة من عدم الوقوع في أهدافها الاكثر بشاعة ولا انسانية». وأضافوا، «إننا نقود المعركة مجردين من كل قوة مادية إلا أجسامنا الهزيلة وإرادتنا الصلبة المستمدة من إيماننا بعدالة قضيتنا، وبأن شعبنا معنا، وبأن ثـورتنا معنـا، وإن النصر لا محال آتٍ، وبأن الاحتلال والعدوان منهزم ولو بعد حين» (**المصدر نفسه**).

صلاح عبدالله

اسرائيليات

العلاقات الاسرائيلية-الأميركية بين كامب ديفيد ومشاريع التوغّل الأميركي في المنطقة

تقف اسرائيل حالياً على عتبة الانتخابات المبكرة للكنيست العاشر، التي صادق الكنيست الحالي على إجرائها في ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل. وبطبيعة الحال، فإن نشاط الحكومة وسياستها، على الصعيدين الداخلي والخارجي، يتأثران بالأجواء الانتخابية ويتفاعلان معها. ففي غمرة النشاطات المختلفة التي تمارسها الفئات الحزبية المشاركة في هذه الانتخابات، يبرز نشاط الحكومة، عشية الانتخابات، بمختلف كتلها الائتلافية، موجهاً، في الأساس، نحو خدمة مصالحها المتمثّلة بتحسين مواقعها لدى الناخبين من أجل كسب ثقتهم.

انطلاقاً من هذا الوضع، تنشط الحكومة الاسرائيلية، الآن، لإظهار مدى فعالية سياستها الخارجية وجدواها بالنسبة لإسرائيل. وهي إذ تنشط من أجل ذلك، فإنها ترغب، حالياً، في تحقيق ثلاثة أمور:

أولاً، إظهار مدى حسن علاقاتها مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس الجديد ريغان.

ثانياً، استئناف مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر والولايات المتحدة كي تثبت للناخب الاسرائيلي أن هذا المشروع ما زال احتمالاً قائماً، رغم جمود المفاوضات حوله، ثم تحقيق مزيد من التقدّم على صعيد تطبيع العلاقات مع مصر.

ثالثاً، إفشال المبادرة الأوروبية المتوقّعة بسبب عدم توافقها وسياسة اسرائيل تجاه حل القضية الفلسطينية.

على صعيد العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، يسود الانطباع بأن الحكومة الاسرائيلية غير مرتاحة إلى الهدنة المؤقتة التي فرضتها الادارة الاميركية الجديدة بغية إعادة تقييم سياستها الشاملة في منطقة الشرق الاوسط. فحكومة بيغن ترغب في استمرار السياسة التي اتبعتها الادارة السابقة، كما تمثّلت في التركيز على تقدُّم مسار كامب ديفيد، سواء تم ذلك عن طريق استمرار محادثات الحكم الذاتي أم بواسطة تحقيق مزيد من العلاقات الطبيعية بين مصر واسرائيل؛ الأمر الذي يتلاءم ورغبة هذه الحكومة في إثبات أهمية اتفاق السلام بالنسبة لإسرائيل على أساس اعتباره من أهم إنجازاتها منذ تولّيها السلطة في منتصف ١٩٧٧. غير أن إدارة الرئيس ريغان ترغب، كما يبدو، في تبديل سلّم الافضليات في سياستها في المنطقة، معتبرة أن وقف التغلغل السوفياتي هو المهمة الرئيسية التي يجب التركيز عليها حالياً، وليس دعم عملية كامب ديفيد، وما تستوجبه في الأساس من تجديد الحكم الذاتي الفلسطيني المتوقفة منذ أشهر.

وتشير المصادر الاسرائيلية، في الولايات المتحدة، إلى أن «المفهوم الاستراتيجي الأميركي الذي يعتبر وقف التوسُّع السوفياتي وتقليصه

المهمة الأولى الرئيسية قد خصَّص لإسرائيل دوراً هاماً. لذلك تعتبر إدارة ريغان أن ثمة أهمية خاصة لتطوير قدرة اسرائيل العسكرية والأمنية. وتعتبر أيضاً أن الشرق الأوسط والخليج الفارسي هما جزء من النظام الدفاعي الأميركي الشامل، و«مدماك» إضافي وغير منفصل في بناء حلف الأطلسي. وفي هذا الاطار، يحتلّ الفلسطينيون مركزاً صغيراً وثانوياً، أصغر بكثير من المركز الذي خصَّصه لهم كارتر وبريجنسكي. إلا أن العلاقات القائمة بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي، وبينها وبين الحركات السرية في مناطق مختلفة في العالم، تحظى بتركيز أكبر لا يؤدي بالضرورة إلى تليين موقف الادارة الأميركية تجاه م.ت.ف.» (تسفي رافياح، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٢/٢٧). وتقدّر هذه المصادر أن هذا الموقف الأميركي الجديد يحمل بين طيّاته، احتمالات كثيرة ومخاطر، أيضاً، بالنسبة لإسرائيل. «فالاحتمالات تتمثّل بتعزيز توثيق العلاقات الأمنية بين اسرائيل والولايات المتحدة... وليس المقصود، هنا، الزيادة في المعدَّات العسكرية [المزوَّدة لإسرائيل]، فقط، وإنما [تطوير] المجالات التي تساهم بشكل أساسي في تعزيز أمن اسرائيل واقتصادها كالتعاون في مجالي البحث والتطوير، وتصدير معدَّات أمنية للولايات المتحدة، والحصول على خبرة وتكنولوجيا متقدِّمة، وحتى السماح بتصدير معدَّات عسكرية اسرائيلية تحتوي على مركبات أميركية إلى بلدان العالم الثالث. وإضافة إلى ذلك يبدو أن الوقت أصبح، الآن، أكثر ملاءمة لإدارة محادثات استراتيجية هادفة حول أمن منطقة [الشرق الأوسط] واندماج اسرائيل به» (**المصدر نفسه**). أما مخاطر السياسة الجديدة تجاه اسرائيل، فتتمثّل في عدم اعتبار هذه الاخيرة «الكنز الاستراتيجي الوحيد» بالنسبة لأميركا في المنطقة، «وإنما هناك العرب أيضاً: مصر والأردن. وربما، أيضاً، إن سنحت الفرصة للأميركيين، ايران والعراق. وتبقى السعودية هي الاساس، وقد خصَّصت لها، الآن، إدارة ريغان المكانة الأولى في العالم العربي» (**المصدر نفسه**).

إن اتجاهات السياسة الأميركية المتغيِّرة، في بداية عهد ريغان، وبدء التركيز على مشاريع الدفاع الأميركية في المنطقة، لم يقابلها، كما يبدو، إجراء بحث أساسي في السياسة الخارجية الاسرائيلية، يتناسب وأهمية الطرح الأميركي بالنسبة لإسرائيل، حتى يمكن القول أن السياسة الاسرائيلية تبدو وكأنّها منجرَّة، حالياً، وراء القرارات الأميركية رغماً عنها، وهذا يتم في فترة غير مناسبة بالنسبة للحكومة الاسرائيلية. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي إسحاق شامير إلى واشنطن، والتي تمَّت في منتصف شباط (فبراير) الماضي، للبحث مع الادارة الأميركية في إمكانية الاستمرار في السياسة السابقة، التي كانت متَّبعة في عهد إدارة كارتر. فقبل سفره إلى الولايات المتحدة، أعلن شامير أنه سيطلب من الزعماء الأميركيين إتخاذ مبادرة لتجديد محادثات الحكم الذاتي، وإنه سيبحث في احتمال عقد لقاء بين ريغان وبيغن والسادات للبحث في المسائل المختلف حولها بين اسرائيل ومصر في المفاوضات حول الحكم الذاتي. وأضاف شامير أنه سيوضِّح للمسؤولين الأميركيين الذين سيلتقي معهم وجهة نظر اسرائيل القائلة بعدم الانتظار حتى ما بعد الانتخابات لتجديد هذه المفاوضات (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/١٦). كذلك أعلن شامير، قبل سفره، أن اسرائيل لن تتوقَّف عن مطالبة الولايات المتحدة بعدم بيع أسلحة هجومية إلى السعودية أو إلى أي بلد عربي آخر، وأنها لن تتنازل عن مطالبتها هذه مقابل تعويض ملائم لها من الولايات المتحدة (**دافار**، ١٦ / ١٩٨١/٢). غير أن شامير لم ينجح في إقناع الأميركيين بقبول وجهة النظر الاسرائيلية من هذه القضايا. ففي اللقاءات التي عقدها مع وزير الدفاع الأميركي كسبار واينبرغر، ومع نائب الرئيس ريتشارد ألن، ومع وزير الخارجية الكسندر هيغ «برزت الخلافات القائمة في الرأي بين اسرائيل والولايات المتحدة سواء حول تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، أو حول تزويد السعودية بمعدَّات هجومية لطائراتها من نوع 'ف - ١٥'، وقد أعرب الطرفان عن رغبتهما في عدم زيادة هذه الخلافات» (**معاريف**، ٢٢ / ١٩٨١/٢). فعلى سبيل المثال نذكر أن وزير الخارجية الأميركي أكّد، خلال اللقاء بين شامير وهيغ، والذي عقد في ٢١ شباط (فبراير) الماضي، على موقفين أميركيين أساسيين: أوّلهما

أن الولايات المتحدة لن تقدم على عمل شيء من شأنه أن يمس بأمن اسرائيل، وأن الخطوات الأميركية الخاصة بالاستجابة لمطالب السعودية بخصوص تزويدها بمعدّات عسكرية إضافية لتحسين القدرة الهجومية لطائرات «ف - ١٥» التي تمتلكها، ستتم من خلال استشارة اسرائيل. وثانيهما أن حكومة ريغان ليست لديها خطة فورية للعمل على تجديد محادثات الحكم الذاتي في الوقت القريب، وأن الاعتبار الأساسي الذي يجب أن يوجّه دول الشرق الأوسط، وكذلك السياسة الأميركية هو مواجهة التهديد السوفياتي لسلامة هذه الدول (**معاريف**، ٢٢ / ١٩٨١/٢). وقد أعلن هيغ، إثر لقائه وشامير، أنه، في عهد «سياسة النفط»، ثمة أهمية لان تتذكر دول الشرق الأوسط، أن «هنالك مصلحة هامة مشتركة لها جميعاً». وأضاف أنه «بعد أن نواصل مسار السلام بناءً على القرارين: ٢٤٢ و٣٣٨، وفي إطار اتفاقات كامب ديفيد، يجب أن نتذكّر الواقع الاستراتيجي في الشرق الأوسط الذي يربطنا سوية» (**المصدر نفسه**).

ومثلما فشل شامير في إقناع وزير الخارجية هيغ بضرورة المبادرة إلى تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، والامتناع عن تزويد السعودية بالمعدّات الهجومية لطائرات «ف - ١٥»، فإنه فشل أيضاً في تحقيق أي شيء خلال لقائه والرئيس ريغان في ٢٤ شباط (فبراير) الماضي. فقد أعلن، عقب هذا اللقاء، أن «الادارة الأميركية أصرّت على وجهة نظرها، مما اضطر اسرائيل لقبول مواقفها فيما يتعلّق بمسألتين أساسيتين طرحتا خلال مباحثات وزير الخارجية الاسرائيلي في واشنطن: المسألة الأولى تتمثّل بتزويد السعودية بالسلاح الهجومي، والثانية باستمرار تجميد محادثات الحكم الذاتي» (**هآرتس**، ٢٥ / ١٩٨١/٢). ونتيجة لذلك لم يبق أمام شامير سوى الاعلان، عقب لقائه والرئيس ريغان، «أن الرئيس يدرك وجهة نظر اسرائيل فيما يتعلّق بتزويد المعدّات الخاصة للطائرات السعودية، وأن الولايات المتحدة ملزمة بالحفاظ على ميزان القوى في المنطقة من خلال الحرص على توفير ميزة نوعية لإسرائيل. ولقد أوضحت ما هي طلبات اسرائيل في حال عدم قبول اعتراضها» (**المصدر نفسه**). وكان شامير قد أعلن قبل لقائه وريغان أن اسرائيل ستطلب أسلحة جديدة ومتطوّرة من الولايات المتحدة إذا لم يتوقّف تدفّق تيّار الأسلحة الغربية، وبكميات كبيرة، إلى الدول العربية المجاورة، إذ أنها «لا تستطيع التزام الصمت حيال كميّات الأسلحة الضخمة هذه، وعليها أن تزيد من وسائلها الدفاعية» (**هآرتس**، ٢٣ / ١٩٨١/٢).

وإذا ما لخّصنا موقف اسرائيل من قضية تزويد السعودية بالسلاح الأميركي، نرى أنه، في الوقت الذي ندّدت فيه الحكومة الاسرائيلية، في بيانها الصادر في ٩ آذار (مارس) الماضي، بقرار واشنطن، بهذا الصدد، معتبرة أن «تزويد السعودية بأسلحة هجومية يمكن أن يعرّض أمن اسرائيل للخطر [خصوصاً] وأن السعودية انطلقت من الدعوة إلى الجهاد ضد اسرائيل، كما أن عداءها لإسرائيل هو على أقصى ما يمكن من التطرّف» (**النهار**، ١٠ / ١٩٨١/٣)، فإنها بدأت تنشط من أجل ابتزاز أكبر كمية من الأسلحة والمساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية كتعويض مقابل لصفقة السلاح هذه. وقد ذكرت المصادر الاسرائيلية أن طلبات اسرائيل مقابل هذه الصفقة ستتمثّل فيما يلي:

أولاً: تحويل جزء من القروض التي منحت لإسرائيل من أجل شراء السلاح في الولايات المتحدة، إلى مساعدات مجانية.

ثانياً، تسليم الجيش الاسرائيلي أنواعاً من المعدات العسكرية المتطورة جداً، والتي تمكّن اسرائيل من تحقيق تفوّق نوعي، مقابل التفوّق الكمي المتوافر لدى العرب.

ثالثاً، مساعدة الصناعة العسكرية الاسرائيلية عن طريق سحب المعارضة الأميركية العلنية والصامتة لبيع المعدات العسكرية التي هي من صنع اسرائيلي إلى الخارج، وذلك بسبب احتواء هذه المعدات على أجهزة تعتمد على التكنولوجيا الأميركية.

رابعاً، مساعدة اسرائيل، على تطوير أنواع جديدة من الأسلحة (ارييل غيناي، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠ / ١٩٨١/٢).

ويبدو أن اسرائيل ستحصل على هذا

«التعويض» خصوصاً وانه يتلاءم ومخططات واشنطن «الدفاعية الاستراتيجية» في المنطقة. وقد أعلنت مصادر أميركية موثوقة في واشنطن أن الولايات المتحدة ستطوِّر علاقات استراتيجية موازية مع كل من اسرائيل ومصر والسعودية، دون أن تتأثر هذه بالعلاقات المتبادلة بين هذه الدول. وأضافت هذه المصادر أن الادارة تدرس مشاريع إنشاء «نظام تصدٍ» يعتمد على دول صديقة في المنطقة بينها اسرائيل، وأن هذا النظام من شأنه أن يولِّد الثقة لدى دول المنطقة بقدرة ومصداقية الولايات المتحدة على توفير المساعدة والتغطية لها» (**هآرتس**، ٤ / ٣/١٩٨١). وكانت المصادر الاسرائيلية في واشنطن قد ذكرت أن الولايات المتحدة تدرس إمكانية إنشاء قواعد عسكرية، في مصر واسرائيل، دون تزويدها بالقوات في البداية، وذلك استناداً لخلق وجود عسكري أميركي في المنطقة. وأشارت هذه المصادر - استناداً إلى معلومات حصلت عليها من مصدر أميركي موثوق - إلى أن الحديث يدور حول إيجاد قواعد تشمل مخازن لحالات الطوارىء مجهَّزة بالأسلحة والوسائل القتالية، وكذلك بناء منشآت جاهزة لاستيعاب فوري للقوات العسكرية (**دافار**، ٦/٢/١٩٨١). ولدى وجود شامير في واشنطن، علم مصدر اسرائيلي، أيضاً، أن الولايات المتحدة واسرائيل تبحثان في مشروع وضع دبابات وذخيرة ومعدَّات عسكرية أميركية في اسرائيل، دون أن تقوم هذه بشرائها. وأضاف هذا المصدر أن الاعتبارات التي يستند إليها هذا المشروع هي عسكرية ومالية، وتتعلَّق بخطط الانتظام الأميركي في أماكن مختلفة، في المنطقة. وسيكون هذا السلاح الذي سيحتفظ به الجيش الاسرائيلي، في وضع صالح بصورة دائمة، كي تتمكَّن الولايات المتحدة من استخدامه في حال اضطرارها إلى تنفيذ عملية عسكرية في الخليج. وبالنسبة لإسرائيل، فإنها تستطيع استخدامه في حالة طوارىء خاصة شبيهة بتلك التي استخدم فيها القطار الجوي الأميركي الذي نقل الأسلحة إلى اسرائيل أثناء حرب ١٩٧٣؛ كذلك ستحصل اسرائيل على نفقات صيانة هذه الأسلحة واحتفاظها بها (مردخاي بركائي، **دافار**، ٦ / ٢/١٩٨١).

لم تكن زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي شامير للولايات المتحدة ناجحة بالمدى الذي ترغبه اسرائيل في الفترة الراهنة. فالتركيز على استمرار مسار كامب ديفيد اختفى، أو تأجَّل، ليحتل مكانه التركيز على المشاريع العسكرية الأميركية في المنطقة، كما سبق وذكرنا. وإن كان هذا مفيداً لإسرائيل، فإنه لا يتلاءم وسياستها، عشية الانتخابات، المبنية على توفير أدلَّة ملموسة أمام جمهور الناخبين تثبت صحة سياستها وحقيقة مكاسبها: الأمر الذي تقوَّض جداً بسبب جمود مفاوضات الحكم الذاتي. فالحكومة الاسرائيلية مهتمة جداً، في هذه المرحلة، بتجديد هذه المفاوضات «كي يثبت بيغن للإسرائيليين أن مشروعه للحكم الذاتي هو حقيقي» (أريئيل غيناي، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠ / ٢/١٩٨١). حتى أن بعض الوزراء الاسرائيليين وبينهم سمحة أرليخ، زعيم حزب الأحرار في ليكود، وأريئيل شارون، وزير الزراعة المعروف بنشاطه الاستيطاني في الضفة الغربية، قد دعوا رئيس الحكومة الاسرائيلية إلى المبادرة لدعوة السادات إلى اسرائيل، من أجل إحراز تقدُّم على صعيد مفاوضات الحكم الذاتي؛ حيث «أن خطوة كهذه يمكن أن تشكِّل كنزاً انتخابياً لليكود، وتؤدي إلى رفع مكانة الحكومة الاسرائيلية في نظر الأميركيين بوجه خاص، والعالم العربي بشكل عام، وتمس بالمكانة البارزة التي يتمتَّع بها شمعون بيرس زعيم المعراخ حالياً، كسياسي اسرائيلي مستعد لاتِّباع المرونة والحلول الوسط» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٠ / ٢/١٩٨١).

غير أن الادارة الأميركية غير متحمِّسة لتجديد المفاوضات حول الحكم الذاتي، في هذه الفترة، كما سبق وذكرنا، ويبدو أنها «قررت اتخاذ متَّسع من الوقت لإعادة تقييم مجمل القضايا في الشرق الأوسط، ويظهر أن هذه الفترة ستمتد حتى ما بعد الانتخابات للكنيست» (افتتاحية **دافار**، ٦ / ٢/١٩٨١). كذلك فإن مصر، أيضاً، غير متحمِّسة لتجديد هذه المحادثات، إذ انه رغم اهتمامها بالموضوع، فإنه لا يمكنها إجراء محادثات كهذه مع حكومة يتوقَّع سقوطها بعد خمسة أشهر، وبالطبع «ليس قبل أن يقيم السادات علاقات مرضية مع الرئيس الأميركي

الجديد، وينسِّق خطواته وإياه، إذ أن هذا الأمر ذو حساسية بالغة بالنسبة له خصوصاً وإنه ربط في الماضي استمرار عملية كامب ديفيد بالمراهنة على إعادة انتخاب كارتر» (مردخاي بركاني، **دافار**، ٢٧ / ٢/١٩٨١).

وليس الموقف المصري الراهن الرافض لتجديد مفاوضات الحكم الذاتي فحسب، هو الذي يقلق اسرائيل، في نطاق علاقاتها مع مصر، وإنما هنالك قضيَّتان لا تقلّان أهمية. وتتمثّل الأولى منهما بتشكيل قوة المراقبة في سيناء؛ أما الثانية، فتتعلّق بقضية الاختلاف في المواقف بين الطرفين من مسألة تقييم الدور الأوروبي الغربي، مستقبلاً، في عملية التسوية في الشرق الأوسط. وبالنسبة للقضية الأولى، تصرّ اسرائيل على موقفها، القائل بعدم تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء، المفروض أن ينتهي في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، دون أن تقوم قوة مراقبة متعدِّدة الجنسيات تشمل عناصر أميركية، أو في حال عدم تحقيق ذلك، أن تكون القوة أميركية بحتة (**هآرتس**، ٢٦ / ٢/١٩٨١). والخلاف بين مصر واسرائيل يدور حول حجم القوة ودورها، إذ بينما تطالب اسرائيل بقوة ضخمة ذات تأثير، فإن مصر تريدها صغيرة لمراقبة الانسحاب الاسرائيلي فقط، الأمر الذي ترفضه اسرائيل كلياً (ر.إ.إ.، العدد رقم ٢٢٨٢، ٣و٤ / ٣/١٩٨١، ص ٨ - ٩). كذلك فإن مصر ترحِّب بمشاركة دول افريقية في تشكيل هذه القوة بينما ترفض اسرائيل ذلك بسبب قطع العلاقات الديبلوماسية بينها وبين هذه الدول في الماضي (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨١). وقد قدم وفد أميركي برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية مايكل ستيدنر، في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي إلى اسرائيل، لإجراء مباحثات حول تشكيل هذه القوة. وقد انتقل الوفد إلى القاهرة لإجراء محادثات مماثلة؛ حيث أعلن رئيسه على أثرها أنه «تم تحقيق أساس قوي للإتفاق حول تشكيل قوة متعدِّدة الجنسيات لحفظ السلام في سيناء»، وانه ما زالت هنالك بعض الخلافات بين مصر واسرائيل، إنما يمكن التغلّب عليها (**المصدر نفسه**). ويلاحظ أن اسرائيل تحبذ، بشكل قوي، أن تكون القوة اميركية على اعتبار «أن وجودها يمكن أن يشكِّل عامل ردع قوي أكثر من أية قوة أخرى... [كذلك] يحتمل أن تتحوَّل هذه القوة في المستقبل إلى أساس أو عامل قوة لوجود عسكري أميركي استراتيجي في المنطقة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٠ / ٢/١٩٨١). والجدير بالذكر، أن وزير الخارجية الاسرائيلي السابق موشي دايان، اقترح إبرام معاهدة دفاع اسرائيلية - اميركية كأسلوب أفضل من تشكيل قوة متعدِّدة الجنسيات للمراقبة في سيناء. وأضاف دايان: «أنه، كما يبدو، مستحيل موافقة الكونغرس على تشكيل قوة لمراقبة سيناء لفترة غير محدَّدة بعد جلاء القوات الاسرائيلية. ولذلك فان الضمان الحقيقي الوحيد بالنسبة لإسرائيل يتمثَّل في إبرام معاهدة دفاعية بين اسرائيل والولايات المتحدة» (**السفير**، ٥ / ٣/١٩٨١). إلا أن بيغن رفض هذا الاقتراح بقوله: أن «التزام أميركا تشكيل هذه القوة يشكِّل جزءاً لا يتجزَّأ من معاهدة السلام» (**المصدر نفسه**).

أما بالنسبة للقضية الثانية التي هي موضع خلاف بين اسرائيل ومصر، فإنها تتعلَّق بتقييم الدور الأوروبي في المنطقة في المستقبل، كما سبق وذكرنا. فإسرائيل ترفض المبادرة الأوروبية «من أساسها»، وقد علَّق رئيس الحكومة بيغن على خطاب السادات أمام البرلمان الأوروبي بقوله إن حكومته تعارض الضمانات الأوروبية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط (**دافار**، ١٢/٢/١٩٨١). وأضاف بيغن، معلِّقاً على دعوة السادات لدول اوروبا الغربية دعم مسار السلام في الشرق الاوسط، ان مبادرة اوروبية منفصلة في المنطقة هي أمر ضار، خصوصاً إن كانت هذه ترتكز إلى قرارات البندقية التي خصَّصت لـ م.ت.ف. دوراً هاماً في تسوية النزاع. وأكَّد بيغن أن اسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمة التحرير، وهي ترفض وجهة نظر السادات بشأن القدس ومنح حق تقرير المصير للفلسطينيين، إذ أن هذه الأمور غير واردة في اتفاقات كامب ديفيد (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨١). وكانت المصادر الاسرائيلية قد نشرت مضمون تقرير سري للمجموعة الأوروبية، صادقت عليه الدول الأوروبية التسع خلال مؤتمرها في اللوكسبورغ، في مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وأهم ما ورد فيه هو دعوة

اسرائيل إلى الانسحاب من المناطق المحتلة خلال سنتين، ثم إزالة المستوطنات الاسرائيلية في هذه المناطق بسبب تعارضها والقانون الدولي؛ ومنح حق تقرير المصير للفلسطينيين من خلال إجراء استفتاء بين أربعة ملايين فلسطيني، بينهم مليون ومئتي ألف من سكان المناطق المحتلة. وقد سربت التفاصيل حول مضمون هذه الوثيقة على أثر المحادثات التي أجراها الرئيس ريغان ووزير الخارجية هيغ مع رئيسة وزراء بريطانيا مرغريت تاتشر ووزير خارجيتها اللورد كارينغتون، وعلم أن الادارة الأميركية عارضت مضمونها معتبرة إياها مناقضة لمسار كامب ديفيد (**هآرتس**، ٢٧ / ١٩٨١/٢). كذلك عارضتها اسرائيل على لسان رئيس الحكومة بيغن الذي ندَّد بشدة بما تضمَّنته من دعوة إلى انسحاب الجيش الاسرائيلي إلى حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مقابل ضمانات دولية تمنح لإسرائيل، قائلاً: «إنه لمخطط يفسح في المجال أمام إبادة اسرائيل يوماً ما. وأن اقتراح الضمانات الأمنية ليس سوى محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء... إلى القرون الوسطى. كلا، لن نطلب من أي جندي أجنبي أن يقاتل عوضاً عنَّا» (**السفير**، ٥ / ١٩٨١/٣).

إضافة إلى الخلاف الناشب بين اسرائيل ومصر حول تقييم المبادرة الأوروبية، فإن اسرائيل قلقة أيضاً من نشاط السادات على الصعيد الفلسطيني، وبخاصة دعوته إلى تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، مدَّعية أن مواقفه هذه إنما تعارض اتفاقات كامب ديفيد، لذلك ينبغي النظر إليها بخطورة (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/٢٣). وقد ذكر أحد المصادر المطلعة في القدس أن اقتراح السادات هذا هو، في جوهره، جزء من المناورة السياسية، والاستقصاءات الدائرة في الشرق الأوسط، في إطار الاعداد لوضع جديد يمكن أن ينشأ بعد الانتخابات الاسرائيلية. وأضاف هذا المصدر قائلاً أن «السادات أراد من وراء اقتراحه هذا توجيه تحذير سواء لإسرائيل أو للاردن، أو حتى للولايات المتحدة أيضاً، وذلك على ضوء الحقيقة القائلة أن هنالك اتجاهاً في واشنطن للقبول بالخيار الأردني. وفي خطوته هذه، أراد السادات أن يوضح أنه هو أيضاً يملك خياراً. إضافة إلى ذلك، فإن خطوة السادات هذه موجَّهة إلى م.ت.ف. أيضاً، إذ أن حكومة فلسطينية في المنفى ستطمح إلى بسط سلطتها على منطقة معيَّنة ومحدَّدة. بعبارة أخرى، إذا قبلت م.ت.ف. بهذا الاقتراح، ستكون ملزمة بتوضيح موقفها بشأن المنطقة التي ستحكمها في المستقبل. وإذا ما وافقت المنظمة وأعلنت أن هدفها هو منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن ذلك يعني تراجعها عمَّا ورد في الميثاق الفلسطيني الذي يدعو إلى إبادة اسرائيل وإقامة دولة فلسطينية، ليس في المناطق [المحتلة] فحسب، وإنما في جميع مناطق اسرائيل... أما إذا رفضت المنظمة هذا الاقتراح، كما حدث فعلاً، فإنها تبقى المنظمة المتطرِّفة التي ليس هنالك أية فائدة من إجراء حوار معها. وفي كلتا الحالتين يبقى السادات هو الرابح ليس في العالم العربي فحسب، وإنما في العالم الغربي أيضاً» (حاييم هرتسوغ، **معاريف**، ٢٧ / ١٩٨١/٢). على أي حال، فإن السياسة الاسرائيلية، أو المصرية، تبقى عائمة، طالما لم يتبلور بعد موقف اميركي جدي من مسألة استمرار مسار كامب ديفيد، والشكل الذي سيتَّخذه مستقبلاً.

ح.ش.

من اصدارات مركز الابحاث

رصد إذاعة اسرائيل

نشرة استماع يومية للإذاعة والتلفزيون الإسرائيليين باللغة العبرية

اليوميات الفلسطينية

تضمُّ عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي - الصهيوني.

صدر حديثاً

الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤ - ١٩٧٤

تأليف: فيصل حوراني

القضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية:
مدخل إلى نقض الفكر الطائفي

تأليف: مهدي عامل

١٣ ل.ل.

حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف: سميح شبيب

Palestine Affairs

No. 113, April 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Mahmoud Darwish

Annual Subscription

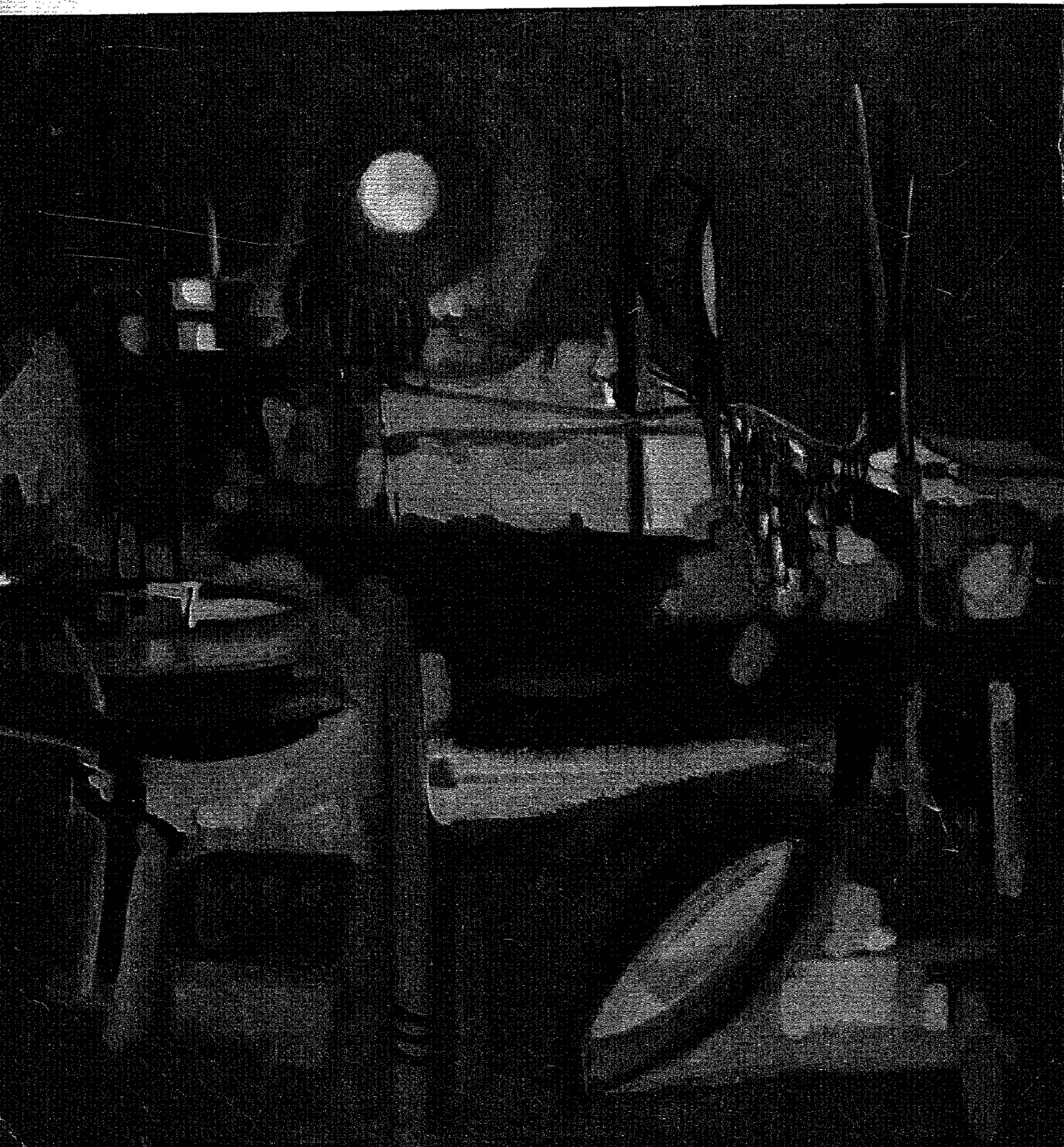
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

شؤون فلسطينية

١١٤ أيار (مايو) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٤ — أيار (مايو) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

الصفحة		
٣	العقيد الركن حسن أبولبدة	جيش التحرير في الثورة درع وسيف
١٤	أنيس فوزي قاسم	الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام
٤٢	عبدالعزيز قباني	الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب في ضوء القانون الدولي العام
٥٩	حنّه شاهين	فشل تجربة «الحركة الديمقراطية للتغيير» كحزب وسط كبير في اسرائيل
٧٠	وفيق أبو حسين	التكامل الاستراتيجي بين اسرائيل وجنوب افريقيا
٩٥	مجدي حسين	الخالدان: الشعب والموطن
١٢٢	**تقارير**	حلقة دراسية حول أوضاع المرأة الفلسطينية، بيروت، ٢٣-٢٥ آذار (مارس) ١٩٨١، زينب الغنيمي

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في ذكرى الاجتياح الاسرائيلي (١٩٧٨)، شهر من الفعاليات الثقافية لخدمة الجنوب والقضية الفلسطينية، عاصم الجندي
المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، حيفا، ١١-١٤ شباط (فبراير) ١٩٨١، السلام ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني، محمد عبدالرحمن
القوى السياسية في النرويج وحركة التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني، سلوى العمد

١٤٦ **شهريات**
المقاومة الفلسطينية - عسكرياً، المقدم الطيار حسين عويضة
المقاومة الفلسطينية - سياسياً، غسان حسام الدين
المناطق المحتلة، صلاح عبدالله
اسرائيليات، م.ع.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **توفيق عبد العال**

المدير العام: **صبري جريس** * **رئيس التحرير**: **محمود درويش**

سكرتير التحرير: **فيصل حوراني**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

العقيد الركن
حسن أبو لبدة

جيش التحرير في الثورة درع وسيف

نبذة تاريخية

كانت الحرب البدائية، بصورة عامة، حرباً شاملة فظيعة. بمعنى مشاركة جميع الرجال فيها. اما نتائجها، فكانت تشمل جميع السكان. فالقبيلة التي كانت تتعرض للغزو، كان يتصدى للدفاع عنها جميع رجالها. وإذا ما نجح الغزاة في قهر القبيلة، يصبح جميع الرجال عرضة للقتل والاسترقاق، وجميع النساء عرضة للسبي والعبودية. هذا، إضافة إلى حرق ممتلكات القبيلة المنكوبة ونهبها كلها.

ومع ولادة الجيوش الدائمة، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب، أكثر تنظيماً وأقل شمولاً. تلك هي مرحلة الحرب التقليدية: حيث لا يجابه فيها شعب شعباً آخر، بل تتجابه فيها مجموعتان مسلحتان. وتتميز هذه الحرب عن غيرها بوجود المعركة: وهي أزمة عنيفة يضع فيها كل جيش من الجيشين المتخاصمين امكاناته وخبرته وفنه لقهر خصمه وفرض ارادته عليه.

وفي وسعنا، أن نعيد أصل الجيش الدائم إلى سرايا الحرس الملكي التي أسسها شارل السابع ملك فرنسا، خلال الأعوام ١٤٤٥ – ١٤٤٨. ولكن الجيش الفرنسي، لم يصبح نموذجاً لكل الجيوش الدائمة، خلال أكثر من قرن من الزمن، إلا عندما اعيد تنظيمه بعد هزيمة الجيش الاسباني في روكرو على يد كونيريه العظيم[١].

وبعد أن عمَّ استخدام الجيوش الدائمة، بين الامم المختلفة، أصبح المدنيون منفصلين انفصالاً تاماً عن الحرب. يقول لورنس ستيرن: «أثناء حرب السبع سنوات، غادرت لندن إلى باريس على عجلة من أمري، لدرجة لم يخطر على بالي أن بلادي كانت في حالة حرب مع فرنسا...»[٢] ويضيف أنه عندما وصل إلى دوفر، لاحظ أنه لا يحمل جواز سفره، غير أن ذلك لم يعرقل سفره إلى باريس!

وكانت الاستراتيجية التي تعتمد عليها الجيوش المتصارعة، تستهدف الانهاك لا الابادة، واستنزاف العدو لا قتله. وكانت تستهدف، أساساً، ضرب خطوط تموين العدو وقلاعه. يقول الكونت اوريري: «إننا نخوض الحرب كالثعالب لا كالأسود، ونقوم بعشرين حصاراً من أجل معركة واحدة»(٣).

ولما تطورت معدات القتال وأساليب استخدامها، وامتد مجال المناورة، اتسعت رقعة الأرض التي تدور عليها المعارك، وبات ازدياد عدد الجيوش أمراً محتماً. وهنا وجد الحل في اتباع سياسة التجنيد.

وفي البدء، كانوا يجندون الأفراد بالتطويع أو بالتعاقد، وبالقوة أحياناً. وفي أغلب الأحيان، كان التجنيد يتم بالحيلة والخداع؛ إذ أنهم كانوا يضعون المال سراً في جيب الشخص، ثم يقال له: أنت جندي. وكان يتم تجنيد معظم الجنود من الطبقات الدنيا في المجتمع. لذا كان الانضباط الذي يفرض عليهم شديداً وشرساً(٤).

ولم يصبح التجنيد العام في حيز التنفيذ الكامل، إلا في ٢٣ آب (اغسطس) سنة ١٧٩٣. وذلك عندما صدر مرسوم مجلس التوفيق الفرنسي. وقد صيغت المادة الاولى من هذا القانون على الشكل التالي:

«من هذه اللحظة وإلى أن يتم طرد كل الأعداء من أرض الجمهورية، يعتبر كل الفرنسيين مصادرين بصفة دائمة. وسيذهب الشبان إلى القتال، سيصنع الرجال المتزوجون الأسلحة وسينقلون التموين والاعاشة. وستصنع النساء الخيام والملابس وسيخدمن في المستشفيات. وسيحول الأطفال الملابس القديمة إلى ضمادات صحية، وسينتقل المسنون إلى الميادين العامة لتأجيج شجاعة المقاتلين واثارة الحقد ضد الملوك والدعوة إلى وحدة الجمهورية»(٥). ومن هنا عادت الحرب لتأخذ صفتها الشمولية من جديد.

ثم كانت الحرب العالمية الثانية، التتويج الكامل للحرب الشاملة. حيث شملت ساحتها الجزء الأكبر من المعمورة. ولم يكن ضحاياها من المقاتلين فقط، بل من جميع السكان الذين تواجدوا فوق ميادينها.

والآن، ونتيجة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، وفي ظل توازن القوى القائم بين المعسكرين المتصارعين، فقد باتت الحرب العالمية الشاملة في حكم المستحيلة. وغدا الصراع تقليدياً أو ثورياً، يأخذ شكل الحرب المحدودة التي لا تتعدى حدوداً معينة في المكان والوسيلة، مع أنها قد تشمل السكان جميعهم. وكان انتصار الثورة في فيتنام على القوة الأميركية العاتية، مثلاً يحتذى على فاعلية الحرب الثورية في ظروف الحرب المحدودة.

تكوين جيش التحرير وبروز المقاومة الفلسطينية

بعد النكبة، وبالتحديد في ٢٣ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٨، اجتمعت اللجنة

العربية العليا في غزة، وأعلنت تشكيل حكومة عموم فلسطين، وعيّن أحمد حلمي باشا رئيساً للوزراء وجمال الحسيني وزيراً للخارجية. بيد أن هذه الحكومة لم تكسب أي وجود سياسي فعلي. فقد ولدت ميتة، وخصوصاً أنه، في ٢٤ نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٠، أعلن عن اتحاد الضفة الغربية مع شرقي الاردن(٦). وهكذا جاء ميلاد المملكة الاردنية الهاشمية على أنقاض فلسطين المسلوبة.

لم يستكن الشعب الفلسطيني، بعد الهزيمة والتشرد، سواء في المنافي أو على ما تبقى من أرضه. فمنذ سنة ١٩٤٩، كانت تقوم مجموعات صغيرة مسلحة من الفلسطينيين بهجمات ضد العدو الاسرائيلي، وذلك انطلاقاً من قطاع غزة وسوريا والضفة الغربية. ولم يكن وقتها يجري الحديث عن فدائيين وإنما عن متسللين.

وبعد عام من قيام ثورة تموز (يوليو) المصرية، أي في عام ١٩٥٣، تم تشكيل أول كتيبة فلسطينية من متطوعين فلسطينيين؛ حيث كان الاقبال على التطوع منقطع النظير. وفي ذلك الحين، رددت جنبات مخيمات اللاجئين، أهازيج النساء، تذرف الشجن على ما فات، وتبشر بالأمل في المتطوعين.

ولما فاجأ العدوان الاسرائيلي الذي تم على غزة في شباط (فبراير) سنة ١٩٥٥، الرئيس جمال عبدالناصر، قرر الانتقال إلى مرحلة العمل. فأنشأ وحدة مغاوير مشكّلة، أساساً، من الفلسطينيين وسمّى عناصرها بالفدائيين. كما باشر في زيادة الكتائب النظامية الفلسطينية التي أطلق عليها حرس حدود فلسطين.

وفي سنة ١٩٥٥، تبع قرار الرئيس عبدالناصر القاضي بجعل غزة القاعدة الاولى للفدائيين الذين باشروا قتالاً مؤثراً خلف خطوط العدو، قرار سوري يقضي بانشاء قاعدة فدائية ثانية في منطقة دمشق. وشكلت، فعلاً، وحدة مغاوير تألّفت من الفلسطينيين أساساً(٧).

في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٠، أعلن عن تكوين جيش فلسطين في العراق، ودعا عبدالكريم قاسم الفلسطينيين كلهم إلى الانخراط فيه. وقامت العناصر الأولى من هذا الجيش، بعرض عسكري في بغداد، في ١١ آب (اغسطس) من العام نفسه(٨).

ويتبين، مما تقدم، إن ولادة جيش التحرير الفلسطيني، والتي تمت، رسمياً، بقرار من مؤتمر القمة الثاني المنعقد بالاسكندرية في ١٩٦٤/٩/٥، لم تأت من فراغ؛ أذ جاءت هذه الولادة الرسمية على أرضية وحدات نظامية مشكلة من كوادر وعناصر فلسطينية أساساً. والجدير بالذكر، أن أحد الأسباب الرئيسية التي بررت بها اسرائيل اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، هو ما تعرضت إليه من أعمال عنف بواسطة الفدائيين الفلسطينيين. وإبان العدوان الثلاثي، كانت القوات الفلسطينية في قطاع غزة تعد بالآلاف. حيث شاركت تحت اسم الفرقة الثامنة في الدفاع عن قطاع غزة ضد الغزو الاسرائيلي. كما اشتركت في تأمين انسحاب الجيش المصري من سيناء.

وأثر العدوان الثلاثي، اعيد تنظيم القوات الفلسطينية في مصر تحت اسم اللواء ١٠٧

الذي تمركز في القنطرة شرقاً في منتصف سنة ١٩٥٧ وما بعدها وفي أوائل الستينات، على وجه التحديد، أصبح التمركز النهائي للواء في قطاع غزة. ورغم التعداد المحدود، والامكانات المتواضعة، قام ذلك اللواء بجهد مشكور في تدريب آلاف الفلسطينيين في القطاع على حمل السلاح. وانبثقت عنه قوات الحرس الوطني شبه النظامية.

وكان على رأس القوات الفلسطينية في القطاع قادة مصريون، وكانت تبعيتها تبعية مباشرة لقيادة الجيش المصري. وغني عن البيان، إنه لم يكن هناك خلاف جوهري بين وضع هذه القوات وأوضاع الوحدات الفلسطينية في كل من سوريا والعراق. وعلى الرغم من قيام جيش التحرير الفلسطيني وقيادته الفلسطينية، رسمياً، في سنة ١٩٦٤، كجناح عسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه لم يتغير الكثير في العلاقة التي كانت قائمة بين القوات الثلاث لهذا الجيش (عين جالوت: حطين: القادسية) بجيوش كل من مصر وسوريا والعراق. فكل قوة من قوات جيش التحرير، ارتبطت مع جيش القطر العربي المضيف، بموجب اتفاقات قبلت بها قيادة منظمة التحرير، تخول الجيش العربي حق الاشراف المباشر على حجم هذه القوات وتحركاتها وتنقلات أفرادهـا. وادى ذلك إلى محدودية صلاحيات قيادة جيش التحرير المعينة من قبل قيادة المنظمة على جسم الجيش، وكانت هذه الصلاحيات، في بعض الأحيان، شكلية فقط.

ثم انطلقت الأعمال القتالية الاولى لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في الفاتح من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٥. فشكلت هذه الانطلاقة بحق، بداية المقاومة الفلسطينية الثورية ضد العدو الاسرائيلي، على الرغم من أن المقاومة لم تأخذ سماتها الخاصة، كحركة ثورية مسلحة، إلا بعد الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧.

لقد ارتبطت اليقظة الفلسطينية، بانطلاق الحياة الثقافية والعلمية، وتفجر الشعور العميق بالوطن والعروبة. ولم يشكل الانبعاث الفدائي المؤشر الوحيد على هذه اليقظة. فقد تعددت الجماعات السياسية السرية، وانبرى العديد من الكتاب والشعراء والسينمائيين، يعبرون عن الأحاسيس المريرة التي يشعر بها الفلسطينيون، من حنين وغضب، ورغبة في الثأر(٩).

وبعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧. أعادت قيادة حركة التحرير الوطني (فتح) تقييم الوضع. وقد تعلقت المسألة في ذلك الوقت، بالاستفادة من الفراغ الذي خلفته الهزيمة، لاظهار أي دور يمكن أن تلعبه حرب العصابات. وقدمت الضفة الغربية وقطاع غزة الأرض الخصبة لهذا النشاط. فالسكان جميعهم من الفلسطينيين، ولم يتوفر الوقت بعد لاسرائيل كي ترسخ جذورها، وتسيج الأرض وتنشىء أجهزة مراقبة الحدود الجديدة. وبعد مداولات جادة وعنيفة، جرت بين التيار المنادي بالعمل الفوري، وبين من يرون التريث، فازت وجهة النظر الاولى. واتخذ القرار التاريخي القاضي بتنظيم المقاومة فوراً في الأرض المحتلة. فاجتاز ياسر عرفات، برفقة بعض قادة الحركة، نهر الاردن. ومن ثم انطلقت فتح من جديد الى العمل المسلح ممسكة باللحظة التاريخية المناسبة. وهنا حذت حذوها تنظيمات فدائية أخرى.

ورغم ما حل بجيش التحرير الفلسطيني، اثر الهزيمة، فقد بقي يمثل الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبقيت له بعض الخلايا المقاتلة في قطاع غزة. وحاول أن يواكب الانطلاقة الجديدة في النضال الفلسطيني. فأنشأ في شباط (فبراير) سنة ١٩٦٨، قوات التحرير الشعبية كتنظيم فدائي يتبع مباشرة قيادة الجيش، ويعمل تحت اشراف منظمة التحرير. أما الجسم الرئيسي لجيش التحرير، بسبب من بنيته وارتباطاته، فقد بقي بعيداً، إلى حد ما، عن هذا النوع من العمل(١٠).

وبعد أن نجحت المقاومة الفلسطينية في اقامة العديد من قواعدها شرقي الاردن، قام العدو الاسرائيلي بمحاولته الكبيرة لتدمير هذه القواعد واجهاض المقاومة. ففي يوم ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨، اجتازت أربعة أرتال اسرائيلية نهر الاردن، الساعة الخامسة والنصف صباحاً، وفي الوقت نفسه، كانت الحوامات تفرغ وحدات الكوماندوس الاسرائيلية على التلال الواقعة شرقي الكرامة. وما أن قطعت الدبابات الاسرائيلية النهر، حتى تعرضت للنيران الكثيفة من الدبابات والمدافع الاردنية المتمركزة في وادي الاردن، بينما انتشرت وحدات الفدائيين في مدينة الكرامة وحولها(١١). وقد قاوم الفدائيون الفلسطينيون مقاومة باسلة. فأطلقت نيران الأسلحة الاتوماتيكية من كل مكان، وقذفت القنابل اليدوية من أسطح المنازل. وقام أحد الفدائيين بعمل خارق؛ إذ دمر دبابة، بالقاء نفسه بين جنازيرها وهو محاط بحزام ناسف. وكانت معركة ضارية اثبت فيها الفدائيون أنهم نهر يصعب قهره. وكانت المرة الاولى التي ينشأ فيها تنسيق، على أرض المعركة، بين الفدائيين وبين جيش عربي بمبادرة ذاتية من قادته المحليين. ومن الكرامة بدأ المد التصاعدي لحركة المقاومة الفلسطينية.

وبعد الكرامة، بات واضحاً أن النضال الفلسطيني قد تجاوز البنية القائمة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان لا بد من اعادة النظر لإعادة تنظيمها. وكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، في الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٧ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٨ في القاهرة، بداية تصلب واضح في موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد تم ذلك بتأثير المنظمات الفدائية التي تمثلت في المجلس لأول مرة. وكان أهم قرار اتخذه ذلك المجلس هو اقرار ميثاق جديد للمنظمة حل محل الميثاق الذي وضعه مؤتمر القدس سنة ١٩٦٤(١٢).

وبتأثير من التيار المحافظ في المجلس، وكان هذا التيار لا يزال قوياً، رغم ما طرأ من تغيير في بنية المجلس، لم تنتخب لجنة تنفيذية فاعلة. وانما بقيت قيادة جيش التحرير التي تمثل قوة التيار المحافظ متمسكة بتقديرها القائل أن القوات العسكرية النظامية هي القادرة على التصدي للقوة الاسرائيلية، وعلى خوض معركة التحرير. ولكن بروز التنظيمات الفدائية وقوة التيار الثوري الذي اندفع يقتحم آفاق المستقبل، أثبت قوته وحيوتيه في الدورة الخامسة للمؤتمر الوطني الذي عقد في الفترة الممتدة من ١ إلى ٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٩. فانتخبت لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات، ضمت ممثلين عن معظم التنظيمات الفدائية(١٣). ومن هنا، انتقلت قيادة منظمة لتحرير الفلسطينية إلى المنظمات الفدائية وعلى رأسها فتح.

ونتيجة أسباب، بعضها يتعلق بجيش التحرير والمنظمات الفدائية والبعض الآخر يتعلق بالدول العربية المعنية، لم تقم علاقة تكامل بين الجيش والفدائيين. واستمر كل فريق يمثل تياراً مختلفاً في بنيته ومنطلقاته. فالجيش بقي، إلى حد ما، بعيداً عن التفاعل مع الأفكار الثورية. والمقاومة لم تستطع أن تسخر، بالقدر الكافي، الطاقات الفنية والتقنية والقوة المادية للجيش لصالح الثورة.

والجدير بالملاحظة، أن الحركة الصهيونية سبق لها أن رأت الامكانات الفاعلة التي توفرها الوحدات النظامية لمستقبل صراعها مع العرب. فشجعت الانكليز على تشكيل وحدات صهيونية وتدريبها. وكانت هذه الوحدات التي اشتركت في الحرب إلى جانب الانكليز أساس القوة العسكرية الصهيونية والعمود الفقري للجيش الاسرائيلي. يقول آلون: «لا شك أن الحرب العالمية الثانية، بصورة عامة، قد زادت من قوة المجتمع اليهودي في فلسطين زيادة كبيرة. لقد اكتسب عشرات الالوف من المتطوعين اليهود في مختلف فروع القوات البريطانية المسلحة تدريباً عسكرياً قيماً وخبرة فنية طيبة... وقد جلبوا خبراتهم معهم إلى الهاغاناه، مما عاد عليها بفوائد كبرى في مراحل تالية»(١٤).

وبرغم المعوقات، فقد شارك جيش التحرير في كل المعارك الهامة التي خاضتها المقاومة. كما شارك في معارك الجيوش العربية ضد العدو الاسرائيلي. فعدا عن قوات التحرير الشعبية، التي عملت، منذ البدء، ضمن المقاومة، اشترك هذا الجيش في مقاومة مجزرة أيلول بالاردن عامي ١٩٧٠ و١٩٧١. وخاض مع الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية حرب السنتين في لبنان ٧٥ و٧٦. وعندما نشبت أزمة بين قيادته وقيادة منظمة التحرير، انحازت قوة كبيرة منه إلى المقاومة وأصبحت جزءاً من قواتها التي تخوض صراعاً مصيرياً ضد العدو الاسرائيلي.

تطور المقاومة وجيش التحرير في الحرب الثورية

منذ البيان الأول لحركة فتح، وعبر المسيرة الطويلة للكفاح المسلح الفلسطيني، مرت المقاومة الفلسطينية بالعديد من التجارب الايجابية والسلبية. وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها في الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٠، فقد تمكنت من أن تضرب العدو الاسرائيلي بفاعلية، وأن تشن هجمات ذات مدى واسع نسبياً. وتحولت بسرعة إلى بؤرة استقطاب ثورية للجماهير العريضة.

وكان دوي الكرامة، الذي ضخمته الاسطورة بشيء من الرومنطيقية، هائلاً في العالم العربي. حتى أن الملك حسين قال، في مؤتمر صحافي في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٨، «قد يأتي يوم نصبح فيه جميعاً فدائيين...»(١٥) وقد ترك كثير من الشبان أعمالهم في أماكن متعددة من العالم العربي، لينخرطوا في صفوف المقاومة بدرجة كانت أكبر من قدرة المنظمات الفدائية التنظيمية على استيعابهم، وسوف يكون لذلك تأثير خطير فيما بعد.

ومن المؤسف، حقاً، أن تتعرض المقاومة، على يد النظام الاردني، عامي ١٩٧٠

و١٩٧١، وهي في أوج صعودها، إلى ضربة مريرة أدت إلى إخراجها من الأردن. مع أنها خاضت مع الجيش الاردني معارك ضارية، تحولت على عكس ما توقعت القيادة الاردنية إلى حرب أهلية. ولم تحدث هزيمة المقاومة في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠، بل تمت في العـام التالي. فالحرب الأهلية علّمت القادة الاردنيين أمرين: أولهما، أنه لا يمكن ازالة المقاومة بشكل عنيف ومرة واحدة. وثانيهما، أن الدول العربية لن تتدخل للدفاع عن الفدائيين. كما أنه، حيال التصميم الاردني، لم تقدم المقاومة الخطة المتماسكة المناسبة.

وعلى الرغم مما حدث في الاردن، فقد استفادت المقاومة من تجاربها وتعلمت من أخطائها، ونمت على مر السنين امكاناتها وقدراتها. وأصبح لها، في الضفة الغربية، جهاز منظم يتمثل في الجبهة الوطنية الفلسطينية. ولم يعد الأمر بالنسبة للاسرائيليين ملاحقة عدد من الرجال المعزولين، بل صار عليهم أن يجابهوا آلاف المتظاهرين، في مظاهرات صاخبة تتحول إلى انتفاضات أحياناً[١٦].

وفي لبنان، وقفت الجماهير اللبنانية العريضة بجانب المقاومة. ورغم المؤامرات التي تعرضت لها، ورغم الحرب الأهلية اللبنانية، فقد كسبت المقاومة وجوداً شرعياً واعترافاً دولياً، ولا تزال تحظى بتأييد الجماهير الفلسطينية واللبنانية والقوى الثورية في العالم. ولكنها، لاعتبارات ذاتية وخارجية، لم تصل بعد إلى متطلبات الحرب الثورية الشاملة.

وحرب العصابات، كما لا يخفى، طور من الأطوار الابتدائية للحرب الثورية، وهي لا تمكّن من الوصول إلى النصر إلا بعد تطورها إلى جيش العصابات الذي يستند إلى مجموعات المقاومين السريين، وإلى جموع الشعب المقاتل، والذي يكسب بنموه الثابت خصائص الجيش النظامي وقدرته على الحسم. يقول ماو: «إنه إذا ما أخذنا الحرب الثورية، في مجملها، بعين الاعتبار، فإن عمليات حرب العصابات من جهـة، وعمليات الجيش الأحمر النظامي من جهة أخرى، تتكاملان مثل تكامل ذراعي الانسان اليمنى واليسرى. فنحن سنكون كمحارب بذراع واحدة إذا كان لدينا الجيش الأحمر دون حرب العصابات الشعبية. وعندما نتحدث عن عامل الشعب في القاعدة، نعني على وجه التحديد، وخصوصاً، فيما يتعلق بعمليات الحرب، إن فيها شعباً مسلحاً. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل العدو خائفاً من الاقتراب من قواعدنا...»[١٧].

وحتى تنجح الحرب الثورية الفلسطينية في فرض ارادتها، على العدو، لا بد لنا من تبني حرب الشعب وتطويرها، وتجذير أداتها الفاعلة التي تشمل المقـاومين الثـوريين والميليشيا والقوات النظامية، بالوعي الثـوري والايمان العميق بـالقضية عـلى أساس استراتيجية واضحة وخطة مرنة، تشرف على تنفيذها قيادة دؤوبة موحدة.

إنه من بين كل القوى التي عملت على خلق الكيان الاسرائيلي ودعمت وجوده يبقى العامل الذاتي هو الأساس في تجسيد الكيان الغريب والحفاظ على بقائه حتى اليوم. ويبقى بالتأكيد تكوين الجيش الاسرائيلي الذي نجح في أن يتجانس وبالتالي أن يكون فعالاً، رغم التيارات والقوى السياسية المتعددة التي احتوتها الحركة الصهيونية، أضخم انجازات الكيان على الاطلاق. يقول آلون: «... أما بقية المنظمات السرية شبه المستقلة،

فقد أمرتها الحكومة بأن تحل نفسها، واستوعب الجيش أعضاءها كأفراد. وبصورة ما، كان تحول الهاغاناه إلى جيش رسمي للدولة عملاً شكلياً أكثر منه فعلياً. فقد ظل التنظيم العام وسلسلة القيادة والأشخاص والولاء دون أي تغيير. ولكنه بصورة أخرى كان تغييراً حقيقياً بالفعل... فقد كان رمزاً للتحول التاريخي لفلسطين إلى دولة يهودية»(١٨).

وقد سبق ولادة جيش التحرير الفلسطيني، خلق وحدات نظامية فلسطينية، اعتمد وجودها على منظور قومية معركة التحرير بواسطة الجيوش العربية التي هي، من وجهة النظر هذه، المؤهلة لخوض المعركة. وعملت بعض الأنظمة العربية على تكريس هذا المفهوم في وعي الجماهير، فأنشأت قوات فلسطينية نظامية للمشاركة في معركة المستقبل.

ومن خلال الرؤية نفسها، ولكن، مع إعطاء دور أكبر للفلسطينيين، كانت ولادة منظمة التحرير وجيش التحرير: جناحها العسكري. وبالتالي، فقد كان وجود جيش التحرير سابقاً على انطلاق المقاومة الفلسطينية الحالية ولم يكن نتيجة لها؛ وهذه إحدى أهم خصوصياته. فإذا أضفنا، إلى ذلك، القيود والالتزامات التي يرتبط بها هذا الجيش مع الجيوش العربية، بناءً على اتفاقات عربية مع منظمة التحرير الفلسطينية، تصورنا مدى حساسية وضعه ومحدودية فعاليته.

وعندما انطلق العمل الفدائي الفلسطيني، جاءت انطلاقته وكأنها بديل غير مؤهل عن جيش التحرير. فكان لا بد، والحالة هذه، من أن يبرهن أنه الأقدر على التصدي للنضال الفلسطيني، فكانت قوات التحرير الشعبية، هي تنظيم مقاومي الجيش. وبالرغم من أن هذه الخطوة جاءت وثبة إلى الامام في مجرى دور الجيش، إلا أنها لم تأت من منظور ثوري شامل. وإنما جاءت مجاراة للعمل الفدائي وتوسيعاً لدور جيش التحرير، دون أن يواكبها تغيير يذكر في مفاهيمه وبنيته وارتباطاته. ومن منظور مختلف، وجدت المقاومة، في هذا الجيش، مؤسسة تقليدية عتيقة معوقة. ورأت أن ارتباطه بإرادات غير فلسطينية يجعله خطراً، وبالتالي يجب الحد من فعاليته. ولما كان الانصاف يقتضينا أن نقرر أن هذا الجيش قد أثبت في مواقف النضال كلها، أنه جيش فلسطين، وأنه قادر على الفعل إذا تهيأت له الفرصة المناسبة. وإذا ما أضفنا ما يتمتع به من قدرات تكتيكية وفنية وخبرة عسكرية يمكن الافادة منها دائماً. فإن الموقف من الجيش كان يتطلب نظرة أكثر واقعية وشمولاً.

صحيح أن الروح الثورية عامل رئيسي في الحرب الثورية، لكن هذا لا يمنع من أن تكون المعنويات الثورية غير كافية للانتصار، ما لم تكن مدعومة بوسائل تكتيكية وعلمية وتقنية، تكتسبها الحركات الثورية عبر نضالها الطويل من خلال نمو العصابات وتحوّلها إلى وحدات نظامية.

وكي تحسم الثورة الصراع لصالحها، لا بد لها من جيش ثوري منظم، قادر على القتال بكتلة كبيرة؛ وذلك لما تحققه قوة الصدمة من امكانية قهر القوة الرئيسية للجيش المعادي، بالاضافة إلى امكانات هذا الجيش على احتلال الأرض والاحتفاظ بها واقامة السلطة الثورية عليها. والجدير بالملاحظة، إن العصابات الثورية غالباً ما تفرز جيشها.

لكن هذا لا ينفي أن هناك ثورات حولت الجيش القائم إلى جيشها الثوري الذي كانت له اليد الطولى في حسم الموقف لصالحها. فثورة اكتوبر، ١٩١٧، الاشتراكية التي واجهت العديد من الأعداء في الداخل والخارج، تمكنت من الانتصار النهائي بفضل الجيش الأحمر، ذلك الجيش الذي انبثق من أرضية الجيش القيصري القديم؛ وذلك عبر استيعابه لعشرات الالوف من جنوده وضباطه. يقول توخا تشفسكي: «ان نضج الجندي الأحمر ووعيه لمسؤولياته على الصعيد السياسي هما وحدهما اللذان، في وسعهما، أن يمنحاه ارادة النصر وروح التصميم والصمود التي بدونها لا يستطيع هضم الاعداد التكنيكي والانضباط في الصف»[١٩].

والدور الذي تلعبه حرب العصابات، بمجموعها، في مؤخرة العدو، من أضعافه وتشتيته وعرقلة تحركاته، عامل مهم في الحرب الثورية. اضف إلى ذلك دورها البناء، على مدى الصراع الطويل، في تكوين جيش الثورة وبلورته، واعطاء هذاالجيش - سواءنشأ من خلالها أو كان موجوداً وواكبها - الوقت الكافي ليشترك معها بقوة في الصراع الاستراتيجي حتى الانتصار.

والجيش، عادة، أداة النظام القائم. فجيش النظام القمعي هو أداته القوية في قمع الجماهير. وجيش الشعب هو حامي الوطن والمدافع عن منجزات الشعب وحارس مسيرة تقدمه. والثورة التي تخوض صراعاً مصيرياً،تحتاج إلى جيش ثوري ذي بنية قوية ومرنة قادرة على مواكبة الثورة وخدمة أهدافها. جيش لا يستهدف وجوده الحفاظ على أمر واقع، وإنما لتغيير أمر واقع غير عادل إطلاقاً. وهذا يتطلب قاعدة من الجنود المحترفين والثوار في آن معاً. فالجندي الذي لم يكن شجاعاً البارحة في الجيش القديم، يصبح في جيش الثورة متمتعاً بشجاعة فائقة، وذلك بفضل ما يتميز به من وضوح في الرؤية ، ومن قناعات ثورية عميقة.

لقد ركز الفكر التقليدي العربي على أن تحرير فلسطين سوف يأتي عبر الجيوش العربية، وإن على الفلسطينيين أن يساهموا في معركة التحرير بجيشهم الخاص، أي جيش التحرير. وأيا كان نقدنا لهذا الفكر ومنطلقاته، فإن هناك من تبناه عربياً وفلسطينياً اما لمصالح ذاتية واما بسبب رؤية محدودة لم تستطع أن تنفذ بفكرها إلى آفاق العمل الثوري وامكاناته الرائعة. ففي افتتاحيتها، يوم ١٩٧٢/١/١٦ تحدثت النهار قائلة: «ما دام الفلسطينيون قد تحولوا، عبر المنظمات الفدائية، إلى شبه جيوش منظمة، بدل أن يظلوا فدائيين بالمعنى الأصيل، فماذا يمنع من حشدهم كجيش فلسطيني...»[٢٠] فالكاتب، هنا، ينادي بتحويل العمل الفدائي الرائد للتغيير العربي، ثورياً، إلى جيش نظامي تابع للأطر القائمة. وبالتالي يصبح النضال الفلسطيني مرهوناً بالأوضاع العربية القائمة، وليس عاملاً أساسياً في تغييرها.

وأما الذين رفضوا هذا الفكر بحق، فانهم، للأسف، قفزوا إلى الجانب الآخر من السرج بدلاً من أن يأتوا فوقه. وهكذا أدانوا جيش التحرير بدلاً من أن يدينوا بنيته

وروابطه، وعملوا على اجهاضه بدلاً من بذل الجهد كله لإعادة بنائه ثورياً بعد تخليصه من قيوده.

ان التنظيم الهرمي والأقدمية وتسلسل الروابط والانضباط الصارم والمفروض، من خلال شكلية العلاقة وتحديدها بين المراتب المختلفة، قادرة على ضمان الحد المعقول من الوحدة والترابط والقدرة على التنفيذ، الذي يمكن الجيش، أي جيش، من العمل والقتال كفريق. ولما كانت الشكلية في الجيش الثوري عاملاً معوقاً ولا تتناسب مع ديناميكية العمل الثوري وسرعته، اضف إلى ذلك اصطدامها مع الروح الثورية التي تصهر الجميع في بوتقة واحدة وتجعل من مثل هذا الجيش قوة لا تقهر، كان التخفيف من الشكلية في جيش التحرير مطلباً ثورياً.

فتنمية الروح الثورية والوعي السياسي المستند على فكر ثوري واضح المعالم محدد الهدف، هي مهمة أصيلة يجب النهوض بها في جيش التحرير الفلسطيني، فهي القادرة على الغاء الشكلية واحلال الأخاء الثوري بين المراتب، مما يكسب هذا الجيش الالتزام العميق والصلابة الحديدية. أما الغاء الشكلية فقط، على اعتبار انها مظهر تقليدي مقيت فإنها تنقل العسكريين إلى وضع ضبابي، يزيل الشكلية المشكو منها، دون أن يسمح بالامساك بزمام الجوهر الثوري.

انه من نافلة القول الحديث عن أهمية جيش التحرير في الثورة، أو الحديث عن أهمية دوره في معركة التحرير، فالمسألة هنا بديهية. ولكن ما يجدر التأكيد عليه هو الأهمية القصوى لتطوير قواته وتوحيدها على أرضية فكرية ثورية واستراتيجية بعيدة المدى ترتكز عليها. لقد بات من السفسطة القول بما هو فدائي وما هو عسكري في الثورة. وآن الأوان كي نكون بصدد مقاتل ثوري. فالفارق هنا في مهام كل شكل من أشكال النضال الثوري، التي تتطلب اطاراً تنظيمياً وبعض المواصفات التفصيلية التي تناسب تلك المهام. فالجيش يقاتل بكتل كبيرة يمكنها أن تخل بتوازن العدو بقوة الصدمة، إذا تحقق له بنيان عسكري صلب ومتجانس تسيطر عليه قيادة قوية واعية تحظى بثقة جميع أفراده لما تتمتع به من كفاءة والتزام.

وبعد، فعلى أثر النكبة والشتات، تحول الشعب الفلسطيني إلى تجمعات متباعدة تعاني القهر والاحباط مادياً ومعنوياً. وجاء الجندي الفلسطيني ليحيي الأمل في تكريس الوجود الفلسطيني القادر على الفعل. ثم كانت مساهمات جيش التحرير القتالية إضافة لقوى المقاومة الدافعة في احياء روح الشعب الفلسطيني الشجاع وتنمية ثقته بنفسه، وقدرته على الثورة. وعلى الرغم من حجم هذا الجيش وبنيته وقيوده فإن امكاناته التكتيكية والتقنية وخبرته العسكرية، غذت المقاومة بكوادر وعناصر مقاتلة ومدربين أكفاء.

ان جناحي الحرب الثورية هما: مجموعات المقاومين وجيش التحرير، ومن خلالهما تنبثق كل أشكال القتال الثوري الذي يشارك فيه الشعب بكل طاقاته. وتطور المقاومة الفلسطينية إلى ثورة شاملة تقتضي، إضافة إلى تعبئة الجماهير الفلسطينية العريضة ثورياً

وسياسياً، تطوير جيش التحرير الفلسطيني فكرياً ومعنوياً ومادياً، وذلك كي يكون جيش الثورة وقاعدتها القوية وأداتها الفاعلة في الحسم النهائي والتحرير.

---

(١) الجنرال ج.ف.س. فوللر، **ادارة الحرب** (ترجمة أكرم ديري)، بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٧١، ص ٢١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

(٦) كارفيه بارون، **الفلسطينيون شعباً** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨، ص ٧٨.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٩٩.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٥.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٥٤.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٨.

(١٤) يغئال آلون، **انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي** (ترجمة عثمان سعيد)، بيروت: دار العودة، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١، ص ١١٩.

(١٥) كارفييه بارون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٧.

(١٧) ماوتسي تونغ، **المؤلفات المختارة**، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، المجلد الأول، ١٩٦٨، ص ٣٤٧.

(١٨) آلون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩.

(١٩) المارشال م.ت. توخاتشفسكي، **جيش الثورة** (ترجمة ابراهيم سلامة)، بيروت: دار الطليعة، أيار (مايو) ١٩٧٠، ص ٦١.

(٢٠) ناجي علوش، **نحو ثورة فلسطينية جديدة**، بيروت: دار الطليعة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٣٥٢.

أنيس فوزي قاسم

الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام

القسم الأول: المقدمة

إن منظمة التحرير الفلسطينية ليست دولة. كما أنها لا تدير اقليما محددا. وليست لها مؤهلات حكومة دولة(١).

وفي الوقت نفسه فان مجلس (الأمن) يقرر أيضا بالتصويت على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المداولات وبموجب تلك الدعوة، يكون لها (للمنظمة) نفس حقوق المشاركة التي تمنح للدولة العضو حين تدعى للإشتراك...(٢).

يؤكد الناطقون باسم منظمة التحرير الفلسطينية (المنظمة) ان منظمتهم هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أينما كان تواجد هذا الشعب. وهم يقدمون دعواهم هذه بالحاح وباستمرار في جميع المحافل الاقليمية والدولية(٣). وقد تكللت جهودهم بقرار كاسح أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، حيث قررت الجمعية دعوة المنظمة للاشتراك في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية(٤)، وكانت هذه هي المرة الأولى، في تاريخ المنظمة، التي تعطى فيها هيئة غير دولة مثل هذا الوضع. كما أن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط، المغرب، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤، اعترف بوضع المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، كما اعترف بحق المنظمة في اقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من الاقليم الفلسطيني تجلو عنه اسرائيل(٥).

أعدت هذه المادة باللغة الانكليزية وترجمت باشراف كاتبها.

إن مثل هذه التطورات المثيرة تدعو للتساؤل عما يكون عليه الوضع القانوني لمنظمة مثل منظمة التحرير الفلسطينية في القانون الدولي العام. والاجابة على هذا السؤال تستدعي، بالضرورة، تحليلا شاملا لتعريف أشخاص القانون الدولي وتحديدهم. وهذا ما سوف يعالجه القسم الثاني من هذه الدراسة. أما القسم الثالث فسوف يتناول الاطار القانوني المقترح لأشخاص القانون الدولي، وذلك على ضوء السوابق القانونية الدولية مع تحديد المبادىء القانونية ذات العلاقة. ويتناول القسم الرابع الوقائع المتعلقة بدعوى المنظمة بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وبأنها تتمتع بوضع قانوني، وذلك استنادا للسوابق المماثلة في القانون والممارسة الدوليين. أما القسم الخامس، فسوف يقيّم ادعاءات المنظمة في ضوء القانون الدولي العام. ويسجل القسم السادس النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

القسم الثاني: أشخاص القانون الدولي

(أ) المفاهيم القانونية التقليدية والمعاصرة

كانت الدولة، في المفاهيم القانونية التقليدية، تعتبر الشخص الوحيد والرئيسي الذي يتعلق به مفهوم القانون الدولي. ومجموع هذه الدول هو المسؤول وحده عن انشاء مبادىء القانون الدولي العام وتطبيقها وتعديلها وانهائها.

أما حديثا، فان هذا الاتجاد المتشدد بدأ يفسح المجال لدخول أشخاص وهيئات اخرى غير الدول ذات السيادة. وهناك شواهد كثيرة تدل على أن بعض هذه الهيئات تمتع بأوضاع اعترف بها القانون الدولي المعاصر(٦). وهناك مدارس فقهية مختلفة أيدت هذا الاتجاه الجديد ودعمته. بل أنه يمكن القول أن المدارس الفقهية المتناقضة تكاد لا تجمع على قضية قانونية مثل اجماعها على وجوب الاعتراف بتلك الهيئات ودخولها ضمن دائرة القانون الدولي العام.

إن فقهاء القانون في الدول الاشتراكية، وهم عادة يتحفظون كثيرا على مسألة تحديد أشخاص القانون الدولي، يعترفون بأن التجمعات الوطنية التي لم تصل لمرحلة الاستقلال التام يجب أن تتمتع بحقوق معينة في كنف القانون الدولي. والفقهاء السوفيات يؤيدون حق الاعتراف بحركات التحرير الوطني التي تناضل للوصول إلى الاستقلال(٧). ويلاحظ القاضي فام فان باخ، وهو أول رئيس للمحكمة العليا في جمهورية فيتنام الديمقراطية، أنه «إضافة الى الدول، فان هناك هيئات تمثل ارادة الشعب، وهذه الهيئات يمكن أن تكون ايضا من أشخاص القانون الدولي...»(٨). ومن ضمن هذه الهيئات، عدد القاضي باخ الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وجبهة التحرير الوطنية لجنوب فيتنام.

أما مدرسة ماكدوغل - لاسويل الفقهية، فهي، من بين المدارس الفقهية في الدول الغربية والولايات المتحدة، من أكثر المدافعين عن حق الاعتراف في القانون الدولي بالهيئات غير الدول(٩). ويقول الاستاذ ماكدوغل ان جميع الأشخاص الذين يشاركون في المجال الدولي، يشاركون، في الواقع، في تشكيل القرار ذي الصبغة الدولية(١٠). وحين يعدد

هؤلاء «الاشخاص»، فانه يذكر الوحدات الاقليمية، والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والهيئات الخاصة[١١]. وتجدر الاشارة كذلك الى ان وزارة الخارجية الاميركية، في آخر مطبوعاتها القانونية، عرّفت اشخاص القانون الدولي بأنهم إضافة الى الدول، المنظمات الدولية، المناطق التي لا تتمتع بحكم ذاتي، المتحاربون والثائرون[١٢].

(ب) التقسيم المقترح لأشخاص القانون الدولي

إن الاتجاه الذي تبنته المدارس الفقهية المعاصرة لادخال اشخاص غير دول في نطاق القانون الدولي هو اتجاه صحيح. إلّا ان تقسيم هذه المدارس لأشخاص القانون الدولي (غير الدول) يحتاج الى اعادة ترتيب. ان هذه الدراسة تحاول اعادة تصنيف هؤلاء الاشخاص درءاً للالتباس وتحديداً لمقومات كل شخص من هؤلاء الاشخاص وحقوقه والتزاماته.

إن وجهة نظر القاضي فام فان باخ القائلة بان الاتحاد الدولي لنقابات العمال وجبهة التحرير الفيتنامية، مثلا، هما من أشخاص القانون الدولي، تحتاج الى ايضاح. ان الفرق بين الاتحاد الدولي وجبهة التحرير واضح تماماً. فالأول، هيئة مهنية لا تمارس، وبالأحرى لا تطمح في اقامة، سلطة سياسية. أنها تجمّع من النقابات العمالية لا تستند الى اقليم ولا تسيطر على ارض. اما جبهة التحرير، فانها ذات أهداف سياسية محددة مؤداها قلب المؤسسة السلطوية القائمة واقامة سلطتها السياسية. وهي، في ذلك، تستند الى اقليم جنوب فيتنام وشعبه.

ان مدرسة ماكدوغل - لاسويل تعتبر الوحدات الاقليمية «المشارك الرئيسي» في مجال القانون الدولي، وذلك بسبب «سيطرتها على ارض محددة»[١٣]. ان عنصر الأرض، من وجهة نظر هذه المدرسة، هو مصدر القيم الرئيسية التي قد يتمتع بها أي شخص من اشخاص القانون الدولي[١٤] ونظراً لأهمية عنصر الأرض، فان هذه المدرسة اعتبرته معيارا للتفرقة في تسمية بعض الهيئات. ان اي مجموعة من الأشخاص ليس لها قاعدة اقليمية ولا تسيطر على اقليم معين يمكن أن نسميها «جماعة» أو «جمعية»، وهذه عادة مجموعة تربط بينها مفاهيم منسجمة وتوقعات مشتركة[١٥]. اما ان كانت هذه المجموعة تعيش على ارض محددة وتقيم عليها فانه يمكن تسميتها بـ «الشعب»[١٦].

وبرغم الأهمية البارزة التي أولتها هذه المدرسة لعنصر الأرض، الا انها تجاهلته حين شرعت بتعريف أشخاص القانون الدولي. تقول هذه المدرسة ان هذه المجموعات التي ليس لها قاعدة اقليمية ناضلت في الماضي لتشكيل دول ذات سيادة، وذلك بالمطالبة بمبدأ حق تقرير المصير. وان هذه المجموعات، بتمتعها بـوضع شبيه بوضع الدولةوبأنها قامت بتوقيع اتفاقيات دولية، قد شكلت تهديدا جديا للمفاهيم التقليدية لمبدأ «السيادة»[١٧]. وزيادة في الخلط. فقد اطلقت هذه المدرسة على مثل هذه المجموعات اسم «الجمعيات الخاصة» وعرفتها بأنها «منظمات غير حكومية شكلت للقيام بتحقيق بعض القيم باستثناء تأسيس سلطة»[١٨]. ومثل هذه الجمعيات تتشكل للقيام بتحقيق غايات مثل التجارة

الدولية (الشركات المتعددة الجنسيات) او الدفاع عن حقوق المهنة (اتحاد المعلمين، العمال، الأطباء... الخ) او حماية البيئة او الآثار الدينية والتاريخية او الدفاع عن حقوق الانسان، أو حمايته اثناء الحرب (جمعيات الهلال الاحمر والصليب الأحمر)... الخ.

وهكذا يبدو واضحا أن القبول بمفهوم هذه المدرسة، واعتبار ان الجمعيات الخاصة يمكن أن تنقلب من غايات تجارية او انسانية او مهنية الى غايات سياسية والى المطالبة بتأسيس سلطات دولة، يشكل تهديداً خطيراً للسلامة الاقليمية(١٩) للدول المضيفة لهذه الجمعيات، كما انه يؤدي بالضرورة الى تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين، وهما مبدآن اساسيان من مبادىء مدرسة ماكدوغل - لاسويل(٢٠).

ان هذه الدراسة تقر بأهمية عنصر الارض في تقسيم الهيئات واعتبار عنصر الاقليم المعيار الذي على اساسه يمكن تقسيم هذه الهيئات الى «جماعة»: اذا لم يكن لها اقليم معين او لا تستند الى ارض محددة، و«شعب» اذا كان محددا باقليم ومقيما على ارض معينة. فهما اذن يشتركان في صفة ان كليهما يعتبران من اشخاص القانون الدولي، الا انهما يختلفان من حيث عنصر الأرض او الاقليم. استنادا الى الصفة المشتركة، فإنه يمكن تسميتها بـ«الهيئة»، واعتمادا على الفرق في عنصر الاقليم تسمى الاولى «غير اقليمية» والثانية «اقليمية»، وهذه الاخيرة هي ما تسميها مدرسة ماكدوغل - لاسويل بالجماعات التي تناضل لتأسيس سلطتها كدولة ذات سيادة(٢١).

ان هذا التقسيم المقترح ليس تقسيما مدرسيا بحتا، بل تقسيم له اسبابه ونتائجه القانونية. ان اجراءات تأسيس الهيئات غير الاقليمية واغراضها والاعتراف بها وصلاحيتها وسلطاتها تختلف اختلافا جذريا عن الهيئات الاقليمية(٢٢).

القسم الثالث: الهيئات العامة

(أ) الهيئات غير الاقليمية

١ - اجراءات تأسيسها

يمكن انشاء الهيئات غير الاقليمية، أو تصفيتها، من خلال اتفاقية دولية ثنائية او جماعية(٢٣). هناك اذن شرطان اساسيان يجب توفرهما في هذا الصدد. اولا: ان الأشخاص الذين يتولون انشاء مثل هذه الهيئات يجب أن يكونوا دولا ذات سيادة. ان الشخص الفرد او الجمعيات غير الدول لا تملك مثل هذه الصلاحية(٢٤). وليس من قبيل الصدفة ان تسمى الهيئات غير الاقليمية بـ«المنظمات الدولية»: حيث ان الدول هي التي تملك صلاحية انشائها وانهائها. وثانيا: يجب أن يكون هناك دولتان او اكثر لتأسيس مثل هذه الهيئة غير الاقليمية: حيث انه «لا يمكن لدولة واحدة ان تقوم بتأسيس مثل هذه الهيئة بمفردها»(٢٥). وعلى سبيل المثال، قضت محكمة فرنسية بان هيئة حملة السندات الصادرة عن شركة سكة حديد الدانوب - الادرياتيك، وهي اساسا هيئة خاصة، اصبحت من أشخاص القانون العام واكتسبت شخصية دولية بموجب معاهدتين دوليتين(٢٦).

لقد شهد العالم، في اعقاب الحرب العالمية الثانية، انتشار ظاهرة الهيئات غير الاقليمية، وعكست هذه الظاهرة رغبة الدول في التعاون في شتى المجالات ولخدمة اغراض مختلفة. فمثلا، تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة لخدمة الأمن والسلم الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الامم وتحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية(٢٧)، كما انشئت الهيئات المتفرعة عن هيئة الأمم لخدمة اغراض اخرى. وفي المجال الاقليمي، انشئت الهيئة الاوروبية للفحم والحديد، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ومنظمة الدول الاميركية وجامعة الدول العربية.

وكما ان الهيئات غير الاقليمية لا تقام الا بارادة دولتين او اكثر، فان تصفية هذه الهيئات او انهاء وجودها لا يتم الا بالطريقة نفسها، اي بارادة الدول المنشئة لها. وهكذا تم حل عصبة الامم بالتصويت الجماعي لأربع وثلاثين دولة، وهي الدول الأعضاء فيها، وكانت هذه هي «المرة الاولى، في التاريخ، التي تختفي فيها تماما منظمة دولية رئيسية»(٢٨).

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

ان الاعتراف بالهيئات غير الاقليمية، كأشخاص من اشخاص القانون العام، لم يعد مجالا للنقاش. وقد عبر الاستاذ كوربت عن هذه القاعدة فقال: «يجب الاعتراف بأن الدول، والتي بارادتها المشتركة تنشىء القانون (الدولي)، تملك صلاحية انشاء اية هيئات تريدها... وان الدول بانشائها هيئة غير دولة محددة لها حقوقها وواجباتها فانها بذلك تخلق شخصا (من أشخاص القانون الدولي)»(٢٩). ومن البديهي القول ان الدول، وهي تقوم بخلق شخص من أشخاص القانون الدولي، انما تمحضه الاعتراف القانوني اللازم.

ان الاتفاقية التي تنشأ بموجبها هيئة غير اقليمية قد تحدد الشخصية القانونية لهذه الهيئة اما صراحة او ضمنا. لقد حدد دستور منظمة الأغذية والزراعة وضعها القانوني صراحة حيث نص على ان يكون للمنظمة «القدرة كشخص قانوني على القيام بأي عمل قانوني طبقا لأغراضها ولا تتجاوز بذلك الصلاحيات المعطاة لها بموجب هذا الدستور»(٣٠). كما نصت المادة ٣٩ من دستور منظمة العمل الدولية على أن يكون للمنظمة الأهلية القانونية للتعاقد، والتصرف بالأموال المنقولة والثابتة واتخاذ الاجراءات القانونية(٣١).

ويمكن تحديد الشخصية القانونية للهيئة غير الاقليمية ضمنا دون النص صراحة على ذلك. وابرز مثال على ذلك ما ورد في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في القضية المشهورة بقضية **التعويضات عن أضرار نجمت أثناء العمل في خدمة هيئة الأمم المتحدة**(٣٢). لقد رفضت المحكمة اولا المفهوم القانوني التقليدي، وأكدت أن التزايد المستمر في النشاط المشترك للدول ادى الى ظهور هيئات غير الدول ذات السيادة(٣٣). وأوضحت المحكمة أنه ليس، بالضرورة، أن يكون هؤلاء الأشخاص الجدد في القانون الدولي دولا أو متماثلين في طبيعتهم، أو في مدى الصلاحيات المعطاة لهم(٣٤). وخلصت المحكمة الى القول بأن هيئة الأمم المتحدة «شخص من أشخاص القانون

الدولي»، وهذا الوضع يمكن استخلاصه ضمنا من الصلاحيات الأساسية التي اعطيت لها في الميثاق(٣٥).

(ب) الهيئات الاقليمية

١ - اجراءات تأسيسها

لقد شهد العالم ظهور حركات وطنية التزمت بأهداف سياسية مؤداها قلب نظام الحكم القائم وتأسيس سلطتها هي كبديل. والسلطة المستهدفة بالثورة قد تكون سلطة وطنية أو أجنبية (مثل سلطات الاحتلال أو سلطات حكم استعماري).

ان الهيئة الاقليمية، في هذا المجال، تتألف من مجموعة من الأفراد، وليست دولاً. ان الهيئة الاقليمية عادة تتمثل في وجود نخبة تعلن عن نفسها بنفسها وتدعي أنها الممثل الواقعي للشعب الذي تنتمي اليه(٣٦). فهي لا تؤسس بارادة دول ولا باتفاقيات ثنائية او جماعية. اما السمة الأخرى للهيئة الاقليمية، فهي أنها تنتمي الى اقليم محدد تستهدف اقامة سلطتها عليه. والنخبة عادة تدّعي الوصاية على عنصري الشعب والاقليم في آن واحد.

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

ان اعتراف الدول بالهيئة الاقليمية هو، في الواقع، اعتراف غير منشىء لها. انه اعتراف يشبه إلى حد بعيد، اعتراف الدول بالدول أو الحكومات الجديدة(٣٧). تاريخياً، كان الاعتراف بالثوار في حرب أهلية ما، يعني أن الدول المعترفة سوف تلتزم بمبادىء الحياد(٣٨). اما في العصر الحديث، فان الاعتراف بالحركات الثورية يعني ان الدول المعترفة اما أنها تؤيد مثل هذه الحركات أو انها تقر بوجود حقيقة ثابتة(٣٩). فمثلا، قامت في اوروبا، في اعقاب الغزو النازي، مجموعة من حكومات المنفى اتخذت لندن مقراً لها. وقد اعترفت دول عديدة بهذه الحكومات ومنحتها وضعا ديبلوماسياً معيناً(٤٠). فقد قامت الولايات المتحدة - على سبيل المثال - بندب سفيرها لدى بولندا بأن يكون أيضا ممثلها الديبلوماسي لحكومة المنفى لكل من بلجيكا، وهولندا والنرويج ويوغوسلافيا(٤١). كما وافقت حكومة الولايات المتحدة مع ممثل الجنرال ديغول، رئيس الهيئة الوطنية لفرنسا الحرة «على منح الاسطول البحري التابع لفرنسا الحرة حق دخول الموانىء البحرية الاميركية واجراء التصليحات اللازمة، وذلك على قدم المساواة مع السفن الحربية البريطانية...»(٤٢).

ان حركات المقاومة التي خاضت حروب التحرير ضد الاحتلال النازي قد اعتبرت من أشخاص القانون الدولي(٤٣). هناك نصوص عديدة وردت في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ كانت قد صيغت للاعتراف بهذا الوضع القانوني. فقد أشارت الاتفاقية المتعلقة بأسرى الحرب الى «اعضاء القوات المسلحة النظامية التي تدين بالولاء الى حكومة أو سلطة غير معترف بها من قبل الدولة التي تحتفظ بأسرى الحرب»(٤٤). ان كلمة «سلطة»، بالمقارنة مع كلمة «حكومة»، تدل بوضوح على أن الهيئة التي تنتمي تلك القوات المسلحة لها قد لا تكون بالضرورة «دولة».

ان بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٧، والخاص بالنزاعات الدولية[٤٥] أكد هذا المفهوم. لقد شمل البروتوكول المذكور، في حمايته لأسرى الحرب جميع القوات المسلحة والجماعات والوحدات التي تكون تحت اشراف «طرف»، سواء هذا «الطرف» كان «ممثلا بحكومة أو سلطة...»[٤٦]. وذهب البروتوكول المشار اليه أبعد من ذلك، حيث أضاف نصاً قانونياً جديداً حين شمل «الشعوب... التي تكافح ضد سيطرة استعمارية أو احتلال أجنبي أو نظام عنصري...»[٤٧].

ان العرف الدولي اعترف مؤخراً بالوضع القانوني للهيئات الاقليمية الممثلة في حركات التحرير الوطني التي تقود حروباً ضد السيطرة الاستعمارية[٤٨]. ان حركة التحرير الوطني الجزائرية، وحكومتها المؤقتة، تمتعت بوضع ديبلوماسي معين. فقد اعترف بها العديد من الدول العربية والافريقية كما خصصت لها جامعة الدول العربية ميزانية سنوية[٤٩]. وحصلت الحكومة الجزائرية المؤقتة، على اعتراف خمس وعشرين دولة، ومعظم هذه الاعترافات كانت اعترافات «قانونية» ولم تكن اعترافات واقعية[٥٠]، كما وقعت عدداً من الاتفاقيات الدولية مع دول أخرى[٥١]. ومنحت تونس والمغرب جبهة التحرير، وبعدها الحكومة المؤقتة، حق الاشراف على قوات جبهة التحرير المرابطة في أراضي تلك الدولتين[٥٢]. وعقدت الحكومة المغربية اتفاقية سرية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة اعترفت المغرب بموجبها بأن تخطيط الحدود الجزائرية المغربية كان قد فُرض عشوائيا من قبل فرنسا على كل من المغرب والجزائر وسوف تتم معالجته بشكل ودي وعن طريق المفاوضات بين المغرب وحكومة الجزائر المستقلة[٥٣].

وقد تم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام، ومن بعدها بحكومة الثورة المؤقتة، من قبل سبع وعشرين دولة، حيث تمتعت البعثات الديبلوماسية الفيتنامية فيها بحصانات وامتيازات ديبلوماسية[٥٤]. ومن المناسب الاشارة الى ان الحكومة الكوبية، على سبيل المثال، كانت قد رفعت مستوى التمثيل الديبلوماسي مع الجبهة الفيتنامية إلى مستوى سفارة، واعطت كوبا ممثلها لدى الجبهة رتبة سفير فوق العادة[٥٥]. واشتركت الجبهة في مؤتمر باريس حول فيتنام كطرف أصيل في تلك المفاوضات ووقعت الاتفاقيات التي ترتبت على تلك المفاوضات. لقد اشارت تلك الاتفاقيات الى «طرفي فيتنام الجنوبية»[٥٦]. وذلك يعني حكومة جمهورية (جنوب) فيتنام والحكومة الثورية.

ان استعار الكفاح المسلح في المستعمرات الافريقية قد ساعد على بلورة الوضع القانوني لحركات التحرير الافريقية كهيئات اقليمية. وقد اعترفت منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة اضافة الى العديد من الدول، بهذه الحركات باعتبارها ممثلا شرعيا لشعوب المستعمرات التي تنتمي هذه الحركات اليها[٥٧]. وفي مجموعة من القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم، وردت الاشارة صراحة الى «الشعوب» الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، والدعوة الى الدول والمنظمات الدولية لتقديم كافة انواع المساعدات لتلك «الشعوب». كما أكد المؤتمر الدولي الخاص بحقوق الانسان والذي عقد بمساعي هيئة الأمم المتحدة في طهران، ايران سنة ١٩٦٨، على حق جميع الأفراد الذين يقاتلون ضد نظام

الأقليات العنصرية، او الحكم الاستعماري، «في الحماية ضد المعاملات القاسية أو اللاانسانية» ويجب حين اعتقالهم «معاملتهم كأسرى حرب او كمعتقلين سياسيين بموجب القانون الدولي»(٥٨).

لقد عقدت الحكومة البرتغالية اتفاقيات ذات صفة دولية مع الهيئات لكل من غينيا – بيساو(٥٩) وموزامبيق(٦٠) وسواتوميه وبرنسبيه(٦١) وانغولا(٦٢). ان الصفات الرئيسية لتلك الاتفاقيات تتمثل في انها نصت على اعتراف الحكومة البرتغالية بوضع تلك الهيئات على انها الممثلة لشعوبها، واعترافها كذلك بمطالب تلك الهيئات في الاستقلال والسيادة. وتجدر ملاحظة أمر هام آخر في تلك الاتفاقيات، وهو انها عالجت موضوع «السوراثة الدولية»، حيث نصت المادة ١٤ من الاتفاقية الموقعة مع جبهة تحرير موزامبيق على ان تعلن الجبهة «استعدادها لتحمل الالتزامات المالية التي التزمت بها الدولة البرتغالية باسم موزامبيق، وبشرط أن تكون تلك الالتزامات قد عقدت لمصلحة هذا الاقليم»(٦٣).

القسم الرابع: الهيئات العامة في فلسطين

(أ) المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية

إن المنظمة الصهيونية العالمية هي أساساً مجموعة من الأفراد الذين لم تكن لهم قاعدة اقليمية، ولكن جمعتهم تصورات معينة حول البحث عن حل لما أسموه بالمسألة اليهودية(٦٤). وقد ولدت المنظمة في اعقاب المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل، سويسرا سنة ١٨٩٧. وكان الدكتور تيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية، يعي تماماً ان منظمته لا تتمتع بأي وضع قانوني، ومن هنا باشر فوراً للحصول على اعتراف واقعي لمنظمته. فقد قام بالاتصال بالقيصر الالماني والباب العالي، ولكنه فشل في الحالتين في كسب أي اعتراف ديبلوماسي. كما أن خليفته الدكتور حاييم وايزمن فشل أيضاً في الحصول على اعتراف للمنظمة الصهيونية، حتى مع اصدار «وعد بلفور»(٦٥)، من قبل بريطانيا سنة ١٩١٧. وهكذا يمكن القول ان الاتصالات والمفاوضات الديبلوماسية التي أجراها قادة الصهيونية مع مختلف الدول لم تؤد الى خلق وضع قانوني للمنظمة الصهيونية(٦٦). ولم يحدد الوضع القانوني للمنظمة الصهيونية إلا بموجب الاتفاقية الجماعية المتعلقة بصك الانتداب على فلسطين(٦٧) والذي نص على: «**ان يتم تشكيل وكالة يهودية مناسبة يتم الاعتراف بها كهيئة عامة وذلك لكي تقوم بتقديم المشورة والتعاون مع الادارة في فلسطين وذلك فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والأمور الأخرى التي قد تؤثر على تأسيس وطن قومي يهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتكون الوكالة دائما تحت هذه الادارة... وستكون المنظمة الصهيونية معترفا بها كوكالة يهودية طالما كان تنظيمها ودستورها مناسبين في اعتقاد الادارة...**»(٦٨).

وتأكد وضع المنظمة الصهيونية، في القانون الدولي، في القضايا المشهورة بقضية **مافروماتيس**، حيث قررت محكمة العدل الدولية الدائمة(٦٩) «ان الوكالة اليهودية هي في الواقع هيئة عامة، مرتبطة مباشرة بالادارة الفلسطينية ومهمتها التعاون، ولكن تحت اشراف تلك الادارة، وذلك لغرض تطور ذلك البلد»(٧٠). كما اكد الكتاب الأبيض الصادر

سنة ١٩٣٠ (باسفيلد) والمراسلات الرسمية الاخرى على وضع المنظمة الصهيونية كهيئة عامة ممثلة للمستوطنين الصهيونيين في فلسطين.

(ب) اللجنة التنفيذية العربية/ الهيئة العربية العليا

ان الاطار القانوني الذي فُرض على فلسطين كان قد حدده صك الانتداب الخاص بذلك الاقليم(٧٢). لقد اشترط صك الانتداب، في مادته الثانية، على دولة الانتداب أن تهيىء لفلسطين «الظروف السياسية والادارية والاقتصادية» التي تضمن «تطوير مؤسسات الحكم الذاتي وكذلك حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن العرق أو الدين». اما المادة الثالثة، فقد الزمت دولة الانتداب بتشجيع الادارة الذاتية. وفي تلك الفترة، كان الشعب الفلسطيني يواصل تطوير الهيئة التي تمثله وتكون نابعة منه بعيداً عن سلطة الانتداب.

وقد ظهرت اللجنة التنفيذية العربية في اعقاب المؤتمر الفلسطيني العربي الذي عقد في حيفا سنة ١٩٢٠. وارسل المؤتمر الى المندوب السامي تقريرا مفاده أن المؤتمر يعتبر نفسه «الممثل قانونا لجميع طبقات الشعب الفلسطيني العربي وعناصره...»(٧٣). واقترحت حكومة الانتداب على اللجنة التنفيذية العربية أن تشكل وكالة عربية تكون في «وضع مماثل تماما لذلك الذي منح للوكالة اليهودية» بموجب المادة الرابعة من الانتداب(٧٤). وقد رفضت اللجنة ذاك الاقتراح على أساس أن القبول به سوف يعتبر اعترافا منها بالوكالة اليهودية(٧٥)، وان العرب باعتبارهم أصحاب الأرض الاصليين لا يستطيعون القبول بأي اقتراح من شأنه أن يضعهم على قدم المساواة مع اليهود(٧٦). وقبل ذلك، رفضت اللجنة عرضاً من سلطة الانتداب يقضي بالاشتراك في المجلس التشريعي المشار إليه في دستور فلسطين. وكان الرفض مؤسسا على ان المندوب السامي البريطاني احتفظ لنفسه بصلاحيات واسعة تصبح معها صلاحيات المجلس اسمية، وأن الاشتراك الفلسطيني في هذا المجلس قد يتضمن اعترافا بالانتداب وخطته الرامية الى تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين(٧٧). واخيرا اعترفت حكومة الانتداب باللجنة التنفيذية العربية ممثلا للشعب الفلسطيني. وقد اعترف لها بهذا الوضع حين ظهرت أمام لجنة التحقيق المكلفة بالبحث عن أسباب الاضطرابات التي وقعت سنة ١٩٢٩(٧٨).

وتأسست الهيئة العربية العليا ابان ثورة سنة ١٩٣٦(٧٩). وكانت الهيئة عبارة عن جبهة عريضة ضمت الأحزاب السياسية في فلسطين جميعها(٨٠) واظهرت الهيئة درجة بارزة من الفعالية في اوساط الشعب الفلسطيني، حيث كانت لها شبكة من اللجان في القرى والمدن الفلسطينية(٨١). وكانت القرارات الصادرة عن القيادة تنفذ في أنحاء البلاد جميعها.

وإن لم تكن الهيئة مسؤولة عن نشوب ثورة سنة ١٩٣٦ منذ البداية، إلا انه انيط بها، فيما بعد، مسؤولية العمليات الحربية والسياسية(٨٢). وقد اعتبرت، من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وحين عقدت اللجنة البريطانية الملكية اجتماعاتها سنة ١٩٣٧، ظهرت أمامها الهيئة العربية، وبشكل غير

منازع فيه، على أنها الممثل لشعب فلسطين واستمعت إلى أقوال ممثليها بصفتهم تلك(٨٣). ووجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى الهيئة العربية لحضور مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ وتم استقبال وفد الهيئة باعتباره ممثلا للشعب الفلسطيني(٨٤). ووجهت دعوة مماثلة، في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٦ لحضور مؤتمر لندن الثاني(٨٥). أما اللجنة الخاصة بفلسطين، والمنبثقة عن هيئة الامم المتحدة فقد وجهت الدعوة الى الهيئة العربية سنة ١٩٤٧ لتقديم بيان يعبر عن وجهة نظر الشعب الفلسطيني(٨٦). وشاركت الهيئة العربية، كممثل معترف به، في المناقشات التي دارت في اجتماعات اللجنة الأولى لهيئة الأمم في أيار (مايو) ١٩٤٧(٨٧). وفي الشهر نفسه، اصدرت الجمعية العامة لهيئة الامم قرارا أكدت فيه «ان قرار اللجنة الاولى بمنح الهيئة العربية حق تقديم بيان، يعطي تفسيرا صحيحا لقصد الجمعية [العامة]»(٨٨). وفي أول نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ناشد مجلس الأمن الدولي **«الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا لارسال ممثلين عنهما لمجلس الأمن وذلك لترتيب هدنة بين العرب واليهود في فلسطين، وأكد على ثقل المسؤولية التي ستقع على الطرف الذي لا يلتزم بهذه الهدنة»**(٨٩).

لقد عاملت الحكومات العربية الهيئة العربية العليا وكأنها الممثل الشرعي لشعب فلسطين. وكان هذا في مقام اعتراف واقعي اكثر منه قانوني بوضع الهيئة العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من المراسلات الديبلوماسية والاتصالات السياسية التي أجرتها تلك الحكومات مع الهيئة العربية أثناء اضراب وثورة سنة ١٩٣٦(٩٠). وفي مرات عديدة، استخدمت الحكومة البريطانية المساعي الحميدة لحكومات الدول العربية لحمل الهيئة على انهاء اضراب سنة ١٩٣٦(٩١)، او على الاشتراك في المؤتمرات التي عقدت في لندن(٩٢) او للاشتراك في المناقشات التي كانت تجري، انئذ، امام هيئة الامم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية(٩٣). وحين تناول مجلس الجامعة العربية موضوع تمثيل فلسطين في المجلس، انتهى الى اتخاذ قرار بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ ينص على أن الطريقة التي سيتم بها اختيار الوفد الفلسطيني ستكون من خلال تسمية الهيئة العربية العليا لأعضاء هذا الوفد ثم يقوم المجلس بتثبيت هذا التعيين(٩٤). وبتاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٤٦ وافقت الجامعة العربية على اعتبار الهيئة بأنها «الوحيدة التي تمثل جميع العرب في فلسطين وتتحدث باسمهم وتوحد جهودهم ومساعيهم لمصلحة فلسطين»(٩٥).

وحين أصدرت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة توصيتها الخاصة بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧(٩٦)، اعلنت الهيئة العربية العليا نفسها «حكومة عموم فلسطين» وكان مقرها مدينة غزة. وتم تشكيل مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وعقدت الجمعية الوطنية الفلسطينية في الاسبوع التالي، حيث وافقت على تشكيل الحكومة الجديدة، واعترفت بالحكومة الفلسطينية كل من مصر وسوريا ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية وافغانستان. وانضمت الحكومة الجديدة الى الجامعة العربية حيث شاركت في مناقشة المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية جميعها، وكان لها صوت كامل في هذا المجال(٩٧). وظلت حكومة عموم فلسطين تتمتع بهذا الوضع حتى خلفتها سنة ١٩٦٤ منظمة التحرير الفلسطينية.

(ج) منظمة التحرير الفلسطينية

١ - اجراءات تاسيسها

اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن نفسها في أعقاب المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس بتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٤[٩٨]. وقد حضر الى المجلس مندوبون فلسطينيون ادعوا انهم ممثلون للجاليات الفلسطينية التي أتوا منها. وحلت المنظمة محل حكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية وادعت لنفسها حق تمثيل الشعب الفلسطيني. ومما عزز ادعاء المنظمة هو انضمام منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة التي ظهرت بين الفلسطينيين قبل واثر احتلال كامل فلسطين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وادعت المنظمة أن لا سلطة إلا سلطتها ولا ممثل إلاّ هي لجميع الفلسطينيين سواء اولئك الذين ما زالوا تحت الاحتلال او الذين يعيشون في الشتات.

ان أحداً لم يعارض على هذا الادعاء سوى حكومة المملكة الاردنية التي قالت انها هي، وليست منظمة التحرير، الممثل الوحيد للفلسطينيين، وأيدت الحكومة قولها بأن معظم الفلسطينيين يعيشون على اراضيها ويتمتعون بجنسيتها ويحملون جوازات سفر اردنية. ثم تخلت الحكومة الاردنية، تدريجيا، عن هذا الموقف حيث قبلت ادعاء منظمة التحرير[٩٩]. وتأكد هذا مؤخرا في اتفاقية وقعت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير[١٠٠]، حيث نصت المادة الاولى، الفقرة ١ على اعتبار المنظمة «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي فان الاردن يتعاون معها بهذه الصفة...». وفي الفقرة ٧، نص الاتفاق على «رفع مستوى تمثيل المنظمة في الاردن بما يتمشى مع متطلبات التنسيق المشترك».

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

لقد تمتعت المنظمة في القانون الدولي العام، باعتراف ووضع لم تتمتع بهما أية منظمة اقليمية اخرى. ان السلطات التي تمارسها المنظمة تشبه الى حد بعيد السلطات التي تمارسها حكومة قائمة.

(أ) الاعتراف الديبلوماسي: تتمتع المنظمة باعتراف ما يزيد عن مئة دولة[١٠١]. وقد افتتحت لها مكاتب مشابهة أو معادلة لمكاتب البعثات الديبلوماسية الحكومية لدى أكثر من ستين دولة. فقد أصدر مجلس الوزراء اللبناني، مثلا، قرارا سنة ١٩٦٤، وافق فيه على فتح مكاتب لمنظمة التحرير في بيروت، بحيث تتمتع تلك المكاتب والمدير المسؤول عنها بالاعفاءات والحصانات الديبلوماسية المناسبة[١٠٢]. ومنحت الحكومة الصينية سنة ١٩٦٥ مكتب المنظمة في بكين «كافة الحصانات الديبلوماسية»[١٠٣]. اما الحكومة الاردنية، فقد أعفت مكاتب المنظمة جميعها والعاملين فيها من الضرائب ومنحت أعضاء الهيئة التنفيذية جوازات سفر ديبلوماسية[١٠٤]. وأصدرت الحكومة العراقية قانونا أعفت بموجبه جميع مستوردات المنظمة من الجمارك والرسوم والضرائب[١٠٥]. وبتاريخ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، أصدرت حكومة الهند بيانا رسميا أعلنت فيه اعترافها بالمنظمة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني ووافقت على فتح مكاتب للمنظمة في نيودلهي. وقد وقع

السفير الهندي في بيروت مع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الوثائق اللازمة لذلك والتي نصت على منح مكاتب المنظمة اعفاءات وحصانات ديبلوماسية معينة(١٠٦).

ومع نمو منظمة التحرير وتدعيم عناصر قوتها الذاتية، فانها حظيت باعترافات أوسع على النطاق الدولي. فقد «رحب» مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد بالاسكندرية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ بتشكيل المنظمة باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني(١٠٧). وجاء مؤتمر القمة العربي المنعقد بالجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ معترفا بالمنظمة «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني»(١٠٨). وفي دورتها التاسعة والعشرين سنة ١٩٧٤، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا باعتبار المنظمة «ممثلاً للشعب الفلسطيني...»(١٠٩). وصدر ذاك القرار بأغلبية ساحقة(١١٠). وفي قرار آخر لم تكن له سابقة في تاريخ المنظمة الدولية، أقرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ «دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني، للاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط والتي تعقد تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة، وذلك على قدم المساواة مع الأطراف الآخرين»(١١١).

وهناك تطور آخر، في هذا المجال، يحمل دلالة خاصة. فقد قرر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ دعوة المنظمة للاشتراك في المناقشات المتعلقة ببحث الغارات الاسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ووجهت الدعوة الى المنظمة كما لو أنها كانت دولة عضواً، وذلك طبقا لأحكام المادة ٣٧، وليس المادة ٣٩ من قواعد الاجراءات التي يتبعها المجلس. والمادة ٣٧ تخص «أي عضو في هيئة الأمم المتحدة ولكنه ليس من أعضاء مجلس الأمن...». بينما تتعلق المادة ٣٩ بـ «الأشخاص». وعلى القاعدة نفسها وجه المجلس دعوته للمنظمة سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٨ للاشتراك في المناقشات الدائرة حول أزمة الشرق الأوسط(١١٢).

(ب) **العضوية في الهيئات الدولية**: عززت المنظمة بانضمامها إلى هيئات دولية مختلفة الأهداف والأغراض، من وضعها في القانون الدولي. فقد انضمت المنظمة إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والذي أسس سنة ١٩٧٤ من قبل ثماني عشرة دولة وذلك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية الانمائية في افريقيا. ويتمتع هذا المصرف، طبقا لأحكام الاتفاقية المنشئة له، بالشخصية الدولية(١١٣). واعتبرت فلسطين، ممثلةً بالمنظمة، عضوا في هذا المصرف لها كافة الحقوق المقررة للحكومات الأخرى الأعضاء في المصرف(١١٤). وحين قامت إحدى وعشرون دولة عربية، سنة ١٩٧٦، بتوقيع اتفاقية انشاء صندوق النقد العربي، وذلك لأغراض منها تعديل ميزان المدفوعات للدول الأعضاء(١١٥)، انضمت المنظمة الى الصندوق كعضو كامل ممثلٍ لفلسطين.

لقد تم انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٦٨(١١٦). وبموجب القرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦، قرر مجلس محافظي الصندوق قبول فلسطين، ممثلة بالمنظمة عضوا كامل الحقوق والواجبات(١١٧). وبموجب القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٦، قرر مجلس المحافظين أيضا، بعد الاطلاع على المادة ١٢ من اتفاقية انشاء الصندوق، على ان

«يقبل الصندوق ضمان منظمة التحرير الفلسطينية للقروض التي يقدمها لتمويل مشروعات تقوم في الأراضي الفلسطينية...»(١١٨). وتنص المادة ١٢ المذكورة على أن تكون جميع عمليات الاقراض التي يقوم بها الصندوق لصالح هيئة أو مؤسسة عامة أو خاصة «مضمونة من حكومة الدولة أو البلد الذي يقوم فيه المشروع». وهكذا يتضح أن قرار مجلس المحافظين قد اعتبر المنظمة وكأنها «حكومة». والبنك الاسلامي هيئة دولية اخرى انضمت اليها المنظمة كعضو على قدم المساواة مع بقية الأعضاء الآخرين(١١٩)، حيث ساهمت المنظمة في رأسمال البنك ولها ممثل في مجلس المحافظين(١٢٠).

وفي دورته السادسة والستين المنعقدة في القاهرة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، قرر مجلس الجامعة العربية قبول فلسطين، ممثلةً بالمنظمة، عضوا كاملا، وعلى قدم المساواة مع بقية الدول الأعضاء(١٢١). وبالنظر إلى ان الجامعة العربية منظمة دولية ذات أهداف سياسية تضطلع، من جملة مهامها، بمسؤولية الأمن الجماعي(١٢٢) وبالمحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية للدول الأعضاء فيها، فان قبول المنظمة فيها كعضو كامل، يعتبر من الناحية القانونية تطوراً هاماً في وضع المنظمة القانوني في القانون الدولي.

(ج) **الصلاحيات الحكومية**: تمارس المنظمة صلاحيات تشبه إلى حد بعيد الصلاحيات التي تمارسها حكومات الدول. والمنظمة تمارس هذه السلطات بأشكال مختلفة وعلى مستويات عدّة.

١ – في حالة الحرب: يجب التنبيه، أولاً، إلى أن البحث، هنا، لا ينطوي على إعطاء صفة قانونية للحرب التي تكون المنظمة فيها طرفا. ان هذه الدراسة لا تعالج ما اذا كانت المنظمة تخوض حربا دفاعية أو هجومية او انها طرف في حرب أهلية(١٢٣). المقصود، هنا، فقط هو أن المنظمة طرف في «وضع حرب» بالمفهوم القانوني، وهذا بالضرورة يعني أنها طرف في وضع ينطبق عليه القانون الدولي وليس القانون الوطني لأي دولة. في مثل هذه الأوضاع المشار اليها، مارست المنظمة على الفلسطينيين ما مارسته مختلف الدول على مواطنيها في أوضاع مشابهة.

في سنة ١٩٦٩، وفي أعقاب حرب طويلة دارت بين المنظمة والجيش اللبناني، تم التوقيع على اتفاقية بين المنظمة والحكومة اللبنانية(١٢٤). وبموجب هذه الاتفاقية فان السلطة اللبنانية اعترفت بحق الفلسطينيين المقيمين في لبنان بالاقامة والعمل والتنقل في لبنان، وباقامة لجان محلية في مخيمات اللاجئين لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وحق اقامة للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات، وتسهيل العمل الفدائي وحق تأمين مرور قوات الثورة الى منطقة العرقوب.

وفي أعقاب الحرب الدموية التي نشبت في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ بين القوات الفلسطينية والجيش الأردني، وقعت اتفاقية القاهرة من قبل عشر دول عربية لوضع حد لتلك الحرب(١٢٥). وكان ذلك تصرفاً جماعياً اتخذته تلك الدول لفرض وقف اطلاق النار بين الحكومة الاردنية والمنظمة، وطالبت تلك الدول الطرفين المعنيين بالدخول في مفاوضات

لتنظيم علاقة أحدهما بالآخر. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ وقعت الحكومة الاردنية والمنظمة اتفاقية [١٢٦] تقرر فيها ان يكون الاردن قاعدة للثورة الفلسطينية، كما نصت على وضع جميع الموارد المدنية والعسكرية للاردن في خدمة تحرير فلسطين كما تعهدت الحكومة الاردنية بموجبها بألا تسمح بوجود أي منظمة او فريق يكون من شأنه المساس بمصلحة الثورة الفلسطينية أو التدخل في شؤون قوات الثورة الفلسطينية. ومنحت الاتفاقية أجهزة المنظمة جميعها الحرية التامة في العمل، وقد شمل ذلك جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقوات المليشيا والفتوة والأشبال وجمعية رعاية أسر الشهداء وصحف المنظمة واذاعتها ومركز الدراسات والبحوث العلمية. وباختصار، فإن الاتفاقية قررت للمنظمة صلاحيات شبه حكومية. ثم اعيدت صياغة هذه الصلاحيات في جو اقل عنفا سنة ١٩٧٨ بين الحكومة الاردنية والمنظمة[١٢٧].

ان الغزو الاسرائيلي الشامل لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨، اعلنت اسرائيل عنه أنه حرب موجهة الى المنظمة[١٢٨]. وصدر قرار مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ يطلب فيه من اسرائيل «ان توقف فورا عملياتها العسكرية ضد سلامة الاقليمية اللبنانية وأن تسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية»[١٢٩]. وقرر مجلس الامن كذلك تشكيل قوات حفظ السلام الدولية المؤقتة للمرابطة في جنوب لبنان[١٣٠]. وبرغم أن قرار مجلس الأمن لم يذكر المنظمة صراحة، الا ان رئيس أركان حرب الجيش الاسرائيلي اعترف بأن نجاح مهمة قوات حفظ السلام الدولية يعتمد بالدرجة الأولى على قبول المنظمة بوقف اطلاق النار في جنوب لبنان. فقد نقلت جريدة **الجيروزاليم بوست** عنه في مقابلة اجرتها معه قوله: «**إن احدى النتائج التي ترتبت على دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى جنوب لبنان هي أنها جعلت منظمة التحرير الفلسطينية، عمليا، طرفا في أي اتفاقية تتعلق بتلك المنطقة**» و «**ان هذه حقيقة**». **وقال رئيس الأركان مضيفا**: «**انها حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت طرفا في الاتفاقيات السابقة... إن من يدعي خلاف ذلك، يخدع نفسه... ومن وجهة نظر عملية، فان جميع الاتفاقيات السابقة كانت تربط بتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية وهذا أمر ما زلنا نرغب في تجاهله حتى الآن**»[١٣١].

وفي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٨ قام الجنرال أرسكين، قائد قوات حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان بنقل نداء وجهه السكرتير العام للأمم المتحدة الى رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يعرب فيه السكرتير العام عن رغبته في وقف اطلاق النار. وقد قبل رئيس اللجنة التنفيذية هذا النداء بموجب كتاب رسمي وجهه الى السكرتير العام[١٣٢].

٢ - حق الاسترداد: إن السياسة الرسمية المعلنة للمنظمة، فيما يتعلق بخطف الطائرات، تتمثل في اعتبارها هذا العمل جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات الفلسطيني[١٣٣]. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، قام خمسة أشخاص ادعوا انهم فلسطينيون بخطف طائرة تابعة لشركة البان أميركان من مطار روما، ثم اختطفوا طائرة لوفتهانزا الى الكويت حيث استسلموا فيها. وتقدمت المنظمة بطلب استردادهم من

الحكومة الكويتية. ونقل عن الاستاذ عبدالعزيز حسين، وزير الدولة الكويتي، قوله «إذا اثبتت التحقيقات مع المسلحين انهم فلسطينيون» فانه سيتم تسليمهم للمنظمة استجابة لطلبها بالاسترداد[١٣٤]. وفي حادث مماثل وقع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، قام بعض المسلحين باختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية من مطار دبي حيث استسلموا في مطار تونس. وقد تم تسليم هؤلاء المختطفين الى المنظمة التي طلبت استردادهم وأعلنت المنظمة، فيما بعد، أنها قدمتهم للمحاكمة وأوقعت بهم العقوبات المناسبة[١٣٥].

٣ – فرض الضريبة[١٣٦]: تمارس المنظمة صلاحية فرض الضريبة وجمعها، بشكل مباشر وغير مباشر، من الفلسطينيين العاملين في مختلف الدول. وتجدر الاشارة الى ان الضريبة تفرض على الفلسطينيين بغض النظر عن الجنسية التي يتمتعون بها حاليا، أو جوازات السفر التي يحملونها.

صدر القانون العراقي رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٥ ويقضي بخصم ٣٪ من رواتب جميع الموظفين والمستخدمين الفلسطينيين العاملين في الدوائر والشركات الحكومية وغير الحكومية وتحويل هذه المبالغ لحساب الصندوق القومي الفلسطيني؛ وهو المؤسسة المالية والنقدية للمنظمة. وينص القانون، كذلك، على أنه سيطبق على من هم من أصل فلسطيني ولو كانوا يحملون جنسيات اخرى. ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٩ والذي اضاف الى القانون السابق، من جملة النصوص الأخرى، المادة التالية: «**للمكلف المذكور في الفقرة (٢) من هذه المادة أن يعترض على التقدير المذكور خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه به لدى لجنة استئنافية تؤلف من مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد وأربعة اعضاء من أعضائها على أن يكونوا من غير المشتركين في التقدير الابتدائي ويكون قرار اللجنة الاستئنافية نهائياً**».

كما صدرت قوانين أو تعميمات مماثلة للقانون العراقي في سوريا[١٣٧] والكويت[١٣٨] وليبيا[١٣٩] والامارات العربية المتحدة[١٤٠] وقطر[١٤١]، ونصت جميعها على خصم نسبة تتراوح بين ثلاثة وستة بالمئة من رواتب الموظفين والعاملين الفلسطينيين في الدوائر الحكومية أو الشركات الاهلية.

القسم الخامس: التقييم القانوني لوضع المنظمة

(أ) الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا

كانت الوكالة اليهودية عبارة عن مجموعة من الأفراد جمعت بينها آراء وتوقعات مشتركة، إلا أنها لم تكن تستند إلى اقليم محدد ولم يكن لها ارض تقيم عليها وتعتبرها من مقومات انشائها. وحدد وضع الوكالة القانوني بموجب اتفاقية دولية هي صك الانتداب على فلسطين[١٤٢]. لقد حددت تلك الاتفاقية بشكل واضح وصريح الواجبات والقيود المفروضة على الوكالة. ان تلك الاتفاقية الدولية هي التي «انشأت» الوكالة اليهودية كشخص من أشخاص القانون الدولي. وهكذا يمكن تصنيف الوكالة اليهودية كهيئة غير

اقليمية، سواء من حيث اجراءات تأسيسها أو من حيث الاعتراف بهـا في القانـون الدولي(١٤٣).

وبالمقارنة، فان الهيئة العربية العليا كانت منظمة ادعت لنفسها حق تمثيل جماعة تعيش على اقليم فلسطين وادعت ان ذلك الاقليم هو قاعدتهـا الذي تستند اليـه في تأسيسها. لم تؤسس الهيئة العربية بقرار حكومي أو باتفاقية دولية. بل العكس صحيح، حيث رفضت الهيئة العربية اقتراحا من سلطة الانتداب بتشكيلها كهيئة عامة معترف بها. اعتبرت الهيئة ان الاعتراف بها ليس إلّا اجراء «اعلانيا» فحسب. وهكذا فان الهيئة العربية يمكن تصنيفها كهيئة اقليمية، سواء من حيث اجراءات تشكيلها أو من حيث الاعتراف الدولي بها(١٤٤).

(ب) وضع المنظمة القانوني

من الناحية القانونية، يمكن القول ان المنظمة – مثل سابقتها الهيئة العربية العليا – هيئة اقليمية. فهي مجموعة من الافراد ادعت لنفسهـا حق تمثيل الشعب الفلسطيني وحق اقامة سلطتها السياسية على اقليم فلسطين. فهي لم تنشأ بقرار حكومي ولا بمعاهدة دولية، وانما اعلنت عن تأسيس نفسها بارادتها المنفردة، وتم اعتراف الدول بها بصفتها هذه(١٤٥). لقد شكلت المنظمة نفسها، داخليـا، وكأنهـا حكومـة في طور التكوين(١٤٦). وان ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي قد نظرا الى أجهزة المنظمة وكأنها أجهزة حكومة. فالمجلس الوطني الفلسطيني يمارس أعماله وكأنه «البرلمان» الفلسطيني؛ اذ أنه يتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية. واللجنة التنفيذيـة تتصرف وكـأنها «مجلس الوزراء» بكل وزاراته المختلفة. فالدائرة السياسية هي، في الواقـع، وزارة الخارجيـة ومكاتبها المنتشرة في مختلف الدول تعمل كسفارات أو بعثات ديبلومـاسية. والـدائرة العسكرية تعمل بوصفها وزارة الدفاع المسؤولة عن جميع العمليات الحربية وعن تدريب القوات. أما الصندوق القومي الفلسطيني، فهو وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وهناك دائرة الاعلام المسؤولة عن الصحف ومحطات الاذاعة ووكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ودائرة الثقافة والتعليم، ودائرة الشؤون الاجتماعية، ومركز الأبحاث والتخطيط، والصحة وشؤون الأرض المحتلة.

كما قامت المنظمة بتشكيل الجهاز القضائي. ففي دورته السادسة سنة ١٩٦٩ قرر المجلس الوطني الفلسطيني تشكيل محاكم الثورة. وبموجب القرار التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٩، الصادر في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، وضع رئيس اللجنة التنفيـذية للمنظمة قانون العقوبات الفلسطيني، وقانون أصول المحاكمات الجزائية الثوري، وقانون مراكز الاصلاح الثوري، موضع التنفيذ. وتنطبق هذه القوانين على فصائـل المقاومـة المنضمة الى المنظمة جميعها، وعلى «جميع قطاعات الشعب الفلسطيني»(١٤٧). وجعل نظام المحاكم مستقلا؛ وذلك فيما عدا الاجراءات الادارية الخاصة بالعاملين فيها.

ويمكن القول أن ترتيب أجهزة المنظمة على نسق أجهزة حكومة قائمة لا يشكل، في حد ذاته، مبررا لادعاء المنظمة بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أو مبرراً

لمارسة صلاحياتها. ويبدو أن الأهم من ذلك هو انها تثبت سيطرتها الفعالة على الشعب الذي تدعي تمثيله. ان هذه السيطرة يمكن اثباتها في غياب تحدّ جدّي لسلطة المنظمة على الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها. هناك معارضة فلسطينية لبعض ممارسات المنظمة السياسية إلا انه يمكن القول ان هذه المعارضة شبيهة بمواقف الحزب غير الحاكم لسياسات الحزب الحاكم في الدول الديمقراطية. حتى ان المعارضة الفلسطينية، والتي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤكد ان لا سلطة تمثل الشعب الفلسطيني الا المنظمة، ولجنتها التنفيذية(١٤٨).

وقد جرت محاولات عديدة لايجاد بديل للمنظمة. وقاد هذه المحاولات أطراف عدّة من بينهم اسرائيل، ولأسباب مفهومة، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل(١٤٩). ثم قامت حكومة الولايات المتحدة ببذل جهود كبيرة لخلق هيئة بديلة أو منافسة للمنظمة. وبرغم أن الولايات المتحدة تعتقد ان المنظمة تمثل الى حد بعيد الشعب الفلسطيني إلا انها اعترفت بانها تحاول «تقديم سلطة أخرى» بدلا من المنظمة(١٥٠).

تقول بعض الاطروحات أن المنظمة لا تسيطر على اقليم محدد وبالتالي فهي لا تستطيع الادعاء بوضع قانوني أو الادعاء بحق تمثيل الشعب الفلسطيني(١٥١). ان السيطرة الرسمية على الاقليم ليست هي المعيار الحاسم في هذا المجال. ان التجربة الفيتنامية خير دليل على ذلك. ان القوات الاميركية كانت تسيطر تماما على «اقليم» جنوب فيتنام، إلا أن قوات الفيتكونغ كانت تسيطر على عنصر «السكان». كان الاميركيون يخوضون حربا تقليدية وهي حرب على الأرض، بينما ذهب الفيتناميون في حرب جديدة أسموها «حرب الشعب»(١٥٢). وفي مثال آخر، يمكن الاشارة الى حرب الجزائر، حيث كانت القوات الفرنسية تسيطر على «الاقليم» الجزائري بينما كانت القوات الجزائرية تسيطر على عنصر «السكان». ويمكن اضافة أمثلة اخرى من تجربة الحرب العالمية الثانية حيث سيطرت المانيا النازية على فرنسا بينما احتفظت لجنة فرنسا الحرة بولاء الشعب الفرنسي لها(١٥٣).

تشارك المنظمة في عملية صنع القرار، على قدم المساواة مع الدول الأخرى، في الهيئات الدولية. وتتمثل مشاركتها هذه في مجالات توزيع الثروة والمصادر البشرية (بسبب عضويتها مثلا في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الاسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي) وفي اتخاذ قرارات سياسية ذات صفة دولية (بسبب عضويتها في مجلس الجامعة العربية ومؤتمر الدول الاسلامية والسكرتاريا الدائمة لدول عدم الانحياز)(١٥٤). وعلى سبيل المثال، فان الحرب الأهلية اللبنانية لم تبحث في أي مؤتمر إلا وأخذ موقف المنظمة بعين الاعتبار باعتبار أن حل هذا النزاع سوف يؤثر بشكل ما على الفلسطينيين المقيمين في لبنان(١٥٥). وكذلك الحال حين تبحث القضية الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة؛ إذ تعتبر المنظمة الطرف الأصيل في المناقشات. وعلى النطاق الدولي، فان ما يزيد عن مئة دولة تعترف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني(١٥٦). وما من دولة، من هذه الدول، جعلت اعترافها مشروطا أو

موقوفاً على شرط ما. وبهذا كانت هذه الاعترافات «اعلانية» وليست «انشائية» لوضع المنظمة، وهذا أمر شبيه تماما بالاعترافات الديبلوماسية المتعلقة بالحكومات أو الدول الجديدة. واستثناء لذلك، فان الولايات المتحدة الاميركية أعلنت أنها مستعدة للاعتراف بالمنظمة اذا اعترفت المنظمة بدولة اسرائيل وقبلت المنظمة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧[١٥٧]. وحيث أن القانون الدولي يؤكد على ان يكون الاعتراف بالحكومات والدول تاما وغير معلق على شرط[١٥٨]، فان موقف الولايات المتحدة يبدو متعسفا وينقصه السند القانوني. والتناقض في موقف الولايات المتحدة يدعو الى السخرية، فحين اعترفت الولايات المتحدة باسرائيل لم تعلق اعترافها على أي شرط، علما بأنه في الوقت الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة باسرائيل، كانت هذه الأخيرة تحتل أراضي خصصت، بموجب قرار التقسيم، لاقامة دولة فلسطينية[١٥٩].

ان سلسلة القرارات الصادرة عن مختلف أجهزة هيئة الأمم المتحدة والخاصة بقضية فلسطين والمنظمة، تؤكد حقيقة أن المجتمع الدولي يعترف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني. وأهم هذه القرارات هو قرار مجلس الأمن الدولي الصادر سنة ١٩٧٥، والذي دعا المجلس فيه المنظمة للاشتراك في مداولاته كما لو كانت دولة عضواً[١٦٠]. وفي انتقاد لاذع لهذا القرار وصفه البروفسور ليوجروس بأنه باطل[١٦١]، وفي مجال تحليله لهذا القرار، قال البروفسور جروس أن القرار اخطأ من حيث اتباعه أصول الاجراءات ومن حيث مخالفته للدستور[١٦٢]. واسهب جروس، في تحليله، حيث قال أن مجلس الأمن في الماضي كان يوجه الدعوات الى الدول غير الأعضاء على أسس مختلفة وتحت أسماء كثيرة ولكن ليس على اساس المادة ٣٧ من الاصول المتبعة، حيث أن هذه المادة خاصة فقط بالدول الأعضاء. ثم أشار الى المواد ٣٠ و٣٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وخلص الى القول أن المنظمة «ليست عضوا وليست دولة غير عضو» في هيئة الأمم كما ان المنظمة نفسها «لا تدعي انها دولة أو حكومة لدولة»[١٦٣].

وردا على الاستاذ جروس، يمكن القول أنه طالما أن مجلس الأمن، في ممارساته السابقة، لم يتبع اسلوبا موحدا في دعوته للدول الأخرى، فان دعوته للمنظمة، على اسس جديدة، لا تبدو غريبة أو شاذة. بل يمكن القول ان المجلس استحدث سابقة هامة، وذلك استنادا الى توقعات المجتمع الدولي الذي يمنح الشعوب المطالبة بحق تقرير المصير وضعا متقدما في القانون الدولي. ان ميثاق هيئة الامم المتحدة لا يشتمل فقط على المادتين: ٣١ و٣٢ المتعلقتين بـ«الدول» الأعضاء في مجالات اجرائية، بل انه يشتمل على نصوص أساسية تتعلق بـ«الشعوب». ان اولى كلمات الميثاق هي: «نحن الشعوب»[١٦٤]. والمادة الأولى منه، الخاصة بأغراض هيئة الأمم المتحدة، لا تذكر كلمة حكومات أو دول، وانما تشير إلى «شعوب» و«أمم». والفصل الثاني عشر من الميثاق، والخاص بالاقاليم الخاضعة لنظام الوصاية الدولي، يعالج موضوع «الشعوب»، وقد نص صراحة على وجوب عدم تفسير أي نص في الفصل الثاني عشر منه يكون من شأنه «أن يغير بأي شكل حقوق أي من الدول أو الشعوب»[١٦٥].

ولا يستطيع الاستاذ جروس أن يتغاضى عن مطالبة المنظمة باقامة دولة أو تأسيس سلطتها كحكومة. فان المنظمة، من الناحية الواقعية والقانونية، هي وريث الهيئة العربية العليا، وفيما بعد، حكومة عموم فلسطين. يضاف الى ذلك أنه لا يوجد مؤتمر دولي تناول قضية الشرق الأوسط، او النزاع العربي – الاسرائيلي، دون أن يأخذ في الاعتبار موقف المنظمة ومطالب الشعب الفلسطيني في اقامة دولته. ان المنظمة تتحاشى – عن قصد – تسمية نفسها بحكومة(١٦٦). ومع ذلك، فانها تمارس سلطات حكومية واسعة لم تمارسها أي هيئة اقليمية من قبل.

يقول جروس ان دعوة مجلس الأمن للمنظمة كان يجب احباطها لأن ذلك كان «من ضمن صلاحيات، وفي الواقع، من مسؤولية الأعضاء الدائمين» الذي يقع عليهم عبء حماية المجلس من «وطأة الأغلبية المنتشرة في الجمعية العامة»(١٦٧). ان توقعات جروس قد منيت بالفشل، حيث يمكن القول ان عدم ممارسة الدول الأعضاء ذوي العضوية الدائمة في المجلس للحق الذي يدعي به جروس يعتبر مؤشرا على استحداث سابقة هامة ذات وزن قانوني مؤثر(١٦٨). ان هذه السابقة تعبر في الواقع عن موقف جديد مؤداه أن المجلس يدرك أن خدمة الأمن والسلم الدوليين تتطلب السماح للمنظمة بأن تمارس حقوقها بالوسائل السلمية وان تعيد المنظمة ثقتها بالهيئة الدولية.

القسم السادس: النتائج القانونية

ان محاولات تشكيل حكومة منفى فلسطينية قد جرت داخل المجموعات الفلسطينية وخارجها. والفريق الذي نادى بتأسيس مثل هذه الحكومة أيد وجهة نظره بالقول ان ذلك سوف يعزز من وضع المنظمة الدولي، وان بعض الدول التي لا ترى من المناسب أن تعترف بـ«المنظمة» تجد الأمر أسهل عليها لو شكلت المنظمة «حكومة» في المنفى(١٦٩). وحين سئل رئيس وزراء استراليا، مثلا، عن سبب عدم اعتراف حكومته بالمنظمة، أجاب بأن الاعتراف «من الأمور التي تمنح عادة للحكومات، ومنظمة التحرير لم تشكل الآن حكومة»(١٧٠).

أما وجهة النظر المعارضة، فان مسؤولي المنظمة يقولون أن تشكيل مثل هذه الحكومة يكون أجدى حين تقترب المنظمة من تحقيق اغراضها وتكون مسؤولية الحكومة آنئذ هي معالجة الأوضاع في الفترة الانتقالية. وتقول وجهة النظر هذه كذلك، ان حكومة في المنفى تثير اشكالات خاصة بالولاء المزدوج للفلسطينيين الذين يعيشون في دول شتى. يضاف الى ذلك أن تشكيل حكومة منفى قد يسبب احراجات معينة مع الدول المضيفة لهذه الحكومة. ويعلن مسؤولو المنظمة ان الوقت غير مناسب لاعلان مثل هذه الحكومة؛ حيث ان الفلسطينيين ما زالوا بعيدين عن تحقيق أهدافهم(١٧١).

قد يبدو ان اسم «حكومة» اكثر وجاهة من اسم «المنظمة» إلا ان المعيار الأهم هو عناصر القوة التي يستند اليها والسلطات التي تمارس. ان حكومة عموم فلسطين، كانت «حكومة» إلا انها، بالمقارنة مع «المنظمة»، مارست القليل من الصلاحيات الحكومية ولم

تستند الى عناصر فعالة في تدعيم سلطاتها على الفلسطينيين. لقد تمتعت حكومة عموم فلسطين باعترافات دولية إلا انها لم تنجح في تثبيت عنصر تمثيلها للشعب الفلسطيني على أي مستوى ذي أهمية. ان المنظمة تمارس سلطات حكومية من فرض الضرائب، وحق استرداد المجرمين، والحصول على قروض والدخول في اتفاقيات دولية والاشتراك في حروب ذات صفة دولية، وتكون طرفا في اتفاقيات وقف اطلاق النار وتتمتع بحصانات ديبلوماسية وبعضوية كاملة في العديد من الهيئات الدولية. ويمكن القول ان المنظمة لو شكلت نفسها كحكومة منفى، فانها سوف لا تكسب أكثر مما حصلت عليه إلا القليل.

ان الادعاء بأن بعض الدول تتردد في الاعتراف بالمنظمة لأنها منظمة وليست «حكومة» هو ادعاء غير مقبول. وهناك سوابق قانونية عديدة لدحض الادعاء. فحين اعلنت اللجنة الوطنية البولندية عن تأسيس نفسها سنة ١٩١٧، واعتبرت نفسها السلطة السياسية العليا لبولندا، بادرت فرنسا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الى الاعتراف بها(١٧٢). وحين تحولت اللجنة الى حكومة بولندا المؤقتة سنة ١٩١٩، تم الاعتراف بها ايضا من قبل الدول العشر الممثلة في مؤتمر باريس للسلام(١٧٣). كذلك اعترفت الدول الحليفة بلجنة فرنسا الحرة ابان الحرب العالمية الثانية(١٧٤). ان منظمة التحرير ليست أقل من اللجنة البولندية أو لجنة فرنسا الحرة. بل يمكن القول أن المنظمة حصلت على اعترافات أكثر ومارست صلاحيات أوسع.

ان وصف منظمة التحرير بأنها هيئة اقليمية يضفي عليها صفة شخص من أشخاص القانون الدولي. واذا كانت المنظمة تتمتع بوضع معين في القانون الدولي، فان هذا بالضرورة يستتبع ان تتمتع المنظمة بحقوق وتتحمل التزامات يرتبها القانون الدولي على أشخاصه. ان المنظمة، وهي تتمتع بهذا الوضع تكرس واقعاً يعني أنه لا أحد يستطيع مخاطبة الشعب الفلسطيني دون مخاطبة المنظمة، والذين يتجاهلون هذه الحقيقة يرتكبون أخطاء جسيمة. والدليل على ذلك ان جميع ما يسمى بالحلول السلمية للقضية الفلسطينية أو للنزاع العربي – الاسرائيلي، والتي تبحث دون اشراك المنظمة وأخذ مطالبها بعين الاعتبار، قد باءت بالفشل. والفشل الذي حاق باتفاقيات كامب ديفيد ليس آخر دليل على ذلك(١٧٥). وفي الوقت الذي تدرك فيه الدول المعنية هذه الحقيقة، يستطيع المجتمع الدولي أن يتطلع إلى اقامة سلام عادل في الشرق الأوسط.

المصادر:

1. Ambassador Daniel P. Moynihan, Permanent Representative of the United States to the United Nations. *Reprinted in* U.S. DEP'T OF STATE, SELECTED DOCUMENTS No. 4, at 66 (1976). This publication covers United States policy in the Middle East from November 1974 to February 1976. [Hereinafter cited as SELECTED DOCUMENTS.]

2. 30 U.N. SCOR, U.N. Doc. S/INF/31, at 7 (1975). The decision was adopted by

nine votes to three, with three abstentions, on Dec. 4, 1975. *Id.* The same decision was adopted in 1976 by 11 votes to 1 (the United States), with 3 abstentions. S/INF/32, at 1 (1976). When the Council convened on Mar. 19, 1978, to discuss Israel's invasion of southern Lebanon, the PLO was invited to participate, at the request of Kuwait. The United States representative objected to Kuwait's request and suggested that the question be put to a vote. The proposal of Kuwait was adopted by 10 votes to 1, with 4 abstentions. *See* U.N. CHRONICLE, Apr. 1978, at 6.

3. The PLO attended the nonaligned nations conference and the Conference of the Muslim States as a full member. It attends, in the capacity of observer, all conferences held under the auspices of the United Nations, from the Law of the Sea Conference to the Geneva Conference concerning International Armed Conflicts. *See* G.A.Res. 3237, 29 U.N. GAOR, Supp. (No. 31)4, U.N. Doc. A/L. 742and Add. 1 (1974).

4. G.A.Res. 3210, 29 U.N. GAOR, Supp. (No. 31) 3, U.N. Doc. A/L. 736 and Add. 1, 2 (1974). The vote was 105 to 4, with 20 abstentions. Voting against the resolution were Bolivia, the Dominican Republic, Israel, and the United States. *See* 28 Y.B.U.N. 226 (1974). *See also* G.A. Res. 3236, 29 U.N. GAOR, Supp. (No. 31)4, U.N. Doc. A/L. 741 and Add. 1 (1974), whereby, among other things, the Secretary-General was requested to establish contacts with the PLO on all matters concerning the question of Palestine; and G.A.Res. 3237, note 3 supra.

5. The official text (in Arabic) was released by the PLO Political Department in Oct. 1974. The resolutions adopted by the Rabat Summit were published in Al-Siyasah (Kuwait), Dec. 5, 1977, at 19, cols. 1-8. *See also* Middle East Economic Survey, Nov. 1, 1974, at 2.

6. D. BOWETT, THE LAW OF INSTITUTIONS 273 *passim* (1963).

7. Ginsburgs, *"Wars of Liberation" and the Modern Law of Nations - The Soviet Thesis*, in THE SOVIET IMPACT ON INTERNATIONAL LAW 66 (G. Ginsburgs ed. 1964).

8. *See* Van Bach, *International War Crimes Tribunal (Decision of the First Session held in Stockholm from April 30 to May 10, 1967)*, in JURIDICAL SCIENCE INSTITUTE (DEMOCRATIC REPUBLIC OF VIET NAM), U.S. WAR CRIMES IN VIET NAM 273, 297 (undated).

9. *Id.* at 298.

10. McDougal, Lasswell & Reisman, *The World Constitutive Process of Authoritative Decision*, 19 J. LEGAL EDUC. 253,261 (1967) [hereinafter cited as McDougal *et al*]. The second part of this article appeared at 19 J. LEGAL EDUC. 403 (1967). *See also* Lasswell & McDougal, *Criteria for a Theory About Law*, 44 S. CAL. L. REV. 362 (1971); Mayo & Jones, *Legal-Policy Decision Process: Alternative Thinking and the Predictive Function*, 33 GEO. WASH. L. REV. 318 (1964); and McDougal, *International Law, Power and Policy: A Contemporary Conception*, 82 RECUEIL DES COURS 137 (1953).

11. McDougal *et al.*, *supra* note 10, at 263-67.

12. A. ROVINE, DIGEST OF UNITED STATES PRACTICE IN INTERNATIONAL LAW - 1973, at 17, 59, 67 (1974).

13. McDougal *et al.*, *supra* note 10, at 263.

14. *Id.*

15. *Id.* at 255.

16. *Id.*

17. *Id.* at 270-71.

18. *Id.* at 267.

19. An example of Private Associations seeking values other than power are the multinational corporations, which are primarily concerned with the value of wealth.

20. In most of their writings, McDougal and Lasswell, as well as other scholars who adhere to this school of jurisprudence, emphasize the "world public order" as the desired value sought to be maximized by using the instrument of law. *See, e.g.*, M. McDOUGAL & ASSOCIATES, STUDIES IN WORLD PUBLIC ORDER (1960); M. McDOUGAL & F. FELICIANO, LAW AND MINIMUM WORLD PUBLIC ORDER (1961); M. McDOUGAL, H. LASSWELL, & J. MILLER, THE INTERPRETATION OF AGREEMENTS AND WORLD PUBLIC ORDER (1967); and *Dedications to Professor Myres McDougal*, 1 DEN. J. INT'L L. & POL'Y 1 (1971).

21. McDougal *et al.*, *supra* note 10, at 263.

22. As to the "scope of authority," especially with regard to the right of using force, it will be dealt with in a forthcoming continuation of this study, tentatively entitled *The Palestine Liberation Organization's Claim to the Use of Force.*

23. *Mallison, The Legal Problems Concerning the Juridical Status and Political Activities of the Zionist Organization/Jewish Agency: A Study in International and United States Law*, 9 WM. & MARY L. REV. 556, 565 (1968); RESTATEMENT (SECOND) OF THE FOREIGN RELATIONS LAW OF THE UNITED STATES § 5 (a) (1965).

24. In Godman v. Winterton, [1919-1920] Ann. Dig. 205, 206-07 (C.A.), it was held that the Inter-Governmental Committee for Refugees could not be sued on the ground that it was "a committee of representatives of sovereign States," and any suit filed against it would be "an action against sovereign States." In International Refugee Organization v. Republic S.S. Corp., 18 I.L.R. 447, 449 189 F.2d 858 (4th Cir. 1951), the court said that a "suit by an international organization is a suit by the United States as well as by the other nations which are parties to the organization."

25. Mallison, *supra* note 23, at 565. However, a single state can create a "juristic body" under its municipal law.

26. Vigoureux v. Comité des Obligataires Danube-Save-Adriatique, 18 I.L.R. 1, 2 (Tribunal Civil de la Seine, France 1951).

27. U.N. CHARTER art. 1, paras. 1, 2, 3.

28. Myers, *Liquidation of League of Nations Functions, 42 AM. J. INT'L L. 320 (1948).*

29. Corbett, *What Is the League of Nations?*, 5 BRIT. Y.B. INT'L L. 119, 142-43 (1924). The same conclusion was reached by the International Court of Justice in the *Reparation* Advisory Opinion, *infra* note 32, at 185.

30. Constitution of the Food and Agriculture Organization of the United Nations, Oct. 16, 1948, 60 State. 1886, T.I.A.S. No. 1554.

31. Constitution of the International Labour Organisation, June 28, 1919, 49 Stat. 2713, T.S. No. 874.

32. [1949] I.C.J. 174.

33. *Id.* at 178.

34. *Id.*

35. *Id.* at 179-80.

36. This is evident in all movements launched against incumbent governments, such as the United States Revolution and Civil War, and the Cuban, Algerian, Vietnamese, and Iranian Revolutions.

37. The Tinoco Claims Arbitration (Great Britain v. Costa Rica 1923), 1 R. Int'L Arb. Awards 375 (1948).

38. On the rights and duties of neutral states towards belligerents, *see* the Hague Conventions of Oct. 18, 1907, 36 Stat. 2310.

39. Both instances have juridical consequences for legal principles concerning the law relating to neutrality and belligerency. *See e.g.*, United States Military Assistance Command, Vietnam, Directive No. 381-46 and Annex, Dec. 27, 1967, concerning the screening of detainees; and Abi-Saab, *Wars of National Liberation and the Laws of War*, 3 ANNALS INT'L STUD. 93, 102-116(1972).

40. Brown, *Sovereignty in Exile*, 35 AM. J. INT'L L. 666, 667 (1941).

41. *Id.* at 666.

42. 2 U.S. DEP'T OF STATE, FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES— 1942, at 502 (1962).

43. INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS, COURSE OF FIVE LESSONS ON THE GENEVA CONVENTIONS 65 (H. Coursier & J. Pictet eds. 1962).

44. Art. 4, para. A(3), Aug. 12, 1949, 6 U.S.T. 3316, T.I.A.S. No. 3364, 75 U.N.T.S. 135.

45. Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), adopted by consensus on June 8, 1977, by the Diplomatic Conference on Reaffirmation and Development of International Humanitarian Law Applicable in Armed Conflicts. Text at 72 AM. J. INT'L L. 457 (1978).

46. *Id.* art. 43, para. 1. *See also* Mallison & Mallison, The Juridical Status of Privileged Combatants under the Geneva Protocol of 1977 Concerning International Conflicts (unpublished and undated study): "The comprehensive word 'authority' refers to nongovernmental public bodies". The writer wishes to thank the Mallisons for making their valuable study available to him.

47. Geneva Protocol, art. 1, para. 4.

48. Lauterpacht, *The Subjects of the Law of Nations*, 63LAWQ. REV. 438, 444-45 (1947); Abi-Saab, supra note 39, at 107 passim.

49. Fraleigh, *The Algerian Revolution as a Case Study in International Law*, in THE INTERNATIONAL LAW OF CIVIL WAR 179, 213 (R. Falk ed. 1971).

50. M. BEDJAOURI, LAW AND THE ALGERIAN REVOLUTION 110-38 (1961). *See also* the Note sent by the Algerian Provisional Government to other states. *Id.* at 15.

51. *Id.* at 181-85. *See also* Fraleigh, *supra* note 49, at 238.

52. M. BEDJAOURI, *supra* note 50, at 54.

53. F. OKOYE, INTERNATIONAL LAW AND THE NEW AFRICAN STATES 101 (1972).

54. U.S. DEP'T OF STATE, BACKGROUND NOTES: NORTH VIET-NAM 7-8 and supplemental note listing the countries that recognized the Provisional Government (1971).

55. Meyrowitz, *The Law of War in the Vietnam Conflict*, in 2 THE VIETNAM WAR AND INTERNATIONAL LAW 516, 534 n.40 (R. Falk ed. 1969).

56. 68 DEP'T STATE BULL. 169, 171 (1973).

57. *See, e.g.*, R.A. Res. 2918, 27 U.N. GAOR, Supp. (No. 30) 75, U.N. Doc. A/8889 (1972).

58. Text *reprinted in* REV. INT'L COMM'N JURISTS, Mar. 1969, at 50. *See also* G.A. Res. 2444, 23 U.N. GAOR, Supp. (No. 18) 50, U.N. Doc. A/7433 (1968), and the analysis in Mallison & Mallison, *supra* note 46, at 4-5.

59. Agreement Granting Independence of Portuguese Guinea (Guinea-Bissau and the Cape Verde Islands), Aug. 26, 1974, African Party for the Independence of Ginea - Portugal, 13 INT'L LEGAL MATERIALS 1244 (1974).

60. Agreement Concerning the Self-Determination and Independence of Mozambique, Sept. 7, 1974, Mozambique Liberation Front - Portugal, 13 INT'L LEGAL MATERIALS 1467 (1974).

61. Agreement Concerning the Self-Determination and Independence of São Tomé and Principe, Nov. 26, 1974, Portugal - Liberation Movement of São Tomé and Principe, 14 INT'L LEGAL MATERIALS 39 (1975).

62. To the writer's knowledge, the agreement between Portugal and Angola was not made public; however its content is known to be nearly identical to those

involving Guinea-Bissau, Mozambique, and São Tome and Principle.

63. *Supra* note 60, at 1470.

64. *See* Mallison, *supra* note 23, at 566-69.

65. Letter of Nov. 2, 1917, from Lord Arthur James Balfour to Lord Rothschild, in PALESTINE ROYAL COMMISSION, REPORT PRESENTED BY THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES TO PARLIAMENT BY COMMAND OF HIS MAJESTY, CMD. NO. 5479, at 22 (1937) [REPORT hereinafter cited as CMD. No. 5479].

66. *See* Mallison, *supra* note 23, at 566-69.

67. The Mandate for Palestine Confirmed by the Council of the League of Nations on July 24, 1922, *reprinted in* Report to the General Assembly of the United Nations Special Committee on Palestine, Vol. II, U.N. Doc. A/364 Add. 1 (1947) [hereinafter cited as Manadate for Palestine].

68. *Id.* art. 4.

69. [1924] P.C.I.J., ser. A, No. 2; [1925] P.C.I.J., ser. A, No. 5; [1927] P.C.I.J., ser. A, No. 11. For an analysis of these cases, *see* Mallison, *supra* note 23, at 572-74

70. [1924] P.C.I.J., ser. A, No. 2, at 21.

71. THE JEWISH AGENCY FOR PALESTINE, BOOK OF DOCUMENTS SUBMITTED TO THE GENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS RELATING TO THE ESTABLISHMENT OF THE NATIONAL HOME FOR THE JEWISH PEOPLE 69 (1947); THE ANGLO-AMERICAN COMMITTEE OF INQUIRY, REPORT TO THE UNITED STATES GOVERNMENT AND HIS MAJESTY'S GOVERNMENT IN THE UNITED KINGDOM 20 (1946).

72. Note 67 *supra*.

73. INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES, THE ARAB PALESTINE RESISTANCE DOCUMENTS, 1918-1939, at 16 (1968) [hereinafter cited as PALESTINE DOCUMENTS]. *See also* R. GABBAY, A POLITICAL STUDY OF THE ARAB-JEWISH CONFLICT: THE ARAB REFUGEE PPROBLEM 18-19 (1959).

74. CMD. No. 5479, *supra* note 65, at 181.

75. *Id.* at 183.

76. *See PALESTINE DOCUMENTS*, *supra* note 73, at 78, 81. *See also* ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, GREAT BRITAIN AND PALESTINE, 1915-1939, at 37 (1939).

77. *Id.* at 59, 60.

78. 1 A SURVEY OF PALESTINE 24 (2 vols. Gov't Print. Jerusalem 1946).

79. F. KHOURI, THE ARAB-ISRAELI DILEMMA 24 (1969).

80. CMD. No. 5479, *supra* note 65, at 96.

81. *Id.* at 98; J. HUREWITZ, THE STRUGGLE FOR PALESTINE 67-68 (1968).

82. *See generally* J. MARLOWE, REBELLION IN PALESTINE (1946); and N. BARBOUR, NISI DOMINUS (1946).

83. CMD. No. 5479, supra note 65, at 97, 102, 103.

84. See the text of the Palestine submission in PALESTINE DOCUMENTS, *supra* note 73, at 646. *See also* J. HUREWITZ, *supra* note 81, at 95-96, 98-99.

85. *Id.* at 271-72.

86. *See* 1 Y.B. U.N. 284 (1947); F. KHOURI, *supra* note 79, at 45-46.

87. 1 Y.B. U.N. 288 passim (1947).

88. G.A. Res. 105, U.N. Doc. A/310, at 6 (1947); 1 Y.B. U.N. 286 (1947).

89. S/714, 3 U.N. SCOR (277th mtg.) 35 (1948); *see also* S/723, 3 U.N. SCOR (284th mtg.) 41 (1948).

90. CMD. No. 5479, *supra* note 65, at 100, 102, 103.

91. *Id.*; F. KHOURI, *supra* note 79, at 25.

92. F. KHOURI, *supra* note 79, at 26, 31-32, 36-37.

93. *Id.* at 45-46.

94. 2 THE ARAB STATES AND THE ARAB LEAGUE: A DOCUMENTARY RECORD 161-62 (M. Khalil ed. 1962) [hereinafter cited as M. Khalil].

95. *Id.* at 162.

96. G.A. Res. 181 (Resolution Concerning the Future Government of Palestine), U.N. Doc. A/519, at 131-32 (1948).

97. M. Khalil, *supra* note 94, at 579.

98. For summary information, *See* SELECTED DOCUMENTS, *supra* note 1, at 60-62; Hamid, *What Is the PLO?*, J. PALESTINE STUD., vol. IV, no. 4, at 90 (1975); F. EPP, THE PALESTINE: PORTRAIT OF A PEOPLE IN CONFLICT (1976).

99. At the Arab Summit held at Algiers in Nov. 1973, Jordan's Prime Minister, Bahjat Talhouni, expressed the official rejection of the PLO claim to represent the Palestinian people. 22 ARAB REPORT & RECORD 554 (1973). Jordan's position was changed positively at the Arab Summit held at Rabat in 1974.

100. The text was published in Al-Watan (Kuwait), Dec. 13, 1978, at 1, cols. 3-6.

101. At a press conference held in Abu Dhabi, Mr. Yassir Arafat claimed that 103 states had recognized the PLO. Al-Ittihad (Israel), Mar. 22, 1974, at 3, cols. 5-6.

102. Release by the Director General of Lebanon's Council of Ministers, Record No. 42.Nov. 26, 1964. Prior to this, a lawsuit had been filed by the Attorney General of Lebanon against Dr. Anis Sayegh because of the latter's book, THE HASHEMITES. The Lebanese Government considered the book as damaging to the Lebanese-Jordanian relationship. The suit was abandoned when Dr. Sayegh became the Director General of the PLO Research Center and obtained diplomatic status.

103. From a statement made by a PLO spokesman on Aug. 23, 1965. *See* 2 PALESTINE RESEARCH CENTER, PALESTINE DIARIES 87 (1965) [hereinafter cited as PALESTINE DIARIES]. The Minister of Foreign Affairs of the Provisional Government of South Vietnam also extended similar recognition to the PLO as the only legitimate representative of the Palestinian people. *See* Falastine Al-Thawra, the official newspaper of the PLO, Mar. 28, 1973, at 4.

104. Statement by Jordan's Minister of Foreign Affairs, Dec. 6, 1965. PALESTINE DIARIES, *supra* note 103, at 247.

105. *Id.* at 203.

106. Press release by WAFA (the PLO news agency), Jan. 10, 1975. *See also* WAFA press release of Jan. 13, 1975, and Al-Nahar (Beirut), Dec. 11, 1975, at 1, cols. 1-2.

107. MINISTRY OF NATIONAL GUIDANCE (EGYPT), DOCUMENTS AND PAPERS ON PALESTINE, PART II, at 1283 (undated). It should be noted that the Summit did not "establish" or "onstitute" the PLO as is generally misunderstood.

108. 22 ARAB REPORT & RECORD 554-55 (1973). Official text released by PLO Political Department Nov. 26-28, 1973.

109. G.A. Res. 3210, note 4 *supra*. For a Zionist analysis of General Asseembly Resolutions 3210, 3236, and 3237 of 1974, *see* Stone, *Palestinian Resolution: Zenith Nadir of the General Assembly*, 8 N.Y.U. J. INT'L L. & POL. 1 (1975).

110. Note 4 *supra*.

111. G.A. Res. 3375, 30 U.N. GAOR, Supp. (No. 34) 3, U.N. Doc. A/L. 768/Rev. 1 and Rev. 1/Add. 1 (1975). The vote was 101 in favor, 8 opposed, with 25 abstentions. 29 Y.B. U.N. 247 (1975).

112. Note 2 *supra*.

113. Agreement establishing the Arab Bank for Economic Development in Africa, art. 3, para. 1, Feb. 18, 1974 (English text released by principal office of the Bank, at Khartoum, Sudan).

114. *Id.* at 24.

115. Articles of Agreement of the Arab Monetary Fund, art. 4(a) official English text, Nov. 1977).

116. Agreement Establishing the Arab Fund for Economic and Social Development, May 16, 1968 (English text released by Head Office of the Fund, at Kuwait).

117. *See* the record of the Fifth Meeting of the Board of Governors of the Arab Fund for Economic and Social Development, held at Rabat, Apr. 28-29, 1976, at 66. *See also* the statement of Dr. Walid Qamhawi, Chairman of the Palestine National Fund, at that meeting. *Id.* at 52.

118. *Id.* at 67.

119. Second Annual Report of the Islamic Development Bank, Dec. 10, 1977, Annex III.

120. *Id.*, Annexes IV, V and VI. The PLO's equity in the share capital of this Bank is equal to the equities of 14 member states. *Id.*, Annex IV.

121. Document No. D3462/S. 66/M.2-9/9/1976, released by the Secretariat of the League of Arab States. *See also* Al-Ra'y Al-Aam (Kuwait), Sept. 10, 1976, at 13, col. 5.

122. *See* U.N. CHARTER arts. 52-54, on regional arrangements.

123. Note 22 *supra.*

124. The unofficial text was published in Al-Nahar (Beirut), Apr. 20, 1970, at 1, cols. 7-8.

125. The unofficial text as published in Fateh, Sept, 30, 1970, at 2; *see also* N.Y. Times, Sept. 28, 1970, at 1, col. 7.

126. the unofficial text was publisheds in Fateh, Oct. 20, 1970; *see also* N.Y. Times, Oct. 15, 1970, at 3, col. 1.

127. Note 100 *supra.*

128. Maariv (Israel), Mar. 15, 1978, quoted an Israel Army spokesman as saying that the invasion was aimed at uprooting Fatah and the PLO from their bases in southern Lebanon. He added that his army did not intend to engage the Lebanese Army or the Arab Deterrence Forces. Davar (Israel), Mar. 16, 1978, quoted Israel's Minister of Defense as saying that the military operation was aimed at the "terrorists" bases. Yediot Aharonot (Israel), Mar. 16, 1978, quoted the official Israeli Government statement as saying that the purpose of the war was to prevent Fatah, the leading element in the PLO, from launching attacks against Israel. (All translations from Hebrew into Arabic were made by and appeared in BULL. INST. FOR PALESTINE STUD., vol. VIII, no. 4 at 185 *passim* (1978). *See also* the statement of Ambassador Chaim Herzog, Permanent Representative of Israel to the United Nations, summarized in U.N. CHRONICLE, May 1978, at 9.

129. Security Council Res. 425. For text, *see* U.N. CHRONICLE, Apr. 1978, at 22.

130. *Id.*

131. Jerusalem Post, Mar, 31, 1978, at 1, cols. 1-4.

132. U.N. CHRONICLE, Apr. 1978, at 13.

133. Art. 162 This provision is also applicable to unlawful seizure of a person, train or vessel belonging to a foreign state. However, the Arab Civil Aviation Council unanimously approved a draft resolution, submitted by the PLO delegation, by which it regarded that El-Al Israel Airlines is a military institution and that all its pilots are military reserve officers. *See* the statement released by the PLO Political Department, Dec. 5-14, 1974.

134. N.Y. Times, Dec. 21, 1973, at 14, col. 1.

135. N.Y. Times, Jan. 26, 1975, at 1, col. 7.

136. Most of the cited documents concerning the tax decrees were provided by Dr. Walid Qamhawi, Chairman of the Palestine National Fund, to whom the auther wishes to express his appreciation. All these decrees are in Arabic; the Enlish translations were made by the author.

137. Decree No. 880 of the Syrian Cabinet, Dec. 24, 1964.

138. Circular No. 10 (1964); Circular No. 1 (1965); Circular No. 19 (1972).

139. Cabinet decision of Jan. 25, 1970; Law of June 13, 1970.

140. Amiri Decree No. 48 of the Ruler of Abu Dhabi, Dec. 10, 1968; Federal Law No. 13 of the United Arab Emirates (1973).

141. Decree No. 102 (1964).

142. Note 67 *supra.*

143. See the text accompanying notes 23-35.

144. See the text accompanying notes 36-63.

145. See the text accompanying notes 98-141.

146. The ensuing text is based on F. Epp and Hamid, *supra* note 98.

147. The three Codes were compiled by the PLO Information Department. They superceded all previous legislation passed by Fatah in 1976 and 1978. That legislation had been prepared by Brig. Gen. Mohammed Tawfiq Al-Rousan.

148. *See* the statement of Mr. Bassam Abu Sharif, PFLP spokesman, in Al-Qabas (Kuwait), Jan. 30, 1979, at 15, cols. 1-4.

149. Pertinent material from the Israeli press appears in J. PALESTINE STUD., vol. VII, no. 2, at 132-36 (1978).

150. The following dialogue between Rep. Lee H. Hamilton, Chairman of the House Subcommittee on Europe and the Middle East, and Mr. Harold H. Saunders, Assistant Secratary of State, took place on June 12, 1978, and appears in *Review of Developments in the Middle East, 1978; Hearings before the Subcomm. on Europe and the Middle East of the House Comm. on International Relations,* 95th Cong., 2d Sess. 27-28 (1978):

Mr. HAMILTON. You have most of the mayors on the West Bank running under the banner of the PLO in the local elections, 20 out of 22 were pro-PLO.

Mr. SAUNDERS. A number of them ran on platforms supported by the PLO. One way or another, support of the PLO was indicated.

...

Mr. HAMILTON. What I am looking for is what kind of a political force is there to represent the Palestinians other than the PLO? Is there anything emerging at all or happening in that area?

Mr. SAUNDERS. There is nothing happening now, but if you move down the course that we are talking about and can bring forward some authority to represent those million Palestinians, then presumably that would become, anyway, a new element on the scene...

151. *See, e.g.,* the text accompanying notes 1 and 163.

152. *See generally* V. GIAP, PEOPLE'S WAR, PEOPLE'S ARMY: THE VIET-CONG INSURRECTION MANUAL FOR UNDERDEVELOPED COUNTRIES (1968).

153. For an excellent analysis, *see* A. MCNAIR, LEGAL EFFECTS OF WAR 355-83 (3d ed. 1948).

154. *See* the text accompanying notes 121.

155. All bilateral and multilateral meetings aimed at solving the civil war in Lebanon included the participation of PLO officials. Among these were the Riyadh and the Beit Al-Din meetings. Palestinians strongly adhere to the Cairo Agreement. *See* the text accompanying note 124.

156. Note 101 *supra.*

157. SELECTED DOCUMENTS, *supra* note 1, at 57-58, 70. Security Council Res. 242, 22 U.N. SCOR, U.N. Doc. S/INF/22/Rev. 2, at 8-9 (1967).

158. 1 G. HACKWORTH, DIGEST OF INTERNATIONAL LAW 192 (1940): "The United States has not, strictly speaking, accorded conditional recognition to any state in the period since 1906".

159. *See* J. KIMCHE & D. KIMCHE, A CLASH OF DESTINIES: THE ARAB-JEWISH WAR AND THE FOUNDING OF THE STATE OF ISRAEL 92, 117, 130 (1960). Jaffa and Acre and its hinterland were invaded and occupied by Jewish Agency forces before May 14, 1948. These areas were earmarked for the "Arab State" in G.A. Res. 181, note 96 *supra. See also* THE ORIGINS AND EVOLUTION OF THE PALESTINE PROBLEM, PART II, 1947 - 1977 U.N. Doc. ST/SG/SER.F/1, at 45-47 (1978).

160. Note 2 *supra.*

161. Gross, *Voting in the Security Council and the PLO*, 70 AM. J. INT'L L. 470, 479 (1976).

162. *Id.* at 477.

163. *Id.* at 478-79.

164. U.N. CHARTER preamble.

165. *Id.* rt. 80 (emphasis added).

166. *See* the text accompanying note 172 infra.

167. Gross, *supra* note 161, at 479.

168. "Law is more usefully thought of as the conjunction of patterns of authority and patterns of control. Authority refers to expectations that an action is consistent with community beliefs about permissible decisions, decision-makers, and procedures... [C]ontrol refers to the degree to which community practices actually conform to expectations of authority or are sanctioned for deviation". LAW AND THE INDO-CHINA WAR 12 (J. Moore ed. 1972).

169. President Mohammed Anwar El-Sadat of Egypt urged the PLO to form a provisional government in a speech on Sept. 28, 1972. *See* Al-Ahram (Egypt), Sept. 29, 1972, at 5, col. 1.

170. *See* Al-Hadaf (Kuwait weekly), Mar. 20, 1975, at 6, cols. 1.4.

171. *See* Bilal Al-Hassan, in Al-Balagh, Oct. 9, 1972, at 24-27; Khalid Al-Hassan, in Al-Watan (Kuwait), Jan. 5, 1979, at 12, cols. 1-5; Yassir Arafat, in Al-Nahar Al-Arabi wa Al-Dawli (Paris), Jan. 29, 1979, at 5, col. 2; and Abu Sharif, in Al-Qabas (Kuwait), Jan. 30, 1979, at 15, cols. 1-4.

172. By way of example, the then United States Secretary of State, Robert Lansing, addressed the following letter to the President of the Committree: "[T]his Government experiences a feeling of genuine satisfaction in being able to comply with your request by recognizing the Polish Army, under the supreme political authority of the Polish National Committee." H. BRIGGS, THE LAW OF NATIONS 103 (2d ed. 1952).

173. *Id.* at 104.

174. *See* the text accompanying note 42.

175. The two accords, A Framework for Peace in the Middle East, and Framework for the Conclusion of a Peace Treaty, were signed by President Sadat of Egypt and Prime Minister Begin of Israel, and witnessed by President Carter, on Sept. 17, 1978. For texts, *see* U.S. DEP'T OF STATE, PUB. NO. 8954, THE CAMP DAVID SUMMIT 6, 10 (1978); and 17 INT'L LEGAL MATERIALS 1463, 1466, 1470 (1978). Both accords ignored the PLO but suggested a Palestinian self-rule autonomy to be created in the West Bank and Gaza, without the PLO. American , Egyptian, and Israeli efforts have been frustrated by Palestinians who insist that the PLO is their sole and legitimate representative.

عبدالعزيز قباني

الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب في ضوء القانون الدولي العام

يتناول موضوعنا بالمعالجة، على ضوء القانون الدولي العام، اعتداءات اسرائيل على أرض جنوب لبنان ومياهه، المتمثلة بالقضم والمصادرة، بصورة أساسية، وبقتل انسانه وتهجيره، وافراغه من مضمونه القومي والوطني برده إلى الفئوية الطائفية بصورة تبعية، ولكنها أساسية هي أيضاً ومباشرة. وموضوعات القانون الدولي العام هي قانونية وسياسية في آن؛ ومن هنا، فالمعالجة تتناول:

١ – خصوصية الدولة اللبنانية وأيديولوجيتها.
٢ – خصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها.
٣ – المقارنة بين الخصوصيتين.
٤ – القانون الدولي العام: تعريفه وأحكامه.
٥ – النتائج السياسية المترتبة على ذلك.

١ - خصوصية الدولة اللبنانية وأيديولوجيتها

بدأت مشكلة جنوب لبنان حين بدأت قضية لبنان. من هنا، فالجنوب ليس قضية قائمة بذاتها بمفهوم الوطن، بل هو مشكلة متفرعة عن قضية، هو جزء من كل، والكل هو قضية لبنان الطائفي، أو طائفية لبنان.

وطائفية لبنان واللبنانيين، بدأت تنمو في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الكبير؛ وذلك حين بدأ الصراع المذهبي الطائفي السياسي بين الدروز والموارنة يطل برأسه نتيجة حكم الأمير بشير الفئوي وتدخلات السلطنة العثمانية والدول الأجنبية. فقد تحالف الأمير مع

مادة هذه الدراسة هي المحاضرة التي ألقاها المحامي عبدالعزيز قباني في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في بيروت، وستصدر، مع مواد أخرى، في كتاب ينشره المجلس قريباً.

ابراهيم باشا، فاستعان هذا الأخير بالموارنة ضد القيادات الدرزية، مما أجج المشاعر الطائفية وزاد التوتر، ولا سيما بعد نفي الأمير بشير وتعيين بشير القاسم أميراً على لبنان.

وقد تكرست الطائفية السياسية، رسمياً، نتيجة لمذبحة ١٨٤٠ التي حدثت بين الدروز والموارنة، وأدّت إلى قيام نظام القائمقاميتين: هذا النظام الذي، بدلاً من أن يطفىء جذوة الطائفية في الصدور بقيام نظامين طائفيين مستقلين أو كونفدراليين بمصطلح اليوم، أجّجها وسعّرها بحيث نشبت الفتن الطائفية بين القائمقاميتين زهاء عشرين سنة، بدعوى تحرير الأقلية في القائمقامية الأخرى، ثم انتهت هذه الفتن إلى مذبحة ١٨٦٠.

ونتيجة لهذه المذبحة، تدخلت الدول الكبرى حينذاك وقدمت مشروع نظام سياسي جديد عرف ببروتوكول لبنان أو بالمتصرفية، وهو يتألف من سبع عشرة مادة، وقد رسّخ هذا النظام تكريس الطائفية السياسية في لبنان في النصوص، بأن جعلها أساس الحكم والادارة والقضاء، وقلص حدود لبنان، بأن سلخ عنه اقليم وادي التيم وبيروت وصيدا وطرابلس والبقاع وعكار، وفتح الباب رحباً أمام المدارس التبشيرية، فزادت هذه بدورها ترسيخ الطائفية في النفوس بالتثقيف الطائفي. وقد استمر هذا النظام حتى الحرب العالمية الاولى، حيث ألغاه العثمانيون.

وفي ظل هذا النظام الطائفي، أخذت بذور التمييز الطائفي بين اللبنانيين ومناطقهم تجد تربتها الخصبة، وبدأت الامتيازات تتكون في رحم المطامع والمطامح، وبدأت قضية لبنان تأخذ أبعادها.

وبالاستناد إلى هذه الاسس القانونية والخلفيات التثقيفية الممزوجة بالأطماع التوسعية والمنافية لمفهوم بناء الوطن، راحت تتكون الأيديولوجية المارونية:

«في ظل الادارة وارتكازاً إلى مصالح فرنسا وتركيز مؤسساتها التعلمية والثقافية، وتدخل قناصلها في كل صغيرة وكبيرة، نمت حركة سياسية مارونية وبأشكال تنظيمية مختلفة: لجان، اتحادات، عرائض إلى السفارات ووزارات الخارجية الاوروبية. فمنذ ذلك الحين، نلاحظ أن مشروعاً سياسياً بدأ يتكون لهذه الحركة قوامه التنظير للبنان – الوطن ورفع مطالب توسعية معينة وكتابة تاريخ يتلائم مع هذا المشروع. وكان هذا بالذات تعبيراً عن صعود طبقة جديدة مارونية من اصول جبلية (مقاطعجية وفلاحين) جمعت ثروتها من مصادر مختلفة: الهجرة، التجارة، الزراعة المرتبطة بالتسويق الخارجي، وفي أغلب الأحيان من هذه المصادر مجتمعة»[١].

وكانت هذه الطبقة وأيديولوجيتها وراء مطالبة فرنسا باستقلال لبنان واعادة الأجزاء التي سلخت عنه إليه، وقد حصل ذلك بتاريخ أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ حين أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير؛ فعندها «اتسعت المساحة [مساحة المتصرفية] من ٣٥٠٠كلم٢، إلى ١٠٤٠٠ كلم٢ وزاد عدد السكان من نحو ٤١٤ ألف نسمة إلى نحو ٦٢٨ ألف نسمة، وأصبحت بيروت عاصمة لبنان، وكسب لبنان السهول في عكار والبقاع والجنوب فلم يعد عرضة للمجاعة كما حدث خلال الحرب، وأصبحت له مرافىء مهمة في

بيروت وطرابلس وصيدا ومراكز أثرية كصور وبعلبك، فزادت قيمة لبنان السياسية في العالم نتيجة زيادة ثروته الاقتصادية[٢]».

ثم زادت تلك الطبقة المارونية، خلال الانتداب، قوة وزادت أيديولوجيتها وضوحاً في الأهداف ووعياً بالوسائل، وما أن أعلن الاستقلال في سنة ١٩٤٣ حتى استلمت تلك الطبقة الدولة اللبنانية ومؤسساتها وهيمنت عليها بأيديولوجيتها الوحيدة، وحرّمت على أي أيديولوجية أخرى منافستها والتناوب معها على السلطة والحكم، وراحت تديرها بعقلية المنتدب ومن خلال نظرته، فعاملت الأجزاء التي ضمت إلى المتصرفية، ولا سيما الجنوب، معاملة المستعمرات وليس معاملة الجزء من الوطن، وذلك انطلاقاً من مفهوم التمييز والامتيازات واستغلال التخلف والخوف من التنمية والنهوض.

من هنا، كانت قضية لبنان وكانت مشكلة الجنوب ومشكلة سائر المناطق اللبنانية، وكانت خصوصية السلطة والحكم في الدولة اللبنانية، وهي خصوصية طائفية دكتاتورية فاشية استغلالية.

وهنا، وقبل أن أنهي هذا القسم المتعلق بخصوصية الدولة اللبنانية، ينبغي أن اشير إلى أنه على أثر كل مذبحة حدثت في لبنان، منذ سنة ١٨٤٠، كان يطرأ على حدوده الجغرافية تقليص وعلى نظامه السياسي تغيير، فهل يطرأ على حدوده الحالية ما يقلصها وعلى نظامه السياسي ما يبدّله نتيجة لهذه المذبحة التي لا تزال تعانيها؟

٢ - خصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها

أما خصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها، فينبغي البحث عنها، كخصوصية دينية تعززها وتدعمها أيديولوجية طائفية عنصرية، في التوراة؛ فهي المصدر السند لخصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها، ولا يمكن فهم فكر اسرائيل وتفسير ممارساتها وعدوانها ونواياها إلا بالرجوع إلى مصادرها الدينية، أي إلى التوراة خاصة، باعتبار اسرائيل دولة يهودية، أي دولة دينية، تقوم هي أيضاً على التمييز والامتيازات والضمانات.

لقد جاء في التوراة، في الاصحاح السابع: «أذا أدخلك الرب الهك الأرض [فلسطين] التي أنت صائر إليها لترثها، استأصل امما كثيرة من أمام وجهك: الحثيين والجرمانيين والاموريين والكنعانيين والفرزيين والحوبيين واليبوسيين، سبع امم أعظم وأكثر منك وأسلمهم الرب الهك، وأضربهم فأبسلهم ابسالاً [الابادة والافناء] لا تقطع معهم عهداً ولا تأخذك بهم رأفة ولا تصاهرهم... لأنك شعب مقدس للرب الهك واياك اصطفى أن تكون له امة خاصة من جميع الامم التي على وجه الأرض[٣]».

يتحصل من هذا النص التوراتي ما يلي:

١ - إن الاغتصاب والعدوان والابادة وعدم الرأفة وهضم حقوق الغير «بالارث» هي من صميم التكوين الديني الثقافي النفسي لاسرائيل.

٢ - إن فلسطين كانت مملوكة لعدة امم ومسكونة منها، وأبناء هذه الامم هم أصحابها الشرعيون الأصليون المذكورون في التوراة، وذلك قبل مجيء بني اسرائيل إليها من

تيههم في سيناء. وهذا يدمّر زعم اسرائيل بأن لها حقاً تاريخياً في فلسطين، لقد اغتصب بنو اسرائيل جزءاً من فلسطين فترة من الزمن ثم طردوا منها وبقي أصحابها فيها.

٣ – إن بني اسرائيل، بأمر من دينهم، لا يحترمون العهود ولا المواثيق والمعاهدات، وهذا ما يفسر رفضهم لقرارات الامم المتحدة، لا سيما القرارات المتعلقة بجنوب لبنان، وتنكّرهم لقواعد القانون الدولي العام في كل ما يتعارض مع مصلحتهم وأهداف أيديولوجيتهم، وهذا ما يفسر، أيضاً، حتى عدم التزامهم بما لا يوافقهم من نصوص اتفاقية كامب ديفيد أو أي اتفاقية أخرى.

٤ – إن اعتقادهم الراسخ بأنهم شعب مقدس ومختار يدفعهم، كشعب ودولة، إلى تسخير شعوب الأرض ودولها لمصلحتهم ورفض المساواة معهم، خصوصاً الدول العربية، وهذا يتعارض مع نصوص ميثاق الامم المتحدة وروحها؛ وهي نصوص تشدد على مبدأ المساواة في السيادة بين دول الامم المتحدة ولا سيما في الفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق التي جاء فيها: «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها».

هذا، ولا تقتصر هذه الأوامر الدينية العدوانية على التوراة، بل هي موضحة أكثر في التلمود وفي الفقرات التالية:

«١ – يباح لاسرائيل بل يفرض عليه قتل من أمكنهم من «الجوييم» [غير اليهود] واغتصاب مالهم وسرقتهم.

«٢ – إن أملاك غير اليهود تعتبر كالمال المتروك الذي يحق لليهودي امتلاكه.

«٣ – إن الله قد منح اليهود السلطة على مقتنيات الشعوب.

«٤ – اليهود أحب إلى الله من الملائكة، وهم عنصر الله كالولد من أبيه، ومن يصفع اليهودي كمن يصفع الله، والموت جزاءً "الجوي" إذا ضرب اليهودي.

«٥ – لولا اليهود لانتفت البركة من الأرض واحتجبت الشمس وانقطع المطر.

«٦ – اليهود يفضلون "الجوي" كما يفضل الانسان البهيمة. «والجويم» كالكلاب والخنازير وبيوتهم كحظائر البهائم نجاسة، ويحرم على اليهودي أن يعطف عليهم وكل شر يفعله اليهودي معهم هو قربى إلى الله»(٤).

هذا، «وقد لعب رجال الدين [اليهودي] دوراً مؤثراً في تكوين الفكر الصهيوني الحديث»، حيث رأى الحاخام صموئيل ايراكس (١٨٢٥ – ١٩١٧) أن «لليهود اسرائيلين: اسرائيل الصغرى واسرائيل الكبرى، ولكل منهما، في نظره، حدود معينة جاءت في التوراة، والدارس للإصحاح ٣٤ من سفر العدد ١ – ١٢ من العهد القديم، يعرف معنى الأطماع الصهيونية نتيجة لتأثرها بما ورد في هذا الاصحاح، مما يهدف إلى جعل الأراضي المقدسة حدود اسرائيل الصغرى...»(٥).

يتحصل مما تقدم أن اسرائيل لا يُؤمن جانبها، ولا يمكن التفاهم معها؛ وهي على امتداد تاريخ دولتها، قبل زوالها، لم يكن التفاهم، ولا حسن الجوار هو ما يحكم علاقاتها

بغيرها، بل القوة. فهي، من هنا، كانت إما كاسرة أو مكسورة، وهذا ما يفسر زوالها، فهي عدوانية في طبيعتها الدينية الثقافية، واعتدائية في علاقاتها الخارجية، بل هي ايجابية في اعتدائيتها، لا حدود لاطماعها لأن لا حدود لدولتها.

من هنا، لا يعني إحلال السلام معها، صلحاً، سوى الاعتراف باغتصابها واضفاء الشرعية على اطماعها وافساح المجال واسعاً أمامها للاغتصاب الدائم والمستمر. ومن هنا إذاً، لا جدوى من هكذا سلام معها.

٣ - مقارنة بين خصوصية لبنان وخصوصية اسرائيل

نخلص مما تقدم، بالمقارنة، إلى الملاحظات التالية:

١ - خصوصية لبنان هي خصوصية طائفية تتجلى في هيمنة الأيديولوجية المارونية على السلطة والحكم محرّمة على أي أيديولوجية أخرى منافستها والتناوب معها عليهما. من هنا، فهي خصوصية طائفية دكتاتورية فاشية استغلالية، تنزع لأن تكون عنصرية أيضاً.

وخصوصية اسرائيل هي خصوصية طائفية عنصرية دكتاتورية فاشية استغلالية تتجلى في هيمنة الأيديولوجية الصهيونية على السلطة والحكم، محرّمة على أي أيديولوجية أخرى منافستها والتناوب معها عليهما. فالديمقراطية في اسرائيل هي للأيديولوجيات الصهيونية.

٢ - لبنان دولة تكونّت بارادة الدول الأجنبية وليس بارادة بنيها، واسرائيل أعلنت عن نفسها دولة ولكن هيئة الامم، وهي ارادة أجنبية، هي التي كرستها. ومن المفارقة أن تكون اسرائيل هي أكثر الدول رفضاً لقرارات الامم المتحدة وتنكراً لميثاقها.

٣ - لبنان دولة تتخلى عن ما لها، واسرائيل تغتصب ما لسواها.

٤ - لبنان دولة تتخذ من محنة الجنوب مادة اعلامية لتعزيز مكانة الأيديولوجية المارونية والتمييز بين اللبنانيين والتبرئة وغسل اليدين من دم الجنوب.

واسرائيل تتخذ هي أيضاً من محنة الجنوب وتخلفه مادة اعلامية وذريعة عسكرية لقضم أرضه ومصادرة مياهه وقتل انسانه وتهجيره.

٥ - لبنان تحكمه فئة طائفية بايديولوجية لا تعيش ولا تستمر إلا بما يسمى بـ«الضمانات» أو الامتيازات وكذلك اسرائيل.

٦ - خصوصية لبنان تعادي، ايديولوجيتها الطائفية، القومية العربية وتعتبرها خطراً داهماً يهددها ولا تطمئن إلا بقيام دول الأقليات الطائفية في المنطقة العربية. وهذا ما يفسر دعوة رموز هذه الأيديولوجية إلى لبننة هذه المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة لخصوصية اسرائيل وأيديولوجيتها.

٤ - القانون الدولي العام: تعريفه وأحكامه

بعد هذا التقديم الواجب لتلازمه مع ما سيأتي، نصل إلى بيت القصيد، الا

وهو معرفة موقف القانون الدولي العام من قضم اسرائيل لأرض لبنان ومياهه ومصادرتها لهما، ومن اعتداءاتها المستمرة على انسانه في الجنوب.

ولمعرفة موقف هذا القانون، يقتضي تعريفه، بادىء ذي بدء، توضيحاً لأحكامه. فما هو القانون الدولي العام اذن؟

يعرف الدكتور علي صادق أبو هيف هذا القانون بأنه: «مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوق كل منها وواجباتها»[٦]. ويعّرفه ابنهايم بأنه «مجموعة القواعد العرفية والاتفاقية التي تعتبرها الدول المتمدينة ملزمة لها في علاقاتها المتبادلة». أما لورنس فقد عرّفه بأنه «القواعد التي تحدد سلوك جماعة الدول المتمدينة في تصرفاتها المتبادلة». وعرّفه شتروب بأنه «مجموعة القواعد القانونية التي تتضمن حقـوق الدول وواجباتها وحقوق وواجبات غيرها من أشخاص القانون الدولي». وعرّفه رسّو بأنه «ذلك الفرع من القانون الذي يحكم الدول في علاقاتها المتبادلة»[٧].

يتضح من هذه التعريفات أن القانون الدولي العام هو:

١ – مجموعة قواعد تحكم علاقات الدول المتبادلة وتحدد حقوقها وواجباتها،
٢ – هذه القواعد قد تكون عرفية أي أقرّت نتيجة التعامل العرفي بين الدول،
٣ – أو قد تكون اتفاقية، أي تضمنتها معاهدات دولية،
٤ – أو تكون مأخوذة من مبادىء القانون العامة، مثل المبدأ القاضي بالزام كل من تسبب بفعله في احداث ضرر للغير باصلاح هذا الضرر، أو مثل المبدأ القاضي بالتزام المتعاقد بما تعاقد عليه، أو المبدأ الذي يبيح لأحد طرفي الالتزام التحلل من التزامه إذا أخل الطرف الآخر بما التزم به، أو مبدأ سقوط الحق بمضي المدة الطويلة بمرور الزمن.

وهذه المبادىء لا يقتصر تطبيقها على الافراد فقط، وإنما تطبق أيضاً بين الدول، حيث لا يوجد قاعدة عرفية أو اتفاقية تحكم تلك العلاقات[٨].

أما المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فقد رتبت فقرتها الأولى: مصادر القانون الدولي العام التي تعمد إلى تطبيقها على القضية المعروضة عليها وفقاً للترتيب التالي:

١ – الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعداً معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة،

٢ – العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال،
٣ – مبادىء القانون العامة التي أقرتها الامم المتمدنة،
٤ – أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ويعتبر هذا، أو ذاك، مصدراً احتياطياً لقواعد القانون.

والمحاكم التي تعتمد أحكامها كمصدر من مصادر القانون الدولي العام هي المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية.

أما الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المذكورة، فلا ترتب على النص المتقدم ذكره أي اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية، وفقاً لمبادىء العدل والانصاف، متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

ومن أهم أحكام القانون الدولي العام التي تحكم علاقات الدول، الأحكام الواردة في ميثاق الامم المتحدة. وقد أخذت هذه الامم على عاتقها في مادتها الاولى تحقيق المقاصد التالية:

١ – انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها واتخاذ التدابير الملائمة لتقرير السلم العام.

٢ – تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً.

ولكي تحقق المقاصد المشار إليها، ينص الميثاق بأن على هيئة الامم المتحدة وأعضائها من الدول أن تأخذ نفسها بالسعي والعمل وفقاً لمبادىء، عددتها المادة الثانية من الميثاق، منها ما جاء في **الفقرة** (١): «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها».

وفي **الفقرة** (٤): «يمنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

وقد نصت المادة ٦ من الميثاق على أنه «إذا أمعن عضو من أعضاء الامم المتحدة في انتهاك مبادىء الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن».

كما أن المادة ٥١ منه أعطت لكل دولة أو لمجموعة من الدول أعضاء في الامم المتحدة، حق الدفاع عن النفس إذا اعتدت قوة مسلحة على أي منها، لأن حق الدفاع عن النفس هو حق الدفاع عن الحقوق الأساسية الطبيعية لكل دولة تتمتع بها لمجرد وجودها وهي: ١ – حق البقاء، ٢ – حق الاستقلال، ٣ – حق المساواة. يقابلها واجبات تلقى على عاتق الدولة وتتلخص في وجوب احترامها للحقوق المماثلة للدول الأخرى، ولقواعد القانون الدولي العام، والتزامها بتنفيذ تعهداتها الدولية بحسن نية وبعدم الالتجاء في علاقاتها بغيرها من الدول إلى وسائل العنف والقوة[٩].

القانون الدولي العام واعتداءات اسرائيل على أرض لبنان ومياهه وانسانه: بعد تعريفنا للقانون الدولي العام وعرضنا لبعض قواعد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه المتعلقة بموضوعنا، نصل إلى النقطة المركزية، الا وهي معرفة ما إذا كان في القانون الدولي العام

ما يبيح لاسرائيل، أو لأي دولة أخرى، قضم أرض لبنان في أي منطقة منه ولا سيما في جنوبه أو مصادرة مياهه أو قتل انسانه أو تهجيره أو الاضرار به.

١ - **الأرض**: إن أرض لبنان هي جزء من ملكية الدولة اللبنانية، وهي ليست كالملكية الخاصة، وعلى هذا الأساس لها حق السيادة عليها وهو حق ملازم لحق ملكيتها. والسيادة هي سلطان الدولة في الداخل واستقلالها تجاه الدول في الخارج.

وسلطان الدولة على أراضيها ومياهها وانسانها وأجوائها تشكل مجموعة من الحقوق والسلطات تحتكرها الدولة وترفض أن تشاركها فيها أي مجموعة أخرى، خارجية كانت أم داخلية. وتتجسد هذه الحقوق والسلطات في اختصاصات تمارسها الدولة بواسطة الهيئة الحاكمة: منها القيام بالاشراف على الرعايا وتنظيم العلاقات بينهم ورعاية شؤونهم ومصالحهم والعمل على ابقاء الوحدة التي تجمعهم وتحقيق الغرض المشترك الذي تجمعوا من أجله، وتقوم بادارة الاقليم واستغلال موارده وانمائها، وتنظيم هذا الاستغلال على الوجه الأكمل لافادة المجموعة والدفاع عن كيان الدولة أو الهيئة الحاكمة وكيان المجموعة في مواجهة المجموعات الأخرى المماثلة، حفاظاً على أمنها وسلامتها ومصالحها الحيوية ونظامها القانوني والدفاعي(١٠).

من هنا، نستطيع الجزم والتأكيد على أن سيادة الدولة على جنوب لبنان لم تكن يوماً، بالمفهوم الذي ذكرنا، فعلية الحضور، بل كانت دائماً سيادة نظرية لا أكثر، هي أقرب إلى الاستعداد للتخلي عنه منها للتمسك به والذود دونه. وقد جاءت اتفاقية القاهرة تثبت هذا الواقع وتؤكد على الكيفية التي ينظر بها الحكم في لبنان إلى جنوبه؛ وهذه الاتفاقية هي، في التحليل الأخير، تخلٍ من الحكم، في لبنان، عن الدفاع عن جنوبه لأنه تخلٍ عن السيادة أصلاً، فالدفاع عن الجنوب في نظر رموز أيديولوجية السلطة والحكم هو معاداة لصديق رديف ولحليف احتياطي هو اسرائيل.

وهذا النوع من السيادة لا يبرر العدوان على أرض الجنوب اللبناني في نظر قواعد القانون الدولي العام وإن كان يغري، عملياً وفعلياً، المعتدي ويفتح شهيته على الاعتداء.

إن كل أحكام القانون الدولي العام، وبصورة خاصة مبادىء ميثاق الامم المتحدة، تحرّم مثل هذه الاعتداءات وتدينها، ويكفي أن نذكر هنا قرارات مجلس الأمن الأخيرة، ابتداءً من القرار ٤٢٥، حول الجنوب واحتلال اسرائيل له.

وفضلاً عما تقدم، فإن الفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق تقرر أن هيئة الامم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء جميعها كما وأن الفقرة الرابعة من المادة نفسها تؤكد على وجوب امتناع أعضاء هيئة الامم جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي لأية دولة، فمن باب أولى أن يكون المنع والتحريم ضد قضم اسرائيل لأراضي جنوب لبنان، لما في هذا القضم من اخلال بقواعد القانون الدولي العام الذي يحمي سيادة لبنان باعتباره الحق الأساسي الطبيعي لدولته في الاستقلال والمظهر القانوني والفعلي لبقائها، ولحقها في

المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في هيئة الامم، وهذه الحقوق الثلاثة هي حقوق أساسية طبيعية للدول وفقاً لما ذكرنا سابقاً.

يضاف إلى ما تقدم أن اسرائيل ليس بمكنتها أن تتذرع، تبريراً لاعتدائها على أرض الجنوب، بحقوق مكتسبة:

أولاً: لأن دولة لبنان سابقة في الوجود على اسرائيل، فوجودها يعود إلى سنة ١٩٢٠، بينما لا يعود وجود اسرائيل إلى أكثر من سنة ١٩٤٨. فضلاً عن أن لبنان لم يعترف بوجود اسرائيل، مما يخلق استحالة قانونية لحقوق مكتسبة.

ثانياً: لأن التذرع بالحقوق المكتسبة ينطوي على معنى مفاده أن للدولة وجوداً تاريخياً طويلاً متصلاً واستعمالاً متصلاً لهذه الحقوق المتذرع بها، مما أكسبها اياها مرور الزمن.

· لقد مر معنا أن اسرائيل اغتصبت تاريخياً جزءاً من أرض فلسطين بدافع «من دينها» واستجابة «لأمر ربها» لفترة من الزمن، وهي أرض ليست لها بل لأمم عددناها سابقاً كانت تسكنها باعتبارها مالكتها الشرعية.

غير أن اسرئيل قد زالت تاريخياً من الوجود زوالاً استمر متصلاً أكثر من ألفي سنة،مما يجردها من أي زعم يتعلق بتاريخيتها ومن أي زعم آخر يتعلق بحقوق مكتسبة.

وفضلاً عما تقدم، بأن مرور الزمن المكتسب للحق، وإن كان احدى الطرق المشروعة لاكتساب الحق في القانون الخاص، إلا أنه موضوع منازعة كطريق كسب الملكية الاقليمية في القانون الدولي العام. فالبعض يرى أن ملكية الاقليم التابع لدولة ما لا يمكن أن يكتسب بوضع اليد،كما هي الحال بالنسبة للملكية الخاصة. في حين يرى البعض الآخر، وهو الأغلبية، أنه يجوز تملك الاقليم، أي الأرض، بمرور الزمن أي بوضع اليد لمدة طويلة إذا توافرت شروط معينة هي:

١ – علانية وضع اليد، ٢ – استقراره دون اعتراض من الدولة صاحبة الاقليم، ٣ – أو من سكانه، ٤ – ولمدة طويلة متصلة غير متفق على تحديدها، إلا أن البعض قد حددها بمدة خمسين سنة. والأساس المبرر لاكتساب ملكية الاقليم بمرور الزمن هو استقرار النظام في محيط الجماعة الدولية[١١].

لهذا، فإن، أياً من هذه الشروط غير متوافر بالنسبة لاحتلال اسرائيل أرض الجنوب اللبناني لا سيما لجهة عدم الاستقرار والمعارضة المستمرة الرسمية والشعبية. بل أكثر من ذلك، فإن احتلال اسرائيل لأرض فلسطين نفسها لم يتوافر له أي من الشروط المشار إليها، لا سيما فيما يتعلق بالاستقرار دون اعتراض من الشعب الفلسطيني ومن الدول العربية صاحبة الحق القومي أيضاً في المعارضة وعدم الاعتراف بالاغتصاب، ناهيك عن مقاومة المقاومة الفلسطينية. فضلاً عن عدم مرور خمسين سنة هادئة على الاحتلال والاغتصاب. ومن هنا خطورة الصلح مع اسرائيل.

ولكن الخطر القانوني الداهم يكمن وراء حركة سعد حداد الذي أعلن دولته أو دويلته. والخطر، في هذه الدويلة، يتمثل في أنها تستجمع شروط قيام الدولة، وهي شروط ثلاثة: ١ - مجموعة من الأفراد، ٢ - اقليم معين تقيم عليه هذه المجموعة بصفة دائمة، ٣ - هيئة حاكمة ذات سيادة تتولى شؤون المجموعة وتسيطر على الاقليم[١٢].

والأخطر من ذلك، من حيث النتائج التي يمكن أن تترتب، أن الحكومة اللبنانية وصفت هذه الهيئة الحاكمة (قوات سعد حداد) بلسان وزير خارجيتها الاستاذ فؤاد بطرس، جواباً على مندوب هيئة الامم المتحدة، بأنها قوات الأمر الواقع. وهذا المصطلح هو مصطلح قانوني سياسي، مستعار من القانون الاداري من نظرية حكومة الأمر الواقع.

وقد ترتب على هذا المصطلح تاريخياً في فرنسا نتائج أقرت فيما بعد على أنها أفعال صحيحة قانوناً، حصلت في ظل حكومات الأمر الواقع تلك.

هذا، والجميع يعلم أن سعد حداد وقواته ما هي إلا ستار لاحتلال اسرائيل اراضي ما سمي بالشريط الحدودي لجنوب لبنان. وقد يأتي يوم تزعم فيه اسرائيل أنها تملك اراضي الشريط بوضع اليد عليها بصورة هادئة وعلنية وغير معترض عليها من سكانها ولا من سلطة الأمر الواقع المعترف بها رسمياً من الحكومة اللبنانية. خصوصاً وأنها باشرت تعلن، أي اسرائيل، عن نواياها في هذا الصدد، محاولة التملص من اتفاقية الهدنة. هذا، وأن سلطة الأمر الواقع، إذا عطفناها على مشروع الجبهة اللبنانية ووثيقتها باقامة الفدرالية أو الكنفدرالية، تتحول بسرعة إلى دولة ذات سيادة قانونية في الاعتراف بها، والاعتراف اجراء قانوني سياسي يتوقف على الظروف السياسية.

صحيح أن زعم اسرائيل ذاك يبدو واهياً في نظر المفاهيم القانونية الدولية التي عرضنا. إلا أن سابقة هيئة الامم المتحدة بالاعتراف باسرائيل، وهي لم تكن يومذاك سوى قوة مغتصبة، على أنها دولة وقبلتها عضواً فيها، تحملنا على الحذر والتوقع، خصوصاً إذا علمنا أن اسرائيل لم تكن لها مقومات الدولة قبل الاعتراف بها، سواءً لجهة المجموعة أو الشعب أو سواءً لجهة الأرض؛ إذ أن أرض فلسطين كان يقطنها شعب فلسطين ولم يكن اليهود فيها سوى أقلية ضئيلة إذا قيسوا بالفلسطينيين. وسواء لجهة الهيئة الحاكمة ذات السيادة، لأن فلسطين، خلال الانتداب، لم تكن تحكمها هيئة اسرائيلية ذات سيادة، لا قانونية ولا واقعية، بل كانت تحت حكم الانتداب البريطاني، وهذا لم يكن يملك حق التصرف بفلسطين بموجب وثيقة الانتداب ولا بأي موجب آخر.

٢ - **المياه اللبنانية**: والانتقال من الحديث عن سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها إلى الحديث عن سيادتها على مياهها، يحملنا على الاحتكام مرة ثانية إلى قواعد القانون الدولي العام، في تصدينا لاعتداءات اسرائيل على مياه لبنان ومصادرتها لها.

وقبل الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي العام، ينبغي معرفة ماهية المياه اللبنانية وطبيعتها من وجهة نظر القانون اللبناني، ومن ثم من وجهة نظر القانون الدولي العام.

إن القانون اللبناني، الذي يعين الطبيعة القانونية للمياه ويصنفها استناداً إلى طبيعتها هذه، هو القرار رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٢٥/٦/١٠، وهناك أيضاً القرار رقم ٣٢٠ الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦، وهو يضع الأحكام المتعلقة بالمحافظة على مياه الأملاك العامة واستعمالها.

والقانون رقم ١٤٤ يعد المياه، في مادته الثانية، من الأملاك العامة للدولة ويعدد هذه المياه المعتبرة أملاكاً عامة على الوجه التالي:

أولاً: شاطىء البحر حتى أبعد مسافة يصل اليها الموج في الشتاء وشطوط الرمل والحصى.

ثانياً: الغدران والبحيرات المالحة المتصلة رأساً بالبحر.

ثالثاً: مجاري المياه من أي نوع كانت ضمن حدودها المعينة بخط ارتفاع مياهها الجارية في حالة امتلائها قبل فيضانها.

رابعاً: المياه الجارية تحت الأرض والينابيع من أي نوع كانت.

خامساً: كامل ضفاف مجاري المياه، أي القطعة من الأرض الكائنة على طول مجاريها والتي تمكن من مراقبتها وكريها والمحافظة عليها.

سادساً: البحيرات والغدران، والبحيرات ضمن حدودها المعينة بموجب مستوى أعلى ما تصل إليه المياه قبل فيضانها، ويضاف إليها، على كل ضفة، منطقة المرور وقدرها عشرة أمتار عرضاً ابتداءً من هذه الحدود.

سابعاً: الشلالات الصالحة لتوليد قوة الحركة.

ثامناً: أقنية الملاحة وطرقاتها التي تسحب فيها المراكب في مجراها، وأقنية الري والتجفيف والتقطير وكامل ضفافها وقناطر الماء عندما تكون تلك القناطر منشأة لمصلحة عامة. وكذلك توابع هذه الانشاءات داخلة أيضاً في الأملاك العامة.

تاسعاً: السدود البحرية والنهرية والأسلاك التلغرافية على الشواطىء وانشاءات التنوير أو العلامات البحرية.

عاشراً: المرافىء والمراسي والخلجان.

حادي عشر: الانشاءات المشيدة للمنفعة العامة لاستخدام القوى المائية ونقل القوة الكهربائية[١٣].

هذه الأنواع من المياه جميعها تدخل ضمن الأملاك العامة. وصفة العموم هذه تترتب عليها نتائج قانونية هامة منها أنها غير قابلة، ككل الأملاك العامة، للتصرف بها أو تلمكها بمرور الزمن، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة الاولى من القرار رقم ١٤٤[١٤].

والمياه في لبنان، وفي أي دولة أخرى من العالم، تقسم إلى مياه داخلية ومياه اقليمية، ومياه دولية.

المياه الداخلية: عرّفت المادة الرابعة من مشروع لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة المياه الداخلية بأنها «المياه التي تقع داخل الخط الذي يقاس ابتداءً منه البحر الاقليمي». وينطبق هذا التعريف على كل أنواع المياه العذبة والمالحة التي تقع داخل الخط المشار إليه مثل الأنهار والبحيرات والقنوات والموانىء والخلجان والمضايق(١٥).

المياه الاقليمية: أما المياه الاقليمية، فهي المساحة من البحر الملاصقة لشواطىء الدولة ابتداءً من الخط المشار إليه أعلاه والممتدة نحو أعالي البحار مسافة تحددها كل دولة حسب مقتضيات مصالحها، وقد تراوح تحديد هذه المسافة بين ثلاثة أميال واثني عشر ميلاً، ومسألة المسافة هذه لا تزال موضع نزاع وخلاف بين الدول وإن كان هناك نزوع لدى معظم الدول لتطويلها.

المياه الدولية: يطلق اصطلاح المياه الدولية عادة على الأنهار التي تتجاوز اقليم الدولة التي تنبع منه إلى غيرها من الدول، كما يطلق على أعالي البحار التي تخرج عن نطاق المياه الداخلية والمياه الاقليمية. أما النهر الوطني، فهو النهر الذي ينبع من إقليم دولة واحدة ويصب فيه. والأنهار أما صالحة للملاحة واما غير صالحة. وانهار لبنان جميعها أنهار وطنية باستثناء الحاصباني والعاصي، وليس بينها واحد صالح للملاحة. وهكذا، تكون مياه لبنان المعددة في المادة الثانية من القرار ١٤٤ المشار إليه جميعها مياهاً داخلية ومن الأملاك العامة للدولة اللبنانية وتقع تحت سيادتها الكاملة، ولا يحق لأي دولة أخرى، وخاصة اسرائيل، أن تشاركها السيادة عليها أو الملكية فيها تحت أي ذريعة من الذرائع، بما في ذلك ذريعة اهمال الاستفادة من المياه بتركها تذهب هدراً إلى البحر أو تملكها بحكم مرور الزمن.

كما وأن اسرائيل لا تستطيع الاستناد إلى القانون الدولي العام، في مصادرتها لمياه لبنان، وذلك لعدم توافر الشروط والأسباب. فلا سيادة لبنان تسمح لها بمثل هذه المصادرة ولا افتقارها لمصطلح الدولة التاريخية، وقد أوضحنا معناه فيما يتعلق بالأرض، ولا مفهوم الحقوق المكتسبة لاستعمال المتصل الطويل، وهو مفهوم لا يمكن لاسرائيل أن تتذرع به لأنها قامت بعد قيام الدولة اللبنانية ولم يسبق لها أن استعملت المياه اللبنانية اطلاقاً، وتالياً لا تستطيع أن تتذرع بمرور الزمن لعدم توافر شروطه وهي علانية وضع اليد واستقراره دون اعتراض من الدولة اللبنانية أو من سكانها ،لا سيما سكان الجنوب، علماً أن المياه اللبنانية لها صفة العموم، فلا تتملك بمرور الزمن.

وما ينطبق على المياه الداخلية اللبنانية من هذه القواعد القانونية، ينطبق على مياه نهر الحاصباني، باعتباره نهراً يتجاوز أرض لبنان، خصوصاً لجهة افتقار اسرائيل لشرط تاريخية الدول النهرية. لقد بينا أن ليس لاسرائيل وجود تاريخي يذهب في الماضي أبعد من سنة ١٩٤٨.

من هنا، لا تستطيع اسرائيل أن تثير، في مصادرتها مياه الحاصباني، مفهوم تاريخيتها النهرية، لأن مثل هذا المصطلح القانوني يعني كمية المياه التي كانت تنتفع بها

اسرائيل في ماضي تاريخها، أي حصتها من مياه النهر المذكور، لانتفاء صفة تاريخية الدولة النهرية عنها، وتالياً لا تستطيع أن تتذرع بالحقوق المكتسبة لما لهذه الحقوق من صفة تاريخية منتفية هي أيضاً عن اسرئيل.

كما لا تستطيع أن تتذرع، في مصادرتها مياه لبنان، بذهاب هذه المياه هدراً إلى البحر، لما لمثل هذا التذرع من مخالفة لمبدأ مساواة الدول في السيادة وتالياً في الملكية، ولمبدأ وجوب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة.

فضلاً عن أن اباحة مثل تلك الذريعة يشكل نسفاً لقواعد القانون الدولي العام كلها، ولميثاق الامم المتحدة ومقاصده وأهدافه بل ولهيئة الامم المتحدة نفسها، لأنه في هذه الحالة يبيح ثروات دول العالم الثالث كلها لنهم الدول الكبرى والدول الصناعية وأطماعها، ويعيدنا إلى مرحلة الاستعمار المباشر الذي لم تقم عصبة الامم، ومن بعدها هيئة الامم، إلا لتجاوز هذه المرحلة المظلمة التي جلبت على البشرية الكثير من الأحزان والمآسي.

٣ - **الانسان اللبناني في الجنوب**: وإن اعتداءات اسرائيل النابعة من طبيعتها الدينية الثقافية النفسية لا تقتصر على الأرض والمياه اللبنانية فحسب، بل تشمل، اضافة إلى ذلك، الانسان في جنوب لبنان، فهو هدفها الأول والأخير، لأنه هاجس وجودها العدواني الاغتصابي. فالضمانات التي تطالب بها لصيانة هذا الوجود وحفظه، هي ضمانات تستهدف بالدرجة الاولى الاعتداء على الانسان العربي بابقائه متخلفاً، سواء كان هذا الانسان العربي في لبنان أم في سواه من الدول العربية.

فالتخلف، في الوطن العربي، هو ضمانة اسرائيل الوحيدة، كما هو ضمانة كل جماعة فئوية، تخاف المستقبل لأنها تخاف الانسان. والتخلف يسترفد قوته من التجزئة والاقطاعية والطائفية والعشائرية والجهل والمرض والفقر، ومن كل مصادر الضعف والاضعاف المفتتة والمفسخة لوحدة الوطن.

فإذا كانت قواعد القانون الدولي العام، وميثاق هيئة الامم بخاصة، قد حرّمت الاعتداء على الأرض والمياه التابعة لدولة من الدول، فإنها بالدرجة الاولى قد حرمت، مع شرعة حقوق الانسان، الاعتداء على الانسان ووضعت الضمانات كافة لصيانة حياته ولتأكيد الايمان بحريته وكرامته وحقه كفرد وكجماعة، لأنه بدون الانسان تفقد الأشياء قيمتها.

وقد استهلت هيئة الامم ديباجة ميثاقها بالقول: «نحن شعوب الامم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح».

ولما كان الاعتداء على انسان لبنان في الجنوب هو اعتداء على شرعة حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة وعلى غاياته ومقاصده، فإن اسرائيل لا تجد أي ذريعة قانونية تبرر لها اعتداءاتها هذه على السكان.

هذا، ومن مظاهر سيادة الدولة، كما مر معنا، دفاعها عن كيانها وحدودها وكيان انسانها ووجوده في مواجهة اعتداءات المعتدين. والدولة في لبنان، عملاً بسياسة قوة لبنان في ضعفه الذرائعية، لم تفكر يوماً في الدفاع عن جنوب لبنان تأكيداً لسيادتها عليه، لأنه لم يكن جنوب لبنان وانسانه يوماً، في قناعتها وفي وعيها، جزءاً من لبنان كوطن، بل كان مستعمرة ملحقة بالجبل: المتصرفية، يقدم السوق والمواد والانسان الخام.

ومن الملفت للنظر، أن مفهوم المتسعمرة هذا قد استقر بدوره في لا وعي أبناء الجنوب أنفسهم، وفي لاوعي بعض المهتمين بمشاكله، فراح هؤلاء، جميعاً، يعالجون مشكلاته على أنها قضية قائمة بذاتها وعلى أنها مشكلات مستعمرة مستقلة عن قضية لبنان، لا على أنها فرع منها باعتبارها جزءاً من وطن.

وإن معالجة مشكلات الجنوب اللبناني تبدأ بمعالجة قضية لبنان الام التي هي قضية الغاء الطائفية السياسية فيه بنقيضتها أي بالعلمنة على كل صعيد وبناء المواطنية الواحدة للجميع على اسس المساواة والديمقراطية والعدل، لأن الوطن لا يشاد صرحه على عدم الثقة المتبادلة ولا على العداء المتوازن، أو على التوازن في العدوان، ولا على الخوف سواء كان متبادلاً أم لا، لأن مثل هذه الاسس هي من اسباب تقويضه.

الآثار السياسية لاعتداءات اسرائيل

نلخص الآثار السياسية لاعتداءات اسرائيل على جنوب لبنان بما يلي:

أولاً: ان مصادرة المياه اللبنانية تقوي اسرائيل بشرياً، إذ تساعدها على تعمير الأراضي القاحلة فيها لإسكان المهاجرين الجدد من اليهود وتوطينهم، وهذه التقوية من شأنها ليس المزيد من اضعاف لبنان فقط، بل والمزيد من اضعاف الدول العربية أيضاً، وذلك انطلاقاً من المعادلة المقررة بأن كل قوة تضاف إلى قوة اسرائيل تنقص من قوة العرب، لعجز هؤلاء عن المبادرة في مضمار القوة.

ثانياً: إن استعمال اسرائيل المتصل للمياه اللبنانية عن طريق المصادرة بدون أي مقاومة أو معارضة سكانية أو حكومية، أي بصورة هادئة ومستقرة، يشكل وسيلة من وسائل القانون الدولي العام لتملكها عن طريق الاستعمال المتصل المستمر، أي بمرور الزمن. وهذا الحكم ينطبق أيضاً على الأرض.

ثالثاً: إن استعمال اسرائيل لمياه لبنان بصورة متصلة ومستمرة بدون معارضة يشكل صورة من صور الاعتراف الضمني أو الواقعي بها، لأن هذا الاستعمال ينشىء بين لبنان واسرائيل نوعاً من الاتفاق الضمني حول استعمال المياه، ومثل هذا الاتفاق لا يكون إلا بين دولتين بينهما اعتراف متبادل. من هنا فالمقاومة والمعارضة بكافة الوسائل الرسمية والشعبية ضرورية لحفظ المياه والأرض كمظهر من مظاهر السيادة عليهما لا العكس.

رابعاً: إن مبدأ الصلح مع اسرائيل يترتب عليه:

١ - شرعنة اغتصاب اسرائيل لأرض فلسطين و«شرعنة» ادعاءاتها التوراتية.

٢ - اعطاء اسرائيل صفة الدولة التاريخية، وهذا يعطيها حقوقاً في المياه العربية ومنها اللبنانية وكذلك في الأرض، لا تعطيها اياها حالة الحرب خصوصاً لجهة ما يسمى الحقوق المكتسبة.

٣ - إن اسرائيل دولة لا حدود لها ومن هنا، فلا حدود لاطماعها. فالصلح معها ينطوي على نوع من الاقرار بصحة أيديولوجيتها الصهيونية ومفهوم دولتها الكبرى، ويعسر فيما بعد، وبنظر الرأي العام الدولي، مقاومتها استناداً إلى قواعد القانون الدولي العام، هذا القانون الذي يغلب على تفاسيره مفهوم القوة الواقعية. فكيف إذا انضاف إلى هذا المفهوم اعتراف بهذه القوة الواقعية من حيث المبدأ.

ويكفي أن نذكر أن اسرائيل هي من صنع هيئة الامم المتحدة التي نلوذ بها من اعتداءات صنيعتها بدل أن نلوذ بقوتنا الذاتية.

خامساً: ان اعتداء اسرائيل على جنوب لبنان يحقق أهداف أيديولوجية السلطة والحكم المارونية في لبنان من حيث أنه:

١ - يخفض عدد السكان بالقتل والتشريد والتهجير خارج لبنان وهي الأيديولوجية التي ما فتئت تعبر عن خوفها بلسان ممثليها من «العدد» و«الذوبان».

٢ - يهدم منازلهم ويبّور مواسمهم ويزيد من تخلفهم وضعفهم، الأمر الذي ترتب عليه نتيجتان: الاولى هي تعزيز التمييز بين المناطق وانسانها تبريراً للامتيازات أو ما يسمى بالضمان؛ والثانية هي خلق التناقض بين أبناء الجنوب والفلسطينيين وقضيتهم واستغلال هذا التناقض اعلامياً لمصلحة الأيديولوجية المارونية وأهدافها وهذا واقع نلمسه يومياً.

٣ - يصرف أنظار أبناء الجنوب عما يعانونه من استغلال واهمال من جراء الصيغة الطائفية وأيديولوجيتها ورموزها، إلى الاهتمام بمشكلاتهم الحياتية الجديدة الطارئة واعتبار النجاة من ويلات القصف الاسرائيلي نعمة.

٤ - يوجه عداءهم من مهمليهم ومستغليهم داخلياً وعن عدوتهم الرئيسية اسرائيل خارجياً، بما لها من طموحات، لا سيما في أرضهم ومياههم، إلى قضيتهم العربية، قضية فلسطين، لحملهم على التخلي عنها والتنكر لهويتهم القومية والوقوف من الصلح مع اسرائيل موقفاً إن لم يكن محبذاً كوسيلة خلاص مما يعانون فهو على الأقل موقف غير مبالٍ.

وهنا لا أستطيع، بل لا يجوز، أن اسقط من الحسبان ما للممارسات والتجاوزات المنحرفة والجانحة الصادرة، سواءً عن فلسطينيين أو عن حزبيين لبنانيين مسلحين، من

اعتبار وثقل في توجيه عداء الجنوبيين ذاك واثارة مشاعر الفئوية فيهم مما يخدم أعلام الجبهة اللبنانية.

كما لا أستطيع، بل لا يجوز، أن اسقط من الحسبان أيضاً، واضافة، الدور السلبي لقسم لا يستهان به من مثقفي أبناء الجنوب اللبناني، هذا القسم قد اهتم، اهتماماً بالغاً بمصالحه الشخصية وأهمل اهمالاً فاضحاً مشكلات منطقته العام عبر اهماله الاهتمام بالقضية اللبنانية الام، بما هي خصوصية طائفية دكتاتورية فاشية استغلالية، تستهدف الجنوب بالعداء والاستغلال والاهمال كمنطقة وانسان، وذلك طموحاً منه (أي من هذا القسم من المثقفين) لأن يكون جزءاً من هذا النظام السياسي الطائفي الفاسد، وأداة لتنفيذ أيديولوجية السلطة والحكم فيه، معادياً بذلك نفسه ومنطقته، وظهيراً عليها مع المستغلين، ومساهماً بذلك مع المساهمين في ايصال الجنوب اللبناني إلى ما وصل إليه.

خلاصة

وفي الختام، يتضح مما عرضنا، أنه ليس في القانون الدولي العام ولا سيما في قواعد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه، ما يبرر اعتداءات اسرائيل أو أي قوة أخرى، أو ما يشكل سنداً لها، بل كل ما فيه من قواعد يدين هذه الاعتداءات ويستنكرها.

غير أنه لا يصح، بل لا يجوز الركون، فقط، إلى قواعد القانون الدولي العام ولا إلى ميثاق هيئة الامم المتحدة وأهدافه ومقاصده النبيلة السامية في الدفاع عن الحق والسيادة ولا في استرداد الحق المغتصب، بل لا بد أيضاً من الاهتمام بالقوة الذاتية والركون إليها.

إن من غرائب هذا القرن أن هيئة الامم كرست، خلافاً لميثاقها وأهدافها ومقاصدها، جماعة قليلة من الناس، منتشرة هنا وهناك بين شعب فلسطين، كدولة، ليس لها من مقومات الدولة شيء لا من حيث المجموعة أو الشعب ولا من حيث الأرض ولا من حيث الهيئة الحاكمة ذات السيادة.

والغرابة ليس في تكريس اسرائيل دولة قائمة على البغي والعدوان والاغتصاب فقط بل، وأيضاً، في كونها الدولة الأكثر مخالفة لقرارات هيئة الامم مكرستها، والأكثر جفاءً لأهداف ميثاقها ومقاصده، والأكثر امعاناً في انتهاك مبادئها، والأكثر تحقيراً لممثليها، حتى الاغتيال والقتل، وبالرغم من ذلك كله، فلا تجيز هذه الهيئة الدولية لنفسها فصل اسرائيل من عضويتها عملاً بنص المادة السادسة من ميثاقها.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن القوة لا الحق هي التي لا تزال تتحكم في العلاقات الدولية، وإن المصلحة لا العدل هي التي لا تزال تحكمها. من هنا، فإن استمرار صراعنا مع اسرائيل ومصير هذا الصراع هو الذي يساهم في اعطاء مبادىء القانون الدولي العام وميثاق هيئة الامم المتحدة معانيها الانسانية الصحيحة.

(١) د. وجيه كوثراني، **حول لبنان الطوائف وتشكل الدولة** (محاضرة القيت في جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت في اوائل صيف ١٩٨٠)، ص٣ و ٤.

(٢) **لبنان الذي نريد** (كراس جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت)، ١٩٧٦، ص١٦.

(٣) محمد عزت دروزة، **تاريخ اسرائيل من اسفارهم**، طبعة ١٩٥٨، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص٦٧.

(٤) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٢١.

(٥) حسان حلاق ، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ص٢٧ وما بعدها.

(٦) علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، الطبعة الخامسة ١٩٦١، القاهرة: منشأة المعارف في الاسكندرية، ص١٥.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٥.

(٨) **المصدر نفسه**، ص٢٨.

(٩) **المصدر نفسه**، ص١٨٤ و ١٨٥.

(١٠) د. محمد حافظ غانم، **النظام القانوني للبحار**، القاهرة: جامعة الدول العربية – معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠، ص٩.

(١١) **مصدر سبق ذكره**، ص٣٤٩ – ٣٥٠.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص١٠٧ و ١٠٨.

(١٣) د. اميل تيان، **محاضرات عن احكام المياه والمناجم والمقالع والآثار**، القاهرة: جامعة الدول العربية – معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٤٧، ص١٦ و ١٩.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص٤٢.

(١٥) **مصدر سبق ذكره**، ص٢٨.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص٨٦.

حنّه شاهين

فشل تجربة «الحركة الديمقراطية للتغيير» كحزب وسط كبير في اسرائيل

ظهور الحركة وبلورة برنامجها

كان اعلان نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية البروفيسور يغئال يادين، من على شاشة التلفزيون الاسرائيلي، يوم ١٧ شباط (فبراير) الماضي، اعتزاله الحياة السياسية(١)، بمثابة الفصل الختامي في قصة ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، التي خاضت الانتخابات العامة للكنسيت التاسع سنة ١٩٧٧ كهيئة سياسية جديدة ذات وزن كبير، والتي حققت انتصاراً لا سابق له من خلال فوزها بأربعة عشر مقعداً في الكنسيت. وقبل الدخول في محاولة لمعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى انحلال داش بسرعة، والمعروف أن هذه الحركة وصلت إلى نهايتها، مع اعلان قرار مجلسها حلّها نهائياً(٢)، لا بد من التطرق، أولاً، إلى بداية قصة ظهورها الذي تم قبيل الانتخابات العامة سنة ١٩٧٧؛ حيث أن العديد من عوامل الانحلال يعود إلى تلك الفترة بالذات.

بدأ ظهور حركة داش مع اعلان البروفيسور يادين، في نهاية أيار (مايو) ١٩٧٦، نيته في العودة إلى الحياة السياسية. وبعد إعلانه هذا بنصف سنة، تقريباً، أعلن، رسمياً، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، انشاء «الحركة الديمقراطية» بزعامته. بعد ذلك، بدأت الاتصالات بين حركته هذه وبين حركة شينوي (التغيير) التي يتزعمها أمنون روبينشتاين، وأسفرت هذه الاتصالات عن اندماج الحركتين في واحدة أطلق عليها اسم «الحركة الديمقراطية للتغيير» (داش). وقد تبع ذلك، أيضاً، انضمام المركز الحر برئاسة النائب شموئيل تامير، ثم انضمام حركات وعناصر أخرى أبرزها: مئير عميت، رئيس مجمّع «كور» الهستدروتي الذي انضمّ مع مجموعة من أعضاء حزب العمل؛ وزيدان عطشة الذي كان عضواً في حزب العمل وقنصلاً لاسرائيل لشؤون الاعلام، في نيويورك؛ وياعيل دايان، ابنة موشي دايان التي كانت عضواً في كتلة رافي في حزب العمل؛ وحركة اتغار، وهي تجمع محلي في بلدة طيرة الكرمل الواقعة قرب حيفا وتضم نحو

٣٠٠ عضو؛ وأحد أجنحة الفهود السود المعروف باسم «الفهود الصهيونيون» برئاسة فكتور طيار؛ واوري هوفرت عضو بلدية القدس وممثل حزب الأحرار المستقلين فيها، ثم الدكتور اسرائيل كاتس رئيس مؤسسة التأمين الوطني سابقاً، واحد أعضاء حزب العمل. وقد ولّدت عمليات الانضمام السريعة هذه إلى داش شعوراً، لدى مؤسسيها، بأن هذه الحركة ستحتل حجماً واسعاً على صعيد الانتخابات، خصوصاً وأن عدد الأعضاء المسجلين فيها بلغ، حتى نهاية شباط (فبراير) ١٩٧٧ حوالي سبعة وثلاثين ألف عضو.

غير أن فترة الارتقاء والنمو توقفت، وذلك بعد اجراء الانتخابات الداخلية في داش، أي قبل الانتخابات العامة للكنيست. فقد اعتمد اسلوب هذه الانتخابات على مبدأ «الكل ينتخب الكل»، وكانت نتيجته قيام أعضاء داش جميعهم بانتخاب مرشحيها للكنسيت؛ الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على الصعيد الداخلي للحركة، وذلك بسبب تأثر نتائج هذه الانتخابات بانتماء الناخبين إلى اطاراتهم الحزبية السابقة وانتخاب مرشحيهم على هذا الأساس، وليس على أساس موضوعي يمليه انتماؤهم إلى الحركة الجديدة كمجموعة. وكانت النتيجة بروز أشخاص غير مرغوب فيهم بشكل جماعي، مما أدى إلى خلق توتر داخلي، انسحبت على أثره، بعض الفئات الحزبية من داش، كمجموعة الفهود الصهاينة. وعموماً، فقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز يادين بالمركز الأول لقائمة المرشحين للكنيست، وتبعه روبينشتاين ثم مئير عميت وشموئيل تامير ومئير زورياع على التوالي. وحصل الصناعي زئيف فيرتهايمر على المركز السادس، بينما جاء شموئيل توليدانو، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، الذي استقال من منصبه من أجل الانضمام إلى داش، في المركز السابع، وعكيفا نوف في المركز الثامن. كذلك احتل القاضي سابقاً بنيامين هليفي، وهو قاضٍ في محكمة العدل العليا في اسرائيل وعضو سابق في ليكود ولا ينتمي إلى أي من المجموعات المكوِّنة لداش، المركز التاسع، بينما جاء أساف ياغوري الذي ينتمي إلى مجموعة تامير في المركز العاشر، ودافيد غولومب في المركز الحادي عشر. والجدير بالذكر، أن ممثلي الدروز: زيدان عشطة وأسعد شفيق قد احتلا المركزين الثاني عشر والثالث عشر في القائمة، بينما احتل مردخاي فيرشوفسكي، أحد أعضاء شينوي البارزين، ومردخاي الغرابلي المركزين الرابع عشر والخامس عشر[٣].

اضافة إلى الانتخابات الداخلية، انصب اهتمام زعماء داش، خلال فترة ما قبل الانتخابات العامة، على بلورة البرنامج العام؛ وذلك من خلال اعطاء مضامين محددة للشعارات العامة التي نادوا بها في مختلف المجالات الداخلية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وخلال البحث في نقاط هذا البرنامج، ظهر أن هنالك خلافات أيديولوجية عميقة بين أعضاء داش، خصوصاً فيما يتعلق بسبل حل الصراع العربي – الاسرائيلي وسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة، بينما كانت آراؤهم شبه متماثلة حول القضايا المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي. ورغم توصلهم إلى بلورة برنامج سياسي مشترك حول القضايا السياسية والأمنية، فقد بقيت الخلافات قائمة بين ذوي الاتجاهات الحمائمية، وذوي الاتجاهات الصقرية داخل داش، بدليل عدم اقرار هذا البرنامج بشكل جماعي

داخل المجلس القطري للحركة. إلا أنه رغم هذه الخلافات التي كانت تدور حول ما ورد في هذا البرنامج الذي اعتبره البعض تطويراً لمبادىء يادين، كما أعلنها لدى تأسيسه «الحركة الديمقراطية»، فقد خاضت داش الانتخابات العامة وفقه.

كان برنامج داش الانتخابي بمثابة خليط من المواقف والشعارات والآراء المستمدة من جناحي البلد السياسيين: اليمين وحزب العمل في اسرائيل. ففي مجال السياستين: الخارجية والأمنية، على سبيل المثال، يلاحظ أن البرنامج يرتكز إلى جملة مبادىء لا تختلف، جوهرياً عن مبادىء المعراخ، خصوصاً فيما يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة وطريقة حل القضية الفلسطينية. فقد ورد في هذا البرنامج(٤) أن «شعب اسرائيل يملك حقاً تاريخياً في أرض اسرائيل، ولمناطقها أهمية أمنية ذات قيمة بالغة. ومع ذلك، فإن السعي نحو السلام، والحفاظ على الطابع اليهودي – الديمقراطي لاسرائيل، يلزم استعداداً للقبول بتسوية اقليمية توفر الأمن، كجزء غير منفصل من اتفاق سلام، مكتوب وعملي، يؤدي إلى توفير حياه طبيعية في المنطقة. وهذا معناه الغاء المقاطعة العربية والدعاية المعادية، وحرية الملاحة، وحدود مفتوحة أو تبادل السفراء، وايجاد علاقات تجارية وسياحية وتبادل الخبرة والتعاون الاقتصادي الاقليمي». وورد فيه أيضاً أنه «في اتفاق سلام بين اسرائيل والدول العربية يتم ضمان حدود آمنة لاسرائيل: حيث يكون الاردن هو الحد الأمني من الشرق، مع ضم مناطق واقعة إلى الغرب منه، تكون ضرورية للسيطرة الأمنية عليه. كذلك فإن [داش] تعارض أي انسحاب من هذه المناطق بدون اتفاق سلام كامل... القدس الموحدة هي عاصمة اسرائيل مع ضمان حرية العبادة في الأماكن الدينية لجميع الأديان». وبالنسبة لحل القضية الفلسطينية، فإن «داش تعتبر أن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة غربي الاردن ستشكل خطراً على أمن اسرائيل ووجودها، لذلك نعارض اقامتها. ويجب أن تكون جارة اسرائيل من الشرق دولة عربية واحدة، عاصمتها في شرقي الأردن. ويقوم مواطنوها بتعيين اسمها ونظام حكمها وطابعها السياسي. وفي هذه الدولة، سيتوفر الحل لمشكلة الهوية الفلسطينية، في اطار حق تقرير المصير لجميع مواطنيها». أما فيما يتعلق بالسياسة الاستيطانية في المناطق المحتلة، فقد ذكر برنامج داش «أن الاعتبار الأمني سيكون الموجه في تعيين الأفضليات لأماكن الاستيطان، والأفضلية الاولى في الجهد الاستيطاني ستعطى في قطاع غور الاردن».

لقد عارضت داش، في برنامجها، كما يعارض المعراخ وليكود أيضاً، قيام دولة فلسطينية مستقلة، معلنة تأييدها للحل الاردني بمفهومه المعراخي. وانطلاقاً من موقفها هذا، فقد عارضت، أيضاً، اجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية لأنها على حد زعم يادين «لا تمثل المواطنين في شرقي نهر الاردن، ولا سكان المناطق التي يجب التوصل إلى قرار حول مستقبلها من خلال المفاوضات»(٥).

كذلك، فإن المفهوم الاجتماعي لحركة داش، كما عُبِّر عنه في برنامجها، خصوصاً، فيما يتعلق بضرورة الفصل بين الدين والدولة، لم يكن يختلف أبداً عن مفهوم المعراخ التقليدي في هذه الامور. أما مفهومها الاقتصادي، فقد كان أقرب إلى مفهوم اليمين

الليبرالي، خصوصاً فيما يتعلق بضرورة انتهاج سياسة الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرات الفردية، وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي والغاء الرقابة على العملة الصعبة(٦).

وخلاصة القول أن برنامج داش لم يكن يتضمن مبادىء واسس جديدة ترتكز إلى رؤية واضحة؛ وقد أدرك زعماء الحركة، وعلى رأسهم يادين وروبينشتاين، أن حركتهم لا يمكن أن تشكل مركز استقطاب لأصوات الناخبين في اسرائيل في حال اعتمادهم على ما ورد في هذا البرنامج فقط. لذلك بدأوا التركيز على سلبيات الوضع الداخلي برمته، وعلى ضيق الاسرائيليين من حكم المعراخ، حاملين شعار: «التغيير وانقاذ الاسرائيليين من التقصيرات والفشل والفضائح» التي ظهرت في عهد حكومات المعراخ(٧). وقد استغلت حركة داش الأخطاء والفضائح التي تراكمت في عهد حكومة رابين، فدعت إلى خلق أسس لاصلاح الوضع الداخلي، ورأت أن هذا يتم من خلال تأييدها في الانتخابات كقوة سياسية جديدة، في وقت كان يزداد فيه تدهور الوضع الاقتصادي سوءاً وتتضاءل الهجرة ويزداد الفساد تفشياً، إلى درجة بدأ معها المواطن الاسرائيلي العادي يشعر برغبة ملحة في تغيير القيادة. وقد فسرَّ يادين، في حينه، أهمية تركيز حركته على قضايا الوضع الداخلي بقوله: «علينا الآن [كحركة] أن نركِّز على المواضيع التي نُعتبر أسياداً لأنفسنا ازاءها: المشاكل الداخلية، الاجتماعية، الاقتصادية والمعيشية. وهنا أصل إلى الامور الأساسية: تغيير طريقة الانتخابات، تغيير بنية الحكومة والنظام... ينبغي أن نفعل كل شيء من أجل تركيز اهتمام القيادة على ما يسمى المشاكل الداخلية، مشاكل المعيشة في البلد وحقيقتها ونوعيتها... لدينا اسلوب خاطىء بالنسبة لادارة الدولة، ومسألة وجودنا ليست أمنية فقط، وإنما تتعلق أيضاً بنوعيتها، بالدافع الموجود لدينا للعيش هنا»(٨).

الفوز في الانتخابات

وبالفعل، فقد نجحت مراهنة داش على سلبيات الوضع الداخلي، إذ كانت اولى الفائزين، بين أحزاب الوسط، في الانتخابات العامة للكنيست التاسع، وذلك بحصولها على نسبة ١١,٦٪ من أصوات الناخبين، وهو ما يعادل ٢٠٢,٢٦٥ صوتاً، مما أمَّن لها خمسة عشر مقعداً في الكنيست. والجدير بالذكر، أن فوزها هذا، بصفتها حزب وسط جديد، لم تحدث له سابقة منذ قيام اسرائيل: إذ أنه، حتى كتلة رافي التي أسسها بن – غوريون في منتصف الستينات بعد خلافه مع مباي، لم تفز سوى بـ ٧,٩٪ من أصوات الناخبين، وذلك رغم شعبية بن – غوريون ومكانته لدى الاسرائيليين.

وكان لفوز حركة داش هذا أهميته ومغزاه على صعيد التحولات لدى الرأي العام الاسرائيلي خلال تلك الفترة، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣. فقد تمثلت أهميته في مساهمتها بتنحي المعراخ عن السلطة التي احتفظ بها منذ قيام اسرائيل، أي حوالي ثلاثين سنة متواصلة، وذلك رغم مواقعه الاقتصادية الكبيرة، ورغم أجهزته الضخمة التي بناها وطورها منذ ما قبل قيام اسرائيل وبعدها. أما مغزى فوزها، فقد تمثل بوجود شريحة معينة من الاسرائيليين، قدر عدد أصواتها، ولا يزال يقدر، بحوالي ٤٠٠ ألف صوت، على

استعداد لتجسيد رأيها والاعراب عنه عن طريق الانتخابات، وفق مفاهيمها الخاصة ودون قيود تربطها بالماضي، ودون أن يؤثر عليهـا هذا المـاضي في شيء. وقد أثبتت نتـائج الانتخابات العامة، سنة ١٩٧٣، التي انخفض، خلالها، التأييد للمعراخ بشكل ملحوظ، تقوّض ثقة هذه الشريحة بسلطة حزب العمل وقيادته لاسرائيل. فـالأحزاب المشكّـلة للمعراخ كانت تحصل عادة على ٤٨ - ٥٢٪ من أصوات الناخبين، وذلك منذ قيام اسرائيل وحتى سنة ١٩٦٩، إلّا أن هذه النسبة تبدلت في انتخابات الكنيست الثامن سنة ١٩٧٣، حيث حصل المعراخ على نحو ٣٩,٦٪ فقط من مجموع الأصوات، وذلك رغم أنه لم يفقد السلطة. وقد أدى استمرار تفاقم المشاكل الداخلية، كما سبق وذكرنا، نتيجة الممارسات السلبية لحكومات المعراخ وأجهزته، إلى ازدياد تقوض ثقـة تلك الشـريحة «الحيادية» من الاسرائيليين؛ الأمر الذي انعكس واضحاً في نتائج انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٧٧، حيث حصل المعراخ على ٢٤,٦٪ فقط من مجموع الأصوات، وكان هذا كافياً لفقدانه السلطة التي انتقلت إلى اليمين. وتشير الاحصائيات المتعلقة بتلك الانتخابات إلى أن قسماً صغيراً، فقط، من الاسرائيليين الحياديين، قد منحوا أصواتهم لليكود؛ أما القسم الأكبر، فرغم نقمته على المعراخ، فإنه لم يكن يفضل انتقال السلطة إلى اليمين، وقد منح أصواته لأحزاب الوسط، وعلى رأسها حركة داش التي حصلت على أكثر من مئتي ألف صوت، كما سبق وذكرنا[٩].

أسباب انحلال حركة داش

يلاحظ، من خلال متابعة النشاط الحزبي في اسرائيل، أن حزباً يتمتع بخمسة عشر مقعداً في الكنيست، يمكنه العمل جيداً والتحرك بسهولة على طريق تحقيق أهدافه. وأبرز الأمثلة على ذلك هو الحزب الديني القومي (المفدال) الذي استطاع، مثـلًا، ممارسـة نشاطه، منذ قيام اسرائيل، باتجاه خلق نفوذ له في جهاز التعليم، وقد حـقق مكاسب هامة على هذا الصعيد. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هل استطاعت داش، كحزب وسط، يتمتع بخمسة عشر مقعداً في الكنيست، تحقيق شيء من أهدافها، كما أعلنتها قبل انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٧٧، أم أنها أخفقت في تحقيق أي شيء؟

كان إعلان حل الحركة الديمقراطية واعتزال يادين الحياة السياسية بمثابة برهانين قاطعين على اخفاق مسيرة حركة داش منذ دخولها إلى الكنيست. وثمة أسباب عديدة لهذا الاخفاق، منها أسباب ذاتية تتعلق بحقيقة تكوين داش كحركة جديدة، ومنها أسباب خارجية تكمن في التنافس والصراع الدائر بين مراكز القوى السيـاسية الكبيـرة في اسرائيل. ومن أهم الأسباب الذاتية التي يمكن ذكرها ما يلي:

عدم التجانس القائم منذ البداية بين مؤسسي حركة داش وأعضائها كما سبق وذكرنا. فقد افتقدت هذه الحركة إلى «الاطار والتقليد والماضي المشتـرك للاشخـاص والهيئات المختلفة التي ارتبطت بها... وكانت أشبه بكوكتيل من الشخصيات ذات المظهر اللائق التي تبدو عليها، في البداية، سمات البريق والتألق. إلا أن الانسان سرعان

ما يبدأ التساؤل، في مرحلة لاحقة، عما يبحث عنه لدى هؤلاء الأشخاص وعما يجمعه بهم، فيبدأ البحث عن أقرب فرصة للرحيل»(١٠). فمثلاً لم يكن هنالك أي قاسم مشترك بين روبينشتاين زعيم شينوي، وهي حركة جديدة ظهرت بعد حرب ١٩٧٣، وبين شموئيل تامير الذي يحتفظ لنفسه بسجل سياسي حافل يعتمد على التنقل، وفق ما تمليه مصلحته الشخصية بين حزب وآخر؛ أو بين يادين عضو حزب مباي سابقاً، وهليفي صاحب المبادىء اليمينية وأحد أعضاء ليكود سابقاً. ويبدو أن التناقض والتنافر، بين أعضاء داش، كان أمراً محتمل الحدوث ويمكن التعايش معه في المرحلة الاولى، مع وجود هدف مشترك يسعى الجميع إلى تحقيقه، الا وهو الفوز الكبير في الانتخابات. بيد أن الوضع اختلف تماماً، مع بدء مواجهة القضايا الحقيقية والملحة التي تستوجب البحث واتخاذ القرارات، حيث بدأت تطغى الخلافات العميقة في الرأي بين أعضاء داش لدى بحث كل قضية، محدثة صراعاً عميقاً داخل الحركة.

كذلك، فإن وضوح الرؤية في برنامج حركة داش كان من العوامل الذاتية الهامة التي أدَّت إلى اخفاق مسيرتها، ومن ثم إلى انحلالها. فالبرنامج، كما سبق وذكرنا، لم يكن يعبر عن رؤية ومبادىء جديدة، وإنما كان خليطاً من الأفكار والمواقف، بحيث يمكن القول أن شعار «التغيير» الذي حمله زعماء هذه الحركة لم يكن القصد منه احداث أي تغيير في السياسة المعروفة بل في الأشخاص، وفي الأجهزة التنفيذية. ونتيجة لذلك، أخفقت داش، رغم فوزها البارز في الانتخابات، في طرح نفسها كبديل حقيقي في السلطة أو حتى كعنصر مؤثر فعَّال فيها. فانتقال السلطة لليمين، وعدم حصول داش على مقاعد كافية في الكنيست، تحولها إلى «مؤشر الميزان» في أية عملية ائتلاف حكومية، أضعف قوتها كحركة سياسية مؤثرة وفعَّالة. وقد اعترف يادين صراحة بذلك حينما أعلن: «عجزت عن الوصول إلى كل ما رغبت فيه، لأن الناخب لم يمنحني تلك القوة التي أردتها. فقد أعطاني خمسة عشر مقعداً وهذا كسب كبير، إنما في الظروف التي كانت قائمة آنذاك [سنة ١٩٧٧] كنا بحاجة إلى ثمانية عشر مقعداً»(١١). أي أن المشاركة في السلطة كانت من الأهداف الأساسية لدى زعماء داش، وقد خاب أملهم لدى ظهور نتائج الانتخابات العامة سنة ١٩٧٧، خصوصاً بعدما أدركوا أن ليكود بامكانه حقاً تشكيل ائتلاف حكومي بدونهم.

وبعدما عرضت المشاركة في الائتلاف الحكومي على زعماء داش، سرعان ما تبيَّن فشل مراهنة هؤلاء على المشاركة بالحكم من موقع قوة، وذلك بدليل المفاوضات الطويلة والمضنية التي دارت بينهم وبين زعماء ليكود، والتي توقفت أكثر من مرة بسبب الشروط المتشددة التي عرضت على داش من أجل القبول بانضمامها إلى الحكومة. فرغم عودة يادين وتأكيده على الشروط التي وضعتها حركته قبل الانتخابات للمشاركة في أي ائتلاف حكومي، فإن موقف المساومة لديه كان ضعيفاً، بحيث استطاع بيغن تشكيل حكومة ائتلافية، قبل انهاء المفاوضات الائتلافية مع داش، وإن كانت تستند إلى قاعدة برلمانية لا تتعدى ثلاثة وستين صوتاً. والجدير بالذكر هنا، أن شروط داش تلك، تمثلت في تقليص عدد وزارات الحكومة، وبانتهاج خطة اقتصادية فعلية لكبح التضخم المالي والالتزام بالحفاظ على اتفاقات الاجور نصاً وروحاً، ثم بوضع خطة عمل مستعجلة لمعالجة شؤون

الفئات المعسرة. وفيما يتعلق بالواقع السياسي الداخلي، اشترطت داش تغيير الانتخابات إلى انتخابات منطقية – شخصية ونسبية، وسنّ تشريع فوري لقانون الأحزاب. أما بالنسبة للسياسة الخارجية وللأمن، فقد اشترطت أن تتلاءم هذه السياسة وما نصَّ عليه برنامجها في هذا الشأن، كما سبق عرضه(١٢). وكان يادين قد أوضح، قبيل الانتخابات العامة، ان طلبات داش المتعلقة بتغيير طريقة الانتخابات إلى طريقة منطقية – نسبية، واجراء انتخابات في فترة لا تزيد على العامين، هي شرط أساسي للانضمام إلى أي ائتلاف حكومي «لأن تغيير طريقة الانتخابات هو بمثابة جراحة ضرورية ومطلوبة لانقاذ النظام الديمقراطي [في اسرائيل]»(١٣). وبالنسبة للسياسة الخارجية والأمن، أوضح يادين، أيضاً، أن شرط داش يتمثل في عدم قيام أية حكومة بعمل شيء يتعارض ومبادىء حركته. «فاذا أصر ليكود على اعطاء أفضلية للاستيطان في [المناطق المحتلة] لأسباب أيديولوجية وليس أمنية، فسيكون من الصعب تشكيل حكومة معه. ومن ناحية أخرى، إذا أصرَّ المعراخ على امكان التنازل عن مناطق في [الضفة الغربية] حتى بدون تسوية سلمية كاملة وعلاقات طبيعية تامة بين اسرائيل والعرب، فستنشأ صعوبات جمَّة لتحقيق الائتلاف معه»(١٤).

إلا أن شروط داش هذه لم تعد مقدسة بعد الانتخابات، حيث نشب صراع قوي داخل هذه الحركة بين مؤيدي الانضمام إلى حكومة ليكود، وبين معارضيه. فالهدف الأساسي المتمثل بالمشاركة في الحكم، كما كان متفقاً عليه، من قبل أعضاء داش جميعهم، قبل الانتخابات، كان مقروناً، على ما يبدو، في ذهن العديد منهم، خصوصاً أولئك الذين كانوا ينتمون إلى معسكر حزب العمل سابقاً أو المحسوبين عليه، باحتمال تشكيل الحكومة من قبل المعراخ وليس من قبل ليكود. ولم يكن هؤلاء على استعداد، سواءً من الناحية الأيديولوجية أو حتى من الناحية النفسية، للقبول بالانضمام إلى حكومة يشكلها بيغن. وقد تزعم هذه الفئة زعيم حركة شينوي في داش أمنون روبينشتاين. أما مؤيدو الانضمام إلى الحكومة بشكل مطلق، فكان هدفهم الوصول إلى السلطة بأي ثمن، حتى ولو تم ذلك من خلال التنازل عن الكثير من المبادىء والشروط التي أعلنتها داش قبل الانتخابات. وقد هددوا، فعلاً، بالانشقاق عن الحركة إذا لم تقبل الانضمام إلى الحكومة. وكان زعيمهم شموئيل تامير، السياسي المعروف بانشقاقاته المتكررة وتنقله بين حزب وآخر طمعاً في الوصول إلى السلطة. فقد انشق هذا، على سبيل المثال، عن حركة حيروت عشية حرب ١٩٦٧ لاعتقاده بأن بيغن وصل إلى نهاية الطريق، وأنه ليس هنالك مستقبلٌ لفكرة تكامل أرض اسرائيل. وغداة نشوب تلك الحروب، أعلن أن «المنطقة المحررة يجب أن لا تعاد إلا أنه لم يحقق هدفه في الانتخابات [من خلال المركز الحر]. وقبيل نشوب حرب ١٩٧٣، عاد وانضم إلى ليكود، إلا أنه حكم على نفسه بالبقاء أربع سنوات أخرى في المعارضة. وقبيل صعود ليكود إلى الحكم، انشق عنه لاعتقاده، مرة أخرى، بأن بيغن وصل إلى نهاية الطريق، وأنه سيواصل طريق المعارضة غير المثمر. وبعد أن أصبح رفاقه في المركز الحر، والذين لم ينشقوا عن ليكود في الانتخابات الماضية، وزراء في حكومة بيغن، وبقي هو في المعارضة، لم يهدأ له بال حتى حقق انضمام داش إلى الحكومة [حيث عُين وزيراً للعدل]

ومنذ ذلك الحين، راح يعارض بشدة كل محاولة لانفصالها، حتى ولو كان ثمن ذلك شق هذه الحركة وتفككها»(١٥).

على أي حال، لم يكن انضمام داش إلى حكومة ليكود سهلاً، وتشهد على ذلك الأزمات التي شهدتها المفاوضات التي دارت بين الطرفين منذ بدايتها. فقد توقفت هذه المفاوضات أكثر من مرة بمبادرة من داش نفسها، بسبب الخلاف الكبير الذي كان قائماً بين موقفها وموقف ليكود، خصوصاً حول القضايا المتعلقة بالسياستين: الخارجية والأمنية. ويبدو أن الموقف المتشدد الذي عرضه بيغن خلال هذه المفاوضات، حول مسألة فرض السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة «في الوقت المناسب» «وحق الاستيطان» بها، والذي كان بعيداً عن الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبله معظم زعماء داش، إنما كان القصد منه تحجيم هذه الحركة وبث الصراع داخلها. وزيادة في التأثير على زعماء هذه الحركة ورغبة في اضعاف قوة المساومة لديهم، قام بيغن بانهاء المفاوضات التي كانت دائرة، حول تشكيل حكومة مع المتدينين، وضمَّ دايان إلى حكومته، وذلك خلال المرحلة الاولى من المفاوضات مع داش، مما يعني أن انضمام هذه الحركة إلى الحكومة إنما كان يأتي، بالنسبة لبيغن، في مرحلة لاحقة، وليس بالضرورة في المرحلة الاولى. ونتيجة لذلك، قوي موقف الرافضين داخل داش للانضمام إلى حكومة ليكود، بتأييد من يادين نفسه، الذي اعتبر أن هنالك هوة كبيرة بين مواقف كل من داش وليكود، تحتم عدم الانضمام إلى هذه الحكومة. إلا أنه مع الوقت، استطاع مؤيدو الانضمام حسم الصراع داخل الحركة لصالحهم، وذلك من خلال التأثير على يادين نفسه الذي اقتنع أخيراً، وبعد زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة، حيث اجتمع هناك إلى مسؤولين أميركيين وزعماء يهود، بأن الوضع الدولي، عقب صدور البيان الأميركي - السوفياتي بخصوص الشرق الأوسط، وظهور بوادر احتمالات ضغط أميركي على اسرائيل في أعقابه، إنما يحتم مشاركة حركته في حكومة ليكود من أجل مواجهة هذه المخاطر. وعلى هذا الأساس، قرر مجلس داش، في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، بأكثرية ثمانية وستين صوتاً ومعارضة أربعة وأربعين صوتاً، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، تأييد الانضمام إلى حكومة ليكود على أساس النقاط التي تم التفاهم حولها خلال المراحل الأخيرة من المفاوضات(١٦). وقد عقَّب يادين على صدور هذا القرار بقوله: أن اسرائيل تعيش حالة طوارىء تحتم مشاركة حركته في تحمل المسؤولية على صعيد الحكم. وأضاف أن «هنالك خلافات في الرأي بين داش والحكومة، ولكن، فيما يتعلق بحل النزاع الاسرائيلي - العربي، تقف داش، في صف واحد، مع ليكود، حيث أنها تصُر على المبادىء القائلة باللاعودة إلى حدود سنة ١٩٦٧، وبعدم اجراء أية مفاوضات مع م.ت.ف.، أو اقامة دولة فلسطينية»(١٧). وشرح يادين الأسباب التي تقف وراء قرار داش بقوله: «نظراً لتطور الشؤون السياسية في الحلبة الدولية، فقد حان الوقت لأن تحتم مصلحة الدولة... تكتلاً داخلياً وجبهة واسعة ترتكز على النقاط الثلاث التي يوجد بشأنها اتفاق تام بين ليكود وبين [داش]: معارضة م.ت.ف. ومعارضة قيام دولة فلسطينية ومعارضة العودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧»(١٨).

وعبثاً حاول معارضو انضمام داش إلى الحكومة، وكان على رأسهم روبينشتاين، نهي يادين عن تأييده لهذه المسألة، خصوصاً وإن الشروط التي وضعها ليكود لم تتبدَّل، وإن حالة الطوارىء التي تحتم الانضمام ليست سوى زعم كاذب لا وجود له. وأخيراً، أعلنت بنود الاتفاق الائتلافي بين حكومة ليكود وداش، وبموجبها خصصت لداش أربع حقائب وزارية هي: نائب رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة المواصلات والبريد ووزارة العمل والرخاء التي هي عبارة عن وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية سابقاً. وفيما يتعلق بالسياسة المتبعة في المناطق المحتلة، فقد نص الاتفاق على أن تترك لداش حرية التعبير وحق الامتناع عن التصويت في الكنيست في الشؤون السياسية المتعلقة بالضفة الغربية. كذلك نص الاتفاق على أن تناقش قرارات الحكومة الخاصة بشؤون الاستيطان في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست وعلى أن تحسم فيها، وذلك في حال طلب داش اجراء مثل هذه المناقشة. وفيما يتعلق بالقضايا الدينية، فقد قضى الاتفاق بمنح داش حرية التصويت في الكنيست حولها. وبالنسبة لتغيير طريقة الانتخابات، فقد نصَّ الاتفاق على أن تتحول هذه إلى انتخابات دائرية - نسبية - شخصية، بحيث ينتخب الكنيست العاشر بموجبها(١٩). وتعليقاً على بنود هذا الاتفاق، أعلن روبينشتاين أمام سكرتارية حركة داش قائلاً: «تدخل داش الحكومة بشروط جرى رفضها قبل وقت قصير. إن التعليل القائل بوجوب الدخول إلى الحكومة نظراً إلى حالة الطوارىء، يصعب فهمه... لن يثق بنا الجمهور بعد الآن، وإننا ندخل الحكومة كالكلب الذليل»(٢٠). على أي حال، فقد انضمت داش إلى الحكومة بعد التوقيع على الاتفاق المذكور، وبعدما جرى انتخاب ممثليها في الوزارة: يادين كنائب لرئيس الحكومة؛ مئير عميت وزيراً للمواصلات والبريد؛ يسرائيل كاتس وزيراً لوزارة العمل والرخاء، وشموئيل تامير وزيراً للعدل.

وكان انضمام داش للحكومة أحد العوامل الأساسية التي دفعتها نحو طريق التفكك. فقد تخلت هذه الحركة، نتيجة انضمامها هذا، عن مبادئها الأساسية كما أعلنتها سابقاً، مقابل أربعة مناصب في حكومة ليكود. ويكفي أن نذكر هنا شروط يادين الخاصة بـ: تغيير طريقة الانتخابات خلال ثلاثة أشهر؛ وسن «قانون أحزاب رسمي» لتنظيم الديمقراطية داخل الأحزاب؛ وخفض التضخم المالي من أربعين إلى خمسة عشر بالمئة سنوياً، كأمور ملزمة لانضمامه إلى أية حكومة. كذلك يجدر ذكر معارضته سابقاً المشاركة في ائتلاف حكومي مع الحزب الديني القومي، إذا ما طالب هذا الحزب بالحفاظ على الوضع الديني القائم أو بادخال تعديلات عليه. وكذلك رفضه الانضمام إلى حكومة تعطي الأفضلية للاستيطان في المناطق المحتلة لأسباب أيديولوجية دون أن تكون هنالك أية دوافع أمنية. إن يادين لم يحقق أياً من هذه المطالب - الشروط، سواء لدى انضمامه إلى الحكومة أم بعد ذلك؛ الأمر الذي يثبت مدى ضعف حركته سياسياً وأيديولوجياً.

وبعد انضمام داش إلى الحكومة، بدأ التفكك بين صفوفها يزداد ويقوى، حيث كانت حركة شينوي، الشريك الرئيسي في داش، أول المنشقين عنها، وقد تلت حركة الانشقاق هذه، بعد ذلك، إحدى عشرة عملية انشاق حدثت في الحركة خلال أقل من أربع

سنوات. وهكذا تفرق أبرز أعضاء داش من حول يادين الذي أظهر ضعفاً شديداً في فرض سلطته بشكل تحولت فيه أقواله حول «وجوب توفر يد قوية موجهة» و«يدٍ تمسك بزمام الامور» و«الا يحدث وضع يشد به كل طرف في اتجاهه» وما شابه ذلك، إلى مجرد أقوال لا تغطية لها. ونتيجة لهذا التفكك، عاد مئير زورياع إلى الكيبوتس، ومئير عميت ودافيد غولومب إلى حزب العمل، وتامير ونوف إلى ليكود، وعادت شينوي حركة مستقلة. أما أولئك الأشخاص الذين انضموا إلى داش بشكل شخصي، فبينهم من أعلن أنه سيعتزل الحياة السياسية، ومنهم من يبحث عن اطار حزبي آخر. وهنالك نائبان من داش، وهما شلومو الياهو وشفيق الأسعد، لا يزالان يبحثان، دون نجاح، عن حزب يقبل بهما.

ظاهرة عابرة واستنتاج رئيسي

إن السؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هو: ما هو الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من ظاهرة داش العابرة؟ هل كانت هذه حزباً سياسياً حقيقياً، أم أنها كانت حركة احتجاج كبرى، على غرار حركات الاحتجاج التي ظهرت بعد حرب ١٩٧٣ في اسرائيل؟ يبدو أن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه هو التالي: إن النظام الاسرائيلي لا يحتمل، على صعيد البدائل المرشحة للسلطة، إلا أجهزة حزبية كبيرة ذات جذور أيديولوجية راسخة واسس اجتماعية ثابتة ورؤية واضحة. وهنالك بديلان في اسرائيل، أو مركزا قوة على هذا الغرار، وهما حزب العمل وكتلة ليكود: أما الأحزاب الأُخرى الباقية، سواء كانت مواقعها على الخارطة الحزبية أحزاب وسط، أو إلى اليسار من حزب العمل، أو إلى اليمين من ليكود، فإنها تبقى محدودة في حجمها وتأثيرها، وكلما كانت قريبة، أيديولوجياً، من أحد البديلين الأساسيين تكون أكثر عرضة للانشقاق أو الاندماج به. وبالنسبة لحركة داش، فإن طرحها وتطلعاتها نحو التغيير والتبديل في السلطة لم يكن يتلاءم وأيديولوجيتها الضعيفة، أو مع أجهزتها الحديثة والصغيرة، مما حوَّلها إلى حركة في غير موقعها، وبالتالي لم تستطع تحمل المسؤوليات التي فرضها عليها مثل هذا الموقع.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الموقع الذي وضعت داش نفسها فيه، كان عرضة لضغوطات خارجية، من المعسكرين الكبيرين في اسرائيل اللذين اعتبرا داش بمثابة خطر مشترك عليهما[٢١]. وقد تجسَّد هذا الخطر، فعلاً، بالنسبة لحزب العمل، من خلال فقدانه السلطة لأول مرة منذ قيام اسرائيل لصالح خصمه التاريخي: ليكود. إلا أن ليكود لم يوجه الشكر إلى داش مقابل ذلك، وإنما عمل كل ما في وسعه من أجل احتوائها واضعافها بواسطة ضمها إلى حكومته، الأمر الذي أدى أخيراً إلى حلها نهائياً. وقد تصرفت على هذا النحو، تماماً، كما تصرف حزب مباي، في الماضي، مع قائمة رافي التي تزعمها بن - غوريون. فعلى الرغم من قوة بن - غوريون وحنكته السياسية - وقد كان يادين أحد المقربين إليه - فإنه لم يستطع، في نهاية الأمر، مواجهة ضغوطات أجهزة مباي الكبيرة. ومن هنا، يبدو أن تفاخر يادين بانجاز حركته المتمثل في تغيير السلطة في اسرائيل بطريقة ديمقراطية، ليس في موضعه لأنه ليس هو الذي تسلَّمها وإنما كتلة ليكود

التي تمكنت من احتوائه، ومن تكبيل حركته إلى حد بقائه ممثلاً يتيماً لداش داخل الحكومة.

يبدو، من خلال تتبع نشاط ممثلي داش داخل الحكومة، انها لم تستطع تحقيق أي من أهدافها، خصوصاً بالنسبة لتغيير طريقة الانتخابات واصلاح أوضاع الطبقات الفقيرة. كذلك لم يكن ممثلو داش شركاء فعليين في صنع القرارات الهامة داخل الحكومة، سواء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية أو فيما يتعلق بالسياسة في المناطق المحتلة، أو حتى فيما يتعلق بالقضايا الداخلية التي كانت موضع اهتمام داش الكبير في بداية عهدها. فالهوة الاجتماعية ازدادات اتساعاً بسبب الوضع الاقتصادي المتأزم، وأصبحت اسرائيل البلد الأول في مجال التضخم المالي السريع، وقوي مجرى تدخل الدين في الدولة، وذلك نزولاً عند رغبة الجناح المتدين في الائتلاف الحكومي (على غرار قانون خدمة الفتيات المتدينات في الجيش، وقانون تشريح الموتى)، دون أن تتمكن داش حتى من رفع صوتها احتجاجاً، أو من الدعوة إلى اسقاط الحكومة. أي أن التغيير الذي دعت إليه داش، في بداية عهدها، قد حدث فعلاً، وإنما نحو الأسوأ على مختلف الأصعدة. لذلك يبدو صحيحاً القول أن داش لم تكن حزباً بالمعنى المتفق عليه، بالنسبة لطبيعة ظهور الأحزاب، وإنما كانت حركة احتجاج كبيرة وعابرة، على غرار حركات الاحتجاج التي ظهرت بعد حرب ١٩٧٣، ولكن مع فارق بسيط، وهو أن تلك الحركات قد حققت شيئاً من أهدافها مع استقالة حكومة غولده مئير سنة ١٩٧٤؛ بينما لم تحقق داش شيئاً يذكر.

---

(١) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨١، ص ١٥.

(٢) **يديعوت أحرونوت**، ٤/٣/١٩٨١.

(٣) **دافار**، ٢٠/٣/١٩٧٧.

(٤) **المصدر نفسه**، ٣٠/٣/١٩٧٧.

(٥) **معاريف**، ٩/٣/١٩٧٧.

(٦) أنظر عرض ابراهام تيروش لمبادىء داش في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، **المصدر نفسه**.

(٧) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٢٥/٣/١٩٧٧.

(٨) من مقابلة مع يادين في: **ملحق هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٧٦.

(٩) راجع حانوخ سميث، **يومان معاريف**، ١٩٧٧، السنة الثالثة والعشرون، ص ٩٦ و٩٧.

(١٠) يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٢٠/٢/١٩٨١.

(١١) ر.إ.إ.، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(١٢) **معاريف**، ١٨/٥/١٩٧٧.

(١٣) من مقابلة مع يادين في: **المصدر نفسه**، ١٣/٥/١٩٧٧.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) دانيئيل بلوخ، **دافار**، ٢٠/٢/١٩٨١.

(١٦) **المصدر نفسه**، ٢١/١٠/١٩٧٧.

(١٧) **يديعوت أحرونوت**، ١٧/١٠/١٩٧٧.

(١٨) من مقابلة مع يادين في: **معاريف**، ٢١/١٠/١٩٧٧.

(١٩) انظر بنود الاتفاق الائتلافي بين داش وحكومة ليكود في: **المصدر نفسه**، ٢٥/١٠/١٩٧٧.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ٢٠/١٠/١٩٧٧.

(٢١) انظر حديث يادين حول الأجهزة الرافضة لحركته في ر.إ.إ.، **مصدر سبق ذكره**؛ وفي مقابلة له مع **معاريف**، ٢٠/٢/١٩٨١.

وفيق ابو حسين

التكامل الاستراتيجي بين اسرائيل وجنوب افريقيا

تمهيـــد

عندما بلغت الرأسمالية المرحلة الامبريالية التي هي أعلى مراحلها، تبلور، لدى النظام الرأسمالي السائد في اوروبا الغربية والولايات المتحدة، مفهوم جديد مبني على حقائق اقتصادية تتمثل في أن حدود هذا النظام الجغرافية هي دون تلبية طموحاته وتطلعاته الامبريالية؛ وذلك لعجز هذه الحدود عن تأمين المواد الأولية (الخام) المطلوبة لصناعته المتطورة، ولأن السوق الاستهلاكية التي توفرها هذه الحـدود ضيقة بحيث لا تسمح بتصريف إنتاجه الصناعي فيها.

وقد وجد النظام الامبريالي في أسيا وافريقيا واميركا اللاتينية المجال الأمثل لحل أزمته. وتبعاً لهذا المفهوم، بدأ يشن هجماته الشرسة على بلدان هذه المناطق وشعوبها، في فترات مختلفة. ولم يطل الزمن الذي تمكنت فيه الـدول الاستعماريـة من أن تفرض سلطتها وسيطرتها، مع ما رافق هذا الفرض من انواع النهب، على هذه البلدان.

ولكن بقيت، في وعي القوى الامبريالية، حقيقة مفادها أن شعوب هذه البلدان لن تبقى خاضعة للنير الاستعماري، وسيأتي اليوم الذي تنتزع فيه استقلالهـا السياسي والاقتصادي، لتمارس سيادتها على أرضها وثرواتها. وانطلاقاً من هذا الوعي، عمدت الدول الامبريالية إلى البحث عن حلول جذرية، تحفظ لها ديمومة السيطرة واستمرارية النهب. ونتيجة للبحث الدؤوب توصلت الدول الامبريالية إلى وضع مشاريع لإقامة مناطق شبه دائمة لها في أكثر مناطق العالم الثالث أهمية بالنسبة للمصالح الامبريالية، «فكانت فكرة الاستعمار الاستيطاني».

ومما يعزّز حقيقة نشوء فكرة الاستعمار الاستيطاني لدى النظام الامبريالي، ممثلاً آنذاك ببريطانيا، ذلك التوافق التـاريخي الذي نـلاحظه بين نشوء الغـزو الصهيوني

لفلسطين، والغزو الاستيطاني العنصري لجنوب افريقيا؛ فإنشاء اتحاد جنوب افريقيا بزعامة الاقلية البيضاء تم سنة ١٩١٠، وإصدار وعد بلفور حدث سنة ١٩١٧. وهذان الحدثان مدينان بمولدهما إلى بريطانيا، لأنه «ما أن سيطر على تفكير الحكومة البريطانية في سنة ١٩٠٩، الخوف من أن تتعرض قناة السويس للاغلاق في وجه الملاحة البريطانية في حالة نشوب حرب، الأمر الذي سيعيد لطريق رأس الرجاء الصالح. (اقصى جنوب القارة الافريقية) أهميته التجارية والاستراتيجية السابقة، حتى عمدت إلى ايجاد حكم تابع لها في جنوب افريقيا، ووجوده فيه مكسب حيوي لبريطانيا. وكذلك في اعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى، رأت بريطانيا أن سيطرتها على فلسطين، بمستوطنين صهاينة هي افضل ضمانة لعدم اغلاق قناة السويس في وجهها»[1].

وبسبب الموقع الاستراتيجي المهم لكل من فلسطين وجنوب افريقيا من جهة، وبسبب اكتشاف الثروات الطبيعية الخام (اليورانيوم، الماس سنة١٨٦٧، الذهب سنة١٨٨٦) في جنوب افريقيا ، ومنابع النفط في الشرق الأوسط من جهة ثانية «ضاعفت الدول الامبريالية من اهتمامها بتقوية ودعم هذين الكيانين ليحتلا مكانة سياسية وعسكرية في استراتيجية الدول الامبريالية»[2].

وفي ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في الكويت، خلال شباط (فبراير) ١٩٧١، حدد البروفسور ريتشارد ستيفنز الاستراتيجية الاستعمارية التي تكمن وراء إنشاء الكيانات العنصرية بقوله: «يعتبر قانون اتحاد جنوب افريقيا، لندن ١٩٠٩، ووعد بلفور، لندن ١٩١٧، من بين القرارات المختلفة التي كان لها تأثير على حياة ومصائر شعوب ما يسمى العالم الثالث، واكثر قوة على فضح جوهر الايمان بسمو العرقية، واشملها على اظهار قدرة العالم الغربي على تحويل وترجمة امتداد قوته واضفاء الشرعية عليه تحت ستار القانون الدولي والاخلاق، وهاتان الوثيقتان وضعتا دون اي اعتبار لحقوق وتطلعات الشعوب التي اخضعت للقوة، وقد بُررتا على اساس انهما من اسمى المسؤوليات والمبادىء الاخلاقية للحضارة الغربية. وهكذا، باسم الليبرالية البريطانية، لا يفقد السكان الأصليون في فلسطين وجنوب افريقيا بيوتهم واراضيهم وجميع حقوقهم فحسب، بل يلقون انفسهم وقد نزعت عنهم هويتهم واخضعوا لارادة الاقوياء. كما فرضت عليهم الضرائب والانظمة الادارية وفق خطة تقضي بتأمين حياة الاستعمار ووجود المستعمرين»[3].

وقد نما الكيانان، قبل الحرب العالمية الثانية، في كنف الاستعمار البريطاني؛ ولكن بعد الحرب انهار الاستعمار القديم (فرنسا - بريطانيا). وطرأت تغيرات كثيرة على موازين القوى الدولية، مما حدا بالكيانين العنصريين إلى التحول عن بريطانيا باتجاه الولايات المتحدة الاميركية التي خرجت من الحرب كقوة امبريالية جديدة وقوية.

وقد استطاعت دولة «اسرائيل»، عقب انشاء دولتها سنة ١٩٤٨، أن تكسر قيود تبعيتها إلى بريطانيا؛ بينما ظل حكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا أسير السياسة البريطانية حتى سنة ١٩٦١، حيث تمكن من الخروج من الكومنولث، ومن ثم تمكن من فك ارتباطاته بالدولة الانكليزية. وانطلاقاً من ذلك اصبحت الولايات المتحدة واسرائيل

وجنوب افريقيا تقف في جبهة واحدة امام نضالات شعبي فلسطين وافريقيا الجنوبية من أجل نيل حقوقهما الوطنية – القومية. وهذا المنطق، بالطبع، ينسجم والنية الامبريالية الغربية ومقولاتها التي تشكل هذه الدول جزءاً كبيراً منها. وعن هذين الموقعين المتقدمين للامبريالية العالمية جاء في تقرير «لجنة ماديسون»: «ان الولايات المتحدة تجد في تأدية دورها كـ «شرطي عالمي» اصدقاء مخلصين ونافعين في دول كإسرائيل وجنوب افريقيا، رغم انهما يسببان لها الاحراج احيانا. وبالمقابل، تحاول كل منهما الاستفادة من التأييد الاميركي لتعزيز وضعها الداخلي»(٤).

الأقلية البيضاء واللاسامية

إن العلاقة بين اسرائيل والاقلية البيضاء في جنوب افريقيا لا تخلو من بعض المفارقات «العقائدية». فالحزب الذي تسلم زمام السلطة في جنوب أفريقيا سنة ١٩٤٨، يظهر عداءه للصهونية واليهود معاً. وكان، ابان الحرب العالمية الثانية، متعاطفا مع دولتي المحور: ايطاليا الفاشية والمانيا النازية. وجميع رؤساء الوزراء الذين ينتمون لهذا الحزب، ابتداء من «مالان» مروراً بـ «ستريجيدوم» و «فيردورد» وانتهاءً بـ «فورستر»، معروفون بميولهم النازية. ففورستر، الرئيس الحالي لحكومة جنوب افريقيا، هو نفسه الذي اعلن على الملأ سنة ١٩٤٢: «إننا نؤمن بالقومية المسيحية الحليفة للاشتراكية القومية... التي يسمونها، في ايطاليا: الفاشية، وفي المانيا: النازية، وفي جنوب افريقيا: القومية المسيحية»(٥).

لذا، وعلى ضوء افكار كهذه، لا بد من أن يتوقع المرء ان تتسم العلاقات بين الدولتين بعداء لا هوادة فيه، نظراً للتحالف الذي كان قائماً بين جنوب افريقيا، والمانيا الهتلرية. ولكن الواقع اثبت اموراً مغايرة لذلك. والجدير بالذكر، أن ابواب الحزب القومي بقيت موصدة أمام اليهود في جنوب افريقيا، ولم يسمح لهم بالانخراط في صفوفه إلا سنة ١٩٥١ إثر زيارة موشي شاريت، رئيس حكومة اسرائيل، إلى جنوب افريقيا. ولكن، وعلى الرغم من توطد العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا، فإن النزعة المعادية لليهود (اللاسامية) لا تزال تعتلج في صدور البعض من الاقلية البيضاء الحاكمة هناك؛ «فأخيراً ظهرت حركة شباب مؤيدة للنازية، تقوم بممارسات لاسامية ضد اليهود الجنوب افريقيين، وهذه الممارسات أدت إلى تزايد هجرة اليهود من جنوب افريقيا»(٦). وهذه الحركة التي يتزعمها رودولف شميث، من سكان جوهانسبورغ، اصدرت قراراً يمنع دخول اليهود والسود في المؤسسات التابعة لها.

اليهود في جنوب افريقيا

منذ الأيام الاولى للاستعمار الاوروبي الاستيطاني في جنوب افريقيا كان اليهود «بارزين ضمن الهيئات التي كان لها تأثير كبير على شؤون التجارة والمال والصناعة فنحن نجدهم في مقدمة الذين اقاموا اول مركز تجاري على شواطىء تايبل باي سنة ١٦٥٢. وعندما طرحت قضية انشاء غرفة تجارية في كيب تاون سنة ١٨٦٠، كان على رأس المتحاورين يهودي اسمه تشارلز مانويل، وعند اختتام المؤتمر الذي ناقش نظام

التبادل التجاري القديم، انتخب اليهودي شاؤول سليمان رئيساً لمجلس ادارة غرفة التجارة»(٧). وفي حقلي التجارة والصناعة برز اليهودي لودفيغ فاينر وهو الذي برع في شؤون غرفة تجارة كيب تاون وجمع بين عضويته في البرلمان الجنوب افريقي، وترؤسه لمصانع فان ديربيل وشركاه، وبين منصب الناطق الرسمي لـ عالم التجارة والصناعة. كما كان مستشاراً للحكومة في شؤون السكك الحديدية(٨). وكان اليهودي الآخر ميير كاسيل أول رئيس لغرفة تجارة كيب تاون سنة ١٨٥٢.

وحين تأسست غرفة تجارة نتال سنة ١٨٥٦، كان العديد من التجار اليهود قد لعبوا دوراً رائداً في مشاريعها. وبعد اكتشاف الذهب بفترة وجيزة، تأسس مجلس «ويتوترساند» للمناجم، وقد شارك فيه اليهود مشاركة فعالة من امثال: كارل هانو الذي كان نائباً لرئيس المجلس ورئيساً لمجلس الادارة، وغيره من ابناء دينه. وقبل أن يكون بجنوب افريقيا بورصة، كان يدير دفة العملات سماسرة يهود امثال م.ل. نبسوسات. وبعد انشاء البورصة في كيمرلي، نشط اليهود بفعالية وكان من اهمهم ن. ابراهامز، وبرنارد كليير وغيرهما. ولعل اوضح مؤشر على فعالية اليهود في بورصة جوها نسبورغ، في ايامها الاولى، هو عدد الشركات اليهودية الأعضاء فيها؛ حيث بلغ ما يقارب المئة شركة سنة ١٨٨٩(١٠).

فاليهود في جنوب افريقيا الذين كان عددهم في اعقاب الحرب العالمية الثانية حوالي ١٢٠,٠٠٠ نسمة وبوضعهم المرموق في حقول المال والتجارة والصناعة، يعدون من أغنى الأقليات اليهودية في العالم. وقد استمرت هذه الأقلية تحتل مركزها في الاقتصاد الجنوب افريقي ، وحتى اذا «استثنينا اصحاب الشركات الضخمة مثل cantral min-ing red mines de F.R. philipps، والشركة الأنجلو - اميركية لصاحبها ارنست اوينهامر، محتكر الماس، فان الطائفة ممثلة أيضاً على مستوى ممتاز في الأوساط المنجمية والمصرفية والتجارية»(١١).

وبما أن ٩٠٪ من أبناء الطائفة اليهودية في جنوب افريقيا يؤمنون بالصهيونية، فمن المؤكد انهم ساهموا إلى حدٍ كبير بتطوير العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وتقويتها. وقد تميز اليهود الجنوب افريقيين بالولاء المزدوج: الولاء لجنوب افريقيا، وهو بمثابة وطنهم، والولاء للصهيونية ودولتها اسرائيل؛ فقد صرح الحاخام ويلر في المؤتمر الدولي الثامن للاتحاد العالمي للتهديد القومي الذي عقد في لندن في تموز (يوليو) سنة ١٩٥٣ موضحاً موقف اليهود في جنوب افريقيا من العنصرية البيضاء فيها، وموقفهم حيال اسرائيل بقوله: «ان الطائفة اليهودية قد قررت ألا تعلن موقفها من مسألة المواطنين الأصليين، لأنها تسعى لمساعدة اليهود في البلاد الأخرى. إن يهود جنوب افريقيا يفعلون اقصى ما بوسعهم لمساعدة اسرائيل اكثر من اية مجموعة اخرى. والطائفة ليس بوسعها ان تطلب من الحكومة السماح بنقل الأموال وتصدير البضائع إلى اسرائيل، وان تحتقر بنفس الوقت هذه الحكومة»(١٢). ان الولاء لاسرائيل، لدى الاقلية اليهودية في جنوب افريقيا، يتغلب على ولائها لوطنها. واحترامها لحكومة الاقلية العنصرية البيضاء، هو احترام قسري تفرضه ضرورة مصلحة اسرائيل.

بداية العلاقة بين
الصهيونية والاقلية العنصرية البيضاء

على الرغم مما اعترى العلاقة التي تربط اسرائيل بجنوب افريقيا من نكسات، فقد اتسمت بسمة الصداقة المستمرة، إذ أن هذه النكسات كانت محدودة، وتعود إلى ظروف تتعلق بخصوصية كل من البلدين، مما جعلها لا تعدو كونها اهتزازات عالقة على السطح دون أن تؤثر في الاعماق. وهذه الصداقة ليست حديثة العهد، بل تعود بجذورها إلى الفترة التي تقرر فيها مصير فلسطين داخل اروقة الامم المتحدة سنة ١٩٤٧، اثناء انعقاد الدورة الخاصة بفلسطين. ففي ذلك الوقت، كان وفد جنوب افريقيا من اقوى المؤيدين لمشروع التقسيم. فقد ذكر المستر لورنس عضو وفد جنوب افريقيا في الامم المتحدة، في أحد بياناته ان رئيس وزراء بلاده الجنرال سمطس كان احد واضعي تصريح بلفور الاصليين، واكد أن تأسيس وطن قومي لليهود كـان سياسة قومية صريحة منذ سنة ١٩١٩(١٣). ومما يذكر هنا ان وشائج صداقة شخصية عميقة كانت تربط بـين الجنرال سمطس وحاييم وايزمان. فالأول كان اول رئيس وزراء لجنوب افريقيا، والثاني كان اول رئيس دولة لاسرائيل.

ولكن هذه العلاقة لم تكن تسير على خط متواز، بل كان يتخللها، في فترات معينة، بعض الفتور والبرودة. فأثناء دعوة يوثانت، الأمين العام للأمم المتحدة، سنة ١٩٧١، البلدان التي تقاوم الاستعمار والعنصرية إلى تقديم تبرعات للجنة التحرير الافريقية بواسطة منظمة الوحدة الافريقية «تعهدت اسرائيل بتقديم ١٠ آلاف ليرة. وبالرغم من رفض اللجنة لهذا التعهد، على أساس أن اسرائيل هي دولة عنصرية واستعمارية، هدفها زيادة التسلل في افريقيا اغضب هذا الموقف لاسرائيل جنوب افريقيا، التي ردت على ذلك بتقييد التحويلات المالية الى اسرائيل»(١٤). وحيال ردة الفعل هذه من قبل جنوب افريقيا، اسرعت اسرائيل إلى تقديم تفسير لموقفها، متذرعة، بأن هذه الأموال ليست لدعم حركات التحرر الافريقية، وانما للجنة الامم المتحدة من أجل صندوق تعليم اللاجئين الأفارقة. وعرفت الصداقة القائمة بين النظامين توتراً آخر سنة ١٩٦١؛ حيث صرحت اسرائيل، عبر مندوبها في الامم المتحدة، معلنة ادانتها لنظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، ووقوفها إلى جانب دول العالم الثالث. وفي سنة ١٩٦٢، اتخذت الجمعية العمومية قراراً يدعو جميع الدول إلى الانهاء الفوري لأية علاقات ديبلوماسية أو تجارية او عسكرية او ثقافية، ما زالت تقيمها مع نظام الاقلية العنصري، وغير الشرعي في جنوب افريقيا، وبالرغم من تصويت اسرائيل إلى جانب القرار المذكور، والقرارات المماثلة التي تلته، والتي اتخذتها الهيئة الدولية في السنوات اللاحقة، فإنها لم تقدم، من جانبها، على تنفيذه او على تنفيذ غيره من القرارات.

وما ان وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حتى أخذ مسار العـلاقات منحى جديداً. فإثر الحرب مباشرة، صرّح وزير العمل الجنوب افريقي، «ان فشل العرب في هزم اسرائيل من شأنه ان يعزز مركز جنوب افريقيا، وسيجعل الزعماء الافارقة المتطرفين

يعيدون النظر في تهديداتهم لنظام الحكم في جنوب افريقيا»(١٥). وحتى هذا التاريخ كان التوازن لا يزال قائماً في العلاقات الاسرائيلية - الافريقية. ولكن في عام ١٩٧٣، وإثر حرب تشرين الأول (اكتوبر) انهارت توازنات تلك العلاقات، مما حدا باسرائيل إلى التحول لاقامة تحالف مكشوف مع الانظمة الافريقية الرجعية وبخاصة جنوب افريقيا. وسبب هذا التحول يعود إلى التباعد، الذي تم بين الدول الافريقية واسرائيل، وإلى فك عرى التعاون الذي كان قائماً بين الطرفين؛ وقد حدث هذا «نتيجة السياسة التي اتبعتها الدول العربية في اعقاب الحرب، اضافة إلى وعي الدول الافريقية لمواقف اسرائيل المعادية. وخير مثال على ذلك: تصويت اسرائيل ضد استقلال الجزائر في الامم المتحدة سنة ١٩٥٦. وتصويتها ضد برنامج الانتخابات العامة في الكاميرون سنة ١٩٥٩، كذلك تصويت اسرائيل ضد قرار شجب تفجير فرنسا للقنبلة النووية في الصحراء الكبرى. وفي سنة ١٩٦٠ امتنعت اسرائيل عن التصويت على قرار استقلال: تنجانيقا ورواندا وبوروندي»(١٦). وفي السبعينات، وقفت اسرائيل ضد استقلال انغولا وروديسيا، وأيدت الاعتداءات الجنوب افريقية ضد انغولا وغيرها من الدول المحيطة والمستقلة. وقد أدت حرب ١٩٧٣، في النهاية، إلى القطع الجماعي للعلاقات الرسمية بين الدول الافريقية واسرائيل. وحول هذا الموضوع الناتج عن تفكك العلاقات الافريقية - الاسرائيلية وانقطاعها، قالت صحيفة دافار الاسرائيلية: «بعد ان فقدت اسرائيل رؤوس الجسور التي كانت لديها في القارة الافريقية، استوجب الأمر توثيق التقارب مع جمهورية جنوب افريقيا»(١٧).

أما اسباب حرص اسرائيل على إبقاء علاقتها، في الفترة السابقة لحرب الـ٦٧، مع جنوب افريقيا، مغلفة بضباب اصطناعي فهي:

«١ - محاولة اسرائيل الحيلولة دون تقديم قرائن إضافية تشير إلى عنصريتها.

«٢ - إيهام الرأي العام العالمي عامة والافريقي خاصة بأنها بعيدة عن جنوب افريقيا»(١٨).

ويعلل زلمان بيرس هذا الحرص بالأسباب التالية:

«١ - الخشية من ان تؤدي العلاقة العلنية إلى ابتعاد العالمين الحر والاشتراكي عن اسرائيل، في وقت كانت فيه بأمسّ الحاجة للاعتراف الدولي.

«٢ - الخوف من تقديم تصديق شرعي للتمييز العنصري.

«٣ - سعي اسرائيل لايجاد اصدقاء جدد في القارة الافريقية»(١٩)

استمر الحذر الاسرائيلي حتى سنة ١٩٦٧؛ حيث تكشف خداع اسرائيل، ودورها المناوىء والمعادي لحركات التحرر العربية والافريقية. وفي كل الحروب التي خاضتها اسرائيل ضد العرب، كانت تلقى التأييد من جنوب افريقيا. وفي هذا الصدد كتب شمعون بيكر: «من المثير للاهتمام ان حكومة جنوب افريقيا وكذلك صحفها المختلفة والرأي العام اظهرت جميعها تأييداً قوياً لاسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣. وكان هذا تعبيراً عن الاعتراف بأن حرب اسرائيل من اجل وجودها وامنها مرتبطة ايضاً، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بوضع جنوب افريقيا»(٢٠).

التشابه الايديولوجي والتاريخي
بين العنصرية والصهيونية

يعود التشابه بين كل من بريتوريا وتل - أبيب ليس إلى كون اسرائيل وجنوب افريقيا تتقاسمان المصير المشترك، وليس لانهما تناضلان من أجل وجودهما وبقائهما وسط الاغلبية المحيطة بهما، وفق الرأي السائد في جنوب افريقيا، وحسب، وانما لواقع انتماء كل منهما إلى مجتمع تعدّدي، كثير القوميات، مكون من مجموعات عرقية واثنية * مختلفة. ففي جنوب أفريقيا سكان أصليون ومستوطنون أوروبيّو الاصل.

وبنظرة تحليلية لايديولوجية كل من الصهيونية والعنصرية، يتبين لنا مدى التشابه بينهما، الذي يبلغ حد التطابق والتكامل.

عند ولادة الفكرة الصهيونية، رفضت بعض الجماعات اليهودية، بادىء الامر، هذه الايديولوجيا لأنها تتناقض حسب اعتقادها، مع الدين اليهودي. وقد حدث الشيء نفسه لدى الطرف الآخر، إذ ان الدعوات العنصرية للبويريين البيض الهولنديين سببت انقساماً وشرخاً في الكنيسة المسيحية الهولندية على وجه الخصوص. فقد كانت الكنيسة الهولندية، كنيسة المستوطنين الافريكاتيين، واعتماداً على بعض عبارات العهد القديم (التوراتي)، تعتقد ان عدم المساواة بين الاجناس والاعراق البشرية هو أمر مقدر من السماء. وعليه فإن السود الذين تعتبرهم الكنيسة من سلالة حام، مقدَّر لهم ان يخدموا البيض، وفق ما تزعمه. ونظر الافريكاتيون إلى السود على انهم ادنى مرتبة منهم، ومنحطين وغير متمدنين.

والصهيونيون، يعتمدون، أيضاً، على مقاطع توراتية مماثلة، لتسويغ ادعائهم واستعمار فلسطين. فإضافة إلى زعم الصهيونيين أنهم يحملون المدنية إلى منطقة آسيوية همجية متخلفة، فقد زعموا ايضا ان فلسطين هي ارض الميعاد المعطاة من الله لنبيهم موسى وإلههم (يهوه). فالصهيونية، اذاً، هي فكرة عرقية، وعلى هذا الاساس تقسم العالم وفق القاعدة التالية: «يهودي وغير يهودي». وبهذا التقسيم العامودي تقفز فوق «أكوام»، إن صح التعبير، من التناقضات الاجتماعية على الصعيدين العالمي والاقليمي. وجنوب افريقيا، تنطلق ايضا من هذه الارضية العقائدية؛ فالاقلية تقوم على خدمة الشعب المختار: البيض، الموازي لليهود، عند الصهيونين في فلسطين. أما عداء الصهيونية للأسامية، فليس سوى وسيلة استقطابية، لحث «يهود الشتات» على الهجرة إلى فلسطين.

---

* بعد توغل (البورز) في جنوب افريقيا، قاموا بعزل السكان الافارقة، واختلقوا لهم قومية وايديولوجية ولغة، خاصة بهم، تتناقض مع قومية السكان الاصليين وايديولوجيتهم ولغتهم. وبعد اكتشاف الماس والذهب في القرن التاسع عشر، تعرض البورز لهجمات من المستعمرين (الانكلوفون) الاوروبيين غير الهولنديين، حيث دارت بين الجماعتين معارك دامية. ولكن وحدة المصالح من منظور استغلال الثروات الطبيعة والانسانية لجنوب افريقيا، دفعت المستعمرين المتحاربين لتجاوز صراعاتهم، وتشكيل اتحاد جنوب افريقيا.

فقبل قيام العلاقة الحالية بين النظام الصهيوني «السامي» والنظام العنصري «اللاسامي» كانت هناك علاقات قديمة بين السامية الصهيونية، واللاسامية في اوروبا. ففي بداية بزوغ الفكرة الصهيونية، اقام هرتزل تعاونا وثيقا مع وزير داخلية روسيا القيصرية. وعقد كاستنر، سكرتير اللجنة الصهيونية في بودابست، اتفاقية مع أدولف ايخمان المعروف بعدائه الكبير لليهود. وتعتمد كل من العنصرية والصهيونية على المبدأ المكيافيلّي القائل: «الغاية تبرر الواسطة». كما أن المضمون العنصري لكليهما، متطابق تاريخياً وفلسفياً وعملياً:

- تاريخياً ينطلق كل من الكيانين من فكرة الاستعمار الاستيطاني - العنصري، الذي هو ابشع اشكال الاستعمار، قديماً وحديثاً.

- فلسفيا (عقائديا): يرتكز كل منهما على الاساس الفلسفي ذاته «العنصرية + التفوق العرقي»؛ وهذا أعلى المفاهيم العنصرية. «الشعب المختار» في جنوب افريقيا، و «شعب الله المختار + ارض الميعاد» لدى اليهود في فلسطين المحتلة.

- عملياً: فهذه الاسس، من الطبيعي ان تعزز ممارسات عملية، وهذه تؤدي إلى التطبيق الحي للعنصرية.

وهذه الاسس الثلاثة تكشف جلياً ومطلقاً، المضمون العنصري لكل من الكيانين المنزرعين في جنوب افريقيا وفلسطين العربية. وخلاصة القول، ان الصهيونية والعنصرية تحدد مكانة الفرد، على أساس عرقه اكثر من تحديدها على الاساس الديني. والممارسات العنصرية في كل منهما ستؤكد صحة ذلك.

الممارسة العنصرية واحدة
في اسرائيل وفي جنوب افريقيا

يدرك الكيانان العنصريان أنهما يؤديان مهمة واحدة، هي في خدمة شبكة الامبريالية العالمية. وتتمثل هذه المهمة في كونهما قاعدتين متقدمتين للأمبريالية، في آسيا وافريقيا. واطماعهما تهدف إلى تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة التي تحيط بهما. فالاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، والاستعمار المماثل له في جنوب افريقيا هما وجهان من طبيعة واحدة لاستعمار استيطاني، يرتكز على احتلال ارض الغير والحلول محلهم. وانطلاقاً من هذا الاساس، جاءت الممارسات العملية تجسيداً لا انحراف فيه للايديولوجيا العرقية. فكما بدأت الحركة الصهيونية تمول «الصندوق القومي اليهودي» لشراء ارض فلسطين واقامة مستوطنات عليها، تمهيداً لقيام الدولة اليهودية، اتبعت الحركة العنصرية البويرية الاسلوب ذاته. وفي هذا الصدد قال موشي دايان: «نحن جيل من المستوطنين، وبدون الخوذة الفولاذية والمدفع لا نستطيع غرس شجرة أو بناء منزل»[٢١]. وفي ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٩ قال دايان ايضاً: «ان العرب يعتبروننا غزاة استولوا على بلد عربي وحولوه إلى دولة يهودية؛ وهم على حق، اننا لم نأت، لنقدم مساهمة للبلدان العربية، انما اتينا لنقيم دولتنا»[٢٢]. وهذا القول مطابق لقول صرح به فيرڤورد سنة ١٩٦٣، فقد قال: «ان المشكلة، في ابسط صورها، هي اننا

نريد ان نبقي جنوب افريقيا بيضاء، وبقاؤها بيضاء يعني شيئاً محدداً هو : السيطرة البيضاء، وليس القيادة ولا الارشاد، بل السيادة والسيطرة»(٢٣).

في كلا البلدين جرى، ولا يزال يجري، استلاب الارض وابعاد اهلها الشرعيين. الفلسطينيون يبعدون إلى خارج الحدود، والافارقة يبعدون إلى «مناطق التوطين» التي يحددها النظام العنصري لهم. فالهدف المشترك الاول بين الكيانين(٢٤) اذاً هو السيطرة على الارض وسلبها من سكانها الأصليين؛ فالارض الفلسطينية ليست ارضاً عربية وانما «ارض يهودية» في منطق الحركة الصهيونية، وارض جنوب افريقيا ليست للافارقة بل للاقلية العنصرية البيضاء. ولا يحق للسود، بناء على ذلك، امتلاك اراض او حتى السكن الدائم، ولهذا فقد حرمت الاكثرية الساحقة من العرب والافارقة من املاكها واراضيها وحقوقها.

وثمة نقطة اختلاف، هنا، تنبغي الاشارة إليها، وهي تتعلق بتنفيذ مشروع الاستيطان. فبالنسبة للمستعمرين البيض (البويريين) الأوائل، فقد كان تمركزهم سهلاً؛ حيث ان القبائل الافريقية لم تكن تعرف معنى «الملكية الخاصة»، ولهذا لم تعارض إقامة الأجانب هناك، إلى ان اتضح لها المغزى الحقيقي لامتلاك الاراضي من قبل البيض. أما الصهاينة، فقد كان وضعهم معكوساً في فلسطين؛ حيث جوبهوا، منذ بدء هجراتهم، بمعارضة شعبية فلسطينية.

تنبع الممارسات العملية، حيال السكان الأصليين، من الطبيعة العرقية لكل من النظامين. ففي البلدين، سكان أصليون ومستوطنون. وتتفرع عن هذا التقسيم فروع تتأثر سلبيا، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، من جراء التمييز العنصري. فالمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان اسرائيل كانت سنة ١٩٦٨ موزعة كما يلي:

١ – اليهود المتحدرون من اصول اميركية واوروبية ١,٤ مليون نسمة (أشكناز).

٢ – اليهود المتحدرون من اصول آسيوية وافريقية ١,١ مليون نسمة (سفارديم).

٣ – عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨: ٠,٣ مليون نسمة.

٤ – عرب الـ ١٩٤٨ والاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧: ١,١ مليون نسمة(٢٥). والخط العنصري الفاصل بين هذه المجموعات، يقع بين يهودي – وعربي *

والمجموعات التي يتألف منها سكان جنوب افريقيا كانت سنة ١٩٦٨ موزعة كما يلي:

---

* صرحت عضو الكنيست «شولاميت آلوني» لصحيفة يديعوت احرونوت الصادرة في ١٩٧٨/٦/٢٥ بقولها: نحن في طريقنا لإدخال المفهوم الذي بموجبه يوجد تباين نوعي ومعياري أساسي بين اليهود وغير اليهود إلى اذهان اليهود. وبعبارة اخرى سيكون لشعبنا الحقوق التي لا يمكن ان يتوقعها الاخرون. مثل المبدأ الذي يوحي بكل قوانين وانظمة الدولة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، والاحوال الشخصية، وقانون العائلات، وموازين المواطنية. فهذا المبدأ يملي علينا التصرف حيال الاسرائيليين العرب والبدو اهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، وطريقتنا في اعتبار تطلعاتهم وحقوقهم.

بيض هولنديون ٣,٥ مليون نسمة.
ملونون ١,٩ مليون نسمة.
آسيويون ٠,٦ مليون نسمة.
افارقة ١٣ مليون نسمة[٢٦]. والخط الفاصل بين هذه المجموعات يقع بين الابيض والافريقي الأسود.

والتمييز العنصري، في كلا التجمعين، يتفاوت بين شريحة عرقية وأخرى وفق تراتب كل منهما الاجتماعي – العرقي. وهذا يؤكد بما لا يقبل الجدل، مدى الاضطهاد الذي يتعرض له السكان الاصليون الذين يقفون في أسفل السلم الاجتماعي، بالنسبة إلى جميع الأصعدة: الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد تميز الاضطهاد العنصري ضد السكان الاصليين بالقيود التي فرضت عليهم من قبل الكيانين العنصريين. وقد تمثلت هذه القيود في جنوب افريقيا بـ :

« – لا يحق للافريقي ان يصوت حتى على مستقبله.
« – يحظر عليه امتلاك ارضه.
« – يتعرض دائماً للاقتلاع من المكان الذي يعيش فيه.
« – يحظر عليه مغادرة المكان او المنطقة التي يقطنها دون اذن بذلك.
« – لا يحق له امتهان حرفة يحترفها الرجل الابيض.
« – يحظر عليه الاضراب والتظاهر»[٢٧].

وفي اسرائيل، لا يزال الخلاف قائماً حول كيفية اخضاع الشعب الفلسطيني، وحول ما اذا كان من الافضل اعتماد الاتجاه الديموغرافي في (الاغلبية اليهودية) او الاتجاه الجغرافي (اسرائيل الكبرى). وقد كتب عالم الاجتماع «بيرس» سنة ١٩٧١ ذاكراً ان ٩١٪ من اليهود الاسرائيليين وافقوا على افضلية تهويد المناطق وتقليل عدد العرب، وان ٧٦٪ وافقوا على ان العرب لن يصلوا إلى مستوى التقدم الذي بلغه اليهود، وان ٨٦٪ وافقوا على عدم اختلاط العرب باليهود، او تأجير فرد منهم غرفة في أحيائهم[٢٨].

وعلى الصعيد الثقافي والتعليمي، فإن النظام العنصري في جنوب افريقيا يعتمد التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية، ولكن مجانية التعليم هذه لا تشمل السكان الافارقة. كما يعتمد، بين السكان الأفارقة، التعليم القبلي، اي تعليم كل قبيلة لغتها الخاصة؛ حيث يصبح من الصعب قيام تفاهم بين القبائل، ومن ثم يؤدي هذا إلى إحباط المشاعر الوطنية ومنع نموها. اما اسرائيل، فإنها تعتمد التعليم المجاني في قوانينها التربوية – التعليمية، ولكنها لا تطبق هذا المبدأ بحزم، في الوسط العربي. وكي تحول دون تعليم الناشئة العربية، تضع العراقيل والعقبات المختلفة، وبخاصة الأعباء الاقتصادية أمامهم؛ فالوضع الاقتصادي المتأزم يدفع بالطلاب العرب إلى ترك المدارس والاتجاه نحو العمل في المؤسسات الصهيونية، فتكون اسرائيل قد استنزفت اليد العاملة العربية، ووضعت حداً لنمو الطلاب العرب. اضافة إلى ما تعرضت له المناهج التربوية من حذف

وتشويه لطمس الثقافة الوطنية العربية، ويضاف إلى هذا كله مصادرة المنشورات المدرسية والادبية والفكرية التي تبحث قضايا الامة العربية وثوراتها الوطنية. وبعض المصادر(٢٩) تقول ان ٦٠٪ من الفتيان اليهود الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٤ و ١٧ سنة منتظمون في المدارس. و ٢٠٪ فقط من الفتيان العرب، من الفئة ذاتها، هم منتظمون في المدارس. اما في جنوب افريقيا، فقد بلغت تكاليف التعليم سنة ١٩٦٢ المعدلات التالية: ١٢ راندأ، والراند يساوي ١,٤ دولار، للتلميذ الافريقي، مقابل ٦٢ راندأ للملونين، و ١٤٧ راندأ للمستوطن الأبيض. إضافة إلى هذا المستوى المتدني للتعليم، وضعت عراقيل شتى امام الافارقة للحؤول دون دخولهم الجامعات(٣٠).

وعلى صعيد العمل، فالتمييز العنصري لا يقل، كما وكيفاً، عن الاصعدة الاخرى. فالاستغلال الصهيوني لليد العاملة العربية بارز. رغم اعتماد الزراعة والصناعة، ما عدا الصناعة العسكرية، في اسرائيل على العمال العرب؛ فالتمايز في الاجور وساعات العمل، بين العامل العربي والعامل اليهودي، يكشف ابشع اشكال التمييز العنصري. اما في جنوب افريقيا، يمنع على الافريقي العمل في بعض الحقول الاقتصادية؛ وقد اقيمت مكاتب للتدقيق في دخول السود إلى المناطق البيضاء لضرورات الامن * . واجرة العامل الافريقي لا تتجاوز الـ ٤٤ راندأ، بينما الابيض يتقاضى ٨٩ راندأ. وقد ادى الاضطهاد والتمييز هذان إلى وقوع اضرابات عديدة، ففي سنة ١٩٧٣ بلغت الاضرابات العمالية في جنوب افريقيا ٢٤٦ اضراباً. وفي سنة ١٩٧٨، انحسرت اضرابات الحركة العمالية الى حدود الـ ٥٠ إضراباً. وفي الشهور الماضية، من العام الحالي شهدت جوهانسبورغ اضخم اضراب للعمال غير المهرة، ضم ١١ ألف عامل من السود. أما في اسرائيل، فالاضرابات والمظاهرات العربية لا تعد ولا تحصى وهي في حركة مستمرة ومتنامية.

التعاون العسكري

ان التعاون العسكري بين جنوب افريقيا واسرائيل يشكل قمة التكامل الاستراتيجي بينهما، لا سيما وان جنوب افريقيا تعتبر اسرائيل خط الدفاع المتقدم لها. وتقول صحيفة الجويش افيرز ان مستقبل المرور بين البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي هو مسألة أساسية بالنسبة لاسرائيل توازي أهمية طريق رأس الرجاء الصالح بالنسبة لجنوب افريقيا. فاذا ما سقطت هذه المنطقة في ايد معادية تصبح طريق رأس الرجاء الصالح معرضة في الشرق، وتصبح القضايا الامنية بالغة الخطورة بالنسبة لجنوب افريقيا. وبالنسبة لاسرائيل فان وجود امة متيقظة وقوية اقتصادياً في اقصى جنوب القارة الافريقية يشكل عنصراً مهماً في استراتيجية ضمان مؤخرتها. وللحفاظ على هذا التكامل الاستراتيجي، توطد التعاون العسكري بين الكيانين؛ والتعاون بين الكيانين

---

* لقد كشفت اضطرابات سويتو (Soweto) والاضرابات التي تبعتها الممارسات الوحشية التي مارستها شرطة النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد العمال السود، المحاصرين كالحيوانات في المناطق المسيحية، والذين يقطنون في (البنتوستانات) معرضين للبطالة والمرض، وكيفية نزعهم عن عائلاتهم.

ليس حديث العهد بل يعود إلى سنة ١٩٤٧. وفي هذا الصدد، يقول بنيامين كاجان، في كتاب له: «ان ممثلي الهاغاناه في جنوب افريقيا جندوا متطوعين، بحرية، وبدون اي عقبات من قبل الحكومة»[٣١]. وفي سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، لم يكن لدى الهاغاناه سوى بضعة طيارين، وقد شكل طيارو جنوب افريقا المتطوعون للقتال مع العصابات الصهيونية اكبر فريق بعد الفريق الاميركي. ويؤكد ذلك اوري افنيري العضو السابق في منظمة مناحيم بيغن الـ «ارغون زفاي ليئومي» في كتابه: اسرائيل دون الصهيونيين، فيذكر ان موشي دايان كان يقاتل، خلال حرب ١٩٤٨، تحت قيادة ضابط من جنوب افريقيا على الجبهة الشمالية السورية[٣٢].

وسنة ١٩٦٧، توثقت العلاقات بين الكيانين؛ حيث سمحت حكومة فورستر للمتطوعين الجنوب افريقيين بالعمل في الوظائف المدنية والعسكرية في اسرائيل، وسمحت ايضاً للمنظمات الصهيونية في جنوب افريقيا بتحويل الاموال الى اسرائيل. وعندما قطع الجنرال ديغول المساعدات الفرنسية عن اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، بادرت حكومة بريتوريا الى إرسال الذخيرة والاعتدة الحربية إلى تل - أبيب، كما قام مركز جنوب افريقيا لنقل الدم، بتقديم الدم لاسرائيل عقب حرب ١٩٧٣[٣٣]. وخلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ طارت بعثة من جنوب افريقيا إلى اسرائيل، من اجل دراسة تكتيك الأسلحة الاسرائيلية واستخدامها. وبعد عودة البعثة، أصبحت معركة ١٩٦٧ تدرس في المدارس الحربية في جنوب افريقيا. وبعد حصول الاسرائيليين على تصاميم محرك طائرة «الميراج» الفرنسية، ارسلوا نسخاً عن التعديلات التي ادخلوها عليه إلى جوهانسبورغ [٣٤]. وعن موقف بريتوريا من حرب ١٩٦٧، علقت صحيفة برسيكتشف في آب (اغسطس) ١٩٦٧ بقولها: ان الحرب التي وقعت في الشرق الاوسط اثارت اهتماماً محموماً وتعلقاً عاطفياً في انحاء مختلفة من العالم، ولكن اولئك الذين شعروا بارتباط شخصي عميق كالذي احسته جنوب افريقيا[٣٥] قلة... وفي وضع كهذا من الطبيعي ان ينظر اهالي جنوب افريقيا إلى الاسرائيليين كابناء مصيبة واحدة، وان يهبوا لنجدتهم ومساعدتهم. وإثر الحرب، بدأت حكومة بريتوريا تنظيم تصدير الدبابات إلى اسرائيل معلنة «مرحلة جديدة» من التعاون بين البلدين، ودبابة جنوب افريقيا ضخمة للغاية، اذ تزن ستين طناً، وهي مسلحة بمدفع ثقيل، ومصممة على طراز الدبابة البريطانية الحديثة، وهذه اشارة واضحة إلى الدبابة البريطانية التي كانت اسرائيل تنوي شراءها من انكلترا[٣٦] * واشارت الصحف الاميركية إلى ان جنوب افريقيا تصنع الرشاش الاسرائيلي عوزي بموجب ترخيص. وهذا مخالف لقرار مجلس الأمن رقم ٢٨٢ الصادر في ٢٣تموز (يوليو) سنة ١٩٧٠، الذي يطالب جميع الدول الاعضاء بالغاء جميع الرخص والبراءات العسكرية الممنوحة لحكومة جنوب افريقيا

---

* جاء في كتاب الكولونيل بنيامين كاجان «المعركة السرية من اجل اسرائيل»: «سنة ١٩٥٥ كنا لا نزال بحاجة إلى دبابات ثقيلة، و قد علمنا ان حكومة جنوب افريقيا قد تكون مستعدة لبيع بعض الدبابات من طراز سنتوريون التي حثها البريطانيون على شراء كمية منها. وقد رجونا ان يكون زعماء جنوب افريقيا مسرورين بالسماح لنا بأخذ الفائض منها».

اولشركات صنع الاسلحة فيها[٣٧]. ولم تبق العلاقات العسكرية في حدود المساعدات العسكرية المتبادلة، بل تعدتها إلى الامدادات البشرية، ومن هذه الامدادات ارسال ما يقارب ١٥٠٠ شخص من جنوب افريقيا إلى اسرائيل، والاشتراك في حرب ١٩٧٣ كجزء من القوات الاسرائيلية المسلحة، وتطوع عدد كبير من المواطنين للمشاركة في الجهود العسكرية وغير العسكرية في اسرائيل. وبالمقابل، ارسلت اسرائيل الى جنوب افريقيا ضابطاً برتبة لواء لتدريب قواتها على مقاومة الفدائيين الافارقة[٣٨]. ومما يؤكد صحة اشتراك جنوب افريقيا في حرب تشرين الاول (اكتوبر) إلى جانب اسرائيل، اعلان الحكومة المصرية، ان طائرة من طراز ميراج جنوب افريقية، قد اسقطت على جبهة السويس، وقول الدايلي تلغراف اللندنية ان جنوب افريقيا بعثت عدداً من الطائرات الحربية لمساعدة اسرائيل في حرب ١٩٧٣، عن طريق جزر الآزور[٣٩]. أما عن الاسلحة التي ابتاعتها افريقيا الجنوبية من اسرائيل، فقد بلغت قيمتها ١٢٥ مليون دولار حتى عام ١٩٧٧، وشملت: ثلاثة زوارق صواريخ من طراز «ريشيف»، وعشرة هياكل دبابات، ومدافع ميدان، وذخيرة، ومعدات مضادة لحرب العصابات واجهزة اليكترونية عسكرية.

وتقول اليزابيت ماتيو: ان مصروفات جنوب افريقيا تضاعفت ما بين سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ ثلاثة اضعاف. ففي حين كانت تبلغ عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ حوالي ٦٩٤ مليون راند، وصلت عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ إلى ١٣٥٠ مليون راند[٤٠]. وعام ١٩٧٧ ابتاعت جنوب افريقيا ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من الاسلحة الاسرائيلية... وهذه الصفقة تشمل اجهزة لمقاومة التسلل عبر الحدود وزوارق ومدافع وصواريخ، إلى ان اصبح ٧٠٪ من صادرات اسرائيل العسكرية تذهب إلى جنوب افريقيا[٤١]. وصرح المتحدث باسم المؤتمر الوطني الافريقي لحركة تحرير جنوب افريقيا المنعقد في دار السلام بأن بحرية جنوب افريقيا ستزود بزوارق، تصنع في اسرائيل، ومزودة بمحركات صنعت في المانيا الغربية[٤٢]. اما مصادر حزب العمال الاسرائيلي في اميركا فتقول انه «يجري بناء زورقين مسلحين بصواريخ سطح - سطح في ورشة بناء السفن بحيفا لحساب جنوب افريقيا، وهناك حوالي ٥٠ بحاراً من جنوب افريقيا يتلقون تدريبات في منطقة تل - أبيب لالحاقهم بالزورقين»[٤٣]. وخلال الزيارة التي قام بها فورستر رئيس حكومة بريتوريا إلى اسرائيل، عقد اتفاقاً عسكرياً مع حكومة اسرائيل، يقضي بأن تزود اسرائيل بلاده بـ ٢٤ طائرة نفاثة من طراز كفير وبمعدات اليكترونية؛ وذلك مقابل تزويد جنوب افريقيا إسرائيل ومصانع الفولاذ فيها بمليون طن من الفحم. ولقد أعطت الاوساط السياسية الاسرائيلية أهمية خاصة، لزيارة فورستر؛ حيث «يبدو أنها ستكون زيارة لشراء الاسلحة، وستعطي لفورستر فرصة بحث امكانية شراء الاسلحة والاجهزة العسكرية من اسرائيل وبخاصة الدبابات والطائرات. وذلك لأن جنوب افريقيا تعاني من مشاكل عسكرية جدية مثل احتمال حدوث هجوم عليها. وانها قد تستفيد من تجارب اسرائيل في معالجة خطر الفدائيين عبر الحدود، وهذا ما صرحت به اوساط بريتوريا السياسية»[٤٤]. اما المصادر السوفياتية، فقد علقت على زيارة فورستر بقولها: ان هذه الجولة لمصانع الاسلحة تشهد على نية جنوب افريقيا في تحديث آلتها

الحربية بمساندة اسرائيل؛ وهي الآلة التي تم الاعتراف بضعفها بعد الهزيمة في انغولا[٤٥]. كما اشارت هذه المصادر إلى ميادين التعاون العسكري بين الكيانين؛ حيث «من المعلوم ان الميدان العسكري من اهم الميادين في العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل. فاسرائيل تقدم لبريتوريا الطائرات الحربية، واسلحة المشاة الخفيفة والصواريخ، وجنوب افريقيا تزود تل - أبيب بالخامات الاستراتيجية والدبابات والاغذية...»[٤٦]وقد تضمنت الاتفاقية التي أبرمها ووقع عليها فورستر في اسرائيل مادتين تنصان على التعاون في ميدان تطوير العلم والانتاج واستخدام خامات جنوب افريقيا واليد العاملة الاسرائيلية، لانجاز مشاريع مشتركة، فأرست بهذا «اساسا قانونيا لقيام تل - أبيب وبريتوريا بتنفيذ برنامج نووي مشترك على اساس الخامات النووية لبريتوريا والابحاث النظرية لعلماء الذرة الاسرائيليين»[٤٧].

وقد علق فورستر، عقب الاتفاقية بقوله: «ان امكانات التعاون كبيرة، فكل الدلائل تشير إلى انها تستغل على اكمل وجه»[٤٨]. وتفاقم التعاون العسكري بين الدولتين، ترك ردود فعل سلبية على الصعيد العالمي وبخاصة في الامم المتحدة التي أدانت هذه العلاقة. «فالقرار ٣١٥١ الصادر بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٣ ينتقد بشدة الاتحاد بين الفاشية الجنوب افريقية والتمييز العنصري الاسرائيلي. والقرار ٣٣٢٤ الصادر بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٤ للجمعية العمومية ينتقد تقوية العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين اسرائيل وجنوب افريقيا»[٤٩]. كما ذكر ان الحكومة إلاميركية مارست ضغطاً على اسرائيل كي توقف تصدير الاسلحة إلى جنوب افريقيا، فالحكومة الاميركية «لا تقبل وجهة النظر الاسرائيلية التي تقول بأن قطع الغيار العسكرية الاميركية حصلت عليها بمقتضى صفقات تجارية، وليس المفروض ان تطلب موافقة اميركا على تصدير الطائرات التي تشمل هذه المعدات»[٥٠]. والموقف الاميركي ما هو إلا موقف تكتيكي للتخلص من الاحراج الذي يسببه هذا التعاون لدى الرأي العام الدولي. ورداً على المعارضة الاميركية، صرح موشي دايان قائلاً: «ان افريقيا الجنوبية كانت صديقاً وفياً على الدوام، وليس من حق كارتر ان يحدد من هم اصدقاء اسرائيل»[٥١]. وفي تصريح للخارجية الاسرائيلية، رداً على الحملة المعادية للتعاون العسكري بينها وبين افريقيا الجنوبية جاء: «انه ليس لدينا اي تعليق على التهمة القائلة ان جنوب افريقيا تشحن السلاح من اسرائيل»[٥٢].

وبعد تزايد قوة الثوار الأفارقة وتكثيف هجماتهم على النظام العنصري، وإثر المعطيات التي استجدت بزوال الاستعمار البرتغالي عن القارة، أرسلت اسرائيل ٥٠٠٠ خبير إلى افريقيا الجنوبية، لمساعدتها في القضاء على حرب العصابات التي يشنها الثوار الوطنيون[٥٣]. وفيما يلي عينات من مشاريع التعاون العسكري بين الكيانين: سنة ١٩٦٢، باعت اسرائيل لجنوب افريقيا ٣٢ دبابة سنتوريون؛ سنة ١٩٦٣، باعت اسرائيل لجنوب افريقيا قطع غيار عسكرية؛ سنة ١٩٦٧، يهود جنوب افريقيين يتطوعون رسمياً في اسرائيل؛ سنة ١٩٧١، على اثر تحطم ثلاث طائرات تابعة لسلاح الجو في جنوب افريقيا، عرضت اسرائيل التعويض على بريتوريا بثلاث طائرات اخرى؛ سنة ١٩٧٢، اسرائيل

تبيع كميات كبيرة من قطع الغيار لطائرات الميراج، وأسلحة اخرى لجنوب افريقيا؛ سنة ١٩٧٤،اسرائيل تبيع لجنوب افريقيا صواريخ بحر - بحر لتسليح سبع سفن تابعة لسلاح البحرية؛ سنة ١٩٧٤، ارسلت اسرائيل لجنوب افريقيا مدافع خفيفة وهاونات ثقيلة واسلحة فردية، واجهزة انذار اليكترونية وميكانيكية لحماية الحدود؛ سنة ١٩٧٦، اسرائيل تعرض على جنوب افريقيا أن تبيعها عدداً من طائرات كفير الحربية(٥٤).

وقد بلغ التعاون العسكري بين الكيانين ذروته، في التعاون النووي. ففي منتصف تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٩، اكدت، بما لا يقبل الشك، إحدى شبكات التلفزيون البريطانية التجارية، التعاون الذري القائم بين الكيانين، والذي وصل مرحلته النهائية، بالتفجير النووي الأول الذي تم في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩. واضافت الشبكة ان البرنامج النووي المشترك يعرف سرياً باسم: مشروع ايلانة(٥٥). وقد اعترف المسؤولون في جنوب افريقيا، بعد نفي طويل، بتلقيهم مساعدات لتطوير ابحاثهم النووية على يد العلماء الاسرائيليين، لقاء تزويد اسرائيل باليورانيوم. وفي الفترة الاخيرة، نسبت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية إلى الصحفي الاميركي جاك اندرسون قوله: ان جنوب افريقيا كشفت لاسرائيل احد اهم الاسرار العسكرية في العصر الذري. وان الجانبين يتعاونان، الآن، في انتاج قنبلة ذرية.. وان الولايات المتحدة بذلت كل ما تستطيع من جهود لكشف طريقة انتاج اليورانيوم ٢٣٥، ولكن جهودها ذهبت عبثاً. والسر المذكور هو عبارة عن طريقة سهلة وناجعة لانتاج اليورانيوم ٢٣٥ الذي يستخدم في انتاج القنابل الذرية. والمخابرات الاميركية هي التي اكتشفت التعاون الذري بين الكيانين(٥٦). والجدير بالذكر، ان بريتوريا ترفض كشف السر للولايات المتحدة. واخيراً فان المهام المشتركة التي يمارسها كل من الكيانين، هي التي املت قيام هذه الاشكال المتقدمة من التعاون العسكري والنووي بينهما.

التعاون الإقتصادي

لقد تأثر التعاون الاقتصادي بين اسرائيل وجنوب افريقيا سلبياً، من جراء الفتور الذي شمل مجمل العلاقات في فترات معينة: ففي سنة ١٩٦١، اقدمت اسرائيل، بعد أن سبق وامتنعت سنة ١٩٦٠، على التصويت إلى جانب مقترحات لفرض عقوبات اقتصادية على نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا. وامام هذا الموقف، لم يكن بوسع اسرائيل التلاعب، نظراً لرغبتها الجامحة من اجل اقامة علاقات واسعة مع الدول الافريقية. ولكن ردة فعل جنوب افريقيا على هذا الموقف كانت اكثر عنفاً.

ورغم المواقف المتضاربة، ورغم المقاطعة الاقتصادية الدولية التي فرضت على جنوب افريقيا، فالعلاقات الاقتصادية بينها وبين اسرائيل لم تتأثر إلا ظاهرياً بالمواقف السياسية. والاتجاه نحو النمو كان الغالب في علاقاتهما. وقبل حرب ١٩٧٣، كان النمو بطيئاً. وفي سنة ١٩٦٨، عقد في القدس مؤتمر اقتصادي اشترك فيه وفد من جنوب افريقيا، ولدى عودة الوفد إلى بلاده، باشر بتأليف

اتحاد تجاري بين البلدين ترأسه موريس لوبز. وعلق على هذا المؤتمر ميلز رئيس الاتحاد الصهيوني في جنوب افريقيا بقوله: «قرر المؤتمرون إقامة مؤسسة تجارية، تشجع التجارة المتبادلة بين جنوب افريقيا واسرائيل. ان اشتراك وفد جنوب افريقيا الفعال جداً في المؤتمر الاقتصادي، وعزمه على خلق روابط تجارية عملية بين البلدين سيساهمان في تحقيق تفاهم أتم بين شعبيهما»[٥٧]. والجدول التالي يظهر حجم التبادل التجاري وتطوره خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٦٣ و ١٩٧١. (بملايين الدولارات).

جدول رقم ١[٥٨]

السنة	الصادرات من اسرائيل	الواردات من جنوب افريقيا	العجز – الفائض
١٩٦٣	٢,٥٤٩	٤,٦٥٥	– ٢,١٠٦
١٩٦٤	٢,١٣٨	٤,٧٨٨	– ٢,٦٥٠
١٩٦٥	٢,٧٢٢	٤,٢٥٨	– ١,٥٣٦
١٩٦٦	٢,٣١٠	٤,٤٣٧	– ٢,١١٧
١٩٦٧	٣,٩٩٦	٣,٣٢٨	+ ٠,٦٦٨
١٩٦٨	٥,٦٦٠	٥,٢٣٩	+ ٠,٤٢١
١٩٦٩	٨,١٨٩	٥,٨٠٥	+ ٢,٣٨٤
١٩٧٠	١٠,٦٨٩	١٠,٢٢١	+ ٠,٤٦٨
١٩٧١	٩,٣٩٨	٨,٠٨٠	+ ١,٣١٨

ان الجدول رقم ١ يؤكد لنا ان ميزان التبادل التجاري بين الكيانين كان لصالح جنوب افريقيا حتى سنة ١٩٦٧؛ وبعد هذا التاريخ، بدأ يميل لصالح اسرائيل. فمنذ سنة ١٩٦٧، وحتى ١٩٧٠، ازدادت صادرات اسرائيل إلى جنوب أفريقيا ٦,٦٩٣ مليون دولار. وفي سنة ١٩٦٨، اشترت اسرائيل من جنوب افريقيا ٥٢٪ من مجموع استيرادها السنوي. وتمثل هذه النسبة، في العقد الماضي، تدرج المشتريات في حد ادنى قدره ٤٠٪ إلى حد اعلى قدره ٦٠٪. ومن المعروف ان جنوب افريقيا من اكبر الدول المنتجة للماس. فمشتريات اسرائيل البالغة ٦٠٪ من الماس الخام، يعود الى وضع اسرائيل، حيث تحتل صناعة الماس المرتبة الاولى في صناعاتها التصديرية، وتبلغ ٤١,٨٪ من مجموع صادراتها غير الزراعية و٣٥٪ من مجموع صادراتها خلال عام ١٩٦٩[٥٩]. ان اسرائيل تحصل على الماس الخام من جنوب افريقيا، ثم تصقله وتعود إلى تصديره. والعلاقة التجارية لهذه المادة يمارس عليها نوع من التضليل والتمويه. فجنوب افريقيا، تعلن انها تبيع الماس الخام عن طريق منظمة البيع المركزية في بروكسل ببلجيكا. واسرائيل بدورها، تعلن انها تشتري معظم حاجتها من المادة من تلك المنظمة التي تسيطر جنوب افريقيا عليها، وتقدم لها ٨٠٪ من انتاج الماس العالمي. واسرائيل هي ثاني مشترٍ للمنظمة. وما انكشاف هذا

التضليل من العلاقات إلا تثبيتا للتعاون الوثيق بين الكيانين. فالماس الخام يحتل مركز الصدارة في صادرات بريتوريا، والماس المصقول يحتل مركز الصـدارة في الصادرات الاسرائيلية. والجدول الثاني يظهر نسبة صادرات اسرائيل، من سنة ١٩٦٩ حتى سنة ١٩٧٣، من الماس المصقول الى مجموع صادراتها (بملايين الدولارات).

جدول رقم ٢[٦٠]

السنوات	صادرات اسرائيل من الماس المصقول	مجمل صادرات اسرائيل
١٩٦٩	٢٥٣,٥	٧٢٣,٨
١٩٧٠	٢٤٥,٨	٧٧٨,٧
١٩٧١	٣٠٦,٤	٩٥٧,٦
١٩٧٢	٤٣٠,٤	١١٤٦,٩
١٩٧٣	٦٦٢,٨	١٤٤٨,٧

يلاحظ ان النسبة المئوية لصادرات الماس بلغت سنـة ١٩٧٣، ٤٥٪ من مجمل صادرات اسرائيل. وفي كانون الثاني سنة ١٩٧٦، بلغت قيمة الصادرات من هذه المادة ٥٧,٥ مليون دولار وفي الشهر الذي تلاه، شباط (فبراير)، بلغت صادرات جنوب افريقيا من الماس الخام ١١٦ مليون دولار. وبشأن استيراد المـاس، ذكر ان استيراد الماس من جنوب افريقيا زادت قيمته على ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧١ ومثلت نحو نصف مورد اسرائيل[٦١]. ومن الثابت ان جنوب افريقيا تلقى القدر الاكبر من تجارة الصادرات الاسرائيلية. نحو ٢٥٪ من مجموعها عام ١٩٧٠ و ٢٥٪ عام ١٩٦٩ و ٢٢٪ عام ١٩٦٨ والاتجاه نفسه في نسبة زيادة التجارة من جنوب افريقيا إلى اسرائيل.

وفي سنة ١٩٧٣، عقد، في القدس، مؤتمر لأصحاب الملايين من الكيانين، عرف باسم مؤتمر المليونيرية؛ وكان الهدف دراسة وبحث سبل انعاش التبادل التجاري والمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين. وقد علّق احد اعضاء وفد جنوب افريقيا، بنجامين روبنشتاين على الأهمية الاقتصادية لكل بلد منهما بالنسبة للبلد الآخر بقوله: ان اسرائيل تشكل قاعدة لشركات جنوب افريقيا التي لا تستطيع ايصال منتجاتها إلى افريقيا بصورة مباشرة، أضف إلى ذلك ان اسرائيل تعد بمثابة باب خلفي تطل جنوب افريقيا عبره إلى السـوق الاوروبيـة المشتـركـة[٦٢]. كمـا اعلن وزيـر التجـارة الاسـرائيـلي، آنـذاك اميتاي بن – يوسف ان اسرائيل ستستورد من جنوب افريقيا، إضافة للجواهر، الصوف والنسيج والألبسة والمنتجات الكيماوية[٦٣]. وفي اعقاب المؤتمر، تأسس التجمع التجاري الاسرائيلي الجنوب افريقي (ISATA). وقبله كانت قد تألفت لجنةالصداقةالاسرائيلية الجنوب افريقية التي تضم رجال سياسة ورجال اعمال.

خلال سنة ١٩٧١، قامت بعثة جنوب افريقية تضم ممثلين عن أهم شركات الصناعات الثقيلة وممثلين عن بنوك «ستاندارت بنك» و «باركليس بنك» بزيارة إلى اسرائيل. وعينت اسرائيل، بعد ذلك، ممثلاً دائماً لبنك «يافت» في جنوب افريقيا «من اجل تحسين التبادلات التجارية في مجالات المعادن والمنتجات الصناعية النصف نهائية»(٦٤). ومن ادلة تطور العلاقات التجارية، اقدام الشركات على التسجيل في الغرفة التجارية. ففي الغرفة التجارية الاسرائيلية - الجنوب افريقية تسجل حوالي ١٠٠ شركة اسرائيلية في تل - أبيب. ولاتمام نجاح هذه الغرفة، تأسست في جنوب افريقيا غرفة مماثلة مركزها جوهانسبورغ (٦٥). وفي هذا الصدد، قال السفير الاسرائيلي لدى افريقيا الجنوبية «مع غزارة الموارد الاولية في جنوب افريقيا، والخبرة التكنولوجية في اسرائيل، نستطيع ان نعمل اشياء كثيرة اذا تكامل اتحاد قوانا»(٦٦). وكما رأينا في الجدول رقم ١ أن العلاقات التجارية اخذت بالتزايد بعد ١٩٦٧. فإن حرب ١٩٧٣ ساعدت ايضاً في تسريع عجلة التطور. ولقد عمدت بريتوريا إلى مساعدة تل - أبيب بكل الوسائل، نتيجة المقاطعة الافريقية الشاملة اقتصادياً وسياسياً لها. والجدول التالي يكشف لنا صادرات اسرائيل إلى جنوب افريقيا حسب نوع البضاعة، (بملايين الدولارات).

جدول رقم ٣(٦٧)

	١٩٧٣	١٩٧٤
مواد كيماوية، ومشتقاتها	٣,٤	١١,٢
مواد غذائية - ومشروبات وتبغ	١,١	١,٨
منسوجات	٣,٣	٧,٦
الماس	٠,٥	٠,٤
منتجات معدنية	٣,٠	٦,٧
منتجات زراعية	٠,٧	١,٠
المجموع	١٢,٠	٢٨,٧

أما واردات اسرائيل من جنوب افريقيا حسب نوع البضاعة فهي كما يلي (بملايين الدولارات).

جدول رقم ٤(٦٨)

	١٩٧٣	١٩٧٤
معدات مصنعة	—	٠,٢
مواد خام	٢٣,٣	٣٥,٦
مواد استهلاكية (استعمال طويل)	—	—
مواد استهلاكية (استعمال قصير)	٤,٢	٢,٦
المجموع	٢٧,٥	٣٨,٤

إن نظرة تحليلية لما جاء في الجدولين أعلاه تجعلنا نستنتج، ان معظم واردات اسرائيل من جنوب افريقيا هي من المواد الخام. والميزان التجاري يميل إلى جانب جنوب افريقيا، حيث زادت واردات اسرائيل عن صادراتها، من وإلى جنوب افريقيا، ٩,٧ مليون دولار. وزادت التجارة ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٥ بنسبة ٩٢٪ وسنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٢٪ وسنة ١٩٧٧ بنسبة مماثلة(٦٩).

وسنة ١٩٧٨ قام وزير المالية الاسرائيلي سيمحه ارليخ على رأس وفد رسمي بزيارة إلى جنوب افريقيا. وبعد لقاءات مع نظيره الجنوب افريقي اوين هوارد عاد الوزير الاسرائيلي حاملاً شيكاً بمبلغ ١,٨بليون ليرة اسرائيلية، كما تم تمديد فترة الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين، والتي تسمح لمواطني جنوب افريقيا باستثمار أموالهم في اسرائيل لمدة ثلاث سنوات اخرى، لغاية حزيران (يونيو) ١٩٨١. وبالمقابل سمحت بريتوريا لاسرائيل بأن تستثمر ما قيمته ٨ملايين راند وفقاً للاتفاقية الأخيرة(٧٠). وبحث ارليخ «امكانية زيادة توظيف حوالي ٢٥مليون ليرة في اسرائيل وزيادة واردات الفحم من جنوب افريقيا»(٧١). وعرض أيضاً على الصّناعيين في بريتوريا امكانية «قيام اسرائيل بدور الوسيط، اي توليها تصدير انتاجها الصناعي إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة، على أنه انتاج اسرائيلي، لقاء عمولة معينة، او المشاركة في تصنيع هذا الانتاج جزئياً، ومثل هذه التسوية لا تعود بالخير على افريقيا الجنوبية وحسب، بل على جميع الحكومات التي تساعد بريتوريا خفية، وتخشى ان تعلن ذلك صراحة»(٧٢).

وفي سنة ١٩٧٩، قررت حكومة جنوب افريقيا زيادة حجم تبادلها التجـاري مع اسرائيل، وهذا ما اعلنه وزير المالية الجنوب افريقي، وقد بلغت الأموال المنقولة للتوظيف في اسرائيل في السنة المالية لعام ١٩٧٩، ١٤ مليون دولار(٧٣). وتعقب بعض المصادر الاسرائيلية على ذلك بقولها: ان «هناك احتمالات معقولة لتوسيع العلاقات التجارية بين اسرائيل وجنوب افريقيا في أعقاب العلاقات التي اقيمت بين صناعيين اسرائيليين وجهات جنوب افريقية، اثناء معرض المنتجات الصناعية الاسرائيلية الذي اقيم في جوهانسبورغ. وقد بلغت الصادرات الاسرائيلية إلى جنوب افريقيا سنة ١٩٧٩ حوالي ٤٣ مليون دولار والواردات منها حوالي ١٤٥ مليون ليرة اسرائيلية. وصرح مدير شعبة المنتجات الصناعية في معهد التصدير في اسرائيل عوزي سيغف ان ٥٣ شركة اسرائيلية قد اشتركت في

المعـرض، وانها، بمعظمهـا، اتفقت على اعطـاء وكالات لمعتمـدي التسويق في جنـوب افريقيا»[٧٤]. وشمل التعاون حركة السياحة بين الكيانـين، فازدادت حـركة السيـاحة المتبادلة نشاطاً بعد سنة ١٩٧٦، وحصلت شركة الطيران الاسرائيلية «العال» على اذن بالقيام برحلتين إلى جوهانسبورغ في الاسبوع بدلاً من رحلة واحدة، وتزايد عدد السياح الاسرائيليين إلى بريتوريا من ٦٨٠٠ سائح سنة ١٩٦٧ الى ١١٣٠٠ سائح سنـة ١٩٧٠. وسنة ١٩٧٨ ازداد عددهم ٥٩٥٠ سائحاً، وسنة ١٩٧٩ ازداد حوالي ٧٠٠٠ سائح عما كان عليه سنة ١٩٧٨، ونتيجة لذلك تقرر ان تقوم بريتوريا بافتتاح مكاتب سياحية[٧٥]. وفيما يلي بعض المؤسسات الصناعية المشتركة او التي لها فروع في كل من البلدين:

١ – شركات جنوب افريقية استثمرت ٤٠٠,٠٠٠ ليرة استرلينية في مصنع للقطن باسرائيل؛ حيث تصدر منتجاته إلى جنوب افريقيا ودول افريقية اخرى[٧٦].

٢ – ديربل (Dorpyl)، احدى اكبر الشركات في جنـوب افريقيـا للصناعـات المعدنية، أسست، بالاشتراك مع شركة كور الاسـرائيلية، شـركة خـاصة للتـركيبات الصناعية. وقد أوكل لهذه الشركة مشروع تركيبات معدنية من النحاس للاستعمال في الأعمال الزراعية بمبلغ ٩,٢ مليون راند.

٣ – ان مؤسسة تاويران، وهي إحدى اهم المؤسسات في اسرائيل بنت مصنعاً في روزالين قرب بريتوريا بالاشتراك مع مجموعة كالن الجنوب افريقية[٧٧].

٤ – قام بعض المسؤولين الصناعيين من جنوب افريقيا بزيارة إلى اسرائيل حيث ذكروا أن «المصلحة الكبيرة ستكون من جراء تعاون الشركات والمصانع الاسرائيلية مع مؤسسات جنوب افريقيا الاقتصادية. واهتموا باتفاق اسرائيل مع دول السوق الاوروبية والاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة»[٧٨].

٥ – بحث عدد كبير من المؤسسات الاسرائيليـة، جدياً، في تكثيف العلاقـات الاقتصادية مع جنوب افريقيا، وانشط هذه المؤسسات، في هذا الميدان، شركة «اسيا معباروث» وهي تفكر في زيادة حجم مبيعاتها لجنوب افريقيا من انتاجها المكون من مواد غذائية للمواشي بنسبة ٢٠٪ سنوياً[٧٩].

٦ – انشأت الشركة الاسرائيلية نيتافيم وشركة اكريبلز الجنوب افريقية، شركة جديدة مشتركة هي «و.أ.أ.» من اجل بيع تقنية جديدة للري... في اوروبا والولايات المتحدة واميركا الجنوبية[٨٠].

اما على صعيد المنح المالية المقدمة من جنوب افريقيا إلى اسرائيل، فقد تم جمع ٢٨ مليون دولار لاسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، وتم تحويل المبلغ في ١٥ حزيران (يونيو) من العام نفسه. وفي سنة ١٩٧٥، تعهدت الجالية اليهودية في جنوب افريقيا بأن تزيد من تبرعاتها إلى صندوق الجباية الموحدة بنسبة ٤٠٪ اذ انهم تعهدوا بأن يجمعوا ١٠٠

مليون دولار[٨١]. وقالت مصادر مسؤولة في تل – أبيب «ان اسرائيل ستحصل على مساعدة مالية من جنوب افريقيا للسنوات الثلاث المقبلة مقدارها ٨٠ مليون دولار. وان اتفاقاً وقع بين الحكومتين بعد زيارة ارليخ يقضي بمنح اسرائيل ٤٠ مليون دولار هبة، و ٤٠ مليون دولار قرضاً لمدة ثلاث سنوات»[٨٢].

التعاون الثقافي

والعلاقات القائمة بين البلدين على المستوى الثقافي، ليست اقل نشاطاً من المجالات الاخرى. فالبعثات العلمية المتبادلة، لا تنفك مستمرة ونشاطاتها لا تزال تمضي قدماً. ففي سنة ١٩٧١، قام عدد من اساتذة الجامعات الاسرائيلية بزيارة إلى جنوب افريقيا، حيث ألقوا عدداً من المحاضرات، وعقدوا الكثير من الندوات الثقافية والعلمية التي نالت اعجاب الجنوب افريقيين، وفي سنة ١٩٧٠ زار اسرائيل ٢١ عضواً من حركات الشباب الصهيوني في جنوب افريقيا للاشتراك في دورات التدريب على القيادة. وعندما قامت الوكالة اليهودية بعقد دورات دراسية شفوية في اسرائيل، بعثت جنوب افريقيا بعشرات الشباب للاشتراك فيها. وبعض التقارير يؤكد ان عشرة من الزعماء الصهيونيين في جنوب افريقيا، انتخبوا لأعلى الهيئات في المنظمة الصهيونية العالمية. وقد اشترك ٢٧٩ من كبار العاملين النشيطين في المنظمات الصهيونية، صحافيين وشخصيات جامعية واساتذة وسواهم من جنوب افريقيا، في ٥٣ حلقة دراسية خلال الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليو) ١٩٦٩ إلى ايلول (سبتمبر) ١٩٧١[٨٣].

ومنذ سنة ١٩٧٢، بدأت عملية تبادل الخبراء والاخصائيين بين البلدين. وخلال سنة ١٩٧٣، وصلت إلى اسرائيل بعثة جنوب افريقية من ١٥ عضواً لدراسة طرق انشاء المدن الجديدة ومخططات الاصلاح المدينية، ومخططات التشييد المستعملة، ومفهوم المباني الصناعية. وبعد عامين، اي سنة ١٩٧٥، اسست لجنة جنوب افريقية، لمعهد وايزمن كانت اول مهماتها العمل، بالتعاون مع مجلس جنوب افريقيا للابحاث العلمية والصناعية، على تنظيم مؤتمرات يشارك فيها خبراء من بريتوريا ومعهد وايزمن. وليس سراً ان علماء جنوب افريقيا هم على علاقة وثيقة مع زملائهم الاسرائيليين في ميادين عديدة: «ويطبق هذا التحديد خاصة مع معهد بوتسوانا الجيولوجي، في مديرية الفيزياء النووية التابعة لجامعة جوهانسبورغ ، والمديرية الخاصة بدراسة النظائر المشعة الصلبة، التابعة لمعهد وايزمن في ريفوهوت»[٨٤].

الزيارات والعلاقات الديبلوماسية

يعود تاريخ الزيارات المتبادلة بين الكيانين إلى سنة ١٩٤٩، عندما قام موشي شاريت، وزير خارجية اسرائيل آنذاك، بزيارة إلى افريقيا الجنوبية. وفي سنة ١٩٥٣ كان الدكتور مالان، أول رئيس وزراء من جنوب افريقيا، يزور اسرائيل منذ قيامها. واستمر تبادل الزيارات طبيعيا حتى سنة ١٩٦١، اي حتى العام الذي وقعت خلاله الازمة السياسية بين الكيانين بسبب سعي تل – أبيب لمد نفوذها إلى القارة الافريقية على حساب

علاقتها مع حليفتها افريقيا الجنوبية. وبعد حرب ١٩٦٧، عادت الامور إلى صفائها الطبيعي. وفي ايار (مايو) سنة ١٩٧٣، قام اسحاق رابين بزيارة إلى جنوب افريقيا، وخلال ايلول (سبتمبر) من العام نفسه زار مولدر، وزير داخلية جنوب افريقيا، اسرائيل زيارة خاصة. وفي سنة ١٩٧٥ قام رئيس بلدية حيفا، عضو الكنيست يوسف الموجي بزيارة إلى كيب تاون «لاستكمال التوقيع على معاهدة المدينتين التوأمين، بين حيفا وكيب تاون»[٨٥]. اما الزيارة التي تركت صدى في الصحافة العالمية، فهي زيارة فورستر، رئيس وزراء جنوب افريقيا، لاسرائيل سنة ١٩٧٦. فقد اعطت هذه الزيارة الصفة الرسمية لمجمل العلاقات بين الكيانين، بعد ان كانت شبة سرية لفترة طويلة من الزمن. وقد جاءت هذه الزيارة بعد عدة زيارات متبادلة وعلى مستوى رفيع قام بها رسميون من البلدين؛ فمن اسرائيل نذكر زيارة كل من موشي دايان والجنرال مئير عميت وحاييم هرتزوغ وموشيه شاريت وغيرهم... ومن جنوب افريقيا نذكر زيارة كل من وزير الداخلية والاعلام والجنرال فان دين برغ ومولدر. وقد تميز لقاء رابين وفورستر بأهمية كبرى، بسبب ما اتخذ فيه من قرارات عسكرية واقتصادية وثقافية. وعلقت صحف جنوب افريقيا على زيارة فورستر بقولها: «لا نستطيع ان ننكر انتصار السيد فورستر... وذلك بتوقيعه، علانية، مع اسرائيل حلفاً اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً. وقد أدى هذا بالطبع إلى تقوية العلاقات بشكل كبير، فمن الواضح ان فورستر استطاع ان يربح بجانب قضية جنوب افريقيا صديقاً علنياً وحليفاً. خصوصاً في هذه اللحظات؛ حيث يواجه بلدنا محيطاً وعالماً عدائيين»[٨٦]. اما سفير اسرائيل في جنوب افريقيا فيعتقد «ان نتائج الزيارة ستكون رائعة بالنسبة لاسرائيل، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، إضافة للتسهيلات التي ستعطى للأقلية اليهودية هنا، من اجل المساهمة في حل مشاكل اسرائيل الاقتصادية اكثر من الماضي... ولكن لهذه الزيارة بعض النتائج السلبية، فيجب حيال ذلك تقدير ما لنا وما هو ضدنا...»[٨٧]. وفي ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٧ كشف النقاب عن ان بوتا، وزير خارجية جنوب افريقيا، زار اسرائيل «سراً» وقضى فيها ٤٨ ساعة، اجرى خلالها محادثات مع موشي دايان[٨٨]. وقد تركت هذه الزيارة عاصفة من الاستنكار على الصعيد العالمي، لما لها من ابعاد خطيرة على السلم العالمي. واول من تحدث عنها وكالة الانباء السوفياتية (تاس)؛ حيث ذكرت انه «بالرغم من ان بريتوريا، وتل - ابيب تلتزمان الصمت بخصوص مضمون المحادثات التي اجراها وزير خارجية جنوب افريقيا رودولف فريدريك بوتا في تل - أبيب... فان زيارته حسب رأي المراقبين السياسيين كانت تهدف دون شك الى مواصلة تعزيز التحالف العنصري - الصهيوني الموجه ضد دول افريقيا المستقلة»[٨٩].

وبالنسبة للتمثيل الديبلوماسي بين الكيانين فقد اقتصر سنة ١٩٧٢ على مفوضية. وفي هذا العام، تعززت العلاقات الديبلوماسية متأثرة بمجمل العلاقات الاسرائيلية - الجنوب افريقية، وارتقت إلى قنصلية عامة، سواء بالنسبة لاسرائيل ام بالنسبة لجنوب افريقيا. وحول ذلك، علقت الصحافة الاسرائيلية بقولها: «ان ذلك يدل كما يرجى على افتتاح فصل جديد في العلاقات بين البلدين، فالقدس وبريتوريا تستحقان الثناء على نجاحهما»[٩٠]. كما طالبت صحافة جنوب افريقيا، كلا البلدين برفع التمثيل

الديبلوماسي إلى مستوى سفارة دون تأخير. واستمر التمثيل قنصليا حتى ١٩/١٢/١٩٧٥، وفي هذا العام، بلغت العلاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية ذروتها، حتى اصبح رفع التمثيل الديبلوماسي إلى مستوى سفارة امرأ ضروريا. فاسرائيل رفعت تمثيلها إلى مستوى سفارة سنة ١٩٧٣ وبريتوريا سنة ١٩٧٥.

كلمة أخيرة

منذ سنة ١٩٧٧، والعالم يعاني من بؤرتي توتر هما:

١ - في الشرق الأوسط، يصر القادة الاسرائيليون على رفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، كما يرفضون الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير، ناهيك عن محاولاتهم التوسعية المستمرة، ودعمهم للحركات الانفصالية والانعزالية في الوطن العربي.

٢ - في القارة الافريقية، تلجأ الاقلية البيضاء، إلى العمل بجميع الوسائل، بغية الابقاء على نظام التمييز العنصري امام التغييرات التي نشأت في المنطقة بعد انهيار الاستعمار البرتغالي واستقلال انغولا وروديسيا. وبعد هذا العرض الموجز، نجد أن التشابه الايديولوجي بين الكيانين بلغ حد التطابق والتماثل... واصبحت الاهداف مشتركة، وتكاملت الاستراتيجية.

---

(١) «اللقاء العنصري: بريتوريا تل - ابيب»، **الأرض**، العدد ١٨، ٧/٦/١٩٧٦، ص١٢ و١٣.

(٢) صبحي طه، «اسرائيل وجنوب افريقيا: دراسة في المشترك والتطابق»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٧، ص١١٤.

(٣) الارض، **مصدر سبق ذكره**، ص١١.

(٤) «اسرائيل وجنوب افريقيا» (تقرير اعدته لجنة ماديسون بجنوب افريقيا)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص٩٨.

(٥) **المصدر نفسه**، ص٨٠.

(٦) و.إ.إ.، العدد ١٦٣٦، ٢٧/١١/١٩٧٨.

(٧) ريتشارد ستيفنز وآخرون، **اسرائيل وافريقيا**، اريك روزنتال، مقال: اليهود في التجارة والصناعة الجنوب افريقية (بالانجليزية). نيوجرسي - اميركا، ١٩٧٧.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) اليزابيت ماتيو، «اسرائيل وجنوب افريقيا»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، ص١١١ و ١١٢.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص١١٢.

(١٣) الدكتور جورج طعمة، «جنوب افريقيا واسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٨، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، ص٨٦.

(١٤) د. سميح فرسون، «جنوب افريقيا واسرائيل، علاقة خاصة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٧، تموز (يوليو) ١٩٧٥، ص١٦١.

(١٥) **الأهرام**، ٢١/٤/١٩٧٦.

(١٦) شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦١.

(١٧) **دافار**، ١٢/٤/١٩٧٦.

(١٨) **المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٧٦.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) **هتسوفيه**، ٤/٦/١٩٦٤.

(٢١) الكاتب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٣.

(٢٢) **صنداي تايمز**، ٢٣/٣/١٩٦٩.

(٢٣) الكاتب الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٣.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص١٢٣.

(٢٥) ستيفنز، اسرائيل وافريقيا، مصدر سبق ذكره.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٨٨.
(٣٣) نيكولاس بورتيت، العلاقة بين جنوب افريقيا واسرائيل ، ترجمة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩/٨/١٩٧٨، ص١.
(٣٤) نيويورك تايمز، ٣٠/٤/١٩٧١.
(٣٥) شؤون فلسطينية، العدد ٨، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.
(٣٦) وكالة البرق اليهودية، باريس، ٢٠/١/١٩٧٠.
(٣٧) نيويورك تايمز، مصدر سبق ذكره.
(٣٨) شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، مصدر سبق ذكره، ص١٥١ و ١٥٢.
(٣٩) الكاتب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن «الدايلي تلغراف»، لندن، ٣١/١٠/١٩٧٣.
(٤٠) اليزابيت ماتيو، «اسرائيل وجنوب افريقيا-٢»، شؤون فلسطينية، العدد ٧٣، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧، ص١٤٥.
(٤١) مجلة الميدل ايست انترناشيونال، حزيران (يونيو) ١٩٨٠.
(٤٢) الأهرام، ١٤/١/١٩٧٧.
(٤٣) «علاقات اسرائيل مع جنوبي افريقيا»، صحيفة بيلاتين (Bulletin)الناطقة بلسان اللجنة المركزية لحزب العمال في اميركا، نقلاً عن صحيفة فرانكفورت إلغمانية تسايتونغ الالمانية الغربية، بلا تاريخ.
(٤٤) هآرتس، ٨/٤/١٩٧٦.
(٤٥) وكالة نفوستي (بالعربية) بيروت، ٢٠/٤/١٩٧٦.
(٤٦) المصدر نفسه، ١٠/٤/١٩٧٦.
(٤٧) الاخبار(عمان) ٢٤/١٢/١٩٧٦.
(٤٨) الارض، العدد ١٨، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.
(٤٩) شؤون فلسطينية، العدد ٧٢، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.
(٥٠) الأهرام، ٤/٢/١٩٧٧.
(٥١) يديعوت احرونوت، ٧/١١/١٩٧٧.
(٥٢) وكالة البرق اليهودية، مصدر سبق ذكره.
(٥٣) تشرين(دمشق)،٢٨/٧/١٩٧٩.
(٥٤) جيروزاليم بوست، ٩/٣/١٩٧٦.
(٥٥) القدس، ٢٥/١٠/١٩٨٠.
(٥٦) الفجر، ١٦/٩/١٩٨٠.
(٥٧) شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.
(٥٨) Statistical Abstracet of Irsrael-1964, 1966, 1972.
(٥٩) الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥، مركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي.
(٦٠) الأرض، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
(٦١) «التبادل التجاري بين اسرائيل وجنوب افريقيا»، الأرض، العدد ٢٤، ص٢٣.
(٦٢) شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) شؤون فلسطينية، العدد ٧٣، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) شؤون فلسطينية، العدد ٧٣، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.
(٦٥) المصدر نفسه، ص١٣٤.
(٦٦) المصدر نفسه.
(٦٧) النشرات الاحصائية الصادرة عن مركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي لسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٠.
(٦٨) المصدر نفسه.
(٦٩) نيكولاس بورنيت، مصدر سبق ذكره، ص٢.
(٧٠) معاريف، ١٤/٢/١٩٧٨.
(٧١) ر.إ.إ.، العدد ١٦٦١، ١٦/١٢/١٩٧٨.
(٧٢) معاريف، ٧/٢/١٩٧٨.
(٧٣) جيروزاليم بوست، ٩/٥/١٩٧٩.
(٧٤) معاريف، ٢٣/٤/١٩٨٠.
(٧٥) جيروزاليم بوست، ٢٣/٩/١٩٧٩.
(٧٦) شؤون فلسطينية، العدد ٧٣، مصدر سبق

ذكره، ص١٣٦.
(٧٧) **معاريف**، ٩/١٢/١٩٧٦.
(٧٨) **هــآرتس**، ٢/٣/١٩٧٦.
(٧٩) **يديعوت احرونوت**، ١٢/١٠/١٩٧٦.
(٨٠) **المصدر نفسه**.
(٨١) ر.إ.إ.، العدد ٧٩٤، ٨/٤/١٩٧٥.
(٨٢) **النهار**، ٢٠/٢/١٩٧٨.
(٨٣) شؤون فلسطينية، العدد ٢٨، **مصدر سبق ذكره**، ص٩١ و ٩٢.
(٨٤) **يديعوت احرونوت**، ٢٢/٥/١٩٧٥.
(٨٥) ر.إ.إ.، العدد٨٧١، ٢٥/٧/١٩٧٥.
(٨٦) شؤون فلسطينية، العدد٧٣، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٤.
(٨٧) **المصدر نفسه**.
(٨٨) **السفير**، ٥/٩/١٩٧٧.
(٨٩) **تاس**، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧.
(٩٠) **هآرتس**، ٢٥/٤/١٩٧٢.

مجدي حسين

الخالدان: الشعب والموطن

أوسع من خطوة الشمس

«واسعة خطوة الشمس، أوسع منها يد وفم يرفضان رغيف المماليك، أوسع منها غيوم القصائد في القلب». لا تسعفني الذاكرة فأذكر قائل هذه الأبيات، فهي قد حضرتني وأنا أقرأ شهاداتٍ قيلت في عبدالكريم الكرمي (ابوسلمى)، الشاعر الفلسطيني الكبير.

قدمه ماجد السامرّائي إلى قرّاء مجلة الآداب اللبنانية فقال: «... فهو ليس اليوم فقط في دائرة الضوء، إنما هو فيها منذ أن بدأ ثورة الحياة من خلال الشعر، في أوقات ساوم فيها الكثيرون، وهادنوا فعاشوا حياةً طيّبة... أمّا أبوسلمى فقد سار بالاتجاه المعاكس لهذا التيار فكسب الشعب دون ان يقترب من حاكم مهما بلغ»(١). ورأى فيه يحيى يخلف زيتونة فلسطين التي تعطي ولا تنحني وخاطبه: «معظم شعراء جيلك انحنوا ومدحوا السلاطين وأنت لم تنحن»(٢).

حاضر النقد الأدبي

توفي الشاعر الذي لم ينحن إلا للشعب والوطن منذ شهور. كُتِبت عنه سطور عجلى ترثيه، تؤبّنه؛ وإن أطالت تذكر شيئاً عن حياته وأبياتاً مجتزأة تُختار على عجل من شعره، وتضاف إليها بعض الانطباعات الشخصية والملاحظات العامّة التي لا تغني شيئاً وتقال في أكثر من مناسبة. والشاعر، موضوع الدراسة، ليس الوحيد في هذا المجال، وانما هي حال النقد الادبي في صحفنا. نظرات من خلف «النظّارات» المتأنّقة على رؤوس الانوف، وانطباعات تبتعد عن التفاصيل والتحديد وتغرق في التعقيد والعموميات.

ونحن، في هذه الدراسة، لن نزعم الإحاطة والتعمق، فهذا يستدعي دراسة مستأنية مفصّلة ومقارنة تتناول مجمل جوانب المرحلة التاريخية التي عاصرها الشاعر ومارس نشاطه الابداعي خلالها، وانما نطمح إلى مخاطبة جمهور أعرض من النخبة، وهو الجمهور نفسه الذي أراد الشاعر، موضوع الدراسة، الوصول إليه والتأثير فيه راغبين أن يكون،

في هذا الصنيع، بعض الوفاء للراحل العظيم الذي استحقّ عن جدارة لقب زيتـونة فلسطين. والتكريم، كما يقول الشاعر نفسه، انما يكون «لفكرة ولموقف ولشعر ملتزم»[٣].

نظرة في الديوان

يتألف ديوان أبي سلمى من قسمين يشتمل القسم الأول منهما على ما أنشأه الشاعر في الفترة التي عاشها في وطنه فلسطين، أي قبل سنة ١٩٤٨، ويشمل القسم الثاني القصائد التي أنشئت بعد التشرّد، في المنفى، حتى وفاة الشاعر. والقسم الثاني هذا ينطوي على مراحل شعرية عدّة تختلف باختلاف المعطيات المكوّنة للتجربة في كل مرحلة. ومما يجدر ذكره، هنا، هو أن جزءاً غير يسير من قصائد القسم الأول قد فقد؛ وهذا ما يؤكّده الكرمي حين يقول: «وليس القسم الأول كل ما قلته في وطني فلسطين قبل النكبة، فلقد فقد منه الشيء الكثير»[٤]. والتقسيم هذا لا يتخذ العامل الزمني، من حيث سيرورته، أسـاساً. وإنمـا ينظر إلى اختـلاف طبيعة التجـربة، في كلٍّ من الفترتـين التاريخيتين، المؤدي الى اختلاف تعبير الشاعر ويجعله أساساً.

مسألة اتباع النمط القديم من الشكل

والملاحظ أن قسمي الديوان اتّباعيين من حيث شكل القصيدة. فقد حرص الشاعر على اتباع النمط التقليدي، ولم ير حاجةً للخروج على القديم من الشّكل المتمثّل باتّباع الوزن الواحد من الأوزان المعروفة والقافية الواحدة. ولم يلجأ إلى تعدّد القوافي مع مراعاة الوزن إلاّ في عددٍ من القصائد.

المقياس تاريخي: والحقّ أن معالجة مسألة اختيـار أبي سلمى للنّمط التقليدي للقصيدة العربية قالباً لشعره تقتضي وضعها في اطارهـا الفنّي التاريخي؛ وذلـك لأن المقياس ليس، بأيّ شكل، مطلقاً. وانما هو محكوم بالشرط التاريخي، ونعني التاريخ بابعاده جميعها، وكي توضح أكثر نورد المثال التالي: قال الشاعر الجاهلي دريد بن الصمّة بعد ان ثأر لأخيه، وكان قد تباطأ في أخذ الثأر وعُيِّر لذلك:

وقـد قتلنـا بعبـد الله خـير لـداتـه   عيـاض بن اسمـاء بن زيـد بن قـارب

إن المتلقي، في عصرنا، يرى في تعداد الاسماء مباشرة وتقريرية، ولكنّ الشاعر كان يخاطب فيه إنسان العصر الجاهلي الذي كان للثأر والنسب عنده قيمة كبرى، وقد أتى التعداد ليجيب على حاجة الشاعر. إذاً فقد أملت طبيعة التجربة المكوّنة، وفق الشّرط التاريخي، شكل التعبير ومحتواه. ونحن علينا عندما ننظر في الشعر أن ندرك ان المقياس ملموس دائماً.

مسألة العلاقة بالمتلقي: شعر الكرميّ من النوع الذي يريد له صاحبه، كمـا سنرى، الوصول إلى المتلقّي والتأثير فيه؛ والمتلقي الذي يتوجه إليه الشاعر هو الشعب، جمهور الشعب لا النخبة منه. وهذا يعني ان العلاقة بالمتلقي كانت تحكم مسألة اختيار الشاعر للشّكل الفنّي.

والعلاقة بالمتلقي من مشكلات الفن. بعض الفنّانين يـزعم أنه يغـرد أو يئنّ... ككائنات الطبيعة الاخرى فلا يرى ضرورة لأن يدرك الآخرون عطاءه. وبعض آخر منهم يشكّل الاتصال والتأثير أشدّ همومه أرقاً. والحق ان الشعر، كما تقول اليزابيت درو، هو أقدم ضروب النقل والتوصيل ويجب أن تكون غايته، أو رسالته، دائماً، تبليغ التجربة الانسانية وتوصيلها[٥]. وهو، كما يقول الشاعر المغربي عبداللطيف اللعبي: «... ليس عملية ثقافية ذاتية، أي عملية تحضير أرواح، بل هو عملية تواصل... المشكل الاساسي هو كيفية الايصال والتوصيل، معرفتـك بالواقع... فهمك للواقع، رؤياك للواقع، لكل الناس ولأبسط الناس»[٦]. أما البروفسور أ. مياسنكوف فيرى انه «بـدون قراء جمـاهيريـين لا يوجد أدب. وعندما يتعلق الأمر بتربية شخص بصورة متناسقة التطور فإن دور الأدب والفن في عملية التطوير هذه يكبر حتماً»[٧]. وإيليوت نفسه يقول: «ولكن لا الشاعر ولا العالم يملك الاقتناع الكافي الذي يعينه على الاستمرار في عمله دون ان يكون فيه فائدة للمجتمع»[٨].

والفنان الذي يأرق كي يحقق الاتصال بالمتلقي والتأثير فيه، عليه أن يستجيب لشروط المحيط الفني الذي لا ينفكّ يتكوّن؛ ويعني هذا أيضاً ان يكون أحد الفاعلين في تكوُّن هذا المحيط، أي عليه أن يستجيب لذوقٍ وأن يرعى ذوقاً ويربّيه في الوقت نفسه. يصدق القول هذا على الفن بشكل عام، وهو أكثر صدقاً على القولي منه بخاصّة؛ إذ ان الكلمة، وسيلة هذا الأخير في التعبير والاتصال، تشترط الفهم كي تتحقق. الفهم ضروري في الفن القولي؛ وهو اكثر ضرورة في الثوريّ منه، إذ ان الفنان، في هذه الحالة، يقصد التأثير الايجابي إن على صعيد الادراك أو على صعيد الاحساس.

والمشكلة هذه ليست مشكلةً طارئةً في تاريخ الأدب والفن. فقد كانت، ولا تزال، من اكثر هموم الفنان تنغيصاً لهدأته. فعلى الصعيد العالمي يمكن ذكر بريخت الذي كان يسمّي الوسائل الفنية المستخدمة للوصول إلى المتلقي الدهاء الفني.

وعلى الصعيد العربي، يمكن التحدّث عن استخدام السلطان السياسي، ابتداءً من العصر الاموي، لشعراء محترفين استخدموا الشكل التقليدي للقصيدة الجاهلية المفضّلة من الجمهور كي يصبّوا فيها ما يريده السلطان من معاني سياسية. ويمكن التحدث ايضاً عن الكميت بن زيـد الأسدي الذي كان داعية ثورة والذي استخدم أساليب فنية عدّة كي يرضي الرواة ويجبرهم عـلى نشر شعره. وفي العصر الحـديث يقول اللعبي: «... أصبحت حريصاً على أن لا تقف وسائلي التعبيريّة حجر عثرة في وجه التواصل»[٩].

ليس من أغراض هذه الدراسة أن تفصِّل في التطرّق إلى هذه المشكلة. وإن هي إلا ملاحظة أدرجت هنا لضرورتها، وأريد منها ان تضع ظاهرةً تعاني منها حركة الأدب العربي الحديث، والشعر منه بخاصة، في إطارها الصحيح. والظاهرة التي نعني، في هذا المقام، يمكن وضعها تحت العنوان التالي: عجز المتلقّي عن عبور المستويين الهجـائي والصوتي للنّص إلى مستوياته الأخرى؛ أو تحت عنوان: عجز النص عن الوصول إلى إحساس القارىء وإدراكه وفهمه. ويمكن تسمية هذه الحالة بـ: كساح النّص. والظاهرة

هذه: العجز أو الكساح المؤدي للانقطاع بين طرفي الظاهرة الأدبية أهم مشكلات الشعر العربيّ الحديث، أو لعلها أزمته.

والحق ان هاجس التجديد أو الخروج من اسار النّمط الذي ساد طويلاً، أمر ضروري ولنا به مسيس الحاجة. ولكن الخروج المنفصل عن التراث وعن هموم المحيط الذي تحدِّد طبيعتُه التجربة المعبَّر عنها، شكلاً ومضموناً، لا يكون إلا أبتر ولا يعدو كونه رطانةً هجائية صوتية تقلِّد انماطاً غربية ومحليةً ناجحة.

كانت هذه المداخلة عن اهمية التوصيل بالنسبة للشاعر الملتزم، وعن ظاهرتي التكرار والغموض في الشعر الحديث الذي وصل أخيراً الى مأزق حقيقي ضرورية لوضع مسألة اختيار الكرمي للنمط التقليدي قالباً لشعره في إطارها الصحيح. إذ ان القصيدة لا يضيرها، بشكل مطلق، ان تكون ذات كوفية كما يرطن البعض: هذا شاعر عمودي وينفضون أيديهم مترفّعين. كما انه لا يزينها ان تكون «مخوجنة» تنسخ اشكالاً تمخّضت عنها تجارب عالمية مشروطة تاريخياً. فالشعر، كأي نشاط إنساني آخر، نشاط في اطار وذو اتجاه. إنه «كائن اجتماعي وكائن تاريخي». والاساس في الامر ان يكون النشاط مُبرَّراً تاريخياً، وعلى من يحاسب ان يلمس مجمل الظروف المحيطة.

معاصرة مرحلة احياء التراث وانبعاثه: وأبو سلمى الذي ولد في طولكرم بفلسطين أيام الحكم العثماني، لمس، بشكل مباشر، آثار سياسة التتريك التي مارسها العثمانيون في الفترة الاخيرة من حكمهم: فقد حُكم والده بالإعدام إسوةً بالاحرار الاخرين الذين هبّوا، باسم العروبة، يناهضون سياسة الاتراك الهادفة إلى دمج العرب في الاطار العثماني العريض. ولم يخفّض حكم الاعدام عن والده الا بسبب كبر سنه وكونه عالماً. ثم، وكما يقول الشاعر نفسه، وقعت هذه الامة في براثن الاستعمار الغربي وكان عليها ان تواجهه. يقول الكرمي: «الامة التي ما أن خرجت من ليل الاضطهاد العثماني الثقيل حتى وقعت في براثن التجزئة... كنا نفكّر بفجر الحرّية والاستقلال والوحدة العربية... وإذا بالهموم تبدأ من جديد، وإذا بدول الحلفاء تقسم البلاد وتتآمر عليها وابتدأ النضال من جديد...»(١٠).

وقد واجه العرب المرحلة التاريخية المعنيّة، والتي لا تنفك مستمرة، والتي تتميز بالمواجهة مع العدو المثلث الوجوه والمتعدد الاذرع والمخالب وما زالوا يواجهونها، والذي يعنينا هنا ان الرابطة القومية اخذت، في اواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن، موقعها بديلاً عن كل ما سبقها من روابط عشائريّة ودينية ومذهبية اثبتت عجزها عن مواجهة العدو. وقد تأصّلت هذه المواجهة الموسومة بالاتجاه القومي، في فلسطين، اكثر من الاقطار العربية الاخرى وذلك لأنها كانت اكثر شراسة في سعيها لمنع تحقيق مشروع الاستعمار الاستيطاني الذي كانت تنفذه الحركة الصهيونية برعاية من بريطانيا.

وعلى الصعيد الأدبي كانت المرحلة مرحلة إحياء للتراث وعودة إلى الأصول والينابيع بعد فترة انقطاع وجمود طالت وطالت وادت إلى أن تصاب القصيدة العربية

بالتكلس والبهرجة الفارغة. ولنقرأ ما يقوله نزار قباني عن فترة الانقطاع هذه وأثرها على القصيدة العربية:

«وبموت العصر العباسي، دخل الشعر في العدمية المطلقة وصارت القصائد موتاً مكتوباً. ولقد استمرّت القصيـدة – الموت متمدِّدة على حياتنا خمسة قرون لا يجرؤ أحد على دفنها. وكانت القصائد، في تلك الحقبة، كأضرحة الاولياء لا يسمح لأحد بتدنيس حرماتها والاعتداء على مقدساتها»(١١).

إذاً، في بداية النهضة، كان الجهد منصبّاً على الانبعاث من جديد في ميادين الحياة كافة؛ وفي الميدان الأدبي كان الرواد: البارودي وشوقي ومطران وحافظ جسوراً ربطت الماضي الزاهر بالحاضر الناهض وحملت الشعر القديم إلى الزمن المعاصر. لقد كان صنيع الرواد حفراً في الركام، للوصول الى الينبوع وإعادة المجرى. وهذا بالتحديد ما يجعلنا نفهم احتذاء قصائد تراثية بعينها، كما فعل شـوقي عندمـا نظم على منـوال نونيـة ابن زيدون وبائية ابي تمام. وهذه مطلعها: «السيف اصدق انباء من الكتب» أما بائية شوقي فمنها: «يا خالد الترك جدِّد خالد العرب».

نحن لا ننكر ان النهضة التي تسير على رجلٍ واحدة تظلّ عرجاء غير أن الارتباط بالتراث كان ضرورياً، واحتذاء قصائد القدماء كان مبرّراً تاريخياً وبخاصّة ان المواجهة الحادة مع الغزو الغربيّ الذي عمد إلى تجزئة البلاد العربية وزرع كيان عنصري في قلبها، أعقبت مواجهة محاولات التتريك العثماني. كانت مرحلة نهوض قومي فكان العمل على تأكيد الذات القومية قضية المرحلة. وهذا ما يقوله عبدالرحمن عمـار عن تعبير ادب النهضة: «وكان التعبير عن الذات القومية قبل كل شيء هو السلوكية الهامّة التي تميّز بها الأدب العربي في بداية مرحلة النهوض»(١٢).

منذ البدايات: التزام بالقضية: إضافة إلى ما سبق جميعه نذكر أن الشاعر، موضوع الدراسة، التزم، ومنذ بداياته الأولى، قضية وطنه، انه، كالعديد من شعراء وطنه الآخرين، وعى على صليل السيوف وأزيز الرصاص. وكالعديد منهم ناضل ضد القوى التي كانت تعمل لتنفيذ مشروع الامبريالية العالمية في فلسطين والوطن العربي. وهذا يعني ان مسألة التوصيل والتأثير كانت أهم ما يشغله. كان عليه أن ينشىء علاقة حميمة بالمتلقي وأن يكشف له ويحرّضه، وان يتم كل هذا عبر الشكل الفني المفهوم والمقبول لدى المتلقي الذي يتوجه إليه الشاعر. وبديهي القول ان الشاعر الحقّ لا يسعى إلى تحقيق هذا كله على حساب الجانب الفني لشعره. وقد كان أبوسلمى ذلك الشاعر الذي احتفظ بمستواه الفني الراقي في الوقت نفسه الذي تبنى فيه قضية وطن وشعب. وعن هذه الناحية يقول يحيى يخلف: «فهذا المحب، العاشق، القسّامي، الكادح، الشاهد كان من اوائل المبدعين الذين تجاوزوا النظم وصنعوا الشعر»(١٣).

لم يكن الكرميّ نظّاماً في حرصه على القديم من الشكل. وإنما هو صنو محمد مهدي الجواهري، الشاعر العراقي الكبير الذي يقول عنه د. ابراهيم السامرّائي: «... إن صاحب

الفن والموهوب من الادباء يستطيع أن يحوز على الابداع وأن يكون له كل ما يريد وهو محتفظ بالشكل المعروف، وان هذا لا يمنع من التجديد الذي يدعو له جمهرة المتأدّبين الناشئين. وإن المذاهب الشعرية والأدبية عند الغربيين كثيرة متضاربة، وهي من غير شك دليل قلق وحيرة، وان الذي حدث عندنا ان هو الا صدى لما جدّ عندهم. ولكن هذا القلق وهذه الحيرة لم يمنعا من بروز الشاعر المفلق الفذ الذي يشق طريقه غير آبه بهذا الجدل القديم فيعجب به خلق كثير، ويكون في عداد الخالدين...»[١٤].

ملاحظتان: وفي هذا المقام يجدر بنا إيراد ملاحظتين تتعلق الأولى منهما بخروج الشاعر على وحدة القافية في عددٍ من قصائده، وباتباعه اسلوب القصة في قصيدة تحدَّث فيها عن اليتيمة. أما الثانية فتتناول مسألة هي سمةٍ للقصيدة العربية التقليدية. ونعني بها سمة المثالية والعمومية والمبالغة، أو بتعبير آخر عدم الاهتمام بتفصيلات الحياة اليومية. إننا لا نلمس، في الديوان، مشكلات العيش والسفر والهجرة مفصّلة وانما نلمحها عموميات مشاراً إليها.

إنها طبيعة الشعر، والعربي التقليدي منه بخاصّة، ويعيدها د. حسني محمود حسين إلى أثر «الحفظ من التراث في تنشئة المتعلمين وتشكيل تفكيرهم وفي تكوينهم الفني»[١٥].

والسمة هذه لا ينفرد بها شعر أبي سلمى وإنما هي، كما قلنا، من سمات الشعر العربي، وذلك عائد إلى الطبيعة الشفوية لهذا الشعر، في اصوله الأولى، والتي كانت تتطلب تكثيفاً خاصاً يسهِّل الحفظ على الذاكرة.

استاذ الشعر العربي المقاوم: لم يغد الكرميّ في عداد الخالدين من الشعراء إلا لأنه كان، كما يقول غسان كنفاني عنه: «استاذ الشعر المقاوم العربيّ الذي تتلمذ على يديه جيل من الأدباء العرب»[١٦]. وهذه المكانة التي احتلَّها والتي يتفق الجيلان، جيل يقترب منه عمراً... وجيل شاب، كما يقول ماجد السامرائي، على تبوّئه إياها انما كانت بسبب امتلاكه مفهوماً للشعر جعله صنو كبار من الفنانين المناضلين وبخاصة لأنه امتلك المقدرة على الملاءمة بين النظرية والتطبيق، اذ انه وظف شعره، كشكل من أعمق اشكال الوعي الاجتماعي، في خدمة قضيته التي آمن بها.

يقول إيلوار: «... فمنذ مدةٍ طويلة هبط الشعراء من القمم التي ظنّوا انهم يتسنّمونها وذهبوا في الشوارع... وتعلّموا أناشيد تمرد الجمهور البائس، ويحاولون دونما ارتداد أن يلقنوه درسهم»[١٧]. والحق «ان الزمن الذي كان يتم فيه الفصل بين هموم الشاعر الابداعية وبين ما يخترم مجتمعه من هموم قد مضى إلى غير عودة. والسياحة الكلامية على هامش المجتمع لم تعد ذات بال». هذا كله بعضُ مما آمن به ابوسلمى ومارسه. فهو، طالما ان الشعر كله مسؤول، يطلب من الشعراء الا يرابطوا في البروج البيض، لأن الليل عالم مجهول والحرف نور يضيء الدجنة... ويرى ان الحرف كالاناسي فيه

حرٌّ وذليل. وهذا الاخير لا يزدهي وإن توشى بالحلي والحلل. أما الأول فلن يطهر بغير التياح ولن يخلد إلا بجهاد الشعوب...

لنقرأ أبياتاً قليلة مختارة بدلاً من أن ننثرها. يقول مصوّراً حال الشعر والشعراء:

والحروف التي تضيء الليالي تتوارى وتظهر البصمات
(ص٣٣٠)

في المهرجان دميً... يصنّفها ذو الأمر أنى شاءها يجد
شعراء! قد حملوا مباخرهم وأتوا إلى الميدان بالعدد
جاءوا وقد مسحت شفاههم أعتاب «مقتدر» و«معتضد»
(ص٣٣٦)

ويقول محدّداً مستقبل هذا النوع من الشعر، واضعاً قبالته الشعر الحقيقي الأصيل:

هل يزدهي الشعر في سوق الرقيق إذا رفّت عليه الحلى والوشي والحلل
ما الشعر إلا وشاح النور جنّحه على المدى ألم في الشعب أو أمل
(ص٢١٥)

والحرف، الذي يتلظّى كاللهب في الدّجنّة يجلّ عن الشراء:

انه الحرف، جلّ أن يشتريه حاكم ظالم وعلج دخيل
(ص٢٨٧)

وعن تأثير هذا الشعر ودوره يقول:

يصهر الحرف كاللظى كل قيدٍ ويجوز الحدود دون انتظار
(ص٢٩٤)

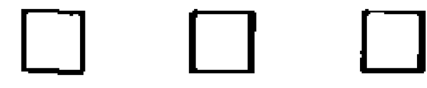
ما على الشعر، إن تساقط كالانجم حتى يلوح صبح منير
(ص٣٠٢)

ويريده بسيطاً واضحاً كي يصل إلى الشعب ويمارس هذا التأثير:

بحروف فيها بساطة شعبي لا أساطير من ضبابٍ معار
(٣١٧)

بشذا الوطن يعبق شعر أبي سلمى. ومن آلام الشعب وآماله يصاغ، ولولاهما معاً، الوطن والشعب، لا يزكو الشعر ولا يحسن. وكل حرف لا يكون نوره من نارهما يلعن إنهما الشعب والوطن. ولنقرأ هذه الكلمات التي تحكي صراحة عن البساطة الموظفة في خدمة النضال: «أنا ذكرت إحساسي وشعوري ببساطة كبساطة شعبي واضحةً صادقة ملتزمة... إن السنين تتساقط أمام الشعر والنضال في سبيل وطن وفي سبيل شعب...»(١٨). تذكّر الكلمات هذه بناظم حكمت، الشاعر التركي الذي يقول: «جذور شعري تضرب عميقاً في تراب وطني»(١٩). والذي يعتز، كشاعرنا، بأنه أعطى قلبه وعقله وعمره كله لشعبه.

وكان للشاعر ما أراده: لقد كان الكرميّ واعياً اختياره، مدركاً ما يقوم به، عالماً أن السياحة الكلامية على هامش المجتمع والتاريخ من شأنها أن تجعل الشعر رقيقاً يجرّه النخّاس من أذنه ذليلاً، مهما توشى وتزخرف وتعقّد و«تخوجن». وقد استطاع ان يطبّق ما نادى به فلم يحدث تعارض، أو قطيعة، بين النظرية والممارسة عنده على الصعيد الشعري، كما انه حقّق التواصل مع الجمهور، فكان شعره واضحاً بسيطاً يتناول الحدث ويعرضه على الجمهور إبداعاً يفهمه هذا ويتذوقه فيقبل عليه بشغف ولهفة، ومما ينبغي ذكره هنا هو «ان الشعر البسيط المفهوم يمكن ان يتطلّب جهداً على مستوى الادوات التعبيرية أو التقاط الواقع وعكسه أكثر من الشعر المعقد». ويمكن أن نورد مثالاً على تلقي الجمهور لشعر أبي سلمى. ناشد الملوك العرب شعب فلسطين ان يوقف ثورته المشهورة المعروفة باسم ثورة الـ٣٦. معتمدين، في قرارهم هذا، على «حسن نوايا صديقتهم بريطانيا»؛ فأنشأ ابو سلمى قصيدة تناولت الحدث هذا. ولنسمع شهادة تتحدث عن وقع هذه القصيدة لدى الشعب وعن إقباله عليها. يقول غسان كنفاني: «وقد لاقت هذه القصيدة، في ذلك الوقت، شعبية لا مثيل لها، ووزعت على شكل منشورات سرية في كل مكان من الوطن العربي تقريباً. وتولى شعراء اليمن، آنذاك، مثلاً، تشطيرها وتوزيعها في اليمن كشرارة لا بدّ منها للثورة على حكم الامام»[٢٠]. وهذا ما كان يريده الشاعر لشعره أن يصل ويؤثّر: وهو ما كانت تقتضيه المرحلة وطبيعة التجربة.



زيتونة فلسطين: استطاع الكرميّ ان يوائم بين مفهومه للشعر وممارسته له فاعطى ما جعله في عداد الخالدين من المبدعين. وقد كان ذلك بسبب التزام الشاعر بقضية وطنه وشعبه التزاماً عبّر عنه بنشاط إبداعي فيه بساطة ذلك الشعب وعمق تربة ذلك الوطن السمراء التي راكمتها، خصيبةً، الزنود السمر للأهل الذين شكّلوا أرق الشاعر ووهج إبداعه. وكما يقول يحيى يخلف فإن «جذور أبي سلمى العميقة ضاربة في تربة التجربة الكفاحية، ولذلك استحق عن جدارة لقب ′زيتونة فلسطين‵ الوارفة، فيها يجري النسغ، بها تستمر الحياة الداخلية للثقافة الثورية»[٢١].

سجل ابداعي وبلورة

منذ الثلاثينات، وحتى آخر يوم من العمر... لم ينقطع العطاء ظلاً حانياً وثماراً فيها الغذاء. وعطاء أبي سلمى، كما يقول يخلف، «يعد من انصع صفحات الكفاح الشريف والشجاع وأكثرها توهجاً في تاريخنا المعاصر». والحق أنه يبدو، وللاطلاع الأول على ديوان الشاعر، ان هذا العطاء يشكّل مرآةً تعكس التاريخ الفلسطيني المعاصر، وبتعبير أصح، انه يشكل سجلاً إبداعياً لكلّ حدثٍ مرَّ به تاريخ القضية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال نذكر تناوله للأحداث التالية: بيع وادي الحوارث، ثورة جبل النار، بناء قصر المندوب السامي على جبل المكبِّر، ثورة ١٩٣٦ وتدخل الملوك العرب لإنهائها؛ التقسيم... أما الوضعان السياسي والاجتماعي فقد تناولهما في قصائد عدة نذكر منها: شباب، كله استعمار، نور ونار، مؤتمر العمال... وبعد النكبة، قصر شعره على موضوع كاد يكون

وحيداً الا وهو، النكبة: آثارها، أسبابها، العودة... والنكبة ليست موضوعاً واحداً يضير الشاعر ان يقصر شعره عليه، كما يحلو للبعض ان يقول، وانما هي موضوعات شتىّ لا ينضب معينها... ثم، لدى انطلاق الثورة، حيا الشاعر انطلاقتها وغنى لانتصاراتها. ولم تفته مواكبة الاحداث العربية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية فغنىً لبور سعيد وكرَّم جول جمال، وتحدَّث عن حزيران الذي محا تموز، وعن تشرين النصر الذي لم يعد الارض. وفي جانب آخر من السجل الابداعي نقرأ اسماء الرجال الذين أضاءوا أديم ذلك التاريخ والشهداء الذين رووا الثرى الخضيب. رثاهم أبـوسلمى جميعاً، فلسطينيـين وعرباً، وهو، في رثائه للعرب منهم، جعل قضية فلسطين نصب عينيه. وممن رثاهم نذكر: ابراهيم طوقان، وأبا خالد وهو شهيد حارب البريطانيين، ورجاء حسين عماشة وهي شهيدة فلسطينية، ومخلص عمر، وعوني عبد الهادي... وهو في رثاء هذا الاخير يقول:

نـهـر هـادىء... يفيض عطـاءً والـزعـامـات عنـدنـا جـعـجـعـات
... كيف ابكيك؟! انت للشعب والتاريخ في سـورة الـدّجـى مشكـاة
أنـا أبكي الاحيـاء! عـاشـوا وهـانـوا وتسـاوت حيـاتـهـم والممـات
(ص٣٢٦)

وبقدر ما في هذا الرثاء من وفاء للراحل الكبير وتقدير لدوره الوطني، فيه أيضاً مقارنة بأولئك الخانعين وتحريض على رفض الهوان والحياة التي يتساوى فيها الموت والعيش. انه الرثاء الذي يقيس الحياة بنوعيتها وبمقدار ما يحققه الانسان، خلالها، من إنجازات وعطاء. ولنلاحظ تلك المقارنة بين جعجعات بما يثيره لفظها ومعناها من فراغ وكبر أجوف، وبين «مشكاة» وما تعنيه من عطاء نيرّ يبدّد الظّلمة.

ولكن، هل يقتصر دور الشعر على تسجيل الاحداث ومتابعتها؟ لا، فالشاعر لم يكن، في يوم، مرآة أو مؤرِّخاً. والشعر الثوري موجّه، أو هو سلاح ماض في عملية تغيير شروط الواقع التي تقف حجر عثرة أمام التقدم. ودور الشعر في عمليةٍ إزالة هذه الحجارة: العثرات، يتلخّص بتعريتها ووضعها في وجه الشمس والريح تتلظى وتتفتت وتتشقق، ثم يدفعها الفرسان مسحوقةً إلى مزبلة التاريخ. وبتعبير آخر إن دور الشعر يتعدّى التسجيل إلى الكشف والتحريض والنبـوءة أي تهيئـة المتلقي بمراكمة الخمائر لديـه ولسعه باستمرار وعرض الواقع البديل، وعن هذه العلاقة بين الشعر والثـورة يقول اللعبي، الشاعر المغربي: «إن العلاقة ما بين الثورة والشعر هي علاقة جدلية، فالثورة هي احدى شروط الشعر الأصيل والتي يكون الشاعر، آنذاك، وسيلة لبلورتها. كما ان الشعر، جدلياً، هو من مستلزمات الصيرورة الثورية طبعـاً. المشكل هـو ان مفهوم الثـورة يجب ان يتجدّد»[٢٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هو: أي مفهوم كان، لدى الشاعر، موضوع الدراسة، للثورة التي كان وسيلة بلورتها؟

والحق ان استقراءً لقصائد ديوان الشاعر يفيد ان شاعرنا كان، ومنذ البدايات، ذا

وعي سياسي ناضج. وقد عبّر عن وعيه هذا برؤية تنظر إلى مختلف الاحداث والقضايا بوضوح وعمق وثوريّة.

قبل الـ ٤٨ واجه الشعب الفلسطيني المؤامرة التي كانت تنفَّذ على أرض وطنه، وفي الوقت الذي كان الشعب فيه يناضل ويعاني، كانت القيادات التقليدية متلهية بخلافاتها المحلية وتنتظر بطيبة إلى «حسن نوايا الصديق بريطانيا» وكانت هذه الاخيرة تستغل التناقضات المحلية وتلعب عليها. في هذا الوقت الذي كان الجميع فيه، تقريباً، يكتفون بالبيانات والمهرجانات وسيلة للمقاومة قال الكرمي محدّداً الثورة المسلّحة وسيلة وحيدة للنصر:

إنما الحق من بنادقهم يسطع والعدل من وراء العوالي
انظروا اليوم كيف يلتفت التا ريخ حتى يرى بريق النصال
(ص١٦)

ورافضاً اسلوب الكلام مسمياً إياه «قالاً وقيلا»:

ايهٍ فلسطين اغضبي وتحرّري ضاعت حقوقك بين قالٍ وقيلا
مدّي القلوب على الظبى وتبسّمي تجدي على تلك الحدود فلولا
(ص١٧)

ومعيّناً العدو الحقيقي سبب البلوى ومؤكّداً على طريق المجد:

لن تطهر الدنيا وفيها «الانجليز» على صعيد
لو كان ربّي انجليزياً دعوت إلى الجحود
... المجد ان يحمي الرصاص على المدى حمر البنود
(ص٢١)

والانجليز ليسوا وحدهم الطرف المعادي للشعوب ولقضية تحرّرها، وانما هم جزء من كل. في تلك الفترة من التاريخ العربي تحرِّض بريطانيا القوى الوطنية في سوريا ولبنان ضد فرنسا لمآرب تتعلق باقتسام المغانم، فيرى الشاعر حقيقة دوافع هذه السياسة التي تختلف وسائلها من مكان إلى آخر ويقول:

فهنا تجرون القيود دوامياً وهناك في ايديكم الأزهار
وهنا الشياطين استجارت منكمُ وهناك انتم قبة ومزار
لا تذكروا حق الضعيف فكلكم مستعمرون وكله استعمار
(ص٣٨)

إدراك سياسي يرى الأمور على حقيقتها، يرى جوهرها ويطلق شعاره المشهور: كله استعمار في تلك الفترة المبكّرة. أما قمة الوعي السياسي فتبدو في قصيدة «وطني!...» (ص٥٧) التي انشأها الشاعر إثر صدور قرار التقسيم. إنه يرى تلك المفارقة الغريبة التي تستدعي السخرية والتي لا تزال الامبريالية تمارسها في بلادنا. ويرى حقيقة عصبة

الأمم ودورها. وهو قبل هذا كله يرفض تقسيم «القلب الموشح بالنور»، في خطاب رقيق، فيه من البلاغة الشيء الكثير، يقول:

وطني!... عش أبا العروبة واسلم وطني!... حلية الزّمان تبسّم
... قم تأمّل ترى الشعوب يجرّون قيوداً من الحديد المثلّم
بينهم عصبة الأراقم تسعى كلما غاب ارقم لاح أرقم
... وحقوق الانسان في الغرب تُرعى ولدينا الإنسان في الشرق يرجم
يهدر العدل حامياً كل أرضٍ فإذا زار أرضنا صار أبكم...

أما الخلاص فقد كانت واضحة طريقه أمامه، الشعب هو الأمل والملجأ والمقرّر وكي يجتاز الشعب طريقه آمناً من العثار ينبغي أن تؤمن الحرية له وأن يعدّ لممارسة دوره. يقول الشاعر مخاطباً فلسطين ومؤكّداً دور الشعب في تقرير مصيره:

لا تسألي المستعمرين، بل اسألي أهل الديار
يا أيها الشعب النبيل امنت شرَّ العثار
قرِّر مصيرك انت لا من يبصمون على قرار
(ص٤٨)

والشعب الذي لا يفنى لا مفرّ من حسابه، إنه للظالمين لبالمرصاد:

يريد الظالمون فناء شعبي وهل تفنى الشعوب وهل تبيد
(ص٢٦٢)
أيها الجاعلون من دمنا الخمر ومن عرينا حُلى الأجساد
... أين أين المفرّ من غضب الشعب فإن الشعوب بالمرصاد
(ص٢١٠)

ويسخر من الذين يقفون على الاشلاء مدّعين تحرير الوطن السليب وهم يكبّلون شعبه بالقيود. ثم يدعو إلى الحرية ملقياً على ذوي الاقلام واجب الذود عن حرمة الافكار:

قالوا: وقد وقفوا على اشلائنا سنحرّر الوطن السليب لكم غدا
من ذا يحرره؟!.. وكيف؟! وشعبه ما زال بين الاقربين مقيدا
(ص٢٩٧)
أيها الشارعون اقلامنا الحرّة ذودوا عن حرمة الافكار
دافعوا عن كرامة الحرف والانسان في افق هذه الديار

وكأنه التقط همس القيادات التي ترى في الجيش أملها والتي تحكم من خلال الثكنات، فقال مؤكداً دور الشعب وأهمية هذا الدور:

كل جيشٍ يكون حرباً على الشعب ذليل إذا التقى الجمعان
عاصفٌ بين أهله ونسيم للمغيرين، شأن كل جبان
... اين تمسوا؟! لو غدا كل شعب حاكماً في البلاد ذا سلطان!...
(ص٣٠٩)

وعن القيادات:

هي إن لم تعـد إلى الشعب في الحكم تـهـاوت عظـامـهـا النخـرات
شرّ مـا في دنيـا الـعـروبـة... ان يـعـزل شعـب... وتحكـم التكنـات
(ص٣٢٩)

وهو، في حديثه عن الشعب، يدعو إلى اعداده فيحث على ايلاء التعليم شـديد الأهمية. فيقول عن المدرسة المعروفة باسم دار النجاح:

... وعـلى فم الـوطن المعـذّب بسمـة هـي بلسـم الأرواح والأجسـاد
أغنيـةٌ تحلـو مـع التـرداد دار النجـاح عـلى شفـاه بـلادي
(ص٤٥)

أما مواقفه السياسيّة فقد كانت تنم، إضافةً للوعي السياسي الشامل والواضح، عن رؤيةٍ عميقة للجوهريّ من الامور وعن دراية بالقضية المركزية في الصراع وعن تعلق بالوطن الذي لا بديل عنه. تحدث حرب تشرين، ويشيع الحديث عن الانتصارات. لكن أبا سلمى لا يرى إلا الحمى والكرم والبيدر والمسكن وكأنها سكنت بين أجفانه لا تفارقها إلا والوطن محرر:

قـالـوا كتـاب النّصر جئنـا بـه يكفـي بـأن نقـرأ مـا عنـونـوا
مـا شـهـر تشـريـن إذا لـم يـعـد لي بيـدري والكـرم والمسكـن
وأيّ نصرٍ وأنـا لـم أزل مشـرّداً وليس لي مـوطـن
(ص٣٦٣)

كـل نصر عـربـيٍّ لـم يكـن دون تحـريـر الحمـى إلا سـرابـا
لا رعـى الله ربـوعـاً لا نـرى في سمـاهـا مـن فلسطـين القبـابـا
(ص٣٧٠)

منذ فترة، والحديث يكثر عن مشاريع مشبوهة لحل القضية الفلسطينية، لهؤلاء المتحدثين والعاملين يقول: لا، ويضيف:

أيـهـا الـلاهـون بـالميسر لا تجـعـلـوا أرضي فلسطـين قـداحـا
ذرَّةٌ مـن وطنـي فيـهـا الـدنـا ايـن من يبـغـي بـديـلاً أو بـراحـا
(ص٣٥٩)

هذه الصرخة الرافضة للبديل تذكّر بصرخة سبقت. لنسمعه يخاطب الوطن غداة صدور قرار التقسيم:

ذرَّةٌ مـن تـرابـك الطّـهـر خـيٌر مـن عـروشٍ خلـف الحـدود وأعظـم
(ص٥٩)

وهو، كالآخرين من الشعراء الثوريين في العالم، استطال بأفياء «الـزيتون» إلى الارض كلّها، إلى العالم الكبير... فقد خفق قلبه إلى رفاق الضنى والعذاب والسلاح، وآمن

بوحدة الثورة العالمية. في فترة مبكِّرة خاطب «فقير ايبي»، الثائر الهندي، متحدثاً عن العدو الواحد للشعوب وعن ترابط الثورات:

... «فقير ايبي» حطِّم القيودا   على المدى ووحِّد الجهودا
... لا بدّ للثورة ان تسودا   نحن وانتم نطلب الخلودا
الانجليز أنكروا العهودا   وحالفوا من بعدنا اليهودا
لأننا على طريق الهند

(ص٣٦)

وقال مخاطباً رفاق التحرّر مسمّياً الامبريالية بالوحش:

... حطموا النير فهو من اثر الوحش   على الأرض واعصفوا بالوثاق
... اينما كنتم فنحن رفاق   وحّدتنا حرية الأعناق

(ص٥٤)

قم نادِ الرّفاق من كلِّ لونٍ   لا رفاق الأحساب والأنساب
بل رفاق الآلام والدم والدّمع   رفاق الضنى رفاق العذاب

ونلاحظ تكرار رفاق وإضافتها في كل مرة بهدف التركيز عليها وحفرها في ذهن المتلقي وتحديد طبيعتها.

وهكذا يبدو لنا الكرمي شاعراً يملك مفهوماً لكلٍّ من الشعر والثورة، وقد مارس نظريته بوعي سياسي ناضج وواضح يذهب مباشرة إلى الجوهري في الأمور. ويقيس كل شيء من زاوية تحرير الوطن السليب وعودة الشعب الشريد وتأمين حرية الانسان. الشعب والوطن منهما تمتح ريشته. وهذا ما يؤكده في رائعته: «من فلسطين ريشتي» التي انشدها في مهرجان الشعر الثامن الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٦٨ والتي يقول فيها:

ريشتي في يدي، تسير أمام الشعب في زحفها على الطغيان
ريشتي في يدي، تشق الدروب البكر، تحمي حرية الانسان

موضوعات ما قبل الـ ٤٨

منذ الثلاثينات، والشاعر يسير أمام الشعب... في الفترة الأولى، قبل النكبة، كان للشعراء كما يقول أبو سلمى نفسه: «فضل كبير في التوجيه السياسي والاجتماعي، وهاجموا الاستعمار أساس الداء، وأصل البلاء، وطالبوا بالاعتماد على الشعب وحده في تحقيق أهدافه، وهو وحده الذي يقرر المصير، وايّدوا الحركات العمالية الناشئة آنذاك، ودافعوا بالكلمة عن المثل العليا، وعن الحرية والديمقراطية، وحاربوا الزعامات الزائفة والمشبوهة لا يمارون ولا يتزلفون»[٢٢]. وفي الفترة المذكورة، طرحت مسائل عدة أمام المناضلين، وقد عمل الشعراء على بلورة هذه المسائل وتحديد المسار الصحيح لمواجهتها. ومن هذه المسائل نذكر أربع أساسية هي: الهجرة اليهودية، بيع الاراضي، العلاقة مع الانتداب وعلاقة هذا الاخير بالحركة الصهيونية، الوضع المتردّي للقيادات والزعامات التقليديّة في مواجهة المشروع الاستيطاني.

والدارس لديوان ابي سلمى يلمس اهتمام الشاعر بهذه المسائل جميعها، وفي أكثر من مكان للمسألة الواحدة. باع آل التيّان وادي الحوارث، وهو أراض خصيبة تبلغ مساحتها ٣٢ ألف دونم، ويقع على الساحل بين حيفا ويافا. وفي سنة ١٩٣٣، أجلت الحكومة البريطانية عنه سكانه العرب البالغ عددهم ١٥٠٠ نسمة مع مواشيهم بالقوة بعد أن قتل الجند بعض الاهالي. هزّت الحادثة نفس الشاعر فأنشأ قصيدة جاء فيها:

ودِّع ظلالك يا حمام الوادي	ألوى الزمان بغصنك الميَّاد
من بعد سرحته وعذب نميره	نم في الهجير وأنت طاوٍ صاد
ارسل نواحك يا حمام وقل لنا	هل في حمى الوادي حمامٌ شاد

. . . .

يا جيرة الوادي الحزين تحيةً	حمراء انطقها دم الأكباد
تتلمّس الماضي فتبصر ظلّه	خلف الدموع على شفار العادي
... ما تملكون!؟ أفي النفوس حميّةٌ	أبقيّة الأسياف في الأغماد...

(ص١٣و١٤)

في القصيدة مقطعان الأول يتناول الحدث والثاني واقع الشعب، أي الخلفية التي أدت إلى حصول الحدث. بعد ان يعرض الشاعر الحدث يحرّض، عبر تحيّة تتجاوز الحاضر إلى الماضي، فالحاضر، لتنتهي إلى تأكيد ضرورة الجهاد وأهميته في الحياة. وهو يستغلّ الحدث ليكشف وينبّه ويحرض وليدل على الطريق. ولا يأتي هذا عبر شكل خطابي تقريري وانما عبر قصيدة شعرية تتآزر عناصرها جميعها: مفردات وتراكيب وأساليب، لخدمة الغرض.

نلحظ، في البدء، مخاطبة الشاعر للحمام، كنايةً عن سكان الوادي، وهذا يثير ما يرمز إليه الحمام الذي يتكرر لفظه من وداعة وسلام ومحبة، ويضع أمام المتلقي، مباشرة، صورة العيش الآمن المطمئن لسكان الوادي وكيف تبدّل... فنلحظ صورة الظلال التي تُوَدَّع إلى الهجير، كما نرى المقابلة بين السرحة والعذب ونواح وبين طاوٍ وصاد وشاد. ثم نلحظ افعال الأمر التي تتكرّر متعاقبة وكأنها القسر المستمر على تنفيذ الهجرة. ويعقب هذا تكرار حرف الحاء في البيت الثالث بما يثيره من احساس بالحسرة والحرقة. والشاعر، في عرضه للواقع، لم يستخدم اسلوباً واحداً وانما مازج بين الاساليب وفق الحالة: الأمر فالاخبار فالامر الذي يعقبه تساؤل منكر مقرر. هذا في المقطع الأول: حيث يقتضي الامر حشد مختلف الوسائل التعبيرية لتصوير الواقع القاسي. أما المقطع الثاني، فيبدأ بتحية ينطقها دم الأكباد تتلمس الماضي خلف الدموع. «تتلمس» هنا قمة في الشاعرية. وكأن الماضي ضائع، وكأنه لا يُرى فاستخدم فعلاً يدل على استخدام حاسة اللمس ويفيد التفتيش. ويذكر كيف كان هذا الماضي وينتقل إلى الحاضر مستخدماً اسلوب الانكار والتمنّي مكرِّراً «لو كان» ثلاث مرات، داعياً إلى تحطيم الراهن وإلى التمثل بالأجداد. ويصل من كل هذا، في الختام، إلى غرضه: الجهاد هو الطريق الوحيد لتفادي الموت.

ليس من شك في ان الشاعر لم يفكر في استخدام الأساليب البلاغيّة الواردة في قصيدته والتي ذكرنا بعضها. وإنما هي طبيعة التجربة التي أنجزت هذا كله فأتى التعبير متكاملاً انطلاقاً من حالة كونتها العلاقة مع الوطن، وبالتحديد؛ كونتها الحالة التي نتجت عن تفاعل الشاعر مع حادثة من حوادث بيع أرض الوطن. والعلاقة مع أرض الوطن، في هذه الفترة، كانت، لدى الشعراء الفلسطينيين، كما يقول يوسف الخطيب: «... تتجاوز العلاقة المادية القديمة مع الحقل والمزرعة إلى مستوى علاقة حب وطني مع الأرض عارم وحميم»(٢٤).

أما موضوع الهجرة اليهودية ومشروع التهويد اللذين كانت تنفّذهما الحركة الصهيونية بالتعاون مع بريطانيا، فقد تناولهما في اكثر من قصيدة مؤكداً على ضرورة مقاومتهما. وقد قرأنا شيئاً عن موقفه من بريطانيا وفهمه لدورها. ونحن، هنا، نعيد الحديث، مترابطةً قضاياه، فنذكر أبياتاً من قصيدة له بعنوان: «الدماء تصيح».

... أخت صلاح الدين عشت حرّةً ... تأبى لك العلياء أن تهوّدي
دعي عصابة اللصوص جانباً ... واعتمدي على بنيك اعتمدي
خلي انتداب القوم أو إرشادهم ... فالثورة الحمراء خير مرشد
(ص٢٧)

ولم يكن موضوع الواقع السياسي المتردّي بعيداً عن اهتمامات أبي سلمى وإنما كان شغله الشاغل. وقد تناوله، في أكثر من موضع، في ديوانه، وكثيراً ما خصّص له مقطوعات مستقلّة كمقطوعة «الشباب» التي يقول فيها:

انتدابان يحرقان فلسطين ... وأربت عليهما الاحزاب
مزّقوا قلبها وهدّوا قواها ... ويقولون في البلاد شباب
... امسحوا التّرب عن جباهكم السود ... فقد عفر الجباه التراب
(ص١٩)

يبدأ بلمحة خاطفة تضع صورة حقيقية واضحةً للواقع أمام المتلقّي وتفجأه بها... وفي إطار هذه الصورة، لنلاحظ «يحرقان» وصفاً لصنيع الانتدابين، و«أربت» بياناً عن صنيع الأحزاب، ثم التأكيد على ذكر ما صنعوه جميعاً، وإرسال التعجّب الساخر الداعي إلى التحرك. ولا يكتفي بهذا كله وإنما ينتقل إلى تفصيل الداء ووصف الدواء. وهو، في وصفه، لا يكون مباشراً وتقريرياً رغم انه يأمر. وإنما يستخدم الصورة والوصف المعبّر: «امسحوا التر ب...» دعوةً للنهوض. و«التر ب»، هنا، تخرق جدار مدلولها العادي وتنشأ بينها وبين الكلمات الاخرى علاقات جديدة تفيد مدلولات خاصة باستعمالها هنا. انها سقطة تلوّث، وكأنها عثرة ينهض بعدها الشباب إلى الكرامة والمجد. ولنلاحظ اختلاف الاساليب وفق الحالة: اخبار، عرض، تعجّب ساخر، أمر، تمني، وصف موفّق. كل هذا كي يكشف الواقع المتردّي ويحرّض على تغييره، كي يلسع، يحرق ويثير...

والثورة التي تنشب، إثر النهوض، يواكبها حاديها يضيء، ينبّه ويدافع. وثورة

١٩٣٦ تعدّ من اهم ثورات شعب فلسطين؛ إذ اتسمت بشمولها طبقات الشعب جميعها، وبتوجهها ضد الانجليز الذين هم رأس الداء، وبعنفها المسلّح... وقد أثبت تدخل الملوك العرب لايقاف هذه الثورة أثر الوصاية في إجهاض ثورات الشعوب، وأهمية القرار المستقل في تكريس الانتصارات. وإثر التدخل العربي، أنشأ أبوسلمى قصيدته الشهيرة: «لهب القصيد» التي أشرنا إليها قبلًا. يقول أبوسلمى:

أنشر على لهب القصيد	شكوى العبيد إلى العبيد
شكوى يرددها الزمان	غداً إلى أبد الابيد
قالوا: الملوك، وإنهم	لا يملكون سوى الهبيد
دُكّت عروش زيّنوها	بالسلاسل والقيود
سحقاً لمن لا يعرفون	سوى التعلل بالوعود...

(ص٢٠)

تتّسم القصيدة بوضوح الرؤية والجرأة والعنف. وهذه سمات اكتسبها التعبير من طبيعة التجربة الخاصة. نلحظ، في مطلع القصيدة، على الصعيد الفنّي، جملة أمور. والفصل هنا بغرض الدراسة وتبيان العلاقة بين الفنّي في القصيدة وبين العناصر الأخرى؛ هذه العلاقة التي تؤدّي بالعناصر جميعها التي تشكل وحدة عضوية إلى تأدية الغرض منها.

تكون اللغة شعرية عندما تؤدي دلالات جديدة وتقول أشياء لا يمكن قولها نثراً، من خلال علاقات جديدة (جو، مناخ) تنشأ بين الكلمات. لنر هذه العلاقات، وبقدر ما تسمح به هذه الدراسة. «أنشر» صيغة أمر. إنّها إذاعة، عرض، بل اكثر من هذا، إنها تثير المعنى العامي الذي تفيده كلمة «نشر» والذي له علاقة بالمنشار: الآلة، لكثرة ما تلوك الالسن. هذه الدلالات: الإثارات، تحملها الكلمة وتنشىء علاقة مع الاضافة: «لهب القصيد» التي نجد فيها وصفاً للقصيد. وفي الوقت نفسه، تشكّل صورةً تكمل دلالات «النشر»؛ فهذا الفعل، الامر، سيتم على ضوء اللهب الموضح الحارق. وتلك الشكوى التي ستنشر هي شكوى عبيد إلى عبيد. «... العبيد إلى العبيد». جرأة، ولكنها موظّفة، هنا، لتكمل الدلالة؛ إذ اننا نلمح في «العبيد» احتقاراً لهذه الشكوى ورؤيةً بعدم فائدتها وقيمتها، لذا ستنتشر على لهب القصيد. ويكرِّر شكوى وكأنه يريد ان يحفرها في وعي القارىء. يعيدها ليصفها، وهنا يأتي الفعل المضارع «يردّدها» في مكانه ليفيد استمرار ترديد الزمن لها، ويؤكد هذا الاستمرار بـ«غداً» ليفيد طيلة المستقبل. هذه الشكوى ستبقى على لسان الزمن «إلى ابد الابيد». العبارة عامية غير ان المعاني العامية المخزونة فيها موظفة لتأكيد استمرارية استفظاع هذه الشكوى. ثم يستدرك على القارىء فيخبره على لسان الغائب المخبر القائل انهم: ملوك. يخبره أنهم لا يملكون... وتأتي كلمة «الهبيد» في محلها تماماً. تفيد السخرية ممّا يملكه هؤلاء الملوك - العبيد. ثم، واثر تقريره وضع هؤلاء الملوك - العبيد، يأتي فعل أمر آخر بني للمجهول «دُكّت» ليفيد الاطلاق في القضاء على هذه العروش التي زينت بالسلاسل والقيود. ولنلاحظ موقع «زينوها» هنا

وتناقض مدلولها اللغوي مع المعنى الذي استخدمت فيه هنا. ويتكرر الأمر «سحقاً»، وهو هذه المرة أشد عنفاً. سحقاً لهؤلاء... ويصفهم بكلام مرسل لا يحتاج إلى أيّ تأكيد نافياً عنهم اية صفة من صفات الملوك...

يبدو، وبوضوح، ان الشاعر، عبر استخدامه اكثر من اسلوب، وعبر علاقات عقدها بين الكلمات، وصل إلى غرضه، إذ أوصل متلقّيه إلى الاقتناع بضرورة استمرار الثورة ووجوب عدم طاعة هؤلاء الملوك وإلى الاحساس بضرورة الثورة عليهم... وهذا ما كان مطلوباً في تلك المرحلة التاريخية. بديهيّ ان الشاعر لم يفكّر بالأساليب التي ابتدعها كما انه لم يضع الكلمات جانباً وراح يرصفها الواحدة إلى جانب الأخرى وفق أفكار مسبقة. وانما هي حالة تكوّنت بفعل التجربة الوطنية العامّة وتفاعل الشاعر معها. وجاء التعبير عن هذه الحالة صادقاً محققاً الغرض منه. ثم يخاطب الشاعر الملوك، فرداً فرداً، مؤيّداً موقفه بالبراهين والبيّنات، ويصل إلى القول:

بل حرّروه من الملوك وحرّروه من العبيد

وهذه دعوة ولا شك شديدة الجرأة، في تلك الأيام، ولكنها كانت على مستوى مسؤولية الشاعر وفهمه لدوره.

موضوعات النكبة

حدثت النكبة. الملابسات رُويت كثيراً وصار معظمها معروفاً لدى الجميع... هُجِّر «الحمام» من الوادي المقدّس إلى المنفى؛ حيث عاش لاجئاً ينتظر العودة الموعود بها... ومرّت السنون السود. يقول الشاعر: «وبتاريخ ٢٨ نيسان سنة ١٩٤٨ غادرت عكا إلى دمشق عن طريق ترشيحا والجبل ومعي مفاتيح البيت والمكتب للعودة السريعة، خلال اسبوعين، كما وعدت الدول العربيّة... ولا تزال المفاتيح تنتظر العودة مع اصحابها إلى فلسطين»[٢٥].

بقيت المفاتيح تنتظر الأيدي، راقدةً، ترقب الوعود... بقيت منكّسة، في الادراج، في جيوب السراويل، وفي زوايا المكاتب... ثم استطالت أخيراً بنادق بيد الثوار... ولكن كان ليل الانتظار طويلاً. كان أقسى فترة عرفها شعب في التاريخ. ولنقرأ هذه الأبيات لعلنا نجد فيها تجسيداً لبعض معالم ليل التشرّد:

انكرتنا السماء والأرض والأهل!... فهل هكذا يكون الصنيع
وترامت أشلاؤنا داميات وحلا للأحبّة التقطيع
كل شِلو على ثرىً عربي أجنبيّ ينزّ منه النجيع
والسؤال الحاني على شفتيه يا فلسطين!... هل إليك رجوع
(ص٢٧٦)

لم يكن وقع النكبة سهلاً. كانت مأساة قلّما عرف مثلها التاريخ الإنساني. وإن كنّا لا نريد إيقاف الصّحب... فإننا، في الوقت نفسه، نريد إيضاح حقيقة إنسانية تتعلّق بوقع

المصيبة على الانسان وتأثيرها في تشكيل علاقته بالعالم وأشيائه، وتحديد رؤيته لها. إن الاشياء جميعها تتلوّن بلون الرؤية التي يطل بها الانسان... هذه الرؤية التي تتكوّن بتأثير الحدث - المصيبة. فنحن نجد، في تاريخ الأدب العربي، شعراء خلعوا انفسهم على الطبيعة والحياة. فنقرأ لشاعرة قتل أخوها شعراً تعجب فيه أن يظل شجر الخابور يورق... تعجب ان تستمر مظاهر الحياة وألا تشاركها الطبيعة احزانها:

أيـا شجـر الخـابـور مـالـك مـورقـاً كـأنَّـك لم تحـزن عـلى ابن طـريـف

يقتل مالك بن نويرة أخو الشاعر متمم بن نويرة، فتختفي مظاهر العمران وتصير البلدان، بكل ما فيها، قبورا. يقول متمم: «فهذي كلها قبر مالك».

المأساة في الحالتين اللتين ذكرنا فرديّة. أما النكبة فكانت مأساة وطنيّةً وانسانيّة فضلاً عن فرديتها. النكبة، ونحن ندرك ان الشرط الفلسطيني لا يمنح الفردية أصالتها الا حين تكون ذات بعد وطني، خلقت رؤية خاصة لأبي سلمى يطل بها على العالم والطبيعة ومظاهر العمران. لنقرأ هذه الأبيات التي يعجب فيها الشاعر، كابنة طريف، من اخضرار العود والتي يرى فيها الأنهار دموعاً ويعجب من جريانها...

وطني...! هـل سمعت من خفـق قلبي أغنيـاتـي، وهـل شجـاك النشيـد
... عجبـاً بـعـدمـا تشـرَّد أهـلي كيـف يخضر فـوق أرضـك عـود (ص٢٣٢)

بـردى والفـرات والنيـل، إن لـم يستـردّ الاردنّ دمـع جـاري (ص٣١٥)

كيـف أنـهـارنـا الـذليلـة تجـري لـم يعـد في الضفـاف عـذب فـرات (ص٣٣٠)

ولنقرأ كيف تغدو المدن نعوشاً توابيت... إن لم تعد القدس. ولنتصور إحساس إنسان يحيا في تابوت محمول على الاعواد...

لمـا تـركـت القـدس داميـة الخطـا تمشي عـلى التـاريـخ بـالاصفـاد
الفيـت، أنّـى سـرت، كـل مـدينـةٍ عـربيـة حملـت عـلى الاعـواد

غير ان هذه الرؤية التي تنظر إلى العالم من خلال المأساة الوطنية العامّة لا تسقط أمام جدران الحدث قانطة... وإنما تقف متحفّزة تصر على أنها تبصر يوم العودة.. تبصره في الاصرار على التحرير. يقول الشاعر: وطني!...

...قـد حملنـاك في القلـوب فكنّـا نتنـاجـى وأنـت دانٍ بـعيـد
...لـن يمـرّ المستـعمـرون عـلى اقـدس أرضٍ ولـن يمـرَّ الـعبيـد (ص٢٣٣)

تلك هي مهمة الشاعر، أن يهيّء الخمائر في ليالي الانتظار، أن ينير الدروب في الليالي الحالكة، أن يهب حياته لشعبه ووطنه، ولكم ضحى الشعراء، كما قال ناظم حكمت، «منذ كان الشعر، بحريتهم، ووهبوا حياتهم لما آمنوا به؛ ولكم اضطروا إلى هجرة

أوطانهم، ولكم دفنوا في أراضٍ غريبة، بينما ظلت قلوبهم، إلى آخر لحظة، تخفق شوقاً وتحرقاً إلى الوطن»(٢٦). وأبوسلمى كان، في غربته:

أختـاه!... هـل نحن غـريبـان هنـا أم بـين أهلينـا وفي ديـارنـا
(ص٢٠٠)

أحد هؤلاء الشعراء... وعزاؤه انه سمع، قبل ان يدفن، قلقلة المفاتيح التي ظلّت راقدة زمناً، وهي تقترب من الاقفال. وما كانت هذه المفاتيح لتشرع، بعد ليل الرقاد الطويل، لولا ما قام به الشاعر ورفاقه من تهيئة.

ونلاحظ، لدى استقرائنا قصائد ديوان الشاعر، أن أبي سلمى حقّق جملة أمور نذكر منها: تجسيده الشخصية الفلسطينية من خلال تأكيد الارتباط بالوطن ومداواة الجراح؛ تأكيده ان العودة قادمة من خلال تحديده معوقاتها المتعدّدة وشرحه أسباب النكبة. وهو، في الامر الأول، يواجه التمزّق والانسحاق والحزن والفقد، وفي الثاني يقتل اليأس ويزرع الأمل فاضحاً مهاجماً راسماً الطريق الصحيح.

الوطن، فلسطين، كل شيءٍ عداها فضول. وبدونها «كيف يحيا عرب في موطن!؟». هذا ما يقوله الشاعر. ويقول أيضاً:

لا رعـى الله ربـوعـاً لا نـرى في سمـاهـا مـن فلسطـين القبـابـا
(ص٢٧٠)

ومـا أرض الـعـروبـة لي بـأرضٍ • إذا سلبـت فلسطـين اليـهـود
(ص٢٦٢)

أي سحـر في الـعـالمـين إذا لـم يحمـل الفجـر أغنيـات بـلادي
(ص٢١١)

ولنقرأ هذا البيت الذي يصور احساس الشاعر أصدق تصوير. ولنلاحظ ذلك النفي المطلق، والرمز إلى الجسد الميّت بـ«الشظايا» وكم فيها، هنا، من شحنات تعبيرية:

لا التـراب الـذي يضـم شظـايـاهـم تـرابُ ولا الجمـوع جمـوع
(ص٢٧٤)

ليست هذه إقليميّة وإنما هي من ضرورات المنفى والتشرُّد، إذ كان الشاعر ذا اتجاه قومي ويرى في تحرير فلسطين طريق وحدة الأمة العربية وتحررها.

هـذي فلسطـين الـعـربيّـة في تحـريـرهـا، حـريـة الـعـرب
يـا أمتـي!... طـال الـزمـان بنـا والـعمـر والأشـواق... فـاتّحـدي
يـا حبّـذا لقيـا عـلى وهـجٍ في وحـدةٍ عـربيَّـةٍ السنـد
(ص ٣٤٠)

إضافة إلى تأكيد التعلّق بالوطن ورؤية كل بيت فيه حبة عين، وكل عين في أرضه عين زمزم، عمد الشاعر إلى واقع الشعب المشرّد يصوّره تصويراً يحكي حالة اللاجىء

وأحاسيسه ويدفع إلى رفضه، وبخاصة أنه كان يضع هذا الواقع إزاء صورة الماضي الزاهي المجيد، وإزاء صورة الغد المشرق: غد التحرير. هذا الغد الذي سيقبل حتماً. وكي يؤكد نبوءته ويقنع المتلقي بها يستعيد التاريخ العربي ويعرض نماذج مشرقة منه حُقِّقت فيها انتصارات كبرى. ثم يقبل إلى النكبة فيناقش حدوثها ويعرض أسبابها وينتقل إلى مسألة العودة فيفصِّل في ذكر معوقاتها... وينتهي إلى تقرير حتمية الانتصار... وهكذا كانت شرارات الشاعر وجمراته، في صقيع المنفى الرطب الحالك، زاداً وضوءاً ودفئاً.

يتكرَّر هذا كله في قصائد الديوان. وهو لا يتكرَّر أفكاراً مستقلَّة كما عرضنا، فالعرض إن هو إلا من مقتضيات الدراسة، وإنما وفق طبيعة التجربة في كل قصيدة. ونحن لن نجتزىء أبياتاً من كل قصيدة ونمثل بها وإنما سنعمد إلى عرض عددٍ من القصائد، نظمت في فترات متباعدة، فهذا أفضل، دون أن يفوتنا التركيز عندما يقتضي الأمر ذلك.

في قصيدة «المشرّد» (ص ١٥٦)، وتعود لفترة ١٩٥٣، يبدأ الشاعر بالدعوة إلى حمل الجرح **والسَّير** في وحدة أنبتت، فيما مضى، «أنضر عشب» فـ:

نحن إن لم نحترق كيف السنى   يملأ الدنيا ويهدي كلّ ركب

ثم يكرر الفعل **سِرْ** ويصف الواقع المزري للأهل ضحايا الظلم. ويتساءل عمن يحمي الحمى أُولئك الذينَ شردوهم؟ وهم:

زعماءُ!... دنسوا تاريخكم   وملوكُ!... شردوكم دون ذنب
وجيوش غفر الله لها   سلَّمت أوطانكم دون حرب

ويأتي، بعد هذا، تصوير اللقاء والغد المشرق:

وأرى السمراء تلهو بالهوى   تهب النُّور لعينيّ كل صبّ

الغد هذا يدعو إلى كفكفة الدموع، فالدمع لا يجدي وإنما السَّير ويكرر: **سِرْ** وينتهي إلى التأكيد:

يا أخي!... ما ضاع منا وطن   خالد نحمله في كلّ قلب

في قصيدة «المشرّد» التي عرضنا، دعا الشاعر إلى السَّير وحرَّض عليه مصوراً الواقع الأليم ذاكراً أسبابه مشوِّقاً إلى غدٍ مشرق وانتهى إلى رفض الاستسلام وتأكيد خلود الوطن. والقصيدة، إضافة إلى كونها تتسم بميِّزات القصيدة العربية التقليدية الجيدة، تمتاز بلمسات فنية وُظِّفت في خدمة الغرض كتكرار فعل سْر الذي يبدو وكأنه اللسع المحرِّض الداقع. والسخرية من الجيوش العربية بـ«غفر الله لها»، والكناية عن عَودة الحياة الطبيعية. بالبيت: «وأرى السمراء...» الرائع في تصوير عودة هذه الحياة...

وفي قصيدة «التراب الخضيب» (ص ١٥٨) يذكِّر بماضي الشعب المشرَّد الذي زرع الأمجاد وحطَّم مخالب الطغاة «ثم جارت على البلاد الزعامات...». ويتساءل عمن يجيب

نداء الثأر. أملوك العار!؟ ثم يخاطب هؤلاء الملوك معلناً حقيقتهم في أبيات يستطيع أي متلقٍّ إدراك جمالها:

... أيـهـا النـاسجـون آلام شـعـب كيـف تجلـونـهـا رداءً قشيبـا
... ذهَّبـوا النِّـير والقيـود وتـاهـوا مـن تـراه يمحـو لنـا التـذهيبـا

دول كالدُّمى

... تتثنـى عـلى المسـارح والمِيْسَـمُ يشـوي وجـوهـهـا والجنـوبـا

والحق أن الحديث، في القسم الثاني من الديوان، يكثر عن العرب، بحيث لا تكاد تخلو قصيدة من ذكرهم. والقراءة المتأنِّية لهذه القصائد تمكن من حصر هذا الحديث في مسألتين أساسيتين هما: مسؤولية العرب عن حدوث النكبة، والسياسة التي اتبعتها الدول العربية إزاء اللاجئين في المنفى. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، يدافع الشاعر عند الشعب الفلسطيني ويبين دوره الكفاحي. يقول مخاطباً أبناء فلسطين:

... لـو حملتـم عـبء القضيَّـة أنتـم وكفـرتـم بـعصبـة الأشبـاح
لجلـوتـم عـرائس المجـد فـوق الأفق بـين السنـى وخفـق الـوشـاح
(ص ١٦٨)

ويقول مدافعاً مفتخراً:

ثـم قـالـوا... خـان البـلاد بنـوهـا كـذبـوا... إننـا أعـزُّ جنـابـا
نحن من نضر العـروبـة في الـدنيـا فـرفَّـت عـلى الـورى أطيـابـا
(ص ٢٣٦)

ويقول مقارناً بين شعب فلسطين وملوك الـ ٤٨:

ورفـعنـا بيض الجبـاه صبـاحـاً ورأينـا جبـاهـهـم أعتـابـا

لم يفرّط الفلسطينيون في النضال وإنما هي الأنظمة العربية، في ذلك الحين، التي فرّطت.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، يتناول الشاعر مختلف مظاهر حياة التشـرُّد التي يعيشها الشعب الفلسطيني وعلاقتها بتعامل الدول العربية مع هذا الشعب. هذا التعامل الناجم عن السياسة العامة التي تتبعها الأنظمة العربيـة. وفي تناول الشـاعر نلمس الاحساس بظلم ذوي القربى، والشعور بالغربة. ونلمس أيضاً الفهم العميق لخلفيات هذا التعامل والرفض له والدعوة للثورة عليه. ولنقرأ، على سبيل التمثيل، أبياتاً تصوِّر هذا كله: يقول ان العذارى:

تبكـي دويـلات سـوء سُمِّيـت دولاً وخلـف كـل رداءٍ يختفـي «**هبـل**»

ثم يتحدث عن صنيع الملوك:

قـال الملـوك غـداً نحمـي ديـاركُـمُ ليت الأذلاّء مـا قـالـوا ومـا فعلـوا
وعلّلـونـا بسـاح المجـد ننـزلـهـا إذا بهم، سـاعـة الجـلى، هم العلـل
(ص١٢٥)

ويقول عن مضمِّدي الجراح وسياستهم:

نحن لا نشكو جراحاً إنما نشتكي من ضمَّدوا تلك الجراحا
(ص٣٦١)
يا ظالمي شعبي!... ألم تعلموا أن العدى ظلمهم أهون
تبنون من أشلائنا قمةً وشعبنا في قاعها يدفن
... لا يحطم القيد الزعيم الذي إن **هبط الوحي**، بدا **يرطن**

ولعلنا لاحظنا بلاغة استخدام الرمز: «هبل» الذي يوازي: «هبط الوحي»؛ وهذا يؤدِّي إلى «**الرطانة**» وهي تعبير شعري موفّق للدلالة على التبعيَّة المطلقة.

ويطول انتظار الفجر المأمول فتنزرع الآه في صلب التجربة لتجد تعبيراً عنها في قصيدة «الدم العربي المطلول» (ص٢٤٣)، وتعود لفترة ١٩٦٢. يبدأ الشاعر:

كلما قلت: أطل الفجر غابا أترى تغدو فلسطين سرابا
مسح الأهل رسومات الخطى لم نجد خلف المنى إلا ترابا
جثم الأعداء ما حول الحمى وغدا أهلي على أهلي ذئابا

تلبِّي القافية حاجة الشاعر إلى الآه؛ إذ ترتفع الألف المسبوقة بفتحة فألف ممدودة... كصرخة: آها حزينة. إن تراكم خيبات الأمل جعل الألم يمتد صراخاً عالياً لعل الأهل يكفون عن مسح الخطى الساعية إلى التراب الخضيب. يبدأ الشاعر بالاخبار عن الواقع المؤلم، ثم يتساءل بحزن الخائف عن مصير الوطن. وأعاد هذا إلى صنيع الأهل الذين مسحوا... ولنلاحظ بلاغة «مسح» هنا لما تفيده من عدم الإبقاء على أي شيء ويقابل صنيع الأهل هذا بما قام به الأعداء، وهنا يأتي فعل «جثم» في مكانه تماماً: إذ يفيد التكريس والثبات. ويعود إلى الأهل ويصور واقعهم، أو خلافاتهم، بصورة وفِّق فيها إلى حدٍّ بعيد... إنه الشعر ينقل الحالة ببساطة فنرى خيبات الأمل وأثرها ومقابلةً بين حالة العرب وصنيعهم وبين ما صنعه العدو... لكنه يخرج من هذا العرض للوضع بنتيجة تؤكد على دور الشعب:

كيف ننسى وعلى كل ثرى دمنا يسري سعيراً والتهابا
نحن في النكبة أصفى جوهراً كلَّما اشتدَّ لهيب النار طابا
تاجر الأهل بآلامكم ثم يرجون من الشعب ثوابا

الاحساس بالغربة، الخوف على البلاد، الضيق بالواقع والحث على رفضه، استبطاء الثورة والتحريض عليها... تتكرَّر هذه الموضوعات في قصائد الفترة التي تبدأ منذ ١٩٦٠ وتستمر حتى حدوث النكسة. يصل به الاحساس بالغربة إلى حدِّ القول: «يوم كنا، كالناس في الوطن الغالي...». ونقرأ له محرّضاً، مستبطئاً:

إلى متى...! وأرضنا تنتظر طال السرى، وما أطلَّ القمر
... أسأل عن أهلي. ومن يسمعني؟! أين بقايا الأهل؟ هل هم بشر

... أرى الحـدود دون أهـلي وحـدَهم ووحـدهـم جبـاهـهـم تـعفـر
(ص ٢٥١)

ويستنهض الهمم في قصيدة «الافق الحبيب» (ص ٢٥٦) فيذكّر بالأمجاد العربية، ويستعرضها وينتهي إلى الصراخ بهؤلاء السادرين أن يفتّشوا، في الرمال، عن بقية من أسنة ورماح علّ هذا يجعلهم ينهضون للاقتداء:

– سـرِّحـوا الطَّـرف هـلْ هنـالـك في الـرمـل بقـايـا أسنَّـة ورمـاح

ثم، وإثر حدوث هزيمة حزيران، يعلن سقوط حاملي ألويـة العار، ويطلب منهم التخلي عن حومة الميدان كي يفسحوا المجال للشعب وجيشه الذي يرجي للتحرير. ويهزأ من تجديدهم الشعارات فراراً من أزمة الوجدان:

... أيهـا الحـاملـون ألـويـة العـار!... تخلُّـوا عـن حـومـة الميـدان
سلِّمـوا الشـعـب أمـره واسـتـريحـوا يـا حمـاة الأصنـام والأوثـان
... بعد حرب التحرير قد أصبح اليـوم شـعـاراً، إزالـة الـعـدوان
(ص ٣٠٩)

معركة التحرير تزكو

أراد أن يفجِّر الشعب ثورة البركان. وطالما تمنى أن تستحيل الأشواق قناً وحرابا:

وزعنـا الأشـواق في كـل أرضٍ ليتـهـا أنبتـت قنـاً وحـرابـا
(ص ٢٣٤)

وكم أكَّد أنَّ الجحيم تحت الرماد:
حسبـوا الـلاجئـين حـالـوا رمـاداً وإذا الجحيـم تحـت الـرمـاد
(ص ٢٢٣)

وأن الفلسطيني سيف القضاء:
يـا ظـالمـي أهـلي!... ألـم تسمـعـوا مـا نحـن انـعـامـاً ولا نحـن شـاء
مـن عـالـم الـغيـب يـدوّي النـداء أنـا الفلسطينـيّ سيـف القضـاء
(ص ٢٢٦)

وأن الحياة التي يحياها هي التي ستسعر نار ثورته:

تـركـوا المشـرَّد في العـراء فلم يـهن والسيـف أمضى مـا يكـون مجـرَّدا
(ص ٢٩٦)

هذا كله يريده الشاعر كي تغنِّي ذرَّات تربته السمراء، وكي تشيد السواعد العبلة بيته المحصَّن:

وتـعـود النجـوم تسهـر في الشـرفـة والفجـر في سنـى المصبـاح...

وعندما تعود الحياة... ينطلق للغناء في دروب فلسطين. وعند ذلك يصبح دور الشعر كما يقول د. جونسون: «الغاية الوحيدة للأدب هي أن تجعل القارىء يحسن الاستمتاع بالحياة...»[٢٧]. إذاً، على الشعر، قبلاً، أن يساهم في خلق الحياة، في استعادة الحياة من الذين صادروها، وبدون تحقيق هذا يكون الاستمتاع مستحيلاً. وهذا ما عمل على تحقيقه أبو سلمى عندما وظّف شعره إلى جانب القوى العاملة على خلق الحياة للشعب المشرَّد.

انطلقت الثورة، أطلَّ الفجر فأعلن الشاعر ذلك للأحبَّة:

يا أحباي إن معركة التحرير تزكو في أرضنا المعطار
(ص ٢٩٤)

وغنَّى للفدائي الناشر الأمجاد فوق المروج والغدران، وللأهل الذين يسيرون على اللهب يهبون الحياة ويمسحون دمع البلاد:

إن أهلي على اللهيب يسيرون ويمحون باللظى كلّ عار
ويمرّون فوق جسر المنايا يهبون الحياة للأحرار
(ص ٣١٣)

هذي بلادي... مسحت دمعها وابتسمت لنسرها المقبل
أما تعطّرت بأطيابها أطياب بئر السبع والقسطل
(ص ٣٣١)

أما الصامدون في الوطن السليب فيراهم نجومه النيّرات. (ص ٣٢٧)

الموضوعان الخالدان

والحق أن الوطن والشعب كانا موضوعي شعر أبي سلمي الوحيدين، أيّاً كانت المناسبة التي تتناولها القصيدة. فهو عندما يرثي صبري العسلي يقول:

... لم يعد بعد فلسطين لنا من دموع... أين من يبكي الصحابا
(ص ٣٧٢)

وعندما ينشىء قصيدة في مولد الهدى يقول، مخاطباً الرسول (ص)، ومتحدثاً عن الوضع العربي وتأثيره على قضية فلسطين:

ألا يا رسول الله!... عفواً ورحمةً ستزورّ عنا عندما نلتقي غدا
... عجبت لمن يسعى لتحرير أمةٍ ويزحف خلف الأجنبي مقيَّدا...
(ص ٣٤٩)

وعندما يولد ابنه، يرى فيه قطعةً من كبده فيفرش له قلبه مهداً وثيراً، وينزع من دربه الأشواك، ويراه عمره الذي يتجدّد، ويتمنى أن يحيل حياته إلى نعيم ونور... هذا كلُّه من أجل أن يعدّه لتحرير الوطن المستعبد:

يـا ليتنــي أجمــع مــا في الكــون مــن تمــرّد
حتــى أرى محــرّراً للــوطــن المستــعبــد

وعندما يقبل العيد لا يسأله ويشكو، صنيع المتنبّي، رغم أنه يعاني الكثير... وإنما يقبل على «طيف العيد» محدِّداً مفهوماً خاصاً له يذكِّر بقصيدة الشاعر القروي: «عيد الفطر» من حيث تخطي المفهوم العاديّ له.

يرى الكرميّ أن العيد يتمثل برؤية الامة سيدة حرة يرتع أبناؤها في ظل نظام يوفِّر العزّة والمساواة والعلم والرفاه. ولنقرأ أبياتاً له بهذا المعنى:

... مـا الـعيـد إلاّ أن تـرى أمّـة خفـاقـة الاعـلام طـول المـدى
تـعيش في أوطـانـهـا حـرَّةً ولا تـرى الأبيض والأســودا
تمحـو الجـهـالات وأربـابـهـا وتمســح الفقـر وظلـم الـعـدا
والنــاس إخــوان عـلى أرضـهـا لا تـعـرف الـعبـد والسيِّـدا
(ص ٦٦)

وعندما يتغزّل، تطلُّ أزاهير الوطن من العيون النجل. وتبدو الأنفاس نسيم الكرمل ويغدو الفم نبعاً في البلاد، والجمال استعارة من قسمات القدس... في قصيدة «الافق المعطَّر» (ص ١٦٥) ترحِّب به. يجن به الهوى. تحيل النسيم مسكاً وعنبراً. تظنها امرأةً ثم تعتقد أنها فلسطين. تختلطان معاً فيرى الوطن في الحبيبة التي ترحِّب به فيتعطَّر الافق...

وكـأن الأنفـاس مـن نسـم الكـرمـل ريَّـا ومــن عبـير الصنــوبــر
فمهـا العــذب تلتقـي عنـده الأحــلام كـالنبـع في بــلادي مكـوثـر
هــل ســرقـت الفتــون مــن قسمـات القـدس أو فجْـرِهـا الحبيب الأشقـر
لســت أدري، هــل جمّلتـك بــلادي أم تمثَّلــت أنـت في كــل منظـر

الوطن يغدو الحبيبة، يتوحَّدان. ثم يطغى وجه الوطن الدامي، وتغطي مـأساة الشعب المشرَّد ذلك الاحساس الطارىء بالألفة، فيحسُّ الغربة ويحيا الجراح ويثور داعياً إلى تطهير الأرض من كل مَنْ طغى وتجبّر:

أنــا يــا جـارتـي!... غـريب، غـريـب القلــب والــدار، والفـراق مقــدّر
وطنــي!... يــا ضحيَّــةِ الظلـم... مــالي لا ألاقــي غــير الجبــين المــعفّـر
من يؤاسي جــرح الــزمــان إذا كــان المــواسي في الحــيِّ طـاعــن خنجــر
ثــورة الشعب!... طـهِّـري كــل أرضٍ واحطمـي كــل مــن طــغــى وتجبّــر.

والمطّلع على ديوان الشاعر يقرأ، في أكثر من قصيدة، أبياتاً مثل:

أيــن الشــذا والحلــم المــزهــر أهكــذا حبــك يــا أسمــر
... أهــواك في شــعبـي وفي مــوطنــي فــأنــت لا أحــلى ولا أنظـر
(ص ١٧٠)

العمر مثل الربيع في وطني لا تقطعيه بالهجر والحنق
(ص ١٨٣)

وفي قصيدة «شباكها الأخضر» (ص ٢٠١) تبدو العلاقة أوثق، ويدخل النّهر العاشق طرفاً آخر، ونسمع غناءً رقيقاً حزيناً يجمع، يوحِّد، الشاعر والنهر، الحبيبة والوطن، عشق الحبيبة وعشق الوطن، الخوف على الأهل والأسى لحالهم، النضال ضدّ المستعمر والثورة الملتهبة:

... والنهر العاشق يشكو الهوى رمته عيناك... فلا تنكري
موطنه العالم... لكنّه مثلي... غريب الدّار والسّمر
... يسأل عن أهلي، وأين الذي يسأل عن أهلي ومعشري
ومن سيهديني إلى دورهم ولفّها الليل بمستعمر

وفي قصيدةٍ يعدِّد الشاعر قافيتها، ويتبع في نظمها وزناً طرباً، يرى في عينيها خيال الوطن ويقول:

- ... أرى في أفقها وطني فأطبعه على قبلة.

ويبدو انصراف الشاعر، كليّاً، إلى الوطن والشعب في ميدان أدبي أخذ الاهتمام ينصبُّ عليه مؤخراً، ونعني به أدب الأطفال. وإن كانت دور النشر والمؤسّسات الثقافية، في لبنان والعالم العربي، صارت تولي أدب الأطفال اهتماماً يتزايد يوماً بعد يوم فإن أبا سلمى قد تنبّه للأمر منذ زمن بعيد. ففي فترة مبكّرة، لاحظ إهمال الأدب العربي لهذا النوع من الأدب فكتب للأطفال أغاني خاصة محاولاً تعويض النقص.

وقد كان، في كتاباته، هادفاً وعالماً بالوسائل التي ستوصله إلى هدفه المحدّد. يقول الكرمي عن هدفه ووسائله: «... وقد توخّينا أن تكون ألفاظها سهلة وأوزانها خفيفة وموضوعاتها مشوقة. وأن تحمل أفكاراً بسيطة ونبيلة وأن تحبِّب أطفالنا بالطبيعة والوطن وعمل الخير...»[٢٨]. وهنا، أيضاً، استطاع الشاعر أن يوائم بين النظرية والممارسة، فسمعناه يغني للطبيعة فيحبب بها ويدعو إلى تذوق جمالها كما في «النهر» (ص ١٣٨) و«العندليب» (ص ١٣٤) و«النسيم» (ص ١٣٦)... ويشدو للحرية والانطلاق كما في «لو كنت عصفوراً» (ص ١٤٦) و«الشريد» (ص ١٤٩). ويجعل الوطن أساساً، فالنسيم عطرٌ ينقل شدو الطيور لأنه مرَّ بأرض الوطن:

... هذا نسيم الربى - مرَّ بأرض الوطن - فكيف أشكو الضّنى (ص ١٣٦)

والوطن هو دنيا العرب... ويحكي للأطفال عن عالمهم... عن كذبهم البريء ويدعوهم لتحمُّل المسؤولية (ص ١٣١ و ١٤٤).

ونلحظ، في هذه الأغاني، جهداً ينصبُّ على شخصية الطفل والعناية بإعدادها مستقلّة قادرة على مواجهة الصعوبات وحلّ المشكلات. إنه لا يريد لجيل التحرير أن يكون

كالببغاء. لا يريد له أن يكون عقله في أذنيه كما يصف حابي الشعب، في مسرحية كليوباطرا لشوقي:

اسمع الشعب ديون كيف يوحون إليه
يا له من ببغاءٍ عقله في أذنيه

إنه يريد شعباً يرفض الوحي والرَّطانة و«هبل». نقرأ هذا كله في الأغنيات، وبخاصة في أغنية «الببغا» (ص ١٣١)، وهي أغنية سهلة اللفظ محبَّبة إلى النفس عميقة المعاني ببسيطتها، في آن، يختمها الشاعر بقوله:

البَّبغا، البَّبغا: ترطن في كلّ اللغى
لكن لا تعلم: أنها لا تفهم: فلا تكن كالبَّبغا

والشاعر، بهذا، يريد تربية مواطنين حقيقيين يعملون من أجل الوطن. فالشعب والوطن هما الخالدان وكل ما عداهما فانٍ:

يا وطني!... لا تأس إنَّا على عهدك، مهما طالت الأزمن
تفنى الزعامات وأشباهها والخالدان: الشعب والموطن
(ص ٣٦٦)

والحق أن الشاعر الكبير، موضوع الدراسة، لم يكن وحيداً في موقفه هذا وإنما كان طائراً في سرب وحلقة في سلسلة. لقد واصل الطريق الذي بدأه قبله شعراء مناضلون ويواصله بعدهم شعراء آخرون مناضلون. وهذا ما يقوله توفيق زيَّاد: «... واصلنا الطريق، نفس الطريق الذي لم يبدأه بل واصله، في حينه، إبراهيم طوقان وأبو سلمى وعبدالرحيم محمود ومطلق عبدالخالق وآخرون...»[٢٩].

---

(١) **الآداب** (بيروت)، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ٧.

(٢) عبدالكريم الكرمي (أبو سلمى)، **الديوان**، بيروت: دار العودة، ١٩٨١، الغلاف الأخير.

(٣) الآداب، العدد ١، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٥) اليزابيت درو، **الشعر**، (ترجمة د. محمد الشوش) بيروت: مكتبة منيمنة، ١٩٦١، ص١١ و ٢٩.

(٦) السفير (بيروت)، العدد ٢٤١، ١١/١/ ١٩٨١، ص٩.

(٧) الآداب، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٧٣، ص ٥٠.

(٨) اليزابيت درو، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٩) السفير، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠) الآداب، العدد ١، **مصدر سبق ذكره**.

(١١) نزار قباني، «سقوط الوثنيّة الشعرية»، **المصدر نفسه**، العدد ٢، ص٧.

(١٢) **الآداب**، العدد ١٠، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، ص ٢٠.

(١٣) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، الغلاف الأخير.

(١٤) د. إبراهيم السامرَّائي، **لغة الشعر بين جيلين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ١١٩ و ١٢٠.

(١٥) د. حسني محمود حسين، «شعر المقاومة الفلسطينية. دوره وواقعه»، **الآداب**، العدد ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٣، ص ٢٨.

(١٦) الكرمي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.

(١٧) د. ميشال سليمان، «الأثر المتبادل بين التطور الفني والتطور الاجتماعي في الشعر»، **الآداب**، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٧٥، ص ٣١.

(١٨) الآداب، العدد ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠ و٨.

(١٩) ناظم حكمت، **الأعمال الشعرية الكاملة**، بيروت: دار الفارابي، الجزء الأول، ص ٦.

(٢٠) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦ و٣٠٧.

(٢١) **المصدر نفسه**، الغلاف الأخير.

(٢٢) السفير، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٣) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٢٤) يوسف الخطيب، **مقدِّمة ديوان الوطن المحتل**، دمشق: دار فلسطين، الطبعة الأولى ١٩٦٨، ص ٣٥.

(٢٥) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(٢٦) **مأساة الانسان المعاصر**، القاهرة: الدار المصريَّة، ١٩٦٦، ص ١٥.

(٢٧) اليزابيت درو، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٢٨) الكرميّ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٨.

(٢٩) د. حسني محمود حسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

حلقة دراسية حول أوضاع المرأة الفلسطينية

بيروت: ٢٣ - ٢٥ آذار (مارس) ١٩٨١

نظمت اللجنة الثقافية في الأمانة العامة لاتحاد المرأة الفلسطينية حلقة دراسية حول أوضاع المرأة الفلسطينية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك في الفترة من ٢٣ - ١٥ آذار (مارس) ١٩٨١.

ويأتي انعقاد هذه الحلقة كمقدمة وتمهيد لدراسة حول أوضاع المرأة الفلسطينية سوف تقوم اللجنة الثقافية في الاتحاد باعدادها.

وقد قدمت اللجنة الثقافية، بالتعاون مع عدد من الباحثين والباحثات، عدة أبحاث تتعلق بالنواحي المختلفة المتعلقة بوضع المرأة الفلسطينية في أماكن تجمع الشعب الفلسطيني الأساسية: الأرض المحتلة، سوريا، لبنان، الأردن، وذلك لنقاشها من قبل المشاركين والمشاركات في الحلقة؛ حيث جاء عدد من الأخوات من فروع الاتحاد في الخارج: الجزائر، سوريا، الكويت، مصر، بالاضافة لفرع لبنان. كما دعت اللجنة عدداً من الباحثين المهتمين بمعالجة قضايا المرأة ومناقشتها، وممن كتبوا في هذا الموضوع. والأبحاث التي قدمت هي:

١ - تطور الوضع التعليمي للمرأة وإعدادها مهنياً. إعداد: نبيل بدران.
٢ - ملاحظات أولية حول مشاركة المرأة في الانتاج. إعداد: د. جميل هلال.
٣ - المرأة وقانون الأحوال الشخصية. إعداد: إنعام عبدالهادي.
٤ - مدخل حول مؤسسات التربية الفلسطينية ما قبل المدرسة. إعداد: لينا هياب.
٥ - الوضع الصحي للمرأة. إعداد: د. نبيلة النشاشيبي.
٦ - ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة. إعداد: سلوى لعمد.

هذا، وقد افتتحت الأخت عصام عبدالهادي، رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الحلقة الدراسية بكلمة قالت فيها: «إن الاطلاع على واقع المرأة الفلسطينية يعني الاطلاع على واقع الشعب الفلسطيني، وليس هدفنا استعراض الواقع الذي تعيشه، وانما العمل على تغييره وتطويره وتثوير هذا الواقع». كما أوضحت أن هدف هذه الحلقة التي ستتناول واقع المرأة الفلسطينية يتمثل بالوصول إلى دراسة جدية لواقع المرأة بغية الخروج بتوصيات عملية تساعد في تحرير المرأة الفلسطينية التي تختلف عن المرأة العربية بخصوصية قضيتها، حيث أن واجبات المرأة الفلسطينية تتركز على ثلاثة محاور هي: تخليص المرأة من عبودية الرجل، وتخليصها لنفسها من عبودية المجتمع، ومحاربتها لأقصى أنواع القهر والاستعباد المتمثلين في الاحتلال الصهيوني لأرضنا الفلسطينية.

أما في جلسات نقاش الأوراق التي قدمت، والتي أدارتها عضو الأمانة العلمة للاتحاد الأخت نهاية محمد، فلوحظ أن النقاشات كانت غنية ومفيدة وجادة، واتضح اهتمام الأخوة الباحثين المشاركين والأخوات بالموضوعات المطروحة وأهمية الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في الانتقال بوضع المرأة نحو الأفضل؛ وذلك لتحسين واقعها بمختلف جوانبه. ومن أبرز الموضوعات التي أثارت النقاش حولها موضوعان هما: المرأة وقانون الأحوال الشخصية، لكون التشريع يمس مباشرة، مسألة التمييز ضد المرأة؛ والمؤسسات التربوية ما قبل المدرسة، لأهمية وجود الحضانات ورياض الأطفال بالنسبة للمرأة العاملة، والمرأة المنتظمة في صفوف الثورة. وبعد مناقشة تلك الموضوعات، تبلورت مجموعة من التوصيات المتعلقة بكل موضوع على حدة، وذلك كي تكون هذه التوصيات موضع التحقيق الفعلي والجاد من قبل الاتحاد بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بتحقيقها.

ومن أبرز تلك التوصيات، في مجال التعليم، إعلان عام ١٩٨٢ عام التعبئة التعليمية لأبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة وأقطار الطوق (سوريا، لبنان، الأردن) وهذه التعبئة ستشمل القيام بحملة محو أمية شاملة، والسعي إلى فرض الزامية التعليم الابتدائي وبخاصة في مدارس وكالة الغوث وكذلك الزام كافة مؤسسات الثورة بتنظيم دورات مهنية لرفع كفاءة العاملين والعاملات فيها. أما بخصوص المرأة العاملة ومشاركتها في عملية الانتاج، فكانت أهم توصية، هي إيجاد صيغة ملائمة للتنسيق بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واتحاد عمال فلسطين؛ وذلك للعلاقة الوثيقة التي تربط بين نضال المرأة من أجل التحرر والمساواة ونضال الطبقة العاملة السياسي والاجتماعي. ومن التوصيات في هذا المجال أيضاً كانت دعوة الاتحاد العام لعمال فلسطين إلى الاهتمام بتنظيم المرأة العاملة باعتبارها جزءاً من الطبقة العاملة، وتبنيه لمطالبها النقابية والاجتماعية، وبخاصة حق التساوي في الأجور، وحق إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، على أن تحدد الاجازة بأربعة أسابيع قبل الولادة وثمانية أسابيع بعدها.

وعلى صعيد الوضع الصحي للمرأة تمثلت أهم التوصيات بتطوير مراكز رعاية الأمومة والطفولة القائمة بحيث تصبح مركز تجمع جماهيري ومركزاً للارشاد الصحي.

أما لجهة المؤسسات التربوية ما قبل المدرسة، فكان التركيز على ضرورة أن تتولى م.ت.ف. كسلطة تنفيذية، مسؤولياتها في مجال تربية الطفولة الفلسطينية ورعايتها، وبخاصة رياض الأطفال (سن ٣ – ٦ سنوات) كمرحلة تعليمية معترف بها، أسوة بالعالم المتقدم. كذلك تم التركيز على توصية للمؤسسات التي تشارك المرأة فيها بنسب كبيرة بضرورة إنشاء دور حضانة تابعة لها لتتمكن المرأة من تحمل مهماتها في المجالات الانتاجية والاجتماعية.

أما الجدل الذي أثير حول موضوع المرأة وقانون الأحوال الشخصية، فقد نتجت عنه توصيات هامة، خاصة انه لوحظ عدم وجود برنامج اجتماعي متكامل وشامل في الثورة الفلسطينية تجري على أساسه توعية الجماهير الفلسطينية وبخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية ووضع المرأة في المجتمع الفلسطيني المقبل.

وقد أوصى المشاركون، بضرورة سحب العلمنة على قانون الأحوال الشخصية باعتبار أن ذلك هو الأمر المنطقي في دولة علمانية يطمح الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيقها، كذلك بضرورة وجود بند ينص على المساواة بين المرأة والرجل في ميثاق م.ت.ف. ونظامها الأساسي.

وقد تم الاتفاق أيضاً على رفع توصية إلى م.ت.ف. تقضي بوضع لوائح تتعلق بوضع المرأة في منظمات المنظمة ومؤسساتها. ويجري تطبيقها، بحيث يتضمن منع تعدد الزوجات بالنسبة للعاملين لهذه المنظمات والمؤسسات والمنتسبين إليها، وكذلك تحديد سن الزواج، للمرأة والرجل، بثمانية عشر عاماً، وبنود أخرى. واتفق على أن تقوم الأمانة العامة للاتحاد بدراسة تلك التوصيات ورفعها إلى الجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية لوضعها قيد التطبيق الفعلي.

وحول موضوع مشاركة المرأة في الثورة، عقدت اللجنة الثقافية، في ختام الحلقة الدراسية، ندوة لمناقشة هذا الموضوع حضرها الأخوة والرفاق نايف حواتمه، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأبو علي مصطفى، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وصخر حبش، أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، وطلال ناجي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية القيادة العامة، ود. سمير غوشة، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، وأبو العباس، الأمين العام المساعد لجبهة التحرير الفلسطينية.

وقد بدأت الأخت مي صايغ، الأمينة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الحوار بشكر الأخوة في قيادة الثورة على مشاركتهم الاتحاد في هذه الحلقة من أجل الوصول إلى تبني رؤية نضالية متقدمة موحدة تسمح بالاتفاق على حلول علمية وإيجابية لمسألتي تنظيم مشاركة المرأة الفلسطينية لتحرير الوطن وبناءه، وتطوير هذه المشاركة. وأوضحت انه ثبت من خلال جلسات البحث التي تمت في اليومين السابقين، أن هناك تقصيراً واضحاً من جانب الثورة إزاء فهمها لواقع الشعب الفلسطيني، ويتضح هذا التقصير بالنقص الهائل في المعلومات حول أوضاع المرأة الفلسطينية. كما أنه استناداً إلى المناقشات التي جرت، ثبت أنه لا يمكن فهم دور المرأة الفلسطينية من خلال مدى مشاركتها في الانتاج أو بارتفاع نسبة المتعلمات من النساء الفلسطينيات فقط، بل رؤية السمات الخاصة بها كجزء من شعب يناضل من أجل التحرر والعودة وتقرير المصير؛ هذا الموضوع الذي يطرح دور المرأة في الثورة كمدخل، وكأساس، لدراسة دورها في المجالات المختلفة، بحيث يصب دورها في مجالات المشاركة المختلفة في مسألة تطوير شرط مشاركتها في الثورة الفلسطينية، ودور الثورة الفلسطينية في تطوير دور المرأة.

وأوضحت الأخت مي، أن المرأة ما زالت، في الثورة، وحتى في ممارستها للعمل العسكري، مادة ادعائية للتنظيم، وليس تطويراً لوضع النساء وإعطائهن دورهن الحقيقي، وما زالت أيضاً رصيداً احتياطياً للتنظيمات المختلفة، ومجالاً حيوياً لاستغلال الرجل. ويظهر ذلك بوضوح كما قالت: في انتخابات اتحادنا. كما أن أنظمة م.ت.ف.، رغم ارتفاع نسبة مشاركة النساء في مؤسساتها المختلفة، لا تتضمن أي إشارة لأوضاع المرأة الأم. وان إغفال هذه المسألة، تضيف الأخت مي، لذو أهمية بالغة الدلالة، خصوصاً وانها أخذت تلقى اهتماماً، حتى لدى الشعوب المتخلفة، وان العالم بدأ ينظر إلى قضية الانجاب كوظيفة اجتماعية. وبعد ذلك تقدمت الأخت سلوى العمد بورقتها «ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة»، (أنظر الموضوع في **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٢، نيسان – ابريل ١٩٨١) وفيها مقدمة نظرية حول مفهوم قضية المرأة وحريتها مع نشوء المجتمع البرجوازي وعرض لواقع المرأة في الثورة الفلسطينية.

وبعد أن انتهى الاتحاد من تقديم وجهة نظره، فتح باب النقاش حو الموضوع وبدأ الأخوة الأمناء العامون لقيادة فصائل المقاومة بعرض وجهات نظرهم. فتقدم الرفيق **نايف حواتمه** بمداخلة طويلة ركز فيها على أن المشكلة تكمن في المنهج، أو بالأحرى في النظرة الغالبة التي ينظر بها إلى قضايا الثورة ومن ضمنها قضية المرأة. وعلق على عدم تقنين نضال المرأة في الميثاق الوطني الفلسطيني بقوله: إن هذا صحيح والسبب يكمن في أن هذا الميثاق وضع من فئة صاحبة منهج برجوازي عميق بدرجة يمينية، لأنه ينظر إلى قضايا المرأة بكل ما في المنهج البرجوازي من معنى، ولذلك لم يتطرق إلى قضايا المرأة ليطرحها بأشكال وصيغ تنظيمية. وتعليقاً على ما يجري في اتحاد المرأة، فيما يتعلق بالانتخابات والأعداد الهائلة التي تنتسب للاتحاد لمجرد الادلاء بأصواتها، قال: إن الاتجاه البرجوازي في الثورة ليس مع التأطير التنظيمي للمرأة، ليس للمرأة فقط وإنما للجماهير العريضة، وما يجري في اتحاد المرأة هو أن قيادات الاتحاد متواطئات مع قيادة المقاومة في هذا الموضوع، لأنهن لا يشكلن سداً منيعاً في وجه القيادات. ليتصدين لهذا الأسلوب في الانتخابات، والقيادات ستستجيب إلى هذا التصدي. ويرى الرفيق حواتمة أن حظ المرأة الفلسطينية أوفر من حظ المرأة العربية، لأن مجرى تطور العملية الثورية تميز بالكفاح المسلح، وفي مجرى هذه العملية ابتدعت أشكال وصيغ متعددة لانتزاع المرأة من سباتها العميق والزج بها في الكفاح. ورد حواتمة على تساؤلات طرحت من قبل المشاركات عن مدى اهتمام الجبهة الديمقراطية بدور المرأة: وحول القائه المسؤولية، في حديثه، على عاتق اتحاد المرأة بشكل خاص في تحسين وضع المرأة في الثورة فقال: «انني

أنتقد الذات. ان وجود عدد معين في اللجنة المركزية للجبهة من النساء ليس حالة نوعية بل كمية. وان الحالة داخل الجبهة لا تختلف كثيراً عن التنظيمات الأخرى. بالتالي تكون كافة التنظيمات مثل بعضها البعض في باب معالجة مسألة المرأة». وبالنسبة للقضية الثانية، قال: «انني لم اشخص بأن تحرير المرأة عملية محصورة في الاتحاد بل انني أوضحت بأن عملية التحرير فيها ثلاثة أعمدة بارزة تتفاعل فيما بينها ١ - الظروف الموضوعية التي تحيط بالمرأة داخل صفوف الثورة: ثقافة المنطقة وقيمها التي تفرض نفسها على المرأة. ٢ - توجد مشكلة منهج في الثورة وهي ليست عبارة تطلق هكذا وإنما هي مشكلة حسية. ٣ - العامل الثالث هو الاتحاد. وأعظم ما يمكن ان تخرجوا به كاتحاد هو اعادة صياغة اللوائح الداخلية على قاعدة التمثيل، وتحديد النشيطات. هكذا نطور الاتحاد ونفتح فاتحة للمنظمات الجماهيرية الأخرى».

أما الأخ **صخر حبش**، فتحدث بكلمات قليلة مؤكداً على حديث حواتمة لجهة أنه توجد مشكلة منهج ولكنه قال: «المشكلة أننا لا نملك لغة مشتركة وكل منا يفسر المنهج كما يراه». وبدا للأخ صخر، من خلال الطرح، أن هناك مشكلة اسمها المرأة وطرفها الآخر هو الرجل مع العلم بأن الطرفين يعيشان حالة مساواة من الاضطهاد من العدو الصهيوني، مضافاً اليها ما تعانيه المرأة من سلبيات القيم السلفية من واقعنا. وطالب المرأة والرجل بأن يناضلا معاً لأن الرجل كلما ناضل من أجل تحرره تزيد انجازات تحرر المرأة وليس هناك تناقض أساسي بين الرجل والمرأة بل يجمعهما معاً تناقض مشترك مع القيم الرجعية.

وقـال الرفيق **أبو علي مصطفى**، نحن نرث على أكتافنا، رجلاً وامرأة، إرث قرون، ولا يجوز أن يحملها طرف واحد، ولأن قروناً طويلة لا يمكن أن تزول إلا عبر صراع متصل يقتضي منا ذلك مرحلة طويلة قد تمتد إلى عشرات السنين، حتى لا يتصور أحدنا أنه بمجرد وضع التصورات النظرية على الورق يزول ارث القرون هذا بما تعنيه من تراكمات اجتماعية واقتصادية وتاريخية. وحتى نغادر الشكوى للدخول في الموضوع اسمحوا لي أن أقول: إن الحلقة المركزية التي يجب أن نمسك بها جميعاً، ونتحمل مسؤوليتها هي وعي شامل على أساس حدث أيديولوجي، لأنه ليس هناك لدى الرجل فقط فهم متخلف حول المرأة بل هناك قطاع من النساء يحمل مفاهيم متخلفة. ونحن بحاجة إلى وعي مجتمعي شامل والموضوع هو وضع مقدمات صحيحة، منذ الآن، ومنذ بداية الثورة وانطلاقتها، لأن الثورة تغيير في قيم كاملة من واقع المجتمع لانتقاله إلى موقع أكثر تقدماً.

أما بخصوص الوضع في الجبهة الشعبية، فتساءل أبو علي: نحن كجبهة شعبية وبمنهجنا الديمقراطي الثوري، ماذا عملنا من أجل المرأة؟ وأجاب: قبل سنوات لم نكن نعطي هذه المسألة حيزاً، في التثقيف أو في دوراتنا الكادرية ولوائحنا التنظيمية. أما الآن فقد اختلفت الأمور، وعلينا أن نوحد المفاهيم الأساسية على مستوى اللوائح التنظيمية أو الأنظمة الداخلية، وأنا سألتزم بما يقرره الاتحاد بشأن هذه اللوائح الخاصة بالجبهة بعد أن يطلع عليها.

وأوضح الرفيق **طلال ناجي**، في مداخلته، أن مشكلة المرأة ناجمة عن مسألة أساسية، إنها جزء من المجتمع العربي وجزء من العالم الثالث المتخلف، أي أنها جزء من المشكلة الخاصة بالمرأة في العالم.

وفي معرض نقد الذات، قال ليس أحد منا أفضل من الآخر، التنظيم الماركسي وغير الماركسي، كلنا سواسية في هذه المسألة، مثلاً وجود المرأة في اللجنة المركزية ليس انعكاساً لدور المرأة في تنظيمنا وانما هو نوع من الاهتمام القيادي. وتساءل ناجي، هل حقيقة يعبر اتحاد المرأة تعبيراً صادقاً عن المرأة الفلسطينية وهل يقتصر دور المرأة فقط على اتحاد للمرأة ذي ميزانية بسيطة (٣٠ ألف ليرة فقط). وتساءل لماذا لا تنضم النساء إلى الاتحادات المختلفة؟ وقال: إن النشاطات المقتصرة على رياض الأطفال والحضانات غير كافية، بل علينا أن نجمع عمل المرأة ونوحده ونحاول تطوير لوائح الاتحاد بحيث تصبح مرآة تعبر عن دور المرأة بشكل متطور.

أما د. **سمير غوشة**، فابتدأ مداخلته بالتساؤل عن هدف اللقاء، حيث لاحظ أن المتحدثين في

مداخلاتهم، قد ابتعدوا عن لمس المسألة الجوهرية. وتساءل عن المهام التي أنجزتها المرأة حتى اللحظة، وعن المهام المقبلة؟ وقال: توجد معضلة عامة ليست مقتصرة على المرأة، فالاتحادات الشعبية تعاني داخل المقاومة ككل، وليست المشكلة خاصة باتحاد المرأة فقط. أما على صعيد ما تعانيه المرأة، فان جملة اللوائح الداخلية للمنظمات ولمؤسسات م.ت.ف. تكرس التميز ضد المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل. وتحرر المرأة نضال ذو شقين: شق تخوضه كافة المنظمات لتغيير جملة اللوائح بقصد تطويرها، ونضال خاص داخل كل تنظيم كخطوة على طريق حصولها على التحرير الكامل. ويرى د. غوشة أن علينا أن نناضل مع اتحاد المرأة كوننا ميزان القوة وبدون هذا الدور لا يمكن أن تنتزع المرأة حقوقها. وعلى هذا الأساس اعتقد أن علينا أن نعمل لتحقيق مزيد من النوعية والتعبئة السياسية، وأن نزج بالمرأة في النضال الوطني دون أن نقع في الطروحات المثالية.

واختصر **أبو العباس** الحديث مؤكداً على أهمية مساهمة الرجال في تطور الثورة والمجتمع وهذا لا يقل أهمية عن دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في الثورة. وأوضح أن المسألة تتعلق بفهمنا لقضية المرأة وكيفية مشاركتها وفهم المرأة بالذات لدورها في المجتمع. وتعليقاً على ما ورد في حديث الأخوة الذين سبقوه حول تعديل اللوائح والنظم في م.ت.ف. قال: إذا تحدثنا عن تعديل في برامج م.ت.ف. لصالح المرأة، فلن يكون ذلك سوى تعديل نظري، لأن المسألة الأساسية مرتبطة بتطور مفاهيمنا بشكل عام لدور المرأة والرجل. وأوضح أنه يوجد فعلاً تقصير في بعض التنظيمات على صعيد اعداد الكوادر، بشكل أوتوماتيكي تكون القيادات من الرجال دون أن تقف المرأة بشكل جدي للنضال.

هذا ما تحدث به الأمناء العامون لقيادة المقاومة عن مدى مشاركة المرأة بالثورة، ويتضح، بداية، انه كان لحضورهم ومشاركتهم دلالة جدية على الاهتمام بمسألة المرأة، تفتح الأمل بأن تترجم عملياً، بالدفع باتجاه تحقيق التوصيات التي خرجت عن الحلقة. كما يتضح، ثانياً، عن جملة المداخلات، ان هناك قضايا أساسية أجمع المشاركون في الندوة عليها، وهي:

١ - التأكيد على أن هناك مشكلة في فهم دور المرأة: الأمر الذي يتطلب من التنظيمات الفلسطينية الاهتمام بهذه القضية على صعيد اعداد الكادر والتعبئة السياسية. كذلك بدت أهمية معالجة هذه المسألة في الأنظمة واللوائح الداخلية للتنظيمات.

٢ - الاقرار بتجاهل الميثاق الوطني الفلسطيني لقضية المرأة، وضرورة النضال لتغيير هذه المسألة وتثبيت بنود تنص على قضية المرأة والأمومة كوظيفة اجتماعية في لوائح م.ت.ف.

٣ - الاقرار بوجود مشكلة في المنهج العام الذي تعامل على أساسه مختلف المنظمات والاتحادات الشعبية وعلى رأسها اتحاد المرأة، المنهج الذي لا يتيح لتلك الاتحادات الاتصال بقاعدتها الجماهيرية العريضة وقدرتها على تعبئتها والنضال من خلالها لتثبيت نضالاتها وحقوقها.

٤ - التأكيد على دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كرائد لنضالات المرأة من أجل قيادة نضالاتها وانتزاع حقوقها الطبيعية والعمل على تغيير المفاهيم المتخلفة السلفية السائدة تجاه المرأة، وذلك بالنضال المستمر لوضع قضية المرأة ساخنة أمام القيادات الفلسطينية.

٥ - التأكيد على وجود خلل في لوائح الاتحاد التنظيمي وأهمية النضال لتغييرها على قاعدة التمثيل النسبي التي تتيح للكفاءات النسائية الفاعلة والكوادر النشيطة حقاً القدرة على قيادة نضال جماهير النساء، والتأكيد على أن الشكل القائم في الانتخابات إنما هو يضر بنضال المرأة (أي نظام الائتلاف) الذي يمسخ قاعدة التمثيل النسبي.

٦ - التأكيد على أهمية عقد مزيد من حلقات الدراسة لتطوير المفاهيم المشتركة حول المرأة والحاجة لمزيد من البحث والاحصاءات في هذا المجال.

وبجملة التوصيات والاستنتاجات التي خلصت اليها الحلقة الدراسية بكافة بنودها، سيأخذ اتحاد المرأة الفلسطينية على عاتقه ضرورة تطبيقها بكل الوسائل الممكنة، وبالتأكيد يقع على تنظيمات المقاومة وفصائلها دور أساسي في مساعدة المرأة على تحقيق تلك التوصيات وتحويلها إلى قرارات قيد التطبيق، سواء في دورة المجلس الوطني أو في النضال داخل مؤسسات م.ت.ف. بمجموعها.

زينب الغنيمي

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في ذكرى الاجتياح الاسرائيلي (١٩٧٨)
شهر من الفعاليات الثقافية
لخدمة الجنوب والقضية الفلسطينية

في الذكرى الثالثة للعدوان الاسرائيلي الواسع على جنوب لبنان الذي حدث في آذار (مارس) ١٩٧٨، أقام المجلس الثقافي للبنان الجنوبي برنامجاً ثقافياً وإعلامياً حافلاً تكريساً لهذه الذكرى القاسية، وتنبيهاً لكل الشرفاء في لبنان والوطن العربي والعالم، من بوادر هجمة جديدة، يهيىء لها العدو الصهيوني، على جنوب لبنان.

فنحن، إذ نعيش هذه الأيام ذكرى آثار الاجتياح الثالثة، نرى أن الوضع في الجنوب لا يزال متفجراً، وأن هذه المنطقة لم تعرف، حتى الساعة، ومنذ ذاك التاريخ، أي نوع من الهدوء والاستقرار. فالعدو الذي فجّر الحرب الخامسة، كما يطيب للبعض أن يسميها، على أرض لبنان الجنوبي، في الخامس عشر من آذار (مارس) ١٩٧٨، لم يزل يواصل، ومنذ ذلك التاريخ، حرب الإبادة الجماعية والتدمير الشامل: حتى لم تبق زاوية في الجنوب، إلا وأُصيبت، ولم تبق عائلة فيه، إلا وفُجعت.

ويبدو، على ضوء التصعيد الأخير، أن اسرائيل، عشية انتخاباتها المقبلة، تتهيأ لإشعال حرب سادسة على أرض الجنوب. وطبيعي أن الجنوب بأرضه وأبنائه...، كما يعرف الجميع، يقف وحده، لا يدرأ عنه خطراً سوى أولئك المقاتلين الشرفاء، من القوات الوطنية المشتركة اللبنانية والفلسطينية. بينما يكتفي العرب، وربما العرب كلهم، بالتصريحات والبيانات، وتهديد العدو بالويل والثبور الذي لا ينصب، في النهاية، إلا على رؤوس الجنوبيين. بينما يبدو العدو، وكأنه عارف لأدق تفاصيل اللعبة، مستهتراً، غير عابىء بكل ما يصدر عن الدنيا العربية.

من هنا، جاءت حملة المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، في المكان والزمان المطلوبين، لتنبه، كما أسلفنا، كل الشرفاء في دنيانا العربية الواسعة، والعالم، لأخذ جانب الحذر، والتنبه إلى المؤامرة – العدوان، قبل وقوعها، فلا نفاجأ بها كعادتنا، فنكتفي بالندم والولولة، حيث لات ساعة مندم...

والسؤال الذي يطرح، في هذا المقام، هو التالي: ما هي أبرز الفعاليات التي قدمها المجلس في هذه الذكرى، والتي اضطر إلى إيقافها، قبيل نهاية برنامجه، نتيجة للظروف الأمنية الطارئة، والتي قد تكون فعلاً، بداية للحرب السادسة التي قرع المجلس أجراس الخطر، في توقعه لها؟

إحياءً لهذه الذكرى، قام المجلس بسلسلة من النشاطات الثقافية المتنوعة. فقدم عدداً من المحاضرات القيّمة، وقد كانت المحاضرة الأولى لمنح الصلح، وهي بعنوان: «البعد القومي لقضية الجنوب». وقد تحدث المحاضر طويلاً عن الخطورة الخاصة للبنان، وعلى الأخص جنوبه، في قلب الوطن العربي، ثم ركز، في النهاية، على الأمور التالية:

«إن الجنوبي مطالب بأن يقرر لنفسه، وللبنان، وللثورة الفلسطينية، وللعرب، الحقائق التالية:

١ - إن المعادلة السائدة حالياً هي: اسرائيل أقوى من الأنظمة، والأنظمة أقوى من شعوبها(!)...

٢ - حين تكون القوة العربية هي العليا، يكون الأمن في الجنوب وفي لبنان. وحين يختل الميزان لمصلحة اسرائيل، يكون الاضطراب والموت. والدليل على ذلك عهد الرئيس عبدالناصر، حيث عاش لبنان أفضل أيام حياته.

٣ - إن لبنان ككل يُظلم. ومع ذلك لا يجري أي تحرك شعبي عربي للمؤازرة. وتلك ظاهرة لا يمكن تفسيرها بغير غياب الديمقراطية.

٤ - ثمة علاقة جدلية بين قوة المد الوحدوي الشعبي أو ضعفه في البلاد العربية، وبين التماسك، أو التفكك، في وضع الوحدة الوطنية داخل لبنان، وفي وضع العلاقات اللبنانية - الفلسطينية.

٥ - في لبنان، تكونت، على مر الأيام، وتتكون، سمعة أية حركة ثورية تقوم في البلاد العربية. فكما تكون صورتها في لبنان، تكون في كل مكان...

٦ - إن استقلالية القرار الثوري الفلسطيني، ينبغي أن تكون كاملة بالنسبة للأنظمة العربية، ولكن هذه الاستقلالية يجب أن يشارك فيها الجنوبيون، لأنهم الشركاء في تحمل العدوان الاسرائيلي...».

وبغض النظر عن المنطلقات الفكرية والأبعاد السياسية لما جاء في محاضرة الصلح، فمما لا شك فيه، أنها محاضرة تستأهل أن يتوقف عندها المرء، ويطيل التوقف، خاصة إذا عرفنا أن المحاضر ساهم، بشكل أو بآخر، ولفترة طويلة من الزمن، في تطور الحركة الثورية العربية بهذا القدر أو بذاك، وأن تجربته من أطول التجارب على أكثر من صعيد.

أما المحاضرة الثانية، فكانت لفواز طرابلسي، عضو المكتب السياسي لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان. وقد انطلق المحاضر من تعيين هدفي إسرائيل المتلازمين تجاه لبنان وهما:

١ - السعي لاحتلال القسم الأكبر من الجنوب اللبناني، حتى الليطاني.

٢ - العمل على توليد دولة طائفية (مسيحية) في لبنان، تكرس عزلة البلاد عن الأمة العربية، وتلتحق بالدولة الصهيونية، وتبرر وجودها.

وقد عدّ المحاضر الهدف الثاني، الهدف الاستراتيجي للصهيونية تجاه لبنان. ورأى أنه يشكل جزءاً عضوياً مما تعده اسرائيل: «الحل الجذري» لوجودها في المنطقة. هذا الحل الذي يقوم على تفتيت المشرق العربي، وتحويله إلى كيانات طائفية متنازعة، تسيطر الدولة الصهيونية عليها.

كما أشار المحاضر إلى أن الأصل في قضية الجنوب اللبناني هو وجود قضية مركزية تتحكم بالصراعات على الساحة اللبنانية، وهي قضية وحدة لبنان وهويته القومية؛ هذه القضية التي بلغت ذروة تأزمها منذ حرب السنتين. ورأى أن الوجود الفلسطيني، في لبنان، عامل من عوامل تسريع تأزّم هذه القضية، وليس هو الأساس، أو العامل المقرر، فيها إطلاقاً.

وقد كان لمحاضرة طرابلسي المتشعبة الجوانب والاهتمامات، أطيب الأثر في الحضور. فهو، أي

المحاضر، من جيل الشباب اللبناني المثقف والواعي، الذي ظهر مع بداية الستينات. وهو من أبرز ذلك الجيـل، قدرة على الاستمرارية، ومواصلة النضال في سبيل لبنان والقضية الفلسطينية.

أما المحاضرة الثالثة فكانت للأخ ماجد أبو شرار، وهي بعنوان: «الأبعاد السياسية لقضية الجنوب». وقد ركز المحاضر فيها على ما يلي:

١ – التطورات داخل المجتمع اللبناني، إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

٢ – تحول لبنان إلى قاعدة رئيسية لمؤسسات الثورة الفلسطينية مما أدى إلى تلاقي مصالح الثورة الفلسطينية مع مصالح الجماهير الكادحة اللبنانية.

وقد كان الأخ أبو شرار، في محاضرته، التي تميزت بالحدة الموضوعية في تناول جوانب القضية جميعها، واضحاً كل الوضوح، مما ترك أطيب الأثر في الحضور.

والمحاضرة الرابعة ألقاها المحامي عبدالعزيز قباني وكانت بعنوان: «قضم أرض الجنوب ومصادرة مياهه». وقد تناول المحاضر فيها، كحقوقي متمكن، مختلف جوانب المشكلة بما فيها الجانب السياسي مركزاً بشكل أساسي، على تفصيلات القانون الدولي العام. وهي محاضرة تميزت بالعمق والاختصـاص؛ مما يستوجب أكثر من وقفة للدارسين في هذا المجال.

وفي إطار نشاطات المجلس، في ذكرى الاجتياح، دعا إلى ندوة عقدت في كليـة الحقوق والعلـوم السياسية – الجامعة اللبنانية، حول: «الأبعاد الاقتصادية – الاجتماعية لقضية الجنوب». وقد شارك في الندوة التي أدارها الدكتور عباس مكي الدكتور أسعد أتاث الذي تحدث عن التحرك السكاني بسبب العدوان الاسرائيلي. والدكتور مصطفى حجازي الذي تناول أثر العدوان على القوى العاملة والنقابات. والدكتور أحمد بعلبكي الذي تناول جانب آثار العدوان على التنمية الزراعية. والدكتور يوسف جباعي الذي تحدث أيضاً عن موضوع القوى العاملة والنقابات في مواجهة العدوان.

وتضامناً مع نداء المجلس للتوقف عن العمل لمدة خمس دقائق فقط في التاسع عشر من حزيران (يونيو) وجهت نقابتا الصحافة والمحررين والنادي الثقافي العربي نداءً إلى كافة المؤسسات الصحافية والثقافية في البلد للتجاوب مع هذا النداء، تحية للجنوبيين الصامدين.

كما قرر المجلس، في هذه المناسبة، إصدار ستة كتب هي على التوالي:

١ – «وجوه ثقافية من الجنوب». وقد تناول هذا الكتاب بالتعريف كلًّا من: الشيخ أحمد رضا، الشيخ أحمد عارف الزين، الشيخ سليمان ضاهر، محمد جابر آل صفا، محمد شراره، عبدالمطلب الأمين وفؤاد جرداق.

٢ – «من دفتر الذكريات الجنوبية». وهو كتاب عرض فيه ذكرياته كل من: الشيخ علي الزين، السيد حسن الأمين، السيد علي ابراهيم، موسى الزين شراره، الفريد ابوسمرا، وسليمان ابو زيد.

٣ – «شهادات على حاشية الجنوب». وهو كتابات سياسية لحبيب صادق.

٤ – «الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان في وثائق الأمم المتحدة».

٥ – «الأبعاد السياسية لقضية الجنوب». وهو كتاب يشارك في تأليفه كل من منح الصلح، فواز طرابلسي، ماجد أبو شرار، عبدالعزيز قباني، فيصل حوراني ومحمد علي مقلد.

٦ – «الدليل». وهو عبارة عن كتاب وثائقي للانتاج الثقافي لأبناء الجنوب خلال قرن من الزمان.

أما النشاطات التي قدمها المجلس، في هذا المجال، فكانت الدعوة للاستماع إلى قصيدة جديدة

للشاعر شوقي بزيع بعنوان: «صور». وفيما يلي مقطع من هذه القصيدة التي تركت أصداء طيبة في قاعة كلية الحقوق، حيث ألقاها الشاعر:

«والآن يا صور...
أيتها الطعنة الأبدية في جسد البحر
والسقطة المستقيمة نحو الفراغ
الذي يملأ الروح
آن الأوان لكي أكتب الأغنية».

أما الفعاليات التي أوقفتها الحالة الأمنية التي مرت بها بيروت، فكانت محاضرة الزميل فيصل حوراني، وهي بعنوان: «الجنوب ومنطق التوسع الاسرائيلي». ومحاضرة محمد علي مقلد حول «البعد الدولي لقضية الجنوب اللبناني». كذلك كان هناك، المعرض الكبير الذي طال التحضير له وهو بعنوان: «كتاب وشظية» والذي كان سيقام في القاعة الزجاجية لوزارة السياحة. ومن المنتظر، أن يتابع المجلس بقية برنامجه حين تزول الظروف التي أدت لتأجيلها.

إن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، وعبر سنوات ما بعد السبعينات، قد قدم دائماً، قضية الجنوب، من موقع تقدمي، وبأسلوب يكاد يكون جديداً، على المؤسسات التقليدية المعروفة كلها. انه أسلوب المثقف الثوري، الواعي لقضية الوطن، وقضية جنوبه بالذات. والذي، برغم عمق المأساة، لم ينس أبداً، منطلقاته الفكرية والسياسية التي آمن بها. فوضعها نصب عينيه، وتابع مسيرة خدمة الوطن على أساس منها.

إن هذا المجلس، برغم قلة إمكاناته المادية، قد استطاع خلال السنوات الماضية، أن يعطي الكثير الكثير، للبنان، للجنوب، وللثورة الفلسطينية. وظل واقفاً، «كعظم الشجا» إذا جاز التعبير، في وجه محاولات الاقطاع السياسي كلها، وفي وجه المتاجرين بقضية الوطن لحساب مصالحهم الخاصة، أو مصالحهم الطبقية المتوارثة والمعروفة. وهو لهذا، يستحق كل الدعم وكل التأييد، من كل الوطنيين الشرفاء، في هذه المرحلة العصيبة، من تاريخ الوطن.

عاصم الجندي

المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)
حيفا، ١١ – ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨١
السلام ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني

بحضور ٤٩٨ مندوباً، يمثّلون ٨٦ فرعاً، عقد الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) مؤتمره التاسع عشر في مدينة حيفا، في الفترة الواقعة ما بين ١١ – ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨١. وبرز التقدير العالي الذي يحظى به الحزب من خلال حجم الوفود الأجنبية والتحيات التي تلقّاها المؤتمر. فقد حضر حفل الافتتاح أكثر من عشرين وفداً من الأحزاب والحركات العمالية والشيوعية من مختلف أنحاء العالم، وفي مقدّمتها وفد الحزب الشيوعي السوفياتي. كما وصلت عشرات التحيات من الأحزاب الشيوعية الأخرى وحركات

ومنظمات التحرر الوطني العالمية، ومن مختلف المنظمات والهيئات والحركات الشعبية المحلية، ومن مجموعات كبيرة من العاملين، والمثقفين والطلبة وكل التقدميين والديمقراطيين.

وكانت الشعارات التي عقد المؤتمر دورته في ظلها هي:

«- من أجل الوحدة في النضال ضد الاحتلال وخطر الفاشية.
«- من أجل السلام العادل والديمقراطية.
«- من أجل المساواة في الحقوق والدفاع عن قضايا العاملين» (**الاتحاد**، ١٠ / ٢/١٩٨١).

التحضيرات التي سبقت المؤتمر

كانت مختلف فروع الحزب قد شهدت نشاطات واسعة، تحضيراً لانعقاد المؤتمر العام؛ حيث جرت المؤتمرات المنطقية لمناقشة رؤوس الأقلام المقدمة للمؤتمر والتي تعالج مختلف الشؤون السياسية والحزبية. كما تمَّ تنظيم حملات لجمع التبرُّعات المالية من أجل دعم الحزب في انتخابات الكنيست القادم. ونظراً لأهمية رؤوس الأقلام، التي تمَّ نقاشها في مختلف المستويات الحزبية تمهيداً للمؤتمر، فإننا سنستعرض هنا بعض أهم ما جاء فيها.

١ - جاء في مقدمة البند الذي يتحدث عن «المواطنين العرب في اسرائيل» ما يلي: «في الفترة الواقعة بين المؤتمر الثامن عشر والمؤتمر التاسع عشر، حصل تشديد إضافي في سياسة التمييز والاضطهاد التي تنتهج تجاه الجماهير العربية في اسرائيل، التي تشكِّل أقلية قومية في اسرائيل، وجزءاً من الشعب العربي الفلسطيني، وشدَّدت حكومة الليكود سياسة مصادرة الأراضي وسلبها من الجماهير العربية. فاقرَّ الكنيست قانون مصادرة أراضي بدو النقب، الذي أقرَّ بتأييد كتلة المعراخ. وتنفذ حكومة الليكود بسرعة برنامج تهويد الجليل[1]، وتكثر من مصادرة أراضي الفلاحين العرب، وهذه السياسة العنصرية بدأت أيام حكم المعراخ، التي ما زال يؤيدها الآن حكم الليكود. فتقام عشرات المناظر في الجليل، وهدفها خلق حلقة خانقة حول القرى العربية لمنع كل تطور فيها» (**الاتحاد**، ٦ / ٢/١٩٨١). وتحدَّث البند كذلك، عن التمييز ضد الفلاحين العرب في مجالات تخصيص مياه الري، وتعيين سعر منتوجاتهم، وفي منح القروض والمساعدات الأخرى. وأشار إلى إجراءات منع التصنيع في القرى العربية، وكل تطور آخر ذي قيمة. ونتيجة لمصادرة الأراضي «أصبح ٧٥٪ من قوة العمل في القرى يشتغلون عمالاً مأجورين خارج قراهم، وفي أمكنة بعيدة، ويكلفون بالأعمال الصعبة وضئيلة الدخل. فهناك حوالي ٦٦٪ من العمال العرب يشتغلون في البناء والزراعة وأعمال موسمية وعامة أخرى بسيطة، وفي الخدمات بدرجات منخفضة. وهناك فروع كاملة، ومصانع كثيرة مقفلة تماماً في وجه العمال العرب. ونتيجة لكل ذلك فإن متوسط اجرة العمال العرب هي ٧٥٪ من أجر العمال اليهود» (**المصدر نفسه**). كما تطرَّق البند نفسه إلى مشكلة نقص المساكن في المدن والقرى العربية؛ حيث لا يوجد بناء حكومي أو شعبي يسد هذا النقص، وحيث تستمر الحكومة في سياسة هدم البيوت بحجة البناء غير القانوني، في وقت لم تقم فيه الحكومة، ولسنوات طويلة، بإقرار خرائط هيكلية. وفي المدة الأخيرة «إحتدَّ التمييز القومي في الخدمات الشعبية، مثل خدمات الصحة، والتعليم والشؤون الاجتماعية والتشغيل. وهناك تمييز ضد السلطات المحلية العربية بالنسبة للسلطات اليهودية، التي هي أيضاً في وضع صعب» (**المصدر نفسه**).

٢ - وعن التطورات الدولية والشرق أوسطية في السنوات الأخيرة، تناولت رؤوس الأقلام موضوعين هامين: الأول، عن اوروبا الغربية والنزاع الشرق أوسطي. والثاني، عن العدوان الاسرائيلي على لبنان.

جاء في الأول: «من ناحية أولى، هناك شراكة بين مصالح الأمبريالية العالمية ضد استقلال الشعوب، وضد الاشتراكية والتقدم. إلَّا أنه من الناحية الثانية، توجد هناك مصالح متضاربة بين الدول الامبريالية. ونتيجة لذلك هناك فوارق في الموقف من الانفراج، وبضمن ذلك في طرق حل أزمة الشرق الأوسط. وقد وجد هذان الاتجاهان تعبيرهما في السنوات الأخيرة. فمن ناحية، دعمت دول السوق الاوروبية المشتركة صفقة كامب ديفيد، والمحاولة الأميركية لحل النزاع الاسرائيلي - العربي ضاربة عرض الحائط بالإنفراج،

وبالتعاون السوفياتي – الأميركي. ومن ناحية ثانية، أخذت هذه الدول تخشى على مصالحها بعد أن رفض الشعب الفلسطيني وجميع الدول العربية تقريباً اتفاقيات كامب ديفيد. وقد ازدادت المخاوف عندما أبعدت صفقة كامب ديفيد إمكانيات السلام الشامل، وأدَّت إلى تزايد أخطار انفجار حرب جديدة في الشرق الأوسط، التي قد تؤدي إلى أزمة عالمية خطيرة جداً، وإلى أزمة نفطية.

«كما تتخوَّف دول اوروبا الغربية من زيادة التأثير السوفياتي نتيجة لفشل السياسة الأميركية. ولذلك بدأت دول اوروبا الغربية في البحث عن بديل لكامب ديفيد: بديل أكثر واقعية، يدفع نحو سلام شامل في الشرق الأوسط» (**الاتحاد**، ٦ /١/١٩٨١). وأدان هذا البند موقف دول السوق الأوروبية، المتمثِّل في بيان مؤتمر البندقية الذي «لم يسهم بشيء ملموس في حل النزاع الشرق أوسطي، حيث أعطت دول اوروبا الغربية فرصة لإدارة كارتر لمناورات عديمة الأهمية حول مفاوضات الحكم الذاتي الاداري. ومع ذلك لا يجوز الاستهانة بالفوارق السياسية وبتناقضات المصالح الاقتصادية بين دول غرب اوروبا، والحكم الأميركي في موضوع الشرق الأوسط؛ هذه التناقضات التي من شأنها أن تزداد حدة مع مضي الوقت» (**المصدر نفسه**).

وجاء في التلخيص حول العدوان الاسرائيلي على لبنان، أنه في «إطار المعركة الشاملة التي تشنُّها الامبريالية الأميركية والدوائر الحاكمة في اسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني، وضد الحركة القومية العربية المعادية للامبريالية بمجموعها، يجب الانتباه إلى الأعمال العدوانية الاسرائيلية التي لا تتوقف على لبنان» (**الاتحاد**، ٩/١/١٩٨١). وعدد التلخيص أهداف العدوان الاسرائيلي على لبنان بما يلي:

(أ) إنزال الضربات بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وضرب حركة المقاومة، والقضاء على الكيان القومي للشعب الفلسطيني.

(ب) مساعدة قوى اليمين والفاشية في لبنان، في حربها ضد القوى الوطنية، ومنع الاستقرار في لبنان، تهيئة للجو الملائم لتقسيمه.

(ج) السيطرة على جنوب لبنان بواسطة العميل المرتزق الاسرائيلي حداد، وقد تحوَّل جنوب لبنان عملياً إلى منطقة احتلال اسرائيلي.

(د) الضغط على سوريا عن طريق استفزاز جيشها في لبنان، وأحياناً عن طريق استفزاز سوريا مباشرة.

وأضاف التلخيص، أن الحزب «اعتبر الاعتداءات الاسرائيلية الاجرامية على لبنان أنها عمليات إبادة سكان مدنيين فلسطينيين ولبنانيين. وتُعرف مثل هذه الأعمال في القانون الدولي بجرائم ضد الانسانية وإبادة شعب. إن هذه الجرائم لم ترتكبها عصابة مجرمين مجهولين أياً كانت، وإنما نفَّذتها حكومة رسمية لدولة» (**المصدر نفسه**). وكشف التلخيص عن موافقة الادارة الأميركية على هذه الاعتداءات، كما عبَّر عنها عدد من قادة اسرائيل، وأكَّد أن حزب راكاح «ناضل بكل قوته، وسوف يستمر في نضاله ضد التدخل الاسرائيلي في لبنان وضد العدوان والأعمال الوحشية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني. وهذا هو جزء من النضال الشامل ضد مكائد الامبريالية في منطقتنا، ومن أجل إنهاء النزاع العربي – الاسرائيلي، وإطفاء موقد الحرب في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

٣ – وبالنسبة «للوضع الداخلي في اسرائيل»، جاء في رؤوس الأقلام شرح وافٍ عن «خطر الفاشية في اسرائيل»؛ حيث طبِّقت مقولة فريدريك أنجلز التي تقول «أن شعباً يستعبد شعباً آخر، لا يمكن أن يكون هو نفسه حراً». وقد ثبتت صحة هذه المقولة، في اسرائيل، من خلال اشتداد الهجمات على الحريات الديمقراطية، وتقوية التنظيمات الفاشية، التي أصبح لها ارتباط بالحكومة نفسها، وأشار هذا البند إلى الدورة العشرين للجنة المركزية للحزب، التي عقدت بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٠، ووجهت نداء من أجل الاتحاد

ضد خطر الفاشية وللدفاع عن الحريات الديمقراطية. وأكّدت اللجنة المركزية أن مصدر السوء في «سياسة الاحتلال، والضم والتوسُّع، وقمع الشعب الفلسطيني. وإحدى نتائج هذه السياسة الخطيرة هي هجمات الحكومة، والمنظمات الفاشية التي تنمو تحت رعايتها، على الحريات الديمقراطية» (**الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٧). وكشفت اللجنة المركزية، عن الجذور الطبقية لسياسة الاحتلال، التي تعمِّق خطر الفاشية والحرب، وأكّدت أن الاحتلال هو أيضاً «مصدر أرباح طائلة للرأسمال الكبير المحلي والأجنبي، المعني بالاستمرار بأي ثمن ولو أدّى ذلك إلى القضاء على حريات الشعب الديمقراطية. بالاضافة إلى ذلك فإن كل يوم سيستمر فيه حكم ليكود يزيد خطر الفاشية والحرب، ويعمِّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية» (**المصدر نفسه**).

٤ – وهناك أيضاً بند خاص عن «جبهة السلام» جاء فيه: «يناضل حزبنا لإقامة أوسع جبهة سلام، دون فرق في الآراء الأيديولوجية والانتماء الحزبي. وننطلق في ذلك، من حقيقة أن أوساطاً سياسية أخرى بدأت تزن الأمور بفهم أكثر وواقعية أكبر. إن قوى السلام تزداد اتساعاً. حزبنا الشيوعي هو قوة السلام الأكثر مثابرة في اسرائيل. فقد كنّا الأوائل، ولمدة طويلة الوحيدين، الذين بنضالنا ضد الاحتلال، طرحنا برنامج سلام شامل، وعادل وواقعي، آخذين في الحسبان الظروف الدولية والمنطقية في أيامنا. والآن هناك أوساط أوسع تدرك، أن برنامج أرض – اسرائيل الكاملة الليكودي، وبرنامج الضم الذي يسمَّى 'تنازلات اقليمية' و'البديل الأردني' للمعراخ، كلها برامج تلغي حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني. وهي برامج تمنع السلام» (**الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٢).

وأضاف بند «جبهة السلام» يقول أن القوى المعارضة للسياسة العنصرية في اسرائيل، أصبحت كثيرة، وهي موجودة، ولكن ضعفها ناتج من عدم توحُّدها، وعدم مثابرتها. وأشار إلى أنه لا تزال بين هذه القوى، طموحات ببعض الضم (مثل القدس العربية). كما أن كثيرين منهم لا يزالوا يعارضون إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهم بهذه المواقف لا يساعدون على إقرار السلام. وأكّد أن حزب راكاح سوف يستمر في العمل من أجل «إقامة أوسع جبهة سلام، ومن أجل التعاون في كل القضايا المكنة مع القوى المعتدلة، حتى حين لا تكون مواقفها مثابرة. وفي الوقت نفسه، سوف نستمر في إجراء الحوار مع جميع القوى السياسية بهدف إقناعها بأنه، فقط بالاعتراف المتبادل بالحقوق القومية لشعبي هذه البلاد؛ وفقط، بالاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقّه في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية، وبضمنها الجزء العربي من مدينة القدس، وفي قطاع غزة؛ فقط بهذا يحل السلام الشامل والعادل والثابت» (**المصدر نفسه**).

٥ – وحول «الأزمة الاقتصادية في اسرائيل» يقول البند المتعلِّق بهذا الموضوع، أنه من الممكن «تخطّي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الاشتراكية فقط. ولكنه حتى في نطاق النظام القائم، يمكن معالجة الاقتصاد وترميمه عن طريق اتباع سياسة سلام وتقدُّم إجتماعي» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/٣). ومن أجل ذلك يجب اتباع خطوات أساسية أهمها، تقليص جذري في الميزانية العسكرية، وإلغاء «كل النفقات للمستوطنات في المناطق المحتلة، والغاء كل النفقات للحرب في لبنان وللمرتزق حداد وعصابته» (**المصدر نفسه**)، إضافة إلى اتّباع سلسلة إجراءات في تأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية، ومنع الأسعار الاحتكارية عن طريق المراقبة الحكومية، وفرض ضرائب مرتفعة على الأرباح الرأسمالية، وتخفيف عبء الضرائب على الطبقات الشعبية. كما تضمَّنت رؤوس الأقلام، التي شكَّلت المحور الأساسي لمناقشات المؤتمر خلال جلساته، المواضيع التالية: القمع والنضال في المناطق المحتلة؛ السياسة الخارجية للحكومة؛ خطر السلاح النووي في الشرق الأوسط؛ التطوُّر في موقف ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية؛ واقع وآفاق حركة التحرر الوطني العربية؛ التمييز الطائفي وجذوره الطبيعية؛ النظام الداخلي والواقع التنظيمي في الحزب؛ مساواة المرأة.

وفي نهاية هذه التحضيرات، وعشية افتتاح المؤتمر، عقد كل من مئير فيلنر، السكرتير العام للحزب،

وعوزي بورشطاين، الناطق باسم الحزب، مؤتمراً صحفياً يوم ١٩٨١/٢/٩ في بيت سوكولوف في تل – أبيب. وأعلن بورشطاين، أنه جرت في فروع الحزب الـ ٨٦ أبحاث شاملة حول رؤوس الأقلام شارك فيها جمهور واسع. وتمّ تحويل بروتوكولات هذه الأبحاث إلى اللجنة المركزية، وأن اللجنة وافقت على عشرات التعديلات المقترحة وضمَّنتها في تقريرها للمؤتمر. وأضاف أنه تم عن طريق إجراء انتخابات شخصية وسرية إختيار ٤٩٨ مندوباً للمؤتمر.

فيلنر: برنامجنا يقدِّم البديل

وتحدَّث فيلنر عن الأوضاع التي يعقد المؤتمر في ظلِّها، فتطرَّق إلى القضايا الاقتصادية والسياسية، كما تطرَّق إلى مؤتمر مبام الصهيوني، وإلى قائمة موشي دايان الجديدة، وإلى اخطار إقامة قاعدة أميركية عسكرية في اسرائيل، وإلى ما يسمَّى بالخيار الأردني، وأخطار رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست القادمة. ووجَّه فيلنر، نقداً قاسياً إلى أساليب يورام أريدور الاقتصادية التي تهدف للتغطية على الطابع الكارثي لحكومة الليكود. كما أن المعراخ الذي يطرح سياسته الاقتصادية بواسطة يعقوب ليفنسون، مدير بنك العمال العام السابق، لم يأت بجديد، ولا تختلف سياسته جذرياً عن سياسة الليكود. فالأسباب الأساسية للأزمة هي المصروفات العسكرية التي تبلغ ٧٠٪ من الميزانية، إذا أخذنا بالحسبان الديون التي تسدِّدها الحكومة، وربط حل الأزمة الاقتصادية بالأزمة السياسية. ودعى فيلنر، إلى الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والاعتراف بمنظمة التحرير كممثِّل شرعي للشعب الفلسطيني.

وعارض فيلنر بشدة، أي تفكير بوضع جيش أميركي في اسرائيل «فهذا ليس الطريق للسلام العادل». وعن الخيارات المطروحة لحل أزمة الشرق الأوسط، قال «إن كل حديث عن خيار أردني، وخيار مصري، وخيار اميركي هو أوهام معراخية. هناك خيار واحد. هناك شعب فلسطيني. ولا سلام إلاّ مع هذا الشعب، على أساس الاعتراف المتبادل» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/١٠).

الافتتاح، وأعمال المؤتمر

في حفل الافتتاح الذي جرى بحضور أكثر من ١٢٠٠ شخص، بينهم وفود أكثر من عشرين حزباً شيوعياً من دول اوروبا الشرقية، وأخرى من اليابان واليونان وهولندا وبريطانيا وتشيلي، إضافة إلى مشاركة وفد من سكان الضفة الغربية المحتلة، ألقى توفيق طوبي، نائب السكرتير العام للحزب، كلمة الافتتاح فوجَّه تحيَّاته إلى جماهير الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة ونقل إليها شعور التضامن القوي من الشيوعيين في اسرائيل مع نضالها للتحرر من نير الاحتلال، ورغبتها في السلام العادل على قاعدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأضاف طوبي، أن راكاح متأكد أن «ليل الاحتلال المظلم سوف ينتهي، وأن فجر السلام العادل سيحل في أرضنا» (**دافار**، ١٩٨١/٢/١٢) وهاجم طوبي السياسة العدوانية لحكومة بيغن ضد لبنان، وأكَّد أن هذه السياسة «قد تشعل حريقاً في بلادنا».

وبعد أن قرأ طوبي أسماء ممثلي الوفود الأجنبية التي حضرت في ضيافة المؤتمر، وقف الجمهور وصفَّق طويلاً لها «وحظي الوفد البولوني والتشيلي بتصفيق حار جداً» (**المصدر نفسه**).

وألقى تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر مئير فيلنر، السكرتير العام للحزب، الذي أكَّد أن تحوُّلاً أساسياً في السياسة الاسرائيلية، أصبح حاجة «حيوية وماسة للشعب اليهودي والعرب في اسرائيل». وتطرَّق إلى ما أسماه «الخيار الأردني الخيالي» المقترح من قبل المعراخ، وقال أن هذا الخيار جاء «ليخفي معارضة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني الذي يحتاج إلى دولة خاصة به» (**المصدر نفسه**). وفي نهاية خطابه، طلب فيلنر من المؤتمر الموافقة على مشروع الحزب للسلام الذي جاء فيه أن «على اسرائيل الانسحاب من المناطق التي احتلَّتها في حرب ١٩٦٧. وستكون خطوط الرابع من حزيران (يونيو) هي حدود السلام. ويجب احترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة إلى جانب دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**). كما دعا إلى

توسيع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي تضم راكاح، والفهود السود، ورؤساء السلطات المحلية العربية لكي تضم أيضاً «مجموعات يسارية أُخرى، لأن الهدف الأساسي الماثل أمام هذه الجبهة سيكون الدفاع عن الديمقراطية ضد الفاشية» (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨١).

سير أعمال المؤتمر: إستمرَّت أعمال المؤتمر ثلاثة أيام متتالية جرت فيها مناقشة كافة المواضيع السياسية والتنظيمية المعروضة أمام المؤتمر الذي نقل جلساته الختامية إلى مدينة الناصرة العربية، حيث أعلن من هناك، قراراته وتوصياته. وفي إحدى الجلسات تلا إميل حبيبي، عضو المكتب السياسي، تقرير اللجنة الدائمة للمؤتمر الذي أعلن أن اللجنة الدائمة قدَّمت لمندوبيه ثلاثة عشر مشروع قرار، طالبت باعتمادها من قبل المؤتمر، كما أشار إلى أن اللجنتين الثانويتين التابعتين للجنة الدائمة من مندوبي المؤتمر وضعتا أكثر من خمسين اقتراحاً وملاحظة تتعلَّق بتقرير اللجنة المركزية، ورؤوس الأقلام والتعديلات على دستور الحزب. وبلغ عدد الرفاق الذين قدموا هذه الاقتراحات والملاحظات ٣٥ رفيقاً. وسيعطى كل مندوب قدم اقتراحاً ويصرُّ عليه ويطلب أن يتَّخذ المؤتمر قراراً بخصوصه، حق الكلام من على منبر المؤتمر لشرح اقتراحه قبل التوجُّه لاتخاذ القرارات.

وتحدَّث حبيبي في تقريره عن روح الديمقراطية التي تسود الحزب من خلال نقاش رؤوس الأقلام في فروع الحزب وخلاياه، حيث تمَّ إدخال التعديلاتِ التي اقترحها الأعضاء على تقرير اللجنة المركزية، وأشار كذلك إلى مدى قوة وعمق «الوحدة السياسية والتنظيمية لحزبنا، الوحدة اليهودية-العربية للحزب الشيوعي الاسرائيلي» (**الاتحاد**، ٢٠/٢/١٩٨١). وفي إشارة إلى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية لحزب راكاح قال: «وترى الجماهير العربية في اسرائيل في دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية لتأييد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في الانتخابات القادمة للهستدروت والكنيست، تأييداً فلسطينياً إجماعياً للطريق الذي اختارته، طريق النضال من أجل سلام عادل اسرائيلي – فلسطيني، وتشجيعاً للدور الطبيعي والوطني لهذه الجماهير» (**المصدر نفسه**). وأعلن حبيبي في نهاية تقرير لجنته، أن المؤتمر «موحَّد حول رؤوس الأقلام وتقرير اللجنة المركزية. وللجنة المركزية السابقة، وعلى رأسها السكرتير العام الرفيق مئير فيلنر، كل الحق في أن تفخر بهذا الحزب بالذات عندما يكون هذا التفاخر متبادلاً» (**المصدر نفسه**).

وفي جلسة أُخرى، قدم وولف ايرليخ، رئيس لجنة المراقبة المركزية، تقرير لجنته إلى المؤتمر وأعلن ايرليخ أن تقرير لجنة المراقبة المركزية يقدِّم على أساس دراسة الوضع الراهن في البلاد وفي المنطقة وفي العالم، وعلى استشفاف الفترة القادمة حسب تقرير اللجنة المركزية. وقد وزِّع التقرير على المندوبين باللغتين العبرية والعربية، وقرأ ايرليخ تلخيصاً له. وقسِّم التقرير إلى خمسة فصول تحدَّثت عن:

- تنظيم الحزب بين مؤتمر ومؤتمر.
- القواعد اللينينية في حياة الحزب.
- مكانة لجنة المراقبة المركزية في الحزب.
- عمل لجنة المراقبة المركزية.
- التنظيم الداخلي للجنة المراقبة المركزية.

وبرزت خلال النقاشات آراء متناقضة بين أعضاء المؤتمر حول مسألة العمل الجبهوي، فبينما دعا عوزي بورشطاين، الناطق الرسمي باسم الحزب، إلى «التعاون مع الصهيونيين من أجل إقامة جبهة ضد الفاشية» (**هآرتس**، ١٣/٢/١٩٨١)، انتقد عزمي بشارة، القائد الطلابي في الحزب، الجبهة الديمقراطية للسلام التي تجمع راكاح مع الفهود السود، ودعا إلى اقتصارها على راكاح فقط. إلَّا أن معظم المندوبين، عادوا وأكَّدوا تأييدهم للخط العام للحزب، والسياسة التي ينتهجها.

القرارات وانتخاب هيئات الحزب

وفي يوم ١٤/٢/١٩٨١، اختتم المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) أعماله في

مدينة الناصرة، وقد لخّص أعمال المؤتمر، والنقاشات التي جرت فيه، كل من مئير فيلنر السكرتير العام للحزب واميل حبيبي، رئيس اللجنة الدائمة في المؤتمر وولف ايرليخ رئيس لجنة الدستور ورئيس لجنة المراقبة المركزية السابقة. وصادق المؤتمر بالاجماع على تقرير اللجنة المركزية الذي قدّمه السكرتير العام، وعلى جميع القرارات والتلخيصات وعلى التعديلات الجديدة في دستور الحزب، وعلى رؤوس أقلام المؤتمر بعد التعديلات التي أضيفت عليها إثر مناقشتها في الفروع.

واتّخذ المؤتمر كذلك سلسلة من القرارات السياسية الهامة، ملخصها: ١ – حول قضية السلام في المنطقة. وفيه دعوة إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة ٢ – دعوة إلى جمهور الناخبين، لانتخابات الهستدروت والكنيست القادمتين ٣ – دعوة إلى القوى الديمقراطية وأنصار السلام للعمل على إقامة جبهة ديمقراطية واسعة لصد أخطار الفاشية. ٤ – دعوة إلى جمهور الشغيلة في البلاد كي ينضمُّوا إلى صفوف الحزب. ٥ – التضامن مع جماهير الشعب العربي الفلسطيني القابعة تحت نير الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية المحتلة. ٦ – شجب الاعتداء الفاشي الدموي على الطلاب العرب في معهد التخنيون في حيفا والمطالبة بإطلاق سراح الطالب العربي المعتقل وإدانة المعتدين ومعاقبتهم. ٧ – التضامن مع المناضلين من أجل الحرية وكل الذين يعانون من ممارسات الأنظمة الفاشية في العالم. ٨ – المطالبة بإطلاق سراح غادي الغازي، رافض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، والاعتراف بحقه وحق جميع المواطنين اليهود والمواطنين العرب من أبناء الطائفة الدرزية في رفض الخدمة العسكرية لأسباب مبدئية وضميرية. ٩ – رفض قانون التأمين الصحي الجديد. ١٠ – شجب السياسة الاقتصادية الكارثية المعادية لمصالح العاملين.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر تمّ انتخاب هيئات الحزب المركزية على النحو التالي:

اللجنة المركزية: تمّ انتخاب ٣٥ عضواً كاملاً للجنة المركزية هم: عبدالحميد أبو عطية، يهودا اونغر، يهوشواع ايرغه، كالمان التمان، سليم القاسم، عوزي بورشطاين، سالم جبران، يورام غوجانسكي، تمار غوجانسكي، بنيامين غونين، مئير فيلنر، توفيق زياد، ابراهيم زيلج، موشي زيسر، إميل حبيبي، دافيد حنين، جورج طوبي، توفيق طوبي، سميرة خوري، منشه خليفة، صليبا خميس، أسعد يوسف كتانة، زاهي كركبي، ابراهام لفنبراون، هانس لبرخت، روت لوبتش، فيليتسيا لانغر، ابراهيم مالك مغربي، جمال موسى، نمر مرقس، ابراهيم ميلاميد، محمد نفاع، علي عاشور، غازي شبيطة، اميل توما.

الأعضاء المرشحون في اللجنة المركزية: وهم خمسة أعضاء: سميح القاسم، نسيم براخا، ليون زهافي، غسان حبيب، فضل نعامنه.

أعضاء لجنة المراقبة المركزية: وهم سبعة أعضاء: محمود الحصري، وولف ايرليخ، مريم غليلي، منعم جرجورة، رمزي خوري، جبرئيل قوط ميخائيلي، شالوم شموئيلي.

وفي يوم ١٨/٢/١٩٨١، عقدت اللجنة المركزية دورتها الأولى باشتراك كامل أعضائها، وأعضاء لجنة المراقبة المركزية. وترأس الجلسة اميل حبيبي، وألقى مئير فيلنر كلمة تقدير حول نتائج وأعمال المؤتمر التاسع عشر للحزب، وتناول مهام اللجنة المركزية الجديدة في الفترة الحالية. ثم جرى نقاش لخّصه المحاضر، وأقرّت اللجنة المركزية المحاضرة والتلخيص واتخذت عدداً من القرارات. وجرى في هذه الدورة كذلك انتخاب مؤسسات اللجنة المركزية على الشكل التالي:

المكتب السياسي: الأعضاء (حسب الأبجدية): ١ – سليم القاسم، ٢ – دفيد (عوزي) بورشطاين، ٣ – بنيامين غونين، ٤ – مئير فيلنر، ٥ – اميل حبيبي، ٦ – دافيد (ساشا) حينين، ٧ – توفيق طوبي، ٨ – روت لوبتش، ٩ – أميل توما.

الاعضاء المرشحون (حسب الأبجدية): ١ - يهودا أونفر، ٢ - تمار غوجانسكي، ٣ - توفيق زياد، ٤ - جمال موسى.

السكرتارية (حسب الأبجدية): ١ - يهوشواع ايرغه، ٢ - يورام غوجانسكي، ٣ - مئير فيلنر، ٤ - دافيد (ساشا) حينين، ٥ - جورج طوبي، ٦ - توفيق طوبي، ٧ - صليبا خميس، ٨ - زاهي كركبي.

السكرتير العام ونائبه: وانتخب مئير فيلنر، سكرتيراً عاماً للجنة المركزية، وانتخب توفيق طوبي نائباً للسكرتير العام للجنة المركزية. ودعت اللجنة المركزية جميع أعضاء الحزب والشبيبة الشيوعية وجميع أصدقاء الحزب والعاملين الواعين إلى العمل بنشاط وإخلاص «لإنجاح قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في انتخابات الهستدروت من أجل تقوية أكثر القوى مثابرة وإخلاصاً لمصالح العاملين ولقضايا السلام والديمقراطية والمساواة في الحقوق» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/٢٠). كما عقدت لجنة المراقبة المركزية يوم ١٩٨١/٢/١٨ دورتها الأولى، وانتخبت وولف ايرليخ رئيساً للجنة، ورمزي خوري نائباً للرئيس.

تلخيصات على هامش المؤتمر

□ أرسل إسحاق نافون «رئيس الدولة» اعتذاره عن حضور جلسة افتتاح المؤتمر.

□ قدَّم يهوشواع ايرغه بيان لجنة الاعتمادات التي رأسها في المؤتمر. وتبينً أن عدد المندوبين بلغ ٤٩٨ عضواً، نسبة العمال بينهم ٧١,٩٪، وأن ٢٨,٦٪ منهم لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين. وأن ٢٩٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٣٠ - ٤٠ عاماً، و١٨,٥٪ بين ٤١و٥٠ عاماً، وأن ٣٠,٤٪ منهم يحضرون المؤتمر القطري للحزب لأول مرة.

□ لخَّص مئير فيلنر، النقاش العام في المؤتمر بقوله «لقد أثبت مؤتمرنا هذا وحدة حزبنا السياسية والأيديولوجية. وهذا إنجاز هام جداً وتحقيقه ليس سهلاً بل يحتاج إلى عمل وإقناع، خصوصاً وإننا نعيش في ظل أوضاع معقَّدة. ومعروف أنه لا يوجد حزب في اسرائيل، باستثناء حزبنا، موحد على الأساس التنظيمي والسياسي والأيديولوجي» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/١٧).

وحيًّا فيلنر الوفود الأجنبية التي حضرت المؤتمر، وتطرَّق إلى الاعتداء الفاشي على رئيس لجنة الطلاب العرب في التخنيون. كذلك تطرَّق إلى قضية السلام في المنطقة والنزاع العربي - الاسرائيلي، وأضاف وسط تصفيق حاد: «في مقدورنا إذا تسلَّمنا الحكم أن نحقِّق السلام في المنطقة خلال اسبوع» (**المصدر نفسه**).

□ ألقى توفيق زياد، رئيس بلدية الناصرة، كلمة في المؤتمر تطرَّق فيها إلى قضية السلام وضرورة إقامته مع الشعب العربي الفلسطيني وقيادته الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية. ورد على الارهابيين الذين يتهمون المنظمة بالارهاب وقال «أن شعباً يقع تحت نير الاحتلال، شعباً من اللاجئين، لا يمكن إلَّا أن يكون شعباً من المقاتلين والفدائيين. ولذا فلا بديل عن السلام العادل» (**المصدر نفسه**).

□ تلقَّى المؤتمر عشرات التحيات من جهات عربية ومن الأحزاب الشيوعية والعمالية الصديقة لحزب راكاح؛ ومن ضمنها تحيات الحزب الشيوعي الأردني، والتنظيم الشيوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحزب الشيوعي الأردني، والتنظيم الشيوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الطليعة الجزائري. إضافة إلى تحية بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، وحركة أبناء البلد في أم الفحم، والاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية.

ومن أبرز التحيات التي أثارت جواً حماسياً لدى الحاضرين عند تلاوتها عليهم، **تحية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي**، التي تضمَّنتها رسالة منهم وقَّعها ٢٢ معتقلاً يمثِّلون مختلف المنظمات الفلسطينية وجاء فيها: «نبعث بإسمنا لمؤتمركم التاسع عشر ومن خلاله لجميع أعضاء حزبكم المناضل، تحياتنا الحارة وتمنِّياتنا لأعمال مؤتمركم بالنجاح. إن حرارة تحياتنا لمؤتمركم وحزبكم ناتجة من

تقديرنا العميق للسياسة المبدئية الأممية التي تنتهجونها في التصدِّي لقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، والوقوف إلى جانب قوى التحرر والتقدُّم والاشتراكية» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/١٧). وتحدَّثت الرسالة عن الهجمة التي تشنُّها القوى العميلة ضد حركة التحرر العربية، والاعتداءات الصهيونية على لبنان بهدف إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة معها. وأكَّدت أن هذه الهجمة لن تزيد الشعب الفلسطيني إلا إصراراً على «رفض الاحتلال، وتمسُّكاً بأهدافه الوطنية المتمثِّلة اليوم بإقامة دولته الفلسطينية المستقلَّة وعودته إلى وطنه والتمسُّك بقيادته الوطنية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثِّل الشرعي والوحيد لشعبنا العربي الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). ودعت الرسالة إلى توحيد «جميع القوى التقدُّمية والديمقراطية العربية واليهودية في جبهة واحدة، ورص الصفوف لتستطيعوا صد هجمات السلطات الرجعية العميلة والعصابات الفاشية على الجماهير العربية الفلسطينية وعلى مصالح الكادحين، عرباً ويهوداً.» (**المصدر نفسه**).

وكذلك، أثارت الحماس تحية **لجنة إحياء ذكرى شهداء كفر قاسم**؛ التي جاء في رسالتها إلى المؤتمر «لن ننسى لكم أبداً نضالكم مع أهالي قريتنا كفر قاسم، ووقفة حزبكم معنا كاشفاً الحقائق أمام الرأي العام المحلي والعالمي، وإدانة الجريمة النكراء التي ارتكبتها السلطات بحق ٤٩ شهيداً من الأبرياء من أبناء كفر قاسم المسالمين شباباً وشيباً، نساء وأطفالاً عام ١٩٥٦. لم تكن هذه الجريمة خطأ كما ادَّعت حكومة بن – غوريون آنذاك، بل كانت حلقة أخرى من سلسلة الجرائم التي ارتكبتها الصهيونية وما زالت ترتكبها حتى الآن بحق شعبنا العربي الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وكذلك، أيضاً، تحية **اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية**، قدَّمها محمد زيدان، الناطق بلسان اللجنة ورئيس مجلس كفرمندا المحلي. حيث أشارت إلى أهمية دور الحزب الشيوعي في نضال «الجماهير العربية» والقوى الديمقراطية اليهودية في اسرائيل. واستعرضت التمييز الواضح في الخدمات البلدية، والمدارس التي تفتقد إلى غرف التدريس والمختبرات، ومناهج التدريس المقرَّرة، وأضافت الرسالة: «إننا لا نواجه مشكلة عدم المساواة فقط، وإنما نواجه مشكلة أصعب وأعمق، إنها مشكلة البقاء في وطننا» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/١٧). وعن الصراع الذي يخوضه العرب في اسرائيل قالت الرسالة إنه صراع مركَّب ومعقَّد «ففيه تتداخل ابعاد الصراع الطبقي وابعاد الصراع القومي على حد سواء. ومن هذه النقطة بالذات تبرز أهمية دور الحزب الشيوعي، حيث يمكنه مواجهة ابعاد أشكال الصراع القائم طبقياً وقومياً في إطار تنظيمي» (**المصدر نفسه**). وعن حل النزاع في المنطقة وقضية السلام ودور الجبهة الديمقراطية للسلام قالت الرسالة: «إن الحل الذي تعرضه الجبهة هو الحل الذي ليس له بديل لأنه يضمن المستقبل والأمن والسلام للشعب اليهودي، كما أنه يضمن الحق للشعب العربي الفلسطيني بأقسامه المختلفة، سواء في ذلك القسم الذي هو داخل الخط الأخضر، أو أجزاء الشعب الفلسطيني تلك التي تحت الاحتلال، أو تلك المشتتة في أنحاء العالم» (**المصدر نفسه**).

محمد عبد الرحمن

القوى السياسية في النرويج وحركة التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني

شهد الثامن من آذار (مارس) الماضي، اليوم العالمي للمرأة، مسيرة نسائية ضخمة سارت في شوارع العاصمة النرويجية اوسلو. وعقدت بهذه المناسبة أيضاً، عدة اجتماعات عامة في كل من العاصمة والضواحي ومناطق أخرى من النرويج. وقد شارك وفد للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في هذه الاحتفالات، تلبية لدعوة من رابطة المرأة النرويجية وبالتنسيق مع جبهة التضامن مع الشعب الفلسطيني في النرويج. وكانت هذه المناسبة فرصة للتعرف على الوضع السياسي في النرويج ومواقف مختلف القوى السياسية هناك من القضية الفلسطينية.

القوى والأحزاب السياسة النرويجية

أولاً - الأحزاب العمالية

حزب العمل: هو أقدم الأحزاب العمالية النرويجية، وهو أيضاً الحزب الحاكم حالياً هناك، كما أنه الحزب الوحيد، غير الشيوعي، الذي كان عضواً في الكومنتيرن، للفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٣. وقد تبوأ هذا الحزب سدة الحكم منذ سنة ١٩٣٦ حتى اليوم، باستثناء فترتين قصيرتين هما فترة الاحتلال النازي للنرويج (١٩٤٠ - ١٩٤٥). حين اضطرت الحكومة النرويجية إلى الرحيل للمنفى في بريطانيا، بعد شهر واحد من الاحتلال. وقد قام النازيون، آنذاك، بحل البرلمان المنتخب ديمقراطياً، مستعيضين عنه وعن الحكومة الشرعية بحزب نرويجي نازي، هو الحزب الذي عرف باسم التجمع الوطني (National Sammlung). وأما الفترة الثانية التي حرم فيها حزب العمل من تسلم السلطة في النرويج، فكانت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات (١٩٦٨ - ١٩٧٠؛ ١٩٧٢ - ١٩٧٤)، عندما تم تحالف بين الأحزاب البرجوازية أسقط سلطة حزب العمل. وباستثناء ذلك ظل حزب العمل فترة طويلة الحزب الوحيد على رأس السلطة. إلا أن تحولاً طرأ على مسار الحياة السياسية في النرويج خلال العشرين سنة الأخيرة، تجدر الاشارة إليه. وهو أن الحزب الحاكم لم يعد بامكانه، خلال الفترة المذكورة، الحصول على أغلبية كافية تمكنه وحده من تقرير مصير الحكم، إذ لم يحصل إلاّ على نسبة تقرب من الأغلبية، دفعته في أحيان عديدة إلى التحالف مع حزب المحافظين والحزب الليبرالي لتشكيل الحكومة.

الحزب الشيوعي النرويجي *(NKP)*: نسبة أصوات هذا الحزب الانتخابية لا تتجاوز ١ بالمئة، وقد تأسس هذا الحزب في سنة ١٩٢٣، كانشقاق عن حزب العمل، نتيجة للصراع داخل الحزب حول العضوية في الكومنتيرن. وأسفر هذا الصراع عن انفصال مؤيدي البقاء في عضوية الكومنتيرن وقيامهم بتأسيس الحزب الشيوعي النرويجي.

الحزب الاشتراكي اليساري *(Socialist Left Party)*: يحصل هذا الحزب على نسبة ٥ بالمئة من الأصوات الانتخابية، وقد تأسس هو الآخر كانشقاق يساري عن حزب العمل الحاكم في سنة ١٩٦١. وكان الصراع قد دار آنذاك حول السياسة الخارجية وعضوية النرويج في حلف الناتو. ولم تتمكن المعارضة في الحزب من تحقيق أي انجاز يؤدي إلى تحول في سياسته، بل أن رد فعله كان متشدداً، حيث قام بطرد

المعارضين الذين قاموا، فيما بعد، بتشكيل الحزب الاشتراكي اليساري. وفي نهاية العام الأول من عمره، نجح الحزب الوليد في الحصول على مقعدين في البرلمان، وكان ذلك مؤشراً على دعم شعبي للانشقاق اليساري عن حزب العمل.

حزب العمال الشيوعي النرويجي *(Workers Communist Party of Norway)*: أما أصوات هذا الحزب الانتخابية فلا تتجاوز ١ بالمئة وقد تأسس أثر انشقاق حصل في الحزب الاشتراكي اليساري، عندما قامت شبيبة الحزب وعدد من أعضائه بالانفصال وتأسيس الحزب الجديد الذي عرف باتباعه السياسة العامة والدولية لجمهورية الصين الشعبية.

ثانياً - أحزاب اليمين

حزب المحافظين *(Conservative Party)*: يحصل هذا الحزب على نسبة ٢٠ بالمئة من الأصوات الانتخابية. وفي سياق تصاعد المد الرجعي المحافظ في بعض الأقطار الاوروبية، كبريطانيا مثلاً، حصل هذا الحزب على ٣٠ بالمئة من الأصوات الانتخابية في آخر انتخابات جرت في النرويج. وهناك توقعات تشير إلى احتمال فوز هذا الحزب بالانتخابات القادمة في نهاية العام الحالي، مما سيعني فوزه بتشكيل الحكومة الجديدة، وبالتالي كسر هيمنة حزب العمال على السلطة لفترة قد تطول.

أما الحزب المسيحي *(Christian Party)* فله من الأصوات الانتخابية نسبة ١٠ بالمئة **ولحزب الوسط** *(Center Party)* نسبة مماثلة، ومثلها أيضاً **للحزب الليبرالي** *(Liberal Party)*. وبهذا يكون مجموع ما تحوز عليه الأحزاب اليمينية والمحافظة من مجمل الأصوات الانتخابية أكثر من النصف. غير أن هذه النسب ليست ثابتة، وتتغير بفعل تغير الظروف والتطورات السياسية.

الحركة النسائية

أهم التنظيمات النسائية النرويجية هي **فيدرالية المرأة النرويجية** *(Norwegian Woman Federation)* وهي تنشط في المجالين الاجتماعي والسياسي، وتشكل النساء المنتظمات في الحزب الشيوعي النرويجي الثقل الأساسي في هذه الفيدرالية، بالاضافة إلى العديد من المستقلات. وهناك تنظيم نسائي آخر **جبهة المرأة** *(Woman Front)*، وتواجدها الأساسي بين الطالبات من النساء. ويهيمن عليها تنظيم حزب العمال الشيوعي النرويجي. وتوجد تنظيمات نسائية أخرى ذات آفاق ومنطلقات برجوازية من حيث التنظيم والهدف، وهي على الأغلب تفتقر للاطر التنظيمية المحددة، مثل تجمع **الخبز والورد**، وتنظيم **الرابطة النرويجية لقضية المرأة**، بالاضافة إلى تجمع يضم ربات البيوت. ولا توجد لهذه التنظيمات أية نشاطات سياسية، وتقتصر نشاطاتها على العمل الاجتماعي والنشاطات الاحتفالية.

مواقف القوى السياسية المختلفة من القضية الفلسطينية

يمكن تقسيم القوى السياسية في النرويج من حيث موقفها من القضية الفلسطينية، إلى مجموعتين: القوى اليسارية الداعمة عموماً للنضال الفلسطيني، والقوى اليمينية التي تدعم اسرائيل وتروج للدعاية الصهيونية. وقد تمايزت مواقف مختلف القوى السياسية في اطار كل من المجموعتين، من حيث مدى عدائها أو دعمها لنضال الشعب الفلسطيني.

ففيما يتعلق بمواقف القوى اليسارية، فإن الحزب الشيوعي النرويجي، مثلاً، قد اتخذ منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ سياسة شرق أوسطية تدين دولة اسرائيل وتطالبها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب. وفي السنوات الأخيرة من السبعينات تصاعد دعم الحزب للنضال الفلسطيني إلى حد كبير. أما الحزب الاشتراكي اليساري فإنه، هو الآخر، قد بدأ ينتقد السياسة العدوانية لاسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، إلا أنه لم يكن آنذاك يمتلك سياسة قاطعة ضد اسرائيل والصهيونية، لكن تحولاً جذرياً طرأ

على موقف هذا الحزب منذ سنة ١٩٧٧، حيث بادرت جبهة فلسطين النرويجية للتضامن إلى فتح الحوار مع هذا الحزب حول القضية الفلسطينية. وقد تبين من خلال المداولات بين الطرفين اختلاف في مواقف كل من قيادة هذا الحزب التي أبدت تحفظاً ازاء القضية الفلسطينية، وقاعدة الحزب التي مارست ضغطاً على القيادة آنذاك لصالح دعم منظمة التحرير الفلسطينية. وقد توجت هذه الجهود بقرارات ايجابية لصالح النضال الفلسطيني خرج بها مؤتمر الحزب المنعقد سنة ١٩٧٧، والذي أدرج القضية الفلسطينية في جدول أعماله باعتبارها اولى القضايا الدولية التي سيناقشها المؤتمر في جلساته. وقد خرج المؤتمر بقرارات، تبنى الحزب، استناداً إليها، سياسة الدعم الكامل للنضال الفلسطيني من أجل اقامة دولة ديمقراطية علمانية على كل الأرض الفلسطينية. أما بالنسبة لحزب العمال الشيوعي النرويجي، فإن هذا الحزب كان عملياً المبادر الأول، في أوائل السبعينات إلى تشكيل لجنة فلسطين التضامنية. غير أن هذا الحزب غلّب في سياسته نهجاً متزمتاً ازاء العديد من القضايا الدولية. تمشياً مع السياسة الصينية التي تبناها الحزب، مما انعكس سلباً على لجان التضامن مع عدد من حركات التحرر الوطني: إذ اسفر ذلك كله عن انشقاق في هذه اللجان ومن بينها لجنة فلسطين، نظراً لأن غالبية الأعضاء رفضت الانصياع لهذه السياسة التي ترى في العداء للسوفيات أساساً لكل نشاطاتها.

أما المجموعة الثانية، وهي القوى اليمينية، فتضم كلاً من حزب المحافظين والحزب الليبرالي والحزب المسيحي وحزب الوسط ومنهم **حزب العمل الحاكم**. وقد تفاوتت مواقف هذه الأحزاب من حيث مدى دعمها لاسرائيل والحركة الصهيونية. وتمايزت، من جانب آخر، وجهات النظر في الحياة الداخلية لبعض هذه الأحزاب ازاء القضية الفلسطينية، فحزب المحافظين مثلاً، الذي يتعاطف كلية مع اسرائيل، طرأ على موقفه شيء من التطور: إذ يرى بعض الأعضاء فيه، حالياً، ومن بينهم أعضاء في البرلمان، ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن عدد هؤلاء ومدى تأثيرهم في عموم سياسة الحزب ضئيل، كما أنه لا يوجد دافع مبدئي أو أيديولوجي وراء تغير مواقف اولئك الأفراد من الحزب، سوى أن المصالح التجارية لفئة من البرجوازية النرويجية، تطلبت شيئاً من الليونة في الموقف من العرب: وبالتالي، أدركت هذه الفئة أن القضية الفلسطينية هي احدى القنوات لتحسين العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية.

وفيما يتعلق بموقف حزب الوسط، فإن هذا الحزب قد طوّر موقفه، عموماً، من دعم قاطع لاسرائيل والصهيونية إلى موقف يرى في منظمة التحرير ممثلاً لأوسع قطاعات الشعب الفلسطيني، ولهذا ينبغي اشراكها في أية مفاوضات محتملة. ويرى هذا الحزب أيضاً أن على اسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧، وانه ينبغي حصول الفلسطينيين على دولة لهم في الضفة والقطاع. لكنه بنفس الوقت يؤكد على ضرورة وجود حدود دفاعية وآمنة لاسرائيل: غير أن هذا الحزب لم يبذل أي جهد يذكر لدفع القضايا المستجدة إلى الامام في اوساط الرأي العام النرويجي.

أما مواقف الحزب الليبرالي من القضية الفلسطينية فتتشابه مع الموقف الرسمي لحزب الوسط. لكن موقف الحزب الليبرالي أكثر وضوحاً، ولديه قرار مؤتمر ينص على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وانشاء دولة فلسطينية. والفارق الهام بين الحزبين، الليبرالي والوسط، هو أن الحزب الليبرالي طرح موقفه هذا رسمياً من خلال مؤتمره: بينما اقتصر موقف حزب الوسط على بعض الأفراد، ودوائر ضيقة من الكادر الحزبي.

من جانب آخر، تعتبر مواقف كل من الحزبين، عملياً، أكثر تقدماً من موقف حزب العمل الحاكم، فهو لا يتحدث في برامجه إلا عن حدود آمنة لاسرائيل، مما يعطي لقيادة هذا الحزب هامشاً أوسع للمناورة في صالح اسرائيل، متسلحة بواقع أن برامج الحزب لا تتضمن شيئاً عن القضية الفلسطينية. إلّا ان الحزب، في مؤتمره الأخير (أوائل نيسان – ابريل ١٩٨١)، وبضغط من تنظيم شبيبته، اتخذ، وللمرة الأولى، قرارات سياسية بشأن القضية الفلسطينية، فُسّرت على انها تطور ايجابي في موقف الحزب من منظمة التحرير الفلسطينية وقضية فلسطين عموماً، إذ تضمنت القرارات إشارة إلى أهمية إجراء اتصالات

مع منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبار المنظمة أكثر الجهات تمثيلاً للفلسطينيين. كما أكدت على دعم الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. والصيغة اعلاه، بمجملها، لا تتحدث عن اعتراف صريح بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها تشير ضمناً إلى ضرورة إجراء اتصالات مع المنظمة. وتجدر الاشارة هنا إلى أن الصحيفة الناطقة رسمياً باسم الحزب *(Arbeiderbladet)* أوردت خبر القرارات المتعلقة بالقضية تحت عنوان: «اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية». ويشير مجمل ما تقدم إلى صحة التفسيرات القائلة بأن القرارات بشأن فلسطين جاءت صيغتها حصيلة «تسوية» بين موقف مؤيدي دعم منظمة التحرير (حوالي مئة وعشرون عضواً من مجمل اعضاء المؤتمر البالغ عددهم اربعمئة عضو) وبين المعارضين من باقي أعضاء المؤتمر والذين في غالبيتهم يتعاطفون مع اسرائيل. وعلى العموم فان القرارات، حتى بهذه الصيغة، تعتبر تطوراً في موقف حزب العمل الحاكم من القضية الفلسطينية. وهو المعروف تاريخياً بدعمه لاسرائيل وتعاطفه معها. وهذا الحزب، وان أشار في مؤتمره الأخير إلى ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فهو لم يغفل، انسجاماً مع سياسته العامة، التأكيد على ضرورة وجود حدود آمنة لاسرائيل.

حركة التضامن مع النضال الفلسطيني

بدايات النشاط التضامني: شهدت أوائل السبعينات بدايات النشاط التضامني مع كفاح الشعب الفلسطيني، من خلال مبادرة قام بها حزب العمال الشيوعي النرويجي (ذو الاتجاه الماوي) إلى تشكيل لجنة فلسطين النرويجية للتضامن *(Palestine Committie)*: غير أن انقساماً حصل داخل هذه اللجنة نتيجة تعنت بعض المتشددين من قادتها، الذين اتبعوا السياسة الرسمية للصين الشعبية حرفياً، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية. وقد أدى ذلك إلى اختلاف في وجهات النظر في اوساط اللجنة بشأن الموقف من القضايا الدولية. وكان الموقف من الصراع الصيني – السوفياتي من أبرز هذه القضايا. إذ يرى «الماويون» منهم أن «المد السوفياتي» وما أسموه بـ«الامبريالية الاشتراكية» انما هما خطر على كل الشعوب بما فيها الشعبين النرويجي والفلسطيني. لذا اتخذوا من لجنة فلسطين منبراً لترويج مواقفهم هذه في أوساط النرويجيين. أما الطرف الآخر من اللجنة فيرى أن العدو الأساسي للشعب الفلسطيني هو الامبريالية الأميركية والصهيونية والرجعيات العربية. وإن أي خلاف مع السوفيات في أي من القضايا انما هو خلاف في اطار وحدة المعسكر التقدمي في العالم. وقد وصل الطرفان إلى طريق مسدود، عندما قام الماويون في سنة ١٩٧٥، بنشر مواقفهم وتحليلاتهم السياسية للوضع الدولي، باسم لجنة فلسطين. عندئذ قامت المعارضة بالرد في بيان عبرت فيه عن رفضها للسياسات المتشددة للماويين واعتزامها الانفصال عنهم، نظراً لخطورة سياستهم على حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني ومع الشعوب الاخرى التي تخوض كفاحاً تحررياً ضد الامبريالية وأعوانها في العالم كله. ومنذ آذار (مارس) ١٩٧٦، عرف تنظيم المعارضة المنشق عن لجنة فلسطين باسم **جبهة فلسطين** *(Palestine Front of Norway)*. تبنت هذه الجبهة موقفاً سياسياً ينادي بضرورة توسيع جبهة التحالف مع النضال الفلسطيني، بحيث تضم قوى سياسية وافراداً وشخصيات نرويجية، قد تختلف في وجهات النظر المتعلقة بالشؤون النرويجية لكنها تلتقي على الأقل فيما يتعلق بدعم الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني. وقد أفسح هذا التوجه لقوى سياسية عديدة في النرويج، فرصة المشاركة في جبهة التضامن.

التنظيم الموحد من أجل فلسطين *(The Joint Organisation for Palestine)*: تم في أيار (مايو) ١٩٨٠، تشكيل التنظيم الموحد من أجل فلسطين بمبادرة من جبهة فلسطين النرويجية: إذا قامت الجبهة بدعوة العديد من الأحزاب وتنظيمات العمال والشبيبة والمرأة، للمشاركة رسمياً في حركة التضامن مع النضال الفلسطيني. وقد تجاوبت في البداية مع هذه البادرة تنظيمات بلغ تعدادها اثني عشر تنظيماً، وهي:

١ – جبهة فلسطين (الجهة المبادرة).
٢ – الحزب الشيوعي النرويجي *(NKP)*.

٣ – الشبيبة الاشتراكية الديمقراطية (AUF) وهو تنظيم الشبيبة للحزب الحاكم.
٤ – تنظيم الشبيبة الشيوعية النرويجية (NKU).
٥ – الشباب الليبرالي النرويجي (تنظيم الشبيبة للحزب الليبرالي في النرويج).
٦ – شبيبة حزب الوسط.
٧ – الحزب الاشتراكي اليساري (SV).
٨ – الشبيبة الاشتراكية (SU).
٩ – فيدرالية المرأة النرويجية.
١٠ – اتحاد الطلبة النرويجيين (NSU).
١١ – مؤسسة غسان كنفاني الثقافية (فرع النرويج).
١٢ – تنظيم المسيحيين من أجل فلسطين (*Christians for Palestine*) وهو تنظيم محدود الانتشار، غير أن له نفوذاً في الكنيسة النرويجية.

وفي فترة قريبة لاحقة تجاوبت مع الدعوة آنفة الذكر كل من القوى التالية:
١ – تنظيم الطلائع.
٢ – حركة الشبيبة المسيحية.
٣ – الاتحاد الوطني لعمال الخزف.
٤ – الاتحاد الوطني للعمال الاشتراكيين.

وبذلك أصبح عدد القوى المنضمة إلى اطار التنظيم الموحد من أجل فلسطين، ستة عشر تنظيماً سياسياً ونقابياً. وأما المهمة المركزية لهذا التنظيم الموحد، فهي دفع السياسة الرسمية النرويجية إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وكذلك التوضيح للرأي العام النرويجي بأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط بتجاهل قضية الشعب الفلسطيني التي هي محور الصراع. لذا فإن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هو الطريق الحقيقي للسلام.

دعم مادي ومعنوي وسياسي: تجدر الاشارة هنا إلى أن التنظيم الموحد من أجل فلسطين يقوم بنشاطات متعددة الجوانب لدعم الكفاح الفلسطيني: فبالاضافة للدعاية والاعلام من أجل التعريف بالقضية الفلسطينية أمام الرأي العام النرويجي، فإنه يرسل أطباء وممرضين لعيادات الهلال الأحمر الفلسطيني، ويقوم بجمع الأموال والأدوية. ومن جانب آخر، فإنه يسهم بانجاح بعض المشاريع الثقافية والاجتماعية في منطقة الجليل في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨. والجبهة الموحدة من أجل فلسطين ترى، بتنظيماتها المختلفة أن الدولة الديمقراطية العلمانية التي تطرحها الثورة الفلسطينية كهدف نهائي، هي الحل الواقعي والنهائي للصراع في الشرق الأوسط.

الموقف الرسمي للنرويج من القضية الفلسطينية: وقائع ومؤشرات

حتى تشرين الثاني (نوفمبر) القادم، موعد انتخابات البرلمان النرويجي، لا يتوقع أن يطرأ أي تغيير يذكر على السياسة الرسمية للنرويج حيال القضية الفلسطينية. وتبدأ ملامح الحياة السياسية المستقبلية للنرويج، بالاتضاح، على الصعيدين المحلي والدولي، بعد هذه الانتخابات التي يتوقع أن تحمل مفاجآت في نتائجها، حسبما أوضح أحد النرويجيين المتتبعين للوضع السياسي هناك: إذ توجد بعض المؤشرات على احتمال فوز حزب المحافظين اليميني بأعلى الأصوات على حساب حزب العمل الحاكم منذ أكثر من أربعين عاماً. وفي حال سقوط هذا الاحتمال وبقاء العماليين في الحكم، فإن أي تغير محتمل في السياسة الخارجية للنرويج، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سيكون من خلال تغيرات في موقف هذا الحزب. ويشير تاريخ هذا الحزب إلى تعاطف قيادته مع الصهيونية واسرائيل، ولهذا الحزب منذ أكثر من ثلاثين عاماً علاقات حميمة مع حزب المباي الاسرائيلي. لذا وقع هذا الحزب باستمرار تحت تأثير هذه العلاقة. غير أن الحركة السياسية المتضامنة مع كفاح الشعب الفلسطيني تمارس ضغطاً لتغيير مواقف هذا الحزب من خلال ثلاث قنوات:

– عبر النقابات العمالية، التي تقف على رأس قيادتها عناصر من حزب العمل، ولديها حتى الآن علاقات مع الهستدروت. إلا أن قاعدة الحركة النقابية العمالية بدأت منذ فترة تقوم بنشاط تضامني مع النضال الفلسطيني.

– عبر حركة الشبيبة، حيث تتعاطف القواعد الشبابية لهذا الحزب مع القضية الفلسطينية

– عبر الجناح اليساري في الحزب، والمتمثل ببعض الأفراد والشخصيات التي تبنت دعم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والاقرار بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

إن انضواء العديد من القوى السياسة والتنظيمات النقابية في النرويج تحت لواء جبهة تضامن موحدة، يسهم بدفع الرأي العام النرويجي إلى تأييد النضال الفلسطيني، فضلاً عن تصاعد التأييد في أوساط العمال والشبيبة التي بادرت منذ فترة مبكرة إلى تأييد الكفاح الفلسطيني. كما تجدر الاشارة إلى أن تبايناً واضحاً في وجهات النظر، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أخذ يظهر في أوساط البرلمانيين من جهة، ووزارة الخارجية النرويجية من جهة أخرى، حيث ترى أوساط في وزارة الخارجية أن منظمة التحرير الفلسطينية موجودة واقعياً ولا يمكن تجاهل تمثيلها للشعب الفلسطيني، وإنه ينبغي على السياسة النرويجية أن تتعامل مع الوقائع المستجدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وأكثر هذه الوقائع سطوعاً هي منظمة التحرير وتمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني. أما أوساط البرلمان النرويجي، حيث يوجد لوبي عرف باسم «اللوبي الصهيوني»، فإنها عموماً تدفع باتجاه تجاهل الوقائع المستجدة والاستمرار بدعم اسرائيل. غير أن عدداً ضئيلاً من البرلمانيين أخذ يتفهم حقائق الصراع ايجابياً لصالح منظمة التحرير.

يشير مجمل ما تقدم إلى تصاعد حركة التضامن مع النضال الفلسطيني، وبالمقابل، انحسار التعاطف مع اسرائيل في أوساط الرأي العام النرويجي. أما في أوساط الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية فإن تحولاً تدريجياً ملموساً، توضحه الوقائع آنفة الذكر، قد يأخذ تعبيره بوضوح، مما يرجح تصاعد تأثير القوى المتضامنة مع النضال الفلسطيني، بحيث يصبح لتأثيرها في المستقبل القريب فاعلية ملموسة حتى على الأوساط النرويجية الرسمية. وتبقى هذه الاحتمالات تكهنات واجتهادات إلى أن تتضح الصورة بجلاء الوضع السياسي في النرويج بعد الانتخابات القادمة.

سلوى العمد

شهريات

المقاومة الفلسطينية-عسكرياً

تصعيد في الجنوب واعتراض اسرائيلي على دخول الجيش اللبناني

واصل التحالف الانعزالي - الاسرائيلي تصعيده للموقف العسكري في الجنوب، فاستمر يقصف المدن والقرى والمخيمات الآمنة بمختلف الأسلحة البرية والجوية والبحرية، ويشن هجمات قوات الكوماندوس.كما أنه كثّف غاراته الجوية ضد مواقع القوات المشتركة. وقد اتصف هذا التصعيد بالضراوة والوحشية. وهو يحدث في وقت قررت فيه الحكومة اللبنانية توسيع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب في وجه معارضة شديدة وتهديد باستخدام القوة من جانب قوات سعد حداد والحكومة الاسرائيلية، وتأييد ومباركة القوى الوطنية والثورة الفلسطينية وسوريا لهذا الاجراء مع المطالبة بضرورة تعزيز هذا الانتشار ليكون فاعلاً وكافيا. ومن جهة أخرى استمر رجال المقاومة، في الداخل، بتصعيد نشاطهم وعملياتهم الناجحة ضد الاحتلال الاسرائيلي في كافة الأراضي الفلسطينية.

١ - التحركات الانعزالية - الاسرائيلية في الجنوب

مساء ١٩٨١/٢/٢٨، سقطت قذيفتان من عيار ١٣٠ ملم في أحد بساتين صيدا في الساعة السادسة إلا ربعاً وأسفرتا عن حدوث أضرار مادية. وكانت إذاعة «صوت الأمل» قد أذاعت، في نشراتها، في التاريخ نفسه، بياناً يذكّر بطلب سعد حداد من الدولة دفع مبلغ ٢٠ مليون ليرة لجنوده. ومن جهة أخرى سقطت بعض القذائف في منطقة سوق الخان في القطاع الشرقي بالقرب من حاجز نرويجي. وذلك في حين استمر تحليق الطائرات الاسرائيلية فوق المناطق الجنوبية. كما واصلت القوات الاسرائيلية فتح نيرانها من مواقعها في تلال شبعا باتجاه منطقة البركة والبساتين لمدة نصف ساعة (**السفير**، ١٩٨١/٣/١). وفي ١٩٨١/٣/١، تعرضت صيدا، لليوم الثاني على التوالي، لقصف مدفعي مصدره مواقع المليشيات في الشريط الحدودي، فسقطت، في الساعة التاسعة والثلث صباحاً، قذيفتان: الاولى أصابت حديقة البلدية وسط المدينة، فأحدثت أضراراً جسيمة في بناء البلدية المؤلف من طبقات يشغلها مخفر الدرك ومركز الاطفاء ومكاتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومكاتب التعاونية الاستهلاكية والبلدية، ولم يصب أحد في البناء. والقذيفة الثانية سقطت على حائط قرب الاستراحة السياحية فأحدثت أضراراً في بناية ديوان وفي محل تجاري آخر وفي معمل للصابون (**النهار**، ١٩٨١/٣/٢).

ومن جهة اخرى، قُصفت مدينة النبطية بالمدفعية ليل السبت - الأحد ٢/٢٨ و١/٣/١٩٨١، فسقطت القذائف في الأحياء السكنية، وتركز القصف على حي السرايا؛ حيث وقعت بعض الاصابات بين المواطنين، كما سقطت قذائف في محلة كرم البياض على طريق المخيم. وردت القوات المشتركة على القصف، فسقطت قذائف في القليعة وبرج الملوك. كما علم أن منطقة برغز وضواحي قليا ومحاور سوق الخان تعرضت هي أيضاً، في الليلة ذاتها، لقصف مركز عنيف مصدره الشريط الحدودي (**المصدر نفسه**).

وفي يوم ٢/٣/١٩٨١، صعَّدت اسرائيل ومليشياتها في الشريط الحدودي، الموقف العسكري في الجنوب وشنت طائراتها، في الساعة الرابعة بعد الظهر، غارات جوية على مناطق «أبو الأسود» والزرارية وشبريحا؛ وهي قرى تقع في الخط الساحلي بين الصرفند وصور. وسبق هذه الغارات قصف مدفعي لمدينة صيدا أسفر عن وقوع سبعة جرحى، مالبث أن امتد ليشمل الرشيدية وبرج الشمالي في منطقة صور، ثم استؤنف القصف على صيدا في الثامنة مساء، حيث تسبب في وقوع حرائق في منطقة التعمير. وفي الساعة التاسعة والنصف مساء، امتد القصف الى حبوش ومخيم النبطية وكفر رمان، مترافقا مع تحركات اسرائيلية مكثفة براً وجواً وبحراً. وسجلت المعلومات الأولية وقوع ١٢ شهيداً في دائرة القصف الجوي النهاري، معظمهم من المزارعين والمواطنين الذين كانوا يغادرون الحقول عائدين إلى منازلهم، كما وقعت أكثر من ٤٠ اصابة شملت عدداً من النساء والأطفال. وأفادت بيانات القوات المشتركة أن مراكزها ردت، فوراً، على مصادر النيران. وقالت المعلومات أن قصفا استهدف مستوطنة كريات شمونة في أعقاب الغارات الاسرائيلية مباشرة، حيث أفاد مراسلو الصحف أن ٨ طائرات، آتية من ناحية البحر قامت بثلاث غارات بصورة مفاجئة.

وقد أطلقت هذه الطائرات بالونات حرارية لاتقاء الصواريخ الأرضية التي كانت تطلق بغزارة عليها، واستهدفت الغارات الجوية أربع قواعد لجبهة التحرير العربية وجيش التحرير الفلسطيني (**السفير**، ٣/٣/١٩٨١). وفي بيروت، صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي: «قام طيران العدو الصهيوني، في الساعة الثالثة و٤٠ دقيقة من بعد ظهر أمس، بقصف منطقة 'أبو الأسود' مستهدفاً الأحياء السكنية والمدنية واستمر القصف حتى الساعة الرابعة، ونتج عن الغارة استشهاد امرأتين و٤ أطفال وجرح بعض المدنيين. وعند الساعة السابعة و٣٥ دقيقة، قام العدو الصهيوني بقصف مدفعي على مناطق الرشيدية وبرج الشمالي ورأس العين. وفي الساعة الثامنة والربع وسع العدو الانعزالي من قصفه ليشمل منطقة صيدا. وتشاهد بارجة اسرائيلية مقابل القاسمية وهناك طيران مروحي يحلق بشكل كثيف فوق المنطقة، كما تقوم بارجة مقابل صيدا باطلاق قنابل الانارة فوق المنطقة. وعند الساعة الثامنة والربع، حلقت الطائرات المروحية فوق العيشية والنبطية وتقوم باطلاق قنابل الانارة، وتقوم المقاومات الأرضية للقوات المشتركة بالتعامل مع الطيران المعادي» (**المصدر نفسه**).

وفي اسرائيل، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن مستعمرة كريات شمونه تعرضت، ليلة ٢و٣/٣/١٩٨١، لهجوم بصواريخ الكاتيوشا، وذلك ردا على الغارة الجوية الاسرائيلية التي استهدفت مواقع للفلسطينيين في الجنوب اللبناني. وأفاد المراسل العسكري للاذاعة أن طائرات سلاح الجو الاسرائيلي شنت، قرابة الساعة الرابعة بعد ظهر ٢/٣/١٩٨١، هجوماً جوياً ضد هدفين للفدائيين يقعان على بعد عشرة كيلومترات شمال شرق مدينة صور. والهدفان عبارة عن مبنى ومخيم دائم وهذه هي العملية الثالثة لطائرات سلاح الجو منذ شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٨١، ٢و٣/٣/١٩٨١). وبهذا الصدد، صرَّح نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري «أن هجوم سلاح الجو تم في إطار السياسة الهادفة إلى ضرب الفدائيين بكل وسيلة ممكنة ... ان أي طائرة ستحاول منع طائراتنا من مراقبة مناطق الفدائيين في لبنان سنسقطها». ثم قال: «إن حكومة اسرائيل ستعالج موضوع الفدائيين بأشد القوة،

وإن ما يسعدنا هو اننا نجحنا في تغيير الوضع في جنوب لبنان، وجعلنا الفدائيين مشغولين دائماً بالتفكير في حماية أنفسهم، بدل التفكير في تخطيط العمليات لضرب اليهود» (**المصدر نفسه**).

وفي أعقاب الغارة، قصفت كريات شمونة برشقات من صواريخ الكاتيوشا وأمضى سكان المستعمرة ليلتهم في الملاجىء. وأفاد مراسل الاذاعة الاسرائيلية أن دفعة الكاتيوشا الأولى التي اطلقت على كريات شمونه سقطت في تمام الساعة ١٨,٢٠. وبعد حوالي عشر دقائق، أطلقت الدفعة الثانية، وقد جرح ستة مواطنين من جراء ذلك القصف، كما اصيب حوالي ٢٠ منزلاً بشظايا القذائف بفعل قوة الانفجارات، وقطعت أسلاك الهاتف والكهرباء، وتضررت أيضاً سبع سيارات من شظايا الصواريخ، مما جعل مستوطنات الجليل الأعلى تعيش حالة تأهب عالية، لكن الحياة بدأت صباح ١٩٨١/٣/٣ تعود إلى مجراها الطبيعي. وكانت آخر مرة تعرضت فيها المنطقة لرمايات صواريخ الكاتيوشا في ١٩٨١/١/٢٩ (**المصدر نفسه**). ومن جهة اخرى، قال ناطق باسم الأمم المتحدة أنه أطلق سبعة عشر صاروخ كاتيوشا من منطقة صور سقط أربعة منها شمالي قاعدة الأمم المتحدة في الناقورة، والبياض في داخل الأراضي الاسرائيلية. واطلقت أيضا بعض صواريخ الكاتيوشا باتجاه الجليل الغربي بعد الساعة التاسعة صباحاً ولم تقع اصابات أو أضرار، وقد ردت قوات الجيش الاسرائيلي على النار بالمثل (**المصدر نفسه**). وفي ١٩٨١/٣/٣ عاش الجنوب يوما آخر من التصعيد، اذ استمر التراشق المدفعي والصاروخي بين القوات الاسرائيلية والمليشيات الحدودية من جهة والقوات المشتركة من جهة اخرى. فقد تعرضت مدينة صيدا لقصف مدفعي جديد، ففي الساعة الحادية عشرة الا ربعا سقطت قذيفتان: الاولى على مبنى مدرسة صيدا الانجيلية للبنات، اخترقت السقف ودمرت أحد الصفوف ولم يصب أحد بأذى؛ والثانية سقطت في محيط ثكنه محمد زغيب المجاورة للمدرسة الانجيلية فأحدثت اضراراً مادية (**النهار**، ١٩٨١/٣/٤).

أما النبطية، فقد تعرضت في العاشرة صباحاً، لقصف مدفعي فراحت القذائف الصاروخية والمدفعية تتساقط عشوائيا على أحيائها، وعلى قرى أرنون ويحمر وميفدون وخراج كفرتبنيت والريحان والجرمق والوادي الأخضر. وقد ردت القوات المشتركة بعنف على مصادر القصف داخل الشريط الحدودي واستمر التراشق المدفعي طوال قبل الظهر، في حين كانت طائرات اسرائيلية تحلق فوق مواقع القوات المشتركة (**المصدر نفسه**).

وفي صور التي لم يتوقف عليها القصف منذ ليل الاثنين - الثلاثاء ٢و١٩٨١/٣/٣، واصلت مدفعية التحالف الانعزالي - الصهيوني قصفها للمدينة، مستهدفة مخيمي الرشيدية والبرج الشمالي ومناطق الشواكير والمعلية وطيبة عرب التي أصيبت منازلها وبساتينها بأضرار، وردت القوات المشتركة على القصف بالمثل، في حين كانت طائرات اسرائيلية تحلق فوق المنطقة وتشن غارات وهمية عليها. وكانت طائرات هليكوبتر اسرائيلية اطلقت قنابل مضيئة فوق مخيم الرشيدية، حيث ظلت أعمدة الدخان تتصاعد (**المصدر نفسه**).

كما شهدت حاصبيا قصفاً مدفعياً مصدره الشريط الحدودي لمدة ربع ساعة من مرابض في مرجعيون والقليعة، واستهدف القصف مدرسة الهداية الدينية ومنازل اخرى، ألحقت بها أضرار جسيمة، كذلك تصدع مبنى الداودية الذي يملكه الوقف الدرزي (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، أذاع الناطق باسم قوة الأمم المتحدة في لبنان بلاغين عن الوضع العسكري في الجنوب. وقد جاء في البلاغ الأول: «أغارت في الساعة ١٥,٤٠ من يوم ١٩٨١/٣/٣ ست طائرات نفاثة اسرائيلية على المنطقة الواقعة شمال جسر القاسمية على نهر الليطاني، وأطلق في الساعة ١٨,٢٠ ١٤ صاروخاً يعتقد أنها من نوع 'كاتيوشا' من المنطقة المحيطة بقلعة شقيف فسقط بعضها داخل الأراضي الاسرائيلية. وقامت الطائرات الاسرائيلية في الساعة ١٨,٣٠ بغارة جوية ثانية دامت ٢٠ دقيقة على المنطقة نفسها، واحصي في الغارة الثانية اسقاط ٢٣ قنبلة متنوعة. وفي الساعة ١٩,٠٠، بدأ تبادل اطلاق النار في قطاع مرجعيون - النبطية وتوقف في الساعة ٢٠,٠٠، في حين كثفت القوات الاسرائيلية

والمليشيات الحدودية نيرانها حول قلعة الشقيف وزوطر الشرقية، فردت القوات الفلسطينية مركزة نيرانها على محيط مرجعيون. وفي القطاع الغربي، بدأ اطلاق النار في الساعة ١٩،٠٠ ودام حتى الساعة ٢٠،٠٠. وبعد هدوء استمر ثلاث ساعات، استؤنف اطلاق النار في الساعة ٠،٠٧ فركزت المليشيات نيرانها على مخيم الرشيدية وعلى المنطقة الواقعة جنوبي صور والبرج الشمالي. فأطلقت القوات المشتركة نحو ٦٤ صاروخاً من جيب صور باتجاه الاراضي المحتلة، فسقطت أربع منها على بعد ثلاثة كيلومترات شمال شرق الناقورة وسقط البعض الآخر في المنطقة المحيطة بعلما الشعب».

ومساء ١٩٨١/٣/٢، ما بين الساعة ١٨،٣٠ والسابعة من صباح ١٩٨١/٣/٣، أطلقت القوات الاسرائيلية والمليشيات الحدودية نحو ٤٠٠ قذيفة مدفعية هاون ودبابات، في حين أطلقت القوات الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية، في الفترة ذاتها، نحو ٢٠٠ قذيفة مدفعية هاون. واستؤنفت الاشتباكات في الساعة ٨،٣٠ من صباح اليوم نفسه، فأطلقت القوات الاسرائيلية وقوات سعد حداد نحو ١٠٠ قذيفة مدفعية دبابات وهاون باتجاه منطقة حاصبيا وبرغز ويحمر وقلعة الشقيف وزوطر الغربية وجنوب الجرمق.

وفي الساعة ٨،٥٥، أطلقت ست صواريخ كاتيوشا من منطقة صور باتجاه شمال غرب اسرائيل. وفي الساعة ٩،٠٢ بدأت قوات الشريط الحدودي اطلاق نيران الهاون من البياضة فوقعت نحو عشر قذائف في منطقة القليلة في منطقة عمليات القوات الفيدجية وفي منطقة الرشيدية (**المصدر نفسه**). وفي تل - أبيب، قال ناطق عسكري اسرائيلي «أن قذائف صاروخية من نوع كاتيوشا أطلقت في السادسة من صباح ١٩٨١/٣/٣ على منطقة الجليل الغربي ولم تقع اصابات». وأوضح الناطق أن القذائف الصاروخية التي يستعملها الفلسطينيون أطلقت من الجنوب اللبناني وأن القوات الاسرائيلية ردت على النار بالمثل. وفي ١٩٨١/٣/٣، زار قائد القطاع الشمالي الاسرائيلي الجنرال أفيدغور بن - غال مستعمرة كريات شمونة وقال: «ان القصف الصاروخي الذي حدث ليل الاثنين ١٩٨١/٣/٢ أوقع ١٣ جريحاً بينهم ٤ أسعفوا في المستشفيات، أما الآخرون فاسعفوا محلياً. وأضاف: «ان القصف الفدائي لا يشكل بالضرورة عملية منظمة، إذ أن كل فدائي في حوزته قاذفة صاروخية يمكنه أن يطلق صاروخاً بمبادرة منه». وقال المراسلون الاسرائيليون على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية أن قصف القرى الحدودية ألحق أضراراً بالشبكة الكهربائية وأحدث حرائق في الحقول (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، قالت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجه رسالة تحية وتقدير إلى القوات المشتركة الفلسطينية - اللبنانية على تلاحمها العظيم وتصديها البطولي لاعتداآت العدو المتكررة (**المصدر نفسه**). وفي تل - أبيب، قال رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: «ان الفدائيين في لبنان تلقوا، في الآونة الأخيرة، ٦٠ دبابة سوفياتية من هنغاريا جرى نقلها عبر الأراضي السورية ووضعوها في مواقع آمنة شمالي نهر الليطاني» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٨٢، ١٩٨١/٣/٤،٣). وفي كريات شمونة، قال الجنرال افيدغور بن - غال قائد المنطقة الشمالية، لدى زيارته المجلس البلدي في المستعمرة: «إن الجيش الاسرائيلي سيواصل العمل ضد الفدائيين بجميع السبل الممكنة»، ووعد بتقديم المساعدة لحل المشكلات التي تواجهها المستوطنة. ثم قال، رداً على سؤال وجهه إليه أحد الصحافيين: «هذه ليست حرب استنزاف، والسكان في حالة توتر من جراء القصف. أما استعمال كلمة استنزاف فهي مبالغ فيها، واقترح على سكان كريات شمونة أن يعتادوا، كما في الماضي، على العيش في الظروف القائمة، حيث لا أملك أية معجزات لمنع القصف عنها» (**المصدر نفسه**).

وفي اسرائيل، أفاد الناطق باسم الجيش الاسرائيلي «أنه اكتشفت، صباح يوم ١٩٨١/٣/٧، طائرة بدون محرك في الجليل الغربي وبداخلها فدائي وصل من جنوب لبنان للقيام بعمليات تخريبية في اسرائيل». وأضاف:

«أنه القي القبض على الفدائي وأخضع للتحقيق» (المصدر نفسه، العدد ٢٢٨٥، ٦,٧/٣/١٩٨١). وبتاريخ ٧/٣/١٩٨١، أعلنت جبهة التحرير الفلسطينية أن فدائيين حطا في اسرائيل في أول عملية فدائية من نوعها مستخدمين طائرتين شراعيتين كل واحدة مزودة بمحرك صغير من صنع ياباني قوته ٤٠ حصانا. وأعلنت الجبهة المذكورة مسؤوليتها عن العملية (النهار، ٨/٣/١٩٨١). وصرح ناطق عسكري اسرائيلي «أن الفدائيين اعتقلا على رغم نجاح أحدهما في دخول اسرائيل. وقد حلق الفدائي الأول الذي كان مسلحا برشاش وقنابل يدوية فوق الجليل الغربي قبل أن يهبط قرب قرية شفا عمرو العربية على بعد ٣٥ كيلو متراً جنوب الحدود اللبنانية، ثم انطلق، عبر الحقول، إلى قرية تمرة العربية وهناك قبضت عليه القوات الاسرائيلية اثر محاولة احتجاز رهائن». وأوضح الناطق «أن الفدائي استطاع احتجاز حارس اسرائيلي اعترضه قرب مستوطنة اهيهود اليهودية وانتزع منه معطفه ومصباحه، لكن الحارس فر واخطر رجال الأمن. أما الفدائي الآخر، فقد اضطر إلى الهبوط في جنوب لبنان قرب رأس الناقورة في المنطقة التي تسيطر عليها قوات سعد حداد بعدما لم يستطع الوصول بطائرته إلى الأراضي الاسرائيلية فاعتقل وسلم الى السلطات الاسرائيلية». وتذكّر عملية الطائرتين هذه بمحاولة اخرى غير ناجحة جرت، في ٢٠/٧/١٩٨٠، للعبور إلى اسرائيل من لبنان بواسطة منطاد. لكن المنطاد احترق لسبب غير معروف وحط في جنوب لبنان. وقد كشفت جبهة التحرير الفلسطينية أنها صاحبة عملية المنطاد أيضاً وأن أحد فدائييها قد قتل فيها (المصدر نفسه). وفي اسرائيل، عرضت السلطات الاسرائيلية احدى الطائرتين الشراعيتين في قاعدة قرب حيفا وتبين للصحافيين أنها مصنوعة من الالمنيوم وان طولها لا يتجاوز الأربعة أمتار (المصدر نفسه). وفي بيروت أصدرت جبهة التحرير الفلسطينية سلسلة بيانات عن العملية التي أطلقت عليها اسم «الشهيد كمال جنبلاط» نورد منها البيان الأول الذي ذكرت فيه أن الوحدة التي نفذت العملية هي وحدة الشهيد الملازم الطيار غسان الكاخي. وجاء، في البيان الأول الذي تحدث عن بدء العملية فقط «ان وحدة الشهيد الملازم طيار غسان الكاخي أدت مهماتها على الشكل التالي: ١ - استطاعت عبور حدود الوطن المحتل وتجاوز كل العوائق والحواجز التي أقامها العدو لمنع مقاتلينا من الوصول إلى أهدافهم على رغم وسائط الانذار المبكر المختلفة وتصديه اليومي لأبناء شعبنا وثورتنا لمنعها من اداء مهماتها النضالية. ٢ - استطاعت وحدة الشهيد بلوغ أهدافها والوصول إلى مثلث كريات بياليك - كريات حاييم - كريات بنيامين في عمق الأراضي المحتلة قرب مصفاة نفط حيفا. ٣ - تابعت الوحدة تنفيذ مهامها، إذ هبطت على الأرض في منطقة شرق المجمع الصناعي. وقد أعلن العدو أسر أحد طيارينا في منطقة شفاعمرو» (المصدر نفسه).

وفي بيروت، وزعت جبهة التحرير الفلسطينية هذه المعلومات الفنية عن الطائرتين اللتين استخدمتا في عملية الشهيد كمال جنبلاط: ان الطائرتين بسيطتان من النوع المستخدم في الرياضة. احداهما وزنها ٨٠ كيلوغراماً وقوة محركها ٩ أحصنة وسرعتها ٦٠ كيلومتراً في الساعة، أما حمولتها فهي ٧٥ كيلوغراماً بدون الطيار. في حين يبلغ وزن الثانية ٩٠ كيلوغراماً وقوة المحرك ١٥ حصاناً وسرعتها ٩٠ كيلومتراً في الساعة وحمولتها ١٠٠ كيلوغراماً بدون الطيار. تم تزويد كل طائرة منهما بقنبلتين وزن كل منهما ٢٠ كيلوغراما من مواد شديدة الانفجار، كما تم تسليح الطيار ببندقية أوتوماتيكية قاذفة للرمانات وبـ ٢١٠ طلقات وقنابل يدوية ورمانات للبندقية اضافة إلى عبوات ناسفة عدد ٦ (المصدر نفسه). أما الطياران اللذان قادا الطائرتين، فهما المناضل جمعة خلف اليوسف من مواليد تل عمار ١٩٥٣ وانتمى إلى جبهة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٨. والمناضل عبدالحليم محمد الحافظ من مواليد حلب، انتمى الى الجبهة سنة ١٩٧٩ وأنهى عدة دورات عسكرية (السفير، ٨/٣/١٩٨١).

وفي اسرائيل، صرح رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان، أن لدى الجيش الاسرائيلي الوسائل الملائمة لاكتشاف الطائرات الشراعية التي استخدمها الفدائيون للتسلل إلى

الأراضي الاسرائيلية (ر.إ.إ، العدد ٢٢٨٨ ١٠ و١٩٨١/٣/١١). وفي حديث وجهه الجنرال ايتان لطلبة المدارس في حيفا وصف رئيس الأركان الفدائيين بأنهما «كانا يستهدفان معامل تكرير النفط في حيفا». وأضاف: «لقد قام بالعملية رجلان بمفردهما أرادا تخطي السدود التي تغلق الحدود الاسرائيلية – اللبنانية، لكن نتائجها لم تكن خطيرة، وبالمناسبة فقد تمكن شخص واحد من الهبوط سالماً، بينما لم يصل صديقه حتى إلى الحدود». وقال ايتان: «إن الجيش الاسرائيلي كان يعلم بعزم الفدائيين التسلل إلى اسرائيل بطريق الجو، وكنا على علم تام بأن الفلسطينيين جمعوا معدات لهذا الغرض». ثم قال: «إن مثل هذه المحاولات يمكن أن تتكرر في المستقبل، إذ لا يمكن إحكام اغلاق الحدود، وكلما تحسنت وسائل الحماية لدينا كلما اجتهد الفلسطينيون في ابتكار وسائل جديدة للتغلب عليها، بيد أنه يتعين عدم أخذ هذا النوع من العمليات مأخذ الجد، فالهدف الرئيسي للفدائيين هو أن تتصدر أنباؤهم الصحف». ومضى يقول: «إن طائرة دلتا لا يمكن أن تحمل أكثر من شخص واحد على أن يكون محركها محدوداً ومعه كمية ضئيلة من الأسلحة» (**السفير**، ١٩٨١/٣/٩). وأفردت الصحف الاسرائيلية الصادرة يوم ١٩٨١/٣/٨، مساحات كبيرة للتحدث عن العملية (**المصدر نفسه**). وفي القدس، قال نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري عن العملية أن الفدائيين «كانا يعتزمان القاء شحنات متفجرة على منطقة حيفا والعودة إلى لبنان». وأضاف في تصريح للتلفزيون الاسرائيلي، أنهما «تلقيا تدريبهما في سوريا وسيكون ردنا هجومياً» (**المصدر نفسه**). وفي نيويورك، أبلغت اسرائيل مجلس الأمن الدولي أن محاولات الفدائيين الفلسطينيين الدخول جوا اليها من لبنان بطائرات شراعية تشكل منعطفاً جديداً يحمل في طياته مضاعفات خطيرة ثم قالت: «ان حكومة اسرائيل تنظر إلى هذا التطور بخطورة قصوى» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٠).

وفي ليل ٩ – ١٩٨١/٣/١٠، سقطت قذيفة في بلدة كفرفيلا قضاء النبطية وأصابت منزلاً. وحلقت الطائرات الاسرائيلية، في الساعة ١٢,٤٥ من يوم ١٩٨١/٣/١٠ في سماء مدينة صيدا، وأطلقت صفارات الانذار في المنطقة. ومن جهة أخرى، تسللت دورية اسرائيلية، ليل ١١ – ١٩٨١/٣/١٢، إلى ضواحي كفر حمام، قدر عددها بـ ١٥ عنصراً، قدمت من جهة كفرشوبا ثم تابعت طريقها باتجاه منطقة الماري بعد اكتشاف أمرها من قبل عناصر موقع نرويجي في المنطقة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٣).

وعلى صعيد آخر، استمر التوتر، أمس، بين القطاعين الشرقي والغربي في الشريط الحدودي والقطاع الأوسط في أعقاب اتهام سعد حداد كتيبة الجيش اللبناني في الجنوب بأنها تضم عناصر موالية لسوريا. وصعدت التوتر عملية تسلل حدثت، ليل الجمعة – السبت ١٩٨١/٣/١٤ إلى دبل، التي تبعد ٢٤ كيلومتراً عن مرجعيون. وتمكنت دورية من الميليشيات ومكامن متقدمة من صدها بعد ساعة كاملة من تمشيط أودية ومسالك جبلية متصلة بقريتي الطيري وحداثا في المنطقة التي تسيطر عليها الكتيبة الايرلندية. وقال مسؤول عسكري في الميليشيات، أن المتسللين أطلقوا أربع قذائف «أر.بي.جي» باتجاه دبل فلم تؤد إلى وقوع أي خسائر في الأرواح. وأن المتسللين انسحبوا نحو حداثا، وأن رداً قريباً على هذه العملية سيتقرر أذا تبين أن المخربين مصممون على مواصلة سلبياتهم وتسترهم بالجيش اللبناني (**النهار**، ١٩٨١/٣/١٥). وفي بيروت، أعلن ناطق باسم القوات المشتركة «أن احدى المجموعات المشتركة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة العمل الشيوعي هاجمت، ليل ١٩٨١/٣/١٤، تجمعاً لآليات قوات التحالف الانعزالي – الصهيوني في بلدة دبل، كانت تتمركز قرب الكنيسة واستخدمت مجموعاتنا صواريخ ٣,٥ وحققت اصابات عدة بين أفراد التجمع. وعلى الأثر، أطلقت القوات المعادية والمتمركزة في أطراف البلدة نيران رشاشاتها المتوسطة والثقيلة في كل الاتجاهات، كما اطلقت قذائف مدفعية في محاولة يائسة لعرقلة انسحاب عناصر الدورية، غير أن مقاتلينا تمكنوا من العودة سالمين بعدما أوقعوا عدداً لم يحدد من الاصابات» (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٥، تعرضت قلعة أرنون، في الساعة ١٧,٠٠ الى قصف مدفعي

متقطع مصدره ميليشيات الشريط الحدودي في القليعة ومرجعيون. وقد استمر القصف ساعة، دون أن يسجل وقوع أية خسائر في صفوف القوات المشتركة التي ردت بقصف مدفعي معاكس استهدف تجمعاً للآليات في القليعة. وقد توقف القصف المتبادل في الساعة ١٨,٠٠ (**السفير**، ١٩٨١/٣/١٦). وعلى صعيد آخر، حلقت طائرات حربية اسرائيلية فوق مناطق صور وصيدا والزهراني، في حوالي الساعة ١٣,٣٠، وقد أطلقت عليها نيران المدفعية المضادة مما اضطرها للتحليق على علو مرتفع (**المصدر نفسه**). وكانت منطقتا العيشية والريحان قد تعرضتا لقصف مدفعي عنيف، مصدره منطقة دبين وحرج بركات واستمر القصف نصف ساعة وأدى إلى حدوث اضرار مادية. وفي هذا الوقت، قامت الطائرات الاسرائيلية بنشاط استطلاعي فوق المناطق الجنوبية. فحلقت، في الثانية عشرة ظهراً، فوق منطقة النبطية مدة ٢٠ دقيقة وتصدت لها المقاومات الأرضية. كما حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق البص وصور والقطاع الغربي، وخرقت جدار الصوت وقامت بطلعات استكشافية عدة وجوبهت بالنيران الأرضية المضادة، وحلقت أيضاً فوق صيدا، في الساعة ١١,٠٠ في طلعات استكشافية (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٧).

ومن جهة أخرى، واصلت القوات الاسرائيلية عمليات التسلل إلى منطقة كفرحمام. فتقدمت، مساء ١٩٨١/٣/١٦، عناصر اسرائيلية من جهة كفرشوبا إلى الناحية الشرقية الجنوبية من كفرحمام وتوقفت، عند محيط البلدة، ثم اتجهت نحو الماري والمجيدية. وأفادت معلومات وردت من الشريط الحدودي أن القوات الاسرائيلية أدخلت آليات عدة إلى منطقة مرجعيون كما ركزت مرابض مدفعية جديدة في منطقة الدردارة (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٦، أيضاً، تسللت قوة اسرائيلية وقوة من مليشيات سعد حداد إلى بلدة تولين ونسفت منزلاً لأحد المواطنين، وذلك للمرة الثانية خلال شهر ونصف الشهر؛ في حين حلقت، في اليوم نفسه، الطائرات الحربية الاسرائيلية بكثافة فوق الجنوب وبيروت والشمال (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٨) وكانت طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية قد حلقت فوق منطقة السدانة القريبة من شبعا، في الساعة ٤,٠٠، وكانت تقوم بنقل المؤن والعتاد إلى المراكز الاسرائيلية الواقعة في مرتفعات شبعا وكفرشوبا. كما حلقت فوق المناطق الجنوبية والشوف والشمال فوق طرابلس وفوق مخيمي نهر البارد والبداوي.

وقامت القوات الاسرائيلية بمناورات عسكرية واسعة في سهل الحولة استمرت، من مساء ١٩٨١/٣/١٧ وحتى صباح ١٩٨١/٣/١٩ (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٩). وقد أفادت التقارير الواردة من المنطقة أن طائرات نفاثة ودبابات اشتركت في المناورات وشوهدت، صباح ١٩٨١/٣/١٩، عشر طائرات اسرائيلية تحلق، بشكل دائري، فوق مناطق الجولان والعرقوب، واستمر تحليقها من الساعة ٧,٣٠ وحتى الساعة ١٠,٠٠. وقد استخدمت القذائف الصاروخية والرشاشات في سهل الخيام. وسمعت أصوات انفجاراتها منذ الساعة ٦,٠٠. وتوقعت مصادر أمنية في القطاع الشرقي، أن تكون هذه المناورات مقدمة لاعتداآت جديدة على المناطق الحدودية (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٠).

وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٢، استأنفت المدفعية الأسرائيلية ومدفعية المليشيات قصف المناطق الجنوبية خلال الليل. وتركز القصف على مدينة النبطية وقريتي حبوش وأرنون ومناطق العيشية والريحان والجرمق ولوسي وجوار مجرى الليطاني في القطاع الشرقي، وقد ردت القوات المشتركة بقصف مصادر النيران. ففي الساعة ٨,٣٠، بدأ قصف منطقة النبطية فسقطت القذائف على حي السراي وبلغ عددها سبع قذائف من عيار ١٥٥ ملم. واستمر سقوط القذائف بشكل متقطع لمدة نصف ساعة. ثم امتد القصف إلى منطقة حبوش فسقطت قذائف عدة في خراج البلدة وتعرضت مواقع القوات المشتركة في أرنون لقصف متقطع استمر حتى العاشرة مساء، حيث توقف نهائياً.

وقد ردت القوات المشتركة على مصادر النيران وركزت قصفها على تلة لوبيا ومواقع المليشيات في القليعة ومرجعيون ودير ميماس. وأذاعت «صوت الأمل» بلاغاً عسكرياً جاء فيه: «بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٢، وحوالي الساعة ١٩,٠٠ قصفت

عناصر المقاومة مناطق مرجعيون والقليعة ودير ميماس والطيبة وردت مدفعيتنا على القصف بالمثل واستمر تبادل اطلاق النار حتى الساعة ٢٢،٣٠ وأدى إلى أضرار مادية». كما شهد ليل ١٩٨١/٣/٢٢ تراشقاً بالمدفعية، في القطاع الشرقي، استعملت خلاله القوات الاسرائيلية راجمات الصواريخ، فتركز القصف على مناطق الريحان والعيشية والجرمق ومجرى الليطاني واستمر حتى منتصف الليل.

وفي ١٩٨١/٣/٢٣، خرقت الطائرات الاسرائيلية جدار الصوت مرات عدة فوق صور وصيدا والنبطية والزهراني (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٤). وليلة الاثنين ١٩٨١/٣/٢٣، أقدمت المليشيات الحدودية على ارتكاب جريمة جديدة في الطيري بحق عائلة المواطن محمد حسن فقيه الذي جرح وزوجته مع خمسة آخرين من أولاده، في حين استشهد ثلاثة آخرون منهم. وتم تنفيذ الجريمة في بلدة الطيري الواقعة في منطقة عمليات القوات الدولية، وذلك بزرع عبوة ناسفة في منزلهم. ونفق تحت الأنقاض حصان وبقرة ودابة و٣ رؤوس ماعز و٤ أغنام. وقد تم نقل صاحب المنزل وزوجته، بعد اسعافهما، إلى المستشفى الحكومي في عين الحلوة وحالتهما خطرة. أما الجرحى الآخرون فحالتهم ليست خطرة، وقد أدخلوا المستشفى الحكومي في تبنين. وفي الطيري قالت مصادر اعلامية أن قوة من المليشيات الحدودية تسللت إلى البلدة ونسفت المنزل. وقد أكد هذه المعلومات ناطق باسم الأمم المتحدة (**النهار**، ١٩٨١/٣/٢٥). وفي بيروت، أعلن ناطق باسم القوة الدولية في الجنوب «أن القيادة الدولية شكلت لجنة عسكرية تضم ضباطاً فرنسيين من المراقبين الدوليين العاملين في الجنوب للتحقيق في حادثة الطيري لأنها حصلت في منطقة واقعة ضمن صلاحية القوات الدولية وتتولى الكتيبة الايرلندية حفظ الأمن فيها» (**المصدر نفسه**)، في حين بثت الاذاعة الاسرائيلية تصريحاً لناطق عسكري اسرائيلي نفى فيه أن تكون للقوات الاسرائيلية أي علاقة بالحادث خلافا لما يتردد في بيروت، وأكد أن قوات الرائد سعد حداد هي التي نسفت المنزل في الطيري. ومن جهة أخرى، نفى ناطق باسم المليشيات علاقته بالحادث وقال: «إن بلدة الطيري تقع في منطقة هي تحت سيطرتنا ولا يمكن أن ننسف منزلاً لسكان يدعموننا» (**المصدر نفسه**). وعلى صعيد آخر، تجدد القصف المدفعي الاسرائيلي من داخل منطقة الشريط الحدودي، على مدينة النبطية والقرى المحيطة بها. وسقطت القذائف على خراج النبطية وقرية حبوش وكفر رمان، ثم امتد القصف إلى خراج بلدة دير الزهراني، وانتقل بعد ذلك، إلى قرية عرب صاليم فسقطت القذائف داخل البلدة وفي محيطها (**المصدر نفسه**). وبثت إذاعة «صوت الأمل» تصريحاً جاء فيه: «إن مواقع الفلسطينيين واليساريين فتحت نيرانها على قواتنا في مرجعيون والقليعة، ورددنا على النار بالمثل ولم تقع خسائر في صفوفنا» (**المصدر نفسه**).

وبعد أقل من ٢٤ ساعة على مجزرة الطيري، أقدمت المليشيات على نسف ٣ منازل في مجدل زون قضاء صور. ففي الساعة ٢١،٠٠، من ليل ١٩٨١/٣/٢٥، تسللت قوة كوماندوس قدرت بعشرين عنصراً، إلى بلدة مجدل زون الواقعة تحت سيطرة القوات الهولندية ونسفت ٣ منازل تخص ابراهيم حسن الزين، وأحمد ابراهيم الزين، وكمال ابراهيم الزين. وتصدع، نتيجة للحادث، عدد كبير من المنازل، كما نفق عدد من رؤوس البقر. وإثر انسحاب القوة المهاجمة، قامت طائرات هليكوبتر اسرائيلية باطلاق قنابل مضيئة فوق الطريق المؤدية إلى طير حرفا (**السفير**، ١٩٨١/٣/٢٦). ومن جهة اخرى، استمرت الأوضاع متدهورة، لليوم الثالث على التوالي، وبخاصة في جبهة مرجعيون – الليطاني. ففي الساعة ١٨،٣٠، من مساء ١٩٨١/٣/٢٤، فتحت مدفعية المليشيات تساندها المدفعية الاسرائيلية نيرانهما على مواقع القوات المشتركة شمالي الليطاني. وردت القوات المشتركة على مصادر النيران بقصف عنيف مركز على مواقع المليشيات في مرجعيون والقليعة، واستمر التراشق حتى الساعة ٢٣،٣٠ من منتصف الليل (**المصدر نفسه**). وفي صباح ١٩٨١/٣/٢٥، بثت إذاعة «صوت الأمل» بياناً جاء فيه أن مرجعيون تعرضت لقصف مدفعي من مواقع القوات المشتركة في القطاع الشرقي، أدى إلى أضرار مادية وانقطاع التيار الكهربائي عن قرى الشريط.

وذكرت الاذاعة أن القوات المشتركة قامت، ليل ٢٤ – ١٩٨١/٣/٢٥، بـزرع عـدد من الألغـام المضادة للآليات على طريق الماري – السلامية – مرجعيون وقـد اكتشفت هذه الألغـام قبل انفجـارها. ووجـه سعد حـداد تهديـداً للقوات النرويجية، في القطاع الشرقي، واتهمها بالتواطؤ مع القوات المشتركة (**المصدر نفسه**).

وفي يـوم ١٩٨١/٣/٢٥، أيضـاً، حلقـت الطائرات الاسرائيلية فوق مناطق صور والنبطية والزهراني وصيدا وقامت بطلعـات استطلاعيـة خرقت، أثناءها، جدار الصوت، وجوبهت بنيران أرضية مضادة (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩، استـأنفت المليشيات الحـدودية قصفهـا لمنطقـة النبطيـة وجـوارهـا مستهدفة الطرقات الرئيسية التي تربطها بالقرى المجاورة. واقتصرت الأضرار على الماديات. بدأ القصف في الساعة ١٠,٠٠ من مرابض المدفعية في مرجعيون والقليعـة، «استهدف أيضاً طريق كفر رمان – عرب صاليم ومنطقتي المدينة والحارة الشرقية من كفررمان. وفي الساعة ١٤,٣٠ تجدد القصف ليطال مثلث حبوش – كفر رمان – النبطية فسقطت قذائف عدة جعلت حركة السير حذرة من وإلى النبطية. ونقلت وكالة «رويتر» عن مصادر فلسطينية، في مدينة صيداء، أن شخصين أصيبا بجروح، وتضـررت خمسة منـازل نتيجة قصف المليشيات لمدينـة النبطية وأرنـون وأربع قـرى مجاورة. وكـانت مدفعيـة المليشيـات قـد استهدفت، ليل وفجر، ١٩٨١/٣/١٩/١٨ مناطق العيشية والريحـان واستمر القصف حـوالي ٣ ساعات. وردت القوات المشتركة بقصف مواقـع المدفعية الاسرائيلية والحـدودية داخـل الشريط الحـدودي. ومن جهـة اخـرى، نشط الطيـران الاسرائيلي، نهار ١٩٨١/٣/٢٩. وحلق في طلعات استطـلاعية في عـدة تشكيلات: حيث حلقت ٥ طائرات اسرائيلية فـوق منطقة صـور في ثلاث طلعات كانت الطلعـة الأولى في الساعـة ٨,٣٠ والطلعة الثانية في الساعـة ١١,٠٠ والثالثـة في الساعة ١٢,٠٠. كما حلقت الطائرات، صباحاً، فوق مخيمي البارد والبداوي ومدينة طرابلس في الشمال. وفي الساعة ١١,٠٠ عاودت فحلقت فوق منطقـة العرقـوب والبقاع الغـربي وحـاصبيـا، (**المصـدر نفسـه**، ١٩٨١/٣/٣٠). وبتـاريـخ ١٩٨١/٣/٣٠، شهد الجنوب تصعيداً عسكرياً لليوم الثالث على التوالي، فقد أفاد أحد مراسلي الصحف المحلية أن التراشق المدفعي استمر حتى ساعة متقدمة من مسـاء ١٩٨١/٣/٣٠. وبثت اذاعـة «صوت الأمـل» بيـانـا ذكـرت فيـه «أن مرجعيون والقليعة وبرج الملـوك وكفركـلا كانت عرضة للقذائف» وذكرت «أن مدفعيتنا ردت على النيـران بالمثـل» (**النهـار**، ١٩٨١/٣/٣١). وفي صور، تعرضت المدينة لقصف مـدفعي مصدره مواقع المليشيـات واستهدف منـاطق الشواكـير وشاطىء صور والرشيدية وجل البحر. وفي الليل، عاودت القوات الحدودية فقصفت مدينة صـور ومخيمي البص والبرج الشمالي وأفادت التقارير عن سقوط قتيل وثلاثة جرحى والحاق خسـائر كبيرة في احياء المدينة (**المصدر نفسه**).

٢ – انتشـار الجيش اللبنـاني في الجنـوب وتحركات قوات الطوارىء الدولية

تـوفرت معلـومات في القطـاع الشـرقي عن المحاولات والاتصالات الجارية لتوسيع انتشـار الجيش اللبنـاني من كـوكبـا بـاتجـاه المنـاطق الخاضعة لاشـراف القوات الـدولية. وبخـاصة المنـاطق المتاخمـة لمـواقـع المليشيـات والقـوات الاسرائيلية في الشريط الحدودي. وقـد تأكـدت بعض جوانب هذا الموضوع في اجتماع مشترك تم بين القيادة النرويجية وبين المقاومـة الفلسطينية والحركة الوطنية. حيث طرح الجانب النرويجي فكـرة دخول وحـدات من الجيش اللبناني إلى منطقة إشراف القوات الدولية في القطاع الشرقي. وقد جاء رد المقـاومة والحـركة الـوطنية يقضي بضرورة مراجعة القيادات العليا المعنية قبل البت في هذا الموضوع، مع انهما يؤيدان هذه الفكرة إذا كانت نتيجتها طرد اسرائيل وعملائهـا من المنطقة (**السفير**، ١٩٨١/٣/١). وعلم أن خطة انتشار الجيش المقدمة تقضي، مبدئيـا، بوضـع مركز في بلاط وفي التلال الواقعة شماليها، وهو موقع يقع ضمن عمل القوات الغانيـة، على أن تتشكل عناصره، بأكثرها، من أبناء بلـدة بلاط العاملين في الجيش. أما المركز الآخر، فيكون في تلال دبين الخاضعة لسيطرة قوات سعد حداد والقوات الاسرائيلية، على أن تكون عناصر الموقع،

بأكثرها، من أبناء «بين المنخرطين في الجيش. كما تقضي الخطة بوضع عناصر من الجيش في إبل السقي وتلال الهرماس، وهناك احتمال يقضي بنقل قيادة كتيبة الجيش إلى إبل السقي إلى جانب القيادة النرويجية. وعلم أيضاً أن هذه المرحلة ستكون أولية، على أن تتبعها مرحلة ثانية تشمل تسلّم ثكنة الخيام والبلدة، على أن تكون عناصر الجيش من أبناء الخيام. ثم يتبع ذلك فتح الطريق بين ابل السقي والخيام مروراً بمواقع المليشيات عند مفرق الحمام ونبع ابل السقي والشريقة. ومن جهة اخرى، علم، من مصادر الحركة الوطنية في القطاع الشرقي، أن المجلس السياسي المركزي يجمع المعلومات حول الموضوع، ويقوم بدراسة الوضع بدقة مع مختلف الأطراف، وذلك بعد أن وضح أنّ تنفيذ الخطة الموضوعة يعني وقوع مراكز الجيش تحت سيطرة حداد حكماً، لاسيما وأن الاعداد ستكون ضئيلة ومحدودة، اضافة إلى أن الكثيرين من عناصر الجيش لهم منازل وأملاك تقع في المناطق التي تسيطر عليها قوات الشريط الحدودي (**المصدر نفسه**).

وفي بيروت، نقلت وكالة «رويتر» من المطلة تصريحاً للناطق الرسمي باسم المليشيات الحدودية في الجنوب يعلن «ان الرائد سعد حداد أبلغ قائد القوات الدولية الجنرال وليام كالاهان أن قواته ستمنع بالقوة انتشار الجيش اللبناني في المنطقة». وقال: «ان اجتماع حداد بكالاهان جاء في أعقاب وصول وحدة من الجيش اللبناني تتألف من عناصر يسارية مؤيدة للسوريين». وأضاف: «إن نحو ٤٠ جندياً لبنانياً اتخذوا مواقع لهم قرب قرية القنطرة التي تبعد ٤ كيلومترات عن الحدود الاسرائيلية. وتقع في منطقة تشرف عليها المفرزة النيجيرية العاملة في القوات الدولية» (**النهار**، ١٤/٣/١٩٨١). ويأتي الرد الانعزالي من جانب سعد حداد على عملية انتشار وحدة من الجيش اللبناني في الجنوب بمثابة تحد من التحالف الاسرائيلي - الانعزالي لقرارات القمة السورية - اللبنانية التي عقدت بين الرئيسين حافظ الأسد والياس سركيس. وفي يوم السبت ١٤/٣/١٩٨١ استمرت أجواء التوتر في منطقة القنطرة، في القطاع الأوسط، وذلك في أعقاب إقدام المليشيات على خطف ضابط و٣ عسكريين من الجيش البناني. وأعلنت القوات الدولية وقوة الجيش اللبناني الاستنفار في صفوفها وسيرتا دوريات للقوات الغانية العاملة في المحور، وبدت الحركة شبه مشلولة في القنطرة ومُنع الصحافيون من دخولها. وعقدت اجتماعات عدة لضباط الارتباط في الجيش والطوارىء للبحث في سبيل الافراج عن المخطوفين (**السفير**، ١٥/٣/١٩٨١) وبتاريخ ١٥/٣/١٩٨١، تعرضت بلدة القنطرة إلى قصف مدفعي من قبل المليشيات بسبب دخول قوة من الجيش اللبناني إليها. وسقطت ٣ قذائف في جوار البلدة، وعلى مقربة من مركز تجمع الجيش، ولم يبلغ عن سقوط ضحايا. وبثت اذاعة «صوت الأمل» تصريحاً لسعد حداد أعلن فيه عن رفضه لدخول الجيش إلى القنطرة. وقال أن هذا الجيش يكرس الاحتلال السوري - الفلسطيني وهو يعمل لتحقيق ما عجز عنه السوريون والفلسطينيون. وعلى صعيد آخر، ترددت معلومات صادرة عن جهات أمنية مفادها أن قوة من الجيش تمركزت في بلدة شقرا المواجهة لبلدة حولا التي تتمركز فيها المليشيات الحدودية والواقعة ضمن منطقة عمليات القوات الايرلندية (**المصدر نفسه**، ١٦/٣/١٩٨١). وبتاريخ ١٦/٣/١٩٨١، واصلت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية المليشيات قصف بلدة القنطرة لليوم الثالث على التوالي. وقد أوقع القصف الذي تركز على المواقع الدولية ومواقع الجيش اللبناني والأحياء السكنية اضراراً جسيمة في الأرواح. فاستشهد ثلاثة مواطنين واثنان من القوات النيجيرية. كما جرح ١١ جنديا من قوات الطوراىء، واثنان من الجيش اللبناني و٦ مدنيين، اضافة الى تضرر حوالي ١٦ منزلاً. كما سقط شهيد مدني في القصف المدفعي الذي طال، بعد الظهر، ياطر وحاريص. وقد سقطت حوالي ٦٠ قذيفة داخل البلدة وعلى الأماكن التي تتمركز فيها القوات النيجيرية وقوات الجيش اللبناني. واستمر سقوط القذائف بشكل متقطع من الظهر ولمدة ساعتين ووقعت اصابات بالأرواح في صفوف الكتيبة النيجيرية. فاستشهد قائد الموقع وهو ضابط برتبة نقيب، واصيب اثنان من كتيبة الجيش اللبناني. وأصاب القصف تجمعا للدبابات والملالات والسيارات العسكرية التي اشتعلت فيها النيران، وتعذر على طائرات

الهليكوبتر الوصول الى القنطرة، بسبب القصف العنيف، لنقل المصابين الذين تم نقلهم من الشهابية وتبنين. وأفادت المعلومات الرسمية أن المليشيات أعلنت انها ستستمر في قصف القنطرة حتى السادسة مساء من اليوم نفسه ١٦/٣/١٩٨١ بحجة أن قوة من الجيش اللبناني موجودة في البلدة وقد عززت في الآونة الأخيرة (**المصدر نفسه**، ١٧/٣/١٩٨١). وعلى صعيد انتشار الجيش في الجنوب، قالت معلومات رسمية أن وحدات من الجيش اللبناني واصلت انتشارها في مناطق تواجد قوات الطوارىء الدولية. فبعد أن أنهت وحدة من الجيش تمركزها في بلدة القنطرة، توجهت قوة منها إلى بلدة القليلة في القطاع الغربي وتمركزت في نقاط عدة إلى جانب الكتيبة الفيجية العاملة في المنطقة، ومن المقرر أن تتمركز وحدات اخرى من الجيش أيضاً في بلدة شقرا في وقت لاحق، وأفادت المعلومات نفسها بأن خطة الانتشار ستتم خلال أيام على دفعات، وبخاصة في مناطق البياضة وبيت ياحون وبرعشيت ومجدل سلم وقبرين ومحور الطيري وتلة الياذون وجوار ياطر وزبقين. وستصل مجموعات يقدر عددها بـ ٢٤ عنصراً وضابطاً من ثكنة زغيب في صيدا ومعقل ارزون (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٦/٣/١٩٨١، شوهدت تعزيزات آلية كبيرة من قوات الطوارىء الدولية تتوجه إلى المناطق الساخنة في القطاعين الأوسط والغربي. وقد استدعت القوات النيجيرية عناصر اضافية وملالات عسكرية ومصفحة إلى بلدة القنطرة (**المصدر نفسه**). وعلى صعيد آخر، وصلت إلى ابل السقي دفعة جديدة من العناصر النرويجية ضمن عملية التبديل التي تقوم بها هذه القوات. وشهدت منطقة عمل القوات الغانية، في بلاط والهرماس، تعزيزات جديدة ودوريات مكثفة؛ وذلك في محاولة لمنع التسلل في هذه المنطقة، في حين سيرت القوات النرويجية دوريات مكثفة في منطقة راشيا الفخار والخريبة. وعقدت القيادة الغانية في بلاط اجتماعاً برئاسة قائد الكتيبة الكولونيل دوباتشي وذلك للبحث في قضية اعادة الحاجز التابع للدرك اللبناني إلى منطقة سوق الخان في ضوء المعلومات الجديدة التي حملها الميجور اوكين من الناقورة، بعد اجتماع عقده هناك مع القيادة الدولية، ولم تعرف بعد نتائج الاتصالات والاجتماعات (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، صرح المتحدث باسم قوات الأمم المتحدة في لبنان تيمور جوكسيل للمراسلين الصحفيين العاملين في فرانس برس، في شمال غرب اسرائيل، ان اثنين من قوات الأمم المتحدة لقيا مصرعهما أمس، واصيب سبعة آخرون بجراح خطيرة، عندما فتحت الدبابات ومدافع الهاون التي تستخدمها مليشيات سعد حداد نيرانها على قرية القنطرة في جنوبي شرق لبنان. كما اصيب اثنان من جنود الجيش اللبناني ولكن اصابتهما كانت أقل خطورة، وقد نقل الجرحى بطائرة هليكوبتر إلى مستشفى الطوارىء في الناقورة. والقتيلان هما ضابط وعريف من الوحدة النيجيرية، ولم تعرف بعد جنسية المصابين السبعة الآخرين. وأوضح جوكسيل ان الرجال الأربعة الذين ينتمون إلى الجيش اللبناني والذين اختطفتهم المليشيات بتاريخ ١٣/٣/١٩٨١ من القنطرة هم طبيب واثنان من المرضين وسائق سيارة اسعاف. وذكر أنه لا يعرف عن المخطوفين شيئا منذ ذلك الحين. وأضاف أن سيارة الاسعاف اختفت ايضا. وأشار، أيضا، إلى أن مدفعية المليشيات اطلقت، خلال يومي السبت والأحد الماضيين ١٤ و١٥/٣/١٩٨١، حوالي ١٩ قذيفة على قرية القنطرة. وقال أن فصيل الجيش اللبناني المتمركز في القنطرة قد فرز من الكتيبة اللبنانية التي تعمل تحت اشراف القوات الدولية منذ عام، والتي توسع انتشارها تدريجياً مع عناصر القوات الدولية من أجل اعادة سلطة الحكومة اللبنانية إلى جنوب لبنان (**المصدر نفسه**). وفي القنطرة، خيم، يوم ١٧/٣/١٩٨١، بعد القصف الذي تعرضت له، جو من الهدوء الحذر على البلدة، وقد انسحبت وحدة الجيش اللبناني التي كانت قد دخلت القنطرة، يوم الجمعة ١٣/٣/١٩٨١، من البلدة تنفيذاً لأوامر قيادة الكتيبة اللبنانية في أرزون. وقال مصدر عسكري في أرزون أن القرار اتخذ رغبة في حقن الدماء في البلدة، ووقف نزوح معظم الأهالي الذين أخذوا ينزحون عن البلدة، خوفا من القصف، إلى المدن والقرى البعيدة. وتبين، في وقت لاحق، أن انسحاب القوة تم بناء على طلب من قيادة القوات الدولية، باعتبار أن القوة اللبنانية موضوعة تحت امرتها. وصرح مصدر في القوة اللبنانية أن القوة

امتنعت عن الرد على قصف المليشيات الحدودية تقيداً منها بأوامر القيادة الدولية. ولو عاد الأمر اليها لكانت قادرة على تدمير مرابض المدفعية المعادية (**النهار**، ١٨/٣/١٩٨١). ومن جهة اخرى، هدد سعد حداد، في تصريح بثته اذاعة «صوت الأمل»، أنمدفعيته ستقصف مواقع الجيش اللبناني في كوكبا والجنوب، اذا استمرت عملية انتشار الجيش في القنطرة والقطاع الأوسط (**السفير**، ١٩/٣/١٩٨١). واثر اذاعة التهديد قامت القوات الغانية في بلدة كوكبا بتعزيز مواقعها وشوهدت عناصر من الكتيبة تقوم ببناء الدشم وأكياس الرمل، كما أعلنت القوات الدولية في القطاع الشرقي حالة الاستنفار (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، قال مدير اعلام الأمم المتحدة في لبنان سمير صنبر: «ان عملية اعادة توزيع وحدات لبنانية في الجنوب، تنتظر اتصالات سيقوم بها قائد القوات الدولية الجنرال كالاهان». وأضاف: «ان الجنرال كالاهان اجرى، اثر وقوع الحادث في القنطرة، اعادة تقييم للموقف على الساحة وطلب من العسكريين اللبنانيين الانسحاب من القرية لتجنب اراقة الدماء». وأكد صنبر «ان اعادة توزيع الوحدات ستستمر في ضوء قرارات جديدة ستتخذ وتتعلق بمهمة قوة الطوارىء الدولية في جنوب لبنان». وقال أيضاً: «ان الأحداث وقعت فوق أرض تعتبرها الأمم المتحدة خاضعة للسيادة اللبنانية، كما تعتبر أن مهمة القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان هي التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الذي ينص، في أهدافه الرئيسية، على تأكيد عودة السلطة الشرعية الى المنطقة». وأضاف: «ان القيادة الدولية أرسلت تعزيزات هولندية وايرلندية الى منطقة القنطرة بعد مقتل جنديين نيجيريين وجرح ٢٠ آخرين» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨١). وأفادت معلومات حدودية أن الجنرال كالاهان قام بزيارة تفقدية، صباح ١٩/٣/١٩٨١، للمواقع الغانية في بلاط والهرماس والمواقع النروجية في ابل السقي. كما وصلت إلى ابل السقي دفعة جديدة من القوات النرويجية بلغ عدد أفرادها مئة جندي، في اطار عملية التبديل بين الكتيبة النرويجية السادسة الحالية التي تضم ٦٠٠ جندي بقيادة الكولونيل هيغ ستاد والكتيبة النرويجية السابعة. هذا، وقد غادر الموقع، بالمقابل، ٨٠ جندياً من الكتيبة السابقة. ومن المتوقع أن تنتهي عملية التبديل بين الكتيبتين في نهاية الشهر (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٨١).

وعلى صعيد انتشار الجيش، طرأت يوم ١٩/١/١٩٨١ تطورات جديدة، فقد أصدر قائد القوات الدولية في الجنوب الجنرال كالاهان أمراً الى وحدة الجيش التي كانت قد انسحبت من القنطرة، في وقت سابق، بالعودة مجدداً الى البلدة والتمركز فيها وفق خطة انتشار جديدة. وفي الساعة ٧.٠٠، من اليوم نفسه، تقدمت الوحدة باتجاه القنطرة مجدداً للعمل مع الكتائب النيجيرية والهولندية والايرلندية المتواجدة هناك. ولدى وصول الوحدة إلى وادي الحجير الذي يبعد عن القنطرة نحو كيلومترين، طلب منها التوقف. وقد انتشر الجنود اللبنانيون في الوادي واتخذوا مواقع مؤقتة لهم بانتظار اكمال تحركهم الى القنطرة. وفي الساعة ١٣.٠٠، وصل إلى وادي الحجير قائد القوات الدولية الجنرال كالاهان وتفقد الوحدة اللبنانية المتمركزة في مواقعها وعرض مع ضباطها خطة التحرك الجديدة، وأكد كالاهان أن انتقال الجيش إلى القنطرة سيتم في خلال ساعات. ثم توجه كالاهان إلى القنطرة يرافقه قائدا الكتيبتين الهولندية والنيجيرية وضباط الارتباط في الجيش اللبناني (**النهار**، ٢٠/٣/١٩٨١). ثم ذكرت معلومات لاحقة أن وحدة الجيش اللبناني اتخذت مواقع جديدة لها في القنطرة في وقت ظل فيه أهالي البلدة النازحون خارجها. ولاحظ الصحافيون الذين زاروا القنطرة أن عناصر الجيش اللبناني انتشرت في مواقع، في التلال المحيطة بالبلدة، بعيدة عن الحاجز الذي تتمركز فيه القوات النيجيرية والايرلندية. وبعد ظهر ٢١/٣/١٩٨١، شوهدت، في صيدا، ٦ شاحنات عائدة للجيش اللبناني تحمل جنوداً و٣ سيارات متجهة صوب الجنوب. وعلم من مصادر عسكرية أن هذه القوات هي تعزيزات اضافية لكتيبة الجيش المتمركزة في أرنون لزيادة فعاليتها وقدرتها على العمل (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٨١). وتواترت أنباء مفادها أن قيادة القوات الدولية تجري اتصالاتها مع قيادة الجيش اللبناني والجهات المعنية بخصوص انتشار الجيش اللبناني في القطاع الشرقي، انطلاقا من

كوكبا باتجاه المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الغانية، وأضافت المصادر ذاتها ان زيارة الجنرال كالاهان للمنطقة لها علاقة بعملية انتشار الجيش فيها. وأوضحت المصادر أن القوة اللبنانية سيتراوح عددها بين ٥٠ - ٧٥ جنديا، وأن هؤلاء سينتشرون في ٣ مواقع هي: مفرق سوق الخان والتلال الواقعة شمالي برغز ومنطقة بلاط. وفي حال نجاح هذه الخطة، سيتبعها تنفيذ الشق الآخر من الخطة الموضوعة والتي تنص على تقدم عناصر اخرى من الجيش إلى بلدة ابل السقي والى خطوط التماس مع قوات سعد حداد. هذا وعلم أن هذه الخطة سيبدأ تنفيذها خلال شهر في حال توفر الظروف الملائمة (**السفير**، ١٩٨١/٣/٢٢).

وفي الشريط الحدودي، لم يدل سعد حداد بأي تعليق على اعادة دخول الجيش اللبناني الى القنطرة. وقد بثت اذاعة «صوت الأمل» الخبر بشكل عادي ناسبة إياه الى مصادر أمنية. وحول دخول الجيش للجنوب قال سعد حداد «اننا لم نحمّل الجندي اللبناني مسؤولية قتالنا، لأننا نعلم أن هذا الجندي مغلوب على أمره وهو يقاتل فقط لكسب الراتب» (**المصدر نفسه**) ومن جهة أخرى، تسلمت القوات الدولية أسلحة جديدة بينها مدفعية متوسطة وكاشفات وأجهزة انذار. واجرت القوات الغانية مناورة بالذخيرة الحية في منطقة سوق الخان والهرماس، استعملت فيها الأسلحة الرشاشة والقنابل الدخانية. ومن جهة اخرى، غادر ابل السقي، في ١٩٨١/٣/٢٣، حوالي ١٥٠ جنديا من الكتيبة النرويجية السادسة، عائدين الى بلادهم بعد انتهاء مدة خدمتهم، وبالمقابل وصل الى لبنان عدد مماثل منهم. وقد بدأت القيادة النرويجية توزيع العناصر الجديدة على المواقع في سوق الخان وراشيا الفخار وكفر حمام (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٤).

وفي صيدا، أكدت قيادة الحركة الوطنية في الجنوب أن القوة العسكرية اللبنانية التي أرسلت إلى الجنوب منعت من الدخول الى مناطق القوات الدولية بموجب قرار اسرائيلي تم تنفيذه على الأرض بمدافع اسرائيلية ومدافع المليشيات. وقالت القيادة في بيانها: «ان التصعيد السياسي والعسكري الاسرائيلي - الانعزالي ما يزال قائما من خلال تصريحات نائب وزير الدفاع الاسرائيلي وقائد المنطقة الشمالية في اسرائيل وسعد حداد» (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٢، اطلقت الميليشيات سراح العسكريين الثلاثة الذين احتجزتهم يوم ١٩٨١/٣/١٣. وزار هؤلاء قيادة الجيش اللبناني وقابلوا قائد الجيش اللبناني بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ (**النهار**، ١٩٨١/٣/٢٤).
وفي بيروت، اقيم، قبل ظهر ١٩٨١/٣/٢٤، احتفال في مطار بيروت لوداع جثمان الجنديين النيجيريين اللذين قتلا في بلدة الطيري في الاسبوع الماضي (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٥).
أما في تل - أبيب، فقالت مصادر الأمم المتحدة أن جنديا نيجيريا توفي في أحد مستشفيات اسرائيل متأثرا بجروحه التي أصيب بها خلال قصف قوات المليشيات لبلدة الطيري في الاسبوع الماضي. وهكذا يبلغ عدد قتلى الكتيبة النيجيرية، منذ قدومهم للبنان، ١٩ عسكريا بينهم ٤ استشهدوا في القنطرة نتيجة قصف المليشيات لها. أما مجموع العسكريين الدوليين الذين قتلوا منذ دخول هذه القوات للبنان فهو ٦١ قتيلاً (**المصدر نفسه**).

وفي الشريط الحدودي، كرر يوم ١٩٨١/٣/٢٤ الرائد سعد حداد رفضه انتشار الجيش اللبناني في الجنوب وقال: «ان أي توسع في اتجاه لبنان الحر سيعني توسيع رقعة المخربين وجعل لبنان جزءاً من سوريا الكبرى، ولن نقبل بأن يلقى بنا في أحضان سوريا والارهاب الدولي الذي تتبناه موسكو. وسنتصدى لهذه المؤامرة صراحة وبقوة، بالتعاون مع أكبر قوة في الشرق الأوسط». وتساءل: «لماذا يخضع المسؤولون اللبنانيون لأحابيل السوريين، وهل الجنوب فقط من القنطرة الى الحدود، أم أنه من جسر الأولي وما يليه من مناطق لا تزال تخضع لبندقية المخربين» (**المصدر نفسه**). ومن جهة اخرى، أعلنت اسرائيل مجدداً، بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦، انها لن تتخلى عن مليشيات الشريط الحدودي، وحملت على قائد قوات الطوارىء والجنرال وليام كالاهان بسبب تصميمه على اعادة المنطقة الى السيادة اللبنانية. أما الهجوم على الجنرال كالاهان، فجاء في بيان أصدره ناطق باسم الجيش الاسرائيلي ردا على تصريح كالاهان، وقد جاء فيه: «ان البيان الذي

نسب الى قائد قوات الطوارىء الدولية، فيما يتعلق بتصميمه على اعادة كل جنوب لبنان لسيطرة الجيش اللبناني بغض النظر عن الضحايا، يظهر عدم احترام للحياة البشرية ولا يساهم في تخفيف التوتر». وجاء في البيان الاسرائيلي أيضاً: «ان ملاحظات الجنرال كالاهان تناقض روح الصداقة التي ميزت اجتماعه مع رئيس الأركان الاسرائيلية الجنرال رفائيل ايتان في ١٩٨١/٣/٢٣، وإن الناطق باسم جيش الدفاع الاسرائيلي يشدد على أنه انسجاما مع الالتزام المعنوي منذ أمد بعيد ازاء سكان جنوب لبنان فإن قوات الدفاع الاسرائيلية لن تتخلى عن هؤلاء الناس الذين يعتمدون على اسرائيل في بقائهم». وجاء في البيان ايضا «ان الجيش اللبناني لم يكن فعالاً ولم يظهر أي دافع لمحاولة الحفاظ على القانون والنظام في شمال البلاد مما خلف فراغا ملأه السوريون والارهابيون الفلسطينيون». وجاء ايضاً «ونقيض ذلك يحدث في الجنوب حيث يتمتع السكان بحياة سليمة نسبيا في حين أن الشمال يعاني من أزمة مستمرة، وقد تفعل الحكومة اللبنانية خيراً في تطبيق النظام والقانون في الشمال قبل أن تحاول مواجهة الجنوب، وثمة شعور بأن انتشار الجيش في الجنوب لا يخدم سوى تصعيد التوتر في المنطقة، وان على كالاهان أن يتذكر أن وحداته موجودة هنا للمحافظة على السلام وأن يكف عن التصرف مثل حاكم استعماري». وورد في البيان ايضا «ان وحدات الجيش اللبناني التي ستدخل المنطقة تلقت تدريبها على أيدي السوريين الذين يحتلون قسماً كبيراً من لبنان، ولدينا أنباء تقول أن ما يسمى بالجيش اللبناني مليء بالسوريين والفلسطينيين بالاضافة الى بعض اللبنانيين» (**السفير**، ١٩٨١/٣/٢٧). ومن جهة أخرى، هاجم سعد حداد الجنرال كالاهان قائلاً: «اذا أراد كالاهان سفك الدماء فعليه أن يذهب الى ايرلندا، كما ان عليه أن يستعمل صلاحياته كقائد للقوات الدولية في لبنان من أجل مساعدة الجيش على الانتشار في بيروت والمناطق اللبنانية كافة». واتهمه في بيان بثته اذاعة «صوت الأمل» بأنه يسعى لتصفية ما يعرف بـ«جيش لبنان الحر» على حد قوله. وطالب حداد الرئيس سركيس بالاستقالة لأنه لم يتمكن من الدفاع عن وطنه وأبناء شعبه (**المصدر نفسه**). ومن جهة ثانية، قال وزير الدفاع اللبناني جوزيف سكاف: «ان قرار ارسال الجيش الى الجنوب اتخذ بالاتفاق مع القوات الدولية وان الانتشار سيكون في المرحلة الحالية في المناطق التي تتواجد فيها قوات الطوارىء الدولية، على ان يتم توسيعه في المستقبل»، ونفى الوزير سكاف ان تكون القوة قد دخلت الى الجنوب امس، وقال: «ان هذه القوة على استعداد للدخول، وان الموعد سيتقرر بالاتفاق بين قيادتي الجيش اللبناني والطوارىء الدولية» (**المصدر نفسه**). وفي ١٩٨١/٣/٢٦، هددت اسرائيل ومليشياتها في الجنوب بالاشتباك مع قوات الطوارىء الدولية، فيما لو نفذ قائدها خطته بنشر وحدة من الجيش اللبناني في منطقة تواجد قواته (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٧). وفي اسرائيل، نقلت وكالة «الاسوشييتد برس» الاميركية عن عسكريين اسرائيليين يوم ١٩٨١/٣/٢٦ قولهم: «ان الجيش الاسرائيلي والطوارىء يسيران نحو التصادم حول من يسيطر على جنوب لبنان». كما نقلت عنهم قولهم: «انه ما لم ينته التوتر على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية فإن الوضع قد ينتهي الى قتال بين القوات الاسرائيلية وقوات الطوارىء الدولية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٨). وقد نسبت صحيفة «الجيروزاليم بوست» الاسرائيلية الى هؤلاء المسؤولين قولهم ايضا: «ان اسرائيل تفضل تجنب الصدام مع القوات الدولية» الا انهم أضافوا «اذا أصر قائد قوات الطوارىء على توتير الأوضاع في المنطقة أو اتاحة الفرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية لشن اعمال عدوانية ضد اسرائيل، فإنه لن يكون هناك بديل للجيش الاسرائيلي عن التورط بصورة مباشرة حتى لو عنى ذلك صداما مباشرا مع القوات الدولية». وقالت الصحيفة: «ان هذا الموقف يعكس وجهة النظر الاسرائيلية الرسمية». وقالت الصحيفة ايضا «ان اشارة كالاهان الى انه يعتزم مد سلطة الحكومة اللبنانية على الجنوب كله تجعل من الصعب على اسرائيل ضبط قوات سعد حداد» (**المصدر نفسه**). وكان ناطق باسم قوات الطوارىء قد نفى، يوم ١٩٨١/٣/٢٧، أنباء اسرائيلية عن اعتزام الأمم المتحدة استبدال القوات السنغالية المشاركة في القوة الدولية،

بحجة أنها تتعاون مع الفدائيين الفلسطينيين (**المصدر نفسه**). وفي هذه الأثناء، دعا سعد حداد الجيش اللبناني الى العدول عن قرار الانتشار في الجنوب. وقال «ان لدى المليشيات القوة الضرورية لتصفية قوات الطوارىء الدولية وجميع اولئك الذين يساندونها». واضاف «انه لن يسمح بدخول الجيش اللبناني الى مناطق سيطرته اذا لم يطرد السوريون والفدائيون اولاً» واضاف: «اذا دخل الجيش الى مناطق الشريط الحدودي فإن الوطن سينهار خلال ٢٤ ساعة، لأن سوريا ستطلب من السلطة سحب القوات الدولية وسيقطع الفدائيون الطرق على الجيش الذي اما انه سيطلب عندها مساعدة اسرائيل او انه سيلتحق بالفدائيين» (**المصدر نفسه**). وفي اسرائيل، قال الجنرال ايتان: «ان اسرائيل كشفت بوضوح عن مصالحها في جنوب لبنان وستحدد سبل تجسيد هذه المصالح، وعلينا ألا نقلق من دخول الجيش اللبناني الى الجنوب، فاذا أدى دخوله الى تغيير في الوضع الأمني على حدودنا الشمالية أو في جنوب لبنان فسنرد على ذلك». ثم قال رداً على سؤال احد الصحفيين له عن أقوال كالاهان بأنه سيسلم المنطقة كلها الى الجيش اللبناني «لم أسمع هذه الأقوال، لكن ذلك نشر في الصحف وسنجري اتصالات معه لاستيضاح الأمر منه» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٤، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١). وفي المنطقة الشمالية من اسرائيل، رفض قائد المنطقة الجنرال افيغدور بن – غال مطالب قائد القوات الدولية في جنوب لبنان بشأن منح القوات الدولية حرية أكبر للعمل في الجنوب اللبناني، كما رفض ايضا الدعوة لانسحاب قوات سعد حداد من أربع نقاط استراتيجية في المنطقة (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٨١، واصلت اسرائيل ومليشياتها الحدودية حملتها ضد دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، وضد قائد القوات الدولية الجنرال كالاهان لاصراره على ضرورة دخول الجيش اللبناني. فقد نقلت وكالة «رويتر» قول حداد: «ان الانتشار المنوي للجيش في بلدتي برعشيت وشقرا سيكون سببا كافيا لنا لبدء عملية عسكرية، ولن نسمح بمزيد من الانتشار قرب منطقتنا، فليقيموا السيادة، اولاً، في بيروت، واذا جاؤوا بعد ذلك فلن نقاومهم. والا فانه لدى قواتنا القدرة على مهاجمة هذه القوات المدعومة من السوريين وأولئك الذين يريدون مساعدتها». وحمل على الجنرال كالاهان وطالب باقالته وتعيين ضابط آخر مكانه، متهما اياه بأنه يريد تقسيم الشريط الحدودي وبأنه يدعم المصالح السورية في لبنان (**السفير**، ٣٠/٣/١٩٨١). وكانت اذاعة اسرائيل قد ذكرت، في وقت لاحق، قول حداد إنه مستعد للقبول بوجود الجيش في القنطرة ولكن استخدام مزيد من القوات سيقابل بالعنف (**المصدر نفسه**). غير أن مصادر اخرى ذكرت ان حداد نفى، في تصريح أدلى به، أن يكون قبل بانتشار الجيش في القنطرة، وقال ان الوحدة سحبت، وان أي محاولة لاعادتها ستقاوم بالقوة (**المصدر نفسه**). أما في اسرائيل، فقد قال مسؤولون اسرائيليون أن اي تحركات للحد من نشاط المليشيات الحدودية التي تعتبرها اسرائيل حاجزاً عازلا ضد الفدائيين قد تؤدي الى اشتباكات بين القوات الاسرائيلية وقوة حفظ السلام (**المصدر نفسه**). وحتى الآن، لم تعرف أسباب هذه المعلومات المتناقضة والمتعلقة بقبول الرائد سعد حداد واسرائيل دخول وحدة من الجيش اللبناني للمرابطة في القنطرة ومناطق عمليات القوات الدولية وعدم قبولهما ذلك. لكن يبدو من تسلسل الأحداث أنه ربما تكون بعض الدول الكبرى تمارس ضغوطا على اسرائيل لكبح جماح الرائد سعد حداد وبالتالي تسهيل عملية انتشار الجيش اللبناني في المواقع التي تم الاتفاق عليها بين قيادة القوات الدولية وقيادة الجيش اللبناني. والأيام القادمة ستميط اللثام عن حقيقة ما يدور وراء الكواليس وفي الخفاء.

٣ – نشاط رجال المقاومة في الداخل

في القدس، بث التلفزيون والاذاعة الاسرائيليان ان ثلاثة مسلحين فتحوا، مساء يوم ١٤/٣/١٩٨١، نيران أسلحة رشاشة وألقوا قنبلة يدوية على باص للنقل العام في ضاحية رامون في القدس، وان شخصاً واحداً اصيب بجروح طفيفة. وذكر أن الباص كان متوجها الى قرية بيت حنينا العربية وفيه ستة ركاب. وقد حدث الهجوم عليه عندما توقف لاصعاد جندي. وقد انفجرت القنبلة اليدوية امام مقدم الباص، ثم اطلقت باتجاهه رشقات رشاشة اصابت

النوافذ وحطمتها. وروى الركاب انهم شاهدوا ثلاثة مسلحين يبدو انهم من العرب وهم يهربون في خندق نحو قرية بيت حنينا. وقد طوقت وحدات من حرس الحدود والجيش الاسرائيلي المنطقة وبدأت حملة تفتيش (**النهار**، ١٥/٣/١٩٨١). وفي دمشق وزعت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» بيانا جاء فيه: «ان الفدائيين الفلسطينيين هاجموا باصا للركاب قرب مدينة القدس، مساء ١٤/٣/١٩٨١، وتمكنوا من ايقاع خسائر كبيرة في الأرواح». واضاف البيان: «ان الفدائيين هاجموا أحد الباصات الصهيونية التابعة لشركة ايغد المكلفة بنقل جنود العدو، أثناء مروره قرب منطقة النبي صموئيل شمال غرب مدينة القدس المحتلة. وقد استخدم ثوارنا، في هجومهم، القنابل اليدوية والأسلحة الرشاشة واستطاعوا أن يوقعوا خسائر كبيرة في الأرواح وأن يدمروا جزءاً كبيراً من الباص». واشار الى «أن الفدائيين تصدوا لقوات اسرائيلية حاولت اللحاق بهم واوقعوا بينها المزيد من الخسائر» (**المصدر نفسه**).

وفي القدس، اعتقلت قوات الأمن الاسرائيلية، يوم ١٦/١٢/١٩٨١، ثمانية أشخاص آخرين في قرية بيت حنينا القريبة للاشتباه بأن لهم علاقة بالهجوم على الباص. وبذلك بلغ عدد المعتقلين العرب في هذا الحادث ثلاثة عشر شخصاً (**المصدر نفسه**، ١٧/٣/١٩٨١).

وفي قرية أنزا الواقعة قرب جنين، قتل يوم ١٦/٣/١٩٨١ فتى في الثالثة عشرة من عمره عندما انفجرت بين يديه قنبلة قديمة عثر عليها مطمورة وجرح رفيق له (**المصدر نفسه**).

وفي الأرض المحتلة، اتهمت المحكمة العسكرية في رام الله، في ٢٢/٣/١٩٨١، أربعة فلسطينيين من الضفة الغربية بقتل ستة يهود وجرح ستة عشر آخرين في مكمن نصبوه في مدينة الخليل في أيار (مايو) ١٩٨٠، والانتماء الى منظمة ارهابية. ويواجه المتهمون، في حال ادانتهم، عقوبة الاعدام. وكانت السلطات الاسرائيلية قد قبضت على المتهمين بعد أسابيع من تنفيذ العملية التي استهدفت مستوطنين يهوداً. وذكر ناطق عسكري أن الأربعة هم عدنان حمود جابر ٣٣ عاما، وياسر محمد الزيداد ٣١ عاما، ومحمد صلاح شوباكي ٣٦ عاما، وتيسير موسى طه ٢٧ عاما (**المصدر نفسه**، ٢٣/٣/١٩٨١).

وفي قطاع غزة المحتل، أعلن الجيش الاسرائيلي أن جنوداً اسرائيليين خاضوا معركة في مخيم الشاطىء قبل أن يتمكنوا من قتل مسؤول فدائي. وقال متحدث باسم الجيش الاسرائيلي أن رفيق سليمي، قائد مجموعة فدائية وأحد سكان مخيم الشاطىء في القطاع المحتل، لقي مصرعه على أيدي جنود الاحتلال الاسرائيلي، خلال اشتباك وقع داخل المخيم. ووصفت الاذاعة الاسرائيلية الفدائي بأنه من زعماء رجال المقاومة في قطاع غزة، وانه قاد عمليات عدة في شمالي القطاع وبخاصة عمليات ضد مركبات عسكرية اسرائيلية (**السفير**، ٢٨/٣/١٩٨١). وكانت الاذاعة الاسرائيلية، في نشرتها العبرية، قد ذكرت أن قوات الأمن الاسرائيلية نجحت مؤخراً في قطاع غزة في كشف الفدائي الذي قاد الخلية الفدائية التي نفذت عدداً كبيراً من الاغتيالات والعمليات في القطاع. هذه العمليات التي كان أبرزها اغتيال نائب رئيس المجلس المحلي في جباليا محمد أبو وردة. وقالت الاذاعة أن الفدائي قاوم بالسلاح فقتل، وأنه برتبة ضابط في حركة فتح وقد تلقى تدريباته في احدى دول الكتلة الشرقية، وتسلل الى قطاع غزة في بداية العام ١٩٨٠، ومنذ ذلك الحين، قاد واشترك في عدد من العمليات الفدائية التي كان من بينها القاء قنابل على سيارات الجيش الاسرائيلي (ر.إ.إ. العدد ٢٢٠٣، ٢٧، ٢٨/٣/١٩٨١). وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٨١، انفجرت عبوة ناسفة في أحد الباصات التابعة لشركة ايغد، لدى وصوله الى المحطة المركزية في تل – أبيب قادما من ناتانيا، وأدى ذلك الى اصابة ثلاث نساء وسائق الباص بجراح طفيفة، وعلى الأثر، اعتقلت الشرطة عشرة مشبوهين للتحقيق معهم وجميعهم من أبناء الأقليات. وكان الانفجار قد وقع بينما كان الباص يقف وسط الطريق وبدأ ركابه بمغادرته، وتبين أن القنبلة كانت موضوعة في مقصورة الحقائب (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٤، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

المقدم الطيار حسين عويضة

قضايا لبنان، والمجلس الوطني، وجهود الوساطة تستقطب النشاط السياسي الفلسطيني

مع أن شهر آذار (مارس)، من هذا العام، قد عج بنشاط سياسي ودبلوماسي فلسطيني متعدد الجوانب، إلا أن القضايا المشار إليها في العنوان، فضلاً عن عودة الدكتور حبش إلى بيروت، قد شغلت الحيز الأكبر من الاهتمام السياسي الفلسطيني، باعتبارها تمتّ بصلة جوهرية إلى مسار النضال الفلسطيني ووضع منظمة التحرير الفلسطينية بوجه عام. لذا يغطي هذا التقرير النشاط السياسي الفلسطيني مركزاً على تلك القضايا، ومبرزاً مفاصل تحرك منظمة التحرير الفلسطينية إزاءها.

١ - دور فلسطيني خاص في لجان المساعي الحميدة

إذا كانت الوساطة الشخصية التي قام بها الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لوقف الحرب بين ايران والعراق لم تؤت ثمارها بعد، بسبب التباين الكبير في وجهات نظر الطرفين المتحاربين وشروطهما. فإن ذلك لم يدفع القيادة الفلسطينية للكف عن محاولاتها بهذا الصدد. والسبب بات معروفاً، فالنتائج الوخيمة لهذه الحرب لن تطول البلدين المعنيين فحسب، بل هي سوف تطبع بصماتها واضحة على الخارطة الأمنية والسياسية لجزء من المنطقة العربية، بما يعنيه ذلك من إخلال لعناصر في الموقف العربي كان أثرها ملموساً في مسار النضال الفلسطيني بوجه عام. هذا، فضلاً عن أن استمرار الحرب قد يحمل في طياته مخاطر التدخلات الخارجية التي تبتدىء، أساساً، من واشنطن رغم التلاوين المختلفة التي قد تتخذها هذه التدخلات، ورغم الأسماء المتنوعة التي قد ترصع قوامها وتحركاتها.

تأسيساً على هذه الرؤية، تابعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جهودها عبر مستويين رسميين، أولهما ضمن نشاط لجنة المساعي الحميدة الاسلامية، وثانيهما في اطار جهود لجنة الوساطة المنبثقة عن مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي، في الشهر الثاني من هذا العام.

وقد برز الدور الخاص للأخ ياسر عرفات في الجولات المكوكية للجنة المساعي الاسلامية الحميدة التي تضم، اضافة إليه، كلا من رئيس غينيا أحمد سيكوتوري ورئيس جمهورية غامبيا ورئيس جمهورية بنغلادش ورئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء تركيا ووزير خارجية السنغال والمبعوث الخاص لرئيس وزراء ماليزيا والسيد الحبيب الشطي أمين عام منظمة المؤتمر الاسلامي.

ففي ١٩٨١/٣/١ إنطلقت اللجنة من جدة إلى طهران؛ حيث اجتمعت إلى الامام آية الله

الخميني، ورئيس الجمهورية السيد أبو الحسن بني صدر وأعضاء في مجلس الدفاع الأعلى الايراني، ثم توجهت في اليوم التالي إلى بغداد؛ حيث التقت الرئيس العراقي صدام حسين لتعود في اليوم ذاته إلى جدة.

وفي يوم ١٩٨١/٣/٣، طار عرفات بمفرده إلى طهران «لمقابلة المسؤولين الايرانيين وابلاغهم أجوبة المسؤولين العراقيين» (**وفا**، ١٩٨١/٣/٣). ثم لحقت به اللجنة في اليوم التالي. وصرح السيد الحبيب الشطي، آنذاك، قائلاً: «إن اللجنة تحمل مقترحات جديدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٤). وفي يوم ١٩٨١/٣/٥، قدمت لجنة المساعي الاسلامية الحميدة مقترحاتها إلى كل من إيران والعراق، وقد اشتملت المقترحات على «مبادىء» تنظم العلاقة بين الدولتين، و «عناصر للحل السلمي الشامل» بينهما. ونصت هذه العناصر على بنود عدة أهمها: «وقف اطلاق النار بين ايران والعراق يعتبر نافذ المفعول في الليلة الفاصلة بين الخميس والجمعة ١٣ آذار (مارس) ١٩٨١ الساعة صفر. ويتم انسحاب القوات العراقية من الأراضي الايرانية يوم الجمعة ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨١ وينتهي خلال أربعة أسابيع ثم تعرض مسألة شط العرب على لجنة مكونة من أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي يقبلها الطرفان، ويتم التفاوض لايجاد حل سلمي للخلافات الاخرى بعد انسحاب القوات العراقية من الأراضي الايرانية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٥).

وفي يوم ١٩٨١/٣/١٢، تلقى الأخ ياسر عرفات الرد الايراني الرسمي من الرئيس أبو الحسن بني صدر، وأبلغه إلى رئيس لجنة المساعي أحمد سيكوتوري والسيد الحبيب الشطي و«تباحث معهما في استكمال مهام اللجنة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢)، كما انتهز فرصة وجوده في بنغلادش، يوم ١٩٨١/٣/٢٧ ليجري لقاءً في دكا مع كل من الرئيس البنغالي ضياء الرحمن وأحمد سيكوتوري والحبيب الشطي «لمتابعة المشاورات حول جدول أعمال لجنة المساعي الحميدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٧). ثم توجه يوم ١٩٨١/٣/٢٨، مع الأخ صلاح خلف (أبو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إلى جدة للمشاركة في اجتماعات لجنة المساعي، تمهيداً للقيام بجولات جديدة بين ايران والعراق (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٨).

وعلى الرغم من تأكيد الحبيب الشطي أن مهمة اللجنة قد «دخلت مرحلتها الايجابية»، بعد أن «افترضت تعديلات على مشروع الحل الذي قدمته سابقاً» (**السفير**، ١٩٨١/٤/٥)، فإنه ليس ثمة ما يشير إلى انفراج ملموس، وما يؤكد التوصل إلى حل قريب. بيد أن ذلك، بمجمله، لم يثن اللجنة عن عزمها بمواصلة الجهود.

من ناحية ثانية، تابعت منظمة التحرير الفلسطينية مساعيها من خلال مشاركة الأخ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، في لجنة دول عدم الانحياز للوساطة بين ايران والعراق، التي تضمه مع وزير خارجية كوبا بالميركا، ووزير خارجية الهند ناراسيمها ووزير خارجية زامبيا. وأيضاً من خلال متابعة الأخ ياسر عرفات لنشاط اللجنة عبر اجتماعاته معها أو مع بعض أعضائها.

وقد عقدت لجنة وساطة دول عدم الانحياز اجتماعها التحضيري، يوم ١٩٨١/٣/١١، بمقر البعثة الكوبية في جنيف «وبحث أعضاؤها في مساعي الوساطة والمهمة التي تم تكليفهم بها من قبل مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٢). وفي يوم ١٩٨١/٣/١٥، التقى الأخ ياسر عرفات مع وزير خارجية كوبا «حيث نوقشت في الاجتماع أعمال لجنة الوساطة» (**وفا**، ١٩٨١/٣/١٥). وفي اليوم التالي التقى عرفات اللجنة بكامل أعضائها.

وستكون بداية النشاط الفعلي، للجنة وساطة دول عدم الانحياز، زيارة تقوم بها يوم ١٩٨١/٤/١١ إلى طهران، حيث قال متحدث باسمها: «إن اللجنة ستحاول حمل الدولتين المتحاربتين على حضور مؤتمر تحت رعاية حركة عدم الانحياز» (**السفير**، ١٩٨١/٤/٦).

٢ - التحضير للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

من المحتمل أن تكون الدورة الخامسة عشرة

للمجلس الوطني الفلسطيني دورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بمعنى أن تنصب جلّ الجهود على تجسيد هذا الشعار، وذلك من خلال الارتقاء بالعلاقات القائمة بين فصائل الثورة الفلسطينية نحو صيغة تنظيمية تضمن مشاركتها جميعها وتعمل على توحيد قواتها العسكرية وأنظمة الصرف المالي فيها، بما يؤدي إلى تعزيز منظمة التحرير الفلسطينية وإلى استقلالية قرارها السياسي. وبغض النظر عن النتائج الفعلية التي ستتمخض عن أعمال هذه الدورة، فإن النشاطات الفلسطينية المتعلقة بالتحضير لهذه المناسبة تبدو متمحورة على الجانب المتعلق بالوحدة الوطنية من الزاوية التنظيمية، مع أن ثمة هامشاً ما زال واضحاً للنقاش حول بعض التفاوتات في الرؤية السياسية سيما إزاء مسألة تقييم تجربة العلاقة بالاردن والحوار معه، وإزاء قضية «المبادرة الاوروبية» والجدل الدائر حول ماهيتها وإمكان استقلاليتها، واحتمالات بروزها كمعطى سياسي محدد بين المعطيات السياسية الماثلة في المنطقة. لكنه من الضروري القول أن الجدل حول هذه القضية قد مال للخفوت وهو ما سيعكس نفسه بالطبع على مجريات دورة المجلس الوطني الخامسة عشرة.

وقد اتخذ التحضير لهذه الدورة، من جانب فصائل الثورة، منحى عملياً عبر اجتماعات اللجنة التنفيذية والامناء العامين، بناءً على قرار المجلس المركزي، للاتفاق على نسب التمثيل في اللجنة التنفيذية الجديدة، ومنحى دعاوياً سياسياً. ولعل تفاصيل هذا المنحى تؤكد الاجماع في التركيز على مسألة الوحدة الوطنية من زاويتها التنظيمية أساساً. ويمكننا أن نثبت هنا التصريحات والآراء المنشورة والمعبرة عن هذا الاتجاه.

الأخ خليل الوزير (أبو جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح قال: «خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة سنعمل بكل طاقاتنا من أجل وحدة الصف الفلسطيني ووحدة فصائل الثورة وتوحيد قواتها العسكرية حتى لا ندع مرض القسمة والفرقة المتفشي في وطننا العربي من التسلل إلى صفوف شعبنا وثورتنا».

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أصدرت مشروع برنامج للوحدة الوطنية الفلسطينية، تناولت فيه، بالتفصيل، المهام السياسية والتوحيديةالملقاة على عاتق دورة المجلس الوطني الفلسطيني هذه. وفي مقابلة مع السفير قال الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة: «إن فرصة المجلس الوطني المقبل من المفروض أن تشكل مناسبة لتصحيح أوضاع الثورة في الجانب التنظيمي، وقد سبق للمجلس الوطني، في دورته السابقة، أن حدد ورسم القواعد التنظيمية التي يجب أن تقوم الوحدة الوطنية على أساسها» (**السفير**، ١٢/٣/١٩٨١).

الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة قال في مقابلة مع الصحيفة نفسها: «القضية المطروحة، الآن، هي امكانية تحسين تركيب اللجنة التنفيذية، وهي واحدة من القضايا المطروحة على جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس. الذي يتضمن مجمل التطورات التي حدثت في الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ و١ نيسان (ابريل) المقبل» (**المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٨١).

وفي مقال له، قال الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية طلعت يعقوب: «نرى ضرورة تمثيل كافة فصائل الثورة في اللجنة التنفيذية والحوار للانتقال الجدي نحو توحيد أداة الثورة كأهم شروط صيانة واستقلال القرار الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨١). ومن جهته أكد الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الدكتور سمير غوشه أن «أبرز الصعوبات أمام المجلس الوطني الفلسطيني هي عدم انجاز الوحدة الوطنية ومايتركه ذلك من أثر على كيفية اتخاذ القرارات» (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٨١).

بيد أنه إذا كانت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن مسألة تأكيد الرؤية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ستشغل حيزاً جوهرياً في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة، فإن ثمة قضايا أخرى سيجد المجلس نفسه، تلقائياً أمامها باعتبارها تتعلق بتوطيد شرعية المنظمة في تمثيلها للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، استناداً إلى الخبرات

الجديدة للمنظمة واستجابة للضرورات القاضية بتعزيز استقلالية القرار الفلسطيني في وجه محاولات التأثير النابعة من واقع العلاقات الفلسطينية-العربية بوجه عام.

وفي مقدمة هذه القضايا ستكون قضية فرض التجنيد الالزامي لمدة عام على جميع الفلسطينيين المتواجدين في الأقطار العربية الخليجية، وفرض وتطبيق الاجراءات التعبوية والمالية على جميع الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة (راجع **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٢، ص ١٦٥).

٣ - تحرك «سياسي وأمني» في لبنان

مع أن الثورة الفلسطينية لا شأن لها، عملياً أو سياسياً، بالتفجير الأمني الذي حدث في لبنان، مؤخراً، إلا أن الحملة السياسية للجبهة اللبنانية قد تمحورت على اعتبار أن مرابطة قوات جيش التحرير الفلسطيني على خطوط التماس في بيروت هو سبب المشكلة. فمن الناحية السياسية، تحاول منظمة التحرير الفلسطينية تجميد الوضع اللبناني والحؤول دون انهياره؛ وهي، لذلك، تتخذ خطاً غير متشدد وتحاول الالتزام بالاتفاقات مع السلطة اللبنانية. وهذا يعني أن لا مصلحة للمقاومة بالتفجير طالما هو مطلب كتائبي - اسرائيلي مشترك هدفه الضغط على سوريا وأحكام الحصار على الثورة بعد القيام بمط الغيتو الانعزالي ليضم زحلة وليرتبط بالشريط الحدودي. ومن الناحية العملية، فقد انكشفت الفرية الكتائبية سريعاً، إذ تأكد للجميع أن ليس ثمة مشاركة فلسطينية في المعارك التي نشبت في بيروت وزحلة على حد سواء.

وإذا ما كان الأمر على هذا النحو من زاوية مدخل التفجير، فإنه ليس كذلك من زاوية خطره وأهدافه والنتائج النهائية التي يرمي إليها، لأن سياق هذا الخط ومضمون هذه الأهداف يمليان على الثورة الفلسطينية، في هذه اللحظة أو تلك، مواجهة ما لا يمكن تفاديه تحت وطأة الاصرار الأسرائيلي - الانعزالي المشترك على اشعال نار الحرب مجدداً. وهو ما دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى التحرك بسرعة، على الصعيدين الأمني والسياسي، لمواجهة ما قد تحمله الأحداث الراهنة من تطورات وما يختفي في طياتها من مفاجآت.

أثناء تخريج إحدى دورات التعبئة العامة قال الأخ ياسر عرفات: «إن خطة الاكورديون الاسرائيلية قد بدأ تنفيذها الآن في بيروت وزحلة والجنوب» (**السفير**، ١٩٨١/٤/٩). وقال فاروق القدومي في تصريح له: «إن أعمال العنف في لبنان تأتي في نطاق خطة أميركية لممارسة ضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. إن التصعيد الحالي في الأعمال العسكرية الذي تقوم به الميليشيات الانعزالية ويترافق مع تصعيد مماثل في الجنوب هو دليل واضح على هذه الخطة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٤/٦).

وقد ردت الثورة الفلسطينية، بلسان أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح صخر (أبو نزار)، على المزاعم القائلة بأن وجود الفلسطينيين على خطوط التماس هو سبب الأزمة، فقال في تصريح لاذاعة مونتي كارلو: إن قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابط في خطوط التماس هي قوات تابعة لقوات الردع العربية وليس من سلطة للثورة الفلسطينية عليها (**النهار**، ١٩٨١/٤/٤).

وعلى صعيد آخر، باشرت الثورة الفلسطينية الاتصال والتنسيق مع سوريا ومع أطراف الصف الوطني والاسلامي اللبناني رداً على التصعيد الاسرائيلي - الانعزالي الواسع في بيروت وزحلة والجنوب. ففي يوم ١٩٨١/٤/٤، توجه وفد فلسطيني برئاسة الأخ ياسر عرفات، يضم عدداً من قادة المقاومة، إلى دمشق واجتمع بالرئيس حافظ الأسد. ومع أنه لم يعلن شيء عما دار في هذا الاجتماع، إلا أن المصادر أشارت إلى أنه يتعلق بالتنسيق لمواجهة التطورات الأخيرة في لبنان (**السفير**، ١٩٨١/٤/٥). وفي اليوم نفسه، التقى وفد مشترك من المقاومة والحركة الوطنية برئاسة الأخ ياسر عرفات، مع السيد عبدالحليم خدام وزير الخارجية السورية، ورئيس الاركان العام للجيش السوري العماد حكمت الشهابي ورئيس الاستخبارات العميد علي دوبا. وبعد الاجتماع، قال الأخ عرفات: «لقد اتخذ عدد من القرارات المهمة على كل الصعد تتعلق بمواجهة التصعيد العسكري في لبنان». وقال الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية الأخ عبدالمحسن أبو ميزر: «يجب اعتبار هذا الاجتماع

بمثابة منعطف حاسم فيما يتعلق بالتصدي لاسرائيل ومخططاتها في لبنان» (**المصدر نفسه، ١٩٨١/٤/٥**). وفي يوم ١٩٨١/٤/٣، عقد اجتماع ضم الأخ ياسر عرفات، والسيد وليد جنبلاط وأعضاء التجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، وذكرت المصادر أن ما دار في هذا الاجتماع تعلق بتوحيد المواقف بين أطراف الصف الوطني والاسلامي. وذكرت المصادر أن عرفات قال في هذا الاجتماع أن هناك موقفاً مشتركاً بين سوريا والثورة الفلسطينية، ولن يستطيع أحد اختراق هذا التحالف (**المصدر نفسه، ١٩٨١/٤/٤**).

ومن جملة التدابير التي اتخذتها المقاومة الفلسطينية كان الاتفاق مع الحركة الوطنية اللبنانية، في اجتماع مشترك عقد يوم ١٩٨١/٤/٦، على القيام بتنفيذ سلسلة من الاجراءات وصفت بأنها «ذات أهمية بالغة تطال تأمين متطلبات التطورات المتلاحقة على الساحة اللبنانية بشقيها الأمني والسياسي» (**النهار، ١٩٨١/٤/٧**). وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان جاء فيه: «ترى الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية أن التصعيد الاسرائيلي في الجنوب كان وما زال أساس الأحداث الداخلية التي يشهدها لبنان، لأن التفجير الذي قام به الانعزاليون في زحلة، ثم نقلوه إلى بيروت، تم بقرار اسرائيلي يستهدف، في اطار كامب ديفيد وباستخدام القوى الفاشية المحلية، ضرب الوجود الوطني اللبناني وتصفية الثورة الفلسطينية والنيل من صمود سوريا». وجاء في البيان أن المجتمعين قرروا «اعتبار اجتماعات القيادة المشتركة للحركة الوطنية والثورة الفلسطينية مفتوحة من أجل متابعة التطورات واستكمال الاجراءات التنظيمية التي جرى الاتفاق عليها وتأمين متطلبات هذه المعركة الوطنية المشتركة التي تمس مصير لبنان والشعب الفلسطيني في آن» (**السفير، ١٩٨١/٤/٧**).

من ناحية ثانية، باشرت اللجنة الأمنية العليا اجتماعاتها يوم ٦ نيسان (ابريل) بحضور حركة أمل «للحؤول دون حوادث تعكر الوضع الأمني في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية». وقالت المصادر: «تم الاتفاق على التنسيق في كافة المجالات عبر اسناد الدور الأساسي للجنة الأمنية العليا من أجل امساك المناطق كافة ميدانياً وعلى الأرض عبر غرفة العمليات المشتركة التي أنشئت في بيروت والضاحية والجنوبية» (**المصدر نفسه، ١٩٨١/٤/٧**).

٤ - عودة الدكتور حبش بعد شفائه

مع بداية شهر نيسان (ابريل)، وصل الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى بيروت، على أثر جولة قام بها إلى بعض بلدان جبهة الصمود، بعد أن شفي من العارض الصحي الذي ألم به. وقد اعتبرت فصائل الثورة الفلسطينية عودة الدكتور حبش مناسبة وطنية جرى فيها التعبير عن الاحترام الذي يكنّه الجميع لهذه الشخصية القيادية الفلسطينية البارزة. وقد قام الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يرافقه الأخوان صلاح خلف (أبو اياد) وفاروق القدومي بزيارة الدكتور حبش «مهنئين اياه بمناسبة شفائه وعودته إلى بيروت. وجرى خلال الزيارة عرض آخر التطورات السياسية في المنطقة والاعتداءات الصهيونية-الانعزالية المتصاعدة على المخيمات الفلسطينية والمناطق الوطنية وسبل مواجهتها» (**الهدف، العدد ٥٣٢، ٤ نيسان - ابريل ١٩٨١**).

«وأقام المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في الأول من نيسان (ابريل)، حفل استقبال حاشد لمناسبة عودة حبش، حضرة قادة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ورئيس مجلس قيادة حركة أمل وقائد جيش لبنان العربي وممثلو دول جبهة الصمود والتصدي ووفد من قيادة الحزب الشيوعي العراقي، وسفراء كوبا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وممثلوا السفارات الاشتراكية الاخرى، وعدد كبير من الشخصيات السياسية والحزبية والمنظمات الشبابية والنسائية» (**المصدر نفسه**).

غسان حسام الدين

الليكود في سباق مع الزمن لتنفيذ مخططاته الاستيطانية قبل توديع الحكم

ما زالت خطط ارييل شارون، وزير الزراعة ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، الرامية إلى تكثيف الاستيطان وزيادة وتيرته ومصادرة المزيد من الأراضي العربية المحتلة في جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وعلى الأخص المناطق المكتظة بالسكان العرب من أجل خلق وقائع ثابتة فيها قبل انتهاء فترة حكومة الليكود القريبة، من أهم الأحداث التي شهدتها المناطق العربية المحتلة خلال الفترة الماضية. وسيتناول التقرير هنا تفصيل هذه الأحداث إلى جانب استعراض سريع لمواقف كل من الليكود والمعراخ تجاه السياسية الاستيطانية.

لقد افتتح رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن حملته الانتخابية بالقيام بجولة في عدد من مستوطنات الضفة الغربية، بينما افتتح شمعون بيرس زعيم حزب العمل «المعارض» حملته الانتخابية بالتعهد بأن «المعراخ» لن يخلي أي مستوطنة في المناطق العربية المحتلة إذا تسلم الحكم في حزيران (يونيو) القادم.

وقد تعمد بيغن ان تشمل جولته الاستيطانية - الانتخابية مستوطنة «ايلون موريه»، وهي أول مستوطنة كان قد زارها بعد توليه للسلطة في العام ١٩٧٧، حيث أعلن فيها: «سنقيم العديد من ايلون موريه في السنوات القادمة».

وتعمد بيرس، من ناحيته، وبالمقابل، أن يشير، في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الأول للمجلس الاداري لحزب المعراخ للانتخابات القادمة، إلى مستوطنات ضواحي مدينة القدس، وبشكل خاص إلى مستوطنة كريات أربع التي تقع قرب الخليل.

واكتفى بيغن في جولته هذه، بترديد جملة واحدة: «لقد تعهدت ووفيت». أما شمعون بيرس، فقد اهتم بان يؤكد أمام ناخبيه، «بأن دفاع اسرائيل يبدأ من نهر الأردن».

اما تعهدات بيغن التي وفى بها، في الضفة الغربية المحتلة، فكانت على الشكل التالي: زيادة عدد المستوطنين والمستوطنات من ٥٠٠ مستوطن في ٣٠ مستوطنة سنة ١٩٧٧ إلى ١٨،٥٠٠ مستوطن في ٨٥ مستوطنة سنة ١٩٨١. أما شمعون بيرس، فعليه ان يطور هذه «الانجازات الكبرى» ويحافظ عليها؛ وهذا ما تعهد بأن يفعله بكل همة واخلاص في حال وصوله للحكم.

إقامة مجالس محلية ومحاكم في المستوطنات

يلاحظ ان السلطات الاسرائيلية سعت جادة إلى تقوية الجهود الاستيطانية في المناطق العربية. فبعد إقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، اتجهت إلى تنظيم أوضاع هذه المستوطنات القانونية كخطوة أولى على طريق ترسيخها.

فبعد ان كانت الشؤون الادارية والقانونية تبت

في المحاكم العسكرية عمدت سلطات الاحتلال إلى إقامة المجالس المحلية والمحاكم المدنية في تلك المستوطنات من أجل البت في هذه الشؤون داخل المستوطنات وفقاً للقوانين الاسرائيلية.

وواصلت السلطات الاسرائيلية، من جهة أخرى، تعزيز الاجراءات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في إطار سياستها التي تستهدف تكريس الواقع الاستيطاني فيها. وفي هذا الاتجاه، أقيم يوم ١٩٨١/٣/٤ احتفال في مستوطنة «الكناه» بمناسبة تدشين أول مجلس محلي اسرائيلي في المناطق العربية المحتلة سنة ١٩٦٧. وحضر الاحتفال وزير الداخلية الدكتور يوسف بورغ (مفدال) الذي قال: «ان هناك ٦٤ مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وان عدد المستوطنين فيها يصل إلى ١٥ ألف نسمة». وصرح رئيس المجلس المحلي للمستوطنة التي أقيم الاحتفال فيها بأن هذه الخطوة هي الأولى من نوعها، وهي تعد مقدمة لتطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة.

وذكر التلفزيون الاسرائيلي انه سيجري، في القريب العاجل، تدشين عدد من المجالس المحلية في عدد من المستوطنات اليهودية بالضفة، كما ستقام عدة محاكم صلح، وذلك كي لا يحتاج المستوطنون إلى مراجعة المحاكم العربية، ويتوقع ان تقام أول محكمة في مستوطنة كريات أربع (**الفجر**، ١٩٨١/٣/٥).

كما ذكرت إذاعة اسرائيل ان ضابط العلاقات الداخلية في الحكم العسكري بالضفة الغربية المحتلة سيعلن قريباً بحضور وزير الداخلية والحاكم العسكري العام للضفة وعدد آخر من المسؤولين عن إقامة سلطة محلية في كل من مستوطنتي اريئيل ومعاليه افرايم. وتوقعت ان يبلغ عدد السلطات المحلية اليهودية في الضفة الغربية المحتلة تسع سلطات خلال الأشهر القريبة القادمة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٢).

وأفاد مراسل «دافار» ان سلطات الحكم العسكري قررت إقامة محكمتي صلح في الضفة الغربية المحتلة، الأولى في مستوطنة كريات أربع والثانية في إحدى المستوطنات اليهودية في السامرة (الجزء الشمالي من الضفة الغربية).

وأضاف بأن السكان اليهود كانوا يحاكمون، حتى الآن، أمام المحاكم العسكرية بما في ذلك مخالفات السير وسداد الدين. وقد أعرب المستوطنون اليهود، في الضفة الغربية المحتلة، عن رضاهم التام للقرار، وهم يعتقدون بأن هذه الخطوة هي الأولى نحو تطبيق السيادة الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة (**دافار**، ١٩٨١/٣/٦).

إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع أخرى قائمة

في اطار خطط اريئيل شارون الرامية إلى تكثيف الاستيطان وزيادة وتيرته، أعلن وزير الاسكان دافيد ليفي، يوم ١٩٨١/٢/٢٢، في حفل وضع الحجر الأساسي للمباني الدائمة في مستوطنة بيت ايل، انه في السنوات الثلاث الأخيرة، تم بناء حوالي الفين وخمسمئة وحدة سكنية في المستوطنات الدائمة في المناطق المحتلة. وهذا الرقم يساوي عدد الوحدات التي بنيت في السنوات العشر التي سبقت ذلك. ومن المتوقع البدء ببناء ألف وحدة سكنية أخرى ومنها خمسمئة في مستوطنة «كرني شمرون» وخمسمئة في «جبعون».

اما متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، فقد ذكر في جريدة معاريف، يوم ١٩٨١/٢/١٠)، انه حصل على دعم مالي كبير لاقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة. وأضاف دون ان يوضح مصدر هذا الدعم المالي، ان خطة إقامة هذه المستوطنات ستبدأ منذ الآن وحتى شهر تموز (يوليو) القادم، وستشمل توسيع المستوطنات الأخرى وتزويدها بالماء والكهرباء.

والمستوطنات المزمع اقامتها هي: مخيماس، يتير (ب)، شمرون (ب) في شمال الضفة الغربية المحتلة، تكواع (ب)، متسبيه غبرين، في اريحا والبحر الميت، ومستوطنة نسيني على سفوح منطقة الخليل (**معاريف**، ١٩٨١/٢/١٠).

كما علم ان وزارة المالية طلبت من اللجنة المالية التابعة للكنيست الموافقة على تخصيص ٥٠ مليون شيكل من الاحتياط العام للموازنة الحالية، وذلك لاقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، والمستوطنات الست هي:

مخيمـــاس، شفي شمـرون (ب)، تكـواع (ب)، متسبيه غبرين، نيلي، يتير (ب)، وستنفق هذه الأموال على تمهيد الأرض وشق الطرق، وبنـاء ٤٠ شقة سكنية في كل مستوطنة، واكمال شقق سكنيـة في مستـوطنـات قـائمـة (**هـآرتس**، ١٩٨١/٢/١٩).

وبالمقابل، قررت اللجنة الاستيطانية المشتركة للحكومة والوكالة اليهوديـة التي يرئسهـا وزير الـزراعـة اريئيـل شـارون، يـوم ١٩٨١/٣/١، التعجيل في إقامـة ست مستوطنـات في الضفة الغربية المحتلة، كانت الحكومة قد اتخذت قراراً باقامتها مؤخراً وكانت اللجنة قد حصلت مؤخراً على قرار بانفاق ٥٠ مليون شيكل على اقامة هذه المستوطنات، وهي مخيمـاس وتقع بين كفارادوميم وريمونيم على طريق «الون»، يتير (ب) وتقع على منتصف طريق السامرة بين مستوطنة اريئيـل والكناه وسيشرع في اقامتهما في اليومين القادمين، وكذلك نيلي وتقع إلى الشمال الشرقي من**متتياهو** في منطقة مـوديعـين، وشفي شمرون (ب) وتقع غربي شفي شمرون على طريق طولكرم - نابلس، متسبيه غبرين وتقع بالقرب من بلدة ترقوميا، وتكـواع (ب) وتقع جنـوب تكواع عـلى حـدود صحراء يهودا، وسيشـرع باقـامة المستـوطنات الأربـع الأخيرة في الأسبـوع القادم (**المصـدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢).

كمـا ذكـرت «معـاريف» انـه شـرع، يـوم ١٩٨١/٣/٨، باقامة سبع مستوطنات جديدة، في آن واحد، في الضفة الغربية المحتلة. وتوقع زئيف بن - يوسف، الناطق باسم اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، أن إقامـة هذه المستـوطنات ستتم خلال ثلاثة أشهر (**معاريف**، ١٩٨١/٣/٩).

وقد بدأ كل من قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية وشركة الصندوق القومي الاسرائيلي هذا الأسبوع بشق الطرق لهذه المستوطنات السبع. وبات من المؤكد أن يتم توطينها بالسكان اليهود حتى موعد أقصـاه شهر ايـار (مايـو) القادم. وستكلف إقامتها حوالي ١٥٠ مليون شيكل، وهذه المستـوطنات السبـع هي: مخيمـاس، حنيـانيت (ب)، يكير (ب)، شفي شمرون (ب)، نيلي **تكواع** (ب) وبركان.

كما سيتم انفاق مئة مليون شيكل على توسيع احـدى عشرة مستـوطنة قـائمة. وينـوي قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية اقامة ٤٠ وحـدة سكنية في هذه المستوطنات، وزيادة عدد الوحدات السكنيـة في كـل واحـدة منهـا إلى ٦٠ شقـة، والمستـوطنات الاحـدى عشرة هي مستـوطنـات قـديمة كـانت قـد اقيمت قبـل ثـلاث سنـوات (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٢).

ومن جهة أخرى، اكد مناحيم بيغن، في لقائه السنوي مع الصحافيين، يوم ١٩٨١/٢/٢٤، انه لا يـوجـد أي تغييـر في سيـاسـة حكـومتـه الاستيطانية... وأضـاف ان عشرة مستـوطنات جديدة ستقام خلال الأسابيع القليلة القادمة في الأراضي العربية المحتلة (**الفجر**، ١٩٨١/٢/٢٥).

كما صرح مسؤول اسرائيلي كبـير أنه، أثـر تنفيـذ حملة استيطـانية مكثفـة، سيزداد عـدد السكان اليهود في الضفة الغربية المحتلة هـذه السنة، بأكثر من ٤٠٪. وأبلغ **متتياهو** دروبلس، مؤتمراً صحافياً انه، بحلـول الصيف، سيتوطن ثمانية آلاف يهودي آخر في الضفة الغربية، مما سيرفع عدد اليهود فيها إلى ٢٦,٥٠٠. وأضاف ان المستوطنين الجدد سيقيمون في ستة مراكز أمامية جديدة ستقام في غضون الأشهر المقبلة، وفي ٤٠٠ وحدة سكنية إضافية تبنى حالياً.

وكانت الموازنة الاسرائيلية الجديدة التي يبدأ العمل بها في مطلع نيسان (ابريل) القادم سنة ١٩٨١، قـد خصصت ٧٣٩ مليون شيكل، اي بنسبة ٤٥٪ من موازنة الزراعة، للاستيطان في الضفة الغربية. وقد قسم المبلغ ثلاثة أقسام، فتم تخصيص ٤٩٣ مليون شيكل لانشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة، و١٣٦ مليـون شيكل في الجولان، و١١٠ ملايين شيكل في قطاع غزة (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/٢٦).

وفي اطار الحملة الانتخابية للكنيست العاشر، قال حاييم تسادوك، وزير القضـاء الاسرائيـلي السابق وأحد قادة المعراخ اليوم، انه يجب على حزب العمل صياغة لاءاته الخمس بشكل ايجابي، وذلـك لتوضيـح الفوارق القـائمة بـين المعـراخ والليكود. وقد تحدث تسادوك عن لاءات المعراخ

الخمس فذكر منها: «لا، للعودة إلى حدود ١٩٦٧؛ لا، للدولة الفلسطينية المستقلة؛ لا، لتقسيم القدس؛ لا، للانسحاب من هضبة الجولان». وأضاف تسادوك انه قد آن الأوان للاعتراف بوجود قضية فلسطينية لأنه توجد مجموعة من الناس تطلق على نفسها اسم «الشعب الفلسطيني» وليس بمقدور اسرائيل الغاء هذه الحقيقة. وأضاف انه لا توجد للمعراخ خطة لإزالة المستوطنات التي اقامها الليكود (**الفجر**، ١٩٨١/٢/١٧).

ومن جهة أخرى، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٢/٢٧، بجولة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، وقال انه حقق وعوده التي التزم بها عند تسلمه منصبه فقام بإنشاء المستوطنات الجديدة. هذا، في الوقت الذي ذكرت فيه مصادر الحكومة الاسرائيلية انها تعتزم توطين ثمانية آلاف يهودي في الضفة هذا العام.

وأبلغ بيغن المستوطنين في ايلون موريه التي تطل على مدينة نابلس: «انكم تستطيعون أن تعيشوا هنا إلى الأبد تحت العلم الاسرائيلي، ولا يخامرني شك في ان هذا المكان لكم ولابنائكم وأحفادكم».

وأضاف: «قلت لكم، آنذاك، اننا سنقيم مستوطنات عديدة، لقد فعلنا ذلك، وفي تلك الأيام لم تكن هناك مستوطنة واحدة في السامرة، اما الآن فان أضواء عشرات المستوطنات تضيء في السامرة خلال الليل».

ورافق بيغن، في جولته، وزير الزراعة اريئيل شارون ووزير الداخلية يوسف بورغ ووزير المالية يورام اريدور. وقال شارون الذي يعد القوة الدافعة وراء حركة الاستيطان: ان هناك، الآن، ١٨.٥٠٠ يهودي في ٨٥ مستوطنة في الضفة، أي أربعة أضعاف العدد الذي كان قائماً عندما تولت حكومة بيغن السلطة. وأضاف ان هذه المستوطنات مهمة جداً لأمن اسرائيل ووجودها (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١).

كما نشرت جريدة الجيروزاليم بوست، يوم ١٩٨١/٢/١٧، نتيجة استطلاع للرأي العام الاسرائيلي، اظهر ان ٧٠٪ من الاسرائيليين يؤيدون سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وان ٦٨٪ من هؤلاء يحبذون ضم هضبة الجولان السورية المحتلة (**الفجر**، ١٩٨١/٢/١٨).

مصادرة الأراضي العربية

وعلى صعيد مصادرة الأراضي، ذكرت هآرتس ان سلطات الحكم العسكري أبلغت رئيس بلدية طوباس عن عزمها القيام بمصادرة عشرات الهكتارات بدعوى الحاجة اليها لأغراض عسكرية. وقالت الصحيفة ان المصادرة تدخل في اطار قرار الحكومة الاسرائيلية القاضي بالاستيلاء على ١٥ الف دونم من أراضي شمال الضفة الغربية لإقامة مستوطنات جديدة عليها، أو لتوسيع نطاق المستوطنات المقامة حالياً. وذكرت انه قد تمت مصادرة ستة آلاف دونم من أراضي قرية سلفيت الواقعة جنوب غرب نابلس بهدف توسيع مستوطنة اريئيل.

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت قراراً ببناء عشر مستوطنات جديدة وإقامة نحو ثلاثة آلاف شقة سكنية في المستوطنات السابقة، قبل الانتخابات العامة المبكرة، بحجة الخوف من تفريط حزب العمل بما اسمته الحقوق التاريخية لليهود في الضفة الغربية في حال تسلمه السلطة (**السفير**، ١٩٨١/٢/١٠).

ومن جهة أخرى، قال التلفزيون الاسرائيلي ان الرأي السائد الآن، هو ان هناك اتجاهاً لدى سلطات الاحتلال للاستيلاء الفعلي على جميع الأراضي الأميرية في الضفة الغربية، وهي الأراضي التي يطلق عليها اسم أراضي الدولة، والتي أشارت الأنباء إلى ان المستوطنين بدأوا حملة واسعة للبحث عنها تمهيداً للاستيلاء عليها (**القدس**، ١٩٨١/٢/١٠).

وتنفيذاً لمخطط بناء المستوطنات الجديدة وتوسيع رقعة المستوطنات القائمة، قالت هآرتس: ان الحكم العسكري في الضفة الغربية قد استولى، منذ شهر تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٨٠ وحتى اليوم، على ٢٠٦٠٥ دونمات من الأراضي الحكومية. وقال مصدر كبير في الحكم

العسكري يوم ١٩٨١/٢/٢٥، ان معظم الأراضي التي صودرت مخصصة للمستوطنات اليهودية القائمة في المنطقة، والمستوطنات العشر الجديدة التي تجري اقامتها في الضفة الغربية. وقد صرحت مصادر أمنية انه نشرت، مؤخراً أرقام خاطئة بالنسبة لمصادرة الأراضي في الضفة. وذكرت ان الأرقام الصحيحة، كما جمعت وسجلت في سجلات الحكم العسكري ووزارة العدل، هي: ٢٠,٠٠٥ دونمات للمستوطنات، و٢٥٠ دونماً لإقامة منشآت عسكرية في منطقة طوباس، وكذلك ٤٢٠٠ دونم كانت ملكاً لليهود في منطقة غوش عتسيون. وأضافت المصادر العسكرية ان المقصود، هنا، ليس مصادرة أراض من الناحية القانونية، وانما الاستيلاء على أراضي دولة. والجدير بالذكر، أن هذا الاستيلاء يتم وفق دراسة قانونية أجريت بحضور ممثل وزارة العدل. وفيما يلي قائمة بأسماء الأماكن التي تم الاستيلاء عليها، وعدد الدونمات المصادرة في كل مكان منها:

اسم المستوطنة	المساحة
متسبيه غوفرين	٢٠٠٠
هون كرمل	٤٠٠٠
افرات	٣٥
جبعون	٥٠
مجدال عوز	١٠٠
كروميم	٤٥٠
نبي صموئيل	٤٥٠
غيتيم	٤٠٠
تكواع (ب)	٢٣٥٠
مخيماس	١٦٠
الكناه (ب)	٥٠٠
جبعات حدشاه	١٨٠
غوش عتسيون	١٨٠
نيلي	٦٠٠
معاليه ادوميم	٣٥٠

(**هآرتس**، ١٩٨١/٢/٢٦)

والقائمة المذكورة أعلاه لا تتضمن أي ذكر لقرار الحكم العسكري القاضي بمصادرة أحد عشر الف دونم من الأراضي الفلسطينية في قرى العيزرية وأبوديس والعيسوية، وذلك بهدف توسيع رقعة المستوطنة اليهودية معاليه أدوميم (ب) الغربية والتي يجري بناؤها حالياً. وتأتي هذه الخطوة التوسعية في وقت أبلغت فيه السلطات مخاتير قرية أبوديس قرارها القاضي بمصادرة الأراضي الواقعة بين القرية المذكورة ومستوطنة معاليه ادوميم (ب) واعتبار هذه الأراضي أراضي حكومية.

كما أصدر الحاكم العسكري العام للضفة الغربية أمراً عسكرياً، يوم ١٩٨١/٢/١٦، يقضي بالاستيلاء على أراضي قرية بيت سكاريا البالغة مساحتها عشرين دونماً. وقد وضعت قوات الحكم العسكري الاسلاك الشائكة حول منازل القرية، وزعم أن امر الاستيلاء تم لأغراض عسكرية (**الفجر**، ١٩٨١/٢/١٧).

وفي اطار محاصرة المدن والقرى العربية الواقعة في الضفة الغربية المحتلة، للحيلولة دون توسعها مستقبلاً، اصدرت سلطات الحكم العسكري امراً عسكرياً تمنع بموجبه البناء فوق أربعة آلاف دونم من أراضي مدينة البيرة في حوش شعاب كساب الواقعة شمالي المدينة. وبهذا تصبح مساحة الأراضي التي اغلقت، منذ سنة ١٩٦٧، عشرة آلاف دونم من بينها أراضي جبل الطويل الواقعة جنوب شرقي المدينة، والأراضي الواقعة حول مبنى قيادة الحكم العسكري شمالي المدينة. وبهذا، تكون امكانية التوسع العمراني في مدينة البيرة قد اغلقت لكون هذه المناطق تحيط بالمدينة من كافة الجهات (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٩، ١٥و١٩٨١/٢/١٦، ص ١٠ و١١).

كذلك، ذكرت جريدة «دافار» ان المستوطنين اليهود في كريات اربع بدأوا حملة جديدة للاستيلاء على الأراضي في منطقة الخليل، وأضافت ان المستوطنين المذكورين يقومون بشق طريق جديد بين مستوطنة كريات أربع والحي اليهودي الآخذ بالتوسع في مدينة الخليل. وقد قام عدد من المستوطنين بالاستيلاء على مساحة شاسعة من الأراضي العربية الواقعة في منطقة وادي أبوعياش في ضواحي الخليل بحجة شق الطريق المذكور (**دافار**، ١٩٨١/٣/٩).

وفي منطقة رام الله، اشتكى بعض المواطنين، في قرية ديرديوان الواقعة إلى الشمال من رام الله من انه قد تم، في الأيام الأخيرة، تسييج أراض تابعة لهم، على أيدي المستوطنين اليهود. كما قال مواطنون من قرية الجيب القريبة من مستوطنة جبعون ان السلطات الاسرائيلية صادرت مؤخراً خمسمئة دونم من أراضيهم لأغراض الاستيطان.

ومن الجدير بالذكر، انه جرت في الأشهر الأخيرة، حملة واسعة لمصادرة الأراضي الواقعة بالقرب من القرى العربية، وذلك من أجل إقامة مستوطنات يهودية عليها، وذلك بموجب أسلوب الاعلان عن الأراضي، أياً كانت، بأنها أراضي دولة. ففي كل يوم، يشتكي المواطنون العرب، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، من أن سلطات الحكم العسكري تقوم بتسييج عشرات الآلاف من الدونمات التي يمتلكونها (**هآرتس**، ١٥/٣/١٩٨١).

اجراءات تعسفية لتضييق الخناق على المواطنين

وفي هذا الاطار، استدعى الحاكم العسكري في منطقة رام الله، يوم ١٨/٢/١٩٨١، مخاتير قرى منطقتي: رام الله والبيرة وأبلغهم بأن أية معاملات، أو مشاريع، يقدمونها سوف لن تنجز إذا لم يتم تقديمها عبر «يسمى بـ «رابطة قرى رام الله»». ويأتي هذا الاجراء التعسفي من قبل سلطات الحكم العسكري في محاولة يائسة لإلغاء دور البلديات الوطنية المنتخبة من قبل السكان، وجعل كافة الأمور الحياتية التي تخص السكان تمر عبر اطر الحكم العسكري، والاطر العميلة له (**وفا**، ١٩/٢/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، قامت السلطات المحتلة، يوم ١/٣/١٩٨١، بإغلاق صحيفة القدس العربية لمدة خمسة أيام، بأمر من المراقب الرئيسي للصحف ووسائل الاتصال. وقد جاء هذا الاغلاق بسبب نشر الصحيفة خبراً يتعلق بالتنظيم السري الاسلامي في منطقة المثلث خلافاً لأوامر الرقابة. وقالت مصادر أمنية ان نشر هذا الخبر الحق ضرراً بأمن الدولة (**دافار**، ٢/٣/١٩٨١).

كما قررت لجنة الاستئناف العسكرية، في ٩/٢/١٩٨١، تمديد فترة الاقامة الجبرية المفروضة على محرري الصحف العربية الثلاثة وهم: مأمون السيد (الفجر)، أكرم هنية (الشعب) وبشير البرغوتي (الطليعة) ومنعهم من مغادرة أماكن سكنهم في رام الله، لمدة نصف سنة أخرى. ولم يرد تفسير لهذا القرار.

وقد أبلغ القرار إلى المحامية فيلتيسيا لانغر من قبل الحكم العسكري، بعد أن وافق قائد عام الضفة الغربية العسكري عليه. وعلم مراسل صحيفة عل همشمار، من مصدر عسكري، ان الهدف الرئيسي من هذا القرار يتمثل بمنع الصحافيين الثلاثة من مزاولة أية نشاطات سياسية لكونهم أعضاء في لجنة التوجيه الوطني (**عل همشمار**، ١٠/٢/١٩٨١).

كما مدد الحكم العسكري، يوم ١٧/٢/١٩٨١، فترة الاقامة الجبرية المفروضة على رئيسي بلديتي عنبتا والبيرة، وحيد حمد الله وابراهيم الطويل لمدة ستة أشهر أخرى، ومنعهما من مغادرة مدينتيهما، كما ان الاقامة الجبرية مفروضة أيضاً على معظم أعضاء لجنة التوجيه الوطني (**هآرتس**، ١٨/٢/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، علم ان مجموعة من الاكاديميين، في الجامعة العبرية في القدس، توشك على الانتهاء من اعداد تقرير حول الحرية الاكاديمية في الضفة الغربية المحتلة. وقالت مصادر مطلعة ان هذا التقرير سيؤدي إلى احراج سلطات الحكم العسكري وخصوصاً القسم الخاص بالكتب التي يمنع تداولها في الأراضي المحتلة.

وأضافت المصادر ان التقرير يؤكد ان قائمة الكتب الممنوعة تتضمن نحو ثلاثة آلاف كتاب، بينما يصر المسؤولون في الحكم العسكري على أن الرقم الصحيح هو ستمئة كتاب فقط. وقد ادعى المتحدث باسم الحكم العسكري بأن قائمة الكتب الممنوعة تتضمن ستمئة كتاب فقط، ولكنه رفض، في الوقت نفسه، تقديم نسخة عنها إلى أية جهة محايدة (**القدس**، ٩/٣/١٩٨١).

مقاومة المواطنين للاستيطان واجراءات المصادرة

وقد أثارت عمليات مصادرة الأراضي في المناطق

المحتلة ردود فعل من قبل السكان العرب، كان أبرزها الاجتماع الذي عقده، يوم ١٨/٢/١٩٨١، أصحاب الأراضي المغلقة في البيرة بدار البلدية، وحضره رئيس البلدية ابراهيم الطويل. وقد تم، في هذا الاجتماع، بحث قرار السلطات العسكرية القاضي باغلاق أربعة آلاف دونم من أراضيهم، وأعربوا عن استنكارهم لاغلاق أراضيهم واحتجاجهم عليه، وقرروا المباشرة باتخاذ الاجراءات القانونية، ورفع قضية أمام محكمة العدل العليا الاسرائيلية لإلغاء الأمر العسكري (**المصدر نفسه**، ١٠/٢/١٩٨١).

كما استنكر الأخ ابراهيم سليمان الطويل، هذه الاجراءات التي اتخذتها سلطات الحكم العسكري، وأشار، في برقية احتجاج شديدة اللهجة بعث بها، يوم ١٥/٢/١٩٨١، إلى الحاكم العسكري، إلى أن هذه الاجراءات تخالف كافة الاعراف والقوانين الدولية، وتشكل عدواناً جديداً ضد أهالي مدينة البيرة. وطالب بضرورة الغاء هذه الاجراءات الجديدة، ووقف كافة القرارات التي من شأنها محاصرة المدينة (**وفا**، ١٦/٢/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، ذكرت جريدة دافار ان لجنة استئناف تابعة للحكم العسكري في رام الله استجابت لطلب سكان قرية ترقوميا الواقعة في جبل الخليل، وأصدرت أمراً مؤقتاً بحظر الاستيلاء على أراضيهم. وأضافت أن اللجنة المذكورة منحت السكان العرب فرصة لتأكيد ملكيتهم للأراضي المصادرة، بينما أبرز المحامون الذين يدافعون عن أصحاب هذه الأراضي التي تبلغ مساحتها سبعة آلاف دونم الاثباتات والأدلة والمستندات التي تثبت ان هذه الأراضي ليست أملاكاً حكومية كما تدعي السلطات المحتلة، وانما هي اراض مملوكة لأصحابها الذين يستغلونها ويتوارثونها عن آبائهم وأجدادهم منذ أمد طويل (**دافار**، ٢٠/٢/١٩٨١).

كما بعث رئيس بلدية الخليل ببرقية إلى الحاكم العسكري في الخليل احتج فيها على السماح لليهود باداء صلاة صباحية في الحرم الابراهيمي. وأضاف: ان هذا اليوم هو يوم الجمعة الثالث على التوالي، الذي يقيم اليهود فيه صلاة صباحية في الحرم الابراهيمي وذلك في الوقت نفسه الذي يتجه فيه المسلمون للحرم لاداء صلاتهم. ويذكر ان مستوطني كريات أربع اقاموا، يوم الجمعة الماضي، الصلاة الصباحية في الحرم بعد استخدام القوة والخداع (**هآرتس**، ٢٠/٣/١٩٨١).

أما في منطقة القدس، فقد أكد وجهاء بلدة أبوديس الواقعة جنوب شرقي مدينة القدس ومخاتيرها، رفضهم لمصادرة أراضيهم، واستعدادهم للدفاع عنها بكافة الوسائل. وأشار الوجهاء والمخاتير إلى ان سلطات الحكم العسكري تحاول ابتزاز السكان والضغط عليهم لارغامهم على بيعها. وأكدوا ان هذه الأرض لهم، وهي المصدر الوحيد لرزقهم. وكانت سلطات الحكم العسكري قد بدأت، في أواسط شباط (فبراير) الماضي، باغلاق أراضي واسعة من بلدة أبوديس تقدر بحوالي خمسة عشر الف دونم، وقامت بتسييجها، وحظرت على السكان العرب استخدامها (**وفا**، ٢١/٢/١٩٨١).

وفي قضاء طولكرم، قام سكان بلدة عنبتا، يوم ١٢/٣/١٩٨١، بمنع الجرافات الاسرائيلية من شق طريق يؤدي إلى مستوطنة شفي شمرون (ب)، وذلك احتجاجاً على عدم منحهم مهلة كافية للاعتراض على قرار مصادرة الأراضي امام اللجنة الاستشارية التابعة للحكم العسكري.

وقد وصل إلى المكان رئيسا بلديتي عنبتا ونابلس وعدد كبير من المواطنين، حيث منعوا بأجسامهم الجرافات من مواصلة عملها. وقام الحكم العسكري، من جانبه، بارسال جنوده إلى المكان، حيث قاموا باعتقال عدد من المشتركين في مظاهرة الاحتجاج. ثم استدعي إلى الحكم العسكري رئيس بلدية عنبتا وحيد الحمدان، عضو لجنة التوجيه الوطني، الذي كانت الاقامة الجبرية قد فرضت عليه في مدينته. وبعد انتظار طويل، سمح له بالانتقال من منزله إلى دار البلدية فقط، وحددت له الطريق التي يتوجب عليه ان يسلكها ذهاباً واياباً. وحذره حاكم طولكرم العسكري من الاشتراك في المستقبل في أي نشاط سياسي. أما بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، فبعد عودته إلى نابلس اتصل به نائب الحاكم العسكري في قضاء نابلس هاتفياً وحذره من مغبة

الاشتراك في نشاط يتجاوز عمله كرئيس للبلدية، فأجاب الشكعة ان رؤساء البلديات ليسوا جنوداً في خدمة الحكم العسكري وانه يخدم شعبه فقط وأضاف: انني لم أقم بأي عمل يعد تجاوزاً للقانون.

ومن جهة أخرى، قدم المحاميان فيليسيا وعبد عسلي إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية اعتراضين حول موضوع أراضي منطقة الخليل. وكان أحد الاعتراضين مقدماً من قبل أصحاب الأراضي في بلدة ترقوميا، حيث بدأت الجرافات الاسرائيلية بتمهيد اراضيهم خلافاً لقرار لجنة الاستئناف العسكرية حول منع أية أعمال تطوير في هذه الأراضي إلى ان يصدر القرار النهائي. أما الاعتراض الثاني، فكان من قبل أصحاب الأراضي القريبة من كريات اربع وقد جاء فيه أن المستوطنين بدأوا بأعمال تمهيد الأرض استعداداً لتوسيع المستوطنة (**هآرتس**، ١٣/٢/١٩٨١).

وفي عملية تصعيد المواجهة بين المواطنين العرب وسلطات الحكم العسكري ضد مصادرة الأراضي، قام الحكم العسكري، يوم ١٥/٣/١٩٨١، بمنع مظاهرة اشترك فيها حوالي ٢٠٠ شخص من أصحاب الأراضي في بلدة عنبتا قضاء طولكرم، الذين كانوا ينوون القيام بمسيرة سلمية نحو مستوطنة شفي شمرون (ب)، حيث تقوم الجرافات الاسرائيلية بشق طريق للمستوطنة. وذكرت الأوساط الأمنية ان رئيس لجنة التوجيه الوطني بسام الشكعة كان بين منظمي هذه المظاهرة.

وقد قامت قوات الحكم العسكري، فجر يوم ١٥/٣/١٩٨١، باغلاق جميع الطرق المؤدية إلى عنبتا وذلك بعد أن تلقت معلومات مسبقة عن الاستعدادات الجارية لتنظيم هذه المظاهرة. ولكن رغم الحواجز التي أقيمت على الطرق، وصل إلى بلدة عنبتا المئات من المواطنين وخرجوا بحضور مصوري التلفزيون، بما أسموه مسيرة سلمية احتجاجاً على الأعمال التي تنفذ في أراضيهم (**المصدر نفسه**، ١٦/٣/١٩٨١).

صلاح عبدالله

اسرائيليات

مباحثات الحكم الذاتي تدخل في مرحلة الانتظار واسرائيل تخشى على دورها كشريك للولايات المتحدة

المسار بعد سنتين من اتفاق السلام

يبدو ان استئناف مباحثات الحكم الذاتي التي تدور في إطار اتفاق السلام المصري - الاسرائيلي الذي ترعاه الولايات المتحدة، دخل في مرحلة الانتظار، وذلك ليس بسبب تناقض مواقف الأطراف أو بسبب الخلافات القائمة حول تشكيل قوة المراقبة في سيناء، ولا لأن الانتخابات الاسرائيلية القادمة ستحمل معها معطيات جديدة تفرض نفسها على مجريات الأمور. بل ، وبرغم الأهمية التي تتمتع بها العوامل السابقة ، لأن الادارة الاميركية الجديدة بحاجة لبعض الوقت لاعادة صياغة مخططاتها في المنطقة بما يتلاءم

وتوجهاتها، من خلال وضع الصراع في الشرق الأوسط في إطار نظرتها العالمية الشاملة، بحيث يكون النزاع العربي - الاسرائيلي أحد التناقضات الموجودة داخل «البيت الواحد»، وبحيث تتم معالجة هذا الصراع بشكل يضمن «وحدة الصف» داخل المعسكر الأميركي، أو، في أسوأ الحالات بحيث يتم تجاوزه لصالح التصدي لخطر «النفوذ السوفياتي الذي يهدد الجميع».

وبادىء ذي بدء نسأل: **ماذا بعد سنتين من اتفاق السلام؟**

في ندوة عقدت بجامعة تل - أبيب، تحت عنوان: «سنتان على اتفاق السلام مع مصر، الانجازات والفشل» باشراف معهد شيلواح، ومشاركة سياسيين ورجال علم وجنرالات من جيش الاحتياط في اسرائيل، لخص البروفسور شمعون شامير، من رؤساء معهد شيلواح، حصيلة السنتين بالاشارة إلى أن المصريين قالوا: «نعم لدولة إسرائيل، ونعم للتواصل بين اسرائيل والتاريخ اليهودي في أرض - اسرائيل، لكن: لا، مطلقة، للصهيونية» (**هآرتس، ١٩٨١/٣/٢٠**). وحسب تقدير الدكتور يعقوب غولدنبرغ، يوجد في الجانب الايجابي من الميزان، تغييرات في الأسباب والظروف التي دفعت العربية السعودية «للامتناع عن تأييد السلام الاسرائيلي - المصري. فحرب إيران - العراق، قللت الخوف من الخمينية، ومن تهديد السيطرة العراقية على الخليج. والعداء العراقي - السوري، خفف من قوة التحالف المعادي لمصر في العالم العربي. وبدأت سياسة اليد القوية التي ستتبعها إدارة ريغان توازن من عدم الثقة بالقدرة الاميركية التي نتجت في أعقاب سياسة الرئيس جيمي كارتر» (**المصدر نفسه**). وفي الجانب السلبي (بالنسبة لاسرائيل طبعاً)، كانت القائمة طويلة جداً؛ فرغم التنازلات الصعبة، قال غولدنبرغ، فان «وضعنا الدولي متدهور اليوم عما كان عليه قبل زيارة السادات للقدس» (**المصدر نفسه**).

أما سيمحه دينتس، سفير اسرائيل السابق في واشنطن، فقد أشار إلى المخاوف الاسرائيلية الأولى التي رافقت زيارة السادات للقدس، وهو ما تحقق اليوم. والذي يشير اليه دينتس يتعلق بالقلق على دور اسرائيل كشريك للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فقد تحولت اسرائيل، كما يقول، إلى «شريك صغير للولايات المتحدة، بينما أخذت مصر دورها. كما تشكل السعودية مركز اهتمام للولايات المتحدة» (**يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٣/١٧**). وبالنسبة لمخاوف الولايات المتحدة، كما عبرت عنها اتفاقيات كامب ديفيد، فقد كانت أميركا بسبب «توجهات تكتيكية وليست استراتيجية»، قلقة من مسار الرئيس السادات. فقد رأت في اتفاقيات كامب ديفيد إطاراً لانجاز أهداف تكتيكية «لخلق تناغم بينها وبين دول النفط، والسعودية على رأسها. ورأت أيضاً، أن المشكلة الفلسطينية تعيقها في ايجاد هذا التناغم، لذلك فانها تستمر بالعمل على حلها» (**المصدر نفسه**). ويحذر دينتس اسرائيل من ممارسة الضغط على الولايات المتحدة في محاولاتها لحل المشكلة الفلسطينية، ويرى انه يجب عليها تسهيل العمل لها بالتنسيق مع سلم أولوياتها، فهو يقول: «فالطريق السليم هو، إيجاد دمج صحيح بين الحكم الذاتي، وبين الحل الاقليمي الوسط، في خط موجه نحو المرحلة النهائية، وسوف تجتهد الولايات المتحدة لحل هذه المشكلة بواسطة تخطي م.ت.ف. وتدميرها. وعلينا تنسيق المواقف معها بهذا الموضوع» (**المصدر نفسه**).

وكان الجنرال (احتياط) أهارون ياريف، رئيس معهد البحث الاستراتيجي في جامعة تل - أبيب، أكثر واقعية عندما اعترف بأن اتفاق السلام لم يؤد إلى إحلال الهدوء في المنطقة، وان الأخطار لا تزال متوقعة في المستقبل. وهو يقول هذا دون أن يفوته ذكر الميزات الايجابية للاتفاق مع مصر، فهو يقول: لكن الاتفاق مع مصر «يشكل مقدمة هامة لنا، ويحسن من وضعنا في العالم والولايات المتحدة. وان خروج مصر من دائرة الحرب، في هذه المرحلة، يضاف للميزان الايجابي للاتفاق» (**المصدر نفسه**). ويدعو ياريف اسرائيل إلى النظر بقلق لحقيقة مفادها انها انسحبت، حتى الآن، من ثلثي سيناء، ومن مصادر الطاقة هناك كلها «دون تلقي شيء فعلي بالمقابل. لذلك يجب منح الأولوية لمسار السلام مع مصر وللموضوع الفلسطيني؛ وإلا سينهار كل اتفاق السلام» (**المصدر نفسه**).

وماذا بالنسبة لمسار السلام؟ لقد عبر يوسف

بورغ، وزير الداخلية الاسرائيلي، عن قلقه إزاء ما أسماه «المماطلة التي تقوم بها القاهرة وواشنطن» بالنسبة لمباحثات الحكم الذاتي. وأضاف ان اسرائيل تواجه امتحاناً حقيقياً للسلام؛ فاذا كانت هذه المماطلات جزءاً من خطة سياسية للتخلص من إجراء المحادثات، فالأمر خطر، ويحتاج إلى إعادة النظر فيه على الصعيدين القومي والدولي. ودعا بورغ الحكومة الاسرائيلية لاتخاذ قرار حول وجهة سيرها، حيث لا يمكن، كما قال: «رهن المفاوضات السياسية مرة بالانتخابات الاميركية، ومرة بالانتخابات الاسرائيلية، بينما نخسر الوقت الثمين» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٨٩، ١١ و١٢/٣/١٩٨١، ص ١٦). ومن يقرأ تصريح الوزير بورغ السابق لا بد من أن يجد فيه انعكاساً للمعلومات التي نقلها اسحاق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، إلى حكومته، في أعقاب زيارته الأخيرة للولايات المتحدة. ففي جلسة الحكومة، يوم ١/٣/١٩٨١، قرأ الوزير موشي نسيم، القائم بأعمال وزير الخارجية بالنيابة، تقريراً عن محادثات شامير في واشنطن. ومما جاء في التقرير: إن الادارة الأميركية «تتردد، في هذه المرحلة، في تحريك مفاوضات الحكم الذاتي. والسبب هو ترتيب الأولويات الجديدة للادارة الاميركية» (**هآرتس** ٢/٣/١٩٨١). ونقل عن لسان الكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركي، قوله لزميله الاسرائيلي، انه يوجد لاسرائيل صديق في البيت الأبيض. وأكد أن المساندة الاميركية لاسرائيل لن تخفض في السنة المالية القادمة. وستعمل الولايات المتحدة لاقامة قوة إشراف حيادية في سيناء.

وأشارت المصادر الاسرائيلية المطلعة إلى ان ادارة ريغان نقلت إلى الحكومة الاسرائيلية توجهاتها التي تقضي بأن تستأنف محادثات الحكم الذاتي في تموز (يوليو) القادم، أي بعد الانتخابات الاسرائيلية. وقد حرصت الادارة الاميركية على نقل هذه التوجهات قبل اسبوع من زيارة هيغ للمنطقة. كما أن واشنطن لا ترى، في هذه اللحظة، «بديلاً لمسار كامب ديفيد: وهذا يستدعي استئنافها [محادثات الحكم الذاتي] لكي لا يخلق فراغ يؤدي إلى مبادرة روسية أو اوروبية» (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/٣/١٩٨١). ولكن يبدو أن هذه التوجهات لم تكن سوى مجرد تطمينات لا ترتبط بتوقيت محدد، بل انها تنتظر ظروفاً محددة تؤدي إلى تغييرات من المطلوب توافرها لاستئناف التحرك في هذا المسار. وقد كشفت المصادر الاسرائيلية عن مذكرة داخلية صادرة عن وزارة الخارجية الاميركية وموجهة إلى البيت الأبيض، وإلى بعض الدوائر الاميركية المختصة، جاء فيها: ان على إدارة ريغان أن تعطي درجة ضغط أقل الآن بالنسبة لمواصلة عملية السلام بين اسرائيل وجيرانها. وبدلاً من ذلك، يجب التركيز على أمن الخليج الفارسي. لأن استئناف مباحثات الحكم الذاتي، وبذل الجهود لانضمام الأردن والفلسطينيين إلى المفاوضات ستؤديان إلى «احتكاكات غير مرغوب فيها بين الولايات المتحدة، والسعودية والأردن والعراق. وستمنع هذه الاحتكاكات، أي تعاون من جانب تلك الدول لتثبيت نظام للأمن في الخليج الفارسي، كما ترغب الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨١). وأوردت المذكرة أسباباً عدة تدفع الادارة الاميركية لتأجيل إستئناف مسار السلام، ومنها «الانتخابات الاسرائيلية القريبة، ومعارضة سوريا» (**المصدر نفسه**). وتؤكد المذكرة ان سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية غير معنيتين بالانضمام لمسار السلام. ونظراً لهذه الاعتبارات و«أسباب أخرى» توصي المذكرة «بعدم الاستعجال والمبادرة باستئناف مسار السلام حتى تتغير الظروف في المنطقة، بحيث يمكن فعل ذلك في ظروف مريحة اكثر» (**المصدر نفسه**).

خلافات شكلية حول القوة الدولية

إن كان الأمر كذلك، وان كان لا بد من تأجيل مفاوضات السلام نظراً للاعتبارات السابقة؛ فان الولايات المتحدة ستتابع رعاية المباحثات حول تشكيل قوة الاشراف في سيناء، خصوصاً ان الادارة الاميركية الجديدة تبدي اهتماماً مغايراً لاهتمام الادارة السابقة بالنسبة لموقع سيناء في استراتيجيتها المقبلة، حيث انها تولي اهتماماً خاصاً للقاعدتين الجويتين: «ايتيم» و«عتسيون» اللتين سيتم اخلاؤهما. وتشير المصادر الاسرائيلية، في هذا الصدد، إلى ان الموقف الاميركي تغير الآن. فبينما كانت ادارة كارتر

ترفض إشراك وحدات اميركية في القوة الدولية، فان الادارة الجديدة لا تتردد في الموافقة على تواجد قوات لها في سيناء إضافة إلى قوات الدول الأخرى. ومن أجل هذه الغاية، يقوم مايكل ستيرنر، رئيس الطاقم الاميركي لمفاوضات تشكيل القوة، بالتنقل بين مصر واسرائيل، للوصول إلى اتفاق مشترك قبل نيسان (ابريل) القادم، وهو الموعد النهائي لانسحاب اسرائيل من سيناء. وتنحصر نقاط الخلاف بين الطرفين في حجم القوة، وانتشارها، والدول المشاركة فيها. لكن مصر واسرائيل كلتيهما «لا تعارضان اشراك قوات اميركية في القوة الدولية، إذا ما تطلب الأمر ذلك» (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/٢).

ورغم اعتراف الأطراف جميعها بأن المطلوب، الآن، ليس التوصل إلى اتفاق معين بشأن قوة الاشراف، إلا أن الطاقم الاميركي المفاوض يبدي نشاطاً ملحوظاً في الوصول إلى اتفاق. وربما نستطيع معرفة سبب ذلك من معلومات كتبتها مجلة «افييشن ويك» الاميركية ونقلها مراسل صحيفة هآرتس الاسرائيلية وقد جاء فيها: «ان اسرائيل أعلمت الولايات المتحدة، انها ستدمر قاعدتي [ايتيم وعتسيون] الموجودتين في سيناء قبل تسليمهما لمصر، إذا لم توافق الولايات المتحدة على استلامهما» (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٧). وأضافت المجلة ان اسرائيل تضغط على الادارة الاميركية والكونغرس في هذا الاتجاه. وهي تدعي ان وجود طائرات أميركية في سيناء يشكل حاجزاً بين اسرائيل وجيرانها، مما يمكنها من القيام بالاستطلاع المتقدم، الحيوي لأمنها، عقب تقليص المسافة بين الطرفين. وتعتقد اسرائيل ان هذا الاقتراح «مفيد للاميركيين بسبب ان القواعد المقترحة، مجهزة ومبنية جيداً» (**المصدر نفسه**). وأكدت المصادر الاسرائيلية ان الولايات المتحدة، تطالب، هي أيضاً بأن تدخل القاعدتين الجويتين في إطار «نظامها الاستراتيجي، وهي تنظر بأهمية كبيرة إلى مطار عتسيون» (**معاريف**، ١٩٨١/٣/٣١) وقد أشار ستيرنر، بدوره إلى استخدام المطارات من قبل الوحدات الاميركية، لكنه استدرك وقال ان المقصود ليس قواعد أميركية، إنما استخدامها في إطار «قوة المحافظة على السلام، ومن أجل هذا الهدف فقط» (**المصدر نفسه**).

ويبدو، من خلال تفحص نتائج مباحثات الطاقم الاميركي مع الأطراف المعنية، ان الخلافات التي يتحدثون عنها لا تتعدى بعض الشكليات المتعلقة بتبعية قوة الاشراف. فبينما تطالب مصر بأن تكون القوة تحت رعاية الأمم المتحدة، تطالب اسرائيل بأن يتم تشكيل القوة خارج إطار الأمم المتحدة «نظراً لموقفها السلبي من اتفاقيات كامب ديفيد، وخشية من الفيتو السوفياتي في مجلس الأمن الذي سيحبط هذا الاقتراح» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٣١). وقد كشفت المصادر الاسرائيلية الأسباب التي تدعو مصر لضم الأمم المتحدة وقالت: ان هذا الاقتراح هو، أولاً وأخيراً، «مسار تكتيكي، يستهدف التظاهر أمام العالم العربي، وأمام الأمم المتحدة بأن مصر تؤيد هذه المنظمة، وتلتزم بها» (**المصدر نفسه**).

والواضح أن اتفاقاً جرى بين الأطراف الثلاثة يقضي بالتوجه للأمم المتحدة، لفحص إمكانية تشكيل قوة مراقبة تابعة لها. وقد وافقت اسرائيل على «مشاركة مصر والولايات المتحدة في توجيه طلب كهذا حتى ولو كان واضحاً ان ذلك لن يؤدي إلى أية نتائج» (ر.إ.إ. العدد ٢٣٠٦، ٣/٣١/ و١٩٨١/٤/١، ص ١٠). وعزز دافيد كمحي، رئيس الطاقم الاسرائيلي، هذا الاتجاه عندما صرح، في ختام المباحثات مع الوفد الاميركي، بأن هناك نقاط التقاء أكثر من نقاط الخلاف، على الرغم من «تباين وجهات النظر في مسائل عدة، منها مقدار القوة، حيث لم يتم الاتفاق بشأنها بصورة نهائية» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٣٠٧ او ١٩٨١/٤/٢، ص ٣). وبالنسبة لطلب مصر التوجه للأمم المتحدة، أوضح كمحي ان مصر ترغب في استنفاذ جميع الجهود المتعلقة بشأن امكانية تشكيل القوة عن طريق الأمم المتحدة، وقال: «لا نعتقد ان هناك أية امكانية لتشكيل قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. وانطلاقاً من اعتقادنا هذا... فاننا مستعدون لقبول أن يقوم المصريون أنفسهم بالتأكد من ذلك كله، طالما اعتقدوا أن هذا ضروري لهم» (**المصدر نفسه**).

الاستراتيجية الاميركية، والدور الاسرائيلي

مما لا شك فيه أن الادارة الاميركية الجديدة

تنظر إلى مصالحها بشمولية أكبر من نظرتها إلى مصالح أي طرف من الأطراف في المنطقة. ونظراً لرغبة الولايات المتحدة في إعادة رسم استراتيجيتها في المنطقة، فانها، بسبب العلاقات المركبة بين مصر والعربية السعودية واسرائيل، ستطور علاقاتها مع كل طرف في المنطقة دون أن تتأثر بالعلاقات الثنائية القائمة بين دول هذه المنطقة. وإزاء انهماك الادارة الاميركية الجديدة في اقامة نظام للتصدي «للنفوذ السوفياتي» يبرز السؤال: **أين دور اسرائيل في ذلك؟**

لقد تحرك الاسرائيليون نحو واشنطن مع بداية استلام الادارة الجديدة لمهامها، لتفحص دورهم في الاستراتيجية الاميركية للمنطقة؛ وذلك، انطلاقاً من اعتقادهم بأن هناك تناقضاً بين مصالح اميركا في اسرائيل وبين مصالحها في الدول العربية. وتؤكد المصادر الاسرائيلية، ان اسحاق شامير، وزير الخارجية، سمع في واشنطن، اللغة نفسها التي تصف اسرائيل بأنها «كنز استراتيجي». وترى تلك المصادر ان هذا التعريف فيه شيء من التغيير بالنسبة للمواقف الاميركية السابقة، التي كانت تؤكد على «المكانة الخاصة» لاسرائيل والناتجة عن «اعتبارات أخلاقية والتزامات تقليدية من جانب الدولة الكبرى تجاه الدولة الديمقراطية الصغيرة» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٦). وإضافة لذلك، فان الادارة الاميركية تريد أن تضع تعريفات جديدة «فالعلاقات مع اسرائيل لا تنبع من تقدير للحساسيات فقط، وانما، وأيضاً، من ناحية المصلحة الاميركية البعيدة النظر. وان أهمية الفكرة الجديدة، هي أنها مباشرة وعلنية» (**المصدر نفسه**). صحيح أن الرؤساء السابقين تلمسوا أهمية اسرائيل العسكرية، وانتماءها الغربي، إلا أن ادارة ريغان تضيف إلى هذه المفاهيم «بعداً جديداً». وهي، في الوقت نفسه، لا تنسى أن تكرر المفاهيم القديمة. فقد تحدث هيغ عن الالتزامات التاريخية للولايات المتحدة لأمن اسرائيل، والمحافظة على تفوقها النوعي، لأنها «عامل ردع هام في المنطقة، وعليها أن تقوم بدور رئيسي في مواجهة التهديدات من جانب الاتحاد السوفياتي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٩).

وكتب الجنرال (احتياط) متتياهو بيلد مقالاً هاماً شرح فيه أسس الاستراتيجية الاميركية الجديدة، والدور الاسرائيلي فيها، إضافة إلى الأطراف الأخرى، وقال: إن الانتظام الاميركي الآخذ بالتبلور، خلال الأشهر الأخيرة، يتألف من عاملين: محلي وخارجي. يستند الأول على قوة عسكرية متزايدة من قبل الدول الصديقة في المنطقة، ومن أجل أن تتصدى هذه الدول للقوى المرتبطة بالاتحاد السوفياتي يجب أن «تحصل على سلاح حديث، مع أطقم للتدريب، وجنود بهدف تأهيل الجيوش المحلية. ويتركز الجهد في هذه الأيام، أساساً، في العربية السعودية التي تشتري سلاحاً كثيراً وتستقبل المدربين من الدول المصدرة للسلاح» (متتياهو بيلد، **المصدر نفسه**). ويستند الثاني، وهو العامل الخارجي، حتى الآن، على قوة اميركا المتطورة بصورة سريعة في أرجاء الشرق الأوسط، والمحيط الهندي بواسطة القواعد لخدمة القوى الجوية والبحرية، وتدعمها وحدات من جيش الولايات المتحدة. وستعمل هذه القواعد عندما يتضح ان القوى المحلية «غير مهيأة للتغلب على التحديات التي تعترضها، أو عندما يحمل التهديد طابعاً خطيراً، في أعقاب استخدام قوات من خارج المنطقة، مثل قوات سوفياتية، كوبية...الخ» (**المصدر نفسه**). ويدعو بيلد اسرائيل إلى رؤية المعدات العسكرية المرسلة إلى دول المنطقة على أنها معدات ستوضع في تصرف الجيوش التي سترسل وقت الحاجة إلى الشرق الأوسط. وفي هذا الاطار، «لا يوجد تناقض بين اقامة قواعد اميركية في مصر، مثلاً، وبين تسليم معدات متطورة للسعودية، لأن كلا المسارين موضوعان في اطار بناء القوة في المنطقة من قبل الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**). وينتقد بيلد الاسرائيليين الذين يتحدثون عن الخلاف القائم بين مصر والسعودية بالنسبة لمسار السلام الاسرائيلي – العربي، لأن هذا الخلاف «لا يتعلق بالأهداف الاستراتيجية التي ستوضع في خدمتها جميع تلك الترتيبات العسكرية».

ويطرح بيلد، بعد ذلك، السؤال المتعلق بموقع اسرائيل في إطار هذا الانتظام الشامل، والآخذ بالتبلور بصورة سريعة. فاذا كانت اسرائيل تؤيد «الهدف العام للولايات المتحدة في موضوع تعاظم القوة الشاملة لها ولأصدقائها، فلا يمكنها

الاعتراض فعلياً على الخطوات المتبعة لتجسيدها» (**المصدر نفسه**). أما الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة فيجب ألا تتسبب في نشوب حرب يستخدم فيها السلاح الاميركي «المخصص للدفاع عن المنطقة أمام الأخطار المشتركة». وتساءل بيلد، كيف تستطيع الولايات المتحدة تطوير قوتها العسكرية الشاملة، التي يجب أن تقيمها، إزاء الأخطار المتوقعة؟ وهل الأفضل للولايات المتحدة أن تترك أعداء السعودية أمام هذه الأخطار حتى ينتهي النزاع العربي – الاسرائيلي؟ فاذا كان هذا حقاً هو موقف اسرائيل، عندها يمكن القول «انها تشكل عامل إزعاج لتركيز قوات الولايات المتحدة في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

لكن، كيف تنظر حكومة اسرائيل إلى هذا التناقض، وما هي الحلول التي تقترحها أمام الولايات المتحدة؟ يقول بيلد: ان اسرائيل تطالب باقامة حلف عسكري مع الولايات المتحدة، كما طرح صيغته مؤخراً موشي دايان، بحيث يساعد ذلك اسرائيل في الحصول على امتيازين: يتمثل أولهما باشراك اسرائيل في النظام الشامل للمنطقة وبتحقيق الفرضية القائلة ان اسرائيل هي «كنز استراتيجي» للولايات المتحدة. ويتجسد ثانيهما بتحصين اسرائيل أمام أي عمل عربي يمارس ضدها. وبرأي بيلد أن سبب طرح اسرائيل لهذا الحل هو «لمنع قبوله من جانب الولايات المتحدة. لأنه طالما استمر النزاع العربي – الاسرائيلي، لا توجد إمكانية لدمج اسرائيل في النظام الاقليمي» (**المصدر نفسه**).

هل اسرائيل هي الشريك الوحيد؟

يبدو أن الاسرائيليين يريدون الاحتفاظ بامتياز شراكة الولايات المتحدة دون غيرهم في المنطقة. لكن الادارة الاميركية تبحث، لها، عن «كنوز» أخرى، ربما لا تقل، في أهميتها، عن اسرائيل، لا من ناحية الموقع الاستراتيجي فقط، بل من ناحية الثروة أيضاً. وقد عبر مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، عن هذا الاتجاه الاسرائيلي عندما قال: «الواضح لاسرائيل، وللولايات المتحدة أيضاً، أن السعودية لن تكون ركيزة ضد الانتشار السوفياتي في المنطقة. ويبدو للدولتين انه إذا زودت الولايات المتحدة السعودية بالطائرات، فانها ستستخدم ضد اسرائيل فقط» (**هآرتس** ١٦/٣/١٩٨١).

وحقيقة الأمر، ان موضوع تزويد الولايات المتحدة للسعودية بمعدات متطورة لطائرات ف – ١٥، ومن ثم الاعلان عن تسليمها طائرات الاستطلاع من طراز «اواكس»، أثار ردود فعل واسعة لدى المسؤولين الاسرائيليين الذين تمايزوا، في مواقفهم، بين مطالب برد عنيف على هذا التصرف الاميركي، وبين داع لتفهم الدوافع الاميركية التي أدت إلى تسليح السعودية. ورغم الأجواء الصاخبة التي أثارها بعضهم ضد خطط تسليح السعودية، إلا أن الحكومة أصدرت بياناً، في نهاية اجتماعها يوم ٩/٣/١٩٨١، اعتبر معتدلاً نوعاً ما، ويحمل طابع التفهم للخطوة الاميركية ودوافعها، وجاء فيه: «ان الحكومة توافق على المعارضة التي أعلنها وزير الخارجية أمام الادارة الاميركية لتزويد السعودية بالسلاح الهجومي» (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨١). وأضاف البيان: «ان هذا السلاح يمكن أن يشكل خطراً على أمن اسرائيل. وإذا ما زودت السعودية بسلاح هجومي إضافي، فانه لا يخل بالتوازن الاستراتيجي فقط، وانما يخلق خطورة جديدة على السلام في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

وكانت الحملة الاسرائيلية ضد صفقة الطائرات قد بدأت من واشنطن ذاتها، عندما وجه رئيس مؤتمر الزعماء اليهود رسالة إلى البيت الأبيض، يوم ١٢/٣/١٩٨١، جاء فيها: «ان صفقة السلاح المتطور للسعودية تشكل ضرراً على المصالح الاميركية، وخطراً على السلام في الشرق الأوسط، وتهديداً لدولة صديقة للولايات المتحدة مثل اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٣/٣/١٩٨١). وأشارت الرسالة إلى أن قرار تزويد طائرات ف – ١٥ بخزانات وقود إضافية يعارض ضمانات وزير الدفاع السابق هارولد براون، بعدم تزويد هذه الطائرات بمعدات تزيد من مداها وقدرتها الهجومية. واختتمت الرسالة قائلة، انه في الوقت الذي تهاجم فيه الادارة الاميركية الارهاب الدولي، فانها تعتزم إرسال السلاح للعربية السعودية التي «تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، وتمول أعمالها الارهابية».

أما في اسرائيل، فان التهويل من تأثير صفقة السلاح للسعودية كان يأخذ أبعاداً مختلفة تجمع كلها على أن «مصير اسرائيل» أصبح في خطر أكيد. فالسعودية، في رأي بعض الأوساط، إضافة إلى كونها حليفة لأميركا، هي، في الوقت نفسه، حليفة لكل الدول العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية التي تناضل ضد اسرائيل. والسعودية هي «خزان كبير» للمساعدة الاستخباراتية والمالية والعسكرية للدول العربية التي «تستعد دون توقف للقيام بحرب جديدة ضد اسرائيل في الثمانينات»، (حغاي اشد، **دافار**، ١٨/٣/١٩٨١). وهنا، تثير الأوساط الاسرائيلية القلق من الصفقة السعودية نظراً لاحتمال تراجع دور اسرائيل في إطار الخطط الاميركية المعدة للمنطقة. فاستناداً إلى استراتيجية «الخطوط المتقابلة» الاميركية، فان لكل الأطراف المعنية دوراً أساسياً في كل خط من خطوط المواجهة، ما عدا اسرائيل التي ستكون بمثابة «نقطة قوية، وليست خطاً: وربما يمكنها أن تنضم إلى مصر، كقاعدة احتياطية في المؤخرة» (**المصدر نفسه**). وتخفي فكرة استراتيجية «الخطوط المتقابلة» ضمانة عدم حصول تصادم وتشابك بين هذا الطرف وذاك. لذلك، فان زيادة الثقة الاميركية بالسعودية «أثارت الخوف والقلق في اسرائيل، سواء داخل الحكومة نفسها، أو داخل المعارضة، وفي أوساط الرأي العام» (**المصدر نفسه**).

وقيم أحدهم الاعتبارات والدروس التي يجب على الحكومة الاسرائيلية استخلاصها من قرار واشنطن القاضي بتزويد السعودية بالسلاح المتطور، وعدد أربعة منها هي:

١ - إن التسليم باتمام الصفقة يؤدي إلى سؤال هو: هل ستكون صفقة السلاح مع العربية السعودية للرد على مشاكل الأمن في الخليج، وعلى مسألة استقرار النظام في السعودية نفسها؟ وبذلك تساهم اسرائيل في المشاركة بتناسي درس تدفق السلاح الحديث لشاه ايران.

٢ - إن الامتناع عن خوض معركة ضد الصفقة يعطي موافقة على سابقة خطرة تتمثل بالوضع التالي: إن تقديم إحدى الادارات الاميركية بعض الالتزامات لا تفرض، بالضرورة، التزام الادارة الجديدة بما تعهدت به سابقتها، بدعوى ان الظروف قد تغيرت.

٣ - وبذلك، تكون اسرائيل قد وافقت على نهج مفاده انه يمكن تقديم السلاح كتعويض عن مشكلة سياسية في أساسها. فالعربية السعودية تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية التي «تخدم الاتحاد السوفياتي» وتعارض مسار كامب ديفيد.

٤ - وأساساً، ان المعركة ضد تسليح السعودية بطائرات ف - ١٥ كانت في اطار العمل على عرقلة التوسع الاضافي في تزويد السعودية بالسلاح المتقدم والخطير. وقد جاء الصراع الذي خاضته الحكومة ضد بيع طائرات ف - ١٥، متأخراً وهزيلاً، ورغم انه لم يمنع الصفقة، إلا انه أدى إلى التزامات من جانب ادارة كارتر، بعدم تزويد هذه الطائرات بأجهزة هجومية. ويمكن الافتراض، انه لو اتبعت الحكومة، في الموعد المحدد، «نضالاً ضد نقض الالتزامات من قبل ورثة كارتر، فلن تكون الادارة الجديدة متسرعة في تزويد السعودية بطائرات [اواكس] وكل ما يمكن أن يأتي بعدها، سواء للعربية السعودية، أو للدول العربية الأخرى» (الياهو سلفطر، **هآرتس**، ١٥/٣/١٩٨١).

وتتوقع أوساط اسرائيلية أخرى، ان تشهد المرحلة القادمة تنافساً بين أصدقاء الولايات المتحدة، وبخاصة مصر والسعودية واسرائيل، لكسب ود أكبر من جانب واشنطن. وإزاء هذا الوضع وما ينتج عنه، تقدر تلك الأوساط، ان واضعي السياسة في اسرائيل، سيضطرون إلى ترجمة «أهمية اسرائيل الاستراتيجية إلى لغة عملية في نظر الاميركيين، وذلك من أجل إزالة التهديدات الناتجة عن حقيقة نظرة عداء المملكة السعودية تجاه اسرائيل» (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨١). وفي الاطار نفسه، تتساءل تلك الأوساط، هل ان القرار الاميركي المتمثل بتزويد دول المنطقة بالسلاح هو قرار «يتيم» أم ستتبعه قرارات أخرى في هذا الاتجاه؟ وهي تؤكد ان هذا الأمر سيتكرر من جانب الادارة الاميركية في المستقبل، مما سيضع اسرائيل أمام امتحان دائم «للنضال من أجل منع وجود روابط بعيدة المدى تشد علاقات الرياض

وواشنطن، ومن أجل تجنب الاخطار التي تهدد أمن اسرائيل بشكل مباشر، نتيجة للتعاظم العسكري والسياسي للملكة العربية السعودية» (**المصدر نفسه**).

ويبدو أن الحكومة الاسرائيلية تحاول، في هذه المرحلة، أن تسبر غور الادارة الاميركية الجديدة بالنسبة لدورها في اطار الاستراتيجية الاميركية الجديدة. وقد مارس الاسرائيليون هنا، في ميدان العمل السياسي ما يمكن أن يطبق في الحرب، حسب النظرية العسكرية التي تقول: من أجل الاعتبار الاستراتيجي يجب، في بعض الأحيان، الدخول في معارك تبدو خاسرة من الناحية التكتيكية. وقد كانت قضية تزويد السعودية بطائرات ف – ١٥، واواكس، نموذجاً سياسياً للمبدأ العسكري المذكور.

م. ع.

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

حزب الاستقلال العربي في فلسطين
١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف
سميح شبيب

١٦٠ صفحة ١٢ ل.ل.

اليوميات الفلسطينية
المجلد الثاني والعشرون
من ١/٦/١٩٧٥ إلى ٣١/١٢/١٩٧٥

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق
بالقضية الفلسطينية، أو ما يُقال أو يكتب عنها، والصراع العربي - الصهيوني

٧٧٢ صفحة ٥٠ ل.ل.

Palestine Affairs
No. 114, May 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: **Mahmoud Darwish**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).
Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

شؤون فلسطينية

١١٥ حزيران (يونيو) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٥ — حزيران (يونيو) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

الصفحة		
٣	رئيس التحرير	تراث من الجهد
٤	بلال الحسن	الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، دورة «التدقيق» في القرار السياسي
١٤	روز مصلح	العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة: ١ - سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع
٣٠	الرائد الركن واصف عريقات	المدفعية الفلسطينية
٣٩	د. جميل هلال	ملاحظات أولية حول مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتاج
٦٤	د. حمدان بدر	المخابرات الاسرائيلية، تاريخها وفروعها وفشلها
٨٥	الرائد يوسف رضيعي	الاجراءات البريطانية المضادة لثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين
١٠٤	يوسف سامي اليوسف	تجربة فدوى طوقان ١ - المرحلة الأولى: التفاعل مع الحياة المعيشة تنور الفنان وقوته

١١٨	**تقارير**	**وفد الكتاب والصحافيين الفيتناميين، من الميكونغ إلى الليطاني**، علي فياض **المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، قرارات لفلسطين ولبنان**، غانم زريقات **فرنسا ميتران والقضايا العربية**، علي خالد
١٢٨	**شهريات**	**المقاومة الفلسطينية - سياسياً**، غسان حسام الدين **المناطق المحتلة**، صلاح عبدالله **اسرائيليات**، محمد عبدالرحمن و حنّه شاهين
١٦٥	**وثائق**	**الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين، مهمة استطلاعية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل**، ترجمة محمد النصر

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **شفيق رضوان**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

تراث من الجهد

بدءاً من هذا العدد يغيب اسم محمود درويش عن مجلة «شؤون فلسطينية»؛ وهو الذي رافقها منذ تموز (يوليو) ١٩٧٣ مشاركاً في التحرير، ومنذ أيار (مايو) ١٩٧٧ رئيساً للتحرير. وإذ يغيب اسم محمود درويش عن المجلة فهو يبزغ في أماكن اخرى، في رئاسة تحرير مجلة «الكرمل» التي يصدرها «الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين»، وفي الجامعة العربية التي اختارته مستشاراً ثقافياً لها.

ومع اسم محمود درويش يغيب أيضاً اسم الزميل فيصل حوراني، الذي تحمّل عبء إصدار المجلة في مرحلة انتقالية صعبة، واستطاع رغم تلك الظروف، أن يحافظ على انتظام صدورها وعلى انتظام صلتها بقرّائها وكتّابها. وكان قد غاب أيضاً اسم الزميل الياس خوري الذي أعطى للمجلة نكهة الاهتمام الوطني اللبناني بالقضية الفلسطينية.

وإذ تغيب هذه الأسماء لا ننسى أسماءً اخرى غابت عن المجلة، ولها الآن مواقفها الثقافية البارزة. لا ننسى د. أنيس صايغ مؤسس المجلة ومُطلِقها، والذي أعطاها من جسده الجريح قدر ما أعطاها من فكره وأعصابه.. ولا ننسى أيضاً ابراهيم العابد الذي رافق الدكتور صايغ في مهام الانطلاقة الصعبة.

نذكر كل ذلك لنقول ان «شؤون فلسطينية» قد تحوّلت من مجرد مجلة، إلى مجلة ذات تاريخ وتراث، يتسلم المسؤولية فيها اسم جديد، حين يتفرغ المسؤول الذي سبقه لمسؤوليات ثقافية اخرى، وفي موقع نضالي آخر. وأمل كل مسؤول جديد أن يستطيع المحافظة على تراث بناه مَن سبقه.

وحين تغيب هذه الأسماء كلها في مهامها الثقافية والنضالية، فإن صلتها بـ«شؤون فلسطينية» لا تنقطع بقدر ما تأخذ مساراً آخر، وفي هذا المسار تظل صلة هذه الأسماء بقراء المجلة مفتوحة إلى أبعد حد، وبهذا فإنهم يبقون معنا دائماً من خلال عطائهم الذي لا يتوقّف.

فتحية لمحمود درويش، وتحية لكل من سبقه.

رئيس التحرير

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

دورة «التدقيق» في القرار السياسي

بلال الحسن

كانت الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني من أهدأ دورات المجلس، باعتراف الكثيرين من أعضائه الذين كانوا يرددون ذلك متضايقين، بينما كان البعض يعتبر هذا الهدوء الذي يسود المناقشات والمداخلات دليلاً على فشل المجلس منذ بدايته.

أما أن المجلس كان هادئاً، فهذه حقيقة واقعة، وأما أنه كان فاشلاً، فهذه مسألة تحتاج إلى إثبات. ولكن لماذا الهدوء؟ ولماذا هذا النوع من الحديث الذي يدور لأول مرة بين الأعضاء؟

لقد اعتاد أعضاء المجلس الوطني، أن يشهدوا في كل دورة من الدورات، حواراً وصراعاً حول مجموعة من المسائل، أو حول مسألة مركزية واحدة تستقطب الاهتمام في النقاش، ثم اعتاد أعضاء المجلس، أن يجدوا أنفسهم منحازين إلى جانب هذا الرأي أو ضده، بحيث ينقسم المجلس تلقائياً إلى تيارين متواجهين، ويكون النقاش بالتالي حاراً وحاداً وعاصفاً، ولا يعود الهدوء إلى القاعة إلا حين تكون العملية الديمقراطية حكماً في أي خلاف، فتحسمه على طريقتها. أحياناً كانت خلافات المجلس الوطني الحارة تتمحور حول اتجاهات فكرية، كما حصل في الدورة السادسة حينما قدمت الجبهة الديمقراطية طروحاتها الفكرية الأولى، وأحياناً كانت هذه الخلافات تتمحور حول اتجاهات سياسية كما حدث في الدورة الثانية عشرة عندما طرح برنامج النقاط العشر وتزعمت جبهة الرفض معارضة هذا البرنامج، وأحياناً أخرى كانت هذه الخلافات تدور حول قضايا تنظيمية تتعلق ببنية الوحدة الوطنية، أو بعلاقات الفصائل بعضها بالبعض الآخر، كما حدث في أكثر من دورة. وفي هذه الدورات كلها وخلافاتها، كان عضو المجلس يحس صراع الآراء

والاتجاهات ويراه، ويعيش بالتالي حرارة الخلاف، وينحاز، تلقائياً، إلى جانب هذا الرأي أو ضده. أما في المجلس الوطني الأخير، فقد كانت القضايا المطروحة أمام المجلس من نوع مختلف، وكانت الآراء حولها متقاربة سلفاً، بحيث انصب النقاش حول دقّة الصياغة المطلوبة للتوصيات والقرارات، بما تعنيه هذه الدقة من تحديد وتحكم بالتكتيك السياسي الذي سيتّبع عند الخوض فيها عملياً، وبسبب ذلك ساد الهدوء جو النقاش، وشعر كثير من الاعضاء بجو لم يألفوه من قبل، حتى ظن بعضهم أن لا وجود لقضايا مركزية يتمحور حولها النقاش، بينما كانت عملية التدقيق في المواقف السياسية، وصياغتها بالدقة المطلوبة، عملية من أهم العمليات التي واجهها المجلس الوطني، وعكست مدى النضج السياسي الذي وصل إليه العقل السياسي الفلسطيني، وأبرزت تقدير القيادات لأهمية كل كلمة تقال وضرورة التدقيق فيها، كما أبرزت ادراك هذه القيادات إلى أن الكثير من مراكز القوى العالمية، تنتظر ما سيقوله المجلس الوطني، وتستعد للتدقيق فيه، لتحدد سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الصراع العربي – الاسرائيلي.

ثمة سبب آخر لهدوء النقاش لا بد من تسجيله بنوع من التقدير، فقد سبقت انعقاد المجلس حملة اعلامية ضد منظمة التحرير وضد قيادة فتح بالذات، شارك فيها العديد من المنظمات، سواء في صحفها الخاصة أم في أحاديثها ومقابلاتها مع الصحف الأخرى، ووصلت هذه الحملات إلى حد التشكيك برموز قيادية معروفة، وكان المراقبون ينتظرون أن تتواصل هذه الحمـــلات داخل المجلس، ولكن الذي حصل عملياً كان عكس ذلك تماماً، إذ تراجعت المنظمات المعنية -عن حملاتها، وغيرت تماماً من لهجة حديثها، وبدلاً من الاتهام والتشهير، لجأت إلى أسلوب عرض آرائها ومواقفها السياسية بكل هدوء وروية، مطالبة باحداث تعديلات في المواقف هنا وهناك، دون أن تتنازل عن رؤيتها للمسائل المطروحة.

... والآن، ماذا كانت القضايا الاساسية المطروحة في المجلس؟ لقد كان شريط القضايا طويلاً وشاملاً، يمتد من لبنان إلى الحرب العراقية – الايرانية، مروراً بقضايا جبهة الصمود، وقضايا المناطق المحتلة والأسرى وعائلات الشهداء، وقضايا التـربية والتعليم والعلاج، ولكن أبرز ما شكل قضايا ساخنة، وأثار جدلاً ملحوظاً كان ثلاث قضايا سياسية هي: الحوار مع الأردن، والمبادرة الأوروبية، والموقف من مبادرة بـريجنيف، بالاضافة إلى قضية تنظيمية عنوانها: تشكيل اللجنة التنفيذية، ومضمونها: ثلاث قضايا: طلب فتح زيادة أعضائها، وطلب ثلاثة تنظيمات دخول اللجنة، وإحداث تغييرات في تمثيل المستقلين. وفي حين دار الحوار حول القضايا السياسية علناً في جلسات المجلس العامة وفي جلسات اللجان، دار الحوار حول القضية التنظيمية في أجواء الكواليس، مع تسرب كامل لهذه الأجواء إلى أعضاء المجلس جميعهم تقريباً.

وبالنسبة للقضايا السياسية الثلاث المذكورة، لعب تقرير اللجنة التنفيذية الذي قدمه فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية، دوراً مهماً في انتزاع فتيل التوتر داخل المجلس، وأثبت أن ما يبدو خلافاً عميقاً بين مواقف بعض المنظمات ومواقف منظمة

التحرير أو مواقف قيادة فتح، ليس بالعمق الذي يعتقده البعض، بل إن هامش الاتفاق، على صعيد المواقف، كان أكثر مما يعتقدون.

الحوار مع الأردن

فحول الحوار مع الأردن، سجل تقرير اللجنة التنفيذية القضايا التالية:

أولاً: إن الحوار بين منظمة التحرير والأردن قد بدأ بناء على قرار من المجلس الوطني الرابع عشر، والتزاماً «بالقاعدة التي حددها البرنامج السياسي كأساس للعلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تشترط التزام الأردن بقرارات القمة العربية في الجزائر والرباط وبغداد، ورفضه لاتفاقات كامب ديفيد ونتائجها، والتي تنص على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة مسؤولياتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيوني انطلاقاً من الساحة الأردنية...».

ثانياً: أثبت تقرير اللجنة التنفيذية أن الحوار الذي دار مع الأردن، في عدة لقاءات وعلى عدة مستويات، بقي حواراً يدور في حلقة مفرغة «لم نتوصل من خلاله إلى انجازات تذكر، وهنا نسجل أمام مجلسنا الوطني بأن الحوار مع الأردن قد توقف، بعد أن وصل إلى طريق مسدود».

ثالثاً: أشار تقرير اللجنة التنفيذية إلى أن عمل منظمة التحرير ضمن اللجنة المشتركة الأردنية – الفلسطينية هو «مساهمة في لجنة مالية اقتصادية محضة ليس لها أي طابع سياسي، مهمتها البحث في توصيل وتمويل المشاريع الاقتصادية في الأرض المحتلة... وذلك بقرار من مؤتمر القمة العربي في بغداد».

ولم يعد ممكناً، بعد هذا التوضيح، أن يثور خلاف حاد حول «حوار متوقف»، لذلك انصب النقاش، حول شروط تجديد الحوار، وحول ضوابط استمرار العمل في اللجنة المشتركة. لقد عارض تنظيمان استمرار العمل مع الأردن من خلال اللجنة المشتركة. عارضت ذلك الجبهة الشعبية داعية إلى وقف التعاون مع الأردن حتى داخل هذه اللجنة، لأن «المسألة ليست مالية وإنما سياسية»، منسجمة، في ذلك، مع موقفها السابق المعلن في المجلس الوطني الرابع عشر الذي يرفض مبدأ الحوار مع الأردن. وعارضته، أيضاً، الجبهة الشعبية – القيادة العامة مشيرة إلى أهمية ما ورد في تقرير اللجنة التنفيذية لأنه «يسهل علينا إقرار اسلوب التعاطي مع الأردن»، ولكنها رأت، نظراً لدور الأردن المخرب، «ضرورة أن يقطع الحوار معه حتى في لجنة دعم الصمود»، مع ممارسة حملة ضغط «من خلال جبهة الصمود والتصدي ومن خلال العمل الرسمي العربي لتحويل دعم صمود أهلنا في الأرض المحتلة إلى منظمة التحرير وحدها».

وفي المقابل، عالج تنظيمان آخران المسألة بمنظور عملي آخر، لا يدعو إلى مقاطعة اللجنة، ولكنه يدعو إلى العمل لانتزاع قرار عربي جديد يضع مسؤولية دعم الصمود بين يدي منظمة التحرير وحدها، فأكدت منظمة الصاعقة على «حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة في توظيف الدعم العربي لصمود شعبنا في الوطن

المحتل»، وكذلك دعت الجبهة الديمقراطية إلى «العمل الجاد والمكثف لإعادة طرح الموضوع بكامله على نطاق عربي، ومطالبة الدول العربية جميعاً باعادة التأكيد على قرارات قمة بغداد الخاصة بهذا الشأن، والضغط على الجانب الأردني لفرض التزامه الدقيق بها، والمطالبة بتحويل كافة المساعدات التي قررتها قمة بغداد لدعم الصمود إلى منظمة التحرير الفلسطينية».

وعلى ضوء هذا النقاش، صدر بيان المجلس دون ان يتضمّن أي نقد لسياسة المنظمة السابقة مع الأردن، مع تدقيقات في الموقف تشير إلى أن «المسؤولية تقع على النظام الأردني في عدم الوصول إلى صيغة ايجابية تجسد عملياً أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده». أما حول أعمال لجنة التنسيق، فلم يدع المجلس إلى وقف المشاركة في أعمالها بل دعا إلى «العمل على المستوى العربي من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد» ،كما أكد«دور الجانب الفلسطيني في اللجنة وأهمية وضع خطة شاملة وفق أولويات محددة لدعم صمود شعبنا ومؤسساته الوطنية، بمشاركة فصائل الثورة والكفاءات الوطنية داخل الوطن وخارجه».

إن هذه المناقشة، وما انتهت إليه من قرار، حول قضية من أكثر القضايا حساسية، نموذج لما أشرنا إليه من أن المهمة الأساسية في المجلس كانت مهمة التدقيق في المواقف السياسية، وصياغتها بما يضمن التحكم أكثر بالتكتيك، ومن ضمن اتفاق أشمل على صحة التكتيكات التي يجب ان تتبع. كذلك فإن هذه المناقشة التي خلت من المهاترات والاتهامات التي قيلت قبل المجلس حول مسألة الحوار مع الأردن، دليل على احساس الجميع، لحظة اتخاذ القرار، بوطأة المسؤولية، ودليل أيضاً على أن ما وجِّه قبل المجلس من اتهامات، إنما يخدم أهدافاً ذاتية وتنظيمية لا علاقة لها بالقرار العملي المطلوب، بدليل التخلي عنها لحظة اتخاذ القرار.

المبادرة الأوروبية

ولم يتغير الأمر كثيراً عند معالجة قضية المبادرة الأوروبية. فتقرير اللجنة التنفيذية كان واضحاً ودقيقاً في تحديد ما في المواقف الأوروبية من سلبيات وايجابيات،وفي تحديد مدى النزعة الاستقلالية الأوروبية عن الولايات المتحدة الأميركية، ومدى نجاحها في ذلك. وسجل التقرير أن هناك تفاوتاً في المواقف الأوروبية المنفردة، بين مواقف تؤيد سياسة كامب ديفيد علناً ومواقف أخرى تتحفظ عليها، ولكنه سجل، بالمقابل، أن دول أوروبا، ومن خلال تعاملها الجماعي في قمة السوق المشتركة بالبندقية، أخفقت في التعامل مع عناصر القضية الفلسطينية كلها، كما أخفقت في تطبيق سياسة التوازن التي تدعي انتهاجها في الصراع العربي – الاسرائيلي، وسجل التقريرأنه، نتيجة لذلك «لم نقبل بيان البندقية، واعتبرناه مجرد خطوة لا بد من تطويرها ودفع الدول الأوروبية إلى مواقع أكثر ايجابية وأكثر فعالية»، والمسألة، في هذا الاطار، تبقى مسألة نشاط سياسي يبذل لتحقيق بعض المنجزات، ولا تتجاوزه لمراهنات غير محسوبة. وقد عبرت المنظمات، في مناقشاتها للمبادرة الأوروبية، عن مواقف لا تعترض على النشاط الفلسطيني في أوروبا، ولكنها تختلف حول

مدى الجزم بإمكانية تطوير الموقف الأوروبي أو بقائه تحت المظلة الأميركية، كما تختلف حول بعض المواقف العملية التي أذيعت وتنتقدهـا. فالجبهة الشعبية قالت في المجلس أنها لا تؤمن بوجود مبادرة أوروبية بل بدور أوروبي هدفه «التدويخ... والقتل المتدرج لمواقفنا الواضحة»، وجزمت بأنه «لن تسمح الولايات المتحدة الأميركية لقرار أوروبي أن يستقل في المنطقة عن ارادتها»، ولكنها أشارت، في النهاية، إلى أنها ليست «ضد التكتيك ولا ضد العمل السياسي والديبلوماسي»، وركزت على أن المشكلة تكمن في «غياب التصور التكتيكي الواضح في داخل إطار القيادالفلسطينية وكيفية ادارة الحركة على أساس هذا التكتيك ومراميه وأهدافه وغاياته».

وتطرقت الجبهـة الشعبيـة – القيادة العامة إلى المسألة نفسها بأسلوب مشابه، فقالت: إن التحرك الأوروبي موجه أساساً لأهداف اقتصادية خاصة بأوروبا، وهو «ذو طابع انتظاري مراوغ». ولكنها سجلت بالمقابل «ان المكاسب السياسية والاعلامية من الحوار مع أوروبا، وحتى من المبادرات الأوروبية إن وجدت، أمر مشروع ومطلوب، تؤيده وتحدده طبيعة التعاطي السياسي المنطلق من الخط السياسي الواضح لمنظمة التحرير الفلسطينية، غير المراهن على جديته، أو المنخدع بطبيعة وحجم ونوايا ونتائج هذا الحوار وتلك المبادرات».

أما الجبهة الديمقراطية، فسجلت أن قادة أوروبا يلعبون دوراً في محاولة إخراج مخططات كامب ديفيد من مأزقها، وذلك بالتنسيق والتحالف مع السياسة الأميركية، وأن أي دور مستقل لأوروبا عن السياسة الأميركية، عليه أن ينطلق من ادانة سياسة كامب ديفيد، وتأكيد ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل، والإعتراف بحق شعبنا الفلسطيني في أقامة دولته المستقلة، وبأن منظمة التحرير وحدها هي الممثل الشرعي الوحيد، و«أن أية مبادرة لا تلتزم هذه الأسس الواضحة وتنطلق منها، لا يمكن أن تكون، في النتيجة العملية، إلا تكميلاً لمخطط كامب ديفيد وتجميلاً لوجهه القبيح».

وفي النتيجة، جاءت توصيات اللجنة السياسيـة مؤكـدة ضـرورة الاستمرار في النشاط السياسي الفلسطيني تجاه أوروبا، مع تأكيد الضوابط لهـذا التحرك. وقـالت التوصية «ان من حق الثورة الفلسطينية، ومن واجبها، أن تواصل تحركها ونشاطها السياسي والديبلوماسي على الصعيد العالمي، بما في ذلك بلدان أوروبا الغربية». وحددت التوصية شروط رفض اتفاقات كامب ديفيد والتسليم بالمطالب الفلسطينية الأسـاسية «كمحك فعلي لجدية وايجابية أي مبادرة أوروبية دولية»، وحثت الدول العربية والأسلامية وبخاصة النفطية منها كي تضغط على الدول الرأسمالية الصناعية كي تعترف بمنظمة التحرير وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، ورفض سياسات كامب ديفيد.

ومرة ثانية، خلت المناقشات التي دارت حول المبادرة الأوروبية من الاتهامات التي قيلت حول النشاط الفلسطيني المتعلق بها، وجاءت القرارات مع ضرورة استمرار هذا النشاط، مرفقة بمزيد من التدقيق في الضوابط المطلوبة للتحرك، وبما يضمن اتفاقاً أشمل حول التكتيك وأسلوب ممارسته.

مبادرة بريجنيف

تبقى المسألة السياسية الأساسية الثالثة المتعلقة بمبادرة ليونيد بريجنيف، رئيس مجلس السوفيات الأعلى، والتي أعلنها في المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي السوفياتي. لقد تجاهلت المنظمات كلها، تقريباً، الاشارة إلى مبادرة بريجنيف في الكلمات الرسمية التي ألقتها داخل المجلس، ووردت الاشارة إليها في مناسبتين فقط، في تقرير اللجنة التنفيذية، وفي كلمة الجبهة الديمقراطية (كما وردت في خطاب عرفات الذي سنتطرق إليه بعد قليل).

لخص تقرير اللجنة التنفيذية بنود المبادرة وقال: «لقد شكلت هذه المبادرة رصيداً جديداً لنا في عملنا السياسي ... وهكذا يؤكد الاتحاد السوفياتي، مواقفه المبدئية الثابتة نحو قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونحو حقوق شعبنا الوطنية».

وذكرت الجبهة الديمقراطية، في كلمتها، أن الأوساط الوطنية التقدمية استقبلت بالترحيب مبادرة بريجنيف وموقف الاتحاد السوفياتي الثابت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد دارت، حول الموقف من المبادرة، مناقشة مستفيضة في اللجنة السياسية، برزت، خلالها، ثلاثة مواقف:

موقف يعارض المبادرة، انطلاقاً من بند فيها يشير إلى حق دول المنطقة في الوجود والسيادة «بما فيها اسرائيل».

موقف مؤيد لها دون تحفظ، استناداً إلى ما تدعو إليه من رفض لاتفاقات كامب ديفيد، ومن دعوة لحل جماعي، ومن مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، ومن ضمان لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وفي المقدمة حقه في انشاء دولته المستقلة على أرضه.

وموقف ثالث يرى أن المبادرة تخدم التحرك السياسي الفلسطيني، ومواجهة سياسة كامب ديفيد، ولكنه لا يستطيع أن يمنحها تأييده المطلق بسبب ما ورد فيها حول دولة اسرائيل في الوجود والسيادة، مبيناً أن منظمة التحرير لا تستطيع أن تقدم تأييداً لمثل هذا البند.

وفي حصيلة هذا النقاش تم الاتفاق، في اللجنة السياسية، ثم في الجلسة العامة للمجلس على توصية تقول: «يعلن المجلس ترحيبه بما أعلنه الرفيق بريجنيف... حول أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية كأساس صالح للحل العادل، كما يرحب بتأكيده على الدور الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين وضرورة تطبيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وكذلك بدور الأمم المتحدة في حل هذه المسألة».

لقدوفرت هذه الصيغة الاتفاق في الآراء، وسجلت موقفاً ايجابياً من المبادرة، دون أن تلزم نفسها بالبنود المتحفظ عليها، ويبرز فيها أيضاً الاتفاق في الموقف السياسي العام، مع التدقيق في فهمه وصياغته.

لقد شكلت هذه القضايا الثلاث أبرز قضايا الحوار السياسي في المجلس، دون ان يكون هناك اهمال لأهمية القضايا الأخرى التي طرحت والتي لم تكن موضع جدل أو خلاف، وخاصة منها القضايا المتعلقة بشؤون المناطق المحتلة. ولكن هذا العرض لا يكتمل دون الإشارة إلى كلمة رئيس اللجنة التنفيذية، وإلى بعض القضايا التي طرحت ولم تأخذ مداها في النقاش.

كلمة عرفات

لقد ألقى ياسر عرفات، في نهاية جلسات النقاش العامة، وبعد أن ألقت المنظمات كلماتها الرسمية، كلمة سياسية مطولة، استعرض فيها مجموع القضايا السياسية المطروحة، محدداً موقفاً عملياً منها، هو في الوقت نفسه اعلان لموقف فتح ومنظمة التحرير، وجواب على بعض القضايا التي وردت في كلمات المنظمات.

وقد كان عرفات، في كلمته، حريصاً على تحديد مكانة منظمة التحرير عربياً وعالمياً، وعلى تأكيد أهمية علاقاتها الواسعة مع حركات التحرر في العالم، وعلاقاتها الرسمية مع العديد من الدول الأجنبية، وأهمية تحركها السياسي في أوروبا لرفع الحصار الصهيوني السياسي والاعلامي. وركز على النجاحات التي حققتها الثورة الفلسطينية في المؤتمرات الدولية، وفي مجلس الأمن الذي اجتمع خمس مرات لبحث القضية الفلسطينية، منتهياً إلى القول بأن الشعب الفلسطيني قد عاد إلى الخارطة السياسية، ومن يعود إلى الخارطة السياسية يعود إلى الخارطة الجغرافية.

كذلك، كان عرفات حريصاً على تأكيد ديمقراطية البنية الداخلية لمنظمة التحرير، سواء في المجلس الوطني أم في مؤسساتها القيادية الأخرى، كما كان حريصاً على ابراز تنوع مسؤولياتها، من مسؤوليات عسكرية وسياسية إلى مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وتربوية. وركز، في هذا الإطار أيضاً، على وقوف منظمة التحرير ضد الارهاب وضد الفاشية والنزعات النازية، وتمسكها بالشرعية الدولية، التي من ضمنها حق الشعوب في النضال من أجل نيل حقوقها.

وكان عرفات حريصاً، في كلمته، على توضيح حجم الهجمة الامبريالية الأميركية التي تشن ضد الثورة الفلسطينية وضد المنطقة العربية، مشيراً إلى أن ثلاثة أساطيل أميركية تحاصر المنطقة؛ وهدفها، منذ كيسنجر، إلغاء الرقم الفلسطيني من المعادلة. وأشار، في هذا السياق، إلى أن ما يبقي الرقم الفلسطيني موجوداً هو شلال الدم الفلسطيني الذي يقدمه الشهداء والجرحى، ولكن شلال الدم هذا يصطدم بالزمن العربي الرديء، الذي يواجه أخطاراً كثيرة، وحصاراً واسعاً، ولكنه لا يستعمل سلاحه ولا نفطه ولا ماله لمواجهة أميركا وسياسية وزير خارجيتها الكسندر هيغ.

وانتقل عرفات من هذا التصوير للوضع إلى تحديد المواقف السياسية التالية:

موقف ضد محاولات التدويل في لبنان، وضد الدور الفرنسي في هذه المحاولات بشكل خاص.

وموقف يضع المبادرة الأوروبية في حجمها الطبيعي، «لأنها لم تزل حتى الآن بيانات وأسئلة، بينما يتجاوزها ليونيد بريجنيف إلى مبادرة كاملة... تصلح كأساس للبحث».

وموقف من جبهة الصمود والتصدي التي حققت الفرز الاستراتيجي في المنطقة العربية.

وموقف مع العمل الجاد لإنهاء الحرب العراقية - الايرانية، مع دعوة للطرفين «للوصول معنا إلى حل لإيقاف النار» لأن ذلك في مصلحة الجميع.

لقد شكل خطاب عرفات عنصر استقطاب سياسي في المجلس إذ حدد، من موقع المسؤولية العملية، مواقف منظمة التحرير وحدود حركتها السياسية، والتوجهات الأساسية لها في المرحلة المقبلة. وبهذا المعنى كان له تأثير مباشر على مجرى المناقشات السياسية التي دارت فيما بعد، وبشكل خاص على أسلوب صياغة التوصيات التي قدمت للمجلس.

نقاش لم يكتمل

أما القضايا التي طرحت ولم تأخذ مداها في النقاش، فأبرزها قضيتان:

الأولى طرحها ياسر عرفات، ودعا فيها إلى أهمية دراسة المجتمع الاسرائيلي من الداخل، دراسة تتناول تناقضاته الاجتماعية والحزبية، واستنباط وسائل استغلال هذه التناقضات لتفتيت المجتمع الاسرائيلي من الداخل. ولكن الذين ناقشوا هذه القضية، ناقشوها من زاوية الاتصال بالقوى الصهيونية، وهو موقف مرفوض مبدئياً من قبل المجلس الوطني، ومع أن مناقشتهم لهذه المسألة كانت مناقشة صحيحة، وتمت بأسلوب هادىء ودون مهاترات، إلا أنها لم تعالج المسألة المطروحة، ولم تحاول أن تستنبط إجابات عملية عليها، تحافظ على المبدأ وتحقق الهدف التكتيكي. وقد تم اختصار هذه المناقشة، واقرار توصية بشأنها شبيهة بتوصيات المجالس السابقة، حول الاتصال بالقوى الديمقراطية الاسرائيلية المعادية للصهيونية «اسلوباً وممارسة».

أما القضية الثانية فطرحها صلاح خلف (أبو اياد)، وتطرق فيها إلى الهجمة الامبريالية الأميركية على المنطقة، وإلى ما يطلقه التقدميون العرب، وما تطلقه فصائل الثورة أحياناً من تهديدات ضد المصالح الأميركية. وقال صلاح خلف ان استمرار هذه التهديدات دون ممارسة لها يجعل منها مجرد كلمات دون تأثير، وتساءل عن امكانية تشكيل لجنة لبحث هذه القضية. ومع أهمية هذه الفكرة وخطورتها وما تنطوي عليه من احتمالات عملية في مواجهة التهديدات الأميركية للثورة والمنطقة، إلا أنها لم تحظ بنقاش يترجمها إلى خطة عمل.

القضية التنظيمية

يبقى الجانب الآخر من عمل المجلس، وهو الجانب المتعلق بالقضية التنظيمية،

وعنوانها الرئيسي: انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة. وهنا تبرز ملاحظة هامة، وهي أن المجلس خلا هذه المرة من أي تكتل تنظيمي، بينما شهد المجلس السابق تكتل سبع منظمات في مواجهة «فتح»، وكان هذا التكتل موحد الموقف آنذاك بصدد مناقشة تشكيل اللجنة التنفيذية، الأمر الذي جعل الاتفاق متعذراً، ودفع عرفات إلى الانسحاب من الجلسة الختامية، ثم دفع رئاسة المجلس إلى اعلان انتهاء أعمال الدورة وبقاء اللجنة التنفيذية على حالها، بينما سهل عدم وجود تكتلات في المجلس الأخير في انجاز عملية الاتفاق على اللجنة التنفيذية الجديدة، التي تشكلت باضافة عضو جديد لحركة فتح هو محمود عباس (أبومازن) ودخول الجبهة الشعبية إلى اللجنة من جديد وقد مثلها أحمد اليماني (أبوماهر)، واستبدال ثلاثة من المستقلين بثلاثة أعضاء جدد هم: جمال الصوراني، د. حنا ناصر ود. صلاح الدباغ وتثبيت عضوية الصاعقة التي مثلها محمد خليفة. وبذلك يكون قد غاب عن عضوية اللجنة ثلاثة أعضاء هم: مجدي أبورمضان، حبيب قهوجي وعبدالجواد صالح. وبدا واضحاً، حسب هذه النتيجة، أن اللجنة تشكلت حسب المنظور الذي أرادته حركة فتح، وذلك بالرغم من الجدل الطويل الذي دار في الكواليس وكانت فيه للصاعقة والجبهة الديمقراطية طلبات لم تجد طريقها للتنفيذ، وأبدت المنظمتان في النهاية مرونة سهلت عملية الاتفاق.

وقد دار جدل طويل حول تمثيل كل من جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي في اللجنة التنفيذية، إلا أن ذلك لم يتم، وكانت الحجة المعلنة أن ذلك سيؤدي إلى زيادة أعضاء اللجنة التنفيذية عن الحد الذي يسمح به النظام الداخلي (١٥ عضواً)، ولكن الحقيقة أن بعض المنظمات كانت تعارض دخول التنظيمين، بينما لم يكن البعض الآخر معنياً بدخولهما، وفي الحالين يمكن القول إن التنظيمين لم يستطيعا بعد، فرض نفسيهما على توازنات الوضع الفلسطيني الداخلي. وقد أثار التنظيمان، في الجلسة الختامية، ضجة حول موضوع استبعادهما، وألقى مندوب عن كل تنظيم منهما كلمة حدد فيها موقف تنظيمه على ضو قرار استبعاده. وما أنجزه المجلس، بصدد هذين التنظيمين، هو تأكيد تمثيلهما في مؤسسات منظمة التحرير كلها.

ولكن المسألة التنظيمية طرحت أيضاً في المجلس من منظور آخر، يتناول طبيعة العلاقات داخل مؤسسات منظمة التحرير، وكان أكثر التنظيمات وضوحاً في طرح هذه المسألة الجبهة الشعبية – القيادة العامة، التي قالت في كلمتها الرسمية، أنه يبدو، من خلال التجربة العملية، أن تحقيق الوحدة الاندماجية أمر غير ممكن، ولذلك فإن استمرار تجربة التحالف في إطار منظمة التحرير هو الأمر الممكن والمفيد «ويظل من الضروري تصحيح العلاقات داخلها... وذلك من خلال المشاركة في التحرك السياسي والقرار السياسي»، إضافة إلى ضرورة تنشيط المجلس المركزي في المنظمة وتشكيل لجان متخصصة في إطاره للمراقبة والمشاركة.

وتناولت الجبهة الديمقراطية المسألة نفسها ولكن بإشارة عامة ترى أن الوضع «يتطلب، أولاً، وقبل كل شيء، تنفيذ البرنامج التنظيمي بما يتضمنه من دعوة لمشاركة كافة

فصائل الثورة وسائر القوى الوطنية المناضلة في مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية جبهوية، تضمن سيادة مبدأ القيادة الجماعية». كذلك تناولت الجبهة الشعبية الموضوع بإشارة عامة أيضاً فقالت «ان ما هو قائم بيننا حتى اليوم هو تعايش وطني وليس وحدة وطنية بالمعنى الجبهوي الحقيقي الفاعل، وهذا ما لا يجب أن يقبله مجلسنا الوطني». ودعت الصاعقة، بدورها، إلى ضرورة تطبيق قرارات المجالس الوطنية السابقة بصدد القضية التنظيمية، ثم أثيرت هذه القضية بشكل أوسع في مناقشات اللجنة السياسية، وتمت صياغة توصية تدعو لتمثيل الفصائل كلها في مؤسسات منظمة التحرير وانجاز الوحدة العسكرية ووحدة المنظمات الجماهيرية، وتوفير الأسس لمشاركة جميع فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية في أجهزة منظمة التحرير ودوائرها.

وبحصيلة هذه القضايا يمكن القول، انه بقدر ما كانت نقاشات المجلس الوطني الخامس عشر بعيدة عن الإثارة والضجيج، كانت ميالة لصياغة قرارات واقعية ومتفق عليها، بعيداً عن محاولات سابقة جرت فيها صياغة قرارات «ثورية» دون أن تكون معبرة عن قناعات جماعية، أو منسجمة مع التطورات الفلسطينية والعربية والدولية. وبهذا المعنى الواقعي يمكن القول بنجاح أعمال المجلس، كما يمكن القول أيضاً بأن التطبيق العملي يبقى المقياس الأدق للجزم بمدى النجاح أو الفشل.

روز مصلح

العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة
١ – سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع

مقدّمة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التحولات التي رافقت بنية القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ حيث تتناول الحلقة الأولى النتائج المباشرة للاحتلال التي أسفرت عن تفريغ المناطق العربية من السكان، وما ترتب عن ذلك من آثار على التركيب السكاني في هذه المناطق، وبالتحديد على الفئات الشابة التي هي في سن العمل. كما يعالج السياسة الاسرائيلية التي عملت على إضعاف القطاعات الرئيسية المنتجة وانعكاساتها على القوى العاملة، وجعلها مرتبطة بحاجات الاقتصاد الاسرائيلي، من حيث استغلال نسبة من قوة العمل هذه لسد متطلبات السوق الاسرائيلية، أو من خلال تحويل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة إلى منشأة كبيرة يتم فيها توظيف القوة العاملة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي. وتتتبع الحلقة الثانية العوامل التي أثرت على بنية القوة العاملة في المناطق المحتلة والناجمة عن انتقال العمال العرب للعمل داخل اسرائيل. أما الحلقة الثالثة فتتناول السياسة الاسرائيلية نحو العاملين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل، كما تتطرق إلى أهمية «العمل العربي» «للاقتصاد الاسرائيلي» وجرأته النابعة من مرونته وقدرته على سد النقص في الأيدي العاملة اليهودية في قطاعات الانتاج الرئيسية، فضلاً عن الفوائد التي يحققها القطاع الخاص الاسرائيلي باستغلاله للعمال العرب بأدنى الأجور.

هذا القسم هو الأول من هذه المادة، وستنشر الأقسام التالية في الأعداد القادمة.

الاحتلال الاسرائيلي
وسياسة تفريغ الأراضي من السكان

بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٩، ١١٤٥,٧ ألف نسمة(١)، تبلغ نسبة الذين هم في سن العمل منهم ٥٥,٥٪(٢) غير أن قوة العمل البالغة ٦٣٥,٧ ألف شخص لا تتجاوز ٣٥,٧٪ من مجموع السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، والذين يبلغ عدد العاملين منهم ٢٢٦,١ ألف شخص(٣)، أي ١٩,٧٪ من مجموع السكان. ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة إلى طبيعة الهيكل السكاني الذي يتميّز بارتفاع عدد الأطفال وانخفاض نسبة من هم في سن العمل، وذلك نتيجة للهجرة المستمرة، فضلاً عن عدم مساهمة المرأة بشكل فعّال في الانتاج. هذا، عدا عن عجز الاقتصاد نفسه عن توفير فرص العمل للراغبين فيه.

وتجعل الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية سنة ١٩٦٨ أساس انطلاقها لرصد تطور الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أنها تنطلق من الفترة التي كان الاقتصاد فيها مشلولاً والبطالة منتشرة، بسبب الحرب. وهذا الانطلاق يهدف إلى إظهار عودة الاقتصاد في المنطقتين إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٦٧ وكأنه تطور قياساً إلى ما كان عليه سنة ١٩٦٨ المأخوذة أساساً لانطلاق الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية. لذلك، ينبغي علينا معرفة الوضع الاقتصادي الذي كان قائماً قبل الحرب لتقدير حجم الضرر الحقيقي الذي ألحقه الاحتلال الاسرائيلي به. ففي أيار (مايو) سنة ١٩٦٧، بلغ عدد سكان الضفة الغربية ٨٠٣,٦ آلاف نسمة(٤)، انخفض إلى ٥٩٥,٩ ألف نسمة في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه(٥). أما في قطاع غزة، فقد انخفض العدد من ٤٥٧,٩ ألف نسمة بلغها في بداية سنة ١٩٦٧(٦)، إلى ٣٨٩,٧ ألف نسمة صار إليها في أواخر السنة نفسها؛ أي أن من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٧، حدثت هجرة اضطرارية يزيد عدد الذين قاموا بها على ٢٨٥ ألف شخص من المنطقتين. هذا، إذا ما أخذت الزيادة الطبيعية بعين الاعتبار. كما انخفض عدد السكان، بعد ذلك، وحتى نهاية السنة المذكورة، بمقدار ١٩ ألف شخص كما يبينّ الجدول رقم ١؛ مما يشير إلى حدوث هجرة أكثر من ٢٥ ألف شخص جديد في تلك السنة.

وقد تركت عملية النزوح هذه أثرها على القوة العاملة؛ فإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن عدد العاملين في قطاع الزراعة وحده في الضفة الغربية بلغ سنة ١٩٦٧، ١٣٩٩٣٨ عاملاً (٩)، وأن مجموع العاملين في القطاعات كافة بلغ، في السنة التي تلت، ٨٣,٥ ألف عامل فقط، كما يبيِّن الجدول رقم ٢، يتبين مدى الانخفاض الذي أصاب القوة العاملة،

وبخاصة في قطاع الزراعة الذي انخفض فيه عدد العاملين من الذكور سنة ١٩٦٨ إلى ٢٤ ألف* عامل فقط(١٠)، أي ما يعادل نسبة ١٧,٣٪ من الذكور العاملين فيه قبل الاحتلال مباشرة.

---

* لا يتضمن هذا الرقم عدد العاملين في القطاع الزراعي في مدينة القدس إلا أن عددهم ليس كبيراً لاعتماد اقتصادها على السياحة والفنادق.

الجدول رقم ١

الزيادة السنوية والطبيعية؛ المهاجرون من الضفة الغربية وقطاع غزة بالآلاف(٨)

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الزيادة الطبيعية	الزيادة السنوية	المهاجرون	الزيادة الطبيعية	الزيادة السنوية	المهاجرون
١٩٦٧	٣,٠	− ١٠,٢	١٣,٢	٣,٣	− ٨,٨	١٢,١
١٩٦٨	١١,٧	− ٤,٠	١٥,٧	٧,٤	− ٢٥	٣٢,٤
١٩٦٩	١٢,٣	+ ١٣,٥	١,٢	٩,٢	٦,٣	٢,٩
١٩٧٠	١٣,٧	+ ٨,٧	٥,٠	٨,٢	٥,٥	٣,٧
١٩٧١	١٥,٩	+ ١٣,٤	٢,٤	١٠,٦	٨,٢	٢,٤
١٩٧٢	١٦,٨	+ ١١,٧	٥,١	١١,٥	٧,٦	٣,٩
١٩٧٣	١٦,٩	+ ١٧,٢	− ٠,٣	١٢,١	١٣,٧	− ١,٦
١٩٧٤	١٨,١	+ ١٤,٨	٣,٣	١٣,٢	١١,٣	١,٩
١٩٧٥	١٨,٦	+ ٣,٥	١٥,١	١٣,٨	١٠,٥	٣,٨
١٩٧٦	٢٠,٣	+ ٥,٨	١٤,٥	١٤,٨	١٠,٥	٤,٣
١٩٧٧	٢٠,٥	+ ١٠,٣	١٠,٢	١٥,٣	١١,٧	٣,٦
١٩٧٨	١٨,٦	٨,٦	١٠,٠	١٤,١	+ ٩,٥	٤,٦

أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد العاملين، فوق سن الرابعة عشرة، ١٠٦ آلاف شخص انخفض سنة ١٩٦٨(١٢) إلى ٤٤,٢ ألف شخص كما يبين الجدول رقم ٢ أي ما يعادل

الجدول رقم ٢

السكان فوق سن ١٤ ؛قوة العمل؛ العاملون وغير العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام ١٩٦٨(١١)

	مجموع السكان فوق سن ١٤		قوة العمل		عاملون		غير عاملين	
	بالآلاف	مئوي	بالآلاف	مئوي	بالآلاف	مئوي	بالآلاف	مئوي
الضفة الغربية								
مجموع	٣٠٩,٥	١٠٠,٠	٩٣,٧	٣٠,٣	٨٣,٥	− ٨٩,١	− ١٠,٢	١٠,٩
ذكور	١٤٣,٨	١٠٠,٠	٨٠,١	٥٥,٧	٧٠,٦	٨٨,١	٩,٥	١١,٩
قطاع غزة								
مجموع	١٨٢,٨	١٠٠,٠	٥٣,٢	٢٩,١	٤٤,٢	٨٣,٠	٩,٠	١٧,٠
ذكور	٧٩,٩	١٠٠,٠	٤٦,٦	٥٨,٤	٩٣,٩	٨٥,٦	٦,٧	١٤,٤

٤١٪ من العدد الأصلي للعاملين، وهذا يشير إلى حجم الاستنزاف الذي أصاب القوة العاملة بسبب الاحتلال؛ حيث عانى قطاع غزة أصلاً من حدة البطالة التي بلغت نسبتها بين اللاجئين، الذين يشكلون ثلثي مجموع السكان في القطاع، ٨٣٪ ممن هم في سن العمل. هذا، فضلاً عن وجود بطالة بين السكان غير اللاجئين بلغت حسب إحصاء سنة ١٩٦٠، ٣٥,٥٪(١٣).

أما نسبة البطالة بين العاملين، كما بينها الجدول رقم٢، فهي رغم استمرار ارتفاعها في قطاع غزة، مقارنة مع الضفة الغربية، انخفضت بشكل عام، قياساً للسابق؛ وذلك نتيجة لهجرة الباحثين عن عمل وبخاصة في القطاع، حيث كانت نسبة النازحين من الذكور تفوق نسبتهم من الاناث. ويتضح هذا من مقارنة نسبة الذكور، من مجموع السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية، ٤٦,٥٪ مقابل ٤٣,٧٪ في القطاع. كما إن ارتفاع نسبة قوة العمل، والعاملين من الذكور في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية يشير إلى أن الهجرة من الضفة الغربية كانت بصفة عامة هجرة عائلات، إما بسبب تهجير قوات الاحتلال لمخيمات بكاملها، أو بسبب اضطرار أفراد العائلة للالتحاق بأرباب أسرهم في الضفة الشرقية، بعكس قطاع غزة الذي اتسمت الهجرة فيه بالبحث عن عمل.

ولا تظهر الاحصاءات الاسرائيلية حجم الضرر الذي أحدثته الحرب؛ حيث يبيِّن الجدول رقم٢ أن النقص في مجموع العاملين من الذكور لم يتجاوز ١٤٪ في الضفة الغربية و٢٥٪ في قطاع غزة؛ وذلك لأن الأرقام التي أعطيت للإشارة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل سنة ١٩٦٧تعبِّر عن عدد الذين شملهم الاحصاء الاسرائيلي في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٧، وكانوا قد عملوا قبل الحرب، ولا يتناول القوة العاملة الفعلية التي كانت موجودة آنذاك. كما أن الجدول لا يبين حجم الضرر الذي لحق بالقطاعات الأساسية المنتجة في هذه المناطق؛ فبينما تظهر الاحصاءات الاسرائيلية أن عدد العاملين في قطاع الزراعة لم ينخفض بأكثر من ١٥٪ في الضفة الغربية، وأنه ارتفع في قطاع غزة، تدل الأرقام التي مرت سابقا على أن الانخفاض كان أكثر من ذلك بكثير. كما ان قطاع الصناعة الذي بلغ عدد العاملين فيه، حسب الاحصاء الأردني، ١٧٠٣٢عاملاً سنة ١٩٦٧(١٤)، لم يتجاوز ١١٢٠٠عامل حسب التقدير الاسرائيلي سنة ١٩٦٨(١٥).

وبالرغم من أن عدد العاملين في قطاع الصناعة قد بدأ يعود في سنة ١٩٦٩ إلى وضع مشابه لما قبل حرب ١٩٦٧، إلا أن قطاع الزراعة ظل يعاني من الانخفاض المستمر في عدد العاملين فيه؛ وهذا عائد للسياسة الاسرائيلية الهادفة إلى تخريب القطاع الزراعي الذي كان يستوعب أكبر نسبة من القوة العاملة بهدف دفع السكان، بطريقة غير مباشرة، للهجرة.

وقد ظلت الهجرة سمة ملازمة للقوة العاملة طوال فترة الاحتلال؛ تزيد حدتها أو تقل، بحسب الظروف المرافقة للاقتصاد والمرتبطة بالسياسة الاسرائيلية تجاه المناطق

المحتلة. ويبين الجدول رقم١ السنوات التي ارتفعت فيها وتيرة الهجرة بشكل ملفت للنظر. ففي سنة ١٩٦٨، اضطرّ قسم كبير من القوة العاملة في المنطقتين إلى النزوح من أجل البحث عن فرص عمل في الخارج، خصوصاً وأن الاقتصاد أصبح مشلولاً بسبب نتائج الحرب؛ حيث وصل عدد المهاجرين إلى ٤٧ألف شخص، كما ارتفعت وتيرة الهجرة، في الضفة الغربية، بشكل خاص، منذ سنة ١٩٧٥، حيث أدى التباطؤ الاقتصادي في اسرائيل إلى نقص عدد العاملين، من الضفة الغربية وقطاع غزة، في اسرائيل. كما إن الانخفاض المستمر لقيمة الأجور الفعليّة المترافق مع الارتفاع في المستوى المعيشي للسكان في المناطق، دفع بكثير من العمال من الضفة الغربية للهجرة. ويبين الجدول رقم ١ أن معدل النزوح قد بدأ بالانخفاض منذ سنة ١٩٦٩؛ حيث تم فتح المجال للعمال العرب للعمل في اسرائيل، وقد تزايد عددهم بسرعة حتى أنه لم تحدث هجرة في سنة ١٩٧٣، إذ استوعب الاقتصاد الاسرائيلي في تلك السنة نسبة عالية من القوة العاملة من المناطق المحتلة.

الجدول رقم٣

العاملون من الذكور في المناطق المحتلة حسب القطاع الاقتصادي لسنة ١٩٦٨(١٦)

	القطاع الاقتصادي	١٩٦٧	١٩٦٨
الضفة الغربية	مجموع	٨٢,٧	٧٠,٦
	زراعة	٢٧,٦	٢٤,٠
	صناعة	١٢,٠	١١,٢
	بناء وأشغال عامة	١٢,٥	١٠,٦
	كهرباء	٠,٧	١,٢
	تجارة	٩,٨	١٠,٢
	مواصلات	٥,٤	٣,٩
	خدمات عامة وخاصة	١١,٨	٩,٣
	غير محدد	٢,٨	٢,٠
قطاع غزة	مجموع	٤٥,٩	٣٩,٩
	زراعة	١٠,٥	١٠,٩
	صناعة	٦,١	٥,٤
	بناء وأشغال عامة	٤,١	٤,٢
	كهرباء	٠,٦	٠,٩
	تجارة	٧,٢	٨,٠
	مواصلات	٣,٨	٣,٥
	خدمات عامة وشخصية	١١,٨	٦,٩
	غير محدد	١,٨	٠,١

ورغم أن هجرة حدثت سنة ١٩٧٤، إلا أنها كانت صغيرة قياساً بالسنوات الأخرى. يلاحظ أنه، في تلك السنة ، بلغت نسبة العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل أعلى نسبة لها وهي ٣٣٪. وقد ساعد على ذلك الارتفاع الكبير في أجور العمال في اسرائيل مقارنة بالأجور التي تدفع في المناطق المحتلة.

ورغم الزيادة العددية لقوة العمل التي يبيّنها الجدول رقم ٤، إلا أن نسبتها، من المجموع العام للسكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة لم ترتفع بوتيرة مماثلة. فحتى سنة ١٩٧١، ورغم زيادة العدد حوالي ٩آلاف عامل عن سنة ١٩٦٩ إلا أن نسبة القوة العاملة قد انخفضت؛ مما يشير إلى أن الهجرة كانت من القوة العاملة. كما أن السنوات التالية حتى سنة ١٩٧٤، شهدت زيادة في اعداد القوة العاملة بمقابل ارتفاع في نسبتها، من مجموع السكان فوق سن الرابعة عشرة، بلغ أقصاه. وهذا مؤشر آخر إلى أن الهجرة التي انخفضت، في هذه الفترة، عائدة، إلى حد ما، إلى توفر فرص عمل في الاقتصاد الاسرائيلي. وسرعان ما عادت نسبة القوة العاملة إلى الانخفاض، فبعد أن بلغت سنة ١٩٧٤، ٣٧٪ من السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، انخفضت إلى ٣٥٪ سنة ١٩٧٥، ثم إلى ٣٣,٤٪ سنة ١٩٧٨. أي إلى أقل مما كانت عليه سنة ١٩٦٩. ويتبين من ارتفاع نسبة

الجدول رقم ٤
تطور القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة
حتى سنة ١٩٧٨[١٧]

السنة	مجموع السكان فوق سن ١٤	قوة العمل		غير العاملين	نسبة القوة العاملة من مجموع السكان فوق سن ١٤	نسبة العاملين من القوة العاملة
		المجموع	العاملون			
١٩٦٩	٥٠٢,٧	١٧٢,٨	١٦٢,٨	١٠,٠	٣٤,٤	٩٤,٢
١٩٧٠	٥١٩,٧	١٨٠,٨	١٧٣,٣	٧,٥	٣٤,٨	٩٥,٩
١٩٧١	٥٣٠,٧	١٨١,٦	١٧٦,٦	٥,٠	٣٤,٢	٩٧,٢
١٩٧٢	٥٤١,٦	١٩١,١	١٨٨,٧	٢,٤	٣٥,٣	٩٨,٧
١٩٧٣	٥٥٢,٠	١٩٦,٣	١٩٤,٥	١,٨	٣٥,٦	٩٩,١
١٩٧٤	٥٧٣,٨	٢١٢,٥	٢١٠,٥	٢,٠	٣٧,٠	٩٩,١
١٩٧٥	٥٩١,٩	٢٠٦,٦	٢٠٤,٧	١,٩	٣٤,٩	٩٩,١
١٩٧٦	٦٠٢,٥	٢٠٧,٥	٢٠٥,٧	١,٨	٣٤,٤	٩٩,٢
١٩٧٧	٦١٨,٩	٢٠٦,١	٢٠٤,٥	١,٦	٣٣,٣	٩٩,٢
١٩٧٨	٦٣٩,٥	٢١٣,٦	٢١١,٩	١,٧	٣٣,٤	٩٩,٢

العاملين من القوة العاملة أن أية زيادة، في قوة العمل، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان محكوما عليها بالهجرة. خاصة وأن عدد العاملين في اقتصاد المناطق نفسها أخذ بالنقصان. أما الزيادة العددية التي يبيّنها الجدول، فهي ناتجة عن استيعاب الاقتصاد الاسرائيلي لنسبة معينة من القوة العاملة من هذه المناطق وبالتالي، فهي ليست مؤشرا لتطور اقتصادها بقدر ما هي دليل آخر على ضعفه.

وقد كانت الهجرة بين الذكور أكثر منها بين الاناث بسبب طبيعتها، فهي هجرة للبحث عن عمل. ويبين الجدول رقم ٥ أن نسبة القوة العاملة من الذكور ممن هم من هذه الفئة في سن العمل قد انخفضت، بشكل واضح، بعد سنة ١٩٧٤، وقد استمرت بالانخفاض حتى نهاية سنة ١٩٧٨. أما نسبة القوة العاملة من الاناث، فلم تنخفض بالحدة نفسها؛ وذلك لأن معظم العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل هم من الذكور؛ ولذلك فهم أكثر تأثرا من الاناث بالوضع الاقتصادي في اسرائيل. ويبين الجدول أن ما يقال عن زيادة عدد الاناث العاملات في المناطق غير دقيق؛ وذلك لأن نسبة هؤلاء من مجموع الاناث اللواتي هن في سن العمل لم تصل إلى ما كانت عليه في سنة ١٩٦٩. وفي الواقع، فقد تراجع العدد الفعلي للعاملات من الاناث عما كان عليه قبل الاحتلال مباشرة؛ حيث بلغ عدد العاملات، في قطاع الزراعة وحده في الضفة الغربية فقط، ٢٨٦٣٩ عاملة[١٩] والواضح أن

الجدول رقم ٥

تطور القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس للسنوات ١٩٦٩ – ١٩٧٨[١٨]

	الذكور فوق سن ١٤			الاناث فوق سن ١٤		
	المجموع بالألف	قوة العمل بالألف	نسبة قوة العمل من المجموع	المجموع	قوة العمل بالألف	نسبة قوة العمل من المجموع
١٩٦٩	٢٣٤,٤	١٤٥,٥	٦٢	٢٦٨,٣	٢٧,٣	١٠,٢
١٩٧٠	٢٤٤,١	١٥١,٤	٦٢	٢٧٥,٦	٢٩,٤	١٠,٧
١٩٧١	٢٥٠,١	١٥٤,٩	٦١,٩	٢٨٠,٦	٢٦,٧	٩,٥
١٩٧٢	٢٥٥,٦	١٦٧,٥	٦٥,٥	٢٨٧,٠	٢٣,٦	٨,٢
١٩٧٣	٢٦٠,٣	١٧٢,٥	٦٦,٣	٢٩١,٧	٢٣,٨	٨,٢
١٩٧٤	٢٧٢,٤	١٨٠,٧	٦٦,٣	٣٠١,٤	٣١,٨	١٠,٦
١٩٧٥	٢٨٢,٠	١٧٧,٣	٦٢,٩	٣٠٩,١	٢٨,٧	٩,٣
١٩٧٦	٢٨٧,٣	١٧٧,٩	٦١,٩	٣١٥,٢	٢٩,٦	٩,٤
١٩٧٧	٢٩٦,١	١٧٧,٤	٥٩,٩	٣٢٢,٨	٢٨,٧	٨,٩
١٩٧٨	٣٠٦,٩	١٨٣,٠	٥٩,٦	٣٣٢,٦	٣٠,٦	٩,٢

تضرّر قطاع الزراعة قد أثر على انخفاض نسبة الاناث العاملات. ورغم زيـادة عدد العاملات في قطاع الصناعة، إلا أن هذا ليس مؤشراً على تطور إيجابي لدخول المرأة سوق العمل، حيث كان الارتفاع ضئيلاً بالمقارنة مع الانخفاض الحـاصل في قطـاع الزراعة.

ويبين الجدول رقم ٦ أن النقص في نسبة قوة العمل من الذكور يتزايد بين فئتي العمر: ٢٥ – ٣٤سنة و٣٥ – ٤٤سنة. ففي الضفة الغربية، حصل انخفاض من ٩٥,٤٪ في سنة ١٩٧٣ إلى ٧٦,٩٪ في سنة ١٩٧٨ في فئة العمر الأولى ومن ٩٤,٥٪ إلى ٨٦,٣٪، في الفترة نفسها من فئة العمر الثانية. أما في قطاع غزة، فقد انخفضت نسبة قوة العمل، من الذكور، من فئة العمر ٢٥ – ٣٤سنة من ٩٧٪ إلى ٨٢,٣٪ في الفترة المذكورة أعلاه. ويلاحظ أنه، في قطاع غزة، حافظت الفئات الأخرى إما على ثبات أو زيادة نسبة قوة العمل فيها بخلاف الضفة الغربية التي انخفضت فيها نسبة قوة العمل أيضاً من فئة العمر ١٨ – ٢٤ خاصة منذ سنة ١٩٧٣، حيث أن معظم العاملين العرب في اسرائيل هم

الجدول رقم ٦

نسبة القوة العاملة من الذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات العمر للسنوات ١٩٧١ – ١٩٧٨(٢٠)

		١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الضفة الغربية	١٤ – ١٧	١٨,٨	٢٤,٥	٢٥,٦	٢٨,٣	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٤,٤	٢٤,٥
	١٨ – ٢٤	٦١,٦	٧٠,٠	٧٠,٤	٦٥,٢	٥٨,٣	٥٢,٩	٥١,٣	٥١,٢
	٢٥ – ٣٤	٩٣,٢	٩٥,٧	٩٥,٤	٩٢,١	٨٢,٧	٨٠,٦	٧٨,٢	٧٦,٩
	٣٥ – ٤٤	٨٩,٨	٩٣,٥	٩٤,٥	٩٣,٥	٩٠,٠	٨٩,٤	٨٧,٦	٨٦,٣
	٤٥ – ٥٤	٨٣,٥	٨٩,٢	٨٨,٣	٨٨,٠	٨٥,٦	٨٥,٩	٨٤,٨	٨٤,٤
	٥٥ – ٦٤	٦٦,٤	٧١,٠	٧٠,٤	٧٣,٠	٧٢,٧	٧١,٦	٧٢,٣	٧٦,٠
	٦٥ +	٢٤,١	٢٧,٤	٤٠,١	٤١,٣	٣٩,٠	٣٩,٣	٣٧,٠	٣٧,٨
قطاع غزة	١٤ – ١٧	١٥,٦	٢٠,٨	٢٢,٦	٢٥,٦	٢٤,٠	٢٧,٠	٢٦,٨	٢٨,٠
	١٨ – ٢٤	٦٠,٥	٦٧,٥	٦٨,٦	٦٧,٧	٦٤,٧	٦٥,٢	٦٠,٥	٦٢,٠
	٢٥ – ٣٤	٩٤,٦	٩٦,٥	٩٧,٠	٩٥,٤	٨٧,٩	٨٥,٢	٨٣,٢	٨٢,٣
	٣٥ – ٤٤	٩١,٧	٩٣,٠	٩٥,٨	٩٥,٩	٩٥,٠	٩٤,٧	٩٣,٧	٩٤,٢
	٤٥ – ٥٤	٨٦,٧	٨٥,٣	٨٨,٠	٨٨,٠	٨٧,٨	٨٩,٣	٩١,٨	٩١,١
	٥٥ – ٦٤	٧٦,٦	٦٢,٤	٦٣,٩	٦٤,٩	٦٦,١	٧٤,٣	٧٦,٥	٧٧,٨
	٦٥	٣١,٠	٢٤,٠	٢٧,٨	٢٨,٩	٣٠,٦	٣٣,٣	٣٦,٩	٣٤,٨

من فئة العمر هذه، والذين، نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي أحدثته حـرب تشرين، تـراجعت اعـداد العاملين منهم من الضفة الغربية حيث توجهوا للبحث عن ظروف عمل أفضل في الأردن ودول الخليج. ورغم أن الاقتصاد الاسرائيلي تمكن من استيعاب جزء كبير من العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي نصف العاملين في هذه المناطق، إلا أن هناك ترابطاً ضعيفاً بين عدد العمال المهاجرين والعاملين في اسرائيل. وهذا عائد في الأساس، إلى أنه، إضافة إلى أن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد باستطاعته استيعاب المزيد من القوة العاملة. فإن الاقتصاد الاسرائيلي، حسب الاحصاء الرسمي، قد استوعب نسبة معينة من القوة العاملة العربية يحاذر أن يتجـــاوزها. وبالتالي فإن وتيرة الهجرة قد ظلت مرتبطة بقدرة اقتصاد المناطق المحتلة أو عجزه عن استيعاب الطاقة البشرية المستجدة في قوة العمل.

السياسة الاسرائيلية وأثرها
على القوة العاملة للضفة الغربية وقطاع غزة

تركت السياسة الاسرائيلية نتائج هامة وخطيرة على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من حيث اضعاف القطاعات المنتجة وجعلها عاجزة عن المحافظة على القوة العاملة التي تستخدمها. ورغم ما صرح به من أهمية انشاء مشروعات، في داخل المناطق المحتلة، من قبل المسؤولين الاسرائيليين، الا أنه، حتى الآن، لم يتم إقامة اي مشروع يمكن أن يساهم في تنمية الاقتصاد. وما تم انشاؤه كان مقتصـراً على المستـوطنات الاسرائيلية القائمـة في المناطق المحتلة بهدف تكريس وجود هذه المستوطنات كأمر واقع، وإيجاد فرص عمل للمستوطنين، مما يكفل استمرارية بقائهم فيها.فالسياسة الاسرائيلية التي تهدف الى تفريغ الاراضي من سكانها، وبالتحديد من الفئات الشابة، تستدعي عدم إيجاد فرص عمل لهم، بل هي أميل الى التقليل من هذه الفرص وجعلها مرهونة بالقرار الاسرائيلي.

وفي الواقع، فقد كان قيام المستوطنات عبئاً ثقيلاً على اقتصاد المناطق المحتلة؛ اذ ساهم في مزيد من إضعـافه وتبعيته؛ حيث اقيمت هذه المستوطنات على أفضل الاراضي الزراعية في المناطق المحتلة. ففي الضفة الغربية مثلاً، تجـاوزت مساحتهـا ١٣٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعـة، كما استهلكت هذه المستوطنات التي تعتمد على الزراعة المروية نسبة كبيرة من مياه المناطق. هذا، اضافة الى مياه الآبار التي حفرت بعمق يزيد عن ٥٠٠ متر، علماً بأن الآبار العربية لا يزيد عمقهـا عن ٦٠ متراً، ممـا ادى الى انخفاض مستوى المياه الجوفية وزيادة ملوحتها. وقد ساهم ذلك في مزيد من اضعاف قطاع الزراعة: الذي ادى الى تسريع هجرة العمال الزراعيين ودفعهم للبحث عن فرص عمل اخرى خارج هذا القطاع.

كما عملت السلطات الاسرائيلية على عرقلة إقامة منشآت جديدة، ووضعت العراقيل أمام القائم منها؛ وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية وعدم تسهيـل استيراد المواد الخام، وتصدير المنتجات، زراعية كانت أم صناعية.

وقد أدت منافسة المنتجات الاسرائيلية التي تعتمد على الرأسمال المكثف والمدعمة من قبل الحكومة، لمنتجات الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف الى تحوّل في بنية قطاعي الصناعة والزراعة بحيث صارت المناطق المحتلة مختصة في تأمين احتياجات الشركات الاسرائيلية من المنتجات التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف والذي يصعب توافره في اسرائيل بسبب ندرة الأيدي العاملة. كما أدت المنافسة المذكورة إلى نمو المحاصيل والمنتجات التسويقية التي يمكن تصديرها، عن طريق اسرائيل، إلى اوروبا على حساب حاجة المناطق المحتلة نفسها، مما جعل استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة من المنتجات الزراعية والصناعية معتمداً على ما يستورد من اسرائيل، او بواسطة الشركات الاسرائيلية. وفي الوقت الذي تعتمد فيه المنتجات المصدرة من المناطق المحتلة على العمل اليدوي، المكثف، وتباع بأسعار رخيصة، فإن ما يستورد من اسرائيل بالمقابل، والذي يعادل حوالي ضعفي ما يصدر لها، يعتمد على الرأسمال المكثف ويكون عادة مرتفع التكاليف. وبذلك، يتحول قطاعا الصناعة والزراعة من كونهما عاملين يساهمان في استقلال نسبي للمناطق المحتلة، الى وسيلة تستخدم في السيطرة عليها.

وقد أدى هذا الضعف الذي أصاب اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وجعله غير قادر على استيعاب التزايد المستمر، في القوة العاملة، أو بالأحرى جعله عاجزاً عن المحافظة على القوة التي يستخدمها الى تفريغ المناطق المحتلة من أهم ثرواتها ونعني بها الفئات الشابة التي هي في سن العمل،اما من خلال استغلال نسبة معينة في سد متطلبات سوق العمل الاسرائيلية بأدنى الاجور، او من خلال دفع الزائد عن حاجة الاقتصاد الاسرائيلي الى الهجرة.

الجدول رقم ٧

المغادرون من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الهدف من المغادرة
والجنس والمنطقة للعام ١٩٧٨ بالآلاف(٢١)

	مجموع		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	للعمل	للدراسة	للعمل	للدراسة		للدراسة
المجموع	١٤,٨	١٥,٨	١٢,٢	٧,٧	٢,٦	
منهم ١٨ – ٢٤	٦,٦	١٣,٢	٥,٧	٦,٨	٠,٩	
٢٥ – ٣٤	٥,٤	٢,٤	٣,٩	٠,٧	١,٥	
٣٥ +	٢,٤	٠,١	٢,٢	٠,١	٠,٢	
منهم	١٣,٩	١٣,٣	١١,٦	٦,٧	٢,٣	٦,٦
ذكور مجموع	٦,٣	١١,٠	٥,٥	٦,٠	٠,٨	٥,١
منهم ١٨ – ٢٤	٤,٩	٢,١	٣,٧	٠,٧	١,٢	١,٤
٢٥ – ٣٤	٢,٢	—	٢,٠	—	٠,٢	—
٣٥ +						

ويبين الجدول رقم ٧ حجم الهجرة في طلب العمل؛ حيث غادر حوالي ١٥ الف عامل المناطق المحتلة في العام ١٩٧٨ للعمل في الخارج. واذا ما أخذ بعين الاعتبار أن عدد العاملين العرب، من المناطق في اسرائيل، قد ارتفع، في تلك السنة، الى الحد الأقصى الذي بلغه في العام ١٩٧٤، يتضح ان عدد المهاجرين، في هذه السنة، هو أقل من المعدل للسنوات السابقة.

وقد بلغت نسبة المغادرين للعمل من الضفة الغربية ٨٢.٤٪ من مجموع المغادرين للسبب نفسه من المنطقتين، بعكس قطاع غزة الذي انخفضت فيه نسبة المغادرين للعمل بسبب الصعوبات التي ترافق ذلك. كما يبين الجدول رقم ٧ ان معظم المغادرين هم من الذكور؛ حيث بلغت نسبتهم ٨٩٪ من مجموع المغادرين.

وقد ساهم الطلب على الايدي العاملة الفنية، في الاردن ودول النفط، إلى تسريع هجرة العمال من الضفة الغربية بشكل خاص. وقد قدمت السلطات الاسرائيلية التسهيلات الضرورية لتحقيق ذلك، فعلى سبيل المثال، تم السماح لمجموعة من المقاولين والمتعهدين العاملين في المملكة العربية السعودية بالتعاقد مع عمال الضفة الغربية للعمل هناك[٢٢]. ونظرا لارتفاع الاجور المدفوعة للعمال في تلك الدول، مقارنة بتلك المعمول بها في المناطق المحتلة، فقد ازداد عدد المهاجرين الباحثين عن عمل وبخاصة من عمال البناء.

وكما نرى، فقد أدت السياسة الاسرائيلية بإضعافها اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، الى تغيير في بنية القوة العاملة؛ حيث جزئت الى فئتين: الاولى تساهم في بناء اقتصاد مشروط بتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي؛ والثانية تعمل بشكل مباشر في بناء الاقتصاد الاسرائيلي وحمايته من ازماته المتفاقمة.

الجدول رقم ٨

العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ العاملون منهم في اقتصاد المناطق؛ العاملون منهم في اسرائيل[٢٣].

	مجموع العاملين في الضفة والقطاع		منهم عاملون في الضفة والقطاع		منهم عاملون في اسرائيل	
	بالالف	٪	بالالف	٪	بالالف	٪
١٩٧٠	١٧٣,٣	١٠٠,٠	١٥٢,٧	٨٨,١	٢٠,٦	١١,٩
١٩٧١	١٧٦,٦	١٠٠,٠	١٤٢,٧	٨٠,٨	٣٣,٨	١٩,١
١٩٧٢	١٨٨,٧	١٠٠,٠	١٣٦,٣	٧٢,٢	٥٢,٤	٢٧,٨
١٩٧٣	١٩٤,٥	١٠٠,٠	١٣٣,٤	٦٨,٦	٦١,١	٣١,٤
١٩٧٤	٢١٠,٥	١٠٠,٠	١٤١,٨	٦٧,٣	٦٨,٧	٣٢,٧
١٩٧٥	٢٠٤,٧	١٠٠,٠	١٣٨,٦	٦٧,٧	٦٦,١	٣٢,٣
١٩٧٦	٢٠٥,٧	١٠٠,٠	١٤٠,٩	٦٨,٥	٦٤,٨	٣١,٥
١٩٧٧	٢٠٤,٥	١٠٠,٠	١٤١,٤	٦٩,١	٦٣,١	٣٠,٩
١٩٧٨	٢١١,٩	١٠٠,٠	١٤٣,٧	٦٧,٨	٦٨,٢	٣٢,٣

العاملون في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة: انخفض عدد العاملين في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم زيادة مجموع العاملين من المنطقتين؛ وذلك، كما يبين الجدول رقم ٨، ناتج عن زيادة في عدد العاملين من هاتين المنطقتين في اسرائيل. ويتضح من الجدول مدى تأثر تلك الزيادة بحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، حيث انخفضت، منذ سنة ١٩٧٤، وبشكل مستمر، اعداد العاملين العرب، ولم يعد عدد هؤلاء الى ما كان عليه قبل الحرب الا في سنة ١٩٧٨.

ومقابل الانخفاض الحاصل في أعداد العاملين في اسرائيل، حصلت زيادة بسيطة في أعدادهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. والملاحظ، أن هناك علاقة ترابط تزيد عن المتوسط لكنها عكسية بين اعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة فيها، والعاملين منها في اسرائيل * .

وقد ازدادت نسبة العاملين في اسرائيل لتصل الى حوالي ثلث مجموع العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة. والواضح ان الاقتصاد، في كل من المنطقتين، لم يعجز عن استيعاب تزايد القوة العاملة فحسب، بل عجز ايضاً عن المحافظة على الطاقة التي كان يستخدمها. حيث انخفض عدد العاملين، سنة ١٩٧٨، عما كان عليه سنة ١٩٧٠ بمقدار ٩٠ آلاف عامل. وكما مر سابقاً، فقد كان قطاع الزراعة وحده في الضفة الغربية، يستوعب، قبل حرب ١٩٦٧، أكثر من ١٣٩ الف عامل.

الجدول رقم ٩

توزع العاملين في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب القطاع الاقتصادي للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٨(٢٤)

	مجموع		زراعة	صناعة	بناء	اخرى
	بالآلاف	٪				
١٩٧٠	١٥٢,٧	١٠٠,٠	٣٨,٧	١٣,٨	٨,٤	٣٩,١
١٩٧١	١٤٢,٧	١٠٠,٠	٣٦,٨	١٣,٨	٥,٦	٤٣,٨
١٩٧٢	١٣٦,٣	١٠٠,٠	٣٣,٥	١٣,٩	٦,٢	٤٦,٤
١٩٧٣	١٣٣,٤	١٠٠,٠	٣١,٣	١٥,١	٦,٤	٤٧,٢
١٩٧٤	١٤١,٧	١٠٠,٠	٣٣,٨	١٤,٠	٦,٢	٤٦,٠
١٩٧٥	١٣٨,٦	١٠٠,٠	٣١,٨	١٤,٥	٧,٣	٤٦,٤
١٩٧٦	١٤٠,٩	١٠٠,٠	٣١,٤	١٤,٤	٨,٢	٤٦,٠
١٩٧٧	١٤١,٤	١٠٠,٠	٣٠,٥	١٤,٢	٩,١	٤٦,٢
١٩٧٨	١٤٢,٧	١٠٠,٠	٢٩,٨	١٥,٢	٩,٥	٤٥,٥

* يبلغ عدد العمال العرب الفعلي في اسرائيل حوالي ضعف ما يشير اليه الجدول، ولذلك فان اثر انتقال العمال العرب على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مضاعف. وبما أنه لا توجد ارقام دقيقة للعاملين بطرق غير رسمية، فقد تم التعامل وفق المعطيات الرسمية.

توزع العاملين حسب القطاع الاقتصادي: يبين الجدول رقم ٩ أن اكثر القطاعات تضرراً في ظل الاحتلال الاسرائيلي هو قطاع الزراعة؛ حيث انخفضت نسبة العاملين فيه، من مجموع العاملين، من ٣٨,٧٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٢٩,٨٪ في سنة ١٩٧٨. ويسجل الجدول رقم ٩ أن هذا القطاع قد خسر ١٧,٦ الف عامل في الفترة المذكورة.

اما قطاع الصناعة، فقد ارتفعت نسبة العاملين فيه من مجموع العاملين، وهذه الزيادة، في الحقيقة، مضللة لأن عدد العاملين في هذا القطاع انخفض منذ سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٣، حوالي الف عامل، رغم ما تبينه النسبة في الارتفاع. ولم يرتفع العدد الى ما كان عليه الا في سنة ١٩٧٨ حيث بلغ ٢١,٧ الف عامل. اما قطاع البناء فقد خسر بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١، ما يعادل ٤,٨ آلاف عامل، إلا أنه بدأ يستعيد عماله تدريجياً الى أن وصل في سنة ١٩٧٨ الى ١٣,٦ الف عامل بعد أن كان في بداية الفترة يعادل ١٢,٨ الف عامل.

وقد سجل قطاع الخدمات تزايداً في نسبة العاملين فيه على حساب القطاعات الأساسية. فبعد أن كان يضم ، سنة ١٩٧٠، ٥٩,٧ الف عامل استوعب، سنة ١٩٧٤، ٦٥,٢ الف عامل اي بزيادة مقدارها ٥,٥ آلاف عامل. وقد حافظ هذا القطاع على ثبات نسبته من القوة العاملة ويتبين من الجدول رقم ٩ ان النمو الذي حصل في عدد العاملين كان، في قطاعي البناء والخدمات، فقط. اما قطاعا الزراعة والصناعة فقد حصل فيهما انخفاض يشير الى مزيد من التشويه في اقتصاد المناطق مما يزيد من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.

العاملون بأجر في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة: حصل انخفاض واضح في نسبة العاملين بأجر، في اقتصاد المناطق المحتلة من مجموع العاملين فيها؛ وذلك عائد، كما مر سابقاً، الى السياسة الاسرائيلية التي استهدفت **اضعاف القطاعات المنتجة** وتفريغ القوة العاملة فيها. ورغم تحول كثير من ارباب المؤسسات والحيازات الصغيرة الى عاملين بأجر، إلا ان جهد هؤلاء لم يصب في دائرة الانتاج المحلي، حيث أدى عدم توفر فرص العمل لهم محلياً الى توجههم للعمل، اما في اسرائيل او في الخارج.

كما ساهم ارتفاع مستوى المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانخفاض القيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية، الى تدني القيمة الفعلية للاجور الممنوحة للعمال، في هذه المناطق؛ مما دفعهم للتوجه للعمل في اسرائيل؛ حيث ارتفعت الاجور، قياساً بالمعمول به في المناطق المحتلة، وبخاصة في السنوات الاولى للاحتلال، او للهجرة للعمل في الاردن ودول الخليج كما كان الحال منذ سنة ١٩٧٥.

الجدول رقم ١٠

العاملون باجر ونسبتهم من العاملين في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٨(٢٥)

		١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
	مجموع العاملين	١٣٨,٦	١٤٠,٩	١٤١,٤	١٤٢,٧
	العاملون بأجر	٥٩,٧	٦٢,٤	٦٢,٨	٦١,٢
	النسبة	٪٤٣,١	٪٤٤,٣	٪٤٤,٤	٪٤٢,٧
الضفة الغربية	مجموع العاملين	٩١,٩	٩٢,٦	٩١,٩	٩٤,٠
	العاملون بأجر	٣٦,٨	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٩,٥
	النسبة	٪٤٠	٤١,٧	٪٤٢	٤٠
قطاع غزة	مجموع العاملين	٤٦,٧	٤٨,٣	٤٩,٥	٤٨,٧
	العاملون بأجر	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٢	٢١,٧
	النسبة	٪٤٩	٪٤٩,٣	٤٨,٩	٤٤,٦

ويبين الجدول رقم ١٠ حدوث انخفاض ملحوظ في نسبة العاملين باجر من من مجموع العاملين في اقتصاد المناطق في سنة ١٩٧٨. وهذا عائد الى ارتفاع نسبة العمال من المناطق المحتلة التي استوعبها الاقتصاد الاسرائيلي في تلك السنة، وهؤلاء العمال، في الغالب، عمال بأجر. بينما ارتفعت نسبة العاملين بأجر في اقتصاد المناطق منذ سنة ١٩٧٥ كما يبين الجدول رقم ١٠ نظراً لتراجع نسبة العاملين منهم في اسرائيل، خاصة بعد الأزمة التي الت بالاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين. ونظراً لان معظم العاملين في اسرائيل هم من العاملين بأجر في المناطق المحتلة، فان اعداد هؤلاء وتوزعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون اكثر عرضة للتأثر من اعداد وتوزع العاملين نتيجة للعمل العربي في اسرائيل.

وتنخفض نسبة العاملين باجر، في الضفة الغربية، عنها في القطاع، حيث لم تتجاوز ٤٠٪ من مجموع العاملين فيها؛ مما يشير الى ارتفاع نسبة العاملين لانفسهم وللأسرة وارباب العمل مقارنة بالعاملين باجر، وهذا يشير الى التداخل القائم بين علاقات العمل والعلاقات العائلية وزيادة الاعتماد على الاطفال والنساء، مما يضعف، الى حد بعيد، امكانية تبلور طبقة عاملة ثابتة، كما ان تحول عدد كبير من فئة العاملين لانفسهم وللاسرة الى عمال مأجورين لم يتم ضمن ظروف تمركز الانتاج كما يحددها قانون التطور الرأسمالي، بل ان هؤلاء خرجوا نهائيا من دائرة الانتاج.

توزع العاملين بأجر: كان قطاع الزراعة اكثر القطاعات تأثراً بالعمل المأجور في اسرائيل من حيث خسارته للعديد من فئة العاملين باجر. وقد ساهم، في ذلك، عدم قدرة أرباب الحيازات الصغيرة على رفع أجور عمالهم؛ مما دفع بهم للبحث عن مجالات عمل اخرى

تمكنهم من مواجهة الارتفاع الدائم بمستوى المعيشة. كما أن أرباب الحيازات الكبيرة اضطروا، أمام المنافسة الاسرائيلية، الى الاعتماد على المكننة في الانتاج الزراعي بدلاً من اعتمادهم على الايدي العاملة المرتفعة الأجر؛ مما دفع مزيداً من العمـال بأجـر الى الانتقال للعمل في اسرائيل.

الجدول رقم ١١

العاملون باجر حسب القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غـزة للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٨(٢٦)

	المجموع				الضفة الغربية				قطاع غزة			
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
المجموع بالالف	٥٩,٧	٦٢,٤	٦٢,٨	٦١,٢	٣٦,٨	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٩,٥	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٢	٢١,٧
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
زراعة	١٥,٨	١٣,٣	١٢,٤	٨,٣	٧,٦	٦,٥	٦,٣	٤,٩	٢٨,٨	٢٤,٤	٢٢,١	١٤,٦
صناعة	١٦,١	١٧,٩	١٧,٥	١٩,٦	١٩,٦	٢٠,٣	٢٠,٧	٢١,٦	١٠,٥	١٤,٣	١٢,٤	١٥,٧
بناء	١٢,١	١٣,٨	١٦,١	١٦,٧	١٥,٠	١٧,٩	٢٠,٠	٢٠,٧	٧,٤	٧,١	٩,٩	٩,٨
اخرى	٥٦,٠	٥٥,٠	٥٤,٠	٥٥,٤	٥٧,٨	٥٥,٤	٥٣,٠	٥٢,٨	٥٣,٣	٥٤,٢	٥٥,٦	٥٩,٩

ويبين الجدول رقم ١١ انه، منذ سنة ١٩٧٥، انخفضت نسبة فئة العاملين بأجر في قطاع غزة، اكثر من انخفاضها في الضفة الغربية، ولكن اذا ما أخذت الفترة، ابتداء من سنة ١٩٦٩، حيث كانت نسبتهم من مجموع العاملين في هذا القطاع تعادل ٢٤٪(٢٧)، والتي اصبحت سنة ١٩٧٨، تعادل ٥٪ فقط يتضح مدى تضرر هذا القطاع في الضفة الغربية.

أما ارتفاع اعداد العاملين بأجر، في قطاع الصناعة، فقد قابله انخفاض في مجموع العاملين، في هذا القطاع؛ وذلك لان الارتفاع الحاصل في نسبة العاملين بأجر، منذ سنة ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٧٨، من المنطقتين تزيد عن ضعفي الارتفاع في نسبة العاملين للفترة المذكورة. وهذا مؤشر على تحول كثير من العاملين لأنفسهم وأرباب العمل الى عمال بأجر.

ويبين الجدول رقم ١١ ان الانخفاض الذي تم في قطاع الزراعة لم يتم امتصاصه في قطاع الصناعة، وحتى قطاع الخدمات، فقد عجز عن استيعاب اي قوة جديدة؛ حيث انخفضت نسبة العاملين فيه من مجموع العاملين بأجر في المنطقتين.

وقد ارتفعت نسبة العاملين بأجر في قطاع البناء، مقارنة بالفروع الاخرى. ولدى مقارنة الجدولين، رقم ٩ ورقم ١١، يتضح ان معظم العاملين في هذا القطاع هم عاملون بأجر. وان الزيادة الحاصلة في أعداد العاملين هي في الواقع في اعداد هؤلاء. وقد بدأ عددهم بالانخفاض منذ سنة ١٩٧٧؛ مما يشير الى حدوث هجرة جديدة للعمال، خاصة

وان الظروف المعيشية لسكان المناطق المحتلة اصبحت صعبة نظرا لانخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية، وارتفاع تكاليف المعيشة للسكان، المترافقة مع عدم توفر فرص عمل كافية.

---

(١) Israel Central Bureau of stalistics, *Administered Terrtorier Statistics Quarterly.* VolIX, no2, jerusalem, 1979, Table A/1.p.1.

(٢) *Ibid.* Table EX1. p.34.

(٣) *Ibid.*

(٤) George Kossaifi. *Evolution de la population D'origine Palestinienne Residant sur les Rives Est Et Quest Du jourdan 1948-1972.* Nemorie pour le Diploma D'expert Demegraphe, Paris, 1975, p.64.

(٥) Central Bureau of Statistics *Statistical Abstract of Israel 1968, (SAI),* No2, jerusalem 1970, Table p.632.

(٦) جاكلين جريصاتي، «الشعب الفلسطيني: أرقام ومؤشرات»، **شؤون فلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥، العدد ٤٢، جدول رقم ٤، ص٤٥.

(٧) *SAI 1970*, p.632.

(٨) *SAI 1978*, Table XXVII/p765

(٩) المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، **السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧**، عمان: مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٦٨، جدول رقم٥.

(١٠) *SAI 1969* Table X17, p637.

(١١) *SAI 1969*, no201 Table x/5, p.635.

(١٢) محمد علي خلوصي، **التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٦**، القاهرة: المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧، ص٦١ - ٦٣.

(١٣) خلوصي، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٤ - ٦٢.

(١٤) روز مصلح «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧ - ١٩٧٩»، **شؤون فلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٨، العدد ٩٩، ص٧.

(١٥) *SAI 1969* . Table X/7, p.637.

(١٦) *SAI 1969* 20 Table x/7 p.637.

(١٧) *Administered Territories* .../1979, no2, Table1, p.126.

(١٨) *Administered Territories...* /1979, no2, Table1, p.126.

(١٩) دائرة الاحصاءات العامة، «السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٥.

(٢٠) *SAI 1979*, Table XXVII&20 p.736.

(٢١) *Administered Terriotories...*, 1979, no2 table4, p.129

(٢٢) المنار (لندن)، ١١ شباط، ١٩٧٨.

(٢٣) الجدول رقم ٤ و *SAI 1979*, table XXVII/22, p.740

(٢٤) *SAI, 1979*, table XXVII&22, p.740.

(٢٥) يرجى مراجعة الجدولين رقم ٩ ورقم ١١.

(٢٦) *Administred Territories...* 1979, 2 Table 15, p.139.

(٢٧) موشى ليفي، **تطور الزراعة في منطقة يهودا والسامرة من سنة ١٩٦٧-١٩٧٦**، ص٧.

الرائد الركن
واصف عريقات

المدفعية الفلسطينية

المدفعية هي المصدر الرئيسي لقوة النيران، وهي من أقدر الأسلحة على تقديم أكبر كمية من النيران، لإسناد سائر أسلحة المقاتلين، في أي وقت، وأي طقس، مع الدقة الكبيرة في إصابة الهدف، وسهولة تنسيق خططها مع خطط الأسلحة البرية الاخرى. وبالرغم من التطور الذي وقع في الأسلحة الجوية، فما زالت المدفعية تحتفظ بمكانتها الخالدة، وقد أثبتت تجارب الحروب الأخيرة صحة هذا الاعتقاد. ولذلك أصبحت القاعدة المتبعة هي: الاعتماد على المدفعية في تقديم الاسناد الرئيسي للنيران، والالتجاء للطيران فيما يتعذر على المدفعية تحقيقه.

لذا فإن وجود المدفعية يعتبر عاملاً أساسياً في أي معركة؛ ولهذا أصبح من المحتم على ضابط المشاة أن يعرف خواص المدفعية، وقدرتها التعبوية، حتى يتمكن من استخدامها الاستخدام الصحيح، وبالتالي يمتلك القدرة على التفاهم مع ضابط المدفعية الذي يقدم الاسناد له.

ومنذ القرن السادس فصاعداً، حيث بدأ التسجيل المتسلسل للحروب، استخدمت الجيوش سلاحاً أو آخر يعمل على طريقة المدفعية، حيث سميت هذه الأسلحة بـ «آلات الحرب». إلاَّ أن المدفعية بقيت مهملة حتى القرن السابع عشر، رغم استمرار الدراسة لتطويرها.

فأول استخدام دفعي كان بالمقلاع الجلدي (*Leather Sling*) الذي يعبر عن الصورة البدائية لاستخدام المدفعية: حيث استعمل في قذف كتل من الصخور الملساء الصغيرة لمسافات كبيرة. وقد استعمل في بلاد ما بين النهرين ومصر بين سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد وسنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد. ثم المنجنيق (*Catapult*) وهو مورتر او هاوتزر هذه الأيام، والذي ظهر لأول مرة في سوريا، حيث كان يسمى بالعقرب. والمنجنيق (*Trebuchet*) الذي صمم من قبل العالم الشهير ارخميدس في سنة ٢١٤ وسنة ٢١٢ قبل الميلاد.

لقد بقي استخدام كل هذه الأسلحة مع التطور الذي أجري عليها، لفترة زمنية، حتى بعد اكتشاف البارود والمدفع. وتشير المصادر نفسها إلى أن أول استعمال مناسب للبارود كان في اوروبا في معركة كرتسي (*Crecy*) سنة ١٣٤٦.

المدفع الأقدم (*Early Cannon*): تقول معظم التكهنات أن المدفع العربي (*Madfaa*)، هو الأصل الذي نقل إلى الغرب، لكن كيف؟ ومتى صنع هذا؟ غير معروف ! وتشير المصادر نفسها إلى أن البربر (*Moor*)، هم أيضاً أول من استعمل مثل هذه الأسلحة في ساراغوسا (*Saragossa*) سنة ١١١٨، وأن الاسبان استعملوها في حصار قرطبة في سنة ١٢٨٠، وفي احتلال جبل طارق سنة ١٣٠٦. وتقول أيضاً، أن هذه المدافع القديمة، كانت صغيرة جداً مثل المزهريات، ومصنوعة من الحديد أو الفولاذ البرونزي، بسبطانة مدفع ترتفع بواسطة تكويم التراب، وكانت تستخدم في دفع السهام مثل القذائف، وتأخذ واجباً مهماً خلال المعارك، خاصة في عمليات الحصار.

استمر هذا الـوضـع – وفي نهاية القرن الرابع عشر أصبحت المدفعية أساساً في كل الجيوش الأوروبيـــة –إلى أن جاء عهد القذف بالقنابل، وذلك نتيجة للتقدم التقني في السبك والصب والصهر، واستخدام البارود. وكان ذلك في القرن الخامس عشر، حيث استخدمت هذه المدفعية، رغم ثقل وزنها، وقصر سبطاناتها، وقلة مـداها، في حصـار القسطنطينية سنة ١٤٥٣.

وفي سنة ١٦٧١ من القرن السابع عشر، أنشأ لويس الرابع عشر الفرنسي أول تنظيم للمدفعية، وشكل كتيبة مدفعية، ومدرسة لتأسيس المدفعيين. وفي سنة ١٧١٦، أنشأت انكلترا كتيبة المدفعية الملكية.

وفي القرن التاسع عشر، حيث تطورت الصناعات التقنية، واستخدم البارود بشكل أفضل على أيدي المدفعيين البارعين. وأثناء حصار باريس، كان هناك شعور بضرورة تطوير مدى المدفعية وقوة تأثيرها، لتصبح قادرة على السيطرة على الهدف، ومسكه من بعيد، دون الحاجة للمشاة. ومن هنا تم التغلب على كثير من المشاكل، وتطورت صناعة المدافع، وظهرت الأجزاء الميكانيكية سريعة الحركة، ومما ساعد في تطويرها أكثر، وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتين كانتا بمثابة ميادين تجارب للأسلحـة ومنها المدفعية، التي تطورت صناعتها وأخذت الأشكال الحالية المتطورة من مختلف العيارات والأحجام، خاصة المدافع الذاتية الحركة، المدرع منها، والشبه مـدرع، والتي ترمي القذائف المتفجرة والرؤوس النووية.

تطور المدفعية في الثورة الفلسطينية

كانت المدفعية الفلسطينية في المراحل الأولى من تطور قوات الثورة الفلسطينية، مؤلفة من مدافع المورتر الصغيرة الحجم، قليلة المدى، من عيار ٦٠ ملم، و٨١ ملم، والتي شكلت السلاح الأساسي للمدفعية الفلسطينية، وكان الهاون ١٢٠ ملم يشكل السلاح الثانوي، لثقله النسبي في ذلك الوقت. وبعد ذلك أصبح الهاون ١٢٠ ملم السلاح الأساسي

المرغوب، وبرهن على أنه أكثر المدافع ملاءمة للتشكيلات آنذاك، والمكونة من مجموعات صغيرة، تقاتل وتتحرك.

ولقد استطاعت هذه المدفعية الاضطلاع بواجباتها، وبشكل محدود، منسجمة مع طبيعة عمليات الثورة، وأشكالها القتالية، فاقتصرت واجباتها على:

١ - قصف الأهداف الصهيونية داخل الأراضي المحتلة.
٢ - مشاغلة العدو الصهيوني، وتضليله عن الوجهة الحقيقية لعمليات ثوارنا بالداخل.
٣ - تقديم نار الاسناد اللازمة بعد تنفيذ العمليات «لتغطية انسحاب دورياتنا المقاتلة».

وقد استمر دور المدفعية مقتصراً على الواجبات أعلاه، ولم تطرأ عليه أية تعديلات أساسية، حتى سنة ١٩٦٨، حيث وقعت معركة الكرامة، وأصبحت الحاجة ملحة لتنظيم مدفعية الثورة لتصبح قادرة على مواجهة التطور في الشكل القتالي الجديد مع العدو الصهيوني. ولكن، سرعان ما انفجرت معارك ايلول (سبتمبر) وما قبلها، سنة ١٩٧٠، وأدى انهماك الثورة المستمر بالدفاع عن وجودها إلى تأخير وإعاقة تنظيم المدفعية: ومع كل هذا استطاعت الاضطلاع بواجباتها. إلى أن جاءت الرحلة إلى سوريا، وهناك كان لمدفعية الثورة فرصة أكبر، إن على صعيد الوقت، أو على صعيد الاستقرار. وكلاهما عامل هام من أجل تطوير المدفعية. فالمدفعية كما هو معروف عنها، علم ديناميكي، سريع التطور. وهي علم مزدوج الجانب، نظري وعملي. فالجانب النظري يحتاج إلى الوقت، والجانب العملي يحتاج إلى الاستقرار الذي يشكل العمق.

استهلت خطة المدفعية في أوائل سنة ١٩٧١، ونفذت على مرحلتين: المرحلة الأولى شملت تجميع العناصر الفنية المتخصصة بالمدفعية وإعادة تدريبها، حيث شُكلت أول كتيبة للمدفعية في الثورة الفلسطينية، بإسناد قوات اليرموك (وهم صفوة من الجيش الأردني، رفضوا أوامر هذا الجيش بضرب شعبهم وثورتهم، وأخذوا مواقعهم الطبيعية بانضمامهم لثورة شعبهم).

والمرحلة الثانية، وهي الأصعب، تمثلت في إدخال تجربة جديدة، فريدة من نوعها، وذلك بالجمع ما بين النظرية الشرقية والغربية في التدريب ومجال عمل المدفعية، بما يتلاءم وظروف هذه الثورة.

وغني عن التعريف، ان التدريب بنظرية واحدة موحدة يحتاج إلى جهد كبير، ومهارة فائقة من جهة، وتدريب شاق مستمر من جهة أخرى، بالاضافة إلى ضرورة توفر الامكانيات اللازمة. فكيف يكون ذلك حينما يتم التدريب على نظريتين مختلفتين تماماً عن بعضهما البعض وفي آن واحد، وفي ظل إمكانيات متواضعة؟ ومع ذلك نجحت التجربة نجاحاً ملموساً، وأعطت الفائدة المتوخاة منها. في أول تطبيق عملي.

كان ذلك عند وقوع معارك الأحراش في جرش؛ حيث كان لكتيبة المدفعية الأولى

بمختلف عياراتها شرف المشاركة فيها، وقامت بدور الاسناد الفعّال لقوات الثورة الفلسطينية من الأراضي العربية السورية، المحاذية للحدود الأردنية. ثم صدر قرار الأخ القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية لمقاتلي فتح والعاصفة بأن يتسلقوا جبل الشيخ، الموقع الذي يعطي البعد الاستراتيجي في التحليل العسكري السليم، لما لهذا الموقع من أهمية بالغة في النضال ضد العدو الصهيوني؛ فهو يؤثر إيجاباً على الروح المعنوية لدى المقاتلين من جهة، ومن جهة ثانية، يؤكد وجود مقاتلي الثورة فيه تصفيمهم على مواجهة العدو الصهيوني في موقع هو من أصعب المواقع وأقساها على التعايش العادي، فكيف بالتعايش والقتال؟ وأكثر من ذلك، دون أن تتوفر الامكانيات اللازمة لهم! وعلى سبيل المثال، فإن تصميم الألبسة العسكرية يقوم على مواصفات علمية دقيقة، لتتناسب وطبيعة الموقع، على اعتبار أنها تحافظ على التوازن الديناميكي بين حرارة الجسم البشري وحرارة المحيط الخارجي، فيحتاج المقاتل إلى ٣٢ من درجة الحرارة تحت ثيابه في منطقة جبل الشيخ ليصبح في وضع طبيعي يساعده على القتال، وهذا لم يكن متوفراً لدى الثورة. ومع هذا صمد أبطال الثورة الفلسطينية في جبل الشيخ، ومعهم كان رجال المدفعية، الذين أخذوا على عاتقهم الواجب المتقدم لإسناد القوات هناك. لم تكن المهمة سهلة، ولا أريد أن أتحدث هنا عن كل الصعوبات التي واجهت المدفعية، فهي كثيرة ومتعددة، ولكنني سأتوقف للحديث عن بعضها:

كان أكثر هذه الصعوبات تعقيداً هو إدخال المدافع إلى مواقعها المتقدمة، في ظل وجود السلطة اللبنانية التي رفضت ذلك وبشدة، مما أعاق وصولها في الوقت المحدد، لأن نقلها تم على فترات زمنية، وبأساليب متعددة، وتحت ظروف قاسية. والصعوبة الثانية كانت تكمن في حرية الحركة والمناورة، لا سيما وأن المدفعية هدف مهم لسلاح الجو، فإن لم تتوفر له الحماية الجوية اللازمة، فسلاحه الوحيد ضد الطيران هو المرونة والحركة، وهذه كانت مقيّدة بسبب تعليمات الأركان اللبنانية. والصعوبة الثالثة تجلت في كيفية إدامة وجود الذخيرة للمدفعية، لا سيما وأن قوات الثورة الفلسطينية ظلت في حالة مواجهة قتال دائم ضد العدو الصهيوني وبحاجة إلى إدامة تعويض الذخيرة المستهلكة.

وكان للمدفعية ما أرادت، حينما وقعت معركة الأيام الأربعة في العرقوب سنة ١٩٧٢، حيث استخدمت المدفعية أقصى طاقاتها في قصف أرتال الدبابات المتقدمة للقوات الغازية الصهيونية، فأعاقت تقدمها وأوقعت في صفوف العدو خسائر جسيمة، مما حدى بالطيران الاسرائيلي لمهاجمة مواقع المدفعية، فتصدت لها مدافع المقاومات، فاستشهد عدد من الرجال الأبطال ومن بينهم الملازم برهم الذي كان يقاوم الطائرات المغيرة بواسطة رشاش ٢٣ ملم رغم معرفته لكثافة الطائرات المغيرة والتي كانت تتفوق على كثافة الموقع بثلاثين ضعفاً.

ولقد ساهمت هذه المدفعية بتعزيز صمود أبطالنا المقاتلين في معاركهم على الجبهة الثالثة أثناء حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، حيث ضربت وبشدة مواقع العدو الصهيوني في شمال فلسطين، وعملت على عزل هذه المواقع بعضها عن بعض، وقطعت

طرق إمداد ومواصلات العدو، التي كان يستخدمها في تعزيز قواته ضد الجبهة السورية، فأوقعت في صفوفه الخسائر الجسيمة، وأربكته، وأثّرت على معنوياته.

بقيت المدفعية على هذه الحال إلى أن ظهرت بوادر استكمال المؤامرة الامبريالية الصهيونية عن طريق الانعزاليين، حيث كان لزاماً على قوات الثورة الفلسطينية الحفاظ على وجودها في مواجهة العدو الصهيوني، وفي نفس الوقت، الحفاظ على الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية اللبنانية من التصفية، في المخيمات، والمناطق الوطنية اللبنانية. ومن هنا كان على المدفعية أن تأخذ دوراً في هذا المجال. وبالرغم من مواجهة الصعوبات السالفة الذكر، في النقل والحركة والادامة، أخذت المدفعية مواقعها، وأخذت تعدّ نفسها لقتالٍ أخذ شكلاً جديداً وصعباً، ألا وهو القتال في المناطق المبنية والسكنية.

حينما اندلع القتال في لبنان، وتعرضت الثورة لمؤامرة التصفية، وبدأت العناصر الوطنية من الجيش اللبناني تأخذ موقعها الطبيعي إلى جانب الثورة الفلسطينية، انضمت مدافع كانت للجيش اللبناني، منها لمتوسطة ومنها الثقيلة، إلى الصف الوطني اللبناني والفلسطيني، بعد أن كانت هذه المدافع معبأة ومصوبة نحوه. ولقد تم إدخال هذه المدافع في إسناد قوات الثورة والحركة الوطنية على الفور، بالرغم من العقبات العديدة التي برزت آنذاك وأهمها:

١ - تعطيل الأجهزة الدقيقة لهذه المدافع من قبل العناصر الانعزالية في الجيش اللبناني قبل فرارهم.

٢ - عدم توفر المعدات الفنية اللازمة، لوجودها في مستودعات الجيش اللبناني الواقعة في المنطقة الشرقية من بيروت. وهنا لا بد من الحديث في هذا المضمار، عن دور الاخوة في اللجنة العلمية، حيث استطاعوا صناعة قطع احتياطية عجزت عن صناعتها جيوش عربية بتصرفها إمكانيات أوفر من إمكانيات الثورة الفلسطينية، وأدخلت تعديلات فنية، بحيث كانت سبباً في تجديد الحياة لمدافع كانت تعتبر مشطوبة في نظر الجيش اللبناني -ولهذا استخدمها الجيش اللبناني في هذه المناطق - وبقيت هذه المدافع بعد التعديل عليها في الاستخدام التعبوي حتى الآن.

٣ - عدم توفر الذخيرة الكافية، وقلة الموارد. ومن أجل الاقتصاد في ذلك، ارتفع شعار «وخزة الدبوس على القلب قاتلة». ولتحقيق هذا الشعار فقد كان على قوات المدفعية أن ترفع مستواها الفني وكفاءتها القتالية.

٤ - عدم توفر العناصر المتخصّصة فنياً. ولهذا جرى الاعتماد على مواقع المدافع المتعددة المهام، والقادرة على تحويل نيرانها من محور لآخر.

فبإرادة الثوار التي لا تقهر دائماً، أمكن التغلب على كل هذه الصعوبات، وبرز دور المدفعية في الذّود عن وجود الشعب الفلسطيني وثورته، والشعب اللبناني وحركته الوطنية فوق أرض لبنان.

لقد كانت الواجبات الملقاة على عاتق المدفعية من أعقد الواجبات للمدفعية في العالم، حيث استخدمت، بالاضافة لواجباتها الأساسية، في بناء حزام ناري قوي حول المخيمات، ومنع الانعزاليين من الاقتراب منها، وذلك بقنص دباباتهم وعرباتهم التي تقدمت لاحتلال هذه المخيمات وإبادة سكانها. واستخدمت المدفعية الثقيلة أيضاً، ولأول مرة، في إرشاد مجموعاتنا التي خرجت من تل الزعتر بعد الحصار الطويل وضلت طريقها أثناء الليل؛ وذلك بإطلاق قذائف المنثار التي تنفجر على ارتفاع ٥٠ قدم. لقد عمل الانعزاليون على تضليلهم، برماية طلقات الاشارة ليتجهوا نحوهم، وكان لا بد من استخدام نوع مميز من القذائف لهذا الغرض، وتحقق النجاح، وأرشدت المجموعات ووصلت أماكنها بسلام. أما الأمر الأكثر تعقيداً في استخدام المدفعية فكان قصف مواقع الخصم القريبة جداً من مواقع الثورة. فقد فرضت ظروف معينة قصف مواقع كهذه، وخصوصاً حين لم تتوفر الذخيرة في المواقع الثورية، بسبب الحصار الطويل المفروض عليها. كان هذا هو الحال، مثلاً، بالنسبة لتل الزعتر الذي حوصر لمدة ٥٥ يوماً، حيث لم تكن مواقع الانعزاليين تبعد عنه بأكثر من عشرات الأمتار. وبالرغم من إدراك المدفعية الفلسطينية لمحاذير ومخاطر القصف في حالة كهذه، فقد أمكن إنجاز المهمة بنجاح ودون تسجيل أية مخاطر تذكر. ومن المعروف أن هذا النوع من الرمي، والذي يسمى في علم المدفعية «رمي الأهداف القريبة من قواتنا ورمي الأهداف الدقيقة»، يحتاج إلى مواصفات خاصة في المدفع، يشترط أولها أن يكون الموقع في الربع الأول من حياته، على اعتبار أن للمدفع أربعة أرباع حياة. كما يشترط أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار الأحوال الجوية وتصحيحاتها، وهذا يتطلب برقية جوية: بالاضافة إلى وجوب الاعتماد على ضبّاط ملاحظة أكفّاء لهذا النوع من الرمي، وهنا لعب الأخوة في تل الزعتر دوراً بالغ الأهمية في هذا المضمار وساعدوا على إنجاح مثل هذه الرميّات.

لقد أطلق اسم «رميّات الأعصاب» على مثل هذا النوع من الرمي، لما يحتاجه من دقة ليست عادية، وحسابات غير بسيطة، بالاضافة لانقباض الأعصاب منذ اللحظات الأولى لمشاغلة الهدف وحتى الانتهاء من ذلك، والتأكد من نجاح الرمي، وعدم إيذاء المواقع الصديقة. وهنا كانت مرحلة جديدة وتجربة غنية للمدفعية الفلسطينية.

أما المرحلة الأخيرة، والمستمرة إلى الآن، والتي يمكن اعتبارها المرحلة المميزة للمدفعية الفلسطينية، فهي التي أثبتت فيها تفوقها التكتيكي على أي شكل من أشكال التنظيم المدفعي السائد في العالم، نسبة للإمكانيات المتواضعة، والمتوفرة لها في الثورة. فعلى امتداد تاريخ الحرب الطويلة مع العدو الصهيوني – الحرب الطويلة مقابل الحرب القصيرة – تقف المدفعية الفلسطينية وجهاً لوجه أمام جيش مسلح بأحدث المعدات المتطورة، في حرب المواجهة، بين الامكانيات والمعدات المتطورة اللامحدودة، وبين الارادة الثورية اللامحدودة أيضاً، والغلبة دائماً لأصحاب الارادة. وتاريخ الحروب حافل بالبرهان.

سمات متميزة للمدفعية

ولرجال المدفعية في الثورة الفلسطينية، مثلهم مثل باقي إخوتهم المناضلين، مزايا

أكسبتهم أهمية في تاريخ الحروب بشكل عام، وحروب المدفعية بشكل خاص، حيث كان لسلاح المدفعية الفلسطيني دور بارز في الدفاع عن الثورة، وفي كثير من الأحيان، في تحويل الدفاع إلى هجوم. ففي معركة علما الشعب، التي وقعت يوم ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٧، حينما حاولت سرية مشاة محمولة من العدو الصهيوني، معززة بسرية دبابات، احتلال هذه البلدة، تصدت لها المجموعات المقاتلة داخل البلدة، ولم يكن في إسناد هذه المجموعات سرية دبابات أو بطارية مدفعية، بل كان في إسنادها مدفع واحد من عيار ٧٦ ملم، سوفياتي الصنع (ومنه اليوغوسلافي الصنع حيث استخدم في الحرب العالمية الثانية) مداه ١٣,٣ كم ووزن مقذوفه ٦,٢ كلغ، ولقد استطاع هذا المدفع – الذي ينتمي إلى فئة المدافع الخفيفة – من إعاقة تقدم القوات الصهيونية الغازية، بمعدل رمي بلغ ١٥ قذيفة بالدقيقة، وعلى محاور تقدمه المختلفة، مما أربك العدو وأوقع فيه الخسائر، وارتد على أعقابه دون أن يحقق هدفه باحتلال البلدة. ولقد راقب الأخ القائد العام ياسر عرفات سير المعركة عن كثب وأعطى التوجيهات اللازمة. وفي نفس اليوم شهد وإخوانه من أعضاء القيادة، وكبار الضباط، وحشد كبير من الجماهير الفلسطينية واللبنانية مناورة للمدفعية بالرماية الحية، استخدمت فيها المدافع الشرقية الصنع من عيار ١٣٠ ملم، ١٢٢ ملم، ٨٥ ملم، ٧٦ ملم، بنفس الكفاءة التي استخدمت فيها المدافع الغربية الصنع من عيار ١٥٥ ملم وغيرها. ولقد استطاعت طواقم هذه المدافع تحطيم الرقم القياسي العالمي في سرعة الرمي والاتقان، حيث شكرهم الأخ القائد العام وأطلعهم على مدى إعجابه بهذا المستوى.

وأثناء حرب الخيام من نفس العام، والتي استغرقت إثني عشر يوماً، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي، قصفت المدفعية الفلسطينية عمق الأراضي المحتلة، وضربت أهدافاً كان العدو الصهيوني يعتبرها خارج متناول مدفعية الجيوش العربية، وشملت هذه الأهداف مواقع القيادة العسكرية، وتجمع الصهيونيين العسكري بمدينة عكا المحتلة – الحي الصهيوني، وكانت الاصابات دقيقة ومباشرة، أوقعت العديد من الخسائر الجسيمة بالأرواح، فعززت صمود أبطال المدافعين في الخيام، وخلقت واقعاً جديداً، كانت له انعكاساته على ساحة المجابهة فيها.

لقد استطاعت المدفعية الفلسطينية، تحقيق هذا الدور، من خلال التدريب المتواصل والتنظيم الجيد الذي تتمتع به، والعلاقات الثورية السليمة بين رجال المدفعية، وما يميز هذا الدور هو التطوير الذي أحدثته في الاستخدام التعبوي، وقدرتها على تنسيق خططها مع خطط الاسلحة الأخرى، والعمل في الظروف الصعبة. والدليل على ذلك، أن العدو الصهيوني حاول بكل ما لديه من إمكانيات ضرب مواقع المدفعية، وبالرغم من استخدامه لأسراب الطائرات المتنوعة، وفي أوقات متعددة من سنة ١٩٧٩، إلَّا أن كل محاولاته باءت بالفشل، لكنه كان ينجح في تحقيق الاصابات العديدة في أشجار البرتقال والليمون، ظناً منه أن المدافع في ظلها، فيصاب بخيبة أمل تتعمق أكثر عندما تنفجر قذائف هذه المدافع فوق رأسه ومن حوله، قبل أن يقدِّم طياروه تقارير قصفهم ونتائج مهمتهم. وكان هذا بسبب اعتماد رجال المدفعية على الدراسة التحليلية المستمرة للعدو الصهيوني، وهو ما شكَّل

الرد العملي على قساوة موشي دايان حينما سئل من قبل أحد ضباطه، كيف استعمل نفس خطة سنة ١٩٥٦ في سنة ١٩٦٧؟ ولم يخش أن يحتاط العرب للأمر، ويعرفوا أسلوب القتال في الهجوم؟ فأجاب: أنا متأكّد أن العرب لا يقرأون.

دور سلاح المدفعية الفلسطيني سنة ١٩٨٠

وفي عام ١٩٨٠، الذي كان بالنسبة للمدفعية عام نشاط وحيوية، واكتساب خبرة أكثر، عام تجارب وتطوير، ضاعفت المدفعية من وحداتها وتدريباتها، ومن التكيف مع الأحوال الجوية، لمواجهة كافة احتمالات المعركة. ولهذا كان للمدفعية في سنة ١٩٨٠ المميزات التالية:

١ – الحصول على مبدأ المفاجأة بنيران المدفعية الثقيلة.
٢ – تجميع نيران المدفعية في الوقت والمكان المطلوبين.
٣ – الاحتفاظ باحتياط سريع وقوي من قوة النيران في يد القائد.

لقد فشل العدو الصهيوني في تقديره للموقف، بأعمال ممكنة، إتضح له عدم جدواها، وكان ذلك نتيجة لاستنتاجات خاطئة وقع فريستها في كثير من الأحيان. لقد تضمنت «فقرة المهمة» في كل خططه، وتخطيطه العام للمعارك أمراً بإبطال فعالية سلاح المدفعية الفلسطيني، وإخراجه من العمل، حتى يسهل عليه الانقضاض وتفرّده بالأهداف. لكن يقظة المقاتلين وإخوانهم رجال المدفعية، وتهيأهم للخطط المتنوعة، حالا دون تمكين العدو من تنفيذ مخططاته كما يشتهي. ومن الأدلة على ذلك، الخسائر الكبيرة التي وقعت في صفوف قوات العدو أثناء معركة المحمودية سنة ١٩٨٠، حيث قامت مدفعية القوات المشتركة بتوجيه ضربة موجعة للأهداف الصهيونية والانعزالية، وفق خطة رمي منسّقة.

وفي مقابلة معه، بعد معركة الانزال الفاشلة على النبي طاهر ليلة ١٦ – ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، صرح رئيس الأركان الصهيوني رافائيل ايتان أن العملية نفذت في ظروف صعبة، علماً بأنه استخدم الطائرات المروحية الحديثة لنقل قواته، تحت حماية مظلّة جوية كاملة، وإسناد مدفعي كثيف. فما هي إذن «الظروف الصعبة» في العملية؟! إنها ليست سوى مواجهة المقاتل الفلسطيني، وخوف العدو الصهيوني من مواجهة هذا المقاتل وسلاح إسناده. وما هو المبرر لاستخدام أحدث أنواع الطائرات الأميركية، المصممة لضرب الأعماق، في قصف أهداف لا تبعد سوى مئات الأمتار عن الحدود، بعد فشله في العثور على مواقع المدفعية التي أربكته، وألحقت الهزيمة بقواته بأرنون، وأطالت أمد المعركة؟! إنه ليس إلا هزيمة العدو المنكرة، وتقديره الخاطىء للموقف.

عمليات البحر

هذا بالنسبة للعمليات البرية والجوية، أما بالنسبة لعمليات العدو البحرية، حيث ركز العدو الصهيوني خلال سنة ١٩٨٠ على عمليات الساحل، سواء بالقصف المدفعي أو بالقصف من طائراته المروحية أو بكمائن قطع الطرق المنقولة جواً أو بحراً، فإن هذا النوع من العمليات سهل في ظل إمكانيات العدو اللامحدودة، والتي لا تعتمد أساساً على

شجاعة الجندي وإقدامه، بل تعتمد على العدد والعدة. والعدو مدعوّ للمقارنة وهو يعدّ لمثل هذه العمليات؛ إذ عليه أن يتذكر عمليةً مثل عملية سافوي أو عملية الشهيدة دلال المغربي، وأن يقارن بين حشد القوى لعملياته ونتائجها، وبين مثل هذه العمليات ونتائجها.

يلجأ العدو لمثل هذه العمليات للأسباب التالية:

١ - عدم جدوى العمليات المباشرة والمواجهة في الجنوب.

٢ - إرباك الثورة بضربها بالعمق، وجعلها تصبّ اهتمامها على أوضاعها الأمنية، بدلاً من دفع العمليات باتجاه المواقع الصهيونية في الشريط الحدودي.

٣ - التأثير على معنويات المقاتلين، بضرب طرق مواصلاتهم.

٤ - ضرب معنويات الجماهير.

أما نتائج هذه العمليات، فمن شأنها، كما تعترف بهذا جهات صهيونية، أن تعزز الثقة لدى الفدائيين بقدرتهم الدفاعية، وتؤدي، فيما تؤدي إليه، إلى تعاظم القدرة الهجومية لقوات الثورة الفلسطينية.

عند قراءة تاريخ الحروب العسكرية يظهر للقارىء عامل أساسي وهو أن هذا التاريخ يشهد بأن التفوق بين سلاحين لا يقاس بالكم فقط وإنما بالاتقان أيضاً. وهذا شكل من الأشكال المتنوعة للنصر. فلو استعرضنا فقرة الاتقان في سلاح المدفعية الفلسطيني، لوجدنا الملاحظات التالية:

١ - دقة في الرمي بمعدات غير مكتملة وظروف غير قياسية.

٢ - عمل سريع ناتج عن المجهود الشخصي والجماعي، لا عن التطور في المعدات، كما هو الحال عند العدو الصهيوني.

٣ - عمل في الظروف الصعبة، لا سيما في ظل غياب الغطاء والحماية الجوية اللازمة.

وهذا يقودنا إلى خلاصة القول بأن العنصر البشري هو العنصر الحاسم في المعركة. وعلى هذا العنصر تعتمد الثورة الفلسطينية في مواجهة آلة الحرب الصهيونية المتطورة، وتدرك جيداً أن حشد كافة الطاقات والامكانيات هو العامل الأهم في المحافظة على الوجود وتحسين شروط استمراريته، الذي سيطول، ضد العدو الصهيوني.

د. جميل هلال

ملاحظات أولية
حول مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتاج

قليلة جداً هي الدراسات التي تعالج أوضاع المرأة الفلسطينية (والعربية أيضاً)، وبخاصة فيما يتعلق بجانب حيوي من جوانب حياتها الاجتماعية: المشاركة في عملية الانتاج. ولا شك بأن الاهتمام المتدني المعطى لهذا الجانب مرتبط بمجمل الايديولوجيا السائدة تجاه المرأة في مجتمعاتنا العربية. فالاحصاءات الرسمية التي تصدرها الجهات الحكومية المختصة لا تشمل كافة جوانب وضع المرأة، وهي تقوم باستثناءات تفرضها الايديولوجيا السائدة ذاتها (الزواج، الطلاق، الخصوبة...)، كما ان واقع الشتات الذي يعيشه الشعب الفلسطيني يضاعف من هذه الصعوبات، التي تزداد بخاصة أمام ندرة الدراسات الميدانية لواقع المرأة الفلسطينية.

تتيح المعلومات المتوافرة إبداء عدد من الملاحظات الاولية حول مساهمة المرأة الفلسطينية في عملية الانتاج. وهذه الملاحظات لا تتعدى كونها مدخلاً لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية في التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني والتغييرات التي طرأت على هذه التجمعات خلال العقود الاخيرة. ويمكن ايجاز الملاحظات العامة حول مشاركة المرأة الفلسطينية في عملية الانتاج بما يلي:

١ - ١: لا تزال مساهمة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي محدودة، وان كانت قد وصلت في بعض مناطق تجمع الشعب الفلسطيني إلى نسب أعلى من مساهمة المرأة العربية(١). ففي الضفة الغربية المحتلة، تساهم المرأة بنسبة ١٨٪ من مجمل قوة العمل (مجموع الاشخاص الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً)، وتتراوح هذه النسبة ما بين ٥٪ و١٥٪ في باقي التجمعات الفلسطينية (راجع جدول رقم ١). هذه النسبة من المساهمة في قوة العمل غير كافية لتبيان تدني مساهمة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي:

فنسبة النساء المشاركات في النشاط الاقتصادي من مجموع النساء في سن العمل (١٤ عاماً فما فوق)، بلغت، عام ١٩٧٩، التالي (راجع جدول رقم ٤):

الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨	١٢٪	مقارنة مع ٦٣٪ لدى الذكور.
الضفة الغربية	١٢٪	مقارنة مع ٥٦٪ لدى الذكور.
قطاع غزة	٣,٥٪	مقارنة مع ٦٥٪ لدى الذكور.

وفي مخيمات لبنان وسوريا (راجع الجدولين رقم ٥ و٦) تتراوح النسب ما بين ٥٪ و١٤٪. فقد بلغت النسبة ٥,٥٪ في مخيم شاتيلا، و٦٪ في مخيم صبرا، و٥٪ في عين الحلوة، و٥٪ في مخيم المية ومية و٥٪ في برج البراجنة و١٤٪ في مخيم الدامور، و٧٪ في مخيم الجليل، وبلغت في مخيم اليرموك (سوريا) ٦٪ وفي مخيم خان دنون (سوريا) ١٤٪. النسب للإناث ١٠ سنوات فما فوق للعامين ١٩٧٩/١٩٨٠). وبلغت النسبة بين المرأة الفلسطينية في العراق ٥٪ (١٠ سنوات فما فوق عام ١٩٧٧؛ راجع الجدول رقم ٧).

هذه النسبة المتدنية من النساء الفلسطينيات اللواتي يمارسن نشاطاً اقتصادياً (مدفوع الاجر) يقابلها نسبة عالية من النساء المتفرغات للعمل المنزلي والأمومة (غير مدفوع الاجر). وتتراوح هذه النسبة الاخيرة، في مخيمات لبنان، على سبيل المثال ما بين ٥٠٪ و٦٠٪ من مجموع النساء في سن العمل (١٠ سنوات فما فوق) في حين تتراوح نسبة الطالبات ما بين ٢٥٪ إلى ٣٥٪. وبتعبير آخر، نجد ان غالبية الذكور الذين هم في سن العمل تشارك في الانتاج وتتفرغ اغلبية الباقي للدراسة والتأهيل، في حين يتفرغ الجزء الاكبر من الأناث للعمل المنزلي ومهمات الامومة. وما يتبقى من الطالبات ونسبة محدودة (٥٪ – ١٥٪) تشارك في النشاط الاقتصادي، كما ان العمل المأجور خارج المنزل لا يعفي المرأة من عملها البيتي – العائلي، بل يأتي العمل المأجور ليضيف عبئاً إلى اعباء المرأة تجاه المنزل والامومة.

٢ – ١: إن هذا يدل على تبلور تقسيم عمل يقوم على أساس جنسي (بين الرجل والمرأة) ذي سمات خاصة: تقسيم عمل يقوم على تخصيص المرأة للاعمال والمهام البيتية والعائلية (العمل المنزلي + الأمومة) وتخصيص الرجل للنشاط الاقتصادي الاجتماعي. ان تقسيم العمل هذا ليس هو ذات التقسيم الذي كان قائماً في مراحل سابقة (المرحلة شبه الاقطاعية) حيث انحصرت مساهمة المرأة الفلسطينية، خارج المنزل، في **الزراعة** غير المدفوعة الاجر. كونها، في معظم الحالات، كانت تمارس عملها على أرض الأب أو الزوج، وحيث كانت العائلة تعمل كوحدة إنتاجية واستهلاكية في الوقت ذاته. إن النكبة والتغييرات اللاحقة اخرجت الانتاج من نطاق العائلة، وحوّلت العمل (بعد تدمير الزراعة التقليدية والصناعات الحرفية) إلى سلعة، وارتبط الانتاج بالسوق، وتم فصل قوة العمل المنزلي عن الانتاج السلعي. أي مع تدمير اسس المجتمع الفلسطيني الزراعي – الحرفي التقليدي بشكل كلي تقريباً وتعميق ارتباط التجمعات الفلسطينية بالعلاقات الرأسمالية والانتاج السلعي الرأسمالي، بدأ العمل المنزلي يتخصص بشكل أساسي للتوالد والتنشئة الاجتماعية واعداد الاستهلاك لتجديد قوة العمل المصروفة.

٣ – ١: إن تقسيم العمل هذا يعكس نفسه في طبيعة النشاط الاقتصادي والمهني الذي تمارسه المرأة الفلسطينية العاملة. فالملاحظ هو تمركز المرأة في المجالات التي لها علاقة ما بعملها البيتي – العائلي (الادارة المنزلية + إعداد الطعام + الامومة)، أو في المجالات التي تعد امتداداً لهذا العمل. فهناك نسبة عالية من النساء اللواتي يمارسن نشاطاً اقتصادياً يمارسنه في **قطاع الخدمات** (أي في مجالات العمل التي لا تنتج خيرات مادية أو أدوات انتاج كالعمل في الزراعة والمناجم والصناعة بفروعها المختلفة).

إن هذا يعود إلى عاملين رئيسيين؛ يعود **الأول** منهما إلى التفتت والتشتت الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، وإلى ارتباط أوضاع التجمعات الفلسطينيـة الاقتصاديـة بأوضاع الاقطار المتواجدة فيها، وبطبيعة العلاقات السائـدة في هذه الأقطـار ودرجة تطورها. ففي المناطق المحتلة، حيث تم إلحاق اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي، وحيث جرت، ولا تزال تجري، عملية تدمير منظمة لبقايا البنى الاقتصادية التقليديـة الحرفية والفلاحية الصغيرة، وبسبب من طبيعة الاقتصاد الاسرائيـلي نفسه المـرتبط بعلاقات ووشائج مختلفة بالسوق الرأسمالي العالمي، والمعتمد بدرجة عالية جداً على الدعم والمعونات الخارجية المختلفة؛ في هذا الاقتصاد، كما في اقتصاديات الاقطار العربيـة، يهيمن قطاع الخدمات على القطاعات الانتاجية نتيجة التشويه اللاحق بها، بسبب من علاقات التبعية التي تميز علاقاتها مع الامبريالية والسوق الرأسمالي العالمي والتحولات التي دخلت على المجتمعات العربية خلال فترة الاستعمار وطبيعة القوى الطبقية التي لا تزال تسيطر عليها. هذا التضخم القائم في قطاع الخدمات أوجد مجالات عمل للمرأة، وبخاصة لتلك التي تملك المؤهلات التعليمية والمهنية والفنية العالية والمتوسطة. أي أن الحاجة إلى عمل المرأة في هذه المجالات هي التي اتاحت المجال للمرأة العربية، ومن ضمنها المرأة الفلسطينية، لممارسة العمل المأجور.

أما العامل **الثاني** فله علاقة بالقيم الاجتماعية السائدة التي باتت تتقبل عمل المرأة في هذه المجالات (التعليم، الصحة، السكرتاريا...) ومن موقع حاجة قطاعات من الاقتصاد لعملها المأجور. بل وتجد فيه تكريساً لتقسيم العمل القائم بين الرجل والمرأة. فالتعليم مثلاً يجمع بين المرأة العاملة والاطفال (استمرار لدور الامومة) ويبقيها بعيدة عن الاحتكاك بالرجل ومنافسته في مجالات عمل محدد (فالتعليم المختلط لا يزال ظاهرة نادرة في معظم الاقطار العربية). وهذا ما يفسر كون نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات، من مجموع العاملات، أعلى بكثير مما هي عليه بين الذكور كما تبين الارقام التالية:

بلغت نسبة اللواتي يمارسن نشاطهن الاقتصادي في قطاع الخدمات من مجمل القوة العاملة النسائية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أكثر من ٤٧٪، مقابل ٢٤٪ بين الذكور (عام ١٩٧٨). وفي الضفة الغربية، عمل نحو ٤٦٪ من مجموعات المستخدمات (الموظفات والعاملات باجر) في مجالات مهنية وفنية وأكاديمية مقابل ٨٪ من الذكور من الفئة نفسها. وفي غزة، بلغت النسبة ٦٢,٥٪ بين الاناث مقـابل ٦,٦٪ بـين الذكـور (١٩٧٩). وفي مخيمات لبنان بلغت نسبة الاناث اللواتي يمارسن عملاً في المجال المهني

والفني والاكاديمي، وفي مجال الخدمات الاخرى نحو٤١٪ من مجموع القوة العاملة النسائية، مقابل ٢٢٪ بين الذكور. في حين بلغت هذه النسبة ٦٤٪ في مخيم اليرموك مقابل ٢١٪ فقط بين الذكور (١٩٧٩). ونجد الظاهرة نفسها في الاماكن الاخرى للتجمعات الفلسطينية: ففي العراق (١٩٧٧)، بلغت النسبة ذاتها ٤٦٪ مقابل ٢٤٪ بين الذكور. وفي الكويت، بلغت النسبة أكثر من ٨٣٪ مقابل ٣٣٪ بين الذكور (١٩٧٨)، في حين تجاوزت ٩٣٪ في السعودية (١٩٧٤) مقابل ٥٤٪ بين الذكور، وفي دولة الامارات بلغت ٧٩٪ مقابل ٣٠٪ بين الذكور. وفي الاردن، بلغت نسبة الاناث العاملات في الخدمات العامة (قطاع الدولة) ٨٧٪ من مجموع العاملات (موظفات + عاملات بأجر) مقابل ٤٦٪ بين الذكور (أرقام ١٩٧٥، باستثناء قطاع الزراعة) (راجع الجداول رقم ٢ – ٨). ولا شك بأن العمل في قطاع الخدمات العامة يقدم بعض التسهيلات للمرأة كون قطاع الدولة أكثر حرصاً على تطبيق قوانين العمل الخاصة بالمرأة (اجازة الامومة، العطل، التعويض) من القطاع الخاص.

٤ – ١: هذه النسبة العالية للعاملات في قطاع الخدمات (التعليم والصحة والمهن الادارية كالارشيف والطباعة والسكرتاريا والمواصلات اللاسلكية...) والتي تعبر كما قلنا عن تبلور تقسيم عمل معين بين الرجل والمرأة، لا تعني أن المرأة الفلسطينية لا تشارك في العمل الانتاجي، فهي تساهم وان بنسب متباينة في القطاعات الانتاجية؛ ففي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ شكلت النساء العاملات في قطاعات الزراعة والصناعة نحو ٤٣٪ من مجموع قوة العمل النسائية (عام ١٩٧٨). وفي الضفة الغربية نحو ٧٣٪ (١٩٧٩)، وفي قطاع غزة نحو ٥٥٪ (١٩٧٩)، (راجع الجدولين رقم ١٠ و١١). ويعود الارتفاع في الضفة الغربية إلى وجود نسبة كبيرة من العاملات في الزراعة من العاملات لحسابهن وليس من العاملات بأجر. فنسبة العاملات لحسابهن الخاص في الزراعة من مجموع العاملات في الزراعة في الضفة الغربية عام ١٩٧٩ نحو ٩٣٪ (راجع جدول رقم ٣) ويعد هذا استمراراً لعلاقة المرأة الفلسطينية – عبر العائلة – بالعمل الانتاجي المخصص للاستهلاك العائلي المباشر وليس للسوق.

الا أن هذه المجالات أيضاً تعكس وجود تقسيم عمل؛ فالغالبية من النساء العاملات يتوجهن إلى الصناعات الخفيفة التحويلية المرتبطة، بشكل أو بآخر، بالمهارات اليدوية التي تكتسبها المرأة من خلال ممارستها للعمل المنزلي (النسيج، التطريز، الخياطة، الصناعات الغذائية، تعبئة الأدوية...) أو تلك المرتبطة بالعمل البيتي – العائلي مثل بعض الاعمال المتعلقة بالزراعة. وهي في غالبيتها أعمال تتسم بالروتينية والمهارة اليدوية (المكتسبة من مزاولة الأعمال البيتية أساساً). كما أن المرأة تمارس العمل الزراعي على الأرض التي يملكها زوجها أو والدها كجزء من عملها المنزلي (انطلاقاً من الوظيفة التقليدية للعائلة كوحدة تجمع بين الانتاج والاستهلاك). والمعلومات البسيطة المتوافرة في هذا المجال، تشير إلى أن غالبية النساء العاملات في مجال الصناعة التحويلية هن من الشابات ومن غير المتزوجات ومن الأميات أو ذوات مستوى تعليمي متدن . وتشير المعلومات أيضاً إلى أن فترة العمل وجيزة أي اعتبار العمل المأجور أمراً مؤقتاً وثانوياً. وهذا العمل المؤقت للمرأة

يخدم مصالح أرباب العمل كونه يعفيهم من دفع التعويضات واجازات الأمومة ويبقي الأجور منخفضة إلى الحد الأدنى، ولا يشكل عوائق أمام استمرارية العمل كون غالبية هذه الأعمال لا تحتاج إلى فترات تدريب طويلة. ففي دراسة لأوضاع المرأة العاملة في الضفة الغربية المحتلة، تبين أن ٩٥٪ من النساء العاملات في مجال الصناعة التحويلية غير متزوجات. وأن نحو ٨٠٪ منهن دون سن ٢٨ عاماً وأن معظم الأسر التي تنتمي إليها العاملات يزيد عدد أفرادها عن ٦ أشخاص (إشارة إلى الدافع الاقتصادي لعمل المرأة خارج المنزل). كما تشير الدلائل المتوافرة إلى أن دوافع المرأة غير المتعلمة لممارسة العمل المأجور تتمثل بالحاجة الاقتصادية، في حين قد تتوافر دوافع أخرى بالنسبة للمـرأة المتعلمة(٢).

ويمكن القول أن عمل المرأة في مجال الخدمات العامة والاجتماعية يرتبط، بالاضافة إلى العوامل السابقة المذكورة، بتدني الأجور في هذه المجالات؛ مما يبقي دخل المرأة محصوراً في حدود المساهمة الداعمة لدخل الرجل، ومما لا يشكل أساساً كافياً للاستقلال الاقتصادي وإن كان بالتأكيد يساهم في رفع دخل العائلة. كما أن طبيعة عمل المرأة في المجالات غير الماهرة (الصناعات البسيطة التحويلية) واستمراره لفترات قصيرة لا يشكل أرضية كافية لتوليد نزعات نحو الاستقلالية.

٥ - ١: ورغم الخطوات الجادة التي انجزت في مجال تعليم المـرأة الفلسطينية بسبب من الضغوط الخاصة المتولدة عن حالة اللجوء والتشرد وانقطاع مصدر العمل التقليدي خارج المنزل (الزراعة)، ورغم نمو قطاع الخدمات وتضخمه (وبخاصة التعليم والصحة والادارات الحكومية) في المجتمعات العربية المضيفة. فعلى سبيل المثال استوعب قطاع الخدمات النسب التالية من مجموع قوة العمل في الدول العربية التالية (منتصف السبعينات): **الأردن**: ٤٢٪، **سوريا**: ٢٩٪، **لبنان**: ٥٧٪، **الكويت**: ٧٤٪، **السعودية**: ٤٥٪، **البحرين**: ٦٠٪، **الامارات العربية**: ٥٣٪(٣).

وتزعزع العلاقات العشائرية وفقدان الايديولوجية الاقطاعية والأبوية السلطـوية لأسسها المادية (بفقدان الملكية وخاصة للأرض)، رغم هذا كله، لا يزال هناك تمايز كبير بين تعليم المرأة الفلسطينية وبين تعليم الرجل الفلسطيني. فنسبة الأمية بين الاناث لا تزال مرتفعة جداً وهي تتراوح ما بين ضعفي وثلاثة أضعاف نسبة الأمية بين الرجال، والمعروف أن الأمية بين الاناث في العالم العربي من أعلى النسب في العالم (راجع جدول رقم ١٢). هذا بالاضافة إلى ظواهر أخرى تؤدي إلى الاستدلال ذاته: نسبة أعلى من مغادرة الدراسة بين الاناث، نسبة أدنى من التعليم العالي، ونسبة متدنية وان في تحسن من التوجه نحو التعليم المهني والمتخصص. هذا بالاضافة أيضاً إلى غياب مراكز التأهيل والتدريب المهنية والفنية والمتخصصة للمرأة العربية بشكل عام بما ينعكس على الامكانات المتاحة كذلك للمرأة الفلسطينية.

إن هذا التمييز في مجال التعليم هو أحد أهم آليات تثبيت تقسيم العمل القائم بين

الرجل والمرأة وإعادة انتاجه ويتكامل، مع هذا الجانب، المحتوى الايديولوجي لمناهج التعليم (بالاضافة إلى وسائل الاعلام الجماهيري)، في الاقطار العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، والتي تحاول تبرير تقسيم العمل هذا من خلال تصوير أن العمل الرئيسي للمرأة يمارس في البيت وان وظيفتها الأساسية بل والوحيدة هي تدبير المنزل وانجاب الاطفال ورعايتهم وتأمين الخدمات البيتية للزوج والأطفال.

٦ - ١: ويعكس تقسيم العمل القائم بين الرجل والمرأة نفسه في ظواهر أخرى تساهم بدورها في استمرارية هذا التقسيم؛ فـالزواج المبكـر لا يزال العـرف السائـد بخصوص المرأة الفلسطينية. فالاحصاءات المتوافرة عن سن الزواج في المخيمات (لبنان وسوريا) تبين الفروقات الواسعة القائمة بين الرجل والمرأة على هذا الصعيد. فاغلبية النساء يتزوجن ما بين سن ١٤ - ١٩ (تتراوح النسبة ما بين ٦٠٪ و٧٥٪) في حين يتزوج غالبية الرجال ما بين سن ٢٠ و٢٩ سنة (٦٥٪ إلى ٧٥٪). وفي الضفة الغربية، تبين من احدى الدراسات التي تناولت وضع مئة امرأة متزوجة أن ٧٥٪ منهن تزوجن قبل سن العشرين، وان أكثر من ٥٠٪ تزوجن من اقرباء لهن(٤). هذا رغم أن الهجرة بين الشباب من العوامل التي ساهمت في تأخير سن الزواج في الضفة الغربية والقطاع المحتلين. إن نسبة التكاثر بين الشعب الفلسطيني لا تزال من أعلى النسب في العالم. وفي ظل غياب المؤسسات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة، وفي ظل التخلف والتشويه الاقتصاديين اللذين يسودان المجتمعات العربية التي تتواجد فيها التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني، وفي ظل الايديولوجيا المسيطرة، تقع أعباء الأمومة المكثفة هذه على كاهل المرأة بشكل رئيسي، وتقف هذه الاعباء والمسؤولية كحواجز موضوعية أمام مشاركة المرأة الجدية في النشاط الاقتصادي وفي المجال الانتاجي بالتحديد.

إن بعض الأرقام المتوافرة عن حجم الأطفال الأحياء للفئات العمرية من النساء المتزوجات، كافية لاعطاء صورة عن حجم هذه الأعباء وما لها من اثار اجتماعية وصحية (في ظل غياب مؤسسات جدية لرعاية الطفولة والأمومة والعناية بصحة الأم) وحتى فكرية على أوضاع المرأة الفلسطينية وبخاصة بـين الطبقات والفئـات الكادحـة من الشعب الفلسطيني (وهي الفئات ذات النسبة الأعلى من التكاثر وذات الأوضاع الاقتصادية والصحية المتردية). فعلى سبيل المثال(٥): نجد في مخيم **عين الحلوة** (لبنان) أن أكثر من ٢٨٪ من النساء المتزوجات ما بين سن ١٥ و١٩ لديهن طفل واحد على الأقل. وبين فئة ٤٥ - ٤٩ تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن ١٠ أطفال فأكثر (أحياء) ٣٢٪. وفي مخيمات أخرى تصبح هذه النسبة أعلى. ففي مخيم **الجليل** (لبنان) تبلغ نسبة النساء بين سن ١٥ - ١٩ سنة واللواتي لديهن طفل واحد على الأقل ٣٣٪ من هذه الفئة، وتبلغ نسبة النساء بين سن ٤٥ - ٤٩ واللواتي لديهن ١٠ أطفال أحياء على الأقل ٥٩٪ من هذه الفئة وفي مخيم **شاتيلا** (لبنان) نجد أن ٦٧٪ من النساء ما بين ١٥ - ١٩ سنة لديهن طفل واحد على الأقل وان ٣٢٪ من النساء ما بين سن ٤٥ - ٤٩ سنة لديهن عشرة أطفال فأكثر. وفي مخيم **اليرموك** (سوريا) نجد ان ٣٣٪ من النساء ما بين ٢٠ - ٢٤ لديهن

٣ أطفال على الأقل وان ٥٨٪ من النساء ما بين سن ٤٥ – ٤٩ سنة لديهن ٨ أطفال عل الأقل. وفي مخيم عين دنون (سوريا) تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن طفل واحد على الأقل ما بين سن ١٥ – ١٩ نحو ٧٨٪، وفي حين تزيد نسبة النساء ما بين سن ٤٠ – ٤٩ واللواتي لديهن أكثر من عشرة أطفال عن ٤٠٪. إن نسبة التوالد العالية هذه تجعل الشعب الفلسطيني من الشعوب الفتية جداً في العالم (راجع جدول رقم ١٣)، وما يعنيه هذا من نسبة عالية من الاعالة؛ أي أن مسؤوليات تأمين شروط الحياة لأعداد كبيرة من الأطفال تقع على عاتق عدد محدد من العاملين.

٧ – ١: إن تقسيم العمل هذا، المفروض على المرأة الفلسطينية في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة جزء من الواقع الطبقي وامتداد للتركيبات الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمعات التي يتواجد فيها شعبها، ويجد انعكاساته في الايديولوجية الرجعية والبورجوازية السائدة. إن وضع المرأة الفلسطينية امتداد لظروف الاحتلال والاقتلاع والتشرد من جهة ولتركيبة المجتمعات العربية التي تعيش ضمنها التجمعات الفلسطينية ولطبيعة الدولة الصهيونية وسياستها التوسعية الاستيطانية من جهة اخرى. ومن هنا، هذا التداخل الحاد بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية بالنسبة للمرأة الفلسطينية. ومن هنا، تداخل نضال المرأة الفلسطينية مع نضالات الطبقة العاملة الفلسطينية والعربية. فاضطهاد المرأة وكافة أشكال الشوفينية التي تتعرض لها جزء من الواقع الطبقي الذي تعيشه وانعكاس للايديولوجية السائدة. والعلاقات العائلية القائمة ضمن الاسرة الفلسطينية تشكل جزءاً من البناء الفوقي في المجتمع الفلسطيني في تداخلاته مع المجتمعات العربية وضمنها، وتعتمد بالتالي، في تطورها، على التغيرات التي تحدث في مستوى تطور قوى الانتاج وطبيعة علاقات الانتاج في المجتمع؛ أي أنها ترتبط بمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في العالم العربي: بمهمات تطوير قوى الانتاج (التصنيع) واطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية ورفع المستوى الثقافي للشعب، وتوحيد السوق والقضاء على البنى شبه الاقطاعية والعشائرية. لقد فرضت التغييرات التي طرأت على المجتمعات العربية خلال العقود الاخيرة (نمو العلاقات الرأسمالية في ظل التبعية للامبريالية...) وسياسة الالحاق الاقتصادي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، تحرراً نسبياً ومحدودا للمرأة العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص بما يخص بيع قوة عملها. وادخلت اعداداً من النساء في عملية الانتاج الاجتماعي. إلاّ أن هذا التحرر النسبي يبقى محكوماً بسقف الحواجز المفروضة على تطور قوى الانتاج بفعل النمو الرأسمالي التابع والمشوه للمجتمعات التي ترتبط بها تجمعات الشعب الفلسطيني، وبحكم السياسة الاقتصادية الالحاقية الكولونيالية والتوسعية الاستيطانية التي يتعرض لها هذا الشعب تحت الاحتلال سواء في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧.

يضع النظام الرأسمالي، بشكل عام، حواجز على المشاركة الفعلية للمرأة في الانتاج ويعمل على تثبيت تقسيم عمل بين الرجل والمرأة يقوم على فصل العمل إلى ما هو عام (إجتماعي) وخاص (عائلي) وعلى تخصيص المرأة للعمل المنزلي (غير المدفوع الأجر). إلاّ أن الأنظمة البورجوازية العربية، بسبب من قوانين تطورها في ظل الهيمنة الاستعمارية

والسيطرة الامبريالية والارتباط التبعي لاقتصادها باحتياجات السوق الرأسمالي العالمي ومتطلباته تضع حواجز مضاعفة أمام مشاركة المرأة في الانتاج وهي، أي الأنظمة، تستفيد، في هذا، من الايديولوجية السلفية والاقطاعية الأبوية المتوارثة والتي لا ترتكز على تقسيم عمل تقليدي بين الرجل والمرأة فحسب بل وعلى الفصل الكامل تقريباً بين عالم المرأة وعالم الرجل بما يبقي الأول داخل «الأحواش» المغلقة ووراء الاحجبة، ويجرد المرأة ضمن آلية محكمة: اقتصادية وايديولوجية وحتى لغوية، من اية شخصية أو حتى من أي قدرة على التفكير والأدارة محولاً إياها من ذات فاعلة إلى موضوع سلبي. لقد جرى تراجع نسبي عن هذه الايديولوجية ليتم التركيز على ايديولوجية تحاول تبرير تقسيم العمل القائم والآخذ في التبلور بعوامل بيولوجية ونفسية (كفروقات بين الرجل والمرأة) وأحياناً وظيفية إجتماعية محضة.

إن عدم قدرة الأنظمة البورجوازية العربية على تشغيل كافة الطاقات وعلى إيجاد فرص العمل الكافية لها في المجتمع وتأمين مستلزمات ذلك، هو السبب في استمرارية تقسيم العمل القائم ولفترة قد تطول. فتقسيم العمل الحالي بين المرأة والرجل يخدم مصالح طبقية محددة. فالتوالد ورعاية الأطفال والأمومة (تجديد قوة العمل) ضرورة اجتماعية لاستمرار المجتمع، إلّا أن هذه المهمة – كونها عملية غير مربحة، من وجهة نظر الرأسمالية – فانها تحال إلى المرأة، رغم أهميتها للاقتصاد التبادلي النقدي (الرأسمالي). ففي ظل العلاقات الرأسمالية، يتم التركيز على تأهيل المرأة لادوار تتناسب مع دورها العائلي، كزوجة وأم، وبما يمكّن من انتاج الأجيال الجديدة من العمال بأرخص كلفة ممكنة.

وكون مسألة إعادة انتاج قوة العمل (التوالد ورعاية الأطفال وتأهيلهم الاجتماعي) تبقى معرضة للفوضى الرأسمالية – وبشكل أحدّ في المجتمعات التابعة كمجتمعاتنا العربية – يجعل وضع المرأة في غاية الصعوبة. فالاعباء البيتية تجعل المرأة أقل قدرة على المنافسة في سوق العمل وبخاصة في ظل شروط تمتعها بدرجة أدنى من التعليم والتأهيل. كما أن القيود المفروضة على المرأة (الأمومة، عدم التأهيل...) تدفع المرأة، عند الحاجة، للبحث عن أي عمل كان، وهذا يفيد الرأسمالية كونه يبقي على جيش احتياطي من اليد العاملة.

٨ – ١: إن بقاء الأمومة (رعاية الطفل والعناية البيتية) مهمة محصورة بالمرأة يشكل القاعدة المادية لعدم المساواة بين الجنسين. ولا بد من تحويل الأمومة إلى وظيفة اجتماعية لتأمين المساواة بين الرجل والمرأة في العملية الانتاجية. فالرأسمالية لن تقوم بهذه العملية لأنها غير مربحة، كما أن التغييرات المطلوبة لاحداث مثل هذا التغيير هي ذاتها المطلوبة في عملية **التحول الاشتراكي**. ومن هنا ارتباط النضال التحرري للمرأة بالنضال الوطني الديمقراطي بشكل عام وبنضال الطبقة العاملة السياسي والمطلبي بشكل خاص.

إن **مشاركة** المرأة في الانتاج لا يكفي لرفع الاضطهاد والاستغلال عنها، بل المطلوب

هو **اندماجها** الكلي في الانتاج، وشرط أساسي من شروط هذا الاندماج (المساواة) في **الانتاج هو تأمين الحلول الاجتماعية لوظائف رعاية الطفل والعناية البيتية**. وهذه الحلول لن تتوفر إلّا عند إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج حيث يتم خلق الشروط التكنولوجية والاجتماعية للمساواة بين الرجل والمرأة (بما في ذلك دور الحضانة، المطاعم الجماعية، فرص التعليم المتساوي، اعتبار الأمومة مهمة اجتماعية يتحمل تكلفتها المجتمع ويؤمن كذلك كافة متطلبات ومستلزمات تحويلها إلى وظيفة اجتماعية). إن الحل النهائي لقضية المرأة يكمن في الاشتراكية.

إن التأكيد على أن تقسيم العمل بين الجنسين يرتكز بالأساس على حصر وظيفة **الأمومة** بالمرأة دون التعامل معها كوظيفة اجتماعية، ان هذا التأكيد ضروري حتى يتم توجيه النضال من أجل تحرر المرأة ومساواتها بالاتجاه الصحيح، فمشكلة اضطهاد المرأة والتمييز ضدها لا تكمن، بالأساس، في القيم الاجتماعية والافكار السائدة بل في تقسيم العمل القائم بين الجنسين والمستند على حصر وظيفة الأمومة والعمل المنزلي بالمرأة. ويؤكد تحليل طبيعة النظام الرأسمالي والتجربة العملية خلال هذا القرن، ومنذ انتصار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، بأن لا حل جذري لهذه المسألة إلّا في ظل الاشتراكية.

إن هذا يعني أن هناك ترابطاً استراتيجياً بين قضية الطبقة العاملة وقضية المرأة من حيث أن الحل الجذري لهما واحد: إلغاء أساس النظام الرأسمالي وبناء النظام الاشتراكي.

إن هذا الترابط الاستراتيجي بين قضية المرأة وقضية الطبقة العاملة يملي على تنظيمات الطبقة العاملة في البلدان العربية واحزابها إعطاء الاهتمام الجدي لقضية المرأة العربية. ويملي أيضاً درجة عالية من التنسيق بين التشكيلات النقابية للطبقة العاملة والمرأة في النضال من أجل تحسين شروط العمل للعمال كافة ولتبني قضايا المرأة العاملة.

٩ - ١: هذه الملاحظة لا تتعدى تحديد المدخل العام لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية وبخاصة تجاه الحواجز التي تقف أمام مشاركتها في الانتاج. وهي، بالتالي، لم تدخل في خصوصيات مشكلات المرأة الفلسطينية في عدد من التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني والتمايزات الموجودة بين هذه التجمعات ذاتها من جهة، وبين هذه التجمعات والمجتمعات التي تعيش بينها من جهة اخرى. فعلى سبيل المثال تتباين بشكل واسع نسبة الاناث العاملات في الزراعة بحيث تشكل ٦٢٪ من مجموع القوة العاملة النسائية في الضفة وأقل من ١٣٪ في قطاع غزة وتنعدم بين الفلسطينيين في السعودية ودولة الامارات والكويت والعراق. ويمتد التباين هذا ليشمل المخيمات أو التجمعات الفلسطينية داخل البلد الواحد (راجع جدول رقم ٥ على سبيل المثال). كما أن الحجم العددي للمرأة **العاملة** الفلسطينية ليس تصاعدياً بشكل واضح بل يتعرض لتذبذبات سنوية (راجع الجداول رقم ١٤، ١٥، ١٦). وتشمل هذه التباينات مناحي عديدة اخرى مثل التركيبة الديمغرافية ونسبة الجنس بين السكان... الخ (راجع جدول رقم ١٧). إن

هذه الدراسات التفصيلية ضرورية لتحديد المهمات النضالية التفصيلية وأشكالها في هذه المرحلة من مراحل النضال الوطني التحرري الفلسطيني. إلّا أن بامكاننا أن نحدد المحاور النضالية التالية للمرأة الفلسطينية انطلاقاً من العرض الذي تقدم:

١ - **النضال من أجل الأجر المتساوي للعمل المتساوي**. فلا تزال السمة الغالبة لعمل المرأة، وبخاصة المرأة العاملة (في العمل اليدوي) هي انخفاض مستوى أجرها عن الرجل. ومن هنا أهمية بناء علاقة خاصة بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لعمال فلسطين.

٢ - **العمل على تنظيم المرأة الفلسطينية في النقابات والاتحادات**. ويقع على الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وضع دراسة وتوجهات مفصلة عن أفضل السبل لانجاز هذه المهمة وفي كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، ودعم نضال النقابات والاتحادات العربية في هذه الأماكن في نضالها المطلبي والديمقراطي والسياسي الوطني، ودعم نضالات القوى التقدمية العربية في النضال من اجل انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية. فنسبة المرأة الفلسطينية المنضوية في اتحادات وهيئات نقابية لا تزال محدودة جداً.

٣ - **المطالبة بدور الحضانة ورعاية الأطفال وفرص التعليم المتساوي** لتحسين فرص مشاركة المرأة في العمل المنتج، **أولاً** عبر دعم نضالات المرأة العربية في هذا المجال، **وثانياً** عبر تعميم دور الحضانة ورعاية الأطفال في مؤسسات الثورة الفلسطينية كافة.

٤ - **محاربة الأفكار الرجعية تجاه المرأة**. وهنا أيضاً يقع عبء تنظيم هذه العملية، وتحديد محاور النضال الايديولوجي وعلى صعيد كل ساحة بما يمكن من مجابهة فعالة مع كافة الأفكار المتخلفة والرجعية والبورجوازية، على عاتق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

٥ - **تطوير وعي المرأة الفلسطينية كشرط ذاتي ضروري من أجل إشراك قطاعات المرأة في النضال الوطني والاجتماعي والمطلبي**. فالقطاعات الأوسع من المرأة الفلسطينية لا تزال تعتبر أبرز المشكلات **التي تواجهها مشكلات شخصية وذاتية**، دون وعي كونها مشكلات اجتماعية بالاساس. ودون وعيها، بالتالي، أن حل هذه المشكلات يتطلب تشديد النضال السياسي والاجتماعي. إن هذا يجب أن يتم بشكل أساسي عبر تنظيم المرأة الفلسطينية في لجان اتحاد المرأة الفلسطينية، وتولي هذه، وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، مهمة تطوير دوره تجاه محو الأمية في صفوف المرأة.

١٠ - ١: إن تأمين الشروط الذاتية لتطوير نضالات المرأة، على طريق الوصول إلى الحلول الجذرية للمشكلات الوطنية والاجتماعية، يستدعي من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ايلاء عملية **تنظيم المرأة ورفع مستوى وعيها اهتماماً أكبر وجهوداً أكبر**. فتقسيم العمل بين الرجل والمرأة القائم يدفع المرأة، بسبب من طبيعة عملها المنزلي الممل

والمرهق وطبيعة علاقاتها العائلية المحددة والمسيطر عليها، إلى تغليب التفكير اللاسياسي واللااجتماعي.

إن بعض سمات السلوك الفردي واللاسياسي هذا والتي تسود لدى قطاعات واسعة من المرأة تجد قاعدتها المادية في تقسيم العمل هذا الذي يبلد الذهن ويضعف الارادة.

إن هذه الملاحظات لا تنتقص من قيمة وأهمية النضالات البارزة التي مارستها وتمارسها المرأة الفلسطينيــة، ولا تقلل من الأعباء الجسيمة التي تتحملها نتيجة الكفاح الضاري الذي يخوضه شعبها، بل تهدف إلى إبراز أهمية إخراج المرأة الفلسطينية من نشاطها المحصور في العمل البيتي – العائلي عبر تنظيمها وتنشيـط العمل الاجتماعي بين صفوفها وتركيز جهود أكبر لرفع الوعي لديها.

وللثورة الفلسطينية مصلحة حقيقية وكبيرة في تنظيم المرأة ورفع مستوى وعيها وزجها في النشاط والنضال السياسي والاجتماعي. **فبدون المشاركة الواسعة للمـرأة الفلسطينية لن تستند الثورة إلى حركة جماهيرية حقيقية، وبدون الثورة تفقد المرأة** سندها الرئيسي في نضالها من أجل الانعتاق والتحرر ومن أجل انجاز حقوق الشعب الوطنية في العودة والاستقلال.

جدول رقم (١)
مساهمة المرأة الفلسطينية في قوة العمل
(نسبة النساء العاملات إلى مجموع القوة العاملة)
حسب المناطق والسنة

المنطقـة	النسبة	السنة
الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨[٦]	٪١٥,٦	١٩٧٩
الضفة الغـربية	٪١٨	١٩٧٩
قطاع غزة	٪ ٥,٩	١٩٧٩
لبنان (المخيمات)[٧]	٪١٠,٤	١٩٧٩
سوريا (مخيم اليرموك)[٨]	٪١٠,٣	١٩٧٩
العراق[٩]	٪ ٧,٦	١٩٧٧
الكويت (دراسة بالعينة)[١٠]	٪١٥,٥	١٩٧٨
السعودية[١١]	٪١١,٩	١٩٧٤
دولة الامارات[١٢]	٪ ٩,٥	١٩٧٥
الأردن (المؤسسات)[١٣]	٪١٣,٢	١٩٧٥

جدول رقم (٢)

توزع القوة العاملة (١٤ سنة فما فوق) للعرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب المهن والجنس

(الأرقام تقريبية) ١٩٧٩[١٤]

المهنــة	المجموع بالآلاف	ذكــــور بالآلاف	ذكــــور ٪	انــــاث بالآلاف	انــــاث ٪
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	١٢,٥	٧,٧	٪ ٧.٤	٤.٨	٪٢٥,١
المديرون والمشتغلون بالأعمال الادارية	١.٢	١,٢	٪ ١.١	...	...
المشتغلون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٦.٧	٤,٥	٪ ٤.٤	٢.٢	٪١١,٥
المشتغلون بالبيع والشراء	٨.٠	٧.١	٪ ٦.٩	٠.٩	٪ ٤.٧
المشتغلون بالخدمات	١٢.١	١٠.٤	٪١٠.١	١.٧	٪ ٩.٠
المشتغلون بالزراعة	١٥.١	١٢.٥	٪١٢.١	٢.٦	٪١٣.٦
عمال الانتاج ومن إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة...	٦٦.٩	٦٠.٠	٪٥٨.٠	٦.٩	٪٣٦.١
المجمــوع	١٢٢,٥	١٠٣,٤	٪١٠٠	١٩,١	٪١٠٠

جدول رقم (٣)

توزع القوة العاملة في الضفة الغربية حسب الجنس والمهن (١٩٧٩)

(الارقـــام تقريبية)[١٥]

المهنــة	مجموع المشاركين في النشاط الاقتصادي: ذكــور بالآلاف	ذكــور ٪	انــاث بالآلاف	انــاث ٪	المستخدمون (الموظفون والعاملون بأجر): ذكــور بالآلاف	ذكــور ٪	انــاث بالآلاف	انــاث ٪	أرباب العمل والعاملون لحسابهم: ذكور بالآلاف	اناث بالآلاف
المهنيون والفنيون والأكاديميون والمرتبطون بهم	٦.٤	٥.٩	٣.٩	١٦.٣	٥.٩	٨.٤	٣.٧	٤٦.٣	٠.٥	٠.٢
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٠.٧	٠.٦	٠.٠١	٠.٠٤	٠.٢	٠.٣	٠.٠١	٠.١	٠.٥	...
المشتغلون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٢.٧	٢.٥	٠.٧	٢.٩	٢.٥	٢.٥	٠.٥	٦.٣	٠.٢	٠.٣
المشتغلون بالبيع والشراء	١٢.٣	١١.٣	٠.٦	٢.٥	١.٣	١.٨	٠.١	١.٣	١١.٠٠	٠.٥
المشتغلون بالخدمات	٨.٢	٧.٥	١.١	٤.٦	٦.٩	٩.٨	٠.٩	١١.٣	١.٣	٠.٢
المشتغلون بالزراعة	١٨.٩	١٧.٤	١٤.٨	٦١.٧	٥.٤	٧.٦	١.٠	١٢.٥	١٢.٥	١٢.٨
عمال الانتاج ومن إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة	٥٩.٦	٥.٥	٢.٨	١١.٧	٤٨.٤	٦٨.٦	١.٧	٢١.٣	١١.٢	١.١
المجمــوع	١٠٨.٨	١٠٠	٢٤.٠	١٠٠	٧٠.٦	١٠٠	٨.٠	١٠٠	٣٨.٢	١٦.٠

جدول رقم (٤)
توزع القوة العاملة في قطاع غزة حسب الجنس والمهن (١٩٧٩)[١٦]
(الأرقـام تقريبية)

	مجموع المشاركين في النشاط الاقتصادي				المستخدمون (الموظفون والعاملون بأجر)				أرباب العمل والعاملون لحسابهم	
	ذكـور		انـاث		ذكـور		انـاث		ذكور	اناث
	بالآلاف	٪	بالآلاف	٪	بالآلاف	٪	بالآلاف	٪	بالآلاف	بالآلاف
المهنيون والفنيون والأكاديميون والمرتبطون بهم	٣٫٦	٤٫٨	١٫٦	٣٦٫٤	٣٫٣	٦٫٦	١٫٥	٦٢٫٥	٠٫٣	٠٫١
المديرون والمشتغلون بالأعمال الادارية	٠٫٢	٠٫٣	٠٫٠١	٠٫٢	—	—	—	—	٠٫٢	٠٫٠١
المشتغلون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	١٫٨	٢٫٤	٠٫١	٢٫٢	١٫٨	٥٫٧	٠٫١	٤٫١	...	...
المشتغلون بالبيع والشراء	٧٫٧	١٠٫٢	٠٫٢	٤٫٥	٠٫٤	٠٫٨	٠٫٠٢	٠٫١	٧٫٣	٠٫١٨
المشتغلون بالخدمات	٥٫٨	٧٫٧	٠٫٣	٦٫٧	٤٫٧	٩٫٤	٠٫٢	٨٫٣	١٫١	٠٫١
المشتغلون بالزراعة	١٥٫٢	٢٠٫٢	٠٫٦	١٣٫٦	٨٫١	١٦٫٢	٠٫٣	١٢٫٥	٧٫١	٠٫٣
عمال الانتاج ومن إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة...	٤٠٫٩	٥٤٫٤	١٫٦	٣٦٫٤	٣١٫٦	٦٣٫٣	٠٫٣	١٢٫٥	٩٫٣	١٫٣
المجمـوع	٧٥٫٢	١٠٠	٤٫٤	١٠٠	٤٩٫٩	١٠٠	٢٫٤	١٠٠	٢٥٫٣	٢٫٠

جدول رقم (٥)
توزع القوة العاملة الفلسطينية في لبنان (المخيمات) حسب الجنس والمهن
(١٠ سنوات فما فوق)[(١٧)]

المهنـــة	لبنان (١٩٧٩)* ذكور٪	لبنان (١٩٧٩)* اناث٪	لبنان (١٩٨٠) مخيم عين الحلوة ذكور٪	لبنان (١٩٨٠) مخيم عين الحلوة اناث٪	لبنان (١٩٨٠) مخيم الجليل ذكور٪	لبنان (١٩٨٠) مخيم الجليل اناث٪	لبنان(١٩٧١) دراسة بالعينة ذكور واناث
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	٦,١	١٧,٦	٧,٧	٢٤,١	١٤,٨	١٨,٦	٪ ٣,٤
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٠,٣	٠,١	٠,٣	...	...	...	٪ ١,٣
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٣,٢	١١,٠	٢,٦	٥,٤	٣,٦	٧,١	٪ ١,٣
المشتغلون بالبيع والشراء	١٢,٠	٦,٦	٧,٨	٦,٠	١٠,٦	١,٤	٪١٤,٢
الخدمـــات	١٦,٢	٢٣,٣	٦,١	٢١,٠	٨,١	١١,٤	٪ ٨,٣
الزراعة والصيد	٥,٠	٣,٦	١٧,٢	١٣,٥	٤,٢	٣٧,١	٪٢٣,٠
عمال الصناعة والحرفيون وعمال النقل والفعلة	٥٤,٨	٣٦,٤	٥٨,٢	٣٠	٥٨,٧	٢٤,٣	٪٤٢,٨
متعطلون ولم يسبق لهم العمل	٢,٤	١,٤	—	—	—	—	٪ ٧
المجموع الكلي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
العدد	٥٢٧٢	٦٦٥	٣٥٩٥	٣٤٩	٤٧٢	٧٠	١٩٠٢٠

	المخيمات (١٩٧٩) ذكور٪	المخيمات (١٩٧٩) اناث٪	مخيم عين الحلوة ذكور٪	مخيم عين الحلوة اناث٪	مخيم الجليل ذكور٪	مخيم الجليل اناث٪
صاحب عمل	٪ ٢,٢	٪ ٠,٨	٪ ١,٠	٪ ٠,٣	٪ ٠,٦	...
يعمل لحسابه	٪١٧,٢	٪١٠,٤	٪١٢,٥	٪١٨,٩	٪١٤,٢	٪ ٧,٢
مستخدم بأجر	٪٧٨	٪٨٧,٢	٪٨٦,٥	٪٨٠	٪٨٤,٩	٪٩٢,٨
يعمل لدى ذويه	...	٪ ١,٤	...	...	...	...

---

* تشمل المخيمات التالية: شاتيلا، صبرا، برج البراجنة، مارالياس (نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل ١١,٢٪).

- نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في مخيم عين الحلوة ٩٪، وفي مخيم الجليل تشكل نسبة المرأة في قوة العمل ١٣,٢٪.
- نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل (عام ١٩٧١) ٨,٣٪.

جدول رقم (٦)

توزع القوة العاملة الفلسطينية في سوريا حسب الجنس والمهن

المهنة	مخيم اليرموك (١٩٧٩)* (١٨) ذكور٪	اناث٪	مخيم خان دنون (١٩٧٩)** (١٩) ذكور٪	اناث٪	التعداد العام للسكان (١٩٧٠)*** (٢٠) ذكور٪	اناث٪
المهنيون والفنيون والأكاديميون والمرتبطون بهم	١١,٧	٥٠.٧	٧,٤	٢,١	١٠.١	٣١,٥
المديرون والمشتغلون بالأعمال الادارية	٠,٩	...	...	...	٠.٦	٠.٢
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٧,٠	٦.٨	٤,٢	...	٧.٦	٥,٤
المشتغلون بالبيع والشراء	٨,٦	١,٤	٣,٤	١,٤	٨.٣	٠.٦
المشتغلون بالخدمات	٩,٤	١٣.٢	٢٠	١٤,٠	٦,٢	١١.٥
المشتغلون بالزراعة	٠.٥	...	١١,٢	٥٢,٤	٧,٤	١٥.٣
عمال الصناعة والحرفيون وعمال النقل والفعلة	٦١,٨	٢٧.٩	٥٣,٧	٣٠,١	٥٣.٢	٢٧.٠
متعطلون ولم يسبق لهم العمل وغير مبين	—	—	—	—	٦.٦	٨.٥
المجمــوع ٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
العدد	١٩١٥	٢١٩	٥٢٥	١٤٣	٢٩,٨٦٩	٢٦٨٤

---

* (دراسة بالعينة ١٠٪ من السكان): من ذوي النشاط الاقتصادي عمل على صعيد الذكور نحو ٧٠٪ لقاء اجور ٢٥٪ لحسابهم الخاص و ٤٪ كاصحاب عمل. من بين النساء من ذوي النشاط الاقتصادي عملت ٨٥٪ لقاء اجور، ١٣,٦٪ لحسابهن الخاص، واقل من ١٪ كصاحبات عمل.

** على اساس المسح الشامل للمخيم (٩١,٤٪ من ذوي النشاط الاقتصادي من الذكور يعملون لقاء اجور: ٧,٢٪ يعملون لحسابهم، وما تبقى كاصحاب عمل. بين النساء يعمل نحو ٩٦.٥٪ لقــاء اجر و٣.٥٪ لحسابهن الخاص).

مساهمة المرأة في قوة العمل: مخيم اليرموك = ١٠.٣٪، مخيم خان دنون = ٢١.٤٪، عموم سوريا (١٩٧٠) = ٨,٢٪.

*** – على صعيد الذكور عمل (عام ١٩٧٠) نحو ٧٤٪ من القوة العاملة لقاء اجر و١٦٪ عمل لحسابه و ٢,٣٪ كأرباب عمل.

– على صعيد النساء عمل نحو ٨١٪ لقاء اجــر و٧٪ لحسابهن الخــاص وعدد محــدود جداً كصاحبات عمل.

جدول رقم (٧)
توزع القوة العاملة الفلسطينية في العراق والكويت حسب الجنس والمهن

	العراق (١٩٧٧)*[٢١]		الكويت (١٩٧٨)**[٢٢]		الكويت (١٩٧٠)***[٢٣]	
	ذكور٪	اناث٪	ذكور٪	اناث٪	ذكور٪	اناث٪
المهنيون والفنيون والأكاديميون والمرتبطون بهم	١٥,٥	١,٨	٢٩,٩	٧١,٤	٢٠,٨	٧٢,٧
المديرون والمشتغلون بالأعمال الادارية	٣,٢	٠,٣	٦,٦	...	١,٣	٠,٠٥
المشتغلون بالأعمال الكتابية	١٢,٨	٢٢,٣	١٨,٩	٩,٥	١٧,٨	١٤,٤
المشتغلون بالبيع والشراء	٧,٧	١,٠	٩,٧	...	٨,٦	١,٣
المشتغلون بالخدمات	٨,٤	٤,٥	٣,٠	١٢,٠	٨,٤	١٠,٤
المشتغلون بالزراعة	٠,٥	...	٢,٢	...	٢,٠	...
عمال الانتاج إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة	٤٥,١	١٦,٥	٢٨,٠	...	٤١,١	١,١
غير مبين ومتعطلون عن العمل	٦,٨	١٣,٦	١,٧	٧,١	...	...
المجموع الكلي ٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
العدد	٣٧٥٢	٣٠٩	٢٢٨	٤٢	٤١,٣٣٢	٣,٩٣٦

---

* تعداد شامل للسكان الفلسطينيين عام ١٩٧٧.

** دراسة بالعينة لـ ٢٠٠ عائلة فلسطينية في الكويت (كانون ١٩٧٨) (القوة العاملة = ذوي النشاط الاقتصادي من السكان ذوي الأعمار من ١٠ سنوات فما فوق).

*** تعداد شامل للسكان الفلسطينيين عام ١٩٧٠ (القوة العاملة = ذوي النشاط الاقتصادي من ١٥ سنة فما فوق) تظهر دراسة العينة ان القوة العاملة في الكويت ٨٥,٧٪ من الذكور يعملون بأجر، ٨,٥٪ لحسابهم، ٥,٨٪ كأصحاب عمل، في حين تعمل كافة الاناث بأجر (موظفات / عاملات الخ). اما التعداد العام (١٩٧٠) فيظهر ان ٨٨,٦٪ من الذكور يعملون باجر. و٩,٢٪ يعملون لحسابهم والباقي كأصحاب عمل في حين تبلغ نسبة الاناث العاملات بأجر ٩٩,٢٪.

جدول رقم (٨)
توزع القوة العاملة الفلسطينية في السعودية (١٢ سنة وما فوق) ودولة الأمارات العربية (١٠ سنوات وما فوق) حسب الجنس والمهن

المهنة	السعودية* [٢٤] (١٩٧٤) ذكور٪	إناث٪	دولة الامارات** [٢٥] (١٩٧٥) ذكور٪	اناث٪
المهنيون والفنيون والأكاديميون والمرتبطون بهم	٥٠,٦	٩٠,٧	٢٧.٠	٧٧.١
المديرون والمشتغلون بالأعمال الادارية	٢,٨	—	٦,٣	٠.٤
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٥,٩	١,٠	٢١,٧	١٥,١
المشتغلون بالبيع والشراء	٣,١	٠,١	٦,٠	٠,٣
المشتغلون بالخدمات	٣,٣	٢,٤	٢,٨	٢.٠
المشتغلون بالزراعة والصيد	٤,٣	٠,٤	٠.٧	...
عمال الصناعة والحرفيون وعمال النقل والفعلة	٢٨.٨	٤.١	٢٣,٣	٠.٤
متعطلون لم يسبق لهم العمل	١.١	١,٣	٢,٢	٤,٦
المجموع الكلي ٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
العدد	٢٠,٠١٦	٢٧٠٧	١٠٨١٥	١١٣٧

* من الذكور ذوي النشاط الاقتصادي يعمل ٩٠٪ مقابل اجور (بما في ذلك الموظفون... الخ)، ٦,٥٪ لحسابهم الخاص، ٣,٥٪ كأصحاب عمل. أما الإناث فيعمل ٩٥,٨٪ مقابل اجور، و١,٥٪ لحسابهن الخاص، ٠,٦ فقط كصاحبات عمل.

** من الذكور ذوي النشاط الاقتصادي يعمل ٩٠٪ مقابل اجور، و٤,٤٪ لحسابهم الخاص، و٣,٤٪ كأصحاب عمل. أما الإناث فيعمل ٩٥٪ منهن مقابل اجور، ونحو ٠,٥٪ لحسابهن الخاص أو كصاحبات عمل.

جدول رقم (٩)

توزيع السكان العاملين في مؤسسات، في الأردن، حسب الجنس والقطاع الاقتصادي (باستثناء الزراعة) بالنسبة المئوية (١٩٧٥)[٢٦]

	ذكور	اناث	العاملون بأجر ذكور	العاملون بأجر اناث	العاملون لحسابهم ذكور	العاملون لحسابهم اناث	العاملون للاسرة ذكور	العاملون للاسرة اناث
الصناعة التحويلية والتعدين	١٦,٩	١٥,٨	١٧,٩	٢,٨	١٢,٦	١٩,٥	١٧.٨	١٨.٢
كهرباء وغاز ومياه	١,٨	٠,٢	٢,٦	٠,٢	...	...	...	...
الانشاءات	٧,٦	٠,١	٩,٢	٠,١	٣,٥	٣,٢	١.٤	١.٣
التجــارة	٢٢,٤	٢,٦	١٠,٠	٢,٢	٥٦,٥	٥٢,٤	٦١.٨	٦٠.٥
المواصلات والنقل والتخزين	١٢,٢	٢,٨	١١,٨	٣,٣	١٣,٧	١٢,٦	٦.١	٥.٩
خدمات مالية	٢,٤	٣,١	٢,٨	٣,٦	١,٢	١,١	٠.٨	٠.٨
الخدمات العامة	٣٦,٧	٧٥,٤	٤٥,٧	٨٦,٨	١١,٦	١١,٢	١٢.١	١٣.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مساهمة الإناث في قوة العمل (نسبة الإناث العاملات من مجموع العاملين) = ١٣.٢٪.

توزيع العاملين في المؤسسات في الأردن حسب العمل والجنس (باستثناء الزراعة) بالنسب المئوية (١٩٧٥)[٢٧]

	المجموع	ذكـور	انــاث
مستخدم بأجر	٪٧٥,٢	٪٧٢,٦	٪٨٥,٦
يعمل لحسابه الخاص	٪٢٣,٤	٪٢٤,٨	٪١٤,٠
يعمل للاسرة	٪ ١,٤	٪ ١,٦	٪ ٠,٤
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٠)

توزع القوة العاملة الفلسطينية حسب القطاعات الاقتصادية والجنس

في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف والنسب المئوية)

(الأرقــام تقريبية)[٢٨]

	الضفة الغربية (١٩٧٩)				قطاع غزة (١٩٧٩)			
	ذكــور		انـــاث		ذكــور		انـــاث	
	آلاف	٪	آلاف	٪	آلاف	٪	آلاف	٪
الزراعة وصيد السمك	١٨,٧	١٧,٢	١٤,٩	٦٢,١	١٦.٠	٢١.٢	٠.٢	١٦.٨
الصناعة (تعدين وتصنيع)	٢١,٦	١٩,٩	٢.٧	١١,٣	١٤.١	١٨,٨	١.٧	٢٨.٦
تشييد (بناء وأشغال عامة)	٢٩,٧	٢٧,٣	٠,٣	١.٢	١٨.٣	٢٤.٣	—	—
تجارة ومطاعم وفنادق	١٦,١	١٤,٨	٠.٨	٠,٣	٩.٨	١٣,٠	٠.١	٢.٣
نقل وتخزين ومواصلات	٥,٨	٥,٣	...	...	٥.٠	٦.٦	٠.١	٢.٣
خدمات عامة	١٢,١	١١,١	٤,٩	٢٠,٤	٧.٧	١٠.٢	٢,٠	٤٥,٥
مجالات اخرى	٤,٨	٤,٤	٠.٤	١,٧	٤.٣	٥.٧	٠.٢	٤.٥
المجموع	١٠٨,٨	١٠٠	٢٤,٠	١٠٠	٧٥,٢	١٠٠	٤,٤	١٠٠

جدول رقم (١١)

توزع القوة العاملة للعرب الفلسطينيين (١٤ سنة وما فوق) في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب الفرع الاقتصادي وحسب الجنس(بالآلاف) لعام١٩٧٨ / توزع القوة العـاملة حسب الجنس والنسب[٢٩]

	المجموع (بالآلاف)	ذكور (بالآلاف)	٪	اناث (بالآلاف)	٪
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	١٥,٦	١٢.٨	١٢.٥	٢.٨	١٥.٨
الصناعة (تعدين وتصنيع)	٢٢,٣	١٨,٥	١٨.٠	٤.٨	٢٧.١
الكهرباء والمياه	٠.٩	٠,٨	٠.٨	٠.١	٠.٦
البناء والاشغال العامة	٢٤,٥	٢٤,٢	٢٣.٦	٠.٢	١.٧
التجارة والمطاعم والفنادق	١٥,٠	١٣.٨	١٣.٥	١,٢	٦,٨
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٤	٧.٢	٧.١	٠.١	٠.٦
الخدمات المالية وخدمات الاعمال	٢,٣	١,٥	١.٥	٠.٨	٤.٥
الخدمات العامة	٢٢,٣	١٥,٦	١٥.٢	٦.٧	٢٧.٨
الخدمات الشخصية	٨.٨	٧.٩	٧.٧	٠.٩	٥.١
المجمــوع	١٢٠,١	١٠٢,٤	١٠٠	١٧,٧	١٠٠

توزع القوة العاملة حسب الموقع في العمل بالنسبة المئوية لعام ١٩٧٩
(الأرقــام تقريبية)[٣٠]

	المجمـــوع (بالآلاف)	٪	ذكـــور (بالآلاف)	٪	انــــاث (بالآلاف)	٪
مستخدم بأجر	٩٢,٧	٧٦,٥	٧٧,٢	٧٤,٦	١٦,٥	٨٦,٠
صاحب عمل أو العمل لحسابه	٢٥,٦	٢٠,٩	٢٣,٥	٢٢,٩	٢,١	١٠,٩
يعمل لدى ذويه بدون اجر	٣,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٠,٦	٣,١
المجموع الكلي	١٢٢,٥	١٠٠	١٠٣,٣	١٠٠	١٩,٢	١٠٠

جدول رقم (١٢)
نسبة الأمية بين السكان الفلسطينيين (١٠ سنوات وما فوق) حسب الجنس

المنطقة / البلـد	السنة	نسبـــة الأميــــة: الذكور	الإناث	
سوريا / مخيم اليرموك[٣١]	١٩٧٩	٪٢٠.٩	٪٣٠.٥	
سوريا / مخيم خان دنون[٣٢]	١٩٧٩	٪١٦.٩	٪٤٨.٧	
سوريا (الاحصاء العام)[٣٣]	١٩٧٠	٪١٩.٠	٪٤٨.٨	
لبنان (المخيمات)	١٩٧١	٪٧٠.٥	٪٨٠.٤	
شاتيلا / صبرا / الدامور	١٩٧٩	٪١٥.٩	٪٣٥.١	
مار الياس / برج البراجنة[٣٤]				
عين الحلوة[٣٥]	١٩٨٠	٪١٥.٧	٪٣٨.٢	
المية ومية[٣٦]	١٩٨٠	٪ ٨.٦	٪٣١.٣	
الجليل[٣٧]	١٩٨٠	٪١٤.٣	٪٣٧.٤	
الكويت[٣٨]	١٩٧٥	٪ ٥.٧	٪٣٢.٣	
	١٩٧٩	٪ ٢.٠	٪١٠.٣	(دراسة بالعينة لـ
العـراق[٣٩]	١٩٧٧	٪ ٦.٥	٪٢٣.٣	٢٠٠ عائلة)
السعوديـة[٤٠]	١٩٧٤	٪ ٦.٣	٪١٧.٨	
الأمـــارات[٤١]	١٩٧٥	٪ ٢.٧	٪١١.١	
الضفة الغربية (الاحصاء الاسرائيلي[٤٢]				
النسبة للسكان ١٥ سنة وما فوق)	١٩٦٧	٪٣٦.٨	٪٧٤.٣	
قطاع غزة (الاحصاء الاسرائيلي				
النسبة للسكان ١٥ سنة وما فوق)[٤٣]	١٩٦٧	٪٣٩.٦	٪٧٣.١	

جدول رقم (١٣)

نسبة السكان الفلسطينيين دون سن الخامسة عشرة من المجموع العام للسكان الفلسطينيين حسب المناطق

المنطقة / البلد	السنة	السكان ١٤ سنة فما دون
الضفة الغربية[٤٤]	١٩٧٩	٤٥٪
قطاع غزة[٤٥]	١٩٧٩	٤٦,٤٪
الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨[٤٦]	١٩٧٨	٤٨,٦٪
سوريا[٤٧]	١٩٧٩	٤٩,٤٪ (تقديري)
سوريا (مخيم اليرموك)[٤٨]	١٩٧٩	٤٦,٢٪ دراسة بالعينة ١٠٪)
(مخيم عين دنون)[٤٩]	١٩٧٩	٥٠,٩٪
لبنان (المخيمات)[٥٠]	١٩٧١	٥٣,٧٪ (دراسة بالعينة ١٠٪)
مخيم شاتيلا، صبرا[٥١]	١٩٧٩	٤٥,٨٪
مار الياس، برج البراجنة، الدامور[٥١]		
عين الحلوة[٥٢]	١٩٨٠	٤٥,٥٪
المية ومية[٥٣]	١٩٨٠	٤٣,٩٪
الجليل[٥٤]	١٩٨٠	٤٨,٥٪
الكويت[٥٥]	١٩٧٥	٥٣,٠٪
الكويت[٥٦]	١٩٧٨	٥٢,٤٪ (دراسة بالعينة لـ ٢٠٠ عائلة فلسطينية)
العراق[٥٧]	١٩٧٧	٤١,١٪
السعودية[٥٨]	١٩٧٤	٥٠,٣٪
الأمارات[٥٩]	١٩٧٥	٣٨,٨٪

جدول رقم (١٤)

توزع القوة العاملة في الضفة الغربية حسب الجنس ونسبة المساهمة في قوة العمل (١٤ سنة وما فوق)

السنة	ذوو النشاط الاقتصادي ذكور (بالآلاف)	اناث (بالآلاف)	نسبة المساهمة في قوة العمل (٪) بين الذكور (١٤ سنة وما فوق)	بين الاناث (١٤ سنة وما فوق)
١٩٦٨	٦٩,٩	١٣,٠	٤٩,٤٪	٧,٨ ٪
١٩٧٢	١٠٦,٠	١٩,٢	٦٥,٦٪	١١,٠٪
١٩٧٤	١١١,٥	٢٦,٠	٦٥,٥٪	١٤,١٪
١٩٧٦	١٠٥,٥	٢٤,٢	٥٩,٠٪	١٢,٦٪
١٩٧٨	١٠٥,٩	٢٥,٦	٥٦,٢٪	١٢,٧٪
١٩٧٩	١٠٨,٨	٢٤,٠	٥٦,٣٪	١١,٧٪

نسبة المساهمة في قوة العمل محتسبة على أساس نسبة العاملين فعلاً إلى مجموع السكان (١٤ سنة وما فوق)، (لم يحتسب العاطلون عن العمل ضمن قوة العمل)[٦٠].

حسب التعداد العام للسكان في الاردن (١٩٦١) بلغ عدد الإناث العاملات في الضفة الغربية (١٣,٣) ألف شكلن نحو ٥,٦٪ من مجموع الإناث (١٥ سنة فما فوق)، ونحو ٨٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة في تلك السنة[٦١].

جدول رقم (١٥)
توزع القوة العاملة في قطاع غزة حسب الجنس ونسبة المساهمة في قوة العمل (١٤ سنة وما فوق)[٦٢]

السنة	ذوو النشاط الاقتصادي		نسبة المساهمة في قوة العمل (٪)	
	ذكور (بالآلاف)	اناث (بالآلاف)	بين الذكور (١٤ سنة وما فوق)	بين الاناث (١٤ سنة وما فوق)
١٩٦٨	٤٠.٣	٤,٢	٥٠,٤٪	٤,١٪
١٩٧٢	٥٩.٨	٣.٨	٦٣,٣٪	٣,٤٪
١٩٧٤	٦٧.٩	٥.١	٦٦,٤٪	٤,٣٪
١٩٧٦	٧١.٠	٥,١	٦٥,٥٪	٤,١٪
١٩٧٨	٧٥.٧	٤.٧	٦٣.٩٪	٣,٦٪
١٩٧٩	٧٥.٢	٤.٤	٦٥,١٪	٣,٥٪

نسبة المساهمة في قوة العمل محتسبة على أساس نسبة العاملين فعلاً إلى مجموع السكان (١٤ سنة وما فوق)، (لم يحتسب العاطلون عن العمل ضمن قوة العمل).

جدول رقم (١٦)
توزع القوة العاملة للعرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب الجنس والمساهمة في قوة العمل (مع القدس بعد عام ١٩٦٧)[٦٣]

السنة	ذوو النشاط الاقتصادي		نسبة المساهمة في قوة العمل (٪)	
	ذكور (بالآلاف)	اناث (بالآلاف)	بين الذكور (١٤ سنة وما فوق)	بين الاناث (١٤ سنة وما فوق)
١٩٦٠	٤٣,٥	٤,٦	٦٤,٧٪	٧.٠٪
١٩٦٥	٦١.٢	٧.٥	٧٨.٣٪	٩,٨٪
١٩٧٠	٨١.٥	٧.٥	٧.٢٪	٦.٨٪
١٩٧٥	٩٤.٧	١١.٠	٦٨.١٪	٨.٠٪
١٩٧٧	١٠١.٥	١٣.٥	٦٧.٠٪	٩.٨٪
١٩٧٩	١٠٣.٤	١٩.١	٦٢.٦٪	١١.٦٪

نسبة المساهمة في قوة العمل محتسبة على أساس نسبة العاملين فعلاً إلى مجموع السكان (١٤ سنة وما فوق)، (لم يحتسب العاطلون عن العمل ضمن قوة العمل).

جدول رقم (١٧)

نسبة الجنس للسكان الفلسطينيين حسب المناطق (عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى)

المكان / البلد	السنة	النسبة
الضفة الغربية	١٩٦٧[٦٤]	٩٨.٥
	١٩٧٩[٦٥]	١٠٠.٢
قطاع غزة	١٩٦٧[٦٦]	٩٤.٣
	١٩٧٩[٦٧]	٩٨.٦
الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ الفلسطينية	١٩٦٧[٦٨]	١٠٥.٣
	١٩٧٨[٦٩]	١٠٢.٩
الأردن	١٩٦٧[٧٠]	١٠٩ أرقام تقديرية
	١٩٧٩[٧١]	١٠٩.٥ (لعموم سكان الأردن)
سوريا	١٩٦٧[٧٢]	١٠٦
	١٩٧٩[٧٣]	١٠٨
(مخيم اليرموك)	١٩٧٩[٧٤]	١٠٢
لبنان (المخيمات)	١٩٧١[٧٥]	١٠٦
(مخيمات شاتيلا / صبرا / مار الياس برج البراجنة / الدامور)	١٩٧٩[٧٦]	١٠١
مخيم عين الحلوة	١٩٨٠[٧٧]	٩٨
مخيم الجليل	١٩٨٠[٧٨]	٩٤
الكويت	١٩٧٠[٧٩]	١١٧
	١٩٧٥[٨٠]	١١١.٧
	١٩٧٩[٨١]	١١١.٥ (تقريبي)
	١٩٧٨[٨٢]	١٠٦.١ (دراسة بالعينة)
العراق	١٩٧٧[٨٣]	١٢١
ليبيا	١٩٧٣[٨٤]	١٥٨
السعودية	١٩٧٤[٨٥]	١١٩
الإمارات	١٩٧٥[٨٦]	١٦٥

---

(١) Huda Zurayk, *The changrng role of Arab Womin*, Ecwa, Nov. 1978, unpublished paper, table 7.

(٢) **حول اوضاع المرأة الفلسطينية في المناطق المحتلة**، دراسة ميدانية، لجنة العمل النسائي، رام الله - البيرة، ١٩٨٠.

(٣) Huda Zurayk, *Op. cit.*, p.18, table 6.

(٤) *Ibid.*

(٥) **حول عدد من مخيمات لبنان وسوريا**، الاحصاءات الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء، دمشق: الصندوق القومي، م.ت.ف.

(٦) Statistical Abstract of *Israel, 1980, No. 31 central bureau of Statistics, Jerusalem, 1980. Based on tables XXVII/18 p.695-694. and table XII/9 p.313.*

(٧) مستخرجة من المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠ (العدد الثاني)، دمشق: المكتب المركزي للاحصاء، الصندوق القومي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية. جدول ١٦/٧، ص٢٢٩.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في لبنان، مخيم عين الحلوة (آب ١٩٨٠)، منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، (دمشق - سوريا) جدول رقم (٨) ص٣٢.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، ابحاث إحصائية رقم ١١، مخيم الجليل، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، جدول رقم ٨، ص٣٢.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية،مخيم اليرموك (آذار ١٩٧٩)، منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، (دمشق، سوريا،) جدول رقم ١٨، ص٣٨.

(٩) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٩/٦، ص٢٦٧.

(١٠) **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في دولة الكويت** (كانون الأول - ديسمبر)، م.ت.ف.، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، جدول رقم ٨، ص١٦.

(١١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ١٢/٦، ص٢٩٧.

(١٢) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٣/٥، ص٣١٤.

(١٣) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٥/٧، ص١٥٦.

(١٤) Statistical Abstract of Israel, 1980, *Op. cit.* Table XII/9, p.313.

(١٥) *Ibid*, table XXVII/21, p.698.

(١٦) *Ibid*, table XXII/21, p.699.

(١٧) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٧/١٦ و٧/١٧، ص٢٢٩ و ٢٣٠ وجدول ٧/٨ و٧/٩، ص٢٢١ و٢٢٢؛ **أبحاث إحصائية**، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، دمشق، بحث رقم ٩، جدول رقم ٨، ص٣٢ وبحث رقم ١١، جدول رقم ٨، ص٣٢.

(١٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٣١/٦ ٠، ص١٩٨.

(١٩) أبحاث إحصائية، **مصدر سبق ذكره**، رقم ٣، جدول رقم ١٨، ص٤٠ وجدول رقم ١٩، ص٤١.

(٢٠) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٩/٦، ص١٧٦.

(٢١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/٩، ص٢٦٧.

(٢٢) **أبحاث إحصائية**، المكتب المركزي للاحصاء، الصندوق القومي الفلسطيني، رقم ١، جدول رقم ٥، ص١٢.

(٢٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/٨، ص٢٤٤ وجدول رقم ٨/٨، ص٢٤٦.

(٢٤) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٦/١٢، ص٢٩٧ وجدول رقم ٨/١٣، ص٢٩٩.

(٢٥) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٥/١٣، ص٣١٤ وجدول رقم ٧/١٣، ص٣١٦.

(٢٦) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٧/٥، ص١٥٦.

(٢٧) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٦/٥، ص١٥٥.

(٢٨) *Statistical Abstract of Israel*, 1980 (No 31), Jerusalem, table XXVII/18, p.694-695.

(٢٩) *Ibid*, table XII/9, 313.

(٣٠) *Ibid*.

(٣١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٢٩/٦، ص١٩٦.

(٣٢) أبحاث إحصائية، **مصدر سبق ذكره**، رقم ٣، جدول رقم ١٥، ص٣٧.

(٣٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٧/٦، ص١٧٤.

(٣٤) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٢/٧، ص٢٢٦.

(٣٥) أبحاث إحصائية، **مصدر سبق ذكره**، رقم ٩، جدول رقم ٣، ص٢٧.

(٣٦) **المصدر نفسه**، رقم ١٠، جدول رقم ٣، ص٢٩.

(٣٧) **المصدر نفسه**، رقم ١١، جدول رقم ٣، ص٢٧.

(٣٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ١١/٨، ص٢٤٩.

(٣٩) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٥/٩، ص٢٦٦.

(٤٠) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٤/١٢، ص٢٩٥.

(٤١) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٢/ ٤، ص٣١٣.

(٤٢) Israel Defence Fores, *Census of Population 1967, West Bank of Jordan,* Gaza Stnpand Northem Sinai, Cidan Heiqwts. Publication No3. (Jerusalem, 1968).

(٤٣) *Ibid, talde 41, p.56.*

(٤٤) Statistical Abstent of Israel 1980, *op. cit. table XXVII/3, p.678.*

(٤٥) *Ibid.*

(٤٦) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٤/ ٤، ص١٢٣.

(٤٧) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٦/ ٣، ص١٧٠.

(٤٨) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٦/ ٢٧، ص١٩٤.

(٤٩) أبحـاث إحصائيـة، **مصدر سبق ذكـره**، رقم ٣، جدول رقم ١، ص٢٣.

(٥٠) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٧/ ١، ص٢١٤.

(٥١) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٧/ ١٠، ص٢٢٣.

(٥٢) أبحاث إحصائية، **مصدر سبق ذكره**، بحث رقم ٩، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٥٣) **المصدر نفسه**، بحث رقم ١٠، جدول رقم ١، ص٢٧.

(٥٤) **المصدر نفسه**، بحث رقم ١١، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٥٥) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٨/ ٩، ص٢٤٧.

(٥٦) أبحـاث إحصائيـة، **مصدر سبق ذكـره**، رقم ١، جدول رقم ١، ص٩.

(٥٧) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٩/ ١، ص٢٦٢.

(٥٨) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٢/ ١، ص٢٩٢.

(٥٩) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٣/ ١، ص٣١٠.

(٦٠) Statistical 1980, *op. cit., table XXVII/* 16, p.690; 1974; table XXVI/21, p.702.

(٦١) **التعداد العام الأول للسكان والمساكن**، ١٨ تشـرين الثاني (نـوفمبر) ١٩٦١، المملكـة الأردنية الهاشمية: دائرة الاحصـاءات العامـة، المجلد ٢، جدول رقم ٦/ ٨، ص٧٠ و ٧١.

(٦٢) Statistical... *op. cit.,* 1980 table XXVII/16, p.691; *Ibid* .. 1974, table XXVI/22, p.703.

(٦٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٤/ ١٧، ص١٣٦.

(٦٤) Statistical Abstract of Israel Statistics 1980, *op. cit.,* table XXVII/2. p.677.

(٦٥) *Ibid.*

(٦٦) *Ibid.*

(٦٧) *Ibid.*

(٦٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٤/ ١، ص١٢٠.

(٦٩) **المصدر نفسه**.

(٧٠) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٥/ ١، ص١٥٠.

(٧١) **النشرة الاحصائية السنوية الأردنية**، دائرة الاحصـاءات العامـة (عمـان)، ١٩٧٩، جـدول رقم ١.

(٧٢) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/ ١، ص١٦٨.

(٧٣) **المصدر نفسه**.

(٧٤) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٦/ ٢٧، ص١٩٤.

(٧٥) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٧/ ١، ص٢١٤.

(٧٦) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٧/ ١٠، ص٢٢٣.

(٧٧) أبحاث إحصائية، **مصدر سبق ذكره**، بحث رقم ٩، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٧٨) **المصدر نفسه**، بحث رقم ١١، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٧٩) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٨/ ١، ص٢٣٩.

(٨٠) **المصدر نفسه**.

(٨١) **المصدر نفسه**.

(٨٢) أبحـاث إحصائيـة، **مصدر سبق ذكـره**، رقم ١، جدول رقم ١، ص٩.

(٨٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينيـة ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٩/ ١، ص٢٦٢.

(٨٤) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٠/ ١، ص٢٨٢.

(٨٥) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٢/ ١، ص٢٩٢.

(٨٦) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٣/ ١، ص٣١٠.

د. حمدان بدر

المخابرات الاسرائيلية، تاريخها وفروعها وفشلها

مصلحة المعلومات (شاي)

رأى بعض قادة الهاغاناه، منذ مطلع الثلاثينات، وخاصة بعد أن فوجئوا بانتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، أنه من الأهمية القصوى تأسيس جهاز لجمع المعلومات عما يجري في الجانب العربي، وكذلك لمعرفة ما يحدث لدى المنظمات الصهيونية المنشقة. وفي البداية، لم تكن أوضاع الهاغاناه لتسمح لها بإنشاء جهاز متخصص ومتفرغ، وإنما كانت تعتمد على نشاط بعض الأفراد ممن لهم خبرة طويلة في هذا المجال. ومنذ الأيام الأولى لنشوئها كان لديها بعض الأشخاص من الذين تخصصوا في هذا المجال. ففي القدس، مثلاً، كان اهرون كوهين عميلاً لها، وقد تغلغل بين صفوف العرب، وبخاصة على صعيد الاجتماعات، حتى أنه وصل إلى شرقي الأردن. وعمل في كثير من الأحيان، وهو يرتدي الملابس العربية فكان يبدو وكأنه أحد العرب. وفي بداية سنة ١٩٣٠، بدأ الياهو ابشتاين (ايلات)، ورؤوفين شيلواح ممارسة نشاطهما ضمن هذا المجال.

والواقع أن ما كان ينقص الهاغاناه ليس المعلومات وإنما وجود جهاز متخصص يعمل على جمع تلك المعلومات ودراستها. وهذه كانت تأتي من عدة مصادر، منها المؤسسات العامة، فمثلاً كان اسحاق بن - تسفي يحصل، من خلال عمله في «اللجنة القومية»، بصورة رسمية وغير رسمية، على كل ما يجري في أنحاء فلسطين، وكان بدوره ينقلها إلى الهاغاناه للمختصين بذلك. كما أن قائدين من المنظمة المذكورة هما: الياهو غولومب ودوف هوز، كانا على اتصال دائم مع الدائرة العربية التابعة للوكالة اليهودية، وكانا يعرفان كل ما يدور بين ممثلي الوكالة اليهودية وبين الحكومة والعرب. ومن الناحية العملية، فقد كانت الوكالة اليهودية، منذ أن بدأ يعمل فيها كل من حاييم ارلوزوروف ودافيد بن - غوريون وموشي شرتوك (شاريت)، تحت خدمة مصلحة المعلومات (شاي)، التابعة للهاغاناه. كما أسهم حراس المستعمرات بنصيب كبير على صعيد الحصول على

المعلومات وتزويد الهاغاناه بها؛ حيث كان من طبيعة عملهم الاتصال اليومي مع العرب من مختلف الفئات. وهكذا كانوا يستقون المعلومات منهم حول ما يجري في المنطقة، وينقلونها إلى المؤسسات الوطنية، ومنها إلى الهاغاناه(١).

وقد أثّرت أحداث سنة ١٩٣٦، بشكل سلبي، على مصلحة المعلومات، حيث أن قطع العلاقات والاتصالات بين اليهود والعرب قد أثقل كثيراً على عملها، فقد نجح العرب، مرات عدة، بمفاجأة اليهود، وكذلك في تسريب معلومات خاطئة لهم من أجل خداعهم.

ومن الناحية العملية، كانت مصلحة المعلومات التابعة للهاغاناه، في تلك الفترة، مكونة من رجال الدائرة العربية التابعة للوكالة اليهودية وعلى رأسها رؤوفين شيلواح، وبعض الأعضاء الذين كانوا في خدمة الهاغاناه. وكان لنشاطات عزرا دنين، دور كبير في تطوير تلك المصلحة. وكان دنين قد ولد في يافا وعرف العرب عن كثب، وقام بتعلم لغتهم وعاداتهم، وأقام علاقات صداقة حميمة معهم، وبخاصة في يافا وقرى منطقة المثلث. حيث استطاع هناك تجنيد عدد من المخبرين، سواء عن طريق الصداقة أو مقابل المال، أو بسبب تصفية الحسابات بين العائلات. وأقام دنين، أيضاً، علاقات وثيقة مع الحراس اليهود في منطقة السهل الساحلي والسامرة، وكذلك مع تجار الأبقار؛ حيث كان لكل واحد من هؤلاء أحد المخبرين العرب(٢).

وخلال فترة ملاحقة الجيش البريطاني للثوار العرب، خلال الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، تم اتصال بين مصلحة المعلومات التابعة للهاغاناه وبين المخابرات البريطانية، وذلك من أجل تزويد هذه الأخيرة بالمعلومات الضرورية لتسهيل مهمتها في القضاء على الثوار. ويقول دنين أنه استطاع تجنيد أحد بائعي الخضار المتجولين في منطقة قيادة القاوقجي، وأنه تغلغل داخل القيادة، لكنه يعترف، من جهة أخرى، بفشله في الحصول على معلومات دقيقة حول ما كان يجري داخلها. وعندما ساءت العلاقات بين الحكومة البريطانية وبين الهاغاناه، في نهاية الأحداث، ظهرت لدى الأخيرة أهمية كبرى لتعقب نشاط السلطات الموجه ضد اليبشوف. وقد اختص بهذا المجال رجال تل - ابيب، حيث كانت هناك خلية تابعة للهاغاناه في شرطة تل - ابيب منذ العشرينات، وكان أفرادها ينقلون كافة المعلومات المتعلّقة بالبحث عن الأسلحة وبأوامر الاعتقال، وكل ما يتعلق بسياسة الشرطة، إلى الهاغاناه كما ساهمت تلك المجموعة كثيراً في نقل الأسلحة إلى المنظمة، وذلك عن طريق استخدام سيارات الشرطة. ووصلت الأمور إلى درجة أن أحد رجال الشرطة اليهود، افرايم ديكل، كان يدير مصلحة المعلومات في تل - ابيب، وقد استطاع أن يدير ذلك الفرع بكل جدارة، نظراً للمعلومات الكثيرة والدقيقة التي كان يتلقاها من مختلف دوائر الشرطة، حول مخططات الحكومة بالنسبة لليبشوف. وكان لأفراد هذه الخلية، أيضاً، دور كبير في مجال الكشف عن نوايا الشرطة فيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين إذ أنها كانت تطلب منهم الحصول على هويات وشهادات حكومية لهؤلاء المهاجرين. كما تمت إقامة محطة للتنصت والتجسس على كل ما تذيعه الشرطة والجيش لإجراء اللازم. فعندما كان أحد رجال الشرطة يتسلم قائمة بأسماء الأشخاص

الذين يراد اعتقالهم، كان يسلمها على الفور إلى مصلحة المعلومات (شاي)، التي كانت تقوم بدراستها كي يتم إخفاء أي مهاجر غير شرعي يتبين أن اسمه موجود بين الأسماء المطلوبة.

وفي بداية سنة ١٩٤٠، بدأت السلطات تطارد منظمة الهاغاناه وتصادر اسلحتها، وتم لهذا الغرض إنشاء شبكة للتجسس استعانت، في ذلك، ببعض الجواسيس اليهود، ولهذا، طلب من عضو قيادة الهاغاناه، شاؤول مئيروف (أفيغور)، إقامة «قسم للتجسس المضاد» (ران – وهو اختصار للكلمتين العبريتين: ريغول نغدي)، لإحباط تلك المهمة وإفشالها. وتم لهذا الغرض البدء بعملية تعقب، وتجسس، للمتهمين بالتعاون مع البريطانيين، وجرت أيضاً عمليات تفتيش في بيوتهم من غير أن يعلموا بذلك. وعندما كان يتم اكتشاف دلائل قاطعة، كان رئيس ذلك القسم يقوم بنقل تلك المعلومات الى القيادة القطرية للهاغاناه، التي كانت تقوم بدورها بتعيين محكمة خاصة للنظر في هذا الموضوع، وإذا ما أدين المتهم، يحول هذا القرار إلى رئيس القيادة القطرية للتصديق عليه، وبعدها يطلب من بعض المجموعات تنفيذ الحكم. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٠، تحول قسم التجسس المضاد (ران) إلى مصلحة المعلومات التابعة للهاغاناه، حيث ضم كافة الفروع التي عملت في هذا المجال، وقد ترأس ذلك الجهاز شاؤول مئيروف وداقيد شالتيئيل وزئيف شيرف[٣].

ومن جهة أخرى، تم إنشاء قسم خاص لتعقب المهاجرين الجدد الذين وصلوا من البلدان الخاضعة للحكم النازي، ولكن هذا القسم لم يعمر طويلاً، بعد أن تبين عدم صحة الشكوك القائلة أن النازيين يحاولون تسريب جواسيس بين المهاجرين اليهود. وعندما زاد التوتر بين الهاغاناه والمنظمات الأخرى مثل اتسل وليحي، وبخاصة في أعقاب محاولة هذين التنظيمين الاستيلاء على أسلحة الهاغاناه في هرتسليا، وبعدما اتضح للمنظمة أن هناك مصلحة للمعلومات تابعة لمنظمة الاتسل، التي تعمل في التجسس على الهاغاناه وسلاحها، طلب من مصلحة المعلومات (الشاي) القيام بعمل ضد المنشقين.

وفي آذار (مارس) ١٩٤٢، تم توحيد كل من «الران» و«الشاي» بصورة نهائية، وتم فتح مكتب رئيسي للتنظيم الموحد في تل – ابيب تحت اسم مستعار هو «اللجنة من أجل الجندي». وعندها أخذ العمل يتم بصورة مدروسة ومنظمة، فنظمت الارشيفات التي تم جمع المعلومات فيها، وتم تصنيفها حسب الموضوعات المختلفة. كما تم إعداد ملفات خاصة للعرب وللانكليز ولليهود الذين يمكنهم أن يشكلوا عائقاً أمام تقدم المنظمة، وتم أيضاً تنظيم مصلحة المعلومات بناء على توزيع الهاغاناه في المناطق. ففي كل قطاع يوجد ضابط مخابرات رئيسي، وهناك العديد من الضباط الذين يعملون في كل نقطة، وكانت إحدى المهمات الرئيسية الملقاة على عاتق الشاي، هي الحصول على معلومات موثوقة عن المرشحين لدخول الهاغاناه، وعن المرشحين للعمل في المؤسسات اليهودية. وكانت الدائرة البريطانية في «الشاي»، أكثر الدوائر تطوراً وتقدماً، فقد بذلت مصلحة المعلومات جهوداً كبيرة للتغلغل إلى دوائر «دائرة التحقيقات الجنائية» وأرشيفاتها التي جمعت فيها كافة

المعلومات عن الييشوف والهاغاناه. وبغية تحقيق هذا الغرض أقيمت علاقات مباشرة بين ضباط الشرطة البريطانية ورجال الشاي.

ومن جهة ثانية، قام الشاي بتسريب معلومات مضللة للمخابرات البريطانية حول قوة الهاغاناه العظيمة، وذلك من أجل تخويف تلك السلطات وترويعها، وكانت المعلومات تشير إلى أن الهاغاناه تضم حوالي ٧٠ ألف عضو. وبمرور الوقت، أقام الشاي أرشيفاً خاصاً بالعرب، تم فيه جمع المعلومات عن الزعماء العرب الرئيسيين والمحليين، وكذلك عن زعماء الثوار. وتم كذلك فتح ملف خاص لكل قرية عربية، وضعت فيه الخرائط الطوبوغرافية العائدة لها وبعض الصور الخاصة بها، وتفاصيل دقيقة عن الزعماء فيها والعلاقات بين عائلاتها، وكذلك الاشارة إلى الطرق الموصلة إليها، والأخرى التي يمكن استخدامها للإنسحاب. ومن أجل تطوير العمل في هذا القسم، تم ضمه، سنة ١٩٤٤، إلى الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية، برئاسة أحد الخبراء المعروفين بالشؤون العربية، هو الياهو ساسون(٤). وقد عرفت مصلحة المعلومات بوجود دائرة للشؤون العربية لدى الشرطة، ولهذا عملت كل ما في وسعها للحصول على المعلومات التي تصل لهذه الدائرة حيث طلب من أعضاء الهاغاناه العاملين في الشرطة تصفح تلك المعلومات ومن ثم تصويرها، إن كان ذلك ممكناً. وكان هذا يتم خاصة لتلك الملفات التي كان يتم نقلها من مكان إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، إذ كان الشرطي المسؤول عنها يعرج إلى مركز مصلحة المعلومات، الذي كان يقوم، بدوره، بتصويرها(٥).

المستعربون

استعانت مصلحة المعلومات، كذلك، بوحدة «المستعربين» التابعة للبلماح، تلك الوحدة التي تأسست خلال فترة التعاون مع الجيش البريطاني، خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك ضمن الأعمال التي بذلت من أجل الاستعداد لاحتمال السيطرة النازية على الشرق الأوسط. وقد تم حل تلك الوحدة بعد أن قطعت الاتصالات مع البريطانيين، ثم نُظِّمت من جديد في نهاية سنة ١٩٤٣(٦). وتشكلت الوحدة من الأشخاص أنفسهم الذين أرادوا الاستمرار في الخدمة ضمن البلماح ومن بعض المجندين الجدد. وقد تم تجميعهم في كيبوتس ألونيم، وأطلق عليهم اسم: «وحدة السحر»، وكان مدربهم شمعون سوميخ، من مواليد بغداد، يجيد اللغة العربية. وفي ربيع سنة ١٩٤٧، كان عدد أفراد الوحدة التي تم بناؤها على أساس التطوع ودون أية شروط للخدمة ٣٣ شخصاً. وكانت مهمة هؤلاء الظهور بمظهر العرب في مناطق البلاد المختلفة بهدف جمع المعلومات وتنفيذ العمليات، حيث تدربوا، خلال سنة كاملة، ثم ارسلوا بعد ذلك للتدريب العملي مدة ثلاثة أشهر بين العرب. ولم يطلق اسم «المستعرب» على كل من يتحدث العربية ويشرب الشاي والقهوة وإنما اقتضى الأمر أيضاً الظهور كعربي بكل ما تعنيه الكلمة، سواء كان ذلك من حيث الشكل والمظهر أم من حيث اللغة والسلوك والمسكن والتزوّد بوثائق عربية ملائمة تشير إلى تاريخه العربي. وجرى، خلال التدريب، إرسال المستعرب، عن طريق التسلل، إلى

التجمعات العربية، لحضور الصلوات والاجتماعات في المساجد، والاجتماعات العامة، وإلى المقاهي. كما جرى أيضاً إعداد أشخاص وإرسالهم للعيش بين العرب لفترة طويلة، حيث أقاموا بعض المحلات التجارية والصناعية(٧).

مصلحة المعلومات عام ١٩٤٦

كانت مصلحة المعلومات، خلال سنة ١٩٤٦، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مؤسسة تشترك في إدارتها الدائرة الأمنية التابعة للوكالة اليهودية التي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من ميزانيتها، ومنظمة الهاغاناه نفسها. وقد ترأس مصلحة المعلومات، في تلك الفترة، دافيد شالتيئيل، وكان نائبه المدعو إيسر بئيري. أما رؤوفين شيلواح، فكان المشرف عليها من قبل الوكالة اليهودية. وكان لمصلحة المعلومات، في تلك الفترة، ثلاث دوائر رئيسية: عربية وسياسية وداخلية (يهودية). وقد ترأس الدائرة العربية زلمان زليغسون، وكان مرتبطاً بها حوالي ستين مخبراً عربياً، موزعين في مختلف المناطق، كما كان من ضمن مهماتها مراقبة الصحف العربية، وكانت تحصل على تقارير حول ما يجري في البلدان العربية المجاورة، من قبل ميعوثي الوكالة اليهودية وخبرائها بشؤون الشرق الأوسط. أما الدائرة السياسية، فقد كانت أصغر دوائر مصلحة المعلومات، وكانت مهمتها مراقبة ما يجري لدى دوائر السلطات والجيش، وكان يترأسها المدعو بوريس غوريئيل. وكانت الدائرة هذه مرتبطة بالوكالة اليهودية، وقد كرست جزءاً كبيراً من عملها لقضايا لا تتعلق بالقضايا الأمنية مثل الشؤون السياسية والقضائية والاقتصادية. وبمرور الوقت، قامت بتوسيع مجال نشاطها، بحيث شمل مراقبة الصحف والقنصليات واللجان الدولية في فلسطين (اللجنة الانجلو – اميركية، ولجنة الأمم المتحدة). كما حصلت، من دائرة الأشغال العامة التابعة للحكومة، على مخطط الجسور التي تربط فلسطين مع الدول المجاورة، وقامت بتسليمها إلى قيادة الهاغاناه، من أجل تنفيذ عملية نسفها فيما بعد. كما طلب منها تأمين وثائق شخصية وشهادات انتقال مختلفة... الخ، مما يحتاجه رجال الهاغاناه، من أجل مقاومة السلطات. وأما الدائرة الداخلية، التي ترأسها المدعو إيسر هلبرين (هرئيل)، فقد كانت مهمتها تعقب الجماعات اليهودية، المنشقة عن الهاغاناه: اتسل وليحي والشيوعيين، وكذلك الحيلولة دون دخول عناصر تلك المجموعات إلى صفوف المنظمة(٨).

المخابرات الاسرائيلية في أعقاب قيام الدولة

جرى في ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٨، أي بعد ستة أسابيع من إقامة الدولة اليهودية، عقد اجتماع في قيادة مصلحة المعلومات (الشاي) في شارع بن – يهودا بتل – ابيب. وقد دعا إلى ذلك الاجتماع رئيس الشاي، ايسر بئيري، وحضره كل من بنيامين جيبلي، مسؤول الشاي في القدس، وابراهام كدرون، مسؤول الشاي في الشمال، وايسر هلبرين، مسؤول الشاي في تل – ابيب، وبوريس غوريئيل، المسؤول عن الدائرة الانكليزية، ودافيد كرون. وقد أشار ايسر بئيري، في بدايةالاجتماع إلى أن بن – غوريون

طلب منه، إعادة تنظيم أجهزة الاستخبارات، في أعقاب قيام الدولة، وأنه أعد خطة لذلك، وقد وافق عليها رئيس الحكومة وقام بتصديقها. وإنه سيتم توزيع تلك الأجهزة، بموجب هذه الخطة على فروع ثلاثة هي(٩):

١ - الاستخبارات العسكرية التي سوف يترأسها ايسر بئيري نفسه. وسيضم هذا الفرع، أيضاً، قسم التجسس المضاد (ران).

٢ - دائرة سياسية تابعة لوزارة الخارجية، تكون بمثابة دائرة سرية، وتعمل للحصول على معلومات سرية من خارج البلاد، ويترأسها بوريس غوريئيل.

٣ - دائرة للأمن الداخلي، جهاز الأمن (شين - بيت)، يترأسها أيسر هلبرين (هريئيل).

وقد قام فرع الاستخبارات العسكرية بتعيين مقر قيادته في مبنى عربي جميل أخضر في جادة القدس في يافا، في حين أقام الشين - بيت في بضعة منازل مهجورة قرب الميناء . أما الدائرة السياسية فقد حصلت على مبنى في وزارة الخارجية في هكيرياه (المجمع الحكومي في تل - ابيب). هذا، ولم تحقق المخابرات الجديدة، في حرب ١٩٤٨، إنجازات كبيرة، بل بالعكس؛ إذ انتشرت، خلال المعارك، أمراض الطفولة في مصلحة الأمن، وتركت فيها آثار جروح مؤلة على مدى الأيام. وقد نتجت هذه الجروح عن سلسلة من الأزمات نبسطها كما يلي:

أزمة إيسر بئيري: وقد تمحورت أزمة المخابرات الأولى حول شخص إيسر بئيري، رئيس فرع الاستخبارات العسكرية، الذي تورط في سلسلة قضايا غامضة، ومأساوية نذكر منها: تصفية متموّل عربي هو علي قاسم، دون محاكمة، قرب حيفا؛ وتصفية متسرعة، بعد مسرحية كئيبة في محكمة عسكرية، لمتهم بالخيانة يدعى مئير طوبيانسكي؛ واعتقال مواطن من حيفا يدعى جول امسطر وتعذيبه مدة ٧٦ يوماً لخلافات داخلية؛ وتزوير وثائق تتهم أبا حوشي، أحد زعماء مباي البارزين، بالخيانة للقضاء على شعبيته(١٠).

وهناك من يروي قصة علي قاسم على الشكل التالي. كان المذكور من الأغنياء المعروفين الذين أقاموا في قرية سيدنا علي، الواقعة شمالي تل - ابيب. وكان معروفاً، في حينه، بتعاونه مع الوكالة اليهودية؛ حيث عمل لصالح الكيرن كاييمت منذ سنة ١٩٢٩، وتم بفضله، شراء مساحات واسعة من الأراضي. وعندما أصدر البريطانيون الكتاب الأبيض، الذي حُدِّد بموجبه حق اليهود في شراء الأراضي بفلسطين، أصبح علي قاسم، المصدر الرئيسي، في بعض المناطق، لشراء الأراضي لصالح اليهود، حيث قام بتسجيلها على اسمه في سجلات الأراضي (الطابو)، من خلال التعهد بنقلها إلى اسم مالكيها الحقيقيين عندما يزول مفعول تلك القوانين. وكان قد حكم عليه الثوار العرب، سنة ١٩٤٧، بالموت، وقام اليهود، آنذاك باحتضانه، وبقي في سيدنا علي حتى بعد قيام الدولة، ثم انتقل للعيش في شقة فخمة في يافا. وفي أحد أيام صيف ١٩٤٨، خرج علي قاسم بسيارته السوداء

الفخمة ولم يعد. وبعد أربعة أيام اكتشفت جثته في وادٍ بالقرب من عتليت. وبعد عدة سنوات من ذلك، سمح بنشر معلومات تفيد، أن المقدم إيسر بئيري هو الذي تسبب في موته، متهماً إياه بإقامة علاقات مع العدو[11]. ونتيجة لذلك، أقيل إيسر بئيري من وظيفته في بداية سنة ١٩٤٩ بسبب أعماله هذه، وأقيل من الجيش برتبة جندي، وأدين في محكمة علنية[12].

هزات أخرى تواجه المخابرات: بعد ثلاث سنوات، هزت المخابرات أزمة ثانية تختلف عن السابقة، وذلك عندما انهارت الدائرة السياسية في وزارة الخارجية. فقد قرر دافيد بن – غوريون حل الدائرة السياسية، وإقامة منظمة جديدة مكانها. وكان مقرراً دمج معظم عملاء الدائرة السياسية في المنظمة الجديدة. إلا أنه حدث، آنذاك، أغرب تمرد في تاريخ المخابرات الاسرائيلية، وربما، أيضاً، في تاريخ الحرب السرية بعامّة. فقد استقال رجال الدائرة السياسية جميعهم، في وقت واحد، من أصغر العملاء حتى بوريس غوريئيل نفسه، ورفضوا الانخراط في المنظمة الجديدة، ورفضوا أيضاً – وهو الأخطر – التعاون مع الذين خلفوهم. وهكذا وجدت اسرائيل نفسها فجأة تتخبط في الظلام، ولا تملك جهاز تحذير وانذار مسبقين. وقد مرت أيام كثيرة قبل أن ينجح، الرجل الخفي رقم واحد، في اسرائيل، رؤوفين شيلواح، في إقامة «مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة» (الموساد) بدلاً من الدائرة التي الغيت، واستخدامها وراء الحدود[13].

وبعد فترة وجيزة، وقعت الأزمة الثالثة، القاتلة، ونعني بها الانهيار الذي حدث في بغداد. فقد أقامت اسرائيل، في بغداد، عدة شبكات منها ما هو للتجسس ومنها ما هو لتنظيم الهجرة. ولكن حدث إخفاق في العمل هناك، فبدلاً من فصل الشبكات بعضها عن البعض الآخر وقطع كل الاتصالات القائمة بينها، كانت الواحدة منها ترتبط بالأخرى. بحيث أن رجال أحد التنظيمات كانوا يقومون، أكثر من مرة، بوظائف في تنظيم آخر أو تنظيمين آخرين. وهكذا عرف الكثيرون هوية زملائهم ووظائفهم السرية. وعندما حاول رئيس الشبكة الجديد، وهو شاب لقبه زكي حبيب، واسمه الحقيقي مردخاي بن – بورات (عضو كنيست حالياً)، أن يفصل الشبكات، كان الأمر قد أصبح متأخراً. وعندما ألقي القبض على قادة إحدى المنظمات، ثم كشف التنظيم بأسره. وهكذا وقع في يد المباحث العراقية عشرات الشبان اليهود، الواحد تلو الآخر، ونجح مردخاي بن – بورات في الهرب، فقد دخل خلسة، في الظلام، إلى طائرة وهي تقلع. لكن رئيس شبكة التجسس يهودا تاجر اعتقل وحكم عليه بالسجن المؤبد. وتم إعدام شابين يهوديين في بغداد[14].

بروز إيسر هرئيل وتأسيس أطر المخابرات وأجهزتها

نمت داخل أسرة المخابرات شخصية جديدة هي إيسر هرئيل، أو كما يدعى، بسبب قصر قامته، «ايسر الصغير». وكان هذا رجلاً من الخارج لا ينتمي إلى الحلقة الداخلية من «رجال أمننا». لكنه حظي، خطوة فخطوة بثقة دافيد بن – غوريون. فبعد أن نظم هرئيل جهاز المخابرات (الشين – بيت) وأسسها على طاقة بشرية ممتازة، وبعد أن نجح في القضاء على بقايا الحركات السرية التي كانت قائمة قبل الدولة، تدرج إلى مرتبة كبيرة في

أجهزة المخابرات، فعين، بعد استقالة رؤوفين شيلواح سنة ١٩٥٣، رئيساً للموساد وظل مسؤولاً عن الشين - بيت، وعينه بن - غوريون شخصيـاً، «المسؤول عن المخابـرات» (ميمونة - بالعبرية)، ومع استقالته، في آذار (مارس) ١٩٦٣، ألغي هذا المنصب.

وفي تلك الفترة، تأسست تدريجياً، أطر المخابرات وأجهزتها. فقد قسمت بحسب الهيكـل التنظيمي الجديـد، إلى خمسة أجهـزة، هي[١٥]: ١ - شعبة الاستخبـارات العسكرية؛ ٢ - شعبة المهمات الخاصة في شرطة اسرائيل؛ ٣ - مكتب التحقيقات في وزارة الخارجية؛ ٤ - المؤسسة المركزية للمخابرات والأمن (الموساد)؛ ٥ - جهـاز المخابرات العامة (شين - بيت - كللي).

والآن، جاء دور إلقاء الضوء على عمل كل من تلك الأجهزة، والمهام الملقاة على عاتقها:

أولاً: شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان): وهي اختصار للكلمتين العبريتين: «أغاف موديعين» ، وهي إحدى الشعب الرئيسية في الأركان العامة التابعة للجيش الاسرائيلي. ومن مهماتها الرئيسية: (١) تقديم تقويم مخابراتي لسياسة أمنيـة، التخطيط للحرب وللسياسة الأمنية الجارية، توزيع المعلومات المخابراتية على مؤسسات الجيش الاسرائيلي، وعلى جهات حكومية أخرى؛ (٢) المسؤولية عن الأمن الميداني، ويشمل ذلك إقامة جهاز أمن ميداني وتشغيله؛ (٣) توجيه أعمال الرقابة العسكرية وتشغيلها؛ (٤) توجيه وكالات لتجميع المعلومات وتشغيلها؛ (٥) تطـوير الـرسم، وبخاصـة رسم الخرائط وتـوزيعها وتطويرها؛ (٦) تطوير وسائل خاصة لعمل الاستخبارات؛ (٧) تطوير نظرية استخباراتية في مجال البحث، والتجميع والأمن الميداني؛ (٨) إعداد جهـاز الاستخبارات لمهمـاته بواسطة وحدات مرتبطة به وبواسطة مدارس عسكريـة؛ (٩) المسؤولية عن الملحقـين العسكريين في الخارج، العلاقات مع الملحقين العسكريين للدول الأجنبية؛ (١٠) تنسيق سياسة الاستخبارات، والأمن الميداني وإعلام الجيش الاسرائيلي مع بقية الجهات في أسرة المخابرات.

ويـرئس الاستخبارات العسكـرية (أمـان) جنـرال لـه نـائب، وتـرتبط بـرئيس الاستخبارات هذا عدة أقسام ودوائر، منها قسم للتجميع وقسم للأمن الميداني وقسم للبحث، وقسم للعلاقات الخارجية وقسم للتنظيم، وللرقابة، وللإستخبارات الميدانية، وكذلك قسم للإستخبارات البحـرية والاستخبـارات الجويـة. وهو، أي رئيس الاستخبـارات العسكرية، أيضاً، ضابط استخبارات رئيسي ينفذ المهمـات الملقاة عـلى قادة الفـروع الرئيسية في الجيش وتخضع (أمان) للأركان العامة ولوزير الدفاع[١٦]. ومن الفروع الهامة في الاستخبارات العسكرية، الفرع المسؤول عن الأمن الميداني. فهذا يهتم بمنع الثرثرة بين الجنود، وبالترتيبات الأمنية والسرية داخل المنشآت المختلفة، ويشرف أيضاً على تصنيف الوثائق والمواد السرية والمحافظة عليها. ويعمل أعضاء الأمن الميداني بالتنسيق مع جهاز المخابرات العامة (شين - بيت) والشرطة المدنية والشرطة العسكرية لتحديد عملاء العدو

الذين تسللوا إلى صفوف الجيش الاسرائيلي، أو الجنود الاسرائيليين الذين تم تجنيدهم للعمل لصالح مخابرات العدو[١٧].

ثانياً: شعبة المهمات الخاصة في شرطة اسرائيل: وهي هيئة تنفيذية مهمتها الاساسية إتمام أعمال المخابرات في كل ما يتعلق بالاعتقالات والتحقيق مع المتهمين وتقديمهم للمحاكمة. وذلك للحيلولة دون قيام رجال المخابرات بهذه المهمة، الأمر الذي يؤدي إلى كشفهم أمام الجمهور، ولهذا تقرر إناطة هذه المهمة بجهات مكشوفة وعلنية. وقد نقلت اسرائيل هذا الاجراء عن بريطانيا. وفي اسرائيل، تنهي الشرطة المهمة التي يبدؤها رجال الأمن[١٨].

ثالثاً: دائرة التحقيقات في وزارة الخارجية: وهي تقوم بتجميع المعلومات المكشوفة والتقارير الدبلوماسية وتحللها؛ حيث أن وضع الدبلوماسي يسمح له بحضور الحفلات والاستقبالات الرسمية، ومن خلال ذلك، يستطيع الحصول على معلومات مباشرة من قبل شخصيات البلد، أو من قبل زملائه ممثلي الدول الاخرى. كما يستطيع الحصول على الكتب أو المنشورات التي توزع على نطاق محدود، كما يقوم بزيارة المنشآت العسكرية التابعة لمضيفيه، وكذلك حضور الاستعراضات العسكرية. وكل هذه المادة الغزيرة التي تتدفق على دائرة التحقيقات التابعة لوزارة الخارجية، إضافة إلى المادة التي يتم الحصول عليها بواسطة اتفاقيات تبادل المعلومات المعقودة بين اسرائيل والدول الاخرى،تتم دراستها واستخلاص النتائج منها، بحيث تساهم في بلورة خطوط السياسة الخارجية. وأن نشاط دائرة التحقيقات محصور في القضايا المتعلقة بوزارة الخارجية، ولكنها تساهم أيضاً في الحرب السرية ضد المخابرات العربية ومساعديها العلنيين والخفيين[١٩].

رابعاً: المؤسسة المركزية للمخابرات والأمن (الموساد): يعدّ البعض الموساد من أهم مؤسسات المخابرات؛ فهي تقوم بتجميع كافة المواد ومجمل تقويمات الوضع التي تصل من قبل بقية أجهزة الأمن وتضع استنتاجاتها وتوصياتها، وتقدمها للحكومة. وهي تقوم، أيضاً، بالتنسيق بين أجهزة الأمن، وبتحديد الأهداف والغايات لهذه الأجهزة، وهي التي تخطط لها عمليات ذات أهمية خاصة. وعلى الغالب، فإن رجالها لا يقومون بتنفيذ العمليات[٢٠]. وهي مسؤولة عن النشاط الرسمي السري خارج حدود الدولة. وأن مجالات عملها الرسمي الرئيسية هي: (أ) جمع المعلومات حول قضايا سياسية وعسكرية وأمنية؛ (ب) عمليات خاصة، تدخل فيها حرب المخابرات؛ (ج) البحث الذي يعمل على التقدير المخابراتي بناء على المواد المجمعة في (الموساد).

وقد تأسست الموساد التي يرتبط رئيسها مباشرة برئيس الحكومة[٢١] في ربيع ١٩٥١. حيث ورثت مهمة الدائرة السياسية التي كانت جزءاً من وزارة الخارجية.

خامساً: جهاز المخابرات العامة (شين- بيت- كللي): يقوم هذا الجهاز بتعقّب عملاء العدو، بصورة خاصة، والعملاء الأجانب بصورة عامة، ويقوم، أيضاً، بإفشال نشاطات هؤلاء العملاء والتحقيق معهم، بعد اعتقالهم، من أجل استكمال الاثباتات المطلوبة

لتقديمهم للمحاكمة. ولكن القبض على العملاء الأجانب ليس إلا إحدى المهمات الملقاة على جهاز المخابرات العامة، حيث أن هناك مهمات أخرى كثيرة، تخلقها الظروف. ففي بداية قيام الدولة، عمل جهاز المخابرات العامة، بالاضافة إلى التجسس المضاد، على تعقب التنظيمات السرية التي ظهرت في اسرائيل وتصفيتها. كما تم بفضل جهود الشين – بيت اكتشاف تنظيمات سرية دينية – متطرفة، خططت لتنفيذ أعمال تخريبية وحرائق ضد المؤسسات العامة، احتجاجاً على العلمانية المبالغ فيها لدولة اسرائيل. كما قامت المخابرات العامة بمهمة أخرى صعبة، وخطيرة للغاية، وهي مطاردة واعتقال من تلاحقهم اسرائيل من المجرمين النازيين الذين اختفوا في اوروبا واميركا الجنوبية أو في الدول العربية. كما قامت المخابرات العامة، ابتداء من سنة ١٩٥٤، بالعمل ضد الفدائيين الذين تسللوا إلى اسرائيل(٢٢). ومن مهمات هذا الجهاز، أيضاً، محاربة المنظمات الفدائية، ويعني ذلك تجميع المعلومات والمراقبة، وأما الاعتقال فيتم من قبل قسم المهمات الخاصة التابع للشرطة، كما تقوم بمهمة حماية الشخصيات والمؤسسات الاسرائيلية في الداخل والخارج، ويعتبر ذلك من عملها اليومي. ويخضع جهاز المخابرات العامة لإشراف مكتب مراقب الدولة الدائم، وكذلك هناك طرق رقابة عامة عليه: استجوابات في الكنيست، والتوجه إلى محكمة العدل العليا، وتقديم تقرير حول نشاطاته أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وكما هو الحال بالنسبة لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي والموساد، فإن أصل الشين – بيت يعود إلى مصلحة المعلومات (الشاي) التابعة للهاغاناه وقد تأسس في بداية سنة ١٩٤٨ وكان مديره الأول إيسر هرئيل(٢٣).

وفيما يلي عرض لأسماء القادة والمسؤولين، الذين تولوا إدارة الفروع الثلاثة الرئيسية في أجهزة الأمن الاسرائيلية، وهي الاستخبارات العسكرية، والمخابرات العامة (شين – بيت)، والموساد.

الاستخبارات العسكرية (أمان)(٢٤): أول رئيس لشعبة الاستخبارات، كان المقدم إيسر بئيري. وفي بداية سنة ١٩٤٩ أقيل من منصبه، وحل محله المقدم حاييم هرتسوغ. وفي نيسان ١٩٥٠ حل مكانه العقيد بنيامين جيبلي، الذي أعفي من منصبه لاشتراكه في فضيحة لافون. وجاء بعده الجنرال يهوشفاط هركابي، بقي أربع سنوات، ثم استقال بسبب «إذاعة التجنيد» في نيسان (ابريل) ١٩٥٩. ثم عاد الجنرال حاييم هرتسوغ واستلم رئاسة الاستخبارات مرة ثانية وبقي حتى سنة ١٩٦٢.

جاء بعده الجنرال مئير عميت. وفي سنة ١٩٦٤،تسلّمهاأهارون ياريف حتى منتصف عام ١٩٧٢، حيث أنهى خدمته في الجيش الاسرائيلي. وحل مكانه الجنرال الياهو زعيراء، الذي أقيل من منصبه، بناء على توصيات لجنة اغرانات بسبب التقديرات الخاطئة، عشية حرب تشرين الأول (اكتوبر)، ثم جاء بعده الجنرال شلومو غازيت. والآن يشغل هذا المنصب الجنرال يهوشع ساغي.

المخابرات العامة (شين-بيت)(٢٥): تأسست في بداية سنه ١٩٤٨. كان المدير الأول،

إيسر هرئيل، وبقي في هذا المنصب حتى خريف ١٩٥٢، حيث عين رئيساً للموساد ومسؤولاً عن أجهزة الأمن. ولدى استقالته في آذار (مارس) ١٩٦٣، ربط الجهاز بصورة غير مباشرة مع رئيس الحكومة. وعندما تأسس الشين - بيت، كان جزءاً من الجيش الاسرائيلي، وفي بداية الخمسينات أصبح هيئة مدنية ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الجهاز مرتبطاً مع رئيس الحكومة. ولم يسمح حتى اليوم بنشر اسم الشخص الذي ترأس هذا الجهاز في الفترة ما بين خريف ١٩٥٢ وبداية ١٩٥٤. وفي عام ١٩٥٤ عين لهذا المنصب، عاموس منور، الذي شغله مدة عشر سنوات. ومنذ سنة ١٩٦٣، وحتى نهاية ١٩٧٤، ترأسه يوسف هارملين. ولا يتم نشر اسم رئيس هذا الجهاز طالما هو في الخدمة (نشر مؤخراً اسم رئيس هذا الجهاز، الذي استقال من منصبه، وهو ابراهام احيطوف، وحل مكانه شخص لم يكشف عن هويته).

مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)[٢٦]: أول رئيس للموساد هو، رؤوفين شيلواح. وفي خريف سنة ١٩٥٢ عين بدلاً منه ايسر هرئيل الذي عين أيضاً رئيساً لأجهزة الأمن. ولدى استقالته في آذار (مارس) ١٩٦٣، ألغي منصب «الميمونة» ولم يجدد بعد.

حل مكانه كرئيس للموساد، الجنرال مئير عميت، وفي سنة ١٩٦٨ حل مكانه الجنرال تسفي زامير، الذي ترك منصبه في صيف عام ١٩٧٤. ولا يسمح بنشر اسم رئيس الموساد خلال فترة خدمته.

وأشارت بعض المصادر الغربية إلى أن الجنرال اسحاق حوفي، هو الذي يشغل رئيس الموساد منذ سنة ١٩٧٤، بعد أن كان يشغل قائد المنطقة الشمالية خلال حرب ١٩٧٣. وقد احتج لعدم تعيينه رئيساً للأركان، واستقال من الجيش.

المخابرات الاسرائيلية بعد إيسر هرئيل

كما ذكرنا سابقاً، نجح إيسر هرئيل، الشخصية المركزية في المخابرات الاسرائيلية، في تلك الفترة في بناء مكانة خاصة لنفسه، بدت وكأنها غير قابلة للإهتزاز. فقد كان مسؤولاً، فعلاً، عن المخابرات، ورئيساً للجنة رؤساء الأجهزة، وعمل رئيساً للمؤسسة (الموساد)، وكان رئيس الشين - بيت خاضعاً لسلطته مباشرة. وأوجد هرئيل هيئة للتنسيق بين الأجهزة المختلفة، وهو لم يكن «مسؤولاً» وإنما «رئيساً»، حيث كان يدعو بصورة دائمة إلى اجتماع يحضره رؤساء الموساد والشين - بيت، والاستخبارات العسكرية، والشرطة ووزارة الخارجية، وبقية الأجهزة الأمنية التي لها علاقة بقضية معينة، من أجل تقديم التقارير الجارية ومناقشة المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، مثل الصواريخ في مصر، والتغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط، أو كيفية مجابهة نشاط التجسس والتآمر داخل اسرائيل نفسها[٢٧]. وبين الأجهزة الكبرى الثلاثة، كانت الاستخبارات العسكرية (أمان) هي الوحيدة غير الخاضعة لقيادته. وكان باب بن - غوريون مفتوحاً أمامه دائماً، وكان

يصغي بانتباه إلى أقواله. وكان «العجوز» بن - غوريون يكن له ثقة كبيرة، فمنذ سنة ١٩٥٦، أعد شاؤول أفيغور، بناء على طلب «العجوز»، تقريراً ومجموعة من التوصيات حول تغيير الهيكل التنظيمي للأجهزة، وفهم منها، ولو بصورة غير مباشرة، أنه ينبغي وضع شخص آخر على رأسها. لكن بن - غوريون لم يبد اهتماماً بالتوصيات وأبقى الوضع على حاله. والحقيقة أنه لم يستجب لطلب إيسر هرئيل المتكرر والمتعلق بنقل التقويم القومي للوضع، الذي يسلم بصورة دائمة إلى الحكومة، من الاستخبارات العسكرية إلى المؤسسة (الموساد). غير أن علاقة بن - غوريون كانت، على أي حال، محصورة في كونه مستشاراً لشؤون الاستخبارات والأمن، وكان لتقديراته وزن حاسم(٢٨). ولا يعني هذا أن إيسر هرئيل بالرغم من علاقته المميزة مع بن - غوريون، لم يجابه صعوبة ومعارضة من قبل رؤساء الأجهزة الأمنية الاخرى، فعلى سبيل المثال، لم يوافق كل من رئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات على هذا الوضع المتميز، حيث نشبت نتيجة لذلك عدة احتكاكات. ولكن سادت علاقة طيبة بينه وبين رئيس الأركان حاييم لاسكوف، الأمر الذي ترك أثراً طيباً على أجهزة المخابرات(٢٩).

وقد تغير هذا كله خلال أسابيع معدودة سنة ١٩٦٣، وذلك إثر قضية العلماء الألمان في مصر. ففي تموز (يوليو) ١٩٦٢، أطلق الجيش المصري سلسلة من الصواريخ التجريبية متوسطة المدى، وارتفعت أصوات تتهم إيسر هرئيل بالركض وراء **يوسله** (طفل اختطفه اقاربه المتدينون، وهربوه إلى الخارج، وقد تدخلت المخابرات لإعادته لوالديه)، بدلاً من الاهتمام بأمور جادة. ومع أن هرئيل استنفر رجاله فوراً لكشف مشروع الصواريخ المصري، وقد نجح في ذلك، إلا أن الأمر لم يبدد الانطباع القائل بأن المخابرات تنزلق أحياناً إلى مهمات ثانوية بالنسبة إلى أمن الدولة. وخلال زمن قصير، اكتشف مبعوثو الموساد أن جماعة من العلماء الألمان تساعد عبدالناصر على تطوير صناعة صواريخ مصرية. وعلى الفور، اتخذت إجراءات ملائمة لوقف أعمالهم في مصر. وتحدثت صحف العالم عن التهديدات، وعن مضايقة العلماء الألمان في مصر، من قبل مجهولين. لكن خلال موجة الأخبار التي وصلت إلى البلد حول نشاط العلماء الألمان، شاعت أيضاً قصص عن الأشعة القاتلة، والسلاح البكتيري والاشعاعي والكيماوي: سلاح يفني كل شيء حي. ونتيجة لذلك، ساد الذعر بين الجمهور، وظهرت مرارة اليهود، وحساسيتهم العميقة إزاء كل ما هو مرتبط بالمانيا. ويبدو أن إيسر هرئيل نفسه، الذي تأثر بشكل عميق بالقبض على ايخمان، والذي اتخذ موقفاً متطرفاً من سياسة بن - غوريون الداعية للتقرب من المانيا، أعطى وزناً مبالغاً فيه للقصص الخيالية المتعلقة بالأسلحة الرهيبة التي يعدها علماء نازيون لناصر. وفي أوج الحملة العامة والسياسية ضد الألمان، وضد المانيا نفسها، تنبه بن - غوريون إلى الخطر الكامن وراء ذلك كله، خصوصاً بعد أن اتضح له أن الصواريخ الألمانية ليست مخيفة إلى تلك الدرجة التي يعتقدها هرئيل. ونشب خلاف عنيف بين الرجلين كان أثره مضاعفاً، بسبب تقاربهما والثقة العميقة المتبادلة بينهما. وقد غضب إيسر هرئيل واستاء وقدم استقالته. وعندما يئس بن - غوريون من حمله على العودة عن خطوته، اتجه إلى البحث عن «قائم مقام» مؤقت للميمونة. وفي النهاية، عين مئير عميت،

رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، الذي تولى مؤقتاً إدارة الموساد . وبعد مرور فترة عين عميت رئيساً للموساد(٣٠)، وعين مساعده العقيد اهارون ياريف مديراً للاستخبارات العسكرية .

اهتمامات جديدة

أدى تغيير الاشخاص في رئاسة المخابرات إلى تغيير كبير في الفهم الأساسي، وفي طرق عملها. فقد ألغي منصب، ميمونة (المسؤول) عن أجهزة المخابرات، ولم يجدد بعد ذلك. وفي الحقيقة، بقي رئيس المؤسسة (الموساد) رئيساً للجنة رؤساء أجهزة المخابرات، لكنه لم يبق مسؤولاً عنهم بصورة عامة. وكانت هناك أهمية كبرى لانتقال مئير عميت، من شعبة الاستخبارات، حيث شعر كرئيس لشعبة الاستخبارات، بأن على هذه الشعبة التي تشكل «العميل» الرئيسي للمؤسسة في كل ما يتعلق بالمعلومات المستقاة من الخارج، أن تتلقى معلومات أكثر شمولاً وأكثر ملاءمة لتنفيذ تحقيقاتها وتقديراتها. ونشأت، في هذا الوقت، وبصورة طبيعية، علاقات أكثر وثوقاً بين شعبة الاستخبارات والموساد. وفي الفترة التي تسلم فيها عميت رئاسة الموساد، نجحت المخابرات الاسرائيلية في تحقيق إنجازات كبيرة، وكان أهمها وصول طائرة الميغ ٢١ العراقية، في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٦، إلى اسرائيل، ولكنها، بالمقابل، أصيبت بخيبات كبيرة، منها اعتقال فولفغانغ لوتس، وهو ألماني كان يدير مدرسة للفروسية في القاهرة، وكان في الواقع اسرائيلياً، أرسل إلى مصر تحت ستار أجنبي. كما اعتقل ايلي كوهين الجاسوس اليهودي المعروف في سوريا(٣١).

اعتـــزل مئيـر عميت منصبه كرئيس للمؤسسة (الموساد) سنة ١٩٦٨، عندما تقرر بصورة مبدئية، أن يستقيل رئيس كل جهاز بعد انقضاء خمس سنوات على عمله. وعندما طلب تمديد فترة خدمته، قال له رئيس الحكومة اشكول: «لدي عمل لك؛ إما مدير لشركة كور أو تسيم»(٣٢). ولقد تم خلال رئاسته للموساد، أن برزت شعبة الاستخبارات في رئاسة الأركان، كعامل رئيسي في أسرة التجسس الاسـرائيلية. وقـد قوي هـذا الانطباع في السنوات الأخيرة، سواء بسبب حاجات حرب الاستنزاف العسكرية، أم بسبب قوة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (وخاصة اهارون ياريف)، أو كنتيجة متأخرة لعدموجود ميمونة يحول المؤسسة (الموساد) إلى جهاز رئيسي بسبب قربه من رئيس الحكومة. ولهذا السبب أو ذاك، بدا، في السنوات الأخيرة، أن شعبة الاستخبارات العسكرية هي التي قامت بدور المحور الرئيسي في أسرة الاستخبارات والأمن. ويبدو أنها احتلت المكان الأول بالنسبة للحصول على المعلومات الـموثوقـة ومستوى البحث المتـاز والوسـائل الفنيـة والالكترونية المتطورة جداً(٣٣). وهنا، لا بد من الاشارة إلى أن تصدر الاستخبـارات العسكرية المكان الأول في جهاز الاستخبارات والأمن الاسرائيلي، طيلة الفترة السابقة، قد جعلها تدفع الثمن في أعقاب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وذلك بسبب تقديراتها الخاطئة حول احتمال قيام العرب بشن هجوم على اسرائيل؛ لهذا تم، بناء على توصيات لجنة اغرانات، إقالة رئيس الاستخبارات العسكرية، الجنرال الياهو زعيرا، بسبب الفشل الذريع الـذي مني به، وكـذلك إقـالة العميـد آرييه شـاليف، مساعـد رئيس شعبة

الاستخبارات العسكرية للأبحاث والتقويم، وإقالة المقدم يونا بندرمان رئيس فرع مصر في قسم الأبحاث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية، «الذي كان مسؤولاً عن الأخطاء المضللة للتقويمات وعدم التحذير من نوايا العدو المصري». وكذلك عدم إسناد أية مهمات استخبارية للمقدم دافيد غيداليا الذي كان ضابط استخبارات في الجبهة الرئيسية، وهي الجبهة الجنوبية(٣٤).

الانتقادات الموجهة للاستخبارات والمطالبة بالاصلاح

بعد حدوث المفاجأة في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، والكشف عن تقصيرات داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، ابتداء من رئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أخذت مختلف الأوساط الاسرائيلية الرسمية والصحافية تتحدث عن المخابرات الاسرائيلية، وتعمد إلى توجيه اللوم إليها، وتحميلها مسؤولية ما حدث في حرب ١٩٧٣. وكان هناك من انتقد بشدة الاعتماد فقط على «التقويم» الذي تعده الاستخبارات العسكرية، ودعا هؤلاء إلى إشراك بقية الأجهزة الأمنية في هذا المجال الحيوي. كما كانت هناك بعض الجهات، وكما يحدث عادة لدى حدوث أي فشل، تحصي الأخطاء التي ارتكبتها الاستخبارات الاسرائيلية، لتؤكد عدم صلاحية جهة أمنية واحدة في تقرير «التقويم». ويتحدث المعلق العسكري لصحيفة هآرتس زائيف شيف، عن هذا الموضوع فيشير إلى أنه، خلال ٢٦ سنة مرت على تأسيس الجيش الاسرائيلي، تم إقالة أقل من عشرة من كبار الضباط. ولكن جهازاً واحداً في الجيش تميز بتاريخ الاقالات فيه، بالمقابلة بشعب وأسلحة أخرى، وهو الاستخبارات العسكرية. حيث أن أربعة من أصل القادة السبعة الذين رئسوا شعبة الاستخبارات قد أقيلوا من مناصبهم حتى سنة ١٩٧٣. وهؤلاء هم إيسر بئيري وبنيامين جيبلي ويهوشفاط هركابي وأخيراً الياهو زعيرا(٣٥).

كما أن تقدم المخابرات الاسرائيلية، وقدرتها على استخدام الوسائل الحديثة جداً لم يمنع، وقوع أخطاء خطرة. ومرة تلو الاخرى، ارتكبت هذه المخابرات أخطاء في تقديراتهابالنسبة إلى مواضيع ذات أهمية كبرى، أو اتضح فجأة أن أحداثاً أمنية حيوية فاجأتها بصورة تامة. وأدت انتصارات الجيش الاسرائيلي، وكذلك مرور الزمن، إلى إخفاء هذه الأخطاء ونسيانها. «ولكن، بعد ما حدث عشية يوم الغفران، يجدر بنا أن نتفحص ما إذا كانت المخابرات الاسرائيلية تتميز بنزوعها إلى الفشل في الأمور الكبرى»(٣٦). وأشار البعض إلى أن هذه الأخطاء بدأت تظهر قبل إنشاء شعبة الاستخبارات رسمياً، حيث كان هناك عدد من رجال الاستخبارات في الهاغاناه، الذين قدروا أن الملك عبدالله لن يشرك الجيش الأردني في الحرب ضد اسرائيل. وكان الخطأ الثاني في أواخر ١٩٦٠، حيث تحرك الجيش المصري، إثر العدوان على بلدة التوافيق السورية، إلى سيناء، وحينها «قامت ضجة، وأعلن الاستنفار في الجيش الاسرائيلي، ومرت أسابيع إلى أن هدأ الوضع»(٣٧).

كما اتضح أيضاً أن اسرائيل فوجئت مرة أخرى في صيف سنة ١٩٦٢، في ذكرى

الثورة في مصر، وذلك حين أطلق المصريون عدداً من صواريخ أرض – أرض متوسطة المدى. وقال عبدالناصر، حينها، أن في حيازته سلاحاً من شأنه أن «يغطي» مدن اسرائيل. ولم تكن الاستخبارات الاسرائيلية قد أدركت أن المصريين بلغوا هذه المرحلة من إنتاج صواريخهم. وأصبح الموضوع محور خلاف في أجهزة الاستخبارات. وادعى إيسر هرئيل، رئيس مؤسسة الاستخبارات والأمن، بأنه كان لدى اسرائيل ما يكفي من المعلومات. ولكن تقدير هذه المعلومات لم يتم كما يجب، وحاول تحميل المسؤولية للاستخبارات العسكرية، التي كانت أعمال البحث والتقويم في مجال مسؤولياتها(٣٨). واتضح، في أيار (مايو) ١٩٦٧، أن الاستخبارات الاسرائيلية ارتكبت خطأ كبيراً بالنسبة إلى احتمال الحرب مع العرب، وكان تقديرها، في حينه، أن عبدالناصر لن يكون مستعداً للحرب قبل سنة ١٩٧٠، ولم يخطر ببالها أن حرباً قد تنشب أيضاً، عندما بدأ عبدالناصر يرسل جيوشه إلى سيناء، ذلك أن حربه في اليمن حولت أنظارها. كما أخفقت الاستخبارات الاسرائيلية، مرة أخرى، سنة ١٩٧٣، فيما يتعلق بطرد المستشارين السوفيات من مصر. فإثر عملية الطرد هذه، قدر، في اسرائيل، أن خروج الروس يعني، عملياً، تلاشي الخيار العسكري المصري. أما «الخطأ الأكبر»، فتمثل في إخفاقات الاستخبارات الاسرائيلية، التي أدت إلى مفاجأة اسرائيل بحرب تشرين الأول (اكتوبر). فقد ارتكبت الاستخبارات الاسرائيلية خطأين خطرين، تمثل الأول منهما بالخطأ الذي نجم عن التقويم غير السليم للتأهب العسكري الذي كان يحدث في مصر وسوريا، خلال الفترة التي سبقت الحرب. أما الخطأ الثاني، وهو الأخطر والأهم، فهو الخطأ الكبير الذي لم يقتصر على الأيام القليلة التي سبقت الحرب فقط، وإنما تطور واستمر فترة طويلة جداً؛ فقد بدأ بعد حرب الأيام الستة أو ،على الأقل، منذ انتهاء حرب الاستنزاف في آب (اغسطس) ١٩٧٠. إنه الخطأ في تقويم ميزان القوى. ولولا هذا الخطأ الضخم المستمر، لكان هناك شك كبير فيما إذا كان سيقع الخطأ التالي: فشل الانذار(٣٩).

لماذا الاستخبارات العسكرية

انتقد البعض، وبخاصة في أعقاب حرب ١٩٧٣، سيطرة الاستخبارات العسكرية على أجهزة المخابرات الاخرى، وأعطاءها أولوية استثنائية، حيث لم يكن للهيئات الباقية ما تقوله، أو أن صوتها تلاشى منذ وقت طويل، حتى أنه لم يطرح عليها أية اسئلة. وتطرقت لجنة اغرانات إلى هذا الوضع الشاذ، وشددت عليه في تقريرها الجزئي. وجاء في التقرير: «انه كان لتركيب جهاز المخابرات انعكاس خطر على تقويم معلوماته عشية الحرب. وبكلمات أخرى، تعتقد لجنة اغرانات أن انفراد شعبة الاستخبارات العسكرية أدى إلى تلقي الحكومة تقويماً للمعلومات غير سليم. كما تطورت النزعة الانفرادية، خلال السنين، تدريجياً، ونمت شعبة الاستخبارات العسكرية لتصبح امبراطورية تلقي بظلها على الشركاء الآخرين في جهاز المخابرات»(٤٠).

وفي عهدي رئيسي الأركان دوري ويادين، كانت الاستخبارات العسكرية قسماً من شعبة الأركان العامة، إلى جانب قسم العمليات. وكان حاييم هرتسوغ رئيساً لقسم

الاستخبارات، وكانت مكاتبه في يافا، بعيداً عن الأركان العامة. ولم يكن لهرتسوغ، تقريباً، أي اتصال مباشر برئيس هيئة الأركان. وأقيمت، خلال تلك الفترة، لجنة رؤساء الأجهزة بموجب توصية حاييم هرتسوغ. ولم تبرز الاستخبارات العسكرية في اللجنة الأولى لرؤساء الأجهزة، أكثر من باقي شركاء جهاز المخابرات. وقد ضمت اللجنة الأولى: رؤوفين شيلواح - رئيساً، وايسر هرئيل وحاييم هرتسوغ وبوريس غوريئيل، من وزارة الخارجية، ويحزقيل ساهر(٤١). وفي ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٥٣، احتلت الاستخبارات مكانة شعبة في الأركان العامة، بناء على توصية موشي دايان، وذلك إثر اتفاق تم بينه وبين بنيامين جيبلي، الذي تولى رئاسة الشعبة. وكان هذا التغيير مهماً، ليس من ناحية التوسع والمكانة فحسب، بل، أيضاً، بالنسبة إلى احتمال عدم جعل تقويم الاستخبارات معتمداً بشكل زائد على المسؤولين عن العمليات ومتأثراً بهم. وتمت، خلال عهد هركابي، كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية (أيار - مايو ١٩٥٥، نيسان - ابريل ١٩٥٩)، الانطلاقة الأولى للاستخبارات العسكرية، وأصبحت أهم جهاز بين أجهزة المخابرات الاسرائيلية. وقفزت الابحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية قفزة مهمة. وحدث التطور الثاني المهم، عندما ألقيت على رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية مهمة إعداد تقويم للمعلومات على المستوى القومي، وتقديمه إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع(٤٢).

وكان ايسر هرئيل، رئيس الموساد، قادراً على العمل من أجل مزيد من التوازن بين شعبة الاستخبارات العسكرية والموساد، وكان يعارض توسيع مجال عمل شعبة الاستخبارات. ولكن محاولات تقليص مجالات توسع الشعبة فشلت إلا في حالتين: الأولى: نقل مهمات مكافحة التجسس إلى جهاز الأمن (شين - بيت). والثانية: نقل موضوع معين من الشعبة إلى الموساد، في اعقاب توصية لجنة يادين - شيرف سنة ١٩٦٣، ولم يكشف عن هذا الموضوع. كما طالب موشي شاريت، عندما كان وزيراً للخارجية، بأن تعمل شعبة الاستخبارات في المجالات العسكرية فقط، ولكنه فشل. فأخذ قسم الأبحاث في وزارة الخارجية يتلاشى، وفيه الآن، مثلاً، باحث واحد لمصر، قد لا يستطيع قراءة كل المادة المنشورة عنها(٤٣). وأشار زئيف شيف، إلى أن «تغلغل» الاتحاد السوفياتي في الدول العربية أدى إلى توسع «امبراطورية» الاستخبارات العسكرية، خصوصاً ابتداء من سنة ١٩٦٥، خلال رئاسة اهارون ياريف للشعبة، بينما حصر الموساد عمله في جمع المعلومات والأبحاث حول مواضيع محدودة جداً. «وأنه كلما ازداد التغلغل الروسي اضطرت شعبة الاستخبارات العسكرية إلى توسيع مجالات اهتمامها إلى موضوعات عامة. فإذا تقرر القيام بعملية انتقامية كبرى في لبنان، كان عليها، وليس على أي هيئة أخرى، تقديم تقرير سياسي؛ ماذا ستكون انعكاسات تلك العملية؟... وهكذا كان العبء على ضباط شعبة الاستخبارات العسكرية يزداد من سنة لاخرى، ولم يكن للإستخبارات الميدانية داخلها سوى وزن ضئيل جداً نسبياً. وساد داخل الامبراطورية أسلوب ليبرالي، وجرت مناقشات حادة. ولكن بالنسبة إلى الخارج، لم يكن هناك سوى صوت واحد»(٤٤).

ودعا زئيف شيف المخابرات الاسرائيلية إلى عدم التكلم بصوت واحد، وإلى الحرص على الاكثار من وجهات النظر والمقابلة بينها. وهذا لن يتم داخل هيئة مخابرات واحدة،

ولا يمكن تحقيقه إلا بإقامة هيئة أبحاث وتقويم أُخرى، بالاضافة إلى تلك الموجودة في شعبة الاستخبارات العسكرية. وأن أحد الامكانات المتوافرة في اسرائيل يتمثل بإقامة هيئة الأبحاث والتقويم الجديدة ضمن إطار الموساد. وهناك إمكان آخر، هو إقامة هيئة الأبحاث والتقويم في دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية. ويؤيد هذا الاقتراح كثيرون من رجال شعبة الاستخبارات العسكرية، ويقولون أن من الضروري أن تكون الهيئة الجديدة ضمن إطار هيئة تنفيذية، تحدد سياسة الحكومة وتؤثر فيها. كما إن أحد الامكانات يقضي بأن يقدم كل واحد من الأجهزة الثلاثة - شعبة الاستخبارات العسكرية، والموساد، ودائرة الأبحاث - تقويماً منفرداً. ويقوم مستشار رئيس الحكومة الخاص لشؤون الاستخبارات بتركيب هذه التقويمات. وهناك إمكان آخر يتمثل بتقديم تقويمين للمعلومات، الأول من شعبة الاستخبارات العسكرية، والثاني من دائرة الأبحاث، بحضور جميع رؤساء الأجهزة، وأمام رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ومجلس الأمن القومي إذا أقيم. كذلك تجب دراسة إمكان إقامة مجلس استشاري للمخابرات، يستبدل فيه الأعضاء من حين لآخر(٤٥).

وتجدر الاشارة إلى أن أجهزة المخابرات الاسرائيلية، وبخاصة الموساد، عملت كل ما في وسعها لإنقاذ عملائها المعتقلين في الدول العربية، ولم تترك جهة أو وسيلة إلا استخدمتها من أجل عملية الانقاذ. وكان هذا النشاط، ينطبق على مسؤولي أجهزة الأمن كافة، سواء كان ايسر هرئيل أو مئير عميت أو تسفي زامير، الذين استطاعوا إطلاق سراح العميل الاسرائيلي يهودا تاجر، الذي اعتقل في العراق، وكذلك فولفغانغ لوتس من السجن المصري، وكذلك مارسيل نينيو ورفاقها من بقايا الشبكة الاسرائيلية التي اكتشفت في القاهرة. وكان آخرهم باروخ مزراحي، الذي اعترف بالتجسس في صنعاء، حيث سلم إلى مصر ومن ثم أطلق سراحه في أعقاب حرب ١٩٧٣. ولكن الوحيد الذي لم تستطع المخابرات الاسرائيلية إنقاذه، رغم كل المحاولات المستميتة، كان ايلي كوهين، الذي اعدم في سوريا(٤٦).

نبذة عن حياة بعض قادة

المخابرات والاستخبارات الاسرائيلية

ايسر هالبرين (هرئيل): ولد في روسيا سنة ١٩١٢ وقدم إلى فلسطين سنة ١٩٣١. وفي عام ١٩٤٢ انضم إلى جيش الخفر (هنوطروت)،وكانت مهمته حراسة الشواطىء، ولكن الانكليز فصلوه من عمله، بعد أن تعارك مع أحد الضباط البريطانيين. ثم انضم إلى شرطة المستوطنات العبرية.،وفي عام ١٩٤٤، أصبح رئيساً للدائرة الداخلية في مصلحة المعلومات (شاي) التابعة للهاغاناه، التي كانت تعمل أساساً بين صفوف منظمتي اتسل وليحي. وخلال اندلاع الحرب عام ١٩٤٧، كان رئيساً لمصلحة المعلومات في تل - ابيب وعضو قيادة الهاغاناه هناك. وعندما تأسس الجيش الاسرائيلي منح رتبة مقدم، ثم قام بتأسيس جهاز المخابرات (شين - بيت) وترأسه. وفي عام ١٩٥٢، عُين رئيساً للمؤسسة

المركزية للإستخبارات والأمن (الموساد) ومسؤولاً عن أجهزة الأمن. كان مقرباً من رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن - غوريون. وقد ترأس، شخصياً، عمليات مخابراتية كبيرة وسرية، منها عملية اصطياد ادولف ايخمان. وكمسؤول عن الأمن الداخلي، كان مسؤولاً أيضاً عن اعتقال يسرائيل بار وكورت سيتا واهرون كوهين، الذين اتهموا بالتجسس لصالح دولة أجنبية وبخاصة الاتحاد السوفياتي. وقد وجهت اليه انتقادات لاذعة، بسبب اخفائه لميكروفونات داخل مكاتب حزب مبام للتجسس عليه. وفي عام ١٩٦٣، نشبت خلافات حادة، في الرأي، بينه وبين بن - غوريون، في أعقاب اكتشاف نشاط العلماء الألمان في مصر، وقد أدى إلى استقالته. وفي عام ١٩٦٥، عُين مستشاراً لشؤون الاستخبارات في مكتب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ليفي اشكول، ولكنه استقال من منصبه بعد فترة قصيرة.

الجنرال مئير عميت: ولد في فلسطين سنة ١٩٢١ وانضم للهاغاناه سنة ١٩٣٦. قاتل في معارك مشمار هعيمك ومرج ابن عامر سنة ١٩٤٧ وجرح في معركة جنين. اشترك في الغارات الاسرائيلية على رفح والنقب الغربي. كان قائداً للواء غولاني في معاركه ضد الجيش السوري. في عام ١٩٥١، كان رئيساً لقسم العمليات في الأركان العامة. وبعد فترة دراسة في بريطانيا عين عام ١٩٥٤ في منصب رئيس شعبة العمليات. ومع تزايد نشاط الفدائيين الفلسطينيين عين قائداً للمنطقة الجنوبية. وفي عام ١٩٥٨، عين قائداً للمنطقة الوسطى، وجرح أثناء هبوطه بالمظلة، الأمر الذي استدعى بقاءه تحت العلاج أكثر من سنة. ثم سافر للدراسة في الولايات المتحدة، ولدى عودته عين في عام ١٩٦١، رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية. ثم استدعي وهو يشغل هذا المنصب لتسلم رئاسة الموساد في أعقاب استقالة ايسر هرئيل عام ١٩٦٣. بقي رئيساً للموساد مدة خمس سنوات، وقد أنهى خدمته سنة ١٩٦٨.

الجنرال تسفي زامير: ولد في بولندا سنة ١٩٢٥ ودخل البلماح وهو شاب سنة ١٩٤٢. قاد، خلال حرب ١٩٤٨، الكتيبة السادسة التي كانت تحرس القوافل من القدس وإليها. عمل سنة ١٩٥١ قائداً للواء «غفعاني»، وقائداً لمدرسة المشاة التابعة للجيش الاسرائيلي سنة ١٩٥٤. وكان في حرب سيناء سنة ١٩٥٦ قائد لواء. وفي سنة ١٩٦٠ كان رئيس قسم التدريب في الأركان العامة برتبة لواء، وفي سنة ١٩٦٢ كان قائداً للمنطقة الجنوبية. وعمل ملحقاً عسكرياً في بريطانيا والدول الاسكندنافية سنة ١٩٦٦. وبعد عودته إلى اسرائيل سنة ١٩٦٨، عين رئيساً لمؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد). ويقال انه استدعي إلى ميونيخ سنة ١٩٧٢، عندما احتجز الفدائيون الفلسطينيون، الرياضيين الاسرائيليين. كما يقال أن الموساد، خلال فترة توليه لرئاسته، قد نفذت العملية ضد قيادة «الجبهة الشعبية الديمقراطية»، وقامت باغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت.

الجنرال اهارون ياريف: ولد في موسكو سنة ١٩٢٠ وانضم لصفوف الهاغاناه، سنة ١٩٣٩. خدم في الجيش البريطاني سنة ١٩٤١. عمل ياوراً لرئيس أركان الهاغاناه يعقوب دوري

سنة ١٩٤٧، ثم انتقل إلى شعبة العمليات التابعة للمنظمة سنة ١٩٤٨. عين قائداً لكتيبة في لواء كرملي واشترك في معارك الشمال، وبخاصة في احتلال الناصرة. سنة ١٩٥٦، عين رئيساً لأركان القيادة الوسطى. وفي عام ١٩٥٧، عين ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في الولايات المتحدة وكندا. ثم عاد إلى البلاد وعين قائداً للواء غولاني سنة ١٩٦٠. وبعد مرور سنة، انضم إلى شعبة الاستخبارات ثم عين رئيساً لتلك الشعبة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، وبقي في هذا المنصب حوالي تسع سنوات.

الجنرال الياهو زعيرا: ولد في فلسطين سنة ١٩٢٨، تخرج من إحدى كليات القيادة والأركان في الولايات المتحدة، وخلال ١٩٥٤ – ١٩٥٥، كان مدير مكتب رئيس الأركان موشي دايان. وفي حرب سيناء، كان رئيساً لفرع عمليات في الأركان العامة. ثم سافر إلى الخارج بمهمة عسكرية – سياسية. ولدى عودته، تسلم قيادة لواء المظليين النظامي في الجيش الاسرائيلي، وبعد ذلك، كان رئيس قسم العمليات في الأركان العامة. وفي عام ١٩٦٣، انتقل إلى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في الجيش، حيث عين سنة ١٩٦٨ مساعداً لرئيسها. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، عين ملحقاً عسكرياً في الولايات المتحدة وكندا ومنح رتبة لواء. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، بعد اعتزال اهارون ياريف، عين رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية ولكنه أقيل سنة ١٩٧٤، بناء على توصيات لجنة اغرانات، حيث حملته مسؤولية التقصير في تقديم تقديرات خاطئة للحكومة عشية حرب تشرين الأول (اكتوبر).

ابراهام احيطوف: ولد في ألمانيا سنة ١٩٣٠، درس في المدارس الدينية، عمل حداداً وخراطاً عندما كان شاباً. انضم للغدناع ثم إلى الجيش الميداني. جرح خلال حرب ١٩٤٨ بالقرب من القبيب (قرية بالقرب من رحوبوت)، وذلك بحادث طريق، بقي في المستشفى سنة كاملة، استمع في المستشفى بطريق الصدفة من إحدى الممرضات عن همسات حول وجود وحدة سرية في الجيش الاسرائيلي اسمها شين – بيت. ولكنه لم ينجح في الوصول إلى تلك الوحدة حيث حكم عليه الشخص الذي قابله «بأنه غير ملائم».

بعد فترة قصيرة، استدعي لإجراء حديث آخر مع يوسف هارملين الذي تسلم، فيما بعد، رئاسة الشين – بيت. وقام هارملين بضمه إلى دائرته، ثم أرسل إلى القدس للإشتراك بدورة حول المخابرات. وعاد من الدورة ليتسلم منصباً قيادياً في دائرة الأمن العسكري داخل الشين – بيت، وكان له مساعدان، يخدمان في الجيش خدمة إجبارية وهما شلومو افنيري وابراهام فولفنسون (وهما الآن استاذان في الجامعة العبرية في القدس وجامعة حيفا). وفي حرب سيناء سنة ١٩٥٦ كان مسؤولاً عن المخابرات في قطاع غزة. وخلال عمله بمنصب قيادي داخل الشين – بيت، درس في الجامعة العبرية ونال درجة ليسانس في الحقوق ثم درجة الماجستير، وكان قد حصل على شهادة الدراسة الثانوية عن طريق الدراسة الخارجية.

وفي بداية الستينات، أُعير لمؤسسة أمنية أُخرى وسافر إلى الخارج لمدة أربع سنوات. وفي إطار عمله في الخارج، ارتبط أيضاً بقضية خطف الولد يوسله شوحماخر،

حيث طلب منه رئيس الموساد، ايسر هرئيل، أن يتقمص شخصية متدينة، ويندس داخل صفوف المتدينين اليهود الموجودين في جنيف لكي يحصل منهم على معلومات حول الحادث. وفي سنة ١٩٧١ عين نائباً لرئيس جهاز المخابرات (شين - بيت). وفي سنة ١٩٧٤، حل مكان يوسف هارملين في رئاسة المخابرات العامة، وقد عينه في هذا المنصب، رئيس الحكومة آنذاك، اسحاق رابين. واستقال من منصبه هذا في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠. وهناك من يسجل، لصالح احيطوف المذكور، الانسجام والتنسيق اللذين تمّا بين مختلف أجهزة الأمن الاسرائيلية، وبخاصة الموساد والشين - بيت والاستخبارات العسكرية (أمان). وهناك من يقول أن مثل هذا التعاون المتبادل والتنسيق بين الأجهزة الثلاثة المذكورة، كان مفقوداً بين رؤساء أسرة المخابرات(٤٧).

---

(١) **سيفرتولدوت هاهاغاناه** (كتاب تاريخ الهاغاناه)، (رئيسا التحرير: بن تسيون دينور (ويهودا سلوتسكي)، ٣ كتب (٨ أجزاء)، تل - ابيب: معرخوت وعام عوفيد، ١٩٥٤ - ١٩٧٢، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٥١٨ و ٥١٩ (بالعبرية).

(٢) **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، ص ٩٩١.

(٣) افرايم ديكل، **عليلوت شاي** (مغامرات الشاي)، تل - ابيب، ١٩٦٥، ص ١٣و١٤ (بالعبرية).

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٦ و١٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٥٧.

(٦) كتاب تاريخ الهاغاناه، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، ص ١٣١٦.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٣١٦ و١٣١٧.

(٨) **المصدر نفسه**، ص١٢٦١.

(٩) ميخائيل بار - زوحار، **هميمونه** (المفوض)، القدس: فيدنفلد ونيكولسون، ١٩٧١، المقدمة، ص ٣ (بالعبرية).

(١٠) **ملحق هآرتس**، ١٩٧٢/١٠/١٣.

(١١) يشعياهو لافيط، **ملجيمت هتسليبيم** (حرب الأشباح)، تل - ابيب: موكيد، ١٩٦٩، ص ٢٦ (بالعبرية).

(١٢) **ملحق هآرتس**، ١٩٧٢/١٠/١٣.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) لافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٣ - ٢٤٧.

(١٦) ايتان هابر وزئيف شيف، «**لكسيكون لبطحون يسرائيل**» (معجم لأمن اسرائيل)، القدس: كيتر، ١٩٧٦، ص ١٩ (بالعبرية).

(١٧) لافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٦.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٦ و٢٤٧.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص٢٤٧.

(٢١) ايتان هابر وزئيف شيف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٣ و٣٠٤.

(٢٢) لافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٧ و٢٤٨.

(٢٣) ايتان هابر وزئيف شيف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٠.

(٢٤) **المصدرنفسه**، ص ١٩.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٥١٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص٣٠٤.

(٢٧) **معاريف**، ١٩٧٤/٩/٦.

(٢٨) **ملحق هآرتس**، ١٩٧٢/١٠/١٣.

(٢٩) **معاريف**، ١٩٧٤/٩/٦.

(٣٠) بار - زوحار، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٥ - ٢٤٨.

(٣١) **ملحق هآرتس**، ١٩٧٢/١٠/١٣.

(٣٢) **معاريف**، ١٩٧٢/٩/٦.

(٣٣) **ملحق هآرتس**، ١٩٧٢/١٠/١٣.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل عن تقصير الاستخبارات، أنظر تقرير لجنة أغرانات المنشور في **دافار**، ١٩٧٤/٤/٣.

(٣٥) **هآرتس**، ١٩٧٤/٦/٢١.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) المصدر نفسه، ٢٣/٦/١٩٧٤.
(٤٠) المصدر نفسه، ٢٥/٦/١٩٧٤.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) المصدر نفسه، ٢٧/٦/١٩٧٤.
(٤٦) معاريف، ٦/٩/١٩٧٤.
(٤٧) المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٠..

الرائد يوسف رضيعي

الاجـراءات البريطـانية المضـادة لثـورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين

القوات البريطانية في فلسطين

خلال المرحلة الأولى من الثورة الفلسطينية، أي في عام ١٩٣٦، طبقت القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين وشرق الأردن استراتيجية عسكرية دفاعية. فقد اعتمد الفايس مارشال بيرز (Peirse) القائد العام للقوات البريطانية في تلك الفترة، اعتماداً أساسياً، على سلاح الطيران في الرد على هجمات الثوار، بالتعاون مع القوات البرية القليلة العدد نسبياً. ولم تتعد واجبات تلك القوات، في البداية، القيام بدوريات على الطرق الرئيسية، ومواكبة القوافل اليهودية، وحماية الموانىء ومصفاة البترول، ولم تحاول المبادرة بشن أي هجوم ضد الثوار في المناطق الجبلية، بعد انتقالهم إليها، على أثر ازدياد الضغط عليهم داخل المدن التي تركز نشاط تلك القوات فيها وحولها(١).

وقد كان أبرز عمليات الضغط تلك قيام السلطات البريطانية بنسف جزء كبير من مدينة يافا، بهدف ترويع الثوار وإجبارهم على الاستسلام، بالاضافة إلى أهداف أمنية أخرى سنأتي على ذكرها.

وفي فترة لاحقة، وبعد تسلم الجنرال جون ديل (J. Dill) القيادة من الفايس مارشال بيرز، طور تلك الاستراتيجية بحيث أصبحت تعتمد اعتماداً أساسياً على حشد أكبر عدد ممكن من الجنود والمدرعات، والعمل بالتعاون الكامل مع سلاح الطيران. ولكن هذه الاستراتيجية بقيت دفاعية أيضاً ولم تحقق الهدف الذي رسمته القيادة البريطانية لها والمتمثل في إخماد الثورة.

هذه المادة جزء من رسالة ماجستير تقدم الباحث بها لقسم التاريخ والآثار في الجامعة الأميركية في بيروت، تحت عنوان: **ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: تقييم عسكري.**

وفي المرحلة الثانية من الثورة، ١٩٣٧ - ١٩٣٩، حدث تقدم كبير في استراتيجية وتكتيكات تلك القوات. فبمجرد تسلم الجنرال ويفل (Wavell) أمور القيادة، لجأ إلى تطوير تلك الاستراتيجية، فاستبدلها باستراتيجية عسكرية هجومية متحركة وأكثر شمولاً، بغرض استرداد زمام المبادرة من الثوار ودحرهم. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، أمر بتشكيل فصائل متحركة تعمل على مدار السنة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار، لحرمانهم من القواعد الأمينة التي اعتادوا التمركز فيها بين جماهير الفلاحين. وأمر ببناء السور الحديدي على الحدود الشمالية لمنع تسلل الثوار، ومنع تهريب الاعتدة والذخائر إليهم، وبالتالي عزلهم عن البلاد المحيطة. كما أعطى الضوء الأخضر للكابتن وينجيت (Orde Wingate) لتشكيل المفارز الليلية الخاصة *(Special Night Squads)* والتي لعبت دوراً خطيراً إلى جانب الفصائل المتحركة في مطاردة الثوار وإجهاض عملياتهم ودفعهم للعودة ثانية إلى المدن، حيث سهل حصارهم ودحرهم في النهاية. وعندما تسلم الجنرال هايننج (Haining) القيادة من الجنرال ويفل وجد الطريق أمامه ممهدة تماماً لاستكمال تنفيذ الخطط التي رسمها سلفه، وخاصة بعد خلق انشقاق داخلي في صفوف الجماهير الفلسطينية، وصل إلى ذروته بتشكيل فصائل السلام تحت إشراف السلطة ووقوف تلك الفصائل في الخندق المعادي للثورة بهدف عزل الثورة عن جماهيرها. وبذلك، تكون القيادة العسكرية البريطانية قد بنت استراتيجيتها العسكرية على فعالية سلاح الطيران في البداية، ثم طورتها بحيث أصبحت تعتمد على حشد وتركيز أكبر عدد ممكن من القوات البرية لتعمل بالتعاون مع سلاح الطيران.

أما المرحلة الأخيرة فقد كانت أكثرها نجاحاً بعد اعتمادها استراتيجية الحرب المتحركة ضد الثوار، حيث استطاعت استرداد زمام المبادرة وأوقعت خسائر كبيرة في صفوفهم، بعد أن كان ميزان القوى قد تحول بشكل ساحق إلى جانبهم. وبذلك، تكون القوات البريطانية قد طبقت مبادىء حرب العصابات بنجاح أكبر مما حققه الثوار، حتى تمكنت في آخر الأمر من إفقادهم توازنهم وقوة اندفاعهم.

التنظيم العسكري سنة ١٩٣٦

لم تكن الحامية البريطانية في فلسطين تزيد على الخمسة آلاف جندي في سنة ١٩٢١، بالاضافة إلى حوالي ١٣٠٠ شرطي، تم تجنيدهم من السكان المحليين[٢]. وقد وضعت تلك القوات بأمرة قائد عام مركزه مدينة القدس، ويتبع من الناحية النظرية، للمندوب السامي الذي هو القائد الاعلى ولكنه يتبع من الناحية العملية القائد العام للقوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط ومركزه القاهرة. وقد قسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق عسكرية على الوجه التالي[٣]:

١ - المنطقة الشمالية: وتشمل مناطق الجليل وحيفا وضواحي جنين.

٢ - المنطقة الجنوبية: وتشمل مناطق اللد وغزة وضواحي نابلس وطولكرم.

٣ - المنطقة الشرقية: وتشمل منطقة القدس.

أما القوات البريطانية التي كانت تتمركز في فلسطين عند اشتعال الثورة في ١٦/٤/١٩٣٦ فكانت كالتالي(٤):

أولاً: سلاح الجو الملكي *(Royal Air Force)* مركز قيادته العامة في القدس، بقيادة فايس مارشال الجو بيرز (Peirse) القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين وشرق الأردن. وقد قسمت مناطق عملياته إلى أربع مناطق: الشمالية، والوسطى، والجنوبية، والأردنية. وقد تألف سلاح الجو من سرب الطائرات القاذفة غير الكامل رقم «٦» بقيادة قائد الجناح ر.ب. مانسيل (Mansell) ومركزه قاعدة الرملة الجوية. كما وضع بأمرته سرية مدرعة ينقصها فصيل، بالاضافة إلى السرب غير الكامل رقم «٤»، وفصيل بقيادة الكابتن د.هاريز (Harris) ومركزه عمان.

ثانياً: القوات البرية. كان الكولنيل ايفيتس (Evetts) يقود القوات البرية البريطانية في فلسطين ومركزه القدس. وقد لوحظ عدم وجود أي ضابط برتبة جنرال طوال فترة الاضراب تقريباً، وحتى تسلم الليفتنانت جنرال جون ديل (J. Dill) في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦. أما توزيع القوات البريطانية في البلاد فقد كان على الشكل التالي:

حيفا: كتيبة ينقصها فصيل بقيادة الليفتنانت كولونيل رالستد (J. G. Ralsted).

نابلس: فصيل واحد.

القدس: كتيبة ينقصها سرية بقيادة اللفتنانت كولونيل سيمنز (Simmons).

الصرفند: سرية واحدة.

القدس وحيفا: سرية الصيانة الملكية، رقم «١٤».

وقد بلغ عدد عناصر المشاة ٥٦ ضابطاً و١٦٨٧ جندياً، أما سرية الصيانة الملكية فقد تألفت من ٤ ضباط و١١٦ جندياً.

قوات الحدود الأردنية *(Trans-Jordan Frontier Force)*: كان مركز قيادتها مدينة الزرقاء في الأردن، وتألفت من سرية خيالة مركزها الزرقاء وسريتين أخريين توزعتا بين جسر المجامع، وروشبينا (الجاعونة شرق الجليل الأعلى) وسمخ، وبيسان. كما اشتملت القوات على سرية ميكانيكية في الزرقاء وأخرى في معان. وبذلك يكون عدد عناصرها ٢٤ ضابطاً بريطانياً، و٢٨ ضابطاً محلياً، و٩ ضباط صف بريطانيين، و٨٣٥ جندياً محلياً. وبالاضافة إلى هذا العدد كان يوجد ١٨٠ جندياً عربياً يعملون كقوة احتياط، ويخضعون للتدريب لمدة أسبوعين سنوياً(٥)، وبذلك يصبح عدد القوات البريطانية العاملة في فلسطين وشرق الأردن ١١٢ ضابطاً و٢٢٢٧ ضابط صف وجندياً بما فيهم قوة الاحتياط وسرية الصيانة الملكية، بالاضافة إلى سربين من الطائرات وسرية مدرعة، وثلاثة آلاف شرطي.

يبدو من خلال ما تقدم أن القوات البريطانية العاملة في البلاد كانت قليلة العدد نسبياً، بالنظر إلى المهمة الموكلة اليها في فلسطين، وإلى ما يمثله موقعها من أهمية

استراتيجية بالغة الخطورة. فهي بالنسبة لبريطانيا لم تعد مجرد نقطة واقعة شرق السويس فقط، فقد اكتسبت أهمية اقتصادية بعد مرور أنبوب بترول الموصل - حيفا فيها سنة ١٩٣٥، وربطها أجزاء الامبراطورية البريطانية من خلال مطاراتها، والأهمية الاستراتيجية التي اكتسبها ميناء حيفا بعد ازدياد الخطر الايطالي عقب حرب الحبشة، واتصالها بالخليج، بعد تشييد الخط البري الذي امتد من حيفا حتى بغداد. ويعود صغر حجم القوات البريطانية إلى عوامل عديدة، منها زيادة عدد أفراد البوليس، وسرعة وصول النجدات من القواعد العسكرية المتمركزة في المستعمرات المحيطة، وانشغال الحكومة البريطانية بالوضع المتفجر في كل من الهند وأثيوبيا وأسبانيا، بالمقارنة مع الوضع الهادىء نسبياً في فلسطين.

كما أن نظرة على الاستراتيجية البريطانية في تلك الفترة تساعد كثيراً في تفسير الموضوع. فقد بنت بريطانيا استراتيجيتها الدفاعية على الطائرات، واعتمدت عليها في ضرب وتدمير أي تمرد داخلي، وإحباط أي خطط معادية للسلطات البريطانية، لما امتازت به الطائرات الحربية من فاعلية وسرعة حركة ومرونة، وقوة تدمير، بالاضافة إلى العامل الارهابي الذي تتركه في النفوس، وقد شجعها في ذلك نجاحها في ضرب ثورة ١٩٢٠ في العراق. كما اعتمدت على الطائرات اعتماداً أساسياً في تطبيق استراتيجيتها الدفاعية لقطع طرق مواصلات أي دولة غربية معادية، ومطاردة قواتها في المنطقة عند الضرورة، وفي حال قيامها بأي هجوم أو تدخل محتمل(٦). وهذا يفسر لنا السبب الكامن وراء تعيين قائد القوات الجوية في فلسطين وشرق الأردن قائداً عاماً للقوات البريطانية في المنطقة ذاتها. كما أن تركيز قواعد جوية بريطانية في كل من مالطا ومصر وقبرص وعمان وفلسطين ليست بعيدة عن سياسة تطويق المنطقة والدفاع عنها بواسطة الطائرات. كما لعب موقع فلسطين، والظروف المحيطة بها، دوراً هاماً في هذا الموضوع، وخاصة الدور الذي قامت به كل من التنظيمات الصهيونية المسلحة كشريك مستتر لبريطانيا في الداخل، والقوات الفرنسية المتمركزة على الحدود السورية - اللبنانية - الفلسطينية في الخارج، بقيامها بمنع الثوار من عبور الحدود وعرقلة عملياتهم. كما قامت قوات الحدود الأردنية بدور أكثر فعالية على الحدود الفلسطينية - الأردنية، وذلك بمهاجمة الثوار ومنع تسريب الأسلحة(٧). ومع ذلك استمرت الثورة حتى أواخر سنة ١٩٣٩، ولم تتوقف إلا حين قامت بريطانيا باعادة احتلال فلسطين بعد تطبيق استراتيجية هجومية، اعتمدت أساساً على حرب متحركة مؤثرة نفذتها قوات نظامية زادت على العشرين ألفا، تألفت من بريطانيا ومالطا ومصر والهند، وبالتعاون الوثيق مع الهاغاناه الصهيونية، والقوات الفرنسية في الشمال.

الاجراءات البريطانية ضد الثورة

لم تنجح الحكومة البريطانية بعد أسبوعين من بدء الاضراب في إيقاف عمليات الثوار بواسطة القوات العسكرية المتوفرة، على الرغم من فرض الأحكام العرفية ونظام منع التجول في كافة المدن والقرى، وقمع المظاهرات ونفي الشباب العرب إلى أماكن بعيدة عن أماكن إقامتهم، وفرض العقوبات الجماعية وإغلاق جمعيات الشباب(٨). ولذلك قررت

القيادة العسكرية في القدس طلب نجدات فورية من القيادة العامة في القاهرة يوم ٧ أيار (مايو) ١٩٣٦. وقد وصلت التعزيزات فعلاً بعد ثلاثة أيام فقط، مؤلفة من كتيبة مشاة وسرية دبابات خفيفة. كما وصلت سريتان مدرعتان من العراق، بالاضافة إلى نصف سرية ميكانيكية من الأردن يوم ١٤/٥/١٩٣٦. وقد تمركز قسم منها في منطقة الصرفند ليشرف على ضواحي يافا، بدلاً من كتيبة أخرى نقلت إلى القدس. كما تمركز قسم آخر في أريحا والرملة وحيفا(٩).

وقد كتب الفايس مارشال بيرز بعد وصول تلك التعزيزات قائلاً: «لقد أصبح هناك إلحاح على طلب القوات العسكرية لتحل محل البوليس في مواكبة القوافل اليهودية بعد فشله في تأمين وحماية المرور، على الطرق». وقد بدأت عمليات المواكبة فعلاً يوم ١٢/٥/١٩٣٦ بعد تلقي طلب رسمي قدمه مدير عام البوليس(١٠). وبعد وصول تلك التعزيزات أبرق الفايس مارشال بيرز يوم ١٦/٥/١٩٣٦ إلى القائد العام في القاهرة يطلب منه ارسال كتيبة أخرى في مدة أقصاها ثلاثة أيام(١١).

ويلاحظ من خلال برقيات وطلبات الفايس مارشال بيرز، التي لا تخلو من العصبية والقلق، أن القوات البريطانية لم تعد تملك السيطرة على الوضع في البلاد أو احتوائه على الأقل. فالطرق والسكك الحديدية معرضة للتخريب في كل لحظة. كما تعددت عمليات قطع أسلاك الهاتف والتلغراف، مما دفع القيادة العسكرية إلى إرسال طلب فوري لإلحاق وحدة إشارة من فيلق الاشارة الملكي للمساعدة في عمليات إصلاح الخطوط المعطلة(١٢). ولم تتوقف عمليات طلبات النجدة عند هذا الحد، بل طالب الفايس مارشال، بالحاح، بتزويده بطائرات قاذفة ومقاتلة. وقد أجيب طلبه، فصدرت الأوامر بالحاق ثلاث طائرات من قاعدة الاسماعيلية بقاعدة الرملة الجوية بين ٢٥ و٢٩ أيار (مايو) ١٩٣٦.

لقد أثر تصاعد الثورة تأثيراً كبيراً على رجال البوليس العرب، مما دفعهم إلى رفض الأوامر والامتناع عن القيام بأي مهمة، وهذا دفع – بدوره – الفايس مارشال بيرز، بتاريخ ٢/٦/١٩٣٦، إلى إرسال طلب عاجل إلى القيادة العامة لتزويده بثلاث كتائب مع قيادة لواء «للقضاء على التمرد الخطير». وبوصول تلك التعزيزات يوم ٣/٦/١٩٣٦ أصبحت القوات البريطانية في فلسطين مشكّلة من لوائين: اللواء الشمالي ومركزه مدينة حيفا بقيادة البريجادير بومان (Beauman)، واللواء الجنوبي ومركز قيادته القدس ويقوده البريجادير سيمونز (F.K. Simmons). كما تم فرز كتيبة مشاة للعمل بصورة مستقلة في منطقة صفد. وعلى أثر ذلك تم تشكيل هيئة أركان مشتركة للأسلحة الثلاثة الجوية والبرية والبحرية بقيادة الفايس مارشال بيرز، كما تم تعيين الكولونيل ايفتس (Evetts) رئيساً للأركان. وفور تشكيل تلك القيادة تم البدء في إعادة تنظيم جهاز المخابرات الحربية بما يتناسب والتشكيل الجديد؛ حيث تم توسيعه بانشاء فرعين جديدين في كل من نابلس ويافا، بالاضافة إلى فرعي حيفا والقدس القديمين. كما أعيد تنظيم القوات الجوية في قاعدة الرملة أيضاً، فتمركز فيها السرب القاذف رقم «٦». كما أفرزت طائرة قاذفة للعمل في منطقة جسر المجامع تابعة للسرب القاذف رقم «١٤». وقد لعبت الطائرات،

لما لها من أثر مادي ومعنوي، دوراً كبيراً في ملاحقة الثوار وقصفهم أثناء العمليات بهدف تخفيف الضغط عن جنود المشاة. كما كانت تقوم، بالاضافة إلى عمليات القصف، بأعمال الاستطلاع والتصوير ومواكبة القوافل وقطارات السكك الحديدية وتوزيع المناشير على القرى والمدن. وقد قامت بتوزيع مناشير على ٩٨٠ قرية أسقطت خلالها ٢١٠,٠٠٠ منشوراً(١٣). كما لعبت قطع الأسطول البريطاني الثالث، المتمركزة في قاعدة حيفا، دوراً رئيسياً في الحد من عمليات تسلل الثوار العرب وعرقلة محاولات تهريب السلاح بحراً، وذلك لقيامها بدوريات منتظمة على طول الشاطىء، بالاضافة إلى تقديم المساعدة لرجال الجمارك في حيفا، في الكشف عن عمليات التهريب وإحباطها. كما زودت البحرية البريطانية القوات البرية بمدافع الهاوتزر والتي تم تركيزها في نابلس للرد على عمليات القنص الصادرة من التلال ضد معسكرات الجيش(١٤).

وعلى الرغم من هذه الاجراءات لم تستطع القوات البريطانية، استعادة الهدوء. وقد اعترف الفايس مارشال بيرز في تقريره المؤرخ في ١٩٣٦/١٠/١٥ «بأن الموقف في فلسطين قد أصبح أكثر غلياناً وتفجراً بحلول منتصف شهر أيار (مايو) ١٩٣٦. وما زال القادة العرب على عنادهم، كما أن المدن بدت أكثر ثباتاً وعزماً في تأييدها للاضراب، حيث اتسعت عمليات نسف خطوط وطرق المواصلات بشكل كبير، وانتشرت العمليات العسكرية ضد معسكرات الجيش ومراكز البوليس. ولم يمر يوم واحد دون حدوث مظاهرات ذات طابع عنيف في معظم المدن»(١٥).

وقد كانت أكثر المدن تفجراً في تلك الفترة مدن نابلس والقدس ويافا، لدرجة أن القائد العام للقوات البريطانية نفسه لم يجرؤ على زيارة نابلس، على سبيل المثال، إلا بعد إرسال كتيبة مشاة إليها معززة بمدافع الهاوتزر الملحقة من الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط. أما عمليات التخريب فقد كانت أكثر انتشاراً في القدس. أما فيما يتعلق بيافا، فقد نفذت أعلى نسبة من عمليات القنص وقذف القنابل ضد الجيش والبوليس، كما تحدت السلطات تماماً، بحيث لم يستطع أحد من المسؤولين السياسيين أو القادة العسكريين دخولها، دون التعرض لمحاولة القتل والاغتيال(١٦).

وبذلك، يمكن القول أن الأشهر الأولى من الثورة، وخاصة خلال الفترة التي تولى القيادة فيها الفايس مارشال بيرز قد تميزت باتخاذ القوات البريطانية مواقع دفاعية تماماً، بالقرب من معسكراتها في ضواحي المدن التي ذكرناها، والتركيز على مطاردة الثوار داخل المدن، والقيام بعمليات نسف وتدمير، كتلك التي حدثت في مدينة يافا.

خطة نسف بلدة يافا القديمة: طالب الفايس مارشال بيرز في تقريره إلى وزارة الطيران «بضرورة إعادة النظام والأمن إلى مدينة يافا وإعادة تشغيل مرفئها باستخدام عمال آخرين بدلاً من العمال المصريين في حالة إصرارهم على مواصلة الاضراب». وهذا لن يتم في نظره طالما بقيت الحالة الأمنية في المدينة متدهورة وغير مستقرة. ولذلك، قدم اقتراحاً يتضمن القيام بنسف أجزاء من بلدة يافا القديمة لتحقيق هذا الغرض(١٧).

إن هذا الادعاء يناقض تماماً ادعاء السلطات البريطانية وقتها بأن الهدف من

عملية النسف كان توسيع وتحسين المدينة القديمة، ببناء طريقين يفيدان الحي القديم والمدينة في آن معاً. ففي صباح يوم ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٦ ألقت طائرة حربية، كانت تحوم فوق المدينة، الانذار التالي: «إن الحكومة على وشك البدء في مشروع يرمي إلى توسيع وتحسين البلدة القديمة في يافا، وذلك ببناء طريقين يفيدان المدينة بكاملها، وستبدأ الخطوات الأولى الضرورية بهدم وإزالة بعض الأبنية المزدحمة وغير الصحية، مستغلين فرصة وجود فرق المهندسين الملكية الآن في فلسطين للبدء في هذه الأعمال»(١٨).

وكانت قد صدرت الأوامر للفتنانت كولونيل اتيرسون - كيلسو (J.B. Utterson-Kelso) من قبل البريجادير سمينز قائد اللواء السادس عشر الجنوبي باجراء الاستطلاعات اللازمة ووضع خطة مناسبة، بالتعاون مع حاكم اللواء الجنوبي المستر كروسبي (R.E.H. Crosbie) ومساعده مفتش عام البوليس المستر فولي (G.R.E. Foley). وقد قدم في البداية اقتراحاً يوصي فيه باستخدام قوات المشاة لاحتلال المدينة، ومن ثم تنفيذ عملية النسف. ولكن الخسائر الكثيرة المتوقعة في صفوف القوات البريطانية، جعلت تنفيذ هذه العمليات أمراً مستبعداً تماماً. وفي النهاية قررت القيادة البريطانية تنفيذ الخطة التالية بعد تبنيها، والتي قسمت إلى أربعة مراحل:

أولاً: إطلاق نار كثيف ومستمر ضد مراكز الثوار حتى يتم إسكات نيرانهم.

ثانياً: فرض عمل إجباري على سكان المدينة لإزالة المتاريس والحواجز.

ثالثاً: نسف المناطق الشرقية والغربية من البلدة القديمة وشق طريق عبرها.

رابعاً: نسف المناطق الشمالية والجنوبية من المدينة القديمة وشق طريق أخرى وسطها.

وقد بوشر العمل لتنفيذ المرحلة الأولى باطلاق نار كثيفة على أماكن القناصة العرب ومواقعهم من رشاشات الفيكرز (Vickers) ذات الكثافة النارية العالية والتأثير الفعال، مقارنة بأسلحة الثوار البدائية.

وقد استمرت تلك الاشتباكات ١٨ يوماً متواصلة، أي إلى اليوم الذي بوشر فيه العمل لتنفيذ المرحلة الثالثة في ١٨/٦/١٩٣٦. وقد أدى نجاح المرحلة الأولى إلى تنفيذ المرحلة الثانية المتعلقة باجبار السكان العرب على القيام بعمل إلزامي. وقد أمرت القوات البريطانية الوجهاء وأصحاب المحلات والسكان في المنطقة المعنية، بعد تطويقهم، بمباشرة العمل فوراً وإزالة كافة الحواجز والمتاريس في الشوارع وإعادة النظام إليها(١٩).

استيقظ سكان البلدة القديمة صباح يوم ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٦ على أصوات قرع أجراس وأصوات منادين وطائرات تلقي منشورات تتضمن قرار الحكومة بالاستفادة من وجود فرقة الهندسة الملكية في البلاد للبدء في عملية «تجميل المدينة». كما تضمنت تهديداً باستخدام القوة لتنفيذ الخطة، في حالة حدوث أي مقاومة، ووعدت بدفع تعويضات مناسبة لأصحاب البيوت المنسوفة أو المتضررة(٢٠). وبدأت أولى خطوات العملية عند

الساعة الرابعة من صباح يوم ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٦ بعد قيام إحدى كتائب المشاة بتطويق المنطقة وتفتيش كل من يغادرها. كما قامت كتيبة أخرى بتأمين التغطية الضرورية لفرقة النسف ووضعت كذلك سريتين من المشاة وأخرى مدرعة في الاحتياط، بالاضافة إلى البارجة الحربية (Active) التي حُدد واجبها بتأمين المنطقة المشرفة على البحر.

أشرف على عملية النسف الميجر بيروت (R.D.E. Perrot) بحضور كل من حاكم اللواء الجنوبي المستر ر.هـ. كروسبي وقائد موقع يافا الليفتنانت كولونيل اترسون كيلسو والميجر فولي ومدير البوليس وبعض وجهاء المدينة. وقد شقت بحلول المساء طريق بعرض عشرة أمتار، تمتد من مركز بوليس العجمي شرقاً حتى دير اللاتين غرباً(٢١). وأدى نجاح المرحلة الثالثة من العملية إلى البدء في تنفيذ المرحلة الرابعة بعد فترة قصيرة نسبياً من بدء المرحلة الثالثة. وصرح الفايس مارشال بيرز بأن سبب السرعة في تنفيذ المرحلة الأخيرة من العملية كان من أجل عدم ترك أي مجال للمحكمة العليا بالفصل في عملية النسف، بعد قيام العرب برفع شكوى بهذا الخصوص. كما أن هناك سبباً آخر هو فشل محاولات تشغيل الميناء، بعد رفض العمال اليهود الموافقة على العمل، بدل العمال العرب المضربين. واستؤنفت أعمال النسف، لانجاز المرحلة الرابعة يوم ١٩٣٦/٦/٢٩، وتم الانتهاء منها في الثلاثين من نفس الشهر، وذلك بعد تدمير بعض المناطق الواقعة شمال وجنوب المدينة.

يتضح مما تقدم مدى التناقض في أهداف ونوايا السلطات البريطانية، فيما يتعلق بنسف البلدة القديمة، كما يظهر مدى استخفافها وتحديها لمشاعر العرب. وقد برز هذا واضحاً في إعلانهم عن سبب واه وغير مقنع بنسف المدينة القديمة مرتين خلال شهر واحد، الأولى يوم الخميس ١٩٣٩/٦/١٨، والثانية يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين ٢٩و٣٠ حزيران (يونيو) من نفس العام؛ حيث نسف في المرة الأولى ٧٠ بيتاً، يسكنها نحو ١٥٠ عائلة، وفي المرة الثانية نحو ١٥٠ بيتاً، يسكنها نحو ٣٠٠ عائلة. كما تمت إزالة حوالي ٨٥٠ براكية خشبية، يسكنها حوالي ٤٠٠٠ شخص في مناطق أخرى من المدينة. هذا بالاضافة إلى هدم وتشقق عدد كبير آخر من البيوت المجاورة. ويقدر عدد الذين أصبحوا بلا مأوى، بعد أن فقدوا كل شيء، حوالي عشرة آلاف نسمة(٢٢). وقد تجاوز الضرر البلدة القديمة وأصاب كنيسة الخضر الموجودة في حي العجمي التي تشققت بتأثير النسف بالديناميت. كما أصيب مسجد الشيخ رسلان، ودمر جزء من مئذنته، وتناثرت الحجارة على كنيسة دير الروم، مما سبب خراباً كبيراً في سطحها، إضافة إلى إتلاف بعض المصابيح المعلقة بها. أما كنيسة دير اللاتين، المعروفة بالقلعة، فقد أثر فيها الديناميت تأثيراً كبيراً وأتلف محتوياتها وشوّه منظرها الخارجي(٢٣). أما فيما يتعلق بالتعويض المناسب الذي وعدت بريطانيا بتقديمه للمتضررين فلم يزد عن عشرين مليماً لمدة أسبوع، عن كل فرد من أفراد العائلة، دون القيام بعمل يذكر في سبيل إيواء هؤلاء المشردين، مكتفية بايواء بعضهم في بعض المدارس(٢٤).

لقد بدا واضحاً للسلطة البريطانية أن عملية النسف لم تحقق الهدف الاستراتيجي

الذي نفذت من أجل تحقيقه، وهو ترويع الثوار والسكان ووقف الاضراب، وإن كانت قد حققت هدوءاً نسبياً في المدينة وبعض المدن الأخرى. فبعد أقل من شهر على العملية، وتحديداً في ٢٧/٧/١٩٣٦، الذي صادف مرور مئة يوم على بدء الاضراب، نفذت عمليات كثيرة غطت معظم أنحاء البلاد. وكتب الفايس مارشال بيرز على أثرها لقيادته: «ان القوات التي تعمل تحت قيادتي لم تعد قادرة على سحق التمرد بالسرعة المطلوبة ولذلك أطلب إرسال كتيبتي مشاة محمولتين على الأقل ليصبح كل لواء مشكل من أربعة كتائب بالاضافة إلى كتيبتي احتياط وفوج خيالة مفرزان للمهمات المحدودة وخاصة في مناطق الأردن وبئر السبع». ويضيف الفايس مارشال بيرز قائلاً: «لقد بات من الضروري وحتى يعود الهدوء بسرعة إلى البلاد وضع فرقة كاملة مؤلفة من ثلاثة ألوية بما فيها القوات الموجودة أصلاً في البلاد والتي يبلغ عددها ١٠٣٨٩ ضابطاً وجندياً بما فيها القوات الجوية (R.A.F.) تحت تصرف القائد العام. إضافة إلى السرب ٣٣ القاذف المتمركز أصلاً في قاعدة الاسماعيلية بهدف تكثيف عمليات القصف»[٢٥].

وبعد وصول تلك التعزيزات أصبح عدد أفراد الجيش البريطاني، في نهاية فترة قيادة الفايس مارشال بيرز، فرقتين كاملتين هما الفرقة الأولى والخامسة، وبلغ تعداد أفرادهما حوالي ١٥ ألف جندي منتشرين من رفح في أقصى الجنوب حتى صفد في الشمال. يضاف إليهم رجال البوليس الفلسطيني، وهم خليط من العرب والانكليز واليهود، وقد قدر عددهم بستة آلاف رجل، وقوة الحدود الأردنية وقد قدر عددها بأربعة آلاف بين ضابط وجندي ورجل بوليس[٢٦].

وعلى أثر فشل استراتيجية الفايس مارشال بيرز، التي اعتمدت أساساً على سلاح الطيران، وعلى الأعداد الضخمة من جنود المشاة، قررت الحكومة البريطانية استبداله بالجنرال جون ديل الذي ينتمي إلى سلاح المشاة. كما قررت اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، في التعامل مع الثوار، وتقرر إرسال فرقة مشاة إضافية كاملة، للعمل إلى جانب القوات الأخرى في تنفيذ تلك الاجراءات.

وصل الجنرال جون ديل يوم ١٣/٩/١٩٣٦ إلى حيفا، ثم غادرها بالطائرة إلى القدس، ومن ثم تسلم القيادة يوم ١٥/٩/١٩٣٦. وقد جعل همه الأول إعادة تنظيم القوات المسلحة التي أصبح تشكيلها بعد وصول التعزيزات من كل من بريطانيا ومالطا ومصر والهند كالآتي:[٢٧]

الفرقة الأولى: بقيادة الميجر جنرال ارميتاج (C.C. Armitage) منطقتها الأنحاء الجنوبية من فلسطين. مركزها القدس، وتتكون من الألوية التالية:

(أ) لواء المشاة الأول بقيادة البريجادير ثورن (A.F.A.N. Thorne) وميدان عملياته منطقة القدس.

(ب) لواء المشاة الثاني بقيادة البريجادير كار (L. Carr) وميدان عملياته منطقة يافا.

(جـ) لواء المشاة الثالث بقيادة البريجادير ماكسي (J. Mackesy) وميدان عملياته منطقة القدس.

الفرقة الخامسة: بقيادة الميجر جنرال هوارد (G.W. Haward) وميدان عملياتها الأنحاء الشمالية ومركزها حيفا، وتتكون من الألوية التالية:

(أ) لواء المشاة الثالث عشر مع قوة حدود شرق الأردن، بقيادة البريجادير بريستمان (I.H.I. Priestman) وميدان عملياته منطقة الناصرة.

(ب) لواء المشاة الخامس عشر، بقيادة البريجادير بومان (A.B. Beuman) وميدان عملياته منطقة حيفا.

(جـ) لواء المشاة السادس عشر، بقيادة البريجادير ايفتس (J.F. Evetts) وميدان عملياته منطقة نابلس.

كما تمركزت في حيفا كتيبة الهوسار *(Hussars)* الحادية عشرة وقوات السكك الحديدية بقيادة اللفتنانت كولونيل اثرسون (Atherson) وثلاثة كتائب أخرى.

وقد كانت القدس مركز قيادة سلاح الطيران الملكي في فلسطين وشرق الأردن، بقيادة كومودور الطيران هيل (R.M. Hill) كما كانت عمان مركز القوات البريطانية المتمركزة في شرق الأردن، بقيادة الكابتن هاريس (Harris).

أما القوات الجوية فقد تشكلت من الأسراب غير الكاملة الآتية:

السرب السادس القاذف: ٣ طائرات، قاعدته الرملة وميدان عملياته المنطقة الوسطى.

السرب السادس القاذف: ١ طائرة، قاعدته سمخ وميدان عملياته المنطقة الشمالية.

السرب ٣٣ القاذف: ٢ طائرات، قاعدته غزة وميدان عملياته المنطقة الجنوبية.

السرب ١٤ القاذف: ١ طائرة، قاعدته جسر المجاميع وميدان عملياته منطقة الأردن.

اعتقد القائد العام للقوات البريطانية، بعد أن أصبح تحت تصرفه هذا الحجم الكبير من القوات، بأن فرض الأحكام العرفية هو بمثابة أكثر الوسائل نجاعة لتوطيد النظام والأمن، لما توفره تلك الأحكام – في نظره – من سيطرة عسكرية تامة في معظم الميادين. ولكن تطبيق تلك الأحكام قد تأجل بعد إعلانها يوم ١٩٣٦/٩/٢٩، على أثر قيام اللجنة العربية العليا باصدار بيان بعد تدخل الملوك والأمراء العرب يوم ١٩٣٦/١٠/١٠، طلبت فيه وقف الاضراب ابتداء من ١٩٣٦/١٠/١٢. وقد اعتبر الجنرال ديل، في أمر يومي، وزع على القوات البريطانية، أن بيان وقف الاضراب غير المشروط، جاء نتيجة للعمل الفعال والحاسم الذي قامت به أسلحة الجيش الثلاثة في البلاد. وعندما وُزِّع الأمر على الصحف رفضت نشره بناء على أمر صدر عن المندوب السامي[٣٨]، مما خلق تناقضاً واضحاً بين الادارة المدنية والقيادة العسكرية في النظرة إلى الموقف السياسي والعسكري

ككل. ويمكن فهم هدف السير ارثر واكهوب، المندوب السامي، من وراء قرار منع النشر بعدم رغبته في استفزاز قادة الثورة والقادة العرب. وفي اعتقادي أن الجنرال ديل قد أخطأ في تصوره بأن قواته هي التي أوقفت الاضراب والثورة. فمن المعروف أن الثورة في أواخر ١٩٣٦ لم تهزم ولم تستسلم ولم تلق سلاحها[٢٩]، كما اعترف هو نفسه بعد ذلك، واصفاً الحالة بعد وقف الاضراب بأنها عبارة عن «هدنة مسلحة»، لا أكثر ولا أقل. كما اعترف أيضاً بأن السبب الحقيقي وراء السرعة والفاعلية التي اتسم بها وقف الاضراب يعود إلى التنظيم الدقيق للثوار. واستطرد قائلاً أنه «لم يشعر يوماً بأن هناك شيئاً اسمه إضراب وآخر اسمه ثورة في فلسطين، بل كان هناك ثورة فقط مسيطر عليها تماماً»[٣٠].

ولم يكن الجنرال جون ديل أوفر حظاً من سلفه الفايس مارشال بيرز في تبنيه استراتيجية اعتمدت اعتماداً أساسياً على قوات برية متفوقة تماماً على قوة الثوار، وعملت بتنسيق كامل مع القوات الجوية. فقد ازدادت الثورة عنفاً وضراوة في أواخر صيف ١٩٣٧، مما أدى إلى دفع وزارة الحرب البريطانية إلى تعيين قائد آخر مكانه، هو الجنرال ويفل (Wavell) الذي تسلم القيادة منه يوم ١٢/٩/١٩٣٧. أما القوات العسكرية التي كانت تتمركز وقتها في البلاد، فهي عبارة عن لوائين من المشاة بعد انسحاب معظم القوات إلى معسكراتها وقواعدها السابقة وتبديل بعضها بعد وقف الاضراب. واللواءان هما السادس عشر مشاة بقيادة البريجادير ايفنس ومنطقة عملياته الانحاء الشمالية من فلسطين، والرابع عشر مشاة بقيادة البريجادير هاريسون (H.C. Harrison) ومنطقة عملياته الانحاء الجنوبية منها[٣١]. وقد عمل الجنرال ويفل، منذ البداية، على إنشاء قوة متحركة ميدانها الرئيسي التلال التي يتمركز فيها الثوار، بهدف استرداد زمام المبادرة. ولتحقيق هذه الغاية أمر بانشاء تشكيلات جديدة، قوامها فصائل متحركة يتم فرزها من اللوائين الرابع عشر والسادس عشر مشاة، والتي بلغ عددها ١١ فصيلاً، وصل عدد أفراد كل واحد منها إلى مئة جندي. وقد تمركز سبعة منها في المنطقة الشمالية، وأربعة في المنطقة الجنوبية. كما زود كل جندي بتموين يكفي لمدة ٤٨ ساعة، وألحق بكل طابور سيارة ويفل أو حمار ومفرزة هاون. وكانت منطقة صفد الميدان الرئيسي لنشاط تلك الفصائل، حيث عمل فيها تسعة فصائل دفعة واحدة، بعد إلحاق اثنين من فصائل المنطقة الجنوبية[٣٢]، كما شق العديد من الطرق عبر المناطق الجبلية، لتسهيل تحرك تلك الفصائل، بهدف تطويق ومطاردة الثوار[٣٣]. وقد بلغ عدد الاشتباكات التي خاضتها هذه الفصائل مع الثوار العرب ١١٣ اشتباكاً خلال ستة شهور فقط. كما ساهمت إلى جانب القوات الأخرى في احتلال حوالي ٨٠ قرية. وقد أثرت عمليات تلك الفصائل تأثيراً كبيراً على الثوار، حيث اضطرتهم إلى توزيع قواتهم في مجموعات صغيرة لا تزيد عن عشرة أفراد، بناء على أوامر قيادتهم في الشام، لتجنب المواجهة مع العدو ولتخفيف الخسائر. كما تسببت في استشهاد العديد من القادة خلال تلك الفترة، وزادت من ضغطها على الثوار، مما أجبرهم على القتال في ظروف معقدة، ولكن بتصميم أكبر على الاستمرار بالثورة وعدم الاستسلام[٣٤]. وبذلك يكون ويفل قد نجح حيث فشل من سبقوه، وذلك بوضعه أسس استراتيجية هجومية أثبتت فعاليتها عندما طبقها وطورها خليفته الجنرال

روبرت هايننج، والتي تركزت على احتلال عدد من القرى أولاً بعد تطويقها، والقيام بقطع الامداد عن الثوار من خلالها، ثم تطويقهم ومهاجمتهم بعد ذلك، وبعد قيامه بتفتيت الجبهة الداخلية.

ولم تكن القوات البريطانية العسكرية هي الوسيلة الوحيدة التي استخدمتها السلطات البريطانية لقمع الثورة في فلسطين، بل لجأت إلى وسائل وإجراءات قمعية أخرى، في محاولة منها لارهاب الثوار وتحطيم معنوياتهم، وبالتالي إخماد الثورة. ومن تلك الاجراءات، تعديل قوانين الطوارىء، بحيث أصبحت حيازة بضع رصاصات أو قطعة سلاح، مهما كان نوعها تكفي للحكم بالاعدام. كما أصبحت كل بيارة أو أي عمارة في مدينة أو قرية عرضة للنسف أو المصادرة لمجرد صدور نار من جهتها، حتى بلغ عدد الذين شنقوا مئة وستة وأربعين، وتجاوز عدد المحكومين بمدد أبدية الألفين، وبلغ عدد المنازل والحوانيت التي نسفت أو تصدعت نحو خمسة آلاف، والتي أبرزها عمليات نسف واسعة في يافا القديمة كما ذكرنا سابقاً. كما لجأت السلطات إلى فرض الضرائب والقيام بحملة اعتقالات واسعة لكل من اشتبهت بانتمائهم للثورة من أهل المدن والقرى. وقد أنشأت أربعة عشر معتقلاً لهذه الغاية بلغ عدد من اعتقل فيها مدداً قصيرة أو طويلة نحو خمسين ألفاً(٣٥).

وقد كتب الجنرال هايننج في تقريره يوم ١٩٣٨/٨/٢٤ بأن الهدف الأساسي وراء عمليات التفتيش والاحتلال هو «محاولة منع الأهالي من ردف الثوار بالمقاتلين، ومن تقديم الامداد والمأوى لهم، والعمل على كسب ثقة الأهالي الذين لا يعادون الحكومة، وفتح المسالك والطرق أمام الفصائل المتحركة في المناطق الداخلية الوعرة»(٣٦).

كان الجنرال هايننج قد تسلم القيادة من الجنرال ويفل يوم ١٩٣٨/٤/٩، في وقت وصلت فيه حدة الاشتباكات والمجابهات العسكرية بين الثوار والقوات البريطانية درجة خطيرة من العنف والتحدي. وقد تميزت قيادته، التي استمرت إلى ما بعد وقف الثورة، بعملية إعادة احتلال فلسطين(٣٧). ففي تلك الفترة بدأت المفارز الليلية الخاصة (S.N.S.) العمل على مطاردة الثوار في الشمال، إلى جانب الفصائل المتحركة. كما تم إنشاء السور الحديدي على طول الحدود الشمالية، باشراف السير تشارلز تيجرت (Charles Tegart)، وبدأت في فترة قيادته عمليات احتلال القرى، اعتباراً من يوم ١٩٣٨/٥/٢٠، حيث تم احتلال ٢٠ قرية من منطقة نابلس والشمال خلال شهرين فقط والتي وصلت إلى ٧٥٨ قرية في سنة ١٩٣٩. كما أنشأ مركز بوليس في كل قرية منها، يحتله أربعون فرداً، بقيادة ضابط بريطاني.

لقد بدا واضحاً للسلطات البريطانية أن استعادة المبادرة من أيدي الثوار، والقضاء عليهم بعد ذلك، يتطلب تنفيذ تكتيك جديد بعد ثبات فشل كافة الأساليب التقليدية في تحقيق تلك الأهداف، وذلك بعد أن وصلت الثورة بحلول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ إلى درجة من القوة والانتشار، بحيث أصبحت سلطة الدولة معدومة تماماً في المدن، كما أصبح شمال فلسطين يتمتع باستقلال تام تحت حكم الثوار(٣٨). وقد لاحظنا وصول

أعداد ضخمة من القوات العسكرية إلى البلاد، كما تم إعادة تنظيم البوليس بحيث أصبح تحت قيادة وإشراف العسكريين مباشرة، من أجل إعادة السيطرة المفقودة على البلاد. ويذكر توم باودن (Tom Bowden) أن النشاط العسكري البريطاني الناجح المضاد للثورة قد بدأ من الناحية الفعلية مع تشكيل مفارز ليلية خاصة، غير تقليدية، بإمرة ضابط غير تقليدي، وذلك في شهر أيار (مايو) ١٩٣٨، لتكون بمثابة القوات الضاربة للجيش البريطاني في فلسطين(٣٩). وقد حدد واجب تلك المفارز بحماية خط شركة النفط العراقية (I.P.C.) والذي ينقل البترول من العراق إلى حيفا، وحماية خطوط السكك الحديدية. وقد كان لهجمات الثوار المستمرة على خط (I.P.C.) أثره في قرار القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين وشرق الأردن بانشاء قوة عسكرية خاصة سمّتها المفارز الليلية الخاصة (S.N.S.) للعمل ليلاً لحماية الخط المذكور من عمليات التفجير، إضافة إلى مطاردة الثوار، أي العمل بطريقة دفاعية إيجابية ليلية(٤٠)، وتحقيق أحد أهداف الجنرال هايننج الرئيسية بأن تتمتع تلك المفارز بالسلطة العليا والسيطرة التامة على منطقة عملياتها في الليل والنهار(٤١). وقد عهد إلى الكابتن أورد وينجيت، المنتمي لسلاح المدفعية البريطاني، والمعروف بتعاطفه مع الصهيونية، بتدريب وقيادة هذه المفارز التي تكونت أساساً من الشرطة اليهودية الاضافية وعناصر من القوات البريطانية(٤٢). ويدل إنشاء تلك المفارز على مدى التحام الأهداف البريطانية والصهيونية في تلك المرحلة.

هذا وقد استغل اليهود انخراطهم في تلك المجموعات أقصى درجات الاستغلال حيث اكتسبوا خبرة واسعة في حرب العصابات، ومقاومتها، كما تعلموا كيفية شن الهجوم الليلي الصاعق، وتحقيق المفاجأة أثناء خوض العمليات، وسرعة الحركة والانتشار السريع، التي نقلوها بدورهم إلى معسكرات تدريبهم الخاصة، حيث تطورت وأصبحت المبدأ الأساسي لجيش الدفاع الاسرائيلي الحالي(٤٣).

أسس الكابتن وينجيت قيادته في مستوطنة «عين حارود» في أيار (مايو) ١٩٣٨، على منتصف الطريق بين العفولة وبيسان، وعلى مقربة من نهر حارود شمالاً وعلى مسافة كيلومترين من خط (I.P.C.) والتي شكلت حمايته هدفها الأساسي. وقد بلغت مراكز المفارز الليلية الخاصة (S.N.S.) أربعة مراكز، تم تشكيلها من فصيلين. ركّز الأول في مركز القيادة، وركز الثاني في جيفا (Geva) على بعد ميلين إلى الغرب من مركز القيادة، والثالث على مقربة من بحيرة الحولة، كما ركز الرابع في تل أمل على بعد عشرة كيلومترات جنوب غرب القيادة. وقد سارعت منظمة الهاغاناه بفرز حوالي ٨٠ رجلاً للعمل في صفوف تلك المفارز، كما جُند الكثير من البوليس اليهودي الاضافي، بحيث وصل عدد دورياته إلى ٩ دوريات(٤٤). وقد بلغ عدد المتطوعين اليهود في تلك المجموعات حوالي ٢٤٠ شرطياً إضافياً، أصبحوا فيما بعد نواة لقوة الهاغاناه العسكرية، التي بلغت ١٤٥٠٠ رجل(٤٥)، في سنة ١٩٣٩.

اعتمد وينجيت في جمع معلوماته عن الثوار على جهاز غاية في الدقة والتنظيم، قوامه الأساسي من المجندين اليهود وبرئاسة عضو الهاغاناه حايم ستيرمان (Haim

(Sturmann)، وقد كان وينجيت يستجوب المجندين ودوريات الاستطلاع بنفسه قبل القيام بأي هجوم(٤٦).

بدأت أولى عمليات تلك المفارز يوم ٣حزيران (يونيو) ١٩٣٨، عندما قام وينجيت، على رأس سبعة عناصر، بمهاجمة مجموعة من الثوار العرب وجرح اثنين منهم(٤٧). ولكن المعركة الرئيسية الأولى حدثت مساء يوم ١١حزيران (يونيـو) ١٩٣٨، عندمـا قامت دوريتان مختلطتان من اليهود والبريطانيين بالتحرك شمالاً إلى خط (I.P.C.) واشتبكتا مع مجموعة من الثوار قاموا بنسف الخط لحظة وصول الدوريات إلىالمكان. وقد نجحت في قتل اثنين من الثوار، وجرح ثلاثة وأسر ستة آخرين مع أسلحتهم(٤٨). أما تسليح المفارز الليلية الخاصة فكان عبارة عن البنادق والقنابل اليدوية. كما زود كل عنصر ببطارية *(Torch)* لاستخدامها في إعطاء إشارات محددة يتم التدرب عليها. أما الملابس فقد كانت عبارة عن قميص أزرق كالذي يستخدمه البوليس، وبنطلون من الكتان وحذاء مطاطي خفيف، وطاقية بحواف عريضة كتلك التي يستخدمها الجيش الاسترالي(٤٩).

وفي الرابع من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ حدث آخر اشتباك بين المفارز والثوار، تحت قيادة وينجيت، على أثر هجوم الثوار على طبريا. فقد حاول تطويق المجموعة التي نفذت العملية معتقداً بأن آمرها هو القائد أبو درّة، ولكن المجموعة نجحت في الافلات من الطوق بالرغم من تدخل الطائرات، كما ذكرنا سابقاً. وبذلك سجل نهاية فاشلة لعمليات لعبت في الواقع دوراً كبيراً في الضغط على الثوار، ومحاولة كسب المبادرة منهم طوال أشهر خمسة كاملة. ولم يكن نجاح تلك المفارز النسبي يعود فقط إلى ممارستها ونشاطها الحربي في المنطقة الشمالية. بل لجأت السلطات، أيضاً، إلى بناء سور حديدي في المنطقة الشمالية، في الفترة نفسها تقريباً، التي بدأت فيها تلك المفارز عملياتها ضد الثوار، مما ساعد في بعثرة قواتهم وتجزئتها بسبب اضطرارها لتكريس قسم منها لمهاجمة السور، مما جعل القوات البريطانية والصهيونية تتصرف بحرية كبيرة.

وقد بدأت فكرة بناء هذا السور بعد تزايد عمليات الثوار وتطورها حسب تعبير الجنرال هايننج إلى ما يشبه الحرب المحدودة، وعدم تمكن قواته من إيقافها(٥٠). وهذا ما جعل القيادة العسكرية تفكر في إعداد خطة جديدة لمواجهة هذه المشاكل، تم على أثرها تكليف السير شارلز تيجرت (Tegart) الخبير في مقاومة حرب العصابات، بدراسة الموقف في المنطقة ووضع توصياته واقتراحاته. وقد توصل بعد الدراسة والتشاور مع السلطات الفرنسية في كل من سوريا ولبنان إلى فكرة سد حدود لبنان وسوريا وشرق الأردن بسور من الأسلاك الشائكة تحميه سلسلة من القلاع الحربية يتم إنشاؤها عـلى امتداده. ووافقت القيادة البريطانية على اقتراحه لإنشاء هذا الشريط بطول ٣٣ كيلومتراً في البداية، ثم امتد بطول ٨٠كيلومتراً على حدود سوريا – لبنان وذلك بهدف الحد من عمليات الثوار عبر الحدود والتي بلغ معدلها ست عمليات أسبوعياً وتهريب الأسلحة والعتاد والمال إلى داخل البلاد(٥١).

وقد بدأ العمل في إنشاء السور في مستهل سنة ١٩٣٨ بعرض ٦ أمتار وارتفاع

٣أمتار على طول الحدود الشمالية والشمالية الشرقية من بحيرة طبريا وحتى روشبينا. وتم إنجازه في أيار (مايو) ١٩٣٨، أي مع وصول الجنرال هاينتج القائد العام للبلاد تقريباً. وقد بلغت تكاليفه حوالي ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني(٥٢). ومما يذكر أن مكتب المقاولات التابع للهستدروت هو الذي تولى بناء هذا الخط(٥٣). وقد تم إنجاز الجدار، على الرغم من سلسلة عمليات عديدة قام بها الثوار بهدف عرقلة العمل فيه. وذلك لما له من أثر سلبي على تزويد الثوار بالعتاد والسلاح والتموين عبر الحدود وأحكام الطوق عليهم، وبالتالي عزل الثورة. وقد تكثفت هجمات الثوار ضد السور، كما ازدادت عنفاً ضده بعد إتمامه. وبذلت محاولات عدة لتفكيكه وتدميره على طول الحدود الشمالية. وقد بلغت تلك المحاولات ذروتها، عندما نجح الثوار ليلة ٢٨ - ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٣٨ بتدمير ستة كيلومترات منه تدميراً كاملاً بواسطة المتفجرات(٥٤) في منطقة واحدة، وثلاثة عشر كيلومتراً في مناطق أخرى بواسطة الجمال والبغال التي جعلوا منها قطاراً، ثم ربطوا أطراف السد ببعض الكماشات القوية، وساقوا الدواب بعد ذلك فركضت مقتلعة الأوتاد والأسلاك معاً(٥٥).

كما كان للسور أثره السلبي، من وجهة النظر الأردنية، لما سببه من تحول في طرق الثوار واضطرارهم للتسلل عبر الحدود الجنوبية بعد أن كانوا يتسللون من الحدود الشمالية. كما خلق حالة من عدم الاستقرار والمتاعب في البلاد. ولذلك، قامت الحكومة بانشاء عدة أسوار حول وداخل كافة المخاضات ذات المياه الضحلة باستثناء تلك الواقعة تحت المراقبة المستمرة. كما تم تركيز سرية مدرعة تابعة لقوة الحدود الأردنية (T.J.F.F) في منطقة الجفتلك للغاية نفسها(٥٦).

ولكن محاولات الانكليز لم تنجح تماماً في منع الثوار من عبور الحدود الشمالية والجنوبية، حيث ركز الثوار هجماتهم ضد السور، وفتحوا ثغرات كثيرة فيه. وعندما اكتشف الثوار أن البريطانيين بدأوا تثبيت مصائد ألغام على طول السور بدأوا، من جانبهم، في البحث عنها ونزع كبسولاتها ومن ثم استخدام متفجراتها في عملياتهم، مما جعل السلطات البريطانية تسارع إلى إزالة ما بقي منها لأنها كانت وسيلة سهلة لتموين الثوار بالمواد المتفجرة(٥٧). كما قامت الحكومة بتركيز كتيبة مشاة كاملة في منطقة السور بهدف حمايته(٥٨). وبالرغم من ذلك، لم يحقق السور إلا القليل من الناحية الأمنية، لأن الحدود الجنوبية بقيت مفتوحة تقريباً(٥٩). كما أن محاولة جرت لقتل تشارلز تيجرت نفسه حين نصب له الثوار كميناً عند الكيلو ٣٢ على الطريق بين نابلس والقدس يوم ١٩٣٨/١٢/٣١، حيث قتل أحد مرافقيه(٦٠).

ولم تكتف السلطات البريطانية بتلك الاجراءات العسكرية بل لجأت إلى استغلال المصالح العائلية والعمل على زرع ما اصطلح على تسميته حديثاً بفتنة الصراع، فقامت بالتعاون مع الوكالة اليهودية بتشكيل «فصائل السلام» *(Peace Bands)* من بعض معارضي الحركة الوطنية لقاء مبالغ كبيرة، بزعامة كل من فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي، وتحت اشراف مصلحة الاستخبارات السرية، من خلال السير تشارلز

تيجرت نفسه، بهدف إشعال نار صدامات أهلية داخلية لاضعاف الثورة وتعبئة الفلاحين والعمال ضدها وتشويه سمعتها في الداخل والخارج وإظهارها بمظهر غير ثوري[٦١]. وقد استهلت تلك الفصائل نشاطها بقيام فخري النشاشيبي بشن حملة إعلامية شرسة ضد قادة الثورة، من خلال الجرائد والاجتماعات الجماهيرية، وقيام فخري عبدالهادي بتقديم طلب رسمي صريح للسلطات البريطانية من أجل الحصول على السلاح لضرب الثورة في منطقة عرابة التي تتواجد فيها جماعته[٦٢].

وقد نجحت تلك الفصائل إلى حد كبير في إيقاع خسائر كبيرة في صفوف الثوار، وكذلك في جرهم إلى معارك جانبية أبعدت الثورة عن ميدان نضالها الرئيسي، وذلك بمهاجمة القرى المؤيدة للثورة، أو حتى المتعاطفة معها، إضافة إلى مهاجمة الثوار أنفسهم[٦٣]. كما طالب فخري النشاشيبي الجماهير صراحة بالعودة إلى وضع الطربوش والتخلي عن «الكوفية والعقال اللذين عممهما الثوار كلباس وطني للجماهير»[٦٤]. كما حاول فخري عبدالهادي بناء «علاقة حسنة» بين عرب جنين – عرابة وبين اليهود في مرج بن عامر كي يتمكن وأتباعه من إيجاد سوق لتصريف إنتاجهم الزراعي الذي قاطعه الوطنيون العرب[٦٥]. وقد ساهمت تلك الفصائل في دفع الثوار إلى مناطق مكشوفة، سهلت على القوات البريطانية عملية مطاردتهم وتطويقهم وعرقلة تحركهم، مما أثر تأثيراً كبيراً على معنوياتهم[٦٦].

وقد وصف عارف العارف، في يومياته في غزة، فخري النشاشيبي بأنه رمز اللاوطنية في تلك الأيام[٦٧] حيث أنه، اضافة إلى ما قام به من خيانة، كان يحرّض الحكومة على الوطنيين لوضعهم في السجن، ثم يحصل على رشاوى لاخراجهم منه، معتقداً أنه يكسب بذلك الكثير من الانصار في البلاد، نتيجة للخدمات التي قدمها لأهل السجين[٦٨]. فهو في رأي عارف العارف قد «قضى على الحركة الوطنية في البلاد، وساهم في إخماد الثورة التي كانت ترمي إلى إنقاذ فلسطين من براثن الاستعمار والانكليز والصهيونية»[٦٩].

وبذلك يكون السير تشارلز تيجرت قد حقق من خلال ممارسات تلك الفصائل والخدمات التي قدمتها للسلطات البريطانية نجاحاً أكبر بكثير من ذلك الذي حققه من إنشاء السور الحديدي *(Tegart Wall)* على طول الحدود الشمالية. فقد نجح إلى حد كبير في عزل الثورة عن جماهيرها في الداخل، بعد أن فشل تقريباً في عزلها بواسطة شريط شائك على الحدود. وبذلك تكون السلطة البريطانية، بتأييدها المطلق للثورة المضادة، مستغلة بذلك عمليات الاغتيال المتبادلة والتي ذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء، قد نجحت في خلق انشقاق حاد وواضح بين جماهير الشعب الفلسطيني المؤيدة للثورة، مما أثر تأثيراً كبيراً على مسيرتها وأدى بالتالي إلى إخمادها في النهاية.

إضافة إلى كل ما تقدم، لا بد من ذكر دور المنظمات الصهيونية المسلحة في ضرب الثورة، ووقوفها الفعال كشريك كامل إلى جانب القوات البريطانية الغازية. فقد شارك اليهود منذ البداية في أحداث ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩، عندما قامت منظمة الهاغاناه باغتيال عاملين عربيين بالقرب من مستوطنة بتاح تكفا (ملبس) يوم ١٧/٤/١٩٣٦. وقد

ساهمت السلطات البريطانية في إنشاء وتطوير ودعم المنظمات الصهيونية المسلحة مساهمة فعالة. فهي التي أمرت بانشاء «شرطة المستعمرات اليهودية» *(Jewish Settlement Police)* على نفقة الحكومة والتي نظمت من قوات ثلاث:

القوات المتنقلة، ومهمتها القيام بأعمال الحراسة المحلية؛ **وقوات الشرطة الخاصة للطوارىء**؛ **وقوات متنقلة**، مهمتها حماية المستعمرات ونصب الكمائن للثوار العرب وشن الغارات عليهم(٧٠). هذا بالاضافة إلى التعاون الوثيق بين الهاغاناه والمفارز الليلية الخاصة، والتي وصلت إلى حد القيام بعمليات مشتركة ضد الثوار في منطقة الجليل، وبلغت ذروتها في سنة ١٩٣٨ باشراف الكابتن وينجيت.

وفي سنة ١٩٣٨، ونتيجة للضغط المتزايد من القوات البريطانية، على الثوار المتركزين في المناطق الجبلية التجأ الثوار إلى المدن، حيث هاجموا الكثير من الأهداف اليهودية، مما أدى إلى قيام منظمة الارغون الصهيونية فارتكبت عمليات إرهابية دموية ضد العرب وصلت إلى ذروتها بزرع وتفجير قنابل عدة في الأسواق العربية في كل من حيفا ويافا والقدس، وبشن هجمات دون تمييز ضد العرب الذين سلكوا الطرق القريبة من المستوطنات اليهودية(٧١). وقد وصل عدد أفراد قوات الهاغاناه سنة ١٩٣٧ إلى ٢١ ألف، منهم ٤ آلاف امرأة، مسلحين بـ ١٤٢٣٠ قطعة سلاح مختلفة(٧٢). وقد عمل منهم ستة آلاف في صفوف القوات البريطانية التي أعادت احتلال فلسطين. أما عدد القتلى من اليهود خلال الثورة فقد بلغ ٤٩٥ يهودياً، من ضمنهم ٨٠ شخصاً قتلوا سنة ١٩٣٦(٧٣).

أما على الصعيد الاقتصادي فقد استغل اليهود أحداث الثورة لتوطيد الوطن القومي اقتصادياً واجتماعياً، كما قاموا بانشاء العديد من المستعمرات الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية العسكرية، حيث انتشرت من الشمال حتى النقب في الجنوب. وقد بلغ عدد المستعمرات التي تم إنشاؤها على هذا الأساس، في الفترة ما بين ١٩٣٦ – ١٩٣٩، ٥٥ مستعمرة تميزت جميعها بمظهرين: الحائط الذي يطوقها وبرج المراقبة القائم في وسطها. وكان الهدف من ذلك العمل على تحويلها إلى معسكر حربي(٧٤).

وهكذا، ونتيجة لهذه العوامل، ازداد الضغط على الثوار، مما اضطرهم للعمل في مناطق مفتوحة أو مكشوفة وممارسة نشاطهم في المدن، حيث أصبحت أكثر أمناً بالمقارنة مع تلك المناطق المكشوفة التي تحاول القوات البريطانية استدراجهم إليها لخوض المعركة فيها.

وقد نجح الثوار بالاغارة على مدينة بئر السبع يوم ١٩٣٨/٩/٩ وعلى مدينة طبريا لمدة ست ساعات كاملة يوم ١٩٣٨/١٠/٣، كما سيطروا تماماً على مدينة القدس لمدة تسعة أيام، ابتداء من يوم ١٩٣٨/١٠/١٧، حيث لم تتمكن السلطة من استعادة السيطرة على المدينة إلا بعد تدخل الفرقة السابعة مشاة. وقبل أن تتمكن القوات البريطانية من «إعادة احتلال» فلسطين كان عليها حشد قوات ضخمة يوم

٣١/١٠/١٩٣٨، بلغ مجموعها ١٨ كتيبة مشاة وفوجين من الخيالة وفوجاً مدرعاً، وبطارية مدفعية، وهو التشكيل الذي تكونت منه الفرقتان السابعة والثامنة مشاة، بالاضافة إلى سربين قاذفين وسرب مقاتل آخر من الطائرات وسريتين مدرعتين(٧٥) وقوات الحدود الأردنية التي بلغ عددها ١١٧٧ عنصراً(٧٦)، أي بما يزيد على ٢٠ ألفاً من الجنود تعاونها قوات البوليس، والتي بلغت ٤٣٥٤ عنصراً(٧٧)، بالاضافة إلى ستة آلاف مجند صهيوني تابعين لمنظمة الهاغاناه(٧٨).

---

(١) Marlowe, *Rebellion in Palestine*, London: the cresset Press 1946. p.153.

(٢) Great Britain, *An Interim Report On The Civil Adminstration Of Palestine*, During the period 1st *Juluy*, 1920-30th June 1921, London: H.M.S.O. 1921.

(٣) Grovernment of Palestine, *A Survey Of Palestine (1946)*, P.123; And Peirse's Despatch, 15/10/1936. Wo 32/4177, London: Public Record office.

(٤) Peirse's Despatch, 15/10/1936. Wo 32/ 4177 (War Office, Palestine-32 File 4177).

(٥) Peirse's Despatch, op. cit.

(٦) M. Howard, *The Mediteranean Strategy Of The Second World War*, London: Weinden feld & Nicolson, 1966, p.13.

(٧) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٨) كامل خله، **فلسطين والانتداب البريطاني، سنة ١٩٢٢ - ١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٤٠٥.

(٩) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(١٠) **المصدر نفسه.**

(١١) **المصدر نفسه.**

(١٢) **المصدر نفسه.**

(١٣) **المصدر نفسه.**

(١٤) **المصدر نفسه.**

(١٥) **المصدر نفسه.**

(١٦) **المصدر نفسه.**

(١٧) **المصدر نفسه.**

(١٨) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٩٤؛ Jhon & Hadawi (Eds), *Palestine Diary 1914-1945*, (Beirut: p.l.o. Research center 1974, 261.

(١٩) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٢٠) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤: John & Hadawi. *op. cit*, p.26.

(٢١) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٢٢) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧: John & Hadawi. *op. cit.* pp. 261-262.

(٢٣) السفري، **المصدر نفسه**، ص ٩٧. أيضاً: خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٧.

(٢٤) خله، **المصدر نفسه**، ص٤٠٨.

(٢٥) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٢٦) السفري، **مصدر سبق ذكره**. ص ١١٧: John and Hadawi, *op. cit.* p.265.

(٢٧) Dill's Despatch. 30/10/1936, Wo 32/ 4178. *A Stafflist Of The Government Of Palestine, 1935-39*, Jerusalem, 1939; Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٢٨) Dill's Despatch, *ibid.*

(٢٩) Marlowe, *op. cit*, p.171.

(٣٠) Dill's Despatch, *op. cit.*

(٣١) Wavell's Despatch, 7.4.38 Co 733/ 379/75528/ 74/38. P.R.O. London.

(٣٢) **المصدر نفسه.**

(٣٣) Marlowe, *op. cit*, p.190.

(٣٤) منهم محمد صالح قائد الثورة في نابلس الذي استشهد يوم ١٨/٩/١٩٣٨ في معركة بيت فوريك، والشيخ طه الشيخ محمد الذي استشهد في معركة عصيرة الشمالية يوم ٢٨/٩/١٩٣٨، والشيخ عبدالفتاح السبلاوي قائد منطقة نابلس الذي استشهد يوم ١٥/١١/١٩٣٨ في بيت فوريك، والشاعر نوح ابراهيم الذي استشهد في

أحد معارك شمال فلسطين يوم ٣١/١٠/١٩٣٨.

أنظر: أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٠، ص ٤٥٣ - ٥٠٠؛ *Tegart Papers Box II, File 4DS, 126-2,* Middle East Centre, st. Antony's college, Oxford Wavell's Despatch, *op. cit.*

(٣٥) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، صيدا: المكتبة العصرية، ص ٢٢؛ وديع أمين، «المقدمات التاريخية لثورة ٣٦»، **الطليعة**، العدد السابع، ١٩٧١.

(٣٦) Haining's Report, 24.8.38, Co 733/ 379/75528/ 74/38.

(٣٧) *Great Britain And Palestine 1915-1945, Information Papers,* No. 20 (New York, 1946), p. 116.

(٣٨) T. Bowden, *The Break Down Of Public Security,* London: Sage Publications Ltd., 1977, p. 244.

(٣٩) Bowden, op. cit, p. 245.

(٤٠) Haining's Report, op. cit.

(٤١) Bowden, op. cit, p. 246.

(٤٢) C. Sykes, *orde Wingate,* London: collins 1959, pp. 143-1949.

(٤٣) D. Hirst, *The Gun and the Olive Branch,* London: Faber and Faber, 1977 p. 104.

(٤٤) Sykes, op. cit, p. 149.

(٤٥) Hirst, op. cit., p. 104.

(٤٦) Bowden, op. cit, pp. 245-246.

(٤٧) Sykes, op. cit., p. 149.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥١.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠.

(٥٠) Haining's Report, *op. cit.*

(٥١) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠؛ *Tegart Diary, DS, 126-2.*

(٥٢) N. Bethell, *The Palestine Triangle,* New York: G.P. Putnam's sons, 1979. p. 37; Haining's Report, *Ibid; Great Britain And Palestine, Information Papers,* p. 116.

(٥٣) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٥.

(٥٤) Haining's Report, *op. cit.*

(٥٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

(٥٦) *Tegart Papers, DS 126-2, Box II, File IV;* Haining Report, *op. cit.*

(٥٧) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

(٥٨) Haining's Report, *op. cit.*

(٥٩) Bethell, *op. cit,* p. 37.

(٦٠) *Tegart Papers, Box II, File IV, DS 126-2.*

(٦١) عارف العارف، **يوميات غزة ١٩٣٩ - ١٩٤٠**، ص ٢٦٠؛ كامل خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(٦٢) *Haining's Papers, DS, 126-2;* Haining's Report 24.4.39. Co 733/404/75528/ 74/ 39.

(٦٣) Porath, *The Palestinian Arab National Movement; From Riots To Rebellion 1929-1939,* London Frank Cass 1977, pp. 253-256.

(٦٤) عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤١.

(٦٦) Bowden, op. cit., p. 248.

(٦٧) عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٠.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٦.

(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٠.

(٧٠) Allon, *The Making of Israel's* Army London: Vallentine, Mitchell & Co. Ltd., 1971, p. 20.

(٧١) Porath, *op. cit.*, p. 238; Marlowe, *op. cit.*, p. 200.

(٧٢) **تاريخ الهاغاناه**، المجلد الثاني، الجزء الثاني، تل أبيب: معرخوت، ١٩٥٩، ص ٧٢٣، (بالعبرية).

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٥٠، ٨٩١.

(٧٤) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٣.

(٧٥) Haining's Reort, 31.12.38, Co 733/ 379/75528/ 74/38.

(٧٦) *Report On Palestine & Trans-Jordan, 1938,* p. 115.

(٧٧) **المصدر نفسه**.

(٧٨) كيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٣٤٨.

يوسف سامي اليوسف

تجربة فدوى طوقان
١ - المرحلة الأولى: التفاعل مع الحياة المعيشة تنوّر الفنان وقوته

لست أعرف إلا القليل من التفاصيل عن حياة فدوى طوقان، الشاعرة التي باتت من تراثيي حركة الشعر العربي في فلسطين، إلى جانب أبي سلمى والبحيري وهارون هاشم رشيد ويوسف الخطيب، وسواهم، وكذلك إلى جانب أخيها ابراهيم طوقان الذي يمكن أن يعد بحق، مع عبدالرحيم محمود، رائد الحركة الشعرية في القطر المنكوب. بيد أنّه لا يمكن لتفاصيل حياة أي شاعر، في حال غيابها، أن تعرقل الفهم الأدبي لنتاج هذا الشاعر، وإن كان حضورها مما يضفي العمق على ذلك الفهم.

إذا ما ألقينا نظرة أُفقية على مجمل إنتاج فدوى طوقان فإننا سنرى، دونما صعوبة، أن النقلات في شعرها ليست بالحادة، إذا ما استثنينا ذلك التحول الكبير الذي طرأ على خط تطورها عند تخوم العام الستين من هذا القرن. والملحوظ، بكل وضوح، أن هذا التحول لم يكن في الشكل وحسب، أي لم يكن مجرد انتقال من القصيدة العمودية إلى القصيدة حديثة الوزن: بل هو، بالدرجة الأولى، تحول في المضمون نقله من حال التمركز حول الذات، حول الأنا، إلى حال التمركز حول الخارج، حول الموضوع، في الغالب الأعم. ولعل من شأن هذه الظاهرة أن تؤكد الحقيقة الرامية إلى أن كل تغير في الأشكال الأدبية إنما يسبقه ويشرطه تغير في الأفكار والتصورات، أي تغير في المضمون يحدد صورة الشكل ويسهم في استقلابها من كيف إلى آخر.

وبإزاء مثل هذا التحول الكبير البيِّن المعالم، نملك أن نوزع مجمل نتاجها الشعري على مرحلتين متباينتين، دون أن تكونا متفارقتين بالضرورة. تستأثر المرحلة الأولى، منهما، بجملة إنتاجها خلال الأربعينات والخمسينات (أي دواوينها الثلاثة الأولى)، بينما تستحوذ المرحلة الثانية على بقية ما أبدعت من شعر. ومع أن هذا التقسيم صحيح إلى حد بعيد،

فإنه لا يعني انعدام الانتقالات والتحولات الصغيرة داخل المرحلة الواحدة، بل الأصح أن يقال إن كل واحدة من مجموعاتها تمثل تحولاً بالنسبة إلى الديوان السابق عليها. والأهم من ذلك أن أي نقلة من نقلاتها لا يمكن النظر إليها كما لو كانت انقطاعاً، بل هي في الحقيقة نمو طبيعي لما سبقها من نتاج، أو تحول أنتجه التراكم السابق له، بكل توكيد.

لهذا، سوف أقسم دراسة موروثها إلى شطيرتين. أما أولاهما فتتناول مجموعاتها الثلاث الأولى، وتحاول أن تقرأ فيها مجرد قراءة تبتغي التعرف على المحمولات النفسية للشاعرة. وأما ثانيتهما فسوف تحاول أن تصدر شيئاً من أحكام القيمة على مجموعاتها الثلاث الأخرى، إذ أن هذه المجموعات أقدر من المجموعات الأولى على الصمود في وجه النقد الباحث عن جودة التعبير والعمق في التجربة، فضلاً عن أن الشاعرة، في هذه المرحلة الثانية تخرج من قوقعتها الذاتية كيما تلتقي بقارئها على فسحة لها شيء من السعة، مما يمكن القارىء نفسه من الاقتراب والاحتكاك بنتاجها دون كبير تضجر من قتامة الذاتية الخالصة الممعنة في التهويم.

أولاً: المرحلة الأولى

ما من حاجة إلى مصدر خارجي كيما يؤكد الناقد على ما فحواه أن السمة الأبرز للمرحلة الأولى من شعر فدوى طوقان هي التمركز حول الأنا، أو الاتجاه الدائم نحو الداخل المشروخ، الشيء الذي يجعل للقصيدة، دواماً، بطلاً واحداً هو في الغالب الشاعرة نفسها. ولا بد من أن يكون هذا التمركز مؤسساً على شروط موضوعية ارتطمت بها دوافعها الروحية فشكلت ما الفت الشاعرة نفسها أن تسميه «القيود» و«الحدود»، وغير ذلك من الألفاظ الدالة على مثل هذا المعنى.

دعنا ابتداء نضع إصبعنا على المفردات الأكثر تواتراً في مجموعاتها الثلاث الأولى، وهذي هي مرتبة ضمن فصائل متقاربة الجزئيات وذات دلالة:

١ – شجى. يأس. شوق. كئيب. ذكريات. تنهد. توجع. دموع. مجهد.

٢ – غربة. وحشة. عزلة. وحيد. متوحد. منفرد. توحد. اغتراب. ضياع. توحش. وحدي. موحشي. ضائع. عزلة. غربة.

٣ – قلق. كبت. مكبوت. محروم. تصارع. صراع. خنق. ذعر. خوف. رعب. اختناق.

٤ – قيود. سدود. حدود. سجن. يقيد. يسجن. طوق. سجين. قفل. أصفاد. وثاق. حبيس. حجب. حبس. موصد. مشدود. ملجم. أسر. أوصد. أغلال. أطواق.

٥ – حائرة. حيرة. تيه. تائهة. مستبهم. غامض. حيارى. توهان. غيهب. غموض. خفاء. جهل. مجهول. لغز. سر. مبهم. يختفي. يغيب. يتوارى.

٦ – صمت. سهوم. وجوم. سكون. تخشع. شرود. بكماء. خرساء. أصم. صموت. سكوت.

٧ – ظلمة. ليل. ليلة. الغواشي. مدلهم. معتكر. يعميني. يخفي. ظلام. أسود.
٨ – ظمأ. عطش. ظامىء. ظمأى. الغلة الساعرة.
٩ – بعيد. صدى. هناك. الصحارى. يبعد. تباعد. الشواسع. عودة. بعد.
١٠ – موت. ضجعتي الكبرى. تلاشي. تناهي. عدم. فراغ. فارغ. خال. يموت. ينتهي.

والآن، ما هي الصور، أو الجزئيات التكوينية التشكيلية، التي يمكن سلخها عن هذه الزمر العشر من الكلمات؟

بالطبع، في الميسور أن تحال هذه المجموعات اللغوية إلى عشر جزئيات نفسية تطابقها تمام التطابق، وفي الميسور كذلك أن يلحظ قارئ شعر فدوى أن هذه الجزئيات التصويرية النفسية شديدة التواتر في شعرها الأول، بل ويأتي تواترها من حيث هو الأرضية الكلية، تقريباً، لهذا الشعر بحيث يؤسسه تمام التأسيس:

١ – صورة الحزن والكآبة.
٢ – صورة الوحدة والوحشة.
٣ – صورة الصراعات النفسية والشروخ والفجوات الداخلية العميقة.
٤ – الاحساس بالاحتجاز والاحتباس وتعرقل الحركة الارادية الحرة.
٥ – صورة الغيمومة؛ أو الموجودات المنطمسة، أو استبهام الأشياء.
٦ – حالة الصمت الساكن التي يتسم بها الوجود.
٧ – حس التيه والحيرة بإزاء الاحتباس والاستبهام والصمت.
٨ – حس الظمأ والحاجة إلى ما يعزز الوجود الذاتي.
٩ – صورة التفاصل، أو البعد والفراق.
١٠ – الخوف من الموت والتناهي.

هذي هي، إذن، أهم الجزئيات النفسية الناسجة للمجموعات الثلاث الأولى من شعر فدوى طوقان. وفي الممكن، بالطبع، أن نقلصها إلى عدد أقل من هذا العدد، وذلك من خلال دمج الجزئيات المتشابهة أو المتقاربة بعضها في بعض، بحيث لا يبقى لدينا سوى أربع صور كبرى، صور أُمَّهات، منها تنسج فدوى شعرها المبكر كله. ففي الميسور، أن نوحد دونما أية مشقة بين الصورتين الأولى والثانية، أما الصورة الثالثة فتبقى على حدتها لأنها الصياغة الداخلية العميقة للأزمة، وربما الباعث الأساسي على إيجادها. وكذلك يمكن التوحيد بين الزمرتين الرابعة والخامسة، وذلك بسبب من كون الاحتباس انغلاقاً وتيهاً. وفي اليسر أن نضيف الحالة السادسة (حالة الصمت) إلى هذه المجموعة أيضاً، إذ الاستغلاق والانبهام شكلان للصمت، بلا ريب. وبديهي أن الجزئية السابقة هي تجلٍّ آخر للحالة الخامسة وظهور من ظهوراتها. أما حس الظمأ – وهو حالة نفسية عميقة، أو ظاهرة فيزيولوجية لحالة نفسية عميقة – فيمكن إضافته إلى الزمرة الثالثة، بينما تبقى الجزئية التاسعة حالة متفردة لأنها تشير إلى حدث يقوم موضوعياً وذاتياً، خارج الأنا وداخلها في آن معاً، إنها أزمة ابتعاد الآخر، أزمة العجز عن التواصل معه. وأما

الجزئية العاشرة، ففي الميسور الحاقها بالصراعات النفسية العميقة نظراً لأنها مظهر من مظاهر المولدات الحركية النفسانية العاملة بتكتم نسبي.

وعلى هذا بات في الممكن أن نختزل الزمر العشر في أربع فقط:

أولاً – صورة العزلة والاحساس بالوحشة والحزن، إذ النفس المتوحدة لا يمكن أن تكون إلا محزونة موجوعة.

ثانياً – صورة الصراعات النفسية الباطنية المعبرة عن نفسها على شكل خوف من الموت، وظمأ وقلق وصراع وارتعاش أمام المجهول.

ثالثاً – حس التيه والحيرة وانطماس معالم الأشياء واستبهامها.

رابعاً – صورة الحبيب النائي أو المفارق. وهذه الصورة جزء من حس العزلة بكل وضوح، الشيء الذي يقلص حتى هذه الصور الأربع ويردها إلى ثلاث فقط.

هذه الصور الأربع هي ما يمكن استقراؤه من معجم فدوى في أعمالها الأولى، وكذلك من المناخ العام لهذه الأعمال. بيد أن ثمة مجموعة أخرى من الجزئيات قائمة بذاتها في شعرها الأول، بل وقائمة على السطح، لا تحتاج إلى استقراء من تواتر مفردات معجمية بعينها، إذ أنها تعمل في شعور الشاعرة، لا في أعماقها الخبيئة. ومن الملحوظ كذلك أن هذه المجموعة الأخرى، ولنسمها المجموعة الشعورية من الجزئيات، إنما تتواتر صراحة أو بناء على نهج تناسخي يتم عبر إحداث تغيير طفيف في مفردات الصورة الواحدة نفسها. وأهم هذه الصور هي:

أولاً – صورة الشاعرة مرشوقة في الطبيعة. وفي هذا، بكل توكيد، هروب من مجتمع لا تملك الشاعرة أن تتكيف مع تقاليده وقيمه. وتتوافق هذه الصورة جهرة مع جزئية الوحدة أو العزلة التي تتكون منها نفسيتها، وكذلك شعرها الأول.

ثانياً – صورة الحبيب الذي يأتي لينقذها من الكآبة والصمت والوحشة والعزلة. وفي هذا تعبير عن نزعة الخلاص القائمة في شعور الشخصيات المضطربة العاجزة عن التكيف مع مناخات لا تناسب طبائعها، مثلما أن هذه الصورة تنطوي على توتر نفساني عالٍ وحار بعض الشيء.

ثالثاً – صورة الليل الدائم الحضور (ولنلاحظ صلته بالتيه والاستبهام والتغلق). ففي كثير من الأحيان يراها قارىء شعرها وهي تتخذ من الليل منطلقاً أو إطاراً لما ستقدمه.

رابعاً – صورة الشاعرة مكبلة في القيود راسغة في الأغلال ومركوسة في الشعور بثقل وطأة مبدأ الحياة ومفهوم الوجود على روحها الواهنة.

وقد تفيدنا هذه الصور الأربع الجديدة في توكيد درجة حضور الصور الأربع السابقة، أو بعضها، على الأقل، إذ لا يمكن للمخبوء أن يصح ما لم تؤيده الظواهر المرئية على السطح. فالرشق في الطبيعة يؤكد الوحدة والعزلة، والحبيب القادم للانقاذ من الكآبة،

الفارس المخلص من العقم والقحط، عقم الوجود وقحط التربة، ليس إلا تعبيراً عن ثقل هذه الكآبة وحاجتها الشديدة إلى التخلص من التوتر القابض للنفس. أما صورة الليل الذي يلف الأشياء فهي إشارة صريحة إلى الاستبهام والحيرة والتيه الذي تعانيه. ومن الواضح البيِّـن في ذاته أن صورتها في القيود هي توكيد للإحساس بالاحتجاز والاحتباس الضاغط على روحها من الداخل.

ما جداء هذا كله؟

إن الشاعرة تمثل أزمة يمكن تسميتها سوء التكيف، ويتمثل جوهر هذه الأزمة بتعرقل التكامل بالآخرين، وهو تكامل لا يتحدد بالحيازة وحدها، بـل إنه ليفيض عن تخومها ليغمر فسحة يكون فيها الفرد ممتلكاً مَن قبل الآخر. فما تبغي الشاعرة تحقيقه فعلاً هو أن تمارس مع الآخر صلة أخذ وعطاء متبادلين، فالنفس، دواماً، دائرية، بكل قطع وتوكيد.

بيد أن تحديد الأزمة على هذا النحو وكفى لا يمكن أن يكون مقنعاً، فالفارس المنقذ المتواتر الصورة يؤكد أن حالة التفاصل الروحي الأعمق جزئية من جزئيات الحالة المعقدة المؤلفة من عدة طبقات اضطرابية مركبة ومتخالطة. ولقد عبر هذا التفاصل الروحي عن محتواه من خلال العنصر الأساسي في هذه الأزمة، أعني الشعور بالوحدة. وما من شيء يؤكد هذا الزعم أكثر من قولها:

«وحيداً تظل، ولو حضنتك مئات النساء».

ولعل هذا الشعور بالوحدة الذي عانت منه الشاعرة في إبان مرحلتها الشعرية الأولى، والذي ظل يرافقها حتى مجموعتها السادسة، «على قمة الدنيا وحيداً»، كما توضـح القصيدة الأولى من هذه المجموعة، لعل هذا الشعور الذي كان، ويبدو أنـه لا يزال، الموضوع الاثير لديها بين كافة موضوعاتها الشعرية، لعله ينبثق عن تثبت على مرحلة طفلية مبكرة لسنا نعرف عنها شيئاً. ولهذا نلمس، لدى قراءة شعرها الأول، أن ما تحتاج إليه هو الحنان الأصيل الصادق والاستدفاء بالآخرين. وعلى ضوء هذا التثبت الطفلي الذي يبتغي، دوماً، تكرار الحالة التي عاشها المرء في غضون سنوات الطفولة الأولى، نملك أن نفسر صورة الحبيب المنقذ من الكآبة، هذه الصورة المتواترة في شعرها الأول بشكل ملحوظ. ولعل تحرير رمزية هذه الصورة أن يكشف عن أنها ليست سوى الجهد النفسي الذي تبذله الشاعرة بذلاً دفاعياً بغية الخلاص من الحال المرهقة التي تستحوذ على وجدانها وأعماقهـا في آن معاً.

ثم دعنا، في بحثنا عن المضامين الخفية لشعرها، نلتفت إلى ظاهرة أُخرى بينة بذاتها، عنيت ظاهرة الخوف التي تتواتر، دواماً، في نتاجها الأول. فلدى تمحيص علل هذا الخوف الملازم لها لا تسعفنا القصائد على تبين بواعث خارجية موضوعية يمكن لها أن تسوغ هذا الخوف بكل وضوح. فهي تخشى الموت بالدرجـة الأولى، وتخشى المجهول، وتتوقع حدوث شرور مفاجئة لا تملك هي نفسها أن تقدم لها تعليلاً منطقياً مُرضياً.

وبديهي أن مثل هذا الخوف الذي لا يتسوغ موضوعياً ليغدو سوياً، ليس إلا قشرة سطحية للحالة، أو عرضاً من أعراضها، بمعنى أنه يشرح ما يقع تحته كجذر له.

دعنا نثبت بالشواهد صراعها مع المجهول وخوفها من أمور لا تملك هي نفسها أن تتبينها أو أن تقدم لها سبباً شارحاً. تقول الشاعرة في قصيدة «أنا وحدي مع الليل»، وهي من الديوان الأول:

في الليل، إذ تهبط روح الظلام،
مرسلة فيه الرؤى الهائمهْ،
يطيف بي في يقظتي الحالمهْ
طيف، ولكن ما له شكلُ
يحضنه جفني، ولا ظل،
وإنما بحسي الملهم،
أعيد شيئاً ملغزاً مبهم
كأنما طلمسه الليل
وكلما رفعت في وحدتي
له مصابيحي انزوى في القتام.

ثم تتابع القصيدة تصوير هذا المجهول كما لو كان «روحاً غير منظور». وبالتأكيد، ليست هذه هي البرهة الوحيدة التي تتعامل فيها الشاعرة مع المجهول، إذ الحقيقة أن هذه الحال يغلب أن يجدها القارىء لشعرها في الكثير من ذلك الشعر. ومما هو جدير بالاهتمام هنا أن البيت الأخير من هذا المقبوس مؤشر إلى عملية الصراع الداخلي بين المقموع الخفي وبين الطاقة الضابطة التي تحاول أن ترده إلى الأسفل كلما حاول أن ينهض من الأعماق لكيما يصل إلى سطح الوجدان والشعور. إن عليه أن «يسجن»، دوماً، في «غيهب» الباطن الدفين. وهذا يعني أن التثبت على الحالة الاضطرابية المعكورة إنما يتصف بدرجة عالية من الشدة، وأن شدة التمسك بانبغاء التواري هي ما يحول دون خروج «اللغز» المنبهم إلى النور، أو إلى وعي الشاعرة نفسه، لأنه بخروجه ينخفض التوتر.

وهذا الصراع بين المقموع والقوة الذاتية الكابتة لا بد وأن يخفي وراءه صراعاً أشد منه. فالحقيقة أن كافة مظاهر سُوءِ التكيف التي تبديها الشاعرة هي مظهر من مظاهر صراع هو بمثابة راقة تحتانية تؤسس الخوف الظاهر على السطح، كما أنه قد يمثل طبقة تترسخ تحت مضمون نفساني آخر أقل منه عمقاً، وإن كان أكثر أهمية أو خطورة.

فالنقطة العامة والظاهرية في جملة معاناتها ليست سوى عدم التكيف مع البيئة التي تمني دوافعها بالاحباط. ولذا فإنها تتخذ موقف الرفض من هذه البيئة، ولكنه – غالباً – رفض صامت مبطن، رفض سلبي انسحابي، هروب إلى الطبيعة، يأتي نتاجاً للعجز عن مواجهة ثقل البيئة وشدة هيمنتها. إنها لا تجرؤ على المجاهرة برفض فعال، فلا يتمثل رفضها تمثلاً سلوكياً إلا سلبياً، أي على شكل خروج على المجتمع، ولكن إلى الطبيعة حيث الدعة والرفه والأمن، وحيث تخفيض التوتر الجواني القابض. فليس صدفة

أن يأتي الكثير من قصائد الديوان الأول لتبيان الشاعرة مرشوقة بين أحضان المروج أو على سفح «جرزيم». إنه الهروب من المجال والانكفاء على الذات كعجز عن المواجهة التي لا يمكن إلا أن تكون مجانية بإزاء حصانة الواقع تجاه ردود أفعال الفرد الواحد. غير أن هذا النكوص ما يلبث أن يبحث عن حل للتوتر، فنرى الشاعرة تتخيل فارساً يأتي كمنقذ من الكآبة والوحشة. ويمثل هذا الموقف خروج الشاعرة من المنأى إلى الآخر تمام التمثيل، ولكن هذا الآخر هو الآخر الموهوم، ليس إلا. وهكذا فإن حراك محتوياتها النفسية ينقل أزمتها من نقطة معاناة الاحباط إلى نقطة أعلى هي الترجح بين إعلان التمرد وكبحه. وهنا بالضبط يكمن جوهر الصراع.

وثمة آيتان لنا على حالة الصراع الحادة، أما أولاهما فالانسحاب إلى الطبيعة، وما هو إلا آلية نفسية تبتغي إطفاء التوتر، وأما أخراهما فوجدان الحيرة التي تعاني منها بكل وضوح. بيد أن ما تبديه من حيرة لا يعدو كونه اللحاء الخارجي لهذا الصراع التحتاني العميق:

مـــاذا أحس؟ شـــعـــور تـــائـــهـــة عـــن نفسهـــا تشقـــى بحيـــرتـــهـــا

ولكن كل صراع لا يمكن أن يكون إلا بين دافعين يستثيرهما موضوع خارجي. ولئن تحدد لدينا وجود صراع، فإنه مما هو في العسر والمشقة أن يتحدد لدينا طرفاه المتضاربان المعكِّران لمجمل بنيتها النفسية. بيد أن إمعان النظر في إحدى قصائد الديوان، وحصراً قصيدة «درب القمر»، وكذلك في مقدمتها المأخوذة من نيتشه، من شأنه أن يؤكد للباحث نتيجة ذات شأن. فبعدما بعثر الناس والأصحاب أزهارها بأقدامهم، وبعدما وجدت في أهلها وإخوتها تعويضاً عن العلاقة بالأغراب، نراها تعلن أن هؤلاء الأقارب أنفسهم لا يمكن للعلاقة بهم أن تترسخ، ولا بد من قطيعة.

إن الدافع الجواني يعيش، إذن، قمعه الخاص. ولهذا راحت كلمة «الصمت» تتواتر في شعرها لتشير حكماً إلى ضغط يتعرض له الشعور مبعثه من الضمير، من مملكة القيم الراسخة في نقطة العقل نفسها. وبالطبع لا يطالب الضمير إلا بشيء أساسي، «خنق» مطالب الدافع أو التكتم عليها. والحقيقة أنها كثيراً ما تقدم لنا قصائد يظهر فيها الفارس دون أن يعرفه الآخرون، ومثال ذلك قصيدة: «هل كان صدفة؟»، وهي من الديوان الثاني. وبالطبع، فإن كلمة «الصمت» تغدو ثنائية البعد: إسكات الدافع نفسه، تحت ضغط تقاليد المجتمع وأعرافه، والتكتم على خبر العلاقة، الوهمية أو الحقيقية، الراسخة بينها وبين هذا الفارس الذي تناديه على الدوام ودونما كلل.

وهكذا، فإن لفظة «الصمت» التي ما تنفك تتوارد في شعرها حتى الديوان السادس، وكأنها تثبت على حالة سابقة، تغدو بالغة الأهمية في الكشف عن طرفي الصراع الداخلي الذي يعاش جوانياً، والذي أخاله أشد عمقاً في بنيتها النفسية مما هو في شعرها. إن هذه اللفظة هي رمزية كبح الدافع المتجه نحو التعبير عن ذاته، ولذا فإنها تمثل الرقابة الذاتية، الضمير، أو الاستطاعة اللاجمة، في هذا الصراع. وبناء على ذلك فـإن طرفي

الصراع يتحددان بالتمرد والامتثال، بمحاولة التكامل الجواني، وبخنق هذا النزوع وإسكاته. ولعل كل ما تبديه من خوف إن هو في جوهره إلا خوف المغبة التي قد يجيء بها الموقف الرافض للإنصياع والرضوخ لمطالب الواقع.

بيد أن خشية نتيجة اللاإنصياع من شأنها أن ترغم الشاعرة على مواجهة وجدان العزلة وكآبة العيش. فهي، إذن، تترجح بين بؤسين لا فكاك لها من مجابهة أحدهما، الأمر الذي يلزمنا بتصنيف صراعها على أنه من نوع الاحجام – الاحجام. وما الخوف الذي يظهر في شعرها جلياً تمام الجلاء إلا التعبير الشعوري عن هذا الكمون النفساني، أو عن هذه الحال الاصطراعية الخبيئة أو شبه الكتمية. فبينما يتبدى الطرف الأول في الانشراخ واضحاً دون تبطين، فإن الطرف الثاني قلما يتبدى إلا على هيئة نتف رمزية أو مرمزة بتلقائية خالصة، وإلا على هيئة الانسحاب من المجتمع إلى الطبيعة، وكذلك على شكل شعور بالتيه والحيرة والتردد. أما ألفاظ من مثل «الحدود» و«السجن» و«السدود» و«القيود» و«الأصفاد»، وكل ما هو من هذا القبيل، فلا تمثل إلا كنايات شبه جهرية للحواجز التي تقف في الواقع الاجتماعي وتحول دون انطلاق الأنا باتجاه أغراضها.

إزاء هذا الموقف الاشكالي المأزوم ، هذا المأزق العاجز عن الانحياز إلى أي من طرفي الصراع، لسلبيتهما كليهما، ما الذي يمكن أن يحدث؟ إن درجة حادة من القلق هي التي لا بد لها من أن تتشكل، إذ كل حال من أحوال سوء التكيف سوف تسعى جاهدة إلى خلق آليات دفاعية نفسية تستهدف إطفاء التوتر القابض حصراً. ومن هنا ينشأ القلق، الذي هو الآلية الدفاعية الأولى عينها. ولئن كان القلق مجرد توتر أو اضطراب تبديه الشخصية، فإنه ينهض في شعر فدوى ليدل صراحة على حقيقتين أساسيتين:

أولاً – مقاساتها من شعور تحتاني بخطر يتهدد وجودها، دون أن تعرف مأتاه. ويلعب القلق هنا دور آلية أساسية بين آليات الدفاع الضرورية لإطفاء التوتر.

ثانياً – إخفاق هذه الآلية في الدفاع عن حياة الشاعرة أمام تهديدات العالم الخارجي.

إن القلق الأشد حدة هو شكل من أشكال الخوف يتسم بالغموض، وهذا ما يسمى بالقلق العصابي. وهو في رأينا القلق الحقيقي، لأن الشكل الآخر للقلق، أعني القلق الموضوعي الناجم عن مثير خارجي محدد القسمات والمعالم، والمعروف في الشعور من قبل صاحب الحالة، هو في الحقيقة خوف وليس قلقاً، بل هو خوف مشروع وسوي، لأن له ما يسوغه في العيان الخارجي المحسوس.

والعامل الأساسي في هذا القلق العصابي هو مثيرات قد ترتبط بخبرة منغصة تعرفها الشخصية، أو لا تعرف مجمل ملابساتها. فالخوف الذي تبديه الشاعرة في قصائدها ليس مجرد خوف، إذ بينما يتصف الخوف بالآنية، فإن القلق حال تتسم بشيء من الديمومة، وبما أننا نرى الخوف وهو يغمر ويشمل قسماً ليس بالضئيل من إنتاجها

الأدبي، فإن هذا يعني أن المدة التي استغرقتها الأحوال المضطربة قد كانت طويلة نسبياً، مما يؤكد أنها حالة قلق أكثر مما هي حالة خوف.

ومما تبينه أدبيات علم النفس أن أهم أعراض القلق هي الشعور بالعزلة والوحدة الذي يصطحبه ويعززه، في الوقت نفسه، شعور بعداوة الآخرين. ومن أهمها كذلك شعور بالهم وضيق الصدر واعتكار المزاج والبرم بالحياة. فضلاً عن ذلك، ثمة الخوف من المجهول، وهناك توقع المحن والشرور وتفسير الأحداث تفسيراً متشائم الطابع. ومما يلاحظه الاختصاصيون النفسانيون كذلك أن القلق يتزامن ويترافق مع مشاعر خاصة مجلاها الخوف من أمرين أساسيين: من الموت ومن الاصابة بالمرض. والشخصية القلقة من شأنها أن تتعامل مع الموضوعات تعاملاً إضفائيّاً، بمعنى أنها تسقط محتوياتها الداخلية على الأشياء، ثم أن هذه الشخصية تعيش دوماً شعوراً بالوهن والضعف أمام المثيرات الغامضة للقلق.

ولئن حاولنا أن نتقرى هذه الأعراض في شعر فدوى طوقان لوجدناها بأسرها ماثلة على السطح وفي الأعماق سواء بسواء. فشعورها بالوحدة، مثلاً، لا يحتاج إلى كبير تأمل أو تحليل ابتغاء التقاطه. فلعل مما هو ذو دلالة فصيحة ناصعة أن يحمل ديوانها الأول عنوان «وحدي مع الأيام»، وأن يأتي ديوانها السادس حاملاً لعنوان يشير إلى الوحدة هو الآخر: «على قمة الدنيا وحيداً».

أما الشعور بالبرم بالحياة واعتكار المزاج فهو ما توضحه مجموعة المفردات الدالة على الاحتباس والسجن والتقييد، وكذلك مجموعة المفردات الدالة على الأسى والشوق والغربة. ولعل مما يشير إلى البرم بالحياة هذي الشكوى الدائمة من قسوة الوجود عليها، وكذلك من السجن المتغلق حول مجمل كيانها، والذي (فضلاً عن تواتره في الكثير من شعرها) قد خصصت له بعض قصائد أهمها «من وراء الجدران» المنشورة في الديوان الأول.

أما الخوف من المجهول، فقد سبق أن أشرت إليه وبينته بما فيه الكفاية. وعلى أية حالة، لئن كان كل خوف من شيء مجهول هو قلق (بل هو في الحقيقة جوهر القلق وماهيته)، فإن ثمة من الدوالّ المزدلفة أو غير المزدلفة إلى نقاط تجمع محددة ما لا يحصى ولا يعد في شعرها. ولكن لا بد من الاشارة هنا إلى أن أبرز تلك الدوال وأهمها هو الخوف من المجهول. وهي تعرض هذا الخوف صراحة وجهراً تقريباً، وتعرض للمجهول مراراً دون أن تملك سبر كنهه ومكنونه الخبيء. فلئن كان الخائف شديد الفهم لعلة خوفه، فإن القلق يستغلق عليه سر قلقه أيما استغلاق في الغالب الأعم.

وأما توقع المحن والشرور فهو أقل ظهوراً في شعرها من علامات القلق الأُخرى، ومع ذلك فإن في الميسور أن يتبين قارىء شعرها بعض العلائم والمؤشرات التي تؤكد وجود هذا النوع من أعراض القلق في بعض قصائدها. فهي تقول، مثلاً:

ما تأتلي ترقب كالمستريب   أُشعر من حَوْليه وشك الخطر

وتقول كذلك:
عليك بالحِذْر، فكم غفلة يؤخذ منها المرء أخذاً نكيرا

ولكن هذا التوقع للمصائب كثيراً ما يعبر عن محتواه ويشرح مضامينه على شكل خوف من الموت، ولا سيما في القصائد الأولى من الديوان الأول. وحسبنا هنا الاشارة إلى قصائد من مثل «خريف ومساء»، و«أوهام الزيتون» و«نار ونار».

وكثيراً ما يراها قارىء شعرها وهي تصف الموضوعات الخارجية بناء على مضامين حالها الداخلية. خذ مثلاً كيف تخاطب طائراً مضفية عليه ذاتها وهمَّها الجواني:
واعجبي! صمتك هذا رهيب يا طائري، ضُمِّن معنى الحذر

إنها تخلع صمتها على الطائر، وكذلك تبدي حذرها وارتقابها للمصائب، وتسحب هذا التوقع لتسبغه على الطائر الذي قد لا تكون حاله على نحو ما تتصوره الشاعرة. وإليكم كيف تخاطب النار:

وحين تفوريّن أو تزفرين
كأنك نفس تقاسي الحنين

فهي تتصور أن النار تزفر، مع أن الحقيقة هي أن الشاعرة نفسها من يزفر. وتتخيل النار «نفساً» تكابد الحنين، وفي هذا كشف واضح عن حالها هي. وكل ذلك يؤكد أنها تتصور الموضوعات الخارجية تصوراً ذاتياً، وتتخيل أن هذه الموضوعات ليست إلا ذاتها هي، روحها هي. فالشاعرة - وربما هذي هي حال كل شاعر - لا تملك أن ترى الأشياء محايدة ومستقلة عن الوعي وقائمة خارج الروح:
أروحك يا نار بي شاوية؟

أما عن حال الوهن أمام مثيرات القلق ومحدداته الغامضة المنبهة في وعيها، أقصد حال الخور والعجز عن مواجهة الفرد - أياً كان - للواقع، وكذلك برهة ترجحه بين طرفي الصراع، ثم إحجامه عن الانحياز إلى أي من هذين الطرفين، وأقصد كذلك تصوير الشاعرة لذاتها دواماً على أنها المغلوبة على أمرها والمسكينة التي لا حول لها ولا طول، فإن هذا ما تجلوه بعض قصائدها بكل وضوح ليؤشر إلى وجود حالة رضوخية لا تحتاج إلى سبر. فلنستمع إليها وهي تقول:

هذي حياتي، خيبة وتمزق يجتاح ذاتي،
هـذي حياتي، فيم أحياها؟ وما معنى حياتي،

ولنستمع مرة ثانية:
كفّرت عنه بأدمعي، بتنهدي، بتوجعي،
كفّرت عنه بما ترى من ذلتي وتخشعي

وفي قصيدة عنوانها «هروب» يراها قارىء شعرها وهي تبدي بجلاء عجزها عن مجابهة «واقع راعب»، على حد قولها، فتهيم في المعاش «محيرة ولهاء» تنشد «الحقيقة في

غامضات المجالي». إنْ هذا، بكل وضوح، إلا التصريح جهرة بعجزها وضعفها أمـام بواعث القلق.

أما أرقها ومجافاة النوم لأجفانها فهو عنصر شديد الهيمنة على شعرها، بل كثيراً ما تتواتر كلمة «أرق» في ثنايا قصائدها، كثيراً ما تجيء هذه اللفظة عينها ناصعة ماثلة لتدل على القلق الخبيء في الراقات التحتانية للباطن المدمر. ويبدو أن الليل قد صار رفيقها الحميم تطلق فيه هواجسها وأشباح رؤاها لتسبح كما تشاء:

هو الليل، يا قلب، فانشر شراعك، واعبر خضم الظلام العميق
وجدِّف بأوهامك الراعشات في زورق ما به من رفيق

بيد أن هذا الليل بظلمته الحالكة قد لا يكون إلا عامل رعب بالنسبة إليها. وفي الحق أن الخوف من الظلام، من مجرد الظلام، هو أحد أهم العلائم الدالة على القلق:

وكـان أقسى مـا شجـى نفسـهـا   وابتـعـث الـراعـب مـن هجسـهـا
تـدفـق الظلمـة مـن يـومـهـا   في غـدهـا المحـروم... في أمسـهـا

ليس هذا فحسب، بل ثمة كذلك مسألة هاملة لعلها أن تكون واحدة من أبرز العلائم المميزة لقلق هذه الشاعرة، عنيت هذا التواتر الملحوظ لكلمة «الظمأ»، وكذلك مشتقاتها ومرادفاتها، تواتراً لا يمكن أن يكون بغير دلالة فصيحة أو ربما معنى محدد بعينه، كما لا يمكن أن يكون مجرد رمز لحاجة غير الحاجة إلى التكامل بالآخر وبدفء وجدانات القلب البشري. وعلى أية حال من الأحوال، فإن هذه الكلمة لا تشير إلى شيء قبل اشارتها إلى عرض من أعراض القلق، على الأرجح. وكما تصر محتوياتها النفسية على التواري والتغور في الراقات النفسية الدنيا لتنسى هناك، وكما أن هذا الاصـرار هو ما يشرح ميل الشاعرة إلى الاكثار من كلمة «الصمت» في شعرها، فإن لفظة «الظمأ» لها هي الأخرى ما يشرحها ويدفع إلى كثرة تواردها في بعض القصائد.

ولعل طبيعة القلق الذي تعانيه الشاعرة أن تقبل الاندراج ضمن تعريف للقلق يرى فيه تهديداً للشخصية مجهول المصدر، ومن هنا كان لا بد لها من الشعور بسر انبهام الأشياء وميلها إلى الغيمومة. وهذا يعني أن ثمة ضرباً من التماهي بين ما تعانيه من خوف وبين ما تعيشه من قلق. إذ لما كان القلق انفعالاً غير منضبط، أو هو لا يخضع للمعقولية والوعي خضوعاً كبيراً، فإن صاحبه يصوغ معاني الكيانات الخارجية وفقاً لحاله الداخلية، أي أن الشعور بمجهولية الخطر وانبهام منبثقاته لا بد له من أن يوقع الوعي في حال من الارتباك يغدو معه عاجزاً عن تمييز حدود الموضوعات وقسماتها، لأنه (أي الوعي) سديمي الطابع – وكلمة «سديم» نفسها من الألفاظ المتواترة في شعر فدوى – مما يلزمه بخلع سديميته وإسقاطها على الأشياء الخارجية. ويبدو أن «غموض» بواعث القلق وانبهامها في وعيها قد أفضيا بها إلى الشعور بغموض وانبهام شبه كليين يحيطان بالموضوعات ويغلغلان في كياناتها.

ومع أنها تجهل بواعث قلقها، فإنها تعي إصابتها بهذه الحال، بل وتتساءل عن سببه بكل وضوح:

مالي يزعزعني ويعصف بي قلق عتيٌّ جائح الألم؟

هذا التزعزع، هذا الارتجاج، هو النتاج الأكيد لتمزق عميق يعاش في الداخل. فكلما كان الواقع أكثر ضغطاً على الشخصية كان الضمير أكثر ضغطاً على الأنا، وكلما اشتد هذا الضغط القسري الطابع تشكلت وتعمقت الشروخ والفجوات الناجمة عن الصراع الداخلي في سبيل تثبيت متطلبات الواقع الخارجي الاجتماعي.

بيد أن للقلق بعداً إيجابياً، فضلاً عن أن سمة ماهوية كونية للروح الذي لا يملك إلا أن يكون مضطرباً في عوالم الاغتراب. وفوق ذلك فهو، بوصفه، من أهم محفزات الدفاع عن الوجود، من شأنه أن يشحذ الذهن ويوظف الطاقة النفسية في الفاعلية، ولهذا فإنه في أساس الابداع، بلا مراء، ولا سيما الابداع الغني الذي لا يغتذي بشيء قدر اغتذائه بالأخيلة اللامرئية بالعين المجردة.

والآن، بعدما تبين لنا أن المحتويات الأساسية لشعر فدوى طوقان، في المرحلة الأولى، يمكن أن تتلخص بثلاث مقولات نفسية هي الخوف والصراع والقلق، أفلا يسعنا أن نطرح هذا السؤال: هل تشكلت هذه الحال النفسية المعكورة المضطربة بكل وضوح بمنأى عن الكارثة الفلسطينية؟ إن فدوى طوقان التي عاشت الكارثة عام ١٩٤٨ لا تكاد تعرض للكارثة أبداً. ولكن هذا الصمت نفسه دال، أو من شأنه أن يكون دالاً. وإني لاتساءل عن دلالته: هل تؤمن الشاعرة بأن الكارثة كانت أكبر من أن يقولها الشعر؟ هل أنساها انكفاؤها على الهم الذاتي الداخلي مجمل العالم الموضوعي، بما فيه المصاب الجلل، مصاب النكبة؟ أتراها من الكآبة في حال استغرقها فعزلها حتى عن الهم الوطني؟

وأياً ما كان جوهر الشأن، فلست أحسب أن قلقها الخبيء الكتيم وأن خوفها واضطراب بنيتها النفسية قد تشكل بمعزل عن الكارثة، إذ لا بد لمثل هذا الاعتكار من جملة عوامل كيما تنسجه على هذا النحو الثقيل الحضور، لا بد له من تراكمات مضطردة ومتنوعة المصادر كي يتمكن من التغلغل في بنية النفس حتى هذا الحد.

والآن، لا بأس في إطلالة تقويمية تلقى على نتاج هذه الشاعرة، ولا سيما على الاسلوب، في المرحلة الأولى، التي لا أراها إلا مرحلة أرهاص بشاعرة أكثر مما هي مرحلة نتاج شعري مرموقة.

على الرغم من أن المعجم يحاول أن يخدم أفكاراً تجريدية - نظراً لكونها أحوالاً نفسية ذاتية - فإنه يحتوي على قدر كبير من المفردات التجسيمية، ولكن هذه المفردات كثيراً ما تكون مشحونة بإيحاءات رومانسية. ثم إذ تحاول الصياغات أن تكشف الأزمة وكأنها، حصراً، أزمة وجودية، فإنها مع ذلك تحمل من المعاني النفسية الخفية ما يجعل الجملة بناء جمالياً إلى حد ما، فتعفى من أن تكون مجرد حامل للمعنى، أو مجرد مشجب تُعَلق عليه المشاعر، بل إن المعنى ليصبح - ولو أحياناً - ضرباً من المحايثة في

الصياغات اللغوية، توحي به إيحاء، وإن يكن إيحاء تجسيمياً سهل التناول محروماً من الانبثاق من خلد قصي، الشيء الذي يقلل من خصوبة الايحاء بعض الشيء، ومما يعزز هذه السمة، هذا الوضع اللغوي أو التصويري، أن الرموز الغنية العارمة، وكذلك الأشكال البلاغية العميقة، وكذلك الطرية واليانعة، تكاد أن تغيب من بين أجواء الدواوين الثلاثة الأولى.

أما عن رومانسية الأسلوب في هذه المرحلة فلا تخلو من ابتسار، إذ ينقصها العمق النظري والأسس الفكرية. فالقصيدة، وإن تكن في جوهرها وجداناً بكراً نابضاً بالقلبية، لا بد لها من مضمون فكري يؤلف هيكلها العظمي الأصلب. وهذا ما لم يفلت من قبضة الرومانسية الغربية الأشد اغتناء بكل ما يؤسس الشعر العظيم. ويمكننا أن نعد قصيدة «نار ونار» على أنها أنجح أشكال الرومانسية في شعر هذه المرحلة من حياة فدوى. ولكن هذه القصيدة الأنضج نفسها لا تملك – على الرغم من حشود الألفاظ المشيرة إلى البعد الرومانسي – لا تملك أن تدشن أسلوباً رومانسياً متكامل النزعات والأبعاد.

أكثر من هذا، تمكن الملاحظة أن شعرها الأكثر قدماً يجنح إلى اللفظة القديمة في كثير من الأحيان: الشجير، الخضير، السجوف، السريّ... الخ. وربما كان مرد هذا إلى ثقافة تراثية واسعة وعميقة. ولكن الشاعرة أخذت، مع مرور الزمن وطول ممارسة الشعر، بهجران هذا الضرب من الألفاظ لتلجأ إلى معجم أكثر حداثة وأكثر اتساقاً مع حاجات الأذن المعاصرة.

ولكن أخطر ما في أمر هذا الأسلوب أنه يتوجه إلى موضوعه توجهاً مباشراً، ويقصد أغراضه افقياً لا دائرياً، عنيت أنه يتعامل معه دونما تحايل عليه أو دون الكثير من التلويحية والالماعية اللتين تقتضيهما الأصول التقنية للشعر المعاصر. وفضلاً عن ذلك، فإن لغتها وصورها الفنية وتعالقاتها اللفظية، قلما تأتي مشحونة بوقد الشعور وتوهج المعنى واخضلال الانفعالات، على الرغم من محاولة تزيين المعجم الشعري ببعض الألفاظ الوسيمة التي اعتاد شعر الخمسينات أن يكثر منها لكيما يتمكن من اصطناع مناخ مسكون بالجمالية. بيد أن هذه التعريقات والزخرفات لا تجدي كبير نفع، لأن أُس الشعر العظيم إنما ينغمس في العمق، عمق التجربة الداخلية وانبثاقها من خلد قصي بعيد المأتى لا تستطيعه إلا الآناء النادرة.

ويمكن لقارىء شعرها أن يلاحظ ما فحواه أن أسلوبها، إذ تنشر محتوياتها النفسية، يحاول أن يقدم صوراً مفككة متفاصلة وذلك كي يتواكب مع حال داخلي مفكك مملوء بالفجوات. ويغلب أن نلقى مثل هذه السمة حين تصف الشاعرة انتهاء علاقة ما، أو ابتعاد الفارس المنقذ، أو احساسها بغياب نوع ما من الماهيات الأساسية التي لا يتقوم الوجود من دونها.

أما من حيث القيم الصوتية، التي هي حكماً محمول من محمولات الأسلوب الأساسية، فيندر أن نجد في شعر هذه المرحلة الأولى من الموسيقى الشعرية ما يدل على أن الشاعرة قادرة على توظيف الموسيقى الداخلية في خدمة المعنى. وفي وسعنا أن نشير

إلى قصيدة «كلما ناديتني»، وهي من الديوان الأول، على أنها واحد من النجاحات القليلة التي تنجزها الشاعرة في مضمار الموسيقى الداخلية للشعر.

وأما القافية في هذه الأعمال الأولى فكثيراً ما تجيء رتيبة تكسر الانسياب النغمي التلقائي للبيت، تقفله قفلة لا حياة ولا حيوية فيها. وبذلك تسهم القافية في تهشيم موسيقى الشعر بدلاً من أن تجيء نابضة بالنغم الحي الفوار. فقلما نرى الموسيقى وهي تتماوج، صعوداً أو هبوطاً، صاخبة أو هادئة، لكيما تواكب المضمون أو توتراته أو انفراجاته، أو لتوائم الايقاعات النفسية للصور واللغة. ومع أن هذه الحال تتغير نحو الأفضل في الديوان الثالث، «اعطنا حباً»، فإنها مع ذلك تظل قائمة هناك وبشكل ملحوظ للعيان.

ومهما يكن جوهر الشأن، فإن هذه التجربة الذاتية الأولى التي عاشتها فدوى طوقان وعبرت عنها، في مقتبل شبابها، لا تؤكد إلا حقيقة أساسية فحواها أن الفنان لا يملك أن يقتات بمنطوياته الذاتية المجردة الفقيرة بالعياني والتجربة الخارجية العميقة. إن التفاعل مع المعاش، مع الحياة، بعمق وأصالة وصدق، هو الينبوع الوحيد لكل شعر حي، طازج، وعظيم. ولهذا لم يكن ثمة من محيد أمام فدوى عن انتظار الآنة الأخرى، آنة استيقاظها من سباتها الذاتي، كيما تبدع شعراً يرضى عنه حتى النقد العنيد، ولو رضى نسبياً. وفي الحق أن المطرق المنبه الذي أيقظ فدوى على الحياة الخارجية لم يكن شيئاً سوى أصوات الرصاص التي اندلعت في الأرض المحتلة عند انتصاف العقد السابع من قرننا الراهن، فأخذ بيدها نحو فجر جديد.

تقارير

وفد الكتاب والصحافيين الفيتناميين
من الميكونغ إلى الليطاني

وصل إلى دمشق في الثامن والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨١، وفد فيتنامي يمثل اتحاديّ الكتاب والصحافيين بدعوة من الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين في زيارة تهدف إلى مزيد من توثيق العلاقات الحميمة بين كتاب الشعبين الفلسطيني والفيتنامي ومناضليهم.

الوفد يضم السيد فان تو، ممثلاً اتحاد الكتاب، وهو عضو باللجنة التنفيذية للاتحاد المكونة من عشرين عضواً والممثلة لثلاثمئة وخمسين كاتباً، كما أنه يشغل منصب رئيس «رابطة الكتاب والفنانين» في محافظة كوانغ نام دانانغ الجنوبية... وللسيد فان تو عدة أعمال أدبية أبرزها خمس روايات ومجموعة قصص قصيرة ومجموعة اسكتشات.

أما السيد لي كسيم، فهو يمثل صحافيي فيتنام الذين لهم اتحاد مستقل ينتمي إليه ألف وخمسمئة صحافي، ويحمل رتبة عقيد في الجيش ، قوات المشاة، ويعمل مسؤولاً بقسم الشؤون الدولية بصحيفة جيش الشعب «كوان دو نهان زان» التي تعتبر ثاني أكبر صحف فيتنام، وكان قد انضم إليها كمراسل حربي عام ١٩٥٦، ومن أعماله الأدبية: «رفاقنا في السلاح: الفلسطينيون» من سلسلة «هل تعلم؟» وكتابان آخران: «الطيارون الأميركيون»، و«الصين»، بالإضافة إلى أنه شاعر.

وقد كان اللقاء في دمشق حميماً بين الوفد والكتاب والصحافيين الفلسطينيين، شارك فيه فايز قنديل وخالد أبوخالد وإسماعيل أبوشمالة وعبدالرحيم غنيم وخليل الزين... وآخرون.

وزار الوفد مخيم اليرموك ونادي فتيان فلسطين ومعامل صامد ومتحف ومقبرة شهداء الثورة واتحاد العمال واتحاد المعلمين، وقد تأثر العقيد لي كيم الذي يزور المنطقة لأول مرة بهذه اللقاءات التي عبر عنها بقصيدة قال فيها:

«فلسطيننا»... «فلسطيننا»... كأنها صوت الفيتار
يذهب بعيداً... بعيداً... ويطير عالياً... عالياً
أول كلمة تعلمها الأم لطفلها...
وأول نغمة في نشيد الوطن...
كم هي رقيقة وعذبة... واثقة من نفسها هذه الكلمة
فلسطيننا... لماذا تلدغ القلب؟!

ولا تجلب لنا الحب قدر الدموع

ويصرخ هذا الفيتنامي الثائر، في نهاية قصيدته، في وجه اعداء الشعب الفلسطيني، بموقف فيتنامي واضح:

يا من لا تريد سماع هذه الكلمة
يا من تدير لها ظهرك
يا من تغلق اذنيك عنها
ان شعب فيتنام القاطن بعيداً من هنا
يسمعها جيداً...
فلسطيننا... فلسطيننا...
ان فيتنام الوفية... دائما إلى جانبك...

وفي التاسع والعشرون من نيسان (ابريل)، استقبل قدري، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، الوفد وتحدث إليه عن آخر تطورات النضال الفلسطيني، واشاد بالعلاقات التي تربط الثورتين الفلسطينية والفيتنامية... كما دعا الاتحاد إلى ندوة عقدت بمقره حضرها عدد من الصحافيين والكتاب في دمشق تناولت موضوعات الأدب والثقافة في المعركة، وتحدث الفيتناميان عن بعض التجارب والخبرات في هذا المجال... وقال لي كيم: «سيظل مثالنا، أديبنا الكبير، وشاعرنا الكبير... العم هو شي منه... الذي علمنا كيف نكتب... كيف نشعر... وكيف نقاتل...»

وصل الوفد إلى بيروت في أول أيار (مايو)، عيد العمال العالمي. وقال فان تو بهذه المناسبة: «هذه ليست أول مرة أزور بيروت؛ ففي شباط (فبراير) ١٩٦٧، شاركت في المؤتمر الثالث لاتحاد كتاب آسيا وأفريقيا... ويومها التقينا بالزعيم الوطني كمال جنبلاط...»

وخلال زيارته، قام الوفد بجولة على عدد من المؤسسات الاعلامية والثقافية ابتدأت بالاتحاد العام للكتاب والصحافيين ومركز الابحاث، ووكالة الأنباء الفلسطينية، وصحيفة فلسطين الثورة، وصوت فلسطين (الاذاعة) وصوت فلسطين (المجلة) والهدف وقسم الفنون التشكيلية والاعلام الخارجي ومركز التوثيق، حيث التقى بالمسؤولين والعاملين في هذه المؤسسات، كما أقامت الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحافيين، وفلسطين الثورة والهدف مآدب غداء على شرف الوفد أتاحت له، خلالها، اللقاء والاتصال مع عدد أكبر من الكتاب والصحافيين الفلسطينيين واللبنانيين...

ومن ناحية أخرى، جرت لقاءات ومباحثات بين الوفد ووفد من الأمانة العامة شارك فيها الأخ يحيى يخلف، الأمين العام، وعدد من الأخوة الأعضاء، وجرى الاتفاق على اصدار بيان مشترك يعزز الاتفاقيات التي وقعها وفد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين خلال زيارته لفيتنام (في كانون الأول - ديسمبر الماضي والذي ضم الأخوين ناجي العلي وخالد أبوخالد) مع كل من اتحادات: الكتاب والصحافيين والفنون الجميلة بهانوي.

وفي الثامن من أيار (مايو) قدم الأخ يحيى يخلف الوفد الفيتنامي إلى ندوة صحافية عقدت بمقر الاتحاد، شارك فيها ممثلون عن عدد من الصحف والمؤسسات الاعلامية الفلسطينية واللبنانية... وتناولت موضوعات الأدب والثقافة والفن الفيتنامي، وتأثير ظروف القتال والمعارك المتواصلة على الابداع والعطاء الثقافي... وفي الندوة، عبر الكاتبان الفيتناميان عن مشاعرهما تجاه الشعب الفلسطيني، ووقوف الشعب الفيتنامي إلى جانب الثورة الفلسطينية، والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية.

وعلى صعيد اللقاءات السياسية، حظي الوفد بنصيب وافر، حيث استقبله عدد من المسؤولين والقياديين الفلسطينيين منهم: ماجد أبو شرار عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، أبوحاتم مسؤول العلاقات الخارجية، بسام أبوشريف، عربي عواد... وآخرون.

وفي نطاق زيارة أجهزة الثورة ومؤسساتها، قام الوفد بزيارة جمعية الهـلال الأحمر الفلسطيني ومستشفياتها ومؤسسة صامد ومشاغلها، واللجنة العلمية ومدرسة الصمود ومطابع الثورة. كما التقى الوفد مع قيادة اتحاد المرأة واتحاد الطلاب واللجنة الشعبية في صبرا وشاتيلا.

وفي السادس من أيار (مايو) جرى لقاء بين الوفد واتحاد الكتاب اللبنانيين في مقره، حضـره، بالاضافة إلى الأمين العام الاستاذ أحمد سويد، عدد من الكتاب والأدباء، وقد قبل الوفد دعوة من الكتاب اللبنانيين لزيارتهم من أجل توثيق العلاقات والتعاون بين الجانبين الفيتنامي واللبناني. ومن ناحية اخرى، التقى الوفد بالسيد كريم مروة في السابع من أيار (مايو)، وفي الثامن من أيار (مايو)، التقى السيد فؤاد التهامي ممثلاً عن الحركة الوطنية المصرية. ومنذ اليوم الأول لوصوله، كانت زيارة جنوب لبنان مطلباً ملحاً للوفد، فهناك خصوصية الجنوب بالنسبة للفيتنامي العادي، وللكاتب والصحافي الفيتنامي. فالجنوب بالنسبة لهؤلاء... كما كان في فيتنام... وهو اليوم هنا، حرارة العطاء بالبندقية والقلم... تحركنا إلى صيدا... وكلما اقتربنا أكثر كانوا يسألون ألف سؤال وسؤال، اذن، هذه صيدا... هذه هايفونغ الفلسطينية – اللبنانية... هنا الأمبريالية تحاصر الثورة كما كان هناك، وهنا الشعب يكون أكثر عطاء وعظمة... كما كان هناك... في صيدا، لقاء ودي مع القادة العسكريين والضباط حول الموقف العسكري... ويتقدم الوفد باتجاه النبطية ولكن المدينة تحت القصف... ويصر الوفد على أن نواصل المسيرة، ويقول لي كيم مازحاً: «لا تنسوا يا رفاق أنني عقيد في الجيش قبل أكون كاتباً!».

وفي النبطية، يستمع الوفد إلى شرح على الخارطة العسكرية، ويتابع العقيد لي كيم بحرارة... هذه الخطوط الدفاعية... هنا يمكن حدوث تسلل... وهذه المنطقة صالحة للانزال... ويشارك فان تو... اذن هنا تكون حرب مـواقع... تتحـول في ظروف القتـال الأخرى إلى حـرب عصابـات، وينصحنا العسكـريون الفلسطينيون ألّا نذهب إلى أرنون... «لأنها تقصف منـذ ساعـة» ويحتد العقيـد «كيف أصل الثـورة الفلسطينية ولا أزور قرية أرنون والقلعة...؟؟ هل يعقل أن يكتفي صديقكم الفيتنامي بالقراءة عن القلعة وأرنون... وهو على بعد بضعة كيلومترات عنها... نقرأ ونسمع عنها ولا نزورها...؟».

وتحت الحاح الوفد يسمح لنا المسؤولون العسكريون بزيارتها، ويتم اللقاء الحار بين الوفد وأبطال القلعة، والعناق والاحضان بين الذين هزموا الأمبريالية الأميركية، والذين يفعلون... وأقول للعقيد: «وكأنك تعرفهم؟!».

ويجيب: «نعم فهم كأبطال ديان بيان فو... أو حملة هو شي منه...».

ونعود باتجاه صور وقد حصل الوفد على هدية قيمة، بقايا قذائف المدفعية التي سقطت خلال زيارة الوفد... «انها ما زالت ساخنة» يشير السيد فان تو...

وتمر على جسر القاسمية، ويصر العقيد على ان ينزل إلى النهر ليغسل يديه ووجهه... انه يا رفاقي ماء مقدس... نهر الليطاني بالنسبة لنا رمز الصمود والإصرار...

في صور والرشيدية والبص والمواقع المتقدمة، تتوهج العاطفة الفيتنامية أكثر، وتتوالى الصور المقارنة، ويبكي الوفد عندما يشاهد جبال فلسطين الشمالية... ويعيش «لحظات غير عادية» كما يقول العقيد مع هؤلاء الأبطال الصامدين... وفي صور، المدينة والناس، يكتشف الوفد الفيتنامي أكثر من «هايفونغ»، أو «هايفونغ» من طراز جديد... ويستمع الوفد إلى أعضاء اللجان الشعبية في المخيم، والكفاح المسلح، والعيادات... ويلتقي باسر الشهداء وبمعسكرات الأشبال... وفي صور، يتناولـون العشاء في منـزل أبوصـالح نقيب الصيادين الذي رحب بهم بالشكل الذي يليق بالذين هزموا زعيمة الامبريالية... ونعود إلى بيروت... يقول فان تو: «زيارة الوفد أكثر من ناجحة، لقد أعطيتمونا أكثر مما نستحق»، ويكمل لي كيم: «فانتم الأبطال الآن... أنتم الذين تعطون الدروس في الصمود غير العادي لكل شعوب العالم...».

علي فياض

المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب
قرارات لفلسطين ولبنان

كانت القضية الفلسطينية والهجمات الاسرائيلية على جنوب لبنان، الهم الأكبر الذي واكب اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، الذي عقد اجتماعاته في تونس بدءاً من ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٨١، وقد حضر الاجتماع أعضاء الأمانة العامة، ورؤوساء جميع النقابات الصحافية العربية، وامناء سرها، ولم يتغيب عن الاجتماع سوى نقابة الصحافة المصرية ونقابة صحافة اليمن الديمقراطية. ومثل فلسطين في الاجتماع يحي يخلف أمين عام اتحاد الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين وغانم زريقات أمين سر الاتحاد.

وعقدت، بعد انتهاء أعمال المكتب الدائم، ندوة الحوار العربي – الأفريقي، كما عقدت لجنة الحريات العربية المكلفة ببحث شؤون الحريات الصحافية اجتماعاً خاصا لها.

وقد قرر المكتب الدائم على الصعيد العملي ما يلي:

– تأكيد قرار الأمانة العامة باقامة ندوة فلسطين العالمية للتضامن مع شعب فلسطين وصحافييها، على أن يترك تحديد المكان والزمان إلى الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب والأمانة العامة لاتحاد الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين.

– الموافقة على المشروع المقدم من الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين حول تنظيم حملة عالمية للتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتكليف الأمانة العامة، بالتعاون مع الأمانة العامة للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين، ومن يرغب من النقابات الصحافية العربية الاخرى، البدء بتنفيذ هذا المشروع.

– القيام بحملة عالمية للتضامن مع الصحافيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبخاصة رؤوساء تحرير الشعب والفجر والطليعة الزملاء: مأمون السيد وأكرم هنية وبشير البرغوتي. ويؤكد المكتب، بهذه المناسبة، تضامنه الكامل مع الزملاء المناضلين في الأرض المحتلة، ويدعو النقابات الصحافية العربية والمنظمات والنقابات الصديقة إلى المشاركة بهذه الحملة.

– تقديم وسام الشهيد كمال ناصر للصحافيين الأجانب الذين قدموا خدمات جليلة للثورة والقضية الفلسطينية، وأخذ علماً بالترشيحات المقدمة من الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين بهذا الخصوص، وشكل لجنة لدراسة الترشيحات، على أن تقدم نتيجة دراستها إلى الأمانة العام لاتحاد الصحافيين العرب في أول اجتماع لها.

هذا وقد وقف لقاء الحوار العربي – الافريقي للصحافيين طويلاً أمام الرسالة الهامة التي بعث بها الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية، للمؤتمر والتي عرض فيها خطوط المؤامرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وثورته؛ حيث أعرب المؤتمر عن شجبه للعدوان الاسرائيلي الدائم على لبنان، وجنوبه بشكل خاص، بتأييد ـ وتشجيع من الامبريالية الاميركية التي اعتبرت، في كافة الندوات، العدو الرئيسي للامة العربية ولافريقيا، ودعا الصحافيين للتعامل معها على هذا الأساس.

وحين صدر البيان السياسي لاجتماع المكتب الدائم، كان مكرساً، في الجانب الأكبر منه، للقضية

الفلسطينية وللوضع السائد في لبنان، وفي جنوبه بشكل خاص. وفي هذا الصدد، قال البيان أن حرب الابادة التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني صورة واضحة عن هذه الهجمة الصهيونية الشرسة، كما أن اقامة القواعد العسكرية وتجهيز الجيوش الأجنبية للتدخل واثارة الفتن الطائفية والحروب الأهلية وتمزيق صفوف الامة العربية وضرب الحريات الديمقراطية وجه آخر لهذه الهجمة.

« إن المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، انطلاقاً من مبادئه ومقررات مؤتمراته وفي مواجهة هذه المخاطر، يؤكد ما يلي:

« إن كون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للامة العربية، يقتضي حشد كل الطاقات العربية من أجل خوض معركة تحرير فلسطين وتحرير الأراضي العربية المغتصبة ومواجهة كافة المؤامرات التي تتهدد القضية الفلسطينية، ومن خلالها المصير العربي كله.

« ويحيي المكتب الدائم نضال الشعب الفلسطيني ويطالب بتقديم كل الدعم للثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، ويطالب بفتح كل الجبهات أمام المقاومة الفلسطينية واتاحة المجال لمنظمة التحرير للقيام بدورها في تنظيم وتعبئة الشعب الفلسطيني في جميع مناطق تواجده وصولاً لتحقيق أهداف النضال العربي لتحرير فلسطين وحق تقرير المصير، واقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

« ويدين المكتب الدائم كل المؤامرات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية وكل محاولات الالتفاف على وحدانية التمثيل الفلسطيني وخلق البدائل والخيارات الاخرى.

« ويدين المكتب الدائم كل محاولة للاتصال بالعدو الصهيوني أو أي من رموزه وأدواته. ويؤكد المكتب الدائم تضامنه مع نضال الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة ويحيي صموده في مواجهة كل أشكال القمع ومحاولات التهويد والتهجير ويدعو إلى دعم هذا الصمود.

« ويؤكد المكتب الدائم أن الامبريالية الاميركية هي العدو الرئيسي للامة العربية ويدعو الصحافيين العرب وجماهير الامة العربية للتعامل معها على هذا الأساس، والتصدي لكافة المخططات المعادية، وفي مقدمتها اتفاقي كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي، وأهمية الالتزام بموقف واضح وصريح إزاء كافة أشكال المؤامرات، وضرورة إحكام الطوق على نظام السادات والتصدي لكل المحاولات الرامية إلى الحاق أطراف عربية اخرى.

« ويرفض المكتب الدائم كافة المبادرات الهادفة إلى تجميل كامب ديفيد وجر أطراف أخرى في مشرق الوطن العربي ومغربه.

« وفي هذه المناسبة، يحيي المكتب الدائم صمود الامة العربية على خطوط المواجهة الاولى ويطالب بحشد كافة الطاقات الداعمة لصمود سوريا والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في وجه العدو الصهيوني وما تتعرض له حالياً من مؤامرات تستهدف النيل من صمود هذا الموقع الأمامي.

« ويشيد بنضال الشعب المصري وتصدياته اليومية لاتفاقات كامب ديفيد ولمحاولات النظام العميل لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، ودعوة كل قوى التحرر الوطني العربية والعالمية إلى دعم نضالات الشعب المصري والفصل دائماً في المقابل مع مصر ما بين الشعب المصري المناضل ونظام السادات الخائن.

« إن المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب الذي يؤلمه ما يعاني منه اللبنانيون من نزيف ودمار وما يقدمونه من شهداء، وخصوصاً في الجنوب اللبناني، يعلن تضامنه مع شعب لبنان ويناشد الدول العربية دعم اللبنانيين في نضالهم العادل للدفاع عن سيادة وطنهم واستقلالهم ووحدتهم ضد العدوان الاسرائيلي الدائم وأدواته.

« كما يعلن تأييده للشرعية اللبنانية لتحقيق الوفاق الوطني المنشود بما يضمن دعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل وتأييد مساعي الشرعية واعتبار المبادىء الوفاقية التي أعلنها منطلقاً للبدء بالحوار الوطني بين أطراف النزاع.

إن سلامة لبنان مسؤولية لبنانية وعربية وعلى الأشقاء العرب أن يضطلعوا بأعبائها لأن لبنان وجنوبه يدفعان عنهم جميعاً الضريبة الباهظة الثمن.

« ويدين المكتب الدائم ما يقوم به العدو الصهيوني من قصف همجي وما يمارسه من اعتداء على الانسان والأرض، كما يدعو الدول العربية إلى مواقف شجاعة وسريعة تسهم في تعافي لبنان ليعود إلى دوره البارز الذي يحتاج إليه كل العرب.

« ويناشد المكتب الدائم الزملاء الأشقاء في كل بلد عربي أن تبقى أقلامهم مدافعة عن لبنان لاعادته إلى صفائه ووحدته لما فيه مصلحة جميع أبنائه».

غانم زريقات

فرنسا ميتران والقضايا العربية

«السعادة الغامرة» كانت ردة الفعل الأولى لبيغن بعد إعلان فوز ميتران، و«القلق العميق» كان موقف الناطق الرسمي بلسان م.ت.ف. خلال تعليقه على الحدث. ومع كل من الموقفين، كانت هناك جمل استدراك تعبر عن احتمال تغيير الموقف، وعن عدم اعتباره نهائياً، بانتظار استقرار خارطة التحالفات السياسية القادمة التي ستشكل أعمدة حكم الاشتراكيين الفرنسيين، خلال السنوات السبع المقبلة.

وحتى الآن، ليس هناك من شيء مؤكد سوى فوز ميتران، الاشتراكي المخضرم، المعاصر للجمهوريتين الرابعة والخامسة والمنذر بجمهورية سادسة تدشنها رئاسته. وبين زعيم معارض ورئيس جمهورية ذات ارتباطات عميقة بالبلدان العربية، هناك الكثير من التغيرات المتوقعة، برغم أن على المرء ألا يغالي في احلال العواطف والأماني محل الارث الفكري والسياسي الذي شكل منهج ميتران والحزب الاشتراكي الفرنسي، والاشتراكية الديمقراطية الغربية عموماً.

المبادىء والوقائع والمصالح هي الزوايا الثلاث التي يحسن التوقف عندها لتقويم الدور الفرنسي المرتقب.

فمن المعروف أن حماس الحزب الاشتراكي الفرنسي لمؤامرة كامب ديفيد لم يكن وليد مزايدة انتخابية لكسب أصوات اليهود الفرنسيين فقط. إنه نتاج حقبة كاملة من تراث الاشتراكية - الديمقراطية الفرنسية نفسها والنفوذ الصهيوني فيها، والعلاقات التقليدية بين الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمل الاسرائيلي

عبر الدولية الاشتراكية، أو عبر العلاقات الثنائية المميزة. ولعل من المفيد التذكير بأن العدوان الثلاثي، عام ١٩٥٦، على مصر، تم أثناء حكم الاشتراكيين في فرنسا وحكم حزب العمل في اسرائيل.

وبالاضافة إلى هذا، لم يخف الحزب الاشتراكي موقفه المؤيد لنظام السادات في مصر، وذلك انطلاقاً من إدانته وعدائه للأنظمة «الشمولية»، وقد أدى به هذا الموقف إلى حدّ وصف الرئيس الراحل عبدالناصر بـ «الفاشية»، ومن الموقف الاشتراكي الديمقراطي الغربي عموماً الذي يحدد تقاربه مع أنظمة العالم الثالث عبر معايير «التعددية» الحزبية و«احترام حقوق الانسان».

هذا الإرث السياسي – الفكري، ربما كان وراء تخلف الحزب الاشتراكي الفرنسي، حتى عن الأحزاب المماثلة الأخرى في أوروبا الغربية، في تبني موقف أكثر موضوعية تجاه القضية الفلسطينية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. بيد أن موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي لا يستند إلى تأييد صفقة كامب ديفيد بحذافيرها. انه ينطلق من وجود «شعبين» لكل منهما الحق في السيادة واقامة دولة وطنية. وهو يرى أن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته يجب ألا يكون «على حساب أمن اسرائيل وسلامتها»، كما انه يصر على قيام «المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين». ولعل الموقف الايجابي الوحيد هو الاعتراف الضمني، من جانب الاشتراكيين الفرنسيين، بأن م.ت.ف. تمثل الشعب الفلسطيني، من دون أن يترتب على ذلك اقرار، من جانب الحزب الاشتراكي الفرنسي، لكافة ممارسات م.ت.ف.!

على صعيد الوقائع، ثمة ما يعدل الكثير من هذه الصورة المظلمة. فبعد هذا وذاك كله، ليس عالم الثمانينات مثل عالم الخمسينات، حتى وإن كان الوزير ميتران في الخمسينات هو نفسه رئيس الثمانينات.

هناك، أولاً، الوقائع المتعلقة بتحمل الحزب مسؤولية قيادة سلطة الدولة؛ الأمر الذي يجبر الرئيس على التعامل مع دول لا مع أحزاب، ومع سياسات حكومية لا مع برامج حزبية، ومع علاقات متشكلة منذ فترة بين فرنسا وبلدان أخرى يحتاج تعديلها إلى تغييرات في وجهة العلاقات الاقتصادية لفرنسا.

وهناك، ثانياً، واقع الحزب الاشتراكي الفرنسي نفسه الذي لم يعد حزب غي موليه ومنديس فرانس وبرامج الاشتراكية الديمقراطية لعقد الخمسينات المتميزة بمعاداة الحركات التحررية وبالانضواء وراء المظلة الاستعمارية. ففي الحزب الاشتراكي الفرنسي تيارات شابة ذات أصول يسارية (وبعضها من أصول يسارية متطرفة). كما أن ميتران الصاعد إلى الرئاسة سيجابه جناحاً يمينياً كاد يهدد ترشيحه للرئاسة من داخل حزبه ويتمثل بجناح روكار. وهذا ما يعزز توجه ميتران لتمييز نفسه عن هذا الجناح اليميني الداعي إلى سياسة شبه متطابقة مع المواقف الاميركية عالمياً.

ولعل الأمر الأكثر أهمية من ذلك كله، هو أن فرنسا، منذ عهد ديغول، لم تعرف حكم حزب واحد يتمتع بالأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة بمفرده. وهذا يعني، عملياً، اضطرار الحزب الاشتراكي للجوء إلى صيغة من صيغ التحالف مع الحزب الشيوعي بما يضمن مشاركة الأخير في الحكومة؛ الأمر الذي سيدخل تعديلاً مهماً، وإن كان من الصعب التكهن بمداه، في توجه السياسة الفرنسية.

ففي تصريح ذي مغزى، أعلن السيد ميتران، فور انتخابه، أنه «مدين للقوى التي دعمت ترشيحه». وفسر المراقبون ذلك اشعاراً للديغوليين بعدم امكانية قيام تحالف بينهم وبين الحزب الاشتراكي في ظل السلطة الجديدة.

ولم يفت هذا التصريح من دون رد. فقد أعلن السيد جاك شيراك، زعيم حزب «التجمع من أجل الجمهورية» الديغولي، ان معركته القادمة ستتركز على الانتخابات البرلمانية لضمان الدفاع عن «أسس الجمهورية الخامسة الديغولية». وهذا يعني بالطبع، ان الفرصة الوحيدة للاشتراكيين، الآن، هي إعادة صياغة التحالف مع الشيوعيين.

ومع انه من السابق لأوانه التكهن بنتائج الانتخابات البرلمانية التي يزمع ميتران الدعوة اليها في أواخر حزيران (يونيو) القادم، فليس من الصعب التكهن بأن اليسار، ممثلاً بالحزبين الرئيسين، قد يحصل على أغلبية المقاعد. لكن السؤال يبقى: كيف سيكون تناسب القوى بين طرفي اليسار، وهل يستطيع الشيوعيون فرض مواقفهم، من مواقع القوة، على حلفائهم الاشتراكيين؟ حتى الآن، ليست هناك معطيات، في هذا المجال، سوى تصريح جورج مارشيه، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي أدلى به إثر اعلان نتائج الانتخابات والذي يؤكد فيه اصرار الشيوعيين على المشاركة في الحكومة المقبلة. وهذا أمر طبيعي، وبخاصة ان اللوحة السياسية الفرنسية لا تعرف مقابلاً للتجربة الايطالية، حيث يمكن لحكومة أقلية أن تحظى بثقة الأطراف التي لا تشارك فيها مباشرة.

لقد ركز الاشتراكيون هجومهم على الشيوعيين. واعتراضهم على الاشتراك معهم في حكومة واحدة يتركز على الخلافات القائمة بين الطرفين في المواقف الدولية. وتمثل هذا الهجوم في اعلان ميتران، عشية الدورة الثانية للانتخابات، رفضه إشراك الشيوعيين في الحكم ما لم يغيروا موقفهم تجاه أفغانستان. أما الشيوعيون، فتجنبوا اثارة الخلافات حول السياسة الخارجية وركزوا على عنصرين هما: الاصرار على تنفيذ برنامج الاصلاحات الاقتصادية والتخويف من ان عدم الاشتراك في حكومة تحالفية سيدفعهم إلى «استقبال» ميتران بموجة اضرابات عمالية عارمة.

بناء على هذا، يصعب التنبؤ بتأثير اشتراك الشيوعيين في حكومة تحالف على السياسة «الفلسطينية» لفرنسا، وذلك رغم الموقف المعروف للحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الفلسطينية وتضامنه مع نضال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن فرنسا، لكونها دولة مؤثرة ولكن غير حاسمة في مجريات الصراع العربي – الاسرائيلي عموماً، ستتأثر أكثر مما ستؤثر في نتائج الانتخابات الاسرائيلية القادمة، وفي التطورات على الجبهة اللبنانية – السورية من جهة والاسرائيلية من جهة أخرى.

ونأتي، أخيراً، إلى جانب «المصالح» ضمن محددات السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية. لكن هذا يتطلب أيضاً الاشارة إلى مواقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من أهم القضايا العربية الأخرى.

فالحزب الاشتراكي الفرنسي، لم يخف موقفه السلبي تجاه السياسة العراقية عموماً، ومعارضته لتزويد فرنسا ديستان الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات النووية.

وقد سبق لصحيفة لوماتان، الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي، ان اعتبرت أن السياسة الفرنسية تجاه بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط القائمة على عمودي النفط العربي مقابل الأسلحة الفرنسية سياسة تجارية، قصيرة النظر ومغامرة.

أما بالنسبة لشمال أفريقيا، فان الحزب الاشتراكي الفرنسي يتمتع بعلاقات طيبة مع حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ومع الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي والأحزاب الاشتراكية المغربية. وهذه العلاقات تحدد، إلى مدى بعيد، موقف فرنسا من أبرز القضايا العربية – الافريقية كالموقف المؤيد لحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية والموقف المناهض للسياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه تشاد وزائير وغيرها من البلدان الافريقية، وبخاصة البلدان الناطقة بالفرنسية «الفرانكوفونية».

وينطوي برنامج الاصلاحات الذي يعتزم الاشتراكيون الفرنسيون تنفيذه على تأميم حوالي عشر مؤسسات صناعية فرنسية ضخمة من بينها: شركة داسو للصناعات الحربية وشركة تومبسون للصناعات الالكترونية، وكلاهما زبونان هامان لبلدان الخليج والجزيرة والعراق.

بيد ان هذا لا يعني تغييراً جذرياً لوجهة العلاقات الاقتصادية الفرنسية في الأمد القصير. فهناك عقود والتزامات، بين السعودية والعراق من جهة والشركتين المشار اليهما من جهة أخرى. لا يحتمل أن

تخضع للتجميد أو الالغاء (شبكتا دفاع الكتروني بين تومبسون والعراق والسعودية بقيمة تتجاوز مليار فرنك فرنسي، وعقود لتجهيز سرب من طائرات ميراج إلى العراق، بالاضافة إلى عقود أخرى)، كما ان الاشتراكيين الفرنسيين، إذ أعلنوا معارضتهم لعسكرة اقتصاد المنطقة، لم يخفوا رغبتهم في توسيع أسواق المنتجات المدنية الفرنسية، ولم يطرحوا بديلاً عن الاعتماد على النفط السعودي والعراقي، الأمر الذي سيجعلهم مضطرين إلى الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط كما تركتها الولاية الديغولية - الديستانية طوال الربع قرن الأخير.

هذا العنصر، أي عنصر المصالح، لم يكن غائباً كلياً، اذن، عن التصريحات والمواقف الاشتراكية الفرنسية وخصوصاً مع اقتراب حملة الانتخابات. وإذا أعدنا تركيب الصورة العامة لسياسة أطراف الصراع الانتخابي الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية (باستثناء الحزب الشيوعي)، فقد لا نجد فرقاً كبيراً بين طروحات هذه الأطراف سوى من ناحية طريقة عرض المواقف وتوقيتها وديبلوماسية الطرح الحكومي مقابل حدة الطرح الحزبي.

١ - انطلاقاً من عدم وجود سياسة خارجية «مثالية» بعيدة عن المصالح، يعبر رئيس تحرير (**لوموند**)عن «تفهمه» لاضطرار ديستان إلى سماع الرأي العربي طالما ان ٧٥٪ من النفط الفرنسي مصدره بلدان المشرق العربي (اندريه فونتين، «عن فرنسا واسرائيل»، **نيويورك تايمز**، ٩/٣/١٩٨٠).

٢ - لا يكفي الحديث عن النفوذ الصهيوني في الحزب الاشتراكي، فهذا النفوذ، ممثلاً باقطاب سياسيين (سيمون فيل رئيسة البرلمان الأوروبي وممثلة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الديستاني) وبمجموعات الضغط الاقتصادي (آل روتشيلد)، متغلغل في أحزاب اليمين الفرنسي بدرجة أكبر. كما ان الصوت الانتخابي اليهودي الفرنسي لم يصل بعد إلى مرحلة تشكيل «لوبي» صهيوني، وهو، في كل الأحوال، لا يتجاوز ٥٠ ألف صوت.

٣ - وكما ان من الخطأ اعتماد العاطفة في تقويم موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي، فمن الخطأ كذلك استخدام المعايير ذاتها في تقييم الموقف الديستاني تجـــاه القضية الفلسطينية. فالرئيس ديستان لم يتنازل مرة واحدة عن التأكيد على حق «اسرائيل في البقاء ضمن حدود آمنة ومضمونة» (البيان المشترك الصادر عن ختام زيارته إلى الأردن). كما انه «تفاخر» في مناظرته الانتخابية مع ميتران، بانه لم يتلفظ، ولا لمرة واحدة، بكلمة «دولة فلسطينية» بل اكتفى بالحديث عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤ - فيما يتعلق بالموقف من كامب ديفيد، لم تصدر ادانة من اليمين الفرنسي الحاكم لها قدر ما صدرت اعلانات تشير إلى عدم كفاية هذا «الحل» من دون المساس بالاتفاقات «كأساس أولي للحل». أما ميتران، فيقول عن نفسه أنه «الزعيم الفرنسي الوحيد الذي يؤيد اتفاقيات كامب ديفيد بلا تردد» (ر.إ.إ.، ٢٤/٤/١٩٨٠ و١٩/١٢/١٩٨٠).

٥ - مع اقتراب الانتخابات الفرنسية، حاول ميشيل روكار ان يخفف من حدة موقف ميتران مبيناً ان الحزب الاشتراكي يحتوي على تيارات وآراء شخصية عدة، لكن هناك موقف الحزب الرسمي الذي يدعو إلى اقامة دولة فلسطينية (**لوماتان** (باريس)، ٩/١/١٩٨١).

وقبل هذا كله، كان هناك موقف ميتران نفسه في أوائل شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، الذي عبر عنه، أثناء ندوة حوار البحر الأبيض المتوسط، في تصريحين باتا شهيرين، ومما قاله: «لكي يكون هناك سلام في حوض البحر المتوسط لا بد من دولة فلسطينية» و«من الواضح ان اسرائيل مضطرة لقبول دولة فلسطينية، وعلى ذلك يجب التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، من دون اشتراط الاعتراف المسبق من جانب المنظمة باسرائيل».

إذن، كلا الطرفين الاشتراكي واليميني يرى ان منظمة التحرير «واقع قائم»، وان لم يكن ذلك كافياً للاعتراف بها.

هذه المواقف مرتبطة بضرورة اشراك الأردن في «مفاوضات السلام في الشرق الأوسط». و«تفهم» موقف اسرائيل تجاه القدس مع عدم تبنيه. قد تكون إذن عناصر «الحل الشجاع والمبادر» الذي يدعي الاشتراكيون انهم الوحيدون القادرون على طرحه في شكل «مبادرة أوروبية» غير متعارضة مع كامب ديفيد، بل مكملة لها.

وتبقى هذه التقديرات كلها، كما أسلفنا، بانتظار صعود حزب العمل الاسرائيلي إلى السلطة، وبيان الدولية الاشتراكية يعتبر صعوده الطريق الوحيد للسلام! وقدرة الدول العربية على توحيد مواقفها أو عدمه، وطابع التحالف الذي سيحكم فرنسا، بالاضافة إلى آفاق الوضع الدولي وامكانية العودة إلى الانفراج بين الشرق والغرب.

علي خالد

شهريات

المقاومة الفلسطينية – سياسياً

هم الوحدة... ومعركة التصدي

إذا كانت المهام التي تواجه الثورة الفلسطينية مترابطة وغير قابلة للتبعثر، فان التصدي الفلسطيني الناجح لاحداها يشكل مؤشراً لسبل وطرائق ومضامين ونتائج التصدي للمهام الأخرى. لقد خاضت الثورة الفلسطينية معركة الوحدة والديمقراطية في المجلس الوطني الفلسطيني وخرجت منها بقرار أكثر تمركزاً وتوحداً، وقيادة أكثر تماسكاً ووحدة؛ وأمامها الآن معركة التصدي للتصعيد العسكري الاسرائيلي – الانعزالي في لبنان في بقاعه ووسطه وجنوبه. والتصدي للتدخلات الخارجية التي تحاول جني ثمار ما تزرعه التهديدات الاسرائيلية في الساحة اللبنانية.

هذان الهمّان. المجلس الوطني ولبنان، استقطبا الاهتمام والتحرك الفلسطيني خلال شهر نيسان (ابريل) وحتى منتصف أيار (مايو)، بحيث شكلا محور الحركة في كل الاتجاهات، وهو ما سيركز عليه هذا التقرير الذي تمتد تغطيته لتشمل أبرز الأحداث ما بين ١ نيسان (ابريل) حتى ١٧ أيار (مايو)، بما في ذلك أعمال المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

المجلس الوطني الفلسطيني،
تمركز القرار وتوحد القيادة

في تظاهرة حاشدة، وبمشاركة عشرات الوفود من الدول العربية والصديقة وحركات التحرر، ووسط فيض من برقيات التحية والتأييد والمساندة، وبتتبع اعلامي عالمي مكثف، افتتحت في دمشق يوم ١١ نيسان (ابريل) الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. لتدوم أعمالها حتى ٢٠ نيسان (ابريل)، أي إلى حين تلاوة البيان الختامي لأعمال الدورة.

افتتح المؤتمر خالد الفاهوم، رئيس المجلس، بالطلب إلى الحضور الوقوف دقيقة صمت «تحية وإجلالاً لأرواح شهداء فلسطين والأمة العربية»، وليرحب من ثم، بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس حافظ الأسد، ووليد جنبلاط رئيس المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وليلقي بعد ذلك كلمته التي أشار فيها إلى أهمية انعقاد دورة المجلس الوطني هذه، ضمن الشروط الراهنة التي يعيشها الوضع العربي والفلسطيني إزاء الهجمة الامبريالية – الصهيونية العاتية، وليعرب عن الأمل «في أن يتمخض المجلس الوطني عن تصور لتثبيت مؤسسات منظمة التحرير ودعمها، وعن لجنة تنفيذية تكون مرآة للوحدة الوطنية وتقود شعبنا بالحزم والديمقراطية في وقت واحد» (وفا، ١٢/٤/١٩٨١).

وفي جلسة الافتتاح نفسها تحدث الرئيس

الأسد الذي أكد في مجمل كلمته على الروابط الاستراتيجية بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستعرض جوانب الوضع العربي في ضوء محاولات الولايات المتحدة لحرف النضال العربي وتشويه مضامينه الأساسية، فقال: «ان الامبريالية الأميركية تحاول أن تقنع المنطقة أن الأولوية لحلفها العسكري وأن مصدر الخطر هو الاتحاد السوفياتي الدولة الصديقة التي تؤيد نضالنا العادل... أنتم تقاتلون ونحن جميعاً نقاتل بسلاح الاتحاد السوفياتي، وتقاتلكم اسرائيل وتقاتلنا جميعاً بالسلاح الأميركي» (**تشرين**، ١٢/٤/١٩٨١).

وحول مهام المجلس الوطني، قال الرئيس الأسد: «ان في مقدمة مستلزمات ومقومات الصمود الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعزيز الصمود العربي ودعم نواته الجبهة القومية للصمود والتصدي ، وحين نشدد على الوحدة الوطنية الفلسطينية فلأنها بالنسبة للشعب الفلسطيني حاجة ملحة في ظروف النضال المصيري الذي تخوضه الثورة الفلسطينية الآن» (**المصدر نفسه**).

باختتام كلمة الرئيس الأسد رفعت الجلسة لتعقد صباح يوم ١٢/٤. وعلى مدار هذا اليوم، بل وفي صباح اليوم الثالث، أي ١٣/٤، استمع الحضور إلى كلمات بعض الوفود والأعضاء. وكانت كلمة الأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي من أبرزها، حيث أدان المسؤولين الأميركيين لوصفهم منظمة التحرير الفلسطينية بأنها إرهابية، وقال: «ان المنظمات الثورية في العالم كانت دائماً توصف من قبل أعدائها بالارهاب» (**وفا**، ١٣/٤/١٩٨١).

كما استمع المجلس إلى كلمات مندوبي كل من مجلس السلم العالمي واستراليا وغينيا – بيساو، والنائب الايطالي ماريو كابانا. أما في مساء اليوم الثالث للمؤتمر، ١٣/٤، فقد عقد المؤتمر جلستين، أولاهما مغلقة نوقشت خلالها مسألة تثبيت العضوية، والثانية مفتوحة للاستماع إلى التقرير السياسي لمنظمة التحرير الذي ألقاه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة.

في الجلسة الأولى تم إضافة خمسة أعضاء جدد هم: مازن البندك، قدري (سميح أبو كويك)، يوسف أبو النعاج، سلوى أبو خضرا وزهدي الطرزي، بدلاً من الأعضاء الذين طواهم الثرى، وهم الشهداء: فايز الصائغ، فخري ميعاري، محمد الخضرا، زهير محسن وعبدالكريم الكرمي. كما تم استبدال بعض الأعضاء بآخرين جدد، وهم: ماجد محسن بدل زهير محسن، محمد السلطي بدل يوسف يساري، صلاح معاني بدل كمال الخالدي، فواز دبور بدل محمد قصاري، أمين ياسين بدل كايد سالم، جميل شحادة بدل سميح زيادة، محمد عودة بشير بدل كمال البستاني، فهد خطاب بدل محمد ملحم، جمال محيسن بدل محمد يونس، زيدان فارس بدل رفيق قبلاوي، هند الحسيني بدل خالد البرو، محمود أبو الليل بدل حيدر ابراهيم، وعبدالرؤوف ليلى بدل سليمان علي أحمد (**وفا**، ١٣/٤/١٩٨١).

وتم في الجلسة ذاتها تثبيت الأسماء التالية عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: جميلة صيدم، نبيلة النمر، وداد أحمد، سميرة صلاح، جيهان الحلو، سميرة جبريل، فايزة اليوسف، منى مرزوق، سهام رحال، خديجة أبو علي، ليلى خالد، وعائشة عودة (**المصدر نفسه**).

أما في الجلسة الثانية فقد استمع الحضور للتقرير السياسي الشامل والمطول الذي تلاه القدومي، حيث استعرض مجريات الفترة الواقعة بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، مشيراً إلى أهم المنجزات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية، ومتناولاً بالتمييز الأحداث الدولية البارزة التي «كانت سمتها الأساسية الانتفاضات والثورات الوطنية للعديد من شعوب آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا»، ومؤكداً على أن هناك أحداثاً أخذت مجراها العام في العالم واتسمت بانعكاسات سلبية على حركة النضال الوطني للشعوب، وتمثلت بتشديد الهجمة الامبريالية – الصهيونية والقوى المتحالفة معها. وركز التقرير على أن منطقة الشرق الأوسط تعرضت للقسم الأكبر من هذه الهجمة طمعاً في السيطرة على ثرواتها النفطية، وأشار إلى أن منظمة التحرير قد «تفاعلت بشكل إيجابي مع مجمل التطورات والمعطيات المحلية والدولية، وتعزز

نضالها العسكري والجماهيري» (المصدر نفسه).

وبعد استعراض مفصل لمسألة ومجريات الحوار بين منظمة التحرير والنظام الأردني جاء في التقرير أن الحوار قد تم التزاماً بالبرنامج السياسي للمنظمة، بيد أنه «دون جدوى، إذ لم تتم أي انجازات تذكر وهو قد وصل إلى طريق مسدود. لكن هناك الآن لجنة أردنية - فلسطينية ذات طابع اقتصادي لا أكثر».

وحول لبنان، حمّل التقرير السلطة اللبنانية مسؤولية ما وصل إليه الوضع من توتر وتأزم، وجاء فيه: «ان الجانب الانعزالي لم يكن بمستطاعه الوصول إلى ما وصل اليه لولا انحياز السلطة الشرعية له... ان الثورة الفلسطينية مع وحدة شعب لبنان ووحدة أراضيه ومع إقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة ومع تحقيق لبنان الديمقراطي». وأشاد التقرير «بالتنسيق المشترك بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الذي تعمد بالدم وتجسد بالقوات المشتركة».

وحيّا التقرير شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة، وأكد «أن مقاومة شعبنا في الداخل تركزت على إسقاط كامب ديفيد وإفشال مؤامرة الحكم الذاتي... وقد فشلت أميركا ومبعوثوها في المنطقة، كما فشلت اسرائيل والسادات في اختراق وحدة شعبنا رغم كل اشكال التهديدات». كما أبرز التقرير ملامح الهجمة الصهيونية في الداخل، مركزاً على عمليات «التوسع الاستيطاني وتصفية القيادات الفلسطينية وتخريب المؤسسات والهيئات الشعبية والنقابية والتعليمية وفرض العقوبات الجماعية وحصار المدن والقرى ونهب الأراضي الزراعية والتهجير إلى خارج الوطن».

من ناحية ثانية طالب التقرير بوقف الحرب الايرانية - العراقية، وتحدث عن دور عرفات في الوساطة بين البلدين لايقاف الحرب «التي أضعفت الاهتمام العربي والعالمي بالقضية المركزية... قضية فلسطين». كما تناول التقرير نشاط المنظمة على الصعيد الديبلوماسي، مشيراً إلى أن العمل الديبلوماسي قد مكن المنظمة من «استقطاب الدعم والتأييد والحصول على مزيد من الاعتراف الدولي وتشديد عزلة الكيان الصهيوني وفضح سياساته العنصرية والعدوانية» (وفا، ١٣/٤/١٩٨١).

وفي اليوم ذاته ألقى جنبلاط كلمة الحركة الوطنية اللبنانية حيث شدد فيها على «التلاحم الكفاحي الفلسطيني - اللبناني في مواجهة العدوان الصهيوني ومؤامرات القوى الانعزالية والامبريالية» وقال: «ان الحركة الوطنية اللبنانية تبقى تشكل الحصانة الأولى والأخيرة للمقاومة الفلسطينية» (وفا، ١٣/٤/١٩٨١).

أما في اليوم الرابع للمؤتمر، ١٤/٤، فقد استمع المجلس الوطني إلى كلمة شاملة ومطولة ألقاها عرفات، تركزت على تحديد خلاصة الموقف الفلسطيني من الوضع اللبناني المتدهور، وما أسماه بالزمن العربي الرديء، وحول التحرك الاميركي والاستعماري بوجه عام، ثم حول الموقف في الساحة الفلسطينية وأعمال المجلس الوطني.

وحول لبنان والتحركات الاميركية والفرنسية قال عرفات: «فوجئنا بالاميركيين والفرنسيين يقدمون ما يسمى بالمبادرة الفرنسية في لبنان. هل يحاولون تدويل لبنان؟ يظن بونسيه انه سيعود مندوباً سامياً إلى هذه المنطقة... لا، لا يستطيع لأن الاستعمار الفرنسي قد ولى، وشعوب المنطقة هي التي تقرر مصيرها وليس بونسيه، فهو لا يستطيع أن يفرض مبادرة على لبنان... على منطقتنا». وقال عرفات حول أحداث زحلة: «ما هي زحلة؟ انها جزء من مخطط موسى برنس. ان هذا المخطط يتلخص في أن تنزل هذه الدويلة من الأعلى إلى البقاع. من زحلة إلى مشغرة إلى جزين. وأريد أن أسأل لم لم يتحدث الفرنسيون عن هذا العمل الاسرائيلي - الانعزالي المشترك».

وحول الوضع العربي قال: «للأسف ينعقد هذا المؤتمر في الزمن العربي الرديء، وأعني ما أقول بكلمة رديء. قلت في السابق بعد انتصار ثورة إيران وانجاز ميثاق العمل القومي السوري - العراقي ان جبهتي ممتدة من صور حتى خراسان، لكن أين هذه الجبهة الآن؟ لقد قلت في مؤتمر الطائف انني أريد سيوفكم لا كلامكم فأمامنا ثلاثة أساطيل تحاصر منطقتنا».

وفي حديثه حول «المبادرة الاوروبية» قال عرفات: «ان بيان البندقية لم يصمد ١٥ يوماً، وقلت لثورن عندما جاءني: لماذا تريد أن تأخذ رأيي، عندما تكتمل مبادرتكم تعال إلي. لقد وصلتني أسئلة من فان دركلاو فقلت له: جئت متأخراً فأنا عندي مبادرة متكاملة عن الشرق الأوسط من الاتحاد السوفياتي... ان مبادرة الرفيق بريجنيف هي أساس صالح وعادل لمشكلة المنطقة وهي المبادرة فعلاً».

ولاحظ عرفات أنه «من مفخرة هذه الثورة أننا ننتقد بعضنا البعض نقداً بناءً، فهناك من ظن أن الفصائل الفلسطينية يقاتل بعضها بعضاً. وهنا أذكر إخوتي بالنقاط العشر التي استغرقت منا خمسمئة ساعة من النقاش، والنقاشات التي ترونها هنا هي أحد مظاهر ديمقراطية ثورتنا وهذا سبب معجزة تلاحمنا الفلسطيني» (نص الخطاب مثبت بكامله في مجلة **فلسطين الثورة**، ٢٠/٤/١٩٨١؛ وفي **وفا**، ١٤/٤/١٩٨١).

وكان المجلس قد استمع إلى كلمات عدد من ممثلي فصائل المقاومة، حيث تحدث كل من ماجد أبو شرار، ثم أبو علي مصطفى عن الجبهة الشعبية، وصالح رأفت عن الجبهة الديمقراطية وعبدالفتاح غانم عن جبهة التحرير الفلسطينية، وخالد عبدالمجيد عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومحمود اسماعيل عن جبهة التحرير العربية.

في كلمته أشاد أبو شرار بالصمود الجماهيري الفلسطيني في الأرض المحتلة، بالرغم من كل ضغوطات أطراف كامب ديفيد، فقال: «أسجل هنا بشرف واعتزاز انه لا يوجد فلسطيني واحد تعامل مع اتفاقيات كامب ديفيد. على العكس من ذلك، تصاعدت العمليات العسكرية داخل الأرض المحتلة، كما استطعنا دعم صمود جماهيرنا هناك». وحول الحوار مع الأردن أعلن أبو شرار انه قد وصل فعلاً إلى طريق مسدود، وحمّل النظام الأردني مسؤولية ذلك. وبالنسبة للوضع اللبناني قال: «اننا والحركة الوطنية في خندق واحد، ولن ينسى شعبنا إلى الأبد ما قدمه الشعب اللبناني الشقيق لثورتنا، ولن ينسى أن قائد الحركة الوطنية كمال جنبلاط استشهد من أجل فلسطين». وأشار أبو شرار إلى التأثيرات السلبية الخطيرة الناجمة عن استمرار الحرب الايرانية – العراقية، وقال: «كانت أمنيتنا أن تتوجه الدبابات الايرانية والعراقية إلى القدس بدل التوجه إلى معارك جانبية طاحنة لن يستفيد منها سوى الامبريالية الاميركية». وثمن أبو شرار موقف «دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الصديق ومبادرة الرفيق بريجنيف حول الشرق الأوسط». وفي نهاية كلمته أكد على ضرورة تعزيز التلاحم الفلسطيني – السوري – اللبناني، والارتقاء بالعلاقات بين فصائل الثورة الفلسطينية بدءاً من «وحدة التسليح والعمليات والقيادة» (نص الحديث في **وفا**، ١٥/٤/١٩٨١).

أبو علي مصطفى طالب في بداية كلمته بعقد دورات منتظمة للمجلس الوطني الفلسطيني «حتى لا يبقى الكثير من الآراء والاستنتاجات والأفكار تدور حول نفسها دون استخلاصات نهائية تصل بنا جميعاً إلى حد لائق من الوحدة في الموقف والعمل». وتحدث عن التحرك السياسي والديبلوماسي الفلسطيني إزاء أوروبا الغربية، فقال: «نحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لسنا ضد التكتيك ولا ضد العمل السياسي والديبلوماسي، لكن المحافظة على السلاح هو الضمانة لاستمرار الفعل الايجابي على المستوى السياسي والنشاطات الديبلوماسية». وطالب بتحديد التصور التكتيكي الواضح وكيفية ادارة الحركة على أساس هذا التكتيك لدى القيادة الفلسطينية، واتهم النظام الاردني بمحاولة خلق بدائل مشبوهة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأرض المحتلة. وحول هذا البند بالتحديد قال: «نطلب من المجلس الوطني الفلسطيني أن يعيد البحث في هذا البند والعمل على الغائه من البرنامج السياسي وتحديد علاقات واضحة في خصوص المواجهة». وأكد في كلمته على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بدلاً من «التعايش الوطني القائم الآن، وذلك عبر تواجد كافة الفصائل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية» (نص الكلمة في **الهدف**، ١٨ نيسان – ابريل ١٩٨١).

كلمة الجبهة الديمقراطية ألقاها صالح رأفت مبتدئاً بالاشارة إلى الهجوم الامبريالي الاميركي في المنطقة العربية. والدور الذي تلعبه دول أوروبا الغربية في اطار ما يسمى «بالمبادرة الأوروبية» وقال في هذا الصدد: «أصبح واضحاً أن أوروبا الغربية تحرص على ضبط حركتها السياسية على ايقاع خطى السياسة الاميركية». وأكد أن هناك أسساً لا بد منها «لمن يريد أن يلعب دوراً مستقلاً، وهي ادانة اتفاقيات كامب ديفيد والاعتراف بضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، واقرار حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا». وفي حديثه حول معركة جماهيرنا الفلسطينية في الأرض المحتلة ضد السلطات الاسرائيلية، قال صالح رأفت: «ان احتدام الصراع يملي على مجلسنا وفصائل ثورتنا إيلاء اهتمام أوسع وعناية أكبر لمهمة توفير مقومات الصمود لشعبنا وحركته الجماهيرية في الداخل». وحول الحوار مع النظام الأردني دعا رأفت المجلس الوطني إلى توجيه سياسة منظمة التحرير «على قاعدة النضال من أجل انتزاع حقوق ثورتنا على الساحة الأردنية والتصدي الحازم لكافة محاولات المس بوحدانية التمثيل الفلسطيني». وأدان دعوات تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى، وطالب منظمة التحرير بالعمل كي تشكل طليعة قوى الصمود العربي بالتحالف مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية، وأشاد بمبادرة بريجنيف الخاصة بأزمة المنطقة، لكنه قال: «ان شق طريق النجاح لحل عادل جماعي لأزمة الشرق الأوسط انما يتطلب مزيداً من النضال من أجل تغيير موازين القوى في المنطقة». واختتم كلمته بدعوة المجلس إلى العمل من أجل دفع قضية الوحدة الوطنية خطوات إلى الأمام وتعميق التلاحم بين الثورة وجماهيرها (نص الحديث مثبت بكامله في مجلة الحرية، ٢٠ نيسان(ابريل)١٩٨١).

كلمة الجبهة الشعبية - القيادة العامة ألقاها عمر الشهابي، ويبدو أن مضامين الكلمات السابقة قد تكررت بشكل أو بآخر، في الكلمات التي تلتها. فقد طالب الشهابي باتباع سياسة السلاح مع أميركا، ومجابهة أوروبا بقوة، «طالما ان افكارها بصدد أزمة المنطقة غير مستقلة عن السياسة الاميركية». كما طالب بوقف الحوار مع النظام الأردني، ودعا إلى دعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة، ودعم الجهود المبذولة من أجل فعالية أكثر لجبهة الصمود والتصدي بالتعاون مع سوريا، وركز على ضرورة المشاركة في القرار السياسي الفلسطيني.

وتناول عبدالفتاح غانم في كلمته وضع الثورة الفلسطينية في لبنان، مشيراً إلى المخاطر الناجمة عن تصاعد الهجمة الاسرائيلية - الانعزالية المشتركة، ودعا إلى «استنفار وطني شامل لحماية الثورة الفلسطينية من خطر التسوية الاميركية»، وطالب بمشاركة جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كل مؤسسات منظمة التحرير بما فيها اللجنة التنفيذية. وتحدث أيضاً خالد عبدالمجيد عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مؤكداً على المضامين ذاتها ومبرزاً مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها «القضية الحاسمة في نضالنا الوطني خلال ظروف الهجمة الاستعمارية التي تشهدها منطقتنا العربية».

وبشكل عام، كان هناك ثمة توافق ازاء جملة الهموم المطروحة تحت عناوين: العلاقة بالأردن والمبادرة الأوروبية والوحدة الوطنية ووضع لبنان. ولعل الاستثناء الوحيد كان في تمايز الموقف إزاء الحوار مع الأردن، الذي تضمنته كلمة محمود اسماعيل عن جبهة التحرير العربية، فقد خلت الكلمة من أي اشارة إلى هذه القضية التي مثلت في الواقع أحد المواضيع مثار النقاش.

وفي اليوم الخامس للمؤتمر استمع الحضور إلى كلمات أعضاء آخرين، حيث تحدث صلاح خلف (أبو إياد) مشيداً بصمود الثورة الفلسطينية وتحالفها مع الحركة الوطنية اللبنانية وسوريا «في مواجهة جو اليأس العربي وهجمات الابادة اليومية المنظمة التي يواجهها ثوارنا على الساحة اللبنانية وفي جنوب لبنان بشكل خاص». وأشار إلى زيارة بشير الجميل وداني شمعون إلى اسرائيل سنة ١٩٧٨ «ومطالبة وزير الحرب الاسرائيلي لهما آنذاك بضرورة توحيد القيادة

السياسية والعسكرية والعمل على تقسيم لبنان واعلان الدويلة الانعزالية على كافة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم». وحول «المبادرة الأوروبية» قال خلف: «ليس هناك شيء اسمه مبادرة أوروبية بل هناك أفكار أوروبية تتحرك ضمن الاطار الأميركي وتشكل الوجه الآخر للتحرك الاميركي في المنطقة». وأعلن استعداد الثورة الفلسطينية لتحسين العلاقات مع الجماهيرية الليبية ضمن شروط الاحترام المتبادل والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني (وفا، ١٦/٤/١٩٨١).

وتحدث أيضاً كل من الشيخ عبدالرحمن مراد والشيخ رجب بيوض التميمي وياسر عبدربه وفهد القواسمة وعبدالمحسن أبو ميزر.

أعمال اللجان وتوصياتها: في اليوم السادس للمؤتمر ابتدأت الأعمال المغلقة للجان الست التي شكلها المجلس الوطني. وخلال يومين من المناقشات الجادة، والساخنة أحياناً، أنجزت اللجان مهامها وبلورت مقترحاتها في إطار توصيات لرفعها إلى المجلس الوطني ومناقشتها واقرارها. وبدءاً من مساء يوم ٤/١٧ وحتى مساء يوم ٤/١٨ ناقش المجلس توصيات اللجان، باستثناء اللجنة القانونية، وأدخل بعض التعديلات عليها وأقرها.

تركزت توصيات اللجنة العسكرية على ضرورة منح المجلس العسكري الأعلى صلاحيات أوسع من خلال تنظيم عمله وتشكيل لجان تابعة له، وايلائه مهمة المباشرة في توحيد التدريب والتذخير والتجهيز والخدمات العسكرية لعموم قوات الثورة، إضافة إلى تعزيز دور الدائرة العسكرية في المنظمة، فضلاً عن تعزيز دور غرفة العمليات المركزية. وقررت اللجنة ضرورة تشكيل القيادة الموحدة لقوات الميليشيا الشعبية وتشكيل دائرة للتوجيه المعنوي. واقترحت تبني المجلس الوطني لقرار التعبئة العامة. وأوصت بتكليف اللجنة التنفيذية مهمة توحيد قوات جيش التحرير الفلسطيني حيثما تواجدت. أما لجنة شؤون الوطن المحتل فقد أوصت بتدعيم بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل «باعتبارها الذراع الأساسي الفعال لمنظمة التحرير في الوطن المحتل». واقترحت ادانة أي اتصال يجري مع الأطراف الصهيونية، بعد تثمين «الدور الايجابي الذي تلعبه القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية». وأوصت بضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني سياسياً ومادياً ومعنوياً، والتأكيد على وحدة المنظمات الشعبية وتعزيز الحركة النقابية العمالية والحركة النسائية وكافة المؤسسات الاجتماعية والطبية، فضلاً عن ضرورة توفير الدعم اللازم لقطاع المزارعين. كما وأبرزت اللجنة ضرورة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن دعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة. «والعمل من جانب القيادة الفلسطينية لتكون أموال دعم الصمود المقررة كافة من مسؤولية منظمة التحرير وحدها».

أما اللجنة المالية فقد استرشدت في توصياتها بضرورة تنظيم عمل الصندوق القومي الفلسطيني، وفرض «ضريبة التحرير» على الفلسطينيين العاملين في القطاعين العام والخاص في الأقطار التي لا تجبى فيها هذه الضريبة، وأهمية دعم الحركة الوطنية اللبنانية، وتطوير مصادر التمويل الذاتية، وتوافق الانفاق مع زيادة الموارد.

واتخذت لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والمنظمات الشعبية جملة من التوصيات تتعلق بكافة نشاطاتها. أما اللجنة السياسية فقد تجسدت توصياتها بالبيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني في ختام أعماله (نص التوصيات في مجلة **الحرية**، ٤ أيار – مايو ١٩٨١). وحتى مساء ٤/١٩، موعد الجلسة الختامية، تركزت الجهود والمناقشات والاتصالات على مسألة تشكيل قائمة الوحدة الوطنية لانتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة. وأبرز ما يمكن قوله في هذا الصدد أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد تمثلت في هذه القائمة من خلال مندوبها أحمد اليماني (أبو ماهر) بعد غياب دام ست سنوات. كما لم يتمكن المجلس من حل مشكلة الفصيلين اللذين يطالبان باشراكهما في كل مؤسسات المنظمة بما فيها اللجنة التنفيذية، وهما جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي

الفلسطيني. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بزيادة ممثلي «فتح» في اللجنة التنفيذية إلى عضوين بدلاً من عضو واحد حيث دخل محمود عباس (أبو مازن). أما الملاحظة الثالثة فقد تمثلت في تقدم عبدالجواد صالح، عضو اللجنة التنفيذية سابقاً، بترشيح نفسه خارج قائمة الوحدة الوطنية.

وعند التصويت، فازت قائمة الوحدة الوطنية. وأعلن الفاهوم، إثر ذلك، ان القائمة انتخبت بالاجماع ياسر عرفات رئيساً لها. أما اللجنة فقد ضمت، فضلاً عنه: فاروق القدومي، محمود عباس «فتح»؛ أحمد اليماني «الجبهة الشعبية»؛ ياسر عبد ربه «الجبهة الديمقراطية»؛ محمد خليفة «الصاعقة»؛ طلال ناجي «القيادة العامة»؛ عبدالرحيم أحمد «جبهة التحرير العربية»؛ والمستقلون: حامد أبو ستة، محمد زهدي النشاشيبي، عبدالمحسن أبو ميزر، أحمد صدقي الدجاني، جمال الصوراني، حنا ناصر، وصلاح الدباغ رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني.

ثم قدم عرفات اقتراحاً بتمديد أعمال المجلس للدورة القادمة، كما تليت اقتراحات أخرى دفعت المجلس إلى اتخاذ القرارات التالية:

١ - يبقى المجلس الحالي قائماً متمتعاً بكامل صلاحياته إلى حين اجتماع المجلس الجديد.

٢ - يضاف إلى هذا المجلس عدد يتراوح بين ٣٠ و٤٠ عضواً يتم اختيارهم في اجتماع مشترك بين رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وتعرض أسماؤهم على المجلس المركزي.

٣ - يقرر المجلس الوطني زيادة عدد ممثلي الأرض المحتلة من ١٢٠ إلى ١٨٠ عضواً يتم اختيارهم من ممثلي القوى والاتحادات والكفاءات وممثلي البلديات والمجالس القروية والجمعيات والنقابات في الأرض المحتلة، ولا يحسبون ضمن النصاب كي لا تتعطل أعمال المجلس. ومن ناحية ثانية، قرر المجلس اعتبار جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية «فصيلين أساسيين في الثورة الفلسطينية بكل ما يترتب على ذلك من آثار سياسية ومادية ومعنوية» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٤/٢٠).

وفي نهاية الجلسة الختامية ألقى عرفات كلمة خاطب فيها عبدالجواد صالح وممثلي جبهة النضال وجبهة التحرير وأعضاء اللجنة التنفيذية المنسحبين: الفرد طوباسي وحبيب قهوجي ومجدي أبو رمضان ووليد قمحاوي، فقال: «أقول للذين كافحوا بصمت وانسحبوا بكل الكبرياء المجتمع في الأمة العربية، ليس في هذا المجال تشريف لأحد انما هو تكليف من الشعب الفلسطيني الذي تظلله وتحميه وترعاه البنادق». واختتمت أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني بعد تشكيل لجنة لصياغة القرارات والتوصيات الختامية والبيان السياسي (**وفا**، ١٩٨١/٤/٢٠).

وقد أصدرت كل من جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني بياناً سياسياً عقب اختتام أعمال الدورة، انتقدتا فيه عدم اشراكهما في اللجنة التنفيذية، وأعلنتا حرصهما على التمسك بمنظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني. وقالت جبهة التحرير الفلسطينية في بيانها: «اننا لا نلزم أنفسنا بأي برامج للحد الأدنى ونعلن تمسكنا بميثاق منظمة التحرير الفلسطينية... ولا نلزم أنفسنا بقرارات اللجنة التنفيذية إلا بمقدار الخدمة التي تقدمها لقضيتنا الوطنية» (**القاعدة**، ٢٧ نيسان -ابريل ١٩٨١).

وفي مساء اليوم ذاته صدر البيان الختامي عن أعمال الدورة، مشدداً على أهمية التلاحم بين سوريا والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ومؤكداً على دعم الحركة الوطنية الأردنية... وحدد البيان مفهوم الثورة الفلسطينية لأسس الوفاق اللبناني، والموقف من مشاريع التدويل، وأشار إلى الآثار السلبية للحرب العراقية - الايرانية. ورحب باعلان الزعيم السوفياتي بريجنيف الذي أكد فيه على دور منظمة التحرير الفلسطينية في بلوغ الحل العادل لأزمة المنطقة (نص البيان مثبت كاملاً في **السفير**، ١٩٨١/٤/٢١).

لبنان: نحو الاستعداد للمواجهة

شهد لبنان خلال الفترة الفائتة أزمتين كبيرتين. في زحلة وتلالها، ثم بين سوريا واسرائيل، وقد أفرزت الأزمة الأولى معركة عسكرية واسعة بين قوات الردع العربية والقوات الكتائبية التي سعت

للسيطرة على الطريق الدولية للمدينة، وامتدت المعارك إلى تلال زحلة، حيث تمكنت قوات الردع من السيطرة الكاملة على الوضع، مدعومة بتأييد ومساندة كل القوى الوطنية اللبنانية. وبدأ على أثر ذلك تحرك دولي تقوده فرنسا هدفه تدويل الأزمة اللبنانية، وهو ما عارضته سوريا والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وقامت كل من سوريا والمقاومة بحملة ديبلوماسية منسقة لافشال هذا التوجه، ونجحتا في ذلك.

أما الأزمة اللبنانية، بين سوريا واسرائيل، فقد نشأت في أعقاب التدخل الاسرائيلي الجوي المباشر ضد قوات الردع العربية للمرة الأولى، في شكل إسقاط طائرتين سوريتين مروحيتين. وردت سوريا على هذا الهجوم بادخال صواريخ «سام» إلى منطقة البقاع، وهو ما اعتبرته الحكومة الاسرائيلية تهديداً لأمن وسلامة اسرائيل، وخرقاً لمجالها الحيوي، فهددت بالتدخل العسكري لضرب هذه الصواريخ ما لم يمتثل السوريون لطلب سحبها. وقد أدى ذلك بمجمله إلى ما اتفق على تسميته بـ «أزمة الصواريخ»، أي بعد إنتقال الأزمة من الصعيد الأقليمي إلى الصعيد الدولي.

ضمن هذا المفهوم وجدت القيادة الفلسطينية نفسها على علاقة مباشرة بما يحدث من تسخين لأجواء المجابهة العسكرية بين سوريا واسرائيل، سيما وان الطائرات الاسرائيلية لم تدع فرصة للتفكير بالأمر بل ان بيغن، في حمأة الحديث عن الصواريخ، وعد مستوطني الجليل بالراحة من الفدائيين إلى الأبد. وكأنما يريد القول أن المعركة ضد سوريا ستمر عبر قناة الفلسطينيين.

وإزاء المخاطر التي يمثلها الوضع الجديد تحركت القيادة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ناشط وكثيف على المستويات المحلية والعربية والدولية من أجل تحقيق شروط توائم بين الاستعدادات الذاتية والتحالفية مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية لمواجهة اسرائيل وعملائها، واستعدادات المساندة العربية والدعم العالمي وفرض المزيد من الحصار والخنق على الدعوات المشبوهة لتدويل الأزمة اللبنانية.

على المستوى المحلي: اتخذ التحرك الفلسطيني مفاصل ثلاثة له، أولها رفع وتيرة الاستعداد والقدرة العسكرية لدى الثورة الفلسطينية. وثانيها الامساك مع القوى الوطنية اللبنانية، بالمبادرة السياسية في وجه المحاولات الكتائبية لقطف ثمار الدعم الاسرائيلي المباشر وغير المباشر. وثالثها التنسيق مع سوريا. وثمة مسلسل طويل لمظاهر هذا التحرك، ويمكننا ابراز أهمها على النحو التالي.

- اجتماع للمجلس العسكري الأعلى يوم ١٩٨١/٤/٣ «تناول بالبحث التطورات الراهنة واستمرار الاعتداءات الاسرائيلية العسكرية على الجنوب اللبناني والتصعيد العسكري المفاجىء والخطير من قبل القوى الانعزالية على الساحة اللبنانية... واتخذ المجلس عدداً من الاجراءات لمواجهة الموقف» (**وفا**، ١٩٨١/٤/٤).

- وفد فلسطيني برئاسة عرفات وعضوية الفاهوم وأبو ميزر وطلال ناجي وصلاح خلف ونايف حواتمة يزور دمشق ليلتقي بالرئيس الأسد حيث «تناول المجتمعون بالبحث آخر تطورات الوضع على الساحة اللبنانية في ضوء التصعيد الانعزالي في بيروت وزحلة والمترابط مع تصعيد العدو الاسرائيلي في الجنوب اللبناني. وتم الاتفاق على عدد من الاجراءات في اطار التنسيق الفلسطيني - السوري» (**وفا**، ١٩٨١/٤/٥).

- اجتماع آخر للمجلس العسكري الأعلى برئاسة عرفات للغرض ذاته (**وفا**، ١٩٨١/٤/٦).

- لقاء فلسطيني - لبناني وطني ضم عرفات وصلاح خلف ووليد جنبلاط ومحسن دلول وتوفيق سلطان وانعام رعد وحامد داوود، «خصص الاجتماع للبحث في سبل توطيد التلاحم الفلسطيني - اللبناني إزاء التهديدات الخطرة التي يمثلها التصعيد العسكري الاسرائيلي - الانعزالي المشترك» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٤/٩).

- قطع عرفات مشاركته بأعمال المجلس الوطني في دمشق ليعود إلى بيروت ويلتقي، بحضور سعد صايل، مدير غرفة العمليات المركزية، الرئيسين صائب سلام ورشيد كرامي.

وفي هذه اللقاءات أكد عرفات ان المقاومة الفلسطينية ليست حجر عثرة في طريق تحقيق الوفاق اللبناني، وتناول مع الرئيسين كرامي وسلام «سبل تنسيق المواقف ازاء الأوضاع الخطرة الراهنة» (وفا، ١٦/٤/١٩٨١).

وفي اليوم ذاته ترأس عرفات اجتماعاً للجنة التنسيق العليا التي «بحثت في التصعيد العسكري الاسرائيلي - الانعزالي على الساحة اللبنانية وأبعاده الخطيرة، وكذلك المبادرة الفرنسية الرامية لتدويل الأزمة اللبنانية ودفعها إلى التعقيد» (المصدر نفسه).

- ويبدو أن أول عمل قامت به اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان لقاءها بالرئيس الأسد يوم ١٩/٤ حيث «جرى خلال الاجتماع بحث الأوضاع المحلية والعربية والدولية بما فيها الموقف المتفجر في الجنوب اللبناني والتحركات الدولية المختلفة التي تحاول التدخل لتوجيه الأحداث وفق مخططاتها» (وفا، ٢٠/٤/١٩٨١).

- وفي يوم ٩/٥ صرح مصدر اعلامي مسؤول في قيادة الثورة الفلسطينية رداً على التصريحات التي أطلقها مناحيم بيغن وهدد فيها بتدمير الفلسطينيين في لبنان، بما يلي: «ان تصريحات بيغن... تشبه إلى حد كبير تصريحاته عشية حرب الأيام الثمانية التي نفذها الجيش الصهيوني النظامي ضد الجنوب اللبناني في آذار (مارس) من العام ١٩٧٨. ومع فهمنا للبعد الانتخابي في التصريحات النازية التي يطلقها رئيس الوزراء الصهيوني إلا أن هذه التصريحات تعتبر أحد المؤشرات العديدة على احتمال قيام العدو الصهيوني بمغامرة عسكرية واسعة النطاق ضد الجنوب اللبناني...» (وفا، ٩/٥/١٩٨١).

- وإلى منتصف شهر أيار (مايو) توبعت الاتصالات والأنشطة المكثفة على هذا النحو هادفة إلى تحقيق اقصى درجة من التنسيق الفلسطيني - السوري - اللبناني المشترك استعداداً لما يحمله الوضع الراهن في ثناياه من مخاطر التدخل العسكري الاسرائيلي والتدخلات السياسية الاميركية والأوروبية التي يبدو واضحاً حرصها على زعزعة موقف قوات الردع العربية وزحزحة صواريخها. ولا شك في ان معدل ووتائر هذه الاتصالات ومضامينها الناجحة سيكون من شأنه تحصين الوضع اللبناني الداخلي ووقايته من عناصر التدخل بما يضمن بقاء القوى الانعزالية في الموقف الأضعف. وهو ما كان له انعكاسات ملموسة سواء في التوجه الكتائبي الذي بات يخشى قطع شعرة معاوية مع سوريا، أو في مسار الحكم بعد اتضاح حقيقة ان القوى التي تغذي الاتجاهات الانعزالية فيه لا يمكنها تقديم حماية كافية لها، كما ليس بمستطاعها ضمان فوز هذه الاتجاهات ونجاحها مستقبلاً.

على المستوى العربي والدولي: لقد هال القيادة السياسية الفلسطينية واقع الصمت العربي الرسمي إزاء ما يحدث في لبنان أو جنوبه من تهديد لقوات الردع العربية وقصف وحشي للقرى والمدن الجنوبية اللبنانية. وتركز التحرك الفلسطيني في المستوى العربي على مطالبة الدول العربية بتحمل مسؤولياتها كاملة في تقديم كل الدعم لسوريا والمقاومة والقوى الوطنية اللبنانية. أما في المستوى الدولي فقد تركز التحرك على فضح محاولات التدخل الاميركية والفرنسية بوجه خاص. ومطالبة المنظمات العالمية: هيئة الأمم المتحدة، منظومة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الاسلامي، بالتحرك السريع لوقف الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة على جنوب لبنان.

- ففي أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدمشق، انتهز عرفات فرصة تواجد وفود من الدول الصديقة ليجري لقاءات ومباحثات معها. وما بين ١١ و١٣ نيسان (ابريل) الفائت أجرى عرفات لقاءات مع كل من مستشار جمهورية السنغال، ورئيس الوفد الجزائري، ووكيل وزارة الخارجية البولندي، ونائب رئيس المجلس الوطني الروماني، ووفود البرلمان الأوروبي والبرلمان الايطالي والبرلمان البلجيكي ورئيس الوفد اليوغوسلافي (وفا، ١٤/٤/١٩٨١).

- وفي ٢٦/٤ التقى عرفات وصلاح خلف في طرابلس الغرب بالرئيس الليبي معمر القذافي حيث بحثا معه «التطورات الراهنة، والعلاقات الثنائية وأعمال جبهة الصمود والتصدي». ثم

تحول اللقاء إلى اجتماع مشترك حضره وفد الحركة الوطنية اللبنانية المكوّن من جورج حاوي ومحسن ابراهيم، وجرى في الاجتماع «بحث شامل للوضع في لبنان في ضوء التصعيد العسكري الصهيوني والحشودات العسكرية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني» (**وفا**، ٢٧/٤/١٩٨١).

- وفي بيروت، يوم ٢٨/٤ التقى عرفات بالسفراء العرب في لبنان بحضور القدومي، «حيث طالب الملوك والرؤساء العرب، عبر سفرائهم بالوقوف موقف المسؤولية تجاه الخطر المحدق بالأمة العربية، كما طلب تقديم الدعم السياسي والعسكري والمادي للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية» (**فلسطين الثورة**، ٢٩/٤/١٩٨١).

- وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد دعت إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي للبحث في العدوان الوحشي الذي شنته الطائرات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى الجنوبية اللبنانية (**وفا**، ٢٨/٤/١٩٨١). إلا أن هذا الاجتماع لم يتم.

- وفي برقيتين منفصلتين إلى كل من الرئيس فيدل كاسترو، والملك خالد بن عبدالعزيز، دعا عرفات منظومة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي للتحرك باتجاه وقف الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان (**وفا**، ٢٨/٤/١٩٨١).

- ومع بداية أيار (مايو) تحرك عرفات يرافقه هاني الحسن في جولة واسعة شملت السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين والعراق، بغرض حشد القوى العربية حول المعركة التي تخوضها المقاومة وسوريا والقوى الوطنية اللبنانية (**وفا**، ٥/٥/١٩٨١).

ثم عاد إلى دمشق ليلتقي بالرئيس الأسد، وليشارك في اجتماع ثلاثي سوري - فلسطيني وطني لبناني (**وفا**، ٩/٥/١٩٨١). وفي ١٥/٥ بدأ عرفات، يرافقه هاني عبدالحميد وصلاح خلف، جولة في المغرب العربي شملت الجزائر والجماهيرية الليبية. وقد شارك في الاجتماع مع القذافي أحمد اليماني والامناء العامون للجبهة الديمقراطية والقيادة العامة والصاعقة: نايف حواتمة وأحمد جبريل وعصام القاضي. وتناول البحث في هذا الاجتماع «الوضع المتفجر في جنوب لبنان والتهديدات العسكرية المستمرة وضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم وسريع لمواجهة الموقف» (**السفير**، ١٧/٥/١٩٨١). وكان وفد فلسطيني شكل من خليل الوزير (أبو جهاد) وسعد صايل قد قام في نهاية نيسان (ابريل) بزيارة مماثلة إلى تونس والجزائر.

المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تحت شعار «المؤتمر الوطني الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي - اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح وحماية وجود الثورة وتعزيز مواقعها النضالية ودحر نهج التسوية والاستسلام وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية» عقد المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مفتتحاً أعماله يوم ٢٨ نيسان (ابريل) ومختتماً اياها يوم ٣ أيار (مايو).

افتتح المؤتمر بكلمة للأمين العام للجبهة الدكتور جورج حبش، ركز فيها على مخاطبة المشاركين في المؤتمر حاثاً اياهم على الوقوف «وقفة تقييمية موضوعية جدية وشاملة أمام ما تمكنا من انجازه خلال الفترة السابقة ما بين ١٩٧٢ - ١٩٨١، من ناحية، ثم تحديد مهامنا للفترة القادمة من ناحية ثانية».

في اليوم الأول والثاني ناقش المؤتمرون التقرير السياسي الذي تلاه حبش نفسه «وقد أقر التقرير بالاجماع بعد سماع الملاحظات وردود اللجنة المركزية» (**الهدف**، ١٦ ايار - مايو ١٩٨١). وفي اليوم الثالث نوقش التقرير العسكري «وقد أقر المؤتمرون التقرير باجماع يعكس التصميم الآلي على رفع الفاعلية القتالية للثورة الفلسطينية من خلال مساهمة أفضل للجبهة» (**المصدر نفسه**). وفي اليوم الرابع نوقش التقريران التنظيمي والمالي، فيما تم انتخاب اللجنة المركزية الجديدة للجبهة في اليوم الخامس (نص التقرير السياسي وقرارات المؤتمر السياسية والتنظيمية والعسكرية في **الهدف**، ١٦ ايار - مايو ١٩٨١).

وانتخبت اللجنة المركزية مكتباً سياسياً جديداً، فيما انتخب حبش أميناً عاماً للجبهة مرة أخرى. وعقدت الجبهة، يوم ٥/٩ مؤتمراً صحافياً تلا فيه حبش تلخيصاً للبيان الصحافي الصادر عن المؤتمر، تناول فيه المهام التي طرحت على المؤتمر ومنجزاته في الاجابة على هذه المهام، فلسطينياً وعربياً ودولياً. ومن أبرز ما قاله حبش في رده على أسئلة الصحافيين: «ان فلسطين لن تتحرر دفعة واحدة بطبيعة الحال، والمرحلية في النضال أمرمشروع لدى كافة القوى الثورية، وقلنا اذا تحرر جزء، شبر من الأرض الفلسطينية، سنقيم عليه سلطة أرض محررة. واذا كبر، دولة فلسطينية لنتابع نضالنا» (**المصدر نفسه**). وقد استند حبش في رده إلى البند الثاني من فصل «الدروس المستخلصة من تجربة الثورة الفلسطينية» في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر.

وخلال المؤتمر الصحافي أعلن حبش وجود الاختلاف مع مبادرة بريجنيف «رغم العلاقات المبدئية والتحالفية مع الاتحاد السوفياتي»، وطالب بدور أكثر فعالية لجبهة الصمود والتصدي.

غسان حسام الدين

المناطق المحتلة

مقاومة شعبية للاستيطان
في ذكرى «يوم الأرض» و «.. الأسير الفلسطيني»

شهدت المناطق المحتلة، خلال شهر نيسان (ابريل) الماضي، عدة نشاطات سياسية كان من ابرزها الاحتفالات والتظاهرات والاحتجاجات التي قامت إحياءً لذكرى مرور خمس سنوات على احداث يوم الأرض (٣٠ آذار – مارس ١٩٧٦) ولذكرى يوم الأسير الفلسطيني (١٧ نيسان – ابريل ١٩٨٠) والذكرى الثالثة والثلاثين لمجزرة ديرياسين (نيسان – ابريل ١٩٤٨) والذكرى الثانية لمعاهدة الصلح المنفرد الذي تم بين مصر واسرائيل (١٩٧٨). هذا، اضافة إلى أعمال الاحتجاج التي قامت ضد اجراءات الحكم العسكري في المناطق المحتلة، والتي تكثفت خلال الفترة الأخيرة.

أحداث يوم الأرض

تميزت أحداث يوم الأرض التي شملت المناطق الفلسطينية جميعها دون استثناء، بنشاط جماهيري كثيف داخل فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وفي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، وقد شاركت الجماهير الفلسطينية في هذا النشاط اضافة إلى القوى اليهودية التقدمية والديمقراطية. وبهذه المناسبة، قال البروفيسور دانيئيل عاميت (شيلي) أن يوم الأرض، بالنسبة للانسان الفلسطيني، ليس يوماً واحداً، وإنما هو ثلاثمئة وخمس وستون يوماً (**وفا، ١٩٨١/٣/٣١**).

وكتب رئيس قسم التاريخ في معهد شيلوح،

البـــروفيسور شامـير معلقاً عـلى احداث يـوم الأرض بقوله: «لقد عادت المسألة الفلسطينية إلى صورتها الأصلية التي كانت عليهـا قبل عـام ١٩٤٨» (دافار، ٧/٤/١٩٧٦).

وكتب غبريئيل بن - تسور، وهو رئيس معهد الأبحاث الشرق اوسطية في جامعة حيفا «اننا نتعامل، الآن، مع جيل عرفات، الجيل الذي نما مـع المشكلة الفلسطينيـة ونحن لا نـدري كيف نتعامل معه» (معاريف، ٤/٤/١٩٧٦).

وكتب، في المنـاسبة نفسهـا، محـرر الشؤون العربية في جريدة دافار مؤكداً على وحدة الشعب الفلسطيني بشقيـه: الشـق الـذي رزح تحت الاحتلال عام ١٩٤٨، والشق الآخر الذي احتلت أرضه عام ١٩٦٧، ومما قاله: «إن ما نراه هو عمل اقلية قومية تعيش فترة انتظام جديدة وتخطوا نحو طراز عمل جديد» (دافار، ٧/٤/١٩٧٦).

وإن كان لاحتفالات عام ١٩٨١، من مدلول مهم آخر عدا عن كونها تعني التشبث بالأرض والدفاع عنها، فهو أن ثلاثين سنة من الاحتلال لم تفلـح في تهويـد العرب في اسـرائيل، ولا في ابعادهم عن قضيتهم الوطنية. فقد احتفل، في كل مكان يتواجد فيه تجمع عربي في فلسطين، بهذه المناسبة التي غدت عيداً وطنياً. وزاد من ثقة الفلسطينيين في قوة مـوقعهم النضالي، وعـدالة قضيتهم، مشـاركة شخصيـات يهوديـة في هذه الاحتفالات.

وفي اطار احتفالات يوم الأرض، امت الناصرة، عـاصمة الجليـل، يوم ٣٠/٣/١٩٨١، جمـاهير غفيـرة من قرى الجليـل والمثلث والنقب، وهي تحمل شعاراتها الوطنية وسط هتافـات: «بالـدم نفـديك يـا جليل»، «بـالروح بـالدم نفديك يـا فلسطين».

وأكدت الأنباء الواردة من الوطن المحتل أن قوات الجيش الاسرائيلي التي اندفعت بـأعداد كبيرة إلى مقر المهرجان اعتقلت عدداً من منظمي هذا المهرجان، واعتدت بالضرب على اربع فتيات فلسطينيات شوهدن وهن يدخلن ساحـة المهرجان والـدمـاء تـنـزف مــن اجسـادهــن (وفـا، ٣١/٣/١٩٨١).

وقد حضر المهرجان أعضاء لجنة الدفاع عن الأراضي، واعضاء كنيست من الجبهة الديمقراطية للسـلام والمساواة، وسبعـة عشر رئيس مجلس محلي عربي، وعشرات من نواب رؤسـاء المجالس المحلية العربية والشيخ فرهود فرهود، رئيس لجنة المبادرة الدرزية، وحشد من ممثلي القوى اليهودية التقدمية والديمقراطية (وفا، ٣١/٣/١٩٨١).

افتتح المهرجان القس شحادة شحادة، رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي الفلسطينية، وسط هتاف آلاف المواطنين: «بالروح بالدم نفديك يـا جليل»، معلنـاً: «ها نحن، اليـوم، نجتمع في الذكرى الخامسة ليوم الأرض لتخليد شهـدائنا ولنعبر، معاً، عن وحدة صفنا ورأينا، وطريقنـا، التي لا تقهر» (عل همشمـار، ٣١/٣/١٨٩١). واضـاف، «أن لا مكان للصهيـونيـة في الشـرق الأوسط، لأن الصهيـونيـة، فشلت» (المصـدر نفسه). ويعتقد شحادة أن هناك مكاناً للتفاهم والتعايش بسلام بين الشعب اليهودي والشعب العربي الفلسطيني (المصدر نفسه).

تم تحدث صليبا خميس، سكرتير لجنة الدفاع عن الأراضي فقال: «إن الشرطة اغلقت الشارع المؤدي إلى المهرجان، وقامت باستفزاز المواطنين المتوجهين للاشتراك فيه». وطالب خميس الشرطة بـالكف عن استفزازاتها وباطـلاق سراح كـافة المعتقلين (هآرتس، ٣١/٣/١٩٨١).

تم القى الشيخ فرهود فرهود تحية اللجنة، التي يرئس، مؤكداً «أن هذا اليوم اصبح عيداً قومياً لجماهيرنا». واضاف: «لا بقاء بدون وحدة صف، ولا صمـود ولا حياة بـدونها». ووسط الهتـافات المنادية بسقوط الاحتلال أعلن الشيـخ فرهـود: «اسمحـوا لي أن انقـل اليكم تحيـة اخـوانكم الصامدين فوق مرتفعات الجولان السورية المحتلة، الذين يلقنون المحتل دروساً في الصمود والوطنية يومياً» (وفا، ٣١/٣/١٩٨١).

والقى الجنـرال (احتياط) البروفيسور متتياهو بيليـد كلمة في المهـرجان، دعـا فيها الحكـومة الاسـرائيليـة إلى إعـادة جميـع الأراضي التي صادرتها عام ١٩٧٦ وإلى دفع التعويض المناسب لاصحابها، وأعلن أن لا مساومة في هـذا الأمر.

واضاف بيليد أن مصادرة الأراضي هي جريمة بحق المواطنين الفلسطينيين، ولا يمكن لهذه الجريمة أن تمحى إلا باعادة هذه الأراضي إلى اصحابها» (**هآرتس**، ٣١/٣/١٩٨١).

كما القى منير فيلنر، سكرتير عام الحزب الشيوعي (راكاح) كلمة قال فيها: اصبح يوم الأرض، يوم نضال للجماهير الفلسطينية والقوى الديمقراطية اليهودية والشعب الفلسطيني، والشعوب العربية وكل العالم التقدمي ضد الاضطهاد القومي في اسرائيل وضد الاحتلال. وأضاف فيلنر أن يوم الارض هو يوم وحدة الجماهير في النضال من أجل المساواة ومن أجل انهاء الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. واستنكر فيلنر اعتداء الشرطة في الناصرة على وفد شبيبة حيفا، واطلاق الرصاص على امرأة فلسطينية في مخيم الجلزون، وهتف قائلاً: ارفعوا ايديكم عن هذا الشعب (**وفا** و**هآرتس**، ٣١/٣/١٩٨١).

ثم قرأ القس شحادة تحية من لجنة التضامن القبرصية مع الشعوب العربية وعشرات التحيات من المناطق الفلسطينية المحتلة. وجاء في البرقية التي وجهتها لجنة التضامن القبرصية أنه «بمناسبة ذكرى يوم الأرض نبعث باسم الشغيلة القبرصية بتحياتنا النضالية الحارة، متمنين النجاح لنضالكم ضد السياسة التوسعية الصهيونية لاسرائيل وحماتها الامبرياليين. اننا نقف إلى جانبكم بدون شروط ضد الاستمرار في مصادرة الأراضي الفلسطينية، ومن أجل تحقيق الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (**وفا**، ٣١/٣/١٩٨١).

ثم تحدث البروفيسور دانييل عاميت (شيلي) مؤكداً أن يوم الأرض، بالنسبة للجماهير العربية، يعد ثلاثمئة وخمسة وستون يوماً في العام. وأضاف: يجب علينا انقاذ هذه البلاد من واقع تربية اطفالنا في ظل الكراهية والتمييز والنهب وحب العسكرة (**المصدر نفسه**).

وفي كلمة جامعة، أثارت حماس الحضور، قال رئيس بلدية الناصرة، عضو الكنيست توفيق زياد: «إننا نقف امام تحديات كبيرة... واننا، كشعب، نرفض كل سياسة الحكومة القائمة تماماً، كما رفضناها في السابق... لن نقبل أي خيار بين مجزرة دير ياسين أو مجزرة كفر قاسم... الخيار الوحيد الذي نتشبث به هو خيار المساواة التامة» (**المصدر نفسه**).

واضاف زياد: «نحن جزء من هذه الأرض، ولا نرضى في وطننا بأقل من الحقوق المتساوية، ونحن في الوقت ذاته جزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل من أجل حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة... وليكن واضحاً للجميع، إننا حين نقول هذا الكلام فإننا نؤكد، في الوقت نفسه، اننا باقون وسنبقى هنا في وطننا. نحن أهل هذه البلاد ولا وطن لنا غير هذا الوطن» (**المصدر نفسه** و**عل همشمار**، ٣١/٣/١٩٨١).

وأكد رئيس بلدية الناصرة على أن من يريد السلام حقاً عليه ألا يصنع هذا السلام لا مع سعد حداد أو سعد مرتضى (السفير المصري في اسرائيل)، بل عليه أن يجلس مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وكانت احداث يوم الأرض قد بدأت في قرية دير حنا في الجليل التي خرج منها حوالي خمسمئة شخص باتجاه قرية سخنين للاشتراك في ذكرى استشهاد ثلاثة مواطنين في احداث ذلك اليوم قبل خمس سنوات. كذلك، جرت مسيرة مماثلة في قرية الطيبة في المثلث، قام، خلالها، المتظاهرون برشق الشرطة بالحجارة وباحراق الاطارات ورفع الاعلام الفلسطينية. وقد قامت قوات الشرطة باعتقال ستة اشخاص من بين المتظاهرين (**يديعوت احرونوت** و**عل همشمار**، ٣١/٣/١٩٨١).

كما شهدت بلدة بيت يتسيف الواقعة في منطقة بئر السبع احياء لهذه الذكرى، مهرجاناً حاشداً يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٨١ بدعوة من اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ولجنة طلاب جامعة بئر السبع، وقد تحدث في المهرجان المذكور كل من الشيخ حسن الصانع والأديب علي طه وممثل عن

لجنة طلاب جامعة بئر السبع واتحاد الجامعيين العرب. وقد حذر صليبا خميس، سكرتير اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، في كلمته، من مغبة الاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية، ومن اتباع سياسة البطش والقهر والارهاب ضد الجماهير العربية الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨١/٣/٣٠).

وفي عكا، عقد، يوم ١٩٨١/٣/٢٨، احتفال كبير بهذه المناسبة قام، خلاله، المجتمعون بوضع باقات الزهور على أضرحة الشهداء الثلاثة الذين اعدمتهم سلطات الانتداب البريطاني في السابع عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٣٠، وهم فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم (**وفا**، ١٩٨١/٣/٢٩).

كما عقد، في قرية طمرة في الجليل، اجتماع شعبي تحدث فيه كل من اميل حبيبي ورئيس المجلس المحلي. وقد أشار المتحدثان إلى الهجمة المسعورة، التي تشن لتهويد الأراضي، وإلى أبعاد هذه القضية الخطيرة الرامية إلى تهجير اصحاب الأراضي الشرعيين منها وتوطين اليهود فيها (**المصدر نفسه**).

احداث يوم الأرض في الضفة الغربية

شهدت معظم مدن الضفة المحتلة وقراها، احتفالاً بالذكرى الخامسة ليوم الأرض، اضراباً عاماً. كما رفعت الأعلام الفلسطينية والشعارات الوطنية على جدران المؤسسات والهيئات الوطنية والمدارس والمحلات التجارية.

ففي مدينة الخليل، قاد رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشه، مسيرة شعبية تضم آلاف المواطنين، الذين توجهوا إلى الأراضي المهددة بالمصادرة، وذلك من أجل تشجيرها وغرسها تعبيراً عن تمسكهم بالأراضي وعن ارادتهم بالدفاع عنها. لكن قوات الجيش الاسرائيلي هاجمت المتظاهرين واعتقلت العديد منهم. كما حالت الحواجز العسكرية المكثفة التي انتشرت على طول الطرق الرئيسية، في الخليل، دون وصول اهالي بلدة ترقوميا إلى اراضيهم.

كذلك، قامت قوات الجيش الاسرائيلي بتطويق قرية الشيوخ وأخذت تقتلع اشجار الزيتون والتين التي غرسها المواطنون تأكيداً على تمسكهم بالأرض (**عل همشمار**، ١٩٨١/٣/٣١).

وفي عدة أماكن أخرى، نظمت قوافل السيارات للقيام بغرس الأشجار في المناطق التي يتوقع مصادرتها، وذلك استجابة للنداء الذي وجهته لجنة التوجيه الوطني في المناطق المحتلة. ولكن قوات الأمن حالت دون وصول هذه القوافل إلى اهدافها. وكانت احدى هذه القوافل قد اتجهت إلى موقع مستوطنة «متسبيه غوبرين» الجديدة الواقعة غربي جبل الخليل، بينما اتجهت قافلة ثانية إلى بيت ايل، وثالثة إلى غابة ام الصفا بالقرب من مستوطنة «نفيه تسوف»، ورابعة نحو الاجتماع المركزي ليوم الأرض في مدينة الناصرة (**المصدر نفسه**).

وقد كتبت على جدران بعض البيوت شعارات دعت للقيام باضراب تجاري. كذلك، وزعت مناشير من لجنة التوجيه الوطني دعت السكان إلى عقد الاجتماعات والقيام بغرس الاشجار. وقد قام مجهولون برفع العلم الفلسطيني في منطقة بيت لحم وفي منطقتي طولكرم والخليل. وقد قامت قوات الأمن بمسح الشعارات وانزال الاعلام (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/٣١).

وفي حادثة اخرى، رشق مجهولون سيارات رجال الأمن بالحجارة. وفي مخيم الدهيشة، حاول متظاهرون القيام بالعمل نفسه، إلا انهم منعوا عن القيام بذلك. كذلك، فرقت قوات الأمن مسيرة احتجاج في اريحا (**عل همشمار**، ١٩٨١/٣/٣١).

ومن ناحية أخرى، ذكر أن لجنة التوجيه الوطني في المناطق المحتلة، وهي اللجنة المتضامنة مع م.ت.ف.، كانت قد نشرت بياناً رسمياً، يوم ١٩٨١/٣/٢٨، جاء فيه: تدعو اللجنة السكان لغرس الأشجار في كل مكان يوجد فيه احتمال لاقامة مستوطنة اسرائيلية. ودعت اللجنة ايضاً لاقامة اللجان في كل مدينة وقرية من اجل الدفاع عن جماهير الشعب وارض الآباء. ودعت، أيضاً، إلى اقامة لجان وعقد اجتماعات شعبية في يوم الأرض للتنديد بالاستيطان ومصادرة الأراضي.

وجاء في البيان، أيضاً، «ان هذا اليوم هو مناسبة جديدة للاعلان عن الالتقاء

بـم.ت.ف.، التي هي الممثل الشرعي والـوحيد للشعب الفلسطيني، من أجل تقرير المصير واقامة دولـة مستقلـة بقيـادة م.ت.ف.» (هـآرتس، ١٩٨١/٣/٢٩).

ومن الجدير بالذكر أن هذا البيان هو أحـد البيانات الفريدة الرسمية التي تصدر عن لجنة التوجيه الوطني في المناطق المحتلة، وهو البيـان الأول الذي تدعو فيه هذه اللجنة السكان للعمل. ويشتمل هذا البيان على تنديد شديد بالاستيطان وبسياسة الحكم العسكـري في المناطق المحتلـة (المصدر نفسه).

ومن ناحية أخرى، قامت قوات كبيرة من رجال الامن، مساء يوم ١٩٨١/٣/٢٩، بمحاصرة نادي الموظفين في القـدس بهدف منـع اقامـة المؤتمر الشعبي لاحياء الذكرى الخامسة ليوم الأرض. وازاء هذه العملية، قررت المؤسسات الوطنية في المـدينة تغيـير مكان المؤتمـر وعقده في مجمـع النقابات المهنية. وقد تمكن المواطنون من الوصول إلى مقر المؤتمر رغم كثافة قوات الأمن المحيطة بالمكان.

وفي المؤتمر، أكد الخطباء تمسك كافة جماهير الشعب الفلسطيني بكل شبر من الأراضي المحتلة وفي مقدمتها الأماكن المقدسة، واصرارهم عـلى التصدي لجميع محـاولات التهويـد والاستيطان ومصادرة الأراضي (وفا، ١٩٨١/٣/٣١).

وفي مـدينتي رام الله والبيرة، رفعت الاعـلام الفلسطينية فوق كافة المؤسسات والهيئات والأبنية والمدارس، وذلك احتفالاً بذكرى يوم الأرض. بينما توجه الآلاف من المواطنين إلى المنطقة المعروفـة بجبل الطويل؛ وهي المنطقة المهددة بالمصادرة، من أجل زرعها بالأشجار.

وقد قامت قوات كبيرة من الجيش الاسرائيلي بمهاجمة المواطنين أثناء توجههم إلى هذه المنطقة واعتقلت العـديد منهم. كمـا صادرت الهـويات الشخصيــة لعشــرات آخـرين منهم تمـهيـداً لاستدعائهم والتحقيق معهم واتخـاذ الاجراءات الـتعـسفيــة ضـدهـم (وفـا وهآرتس، ١٩٨١/٣/٣١).

يوم الأسير الفلسطيني

ومرة ثانية بعد يوم الأرض، أحيت الجماهير العـربية الفلسطينيـة، في المناطق المحتلـة، يوم ١٩٨١/٤/١٦، ذكرى يوم الأسير الفلسطيني في المعتقـلات الاسرائيليـة، بالتظـاهر والاضـرابات والمهرجانات، التي اشتبك، خلالها، المواطنون مع قوات الجيش الاسرائيلي التي كثفت حواجـزها الثابتة والمتحركة في كافة مدن الضفة الغـربية المحتلة وقراها.

ففي بيرزيـت، انطلقت مظـاهــرات اختـرقت الشوارع الرئيسية في المدينة، وسط هتافات تندد بالاحتلال وتنادي بتأييد م.ت.ف.، وتعاهد ابطال الثورة والاسرى في المعتقـلات الاسرائيليـة على رفع صرختهم عالياً بغية تحريك الضمير العالمي والانساني.

وقد قامت قوات من الجيش الاسرائيلي بفرض حصار عسكري على الحرم الجامعي في المدينة، وذلك بعد أن قطعت اسلاك الهاتف وعزلت المدينة عن العالم. وقالت اوساط محلية أنه، أثناء تفريق مظاهرات الطلاب، جرح طالبان واعتقل ١٤ طالباً. وكان طلبة جامعة بيرزيت قد خرجوا من الجامعة، واقاموا الحواجز وأشعلوا الاطارات. وقد وصلت قوة من الجيش الاسرائيـلي إلى المكان وفـرقت المتظاهرين بـاستعمالهـا الغاز المسيـل للدمـوع (هآرتس، ١٩٨١/٤/١٧).

وفي مدينتي رام الله والبيرة، انطلق كافة طلاب المـدارس والمعاهـد العليا للمعلمـين والمعلمـات، وجماهير غفيرة من المواطنين في مظاهرة حاشدة، نددوا، خلالها، بجرائم الاحتلال الارهابية. التي تمارس ضد أبنـاء الشعب والمعتقلين، واشـادوا بصمود الاسرى والمعتقلين (وفا، ١٩٨١/٤/١٧).

وفي القدس، اعتصمت امهات المعتقلين في مقر الصليب الأحمـر الدولي تضـامناً مـع ابنائهن، واستنكاراً للاجراءات الوحشية والفـاشية التي تمارس ضدهم. كما عقد اجتماع جماهيري في نـادي الخريجـين العرب بـدعوة من الهيئـات والمؤسسات الوطنية للتضامن مع المعتقلين. وقد رفضت سلطات الحكم العسكري السماح لبسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، بمغـادرة مدينتـه

والمشاركة في هذا الاجتماع (المصدر نفسه وو.إ.إ.، العدد ٢٢١٩، ١٦ و١٧/٤/١٩٨١، ص ٧).

وفي بيت لحم، اقيم اجتماع مماثل في حرم الجامعة، بحضور أعضاء الهيئة التدريسية وطلبة الجامعة والمدارس، وحشد كبير من المواطنين وممثلي المؤسسات الوطنية. وعلم أن سلطات الحكم العسكري منعت السيد كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، من مغادرة مدينته والمشاركة في الاجتماع.

وأعرب المجتمعون عن تضامنهم مع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وأكدوا تمسكهم بـم.ت.ف. وألقى عدد من المعتقلين السابقين كلمات أوضحوا فيها الوحشية العنصرية التي يتعرض لها المناضلون المعتقلون على أيدي سلطات الاحتلال. كما شهد مخيم الدهيشة، بهذه المناسبة، مظاهرة نظمت تضامناً مع المناضلين الفلسطينيين (المصدر نفسه).

وشهدت مدينة نابلس تضامناً مع المعتقلين واحتجاجاً على استمرار اعتقال العديد من طلبة المدارس، اضراباً عاماً شمل جامعة النجاح والمدارس الثانوية والاعدادية والهيئات والمؤسسات الوطنية، وقد وضعت الحواجز أمام السيارات الاسرائيلية واشعلت الاطارات، بالقرب من مدرسة «الحاج معزوز المصري». وقد قام سائق اسرائيلي باطلاق النار بعد رشقه بالحجارة (هآرتس، ١٧/٤/١٩٨١).

كذلك، اعتصمت، لعدة ساعات، امهات المعتقلين وأقاربهم في قاعة بلدية المدينة وشارك في هذا الاعتصام بسام الشكعة رئيس البلدية، وأعضاء المجلس البلدي وممثلو النقابات والهيئات والمؤسسات الوطنية والطالبية والعمالية والغرف التجارية (وفا، ١٧/٤/١٩٨١).

أما معتقلو سجن نفحة الصحراوي الواقع في جنوب فلسطين، فقد وجهوا بيانا سياسياً، يوم ١٧/٤/١٩٨١، إلى كافة ابناء الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده، أكدوا فيه استمرارهم في النضال حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تحت سيادة م.ت.ف. واضافة إلى هذا، أصدر معتقلو سجن عسقلان بياناً آخر، يوم ١٧/٤/١٩٨١، نددوا فيه بأعمال الحقد والبربرية التي تمارسها سلطات الاحتلال. وقالوا أن يوم الأسير غدا يوماً تضامنياً تجلت فيه صرخة الأسير: «نجوع ولا نركع، نتألم ولا نستلم».

وأضاف البيان: «إننا نتوجه اليكم في يومنا هذا للوقوف إلى جانبنا ودعم كفاحنا الانساني، والمساهمة في ايقاف الهجمة التي تريدها قوى عدوانية تهدد باجتثاث أبدية صمودنا، والحفاظ على هويتنا وانتمائنا الوطني».

وجاء، في ختام البيان، «إننا نعاهد شعبنا في يوم الأسير أن نواصل الكفاح حتى التحرير. وننتهز هذه الفرصة لنوجه تحياتنا إلى جميع القوى الديمقراطية والوطنية وإلى لجنة الدفاع عن حقوق السجين في الناصرة، وإلى المحامين الديمقراطيين الذين شاركوا ولا زالوا يشاركون في كفاحنا في السجون، عاش يوم الأسير، وعاشت م.ت.ف.، عاشت قوى التحرر والديمقراطية، الخزي والعار لأعداء الأسير» (المصدر نفسه).

كذلك قام متظاهرون عرب في الضفة الغربية، مستخدمين قنابل المولوتوف، في الذكرى الثانية لاتفاقات السلام المصرية - الاسرائيلية، بإحراق سيارة ركاب اسرائيلية، وجرحوا جندياً اسرائيليا بالحجارة.

وفي القدس الشرقية، قذف مواطنون عرب قنبلتي مولوتوف على سيارة باص كانت خالية من الركاب قرب جدار المدينة، مما أدى إلى اشتعالها.

وفي مدينة رام الله، قذف المتظاهرون سيارة عسكرية بالحجارة وأصابوا أحد الجنود بجروح في رأسه. وعلى الأثر، قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات. وكذلك، انطلقت مظاهرة في مدينة البيرة، شارك فيها طلاب المدارس، وذلك احتجاجاً على توقيع معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية قبل سنتين (السفير، ٢٧/٣/١٩٨١).

وكذلك، قامت في نابلس ورام الله، في الذكرى الثالثة والثلاثين لمجزرة دير ياسين (٩ نيسان - ابريل) التي نفذتها عصابة الاتسل بقيادة الارهابي، رئيس الحكومة الحالي، مناحيم بيغن،

بمظاهرة طلابية رافقها قذف حجارة. وقد أمطر الطلاب، في المدينتين، وسائل النقل الاسرائيلية بالحجارة، وحطموا زجاجها. وجرح، في نابلس من جراء ذلك، مستوطن من ايلون موريه. كما وزعت في المدينة منشورات تحريضية (و.إ.إ.، العدد ٢٢١٣، ٩و ١٠/٤/١٩٨١، ص ١١).

وعلى الأثر قام جنود الجيش الاسرائيلي باقتحام مدرسة فدوى طوقان في نابلس، حيث كان يعتصم بعض الطلاب، وأطلقوا النار في الهواء لايقاف أعمال الاحتجاج. كما اعتقلوا الكثيرين.

وشهد هذا اليوم، أيضاً، أحداثاً مماثلة في رام الله وفي مدينة القدس الشرقية؛ حيث القيت قنبلة حارقة على سيارة باص كانت واقفة قرب بوابة نابلس، فاصيبت بأضرار، دون أن يصاب أحد بأذى.

وذكرت الشرطة، أن طلاباً رشقوا سيارة باص اسرائيلية بالحجارة، أثناء مرورها في بلدة شعفاط القريبة من القدس. وقد قامت الشرطة، أثر ذلك، باعتقال مشبوهين. ويرى المراقبون أنه لم يحدث منذ زمن بعيد في شعفاط مثل هذا النوع من الحوادث (**المصدر نفسه**، ص ١١؛ **السفير**، ١٠/٤/١٩٨١).

الاستيطان ومصادرة الأراضي وردود الفعل العربية

ما زالت حكومة الليكود مستمرة في تكثيف نشاطاتها الاستيطانية في المناطق المحتلة، وذلك وفقاً لخارطة الاستيطان التي وضعها اريئيل شارون في تموز (يوليو) ١٩٧٧.

وقد أعلن شارون، في حفل افتتاح محل لتوضيب الأزهار على طريق قلقيلية - نابلس، بالقرب من مستوطنة كرني شومرون: «إن الحكومة انتهت من اقامة الهيكل الاستيطاني في المناطق المحتلة، وستبدأ باقامة قاعدة اقتصادية ثابتة للمستوطنات هناك (و.إ.إ.، العدد ٢٢٠٨، ٢و ٣/٤/١٩٨١، ص ٦).

وفيما يلي قائمة بأسماء المستوطنات اليهودية التي اقيمت في السنوات الأربع الأخيرة، في سفوح جبل الخليل والضفة الغربية والغور.

والقائمة هذه، تشمل جزءاً من ١٤٢ مستوطنة، بعضها ما زال في طور الانشاء، وسينتهي العمل فيه قريباً، مثل متسبيه غوبرين، بيركو، بيت - اريبه، وايشر، وهي لا تشمل مستوطنات اقيمت في السنوات الأربع الأخيرة، وكانت قد قررت اقامتها الحكومة السابقة، مثل: كدوهيم وغيرها. والمستوطنات هي:

مفوئي دوتان، شكاد، هيغنيت، ريحان، كفار روت، سلعيت، سابير، ايلون موريه، كرني شومرون (هـ)، تبوح، بتير، كرني شومرون، معاليه شومرون، كرني شومرون (ج)، زخور، الكناه، بيركو، اريئيل، بيت - اريبه، حلميش، عوفرا، نيلي، فتتياهو، شيلي، يفيت، شيلت، بيت - ايل، نعمه، الموغ (أ)، الموغ (ب)، فييرد يريحو، بيت هعرفا، معاليه ادويم، متسبيه، بريحو، حدشاه، جفعات زئيف، متسبية غوبرين، مفدال عوز، افرت، تكواع، معاليه عموس، ادورايم، معون، زيف، كرمل، بيت يئير، ميتر، كرميم، زاهر، همرت، نحوشه (**هآرتس**، ١٠/٤/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، بدأت، مؤخراً، سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ أكبر خطة استيطانية في منطقة نابلس، وذلك حين باشرت بانشاء مدينة استيطانية على أراضي قرية جينعافوت.

وقد كشفت صحيفة معاريف، يوم ٢٨/٤/١٩٨١، عن بعض تفاصيل هذه الخطة حين قالت، إنه سيتم توطين عشرين ألف مستوطن يهودي من المتعصبين ، من جماعة الحاخام غور، في هذه المنطقة. وأضافت الصحيفة أن هذه الجماعة ستقوم بتحويل قسم كبير من اموالها لهذا المشروع الاستيطاني؛ حيث سيتم انشاء خمسة آلاف وحدة سكنية ضخمة في هذه المدينة والتي سيطلق عليها اسم عمانوئيل (**وفا**، ٢٩/٤/١٩٨١).

وباشرت السلطات الاسرائيلية بشق الطرق وتسوية الأراضي لاقامة هذه المدينة الاستيطانية في المنطقة الواقعة بين جينعافوت ومستوطنة اريئيل.

وتأتي اقامة هذه المدينة - المستوطنة في

سياق خطة استيطانية وضعها رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس، وتنص هذه الخطة على اقامة طوق استيطاني حول مدينة نابلس ويمتد ليحاصر مدينة قلقيلية. وقد تم تنفيذ القسم الأكبر من هذه الخطة الاستيطانية والتي شملت مستوطنات كرني شومرون (أ) و(ب) و(ج) و(د)، ومستوطنة يئير ومستوطنة أخرى بوشر بانشائها في الوقت نفسه تحمل اسم الغيه منشي على اراضي قلقيلية.

وتبلغ تكاليف هذه المدينة – المستوطنة الجديدة: عمانوئيل، والتي تعدّ من اضخم المشاريع الاستيطانية التي نفذت حتى الآن على اراضي الضفة الغربية المحتلة، مئات الملايين من «الشيكلات»، وتبلغ تكلفة المرحلة الاولى من اقامتها، عمليات تمهيد الأرض ودفع الاسس اللازمة لانشائها، ١٥ مليون شيكل (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، علم أن الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت ليسرائيل) سيقيم، في سنة الموازنة القادمة أربع نقاط مراقبة (مناظر) وثلاثة عشر مركزاً استيطانياً، ومواقع أخرى في الضفة الغربية والجليل والنقب.

أما بالنسبة لتمهيد الأرض في المستوطنات الواقعة وراء الخط الأخضر من قبل الصندوق، فقد قال بن – شيمش، المدير الاداري للصندوق: «إن اعمال الصندوق وراء الخط الأخضر توجه مباشرة من قبل الحكومة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٠، ٢٤ و٢٥/٣/١٩٨١).

ويذكر أن ٦١٪ من ميزانية الكيرن كاييمت (الصندوق القومي الاسرائيلي) للسنة الحالية القادمة، أي ما يقرب من ٤٠٢ مليون شيكل، ستحول، بصورة مباشرة، لتمهيد الأراضي وتطويرها (**المصدر نفسه**).

وفي اطار تكثيف النشاط الاعلامي الاستيطاني، قام وزير الزراعة اريئيل شارون، بحملة اعلامية تحت اسم: «نحن على الخارطة»، من أجل أن يتم، حتى موعد الانتخابات، في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨١، احضار ثلاثمئة ألف مواطن اسرائيلي إلى مستوطنات الضفة الغربية.

وفي حديث مع مراسل هآرتس قال مستشار وزير الزراعة ايلي لنداو أن الحملة اعدت باشراف الليكود، ولكن ليس بتمويل منه ولا بمساعدة تقنية من قبله. وأضاف، أن تمويل الحملة تم، في الأساس، من اموال صناديق خاصة، معظم المساهمين فيها من الخارج؛ وهم مهتمون، شخصياً، بموضوع الاستيطان ويطالبون بالتقدم بالفكرة، وفي الأساس، في المجال الاعلامي.

وأضاف لنداو أن وزير الزراعة قام بجولة خاصة في مستوطنات الضفة الغربية، بمرافقة تسعين مراسل أجنبي وعرض امامهم خارطة المستوطنات القائمة والجديدة. وتحتوي هذه الخارطة على المناطق المسماة «مناطق حيوية لأمن اسرائيل»، وهي تشمل ما يزيد عن ٧٥٪ من مساحة الضفة الغربية (**هآرتس**، ١١/٣/١٩٨١).

وفي جولة أخرى، ضمن اطار هذه الحملة، أعلن لنداو (الذي استقال من منصبه الرسمي قبل مدة قصيرة، وهو يشغل الآن منصب مستشار وزير الزراعة تطوعاً، بدون اجر) إنهم قد نجحوا، حتى الآن، باحضار خمسين ألف شخص، في اطار حملة «نحن على الخارطة»، إلى المستوطنات في الضفة الغربية.

وأعلن شارون، في تلك الجولة، موضحاً أسباب مشروعه الاستيطاني ودوافعه: بعد عام ١٩٦٧، اقترب السكان العرب في المثلث من سكان الضفة الغربية، وفي منطقة الخط الخضر – الحدود التي غابت الآن ولم يعد لها أي أثر – ووصلت الحدود إلى مشارف بيوت السكان اليهود التي نراها من هنا (كان شارون يتحدث في منطقة تقع بالغرب من قلقيلية) (**المصدر نفسه**، ١٠/٤/١٩٨١).

وأضاف شارون أنه من المهم أن نرى ماذا فعلنا خلال الثلاث عشرة سنة الأخيرة: «ففي هضبة الجولان يوجد الآن ٦,٠٠٠ نسمة، وفي قطاع غزة ١,٥٠٠ نسمة، وفي الضفة الغربية، بما فيها غور الاردن، ٢٠ ألف نسمة. والمجموع الكلي ٢٧ ألف نسمة. هذا ما قامت به دولة اسرائيل خلال الثلاث عشرة سنة الأخيرة. ومن بين هذا،

وبزخم كبير في السنوات الأربع الأخيرة، اعطيت حلول لجميع المشاكل التي عرضتها في الماضي». واستطرد قائلاً: ولقد «أقمنا مستوطنات على طول الشريط الضيق المسيطر على السهل الساحلي، واقمنا مستوطنات على سفوح الجبال. في جبل الخليل كان الرد بواسطة خطة نشر المستوطنات اليهودية في المنطقة، مثل مستوطنات بيت غوبرين، سيكف، لاهف، باتجاه يتير ومن هناك صعوداً شمالاً نحو طريق كرمل، معون، معاليه عموس ونكواع. وهذه المستوطنات تقع بين أوساط السكان البدو في النقب وبين السكان العرب في جنوب جبل الخليل» (**المصدر نفسه**).

واضاف شارون: «أما بالنسبة لقضية القدس، فقد اقمنا مدناً ومستوطنات في دائرة نصف قطرها ٢٠ كيلومتر حول القدس وهي: افرت، تكواع، معاليه أدوميم، مخماس، ريمونيم، عفرا، بيت ايل، جفعون. هذا هو الطوق الذي يطوق مدينة القدس، الطوق الذي يتاخم الانتشار العربي شرقاً» (**المصدر نفسه**).

وأضاف شارون أيضاً: «لقد وقفنا أمام خيارين يتمثل أولهما ببناء كل شيء بصورة أساسية ومنظمة، مع صناعة وتخطيط، ويقضي ثانيهما باحضار السكان، أولاً، إلى المكان، وبعد ذلك، تدخل الصناعة والكهرباء والمياه والهاتف. وقد اخترنا الأمر الثاني. أما الأمر الأول، فلم نختره، إلا في مكان واحد، في معاليه أدوميم، فهناك جرت محاولة لاقامة مدينة بصورة منظمة، لأنها قريبة جداً من القدس. ولكن، في المواقع الأخرى، كان لدي شعور بأن الوقت يمضي بسرعة، وما لا نعمله الآن، لن نستطيع عمله في المستقبل. لهذا، كان أهم من أي شيء آخر، هو تواجدنا في كل مكان. وإذا كان يوجد، الآن، في مستوطنة اريئيل الف نسمة، فمن الممكن أن يصبح عدد سكانها في المستقبل ٥٠ ألف نسمة. والآن، أصبحت المشكلة بسيطة، الأساس هو البدء. وهذه المرحلة الأصعب، ولقد اخترنا تلك المرحلة الصعبة» (**المصدر نفسه**).

مصادرة الأراضي

ابتدع رجال الحكم العسكري في الضفة الغربية وبتشجيع من السلطات الاسرائيلية خدعة، يمكن بواسطتها التغلب على القيود التي أقرتها محكمة العدل العليا تجاه الاستيلاء على الأراضي في المناطق المحتلة.

وبواسطة هذه الخدعة، تم الاستيلاء، في العام الماضي، على آلاف الدونمات في الضفة الغربية. وقد تم ذلك بطريقة مشكوك في قانونيتها، حتى من وجهة النظر الاسرائيلية. ولكن فائدتها أثبتت نفسها. فبدلاً من اصدار اوامر الاستيلاء والمصادرة والمخاطرة بالتقاضي أمام المحكمة العليا - كما حدث، على سبيل المثال، في قضية ايلون موريه - يعلن الحكم العسكري عن أراضٍ معينة إنها اراضٍ حكومية.

والاعلان هذا، بحد ذاته، يعطي الحكم العسكري صلاحية التصرف بهذه الأراضي كما يحلو له. والسكان العرب المتضررون من مثل هذا الاعلان لهم حقوق مقيدة جداً، إذ تعطي لهم مهلة زمنية قصيرة (ثلاثة أسابيع بصورة عامة) للاعتراض على هذا الاعلان أمام لجنة اعتراضات شكلها الحكم العسكري من قضاة عسكريين في خدمة الاحتياط. وقرار هذه اللجنة ليس إلا مجرد توصية (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٣).

وقد وصف قاضي محكمة العدل العليا، حاييم كوهن، هذا الاعلان، في كتاب استقالته من المحكمة بقوله: «نحن نحتفظ بالضفة الغربية بصفة اوصياء فقط، الموضوع الأساسي هو أن المؤتمن الذي يأخذ لنفسه الممتلكات المؤتمن عليها، يقوم عملياً بأعمال السلب، التي تعتبر من احط الأعمال» (**معاريف**، ١٩٨١/٣/١٣).

كذلك، طالب سكرتير حزب مبام، فكتور شمطوف، المستشار القانوني للحكومة بتفحص اجراءات الحكم العسكري، فيما يتعلق بمصادرة الأراضي في المناطق المحتلة. ويعتقد شمطوف أن هذه الاجراءات تتناقض مع مبادىء القانون القائم في اسرائيل منذ تأسيسها. وأكد ويؤكد، في الوقت نفسه، أن سكان المناطق المحتلة الذين يدعون ملكية الأرض يمنعون من اثبات ملكيتهم لها أمام الحاكم في اسرائيل (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩٩، ٢٣ و١٩٨١/٣/٢٤، ص ١٠).

ومن جهة أخرى، رد الصحفي يسرائيل الدار

على ما جاء في كلمة القاضي السابق حاييم كوهين، بقوله: «إن مثل هذا الوصف لوجودنا في المناطق المحتلة سيستغله، أيضاً، الذين ينادون بتسوية اقليمية في المناطق المحتلة. وسيستعمل هذا الوصف الذي ورد على لسان قاضي ذي مكانة واسم كبيرين من قبل اعدائنا، وحتى من قبل اصدقائنا الذين يرغبون في خروجنا من الضفة الغربية. وسيسهل هذا الوصف على اصدقائنا بالتحديد للعمل ضد اسرائيل وضد المعراخ أيضاً، عندما تكون مثل هذه الحجة بين ايديهم» (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/٢٦).

وفي اطار مصادرة الأراضي، ذكر سمير عبدالفتاح زيادة، سكرتير «لجنة الصدقة» في قرية فرحة الواقعة بالغرب من مستوطنة اريئيل، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القدس يوم ١٩٨١/٣/٢٢، أن الحكم العسكري صادر، في الآونة الأخيرة، من أجل توسيع مستوطنة اريئيل، ٤٢ ألف دونم من اراضي خمس قرى في المنطقة (حارس، سلطا، فرحة، برعين وتفوح). واضاف أن ٨٠٪ من هذه الأراضي مزروعة، إذ أن الفلاحين يستغلونها كمراع لمواشيهم، وأن اوساطاً امنية تهدد السكان المحليين كي لا يعترضوا، أمام المحاكم المختصة، على مصادرة اراضيهم (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/٢٣).

ومن ناحية أخرى، أعلنت السلطات الاسرائيلية أن ٢٠٠ ألف دونم صودرت في الضفة الغربية. وأنها اجرت، للمستوطنين اليهود، ٣٦ ألف دونم منها كانت قد صودرت منذ تموز (يوليو) الماضي. وتطلق الحكومة الاسرائيلية على ٣٠ ألف دونم، من الأراضي المصادرة، وصف «أراض اميرية».

إلا أن المحاميين الياس خوري وفيليتسيا لانغر اللذين يتوليان الدفاع عن اصحاب الأراضي العرب، أعربا عن الاعتقاد بأن هذا الرقم أقل بكثير من الواقع، وذكرا انهما يتوليان المرافعة في دعاوي تتناول ٤٠ ألف دونم توصف بـ «أراض أميرية»، مشيرين إلى أن الأرقام التي اعلنتها السلطات الاسرائيلية، لا تتضمن الأراضي المصادرة لأسباب عسكرية أو الأراضي المحيطة بالمستوطنات والتي تمنع اعمال البناء فيها.

اجراءات قمعية ضد المواطنين العرب

تتكاثف الاجراءات القمعية والارهابية، من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ضد سكان المناطق المحتلة؛ وذلك كاجراء انتقامي بسبب تأكيد هؤلاء على تمسكهم بأرضهم وعدم تفريطهم بالحقوق الوطنية ورفضهم الاحتلال.

وفي اطار هذه الاجراءات، فرض منع التجول، يوم ١٩٨١/٣/٣١، على مخيم الدهيشة الذي يقع جنوب بيت لحم، بعد أن قام بعض الشباب برشق دورية للجيش الاسرائيلي بالحجارة. وإثر هذا الحادث الذي أدى إلى اصابة جندي اسرائيلي بجروح طفيفة استدعي العديد من الشباب للتحقيق في دائرة الحكم العسكري في بيت لحم (**هآرتس**، ١٩٨١/٤/١).

ومن جهة اخرى، رفض الحاكم العسكري في منطقة نابلس السماح لأهالي قرية روجيب، قضاء نابلس، بربط قريتهم بشبكة كهرباء بلدية نابلس، وطلب منهم الاشتراك في الشبكة القطرية الاسرائيلية. وأصدر قراراً بتفكيك المحول الكهربائي الذي يربط القرية مع شبكة كهرباء نابلس. وقدرت الخسائر التي لحقت بأهالي القرية، نتيجة لهذا الاجراء الاسرائيلي، بعشرين ألف دينار؛ وهو المبلغ اللازم لانشاء شبكة كهرباء جديدة (**وفا**، ١٩٨١/٣/٢٧).

وفي مدينة البيرة، فرض حظر التجول على حي الشرفة، ذلك لمدة أربعة أيام، في وقت تستمر فيه سلطات الاحتلال باغلاق الطرق الرئيسية في الحي، وفي اجبار السيارات على المرور عبر الطرق الفرعية. كذلك تقوم السلطات باغلاق جميع المحلات التجارية في الحي، محذرة اصحابها من أنها ستلجأ إلى تنفيذ «الاجراءات الرادعة في حال مخالفة ذلك» (**المصدر نفسه**).

وفي مدينة غزة، تستمر سلطات الحكم العسكري، منذ أكثر من شهر، باغلاق أكثر من ثلاثين محلاً تجارياً في المدينة؛ وذلك كاجراء انتقامي في اعقاب قيام الفدائيين بالقاء قنابل يدوية، استهدفت سيارة عسكرية مخصصة لنقل الجنود (**المصدر نفسه**).

كذلك، استدعى قائد الضفة الغربية، اللواء

بنيامين بن – اليعيزر، يوم ١٢/٤/١٩٨١، إلى مكتبة رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، وحذره من الاستمرار في نشاطاته السياسية في المنطقة. وقد رفض بن – اليعيزر طلب رئيس البلدية القاضي بالغاء الحراسة الأمنية المفروضة على البلدية، وهي الحراسة التي وضعت من قبل الحكم العسكري، من أجل امنه الشخصي، كذلك، رفض طلبه بالسفر إلى الولايات المتحدة بناء على دعوة تلقاها من جامعة جورج واشنطن (**معاريف**، ١٣/٤/١٩٨١).

وكذلك، منع الحكم العسكري بسام الشكعة من السفر إلى الولايات، من أجل عقد اتفاق توأمة مع احدى المدن المهمة هناك. إذ أنه استدعي إلى مقر الحكم العسكري وطلب منه نائب الحاكم العسكري ايقاف جميع الترتيبات المتعلقة بسفره.

ومن الجدير بالذكر، أنه، في الآونة الأخيرة، عقد اتفاق توأمة بين مدينة نابلس ومدينة دندي في سكوتلاندا، وقد أثار هذا الأمر عاصفة بين الأوساط اليهودية في بريطانيا، وفي قيادة الحكم العسكري في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٤/١٩٨١).

وكذلك، حذر الحاكم العسكري مختار قرية الشيوخ الواقعة في جبل الخليل، وطالبه بردع سكان قريته ومنعهم من دخول اراضي الدولة التي صودرت من أجل شق طريق إلى موقع مستوطنة جديدة. وقال مراسل عتيم أن رجال القرية اعتادوا عقد اجتماعات احتجاجية، وزرع اشجار الزيتون، لكن الحكم العسكري اقتلع هذه الأشجار، فعاد السكان وزرعوا اشجاراً جديدة (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٩، ٣ و٤/٤/١٩٨١، ص ٤).

وفي مجال آخر، اشتكى رئيس بلدية نابلس من أن الحكم العسكري يؤخر دفع مبلغ ٢,٥ مليون شيكل مستحقة للبلدية، وكانت قد جمعت بصفة ضرائب بلدية. ويدعي الحكم العسكري أن المبلغ كان سيدفع للشكعة اثناء اضراب المعلمين الأخير، ولكنه رفض استلامه في ذلك الحين.

وعقب الشكعة على هذا الأمر فقال: «يحاول الحكم العسكري ربطنا به وتحويلنا إلى اجراء عنده» (**معاريف**، ٧/٤/١٩٨١).

مقاومة سكان المناطق المحتلة لسياسة الاحتلال

يواصل سكان الضفة الغربية المحتلة حملات الشجب والاستنكار للاجراءات الاسرائيلية التعسفية ولعمليات الاقتلاع ومصادرة الأراضي العربية، التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحجج وذرائع مختلفة، مثل شق الطرق وبناء المستوطنات اليهودية.

وفي هذا الاطار، عقدت الهيئات النسائية في الضفة الغربية اجتماعاً طارئاً في مدينة نابلس، نددت فيه بسياسة الارهاب التي تتبعها سلطات الحكم العسكري نحو رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي في مدينة نابلس، ومصادرة الأراضي من اصحابها بالقوة وتعريضهم للتشرد.

وفي ختام الاجتماع، ارسلت الهيئات النسائية برقية إلى الحاكم العسكري العام للضفة الغربية جاء فيها: «إن تصعيد سلطات الاحتلال لوسائل الارهاب والتضييق على رئيس بلدية نابلس، وحجز أعضاء المجلس البلدي والتحقيق معهم، واهانة الآخرين ومصادرة الأراضي، ما هي إلا وسائل نشجبها ونستنكرها أشدّ الاستنكار ونطالب بالكف عن هذه السياسة العدوانية» (**وفا**، ٢٧/٣/١٩٨١).

واصدرت الهيئات النسائية أيضاً بياناً جاء فيه: «ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان، أن للفرد، كما للشعب، الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وان لا يتعرض أي انسان للارهاب أو المعاملة السيئة، أو الحط من كرامته أو الاستيلاء على أرضه بالقوة» (**المصدر نفسه**).

واضاف البيان قائلاً: «ان كان الدفاع عن حق الانسان في وطنه وأرضه حقاً مشروعاً كما نصت عليه كل مبادىء حقوق الانسان بوثيقة جنيف والهيئات الدولية، فإن ممارسة سلطات الاحتلال لهذه السياسة تدينها أمام العالم، وتشكل، بحد ذاتها، خرقاً فاضحاً لتلك المبادىء» (**المصدر نفسه**).

وفي قريتي الشيوخ وسعير عقد، يوم

١/٤/١٩٨١، مهرجان شعبي كبير شارك فيه معظم الأهالي؛ وذلك لاعلان الاحتجاج على قيام سلطات الاحتلال بمصادرة اراضيهم، ولتأكيد اصرارهم على التمسك بكل شبر من هذه الأراضي مهما كلف الثمن ومهما بلغت التضحيات.

وقد صدر عن المهرجان بيان جاء فيه: «باسم قريتي الشيوخ وسعير نعلن عن استنكارنا لقرار مصادرة اراضينا، كما نعلن استنكارنا لهذه الهجمة الاستيطانية على أراضي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، ونعلن عن تمسكنا بأراضينا، وأننا سندافع عنها بكافة الوسائل والسبل المتاحة أمامنا» (المصدر نفسه، ٢/٤/١٩٨١).

وفي قلقيلية، استنكر المجلس البلدي ما تقوم به الجرافات الاسرائيلية في أراضي المدينة وبياراتها، من خلع للأشجار المثمرة واتلاف لكافة المزروعات بحجة شق طريق جديدة لاحدى المستوطنات الاسرائيلية.

وخلال الاجتماع الذي عقده المجلس البلدي، يوم ١/٤/١٩٨١، بُعثت برقيات احتجاج لكل من وزير الدفاع والحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة والحاكم العسكري لطولكرم استنكر المجلس فيها الأعمال التي تقوم بها الجرافات الاسرائيلية.

وأصدر المجلس بياناً توضيحياً للرأي العام جاء فيه: «لقد فوجىء اهالي قلقيلية يوم ١/٤/١٩٨١، بأعمال عدوانية قامت بها الجرافات الاسرائيلية تحت حماية وحراسة الجيش الاسرائيلي، حيث أخذت باقتلاع اشجار الحمضيات وما زالت تعمل في ذلك تخريباً وتدميراً حتى الآن» (المصدر نفسه).

ووصف البيان حجة السلطات الاسرائيلية، بشأن اقتلاع أشجار الحمضيات، والقائلة بأنها تقوم بذلك من أجل شق طريق آخر، بأنها حجة واهية، فعلى مسافة بضعة امتار يوجد شارع رئيسي يمكن أن يستخدم للنقل والمواصلات. وكان رئيس بلدية نابلس، قد اتصل برئيس بلدية قلقيلية وأبلغه بأن المجلس البلدي لمدينة نابلس يؤكد تضامنه المطلق مع مواطني قلقيلية ومجلس بلديتهم (المصدر نفسه).

كذلك، احتج اهالي قرية الخضر الواقعة قرب مدينة بيت لحم على قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي القاضي بمصادرة ما مساحته ١٥٠٠ دونم من اراضي قريتهم، وقاموا بتحطيم السياج الذي وضع حول هذه الأراضي وازالته، واكدوا، في اجتماع عقدوه يوم ١٥/٤/١٩٨١، على ضرورة تشكيل لجنة منهم تتولى عملية الدفاع عن الأراضي، وتنظيم تحرك المواطنين من أجل ابطال قرار المصادرة (وفا، ١٦/٤/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، أصدرت الهيئة العمومية لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية المحتلة، يوم ١٩/٤/١٩٨١، بياناً، بعد اجتماعها الذي عقدته، يوم ٢٧/٣/١٩٨١، وقد جاء في مستهل البيان، أن الاجتماع عقد في ظروف تتسم بتزايد الهجمة السلطوية ضد جماهير الشعب الفلسطيني، وضد الحركة النقابية بهدف تحجيمها ومنعها من ممارسة دورها الكفاحي في السعي للاستقلال الوطني، ودورها في تطوير سبل الحياة الكريمة للجماهير العمالية وتحسينها (المصدر نفسه، ٢٠/٤/١٩٨١).

واضاف البيان، أن المجتمعين قرروا ما يلي: «ارسال التحية إلى م.ت.ف.، مؤكدين على أنها الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، كذلك شجب واستنكار كافة الاجراءات الاسرائيلية ضد الحركة النقابية والتي كان آخرها مداهمة واقتحام مقر انعقاد اجتماع الهيئة العمومية بنابلس في ٢٧/٣/١٩٨١، وتجاهل احتجاجات الأمين العام على هذه الاجراءات، واعتقالهم أحد النقابين (فيصل ورور) ومصادرة بيان مجلس الاتحاد».

واختتمت بيانها بالقول: «إننا نؤكد على ضرورة تعزيز وحدة الصف الوطني داخل الاتحاد العام لنقابات العمال كضمانة أساسية لإفشال جميع المخططات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، والهادفة إلى النيل من آمالنا وطموحنا القومي في الاستقلال الوطني» (المصدر نفسه).

صلاح عبدالله

اسرائيليات

التدخل الاسرائيلي المباشر في لبنان
وزيارة ألكسندر هيغ لاسرائيل

مع وصول الموفد الاميركي فيليب حبيب للقيام بوساطته بين سوريا واسرائيل حول ما بات معروفاً باسم «أزمة الصواريخ»، يكون التدخل الاسرائيلي في لبنان قد فتّح كافة الاحتمالات المطروحة بشأن تصاعُد حدّة المواجهة العربية - الاسرائيلية. وبهذا التدخل، تسقط الحجة الاسرائيلية التي تدّعي «الالتزام الاخلاقي» بالدفاع عن المسيحيين، لتبرز، مرة اخرى، حقيقة مفادها أن المصلحة الاسرائيلية الاستراتيجية تحتل العامل الهام والأساسي في نظرة الاسرائيليين الى كل التطورات والأحداث التي تدور في المنطقة، بغض النظر عما تختلقه الأوساط الاسرائيلية من ذرائع لتبرير مختلف مواقفها وتدخلاتها.

ورغم أن نتائج مهمة المبعوث الاميركي لم تظهر حتى تاريخ كتابة هذه السطور (١٩/٥/١٩٨١)، فإن ما يعبر عنه كبار المسؤولين الاسرائيليين ومختلف أجهزة الاعلام، والباحثين والمختصين بالشؤون العسكرية والعربية والدولية، في مجال عرضهم للموقف الاسرائيلي، يرشدنا الى حد بعيد، للوقوف على ماهية التصرفات الاسرائيلية المحتملة ولمعرفة الاتجاهات الحقيقية للسياسة الاسرائيلية في هذا المجال.

«المصالح الاسرائيلية» تسقط حجة «حماية المسيحيين»

جاء تسارُع الأحداث والتطورات، ابتداء من معارك مرتفعات زحلة، مروراً بمعارك صنين، ووصولاً الى إدخال الصواريخ السورية الى البقاع اللبناني، ليكشف حقيقة الموقف الاسرائيلي من الوضع في لبنان. فالقلق الاسرائيلي الأساسي ليس «حماية المسيحيين» في لبنان كما تدّعي اسرائيل؛ وإن كانت هذه الذريعة قائمة دائماً، بل إن حدة الأزمة هي التي أجبرت الاسرائيليين للتحدث بوضوح عن «جملة المصالح الاسرائيلية الحيوية» في لبنان. ولا تكتفي اسرائيل بتأكيد وجود هذه المصالح، بل هي تريد أن تكسبها شرعية دولية، أو شرعية اميركية على الأقل. والمصالح هذه تتمثل، وفق ما يقوله المعلق السياسي حغاي ايشد، بـ «المشاركة في المحافظة على التركيب التعددي للشرق الأوسط، والذي هو الأساس لوجودها وأمنها. وحق منع سيطرة المتطرفين العرب، والمتطرفين المسلمين على مختلف الأقليات التي تعيش في هذه المنطقة منذ أجيال. وحق اسرائيل في التدخل ضد مساعي السيطرة السورية الوحشية... وحق اسرائيل في عدم الانتظار، والوقوف مكتوفة الأيدي حتى يكمل السوريون استعداداتهم العسكرية لتهديد اسرائيل بالحاضر والهجوم عليها في المستقبل. وحق اسرائيل في العمل بدون توقف لتخريب استعدادات منظمات التخريب ومنع تسلُّلهم الى اسرائيل» (حغاي ايشد، دافار، ١٤/٤/١٩٨١). وكان عضو الكنيست حاييم بار - ليف (المعراخ) أكثر تحديداً عندما قال، في هذا المجال، ان على اسرائيل عدم التنازل في أمرين: «بقاء الوضع الراهن في المنطقة الواقعة جنوبي انتشار قوات الامم المتحدة،

واستمرار القتال ضد المخربين في كل مكان وزمان » (**عل همشمار**، ١٩٨١/٤/٦). وقد أوضحت افتتاحية لصحيفة دافار (١٩٨١/٤/٦) الاسرائيلية حقيقة الاهتمام الاسرائيلي بالوضع في لبنان، فأكدت ان ذلك الاهتمام لا يرجع الى « الشعور بالالتزام الاخلاقي » فقط، وانما، أيضاً، الى وجود مصلحة واضحة لاسرائيل في ألا «تبتلع سوريا لبنان، وألّا تركّز قواتها، أيضاً، على حدودنا الشمالية. فالمسيحيون هم الآن العنصر الأساسي في لبنان الذين يمنعون السيطرة المطلقة لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على الدولة. لذلك فإن اسرائيل لا تستطيع أن تنظر بعين الرضى الى الجهود السورية لإخضاع المسيحيين ».

لكن كيف تنظر اسرائيل الى إمكانية تحقيق هذه المصالح التي تنادي بها؟ الواضح، ان الاسرائيليين كانوا يأملون إنجاز ذلك بعد عملية الليطاني التي جرت في العام ١٩٧٨، وكنتيجة عملية لها. لكنهم يعترفون انهم « قطفوا القليل من الثمار السياسية لتلك العملية »، وحتى أن هذا القليل أخذ يتبدد مع مرور الوقت. فكان يجب، كما يقول ايشد، أن يؤدي الانسحاب من جنوب لبنان الى « اعتراف اميركي واضح بجملة المصالح والحقوق الاسرائيلية. وكان على قوة الامم المتحدة أن تسلّم ببقاء الجيب المسيحي في جنوب لبنان، وتسلّم بالصلاحيات العسكرية للرائد سعد حداد، لا أن تقوم بالاحتكاك به دون توقّف. كان عليها أن تسلّم بهذا، على الأقل، وعلى مستوى التسليم نفسه بالاحتلال العسكري السوري لجزء من لبنان، وبالتواجد العسكري لمنظمات المخربين في الجانب الآخر. والمنظمات العسكرية المسيحية، وبخاصة الكتائب، إضافة الى الجيش اللبناني » (ايشد، **المصدر نفسه**). ويدّعي ايشد بوضوح، انه لا يوجد مهرب أمام اسرائيل، الآن، سوى التطلع الى الحصول على شرعية كبيرة لتحقيق مصالحها وحقوقها في « التدخل العسكري والمشاركة السياسية في كل تسوية تحدث في المستقبل، حتى تعلن، من جديد، سيادة لبنان وسلامته، كجزءٍ من اتفاق السلام الشامل في الشرق الأوسط »، (**المصدر نفسه**).

وهنا، يطرح السؤال نفسه، أيّ لبنان تريده اسرائيل؟

يجيب موشي أرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، بوضوح على هذا السؤال، فيقول: إن اسرائيل تريد رؤية لبنان، وقد أقام « علاقات سلمية مع دولة اسرائيل. أما إذا سيطرت سوريا عليه، فمن المؤكد ان ما سيحصل هو عكس ذلك. وسنرى الجيش السوري، وقوات منظمة التحرير الفلسطينية على حدودنا الشمالية، مما سيجعل سكان المطلّة ونهاريا وسائر مستوطنات الشمال يعانون من وطأة ذلك. وفي حال قيام لبنان المستقل ثانية، بحيث يشكل المسيحيون فيه مصدر ثقل جدي، عندئذ سيوقع لبنان معاهدة سلام مع اسرائيل » (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٢٥، ٢٤ و ١٩٨١/٤/٢٥، ص٨). ويعتقد أرنس ان الأمور ستتطور، بعد ذلك، ليصبح لبنان دولة صديقة لاسرائيل. وهذا ما تريد اسرائيل الوصول إليه، لأن لها «مصلحة في حصوله».

وفي الاطار نفسه، يقول مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، «ان اسرائيل معنية بوجود جهات حرة في لبنان، بحيث يمكن، مستقبلا، إيجاد شريك لبناني، يسعى معنا لإقامة علاقات سلمية. وجاءت الخطوات السورية، كي تحبط امكان تبلور مثل هذه الجهات داخل لبنان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٢٨، ٢٨ و ١٩٨١/٤/٢٩، ص ٦).

أما مردخاي غور، رئيس الأركان السابق، فيرى أن المصلحة الاسرائيلية الأساسية تكمن في ايجاد تسوية تضع حداً لحرية حركة الفدائيين في جنوب لبنان. وهذه التسوية «قد تكون مع المسيحيين أو مع السوريين. فالمهم هو أن يوقف [الفدائيون] نشاطهم، وأن تكون حدودنا الشمالية هادئة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٢٥، ص ١٢).

«أزمة الصواريخ»
والاعتبارات الاستراتيجية للتدخل الاسرائيلي

مما لا شك فيه، أن الخطوة الاسرائيلية المتمثلة بإسقاط طائرتي هليوكبتر سوريتين، فوق أجواء البقاع اللبناني، ٢٨ نيسان (ابريل)، لم تأت صدفة، بل جاءت لتعبر عن قرار اسرائيلي واضح يقضي بالتدخل المباشر في الأزمة اللبنانية لتحقيق مكاسب اسرائيلية مطلقة. وقد جاء هذا

التحول بعد مشاورات حكومية بشأن الوضع في لبنان، أسفرت، كما قالت المصادر الاسرائيلية، عن «بلورة سياسة جديدة تنطوي على تحول في موقف اسرائيل من الأحداث التي تجري فيه» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٢٨، ٢٨ و ٢٩/٤/١٩٨١، ص ١٠). وقد أوضح بيغن أنه لن يكتفي بهذه العملية، مشيراً إلى استعداد اسرائيل للذهاب بعيداً في التدخل مبرراً سبب تدخله هذا، بما يلي:

«أولاً، بسبب الالتزام الذي لا يتوقف على الوعد الذي قطعناه، على الرغم من أهميته وضرورة الوفاء به، بل لأن هذا الأمر هو من صميم وجودنا، ويعبر عن أعماق أنفسنا» (**المصدر نفسه**، ص ١١). والواضح أن الذي يقصده بيغن، هنا، هو ضرورة ايجاد دويلات عنصرية في المنطقة، حتى لا تبقى اسرائيل وحيدة في هذا المجال. وقد أكد هذا الاتجاه عندما أضاف «أننا يهود، وأقول للجميع، هل يمكن للدولة اليهودية أن تقف غير مبالية إزاء محاولة إبادة شعب آخر، وأبناء دين آخر» (**المصدر نفسه**، ص ١١).

«ثانياً، هناك مصلحة قومية بارزة بالنسبة لنا؛ إذ أن سيطرة السوريين على جبل لبنان، تعني سيطرتهم على لبنان كله، مما يفسح في المجال، أمامهم للنزول جنوباً مع منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

فما هي «المصلحة القومية» التي تحدث عنها بيغن، والتي تهددت من جراء «السيطرة السورية» على جبل لبنان، وادخال صواريخ سام إلى منطقة البقاع؟

لقد تحدث الاسرائيليون عن عدة اعتبارات تثير قلقهم؛ وجميعها تتمحور حول اعتبارات استراتيجية وسياسية ودولية. فإدخال الصواريخ هو خرق «لجميع الأسس التي حاولت اسرائيل تثبيتها للعبة الصراع في لبنان» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٢٩، ٢٩ و٣٠/٤/١٩٨١، ص ٦). فالصواريخ السورية، من طراز سام - ٦ التي تتمتع بقدرة عالية على المناورة، والتي تمتلك إمكانية الانتقال من مكان لآخر، بحيث يصعب تحديد مكانها، سيحد وجودها من حرية حركة سلاح الجو الاسرائيلي فوق المناطق التي تغطيها. ويظهر من الخطوة السورية هذه، إنها ليست «مجرد عرض عضلات لتهدئة النشاط الجوي الاسرائيلي قليلاً» (**المصدر نفسه**، ص ٧): إذ أن أوساطاً اسرائيلية، أشارت إلى أن هذه الخطوة الجديدة، توضح أن هناك تخطيطاً سورياً بعيد المدى، يجري تنفيذه على مراحل. وأن نشاطات دمشق في لبنان تخدم أهداف سوريا «بإظهار تصلبها وعرضه كعامل عربي بارز في الحرب الشاملة ضد اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص ٨).

وقد حدد المستشرق، البروفسور موشي ماعوز، من معهد ترومان التابع للجامعة العبرية، الاعتبارات الاستراتيجية السورية للسيطرة على جبل صنين، ومنطقة البقاع فقال: ان البقاع يطل على طريق بيروت - دمشق، ويخشى السوريون أن تستخدم اسرائيل هذه الطريق «للالتفاف على الجبهة السورية في هضبة الجولان إذا اندلعت الحرب. لذلك شدد السوريون، منذ سنوات، وبالتحديد منذ دخولهم لبنان، أو منذ سيطرتهم عليه، وبشكل خاص على منطقة البقاع، التي أصبحت عملياً جزءاً من سوريا» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٢٦، ٢٦ و٢٧/٤/١٩٨١، ص ٦). وبرأي ماعوز، أن هدف سوريا الأساسي هو النظر إلى لبنان «كمنطقة عازلة أو منطقة تشكل حاجزاً في وجه اسرائيل في حالة نشوب حرب». أما بالنسبة لمنطقة البقاع، فالهدف هو «تحويلها إلى حصن في وجه أي هجوم اسرائيلي، لأن منطقة البقاع هي منطقة حيوية، وبشكل خاص بالنسبة للجبهة الاستراتيجية السورية» (**المصدر نفسه**).

رفض مطلق للوجود السوري: وذهب عضو الكنيست موشي دايان، وزير الخارجية السابق، إلى أبعد من معالجة مسألة وجود الصواريخ السورية في لبنان، فأثار شرعية الوجود السوري ذاته في لبنان؛ وذلك انطلاقاً من أسباب ثلاثة هي:

«أولاً، لنا ترتيبات لوقف اطلاق النار مع جميع الدول المجاورة؛ وهي مبنية على خطوط واضحة، كذلك هو الحال مع سوريا. لذا، علينا أن نعارض وجود القوات السورية في لبنان، وعلى الأقل لأنه وجود عسكري خارج أراضيها.

«ثانياً، لا تكتفي سوريا بالوجود العسكري في لبنان، بل تقيم منشآت سورية هناك تمس بأمن

اسرائيل بالتأكيد. فمرة تقوم بنصب صواريخ، ومرة تقيم قواعد أخرى. والأمر الأكثر سوءاً، هو الحماية التي تمنحها سوريا لقوات منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في لبنان. وقد أصبح للقوة السورية سيادة في لبنان. ومن هذا المنطلق تمارس حمايتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنسق نشاطها معها، أي أنها تصرف جهدها للعمل ضدنا كهدف سياسي لوجودها هناك.

«ثالثاً، إن العلاقات الوطيدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والاتحاد السوفياتي مقلقة جداً بالنسبة لنا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٠، ١ و٢/٥/١٩٨١، ص ٩).

لهذا كله، يدعو دايان إلى عدم الموافقة على الوجود السوري، وإلى معارضة ذلك «بصوت عال»، ويرى ضرورة معالجة هذا الموضوع بالسبل الديبلوماسية لتحقيق أهداف اسرائيل المتمثلة «باعادة السوريين إلى سوريا». أما في حال فشل الخيار الديبلوماسي، فيقول: «سيكون علينا اعتماد السبل العسكرية، بين حين وآخر، دون الوصول إلى حرب شاملة مع سوريا، وبدون احتلال أراضٍ في لبنان» (**المصدر نفسه**، ص ١٠).

هل هو امتحان أميركي؟

إن مواجهة سورية – اسرائيلية ستؤدي، حسب توقعات المصادر الاسرائيلية، إلى أزمة إقليمية تترافق مع أزمة اخرى قائمة في مجال العلاقات بين الكتلتين. فالتحرك السياسي الاميركي الحالي يهدف إلى الحيلولة دون «عودة الاتحاد السوفياتي ليشكل عنصراً مهماً في الشرق الأوسط في الميدان السياسي» (ر. إ.إ.، العدد ٢٣٣٣، ٥ و٦/٥/١٩٨١، ص ٩). فالاميركيون ، كما يقول ايشد، لم يتوصلوا، حتى الآن، إلى تقييم شامل جديد للوضع الناتج في لبنان، وهم لم يبلوروا بعد استراتيجيتهم بشأن «التصدي للتوسع السوري – الفلسطيني المدعوم من قبل السوفيات. وفي هذه الأثناء، يستمرون في حرب الأمس ضد النفوذ السوفياتي في أفغانستان ويحاولون منع امتدادها إلى الخليج الفارسي. فالأميركيون يتصدون للغزو السوفياتي الذي لم يحصل في الخليج الفارسي، ويتجاهلون استمرار الغزو السوفياتي الحالي بواسطة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية للبنان» (حجاي ايشد، **دافار**، ١٤/٤/١٩٨١). وبرأي الأوساط الاسرائيلية، أن الولايات المتحدة غير راغبة في البدء بإطلاق النار في المنطقة، لأنها ستكون مضطرة «للتوجه إلى الاتحاد السوفياتي، كما سبق لها ذلك بصورة جزئية، لتطلب منه القيام بدور مهدىء وكابح. وسيحصل الاتحاد السوفياتي، آنذاك، على الثمن، لاسيما في الوقت الحالي؛ حيث تجتاز السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الأوسط مرحلة التبلور، وتسعى بصورة أساسية إلى منع المزيد من التوسع السوفياتي في المنطقة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٣، ٥ و٦/٥/١٩٨١، ص ٩).

ويرى المعلق السياسي ايشد، أن السياسة الاميركية وجدت نفسها فجأة أمام امتحان. فالأميركيون «يلعبون في الوقت الذي لم يريدوه، وليس حسب السناريوهات المعدة مسبقا» (**المصدر نفسه**، ص ١٠) وتتركز نقطة الخطر عند الاسرائيليين في أن كل الأطراف دخلت في الأزمة ابتداء من السعودية والاتحاد السوفياتي واميركا واسرائيل وانتهاء بمنظمة التحرير الفلسطينية. ويتساءل الاسرائيليون: هل سيحاول السوريون والسوفيات، أو السوريون وحدهم، إرباك الاميركيين وحملهم الى امتحان في قوتهم، وفي اصرارهم وفي جديتهم ومصداقيتهم؟

كل الوسائل لإزالة الصواريخ: بهذه العبارة رد شمعون بيرس، زعيم المعارضة العمالية في اسرائيل، على سؤال حول الاحتمالات المطروحة بشأن أزمة الصواريخ. وكان بيرس قد التقى مع بيغن وموشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن، يوم ٣/٥/١٩٨٠، للتباحث حول الأزمة في لبنان. وقد خرج الجميع من الاجتماع بانطباع مفاده أنه، في حال فشلت الجهود الديبلوماسية، يجب عدم استبعاد «استخدام الوسائل العسكرية من أجل إزالة الصواريخ السورية من منطقة البقاع في لبنان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣١، ٣ و٤/٥/١٩٨١، ص ٤). وأكد بيرس، بشكل قاطع، أن على اسرائيل أن تعمل كل ما يمكن لازالة الخطر الذي «يهدد حرية العمل الجوي الاسرائيلي في الأماكن الحيوية للدفاع عن اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ورأى دايان، من جانبه، أن اسرائيل ستتخلى عن الديبلوماسية وتجد نفسها مضطرة للعمل العسكري، لكنه دعا إلى أن يبقى هذا العمل العسكري محصوراً في إطارين: «الأول، أن لا يؤدي إلى حرب شاملة. والثاني، عدم القيام باحتلال أراض جديدة» (و.إ.إ.، العدد ٢٣٣٠، ١ و٢/٥/١٩٨١، ص ١١). وأكد دايان، أن اسرائيل تواجه وضعاً جديداً: فعوضاً عن سوريا، بخريطتها التي كانت عليها حتى الآن، «نواجه سوريا جديدة تشتمل خريطتها العسكرية على لبنان أيضاً؛ حيث تركز أسلحتها حسبما تشاء، واسرائيل تبتلع ذلك، ومثل هذا الوضع يقلقني جداً» (**المصدر نفسه**). ويقارب رأي دايان هذا ما كشف عن نتائج اجتماعات لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ٣٠/٤/١٩٨١، حيث تبين أن اسرائيل تريد اتباع خط يسير بين حدين، احدهما «عدم خوض حرب شاملة مع سوريا، وثانيهما عدم تجاهل التواجد السوري في لبنان» (و.إ.إ.، العدد ٢٣٣٠، ١ و٢/٥/١٩٨١، ص ٥). وعبر عن الاتجاه نفسه عضو الكنيست حاييمبار -ليف الذي دعا اسرائيل إلى أن «تنظم وتسيرّ مبادرتها العسكرية والسياسية، في آن معاً، بين هذين الحدين» (**المصدر نفسه**).

ومهما يكن من أمر، وسواء حدثت مواجهة محدودة أم شاملة، أو تم التوصل إلى حل وسط، فما هو سلم الأولويات بالنسبة لوجهة النظر الاسرائيلية لحل الأزمة؟ قبل أي شيء يريد الاسرائيليون «ألا تحدث أعمال فدائية، ولا اطلاق صواريخ كاتيوشا» (و.إ.إ.، العدد ٢٣٣٣، ٥ و٦/٥/١٩٨١، ص ١١). ثم هناك نقاط أخرى، مثل تقديم المساعدات لسعد حداد والعلاقات مع قوات الامم المتحدة. ومن الأهداف التي تريدها اسرائيل «عدم السماح بتحويل الأجواء اللبنانية إلى خشبة وثوب يستغلها السوريون للهجوم على اسرائيل. وهذا يشكل هدفاً قائماً بذاته» (**المصدر نفسه**). وهناك، أيضاً، المساعدات المقدمة للمسيحيين في شمال لبنان «للحفاظ على استقلالهم وسيادتهم ثم الالتزام الأخلاقي والاستراتيجي الاسرائيلي بعيد المدى في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**). وهذه الاعتبارات جميعها، من وجهة النظر الاسرائيلية، تضع خطوطاً حمراء جديدة ومعقدة. وتعترف الأوساط الاسرائيلية، أنه لن يكون بالامكان تثبيت هذه الخطوط بغير «موافقة السوريين، وفي مرحلة معينة سيضطر السوريون، على الأقل، وربما الاميركيون، أيضاً، إلى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص عدم اطلاق صواريخ الكاتيوشا» (**المصدر نفسه**). ويطرح الاسرائيليون، بعد ذلك، سؤالاً، حول ما إذا كان من الضروري إشراك السوفيات في مفاوضات تتعلق «بتحديد خط أحمر فوق لبنان بأكمله». وهذه مسألة تدخل في إطار الانعكاسات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، لنتائج التطورات القادمة.

زيارة هيغ، والدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الأميركية

في إطار الزيارة التي قام بها إلى عدد من دول المنطقة، أجرى ألكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركية، يومي ٥ و٦/٤/١٩٨١، مباحثات في اسرائيل، مع كبار المسؤولين الاسرائيليين ومع أعضاء الطاقم الوزاري لمفاوضات الحكم الذاتي. وكان هيغ حريصاً في المناسبات واللقاءات كلها على أن يؤكد التزام الولايات المتحدة «بأمن اسرائيل»، ودورها كمركب رئيسي في السياسة الاميركية في الشرق الأوسط. وأن اسرائيل قوية «ستساهم في صد التوسع السوفياتي. وان الولايات المتحدة ستحافظ على اسرائيل قوية» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ٦/٤/١٩٨١). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن هيغ بحث مع المسؤولين الاسرائيليين مواضيع عدة أهمها، استئناف مفاوضات الحكم الذاتي، تزويد العربية السعودية بالأسلحة الاميركية، الوضع الاستراتيجي في المنطقة والدفاع عن الخليج الفارسي أمام التهديد السوفياتي. كما أضيف إلى جدول المباحثات، بعد استئناف القتال في مدينة زحلة وأثناء وجود الوزير الاميركي في اسرائيل موضوع الأزمة اللبنانية. وأشارت المصادر الاسرائيلية، في هذا السياق، إلى وجود خلاف في الآراء تمحور حول ترتيب سلم الأولويات الاميركية. حيث أن هيغ يضع على رأس اهتمامات الولايات المتحدة علاقتها مع الاتحاد السوفياتي وقد «نصح معارضيه بالامتناع عن الاهتمام بمشاكل الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**)، بينما أعرب الطاقم

الاسرائيلي المفاوض عن قلقه من الجمود فيما يتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي وطلب من الادارة الجديدة «التحرك للعمل على استئنافها».

وطلب هيغ من الاسرائيليين إنهاء معارضتهم لتزويد السعودية بالسلاح الاميركي، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع «ترك العربية السعودية فريسة لمخططات الاتحاد السوفياتي، وبسبب ذلك على واشنطن تسليح الرياض بكل السلاح الضروري لدفاعها» (**هآرتس، ٧/٤/١٩٨١**). وأكد تمسك الادارة الجديدة باتفاقيات كامب ديفيد حيث أنها ترى فيها، مثل الادارة السابقة، «قاعدة لاستمرار مسار السلام في الشرق الأوسط».

وحول الموقف في لبنان، نقلت المصادر الاسرائيلية أن إسحاق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، أعلم أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أن واشنطن تعيد تقييم موقفها من الدور السوري في لبنان. وإن ادارة ريغان «قلقة جداً من تواجد عشرة آلاف مستشار سوفياتي في سوريا. وبينما كانت الادارة السابقة ترى، في سوريا، دولة معتدلة بالنسبة لتواجدها في لبنان، فإن الادارة الجديدة تنظر بخطورة كبيرة لعمق التغلغل السوفياتي في سوريا» (**معاريف، ١٥/٤/١٩٨١**). وأضافت تلك المصادر، أنه في أعقاب مباحثاته في القدس والمعلومات التي حصل عليها من مصادر اخرى، وصل هيغ إلى نتيجة مفادها أن سوريا «تعمل في لبنان بموافقة الاتحاد السوفياتي وأنه لا توجد آمال بأن يحصل تقارب سياسي بين دمشق وواشنطن» (**المصدر نفسه**). وذكرت المصادر نفسها، أنه كان للرئيس السادات نصيب شخصي كبير في تغيير تفكير هيغ ازاء سوريا (**المصدر نفسه**).

اللقاء مع المعارضة: وخلال وجوده في اسرائيل، أجرى الوزير الاميركي لقاءات مع عضوي الكنيست شمعون بيرس وآبا ايبن، وهما من زعماء المعارضة العمالية. وذكر أن هيغ اتفق معهما على ضرورة أن يكون النظام السياسي الذي تريد الولايات المتحدة بناءه في المنطقة «محصناً ضد التطورات السلبية للعداء الموجود بين اسرائيل والدول العربية المشاركة في هذا النظام.

كما كان هناك اتفاق سلبي أيضاً بالنسبة للمبادرة الاوروبية» (**هآرتس، ٧/٤/١٩٨١**). وقد أوضح أبا ايبن لمراسل الاذاعة الاسرائيلية، هدف زيارة هيغ فقال: ان الهدف الرئيسي هو دراسة مشكلات المنطقة «والتعرف الى الشخصيات الرئيسية فيها، وتقدير الوضع: حيث ستبدأ، بعد ذلك، بلورة المواقف في واشنطن» (**ر.إ.إ.، العدد ٢٣١٠، ٥ ٠ ٧/٤/١٩٨١، ص ٩**). وحول تقييمه للسياسة الاميركية تجاه اسرائيل، حدد ايبن وجود مشكلتين: الأولى، موقف الولايات المتحدة الاستراتيجي في المنطقة والعالم. والثاني مشكلة الحلول المقترحة لمواصلة مسيرة السلام بين اسرائيل والدول العربية. فبالنسبة للمشكلة الأولى، شعرت الولايات المتحدة، بزعامة الرئيس ريغان، أن هناك «تراجعاً أمام الضغط السوفياتي في فيتنام، وكمبوديا وأثيوبيا وأنغولا والقرن الافريقي وأفغانستان وايران. لذلك قررت الدفاع عن مصالحها في القارة الاميركية وفي الشرق الأوسط بسبب أهمية مصادر النفط فيه» (**المصدر نفسه، ص ٩**). وحسب رأي ايبن، أن هيغ قدم الى المنطقة ليتفحص ما إذا كان بعض الدول يؤيد الولايات المتحدة في ذلك، على ضوء خشيته من أن يحدث له «ما حدث لأفغانستان، وسيكتشف بالنسبة لاسرائيل أنها تشاركه هذا القلق» (**المصدر نفسه**).

كما التقى هيغ، أيضاً، عضو الكنيست موشي دايان الذي يستعد لخوض الانتخابات القادمة على رأس قائمة مستقلة، وخلال اللقاء الذي جرى بمبادرة من سفير الولايات المتحدة صموئيل لويس، طلب هيغ سماع رأي دايان في موضوع الحكم الذاتي، وتقييماته بشأن الوضع الاستراتيجي في المنطقة. وجاء اقتراح اللقاء بسبب «احتمال أن يشكل دايان القوة الرئيسية في الحكومة القادمة» (**دافار، ٦/٤/١٩٨١**).

جولة هيغ، والمصالح الأميركية العليا

وعلى الرغم من تداول هيغ مع المسؤولين الاسرائيليين في الموضوعات الاقليمية، إلا أن اهتمامه الرئيسي كان ينصب على تحقيق «المصلحة الاميركية العليا»، والمتمثلة، في هذه المرحلة، «بإيجاد جبهة واحدة مع دول الغرب الأوروبية،

ومع دول أخرى للعمل ضد التخريب السوفياتي» (**هآرتس، ٦/٤/١٩٨١**). ومن هذا المنطلق، طلب هيغ من المسؤولين الاسرائيليين «الامتناع عن زيادة التوتر في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**). وهو، من أجل تحقيق ذلك، يتبع أسلوباً جديداً في السياسة الاميركية. ويهدف الاسلوب هذا الى «تحقيق الاستقطاب».

وتتلخص السياسة الجديدة بالتركيز على الجوهري ودفع الثانوي جانباً. والجوهري هو «التوسع السوفياتي المباشر وغير المباشر». وقبل كل شيء، يجب، كما يقول المعلق السياسي إيشد، «صدالتوسع السوفياتي في كل مكان يظهر فيه على الكرة الأرضية. وفي هذه اللحظة يظهر ذلك التوسع في لبنان. ويجب فعل كل شيء لوقف القصف السوري ضد المسيحيين في لبنان. فالسوريون هم أعداؤنا، والمسيحيون بالمقابل [ومؤيدوهم الاسرائيليون] هم لنا. فالسوريون ومنظمة التحرير الفلسطينية هم جزء من التشكيل السوفياتي الشامل ولذا يجب صدهم بواسطة التهديد والضغوط الديبلوماسية، وإذا لم تجد هذه فبواسطة عمل عسكري» (حغاي ايشد **دافار**، ٨/٤/١٩٨١).

ويمكن تحقيق الاستقطاب، كما يقول المعلق نفسه، بواسطة سياسة تقوم على الثواب والعقاب، «الثواب لأصدقائنا، والعقاب لأصدقاء الخصم وعملائه ومبعوثيه والمنفذين لأوامره، وقليل منه أيضاً لأولئك الجالسين على الجدار لفترة طويلة جداً ويعرقلون بذلك سياسة الصد والاستقطاب والعقاب والثواب. فمصر واسرائيل والسعودية «ستحصل على مبتغاها من المعونات العسكرية والاقتصادية والسياسية. أما الاردن، فسيحصل على دفعات على الحساب. ولكن سيطلب منه النزول عن الجدار. أما منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيدوها من الفلسطينيين (من ضمنهم رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وبقية مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية) فستستمر معاناتهم من سياسة التنكيل الاسرائيلية بموافقة غير مباشرة من الاميركيين» (**المصدر نفسه**).

من هنا، جاء تهديد هيغ لسوريا عبر اسرائيل، حيث مثل ذلك انسجاماً مع اسلوب هيغ ولهجته. فهناك «بؤر توتر مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. ولا بد من معالجة الوضع في هذه البؤر بأسلوب خاص، بما في ذلك التهديد واطلاق التصريحات الدراماتيكية بهدف الوصول بأي ثمن إلى وقف التوسع السوفياتي. هذا هو مفهوم هيغ الشامل، وما من شك في أن لاسرائيل دوراً فيه» (حغاي ايشد، ر.إ.إ.، العدد ٢٣١١، ٧ و٨/٤/١٩٨١، ص١٣). أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن منطق السياسة الاميركية، يفترض أنه، ببقاء منظمة التحرير «معتمدة على الاتحاد السوفياتي ستظل الولايات المتحدة ضدها، وستؤيد كل من هو ضدها. أما إذا قررت منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا لم يطرح بعد، تغيير سياستها وقطع علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، والاتجاه نحو اميركا، فلربما تقبل الولايات المتحدة فتح حوار معها، إنما ليس قبل ذلك» (**المصدر نفسه**، ص ١٤). وتؤكد المصادر الاسرائيلية، أنه طالما بقيت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تقفان في الجانب السوفياتي، فستكونان ضد اميركا التي ستكون ضدهما بدورها.

لكن السؤال المطروح أمام أعضاء «الحلف الاميركي» المقترح هو، هل يمكن تخطي العقبات الموضوعية التي تواجه قيام مثل هذا التحالف؟ وكيف يمكن قيام مثل هذا الحلف في الوقت الذي لا توجد فيه علاقات سلمية بين بعض أطرافه. «فالتعاون مع الجيش الاسرائيلي، الذي قد ينشأ ما يوجب دخوله إلى أراضيها، غير مقبول منها» (فولص، **هآرتس**، ١٠/٤/١٩٨١). ومن ناحية اخرى، فان الحديث عن جبهة اقليمية ضد الاتحاد السوفياتي ليس له أساس في الواقع إذا «بقي الجيش الاسرائيلي خارج تلك الجبهة. ويجدر الافتراض أن أصدقاءنا الاميركيين ليسوا أسرى أي خطأ في هذا الموضوع. ولذا، يتوجب على الديبلوماسية الاميركية أن تزيل، في الرياض وعمان وبقية العواصم العربية ذات الشأن، العائق السياسي الذي يحول حالياً دون تحقيق المفهوم الأمني الاميركي» (**المصدر نفسه**). وحسب تقدير الأوساط الاسرائيلية، أنه إذا لم تستطع الجبهة الاميركية – الشرق أوسطية

الانتظام «وفقاً لاطار حلف شمال الأطلسي، فستبقى على الورق، أو في أحسن الاحوال في وضع متدن أمام القوة الموحدة والمركزة للعدو الذي ستعمل ضده. ومن يريد الجبهة الاقليمية جدير به أن يأخذ بالحسبان هذه الاعتبارات حتى لو كنا لا نزال بعيدين عن التنفيذ، وعليه أن يسعى لازالة العقبات التي تقف الآن في طريق هذه المهمة» (المصدر نفسه).

محمد عبدالرحمن

انتصار المعراخ في انتخابات الهستدروت لا يضمن انتصاره في انتخابات الكنيست

استفتاء، لكنه يخبّىء أموراً مجهولة

أسفرت نتائج انتخابات مؤتمر الهستدروت الرابع عشر التي جرت في ٧ نيسان (ابريل) الماضي، عن فوز المعراخ بنحو ٦٢٪ من الأصوات، وليكود بـ ٢٧٪ منها تقريباً. كذلك حصل الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكاح على ٣,٥٪ من الأصوات، وقائمة التغيير (شينوي) على أكثر من ٢٪، والأحرار المستقلون على ١,٧٨٪، وحزب رافي على ١,٢١٪ وحركة شلي على ٢,٥٪ (**معاريف**، ١٦/٤/١٩٨١). وقد تنافست، في هذه الانتخابات، إحدى عشرة قائمة هي: المعراخ، ليكود، حركة شينوي، راكاح، حزب رافي، كتلة شلي، الأحرار المستقلون، الاتحاد الديمقراطي، جبهة الأحياء الفقيرة ومدن الاعمار الممثلة للفهود السود، حركة عوديد والوسط الفكري. واتضح من نتائج الانتخابات النهائية ان القوائم الأربعة الأخيرة فشلت في الحصول على الحد الأدنى المطلوب من الأصوات للفوز. وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع، في هذه الانتخابات، مليون وأربعمئة وواحد وسبعون ألفاً، يشكلون نحو ٦٥٪ من أصحاب حق الاقتراع للكنسيت الذين يصل عددهم إلى نحو مليونين ونصف مليون ناخب.

ويلاحظ، من خلال النتائج النهائية المذكورة، إن المعراخ حقق ، في هذه الانتخابات، مقارنة نتائجها مع نتائج الانتخابات السابقة سنة ١٩٧٧، زيادة بنسبة ٧٪ تقريباً (٦١,٩٦٪ مقابل ٥٥,٣١٪)؛ الأمر الذي اعتبره زعماء حزب العمل بمثابة انتصار لهم. فقد عبَّر سكرتير عام الهستدروت يروحام ميشل عن إرتياحه لهذه النتائج خصوصاً «وإن قوة المعراخ في معارك الانتخابات الأربع السابقة [للهستدروت] كانت في تراجع مضطرد، مقابل تقدم الليكود. إلَّا أن المعراخ تقدم [في الانتخابات الحالية] بشكل جيد» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣١١، ٧ و٨/٤/٨١، ص ٦). كذلك أعلن زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، أن نتائج هذه الانتخابات كانت جيدة أكثر مما توقعه، «وهي تبرهن أن الجمهور يهتم، حقاً، بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيبرز أيضاً في معركة انتخابات الكنيست. كذلك دلت هذه النتائج على أن الكثيرين، من المحسوبين على حركة العمل والمقربين لها، إنما عادوا إلى أنفسهم، مما أدى إلى الحصول على نتائج جيدة» (**دافار**، ٨/٤/١٩٨١). وكذلك فقد أصدرت الهيئة الناطقة بإسم المعراخ، المعروفة بإسم «هيئة ردود الفعل»، بياناً أعربت فيه عن إرتياحها لنتائج انتخابات الهستدروت التي «ردعت ليكود في اتجاهاته

الهدامة، وعززت مركز حركة العمل ذات القيم الأصيلة. إن نتائج الانتخابات هذه ستكون بالنسبة لجمهور العاملين وللشعب في اسرائيل بمثابة نقطة انطلاق لإبعاد حكومة ليكود الفاشلة عن الحكم» (**المصدر نفسه**).

أما بالنسبة لليكود، فتدل النتائج على أنه حافظ، تقريباً، على قوته؛ حيث حصل على نحو ٢٧٪ من الأصوات، مقابل نسبة مقدارها ٢٨,١٨٪ كان قد حصل عليها في الانتخابات السابقة. ويبدو أن الانخفاض في نسبة الأصوات التي نالها ليكود، والذي يقدَّر بنسبة ١,١٨٪، إنما يعود إلى انسحاب حزب رافي وخوضه الانتخابات بقائمة منفردة وحصوله كما سبق وذكرنا، على ١,٢١٪ من الأصوات. وقد لاقت هذه النتائج ارتياحاً ظاهراً لدى زعماء ليكود؛ حيث أعلن رئيس الحكومة بيغن «ان انتخابات الهستدروت كانت جيدة سواء لناحية نتائجها أم لناحية التوقعات المتعلقة بانتخابات الكنيست» (ر. إ.إ.، العدد ٢٣١١، ٧ و٨/٤/٨١، ص ٤). وأضاف بيغن أن النتائج أظهرت أن «ليكود يتمتع بقوة تأييد بين الجماهير، ولن تُضعف أية دعاية من قوة مؤيديه والمؤمنين به. وبالنسبة للكنيست يجب أن نتذكر أن التأييد الذي يحظى به من جانب الأشخاص غير المنتمين إلى الهستدروت، كان دائماً يفوق التأييد له بين أعضاء الهستدروت. وقد اتضح [بناءاً على نتائج انتخابات الهستدروت هذه] إن لدى ليكود إمكانات جيدة لتشكيل الحكومة القادمة في اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

كذلك، أعلن الوزير دافيد ليفي، رئيس قائمة ليكود في الكنيست، والذي قدِّم، خلال المعركة الانتخابية، على أنه «الرجل القوي للهستدروت»، ان ما أظهرته نتائج الانتخابات هذه هو حفاظ ليكود على قوته وبقائه الحزب الأول. ومما قاله ليفي، في هذا الصدد: «لقد استغل المعراخ كامل قوته، ومع ذلك، جاء الارتفاع في الأصوات لصالحه زهيداً». وأضاف: «ان توقعات استطلاعات الرأي العام قد تحطمت [نتيجة هذه الانتخابات] على أرض الواقع» (**المصدر نفسه**، ص٧). كذلك، أعلن سيمحه ارليخ، زعيم حزب الأحرار في ليكود ونائب رئيس الحكومة، عن اعتقاده «بأن ليكود، استناداً إلى نتائج انتخابات الهستدروت سيشكل الحكومة المقبلة» (**المصدر نفسه**).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل أن ارتياح المعراخ لنتائج الانتخاب من جهة، وترحيب ليكود بها من جهة أخرى له ما يبرره على أرض الواقع؟ ثم، ما هي دلالات هذه الانتخابات بالنسبة لانتخابات الكنيست التي ستجري في آخر حزيران (يونيو) المقبل؟

وقبل الرد على هذين السؤالين لا بد من ذكر بعض ما تميزت به هذه الانتخابات. فنذكر، على سبيل المثال، الدعاية الانتخابية التي ركَّز عليها كل من المعراخ وليكود بصفتهما أكبر قائمتين للهستدروت. ويلاحظ، هنا، أن التركيز كان، في الأساس، على زعماء القائمتين أكثر منه على مضمون برامجهما الاقتصادية والاجتماعية. ففي حين، ركَّز المعراخ على شخصية ميشل واصفاً إياه «بالرجل الجيد»، ركَّز ليكود على دافيد ليفي معتبراً إياه «الرجل القوي للهستدروت»، كما سبق وذكرنا. وبالطبع، فإن هذه الدعاية «لم تكن تتناسب ودور الهستدروت كمؤسسة تشمل أكثر من نصف سكان اسرائيل، وتهتم بالقضايا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بكل اسرائيلي سواء كان عاملاً مأجوراً أو مستقلاً، مستخدماً أو رب عمل، يسارياً أو يمينياً، من الطائفة الشرقية أو الغربية، يهودياً أو عربياً. فنشاطات الهستدروت، سواء كانت ناجحة أم فاشلة، إنما تحدد بمدى كبير النشاط الاقتصادي بمجمله، ومدى الرخاء وتوزيع المداخيل ومستوى المعيشة لكل فرد. وثمة تأثير لذلك على الهجرة والنزوح، وعلى المناعة القومية والركيزة الأمنية» (أوري افنيري في **هاعولام هازيه**، ٨/٤/٨١، ص ٣٥).

إضافة إلى التركيز على شخصية زعماء القوائم، فإن الدعاية الانتخابية لم تخلُ، أيضاً، من الاتهامات المتبادلة خصوصاً بين زعماء المعراخ وليكود. فمثلاً، اتهم زفولون شليش، أحد أعضاء كتلة ليكود في الهستدروت، زعماء المعراخ بأنهم لا يدافعون عن عمال الانتاج، ولا يهتمون بمساواتهم مع موظفي الخدمات من ناحية شروط

العمل. ومما قاله: «إن مهمة الهستدروت [بقيادة المعراخ] هي فقط التوقيع على اتفاقات الأجور، والعمل خارج إطار دورها الذي خصصه لها مؤسسوها. وتتمثل اعراض ضعف قيادتها في هجماتها السلبية، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، حيث عارضت كل عمل أو مبادرة حكومية دون أن تقترح شيئاً بناءً من جانبها» (**معاريف**، ٦/٤/١٩٨١). ورد ناحوم باسه، أحد أعضاء كتلة المعراخ في الهستدروت، على هذه الاتهامات بقوله: «إن ليكود يريد تحويل الهستدروت إلى اتحاد ضعيف لنقابات مهنية.. والحقيقة هي أن هذه الحكومة إنما مسَّت بالطبقات الفقيرة وبالشباب، وأضرت بمناطق الاعمار» (**المصدر نفسه**). وأضاف باسه أن هدف المعراخ هو الفوز في انتخابات الهستدروت، وخفض قوة ليكود من ٢٨٪ إلى ١٥ - ٢٠٪ (**المصدر نفسه**). ومن ناحيته، اتهم سكرتير عام الهستدروت قيادة ليكود بأنها عجزت عن عرض أي تحدٍّ حقيقي أمام المعراخ. وقال «إن هنالك هوة عميقة تفصل بين الكتلتين من ناحية المبادىء. لقد اعتقدت أنه، بعد مرور هذا الوقت من عضويتهم في الهستدروت، سيتأثرون قليلاً ويتقربون من أسسها، إلَّا أنه، بعد هذه الولاية، [أي بعد انتخابات ١٩٧٧] أقول بأسف، إن التنكر من جانبهم تجاه هذه الأسس، إنما بقي كما كان في بداية طريقهم نحو الهستدروت. فهم لم يتقبلوا مبادىء الهستدروت أو يستوعبوها، ورغبوا في تحويلها إلى منظمة أشبه بنقابة العمال القومية [التابعة لحركة حيروت]، أي نقابة مهنية بحتة» (من مقابلة مع يروحام ميشل، **دافار**، ٧/٤/١٩٨١). وأضاف ميشل أنه، منذ تولي ليكود الحكم، «تعمقت الهوة [بين حكومته وبين قيادة المعراخ في الهستدروت]. وكانت كتلته في الهستدروت [أي كتلة ليكود] أشبه بخاتم مطاطي للحكومة، معتبرة نفسها عاملاً مساعداً لوزارة المالية. وقد بذل أعضاؤها كل ما في وسعهم لتشويه مظهر الهستدروت، محاولين المس بكوبات حوليم [صندوق المرض] وبصناديق التقاعد. أما عداؤهم تجاه مؤسسات الهستدروت الاقتصادية فهو لا يعرف حدوداً» (**المصدر نفسه**).

يبدو أن هذه الدعاية الانتخابية الضعيفة التي انتهجها كل من المعراخ وليكود، إضافة إلى التهم المتبادلة بينهما، كانت السبب الرئيسي في ضعف إقبال الناخبين على الادلاء بأصواتهم يوم الانتخابات. فقد أشارت وسائل الاعلام الاسرائيلية إلى أن ٥٨٪ فقط، من أصحاب حق الاقتراع، قد شاركوا حقاً في الانتخابات، بينما وصلت نسبة الاقبال، قبل أربع سنوات، إلى ٦٨٪.. وقد أثر هذا الاقبال القليل على النتائج النهائية للانتخابات، خصوصاً بالنسبة لليكود: حيث ظهر أن المعراخ استنفد طاقته الانتخابية بصورة أفضل خصوصاً في الحركة الكيبوتسية التي تعد معقله الرئيسي، وقد كان الاقبال على الانتخابات فيها كبيراً. حيث حصل المعراخ على ٩٩٪ من الأصوات. كذلك، كان التأييد للمعراخ كبيراً بين الطبقات الميسورة في المدن الثلاث الرئيسية في اسرائيل: القدس وتل - أبيب وحيفا. وبشكل عام، يمكن القول أن فوز المعراخ في هذه الانتخابات، وحصوله على زيادة في الأصوات تقدر بحوالي ٧٪، مقارنة مع الانتخابات السابقة، كما سبق وذكرنا، إنما تحقق له نتيجه استعادته لأصوات داش. «فالحقيقة هي أنه في الأحياء الميسورة التي صوَّت الكثيرون من منتخبيها في انتخابات ١٩٧٧، لصالح داش، حصل المعراخ على نسبة كبيرة من الأصوات. وقد برز ذلك بصورة خاصة في حيفا التي كانت قد أيدت، في الماضي، قائمة داش بحماس كبير. وكان هذا الأمر متعلقاً بالطابع الميسور نسبياً للمدينة: حيث يتواجد الكثير من اليهود الغربيين (الاشكناز) والاكاديميين ومدراء العمل والمهندسين وكبار التقنيين وشرائح الاكاديميين. وقد كان ماضي هؤلاء مرتبطاً بشكل، أو بآخر، بالمبادىء الاشتراكية. إن اختفاء داش قد منح، إذن، المعراخ مكاسب كبيرة في الأحياء الميسورة في تل - أبيب والقدس. وذلك رغم امتناع عدد كبير من سكانها عن التصويت» (شيفح فايس في **يديعوت احرونوت**، ٩/٤/١٩٨١).

أما ليكود، فقد حصل على معظم أصواته في الأحياء الفقيرة في ضواحي المدن وفي مدن الاعمار، وذلك رغم الأزمة الاقتصادية التي يعانيها سكان هذه المناطق. ويبدو أن اجراءات وزير المالية هوروفيتس بشأن خفض الأسعار،

خلال الأشهر الأخيرة الماضية، ثم تزعم الوزير دافيد ليفي، المحسوب على الفئات غير الميسورة من الاسرائيليين التي تقطن أحياء المدن الفقيرة ومدن الاعمار، إنما خلقا نوعاً من التماثل مع ليكود على غرار ما حدث في الانتخابات السابقة (بديديا باري ودافيد شاحام، **يديعوت احرونوت**، ٩/٤/١٩٨١).

لقد كانت انتخابات الهستدروت بمثابة استفتاء عام جيد وذي مصداقية كبيرة بالنسبة لما يتوقع حدوثه في انتخابات الكنيست في أواخر حزيران (يونيو)، لولا النسبة الكبيرة للممتنعين عن التصويت والتي فاقت الأربعين بالمئة، كما سبق وذكرنا. على أي حال، فإن ارتياح زعماء المعراخ للنتائج التي حققوها في انتخابات الهستدروت ليس ثمة ما يبرره في الواقع؛ وذلك للسببين التاليين: أولاً، لقد استعادَ المعراخ، في فوزه، الأصوات التي فقدها قبل أربع سنوات لصالح داش. ثانياً، سيواجه، في انتخابات الكنيست، ثلاث قوائم على الأقل يمكن أن تستنفذ من طاقته الانتخابية، وهي: قائمة دايان التي لم تشارك في انتخابات الهستدروت وقائمة حقوق المواطن التي شاركت مع المعراخ في قائمة واحدة في انتخابات الهستدروت والتي ستخوض انتخابات الكنيست بشكل مستقل، ثم قائمة التغيير التي تعدّ جزءاً من داش والتي ستخوض الانتخابات بشكل مستقل أيضاً. أما بالنسبة لليكود، فإن الوضع، بعد انتخابات الهستدروت، يبدو أفضل؛ حيث أن محافظته على قوته تقريباً، خلال هذه الانتخابات، إنما تشير إلى أن «هنالك جزءاً كبيراً من جمهور الناخبين، من بين الأجراء وذوي الدخل المحدود، لم يقرر بعد أن الوقت قد حان لكي يترك ليكود الحكم ويعود المعراخ إليه» (افتتاحية **معاريف**، ٨/٤/١٩٨١).

لقد كانت انتخابات الهستدروت، في أحسن الأحوال، استفتاء يحمل الكثير من الأمور المجهولة. ومن أبرز هذه الأمور تلك اللاّمبالاة التي تمثلت في جمهور الممتنعين عن الادلاء بأصواتهم: الأمر الذي ترك، بلا شك، أثراً على النتائج النهائية لهذه الانتخابات. والمجهول، هنا، هو عدم معرفة رأي هؤلاء، وهل سيشاركون في انتخابات الكنيست أم أنهم سيواصلون امتناعهم. وتشير الاحصائيات، هنا، إلى أن نسبة الامتناع عن التصويت، في انتخابات الهستدروت، خلال المعارك الانتخابية الأربعة الأخيرة قد فاقت نسبة الامتناع عن التصويت للكنيست خلال المعارك الانتخابية نفسها، إذ تراوحت نسبة التصويت للهستدروت بين ٦٥ - ٧٧٪، بينما تراوحت، بالنسبة للكنيست، بين ٧٨ - ٨٣٪. وهنالك، أيضاً، أمر آخر مجهول يتعلق بدور القوائم الأخرى في انتخابات الكنيست، وهل ستحصل هذه القوائم على أصواتها من المعراخ أم من الليكود، وأبرز هذه القوائم، كما ذكرنا، قائمة دايان الجديدة. وهذا الأمر لم تكشفه نتائج الهستدروت. أما الأمر الأخير الذي بقي مجهولاً، فهو آراء المليون ناخب من غير أعضاء الهستدروت، الذين يشكلون جبهة المنافسة الأساسية بالنسبة للقوائم جميعها، وربما توقفت على هؤلاء نتائج انتخابات الكنيست.

الاعداد لانتخابات الكنيست

في هذه الأثناء، تستعد الكتل والأحزاب الاسرائيلية لعرض قوائمها المرشحة لانتخابات الكنيست العاشر التي ستجري في أواخر حزيران (يونيو) المقبل. فقد قام المعراخ بعرض أوائل المرشحين في قائمته، وذلك بعد تنافس شديد تمّ بين مؤيدي بيرس ومؤيدي رابين حول احتلال الأماكن الأولى الرئيسية في القائمة. وكتسوية للخلاف بين الطرفين، احتل بيرس المركز الأول، وحلّت النائبة شوشانه أربيلي - الموزيلينو المكان الثاني، بينما احتل أبا ايبن المكان الثالث، وجاء اسحاق رابين في المكان الرابع، وبار - ليف في المكان الخامس، وما زالت الجهود مستمرة لاستكمال تشكيل القائمة.

كذلك، عرض بيرس أعضاء حكومة الظل، التي ينوي تشكيلها في حال انتصار المعراخ في الانتخابات، حيث استبعد رابين تماماً عنها. فقد رشح أبا ايبن وزيراً للخارجية وبار - ليف وزيراً للدفاع والبروفيسور حاييم بن - شاحار، رئيس جامعة تل - أبيب وأبرز الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل، وزيراً للاقتصاد. وجاء يعكوفي وزيراً للتجارة والصناعة. وقد اصطدمت خطوة بيرس هذه برد عنيف من جانب رابين الذي كان يتطلع

إلى تسلم حقيبة الدفاع، معتبراً أن الوقت لم يحن لعرض حكومة الظل؛ «إذ من الأفضل تركيز الجهود على مسألة تشكيل قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست، لأن النشاط الجدي لأركان انتخابات الحزب لن يبدأ، ما لم تشكل تلك القائمة. والنقطة الهامة التي تشكل امتحاناً لوحدة الحزب، تكون عبر إعطاء التمثيل الملائم لجميع القوى الفاعلة فيه» (ن. إ. إ.، العدد ٢٣١٤، ١٠ و١١/٤/١٩٨١، ص٤). وقد أثرت قضية التنافس داخل حزب العمل بصورة سلبية على مكانته ومظهره لدى الاسرائيليين، بحيث أخذ تأييده يتدنى باستمرار في استفتاءات الرأي العام شهراً بعد آخر، وبدأت الاتجاهات، في وسائل الاعلام، تبدي يأسها من الخلافات القائمة بين أعضائه ونشيطيه.

أما في ليكود، فإن قائمة المرشحين لم تعلن بعد، رغم عدم وجود صراعات حادة بين أعضائه بسبب تنظيف صفوفه مسبقاً من المعارضين. إلاّ أنه علم، من مصادر الاعلام الاسرائيلية، أن من بين الأسماء المرشحة بعد بيغن: سمحه ارليخ ويعقوب اريدور واسحاق شامير واليعيزر شوستاك واريئيل شارون ودافيد ليفي ويورام أريدور واسحاق موداعي (**هآرتس**، ١٥/٤/١٩٨١). ويلاحظ أن ليكود تمكن، خلال الأشهر الأخيرة، من امتصاص نقمة الاسرائيليين على سياسته الداخلية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بعد تعيين يورام أريدور وزيراً للمالية، وهو الذي بادر إلى اتخاذ اجراءات اقتصادية انتخابية، كما سبق وذكرنا. ويلاحظ أن همّ قادة ليكود الآن، بعد تجاوز انتخابات الهستدروت التي ساد خلالها التركيز على القضايا الداخلية بشكل كبير، ينحصر في تركيز الدعاية الانتخابية على صعيد السياسة الخارجية؛ حيث حقق ليكود العديد من المكاسب التي طغت على نشاطات المعراخ في هذا المجال. فطروحات المعراخ حول الخيار الأردني، ومن ثم الخيار السعودي، وتسريب أنباء زيارة بيرس إلى المغرب وجولاته في أوروبا الغربية وغيرها من نشاطات، لم تؤد، على ما يبدو، إلى إثارة حماس الاسرائيليين، وفق ما تشير إليه استطلاعات الرأي العام، حيث بقي ليكود متقدماً في هذا المجال. ويلاحظ، هنا، أن التيار اليميني المتعصب الذي قوي في اسرائيل بعد تسلم ليكود الحكم، ما زال قوياً رغم معاهدة السلام مع مصر. والدليل على ذلك أن تأييد ليكود يزداد، وفق استطلاعات الرأي العام الأخيرة، مع تزايد حملة بيغن ضد كل من المستشار الالماني شميث والرئيس الفرنسي ديستان بسبب ما صرحا به حول تأييدهما للحقوق الفلسطينية. وليس مستبعداً، كذلك، أن يكون توقيت التصعيد الاسرائيلي في لبنان، منذ بداية نيسان (ابريل) الماضي، سواء تم ذلك بشكل مباشر أي بواسطة قصف جنوب لبنان واختلاق أزمة الصواريخ، أم بشكل غير مباشر أي عبر حلفاء اسرائيل من الميليشيات المسيحية، إنما يخدم حملة ليكود الانتخابية. وقد جاء، في استطلاع للرأي العام، نشر في إحدى الصحف الاسرائيلية قبل ستة أسابيع من الانتخابات الاسرائيلية، ان شعبية بيغن مستمرة في الارتفاع في وجه منافسه زعيم حزب العمل المعارض شمعون بيرس: حيث حصل بيغن على نسبة ٣٤,٣٪ مقابل نسبة ٢٣,٧٪ حصل عليها بيرس. وكان استطلاع آخر نشرته الصحيفة في الأسبوع الماضي قد أظهر كتلة ليكود التي يتزعمها بيغن، وهي تزاحم حزب العمل مزاحمة شديدة على الأصوات من دون فارق يذكر بينهما (**السفير**، ١٣/٥/١٩٨١).

وحسب تقرير وزارة الخارجية الأميركية، فإن الاحتمالات، في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، أصبحت مفتوحة؛ حيث أن انتعاش ليكود، خلال الأسابيع الأخيرة، يخلق احتمالات متساوية لرئيس الحكومة بيغن في تنافسه مع بيرس. وقد كونت وزارة الخارجية هذا التقدير بناءً على معلومات وتقارير تتلقاها من سفارتها في تل - أبيب، وبناءً على تقييم أجراه مرافقو وزير الخارجية هيغ أثناء زيارته إلى اسرائيل في نيسان (ابريل) الماضي. «وقد عُلم، من واشنطن، أن المسؤولين الأميركيين كانوا يقدرون، حتى الآونة الأخيرة، أن انتصار المعراخ في الانتخابات المقبلة أمر أكيد، وان لا أمل لبيغن في الفوز. وقد تبدل هذا الرأي الآن، حيث وصفت احتمالات بيغن بأنها الأفضل» (**معاريف**، ١٦/٤/١٩٨١).

دايان يأمل في احتلال مكان داش

أعلن موشي دايان، في الرابع من نيسان

(ابريل) الماضي، عن تشكيل قائمة مستقلة برئاسته لخوض انتخابات الكنيست العاشر وأطلق عليها اسم تيلم، أي حركة التجدد الرسمي (**دافار**، ٥/٤/١٩٨١). وتضم قائمة دايان الانتخابية مردخاي بن - بورات، من زعماء اليهود الشرقيين؛ وزلمان شوفال، أحد كبار رجال الأعمال؛ وابراهيم بن - مئير وعكيفا كرمي، من رجال الموشافيم؛ والمحامي يوعاز نهير؛ والعقيد (احتياط) يسرائيل غرنيط؛ والدكتور يسرائيل كاتس (الثلاثة من حركة داش سابقاً)؛ واللواء (احتياط) هرتسل شابير قائد الشرطة سابقاً؛ والمحامي رام كسبي؛ وشلومو اهرونسون ونتان بناي وعامي كرمون وهم أساتذة جامعيون؛ ويوسف يهلوم من الكيبوتس الموحد وقائد الناحال سابقاً ورينا صموئيل (**يديعوت احرونوت**، ٥/٤/٨١). وقد أعلن دايان، فيما بعد، أن قائمته ستساعد مستقبلاً على تشكيل حكومة في اسرائيل إذا نشأ وضع لا يتمكن معه أي من الأحزاب الكبيرة تشكيلها. أما في حال عدم انضمامه إلى الحكومة، فسيبقى مع أعضاء كتلته في صفوف المعارضة (**دافار**، ٨/٤/١٩٨١).

لم ينتظر دايان موافقة حزب راقي بقيادة يغئال هوروفتيس، وزير المالية السابق، على الانضمام إلى قائمته كي يعلنها: الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من الغليان الشديد بين صفوف راقي، خصوصاً بعد انسحاب النائب زلمان شوفال من الحزب وانضمامه إلى دايان بصورة مستقلة. وقد علق دايان على عدم موافقة هوروفيتس على الانضمام إليه بقوله: «إن من لا ينظر إلى مستقبل اسرائيل في السنين الخمس المقبلة، لا نستطيع أن نفرض عليه الانضمام إلى قائمتنا» (**المصدر نفسه**). ورد هوروفيتس بقوله أنه لا يستطيع الموافقة على البرنامج الذي أعده دايان لهذه القائمة (**المصدر نفسه**). وقد ظهر أن نقطة الخلاف بينهما تتمحور حول القدس: حيث ورد في البرنامج: «إن موقف اسرائيل لا يلغي حق العرب إذا ما رغبوا في طرح مطالبهم أثناء المفاوضات بصدد فرض السيادة الأردنية على شرقي المدينة، وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وإذا دارت هذه المفاوضات في فترة ولاية الكنيست العاشر، ستحاول اسرائيل، بسبب المركز الخاص للقدس بالنسبة للعالمين المسيحي والاسلامي، الوصول إلى اتفاق مع الطرف الآخر حتى عن طريق حلول غير عادية» (حاييم حاخام، **معاريف**، ١/٤/١٩٨١). وبالنسبة لباقي القضايا المطروحة في البرنامج، سواء كانت تتعلق بالوضع الاقتصادي أم بمصير المناطق المحتلة أم بالمستوطنات، لم يظهر خلاف حقيقي بين مواقف كل من هوروفيتس ودايان؛ الأمر الذي سهَّل التفاوض بينهما حول حل الخلاف القائم بشأن القدس. وبالفعل، فقد تمت تسوية هذا الخلاف بواسطة تبديل النص المذكور سابقاً، الذي صيغ كما يلي: «إذا طلب الأردن طرح موضوع القدس أثناء المفاوضات حول السلام، ستوافق اسرائيل على البحث في موضوع حقوق المسيحيين والمسلمين في الأماكن المقدسة» (**هآرتس**، ١٥/٤/١٩٨١). وبناءً على هذا النص الجديد، وبعد اسبوعين من التردد والصراع الداخلي، قرر راقي الانضمام إلى قائمة تيلم بزعامة دايان. وقد أدى هذا القرار إلى انقسام في صفوف الحزب المذكور؛ حيث أعلن معارضوه، بزعامة النائب اسحاق بيريتس، انهم سيعملون على خوض الانتخابات بقائمة مستقلة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٤/١٩٨١).

وقد أثار تشكيل قائمة دايان ردود فعل سلبية في المعراخ وليكود على حد سواء. فقد اعتبر زعيم حزب العمل بيرس «أنه محظور تجزئة الخريطة السياسية إلى شظايا حزبية. وليس المطلوب لاسرائيل قيام حزب آخر، وإنما قوة كبيرة وثابتة تستطيع مواجهة الصعوبات الكبيرة التي ستخلفها الحكومة الحالية بعد الانتخابات» (**معاريف**، ٥/٤/١٩٨١). واعتبر سكرتير عام حزب مبام فكتور شمطوف «أن قائمة دايان إنما جاءت من أجل ضمان مقاعد في الكنيست للذين لفظتهم الأحزاب المختلفة. ولن تؤدي هذه القائمة إلى تكتل بين الشعب وإنما إلى تفرقة، إذ ربما منعت احتمال قيام حكومة مستقرة ضرورية جداً لاسرائيل، أو ربما أدّت إلى تعلق أية حكومة ستشكل في المستقبل بعد الانتخابات، بالمفدال مرة أخرى» (**المصدر نفسه**).

واعتبر النائب حاييم كورفو، رئيس ادارة الائتلاف في ليكود، ان قائمة دايان «محكوم عليها

بالعيش فترة قصيرة. وإن هوروفيتش ربما استخلص عبرة أخلاقية من قيامها، لأن الذين دفعوه نحو الاستقالة من ليكود، قد تركوه في منتصف الطريق. وليس من شك في أن هوروفيتس لو خاض الانتخابات بصورة مستقلة لما فاز حتى بنصف مقعد» (**المصدر نفسه**). كذلك، أعلن النائب ابراهيم سريير من حزب الأحرار في ليكود، ورئيس كتلة ليكود في الكنيست أن قائمة دايان «ليست سوى طبعة جديدة من داش. وينبغي الافتراض أنها ستؤدي إلى خيبات أمل مماثلة لما احدثته داش ولكن بسرعة أكبر، لأن الجمهور لم ينس الدرس بعد» (**المصدر نفسه**).

لكن، رغم التهجم الشديد على قائمة دايان، يلاحظ أن جوَّ القلق قد ساد حزب العمل، خوفاً من أن تكون التجربة مع تيلم مشابهة للتجربة السابقة مع داش خلال انتخابات ١٩٧٧. أي أن تستقطب هذه القائمة أصواتاً على حساب حزب العمل في الأساس. كذلك، تمثّل خوف زعماء حزب العمل، خصوصاً بيرس، في أن تكون هذه الكتلة الجديدة حجر عثرة في المستقبل أمام تشكيل حكومة المعراخ في حال نجاحه في الانتخابات وعدم حصوله على نسبة كافية تمكنه، منفرداً، من تشكيل حكومة. وانطلاقاً من هذه المخاوف، أفادت الصحيفة الاسرائيلية (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨١)، بناءً على معلومات سربتها مصادر مقربة من دايان، ان اتفاقاً قد تمَّ بين بيرس ودايان، بضغط من بعض كبار رجال المال في اسرائيل يقضي بموافقة الأول على مرشحي قائمة تيلم والتزام الثاني بعدم تأييد حكومة ليكود في أي حال من الأحوال، حتى إذا بقي خارج حكومة المعراخ، لسبب ما، يلتزم ببقائه معارضة مخلصة. ومقابل ذلك، يلتزم بيرس بتعيين دايان «وزيراً للحكم الذاتي» وبأن تعمل الحكومة وفق آرائه من خلال تجاهل الخيار الأردني. كذلك، اتفق الاثنان على أن يكون المرشح المفضل لتسلم وزارة المالية عديم الانتماءات الحزبية، على أن يكون المفضل البروفيسور حاييم بن - شاحار وبعده موشي زنبار. وفعلاً، فقد تراجع بيرس، عقب هذا الاتفاق، عن ترشيح يعقوب ليفنسون كوزير للمالية، حيث وقع اختياره، كما سبق وذكرنا، على بن - شاحار. ويبقى السؤال: هل يستطيع دايان حقاً الالتزام بمثل هذا الاتفاق في حال فشل المعراخ في الانتخابات، وفي حال دعوته إلى المشاركة في الحكومة من قبل ليكود؟ وهنا، يبدو أن ممارساته السابقة بعد انتخابات ١٩٧٧، تجعل إلتزامه ضعيفاً.

انتصار الجناح المتصلب في المفدال

حُسم الصراع الداخلي في الحزب الديني القومي لصالح وزير المعارف زفولون هامر والنائب يهودا بن - مئير زعيمي كتلة ليكود فتموراه (التكتل والبديل)، ولصالح كتلة الشباب، وذلك بعد التصويت الذي جرى في اللجنة التنفيذية للحزب بشأن اقتراح هامر حول منح مكان آخر للحاخام دروكمان في قائمة المرشحين للكنيست. وتبين، في نتيجة التصويت هذا، أن هامر قد انتصر على وزير الداخلية بورغ وأصبح الزعيم غير الرسمي للمفدال وأقوى رجل فيه: وذلك رغم استمرار بورغ في تسلم قائمة الحزب (ر. إ. إ.، العدد ٢٢٣٧، ١١ و١٢/٥/٨١، ص ٢٩).

وكان الصراع داخل حزب المفدال قد نشب نتيجة الاتفاق الذي تمّ بين الحاخام دروكمان وكتلة الشباب على توزيع جديد للتمثيل في قائمة مرشحي الحزب، بحيث يحصل هؤلاء على نسبة التمثيل الأكبر، فتتحول كتلة بورغ (لمفنية) إلى أقلية. وقد رفض الوزير بورغ هذا الاتفاق معتبراً أن ذلك سيؤدي إلى انقلاب في موازين القوى داخل الحزب، من شأنه أن يقوي الاتجاه الصقري داخله. وقد أعلن رفائيل بن - ناتان، أحد مؤيدي بورغ، أن هذا الاتفاق «سيغير طابع الحركة كله، ولا نستطيع الموافقة على ذلك. فالمفدال كان منذ تأسيسه حركة توراة وعمل؛ حركة معتدلة في طابعها. وانني على اقتناع كامل بأن معظم مؤيدينا ليسوا صقوراً وإنما هم أشخاص معتدلون، والصقور لديهم عنوان أفضل هو: حركة هتحياه. إن تسلط دروكمان على الحركة إنما يفرض علينا قيوداً لا نستطيع بعدها أن نكون شركاء في الحكومة المقبلة (مع المعراخ). وربما أضرّ هذا الأمر بالدولة وبإمكانية العيش المشترك بين اليهود المتدينين والعلمانيين» (من حديث لبن - ناتان مع بنكوادار في **حوتام**، ٧/٤/١٩٨١).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحاخام دروكمان هو عضو المجلس الموسع لغوش ايمونيم، واحد أعضاء حركة أرض – اسرائيل الكاملة والأكثر تطرفاً في المفدال بعد هامر وبن – منير، نستنتج أن المفدال سيرفع ثمن مشاركته في أي ائتلاف حكومي بعد الانتخابات، خصوصاً إذا تلقى دعوة المشاركة من المعراخ.

حنّه شاهين

وثائق

الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين
مهمة استطلاعية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل
١٣ - ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠

تقرير تمهيدي
ونتائج قانونية

مونيك شيميلييه - جندرو، أستاذ القانون الدولي في جامعة ريمس (فرنسا)
روميو فروتشي، قاض متقاعد (ايطاليا)
باتريك ماك كارتان، محام من دبلن (إيرلندا)

ملاحظات أولية

تكفي زيارة واحدة لهذا البلد، والاحتكاك المباشر بالنواحي الكثيرة المرعبة لعدم المساواة والظلم والتفاوت، سواء على صعيد العلاقات الانسانية أو القانونية، ليدرك المرء بيقين أن النظام القانوني في اسرائيل، هو في ذاته، وإلى حد بعيد، يمثل عقبة كأداء سواء في نظر المراقب القانوني العادي، أو بالنسبة لمبدأ الشرعية. فمجرد عدم وجود دستور للبلاد هو في ذاته أمر يصعق المراقب، ويكشف عن الخطة المبيتة والمبرمجة بوعي: فهذا دليل قاطع على رفض حتى مجرد وجود أية قاعدة قانونية تشكل ضماناً موضوعياً وشاملاً. ويمثل هذا بدوره محاولة لتوفير «حرية العمل» للاسرائيليين بما يعني في الحقيقة الرفض المتعمد لاقامة أية ضوابط أو حدود مسبقة لعملية تنفيذ واعية لمخطط متحيز.

وقد يبدو هذا النهج، نهج المخادعة والتلاعب بالقانون، وكأنه انعكاس للغلو في الدفاع عن النفس، أو كأنه رد فعل متأخر وخاطىء للهموم التي عاناها الشعب اليهودي في مجرى تاريخه. لكن الهيمنة الوحشية، والمظالم المبرمجة، ما كانت لتمثل في يوم من الأيام درعاً واقية من الهجمات والاساءات، بل لعل من المناسب القول إنها كانت على الدوام سبباً للمزيد من المآسي والآلام والكوارث. وان إذلال شعب من الشعوب هو أبداً، وفي كل مكان، مصدر توترات خطرة تصيب الجميع، لكنها تصيب أولاً مرتكبي القمع والاذلال أنفسهم قبل سواهم.

وإن رفض اسرائيل لمبدأ وجوب حل المشكلات بالوسائل القانونية والأساليب الأخلاقية، ينطبق على تعاملها مع الخارج والداخل، مثلما ينطبق

على المناطق المحتلة. فاعتراضات الأمم المتحدة واحتجاجاتها، وكذلك نصائحها وتوصياتها، لا تلقى من اسرائيل غير الآذان الصماء، والتجاهل والسخرية. وتلجأ الدولة الاسرائيلية، في أثناء ممارسة سلطاتها، إلى أسلوب المناورة والخداع، لكي تظل في منأى عن أية ملاحقة قانونية، أو عن أية عملية ضبط نظامية.

فالسلطة التنفيذية التي تمثلها في المناطق المحتلة السلطات العسكرية، تملك كامل الصلاحية، إلى درجة انها تقوم هي ذاتها باصدار التشريعات بصورة مباشرة. وهكذا يبدأ انتهاك القانون في لحظة ولادته. وتكون المحصلة النهائية أن النظام القانوني يأتي ليطابق نفسه تماماً مع الحكم التعسفي لسلطة تستمد شرعيتها من القوة لا غير. وان المبادىء القانونية التي لا يعفي أي مجتمع متحضر نفسه منها، وعلى الأخص إلزامية القوانين والاعتماد عليها وشمول تطبيقها، تُنحر هنا على مذبح الذرائع «الأمنية» الخرافية. ويبدأ التنكر للعدالة حتى على مستوى مبادئها البدهية المسلم بها، مبادىء النزاهة وعدم التحيز، وحق الناس في المقاضاة. وبالمثل فان هناك تنكراً كاملاً لعدد من القوانين التي أكدت على امتداد التاريخ استحالة الاستغناء عنها: الاجراءات الدقيقة التي تحكم استخدام وسائل الاثبات، وقوة القضايا المقضية التي لا تقبل المراجعة.

وفي المقابل، لا يمكن الاعتقاد على الوجه الصحيح، بأن هذا التنكر للمفاهيم الشرعية، ينبع من «قانون الطوارىء» من حيث صلته الحميمة بالوضع الناشىء عن الاحتلال العسكري لبعض الأقاليم. ذلك أن خطط اسرائيل التي تستهدف ضم المناطق معروفة جيداً، ومعلنة صراحة، وذات طبيعة دائمة. أضف إلى ذلك أنه أصبح من المفهوم بجلاء على الصعيد العالمي أن اتفاقيات كامب ديفيد ليست سوى أداة - وليست بالضرورة الأداة الوحيدة الممكنة - لاجبار الشعب الفلسطيني على دفع الثمن وتحمل الأعباء الباهظة المترتبة على مثل هذا الاغتصاب الفظ لحقوقه، وبكل المخاطر التي ينطوي عليها.

ولهذا لم يكن صدفة أبداً أن جميع المنظمات الرئيسية غير الحكومية، المعنية بالحفاظ على القانون الدولي وحقوق الانسان، لم تدخر جهداً، خلال الاعوام الثلاثة الأخيرة، في استكشاف الوضع في اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة. وان القلق العالمي مما يجري في هذا البلد حيث السلام غريب ومفقود، عبر عن نفسه في التحقيقات الميدانية، وكذلك في بيانات الاحتجاج القوية التي قدمت إلى الحكومة الاسرائيلية، من جانب العصبة السويسرية لحقوق الانسان، ونقابة المحامين في الولايات المتحدة (١٩٧٧)، والجمعية الدولية للحقوقيين الكاثوليك (السلام الروماني - باكس رومانا)، والجامعة الدولية لحقوق الانسان (١٩٧٨)، ومنظمة العفو الدولية (١٩٧٩)، واللجنة الدولية للحقوقيين (١٩٨٠).

هذه الاستجابة التي لم يسبق لها مثيل هي بالتأكيد محصلة للمطالب العامة الداعية لاستيضاح الدوافع، والظروف، والنتائج النهائية المحتملة لسلوك غير مألوف بتاتاً من جانب دولة تتخذ لا شرعيتها أبعاداً تاريخية. جميع هذه التحقيقات والاستقصاءات توصلت إلى نتائج بليغة ومتطابقة، وسلطت الضوء على حالة تتميز بالانتهاك الخطير والفاضح للمبادىء العالمية للقانون والأعراف والمفاهيم الأخلاقية التي هي محل اتفاق عام بين المجتمعات البشرية. وتمثل إسرائيل في هذا المنظار حالة فريدة ومتناقضة، حيث انها لا تحترم من الروابط، ولا تتقيد بأي من الضوابط، إلا ما تمليه منها تبريرات السلطة بحجة **المصلحة العليا**، بطريقة استثنائية في فظاظتها. وان ما يرتبه هذا الوضع من آثار ونتائج على حياة الشعب الفلسطيني، فوق، وبالاضافة إلى التعذيب والممارسات اللاإنسانية الأخرى التي هي في ذاتها كريهة وبغيضة ولا يمكن تحملها، هي لسوء الحظ قائمة فعلاً ومعروفة جيداً، وتشتمل على آثار ونتائج لم يسبق لها مثيل من ناحية، ولا يمكن التنبؤ بها من ناحية ثانية. وعلى سبيل المثال، تلك القواعد التي تتبناها إدارة المناطق المحتلة، والتي أعطيت وزناً تشريعياً (مثلاً القرارات التي تصدرها السلطات العسكرية)، فهي عامة لا تُنشر بل تبقى مكتومة حتى عند الناس الذين يعنيهم تطبيقها بصورة مباشرة.

وبالاضافة إلى أن طبيعة هذا الوضع لا يمكن

احتمالها أو التسامح معها – وهو الأمر الذي كشفته وأكدت عليه جمعيتنا من زاوية مختلفة أثناء اجتماعات كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ فان هذا الوضع يتفاقم لتغدو معالجته بطريقة واقعية وبناءة، أمراً أشد عسراً. ولعل موضوع فلسطين يجسد على وجه الدقة السياق الذي يتيح لنا أفضل تقويم ممكن لمدى نقص القواعد الدولية التي تحكم حقوق الانسان وعجزها، على ضوء كل الاحتمالات الواردة من أوجه الاعتداء على المفاهيم الديموقراطية، هذا من جهة، وتقويم مدى شدة الحاجة الحيوية لمعالجة هذا الوضع سريعاً، من الجهة الأخرى.

ولهذه الغاية بالذات، باعتبارها تمثل حصيلة مهمتنا الاستقصائية الميدانية، نسارع إلى القول على الفور، وإلى التأكيد بقوة، على مدى شدة هذه الحاجة للمعالجة، وإعلان عزمنا على أن نساهم في تنظيم عمل مشترك فعال ومنسق، يكون في مستوى المشكلة المطروحة.

تقرير تمهيدي

وصل وفد الاتحاد الدولي للحقوقيين الديموقراطيين إلى اسرائيل في الثالث عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠. وتألف من مونيك شيميلييه – جندرو استاذ القانون الدولي في جامعة ريمس (فرنسا)، ورميو فروتشي القاضي المتقاعد (ايطاليا). وباتريك ماك كارتان محام من دبلن (ايرلندا). وقضى الوفد الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠ في جولة شملت زيارات لعدة أنحاء ومنازل ومكاتب للالتقاء بالناس في الضفة الغربية المحتلة. وكانت بين المدن والبلدات التي زارها أعضاء الوفد: القدس، والخليل، ونابلس، ورام الله، والبيرة، وبيت لحم وسواها، وهي تمثل معظم الكثافة السكانية في الضفة الغربية. وعقد أعضاء الوفد خلال هذه الجولات زهاء أربعين مقابلة مطولة، مع أشخاص واسعي الاطلاع وذوي صفة تمثيلية للرأي العام، وينتمون إلى مهن ومشارب وقطاعات مختلفة. ونقدم فيما يلي خلاصة إجمالية للحقائق والوقائع التي تراكمت لدى اللجنة في أثناء ممارسة مهامها.

إحتلال عسكري أم إدارة مدنية؟

الذي يتجول في المناطق المحتلة، يستحيل ألا يلفت نظره الوجود العسكري الاسرائيلي الكثيف والطاغي:

نقاط تفتيش عسكرية على الطرق، دوريات في المدن، تحصينات وإجراءات خاصة لحماية المكاتب الحكومية والبنايات والمستوطنات، بالاضافة إلى الحركة المستمرة للآليات التي تحمل العسكريين. على أن هذا الوجود المادي الملموس للقوة العسكرية الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة لا يمكن تقديره حق قدره إلا بفهم دوره الحقيقي والأساليب التي يستخدمها، لكي يحقق بأقصى درجة من الفعالية، الغايات التي تستهدفها الادارة الاسرائيلية والمخططات التي ترسمها.

فالحياة في المناطق المحتلة، بشموليتها وبتعدد أوجهها ونواحيها، تخضع حالياً لحكم الآلة العسكرية الاسرائيلية، وجميع السلطات المدنية مناطة كلياً بالحكام العسكريين الذين يعينهم النظام تحت إشراف وزير الدفاع، بغية إدارة الأمور وترتيبها في المناطق المحتلة بما يخدم المصالح والمخططات الاسرائيلية. وحتى الخدمات القضائية يتولاها العسكريون. وتيسيراً لمهمة الاغتصاب الكامل للخدمات المدنية والقضائية في المناطق المحتلة، عمد الاسرائيليون في أثناء فترة احتلالهم منذ ١٩٦٧، إلى إصدار أكثر من ٩٥٠ أمراً عسكرياً تقضي باحالة الادارة الفعلية للحياة اليومية في المناطق المحتلة، إلى عهدة السلطات العسكرية. وتحدث هذه العملية تدريجاً، ودون التزام بنشر القرارات العسكرية. ولقد استخدمنا تعبير «الادارة الفعلية» قصداً لأن السلطات الاسرائيلية تسمح بوجود مجالس بلدية منتخبة، كمجرد واجهات شكلية. ولسوف نرى في سياق التقرير كيف أن السلطات الاسرائيلية شنت منذ ١٩٧٦ على الخصوص، وهو تاريخ آخر انتخابات بلدية جرت في المناطق المحتلة، حملة مدروسة ومنهجية لمضايقة الهيئات البلدية المنتخبة وإزعاجها بصورة دائمة، وإعاقتها عن أداء وظائفها على نحو سليم.

مجموعة القوانين العسكرية الاسرائيلية هذه

تسهل عمل الجيش الاسرائيلي الذي يعتبر أن واجبه الصريح الآن هو ضم كل المناطق المحتلة فعلياً. فجميع الأعمال العدوانية التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، تجد تبريرها الفوري في «القانون» باعتبارها ضرورية للغايات الأمنية والحفاظ على أمان المكاسب الاسرائيلية. وان استخدام حجة «الأسباب الأمنية» يحرم السكان فعلياً من الالتجاء إلى المحاكم المدنية أو العادية لاحقاق الحقوق. وتبنت هذه المحاكم على الدوام مجموعة من المبادىء القانونية والاجراءات القضائية تنكر على أي فرد أي حق في دعوة المحاكم المدنية للتدخل في إملاءات السلطات العسكرية، في شأن أية قضية كمصادرة الأراضي، والتوقيف القضائي أو الاداري، وتقييد حرية التنقل، وادارة الشؤون المدنية العامة.

ولقد توصل وفدنا، في ضوء جميع الاثباتات والأدلة التي توفرت لديه، إلى أن الادعاء بأن اسرائيل «تدير» المناطق المحتلة، هو ادعاء باطل ومقطوع الصلة بحقائق الواقع الملموس. فوجود الآلة العسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، هو في سياق تنفيذ السياسات التوسعية للحركة الصهيونية: وهي سياسات لا تأخذ في الاعتبار أبداً الحقوق الأساسية للفلسطينيين الذين يبدي الاسرائيليون عزماً أكيداً على تشريدهم من وطنهم إلى الأبد. فليس الأمن هو المهمة الحقيقية للقوات المسلحة الاسرائيلية، بل التنفيذ المنظم والمبرمج لخطة قمع وتمزيق الحياة الفلسطينية، بهدف إجبار جماهير السكان الأصليين على الهجرة الجماعية من الوطن.

الحياة المدنية والديمقراطية

في ظل غياب أي مجلس مستقل لممثلين منتخبين في المناطق المحتلة، وفي ظل فقدان جميع المؤسسات والمنظمات الوطنية، برزت المجالس البلدية لتحتل الواجهة، باعتبارها الهيئات الوحيدة المتبقية التي توفر للفلسطينيين مباشرة: الانتخابات والخدمات على السواء. وفي العادة تجري الانتخابات لهذه المجالس البلدية كل أربع سنوات. وجرت آخر انتخابات في ١٩٧٦، عندما تمكن مرشحو الجبهة الوطنية الديموقراطية من كسب أكثر من ثمانين بالمئة من معدل أصوات المقترعين، وفازت بجميع مقاعد رؤساء البلديات الاثنين والعشرين، وحققت في بعض الحالات فوزاً يمثل ١٠٠٪ من مقاعد المجالس كما حدث في الخليل. ومثل انتصار المرشحين العرب نكسة قاسية للمخططات الاسرائيلية، بل وكان دلالة ساطعة على انهيار شامل للمحاولات الاسرائيلية التي تستهدف التسلل إلى الحياة المدنية للأهالي بغية تصديع الكتلة المتماسكة للمقاومة الفلسطينية. أما انتخابات ١٩٨٠ فلقد فات موعدها، ومن المشكوك فيه أن يسمح الاسرائيليون باجراء انتخابات جديدة. وفي هذه الأثناء، يبدو أن الادارة الاسرائيلية تبنت بعض التكتيكات البارعة، انما غير الجديدة. ومنها إعاقة رؤساء البلديات أنفسهم وفق خطة إزعاج منظمة، والتدخل السافر في كل وسيلة متاحة، في أعمال المجالس البلدية، والتحكم في الشؤون المعيشية المدنية للشعب الفلسطيني.

الازعاج المنهجي لرؤساء البلديات

في صبيحة الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٨٠ كان هناك نشاط غير اعتيادي للجيش الاسرائيلي في البلدتين التوأمين رام الله والبيرة. لقد كانوا يتوقعون أمراً ما. تظاهرة؟ لكن السكان لم تكن لديهم أية خطط للتظاهر، وعلى الأقل ليس قبل السابعة والنصف صباحاً عندما تقدم الجنود إلى مراكزهم. في تلك اللحظة توقف التيار عن خطي الهاتف لمنزلي رئيسي البلدتين المذكورتين، كما انقطع الهاتف عن مستشفى القضاء. الساعة الثامنة من ذلك الصباح، جلس رئيس البلدية «خلف» وراء مقود سيارته وأدار المفتاح، وكان انفجار، وأصيب رئيس البلدية بجروح بليغة، وفقد قدمه اليسرى، كما أصيب بحروق في كل أنحاء جسمه. وفور حمله إلى المستشفى، نقل الخبر إلى رئيس البلدية «طويل»، جاره في البيرة، مع دعوته إلى المستشفى وتنبيهه إلى وجوب الحيطة والحذر. وذهب طويل إلى المستشفى في سيارة أخرى، ولدى عودته من المستشفى إلى المنزل وجد جندياً لا يحمل معه أية معدات على الاطلاق، يريد إجراء فحص للسيارة والكاراج بحثاً عن أية مواد متفجرة، شريطة أن يرافقه رئيس البلدية «طويل» لفتح الباب. فرفض «طويل» وحالما توجه

الجندي - ونكرر أنه لم يكن يحمل أية معدات - لمعالجة الباب، حدث انفجار رهيب أودى بحياته على الفور. وبعد دقائق معدودة وصلت إلى المكان فرقة نظامية مجهزة مختصة بتفكيك العبوات، جاءت من المعسكر الاسرائيلي المحلي، لتعالج المشكلة التي كانت قد حسمت. وفي ذلك الصباح نفسه فقد الشكعة رئيس بلدية نابلس رجليه كلتيهما في انفجار مماثل، وهو يتلقى العلاج الآن في احدى مستشفيات لندن.

في اليوم السابق، كانت الصحيفتان اليوميتان في القدس والضفة الغربية قد تسلمتا أوامر غير معللة، تحظر عليهما التوزيع في الضفة الغربية خلال الأسبوعين التاليين. وفي ذلك اليوم نفسه كان بيغن يتسلم مقاليد وزارة الدفاع. والرأي الذي يتفق عليه الفلسطينيون أنه لا مجال للشك في هوية الجهة التي أصدرت أوامرها للجنود الاسرائيليين للتوجه صبيحة ذلك اليوم، الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٨٠ إلى رام الله والبيرة. وبالمثل لا يوجد أدنى شك في المهمة التي كانوا سيضطلعون بها: معالجة وقمع أية ردة فعل يشعلها السكان المحليون استنكاراً لمحاولتي الاغتيال، اللتين كان قادة أولئك الجنود، على الأقل، على علم بهما.

وان رؤساء البلديات ونوابهم الخمسة الذين قابلهم وفدنا، كانوا جميعاً خاضعين لأوامر التحفظ وتقييد حرية التنقل والتضييق على نشاطهم. وتعرضوا جميعاً لأوامر الحجز في البلدة، أي منعهم من الانتقال خارج حدود المدينة التي يعيشون فيها بدون ترخيص. كما رفضت السلطات الاذن لرئيس بلدية البيرة «الطويل» للسفر إلى انكلترا تلبية لدعوة تلقاها من الهيئات البلدية هناك. وفرض عليه أمر الحجز في البلدة، يوم السابع من آب (اغسطس) ١٩٨٠، بعدما كانت محاولة قتله قد أخفقت. ونرفق مع هذا التقرير صورة للقرار العسكري الخاص باحتجازه في بلدته، كما نرفق صورة أخرى لترخيص يسمح له بالسفر ليوم واحد خارج حدود بلدته (الملحق الرقم١، والملحق الرقم٢).

وجاء الابعاد العاجل للقواسمة رئيس بلدية الخليل وملحم رئيس بلدية حلحول، في الرابع من أيار (مايو) ١٩٨٠ مع حرمانهما من أي حق في الدفاع، مؤشراً صريحاً على الاستهانة الكاملة بالممثلين المنتخبين للشعب الفلسطيني. وهذا الأبعاد يتنافى تماماً مع القانون الاسرائيلي، وتعرض للنقد من جانب المحكمة العليا في القدس، كما يمثل انتهاكاً فظيعاً للحقوق المسلم بها عالمياً في العدالة الطبيعية والانسانية.

التدخل في الشؤون الداخلية

كل إجراء تتخذه المجالس البلدية، أو عمل تقدم عليه، أو مشروع، أو قرار، يخضع لرأي السلطات العسكرية. وان موافقة هذه السلطات العسكرية لازمة لفعل أي شيء، وهي موافقة نادراً ما تأتي. وتبقى المشاريع الحيوية المتعلقة بالاسكان، والطرق، وحفر آبار المياه، والتدابير الصحية الخ... موقوفة أو معلقة عدة أشهر، أو تتعرض في النهاية لرفض السلطات العسكرية، كل ذلك بذريعة الأمن. فالخليل ظلت تنتظر ترخيص السلطات العسكرية منذ ١٩٧٨ لكي يسمح لها بحفر بئر ثان لتلبية احتياجات المدينة من الماء. ولقد تم تحديد موقع الحفر من قبل مساحين مختصين، فهذا شرط مسبق يفرضه الحاكم العسكري قبل أن يعطي الترخيص. أما رام الله فسعت كثيراً - وعبثاً - للحصول على موافقة الحاكم العسكري لاستخدام بناية قائمة تتألف من أربعة طوابق كمدرسة، مع أنها شيدت أصلاً لهذا الغرض. وتضطر المدن لاقامة الأبنية دون الحصول على تراخيص الحكم العسكري بالشكليات المطلوبة، وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني. وان العديد من هذه العمارات يهدم كلياً من قبل الاسرائيليين، ويزال من الوجود بطريقة منظمة. وتصبح المصيبة أفظع حين نعلم أن اسرائيل لا تقدم شيئاً لميزانيات البلديات. فهذه البلديات مضطرة للاعتماد كلياً على التبرعات التي تأتيها من الخارج عن طريق عمان. وتبذل السلطات العسكرية جهدها حتى لاغلاق باب التبرعات من الخارج، فتخضع رؤساء البلديات للاقامة الجبرية والحجز في المدينة وترفض إعطاءهم التراخيص للسفر إلى عمان لتقديم طلبات بلدياتهم وعرض احتياجاتها من الدعم المالي بغية تمويل المشاريع المختلفة في المدن.

وهناك تقارير واسعة الانتشار عن تدهور الخدمات الأساسية في المدن كالعيادات والمستشفيات والخدمات القضائية والمدارس. وهذا كله ترافقه حملة ثابتة تستهدف إثارة موجة من اللوم للسلطات البلدية، كسياسة محسوبة بعناية غرضها التشكيك في البقية الباقية من الثقة بالشرعية التمثيلية لهذه البلديات في خواطر الفلسطينيين. أضف إلى ذلك التعطيل الفعال للحياة العادية للفلسطينيين، والنتيجة لمجمل هذه السياسات والمخططات، جعل الحياة في المناطق المحتلة لا تطاق، مع ترك الخيار الوحيد المتبقي: الهجرة، وهو خيار يصبح في كثير من الحالات محتماً.

الاستيلاء على الأراضي

السياسة الراهنة للاستيلاء على الأراضي ليست موجهة باعتبارات أمنية، بل محكومة بالهدف الصهيوني النهائي: «الأرض بدون الشعب العربي». وهذه السياسة تطبق في الأراضي المحتلة، مثلما تطبق في داخل اسرائيل نفسها سواء بسواء. وان برنامج بيغن والليكود يتضمن خطة ثابتة لاقامة المستوطنات على الرغم من أحكام وشروط اتفاقيتي كامب ديفيد. هذا البرنامج لمصادرة أراضي الفلسطينيين الذي يجري تطبيقه بوتيرة هائلة يومياً، لا يقوم على أية اعتبارات أمنية، بل على تأمين الضم الكامل للضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى في نطاق «اسرائيل الكبرى». وان نطاق الرقعة التي جرى ويجري فيها النشاط الاستيطاني، جرى رسمه بدقة بحيث يقوم بتطويق جميع المراكز السكانية العربية. والهدف واضح، وهو عزل التجمعات السكانية العربية بعضها عن البعض الآخر، مع المضي في تركيز كل الخدمات الأساسية في أيدي المستوطنات الاسرائيلية، بحيث تتحول التجمعات العربية في النهاية إلى مجموعة «غيتوات» معزولة. ونقدم في الملحق الرقم (٣) خريطة تبين الطوق الاستيطاني المرسوم ومواقع المستوطنات في هذا الطوق.

سياسة اغتصاب الأراضي هذه التي تطبق بلا هوادة ولا تمييز، ربما تصبح أشد فظاعة حين يتعلق الأمر بأكثر القطاعات البشرية العربية هشاشة: البدو. فالقرارات العسكرية التي صدرت مؤخراً بغية تسهيل مصادرة مساحات واسعة من مضارب البدو في النقب، كانت تحت عنوان «سلام كامب ديفيد». وفي هذه البرهة بالذات تقوم الحكومة الاسرائيلية بتنظيم عملية للاستيلاء على ثلث مساحة الأراضي المأهولة من جانب البدو العرب في النقب، وبدون تعويض ملائم. فهناك زهاء ١١ مليون دونم تشكل المساحة الاجمالية لمنطقة النقب، لم يكن البدو يشغلون منها — حتى وقت قريب — سوى ربع مليون دونم. وعلى الرغم من المساحات الشاسعة من الأراضي المتاحة للحكومة الاسرائيلية لكي تنشىء فيها القواعد العسكرية والجوية نتيجة لانسحابها من سيناء، فانها لم تجد أمامها سوى الاستيلاء على زهاء ٨٠ ألف دونم من الأراضي التي يعيش فيها البدو.

العمل واتحادات العمال

كان من نتائج تعطيل الحياة الفلسطينية منذ الاحتلال الاسرائيلي، تدفق حركة سكانية-كثيفة من الأرض والزراعة إلى المخيمات والمدن في الضفة الغربية والمناطق المحتلة الأخرى. ولعل هذه الهجرة من الريف أقوى وأشد في قطاع غزة الذي هو أكثر المناطق الريفية كثافة سكانية في العالم. هذه الحركة السكانية نتج عنها نقص كبير في الأعمال في ناحية، ونقص مواز في القطاعات الانتاجية في الاقتصاد المحلي في ناحية أخرى. ويتزايد باضطراد اعتماد الضفة الغربية والمناطق المحتلة الأخرى على اسرائيل لتوفير العديد من الأمور الضرورية. واسرائيل في المقابل «تتمتع» بواحد من أعلى معدلات التضخم في اقتصاديات العالم المعاصر، والمحصلة هبوط دراماتيكي في المداخيل الحقيقية للعرب. وعلى سبيل المثال فان أحد مسؤولي البلديات ذكر أن السعر الحالي للسكر الذي يشترونه لدار الأيتام المحلية هو ٤٩٠٠ ليرة اسرائيلية للكيس الواحد، في حين لم يتجاوز ثمنه ٣٥ ليرة اسرائيلية فقط، قبل ست سنوات.

هذا الوضع يستغله المحتلون الاسرائيليون أبشع استغلال، فيفيدون من هذا الخزان الجاهز للأيدي العاملة الرخيصة، التي تفيض بها المدن والبلدات المختلفة في الأراضي المحتلة. وفي كل

صباح يتوجه خمسة وسبعون ألفاً من العمال العرب، وهم يحملون بطاقات الهوية/الترخيص، للعمل في داخل اسرائيل. ويشكل هؤلاء زهاء ١٥ بالمئة من الطاقة العاملة في اسرائيل، التي تحتوي هي ذاتها على قوة عاملة من العرب الاسرائيليين. وكما هو الحال في جنوب أفريقيا، فالعمال لا يسمح لهم بقضاء الليل في اسرائيل، بل يُجبرون على القيام برحلات طويلة يومياً من وإلى مكان العمل. وهناك تقدير أن فترة العمل زائد الوقت اللازم للذهاب والاياب تساوي ١٤ ساعة يومياً. ولا يقبض العمال بدل انتقال. ثم انهم محرومون من أية حقوق في اسرائيل، فهم - باعتبارهم عرباً - يخضعون للقانون الأردني (المحلي)، الذي لا يسري طبعاً في اسرائيل. ولا يوجد قانون يتيح إنصاف العامل من رب العمل. والطريقة الوحيدة أمام العامل لرفع أي إجحاف هي رفع القضية إلى المحكمة. والواقع الفعلي يشهد بأن جميع قضايا التعويضات، والفصل التعسفي من العمل، والضمان الاجتماعي، هي من الأبواب الموصدة في وجه العمال. وأي تهديد بالاضراب يؤدي إلى الطرد الفوري من العمل. أما الأعمال التي يتولاها عمال المناطق المحتلة فهي إجمالاً الأعمال الشاقة ومتدنية الأجر. وان العمال الفلسطينيين كافة غير مؤهلين للاستفادة من أية منافع اجتماعية تنشأ تراكمياً نتيجة لجباية الضرائب الاعتيادية. وبناء عليه ليست من حقهم معاشات التقاعد، والتعويضات المرضية، الخ... ويعني هذا عملياً وجود تمييز في الأجور يعادل ٢٠٪ تقريباً، بينهم وبين زملائهم من العمال العرب الاسرائيليين. ومن الناحية الأخرى هناك العمال الذين يعملون في الضفة الغربية وليس أمامهم سوى العمل في ورش صغيرة وسيئة التجهيز. ويوجد تقدير أن الضفة الغربية بأسرها لا تضم سوى ثمانية معامل يضم الواحد منها أكثر من خمسين عاملاً. ومما يزيد الوضع تفاقماً في الضفة الغربية، جزئياً، السياسة الثابتة التي ينتهجها الاسرائيليون بعدم الاستثمار بتاتاً في أي مشروع عربي. ان الحاجة إلى العمل هي في رأس الأسباب المهمة للهجرة خارج المناطق المحتلة، مع خسارة حق العودة، وخصوصاً في أوساط شريحة الشباب المؤهل علمياً. وهكذا فان البطالة، وسوء أحوال العمل، والأجور المتدنية، كلها ظروف تخدم مصالح الاسرائيليين ومخططاتهم لإكراه الأهالي على الهجرة من الوطن.

الأمر العسكري الرقم
٨٢٥ (٢٠ آذار - مارس ١٩٨٠)

قد يتوقع المرء، على ضوء ما سبق ذكره، حركة نقابية نشيطة واضطرابات عمالية. لكن فرص العمل، أو بالأحرى نقص فرص العمل، تحمل تأثيراً عكسياً. على أن الحكومة الاسرائيلية مضت أبعد من ذلك باصدارها القرار الرقم ٨٢٥ في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨٠ الذي يتيح لها السيطرة الكاملة على الشؤون النقابية. وهناك رجعة إلى نص القرار أو الأمر العسكري هذا، في الملحق. هذا الأمر العسكري يسمح للسلطات العسكرية بما يلي:

١ - طرد أي عضو من أية نقابة.

٢ - منع أي شخص قضى عقوبة سجن لخمس سنوات أو أكثر من ترشيح نفسه للانتخابات النقابية.

٣ - ينبغي إبلاغ السلطات العسكرية مقدماً - وقبل ٣٠ يوماً من إجراء الانتخابات على الأقل - بأسماء جميع المرشحين.

٤ - من حق السلطات العسكرية إبطال عضوية أي شخص منتخب (بفتح الخاء)، وأكثر من ذلك، من حقها إلغاء أية قرارات اتخذتها النقابة خلال الفترة التي كان فيها ذلك الشخص المجرد من العضوية، عضواً في النقابة باعتباره، شخصاً منتخباً!!

وفي هذا المجال تلجأ السلطات العسكرية إلى إجراءاتها الثابتة: الاعتقال وتقييد حرية التنقل. جورج حزبون نائب رئيس الاتحاد العمالي في الضفة الغربية، يخضع للحجز في بلدته بيت لحم. حسن برغوثي الأمين العام لنقابة عمال الفنادق والمطاعم (وهو جانب مهم في القطاع التجاري في الأراضي المقدسة) ومحمود زيادة نائب الأمين العام، كلاهما محظور عليهما دخول القدس مع أنها مقر نقابتهما، وكلاهما يخضعان للحجز في بلده: الأول في قرية كوبر والثاني في الخليل.

زكريا حمدان من نابلس، و (Khalis Zejazi) من نابلس، وظمين حسين من رام الله وحسام حداد من بيت لحم، جميعهم قادة نقابيون في مناطقهم، طـردوا جميعاً من فلسطـين، وغيـرهم كثـير، اقتصاصاً من نشاطهم النقابي. وهناك حظر على احتفـالات الأول من أيار (مـايو) عيـد العمال العالمي، ولم يسمح باقامتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة في الضفة الغربية. أما في القدس (التي لا يعتبـرهـا الاسـرائيليـون جـزءاً من الضفـة الغـربية)، فلقـد هاجم رجـال الشـرطـة مكـان الاحتفالات بأول أيار (مايو) واعتقلوا ٢٢ شخصاً من منظميها خلال هـذا العام. وبينمـا تعرض سبعة من هؤلاء للتوقيف لمدة أسبوع، أفرج عن الباقين دون توجيه أية تهمة.

إن جميع الاجتماعات النقابية ودروس الثقافة العمالية ينبغي إبلاغ السلطات العسكرية عنها مسبقاً، قبل شهر واحد من عقدها على الأقل، على أن يتضمن الابلاغ معلومات كاملة عن الموضوع، ومحتـوى الكلمـات أو الخطـب، والخطبـاء أو المحاضرين. وهذا كله تنفيذاً لأمر عسكـري صدر في ١٩٧٦. وان جميع وفود منظمة العمل الدولية تقيد تحركاتها ضمن الأقنية الحكومية، الأمر الذي تنشأ عنه أحياناً حوادث طريفة، من ذلك مثلاً عندما توجه السيد عادل غانم، (Adel Ghanim) الأمين العام للنقابات في الضفة الغربية لمقابلة وفد المنظمة المشار إليها خلال زيارته في العام ١٩٧٦، انعقد اللقاء في مكتب الحاكم العسكري للقضاء، حيث وجد أن الشخص المكلف بالترجمة له هو عضو في الشين بيت (المباحث الاسرائيلية) بل وكان الشخص ذاته الذي تولى التحقيق معه آخر مرة! وفي الزيارات اللاحقة التي قامت بها وفـود تلـك المنظمـة، لم يُسمح أبـداً للسيـد غـانـم بمقابلتها. ذلك أنه خضع لاستجواب دقيق في الفترة عينها حين كان ينبغي له الاجتماع بالوفود الزائرة. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ التقى السيـد غـانـم بوفـد الاتحاد العـام لعمال فرنسا، في نابلس، وبعد ذلك استدعي إلى مكتب الحاكم العسكري للقضاء، وجرى استجوابه من قبل المستشار السياسي للحاكم العسكري العام لكل منطقة الضفة الغربية. ودار الاستجواب حول كيف جرى ترتيب ذلك اللقاء وما الذي بحث فيه الـخ... وامتدت جلسـة الاستجواب هـذه ست ساعات كاملة. ومن المدهش أن تذكر في هذا المقام أن السيد غـانـم وهو الأمين العام للنقابات في الضفة الغربية حظر عليه الاشتراك في يوم ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ حيث ان الحاكم العسكري للقضاء اعتبر الاجتماع ذا أغـراض سياسية، في حين كان الموضوع عـزم السلطات الاسرائيلية على الاستيلاء على شركة الكهرباء في القدس الشرقية. وكان الاجتماع لفتة تضامنية مع عمال تلك الشركـة الذين أعلنـوا معارضـة إلحاقها بالشبكة القطـرية الاسـرائيلية العـامة؛ الأمر الذي من شأنه اخضاع السكان المحليين أكثر فأكثر للمصالح الاسرائيلية.

التعليم والحرية الأكاديمية
الأمر العسكري الرقم ٨٥٤
(٨ تموز - يوليو ١٩٨٠)

وكما هو الحال في القطاعات الأخرى للحياة الفلسطينية، فان المحتلين الاسرائيليين فرضـوا سيطـرتهم المطلقة عـلى شؤون التعليم والحريـة الجـامعيـة في المنـاطق المحتلـة. ووفقـاً لـلأمـر العسكري الرقم ٨٥٤ الصادر في ٨ تموز (يوليو) ١٩٨٠، فان قبول الطلبة في الجامعات ومعاهـد التعليم كـافـة، يخضـع كليـاً لسلطـة الحـاكم العسكري للمنطقة التي يوجد فيها ذلك المعهد. بل وأكثر من ذلك، على جميع معاهد التعليم، سواء القائمة في زمن الأمر العسكري المذكور أو التي لم تكن قائمة، ان تحصل على ترخيص من الحاكم العسكري يسمح لها بالوجود، وعلى المدرسين كافة الحصول مسبقاً على ترخيص منه قبل أن يتولوا وظائفهم. ويستطيع الحاكم العسكري بالطبع أن يـرفض التـرخيص لأي معلم كـان قـد أوقف للتحقيق من جانب السلطات الحاكمة. والحقيقة أنه يصعب العثور على معلم لم يخضع لمثل هذا التحقيق. وتجـد نص هذا الأمـر العسكري في الملحق الـرقم (٥). ولقـد أخضعت الجـامعـات الثـلاث الموجـودة في الضفة الغـربية، لسلطـة الحاكمية العسكرية مباشرة، وذلك وفقاً للتعديل على القرار ٨٥٤. وجوبه هذا الأمر العسكـري بالسخط والاستنكار من جانب جميع الجامعيين في المناطق المحتلة. وهنا كما هناك، وكما مـر معنا بـالنسبـة لجميـع نـواحي وقطـاعـات الادارة

الاجتماعية، فان جميع الجامعات والمعاهد تتلقى تمويلها من الخارج، ولم ينفق الاسرائيليون ليرة واحدة عليها، بل صبوا عليها نقمتهم وخططهم القمعية لكبتها والتحكم فيها.

هذا الأمر العسكري صدر في تموز (يوليو) ١٩٨٠، بالضبط قبل ذهاب الكنيست إلى العطلة الصيفية، وبالضبط قبل أن تغلق الجامعات أبوابها لعطلة الصيف كذلك. وكانت هناك رسالة مؤرخة في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٨٠، تلقاها السيد غابي برامكي نائب رئيس جامعة بيرزيت (فرئيس الجامعة ابن مؤسسها، الأستاذ حنا ناصر، جرى إبعاده منذ سنوات وهو مقيم في الأردن) أبلغته بأن عليه الحصول على ترخيص للعمل، والتقيد بأحكام القرار الجديد. وفي الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) ولم يكن هناك أي رد من جانبه على الرسالة المشار اليها - تلقى السيد برامكي بياناً إضافياً يطالبه مباشرة بما يلي: ١ - طلب ترخيص للجامعة لكي تكتسب الحق في الوجود ٢ - على جميع الطلبة الأجانب تقديم طلبات لقبولهم في الجامعة ٣ - على الطلبة المحليين كافة تقديم طلبات مشابهة كذلك، ٤ - تقديم تفاصيل كافية وافية عن جميع المعلمين والطلبة. واننا نقدم صورتين للرسالة وللبيان الاضافي في الملحقين الرقم (٦) والرقم (٧).

ولقد فهمنا ان الجامعة تعتزم تجاهل هذه الطلبات، باعتبارها غير مبررة على الاطلاق وتمثل تدخلاً فاضحاً ولم يسبق له مثيل في الشؤون الدراسية والأكاديمية. لكن الواقع هو الواقع. وعلى أي حال، فقضية المعلمين تولى الأستاذ ناصر رفعها إلى اليونسكو بناء على طلبها.

التمويل

على الرغم من حقيقة أن الجامعات مسجلة في صورة قانونية كجمعيات خيرية، فانها تخضع لضرائب باهظة. وهذا أسلوب آخر يلجأ اليه الاسرائيليون للتدخل في مشروعية الحياة الفلسطينية. ولهذا، وعلى سبيل المثال، كان على جامعة بيرزيت حين رغبت في تجهيز مجمعها العلمي بكمبيوتر، ان تدفع خمسين ألف دولار كضريبة، بالاضافة إلى ثمن الكمبيوتر. وتزعم السلطات ان الجامعات الاسرائيلية، مثلها كمثل الجامعات العربية في الخضوع للضريبة، لكنها تتجاهل حقيقة ان كل الضرائب التي تدفعها الجامعات الاسرائيلية تستردها عن طريق الاعانات الحكومية والاستثمارات التي تقدم للجامعات الاسرائيلية وحدها. ونعود إلى القول ان الاسرائيليين لا ينفقون ليرة واحدة على التعليم في المناطق المحتلة. ولقد بلغت الضرائب التي دفعتها جامعة بيرزيت للاسرائيليين في العام ١٩٧٩، ٢٤٠ ألف دولار. واقتطع هذا المبلغ من ميزانية تبلغ ٥.٨ مليون دولار (أي ان نسبة الضريبة بلغت ٤٪ تقريباً). هذه المعدلات الضريبية العالية المفروضة من قبل المحتلين الاسرائيليين على المعاهد كما على المدارس العربية كافة، التي تعتمد في بقائها واستمرارها على الهبات، لا تعني سوى عزمهم الثابت على إرهاقها وتحطيمها لكي تتوقف عن خدمة مجتمعها.

السيطرة على المناهج الدراسية

صحيح أنه لا توجد للاسرائيليين سيطرة مباشرة على مضامين المقررات التعليمية، إلا أن السلطات ابتدعت وسائل خبيثة وفعالة وغير مباشرة في هذا المضمار. من ذلك مثلاً أنها حظرت كل الكتب المدرسية حول التاريخ العربي، الثقافة العامة، والسياسة، لأسباب أمنية، حيث أنها ستكون بالضرورة مؤيدة لخط منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا فانها - في نظر الاسرائيليين - لن ينتج عنها غير إلهاب حماسة قرائها واثارة أفئدة الطلبة. وتضم قائمة الممنوعات زهاء ستين دورية أكاديمية عربية يحظر دخولها إلى جامعة بيرزيت والمكتبات الأخرى، علماً بأن هذه الدوريات معروضة بحرية في الجامعات الاسرائيلية حيث يدرس بعض الطلبة العرب كذلك.

الادارة

بعد الغزو الاسرائيلي للمناطق المحتلة، أقدم المعلمون والأكاديميون الفلسطينيون على تأليف مجلس أعلى للتعليم، للتخطيط وإدارة جميع مستويات التعليم في المناطق المحتلة. وباشر هذا المجلس عمله منذ ١٩٧٧، لكن سلطات الاحتلال تمنعه من عقد اجتماعاته بين فترة وأخرى. وكانت

حجتها لمنع الاجتماع الأخير، أنه ينعقد لأسباب سياسية، ذلك انه كان سيناقش مسألة الأمر العسكري الرقم ٨٥٤ الذي أشرنا اليه آنفاً.

وتخضع جميع الأبنية ومشروعات التطوير لاشراف السلطة العسكرية.

الحياة الاجتماعية والثقافية

في الحادي والثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، سارت تظاهرة سلمية في منطقة الجليل، استنكاراً لمصادرة الأراضي، فهاجمها الجنود الاسرائيليون بمنتهى القسوة والعنف، وقتلوا ستة من العرب. ومنذ ذلك التاريخ أصبح ذلك اليوم يعرف باسم «يوم الأرض»، ويحيي العرب المناسبة بطرق شتى. وفي هذا العام قرر طلبة بيرزيت أن يقيموا «مخيم عمل» في قريتهم. وحال الاسرائيليون دون تنفيذ الفكرة، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التوضيح أو التفسير.

وفي رام الله أغلق الحاكم العسكري للقضاء هذا العام معرضاً فنياً، كما أغلق نادياً اجتماعياً، والسبب في الحالتين أن الذي افتتحهما هو نائب رئيس البلدية المحلي *(N'Adih Ranties)* الذي هو قس انكليكاني.

وكما ذكرنا من قبل، فان سلطات الاحتلال حرمت الاحتفال بعيد أول أيار (مايو)، خلال السنوات الثلاث المنصرمة. وانها لجريمة نكراء أن يضبط معك عدد من «الطليعة»، الصحيفة الأسبوعية للحزب الشيوعي في الضفة الغربية. فكلاهما، الحزب وصحيفته، محظوران في الضفة الغربية، بينما في اسرائيل شيوعيون أعضاء في الكنيست.

وان جميع الكتب العربية حول الشعر والفولكلور والتاريخ الخ... تحظر بأمر الحاكم العسكري، إذا كانت لها أية صلة بالقضايا العربية أو إذا اعتبرت معادية للصهيونية أو لليهود. مثلاً «تاجر البندقية» [لشكسبير] هي في عداد الكتب الموجودة على القائمة السوداء.

وتخضع جميع التظاهرات والاجتماعات السياسية لتحكم قاس. وكما سنرى لاحقاً، تصدر جميع الصحف والمجلات في ظل رقابة متشددة.

وهذه قائمة بأسماء الخطباء الذين منعهم الحاكم العسكري من إلقاء كلمات في جامعة بيرزيت في العام ١٩٧٩:

١ - دكتور سليمان بشير، المحاضر في جامعة النجاح.
٢ - بشير برغوثي، محرر «الطليعة».
٣ - توفيق طوبي، عضو الكنيست وشيوعي اسرائيلي.
٤ - دكتور حيدر عبدالشافي رئيس جمعية الهلال الأحمر في غزة.
٥ - تامار تاجنسكي، عضو الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

فجميع هؤلاء منعتهم سلطات الاحتلال من التحدث في الضفة الغربية «لأسباب أمنية»، مع أن كلاً منهم يعتبر شخصية عامة ذات وزن لدى الرأي العام في منطقتها.

الرقابة على الصحف

يتوجب على الصحف المعادية للاحتلال كافة، أن تسلّم ثلاث نسخ من العدد الذي سيصدر «غداً»، عند الساعة السابعة من مساء «اليوم»، وذلك لمكتب المراقب العسكري، وهو ضابط معين من قبل الحكومة ليتولى الاشراف على عملية الرقابة على النشر والمنشورات، ويكون في العادة في رتبة عميد مع عدد من المساعدين يعملون في أمرته. النسخ الثلاث، تذهب إحداها إلى إضبارات جهاز المخابرات، ويحتفظ بالثانية، في حين تعاد الثالثة إلى إدارة الصحيفة المعنية وهي تحمل تأشيرات الرقيب على كل المواد المطلوب حذفها. وعند منتصف الليل تجري الأمور بسلاسة، ويكون في وسع الصحيفة الذهاب إلى المطبعة. لكن التأخيرات كثيرة وكلفة الانتاج مرتفعة. وان طلب إعادة النظر في قرارات الرقيب متعذر في ظل ضغط العمل اليومي. كما ان اللجوء إلى المحكمة للاحتجاج على تصرفات الرقيب، مستحيل بسبب الاجراءات العسكرية التي تحظر استخدام النسخة التي مرّرتها الرقابة من الصحيفة، والتي تحمل خاتم الرقيب وتأشيراته الرسمية، كمستند قانوني في المحكمة. ثم انه لا يسمح للصحف أبداً بنشر أية مادة يمكن أن يفهم منها القارىء أن هناك رقابة. وفي ظل غياب

أي تحديد لدور الرقيب، وحيث انه يتولى مهمته بصورة تعسفية وتحكمية، فانه يستحيل على الصحف أن تعرف مقدماً وعملياً ما الذي يمكن أن يجيزه أو يمنعه من مواد النشر. ولهذا، وتوفيراً للوقت والكلفة والازعاج، نشأ نوع من الرقابة الذاتية لدى الصحف الفلسطينية الثلاث المعادية للاحتلال، وهي **الفجر** و**الشعب**، و**الطليعة** التي هي أسبوعية وناطقة بلسان شيوعيي الضفة الغربية ومحظورة كلياً في المناطق المحتلة، والتي يتعرض حاملها لعقوبة السجن أو غرامة باهظة.

وهناك عوامل أخرى تؤثر فعلياً على حرية النشر. فجميع الصحف ينبغي أن يحمل ناشروها ترخيصاً اسرائيلياً. ومنذ ١٩٦٧ لم يعط غير ترخيص واحد لشخص فلسطيني، ولهذا عليهم الاعتماد كلياً على الناشرين الاسرائيليين. ويتعرض الناشر على الدوام لكثير من المخاطر وللخوف من الانتقام. وعلى سبيل المثال فان الناشر السابق لصحيفة **الفجر** تعرض للاختطاف والقتل، وتلقت الصحيفة أربعة تهديدات من السلطات تنذرها بالاغلاق. ولقد انتظر ناشر **الطليعة** أكثر من عام ونصف العام قبل أن يؤذن له بالعمل، ولم يتوفر له الترخيص إلا بعد قرار من المحكمة العليا. وكان على إدارة الصحيفة أن تنتظر ثلاث سنوات أو أكثر، من أجل تركيب جهاز للهاتف.

وكثيراً ما تتلقى شركات التوزيع المستقلة، تهديدات بوقف توزيع صحيفة ما. وفي وسع السلطات العسكرية أن تصدر حظراً تاماً على التوزيع في المناطق المحتلة، مثلما مر معنا من قبل ونحن نروي ما حدث في اليوم السابق لمحاولة اغتيال رؤساء البلديات الثلاثة في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، عندما تلقت الصحف الثلاث المذكورة آنفاً أوامر عسكرية تحظر عليها التوزيع في الضفة الغربية لمدة أسبوعين كاملين. وغني عن القول أن الصحف ملزمة بأن ترسل موادها كافة بلا استثناء إلى الرقيب، بما فيها الاعلانات التجارية.

هذه المسلكية الاسرائيلية القائمة على التعصب والتمييز، لا تنطلق كلياً من الروح العنصرية وحدها، ذلك أن الصحف العربية التي تتسم بشيء من مواقف التعاون مع الاحتلال أو مع برامج صهيونية أخرى، تتلقى من السلطات معاملة مختلفة ومنافع وتسهيلات.

ولا بد من وقفة خاصة عند رؤساء تحرير الصحف الثلاث السالفة الذكر وما تخصهم به السلطات من «عناية». فثلاثتهم: مأمون السيد رئيس تحرير **الفجر** وبشير برغوثي رئيس تحرير **الطليعة** وأكرم هنية رئيس تحرير **الشعب** تعرضوا لقرارات الحجز في المدينة التي صدرت في حقهم في اليوم نفسه الذي صدر فيه قرار مماثل يطال رئيس البلدية «طويل»، وتفسيرهم لها أنها محاولة لاضعاف حملتهم على مخططات الحكم الذاتي. وهناك حقيقة أخرى كنا نعرفها من قبل، وهي أن الصحف العربية الصادرة في ظل الاحتلال لا يسمح لها البتة بتسلم أية صحيفة أو مجلة عربية من الخارج، مع العلم بأن الصحف والمجلات العربية الصادرة في شتى الدول العربية متاحة بحرية ويسر للتلفزيون الاسرائيلي والصحف الاسرائيلية.

ان الصحافة الحرة والنابضة بالحيوية والنشاط، والقادرة على أن تكون ناقدة ونزيهة، *شرط أساسي لأي مجتمع ديموقراطي*. وتبرز أهمية هذه الحقيقة في ضوء الحملة الضارية التي تشنها السلطات الاسرائيلية على الصحافة التقدمية في المناطق المحتلة. ومرة أخرى نخلص إلى أن السياسة المرسومة هي تحطيم المجتمع الفلسطيني وحرمانه من القيادة وتجريده من الهوية.

استنتاجات قانونية

لقد عاد وفدنا بحصيلة كبيرة نسبياً من المعلومات التي جمعناها ميدانياً عبر الاتصالات المباشرة بمختلف الهيئات التي تمثل رسمياً سكان المناطق المحتلة. ولقد وصفنا بشيء من الاسهاب خلاصة لقاءاتنا تلك، في القسم الأول من هذا التقرير. وكان وفدنا قد قام قبل سفره بدراسة العديد من المراجع والاستنتاجات حول الوضع في اسرائيل، سواء منها ما نشر أو ما لم ينشر (بما فيها خصوصاً نشرات الوحدة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الحقوق الفلسطينية والتقارير الأخرى للأمم

المتحدة). كما كان وفدنا قد اطلع على موقف الحكومة الاسرائيلية، سواء من خلال المذكرات الاسرائيلية إلى الأمم المتحدة، أو كما ينعكس في الصحافة الاسرائيلية.

وان الاستنتاجات القانونية التي نقدمها فيما يلي، هي نتيجة تحليل شامل للوضع برمته، في ضوء القانون الدولي الراهن.

إن سياسة الحكومة الاسرائيلية تتناقض وعدد مهم من القواعد الأساسية للقانون الدولي، أو القواعد المتعلقة بحقوق الانسان، والتي أدارت إسرائيل ظهرها لها.

(أ) هناك أولاً اتفاقية جنيف (١٢ آب - أغسطس ١٩٤٩) الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب:

١ - انطباق الاتفاقية على الوضع في المناطق التي تحتلها اسرائيل

يجدر أن نلاحظ في هذا الخصوص:

(أ) أن الحكومة الاسرائيلية وقعت على الاتفاقية وصدقت عليها في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، مما يعني ان اسرائيل ملزمة كلياً بهذه الاتفاقية على الصعيد القانوني.

(ب) ان الوضع الذي يخلقه احتلال اسرائيل العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة يقع كلياً في نطاق الاتفاقية، أياً كانت الادعاءات الاسرائيلية المعاكسة. كما يتبين في هذه النقطة أن المادتين السادسة والسابعة من الاتفاقية جليتان تماماً في هذا الشأن. وبناء عليه:

المادة السادسة، الفقرة الثالثة: «في حالة الاقليم المحتل، لا يعود تطبيق الاتفاقية الحالية سارياً بعد انقضاء سنة واحدة على انتهاء العمليات العسكرية: على أن قوة الاحتلال سوف تكون ملزمة، طوال بقاء الاحتلال، بأن تمارس وظائف الحكومة في مثل هذا الاقليم، وفق أحكام المواد التالية في هذه الاتفاقية: ١ إلى ١٢، ٢٧، ٢٩ إلى ٣٤، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦١ إلى ٧٧، ١٤٣».

المادة ٤٧: «ان الأشخاص المحميين الذين هم في الاقليم المحتل، لا ينبغي أن يحرموا في أي حال، ولا في أي أسلوب مهما كان، من المزايا التي توفرها هذه الاتفاقية، **عن طريق أي تغيير يجري استحداثه كنتيجة لاحتلال الاقليم سواء على مؤسسات أو حكومة ذلك الاقليم،** ولا عبر أية اتفاقية تبرم بين سلطات الاقليم المحتل وبين قوة الاحتلال، **ولا عن طريق قيام قوة الاحتلال بضم ذلك الاقليم، كله أو بعضه».**

فالأنظمة التي ترسمها الاتفاقية تستهدف بالضبط وعلى وجه الدقة تفادي نشوء الوضع الذي تسعى اسرائيل للوصول إليه في المناطق المحتلة.

(جـ) انه لمن رابع المستحيلات إلقاء أي ظل من الشك على حقيقة الوصف الذي ينطبق على الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه المناطق تشكل إقليماً يخضع للاحتلال العسكري.

هذه الحقيقة جرى التذكير بها مؤخراً من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في القرار ٤٦٥ الصادر بتاريخ الأول من آذار (مارس) ١٩٨٠، الذي أكد مرة أخرى «ان اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق على المناطق العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس». ولم تستخدم أية واحدة من القوى الخمس الكبرى حق النقض ضد هذا القرار.

(د) ثم ان المسلك الاسرائيلي في هذا الشأن متناقض على الاطلاق. فالموقف الذي تتمسك اسرائيل به رسمياً في تعاملها مع الهيئات الدولية، يقوم على رفض استخدام تعبير «المناطق المحتلة» * .

*** هذا هو الموقف الذي يتبناه البروفسور يهودا بلوم، من الجامعة العبرية في القدس، والذي هو الآن المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة. وقوام هذا الموقف التأكيد على أنه لم تكن هناك أبداً «سلطة شرعية تتمتع بالسيادة» في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل ١٩٦٧. وهناك وصف لهذا الموقف في كراس أصدرته الأمم المتحدة في ١٩٨٠ تحت عنوان «مسألة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مناطق غزة والضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما فيها القدس».**

لكن المسلك التشريعي في داخل اسرائيل يأخذ منحى مختلفاً. ففي قضية بيت البكوات (Beth El Bekaath) أصدرت المحكمة العليا في اسرائيل حكماً في ١٣ آذار (مارس) ١٩٧٩ قالت فيه: «استناداً إلى اتفاقية لاهاي للعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، لا أحد يُنكر أن رافعي الدعوى هم من أولئك الأشخاص المحميين، حسب المعنى المحدد في القانون الدولي». لكن المحكمة مضت بعد ذلك لتؤكد أن القانون الدولي لا ينطبق إلا على العلاقات بين الدول وانه ليست له أدنى علاقة بالاجراءات القضائية داخل دولة ما.

وفي وقت قريب جداً، في القضية المتعلقة بمستوطنة ايلون موريه (المحكمة العليا في اسرائيل، ٢٢ تشرين الأول - اكتوبر ١٩٧٩، الرقم ح س ج ٣٩٠ - ٧٩) قرر القاضي كيتكون: «انه لمن الخطأ الاعتقاد بأن اتفاقية جنيف لا تنطبق على يهودا والسامرة».

وهكذا فالخط الذي تتبناه اسرائيل هو تأكيد أن الاتفاقية لا تنطبق قانوناً على الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تواصل الادعاء في الوقت نفسه بأن أحكام الاتفاقية يجري التقيد بها في الممارسة، من جانب الحكومة.

٢ - الادعاء الأخير هو مجرد ذريعة للانتهاك المتواصل والشامل لبنود اتفاقية جنيف

يبدو واضحاً من خلال القسم التمهيدي من هذا التقرير، والذي قدم الوقائع والحقائق التي أمكن رصدها على أرض الواقع، والشهادات الشخصية التي أمكن الحصول عليها، اننا نواجه ما يلي:

(أ) الانتهاك الصريح والفاضح للمادة ٤٩ التي تحظر ترحيل أو إبعاد سكان المناطق المحتلة أو إكراههم على الانتقال. كما تحظر قيام سلطة الاحتلال بنقل سكانها المدنيين لاسكانهم في المناطق المحتلة:

تواجه زائر المناطق المحتلة حقيقة مذهلة، هي رؤية العديد من مخيمات اللاجئين، وفي الوقت نفسه رؤية عدد أكبر من المستوطنات الجديدة التي تقام حديثاً في رعاية وإشراف تامين من جانب لجنة وزارية رسمية خاصة بشؤون استيطان هذه المناطق. وتشكل هذه المستوطنات جزءاً من مخطط كبير (خطة دروبلس) يستهدف على المدى البعيد تطويق جميع المدن والقرى العربية بمستوطنات يهودية، بحيث تصبح هذه التجمعات السكانية العربية مجرد «غيتوات» محاصرة. ويستتبع إنشاء المستوطنات بالطبع أعمال الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها، وهي أعمال لا تجد ضحاياها، من السكان العرب، أية وسيلة قانونية للتصدي لها، بما انها تتم في معظم الحالات تحت لافتة «الأسباب الأمنية»، مع الاكتفاء بهذا التبرير وحده.

هذه الظاهرة تحدث على نطاق واسع وحجم كبير، ومدى يؤكد أن الأمر لا يعدو كونه تطبيقاً لحق الفتح *

(ب) الانتهاك المستمر في الأراضي المحتلة للمادة ٢٧ الخاصة بمعاملة الأشخاص المشمولين بالحماية:

فالشتائم المهينة، والعنف والتخويف، والاكراه، كلها تصرفات تحظرها هذه المادة، وهي مع ذلك جزء لا يتجزأ من الممارسة الاسرائيلية الراهنة في المناطق المحتلة (أنظر التقرير التمهيدي).

(جـ) **انتهاك المادة ٣٢** من خلال الاستخدام العلني والمسلم به للتعذيب (أنظر تقريرنا التمهيدي، وانظر أيضاً تقرير لجنة العفو الدولية للعام ١٩٧٨).

(د) **مخالفة المادة ٣٣** التي تحظر العقوبات الجماعية، والارهاب، والسلب والنهب، والانتقام من الأشخاص، والاستيلاء على الممتلكات (أنظر المعلومات بهذا الشأن في تقريرنا التمهيدي، بخصوص التدمير المنهجي للممتلكات، ونسف بيوت العرب، والأعمال الارهابية كتلك التي

---

* أنظر الملحقات، وانظر كذلك نشرات الأمم المتحدة التي أصدرتها الوحدة الخاصة بالحقوق الفلسطينية في آذار (مارس) ١٩٧٩ وأيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩.

تعرض لها رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة في الثاني من حزيران - يونيو ١٩٨٠).

(هـ) خرق المادة ٥٢ الفقرة الثانية التي تنص على أن «جميع الخطوات التي تستهدف خلق بطالة أو تقييد الفرص المتاحة للعمال في إقليم محتل، من أجل اغرائهم بالعمل لدى سلطة الاحتلال، هي محظورة» (أنظر التقرير التمهيدي فيما يتعلق بالظروف المفروضة على العرب في المناطق المحتلة).

(و) انتهاك المادة ٥٣ بشأن الحفاظ على الممتلكات، وذلك بهدم البيوت، كما مر معنا أعلاه.

(ز) إنتهاك المادة ٦٥ التي تشترط بخصوص الأحكام العقابية التي تفرضها سلطة الاحتلال، ألا تصبح سارية المفعول قبل أن تنشر وتذاع ويحاط السكان المحليون علماً بها بلغتهم الخاصة.

إن أوامر وقرارات الحاكم العسكري الاسرائيلي لا تنشر في أي تعميم رسمي، وتنقل إلى السكان باللغة العبرية لا بالعربية (أنظر في الملاحق - على سبيل المثال - الأمر بالاقامة الجبرية الموجه بالعبرية إلى رئيس بلدية البيرة، من جانب السلطة العسكرية).

إن غالبية الشخصيات والأشخاص المسؤولين الذين اجتمعنا إليهم في المناطق المحتلة، تعرضت في مناسبة أو أخرى لمثل هذه الأحكام التي تقيد حريتها في الانتقال، في غياب أي تبرير حقيقي، وبدون حتى التظاهر بوجود أي تبرير سوى ما يسمى «الأمن العسكري»، وهو التبرير الذي يستخدم غطاء لسلكية التعسف التي تطبع تصرفات الحكم العسكري الاسرائيلي من ناحية، وحجة لتبرير انتهاك القانون والمخالفات الكثيرة لأحكامه، بما في ذلك النظام القانوني الواجب اتباعه في حالة وجود احتلال عسكري، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

(حـ) الانتهاك المتواصل للمواد ٧١ و٧٢ و٧٣ بشأن الاجراءات الجزائية ككل وحقوق الدفاع. والمثال الساطع على هذا ما وقع مؤخراً في محاكمة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول التي لم يؤذن فيها بسماع الشهود (يمكن العثور على أمثلة أخرى في التقرير التمهيدي).

(ط) الانتهاكات العديدة للمادة ٧٦ الخاصة بمعاملة الموقوفين (راجع التقرير التمهيدي، وكذلك تقرير منظمة العفو الدولية).

(ي) الانتهاكات للمادة ١٤٣ بشأن الاشراف الذي تتولاه سلطة الحماية، وامكانية الوصول إلى جميع أماكن الاعتقال والتوقيف والعمل.

ومن الجدير بالتنويه هنا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، انها تحتوي على اجراءاتها الخاصة بشأن نظام التحقيق، وفقاً للمواد ١٤٧، ١٤٨ و١٤٩:

المادة ١٤٧ تعدد المخالفات الخطيرة المحتملة للاتفاقية، فتذكر بينها القتل المتعمد، والتعذيب، والمعاملة غير الانسانية، والتسبب المقصود بالآلام، والابعاد أو النقل غير القانوني، والتوقيف غير الشرعي. والواقع أن هذه المادة تعدد جميع حالات الخرق التي مرت معنا قبل قليل. أما المادة ١٤٨.فتعطي الاتفاقية قوة إلزامية على الصعيد القانوني، حيث تنص على انه:

«لا يجوز للطرف السامي المتعاقد أن يحل نفسه، أو أن يحل طرفاً سامياً متعاقداً سواه، من تبعة الانتهاكات الموصوفة في المادة السالفة».

أما المادة ١٤٩ فتحرص على فعالية الاجراءات الوقائية: «بناء على طلب فريق في النزاع، يجري تحقيق في طريقة يتم تقريرها، بين الفرقاء المعنيين، حول أي انتهاك مزعوم لبنود الاتفاقية».

«وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن اجراءات التحقيق ينبغي أن يتفق الفرقاء على اختيار حَكَم يقوم هو نفسه بتقرير الاجراءات الواجب اتباعها».

«وفي حال ثبوت الخرق، على فرقاء النزاع وضع حد له، وانهاؤه بلا تباطؤ».

تعارض السياسة الاسرائيلية مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع كل القانون الذي وضعته الأمم المتحدة بناء على الميثاق

١ - التزامات اسرائيل تجاه الأمم المتحدة.

قُبلت عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٤٩، وبهذا، ومنذئذ، أصبحت ملتزمة،

باعتبارها وقعت على ميثاق الأمم المتحدة، بجميع الالتزامات المستقاة من الميثاق.

والميثاق ليس سوى معاهدة بين الدول، ولهذا فانه يقع في نطاق صلاحية المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا، في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات، والتي تنص على أن:

«كل معاهدة نافذة المفعول هي ملزمة لأطرافها وينبغي تنفيذها في نية حسنة».

العقد شريعة المتعاقدين(*Pacta Sunt Servanda*): أما في حالة اسرائيل فان من المهم أن نتذكر الشروط التي تم على أساسها قبول عضويتها في الأمم المتحدة، والصياغة الخاصة لقرار الجمعية العامة التي تم انتقاء كلماتها بعناية، والتي فتحت الباب أمام اسرائيل. ففي القرار المرقم ١٨١(٢) في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ أقرت الجمعية العامة تقسيم فلسطين. وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ تبنت الجمعية العامة القرار ١٩٤(٣)، وهو قرارها البارز الثاني بشأن فلسطين، وهذا القرار أنشأ لجنة التوفيق، ودعا إلى تجريد القدس من السلاح وتدويلها، وأكد حق الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم. وكانت اسرائيل قد تقدمت بطلب قبول عضويتها في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، لكن طلبها لم يتوفر له العدد الكافي من الأصوات في مجلس الأمن، الذي انتقد الكثير من أعضائه اسرائيل لعدم تنفيذها قرارات الأمم المتحدة.

ولا ينبغي أن تغيب عن البال حقيقة مهمة، هي أن علاقات اسرائيل مع الأمم المتحدة ذات طبيعة خاصة جداً، ذلك أن اسرائيل كانت الأمة الوحيدة التي أقامت دولتها وأعطيت أرضها بقرار رسمي من المنظمة الدولية.

وحين تقدمت اسرائيل للمرة الثانية بطلب العضوية، وكان ذلك في أوائل ١٩٤٩، أعطى ممثلها تأكيدات وضمانات بالتمسك بالمبادىء الواردة في الميثاق، وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وانه لأمر بالغ الأهمية أن نستعيد في هذا المقام بيان المندوب الاسرائيلي في تلك المناسبة:

«بالنسبة لوضعية قرارات الجمعية العامة في القانون الدولي، من المسلم به أن ما كان منها يمس السيادة الوطنية لأعضاء الأمم المتحدة، لا يعدو كونه توصيات غير ملزمة. **ومع ذلك، فان قرار فلسطين مختلف في الأساس، حيث انه يتعلق بمستقبل إقليم هو في عهدة المنظمة الدولية. ولهذا فان الأمم المتحدة بمجموعها هي وحدها الطرف المؤهل والمختص بتقرير مستقبل الاقليم، وبناء عليه فان لقرارها قوة إلزامية».**

وإنه لأمر بالغ الأهمية أيضاً أن نتذكر أن قرار الجمعية العامة بقبول عضوية اسرائيل، يتضمن إشارة محددة إلى هذه التأكيدات، وإلى القرارات الرئيسية:

«ان الجمعية العامة... إذ تلاحظ أن مجلس الأمن قد أوصى الجمعية العامة بقبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة،

إذ تلاحظ أيضاً تصريح دولة اسرائيل انها «تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة.

«إذ تشير إلى قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨. وإذ تحيط علماً بالتصريحات وبالايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل أمام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة، فان الجمعية العامة...

تقرر أن تقبل اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة».

وبناء عليه، فان اسرائيل أصبحت منذ أيار (مايو) ١٩٤٩ فصاعداً، ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة، وبالقرارات المشار اليها أعلاه - والتي قبلت بها طوعاً - كما أصبحت ملتزمة مع الدول الأعضاء الأخرى بما يعرف بـ *(Derivative Law)*، وهو القانون المستقى من القرارات التي يصادق عليها أعضاء الأمم المتحدة بالأكثرية الساحقة أو بالاجماع، أو تلك التي جعلها التكرار والالحاح تعبيراً شرعياً عن العرف الدولي فاكتسبت بالمثل صفة الالزام. ولعل من المفيد واللازم أن نشير في هذه المناسبة إلى أن مجموعة المبادىء التي يحتويها الميثاق، وتلك المستقاة من انجازات الدول الأعضاء، تمثل في مجموعها نقلة

أساسية إلى الأمام في تقدم القانون الدولي وتطوره.

٢ - عدم وفاء اسرائيل بالتزاماتها التي رتبها عليها الميثاق

لقد خرقت اسرائيل الحظر المفروض على استخدام القوة وعلى حق الفتح *(Right of Conquest)*، كما تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية للميثاق. فمجمل السياسة التي اتبعتها على امتداد السنين في المناطق المحتلة تكشف محاولة حثيثة لتحويل الاحتلال العسكري إلى ضم دائم.

(أ) ففيما يخص علاقاتها بالشعب الفلسطيني، تخرق اسرائيل المبدأ القائل بحق أي شعب في تقرير مصيره، وفقاً للمادتين الأولى والثانية من الميثاق، وهو المبدأ الذي يكتسب في عصرنا الراهن أهمية استثنائية في القانون الدولي، والذي يمكن اعتباره على الصعيد الشرعي **قانوناً آمراً** *(Jus Cogens General peremptory Law)*.

(ب) كما تنتهك اسرائيل الحق المسلم به لأي شعب من الشعوب في التصرف بحرية بموارده الطبيعية. وهذا الحق أكدت عليه وأبرزت أهميته الجمعية العامة في قرارها المرقم ١٨٠٣ (١٧) بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢. أما الموارد التي تعنينا هنا بصفة خاصة فهي الثروة المائية التي حرم الفلسطينيون من حقهم فيها من خلال إقامة المستوطنات (أنظر تقريرنا التمهيدي، وخصوصاً مثال نابلس، ففيها تم الاستيلاء على ٢٠ بالمئة من المياه التي كان يستخدمها الفلسطينيون لصالح المستوطنات الاسرائيلية الجديدة). ولقد بلغ من خطورة هذه المشكلة، أن مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز، المنعقد في هافانا في أيلول (سبتمبر)، أصدر قراراً ينص على «السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة»، كما يدين «الخطوات التي اتخذتها اسرائيل بغية اغتصاب وتحويل الموارد المائية العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مما يحرم السكان العرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال من الموارد المائية الضرورية لوجودهم ولنموهم الاقتصادي».

(جـ) وتنتهك اسرائيل القرارات المتعددة لمجلس الأمن الدولي وللجمعية العامة قاطبة، وعلى الأخص تلك المبادىء التي دأبت المنظمة الدولية على تأكيدها والالحاح عليها:

- حق الفلسطينيين في العودة.
- وجوب انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة.
- وجوب التقيد باتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩.
- حظر إنشاء المستوطنات في المناطق المحتلة.

فالقرارات التي صدرت عن المنظمة الدولية بشأن هذه المبادىء، كثيرة وعديدة إلى درجة أنه يتعذر علينا هنا أن نورد بها قائمة كاملة. وسنكتفي بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩٦٧ وبالقرارات ٤٥٢ (١٩٧٩) و٤٦٥ و٤٦٩ (١٩٨٠) الصادرة مؤخراً، فهذه القرارات كافة تؤكد على التزامات اسرائيل المشار إليها آنفاً، وتعرب عن عدم رضاها على سجل اسرائيل الحافل بالمخالفات.

ومن الجدير بالانتباه في هذا الشأن أن ميثاق الأمم المتحدة يرسم الاجراءات الواجبة لمراقبة التزام الموقعين عليه بأحكامه وبنوده. وهناك نوعان من الاجراءات: فإلى امكان الطرد تنفيذاً للمادة السادسة (التي لم تطبق في حق أية دولة حتى الآن)، هناك أحكام الفصل السابع («العمل في حال تهديد السلام، خرق حالة السلام، وأعمال العدوان»)، التي استخدمت فعلاً في حالتي روديسيا وجنوب أفريقيا.

(د) السياسة الاسرائيلية تناقض المواثيق الدولية لحقوق الانسان:

١ - اسرائيل طرف في هذه المواثيق، حيث انها مهرتها بتوقيعها في التاسع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ (مع العلم بأنها لم تصادق عليها حتى الآن). ولقد أصبحت سارية المفعول في ١٩٧٦.

٢ - الحكومة الاسرائيلية أخفقت في التقيد بأحكام هذه المواثيق في وجوه شتى:

(أ) أمامنا المادة الأولى في الاتفاقيتين (إحداهما تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأخرى حول الحقوق المدنية والسياسية): ففي كلتيهما تأكيد على حق جميع الشعوب في تقرير المصير، وحقها في أن تتصرف بحرية بمواردها الطبيعية، بينما نرى - كما أسلفنا القول - أن الشعب الفلسطيني محروم في الوقت الحاضر من هذه الحقوق.

(ب) ومن الأحكام الفائقة الأهمية نذكر:

١ - **المادة الرابعة**: من أولى الاتفاقيتين بشأن الحاجة إلى رسم حدود وضوابط للحقوق المعنية بأن يقررها القانون. وهذا ما تنتهكه اسرائيل بعدم نشر أوامر وقرارات حكامها العسكريين في المناطق المحتلة، وكذلك بوضع قيود لا حصر لها على حقوق الفلسطينيين دون الاعتماد على أي أساس قانوني أبداً (أنظر تقريرنا التمهيدي والملاحق).

٢ - **المادة السادسة**: بشأن حق العمل (أنظر التقرير التمهيدي فيما يخص الظروف والشروط التي يضطر العمال العرب للعمل في ظلها).

٣ - **المادة الثانية عشرة**: فيما يخص الحق في الصحة (أنظر التقرير التمهيدي بشأن أحوال الادارة الصحية في المناطق المحتلة، والكيفية التي تم الاستيلاء بها مؤخراً على المستشفى في القطاع العربي من القدس ليصبح مقراً للشرطة، دون توفير أي بديل للسكان العرب هناك).

٤ - **المادة الثالثة عشرة**: بشأن حق التعليم (أنظر على الخصوص في التقرير التمهيدي، المعلومات التي تمكنا من تحصيلها حول الموضوع من السلطات المختصة في جامعة بيرزيت).

٥ - **المادة السابعة**: من الاتفاقية الثانية التي تحظر التعذيب والقسوة والمعاملة غير الانسانية أو التحقير (أنظر تقريرنا التمهيدي وكذلك تقرير لجنة العفو الدولية).

٦ - **المادة التاسعة**: في حق الحرية والأمن، وحظر التوقيف الاعتباطي أو الحجز التعسفي. وفي هذا الصدد كنا قد ذكرنا من قبل الحالات التعسفية تماماً بشأن الاقامة الجبرية، ناهيك عن حالات التوقيف والاعتقال (أنظر على سبيل المثال قضية «صالح» في التقرير التمهيدي).

٧ - **المادة العاشرة**: بخصوص معاملة المعتقلين.

٨ - **المادة الثانية عشرة**: فيما يتعلق بحرية الحركة والتنقل ضمن اقليم الدولة، وما تقرره هذه المادة من أنه لا يجوز أبداً حرمان أي شخص بصورة تعسفية من حقه في دخول وطنه (وهذا هو بالضبط «حق العودة» الذي حرم منه عدد كبير من الفلسطينيين).

٩ - **المادة الرابعة عشرة**: الخاصة بالاجراءات القضائية وحق الدفاع (أنظر مثلاً، في التقرير التمهيدي، حكاية الاعتداء المثلث على رؤساء بلديات رام الله والبيرة ونابلس، وحقيقة أن السلطات الاسرائيلية لم تفتح أي تحقيق، على الرغم من التأكيدات التي أعطتها الحكومة).

ولعل من المناسب أن نضيف هنا أن الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان، يكملهما بروتوكول اختياري يتضمن الاجراءات التي تكفل احترام بنود الاتفاقيتين، وتخول الأفراد رفع أية شكاوى بهذا الشأن إلى لجنة حقوق الانسان. لكن الحكومة الاسرائيلية لم توقع هذا البروتوكول.

خلاصة عامة

ليس هناك ما يمكن أن يقال كمحصلة إجمالية، سواء في نطاق صلاحية وفدنا، أو على الصعيد القانوني المجرد، سوى الاقتراح بأن تبادر مختلف الجهات المعنية إلى العمل. وينبغي بمقتضى هذا استخدام الطرائق التالية:

(أ) اجراءات التحقيق التي تنص عليها اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، كمدخل، ينبغي أن تؤدي إلى وضع حد لانتهاكات القانون التي لا تحصى في المناطق المحتلة.

(ب) الأنظمة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة كأداة ممكنة لوضع حد لمخالفات اسرائيل الفظيعة والكثيرة للالتزامات التي رتبتها عليها عضويتها في المنظمة الدولية. وقد يستلزم هذا

الأمر تطبيق المادة السادسة الخاصة باجراءات الطرد، أو اللجوء إلى الخطوات العديدة التي ينص عليها الفصل السابع، وهي الخطوات الخاصة بالعقوبات التي ينبغي إنزالها بأية دولة عضو تشكل أعمالها تهديداً للسلام.

مثل هذه الاقتراحات التي نطرحها، وان بدت على قدر من العقلانية إذا نظر إليها على الصعيد القانوني الخالص، فانها في الحقيقة تفتقر إلى الواقعية والروح العملية. ذلك ان الحلول ذات الصبغة القانونية ليس لها وجود على أرض الواقع إلا حيث تكون مسبوقة بتغيرات في الواقع الاجتماعي (على صعيد موازين القوى والمواقف العقلية) مما يسمح بتجاوز التناقضات التي أفرزت تلك النزاعات.

استناداً إلى هذا المفهوم سوف نخلص إلى تسجيل بعض الملاحظات حول العناصر الأساسية لحل محتمل للمشكلة المطروحة.

بعد ثلاثين سنة من الوجود الفعلي لدولة اسرائيل، ذات الحكومة والهياكل الادارية المنتظمة، فانها - وهي الدولة التي أبصرت النور في أحضان الأمم المتحدة وبمبادرة منها عام ١٩٤٧ - تشكل كياناً فعالاً ليس في وسع أحد تجاهله على مستوى القانون الدولي. لكن كل المفهوم الاسرائيلي لـ «الأمن» يستلزم إعادة نظر. وان «الأمن العسكري» هو مجرد عذر في ضوء جميع المقاييس، وفي نظر جميع السكان وقادتهم في المناطق المحتلة.

ولقد مضت المحكمة العليا في اسرائيل بعيداً في هذا الاتجاه، في حيثيات حكمها في قضية بيت البكوات *(Beth El Bekoath)*، قائلة بخصوص المستوطنات اليهودية الجديدة: «إن مزاعم المدعى عليهم أن هذا تتطلبه الاحتياجات العسكرية الضرورية، هي في نظر رافعي الدعوى مجرد ذرائع واهية لتمويه دوافع أخرى... لكن النقطة الرئيسية انه وفقاً للاعتبارات الأمنية الحقيقية، ليس هناك ما يدعونا إلى الشك في أن وجود المستوطنات، وحتى المدنية منها، والتي تتألف من مواطنين مدنيين ينتمون إلى سلطة الاحتلال، في المناطق المحتلة، يشكل إسهاماً بارزاً في آمن تلك المناطق، وأن ذلك الوجود يجعل قيام الجيش بواجبه أمراً أكثر يسراً...» * .

هذا إقرار صفيق تماماً بحقيقة أن الحجة الأمنية العسكرية هي مجرد ذريعة **للمصلحة العليا** أو امتياز ملكي، لتبرير أعمال الحكومة التعسفية. والواقع أننا أثناء قيامنا بمهمتنا، ولدى سؤالنا ضحايا أوامر الاقامة الجبرية، والاعتقالات، ومصادرة الأملاك، عن الأسباب التي أعطيت لهم لتبرير هذه الاجراءات، كان الجواب هو نفسه دائماً بلا تبديل أو تغيير: «الأمن العسكري».

وانه لأمر لا مفر منه على الاطلاق الآن، أن تتبنى اسرائيل مفهوماً مختلفاً كلياً لـ «الأمن». فأمن اسرائيل الحقيقي يتوقف على مدى ما يتحقق في النهاية من تلبية للأماني المشروعة لجيرانها العرب، وللسكان الذين يعيشون في المناطق المحتلة، وللأقلية العربية في اسرائيل نفسها.

الاجراءات والأنظمة القانونية الضرورية موجودة، وهي تحول دون أي تفكير انتقامي أو ثأري. وان الاجراءات التي ذكرناها فعلاً تتصل بايقاع العقاب. لكن في وسع الأمم المتحدة أن توفر إطاراً لحلول سياسية قد تجد سبيلها إلى التنفيذ، مما يغني عن تلك الاجراءات. وهذا ما فعلته المنظمة الدولية حقاً في حالات أخرى. وقد تكون مساعدتها ذات شأن في تأمين انسحاب اسرائيل من مناطق طال احتلالها لها كثيراً.

لكن الشرط المسبق الذي لا بد من توافره لدى اسرائيل ولدى جيرانها العرب، ولدى القوى العظمى، هو توفر **الاستعداد السياسي** لمثل هذا الحل.

---

* ينبغي أن نلاحظ في هذه المناسبة انه بينما تقر المحكمة العليا الاسرائيلية كلياً بوجود الاحتلال العسكري للمناطق، فانها - **في الوقت نفسه** - تخالف المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، وذلك حين تبرر وجود المستوطنات وتباركه.

الملاحق

[ألحقت بهذا التقرير نصوص الوثائق التالية، ولم نقم بترجمتها بل نكتفي بتثبيت عناوينها (المترجم)].

١ - صورة للأمر العسكري بفرض الحجز في المدينة على رئيس البلدية «الطويل».

٢ - صورة لرسالة ترفض الاذن لرئيس البلدية «الطويل» للسفر لمدة اسبوعين إلى انكلترا في سبتمبر (ايلول) ١٩٨٠.

٣ - خريطة تبين الخطة المستقبلية للمستوطنات غير المشروعة المزمع انشاؤها.

٤ - نص الأمر العسكري الرقم ٨٢٥ بتقييد الشؤون النقابية.

٥ - نص الأمر العسكري الرقم ٨٥٤ لفرض الهيمنة على شؤون التعليم، والتعليق عليه.

٦ - صور الرسائل من الحاكم العسكري إلى نائب رئيس جامعة بير زيت في ٢٨ آب (آغسطس) ١٩٨٠.

٧ - صورة لرسالة تذكير نتيجة لعدم الرد على الرسالة السابقة.

٨ - صورة للملحق الرقم واحد الذي أصدرته نشرة جامعة بيرزيت (حزيران - يونيو ١٩٨٠) والذي يحمل وقائع الازعاج والمضايقة التي تعرض لها الطلبة من قبل السلطات العسكرية (٤ نيسان - ابريل ١٩٨٠ - ٢ حزيران - يونيو ١٩٨٠).

ترجمه عن الانكليزية: **محمد النصر**

Palestine Affairs

No. 115, June 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

